

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

نمبر درج شد

آخر بهار ۱۳۲۵

تاریخ و محل

بحر الرایق

نام کتاب

سبع ربه

فصل کتاب

فوق حنفی

نمبر کتاب فن مذکور

۵۲

17/11/20

﴿المجلد الرابع﴾
 من البصائر التي شرح كثر الدقائق للإمام
 العلامة والفرير الفهامة فقه مصر
 ووجدته من بحر المذهب النعماني
 وأبي حنيفة الثاني الشيخ زين
 الدين الشهير بابن زعيم
 رحمه الله تعالى
 آمين

وبهامنه المحواشي المسجلة بفضة الخالق على البصائر التي لمحات المحققين ونخبة العلماء
 العاملين العلامة الفاضل والاستاذ الكامل السيد محمد آية الله الشهير بابن عابدين رحمه
 الله وقد جعل كتاب البحر مفرغاً في سبعة أجزاء والمجلد الثامن تكملة العلامة المحقق محمد
 الشهير بالطوسي ولتسليم الائمة اع جعل المتن مع المحاشية في طرة الكتاب وفصل بينهما
 فاصل من جدولي الطبع المستطاب

Checked
1987

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

باب التعليق

لما فرغ من بيان المخترع عن المعنى والتعليل من علقه فعد قاصداً جعله معقداً كذا في القاموس وفي الصباح علق الشئ بغيره وأعلقته بالتشديد والالف فتعلق له وفي الاصطلاح ربط حصول مضمون جله بحصول مضمون جله أخرى وتعبيره بالتعليل أولى من تفسير الهداية باليمين لشهول التعليل الصوري وإن لم يكن يمينا كالتعليل بحضها ومظهرها وبحضها حضة أو بما لا يمكنه الانتفاع منه كطالع الشمس ويحيى الغد أو بفعل من أفعال قلبها كالجملة وللشبهة أو بفعل من أفعال قلبه وأنه في هذه المواضع ليس بيمين كإي الحيط فلا يبحث لو كان قلباً أن لا يخلف بها مع أن بعضها مذكور في هذا الباب كالجملة والحض حضة بخلاف أن دخان أو أن حصى وفي تخصص الجامع لو حلف لا يخلف بجنب التعليل لو جرد الـ كن دون الاضافة لعدمه الآن يعلق بأعمال القلب أو يحيى الشهور في دوان الأشهر لأنه يستعمل في التملك أو بيان وقت السنة فلا يتعوض العلفي وأمد اليبحث بتعليل الطلاق بالتطبيق لاحتمال حكاية الواقع ولأن أدب كانت حروان عجزت فانت رقيب لأنه تفسير الكناية ولا يان حضت حضة أو عشرين حضة لاحتمال تفسير السنة اه شرط صحة التعليل كور الشرط معدوماً على حظر الوجود فخرج ما كان محققاً كقوله أنت طالق إن

التعليل
بغيره بالتعليل
قال في التمهيد
نظراً لأنه انما
لأنها ليست يمينا
لهذا لا ينافي كونها
مصطلحاً في الفقه
ثم قال في في الدراية
فيمن يقع على المحلف
تعالى وعلى التعليل
بهي القبح بأن اليمين
على القوة وهي
بالأمانة القوة
وفي عليه ولا شك
بالتعليل المكروه
النفوس على أمر بحيث
ينزل شرطاً عند نزوله
قوة الانتفاع عن ذلك

باب التعليل

الأمر وتعليل المحبوب لها
على ذلك الحمل عليه
فكان يمينا في التعليل
في الحقيقة لأنها شرط
وجزاؤه طلاق اليمين
ألمه بحال ما قسم
حتى السنة فكان
بغير التعليل أولى اه
ن لكن مفاد هذا
التعليل يعني بما إذا
على أمر مكروه أو
فقط ليفيد تأكيد

لا متناع أو الحمل بخلاف التعليل على المحض أو يحيى العدو فذلك تأمل وقال المؤلف في أول كتاب الإيمان كان
وظاهر ما في البدائع أن التعليل بغير اللغة أيضاً تأمل لان محمداً أطلق عليه يمينا وقوله جفت في اللغة وفي البدائع إن فائدة
أنه فيمن حلف لا يخلف ثم حلف بالطلاق أو العتاق فعد

عمل الجاهل بالطلاق الى الزمان (قوله) في كل حال من الأحوال والشرع على ما لا يتغير
نكاح من حيث جعل النكاح (قوله) وفي تخصيص الجامع من باب الاستصحاب

للقائه أول فصل الملاقاة
قبيل النكاح (قوله)
وتنوي أهل بشارته
عليه أي على أنه على
المجازاة وبشارته ونحو
بعضهم على أن فتوى
أهل بخارى على المجازاة
دون الشرط انتهت ظنة
وفي الذخيرة نقل عن
بعض الفتاوى أن فتوى
أهل بخارى على أنه على
البشارة دون الشرط
والفتاوى والفتوى أنه ان
كان في حالة الغضب فهو
على المجازاة والاقهوى
الشرطاه وشبهه في
الفتاوى الخاتمة عن الخط
وفي الأصول الحجة أن أراد
التطبيق دون المجازاة
لا يقع عالم بكن سفلة
وتكلموا في معنى السلفة
عن أي حنفية رحمه الله
إن المسلم لا يكون سفلة
لغا السلفة الكافر وعن
أبي يوسف أنه الذي
لا يبالي ما قال وما قيل له
وروى عن محمد بن أبي
يعلب بالجمام ويقام
وقال خلف أنه من اذاع
الى طعام يحمل من هناك
شيأ والفتوى على ما روى

كان الجماع فوقها فهو غير صحيح ما كان مستحيلا كقوله ان دخل الرجل فجم الجماع كانت طالق
فلا يلزم أصلا لأن فرضه منه تحقيق النفي حيث علقه بالجماع وهذا يرجع الى قوله لم يمسها المكن البر
شرط ان يمسها المكن خلافا لابي يوسف وعلى هذا ظهر ما في الخاتمة لقوله ان لم يمسها المكن لم يمسها المكن
النهي اجماعا من صحيحين فانت طالق فاذا الدينار في كسبه لا يطلق امرأة ولو قال ان يمسها المكن
حائض أو مرضت وهي مرضية فلي حصة مستقلة ولو قال للصحفة ان صححت فانت طالق بالفت
السابعة وكذا لو قال ان ابصرت أو سمعت وهي بصيرة أو سمعة لأن الجماع والجماع امر متعين كان
للقائه حكم الابتداء بخلاف الجماع والمر من فاتها سمعها لا يعتد ولو قال لعبد ان لم يمسها المكن فانت
خوفت حين سكنت وتخاصم في الخط من باب الشرط الذي يحتمل الحال والاستقبال وبهذا علم
ان قولهم ان ما كان محققا تحيز ليس على الإطلاق بل فيما لا ينفك من حكمه كقوله ومن شرطه وجود
رابط حيث كان المحرم مؤثرا وساقيا سيانه ومن شرطه ان لا يفصل بين الشرط والمجزأ
فصلل أبني فان كان ملاحا وذ كر لعلام الخاطبة أولنا كيمنا عليها يعني قائم في المنادى فانه
لا يضر كقوله لامرأته أنت طالق بازائة ان دخلت الدار تعلق الطلاق بالخول ولا حمل لالعان لانه
لنا كسبه ما حاطا به كقوله يازينب بخلاف ما اذا قال يازينة أنت طالق ان دخلت فانه فاقف وقامه
في الجماع من باب ما يتخلل بين الشرط والمجزأ وفي الخاتمة لو قال ان دخلت الدار يا بجمرة فانت
طالق يوزينب قد دخلت عمرة الدار طلقت ومال عن ينيته في زينب ان قال نويت طلاقها ايضا
طلقت ايضا ولو قال ذلك بغيره او قال نويت طلاقها مع عمرة طلقنا جميعا ولو قدم الطلاق فقال
يا عمرة أنت طالق ان دخلت الدار يازينب قد دخلت عمرة الدار طلقنا جميعا ولو قال لم أؤتى طلاق
زينب لا يقبل قوله وقامه فيها وفي تخصيص الجامع من باب الاستثناء يكون على الجمع والبعض
بازائة ان تخلى الشرط والمجزأ ولا الجواب والاستثناء لم يكن قد فاق الاصح وان تقدم أو
تأخر كان قد فاقه لا الاستحضار عنه عرفا ولا ميات الصفة وضعا فلا من وجه دون آخر فعلى خلاف
وتنجز مرفعا لهما كما طالق وقد يعلق الخبر للنفي كالقرار اه ومن شرطه ان لا يكون الظاهر
قصدا للمجازاة فلو بينه بقوله قرطبان وسفلة فقال ان كنت كذا فانت طالق تحيز سواء كان الزوج
كما قالت أو لم يكن لان الزوج في الغالب لا يريد الا اذاعها بالطلاق فان اراد التعلق يدين وفتوى
أهل بخارى عليه كأي فقه القدر ومن شرطه اتصال فلو لم يمسها المكن لم يمسها المكن وفي
الظهيرية ترجل له فأفاد أن قول في لسانه لا يمكنه ان تمام الكلام لا يستلزم خفاف بالطلاق وذ كر
الشرط والاستثناء بعد تردد وتكلف ان كان معروفا بذلك جاز استنائه وتعليقه اه وركنه اداة
شرط وموله وخراصا فلو اقتصر على اداة الشرط لم يكن تعلقا نقا فاختاروا في تحيزه فليقال في
الظهيرية قال أنت طالق ان لم يمسها المكن فانت طالق في قول محمد ولا يطلق في قول أبي يوسف وفتوى
على قول أبي يوسف لانه ما أرسل الكلام ارسلاد كوفي الجامع العنابي وكذلك لو قال أنت طالق
ثلاثا أو أوقال ولا أوقال ان كان أوقال ان لم يكن لا يطلق في قول أبي يوسف وبه أخذ محمد بن سلفة

عن أي حنفية فلا هو السفلة مطما اه وفي المصباح القرطبان الذي بقوله العامة الذي لا عبرة له فهو غير من وجهه قال الاصح
أعسله كتمان من الكلاب وهو القناعة والنام والنون زائدان قال وهذه اللفظة هي القديمة عن العرب وغيرها اامة الاولى
قالت قطنان ثم جاءت عامة سفلى فقيرت على الاولى وقالت قرطبان

له (قوله انما يصح في الملك كقوله انكوحته ان زوت طالق أو مضافا اليه كان نكحها طالت طالق) أي مضافا بسبب الملك كقوله لا ينسب ان نكحك أي تزوجك فان النكاح سبب الملك فاستعمل السبب السبب أي اذ ملكك بالملك كقوله ان اشترت عبد فهو حرام أي ان ملكته بسبب الشرع بخلاف ما لو قال المولى لعمد مورثان مات سدا فانت حر فانه لا يصح ان يملك لان الموت ليس بموضوع للملك بل موضوع لاطلاقه بخلاف الشراء وفي كسف الامر والحوادث لمحرة ان انكحت فانت فست ملكك فانت حر ومع له لان السبي من اسباب الملك للموضوعه ولو مثل بعده انك طالق يوم اتزوجك لكان أولى وفي المراج وقته غير مطابق لانه يتعلق بحسن بحرف الشرط ولو اضافه الى النكاح لا يقع كالوفاة انك طالق مع نكاحك أو في نكاحك ذكره في الجامع بخلاف انك طالق مع تزوجك بملك فانه يقع وهو مشكل وقيل الفرق انهما اضافا الزوج الى فاعله واستوفى مفعوله جعل التزوج مجازعا للملك لانه سببه وجعل مع على بعد فاعله وفي نكاحك لم يذكر الفاعل فالكلام ناقص فلا يقدر بعد النكاح فلا يقع ويصح النكاح اه اطلق الملك فاذا دانه يشمل المحقق كذلك حال بقاء النكاح والمحكمي كبقاء العدة والتعلق به معهما وقيل عند شرح قوله آخر الكتاب والصريح بل في الصريح ان تعليق طلاق العدة فمهما صح في جميع الصور الا اذا كانت معتدة من ياش وعلق بانها كاف البسائع اعتبارا للتعلق بالغير وفي المصباح زاره يزور زيارته وزور اقصده فهو زور وزور وارث مثل سافر وسفر وسفار ونسوة وزور ايضا وزور وارثات والمزار يكون مصدرا وموضع الزارة والزار في العرف قصد الزور اكرامه واستنساخه اه وقيل معاني أول كتابنا في اوله حلف لا يزور فلقسه من غير قصد فانه لا يحنث وينفي تنقيدها بما قاله في المصباح من الاكرام والاستئناس للعرف فلا يحنث في مسئلة الكتاب الا مع قصد الاكرام فلو كان الشرط بارتها فحنثت من غير قصد الاكرام لم يحنث وفي عرفنا زارة المرأة لا يكون الاطعام معها بطبع عند المزور وفي الخط حلف لا يزور فلا ياعد او له عودته فأتى بابه واستأذنه فلم يؤذنه لا يحنث فان أتى بابه ولم يستأذنه يحنث حتى يصنع في ذلك ما يصنع الزائر والعائدين الاستئذان والفرق ان في الاول لم ينصو والبرق لم ينصوا للعين وفي الثاني ينصو وهكذا كرفي العيون وعلى قياس من قال ان لم يخرج من هذا المنزل اليوم فحنث أو قد يحنث يجب ان يحنث هنائي الوجهين وهو المختار لما احتجنا في النوازل حلفا لا يزور فلا نال احبا ولا مستافيع حناز تملأ يحنث وان زار غيره يحنث هو المختار لان زارة الميت بارة قهره عرفا لا تشيع جنازته اه وأعلق المضاف الى الملك فحنث ما اذا حصص أو عزم كقوله كل امرأة غلاما لك في الثاني لا لا بانك اذ باب النكاح عليه واجب فانه لا مانع من استداده ما لا يشه خوط من حوره اوله باد لم يسم يساره ومنع استداده لا يمكن ان يزوجه فضولي ويجز بال فعل كسوق الواجب اليه او بما يمكن ان يزوجه بعد ما وضع الطلاق عليها لان كل ما لا ينقض النكاح الا ان يحنثه لافرق فيما بين ان يعلق بارة الشرط أو بمنعاه ان كانت المرأة متكررة وان كانت معتدة بشرط ان يكون بصريح الشرط فلو قال هذه المرأة التي اتزوجها طالق فتروجها طالق لا عرفها بلاشارة فلا تؤثر فيها الصفة وهي اتزوجها بل الصفة فيها العوق كانه قال هذه طالق كقوله لامرأة هذه المرأة التي تدخل هذه الدار طالق فلها تطلق الحال دخلت أو لا بخلاف قوله ان تزوجه هذه طالع به وفي الخبرية والتعريف بالاسم والنسب كالتعريف بلاشارة فلو قال فلا يثبت فلان التي اتزوجها طالق

لغا يصح في الملك كقوله
لنكوحته ان زوت
فانت طالق أو مضافا
اليه كان نكحك فانت
طالق

(قوله ولو مثل بقوله أنت طالق الخ) أي ليكون مضافا لاصطفا طابق قوله أو مضافا اليه قال في النهر وأجاب في الفتح بأنه استعمل الاضافة في الفهم القوي وفي غيره ولا يحنث ان الارادتها ساقط كما قال الرمل نعم هو متوجه على ما في الهداية حث قال باب الايمان في الطلاق وانما اضاف الطلاق الى النكاح يقع عقب النكاح مثل ان يقول لامرأة ان تزوجك فانت طالق بخلاف ما قالان ونسخ الباب للتعلق وخبره مع طالع عليه وقوله مضافا حاله

فترى وجهه تطلق وأورد عليه ما ذكره في الجامع رجل اسمه محمد بن عبد الله وله غلام فقال ان تلم
 غلام محمد بن عبد الله هذا أحد علمائه طالق أشار الخائف الى الغلام لاني نفسه ثم ان الخائف كلم
 الغلام بنفسه فطلق ولو كان التعريف بلاسم كالتعريف بالاشارة لم تطلق امرأته كقولنا اشار الى نفسه
 والجواب ان تعريف الحاضر بالاشارة والغائب بلاسم والنسب في مسئلة محمد بن عبد الله الخائف
 حاضر فعر بغيره بالاشارة والاضافة ولم يوجد افعي منكرا فدخل تحت اسم النكرة وفي مسئلة
 الطلاق الاسم النسب في الغائب لاني الحاضر فحصل بهما التعريف وتلقوا الصفة حتى ان في مسئلة
 الطلاق لو كانت فلانة حاضرة عند الخائف ذكر اسمها ونسبها لا يحصل التعريف ولا تلقوا الصفة
 ويتعلق الطلاق بالتزوج هكذا ذكره شيخ الاسلام في الجامع وفرق بعضهم بان التعريف بالاشارة
 والاشارة لا يحتمل التكبير وجهها والتعريف بالاسم والنسب يحتمل التكبير وقال كل امرأة
 اتزوجها مادامت عورة حرة اقال حتى تموت عورة فهي طالق فتزوج عمة ذكر محمد بن الكلاب انها
 لا تطلق وعامة المشايخ على ان نأول المسئلة ان عمة كانت متارة اليها فلو كانت غير متارة اليها
 طالق وتدخل تحت اسم النكرة وعلى قاس ما ذكره شيخ الاسلام ينبغي ان يقال اذا كانت عمة
 حاضرة تطلق واذا كانت غائبة لا تطلق وتامة في الذخيرة وقدم التعليق للملك لانه لا خلاف فيه
 وأما التعليق به لان الساق في قائل بعدم صحة خصص أوعمم الحديث ابي داود والترمذي وحسنه
 مرثوعا لا ندر لان أتم فيما لا يملك ولا يعلق له فيما لا يملك ولنا ان هذا التعليق
 لما يصح تعليقه وهو الطلاق فلمز كالتعلق والوكالة والحاجة داعية اليه لان نفسه قد تدعو الي
 تزويجهم عليه بعد احوالها ونحو غلبته عليه فيؤسبها بتعلق طلاقها بتكافها فضاهاها والمحدث
 يحمل على نفي التخيير وما هو ما تورع السلف رضي الله عنهم كالشعي والزهري وجماعة كراهوا ابن
 أبي شيبة في مسئلة وهو وان كان ناهرا لالكن لما كانوا في الجاهلية طالقون قبل التزوج تغيرا
 وبعدونه طلاقا اذا وجد النكاح فناه صاحب الشرع والمخلاف هنا مبني على ان التعليق بالشرط هل
 هو سبب للعمال ولا ينفاه وأتمته وتحقيقه ان اللفظ الذي ثبتت سببه شرعا لم يحكم اذا جعل جزءا للشرط
 هل ينسبه سببه لذلك الحكم قبل وجوده معني الشرط كانت طالق وحره جعل شرعا سببا وال
 الملك اذا دخل الشرع لمع الحكم عنده وعند ما منع سببه ففرغت الخلافية فعند ما ليس بطلاق قبل
 وجود الشرط فلم يقتضاه الحديث وعنده طلاق فقتضاه والاوجه قولنا لان المحنت هو السبب فعلا
 لا اليقين ولان السبب هو المقضي الى الحكم والتعلق مانع من الانفصا لمعنه من الوصول الى الفصل
 والاسباب الشرعية لا تصير اسبابا بابل الوصول الى المحل فضعف قوله ان السبب هو قوله أنت
 طالق والشرط لم يعمه وانما اتوا بالحكم وأورد بانه يجب ان يلقوا كالأجنبية وأجيب بانه لو لم يرج لهما
 كمالا في ان شاء الله وامام غيره فغير ضربة ان يصير سببا فلا يفي بهما الكلام السابق او يقول لما
 توقف الحكم على الشرط صار الشرط كجزء من سببه ولا مرد علينا البيع للتوكل فانه سبب قبل حواله
 لان الاجل دخل على الزمن فكذا لا مرد البيع شرط الحمار لان الشرط يعلق ما بعده
 فقط لانه ما تسك على ان تأتي في الماني انما ان الغائب فكذلك قوله بعثك على اني بالجار ارى في
 الفسخ فعلقني افسخ لا يفسخ وهو مخير فعلق الحكم فدفع الضرر لانا لان التعليق ينعقد سببا للعمال
 وكذا لا مرد للضاف لقوله أنت طالق ان عداها به عند ما سبب في الحال لان التعليق عين وهو للبر وهو
 اعلم ما موجب التعليق فلا يفي الى الحكم لما الاضافة فثبتت حكم السبب في وقت ما لمعنه فيحقق

(قوله وهو وان كان
 ناهرا لنا الخ) جواب
 سؤال مقدر وأصله في
 الفتح حيث قال فان قيل
 لا معنى له على التخيير
 لانه ناهرا يعرفه كل أحد
 فوجب له على التعليق
 والجواب صرح ناهرا
 به استأثر حكم الشرع
 فيه لا قبله فقد كانوا في
 الجاهلية الخ

(قوله في المصنف من باب طلاق) **الْبُرْطُ** سبأ في مسائل تكرار الشرط بدون عطف تحت قوله والمالك بشرط لا

أمره بالطلاق فغيره ان كان أو بلا ينفذ والا وفي ان لا يأخذ طلاقاً وما فيه فإني المصنف من باب طلاق
 الشرط بعضها على بعض فوال ان تزوجك وان تزوجك طالق لم يقع حتى تزوجها مرتين
 ولو قسم الجزاء فهو على تزويج واحد وكذا لو وسطه ولو قال أنت طالق ان تزوجك فان تزوجك
 أو وسط الجزاء لم يقع حتى تزوجها مرتين فقد فرق بين القاء الواو بعده فله الواو وإعادة الشرط
 الاول وبالفعل جله شرطاً مستنداً ولو قال أنت طالق ان تزوجك ثم تزوجك فان تزوجك في قياس قول أبي
 حنيفة على التزويج الاول ولو قال ان تزوجك ثم تزوجك فان تزوجك طالق انعقدت في الأخيرة اه وفي
 البرازية ان تزوجت فلانة فهي طالق ان تزوجت فلانة فتزوج لا يقع فان طلقها ثم تزوجها وقع
 وفي المصنف من باب طلاق العيين بالشرط لو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ان كانت فلانة فتزوج
 امرأة قبل الكلام وامرأة بعده طلق التي تزوجها قبل الكلام ولو قسم الشرط بان قال ان كنت
 فلانة فكل امرأة أتزوجها فهي طالق طلق التي تزوجها بعد الكلام وكذا اذا وسطه اه وفي
 باب إضافة الطلاق الى الملك لو قال اذا تزوجت امرأة فهي طالق فتزوج امرأة تنطلق احداها
 والبيان المولو كان قال وحده لا يقع شيء فان تزوج أخرى بعدهما وقع عليها ولو قال يوم أتزوجك
 فانت طالق قال ذلك ثلاث مرات فتزوجها يقع الثلاث لان هذه أيمان ولو قال اذا تزوجك فانت
 طالق وانت على كنهه أي ووافقه لا أقرب بك ثم تزوجها وقع الطلاق وبلغوا الظاهر والا لا ما عند
 أبي حنيفة خلاها للمعارف ان عنده ينزل الطلاق أولاً تصير مائة وعندهما ينزلن جله ولو
 قال ان تزوجك فوافقه لا أقربك وانت على كنهه أي وانت طالق فتزوجها وقع الطلاق وصرح
 الطاهر والا يلاها لانها ينزل الظاهر والا يلاها لا تصير مائة وكذا لو قال ان تزوجك فانت طالق
 ان تزوجك طانت على كنهه أي ثم تزوجها حصل اثنان عينا ذ كر لكل واحد عشر طالع حسنة
 وهو التزويج غير لامه اه وفي باب الحلف على التزويج ان تزوجت امرأة فعدت حرق وتزوج صبة
 حنت ولو حلف لا يشترى امرأة فاشترى صغيرة لم يحنث والفرق ان اسم المرأة مطلقة لا يتناول الصغيرة
 الا ان في الشراء اعتذر كالمراة لان الشراء قد يكون للرجل وقد يكون للمرأة ولم يعتذر كالمراة
 في النكاح لان النكاح لا يكون للمرأة فلهذا كرها ولو قال ان كنت امرأة فكم صبية لا يحنث لان
 الصبي مانع عن هجران الكلام فلما راد الصبية في العيين المعقودة على الكلام عادة ولا كذلك
 التزويج اه وفي الأخيرة في نوع آخر في دخول شخص واحد تحت العيين اذا قال ان تزوجت
 فلانة فهي طالق ثم قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثم تزوج فلانة طلق فلانة فتن يحكم العيين
 لانها فلانة وامرأة كذلك لو قال ان كنت فلانة فانت طالق وان كنت امرأة فانت طالق فكم صبية
 فلا تطلق فتن يحكم العيين اه (قوله فيقع بعده) أي يقع الطلاق بعده ووجه الشرط
 في المثلين سواء كان النكاح في الملك أو مضاه الموقوف في القيد وقوله وقع عقب النكاح بفيد
 ان الحكم يتأخر عنه وهو المختار لان الطلاق المقارن لا يقع كقوله أنت طالق مع نكاحك اذ
 لا يشأ الشيء مستقيماً قال واما قوله انه ينزل سابع الشرط كانه عند الشرط أو وقع تغير اياها اراد
 الإيقاع حكماً ولو لهذا اذا علق العاقل الطلاق ثم حن عند الشرط تطلق ولو كان كالقوله لا يحنث
 لعدم أهليته اه وأشار بقوله بعده الى انه لو قال ان تزوجك فانت طالق قباه ثم حكمه لم يقع
 وهو ولو سالان للعلق كالقوله عند الشرط ولو قال وقت النكاح أنت طالق قبل ان تنكح

الشرطين (قوله فان
 طلقها ثم تزوجها وقع)
 قال في الفتح ووجهه انه
 انقضت الشرط على الشرط
 كقوله ان تزوجك
 فانت طالق ان دخلت
 الدلاء طلق حتى يتحقق
 حضور الشرطين (قوله)
 ولو قال اذا تزوجك
 فانت طالق وانت على
 كنهه أي الخ) فخرج بكثر
 وقوعه قال في السراج
 نقلا عن المتقي قال ان

فيقع بعده
 تزوجت امرأة فهي
 طالق ثلاثا وكما حلت
 حوت فتزوجها فانت
 ثلاث ثم تزوجها بعد
 زوج آخر يجوز قال فان
 عني بقوله تكلمت
 حوت الطلاق فليس
 بشئ وان لم يكن اراد به
 طلاقاً فهو عيب اه
 ثم لا يلاية قلت وقوله
 ليس بشئ لعل وجهه
 ان قوله وكما حلت
 حوت ليس بتعلق في
 الملك ولا مضاه له لانه
 لا يلزم من حلها ان يكون
 بعد النكاح مجوازا ان
 ترد ثم تشرق نمل أو
 يقال انه لما تزوجها
 طلق ثلاثا وصارت

أجنبية لانه ينزل الطلاق ولا فينزل قوله وكما حلت حوت بعد ان صارت أجنبية وهو لولم انا امل

لا يخلو كذا ما قبله وقدمه من غير ما ذكرناه في الحرف لعدم قدرته على الايقاع فيه وفي الحديث لو قال كل امرأة تزوجها في غير ما ذكرناه فهي طالق فلا تزوجها في غير ما ذكرناه من غير تلك التسمية يستلزم له لم يترجمها في تلك التسمية ولو قال من ثمة كذا حيث حشمتا تزوجها ولو قال ان تزوجها امرأة ما دمت بالمكة فهي طالق فغارق الكوفة ثم عاد اليها فترجى امرأته لم تطلق لانتهاء العيدين بانقضاء قولها لا امرأته ان تزوجت عسلها ما عشت فلان الله على حوام ثم قال لان امرأته ان تزوجت عسلها لم يخلط واوجب على من تزوج عليها يقع على كل واحد منهما طلاق على القسعة والمجديفة ويقع طلاقه أخرى بصرفها الى نفسها اعلان العين الاولى انصرف الى الطلاق عرفا فنصرف الى طلاق كل واحد منهما والعين الثانية عين بطلاق واحدة فاذا تزوج امرأة انقضت العيدين جميعا اه وفي الصلح من كتاب الايمان لو قال ان فلتت كذا فكل امرأة تزوجها فهي طالق فترجى امرأته ثم فعل لا تعلق لان التعليق بالفسخ المطلق المتروكة بعده ولم يوجد اذ انوى تقديم النكاح على الطلح صحت نيته لا نوى ما يحتمل لانه يحتمل التقديم والتأخير فصار كانه قال كل امرأة تزوجها فهي طالق ان فعلت (قوله فلو قال لا جنسية ان زرت فانت طالق فكيفها فزارت طالق) لانه حين صدق لا يصح جعله ايقاعا لعدم الحمل ولا عينا لعدم معنى العيدين وهو ما يكون حاملا على البر لا خافته لانه لم يصدر بحقها لعدم ظهور الجزم عند الفعل وهو ان ياردها لعدم ثبوت الحمل عند وجود الشرط ومعنى الاخافه هنا لزوم نصف المهر ان تزوجها لانه حين صدق يقع الطلاق فيجب المال فيجتمع عن التزوج عيوب من ذلك وقد اورد على هذا قوله اذا حلفت طالق ما عيى مع انه لاجل قيمه لا يمنع واجب بيان العرة فيه لقال لا لاشاذ كذا في فتح القدير واما المصنف الى مسائل الاولى لو قال كل امرأة اجمع معي ففراش فهي طالق فترجى امرأته لا تطلق ومثله كل جارية أطوا حارة وتشرى حارة فوطئها لا تعلق لان العلق لم يصف الى الملك كذا في المحطوف والولاء المحبة اذا قال الرجل لا جنسية ان ملقت ففسدى حر يصح وبصر كانه قال ان تزوجتك وعلقتك ففسدى حر ولو قال انا ان ملقتك فانت طالق ثلاثا لا يصح لان ذكر الطلاق ذكر النكاح الذي لا يستثنى عنه انطلاق لاذكر ما لا يستثنى عنه الجزاء اه الثانية لو قال لو اذنيه ان تزوجتني امرأة فهي طالق ثلاثا فزوجه امرأة غير امرأه لا تطلق لان التعليق لم يصح لانه غير مضاف الى ملك النكاح لان تزوج الوالد له غير امره غير صحيح لانه غير مضاف الى ملك النكاح لان له بامرهما بالتزوج عند التعليق كذا في الصلح ولا فرق في حق هذا الحكم بين ان يزوجه بامر او بغير امر مطلقا للمراجع ولو قال لغيره ان تزوجتني امرأة فهي طالق فزوجه بامر او بغير امر لا تطلق لان التعليق لم يصح اه الثالثة لو قال ان تزوجت فلانة قبل فلانة فزوجهما طالق فترجى الاولى طلقت واختلقت فزوجهما اذا تزوج الثانية فقال في المحطوف تطلق ايضا وقبل ينبغي ان لا تطلق لان نكاح الثانية غير مذكور صريحا ولا ضرورة ولو قال ان تزوجت فزني قبل عمره بشهر فزوجهما طالق فترجى فزني بشهر بعد ما شهر طلقت فزني بالعمال لوجود الشرط ولا يستند ولا طلق عمره لانه ما اضاف طلاقها الى نكاحها لان تزوجها لم يصرمذ كور لو قال في المحطوف الرابعة لو قال ان تزوجت امرأة او امرت انسانا بالتزوج الى امرأة فهي طالق ثم امر غيره بان يزوجه امرأة ففعل المأمور ولا تعلق امرأته بالخالف لانه حيث بالامر الى الجزاء

غيره من غير ما ذكرناه في الحرف لعدم قدرته على الايقاع فيه وفي الحديث لو قال كل امرأة تزوجها في غير ما ذكرناه فهي طالق فلا تزوجها في غير ما ذكرناه من غير تلك التسمية يستلزم له لم يترجمها في تلك التسمية ولو قال من ثمة كذا حيث حشمتا تزوجها ولو قال ان تزوجها امرأة ما دمت بالمكة فهي طالق فغارق الكوفة ثم عاد اليها فترجى امرأته لم تطلق لانتهاء العيدين بانقضاء قولها لا امرأته ان تزوجت عسلها ما عشت فلان الله على حوام ثم قال لان امرأته ان تزوجت عسلها لم يخلط واوجب على من تزوج عليها يقع على كل واحد منهما طلاق على القسعة والمجديفة ويقع طلاقه أخرى بصرفها الى نفسها اعلان العين الاولى انصرف الى الطلاق عرفا فنصرف الى طلاق كل واحد منهما والعين الثانية عين بطلاق واحدة فاذا تزوج امرأة انقضت العيدين جميعا اه وفي الصلح من كتاب الايمان لو قال ان فلتت كذا فكل امرأة تزوجها فهي طالق فترجى امرأته ثم فعل لا تعلق لان التعليق بالفسخ المطلق المتروكة بعده ولم يوجد اذ انوى تقديم النكاح على الطلح صحت نيته لا نوى ما يحتمل لانه يحتمل التقديم والتأخير فصار كانه قال كل امرأة تزوجها فهي طالق ان فعلت (قوله فلو قال لا جنسية ان زرت فانت طالق فكيفها فزارت طالق) لانه حين صدق لا يصح جعله ايقاعا لعدم الحمل ولا عينا لعدم معنى العيدين وهو ما يكون حاملا على البر لا خافته لانه لم يصدر بحقها لعدم ظهور الجزم عند الفعل وهو ان ياردها لعدم ثبوت الحمل عند وجود الشرط ومعنى الاخافه هنا لزوم نصف المهر ان تزوجها لانه حين صدق يقع الطلاق فيجب المال فيجتمع عن التزوج عيوب من ذلك وقد اورد على هذا قوله اذا حلفت طالق ما عيى مع انه لاجل قيمه لا يمنع واجب بيان العرة فيه لقال لا لاشاذ كذا في فتح القدير واما المصنف الى مسائل الاولى لو قال كل امرأة اجمع معي ففراش فهي طالق فترجى امرأته لا تطلق ومثله كل جارية أطوا حارة وتشرى حارة فوطئها لا تعلق لان العلق لم يصف الى الملك كذا في المحطوف والولاء المحبة اذا قال الرجل لا جنسية ان ملقت ففسدى حر يصح وبصر كانه قال ان تزوجتك وعلقتك ففسدى حر ولو قال انا ان ملقتك فانت طالق ثلاثا لا يصح لان ذكر الطلاق ذكر النكاح الذي لا يستثنى عنه انطلاق لاذكر ما لا يستثنى عنه الجزاء اه الثانية لو قال لو اذنيه ان تزوجتني امرأة فهي طالق ثلاثا فزوجه امرأة غير امرأه لا تطلق لان التعليق لم يصح لانه غير مضاف الى ملك النكاح لان تزوج الوالد له غير امره غير صحيح لانه غير مضاف الى ملك النكاح لان له بامرهما بالتزوج عند التعليق كذا في الصلح ولا فرق في حق هذا الحكم بين ان يزوجه بامر او بغير امر مطلقا للمراجع ولو قال لغيره ان تزوجتني امرأة فهي طالق فزوجه بامر او بغير امر لا تطلق لان التعليق لم يصح اه الثالثة لو قال ان تزوجت فلانة قبل فلانة فزوجهما طالق فترجى الاولى طلقت واختلقت فزوجهما اذا تزوج الثانية فقال في المحطوف تطلق ايضا وقبل ينبغي ان لا تطلق لان نكاح الثانية غير مذكور صريحا ولا ضرورة ولو قال ان تزوجت فزني قبل عمره بشهر فزوجهما طالق فترجى فزني بشهر بعد ما شهر طلقت فزني بالعمال لوجود الشرط ولا يستند ولا طلق عمره لانه ما اضاف طلاقها الى نكاحها لان تزوجها لم يصرمذ كور لو قال في المحطوف الرابعة لو قال ان تزوجت امرأة او امرت انسانا بالتزوج الى امرأة فهي طالق ثم امر غيره بان يزوجه امرأة ففعل المأمور ولا تعلق امرأته بالخالف لانه حيث بالامر الى الجزاء

في تزويجها لا يثبت في بيت لانه حث بالمطية كذا في الحاشية وحاصل ما ذكر في الفقهية انه اذا
 ان تزوجت فلا نفقة فهي طالق وان تزوجت من برز وجنبا فهي طالق فاما اذا تزوجها منه طلق
 منها بعتان فاحلالا احدهما لا يوجب انحلال الاخرى ولو قال ان تزوجت وابن امرت من برز وجنبا
 فهي طالق فامروا حلالا وجنبا لم تطلق لان العين واحدة والشرطان الامروا بالتزويج
 بسبب رد الامر لا تفصل العين ولذا لو تزوجها من غير ان يامر احدا بذلك لا تطلق لانه بمعنى الشرط وان
 من بيعة للرجل لا تعلق الزوجي فلا نفقة وهي امراته على حالها طلق لانه كل الشرط ولو قال ان خطبت
 لفلانة وتزوجتها فهي طالق فخطبها ثم تزوجها لا تطلق لان شرط حثها احدث شيئا اذا خطبها فقد
 برز بشرط الحث والمرأة ليست في نكاحه ما حثت العين لا الى حثها اذا تزوجها بعد ذلك والاولى
 فخلعة فلا تطلق وقوله لانه حث بالمطية يدل على انها بين منعقدة وقادتها وزوجه فصولي في نفسه
 ما حار طلق ونظيرها ان تزوج فلانة او امرت من برز وجنبا فامر غرضه فزوجها منه لا تطلق وقامه
 فيها من فصل التعديلات وفي نسخة الفتاوى في مستثلي الامر والمطية ما هو هذا ردي من يقول العين
 غير منعقدة لان الشرط احدهما او احدهما صحيح والاخر لاقائه نص على الحث حتى لو تزوج
 قبل الامر في المسئلة الاولى وقبل المطية في المسئلة الثانية فتصور فانها تطلق اه وفي الحاشية قال كل
 امرأة اتر وجها فهي طالق ونوى من يله كذا او نوى امرأة حشية وغيرها لا يكون مصدقا في ظاهر
 الرواية قصاصا ولو قال اي امرأة اتر وجها فهي طالق كاتب على امرأه واحدة لان ينوي جميع النساء
 ولو قال ان تزوجت امرأة من بنات فلان فهي طالق وليس لفلان سب ثم ولد له بنت فتروجها
 الخالف قالوا لا يثبت في عيمه بشرط قيام البنت وقت العين ولا يدخل في العين ما يحدث بعد العين
 كما لو حلف ان لا يتزوج من اهل هذه الدار وليس لتلك الدار اهل ثم سكنتها قوم فزوج الخالف
 منهم امرأة لا يثبت في عيمه بشرط وجود اهل عند العين الا ان هذا الجواب يوافق قول محمد وأما
 قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف يدخل في هذا العين من كان موجودا وقت العين ومن يحدث
 بعده كن حلف أبدا لكلام ابن مفلان وليس لفلان ابن ثم ولد له ابن فكله الخالف حث في قول
 أبي حنيفة وأبي يوسف ولا يثبت في قول محمد ولو قال والله لا أتزوج امرأة من اهل الكوفة وتزوج
 امرأة من اهل الكوفة ولدت بعد العين حث ففرق محمد بين هذا وبين بنت فلان لان اهل الكوفة
 قوم لا يحصون فلم يكن الحمل على أبي غبط محمدا من جهة الاصل بل الحمل على العين معنى في
 الكوفة مبطل للموجود والحدث بخلاف بنت فلان لان الحمل على العين عطف محمدا من جهة نادر
 فدخل فيه الموجود والحدث ولو حلف ان لا يتزوج من نساء اهل البصرة فتروج جارية ولدت
 بالبصرة ونشأت بالكوفة واستوطع بها حث الخالف في قول أبي حنيفة لان اعتبره عند هذا
 الولادة ولو حلف ان لا يتزوج من اهل بيت فلان فتروج بنت بنت فلان لا يثبت لان هذا الاسم
 لا يقتل اولاد الناب ولو قال ان تزوجت امرأة الى خمس سنين فهي طالق فزوج في السنة الخامسة
 طلق لانها لا تنتهي قبل مضي السنة الخامسة كالواجب اذ الى خمس سنين ولو قال ان اكتب من حزن
 والذي مالم أتزوج طامعة فكل امرأة اتر وجها فهي طالق فكل ثم تزوج طامعة بعد الاكل طلق
 ولو قال كل امرأة اتر وجها لم أتزوج طامعة فهي طالق حث طامعة او قاتبت فتروج غيرها طامع
 في العسة ولا تطلق في الموت اما في نفسه دلالة ما تزوج طامعة حال قاتل العين يثبت وأما في الموت

فلا يثبت في قول أبي حنيفة ومحمد ولا في غيره ما يثبت عندنا من طلاق فلا يثبت عندنا من طلاق كل امرأة
أكثر من واحدة قد ثبت طلاقها بملك يدهم ثم تزوج بها مرة أخرى كانت عندنا من طلاق بملك
غيرها ثابتة واحدة لا يثبت طلاقها إلا بالطلاق الذي تزوجها به وإن قالت التي كانت عندنا
قبل أن تزوجها بغير نوى قات لا يصح قبولها لأن ذلك قول قبل الإيجاب اه وفي الكافي العام
لو قال يوم أتت زوجك فانت طالق وانت طالق وانت طالق ثم تزوجها بملك واحدة في قول أبي حنيفة
ولا تأخذ بها ولو قال يوم أتت زوجك فانت طالق يوم أتت زوجك فانت طالق
ثم تزوجها بملك فلا تأوكد ذلك أن ولد أو سبي وكذا لو قال أنت طالق وطالق وطالق يوم أتت زوجك
ثم تزوجها بملك فلا تأخذ بها إذا أحاط الطلاق من الأولى تقع فقط اه ثم قال لو قال أنت زوجة
أمرأة فهي طالق فزوج امرأتين في عقد واحد فاحداهما طالق والجماعة وإن نوى امرأة واحدة
لم يدين في الغناء ولو قال إن تزوجت امرأة وحدها لم تطلق واحدة منهما فإن تزوج أخرى بعدها
طلقت اه وفي القصة قال لأجنبة أن دخلت الدار بأت طالق من جهتي أو لطلقك مع وصار كانه
قال إن دخلت الدار وتزوجك فانت طالق ولو قال لأجنبة أن ولدت طالق مني فزوجها فوالت
طلقت اه وهو من كل ولو زاده ربه من جهتي فلا ينفى (قوله وأيقاظ الشرط إن وادوا إذا وكل وكذا
ومتي ومتي ما) وهو في اللغة كافي القاموس الزام الشيء والترامه في البيع وغو كالشرطة والجمع
شرط وفي لسان الشرط أهك عليك أم لك وبزغ النجم بشرط وبشرط فيما والذين النجم السافل
والجمع أشرط وأما لسان العلامة والجمع أشرط وكل مكيل صيربني من قدر عشرة أذرع وأول الشيء
ور زال لسان وصارها ولا شراف أشرط أيضا ضدها وعند الأصوليين كافي التلويح تطلق حصول
مضمون جله بمصطلح مضمون جله ويرد في أن فقط أي من غير اعتبار ظرفه وضوحها كافي أداويته اه
وفي المراج الشرط شرع عقول وعرفه ولو غيبة كالشرعية كالوجود وسر العورة واستقبال القبلة
وطهارة الثوب والمكان واليدن فيتوقف وجود الصلاة عليها ولا يلزم من وجودها وجود الصلاة
والعقل كالمجامع العلم فلزم من وجود العلم المجامع من غير عكس والعرفية وقال لها الشرطية
الهادية كالمسلم مع صعود السطح فلزم من صعود وجوده من غير عكس والذوقية مثل التعلقات
فلزم من وجود الشرط وجود للشرط وقالوا هو حقيقة السبب وهذا قال الضوون في الشرط وأنجزاه
مع السببية للأول والسببية للثاني ولما تضمن المانع وجوده من الشرط علمه من السبب وجوده
وعنده اه وقال به أن قال الفاعل الشرط دون سر وقه كآل يسهم لأن علمه باسم كفي ولدا اه
وليس مقصود المؤلف المحصر في اللفاظ المستوفد في جوامع الفقهاء ولو لا في فتح القدير وإنعام
به كالمصنف ولأن مقصوده ينافيه أعني التلويح على ما على خطر الوجود لها فانت تصفق عنده
فلا يحصل معنى الجمين ولمدحه ولم تذكروا لو كان كان لو حلت فانت طالق تطلق لطلاق كذا كره
التم تاشي وبروي من أبي يوسف لكنه ليس معناه إلا السبي ولا لا يسهو ولذا قال بعض أهلنا
وفي الحموي نرى ونعنا قال أنت طالق لو تزوجك فانت طالق إذا تزوجها ولو قال أنت طالق ولا تخوات
أولاً أو لولا أو ممر كذا لا يصح وكذا في الأحبار ما قال بطلت أمس لولا كذا اه ولا محل للتردد لأن
المذهب أن لو جعت في الشرط قال في الخط وكلمة لو بمعنى الشرط فانت طالق تجعل هذه الكلمة لا
مترقبه تنظر فصار بمعنى الشرط الذي هو مترقب الثبوت وعلى خطر الوجود فتوقف عليه حتى
لو قال لأمرأته أنت طالق لو دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل ولو قال أنت طالق لو دخلت الدار لم تطلق

والفائض الشرط إن وادوا
وأقاما وكل وكذا ومتي
ومتي ما

(قوله وبزاد في أن فقط)
أي يولد على الشرع بف
المذكور لا فقط في
التلويح بل ما في غيرها
فيقتصر على ما مر (قوله
والجانب من المانع وجوده)
لا يلزم من وجوده
العلم فانتعبر في التبع
وجوده فلا يلزم من عدمه
وجود الشرط بالعكس
فلزم من عدمه العلم
ولا يلزم من وجوده
الوجود فالتعبر بعدمه
وأما السبب فيلزم من
وجوده الوجود ومن
عدمه العلم لكن هذا
في الماضي ولا يقد يكون
له أسبب فلا يلزم من
عدم أحدهما عدم الآخر

بما تضمنت أيديهم إذا هم يخطون وإن الغاية حذف الضرورة كقوله

• من فعل المحسنات الله يشكرها • وعن المبررات منع من ذلك حتى في الشعر وزعم أن الرواية
من فعل المحبة فالمرن يشكره وعن الاخفش أن ذلك وافي في النثر الفصح وإن منعه قوله تعالى إن
ترك خبر الوصية والوالدين وتقدم تأويله وقال ابن مالك يجوز في النثر تأديا ومنه حديث القطر
وإن صاحبها ولا تمنع ما ذكره من ذلك الغامض الجواب بشرطه كذلك نراه في الجواب يشبه الشرط
وذلك في نحو الذي يأتي فخرهم اه ما في المفتي وذكر المراد في شرح الألفية أحد عشر موضعا
لوجوب الانتران بالغاء وهي الجملة الاسمية والفعلية والظلية والفعل غير المتصرف والمقرون بالسين
أو سوف أو قد أو منغما أو أول وان المقرون بالقسم والمقرون برب قال فهذه الاجوبة تنزهها
الغامض لا يصلح جعلها شرطيا أو خطبا أو تمثيلا سهل اه وهذا يخالف قول المفتي أنها مضمرة
في ستلان حرف لا استقبال شامل ليس وسوف وان واه الصد شامل للقسم ورب والاضط
والانصر ماد كره الأرضي أنها واجبة في أربعة مواضع أحدها الجملة الظلية صكا الامر والنهي
والاستفهام والتمني والعرض والتخصيص واللعاء الثاني الجملة انشائية كنتم وبش وما تعن معنى
انساء المدح والذم وكذا عسى وقيل انتمجهما القسم الثالث الجملة الاسمية الرابع كل فليمة مضمرة
بحرف سوى لا ولم في المضارع سواء كان الفعل المصدريا مضارعا اه وظاهره ان الظلية
لا تدخل تحت الانشائية ولذا صرح به بما بعد انقار فقال ان الجملة الانشائية مضمرة عن
الزمان والظلية مضمرة عن المستقبل ونعنا فيه وفي شرح التوضيح من بحث العلة الانشائية
ما قارن انظما معناه هو الظلية ما تار وجود معناها من وجود لفظها اه وهذا كله عند القضاة
وأما في علم المعاني والظلية من اصنام الانشائية لعلها ليس لها خارج نطاقه أو لاطاقه والمحيرة
بما لها خارج نطاقه أو لاطاقه هو بما قرأه ما لهران في الزلجي ان مواضعها سبع ونظمها معهم
نعال للسنو واهتمو بحامد • وما هو قولون واستغنى

فأمر عن الاستغناء وزيادة المعنى عليه في فتح القدير ما ذكر المراد في ليس تميزا والحق ما أسقناه
من الرضى فادع عرف ذلك نزع عليه انه لو لم يأت بالغاء في موضع وجوبها فانه يتخير كان دخلت
البارائت طالق وان قوى على هذه بنوكه ان قوى تقديمه وعن أبي يوسف انه ينطق جلال كلامه
على الله ففصر القاعات الخلاف بيني على جواز حذفه اختصارا فاحاز اهمل الكوفة على
فرع • وبسنو منه أهمل البسرة واهل تنقير المذهب وقد حكى رضى خلاف الكوفيين كما
ذكره ان هلت ير على المصريين قوله تعالى وان المعصوم اسمك لشركوه قلت قد اجاب عنه
الرضي بانه يندبر القدم ويجوز ان يكون قوله تعالى واد اتلى عليهم آياتنا است كما كان جهنم منه
اي ضمير القسم ومحوران تكون ادلجرد الرقت من دو بلا حطة الشرط كما لم يلاحظ قوله
تعالى والسن ١٠٠ اصلهم النبي هم يتسرون وقوله تعالى وادامعصواهم يغفرون اه ولوا جاب
طالوا في موضع وحسن الغاء تحروا ونوى ثلثة يذير وفيه ارجح ولو نوى تنديع قيل بهج وتحمل
الراوعلى الابتدائي صعب لا والابتداء لا يستعمل في أول الكلام اه وظاهره اني المخط
نه نوى تنديع لا ين دانه فان ولا في غير المطبق أصلا لانه يحتاج الى اسقاط حرف او لثم الى
نحو حرف الغاء ولا انصهار لهما فصيح في أطرو ما في لا يفسد الكلام وهو انظر ما في
السلام كلام لا يصبر ان دحت البارز طالق ولو يأت بحرف العنان كما سلك

(قوله وذكر المراد في

شرح الألفية أحد عشر

موضعا) نظمها في الفصح

بقوله

تعلم جواب الشرط مع

قرانه

بغاء اذا ما فعله طنا في

كنا جامدا ونفسها

كان أو بقد

رب وبسبب أو سوف

ادري اني

أو اسمية أو كان مني

ما فان

ولن من بعد ما حدثناه

قدتي

[illegible]

لان الامام لا يحل عقد جمل النكول عليه لوقوع عرجه المنة اولا ولو قال انت طالق بعد ذلك
الدار او بعد ذلك لم تطلق حتى تدعى الى او تفسد لان الباطل وجعل والاصاق وانما يتصل الطلاق
ويستحق بالندول اذا تعلق به ولو قال انت طالق على دعوى الدار ان كانت يقع والا فلا لانما يستعمل
الندول استعمل الا هو ان كان الشرط قبول العوض لا وجوده كما لو قال انت طالق على ان
تعطني القدرهم اه وفي فتح القدير ويحق في الحال بقوله انت طالق ان دخلت وهو له ادخل
الدار وانت طالق فتعلق بالاحول لان الحال شرط مثل اتي الى الغاوانت طالق لا تطلق حتى تودي
اه وسياقي في العتي انه على العايب اي كوفي طالق في حال الادامو كن حرق حال الاداء وقوله لان
الحال شرط مقوض بان طالق وان شرطه منع الحال ولا تحليل الصحيح ان جواب الامر بالواو
كجواب الشرط بالغاء كساق المرحا ويحتمل ان ادى الى ان طالق طالق بالغاء ينتزعا لانها السليل
كقوله افخو الابواب و انت آمنون وتعلق ولو قال ف أنت آمنون لا يتعلق لا غير ولو قال انت طالق
و والله لا افعل كذا فهو عتيق ويحتمل ان طالق لا افعل كذا ملحق في الحال ذكرهما
في جوامع الفقه (قوله فقيها ان وجد الشرط انتب اليه) اي في الفاظ الشرط ان وجد للعلق
عليه انكثت العين وحسن وانتم لا تفسد مقتضية للمعصية والتكرار لعدة في وجود العمل مرتبة
الشرط ولا يتم فقام اليه بدونه وادام وقع الحث فلا يفسد الحث مرة اخرى الا بيمين اخرى او
بعموم تلك اليمين ولا عموم وفي المحط من مزايا الجامع الاصل ان اضافة الجمع الى الواحد يعتبر
جدا في حق الواحد والجمع لضافا الى الجمع يستمر احيانا في حق الواحد ولا يعتبر جدي في حق
الاحاد ولو قال ان دخلت هذه الدار فلا بد من دخولها وان قال هاتين الدارين فدخلت كل
واحدة فادار على حدة طلقا ولو قال ان ولدت غلاما او غصنا فادار على حدة فولدت اكلهما او وضعت
ماتتا لعدم امكان الاجتماع بخلاف ان ولدتهما او وضعتا اكلهما ولو قال ان ولدت غلاما او غصنا فادار على حدة فادار على حدة
لا بد من ولادة كل واحد فوضعتا او كذا ان اكلتهما هذا الرغفلا بد من اكلهما الا ان كان
وان قال ان لم يمتا فقبيل لا بد من له ما معا الفنت فلا يحث بلسهما فترفع بخلاف هذين
الامر. يصح من حيث بلسهما فترفع كان قصد بلسهما من حيث دخلت اكلهما فترفع بخلاف ان
ا كترعتين لا بد من اكلهما معا واما خلاصه انه لو راد في ان يدافعا الا بعد التكرار
كالزوجة ان تزوج ففلا نه ابدا هي ملحق بزوجها فترفع وانما لا تطلق كذا
احاد. يوقر الربي مستحكما في فتح القدير وعلاء الرازي في فساواه بار التام بدني التوفيت
لا التوحيد فيما بعد عدم التزوج ولا تكرار ومن ماائل انما في ادعاء احاسنة والخطا
كان له اربع نوبة فصال واحد من ان لم يتنكح الله فالتلذذ طوالى ثم قال الثانية مثل
ذلك فتارة للثالثة مثل ذلك ثم قال الرابعة مثل ذلك ثم باتت دلالا في وقعها الثلاثة لا به
الفصل عليها لا بما على كل واحد من عن لم يمت من ففصلها لا به الفصل
على كل واحد من اثنتان ولو طبع ففصل من وقع على كل واحد من ففصلها لا به الفصل
على كل واحد من اثنتان ولو طبع ففصل من وقع على كل واحد من ففصلها لا به الفصل
من ففصلها لا به الفصل على كل واحد من واحد وهي اليمين التي عقدت على ان لم يمت من ففصلها لا به الفصل
ولا يقع على هذه التي لم يمت من ففصلها لا به الفصل على ان لم يمت من ففصلها لا به الفصل
الراية هي التي لم يمت من ففصلها لا به الفصل على ان لم يمت من ففصلها لا به الفصل

فقيها ان وجد الشرط
انتب اليه

(قوله طلق في الحال)
لصل وجهه انه لما لم
يطلق القسم على انت
طالق فترفع ما بعده
لجواب القسم وصار القسم
طالعين انت طالق وبين
جوازه للمضوى فلم يصح
للمطلق فوقع في الحال
بخلاف ما ادعاه الفقه
لا به يصح قوله لا افعل
كذا جوابا بالهواوي يكون
انت طالق للتحقيق معني
نفاذ ما مر في ان انت
طالق فادخلت اولادك

الراية هي التي لم يمت من ففصلها لا به الفصل على ان لم يمت من ففصلها لا به الفصل
ولا يقع على هذه التي لم يمت من ففصلها لا به الفصل على ان لم يمت من ففصلها لا به الفصل
الراية هي التي لم يمت من ففصلها لا به الفصل على ان لم يمت من ففصلها لا به الفصل

(قوله وبها قال ان لم يكن ١٨ اليوم في العالم) الظاهر ان الزائدة من التامع والصلوب حذفها لغير ايجاز ثم راجعت

فدخلت الدار فانت طالق فدخلت واحدة ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت
فدخلت واحدة ولو قال ان قلت لك انت طالق طالت طالق ثم قال قد طالتك ثمانين واحدة
بالطلاق واحدة لاثنين له والفرع الاخير في بيان قولهم ان التطبيق يراد به في اللفظ ولا
يقوم لفظاً آخر فله يستثنى منه للرافد له فان قوله قد طالتك مرادف لقوله انت طالق من جهة
انفاد وقوع الطلاق ومنها ما في الصورية ان لم تمت فلا تغايات طالق فهي الصورية من جهة
غير لا مكانه بخلاف ان تكلمت للموتى حيث لا يقع لعنه ومنها ما فيها ايضا قالت زوجها انك
فلا تشغل نفسك بها حديث فقال ان كنت اعرف انه رجل او امرأة كانت كذا قال ان كان له
معا حديثا او شغل وقع والا فلان الاعتراض هنا لا يخفى لا حقيقة والمعنى ترك التعرض ومنها ما
قال ان لم يكن اليوم في العالم اوفى هذه الدنيا خلا لا لله على حرام يجس حتى يفي اليوم سواء حبه
القاضي او الوالي اوفى بيت لان الحبس يعني غيا قال تعالى اوبئنا من الارض اه ومنها ما في
الحائصة ايضا قال انت طالق ان دخلت الدار فلا تبصر الثلاث الى الطلاق الا ان ينوي
الدخول ولو قال انت طالق ان دخلت الدار ثم افي على الدخول عشر مرات لا الى الطلاق اه
ومنها ما فيها ايضا قال ان لم احصه الف مرة فهي طالق والواحدة على المبالغة والكثرة دون العدد
ولا تقدير في ذلك والسبعون كبير اه ومنها ما فيها لو قال لامرأته ان تكوفي امرأتي وانت طالق فلا تا
وان لم يطلعه واحدة بانتمتة يمينه تطلق فلا تا ولو قال ارأنت امرأتي طالت طالق فلا تا
فلا تا اه وقد اتصاه على استثناء كل ما من لا تقيد التكرار في هذا ما في الغاية لو قال لسوة
له من دخلت منك الدار فهي طالق فدخلت واحدة من الدار مرارا ملقت بكل مرة تطلق فلان
الفعل وهو الدخول اضعاف الى جماعة فمراده تعميم الفعل عرومة بعد اذ يرى كونه تعالى يوم
قتله منكم متعبدا اذا العود واستدل عليه بما ذكر في السؤال الكبير اذا قال انا من قتل
قتلناه فله عليه قتل واحد قتلين فله عليها اه وهو مشكل لان يوم الصدقة لا يراد به الواجب
في مقدر اربعة القتل وفي السلب بطلان الحال وهو ان مراده التنجس وكثرة القتل كذا في
التنبيه والحق ان ما في الغاية احد القولين فقد قتل القولين في الغيبة في مثله صدق السطع ودل
ايضا على ان اذا تعدد التكرار او ما قوله تعالى واذا رأت الذين يخوضون في آثاننا ولمرض منهم
طما حرم القعود الواحد في كل مرة من العلة لمر الصدقة كن فيما نقيم لسانهم من ترتيب
الحكم وهو الخلف الاول ومنع القعود على المشتق منه وهو اتمل والمخوض في كثره به كما في
التقدير ودل ايضا على ان لا تعد التكرار في الخط وجوامع القعود لو قال اي امرأ تزوجه فهو
على امرأة واحدة بخلاف كل امرأة تزوجه احدث مع بصوم الصدقة اه واحدة من الثانية
وفتح القدير حيث لم يأم امرأة تزوجه به يوم الصدقة ولم يجبا عنه وقد ظهر له ان لا دخل فيه
من حيث الحكم وهو من قول في الخلاصة والواجبة ايضا وزاد في البرازة لان خريجه به اساء
لان الصدقة هنا ليست عامة لان الفعل وهو تزوجه حسد الى خاص وهو لكلام فهو نظير مخرج
به الامويلون في الفرق برأي عيسى ضربت لينا ولواحد لوبين أي عيسى ضرب لينا
يعني الكل اذا ضرب بالانه في الاول استدل على خاص وفي الثاني على عام بخلاف كل امرأة تزوجه

القاضي المعبركة للفرق
البهاضة الفرع فرائيه
ان ا كس بدون اه
وما انشده الوزيران
مقالة لماسحبه الراضي
بالصدقة اثنين وعشرين
وثلاثمائة قوله
خرجنا من الدنيا ونحن
من أهلها
فلنا من الموتى عدولا
الاحبا
اذ باعنا العيان وبما حاجة
فرحنا وقتنا جاعنا من
الغنا
(قوله لان الصدقة هنا)
قال الرمي افي مستثنى
كل واى تاسل (قوله)
مخلاف كل امرأة تزوجه
قال الرمي كان كلمة كل
لعموم فكذا كلمة اي
فله حوا واجبة بابها
من صيغ العموم ومن
صرح به ابن السراج
وسا حجب الجوامع
وقوله فان العموم انما
هو من كلمة كل الى قوله
لا لا عموم لها فيها
مخالف لصريح كلام محمد
حيث قال كانت له عنه
الزينة في اصوله لكم
مقوصة بصفة عامة
ممت بعدمها كإثر
التكرار في موضع

الاثبات وقد قيل في ان الوجه في الجواب العرف بل عليه ما نقله عن كاش الحاكم بل تأمل والله تعالى عا له ودمه
أقول ما ذكره لا بد من المؤلف لاه من تصحيح الأصول بالفرق بين أي عيسى ضربته وأي عيسى ضربته والله اعلم

ان بالان تكون العدم الا اذا وصفت بصيغة عامة بخلاف كل غناها العموم وضعا والفرق ان انما يصيب ما يتضاف اليه فتشكون
الزمان والمكان ولن يعقل وما لا يعقل تامل (قوله لانها لا عموم لها فيما) أي لا عموم ١٧ لمصنفه في تزوجها جميعا

أي في المتأين ومما أي
امراة تزوجها وكل امراة
آزوجه (قوله وان
بشرته واحدة قبل
الآخري طلق وحدها)
قال الرمي انما كان كذلك
لعدم تصور البشارة من
غير السابقة لانها اسم
تجبر ما وصق وليس
للبشر به علم عرا (قوله
وبه علم ان قولهم انها
تم الخ) قال الرمي يعني

الا في كمالاقتضائه
عموم الافعال كاقضاء
كل عموم الاسماء

لتخلفه في صورة جلهم
الحشة جمعا مع اطاعة
الواحد لها وشربها
الكوز جمعا مع امكان
شرب الواحد له وسبه
العرف (قوله ولو قال
المصنف الا في كل وكذا
الخ) قال في التبر وخص
كلها وان كانت كل
كذلك باعتبار بقا الجن
لا تنتهي فموجود الشرط
بخلاف كل فانها انتهي
في حق ذلك الاسم وبه
نسب له ولو قال الا في كل
وكذا لا وهم ان الجن
لا تنتهي بمرة فمما وقد

فان العموم لغاها ومن كماله كل لا من الوصف اذ الوصف ناس كاقضاء وانما الاشكال في قوله
حيث تم بمصوم الصفة لانها لا عموم لها فبما لان الاشكال لتطبع عمومها وان يبقى ان يكون
كذلك في أي كافلا فان كانت هذا يقتضي انه لو قال أي امراة زوجت نفسها متى فهي طالق
ان يتناول جميع النساء لان الوصف هنا عام لانه لم يستند الى معين فهو كقوله أي عبيدي ضربك
بل اولى لتذكر لضاف اليه قلت المحكم كذلك كما في الخلاصة من الفصل الرابع في الجن في
النكاح ويدل على ما قررنا من اذ كرا بما في الكافي في قوله لنسوة ايكن ا كانت من هذا الطعام
شبا فهي طالق فان كان جمعا منه طلق كلهن وكذلك لو قال ايكن دخلت هذه الدار فدخلها
وكذلك لو قال ايكن شافت فهي طالق فاشتن جميعا ولو قال ايكن بشرتي بكذا فبشرته جميعا
طلق وان بشرته واحدة قبل الاخرى طلقت وحدها اه وفي المحصول لو قال لاصدك ايكن دخل هذه
الحشة فهو حر فجمعا وان كانت الحشة بحيث يطبق جملها واحدا لم يحتل ان كلمة أي
تتناول الواحد المتكرر من الجملة فكان شرط المحل جمل الواحد ولو جملها وان كانت بحيث
لا يصلحها الواحد معقولا ان في العرف يراد به جملهم على الشركة لا تعد جملها على الواحد فصار كانه
قال ايكن جملهم مع اصحابه ونظيره لو قال ايكن شرب ما هذا الولدي فشر بواجماعه وقولان المراد منه
شرب البعض عرا لان شرب الكل متعذر فصار كانه قال ايكن شرب بعض هذا المسخوهر ولو قال
ايكن شرب ما هذا الكوز وكان ما في يمكن شربه للواحد يدقه او دقتين فشر بواجماع لم يقتض
واحد منهم واصلها بعضهم بعق لان كلمة أي تتناول واحد المتكرر من الجملة لكنها صارت عامة
بعموم الوصف وهو اجماع فتناول كل واحد على سبيل السبل لا على العموم والشمول
بخلاف قوله ان جملهم هذه الحشة فانت اراها جملها بعضهم لم يقتض لان الطعام بصيغته فتناول
الكل له ومما في الوجود اجماع منهم لا يقتض شرط الحشة اه وبه علم ان قولهم انها اتم بمصوم
الوصف ليس في اطلاقه (قوله الا في كمالاقتضاءها عموم الافعال كاقضاء كل عموم الاسماء)
لان كلمة كل موضوعة لا تستغرق ما دخلت عليه كان ايس معه غيره غير ان كلمة تدخل على الافعال
وكل تدخل على الاسماء فيفيد كل منها عموم ما دخلت عليه فاذا وجد فعل واحد واسم واحد فقد
وجد المعلوم عليه فاحتل ايعين في حقه وفي حق غيره من الافعال والاسماء ما قسمة على حالها فاحت
كلها وجد الحروف عمن غير ان المعلوم عليه طلقا هذا الملك وهي متامة ما تحاصل ان كمالا عموم
الافعال وعموم الاسماء ضروري فيحتل بكل فعل حتى ينتهي طلقا هذا الملك وكل لعموم الاسماء
وعموم الافعال ضروري ولو قال المصنف الا في كل وكل كان اولى لان الجن في كل وان اتت
في حق اسم بقيت في حق غيره من الاسماء كلساني وفي الوالوجية الطلاق والعتاق متى طلق بشرط
متكرر لا يتكرر واليمين متى علق بشرط متكرر لا يتكرر حتى لو قال كلما دخلت الدار فوالله
لا كلم فلانا قد حلت الدار مرورا فكلهم بعد ذلك لا يحتل الا في عموم واحدة ولو قال كلما دخلت
الداريات طالق ان كانت فلا تافد حل الدار مرارا ثم كلفه في تحت والايمان كلها والفرق ان
انقاذ اليمين بالله ليس الاد كرام الله تعالى مفروا بتجبر وكذا كرام الله تعالى مفروا بتجبر لا دخول

بجور رابع علمت ان هذا طائفي كل غير صحيح لكن لما كان في كل عموم لا ينتهي مجردا عما مر منه قوله
كاقضاء كل عموم الاسماء معطلة فبما لانها لا عموم لها فبما لان الاشكال لتطبع عمومها وان يبقى ان يكون

والكلام فكما ان لا نعتقد ان عين تعلق بالدخول كان لها تعلق بالكلام بدليل انه لو قال ان دخلت
والله وبقول لا كلام لا ينفذ في نفسه لكن يصحح العين بالله تعالى معناه بالدخول وحده وانما
تخصها بالدخول والكلام جميعا والدخول متكرر والكلام غير متكرر ولعل في شرطه متكرر وغير
متكرر ولا يتكرر ما العين بالطلاق والتعلق وغيرهما تعلق بالدخول وحده الا ترى انه لو اقتص
عليه صح فلم يكن لا تعداد العين تعلق بالكلام فيبقى الجبر مع تعلق بالدخول وحده والدخول متكرر
لانه ادخل فيه كلمة كلما والتعلق بشرط متكرر متكرر فيصير قائما عند كل دخلة ان كل فلانا
فلانة طالق ولو كرر هذه المقالة ثم كلفه من حيث في الايمان كلها لان الشرط الواحد يصلح شرطا
للايمان كلها اهـ وزاد الرزقي على الطلاق والعناق الطهار وفي المصطمة مع ما الى الجماع اصله
ان انجز افعلي على بشرط مكرر وغير مكرر فانه لا يتكرر بتكرار الذكر لان المعلق بشرط لا يبرل
الا عند وجوده فلو قال كلما دخلت هذه الدار ففعل خفيان فمكرر بشرط فدخل مرارا ولم يضره الا
مررته بلزومه ما لم يجد الحلات لان المعلق بالشرط كالمرسل عند وجود الشرط فكانه قال عند كل
دخلة على جهة ان يضر بنك فخلت ما لوضعه ودخل ثم دخل مرة اخرى فانه لا يلزمه جنة اخرى ما لم
يضره ثانيا وكذلك لو قال كلما دخلت الدار طالق وعده حرام بشرط فلانا لا يعلق بشرط
مكرر وهو بالدخول عتقا وطلاقة معا بالضرب اهـ (قوله فلو قال كلما تزوجت امرأة يثبت بكل
امراة ولو تعدد زوج آخر) بيان لبعض ما روي كل وكما روي مسائل منها مسئلة الكلب ووجهها ان
الشرط طلق الزوج في المستقبل وهو بر محصور كلما وجد هذا الشرط تبعه ملك الثلاث فتمت جنة
وحاصل ما روي به ابو يوسف ان كلما اتى قبح التكرار في المنة لا في غيرها ائتمن بافشاء الاتحاد
الحاصل يس كل وكما اذا نسب فعلها الى متكرر لان الحاصل كل تزوج لكل امرأة وفي منسله
تقسم الا حاد فتمت بالضرورة انها اذا انقضت فعل الثلاث في اجمعي فلا يتكرر الحث في امرأة واحدة
وهو مردود لانها لا تعلق الا حاد عند النساوي وهو مختلف لان دائرة عموم الافعال اوسع لان
كثيرا من افرادها ما يصدق بالتكرار من شخص واحد وقد فرض عمومها بكلمة فلا يعتبر كل اسم بفعل
واحد فقط ومنها لو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق فكل امرأة تزوجها تطلق واحدا من تزوجها
ثانيا لا يصدق ذلك فانها عموم الا حاد لا عموم الافعال ولو روي بعض النساء يثبت عدة لا نصاء
لان عدة تقتضي عدم العلم بخلاف الطاهر وقال المحصنات تصح في عدة في القضاء ايضا وهذا مختص لمن يحل له
علمها وحده ولا يباس به لان الحائض لا تفسد طهارة كسنان في الخط والفتوى على ظاهر المذهب وان
احد يقول المحصنات اذا كان الحائض مطهرا فلا يباس به كذا في الزوايا الجيدة ومنها لو كان له اربع نساء
فقال كل امرأة تدخل الدار فهي طالق قد دخلت واحدا طلقت ولودخلن مطلقا في ذلك
للازمة اخرى لا تطلق ولو قال كلما دخلت فدخلت امرأة طلقت ولودخلت ثانيا اقبل ريدا ثالثا
فان تزوجت بعدا ثلاثا شوعت الى الاول ثم دخلت لم تطلق خلافا لفرق ومنها لو قال كلما تزوجت
امراة وحاب الدار فهي طالق تزوج امرأة مرتين ثم دخلت الدار لم تطلق الامر واحد لان قوله
ودخلت عطف على التزوج وحكم المصطوب حكم المخطوب عليه وكلمة كلما توجب التكرار في افعال
الدخول مكررا ايضا بخلافه لو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق ان دخلت الدار وتزوجها مرارا
ودخلت مرتين فلا تالاهم بعبه على الشرط المذكور وانما جعله شرطا بان يولي لا يفسد السكر
تصار للدخول شرط الحث في الايمان كلها كذا في المحيط ومنها لو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق

فلو قال كلما تزوجت
امراة يثبت بكل امرأة
ولو بعد زوج آخر
(قوله وحاصل ما ذهب
اليه ابو يوسف الخ) كان
الاسبب ذكر قوله قبل
الضرب وذكره في الفتح
فقال ومن اى يوسف في
للتنفى اذا قال كلما
تزوجت امرأة فهي
طالق فتزوج امرأة طلقت
على تزوجها ثانيا لا تطلق
الامراة واحدة ولو قال
ذلك لم يثبت كلما تزوجت
او تزوجت فلانة تكرر
دائما

وعبى من عبدي وتزوج امرأة طلقته وعنى عبدا من عبده ولو تزوج أخرى بالطلاق ولا عتق
 عبدا من عبده كذلك كمال الاستيعاب وأصله ان الكلام اذا كان تاما مستقلا بنفسه يؤخذ حكمه
 من نفسه لا من غيره وان كان ناقصا غير مستقل بنفسه ولا مفهوم للنفي بذاته يؤخذ حكمه من غيره
 لثلاثين بنفسه والكتابة لا تستقل بنفسها فاعلم حكمها من المكتوب عندها الصريح معتبر بنفسه
 فلو قال كل امرأة في تدخل في الدار فهي طالق وعبدا من عبدي حرف دخل طلق ولم يعنى الا عبدا
 واحدا لان العبد صريح مستقل بنفسه فلم ينقطع على الاول وانه نكرة في الاثبات فيخص ولو قال
 كلما والمثلية بها عتق او بعت عبدا لكان الواجب تعميم الفعل فصار كل دخول شرطا على
 حدة وعنى العبد مطلق بالدخول ومن ضرورة تكرار الشرط تكرار الجرح حتى يخدم من ضرورة
 تكرار الجزاء تعميم الاسم ولو قال كل جارية في تدخل فهي حرة ولها ما وعبدا من عبدي حرف دخل
 جميعا عتق وعنى الاول وكلهم ولم يعنى الاول واحد ولو قال كل دار دخلتها فهي حرة فدخل دورا لم
 يلزم له اطلاقه صريح بالجملة وهي نكرة في الاثبات فخص ولم يقرن بها ما هو واجب تعممها ولم يطلقها
 بشرط مكرر فان الدخول غير مكرر لان كلمة كل تجمع الاسماء دون الاتصال ولو قال فلي بها عتقه
 بكل دار حرة وتعامه في المحيط الا انه بشكل يفرغ الاستيعابي ولعل الصواب في عبارة الاستيعابي
 كل امرأة أتت زوجها دون كلما كما لا يخفى ومنها ما في الكافي وغيره ولو قال كلما نكمتك كانت طالق
 فتكفيها في يوم ثلاث مرات وموطأ في كل مرة طلقته وتكفيها من نصف ونصف وقال محمد بنات
 ثلاث وعليه أربعة مهور ونصف ولو قال كلما نكمتك كانت طالق يأن فتكفيها ثلاث مرات في يوم
 ووطئ في كل مرة بنات ثلاث اجماعا وعليه خمسة مهور ونصف وتوضيحه فيسومنها ما قال
 دخلت هذه الدار وأمرأت طالق وله أربع نسوة فتدخلها أربع مرات ولم يعنى واحدة فتمتن بعينها
 يقع بكل دخله واحدة ان شاء رقبها عليهم وان شاء جمعها على واحدة ولو قال كلما دخلت هذه الدار
 وكنت فلانا او فكلت فلانا فعد من عبدي حرف دخل مرارا وكنت مرة يعنى العبد واحد ولو
 قال كلما دخلت هذه الدار وان كنت فلانا فانت طالق فتدخل ثلاثا ثم كنت فلانا طلق ثلاثا ولو
 قال كلما دخلت هذه الدار فكلما كنت فلانا فانت طالق فالعين الثانية تصير مطابقة بالدخول ولذا
 دخلت الا ان اقصت العين الثانية لو كانت فلانا ثلاث مرات بعد ذلك طلق ثلاثا كذلك في المحيط
 وشيا ما في الحاشية والمحيط ورجل له أربع نسوة فقال كل امرأة لم أحامها مكن القليلة فلا خير طوالت
 بناء واحد متمن وطلع الفجر طلعت سائر المائة ثلاثا لم اتمام طلاقه بتركها واحد متمن
 وسائرهن ما في كل واحدة متمن لان في حق سائرهن ترك جماع امرأتين في حق كل واحدة سواها
 ويحلي هذا التماس فانهم ومنها ما في الحاشية قال كلما قعدت عنك فامرأتها طالق فتعده عنده مائة
 طاعة ثلاثا لان الدوام على القوم ودعى كل ما يستلزم بمرارة الانشاء ولو قال كلما ضربتك فانت
 طالق نشر بها يسد به جماع طلق متمن وان ضربها بكف واحدا لطلق الواحدة وان وقعت
 الاصابع مرة ثلاثا في اليدتين تكرار الضرب لان الضرب بكل يد ضرب على حدة فكان ذلك
 بمسرة الضرب فانت واحد ما في الواحدة الثانية لم ينكر والضرب لان الاصل في الضرب هو الكف
 والاسابع تسع لولا في يد الضرب فلو قال لا امرأتها كلما طلقته فانت طالق فطلقها واحدة يقع
 طلاقان بطلاق بالتلفيق وبما لا يخفى قوله كلما فقلت فانت طالق ولو قال كلما وقع عليك طلاق
 فانت طالق فطلقها واحدة بطلاق ثلاثا ومنها ما في المحيط ثم للمقابلة كالتامين واحدة

(قوله طلق طلقين)
 وعليه مهران ونصفه
 قال في المروءة لا يملكها
 تزوجها أولا يقع عليه
 تالقة ووجب نصف مهر
 فاذا دخل بها وجميع مهر
 كامل لانه وطعن شبهة
 في محل ووجب العدة
 واذا تزوجها ثانية وقعت
 تالقة أخرى وهذا
 الطلاق بعد الدخول
 معنى فان من تزوج
 المستعدة وطلقتها تسلسل
 الدخول بها عندنا حشقة
 وأبى يوسف رحمه الله
 يكون هذا الطلاق بعد
 الدخول معنى فيصبر مهر
 كامل فصار مهران
 ونصف فاذا دخل بها وهي
 معتدة عن طلاق ربي
 صار مراحا ولا يجب
 ما لو طعن في طلاق زوجها
 ثالثا يصح النكاح لانه
 تزوجها وهي منكوبة
 ولو قال كلما تزوجتك
 فانت طالق ما في المثلثة
 بهاها انت ثلاث
 طلاقان وعليه خمس
 مهر ونصف على قولهما
 يخرج من الاصل الذي
 قلنا (قوله ولو قال كلما
 وقع عليك طلاق الخ قال
 في التمر الفرق ان الشرا

في الثانية اقتضى تكرار الجزاء بتكرار الوقوع فيه فكره في ان الحلاق لا يزيد على الثلاث فيقتصر عليها وفي الاولى اقتضى تكرره بتكرار ملاته ولا يقال ملته اذا طغت بوجود الشرط في غير تطبيقان احدهما بحكم الاقناع والاخرى بحكم التعلق (قوله لا يعلم ما زاد على الجين الواحد) أي فلم يخلق الا بحسب كفاية واحدة وبني ان لو كان الذي بعد الحلف بانه كلما ان يبيت ثلاث كفارات لعال على رواية التامع أو لو كان المعلق غير مطلق تعالى خلافا لمعلقه ٢٠

فلا يجب الا واحد متماثل
(قوله) لان زوال امكان
البراهمة للتعلق بمطل
(قوله) اقول المصحح بالبحر
نعت لامكان السرلان
شرط صحة التعلق
امكان البر فلو كان غير
ممكن لم يصح التعلق ولو
وزوال للثابت بعد الجين
لا محلا

زوال الامكان بعد وجوده
 اسفل التعلق وامكانه
 البر شرط الاتقاد وشرط
 لبقائهما ايصالكنه
 انما يكون نزلما لبقائهما
 اذا كانت مؤقته كما
 باقي غير الامكان البر
 امكانه قتلا واسحقا
 عادة ولا اجموعا على
 بقادها في حلقه اصعدن
 السواء اوليقين هذا
 الجذر ذهبانه يمكن عقلا
 وقد وقع الصعود انبيا
 صلى الله عليه وسلم
 ولعمري وادرس عليها
 السلام وانما لم يعتدني
 حاضره بشر من عالمنا

الحال ولا يتجدد انعقادها مرة بعد أخرى كلما حثت في بيعته اما ايمان منعقدة على رواية الجامع ايمان منعقدة للحال انقضت بغيرها وبقي بعضها منعقدة بعد الحث الى أن يوحش شرطها وعلى رواية البسيط المنعقدة للحال عين واحدة يتجدد انعقادها مرة بعد أخرى كلما حثت لان الجزاء لم يذ كر الا ثم تهرق له خبر وجهه رواية الجامع ان كلما تهرق تكرار الشرط والجزاء القوي على رواية الجامع لانه أحوط اه ولم يذكر ثمرة الاختلاف وبني أن تظهر الثمرة فيما اذا حلف بالطلاق لا يحلف بان قال كلما حثت فانك طالق ثم علق بكلمة كلما فعلى رواية الجامع يقع لأن الثلاث وعلى رواية البسيط يقع لأن واحدة ولم اذا حلف بالله ان لا يحلف بخفي ان يجب كفارة واحدة للحال انما قال لانه لا يعلم ما زاد على العيب الواحدة وفي الزاوية من كتاب القضاء قال لا امرأة كلما ترو وجئت فانك طالق ثلاثا ثم تزوجها ورفع الحال الى ما كمرى صحة النكاح قضى بها ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجها بعد دخولها زوج آخر اختلف المتأخرين في ما هل يحتاج الى القضاء فانها على ان النعقدة بكلمة كلما للحال عين واحدة يتجدد انعقادها كلما وقع الحث وهو رواية الأصل أم المنعقدة بها في الحال ايمان كما هو رواية الجامع وهو الاصح فثبت في البعض لوجود الشرط ونبي الباقي منعقدة فن قال بهذا شرط القضاء فانما من قال بالاول لا بشرط القضاء فانما اه وهذا بيان ثمرة الاختلاف في المثنى بالتزويج لا مطلقا (قوله وزوال الملك بعد الدين لا يبطلها) لانهم يوجبون الشرط والجزاء باق لبقاء محله فثبت في العين وسيأتي ان زوال الملك بالتلاصق يبطل للتعلق فكان مراد هذا الزوال بغيره دون التلاصق فان طلقها بعد الدين واحدة أو اثنين وانقضت عقدها ثم تزوجها ثم وجد الشرط طاعت أطلق الملك فتمسك ملك النكاح وما لا عين حتى قال لعبد اذا دخلت الدار فانت زوجة ما به ثم اشترا قد دخل عتق وفيد زوال الملك لان زوال المكان البراءة للتعلق مسطلة انضار فرفع على ذلك فروع عقدها في الزاوية قال لمان لم ادفع اليك الدينار الذي على الى مهر فانت كذا ما باراه قبل الشهر بطل العين اه ومنها ما في القصة ان لم تردى نوبى الساعة عن طلاق فاحنه وهو قيل ان تدفع اليه لا يحنث وقبل يحنث به هكذا ان لم يقضي فلان فانك طالق فجاء فلان من جانب آخر ينفذه ما حاصل انتمى بحجر عن الفعل انما هو علمه واليمين موقته اطلب عند أبي حنيفة ومحمد فلا لا يي يورث بها امرأته الى الوقوع بابت فقال من يكون فقال قلت فلان قال ان لم تغفل هذا المراد مد فامته صالت ثم نسيها حتى مضى الغد لا يحنث حلف للحجر من ما كن دارة اليوم والاك ن تانما قال به يتكافى في الزاوية فانه لم يحنثه في اليمين على التلقظ بالسان اه وذكر قبله فيها مردد حاج الى التوفيق حلف ان لم يخر بيت فلان عبدا فقلد موضع لم يخر به حتى مضى العدا اختلف فيه واختلف

الكوزا اليوم ولا ما فيه له عدم امكانه أصلاً فلم يوجد شرط انعقادها ولو كان معه ما يعتقد وادام
 قبل نزول الشمس تبطل لأن ما يصح لا يمكن ثم به عللاً ولا حاجة فقدر عرض زوال الامكان قبطلت فلذا لم يحدث في المصنفين
 هذا في حديثه محمد حدث في قوله انه جوبعتا أي وبغضاً فاما كأي في الايمان (قوله ثم نسيه حتى مضى الصلوة) ما
 أي لانه يغلغ على طاب رجلي قال في النواحي في المتفق عن رجل دعا امرأته الخ هل يقع الطلاق ا ب تعالى منه الخ هل
 فقال نعم وبطل عنها الحسن بن علي فقال لا يقع اه وسه في قريسا

(قوله في حشته قولان) قال في الخبر يفرق فرع السكنى لو منع من التزول وان يفرق بينه ومنعوا مشاعها ولا تقوم به فله المهر
لا يمتنع في حشته لانه يمكن لاساكن ولو اراد ان يخرج فخرج الباب مغلقة لم يمكنه الخروج فلم يخرج فقد اختلف المشايخ فيه
بعضهم قالوا لا يمتنع وهو اختيار النجاشي في البتة هو اخذ الصدوق الشهيد وهذا بخلاف قوله ان لم يخرج من هذا المنزل اليوم
فله المهر كذا فقيدو منع من الخروج حيث نطق امرأته وكذلك لا امرأته موصى في منزل والدها ان لم تغضرى الليلة منزلي فمكنتها
فذهب الوالد عن الحضور فانطلق هو والختار والفرق ان في قوله لا يسكن ٢١ هذه الادرسة المحدث هو السكنى وانما

للتزوي المحدث قال لها وهي في بيت أمها ان لم اذهب بك الى دارى كانت طالت ثم اخرجها من دار
أمها فخرجت منه فلم يقدر على اخذها فوقع حلف لا يسكن فلم يقدر على الخروج بالطرح فحسم من
المحاط بعد ما اوتى لم يصح ولو وجد الباب مغلقة لم يمكنه فذهب في حشته قولان ولو قال ان لم اخرج من
هذا المنزل اليوم فمكنته منع حشث وكذا لو قال لها في منزل والدها ان لم تغضرى في منزلي الليلة كانت
طالت فذهب الوالد عن الحضور فطلق هو والختار وقال لامها به ان لم اذهب بك الليلة الى منزلي فذهب
بهم بعض الطريق فاخذهم العسس فحسم من لا يمتنع ان لم اعمل هذه السنق الزايرة بتمامها
فرض ولم يمت حشث ولو حبسه السلطان لا يمتنع اه اقول ان قوله ان لم اخرج وان لم اذهب لكان لم
اخرج وان لم تغضرى منزلي سواء في ان القيد والمنع لا يمنع المحدث لانه اكره اوللا كره تاثير في الفعل
بالاعدام كالسكنى لاقى العدم والمطابق عليه في هذه المسائل العدم فلم يؤثر فيه الا كرهه وانما يشكل
مسئلة العسس فان الشرط العدم وقد اترفه المحبس وكذا يشكل مسئلة ان لم اعمل هذه السنة وان
الشرط العدم وقد اترفه محبس السلطان ومنها ما في الحانة امرأة دفعت من كس زوجها درهما
فاختارت به محاسن خط الحام الدرهم بدارهم وقال لها الزوج ان لم تردى على ذلك الدرهم اليوم كانت
طالت فغضى اليوم وقع الطلاق لوجود شرطه وان اراد محسلة للخروج عن الميمن ان تأخذ المرأة
كس الحام وتسلمه الى الزوج اه وذكر قبله رجل دفع الى امرأته درهما قائم ما قطعت بالدرهم
فقالت اشترى به اللحم فقال الزوج ان لم تردى على ذلك الدرهم كانت طالت وقد ضاع الدرهم من
يد التصاب قالوا ما لم يعلم انه اذهب ذلك الدرهم واسقط في البحر لا يمتنع اه ومفهومه انه اذا لم يمكن
ردنه يانه يمتنع فعلم به ان قولهم بشرط لقاء الميمن اسكان الر لعمام في المقدسة بالوقت فعدمه
مطل لها اما المطلقة فعدمه موجب للعش والاحاصل ان لم كان الشرط لا انعقاد الميمن مطلقا مطلقه
كانت او مقدس قواما في البقاء فان كانت مقدسة فقد شرط قواما مكان البر لبقائها وان كانت مطلقة
فلا ولذا قال في السكاي من باب الميمن في الاكل والشرب ان لم اشرب ما عدا هذا الكوز واليوم فمكنتها
ولا ما عداه او كانت نصبت او اطلق ولا ما عدا قميلا لا يمتنع وان كان فصدحت اه وسنوضحه ان شاء الله
تعالى وفي الحانة رجل قال لامها به ان لم اذهب بك الليلة الى منزلي وامرأته طالت فذهب بهم بعض
الطريق فاحسهم الموص وحبوهم قالوا لا يمتنع في حشته وهذه الجواب وافق قول في حشقة
وعادة له مسئلة الكوز اه في ههنا سئلان كثير وقوعهما الاولى حاشيا بالطلاق لكونه
له اليوم كذا فخرج عن الادامان لم يكن معه شئ ولا وجه لمن يرضه الثانية ما يكتب في التعاليق انه

للتزوي المحدث قال لها وهي في بيت أمها ان لم اذهب بك الى دارى كانت طالت ثم اخرجها من دار
أمها فخرجت منه فلم يقدر على اخذها فوقع حلف لا يسكن فلم يقدر على الخروج بالطرح فحسم من
المحاط بعد ما اوتى لم يصح ولو وجد الباب مغلقة لم يمكنه فذهب في حشته قولان ولو قال ان لم اخرج من
هذا المنزل اليوم فمكنته منع حشث وكذا لو قال لها في منزل والدها ان لم تغضرى في منزلي الليلة كانت
طالت فذهب الوالد عن الحضور فطلق هو والختار وقال لامها به ان لم اذهب بك الليلة الى منزلي فذهب
بهم بعض الطريق فاخذهم العسس فحسم من لا يمتنع ان لم اعمل هذه السنق الزايرة بتمامها
فرض ولم يمت حشث ولو حبسه السلطان لا يمتنع اه اقول ان قوله ان لم اخرج وان لم اذهب لكان لم
اخرج وان لم تغضرى منزلي سواء في ان القيد والمنع لا يمنع المحدث لانه اكره اوللا كره تاثير في الفعل
بالاعدام كالسكنى لاقى العدم والمطابق عليه في هذه المسائل العدم فلم يؤثر فيه الا كرهه وانما يشكل
مسئلة العسس فان الشرط العدم وقد اترفه المحبس وكذا يشكل مسئلة ان لم اعمل هذه السنة وان
الشرط العدم وقد اترفه محبس السلطان ومنها ما في الحانة امرأة دفعت من كس زوجها درهما
فاختارت به محاسن خط الحام الدرهم بدارهم وقال لها الزوج ان لم تردى على ذلك الدرهم اليوم كانت
طالت فغضى اليوم وقع الطلاق لوجود شرطه وان اراد محسلة للخروج عن الميمن ان تأخذ المرأة
كس الحام وتسلمه الى الزوج اه وذكر قبله رجل دفع الى امرأته درهما قائم ما قطعت بالدرهم
فقالت اشترى به اللحم فقال الزوج ان لم تردى على ذلك الدرهم كانت طالت وقد ضاع الدرهم من
يد التصاب قالوا ما لم يعلم انه اذهب ذلك الدرهم واسقط في البحر لا يمتنع اه ومفهومه انه اذا لم يمكن
ردنه يانه يمتنع فعلم به ان قولهم بشرط لقاء الميمن اسكان الر لعمام في المقدسة بالوقت فعدمه
مطل لها اما المطلقة فعدمه موجب للعش والاحاصل ان لم كان الشرط لا انعقاد الميمن مطلقا مطلقه
كانت او مقدس قواما في البقاء فان كانت مقدسة فقد شرط قواما مكان البر لبقائها وان كانت مطلقة
فلا ولذا قال في السكاي من باب الميمن في الاكل والشرب ان لم اشرب ما عدا هذا الكوز واليوم فمكنتها
ولا ما عداه او كانت نصبت او اطلق ولا ما عدا قميلا لا يمتنع وان كان فصدحت اه وسنوضحه ان شاء الله
تعالى وفي الحانة رجل قال لامها به ان لم اذهب بك الليلة الى منزلي وامرأته طالت فذهب بهم بعض
الطريق فاحسهم الموص وحبوهم قالوا لا يمتنع في حشته وهذه الجواب وافق قول في حشقة
وعادة له مسئلة الكوز اه في ههنا سئلان كثير وقوعهما الاولى حاشيا بالطلاق لكونه
له اليوم كذا فخرج عن الادامان لم يكن معه شئ ولا وجه لمن يرضه الثانية ما يكتب في التعاليق انه

والا فلا وان خرجت معه في الحال الى درب العربية ثم رجعت برقى بمنعوا وان اراد زوجها الخروج اصلا اه وسأني قريبا، كلام
المؤلف عن الحانة فوجه آخر لعدم المحدث في مسئلة العسس (قوله وكذا يشكل مسئلة ان لم اعمل الخ) اقول فيهم من زواجه
فيما لو حلف لا يسكن الخ ان المنع الجرمي لا خلاف في عدم المحدث فيمنع بخلاف المنع الجرمي كعلاق الباب ففيه قولان والافتار
عدم المحدث ايضا كما يقتضاه عن الخبر فيمكن ان يكون هذا الفرع منبعا على خلاف الفتار وهو الفرق بين المحبس وغيره الدافاة
لور من حشث ولو حبسه السلطان لا يمتنع لان المحبس منع جرمي بخلاف المرضي بال

قوله فالجواب ان قوله في القصة الخ قال في الترهيل في حلقه القرائن من القيس ما حمله لا سكن في هذا البيت فخلق الباب اد
 قبلت ان انه لا يحسن فيها فلو قال ان لم اخرج من هذا الغزل فكنا قد قدمنا على اقبالها في منزلة اسنان لم تحضري الليلة الى حفرة
 بنات كذا لنعلم اننا ما جئنا شفيها ما هو المختار للفتوى والفرق ان شرط الحث في الاول الفعل وهو السكني والا كراهية ترفسه وفي
 الثاني عدم الفعل ولا كراهية لا يؤثر قال في القصة حقه هذا معنى ما نقله بعض علماء الاصل في هذا الباب ان شرط الحث ان كان
 عمدا ولو عجز عن مباشرة فالتاخر الحث وان كان وجوده عجزا وتاخره عدم الحث اهـ واعتبار هذا الاصل يفيد الحث في مسئلتنا
 ان شرط الحث فيها بعدى كما هو ظاهر والله تعالى الموفق وهذا من المواضع المهمة فكيف يصح له كلام الترهيل والزمى عن
 القصص لما يؤيد من انما نقله المؤلف عن القصة حيث قال لم يجدني ولم اقبل ما لك اليوم فكنا فتوا في الطلب
 فتصيب القاضي منعو كلا طلب المدين ليعضي منه لئلا يكلي حيث فقبض وحكم به آخر قال لم يجز فهو كارتى كالصريح في
 عدم بطلانها في المادة المذكورة ٢٢ اذا جهز كايخ بدم شئ مع المدين يقع بتوازي الدائن ولو طلبت بالجهز لما احتج الى

مضى عليها او تزوج عليها واما نعمت كذا مما لها عليه فذهب لها جميع ما عليه قبل الشرط فهل
 تبطل الميراث فالجواب ان قوله في القصة انه متى عجز عن الخوف عليه واليمين موقفة فانما تبطل
 بقضي جلالتها في المادة الاولى الان يوجد حث صريح بخلافه واما الثانية فقد يقال ان الاراء بعد
 الادله يمكن فانه لو دفع الدين الى صاحبه ثم قال الدائن للمدين قد ابرأتك برعة اسقاط قال في الذخيرة
 صرح الاراء ويرجع المدين بمادفعه ذكره في كتاب السويع في مسألة الاراء من الثمن والمط منه
 الا ان يوجد قبل بخلافه فيبيع وفي المصيط قبل القيم الحامس في الطاعات والفرمان من كتاب
 الايمان لو قال لارأته ان كنت زوجتي غدا مات طالق ثلاثا فخلعها في الفسادة فبذلك كونها
 امرأته في بعض النوازل طالق وان لم يكن له نية لم تطلق لان الرأى يتصور في آخر الترهيل ولو خلعها
 قبل غروب الشمس ثم تزوجها قبل غروب الشمس طلق لانها امرأته قبل الغروب ولو خلعها قبل
 الغروب ثم تزوجها بعد الغروب كانت امرأته ويرجع في يمينه لانها لم تكن امرأته قبل الغروب اهـ وفي
 القصة ان سكنت في هذه البلدة وامرأته طالق وخرج على الفور وطلع امرأته ثم سكتها قبل انقضاء
 السنة لا تطلق لانها ليست بامرأته وقت وجود الشرط اهـ فقد بطلت اليمين بزوال الملك عنها فعلى
 هذا بفرق بين كون الخمر طالق وان كونه امرأته طالق لانها بعد الذبونه لم تسق امرأته
 فليحفظ هذا لانه حسن جدا وفي القصة ايضا ان فعلت كذا لخلال الله على حرام ثم قال ان فعلت كذا
 لخلال الله على حرام ففعل أحد الفعلين حتى بابت امرأته ثم فعل الآخر فقبل لا يقع الثاني لانها ليست
 بامرأته عند وجود الشرط وقبل يقع وهو الاظهر اهـ فعلى الاظهر قوله حلال الله على حرام ففعل
 أنت طالق والاظهر عندي انه مثل امرأتى طالق لا يفتى بان فاع فاجعلوا له والملك بطل اليمين

نصب وكل على القول
 يجوز ان تم نقل عن فتاوى
 المؤلف انه انقضى بالحث
 في مسئلتنا مستند الى
 إمكان البرهنة ومادة
 مع الاعرابية او تصدق
 او ادت اهـ قلت وما
 استشهده للمؤلف من
 كلام القصة لا يدل على
 ما قاله لان للردية العجز
 المحقق بان كان غير
 متصور كما في مسألة
 الكوز وانا كان صحت
 في قوله لا مسكن السجاء
 اليوم لانه يمكن عقلا وان
 استعمال مادة فغنتها
 بالاولى لانه يمكن عقلا
 وعادة قوله فعل هنا

يفرق بين كون الجزع الخ ينافي هذا ما يأتي قربا عن المصطنع انه لو قال ان فعلت امرأتى
 فلانة قبلى حرقها بعد البيوتة نصحت لان الاضافة للتعريف لا للتعيين لان الفرق بين نطق بطلاقها وعبره بامل (قوله
 فعل الاظهر قوله حلال الله على حرام الخ) أى لان حلال الله صار عبارة عن امرأتى لان أنت بلفظ الخطاب وقوله نظرا لانه لو خاطبها
 بقوله حلال الله على حرام صار عبارة عن أنت على حرام ولعل هذا وجه قوله في الترهيل نظرا لما هو (قوله والاظهر عندي انه مثل
 امرأتى طالق) قال في الترهيل ونظرنا ظاهر اهـ ولم يبين وجهه اقول ان قول القاتبة وقبل يقع وهو الاظهر في هذا المخرج اعتبار
 حالة التعليق لاحالة وجود الشرط ولما قال ان فعلت كذا لخلال الله على حرام كانت زوجته حلالا وان بان ما به يعمل أحد
 الامر من اعتبار حالة التعليق وبوجه من هذا ان كلام القاتبة السابق معنى على خلاف الاظهر وهو انه بان حالة وجود الشرط
 حرمه التعليل بقوله لانها ليست امرأته وقت وجود الشرط اما على ما هو الاظهر من اعتبار حالة التعليق فبان بان التعليق لانها
 كانت امرأته ويبدل على ترجيح اعتبار حالة التعليق ما ذكره من المصطنع من الفرقين

فيمالو حلف لا يخرج امرأته الا بقصد طهرت بهذا الطلاق وانقضت الصدة لم يحسن وطلت اليدين
بالدينونة حتى لو تزوجها ثانية لم تحس بل اذا نكحها بالطلاق لا تقيد بمرأته لانها لم تنكح
امرأته لانه قول لو كان لا حلفا لم يحسن فمما لا يحسن فمما لا يحسن فمما لا يحسن فمما لا يحسن فمما لا يحسن
وانقضت عدتها وتزوجت فمما لو قال ان قلت امرأتي فلانة فصدى وحلفها بعد الدينونة منع انه
يحسن فمما لا يحسن فمما لا يحسن فمما لا يحسن فمما لا يحسن فمما لا يحسن فمما لا يحسن فمما لا يحسن
والمعنى بطلان المحال وذلك حال قيام الرجعية فقط اليدين بزوال النكاح كالحال فمما لا يحسن فمما لا يحسن
غريمه فمما لا يحسن فمما لا يحسن فمما لا يحسن فمما لا يحسن فمما لا يحسن فمما لا يحسن فمما لا يحسن
لانها مطالعة كافي الحيد من باب اليدين على الغور والرائي ثم اعلم ان عايطل التعلق لو نكح
الزوج ولمحاة بدرا الحرب عند خلافهما حتى لو دخلت الدار بعد لمحاة وهي في العدة لا تطلق حتى
لوحا فانها لم تفر زوجها فانها لا ينقص من عدد الطلاق شيء كذا في شرح المجمع للصف
والطلاق عند تحرج المعلق عن الاهلية لان زوال الملك فلو قال للزوجة زوال الملك فمما لا يحسن فمما لا يحسن
وثلا لا يطلها لكان اولي اليدين لان زوال الملك بعد الامر بالديسطة لم يفي القصة لو قال لها امرك
بيدك ثم اختلعت منه وتفرقا ثم تزوجا في بقا الامر بهار وايتان والعصم لا يفي قال لها ان
عقب عكنا اربعة اشهر فامرك بيديك ثم طلقها وانقضت عدتها وتزوجت ثم عادت الى الاول وقاب
عنا اربعة اشهر فطلها ان تطلق نفسها اه والفرق بينهما الاول تعير الخصم فيسطل بزوال الملك
والثاني تطبيق الخصم فكان عينا فلا يطل (قوله فان وجد الشرط في الملك طلق ولحق
اليدين) لانه وجد الشرط والليل قابل للزما فيزل ولم ينكح اليدين لان بقاها بقاء الشرط والمحرز
ولم ينكح واحد منهما سوى القصة قال له ان يخرج من الدار الا بقا فان طلق فوقع فيها عرق او
حرق فالحق فخرجت لا يحسن اه مع كون الشرط قد وجد ولكن الشرط المحر وحسب ان له لغير
الفرق والمحرق وفيما قبيل النفقة قال زوجته الامه ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم اعتقها
مولاها فدخلت وقعت ثقتان وفي جامع الكرخي طلقت تدس وملك الزوج حال رجعة امرأته حب
وحائض ونفاه فقال ان حبسك طالق طلقت نفسها في حبسك على المحائض لانه نص اه اطلق
الملك فمما لا يحسن فمما لا يحسن فمما لا يحسن فمما لا يحسن فمما لا يحسن فمما لا يحسن فمما لا يحسن
في الملك بل الشرط تمامه فيه حتى لو قال لها اذا حضرت حضرة من مات طالق فمما لا يحسن فمما لا يحسن
اه والثانية في ملك طلقت وكذلك ان تزوجها قبل ان تظهر من المحصة الثانية ساعة او بعد
ما انقطع عنها الدم قبل ان تغسل واملها دون العشرة فمما لا يحسن فمما لا يحسن فمما لا يحسن فمما لا يحسن
لان الشرط قد تم وهي في نكاحه وكذلك ان كان هذا الغيب طالق طالق فمما لا يحسن فمما لا يحسن
الغيب في غيره لم يكن ثم تزوجها فمما لا يحسن فمما لا يحسن فمما لا يحسن فمما لا يحسن فمما لا يحسن
كذا في المسود وسيصرح بان الملك يشترط لآخر الشرط وكل ما هنا في الشرط الواحد وفي
البرازية انت طالق ان فعلت كذا وكذا لانطلاق الما وجد الكل وان كرر حرف الشرط ان اكل
او شرب من عدم الحز امي شيء وجد منها بقاء الطلاق وتزويج اليدين وان امر الطلاق لا يقع مالم
توجد الامور على قول محمد وعلى قول أبي يوسف اذا وجدوا حديق الطلاق ويرفع اليدين اه وبما
يناسب قوله فان وجد الشرط طلقت ماني المحط من باب الايمان التي يكتب بعضها اذا حلفت
المدعي عايبه بالطلاق فقال امرأته طالق ان كان لك على الف وربع المدعي وقضى به حث

فان وجد الشرط في الملك

طلقت وانقضت اليدين

(قوله والطلاق عند

تحرج المعلق عن

الاهلية الخ) قال في النهر

اقول الظاهر انه زوال

ملكه بدليل علق مدعيه

وامهات اولاده وبلغ

على ما ادعاه انه لو عاد

ثانيا بعد المحكم لمحا

وهي في الصدة ووجد

الشرط ان يقع واطلاقهم

طلان التعلق يقتضي

عدمه ايضا ونحو ج للمعلق

من الاهلية لا يجب

الطلاق الا ترى انه لو

علق طاقا لم يكن فوجد

الشرط حال حضوره وقع

كالم (قوله باليدين لان

زوال الملك) الظاهر ان

هنا كلمة قد سقطت من

الناسخ والاصل قيد

باليدين لان الخ لكن فيه

نظر لان قوله امرك بذلك

ليس بمن بدون تانيق

واذا كان معاقا لا يزول

الامر زوال الملك كما

هو صريح عبارة الغض

المدكورة

الحالف عند أبي يوسف وهو رواية عن محمد وعنه انه لا يحنث ولو برهن على اقرار المدعي بالفذر
في واقعات الناطق انما يحنث ولو حلف بجلال في ايديهما دار حلف كل ان الباراداروه برهنا
كانت بينهما ويحتمل ان كانت في يد أحدهما حنث صاحب اليد تقديم بينة الخارج عليه حلف
بالله انه لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال عبده وان لم يكن دخلها اليوم لا كفارة ولا يحنث عبده لانه
ان كان صادقا في اليمين بالله تعالى لم يحنث ولا كفارة وان كان كاذبا فهو عين الغشوس فلا تجزى
الكفارة واليمين بالله تعالى لا مدخل لها في القضاء فلم يصر فيها مكنا بشرط اقل يتحقق شرط الحنث
في اليمين بالعتق وهو عدم الدخول حتى لو كانت اليمين الاولى يعتق أو يطلق حنث في اليمين لان
لها مدخل في العتق والقضاء ولو ادعى على رجل دينا خلف المدعي عليه بالطلاق ما له عليه شيء فأقام
المدعي البينة وقضى به له ينظر ان قال كان له على دين أو وقفته لم تطلق امرأته وان قال لم يكن له
على شيء قط طلقت امرأته وتامه فيه ثم اعلم ان ههنا مسائل في الاعان فعمل على المعنى دون
ظاهر اللفظ منها لو قال سكران لا شران لم يكن عبدا فكأنما مر طالق فلا يحنث ان كان
متواضعا له ومنها لو وضعت يدك على المنزل فكذلكا وضعت يدها عليه ولم تغزل لا يحنث ومنها
ان دفعت لاختيك شيئا ودفع اليها رزق التدفق المالا يحنث ومنها خرج من داره وحلف لا يرجع ثم
رجع لشيء نسيه في داره لا يحنث كذلك في القبة وفيها لو قال لا امرأتي له أطول كما حيا طالق لا يطلق
في الحال فلو كانت احدهما ماتت ستين سنة والاخرى في عشرين سنة فماتت الجهوز قبل الشاة
طلقت الشاة في الحال ولا يستند خلافا لنزاع رجعه الله ولو ما تامعا لا تطلق واحده منهما ان لم
تخرج الفساق من النار رأت طالق فلا ماله اني لتعارض الادلة اه وفيها دعا امرأته الى الوقاع
فابتغى له حتى يكون قالت غدا قال ان لم تغلي لي هذا المراد غدا فانت طالق ثم نسيها حتى مضى
الغدا لا يحنث اه وهذا يقتضي من قولهم اذا فعل الملووف عليه ناسيا يحنث والجواب ان الحنث
شرطه ان يطلب منها غدا وتعتزم ولم يطلب فلا استثناء (قوله والا لا واغت) أي ان لم يوجد الشرط
في المأث لا يقع الطلاق وتعمل اليمين ان وجدت غير الملك واما بغير عدم الشرط في الملك لا تعمل ثم
اعلم انه اعتبر الاهلية وقت التعليق قال في الغيبة وفي الطريقة الرضوية أجهن ان الاهلية في تعليق
الطلاق تترد وقت اليمين لا وقت الشرط حتى لو كان مفاوقت اليمين مجنونا وقت الشرط يصح
ويقع وعلى العكس لا يصح اليمين اه (قوله وان اختلف في وجود الشرط طلقوله) أي للزوج
لانه ذكر وقوع الطلاق وهي ندعه وهذا أولى من التعليق بانه متمسك بالاصل لان الأصل عدم
الشرط والقول بان تمسك بالاصل لان الظاهر شاهده اه لانه لا يشمل ما اذا كان الظاهر شاهدا
لها والحمد لله قول قوله مطلقا فلان لو قال لها ان لم تسخلى هذه الدار اليوم فانت طالق قالته
احلها وقال الزوج بل دختها بالقول له وان كان الظاهر شاهدا لها وهو ان الأصل عدم الدخول
ليكون منه مكر أو أقوى منه لو قال لها ان لم اجامعك في حنثك بالقول له اه جامعا مع ان الظاهر
شاهد لها من وجهين كون الأصل عدم العارض وكون المحرمة مانعة من الجماع فعدم الشرط
لان الاختلاف في كان في وقت المضاف كان القول لها كما اذا قال لها انت طالق لانني لم
جامع منك وهي طاهرة لا يقبل قوله بخلاف ما اذا كانت حائضا لانه يمكنه ان يجماع فيه وان لم
يجز شرعا ما اذا كانت طاهرة فليكون اعترافا بالسبب لقيمتنا ان المضاف بنوعه سببا لاجمال
بخلاف الملق في السكا من ههنا الباب لو قال لا امرأته الموطوءة انت طالق لانه لا يقع الا في

والا لا وتخلت وان
اختلفا في وجود الشرط
فلقوله

(قوله طلقت الشاة في
الحال) حاصله انه
مادامتا حيتين لا يقع شيء
وان ماتت واحدة منهما
تكون الباقية أطولهما
حياة ولا ينظر الى السن كما
في التواضعة من النتيجة
قالوا نسلنا شعرا
وان حيا ارمه بعدوه
ولو سلعة من حمرة لكثير

ظهر حال من الطلاق والوطء عقيب حيض خال عن الطلاق والوطء فإذا حاضت ومهرت وادعى
 الزوج جماعها وطلّاقها في الحيض لا يقبل قوله في منع الطلاق السني لانعدام المضاف سببا
 للمحال وانما يتراخي حكمه فقط فدعوى الطلاق أو الجماع بعده دعوى المانع فلا يقبل قوله في
 منع وقوع الطلاق في الطهر لم يكن يقع طلاق آخر بأقراره بالطلاق في الحيض وان ادعى
 الطلاق أو الجماع وهي حائض صدق ولو قال ان لم أحامك في حيضتك فانت طالق وادعى الجماع
 في الحيض لا تطلق لانه علق الطلاق بصريح الشرط والمعلق بالشرط انما ينعقد سماعا عند الشرط
 لما عرف فاذا أنكر الشرط فقد أنكر السبب فيقبل قوله وكنا لو قال والله لا أقربك أربعة
 أشهر فثبت المدة ثم ادعى قربا بنها في المدة لا يقبل لان الايلاء في الحال لكن تراخي وقوع
 الطلاق الى مضي المدة وقدمت المدة ووقع ظاهر اقدعوى القربان في المدة دعوى المانع فلا
 يقبل ولو ادعى القربان قبل مضي المدة فيقبل قوله لانه لم يقع الطلاق بعد وقد اخبر عما علك
 انشاءه فيقبل قوله وان قال ان لم أقربك في أربعة أشهر فانت طالق فثبت المدة ثم ادعى القربان في
 المدة لا يقع لانه علق الطلاق بصريح الشرط حتى أنكر الشرط فقد أنكر السبب فيقبل قوله وان
 قال عبده حران فالتك ثم خبرها فقلت اغترت نفسي في المجلس وادعى انك أخسنت في عمل آخر قبل
 الاختبار وانكرت وقوع الطلاق والعق لا نسب الطلاق وجدوا الطاهر وقوعه فدعوه
 الاعراض دعوى المطل فلا يقبل واذا ثبت الطلاق ثبت العتيق لبنائه عليه ولو قال عبده حران لم
 تستقل بعمل آخر فادعى الاشغال بعمل آخر قبل الاختبار لا يعتق لانه أنكر شرط العتيق وتطابق
 لما مر ولو باع عبده بالخير ثلاثة أيام لم يأتع ثم قال ان تم البيع يثبتا بعبده وحضت مدة الحجر ثم
 ادعى النقص في المدة لا يقبل ويثبت الملك والعق لا في المدة اذا مضت والظاهر بموت الملك نظرا الى
 السبب واذا ثبت الملك ثبت العتيق ولو قال ان لم أنقض البيع في الثلاث فعبدي حر فادعى النقص بعده
 لم يعتق لانكاره شرط العتيق والملك ثابت لما مر اه وفيه من آخر كذب الايمان لو قال كل امتي
 حرة الا أهبات اولادي ثم ادعى أمية الولد فمين أو بعضهن لا يصدق سواء كان معهم ولدا أولا
 والاصل ان السيد اذا أوجب العتيق بلفظ عام واستثنى بوصف خاص ثم ادعى وجود ذلك فان كان
 الوصف عارضا لا يقبل قوله وان كان أصليا قبل قوله لان القول قول من يثبت له بالاصل وان أوجب
 العتيق بلفظ خاص ثم أنكر وجود ذلك الوصف والقول قوله لانه بشكر الاعاق أصلا وهنا أوجب
 الاتي بلفظ عام واستثنى بوصف خاص عارض فيكون مذهبنا ابطال العتيق الثابت أصلا فلا يصدق
 وفيما الولد لا يدل على صدق دعواه لاحتمال أن يكون من غيره ولكن ثبت نسب الولد منه
 لحصول الدعوى في ملكه وعق الولد ولم تصر الامه أم ولده لانها عنت بالانجاب العام ولو عرف
 دعوى النسب من المولى قبل المحصومة واختلوا فقال المولى كنت ادعت قبل البين ولم تعق
 الامة وقالت الامة ادعت بعد البين وقد عنت فامول للمولى لان أمية الولد ثبت في الحال والحال
 يدل على ما قبله لما عرف فان قيل للامة ظاهرا آخر وهو ان الاصل عدم أمية الولد فلما في ظاهرها
 ثبت الاستحقاق وهو يدفع ولو قال الامة حائزة أو اشترتها من زيد وسكنها البارحة أو الانبيا
 وادعى ذلك لا يصدق لان هذه صفة عارضة لكن القاضي برع النساء فان تان ثبت لا تعق
 ويحلف السيد لان شهادتهن ضعيفة فلا يثبتن في يدهن وحلف المولى وان قلن بكر أو أنكل عليهن
 عنت بالانجاب العام لعدم صحة تبين المستثنى وان كانت ثيبا وحاصم واختلوا وادعى أمية ابنه

(قوله وقدرتم به في القضية) ذكر قدام من باب التعويض ما فيه ع ان عت حتمه ايام ولم يحصل اليها المصلحة من بعد ما
 اختلما بعد صفى وصول النقطة والقول للراة من مثله م على العكس اه والراة الاولى المصونة والثاني الاصل والثالث
 لتنتق (قوله لكن صحح في الخلاصة والراة في الخ) قال الرعل في هذا السارح في فتاواها يقتضيه كلام اصحاب المتون
 والشروح لانها الكتب الموضوعة لنقل المسند كالايجي كذا ذكر في منغ الغاروا قول قال في الفرض للكركي والاصح انه
 لا يكون القول قوله اه وانت على علم بان المطلق يحمل على المقيد فيعمل المطلق للمتون على ما اذا لم يتعين دعوى يصل مال
 فغافل وفي فصول الاستروتنى ويكون القول قولها وهو الاصح وفي جامع الفصولين ذكر ثلاثة اقوال في المسئلة وجعل الثالث
 وراة الفخيرة ان القول قولها ٢٦ في عدم الوصول اليها والقول قوله في حق الطلاق وأقول هذا القول عندى وسط

ولما حصل ان في المسئلة
 كلاما كثيرا وقد كتبنا
 أيضا شأنا على جامع
 الفصولين فليست اه
 وما اختاره لنفسى هو
 ماعله المتون كالايجي
 لكن ما ذكره من ان
 الادابر هنت
 الاقوال ثلاثة لوجه
 له لان صاحب جامع
 الفصولين ذكر القول
 الاول انه يصدق الزوج
 لانه ينكر الحكم ثم ذكر
 القول الثاني انه يصدق
 ثم ذكر كلام الفخيرة ولا
 يعني ان القول الاول معناه
 ان القول لزوم في حق
 الطلاق في حق وصول
 النقطة اليها يبدل التعليق
 قوله لانه ينكر الحكم أى
 حكم التعليق وهو انحت
 وجود الشرط اما كون
 القول له في وصول النقطة اليها أضاف لوجه له أصلا انها متكررة والقول قول المنكر ولا سيما اذا علم
 على عدم ادعاء الدين لدا في وقت كذا فانه لا يمكن أن يقال القول للمالك في الاداء كالايجي على من له ادعى المسام فعلم بهذا ان
 ما في الفخيرة تفصيله وان لهذا القول الاول ثالث وهذا هو القول الذي ذكر المؤلف انه ظاهر المتون وأقضى به في ما وادلك
 ان كلامها يفتى بترجيح القول الآخر بما في مقاله السلامه فاسم من ان التصحيح الصريح أقوى من الانترامى وعلى مقاله
 البرهان المحلى في شرح المسند انه لو صرح بعض الائمة بقيد بكه كره ما يلحق الفقه يجب الاخذ به تأمل (قوله كما علمنا في فصل
 الأثر بالمد) عبارة هناك وان ادعى وصول النقطة اليها وادعت حصول الشرط قبل القول له لانه ينكر الودع لكن لا يثبت
 وصول النقطة اليها والاصح ان القول قولها في هذا وفي كل موضع يدعى اياها حتى وهي تنكر

ولما حصل ان في المسئلة
 كلاما كثيرا وقد كتبنا
 أيضا شأنا على جامع
 الفصولين فليست اه
 وما اختاره لنفسى هو
 ماعله المتون كالايجي
 لكن ما ذكره من ان
 الادابر هنت
 الاقوال ثلاثة لوجه
 له لان صاحب جامع
 الفصولين ذكر القول
 الاول انه يصدق الزوج
 لانه ينكر الحكم ثم ذكر
 القول الثاني انه يصدق
 ثم ذكر كلام الفخيرة ولا
 يعني ان القول الاول معناه
 ان القول لزوم في حق
 الطلاق في حق وصول
 النقطة اليها يبدل التعليق
 قوله لانه ينكر الحكم أى
 حكم التعليق وهو انحت
 وجود الشرط اما كون

القول له في وصول النقطة اليها أضاف لوجه له أصلا انها متكررة والقول قول المنكر ولا سيما اذا علم
 على عدم ادعاء الدين لدا في وقت كذا فانه لا يمكن أن يقال القول للمالك في الاداء كالايجي على من له ادعى المسام فعلم بهذا ان
 ما في الفخيرة تفصيله وان لهذا القول الاول ثالث وهذا هو القول الذي ذكر المؤلف انه ظاهر المتون وأقضى به في ما وادلك
 ان كلامها يفتى بترجيح القول الآخر بما في مقاله السلامه فاسم من ان التصحيح الصريح أقوى من الانترامى وعلى مقاله
 البرهان المحلى في شرح المسند انه لو صرح بعض الائمة بقيد بكه كره ما يلحق الفقه يجب الاخذ به تأمل (قوله كما علمنا في فصل
 الأثر بالمد) عبارة هناك وان ادعى وصول النقطة اليها وادعت حصول الشرط قبل القول له لانه ينكر الودع لكن لا يثبت
 وصول النقطة اليها والاصح ان القول قولها في هذا وفي كل موضع يدعى اياها حتى وهي تنكر

انه اسلم واستثنى وشهدا خزان انه اسلم ولم يستثنى تقبل بيننا اثبات الاسلام ولو كان فيها نفي اذ
 خرضها اثبات اسلامه ثم رقم سلامة مح قال تقبل على الشرط وان كان ثوبا اه فان قلب ساقى
 في كلب الايمان في هذا القصر انه لو قال عبده حران لم يصح العام فلهذا بغيره في الكوفة فلم يحق يعني
 عنده ما خلا للحمده وعلوا الهما بانها شهادة نفي معنى لانها بمعنى لم يصح العام فهذا يدل على ان شهادة
 النفي لا تقبل على الشرط قلت قد اختلفوا في ما هذه المسئلة فقيل انما امينة على مسئلة اشترط
 الدعوى في شهادة حتى القرن قال في جامع الفصولين فقل هذا الوضعت للمسئلة في الامة ينبغي ان
 تعنى وفاة اندعوها العتق لا بشرط اه فثبت لا اشكالوا ما على ما علم في الهداية من انها
 قامت على النفي لان القصور ممتنا في الجملة اثبات الشخصية لانها لا مطالبا بها فصار كذا شهدوا انهم
 يصح قايه الامران هذا النفي بما يصح به علم الشاهد ولكنه لا يعزى نفي ونفي تبيرا اه فشكل
 ولما قال في فتح القدير ان قول محمد اوجه ظاهره تسليم انها على الشرط مقبولة ولو نفي وقد نقله
 عن الماسود ايضا وسأني تمامه ان شاء الله تعالى ولو قال للمصنف وادعى عليه ان الشرط قد
 قد وجد وانكره قالوا له الا اذا شهدت البيعة لكان أولى لانه لا يشترط دعوى المرأة الطلاق ولا
 ان تبرهن لان الشهادة على عتق الامة وطلاق المرأة تقبل بحسبة بلا دعوى ولا يشترط حضور المرأة
 والامة لكن يشترط حضور الزوج والمولى مع محضر المرأة ليشير اليها الشهود ط لوشهدا انه
 ابان امراته فلاتة فالتسليم بطلقني وقال الزوج ليس اسمها فلان تتشهد ان اسمها فلاتة فالتعاضى
 يفرق بينهما وعمله عتق الامة فلو شهد انه حرها وان اسمها كذا وقالت لم يصح في التعاضى
 بحكم بعتها والشهادة بخرصة المصاهرة والا يلا موال الظهار بدون الدعوى تقبل وبشرط حضور
 المشهود عليه وقيل لا تقبل بدون الدعوى في الايلا والظهار وفي عتق الامة والطلاق بدون الدعوى
 قبل يحلف وقيل لا قبلنا عند الفتوى كذا في جامع الفصولين وفي القنية ادعت امرأة طه قام
 غير شرط والزوج يقول طلقها بالشرط ولم يوجد فالبينة فبينة المرأة وادعت عليه انه حلف
 لا يضر بها وادعى هو انه لا يضر بها من غير ذنب واقاما البيعة فثبت كلا الامرين وطلاق بايها
 كان اه وفي القنية من باب البنتين المتضادتين ولو قال لمرأته ان شربت مسكرا فغير ذلك فامرك
 بسدك فقامت بينة على وجود الشرط واقام الزوج بينة انه كان باذنها فبينة المرأة أولى اه
 قوله وما لا يعلم الا منها فالقول لها في حقها كان حصة فانت طالان وفلاتة او ان كنت تحبني فانت
 طالان وفلاتة فقلت حصة او احبك طلقت هي فقط عليه الائمة الاربعة لانها امينة ما مورة
 بالظهار ما في رجها فادته ترتب احكام الطهر وهو فرع قبول قوله كما قبل اخبارا ما يحض في
 انقضاء العدة ومجموعاها وبالطهر وبقولها ظهرت في حله وهي متهمة في حق غيره هان كتبها
 الزوج وان صدقها طلقت فلاتة ايضا والحاصل ان المناظر البسقة حاشا على الاخبار به لانها
 امينة وفي حق ضربها متهمة وشهادتها على ذلك شهادة فرد ولا يعتدق أن يقبل قول الانسان في حق
 نفسه لافي حق غيره كاحد الورثة اذا اقر بدين على الميت اقتصر على نصبه اذ لم يصدقها بالاقون
 والمنثري اذا اقر بالبيع لم يحق لا يرجع الثمن على البائع كذا في فتح القدير وقد يقال ان
 للمقرق المستلكن لم ينعذر رافرا الى احدونها تندي الى الزوج يقطع العصمة مع كونها متهمة
 في حق نفسها ايضا ولا بد من قيام المحض عند الاخبار ما بعد الانقطاع فلا تضره ضرورة فيشترط
 قيام الشرط بخلاف ان حصة حصة حيث يقبل قولها في الطهر الذي يلى المحضة لا بد له ولا بعده

قوله فثبت هذا القول

الخ أقول رأيت في نسخة
 القنية من هذا المسئلة
 مكتوبا عسل هاتما
 ما نصه هذا خلاف رواية
 القبول فانه قال لا يصح
 البيعة في هذا القول
 قول الزوج مع المحض
 تامل جدا اه ما رأيت
 وما لا يعلم الا منها فالقول
 لها في حقها كان حصة
 فانت طالان وفلاتة او
 ان كنت تحبني فانت
 طالان وفلاتة فقلت
 حصة او احبك طلقت
 هي فقط

أقول وهذا هو الذي
 يظهر لانها انتفاع على
 أصل الحلف واختلفا في
 القيد وهو من غير ذنب
 والزوج يدعي وجود القيد
 وهي تنكره فكأنه يدعي
 بذلك عدم وقوع الطلاق
 وهي تدعي وقوعه فالقول
 له ويؤيده ما في عند
 قول المصنف ولا في أنت
 طالان ان شاء الله حيث
 قال ويشمل ما اذا ادعى
 الاستثناء وانكرته هان
 القول قوله وكذا في
 دعوى الشرط قوله
 وبالطهر وبقولها ظهرت
 في حله كذا اخبارا بناء
 من النسخ والظاهر ان
 الزاوي في قوله وبقولها
 زانته من قلم الناسخ لان
 المعنى وكما قبل اخبارها

بالظهر وشولها ظهرت في حبل الجماع (قوله والوجه ظاهر من الشرح) قال فهو الأصل فيه أن حيز جيعون شرط لوقوع الطلاق عليهم ولم تطلق واحدة ٢٨ منهن حتى ترى جيعون الحيز وإن حاضت بضعهن يكون ذلك بعض العلة وهي لا يثبت

بها الحكم فإن قلن جميعا قد حضنا لا يثبت حيز كل واحدة منهن الأفي حقها ولا يثبت في حق غيرها الآن يصدقن فيثبت في حق الجميع وان صدق البعض وكتب البعض ينظر فإن كانت المكنتية واحدة طلقت هي وحدها تمام الشرط في حقها لأن قولها مقبول في حق نفسها وقصد صدق غيرها فتم الشرط فيها ولا يطلق عبره لأن المكنتية لا قبل قولها في حق غيرها فتم بتم الشرط في حق غيرها وان كتب أكثرهن واحدة لم تطلق واحدة منهن لأن كل واحدة من المكنتيات لم يثبت حضنها إلا في حق نفسها فكان الموجود بعض العلة ولا تطلق واحدة منهن حتى يصدق غيرها جميعا (قوله لأنه ثبت في حق المصدقة) أي لأن الحيز ثبت في حق المصدقة دون حيز صواحبها فإنه لم يثبت حضنها فانه لم يثبت في حقها لتكديهن بل ثبت حضنهن في حقهن فقط (قوله ثم اعلم أن

لأنها أجبرت عن الشرط حال عدله واما في حق الشرع جعلها أمينة فيما تقتضيه من الحيز والظهر ضرورة إقامة الأحكام المتطابقة لها فإدما كانت الأحكام قائمة كان الإجماع قائما من جهة الشرع فتصدق وإذا كانت الأحكام منقضة كان الإجماع غير ثابتين فلا تصدق بخلاف المدعوق قال رددها أو هلكت يصدق ولا يشرط لتصدق بقيام الأمانة لأنه صار أمينا من جهة صاحب المال صريحا وإن استدله بالضرورة حيث أنفقته صاحب المال مطلقا كذا في المعراج قيد بقوله أن حضنت لا يعلق قال لا أمر أنه أن حضنتها أو أنفقها لا يعلق حضنتها لم تطلق واحدة منها إلا أن يصدقها فإن صدق أحدها ما وكتب الأخرى طلقت المكنتية وإن كن ثلاثا قال ذلك فقلن حضنا لم تطلق واحدة منهن لأن يصدقن وكذا أن صدق أحدهن فإن صدق ثنتين فقط طلقت المكنتية دون المصدقات ولو كن أربعاً واستلته بحالها لم يطلق لأن يصدقن وكذا أن صدق أحدهن أو ثنتين وان صدق ثلاثا فقط طلقت المكنتية دون المصدقات والوجه ظاهر من الشرح وفي الحقيقة فإن لسانه الأربع إذا حضنت حضنة فانت طوائف وقال واحدة حضنت حضنة وصدقها الزوج لم يطق لأن شرط وقوع الطلاق علمن حضنة واحدة منهن لأن اجتماعهن على حضنة واحدة لا يتصور فيعمل ذلك مجازا عن حضنة أحدهن كما لو قال لا أمر أنه إذا حضنتها حضنة وأنفقها طالعان فحاضت أحدها مطلقا وان كتبها طلقت وحدها مطلقا لأنها مصدقة في حقها دون خرافتها ولو قال كل واحدة حضنت حضنة طلقت كل واحدة تطلق صدقها الزوج أو كتبها لأن كل واحدة مصدقة شرعا فيما ينهوا وبزوجهما وقال كلما حضنت حضنة فانت طوائف فقلت كل واحدة حضنت حضنة فان كتبهن طلقت كل واحدة تطلق لأنه ثبت حضنة كل واحدة في حق نفسها حاصدة دون صواحبها فلو جدي حق كل واحدة الأشرط طلاق واحدة وان صدقوا واحدة دون الثلاث طلقت كل واحدة من الثلاث ثنتين والمصدقة واحدة لأنه ثبت في حق المصدقة دون حيز صواحبها وثبت في حق كل واحدة من المكنتيات حضنتها بأخبارها وحضنة المصدقة بالتصديق وان صدق منهن اثنتي طلقت كل مصدقة فتنسب لوجود حضنتين في حق كل واحدة حضنتها وحضنة صاحبتها المصدقة وكل مكنتية ثلاثا لوجود ثلاث حيز في حقها حضنتها وحضنتي المصدقين وان صدق ثلاثا مطلق كل واحدة ثلاثا لثبوت ثلاث حيز في حق المصدقات وأربع حيز في حق المكنتية اه ثم اعلم أن الوقوع على الضرورة لم ينصرف في تصديقه وانما يتوقف على تصديقه إذا لم يعلم وجود الحيز منها أما إذا علم طلقت فلا تعلق أيضا كذا في الجوهرة وقد يكون له لا يعلم الأمانة لأنه لو كان يعلم من غيرها توقف الوقوع على تصديقه أو البينة كالدخول والكلام أنفاقا واختلقوا فيها لعل طلاقها لا بدتها فقلنا بقع الطلاق بسببها الغالبه وقال الامام الأعظم لا يلزم شهادة رجلين أو رجل وامرأتين كافي للجوهرة ولا يشغل ما لعل على فعله بشره انهما لما في النزاهة أن شرب مسكر اضير اذ ذلك ماركه يسلك وشرب ثم اختلفا في الاذن والقول له والبينة لها اه وفي الصيرفة ان ذهبت إلى بيت أبي نصر اذ ذلك فانت طائفي وادعي ان ذهبا وانكرت قال قول له لا يشكر وقوع الطلاق اه مع أن الاذن لا يستفاد الاذنها ولكن يصلح علمه بالقول

الموقع على الضرر الخ قال الرمي لا بنافيه ما تقدم من قوله وما لا يعلم الاذنها الخ اذ ذلك فيما اذا أشكل بخلاف أمرها واذ فيها لم يشك بان أخبرته في وقت عدتها العروق قلن رجها وضرتها وشوهها لم يمنا يصح لم يبق لك تأمل

بجلا في المحض والمهمة والغض ومن قبل الدخول والكلام ما لعلق بقوله ان كنت حائصة
 في بيتي قال فاضمان ان لم تكن حائصة في غير الصوم لا يكون حائشا ومنه ما لعلقه بقوله ان لم
 اشمع من الجماع قال القاضي ان جامعها حتى انزلت فقد اشبعها اه وفي القنية والسرور والجمعة
 وكذا القنية باللسان لا القلب اه وقدموى المصنف بين المهمة والمحض وليس بينهما فرق الا من
 وجهين أحدهما ان التعلق بالمهمة يقتصر على الجنس لكونه مختبرا حتى لو قامت وقالت أحبك
 لا تطلق والتعلق بالمحض لا يبطل بالقيام كاشارة التعليقات والثاني انها اذا كانت كاذبة في الاخبار
 تطلق في التعلق بالمهمة لما قلنا وفي التعلق بالمحض لا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى حتى يحصل
 وطوره اذ بان ان حقيقة المهمة والبغض أمر خفي لا يوقف عليها من قبل أحد من قبلها ولا من قبل
 غيرها لان القلب يتقلب لا يستقر على شيء فلما لم يوقف عليها تعلق الحكم باخبارها لانه دليل عليها لان
 أحكام الشرع لا تتأبط بأحكام خفية وفي القوائد الظهيرة لوقال أنت خالق ان كنت أنا أحب
 كذا ثم قلت أستحبوه وكذب في امراته يسعوط وهادياته قال خمس الامثلة وهذا شكل
 لانه يعرف ما في قلبه حقيقة توان كان لا يعرف ما في قلبها لكن الطريق ما قلنا ان الحكم يدار على
 الظاهر وهو الاخبار وجودا وعدسا وكذا الحكم لوقال ان كنت تبغضني ولو قال ان كنت تبغضني
 بقلبك فقالت أحبك طلقت ديانة وقصا عند ادنى حصة فتوقاى يوسف لان المهمة فعل القلب فكان
 اطلاقا وتقسما بالقلب سواء انما يغيب التأكيد وقال محمد لا تطلق ديانة لان المهمة عمل القلب
 وجعل اللسان خلفا عنه وعند التقيد باله لا تبطل الحلقة فيبقى الحكم متعلقا بالاصل كذا في
 المراج والظاهر من كلامه مشاخصا انه لا فرق بين التعلق بمحبته اياه أو بمحبته افرقه وذكر في
 المراج عن غير أهل المذهب فقال وفي التبرئة فحتمى قال لها ان كنت تبغضني فراق كانت طالق
 فقالت أحب ثم قالت كنت لأبسه قال ارى أن يقع عليها ثم نقله عن الاوراق الكعبة وذكر في
 المصط مسئلة ما اذا قال ان كنت تبغضني الطلاق ولا فرق بين الطلاق والفرق فكل سنة ولا عن
 أحسبنا أيضا وأطلق في المهمة فتمهل ما اذا قال ان كنت تبغضني أن يعذبك الله في نار جهنم مات
 طالق ولا يتيقن بكتبها لانها لا تشد بنضها اياه قد نصب المقتض منه بالعذاب كذا في الهداية وذكر
 فاضمان قال لا امراته ان سررتك فانت طالق فضرها فقالت سرفي قالوا لا تطلق امراته لا ما تيقن
 بكتبها قال مولانا رضي الله تعالى عنه وفيه اشكال وهو ان السرور مما لا يوقف عليه فبني
 أن يتعلق الطلاق بغيره او بقل قولها في ذلك وان كانت تيقن بكتبها كما لوقال ان كنت تبغضني أن
 يعذبك الله بنار جهنم وانت طالق فقالت أحب يقع الطلاق عليها ولو أعطى الفرد هم فقالت لم
 يسرفي كان القول قولها ولا يقع الطلاق لاحتمال انها طلعت الالفين فلا سرها: الف اه قالت
 بينهما فرق وقوله وان كانت تيقن بكتبها ممنوع علماء جمعة من الهداية بن ايه لا يتيقن بكتبها
 وهذا ظواهره لعلق بقولها فبني فبني واخرت به فان تنقبا بكتبها يقع والواقع وفي السد اثع ان كنت
 تكرهني الجمعة تعلق باخبارها بالكره اتمع انها لا تنصل الى حالة تكره الجمعة فقد تنقبا بكتبها
 وقد يقال ان لشدته حبها للصاة الدنيا تكره الجمعة لانها لا تنصل الى حالة تكره الجمعة وقد تنقبا بكتبها
 بتيقن بكتبها وهل تكره المرأة قولها أنا أحب عذاب جهنم وأكره الجمعة قالت ظاهر كلامهم هنا
 عدمه وفي المصط لوقال لا امراته أشد كرها لطلاق وأشد كرها لصله طالق فقالت كل واحد انا
 أشد حبا في ذلك لا يقع شيء لان كل واحد غيرة في حق نفعها شاهدة تبي صاحبها في ضميرها

(قوله قلت بينهما فرق)

قال في النهر وقد يفرق

بينهما بان الام الضرب

القائم بها دليل ظاهر على

كتبها بخلاف مجرد

حبة العذاب فانه لا دليل

فيه على التيقن بكتبها

(قوله وقوله وان كان

يقن بكتبها ممنوع)

بمقتضى كلامه تسليم ما في

الهداية فكان علمان

بانه وبقوله كما لوقال ان

كنت تبغضني الخ ممنوع

نامل

(قوله لو قال أنت طالق أن لم تكن) ٢٠

لا يصدق ذلك الغير عليه سواء كان محلا لمسلم الا منه أم لا ولا يدين تصديق الزوج فيما أو البينة فيما يثبت بهما من الامر الذي يعلم تامل (قوله ونظاره انه لا يمن عليها) اقره عليه في التمهيد وهذا في القضاء ظاهر وأما في الدابة فينبغي التفرقة بين التحيض والهبة لان تعليق الطلاق باخبارها انما هو في الهبة أما في الحيض فلا وبرؤية الدم لا يقع فان استمر ثلاثا وقع من حين رأت ويدل عليه ما مر من انها ان كانت كاذبة في الاخبار تطلق في التعليق للهبة وفي التعليق بالحيض لا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى الى آخر ما مر قد برز في حواشي مسكن نقل المحمدي عن رز القديس ان عليها العين بالاجماع لان ليس هناك من الموضع المستثنى من قولهم كل من قبل قوله عليه السلام اه قلت ولا يجزي ما فيه كيف وقد مر ان الشرع جعلها

لا يصدق ذلك الغير عليه سواء كان محلا لمسلم الا منه أم لا ولا يدين تصديق الزوج فيما أو البينة فيما يثبت بهما من الامر الذي يعلم تامل (قوله ونظاره انه لا يمن عليها) اقره عليه في التمهيد وهذا في القضاء ظاهر وأما في الدابة فينبغي التفرقة بين التحيض والهبة لان تعليق الطلاق باخبارها انما هو في الهبة أما في الحيض فلا وبرؤية الدم لا يقع فان استمر ثلاثا وقع من حين رأت ويدل عليه ما مر من انها ان كانت كاذبة في الاخبار تطلق في التعليق للهبة وفي التعليق بالحيض لا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى الى آخر ما مر قد برز في حواشي مسكن نقل المحمدي عن رز القديس ان عليها العين بالاجماع لان ليس هناك من الموضع المستثنى من قولهم كل من قبل قوله عليه السلام اه قلت ولا يجزي ما فيه كيف وقد مر ان الشرع جعلها

أما ثم هو في ذلك المثل قال الرمي فنعلم من هذه الغرور ان علق بقوله

لا يصدق ذلك الغير عليه سواء كان محلا لمسلم الا منه أم لا ولا يدين تصديق الزوج فيما أو البينة فيما يثبت بهما من الامر الذي يعلم تامل (قوله ونظاره انه لا يمن عليها) اقره عليه في التمهيد وهذا في القضاء ظاهر وأما في الدابة فينبغي التفرقة بين التحيض والهبة لان تعليق الطلاق باخبارها انما هو في الهبة أما في الحيض فلا وبرؤية الدم لا يقع فان استمر ثلاثا وقع من حين رأت ويدل عليه ما مر من انها ان كانت كاذبة في الاخبار تطلق في التعليق للهبة وفي التعليق بالحيض لا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى الى آخر ما مر قد برز في حواشي مسكن نقل المحمدي عن رز القديس ان عليها العين بالاجماع لان ليس هناك من الموضع المستثنى من قولهم كل من قبل قوله عليه السلام اه قلت ولا يجزي ما فيه كيف وقد مر ان الشرع جعلها

أما ثم هو في ذلك المثل قال الرمي فنعلم من هذه الغرور ان علق بقوله

فان صدقته المرأة وكذب البس في الايام الثلاثة فالقول لها وان كان بعدها فالقول للعبد اه
 وفي الكافي في مسئلة ان حضت فبيني حوض ترك طالق اذ ارأت الدم فقالت حضت وصدقها
 انه قبل الاستمرار مع الزوج من وطء المرأة واحتج بدم البس في الثلاثة لاحتمال الاستمرار فلو
 صدقها الزوج ثم حجت قالت كان الطهر قبل الدم عشرة ايام لم تصفي لانه بعد اقرارها بالمحض رجوع
 بخلافه بعد اقرارها برؤية الدم ولو ادعى الزوج ان الدم كان قبله الطهر عشرة ايام وقالت بل
 عشرين فالقول لها ولو قال وهي حائض ان ظهرت فصدى وقالت طهرت بعد ثلاثة ايام وكتبها
 الزوج لا يعتق وان صدقها اوصت العشرة عتق ولو قالت بعد العشرة عاودني الدم في العشرة
 وصدقها الزوج وكتبها العبد عتق وكذا لو قالت ذلك بعدما اقرت بالانقطاع وان كان حضا فاحضة
 فقال لها ان حضت هذه المرة سنة فبيني حضت وقالت لا يأت الدم في اليوم السادس الى آخر اليوم
 وكتبها الزوج فالقول له لانكاره شرط العتق بخلاف ما اذا علق عتقه باصل المحض فادعى الزوج
 الانقطاع في الثلاث وادعت الاستدانة فالقول لها وان صدقها الزوج فالدم في اليوم السادس ونف
 العتق فان حاذوا العشرة تبين انه لم يكن حضا ولم يعتق وان لم يجاوز عتق فان حضت فادعت الانقطاع
 فيها وادعى الدائره فالقول له ولا عتق ولو اخرجت في العشرة بالانقطاع ثم قالت عاودني الدم لا يقبل
 قولها وان صدقها الزوج ولو كانت عاتبا فاحضة فطلعت في مرض موه فاضت حضتين ثم مات
 الزوج في الثالثة بعد حضة فقالت الورثة ظهرت على رأس الحضة ولا ميراث لك وقالت لا ينقطع
 وادعى الدم في الحال فالقول لها الا الاصل في كل نائب دوامه فهي تتملك بهذا الطاهر لدفع الحرمان
 وهو حجة للدفع وتماه في الكافي ومن أحكام الوقوع من الاستدانة انها لو كانت غرمدة موهولة
 وتزوجت حين رأت الدم فان النكاح صحيح ومن أحكامها انها لا تنفس هذه الحضة من العدة
 لانها بعض حقيقة لانه حين كان الشرط رؤية الدم لم ينقطع الطلاق وصدقها وفي الحايه رجل
 قال لامرأته فبيني الدخول اذا حضت فالت طالق فقالت حضت وتزوجت من ساعته ثم مات قال
 محمد ميراثها الزوج الاول دون الثاني وقال لا يدري اكان ذلك حضا أولا ومن أحكامها ايضا
 ان العلق يدعى ومنها انه لو طالعها في الثلاث بطل الملع لكونها مطلقه كرها في الجمهرة وفي
 الثاني نظرا لان الملع يلحق الطلاق الصريح كما قد مناه في آخر باب النكاحات وذكر المؤلف في
 المستصفي من باب الملع على اثنين الاحكام تثبت بطرق أربعة الاقنه اركانها انشاء الطلاق أو
 العتاق وله نظائر جملة الانقلاب وهو انقلاب بالنسب له علة كما اذا علق أو الطلاق أو العتاق بالشرط
 فعد وجودا شرطيا بنسب بالنسب له علة ولا استناد هو ان ثبت في الحال ثم يستند فوداثر
 بن التبيين والاعتقاد وذلك كالضمومات تعلق عند ادعاء الضمان مستندا الى وقت وقوعها السبب
 وكما صاب فانه يجب اركانه عند تمام المحول مستندا الى وقت وجوده كالطهارة في المتحاضنة
 والنعيم بنقض عند خروج الوقت ودور في الماه مستندا الى وقت الحضانة واداء اقسا الامور المص
 لها ما انسين وهو ان يظهر في الحال ان الحكم كان نابيا من قبل مثل ان يقول في اليوم ان كان
 زيد في الدار فالت طالق وينفي في الصد وجوده فيها فيع الطلاق في اليوم ويعتبر ابتداء العتق منه
 وكذا اذا قال لامرأته اذا حضت فالت طالق فرائت الدم لا يقضي وقوع الطلاق مالم يحدد ثلاثة ايام فاذا
 استند ثلاثة ايام حكمنا بوقوع الطلاق من حين حاض والفرق بين البين والاستدانة ان التبين
 يمكن ان يطلع عليه العباد وفي الاستدانة لا يمكن وفي المحض يمكن ان يطلع عليه ما يشي بطلانها فيعلم

(قوله ثم قالت كان
 الطهر قبل الدم عشرة
 ايام) أي فلا يكون هذا
 الدم حضا لان أقل
 الطهر الفاصل بين
 المحضين خمسة عشر يوما
 وقوله بخلافه بعد اقرارها
 برؤية الدم أي اذا قالت
 رأيت الدم ولم تقبل
 حضت ثم قالت كان
 الطهر عشرة ايام فانها
 تصدق لان قولها رأيت
 الدم ليس اقرارا بالمحض
 فلم يكن ذلك رجوعا عن
 اقرارها (قوله وفي الثاني
 نظرا) قال في النهر
 الظاهر انه محمول على ما
 اذا لم تكن مدخولا بها
 وعليه فلا إشكال

وفي ان حضت حصة يقع
حين تطهر

(قوله ولكن اذا ظهرت
يقع) ظاهره انه لا يحتاج
الى الاخبار بانها حالة
الطهر لكن في التتارخانية
عن النخبة عن الجامع
ولا يقع الطلاق اذا
اخرت عند الطهر بعد
انقضائه هذه الحصة
فحينئذ يقع الطلاق
لاخبارها عما هو شرط
وقسوع الطلاق حال
قيامها (قوله لا تصدق
حتى تحيض) اى ولا
يتوقف على الطهر لان
الكلام فيما اذا قال لها
اذا حضت بخلاف ما مر
فانها اذا اخرجت بحضتها
الثانية لا يقبل حتى تطهر
لانها مصورة فيما اذا قال
اذا حضت حصة وهي
اسم للكلمة تامل (قوله
بمختلف ما اذا قسم اومات)
الظاهر ان ما زاد او
في سقط والا صل بمختلف
ما اذا قال اقسام اومات
فليراجع

انه من الرحم وكذا بشرط الحلية في الاستناد دون التمين وكذا الاستناد بظهور اثره في التام دون
الملاهي واثر التمين بظهوره فيما قلنا قال انت طالق قبل موت فلان بشرط تطلق حتى يموت فلان
بعد الحيض بشهر فان لم يلقها الشهر طلقت مستد بالاول الشهر تعتبر العدة من اوله ولو وطئها
في الشهر صار محاسنا كان العاقل رجيا وغرم المقر لو كان بائنا وبرد الزوج بجلد الجمع الهالو
حاله في خلافه ثم مات فلان ولو مات فلان بعد العدة كان بالابن ولو مات بعد العدة لم يكن
قبل الدخول لا يقع الطلاق لعدم الحمل وبهذا بين انه فيها طريق الاستناد لا طريق التمين وهو
الصحيح ولو قال انت طالق قبل قدوم فلان بشهر يقع مقتصر على القدوم لا مستندا له (قوله وفي
ان حضت حصة يقع حين تطهر) يعني لما عصى العشر مطلقا او بانقطاع الدم مع اخشعي من
احكام الطهارات اذا قطع لاقبل منها لان الحصة ماسم للكلمة وكذا اذا قال نصف حصة او ثلثها
او سدسها او انت طالق مع حضيضك او في حضيضك بالاء كقوله ان حضت يوما او ليلة صلاة
لا يحض الا بصوم يوم كامل ويشفع بخلاف ما تقدم لانه يدل على جنس الحيض فهو كقوله ان حضت
او ليلة واشار بقوله حين تطهر الى انه ليس يبدى واشار بقوله حين رأت الدم الى انه يدعى
والى انها لو كانت ما فاضلا لطلق ما لم تطهر ثم تحيض كقوله لظاهرة اذا ظهرت فانت طالق لم تطلق
حتى تحيض ثم تطهر لما قدمنا ان الحيض يقتضي شرط المستعلا وفي الصالح الحصة بالفتح المرة
الواحدة والحصة بالكسر الاسم والجمع المحض اه وفي الحائض لو قال لها وهي حائض اذا حضت
فانت طالق فهو على حيض في المستقبل ولو قال لها ان حضت فانت طالق وهو يعلم انها حائض
فهو على حواض ذلك الحيض الى الغدا ان دام الى ان يطلع الفجر من الغد طلقت لان الحصة الثانية
لا يتصور وحدوثها من الفد فصل على الدوام اذا علم اه وفي الكل قال قلت بعد عشرة ايام حضت
وطهرت وكذا الزوج تطلق لانها اخرجت عن الامانة في اوانها ولو قالت بعد مضي شهر اني حضت
وطهرت ثم حضت حصة اخرى وانما الا ان حاض لا يقبل قولها ولكن اذا ظهرت يقع لانها اخرجت
الاخبار عن اوانه فصارت متمسكة ولو قال اذا حضت فانت طالق فقالت بعد خمسة ايام حضت وانما
حائض الساعة فقول لها لان الاخبار في اوانه ولو قالت حضت وطهرت لا تصدق حتى تحيض لانها
اخرجت والحال متغير لما اخرجت اه وفي تحيض الجامع للمصدر من ملك الانعام ملك الاحبار
كالوصي وللولى والمرأع والوكيل والمبع ومن له الخيار قال اذا حضت حصة فانت طالق فقالت بعد
مدة بمحتملة حضت وطهرت وقع ولو قالت حضت وطهرت وانما حاض لا حتى تطهر ولو قال اذا حضت
فان حضت منذ خمسة ايام وقع ولا تتم في التأخير والعذر ولو قالت وطهرت لا اه وذكر في باب الحائض
يقع بالحيض والفعل قال انت طالق قبل ان تحيض حصة يدبرها فانت بعده طلقت ولا ينتظر الطهر
للبينة واحتلفوا ولا يصح فيه انه يقتصر ولو قال قبل قدوم فلان او موت فلان شهر وتسلم
القدوم يقع والموت لا بخلاف ما اذا قسم ومات تعليق اه وفي الجوهرة اذا حضت نصف حصة
فانت طالق واذا حضت نصفها الا حواض طالق لا يقع شيء ما لم تحض وتطهر فاذا حاضت وطهرت
وقع نكاحه وانما لو قال لها وهي حائض اذا حضت فانت طالق او قال وهي مريضة اذا مرضت فهذا على
حديث في لا مستقبل ومرضى في المستقبل فان نوى ما يحض من هذا الحيض او ما يري من هذا المرض فهو
كأن نوى وكذا اذا قال لصاحبه العاقل ان رجعت وكذا اذا قال للحمل اذا حبلت فهو على حد في المستقبل
ولو نوى الحمل الذي هي فيه لا يحض لانه ليس له اجزاء متعددة وانما هو معنى واحد بخلاف الحيض

(قوله وقع الثلاث نزعها وتنتين قضاء) قال في الفتح لان الغلام ان كان اولاً وثانياً ٢٢ تطلق ثلاثاً واحدة وتنتين بالمجارية

والاخرى لان له اجزاء اه وفي المحقق لو قال انا حضت خمسة فانت طالق ثم قال ان حضت خمسة فانت طالق فحاضت خمسة فبع واحدة باليمين الاولى فاحضت أخرى وقع أخرى باليمين الثانية لان خمسة الاولى كل الشرط لليمين الاولى وشطر الشرط لليمين الثانية فاذا حضت أخرى فحضت الشرط لليمين الثانية فان قال ثم اذا حضت والمسئلة بمجالها لا يقع شيء وحده حضتان بعد الاولى لان كلمة ثم للتشبيع التراضي فيقتضي وجوداً محضتين بعد الاولى اه (قوله وفي ان ولدت ذكر افانت طالق واحدة وان وولدت أنثى فتنتين فولدتها ولم يدر الاول تطلق واحدة وقضاء وتنتين نزعها ومضت العدة) لانها لو ولدت الغلام وقعت واحدة وتقتضي عدتها بوضع المجارية ثم لا يقع أخرى به لانه حال انقضاء العدة ولو ولدت المجارية اولا وقعت طالقان وانقضت عدتها بوضع الغلام ثم لا يقع شيء آخر به لما ذكرناه حال انقضاء العدة فاذا في حال يقع واحدة وفي حال تقع ثنتان فلا تقع الثانية بالثالث والاولى ان يؤخذ بالتنتين نزعها واحتياطاً والعدة منقضية بغير ما سنا قد قبله لم يدر الاول لانه لو علم فقدينا وان اختلاف القول للزوج لا تكراه وأشار عني العدة الى انه لا رجعة ولا رت كما في غاية البيان وقد سبق قوله ان ولدت له لو قال ان كان جلتك غلاماً طالق واحدة أو جارية فتنتين فولدتها لم تطلق لان جلتك اسم جنس مضاف فيم كماله يمكن الكل غلاماً أو جارية لم يقع كل في قوله ان كان ما في بطنك غلاماً والباقي بمجالة وقوله ان كان ما في هذا السبل حنطة فهي طالق ولو قد قاطن ما ذافه حنطة ودفق لا تطلق بخلاف قوله ان كان في بطنك غلاماً والباقي بمجالة حيث يقع الثلاث وقد بقوله فولدتها أي الغلام والمجارية فلا نهال ولو ولدت غلاماً أو جارية ولم يدر الاول وقع الثلاث نزعها وتنتين قضاء ولو ولدت غلامين وجارية وقعت واحدة وقضاء ثلاث نزعها وقدمان الولادة لا تثبت بقولها اتفاقاً بل لا بد من نصاب الشهادة عندها وما رآه عندهما ولو علق طلقاً أو ولدتها فولدت ميتاً ملقت وسواء في تمامه في الاعان وفي المحقق قال كلما ولدت ولداً افانت طالق فولدت ولدين في بطن فان كان بينهما أقل من ستة أشهر طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني ولا يقع خلاق آخر ولو ولدت ثلاثة اولاد وقع ثنتان ولو ولدت ثلاثاً من كل ولدين ستة أشهر وقع ثلاثون بعد ثلاث حض ولو قال لامرأته الحامل كلما ولدت فانت طالق السنة فولدت ثلاثة في بطن واحد لم يقع عند هذا حتى تظهر من نفاها فقع في كل مهر تطلقه وعند محمد وفر طلقت واحدة بالولادة الاولى وتقتضي عدتها بالآخر ولو قال لامرأته كلما ولدت ولداً فانت طالق فان كان اولادها من غيرها طلقت بالاولى آخر ثم الاخرى آخر في بطن واحد حتى ولدت كل واحدة ولدين طلقت الاولى ثنتين وانقضت عدتها بولدها الثاني والاخرى ثلاثاً وانقضت عدتها بولدها الثاني ولو كان بين ولدي كل واحدة ستة أشهر ما تكرالى ستين طلقت الاولى ثنتين وانقضت عدتها بالولد الثاني وثبت نسب الولدين وطلقت الاخرى واحدة وانقضت عدتها بالولد الاول ولا يشتت نسب ولدها الثاني ولو قال لامرأته الحامل اذا ولدت ولداً فانت طالق ثنتين ثم قال ان كان الولد الذي تلد به غلاماً فانت طالق فولدت غلاماً طلقت ثلاثاً ولو قال ان كان الولد الذي في بطنك غلاماً او المسئلة بمجالها طلقت وتامة في المحقق وقد بدت الولادة لا تعلق طلقاً بمجالتها للحجب ان لا يطأها الا بالاعتبار المتصور حدوث الحمل ولا يقع الطلاق ما لم تلد لا كثر من ستين من يوم العي لا نه عقبه حدوث الحمل بعد العي وسوهم حدوث الحمل قبل العي

والاخرى لان له اجزاء اه وفي المحقق لو قال انا حضت خمسة فانت طالق ثم قال ان حضت خمسة فانت طالق فحاضت خمسة فبع واحدة باليمين الاولى فاحضت أخرى وقع أخرى باليمين الثانية لان خمسة الاولى كل الشرط لليمين الاولى وشطر الشرط لليمين الثانية فاذا حضت أخرى فحضت الشرط لليمين الثانية فان قال ثم اذا حضت والمسئلة بمجالها لا يقع شيء وحده حضتان بعد الاولى لان كلمة ثم للتشبيع التراضي فيقتضي وجوداً محضتين بعد الاولى اه (قوله وفي ان ولدت ذكر افانت طالق واحدة وان وولدت أنثى فتنتين فولدتها ولم يدر الاول تطلق واحدة وقضاء وتنتين نزعها ومضت العدة) لانها لو ولدت الغلام وقعت واحدة وتقتضي عدتها بوضع المجارية ثم لا يقع أخرى به لانه حال انقضاء العدة ولو ولدت المجارية اولا وقعت طالقان وانقضت عدتها بوضع الغلام ثم لا يقع شيء آخر به لما ذكرناه حال انقضاء العدة فاذا في حال يقع واحدة وفي حال تقع ثنتان فلا تقع الثانية بالثالث والاولى ان يؤخذ بالتنتين نزعها واحتياطاً والعدة منقضية بغير ما سنا قد قبله لم يدر الاول لانه لو علم فقدينا وان اختلاف القول للزوج لا تكراه وأشار عني العدة الى انه لا رجعة ولا رت كما في غاية البيان وقد سبق قوله ان ولدت له لو قال ان كان جلتك غلاماً طالق واحدة أو جارية فتنتين فولدتها لم تطلق لان جلتك اسم جنس مضاف فيم كماله يمكن الكل غلاماً أو جارية لم يقع كل في قوله ان كان ما في بطنك غلاماً والباقي بمجالة وقوله ان كان ما في هذا السبل حنطة فهي طالق ولو قد قاطن ما ذافه حنطة ودفق لا تطلق بخلاف قوله ان كان في بطنك غلاماً والباقي بمجالة حيث يقع الثلاث وقد بقوله فولدتها أي الغلام والمجارية فلا نهال ولو ولدت غلاماً أو جارية ولم يدر الاول وقع الثلاث نزعها وتنتين قضاء ولو ولدت غلامين وجارية وقعت واحدة وقضاء ثلاث نزعها وقدمان الولادة لا تثبت بقولها اتفاقاً بل لا بد من نصاب الشهادة عندها وما رآه عندهما ولو علق طلقاً أو ولدتها فولدت ميتاً ملقت وسواء في تمامه في الاعان وفي المحقق قال كلما ولدت ولداً افانت طالق فولدت ولدين في بطن فان كان بينهما أقل من ستة أشهر طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني ولا يقع خلاق آخر ولو ولدت ثلاثة اولاد وقع ثنتان ولو ولدت ثلاثاً من كل ولدين ستة أشهر وقع ثلاثون بعد ثلاث حض ولو قال لامرأته الحامل كلما ولدت فانت طالق السنة فولدت ثلاثة في بطن واحد لم يقع عند هذا حتى تظهر من نفاها فقع في كل مهر تطلقه وعند محمد وفر طلقت واحدة بالولادة الاولى وتقتضي عدتها بالآخر ولو قال لامرأته كلما ولدت ولداً فانت طالق فان كان اولادها من غيرها طلقت بالاولى آخر ثم الاخرى آخر في بطن واحد حتى ولدت كل واحدة ولدين طلقت الاولى ثنتين وانقضت عدتها بولدها الثاني والاخرى ثلاثاً وانقضت عدتها بولدها الثاني ولو كان بين ولدي كل واحدة ستة أشهر ما تكرالى ستين طلقت الاولى ثنتين وانقضت عدتها بالولد الثاني وثبت نسب الولدين وطلقت الاخرى واحدة وانقضت عدتها بالولد الاول ولا يشتت نسب ولدها الثاني ولو قال لامرأته الحامل اذا ولدت ولداً فانت طالق ثنتين ثم قال ان كان الولد الذي تلد به غلاماً فانت طالق فولدت غلاماً طلقت ثلاثاً ولو قال ان كان الولد الذي في بطنك غلاماً او المسئلة بمجالها طلقت وتامة في المحقق وقد بدت الولادة لا تعلق طلقاً بمجالتها للحجب ان لا يطأها الا بالاعتبار المتصور حدوث الحمل ولا يقع الطلاق ما لم تلد لا كثر من ستين من يوم العي لا نه عقبه حدوث الحمل بعد العي وسوهم حدوث الحمل قبل العي

ان كان الفلحان اولاً وقعت واحدة واولهما ولا يقع بالثاني شيء ولا المجارية الاخرة لا نقضه العدة وان كان المجارية أولاً أو وسطاً وقع ثنتان بها واحدة بالغلام بعدها أو قبلها فتردد بين ثلاث وواحدة (قوله ولا يقع الطلاق ما لم تلد) قال بعض الفصلا مظهره ان الطلاق يقع عقب الولادة مع ان الطلاق معنى بالحمل لا بالولادة

(بجر رابع) وتلقه بالحبل يقتضي وقوعه بمجرد حصول الحمل بعد العي الا اذا ولدت لا كثر من ستين من وقت العي فمهر طمائه فلذا ولدت تطهران الطلاق قد وقع من أول الحمل كما تقسم في مسئلة استمر الدهر ويصل على هذا قوله

التي سبقت لمواقع الثالث في المواقع فلا يقع بالسلف لتناقض المصطود ورواها صحت الله تعالى ان لم يحوي
 حاملا فانت طالق فلا تأخيرات ولذا قل من سبقتين يومين وقت الجين لا تعلق في الحكم وان جاءت
 لا كثر من سبقتين يوم طلقت فان حاضت بعد الجين لا يقربها الاحتمال ان لا تكون حاملا وكذا
 اذا لم يقصن لا ينبغي له ان يقربها حتى تضع اه قوله وللملك بشرط لا آخر الشرطين لان جهة
 الكلام باهلية المتكلم الان الملك بشرط حالة التعليق ليصور الجزاء فالوجود لا يستلزم الحال
 قضيح اليقين وعند مقام الشرط لنزول الجزاء لا نه لا ينزل الا في الملك وفيما بين ذلك الحال حال بقاء
 الجين فيستغنى عن قيام الملك اذ قفاؤه بمجمله وهو النعمة طاردا من اشتراطه لا آخرهما بيان عدم
 اشتراطه لاولهما فلا ينافي اشتراطه وقت التعليق وانما علم الاشتراط وقت التعليق من قوله اول
 الباب فلو قال لاجنية ان زرت فانت طالق لم يصح لكن في القنينة قبل النفقة معز الى المتعة
 قال حلال الله على حرام ان فعلت كمن لو لم يمس امرأة فتزوج ثم فصل ذلك الفعل لا تعلق حج
 طلقت اه وينفي الاعتماد على الاول لما ذكرنا واراد من الشرطين امرين يتعلقان بالعلاقة بهما
 ولا يقع باحدهما سواء كانا شرطين حقيقة بعد اداة الشرط او لا لما الاول فان عطف شرطا على آخر
 واخر الجزاء نحو اذا قدم فلان واذا قدم فلان كانت طالق فانه لا يقع حتى يقدم لا نه عطف شرطا
 محضا على شرط لاحكم له ثم ذكر الجزاء فيتعلق بهما فصارا شرطا واحدا فلا يقع الا بوجودهما فان
 نوى الوقوع باحدهما صحت بتقديم الجزاء على أحدهما وفيه تظلم أو بان كرادة الشرط بقصر
 عطف كقوله ان اكلت اولست فانت طالق فانها لا تطلق ما لم تلبس ثم تا كل فيقدم المؤخر وكذا لو
 قال كل امرأة أتت زوجها ان كلفت فلا نفهي طالق فيقسم للمؤخر فصار التقدير ان كلفت فلا نفاه فكل
 امرأة أتت زوجها طالق واستغنى عن الغائب بتقدير الجزاء على الكلام بشرط الانقضاء والتزوج بشرط
 الانحلال وأصله قوله تعالى ولا ينفعكم ههنا ان أردت ان أتبع لكم ان كان الله يريد ان يقربكم
 فالتقيا ان كان الله يريد ان يقربكم فلا ينفعكم ههنا ان أردت ان أتبع لكم ووجه المسئلة انه لا يمكن
 ان يجعل الشرطان شرطا واحدا والتزول الجزاء لصمد العطف وان زوي من محمد في غير رواية
 الاصول له رجع عن التقديم والتأخير وأقر كل شرط في موضعه وهو رأي امام الحرمين من
 الشافعية فلان الاصل عدم التقدير الا بدليل والكلام في موجب اللفظ ولا الشرط التناقض مع ما بعده
 هو الجزاء لا الاول لصمد الغالب ابطونية التقديم والتأخير أحق من اضممار المحرف لانه تصحيح
 للنطق من غير زيادة شيء آخر فكان قوله ان كلفت مقبلا من تأخير لانه في حين الحجاب المتأخر
 والتقدير ان لبست فان كلفت فانت طالق وهذا بناء على ما قدمنا من لزوم التخير في مثل ان دخلت
 الدار انت طالق وعلى ما قدمنا من اني يوسف من لزوم اضممار الغاء يجب ان لا يعكس الترتيب وفي
 التخير يدق قال لامرأتين دخلت الدار فانت طالق ان كلفت فلا فالا بد من اعتبار الملك عند الشرط
 الاول فان طلقها بعد البخل بهما دخلت الدار وهي في العدة ثم كلفت فلا فالا وهي في العدة طلقت اه
 وهو على الظاهر من التقديم والتأخير كان المتقسم شرط الانحلال فباعتبار الملك عنده وعلى هذا
 قال ان أعطيتك ان وعدت ان سألتني فانت طالق لا تطلق حتى تسأله اولاهم بعدها ثم يعطها انه
 شرط في العطية الوعد في الوعد السؤال فكانه قال ان سألتني ان وعدت ان أعطيتك كذا في فتح
 التقدير وهذا لا يمكن الشرط الثاني مقر تباعى الاول صادة فان كان كذلك كان كل شرط في موضعه
 نحو ان كلفت ان شربت فانت كذا كان الا كل مقبلا والشرب مؤخر حتى اذا شرب ثم اكل لم يقع

والملك بشرط لا آخر الشرطين

فالمصنف ان لا يطأها الا باعتبار التصور حدوث الحمل (قوله فلا ينافي اشتراطه وقت التعليق) أي في مسودة ما اذا لم يسكن مضافا الى الملك (قوله ولا الشرط الثاني) عطف على قوله لا يمكن أن يجعل الشرطان شرطا واحدا

[illegible]

(قوله وقد بان كون الامر من تعلق ٢٩ الطلاق بهما) أي حيث قال في صدر القولة وأراد من الشرطين أن يرتبطا بتعلق الخ (قوله)

ولعترض الكمال على الشارح الخ قال في النهر دعواي المؤلف ان الشارح لم يجعل من تعدد الشرط كافيحه في فتح القدر بسبب وذلك انه قال بعد ذكر كلام المصنف يعني اذا كان الشرط ذا وصفين الخ وهو ظاهر في ان هذان تعدد الشرطين وكان العذر للشارح انه لا يصح أن يراد كل شرطين بل يراد عليه ما اذا وسط الجزاء فانه حينئذ شرط الملك لا ولهما بخلاف كل شرط ذي وصفين فان اشتراط الملك لا يتصور جميع تقديره ويدل عليه ان المؤلف ذكر أولان المراد بالشرطين امران يتعلق الطلاق بهما ولا يقع باحدهما سواء كانا شرطين حقيقة أو لا فقد أدخل بهذا التعميم مسألة الكلام في كلام المصنف خافي الشرح مبني عليه فقوله المؤلف لأن قبل تعدد الشرط فيه نظر فلما لم يمتد له في نفسه وأما اعتراض الكمال على الشارح فهو مبني على اعتبار حقيقة الشرط كما يظهر من مراجعة كلامه (قوله لأنه عطف اسم على الفعل) فيه نظر فتأمل

الله تعالى اه وقد منع المصنف انه لو قال ان تزوجت وان تزوجت فأنت طالق لم يقع حتى يتزوجها مرتين بخلاف ما تقدم الجزاء أو وسطه اه فلي هذا يفرق بين ما إذا كان بالواو وبدونه فيما إذا آخر الجزاء أو كانا بمعنى واحد فليحفظ ود كفي الجانبية هذه المسئلة ثم قال ولو قال اذا دخلت الدار فأنت طالق اذا دخلت هذه الدار لا تطلق ما لم تدخل مرتين ولا تطلق ما لم تزوج مرتين اه فلي هذا اذا كانا بمعنى واحد لا عطف فان تأخر الجزاء عنهما والشرط أحدهما وان توسط فلا بد من الفعل مرتين وقد بان يكون الامر من تعلق الطلاق بهما لانه لو قدم الجزاء وأخر الشرط ثم ذكر شرطاً آخر عطف فان الطلاق فيه معلق باحدهما نحو أنت طالق اذا قسم فلان ولذا قدم فلان أو ذكر بكلمة ان أو متى فاهما قدم أولاً يقع الطلاق ولا ينتظر قدوم الآخر ولو قلنا ما لا يقع الا واحدة ولا بد من الملك عند أيهما وحدهم كذا أو وسط الجزاء مع العطف فيكون قسم فلان فأنت طالق واذا قدم فلان فاهما سبق وقع ثم يقع عند الشرط الثاني في الآن ينوي ان يقع عند كل واحد تطلقه فتقطع أخرى عند الثاني وأما الثاني أعني بالشرطين حقيقة فهو ان يكون فعلاً متعلقاً بشئ من حيث هو متعلق بهما نحو ان دخلت هذه الدار وهذه أو ان كنت بأمر وروا بأمر أو فكتنا فاهما شرط واحد لا أن ينوي الوقوع باحدهما واشتراط الوقوع قيام الملك عند آخرهما وكذا إذا كان فعلاً قائماً بشئ من حيث هو قائم بهما نحو ما إذا جاز بدو عمره وفككها فان الشرط محيى بها وإذا عرف هذا فصر الشارح كلام المصنف على القسم الثاني مما لا ينبغي وعاترض الكمال على الشارح في حله مسألة الكلام من تعدد الشرط سهو لانه انما جاءه من قبيل الشرط المشغل على وصفين وعليه جعل عبارة المصنف لا من قبيل تعدد الشرط وانما جاءه من كراهة الشرط من غير عطف فان الوقوع يتوقف على وجوده سواء قدم الجزاء عطفاً أو أحدهما أو وسطه لكن ان قسمه أو أخره فالملك يشترط عند آخرهما وهو المقولة به أولاً على التقديم والتأخير وان وسطه فلا بد من الملك عندهما وان كان بالعطف فانه موقوف على أحدهما ان قدم الجزاء أو وسطه وأما إذا أخره فانه موقوف عليه وان لم يكر راداه الشرط فانه لا بد من وجودا التبيين قدم الجزاء عليهما وأخره فانه ما ظهر لي من كلامهم وفي الواو الجية انما قال ان دخلت الدار فأنت طالق وطاق وطالق ان كنت فلا ما الطلاق الاول والثاني يتعلقان بالشرط الاول والثالث بالشرط الثاني حتى لو دخلت طلقت تطلقتين ولو كلمه طلقت واحدة لان نصير الشرط الاول شرط الاعتقاد في حق الكل والثاني شرط الانحلال في حق الكل لا لوعلقنا الجزاء الثاني بالدخول كان الجزاء مؤخر عن الشرط ولوعلقنا الكلام كان الجزاء مقدم على الشرط والاصل في الشرط هو التقديم فها يمكن حفظه على الاصل لا يشترط لو قال انه طالق ان دخلت الدار وعبدى حرو على المشي الى بيت الله تعالى ان كنت فلاناً فالطلاق على الدخول والعق والمشي على الكلام الحق الجزاء لم توسط بالشرط الاخير هنا بخلاف ما قسم لان في الكلام متفق عليه لانه عطف الاسم على الاسم فصار الوصل أصلاً وانما يقطع لضرورة ولا ضرورة في حق التحلل أما هنا فالكلام منقطع لانه عطف الاسم على الفعل فلا يلحق بالاول بالضرورة لأنه أمكن الحاقه بالثاني انتهى ونعم قرعنا الطلاق المعاني بالتزويج وبالكلام منذ كور في تحفة الفتاوى من فصل تعليق الطلاق بالملك وفي النزاهة من الاجاب والطلاق المضاف الى وقتين ينزل عندها ولهما والعق بالفعليين عند آخرهما والمضاف الى أخذ

الوقتين كقولها غدا أو بعد غد ينزل بعد غد ولو علق بإحدى التعليلين ينزل عند أولهما والعلق بفعل
ووقت يقع عليه ما سبق انتهى وقصصنا في فصل إضافة الطلاق إلى الزمان وفي الخامسة قال لها إن
دخلت دار فلان وفلان يدخل في دارك فأنت طالق فدخلت المرأة دار فلان وفلان لم يدخل دارها
حنث في عهده لانه مراد باليمين أحدهما دون الجمع انتهى (قوله ويطلق تغير الثلاث تطلقه) أي
تعلق الثلاث على ما يشر إليه أكثر الكتب والاولى ان يعود إلى الزوج ليشمل مادون الثلاث كذا في
شرح مسكن قلت الاولى ان يعود إلى الطلاق لان الكلام فيه حتى لو قال لها ان دخلت الدار فأنت
طالق ثلاثا أو قال واحدة أو قال ثنتين ثم طلقها ثلاثا ثم طلقها اليه بعد زوج آخر ثم دخلت لم تطلق
لان الجزاء مطلقا من هذا الملك لانها هي المانع لان الظاهر عدم ما يثبت واليمين قد تلغى أو المحمل
ببوا إذا كان الجزاء مذكرا به وقد دخلت بتغير الثلاث المبطلة للعصبة فلا تبقى اليمين قيد بالثلاث لانه
أو تغير أقل منها لا يبطل التعلق لان الجزاء باق لبقاء محله فلو طلقها ثنتين ثم طلقها اليه بعد زوج آخر
وقد كان علق الثلاث ثم وحده المعلق طلق ثلاثا اتفاقا ما عساهما فلو وقع المعلق كلفان الزوج
الثاني هدم الواقع وأما عند محمد فلو وقع واحدة من العلق لان الثاني لا يهدم عنده ولو كان المعاني
مطلقة والتغير ثنتين ثم طلقها اليه بعد زوج آخر ثم جرد الشرط فعند محمد يحرم حصة غلظة بالجزء
والعلق وعندهما لا يحرم ان علقك بعد وقوع الطلاق المعلق ثنتين لم يهدم الثاني مانجزه الاول وقيد
بالطلاق لان الملك اذا زال بعد تطبيق العلق لا يبطل التعلق كما اذا قال لبعده ان دخلت الدار
فأنت ثم باعه ثم اشتراه ثم دخل علق لان العبد بصفته الرق محل للعتق والبيع لم يفت تلك العصة
حتى لو ماتت بالعتق بطلت اليمين حتى لو ارادت وتزوجت بداد الحرب ثم سبي ثم ملكه الاولى ودخل الدار لم
يعتق ككنا في المعراج وصوابه حتى لو ارادت لان المرتبة لا تثبت بالسي وانما هو في الامة وقيد
بتعلق الطلاق لان تغير الثلاث لا يبطل الظاهر معجزا كان أو معلقا كما اذا قال ان دخلت الدار فأنت
على كظهر أمي ثم طلقها ثلاثا ثم دخلت بعد ما طلق اليه بعد زوج آخر كان مظاهرا لان الظاهر
تحريم الفعل لا تحريم الحل الاصل لكن قيام النكاح شرط له فلا يشترط بقاؤه لبقاء المشرط
كالتهود في النكاح بخلاف الطلاق لانه تحريم للحل الاصل وفي فتح القدير وأورد بعض أو اضل
أصحابنا انه يجب ان يقع الا واحدة كقول زفر لقوله المعلق تاليفات هذا الملك والقرض ان
الباقى من هذا الملك ليس الا واحدة فصار كقول طالق امرأته ثنتين ثم قال أنت طالق ثلاثا فأنما يقع
واحدة تاليف يبق في ملكه سواها والجواب ان هذه مشروطة والمعنى ان المعلق طلقا هذا الملك
الثلاث ما دام ملكه لها فإذا زال بقي المعلق ثلاثا مطلقا كما هو الحق لكن بشرط بقائها محلا
لطلاق فإذا تغيرت ثنتين زال ملك الثلاث ففي المعلق ثلاثا مطلقا ما عت محليتها وأمكن وقوعها
وهذا ثابت في تغيير الثنتين فيقع والله أعلم انتهى وقصصنا ان مما يبطل التعلق لحاجة بداد
الحرب قال في الجمع قلنا غير متدا مبطلة لتعلقه أي عند الامام وقالا لان زوال الملك لا يبطله وله
ان انقضاء تعليقه باعتبار قيام أهله وبإلزامه بداد ارتفعت العصبة فلم يبق تماثله لقوات الامة فاذا
عاد إلى الاسلام لم يعد بذلك التعلق الذي حكم بسقوطه لاستحالة عود الناقص كذا في شرح
المصنف ومما يبطله قوت محل الشرط كقوت محل الجزاء كما اذا قال ان كنت فلانا فأنت طالق فأت
فلان كذا في النهاية ومنه ما اذا قال ان دخلت الدار فأنت طالق فدخلت الدار بستانا كما في
للمعراج وقد مضى ان مما يبطله زوال الملك البرود كذا في قوله وعليه عند شرح قوله وزوال الملك بعد

ويبطل تغير الثلاث تعليقه

(قوله قلت الاولى ان

يعود إلى الطلاق) قال في

النهر لا يخفى ان إضافة

المصدر إلى فاعله هي

الاصل (قوله وفي فتح

القدير وأورد الخ) هذا

وارد على قوله فلو طلقها

ثنتين ثم طلقها اليه بعد

زوج آخر الخ فكان

للتاسيد كرهنا

البين لا يطلها وفي القصة حلف لا يخرج من بخاري الا باذن هؤلاء الثلاثة فبن أحدهم لا يخرج لانه
 ان أفاق الخمسون حنت ولو مات أحدهم لم يحن لطلان البين انتهى (قوله ولو لعلق الثلاث أو
 العلق بالوطء لم يجب العقر بالبت) أي لم يجب مهر المثل المطلقة ثلاثا والعلقة بالمتك من غير
 فصل لان الجماع هو إدخال الفرج في الفرج وليس له دوام حتى يكون له دوام حكم ابتدائه كمن
 حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لا يحن بالبت وكذا لو حلف ان لا يدخل دانه الا صطل
 وهي فيه فامسكها فيه لم يحن وفي النواثيا تظهر به الجماع عبارة عن الوافقة والمساعدة في أي
 شيء كان فان محمدا كثيرا ما يقول في كتاب الحج على أهل المدينة السلام حاسمونا في كذا أي وافقونا
 وحكي عن الطحاوي انه كان على على ابنته مماثل يقول في املائه الساقد حاسمناكم على كذا اولستم
 قد حاسمونا على كذا فتبعت ابنته ويا من ذلك فوقع بهر عليها فقال ما شأنك فبعتت مرة أخرى
 فانحس الطحاوي لنها ذهب الى الجماع المعروف بهذا اللفظ فقال أو يفهم من هذا ما حرق
 عضيا وقطع الاملا ووقع بيده الى السماء وقال اللهم لا أريد حيا بعد هذا فحقى الموت فبات بعد
 ذلك من نحو خمسة ايام كذا في المراجع أشار بنفي العقر فعلى ان ثبوت الحرمة بالبت فان الواجب
 عليه التزاع للمال والى انه لو جامع في رمضان ناسيا قنذ كرو ولم على ذلك حتى أنزل فعليه القضاء وان
 نزع من ساعته لا وقيدنا المتك بكونه من غير فصل لانه لو تحرك لزمنه به لانه كذا يلازم ولذا
 قالوا أنتم لم قال له ان جامعك فانت طالق أو حرام نزع أو لم نزع ولم تحرك حتى أنزل لا تطلق
 ولا تعتق وان حرك نفسه طلق وعقت وصير مراحعا بالحرمة الثانية ويجب للامة العقر ولا حد
 عليها ما لو جامع ما قبل الفجر وطلع الفجر وجب التزاع في الحال فان حرك نفسه قضى وكفر كما
 لو حرك بعد التزاع في الأولى كذا في البرزخية وعبرها من الصوم وفي المراجع ولو قال ان وطئت
 فيمينه على الجماع وقال ان قيامه الحنبلي وعن محمد بن الحسن عينة على الوطء بالقدم ولو قال أردت
 به الجماع ولم يقبل وقد غلط ابن قدامة في النقل عن محمد بن محمد كذا في ايمان الجامع لو قال له ان
 وطئتك فهو على الجماع في فرجه ما يكرهه ولو نوى الدوس بالقدم لا يصدق في الصرف عن الجماع
 ويحن بالدوس بالقدم ابصلا اعترافه به على نفسه ولو قال ان وطئت من غير ذكرا امرأة فهو على
 الدوس بالقدم وهو في القصة والعرف باتفاق اصحابنا اه والعقر بالضم مهر المرأة او طئت على شبهة
 وبالفصح المجرى من غيره أي برجه فهو عقير كذا في الصحاح وفي القاموس العقر بالضم دية الفرج
 المضموب وصدق المرأة اه وفي المصباح العقر بالضم دية فرج المرأة اذا غصت على نفسها ثم كثر
 ذلك حتى استعمل في المهر انتهى والتمن لبث بالمكان لثمان ماب تب وجامع المصدر
 السكون للتحقق والبت بالفتح والنرة بالكسر الهشة والنوع والاسم اللبث بالضم كذا في المصباح
 وفي القاموس اللبث بفتح اللام ويكون الباء المتك من لبث كجمع وهو يادرن المصدر من
 فعل بالكسر قياسه القهر يكاد الم يتعد انتهى وهو أولى مما في المصباح لايهاه ان المصدر يفتح
 الباء وان السكون حائر (قوله ولم يصبر به مراحعا في الرحي الا اذا أوحه نائبا) أي لم يصبر بالبت
 مراحعا اذا كان المعلق بالجماع طلاقا رجعا عند محمد لان الدوام ليس بتعرض للبصع وقال أبو يوسف
 يصبر مراحعا لوجود الماس شهوة وهو القياس وجزم المصنف بقول محمد دليل على انه المختار لانه
 فعل واحد فليس لا حرم حكم فعل على حقيقته بل يفتي ان يصبر مراحعا عند الكل لوجود الماس
 بشهوة كذا في المراجع وينبغي تصحيح قول أبي يوسف لظهور دليله والاستئمان في كلام المصنف راجع

ولو لعلق الثلاث أو العلق
 بالوطء لم يجب العقر
 بالبت ولم يصبر به مراحعا
 في الرحي الا اذا أوحه نائبا

الى المستثنى فاذا اوجب ثانيا وجب عليه مهر المثل وصار مراجعا فعمل الناحج اياه راجعا الى ثالثة
 قصور وقيد المستثنى لان الحمل لا يجب بلا باج ثانيا وان كان جازما لم يمتنع من شبهة انه جامع واحد
 بالنظر الى اتحاد المقصود وهو قضاء الشهوة في المجلس الواحد وقد كثر ما به غير مرجح للصحة فلا
 يكون آخره موصيا له وان قال غلبت انها على حرام كما في المعراج ووجب المهر لان البضع القوم لا يتخلو
 عن صغرا وعقر وفي المعراج - ولعلنا ان يقول اذا اخرج ثم اوجب في العتق يفتي ان يجب المحدثا له
 وطه لا في ملك ولا في شبهة وهي الصدة بخلاف الطلاق لوجود الصدة وجوابه ما ذكر في الكتاب ان
 هذا ليس بابتداء فصل من كل وجه لا اتحاد المجلس والمقصود اه - وقيدنا بالطلاق للاختراجه
 روى عن محمد بن ريسان في امرأة ثم تزوجها في تلك الحالة فان لم يمتنع على ذلك ولم يترجعه وجب مهران
 مهر اول وطه ومهر بالعقد وان لم يستأنف الاصال لان دوامه على ذلك فوق المحاولة بعد العقد كذا
 تناولوا وتفصيل الرواية بمجمل يدل على خلاف بل لا يهاو - بت عنه دون غيره وفي البرزخية حلف

ولا تطلق في ان نكحها
 عليك فهي طالق فتكبح
 عليها في عدة البائن ولا في
 أنت طالق ان شاماه
 منصلا وان مات قبل
 قوله ان شاماه

(قوله لا ندوم على
 ذلك فوق المحاولة بعد
 العقد) قال في الزهر
 وهذا يشكل على ما مر
 ان قد جعل لا نوهنا
 الفعل الواحد حكم على
 عدة اه واجاب بعضهم
 بان ما مر مبني على ما هو
 المتبع عند محمد وراها
 رواية كما يفهم التعبير
 من اه والظاهر سقوط
 الاشكال من أصله
 لان اعتبار آخر الفعل
 ههنا من جهة كونه حلو
 فوجب للمهر ولا يمكن
 اعتبار ذلك فيما لا يجب
 المحد

لا يقر بها فاستلحق وجبت وقضت منه حاجتها بحيث فيها عليه القوي ولو تأخرت لا يمتنع قال لا يمتنع ان
 جامعك فانت حرة فالحكمة ان يبيعها من غيره ثم يترجها ويوطؤها فتصل الى جزءا ثم يشرع امره
 فطوها فلا تعتق حلفا لا ينشأ وهو عليها فالمجلس على الاخراج ثم الاصال فان دام عليها لا يمتنع
 وذكر في اول الفصل الثالث عشر في الجماع لا يمتنع بالجماع فيما دون العرس وان أنزل الا اذا تروى
 انتهى (قوله ولا تطلق في ان نكحها عليك فهي طالق فتكبح عليها في عدة البائن) يعني لا تطلق
 امرأته المحدثة فيما اذا قال التي تحته ان تزوجت عليك امرأته فهي طالق فطلق امرأته باسنام
 تزوج اخرى في عدتها لان الشرط لم يحوط على ان تزوج عليها ان يدخل عليها من يزوجها في الفراس
 وبزاجها في القسم ولم يوجد بقيد البائن لانه لو كان رجعا باطلت كما في شرح مسكن وفي الزاوية
 من فصل الامر باليد جعل امر المرأة التي تزوجها عليها ان قال ان تزوجت عليك امرأة فامرأها
 بيدك او قال مادمت امرأتي ثم طلقها ما شاءا وحالها وتزوج اخرى في عدتها ثم تزوج مالا ولا يصير
 الامر بينها لان المراد اصال المتنازعة في القسم ولم يوجد وقت اصال وان قال ان تزوجت امرأة
 فامرأها بيدك فاما ما تم تزوج باخرى صار الامر بينها اه وفي القسم من باب تقويض الطلاق
 ان تزوجت عليك امرأة فامرأها بيدك ثم دخلت للمرأة في نكاحه بشكاح الفضولي وأحضر بالفعل
 ليس لها ان تطلقها ولو قال ان دخلت امرأة في نكاحي فلها ذلك وكذا في التوكيد بذلك انتهى وفي
 آخر ايمان ان سكنت في هذه البلدة فامرأته طالق وخرج في الفور وطلع امرأته ثم سكنتا قبل
 انقضاء عدتها لا تطلق لانها ليست بامرأته وقت وجود الشرط قال ان طلق كذا لفلان الله على
 حرام ثم قال ان فعلت كذا لفلان الله على حرام لفعل الآخر فصل أحد الفعلين حتى مات امرأته
 ثم فصل الآخر فقبل لا يقع الثاني لانها ليست بامرأته عند الشرط وقبل يقع وهو الاظهر انتهى
 وفي القسبة طلقها ثم قال ان أمسكت امرأتي الى عتقي فهي طالق فلا تأثير كذا حتى تقتضي
 عدتها ثم يترجها بسديم لا يقع لانها بمضى الصدة خرجت عن ان تكون امرأته فبالنكاح لم
 يملك امرأته انتهى (قوله ولا في أنت طالق ان شاماه منصلا وان مات قبل قوله ان شاماه) أي
 لا يقع الطلاق بتحديث رواده الذي وحسنه مرفوعا من حلفه على عين وقال ان شاماه لم يمتنع وقد
 بحث فيه المحقق ابن الهمام في كتاب الايمان قسيدا لصال لانه لو كان بينهما مسكوت كثير بلا
 ضرورة ثبت حكم الكلام الاول بخلافه اذا كان السكوت بالجفاء أو التمس وان كان له منه بداو

(قوله وصوابه ان عن الرجبى **بلغ الخ**) قال في التمهيد قول بل المواب ما في القنية وذلك ان معنى كلامه أنت طالق أحدهذين
 وبهنا لا يكون الرجبى لغوا وان قوله بخلاف ما انقضى الباش وأما الباش فليس لغوا على كل حال **له** قال بعض الفضلاء وأما أقول
 الحق ما في الباش انه لا ذوى الرجبى فجملة أنت طالق تنفيه فكان قوله رجعا أو بائنا الفى هو بمعنى أحدهذين لغوا بخلاف
 ما انقضى الباش فان تلك الجملة لا تنفيه فممكن قوله رجعا أو بائنا لغوا فان قلت لما نوى الباش كان قوله رجعا لغوا اذا كان
 يكفه ان يقول أنت طالق بائنا قلت هو تركيب صحيح لقصة وشروطا كما في احدى امرأتى طالق وحيث كان مقصوده الباش
 وكان قوله أنت طالق غير مفيد الباش فهو غير بين أن يقول أنت طالق رجعا أو بائنا ونوى الباش وبين أن يقول أنت طالق
 بائنا (قوله كقوله يا طالق ٤٠ يازانية فلا استثناء على الكل) قال الرملى هنا غلط ولعله بعد قوله فلا استثناء

عليه وان كان لا يجب به
 حد ولا يقع به طلاق
 فلا استثناء على الكل الخ
 ولم يجد هذا في نسخ
 البحر القى عندى ولا في
 نسخ البرازية ولا بد منه
له قلت وكذلك قوله
 وكذا أنت طالق باصية
 صوابه ولو قال أنت الخ
 ووضع الامر عبارة
 التارخانية ونصها في
 نوادر بشر بن الوليد
 أبى يوسف اذا قال لها
 أنت طالق يازانية ثلاثا
 ان شاء الله فلا استثناء
 على الآخر وهو القذف
 ويغى الطلاق وكذلك
 اذا قال لها أنت طالق
 يا طالق ان شاء الله تعالى
 ولو قال أنت طالق يا خبيثة
 ان شاء الله ولا استثناء
 على الكل ولا يقع الطلاق كانه قال ما لانة
 وذكرتم في فصلنا المذكور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق أو يجب به حنفا فلا استثناء عليه نحو قوله يازانو يا طالق
 وان كان لا يجب به حد ولا يقع به طلاق فلا استثناء على الكل وذلك نحو قوله يا خبيثة انتهت واعلم اننا كتبنا أوائل فصل
 الطلاق قبل النحول عن شرح النخيص ما لم يخصه ان قوله يازانية ان يخل بين الشرط والمجزأ أو بين الإيجاب والاستثناء
 يكن فحاق الاصح وان تقدم أو أخر كما قلنا وعن أبى يوسف لا بعد التخل فاستلحق الطلاق للباس ويجب للعان وعن
 محمد يعلق الطلاق ويجب للعان وجمنا ظاهر الرواية ان يازانية وان كان جزاء لان المراد منه النفي دون التحقيق ولا به نداء
 للاعلام فلا يفصل في تعليق الطلاق فكذلك القذف بالاولى لقرنه فقتلهم انما في البرازية وفي الحامية لوقال الزوج طلقك أمسى وقلت ان
 وعبارة من النخيص فتمها المؤلف اول باب التعليق

بما لا غيره، أو كان بلسانه ثقل فقال في ترده والفصل الغريب بل المشقة فلذا طلقت ثلاثا في
 قوله أنت طالق ثلاثا وثلاثا ان شاء الله وفي قوله أنت طالق وطالق وطالق وان شاء الله وفي
 قوله أنت طالق ثلاثا واحد ان شاء الله كقوله عبد روج ان شاء الله بالواو بخلاف ما اذا كان
 بدونها للتأكيده بخلاف حوء عتيق ان شاء الله لكونه تقديرا وهو انما يكون بغير لفظ الاول
 وبخلاف طالق واحد قولنا ان شاء الله لكونه أعاد التكميل كقوله أنت طالق وطالق وطالق
 ان شاء الله وفي الختيم من كتاب الاعيان لو قال أنت طالق رجعا ان شاء الله يقع ولو قال بائنا لا يقع
 لان الاول لغو دون الثاني وفي القنية عبده ولو قال أنت طالق رجعا أو بائنا ان شاء الله يسأل عن
 نية فان عن الرجبى لا يقع وان عن الباش يقع ولا يصل الاستثناء انتهى وصوابه ان عن الرجبى
 يقع لعدم صحة الاستثناء للفصل وان عن الباش لم يقع لهصة الاستثناء وفي البرازية أنت طالق ثلاثا
 يازانية ان شاء الله يقع وصرف الاستثناء الى الوصف وكذا أنت طالق يا طالق ان شاء الله وكذا أنت
 طالق باصية ان شاء الله بصرف الاستثناء الى الكل ولا يقع الطلاق كانه قال يازانية ولا يصل
 عند ان المذكور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق أو يلزم به حد كقوله يا طالق يازانية
 فلا استثناء على الكل انتهى وأطلق ففعل ما اذا أتى بالمشقة عن قصد أو لا فلا يقع فيها وكذا اذا
 كان لا يعلم المعنى فلو شهد انه استثنى متصلا وهو لا يذكره قالوا ان كان بحال لا يدري ما يجري على
 لسانه لغضب جازله لا يسمع دعوى الاستثناء عليهم ما والا وشمل ما اذا ادعى الاستثناء وأنكرته ان يقول قوله
 وكذا في دعوى الشرط ولو شهدوا انه طلق أو حال بلا استثناء أو شهدوا به ان لم يستن قبل وهذا
 مما تقبل فيه المشقة على النفي لانه في المعنى امر وجودي لانه عبارة عن ضم الشقين عقب التكلم
 بالمرحوب وان قالوا اطلق ولم يسمع منه غير كلمة الخلع والزوج يدعى الاستثناء بالقول له محو ازانة قاله
 ولم يسمعوه والشرط مسموعه لا سمعهم على ما عرف في الجامع الصغير وفي الصغيرى اذا ذكر البذل
 في الخلع لا يسمع دعوى الاستثناء كذا في البرازية وفي الحامية لوقال الزوج طلقك أمسى وقلت ان

شاه
 على الكل ولا يقع الطلاق كانه قال ما لانة
 وذكرتم في فصلنا المذكور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق أو يجب به حنفا فلا استثناء عليه نحو قوله يازانو يا طالق
 وان كان لا يجب به حد ولا يقع به طلاق فلا استثناء على الكل وذلك نحو قوله يا خبيثة انتهت واعلم اننا كتبنا أوائل فصل
 الطلاق قبل النحول عن شرح النخيص ما لم يخصه ان قوله يازانية ان يخل بين الشرط والمجزأ أو بين الإيجاب والاستثناء
 يكن فحاق الاصح وان تقدم أو أخر كما قلنا وعن أبى يوسف لا بعد التخل فاستلحق الطلاق للباس ويجب للعان وعن
 محمد يعلق الطلاق ويجب للعان وجمنا ظاهر الرواية ان يازانية وان كان جزاء لان المراد منه النفي دون التحقيق ولا به نداء
 للاعلام فلا يفصل في تعليق الطلاق فكذلك القذف بالاولى لقرنه فقتلهم انما في البرازية وفي الحامية لوقال الزوج طلقك أمسى وقلت ان
 وعبارة من النخيص فتمها المؤلف اول باب التعليق

(قوله ذكر في النوادر علا إلى قوله انتهى) قال الرمل هو مجيء منقول الخامسة عن النوادر فقوله وعليه الاتفاق على كلام النوادر لا من كلام المحامية اهـ وكعبه أقول وحسب ما وقع خلاف وترجع لكل من القولين فالجواب المرجوع إلى بظاهر الرواية لأن ما جاءها ليس منه بالاحكام وإنما أيضا كإعطاء القاضي في الحال خلاف في السامع فيكون كآدمه قطعاً بالاحكام منه فتستري عليه فيفتي المتي بظاهر الرواية الذي هو المذهب وبغرض ما بين الأمر إلى الله تعالى فتأمل وانصف من نفسك (قوله وما شاء الله) قال في النهر اعلم ان عدم الوقوع في شأنه مسلم بتقدير كون ما صدر بظاهره لا بالذات فتموصلاً اسماء أي التي شاء الله تعالى من الواقع واحدة أو اثنين أو ثلاثة ولا شك في أنت طالق المذكر وهنا فصار كقوله أنت طالق كيف شئت كذا في الفتح ولكنه انما يتغير بإرادة القدر الذي شاء الله تعالى ٤١ وليس بمشعن لمجوز ان يراد بالطلاق الذي شاء الله تعالى

شاهد الله في ظاهره الآية يكون القول قول الزوج وذكري النواحر خلا بين أي يوسف ومحمد فقال على قول أي يوسف بقول الزوج وعلى قول محمد لا بقول قوله ويقع الطلاق وعليه الاعتماد والقوى أحيا طاق أي أفر الزوج في زمن غلب على الناس الفساد انتهى وأشار هبة الشيشة في الطلاق إلى صحتها في كل ما كان من مبيع الأخبار وان كانت انما أتت شر ما فحل المبيع والاعتكاف والتقوى والنذر بالمصوم وخرج الأمر والنهي فلو قال اعتقا عبدي من بعلمه وفي أن شاء الله لا يصح الاستنாக كذا بعبدى من بعلمه وفي أن شاء الله لا يصح الاستئنا وكذا بعبدى هذا أن شاء الله لم يصح مخرج ما لم يقتضه اللسان كالنسيه فلو قال فرب أن أسوم أن شاء الله صح صومه وأشار باسناد المستثنى إلى الله تعالى إلى كل من لم يوقفه على مشيئة كان شاء المحين أو لا أنس أو الملائكة أو المحاط فلا يقع في الكل خرج من يوقفه عليها كان شافعي يدعوه وتلك له معتبر فيه بحسب علمه فان فسخه طلقت والاخر لا من يده وصورة مشيئته أن يقول شئت ما جعله إلى فلان ولا شرط فيه نية الطلاق ولاد كره كما في المحورة ويدخل في كلامها إذا قلته بمشيئة الله ومشيئتي من يوقفه على مشيئته كما إذا قال أن شاء الله وشافعي فلا وقوع وان شافعي يدكر في البدائع وقصنا عن تقيص الجامع حكم ما إذا قال أمر ما يدا الله ويبدك وأشار بكلمة إلى ما كان عنها فادخل الآن بقاء الله أو ما شاء الله أو أدا شاء الله أو بعثته الله بمشيئة إلى ما كان بمعناها كالأداة والهبة والرضا يجمع الأدوات المتقدمة لا فرق بين أن والباء مخرج ما لم يكن بمعناها كأمرو وحكمه وأرادته وقضاه وادنه وعلمه وقدرته فإنه يقع للعمال أن كان بالباء أن أضافه إلى العبد وخرج بأصا ما إذا كان باللام فإنه يقع في الوجوه كلها وان أضافه إلى العبد وما إذا كان بي وأضافه إلى الله تعالى فإنه لا يقع في الوجوه كلها إلا في قول ما لم في علم الله والافق قوله في قدر الله أن أراد ما أقدره ضد العجز لأن قدر الله تعالى موجودة قطعا كالسلم سوله بخلاف ما إذا لم ينولنا بها معني التقدير ولا يقع تقديره كنفاء المحيط والحاصل أنه أن أي ما لم يقع في الكل وإن أتى بالباء لم يقع في

﴿ ٦ - بحر رابع ﴾
 أنها ما التي فهو فرع تحقق ملاقها وكذا تقول القدرة على مفهومها
 ولا مع لان معنى أنت ما التي في قدرة الله ان في قدرته تعالى وقوعه وذلك لا يستلزم سبق تحققه يقال القاسدا الحال في قدرة الله
 صلاحهم عدم تحققه في الحال وفيه أيضا أي في الكافي وان أضاف الى العبد في كان تلك في الرابع الاول وما يصح من الهوى
 والرؤية تعليقا في الستة الاواخر ولا يخفى ان ما ذكره في التنبيه بقوله في علم الله بأن في قوله في ارادته ومحبته ورضا فلم يقع وقوع
 بخلاف توجيهنا (قوله وان في ما بالخ) قال في الهرام حاصل ان هذه المسئلة أعني ما اذا لم يعلق بان على سنين وجهها وذلك ان
 كل واحد من هذه الالفاظ العشرة ما ان يضاف الى الله تعالى أو الى العبد وكل وجهه على ثلاثة اقسام اما ان يكون بالباطن واللام أو
 بقا اه واذا ضربت هذه الستون في الاحوال الاربعة الاتية فهو ما اذا انقطع بالطلاق والاستثناء أو كتبها أو كتب الاول فقط
 أو بالعكس بالفتاوى واربعين ونص ان الى المحروف الثلاثة تبلغ ثلاثا وعشرين وربما بلغت أضعاف ذلك باعتبار

تقدم المشقة أو تأخير ما وقع في المحل المذكور (الطلاق) قبل الإبطال هو عليه الصلة للمشقة في تقديمها وعدم الاتيان بالماوروقه
وعليه الفتوى أى على صحة المشقة وعدم الطلاق لا على عكسها الذى هو الوقوع وعدم صحتها تأمل (قوله) وعليه الفتوى كما في
الحاشية) كانه مراد الى الحاشية بخلاف ان صاحب الفتح والاعتماد كترى بان القول بعدم الوقوع الذى عليه الفتوى مبنى على انه
تعلق لا بطلان (قوله) هذا ما يقتضيه ما في المتن أى مني الجميع قال في التمر بأياه قوله وهما طليقة انقضاء التعلق بالتطليق
فتشترى عدم الوقوع على الاول والوقوع على الثاني فنسبة صاحب الفتح النطق الى شرح المجمع بقوله وهو غلط فاحتسبه
الظاهر انه واقع في التنبه ايضا له لمصايعى ان المتبادر من عبارة المجمع هو ما ذكره شارح من انه عند أى يوقف تطليق فلا يقع
وضد هما اطلاق فيقع مغير العزم ٤٢ صحة التعلق بسبب اسقاط الغاء ولا يخفى ان صاحب المجمع حيث شرح من عند ذلك دل
على انه مراد لانه صاحب

المشقة والارادة والرضا والصحة ووقع في الباقي وان أى في لم يقع الا في علم الله وان الذى بالماوروقه في
الكل وان اضافته الى العبد كان تعلقا في الاربعة الاولى يوجب المشقة وأحوالها وما عداها كالجمهورية
والرؤية لتعلقا في الستة وهى الامر وأحواله وأصله فقبل ما اذا كتب الطلاق والامتناء أو كثر
الطلاق واستثنى لسانه وأطلق لسانه واستثنى بالكتابة يصح كفى الزاوية وأشار بان بدون الاول
الى انه لو قال أنت طالق وإن شاء الله فانه لا يصح الاستثناء كفى المحورة ولو قدم المشقة ولم يأت
بالفاء صحت المشقة ولا تطلق لكونه اطلاقا عليه الفتوى كفى الحاشية وهو الاصح كفى الزاوية
مغزا كل منهما الى ابي يوسف وقد حكى صاحب المجمع خلافا فيه فقال وإن شاء الله أنت طالق
يصح تعلقا وهما طليقتا فادانه يقع عند ابي يوسف لكونه تعلقا عنده والشرط فيه الغافق الجواب
لشار فاذ لم يأت بما يتعلق فيجوز تلف المشقة ولا يقع عند ابي حنيفة ومحمد لانه ليس بتعلق
هنا ما يقتضيه ما في المتن وقرر الزيلعي وابن الهمام وغيرهما وقد سالف شارح المجمع نسب الى
ابى يوسف القائل بالتعلق بعدم الوقوع والهسا الوقوع تنظر الى ما قبله فاضيقان في هذه المسئلة
من أن عدم الوقوع قول ابي يوسف فالحاصل انقرة الخلاف تظهر فيما اذا قدم المشقة ولم يأت
بالفاء في الجواب ويصدق على القول بالوقوع عيانة انه أراد الاستثناء كفى المحورة ولو اوجب ما لو او
افوا استثناء ما جاعا وفي الاستثنائي لا يصح للاستثناء كذا كراوا بالاجماع قال في المحورة وهو
الاظهر وتظهر ايضا في حلف بالطلاق ان حلف طلاقها ثم قال أنت طالق إن شاء الله حنت على
القول بالتعلق لا الاطال قال في فتح القدير وفي فتاوى فاضيلان الفتوى على قول ابي يوسف
الا انه عزى اليه الاطال فتحصل على ان الفتوى على انه اطلال اه فظاهره ان الفتوى على عدم
الوقوع فيما اذا قدم المشقة ولم يأت بالفاء وفيما اذا حلف بالطلاق ان حلف طلاقها ثم حلف
مستثنا وليس كذلك كما صرح به فاضيلان بان الفتوى على عدم الوقوع في الاولى وهو قول ابي
يوسف كما قدمناه وصرح في الزاوية بان الفتوى على الوقوع في المسئلة الثانية وهو قول ابي يوسف
وقوله الا انه أى فاضيلان عز اليه أى الى ابي يوسف الا بطلان سهوا وانما عزى اليه الجنبين ولا

على انه مراد لانه صاحب
الدار أدري ومثله في
شرح صدر الرضا فانه
صرح أولا بأن ابا يوسف
صححه تعلقا لا بطلان
لما اتصل بالاجاب اطل
حكمه ثم قال وجعله
تخيلا لانه لا يتقرب
المجتنب وهو الغافق في
قوله أنت طالق مغير الخ
وقال في التارخانية وان
ذكر الطلاق بدون حرف
الفاء بأن قال ان شاء الله
أنت طالق فهذا الاستثناء
صحيح في قول ابي حنيفة
وابى يوسف وفي الاول الجنب
وبه نأخذ وفي المصنف وقال
محمد هذا استثناء منقطع
والطلاق واقع في الفضاء
ويدين فيما نسبته وبين
الله تعالى ان كان ارادته
الاستثناء وذكر الخلاف

على هذا الوجه في القدوري وفي الحاشية تطلق في قول ابي يوسف وتطلق في
قول محمد والفتوى على قول ابي يوسف اه قلت وقد ذكر في الحاشية قبل هذا في أوائل باب التعلق عكس ذلك حيث قال ومرة
الاختلاف تظهر في مسائل منها هذه ومنها قال ان شاء الله أنت طالق وقع الطلاق في قول ابي يوسف لان الشرط لا يعلم على
الجزء لا يتعلق الطلاق الا بغير الجزاء فانه لو قال لمرأته ان دخلت الدار أنت طالق يكون تخيرا وعلى قول محمد يصح الاستثناء
تقدم أو تأخر لان عنده الاستثناء ابطال وليس يتعلق فيصع على كل حال اه (قوله) وليس كذلك كما صرح به فاضيلان الخ
أنت خبير بأن ما ذكره موافق لقوله فظاهره ان الفتوى على عدم الوقوع الخ فلا معنى لرد هذا فكان لا يصوب أن يقول لسانا
صرح به في الزاوية الخ

قوله فقد ظهر لهذا أن أبوسف قائل بأنها نحن الخ قال في الخبر أقول أنت خير من أنتنني الاطال للقال في الخبر
الوقوف فيما اذا قدم الميتة فتقوله في القبح الا انه هزى اليه الاطال أي المومي اليه بعظم الوقوع لا خصوص هذا القبح كما هو ظاهر
في البحر فخرج بأنه سهو ولا يصح أن يصرح بهذا على القول بالتعلق انما يعرف بثبوته مع عدم الرابطة فتعجب أن يصرح على
الاطال فعملت ابد بالتصريح في كلام هذا الامام بحافه ان تزل بك الاقدم وما في البرازي فمن ان الفتوى على قول الثاني من الحديث
فيها اذا حلف لا يحلف فخرج على التعلق وقد علمت ان بعض مشايخنا سبأ عليه ٤٢ وما فيها ايضا أنت طالق ان شاء الله أنت

طالق والاستثناء يصرف
الى الاول ويقع الثاني
وقال زفر لا يقع شيء وكذا
أنت طالق ثلاثا ان شاء
الله أنت طالق وقعت
واحدة في الحال مبني على
كل من القولين أعني
التعلق والاطال وهذا
لان الجملة الثانية متقطعة
عن الاولى وتوهم في البحر
بناء على ما سبق له من انه
يصح أن يوجد التعلق
مع عدم الرابطة ولا يقع
فقال ينبغي أن يكون
الفتوى على قول زفر رحمه
الله تعالى لما علم من عدم
الوقوف في ان شاء الله
أنت طالق وأنت قد
علمت ما هو الواقع (قوله
ولكن فيه اشكال الخ)
قال الرملي جوابه ان
المقصود منه اعدام المحكم
لا التعلق وفي اعدام
لاعتاج الى حرف الجزاء
بخلاف قوله ان دخلت

بأس سوق عبارته بجماعها قال ولو قال ان شاء الله أنت طالق لا تطلق في قول أبي يوسف وتطلق في
قول محمد والفتوى على قول أبي يوسف وكذا لو قال ان شاء الله أنت طالق ثم اختلف أبو يوسف
ومحمد ان الطلاق المقرين بالاستثناء في موضع يصح الاستثناء هل يكون مبينا قال أبو يوسف يكون
مبيناً حتى لو قال ان حلفت بطلاقك فعسدي حرمت قال لها أنت طالق ان شاء الله حتى يصح الاستثناء
حدث في قول أبي يوسف وقال محمد لا يكون مبيناً ولا يحدث وعلى هذا القول لا مراعاة أنت طالق ان
دخلت الدار وعنده حوان كملت فلا فان شاء الله تعالى على قول محمد يصرف الاستثناء على الطلاق
والعتاق جميعا وعلى قول أبي يوسف يصرف الاستثناء الى البين الثانية اه فقد ظهر بهذا ان
أبوسف قائل بأنها نحن لا ابطال وان على القول بالتعلق لا يقع الطلاق فيما اذا قدم الشرط ولم يأت
بالفداء في الجزاء كما في شرح الجميع لانه يقع على القول بموان شارح الجميع فسلط كما توهمه في فتح
القدير وان أبوسف القائل بعدم الوقوع في الاولى قائل بالوقوف في الثانية وان الفتوى على
قوله في المستثنى فحصل من هذا ان الفتوى على انه تعلق لا ابطال ولكن فيه اشكال وهو ان
مقتضى التعلق الوقوع عند عدم الفاء لعدم الرابطة وما يظهر فيه غيره الخلاف ما لو قال كنت
طالقاً لمن ان شاء الله فعندهما لا يقع وعند أبي يوسف يقع كذلك الخط فتمره بخلاف تظهر
في هذه وفيما اذا انجرب ولم يأت بالفداء أو في ما رواه وحلف ان لا يحلف أو تعجب جلا وقد
محماتها لانه اذا مات الزوج قبل الاستثناء وهو يرده يقع الطلاق وتصل ارادته بان ذكر لا يخرق قصده
قبل التلفظ بالطلاق والفرق بين موتها وموته ان بالاستثناء خرج الكلام من ان يكون ايجابا والموت
ينافي الموجب دون المبطل بخلاف موته لانه لم يتصل به الاستثناء كذا في الهداية وفي البرازية
لو قال أنت طالق ان شاء الله أنت طالق والاستثناء يصرف الى الاول ويقع الثاني عندنا خلافا ل زفر
فانه يصرف اليهما عندنا ولا يقع شيء وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ان شاء الله أنت طالق وقعت
واحدة في الحال وينبغي أن يكون المفتي به قول زفر لان ان شاء الله صالح لتعلق الطلاق الاول
انفاقا وتعلق الاخير ايضا وان لم تكن الفاء فيما تقدم عند أبي يوسف اذا قدم الشرط واخر
الجزاء لم يأت بالفداء لا يقع شيء وعليه الفتوى وأشار بقوله ان شاء الله الى انه لو قال أنت طالق ان لم
يشأ الله لا يقع شيء فاولاده لو قال أنت طالق واحدا ان شاء الله وأنت طالق فثنتين ان لم يشأ الله لا يقع
شيء أما في الاول فلا استثناء وأما في الثاني فلا راد وأوقعناه هنا ان الله تعالى شالان الوقوع دليل

الداريات طالق لان المقصود منه التعلق فلذلك افرقا وتفرق بذلك الى الواجب في الفصل الثلاثين في الاستثناء فراجع
ان شئت وما تقدم عن قاضيان من قوله لدونه اطلاقا صريح في الفرق ايضا وعلى هذا اطلاق مرادف التعبير بالتعلق لان
الرداد بالتعلق بالميتة ابطال الايجاب السابق لكونه تعليقا غير معلوم الثبوت به يصح ما قاله في الغفر من نسبة الاطال الى
ما في الحاشية عن أبي يوسف (قوله وينبغي أن يكون المفتي به قول زفر الخ) قال الرملي هذا من كلامه لا من كلام البرازي ولا دلالة له
فيما استدله فيما لو اقتصر على جزاء واحد كقوله ان شاء الله تعالى أنت طالق ولا كذلك هنا وظهر الفرق التام لما رأيت
صاحب النهراني بمثل ما ذكرته فقه تعالى الحمد والمنة

وفي أنت طالق ثلاثا لا
واحدة يقع ثنتان وفي
الاثنين واحدة وفي الا
ثلاثا ثلاث

(قوله وفي الخط ولو حرك
لسانه بالاستتاء الخ) قال
الرملي وفي الولو الحية واذا
حرك لسانه بالاستتاء
صح اذا تكلم بالحرور
سواء كان محسوسا ولم
يسكن وذكر في بعض
المواضع انه لا يصبر
الاستتاء ما لم يكن محسوسا
اه نفسه اشارة الى
أوهية الاول تأمل اه
لكن صح في البدائع
ما ذكره الهندواني وهو
الموافق لما ذكره في
الصلاة (قوله فعارضنا
صورة) قال الرملي أي
نفاوا ثباتا وقوله ثم ترج
الثاني أي النفي وقوله
فحكم ان المراد الاول أي
الذي هو العشرة وقوله
ما سواه أي ما سوى
المحتنى الذي هو الثلاثة
(قوله فصال والخامس
ما يؤدي الى تصحيح بعض
الاستثناء) كان عليه
أن يقول بعض المستني
منه وليس ما نقله عبارة
الخامسة بل هي هكذا
والخامس ابطال البعض
كما قال الخ

للثبته لأن كل واقع عيشة الله تعالى وهو علق في الثاني بعدم مشيئة الله تعالى لا يجنبه جل وعلا
فيستل الايقاع ضرورية ولو قال أنت طالق اليوم واحدة ان شاء الله وان لم يشأ فنتفىضي اليوم
ولم يطلقها طلق ثنتين لان وقوع ثنتين يتعلق بعدم مشيئة الله تعالى الواحدة في اليوم ومبعضه بلا
طلاق وجد الشرط ثم اعلم ان منهيها كما قلناه عدم الوقوع في المعلق بالمشيئة وان لم يعلم معناه ولا
وعندما لا يقع مطلقا وعند الشافعي ان نواه وعمله لا يقع ولا يقع وعند المعتزلة كما في البرازية ان
كان عسكها بغيره فلا يقع الطلاق وان كان يبي معاشرتها يقع لان الطلاق في الاول حرام
والقباح لا يتعلق بها مشيئة الله تعالى وفي الثاني واجب وبه يتعلق مشيئة تعالى والله كان لا يحسن
ولا يضرب الطلاق مباح وهل يتعلق بالمباح مشيئة الله تعالى ففيه خلاف بين المعتزلة اه وقد
يقوله ان شاء الله لانه لو قال أنت طالق كيف شاء الله طلق رجعة كما في التحلصة وقيل معناه
وفي الخط ولو حرك لسانه بالاستتاء يصح وان لم يكن محسوسا عند الكرخي وعند الهندواني لا يصح
ما لم يكن محسوسا على ما في الصلاة اه (قوله وفي أنت طالق ثلاثا لا واحدة تقع ثنتان وفي
الاثنين واحدة وفي الاثلاثا ثلاث) شروع في بيان الاستتاء هو في الاصل نوبان ونفي وعرف
والعرفي ما تقدم من التعليق بالمشيئة والوضعي هو المراد هنا وهو بان لا أو احدى أخواتها ان
ما بعدها لم يرد بحكم الصدر قد اتفقوا على ان ما بعد الهمزة لم يرد بحكم الصدر بلقر به ليس الاسعة في حلي
عشر الاثلاثه وانما اختلفوا هل اريد ما به بالصدر كما قال الصوليون انه لم يرد كلمة الاقرينة
علم وجاعة على انه اريد ما بعد الهمزة اخرج ثم حكم على الباقي والمراد انه اريد عشرة في هذه الثلاث
وحكم على سبعة فارادة العشر فباق بعد الحكم وما نسب الى الشافعي من القول بالمعارضة فعنائه
استند الحكم الى العشرة مثلا ثم نفي الحكم عن ثلاثة فتعارضنا صورة ثم ترجع الثاني فيحكم ان المراد
بالاول ما سواه وليس مراد حقيقة النسبة اليها لان حقيقة التاقض لم يقل به عاقل فاندفع ما ذكره
النارخ وغيره من الاستدلال عليه بقوله تعالى فليتبهم ألف سنة الا حسن عا مالا في غير محل
انزع وقام في التجر بر لا س الهمام ولم يقبل الصنف بالاصال هنا كتفا بما ذكره فيما قبله
ما قلنا ان كلاً منهما استثناء ويبطل الاستثناء بربعة بالكثرة اختيارا وبالزيادة على المستثنى
منه كانت طالق ثلاثا لا اربعة والمساواة باستثناء بعض الطلاق كانت طالق الانصافها كذا
في البرازية وزاد في الخاتمة ما ساقا قال والخامس ما يؤدي الى تصحيح بعض الاستثناء وابطال
البعض كما قال أنت طالق ثنتين وثنتين الاثلاثا ولو قال أنت طالق ثلاثا ما قلنا الا واحدة وقعت
ثنتان ولا يصبر التذلل لانه لا كيد كما في الولو الحية وأشار باستثناء الثنتين الى جواز استثناء
الاكثر وأخذه بقوله وفي الاثلاثا ثلاث عدم جواز استثناء الكل من الكل وحاصله انه اذا كان
لفظ المستثنى منه أو مجا ولم يكن بعده استثناء آخر فان الاستثناء باطل فالاول كسئلته الكتاب
وكقوله نسائي طوالت الانساني وعيسى احرار الاعيسى وكذا اذا وصي بثلث ماله ومن المساوي
أنت طالق ثلاثا الا واحدة واحدة او الاثنين واحدة وفي الولو الحية من آخر العنق
قال لعبيده الثلاثا ثم احرار الا فلا ولا فلا يقع العنق ولا يصح الاستثناء لانه استثناء الكل
من الكل اه وفي قياسه أنت طوالت الا فلا ولا فلا ولا ثلثة وليس له اربعة وهو من قبيل
المساوي بخلاف ما اذا كان غير المساوي كقوله كل امرأة في طالق الا ههنا وليس له سواها لا تطلق
لان المساواة في الوجود لا تمتع ههنا ان عم وضعا لانه تصرف صفي كقوله نسائي طوالت الا اربع

وهو عندنا معرفة وبكرتوا وصيت بثلاث مائتي الألفاوا الثلث ألفه فانه يصح وعيسى حرار الاقلنا
 وفلانا وليس له الالهة وفي الجوهرية واختلوا في استثناء الكل قال بعضهم هو رجوع عن قول بعضهم
 هو استثناء واسدوليس يرجع هو والصحيح لانهم قالوا في الوصي اذا استثنى جميع الموصي به فانه
 يخلل الاستثناء الوصية صحيحة ولو كان رجوعا لطلبت الوصية لان الرجوع فيها جاز اه وفي
 القسط لو قال أنت طالق فثنتين وثنتين الاثنتين ان نوى الاستثناء عن احدي الثنتين لم يصح لانه
 استثناء الكل من الكل وان نوى واحدة من الاولى واحدة من الاخرى يصح وان لم تكن له نية
 يصح الاستثناء ويقع ثنتان خلافا لفر لانه يمكن تصحيح الاستثناء بان يصرف الى كلا العديدين
 فيصير مستثنى من كل جملة واحدة فيصرف اليهما تصحيحا لكلامه وروى هشام عن محمد بن علي قال أنت
 طالق فثنتين وثنتين الاقلنا او أنت طالق فثنتين واربع الاقلنا وفي الثلاث لانه تعذر تصحيح
 الاستثناء لان استثناء الثلاث من الثنتين لا يصح لانه لا يدعيه ولا استثناء نصف الثلاث من كل
 ثنتين لانه استثناء جميع الثنتين لان ذكر نصف ما لا يتجزى كذكر كله ولا استثناء واحدة من احدي
 الثنتين لانه يبقى ثنتين استثناء من الاخرى وانه لا يصح ولو قال أنت طالق ثلاثا والا واحدة او
 ثنتين وما قبل البان طلقت واحدة في رواية ابن جماعة عن أبي يوسف وفي رواية أخرى يقع
 ثنتان ولو قال أنت طالق عشر الاثني عشر لا يصح واحدة لان الاستثناء يرعى القفظ فيكون العبرة للفظ
 لا للحكم وباعتبار هذا القضا استثناء البعض من الكل ولو قال الاثني عشر ثنتان ولو قال الاثني عشر
 يقع الثلاث ولو قال للمخولة أنت طالق أنت طالق أنت طالق الا واحدة يقع الثلاث وكذلك
 قال أنت طالق واحدة واحدة واحدة الا واحدة قد كرر كليات متفرقة فيعتبر كل كلام في حق
 صحة الاستثناء كانه ليس بمعبره وكذا لو قال أنت طالق مائتي وأنت طالق غير مائتي ان ذلك الباش
 لا يصح الاستثناء وكذلك لو قال هذه طالق وهذه وهذه الا هذه ولو قال أنت طالق والاهذه صح
 الاستثناء اه وقد لا يكون له لم يكن بعده استثناء آحالة لو كان بعده ما يكون جبر القصد فانه
 يصح كقوله أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا واحدة فتلحق واحدة والاصل انه اذا تعدل الاستثناء
 بلا واو كان كل اسقاطا مما يليه فوقع ثنتان في قوله أنت طالق ثلاثا الا ثنتين الا واحدة ولزمه خمسة
 في قوله له على عشرة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلاثا الا ثنتين الا واحدة
 وفي القبط وطريقة أخرى لم يعرفنا ان تأخذ الثلاث بيمينك والثنيتين بيسارك والواحدة بيمينك ثم
 تسقط ما اجتمع في يسارك مما اجتمع في بيمينك فابق فهو الواقع اه وقد صدق قوله الا واحدة لانه لو
 قال أنت طالق ثلاثا الا نصف واحدة لا يصح الاستثناء ووقع الثلاث على المختار وقد ذكر المصنف
 المستثنى والمستثنى منه من غير وصف لانه لو قال أنت طالق ثلاثا مائة الا واحدة وثلاثا مائة الا
 واحدة وقع ثنتان رجعتان ولو قال أنت طالق ثنتين الا واحدة مائة الا واحدة مائة الا واحدة
 رجعة ولو قال أنت طالق ثنتين البسة الا واحدة تقع واحدة مائة وكذا لو قال أنت طالق
 ثنتين الا واحدة البسة تقع واحدة مائة وقامه في الرازي وفي اللؤلؤ خمسة أنت طالق ثلاثا الا
 واحدة غدا او قال الا واحدة ان قلت فلا يصح فلا أنت طالق ثنتين غدا او ان قلت فلا ولو قال
 أنت طالق ثلاثا الا واحدة للسنه كانت طالق ثنتين للسنه بعد كل طهر طلعة واحدة لانه صار كانه
 قال أنت طالق ثنتين للسنه وقامه في المحط ولو قال أنت طالق ثنتين ثلاثا الا واحدة طلعت ثنتين
 مائتين وقال محمد طلقت واحدة ولو قال أنت طالق ثلاثا الا نصفها يقع ثنتان ولو قال الا نصفين

(قوله غدا في الرازي)
 كانه يشير الى ما قدمه
 المؤلف عن قبيل الطلاق
 قبل الدخول من الاصل
 في الوصف فانه اما ان
 يكون وصفا يليق بالمستثنى
 او بالمستثنى منها. هما
 وانه نارة يكون وصفا
 اصليا ونارة يكون زائدا
 وقد ذكر ما ينفع عطه
 هناك فراجعوه ذكره
 صاحب النهر هنا وهو
 الانسب

باب إطلاق المرضي (قوله) قال في فتح القدير ان لا يحد المرضي قال في التبر ومقتضى الاول انها لو قدرت على نحو الطبع دون صعود السطح لم تكن مرضية ولو ٤٦ التلازم (قوله) وقد علم من كلامهم انه لا يجوز (الخ) قال في التهر فيه نظرا لان الشارع حسب

يقع الاث كذا في الحاشية والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه الرجوع والمآب

باب إطلاق المرضي

لما كان المرضي من العوارض آخره ومعناه ضروري فتم تعريفه تعريفه بالاحق والمراد به هنا من عجز عن القيام بصوابه خارج البيت كعجز الفقير عن الانسان الى المسجد وعجز السوقي عن الاتيان الى مكانه فاما من يذهب ويحيى ويحجم فلا وهو الصحيح وهذا في حقه اما في حقها فغير معتبر بعجزها عن القيام بمصالحها داخل البيت كذا في البرازي يتوزاد في فتح القدير ان لا يقتصر على الصعود الى السطح وفي صلاته المرضي الذي يباح له ترك القيام ان يكون بحيث يلحقه بالقيام ضرر على الاصح كما في الجوهرة وليس الحكم هنا مقصورا على المرض بل المراد من يخاف عليه الهلاك غالبا وان كان محصيا كإساقى وقد علم من كلامهم انه لا يجوز للزوج المرضي التعلق بحقها بما له الا اذا وضعت به (قوله) ملقةا رجعا او باثنا في مرض موته ومات في عتباتها ورثت وبه ههنا لان الزوجية سبب ارثها في مرض موته والزوج قصد ابطاله فعد عليه فصد به بتأخير عمله الى زمن انقضاء العدة دفعا للضرر عنها وبدأ من لان النكاح في العدة سقي في حق بعض الآثار بما اذا ن سقي في حق ارثها عنه بخلاف ما عدل لاقتضاءه لا يمكن والزوجية في هذه الحالة ليست سبب لارثه عنها فيبطل في حقها صوصا اذا رضى به وفي الظاهرية وان كانت المطلقة في المرض مستحقة وكان حينها متعاقبا في الميراث يؤخذ بالاول لان المال لا يستوجب بالاك اه اطلق الرجعي لغيره انها رثت وان طلق في العدة ما دلعت في العدة تلفاه الزوجية بينهما حقة حتى حل الوط موثرها ادعيات فيها ولا يشترط اهليتها الارث وقت الطلاق بل وقت موته حتى لو كانت في الرجعي مملوكة او كائنة ثم اعتقت او اسلمت في العدة ورثته واطلق البائن فمثل الواحدة والثلاث وترك المصنوب قيدا لطواحيه ولا يمتنع لانه لو اكره على ملاتها البائن لارثت كولو اكرهت على سؤالها الطلاق فانها رثت كما في القنينة وذكر في جامع الفصولين خلافا فيه وقد بان يكون في مرضه احترازا عما اذا طلق في العدة ثم مرض ومات وهي في العدة لا ترث عنه ووقال صحيح لا يرثه احدا كما طالع في ميراثه في مرضه في احداهما صار ولها بالبيان وترثت لانه كالانساء في حق الارث التهمة وتعامه في الكفاي واراد به المرض الذي انصل به للثبوت لان حقها لا يتعلق بماله الا به فلو طلقها في مرضه ثم مات وهو في العدة لا ترث منه كإساقى ولو طلقها في مرضه ثم فصل او مات من عذر ذلك المرض عرثه لم يرثها الميراث لانه قد اتصل بالموت بمرضه كذا في الظاهرية ولا يدق البائن ان تكون أهلا للميراث وقت الطلاق والموت وما بينهما وسيا في ولا يشترط غلبة اهليتها الميراث حتى لو طلقها باثنا في مرضه وقد كن سيدها اعتمها قبل ولم يعلم به الروح كان وارثا وكذا لو كان محبة كائنة فاسلمت فطلقها الزوج فلا ناهو ولا يعلم بسلامتها كما في الظاهر بخلاف ما لو قال للمولى لامته انت حره عدا وقال الزوج انت طالق فلا تبعد عدان علم الزوج بكلام المولى كان فارا والافلا كما في الحاشية لانه

رد عليه قد علم يكن آتيا الا بصورة الامثال لا بمقتضه فقدر له وقد يقال لو لم يكن ذلك القصد عتقوا لم يرده عليه الشارع يمكن قتل موثره (قوله) اطلق الرجعي لغيره (الخ) قال في التهر وعندي انه كان يفي بحلف الرجعي من هذا

باب إطلاق المرضي

ملقتها رجعا او باثنا في مرضه ومات في عتباتها ورثت وبه ههنا لان الباب انها رثت ولو طلقها في العدة ما بقيت العدة بخلاف البائن فانها لارثته الا اذا كان في المرض وقد اضمن القدر في حقها على البائن ولم يرث منه على هذا (قوله) وذكر في جامع الفصولين خلافا فيه وذلك حيث قال ومثل عن اكره على التطلق في مرضه ثم مات قال ترثه اذا اكره لا يورث في الطلاق بدليل وقوع طلاق المكره ولا رواية لهذا في الكتب قال وقال بعض الفقهاء ينبغي ان لارثته لغير ادائه لو

اكره على قتل موثره فقتله برثته لا اكرهه لو ارثا ولم يوحده منه القتل قال صط بعد ذلك لارثته في وجنت وصف رواية في الفرائض تدل على عدم الارث اه (قوله) صار فارا بالبيان (الخ) قال في التهر وعلى هذا فيبني له صاحب وهو صحيح لكنه محتم وهو مرض فينته في واحدة انه يكون حارا ايضا لارثه (قوله) ان علم الزوج بكلام للمولى كان فارا (افلا) ظاهر هذا

انه لو قال زوجتي الهبة
 ان دخلت الدار فاشه
 طالق ثلاثا ثم اختلفها
 ولما دخلت فوقع ثقات
 وعكس اليمين ان يكون
 الواقع هنا ايضا فحين
 فلتا مل (قوله لان
 المطل للارت اجازته)
 قال في النور وانت خير
 بان هذا لا يصح فحقا
 فيما اذا كان الطلاق في
 مرضه اذ دليل الرضا فيه
 قائم اه وفيه نظر لثابتها
 ولو بانها باعها او
 اختلفت منها واخارت
 نفسها بقولهم ثرت

وقت التعليق لم يقصد ابطال حقها حيث لم يعلم وان صارت اهل اكبل نزول الطلاق ولم تكن حرة وقت
 التعليق لان عقدها مضاعف بخلاف ما اذا كانت حرة وقت قوله لم يعلم لانه امر حكمي فلا يشترط العلم به
 ولو علم طلقها بالسبب بعقدها كان قارا كافي الظهيرة ولو علم طلقها بمرضه كما اذا قال ان مرضت
 فانت طالق ثلاثا يكون قارا لانه جعل شرط الحث المرض مطالما كافي ولو لم يجز وصحة في الخاصة
 وشمل كلامهما اذا وكل طلاقا وهو صحيح ثم مرض فطلق الوكيل بشرط ان يتقدم على عزله اما اذا
 لم يستطع عزله حتى طلقها في مرضه لارث منه كافي الظهيرة وفي الوولو اجمية لو قالت بعد موته طلقني
 في مرضه فلا فاعول كذبها الو رفق في الطلاق في المرض ورثته لانهم يدعون علمه بالطلاق في
 الصحة وهي تشكر فيكون انقول لها كمالا قالت علفني وهو قائم وقالوا في البقعة كان القول لها
 وفي الخاصة لو كانت المرأة قد عتقت ومات الزوج طلاقا لم يرد المراء العتق في حياة الزوج وادعت
 الورثة انه كان بعد موته والقول للورثة ولا يعتبر بقول مولاها كما اذا ادعت انها اسلمت في حياته
 وقال الورثة اسلمت بعد موته والقول لهم والقول لها في انه مات قبل انقضاء عتقها مع اليمين فان
 نكحت لارث لها ولو تزوجت قبل موته ثم قالت لم تنقض عدي لا يعمل قولها ولو لم تترج لكنها
 قالت اسلمت ثم مات بعد مضي ثلاثة اشهر من وقت اقرارها لامرات لها اه وفي المحط وان لم يعلم
 منها كفر فقالت الورثة كنت كائسة واسلمت بعد موته تزوج وهي تقول ما زلت مسلماتا تقول
 قولها لان الورثة يدعون بطلان حقها وهي تشكر ولو مات الزوج كافر اختلفت امرأة مسلمة اسلمت بعد
 موت زوجها وقالت الورثة بل كنت مسلمة قبل موته والقول لهم لانه ظهر بطلان حقها حيث كانت
 مسلمة للحال فيس تدعى ثبوت حقها في ماله والورثة ينكرونه اه واشاره قوله في عتقها الى انها
 مسخولة فلما بانها قبل الدخول بها فلا ميراث لاله لان تعذرا بقاء الزوجية في غيرها حال العدة كافي
 المحط وقيد بموته لانه لو ماتت المرأة برزها الزوج يصل لان الزوج بالطلاق ورضي بطلان حقه كذا
 في المحط وفي جامع الفصولين طلقها في المرض فانت بعد مضي العدة فاشكل من متاع البيت لوارث
 الزوج انصارت احدى مضي العدة ولم يبق لها يد ولو مات قبل العدة فاشكل من متاع البيت
 للمرأة عند اى حصة لا تها ترقم تكن احدى فكانه مات قبل الطلاق اه (قوله ولو بانها باعها
 او اختلفت منه او اخارت نفسها بنفويضة لم ترقم) لانها رضى بابطال حقها بالامر منها بالعلة في
 الاولى وليا شرها العلة في الاخرى انما في التصريح فظاهرها لا يتقدم منها واما في المصلحة فلان التزام
 المسألة العلة لانه سري الطلاق قبل الباش لانها لو سلمت له الرضى فطلقها لا يمنع ان ثبوتها لقمعتها
 زوجة حقيقة وقيد بكونه طلقا باعها لانها لو طلق نفسها بانثاء اجازت لان المطل للارث
 اجازته كافي القسبة واذا بالامر الرضا بالطلاق فخرج ما لو اكرهت على سؤالها الطلاق فانها تارت
 لعدم الرضا وشمل ما لو وقعت الفرقة بتكثير ابن الزوج فلا رث لان يكون اوه اوه بذلك فخر بها
 مكرهه لانه بذلك ينتقل اليه ففسر كالباش وشمل ما اذا ورثته بسبب الحب او العنة او خسار
 البوغي والعنف فلا رث لرضاها وكذا الورثة وهو مرض وشار باحتلاعه لمنه الى ما شرته العلة
 الطلاق فدخل فيهما ولو بانها في مرضه ثم قال لها اذرت وحتك فانت طالق ثلاثا ثم تزوجها في العدة
 ومات من مرضه حيث لارث لانه لم يموت في عتقته بله باطل حكم القرار بالطلاق الاول والطلاق

لدا مع من ان الفرقه لو وقعت بقول ابن الزوج لارث مطالوعة كانت أولا اه بالجماع أولى ثم رأت للسنة في جامع الفصولين
 نفسه بالجماع ابن مرض مكرهه لم ترقم لان امره الاب بذلك فستقل فعل الابن الى الاب في حق الفرقة فيكون قارا

الثاني وان وقع الان شرطه وهو التزوج حصل بفعلها فلا يكون قرارا خلافا لمحمد كذا في الحامية
 وقيد باختلاعها منه لانه لو خلاها حتى من زوجها المريض مرض الموت قلها الارث لو مات الزوج في
 مرضه ذلك وهي في العدة لانها لم ترض بهذا الطلاق فيصير الزوج فارا كذا في جامع الفصولين ولم
 يذكر المصنف حكما ما اذا وقعت الفرقة من قبلها في مرض موتها ولا يخفى انها تتعلق حقها بما في
 مرض موتها يتعلق حقه بما لها في مرض موتها فلو ما شرت بسبب الفرقة وهي مريضة وماتت قبل
 انقضاء عدتها ورثها كما اذا وقعت الفرقة باختيارها لنفسها في خبار البلوغ والعق أو بتسليمها من
 زوجها وهي مريضة لانها من قبلها ولذا لم يكن طلاقا وهذا ظاهر وما اذا وقعت بسبب الحجاب
 العنة أو اللعان وهي مريضة فحسب الشارح على انها كالاول وفي الحامية ونقله في فتح القدير
 الجامع انه لا يرثها لانها طلاق فحسب كانت مضافة اليه وعزافه المحيط الى الجامع أيضا مقتضى
 عليه وجزم به في الكافي فكان هو للمذهب واذا ارتدت المرأة ثم ماتت أو نجحت بدار الحرب
 كانت الزدة في العدة لا يرثها زوجها وان كانت في المرض ورثها زوجها احتسابا لاختلاف ما اذا ارثت
 فقتل أو نجح بدار الحرب أو ماتت على الزدة فانها ترثه مطلقا وان ارتدت معام اسم أحدهما ثم مات
 أحدهما ان مات المسلم لا يرث المرتد وان كان الذي مات مرتدا هو الزوج ورثته المسلمة وان كانت
 المرتدة قد ماتت فان كانت ربتها في المرض ورثها الزوج المسلم وان كانت في العدة لم ترث كذا
 في الحامية وفي الكافي الاصل ان المأمورين بالطلاق يغير بدل ينفرد كل واحد منهما بالايقاع
 والمأمورين بالطلاق بالبدل لا ينفرد أحدهما بالايقاع بل يشترط اجتماعهما وان التملك يقتصر
 على المجلس والتوكيل لا ومن عمل نفسه فهو مالك ومن عمل لغيره فهو وكيل وأمره الفار لم ترث ان
 باشرت علة الفرقة أو شرطها أو أوصى في العلة أو إحدى العلتين وان باشرت بعن العلة أو بعض
 الشرط لم يطل حقهما من الارث قال المريض لأمرأته بعد الدخول طلقا أنفكا ثلاثا فطلقت كل
 نفسها وصاحبها على التعاقب طلقا ثلاثا بتطلق الاولى وتطلق الاخرى نفسها بعد ذلك
 وصاحبها باطل فاذا طلقت الاولى نفسها وصاحبها طلقا وورثت الثانية دون الاولى بخلاف ما اذا
 ابتدأت الاولى فطلقت صاحبها دون نفسها حيث يقسم الطلاق على صاحبها ولم يقع عليها لانها في
 حق نفسها مالكة والتملك يقتصر على المجلس فاذا ابتدأت بطلاق صاحبها تخرج الامر من يدها
 وورثت وكذا لو ابتدأت كل واحدة بتطلق صاحبها لأن كل واحدة طاعت بتطلق غيرها وان
 طلقت كل واحدة نفسها وصاحبها طلقا ولم يرثا لأن كل واحدة طاعت بتطلق نفسها وان
 طلقت احداهما بان قالت احدهما طلقت نفسي وقالت الاخرى طلقت صاحبتى ونجس الكلامان
 معا طلقت تلك الواحدة ولا ترث وان طلقت احداهما نفسها ثم طلقتهما صاحبها طلقت ولا ترث وعلى
 العكس ترث هذا كما اذا كانتا في مجلسهما ذلك وان قامتا عن مجلسهما ذلك ثم طلقت كل نفسها
 وصاحبها معا أو على التعاقب أو طلقت كل واحدة صاحبها ورثتا ولو طلقت كل واحدة منهما
 نفسها لم تطلق واحدة منهما ولو قال طلقا أنفكا ثلاثا ان شئتما فطلقت احدهما نفسها وصاحبها
 لم تطلق واحدة منهما حتى تطلق الاخرى نفسها وصاحبها فلو طلقت الاخرى بعد ذلك نفسها
 وصاحبها ثلاثا طلقا ورثت الاولى دون الثانية ولو قامتا عن المجلس ثم طلقت كل واحدة كلهما
 متعاقبا أو معا لا يقع ولو قال أمركما بأيديكما وبالشئتين الا في حكم واحد وهو انهما اذا اجتمعا على طلاق
 بالطلاق ويقتصر على المجلس وهو كالتعليق بالشئتين الا في حكم واحد وهو انهما اذا اجتمعا على طلاق

(قوله فدخل ما لو قالت طلقني ولم ترد عليه الخ) قال في جامع الفصولين ثالثه في مرضه طلقني فطلقها ثلاثا بالاشهاد على الطلاق فطلق
صاحب بيتنا فلا يبطل حقه في الاثر كقولها طلقني رجعا فانها باه (قوله ويخفى ان لاميراث لها رضاها بالاشهاد) هذا هو
الظاهر وهو مقتضى اطلاق المصنف بقوله ما لو ابا بانها باه وما كما انار اليه في التبر لكان ما في جامع الفصولين المذكور انما
يفسد انما اثر لانه على قوله اذا صار بيتنا أى اوقع شيئا لم يطلبه فكانه اوقع الثلاث ابتداء دون طلب تامل (قوله وان دفع به
ما ذكره السروجي الخ) أى اخذ من مسئلة العلق لا يثمة في ما عن الذخيرة كما في النهر ٤٩ (قوله وقد رد في فتح القدير

وجه آخر الخ) قال في
النهر وانت خبير بان
اعتزالها عن حق مرضه
الذي هو زمان الرجعة
والشقة ناهي ايضا في
خصوصه والا يصادفها
بالا كمر قد يكون ملعا
في ابراه فتمتسك كبرا
بسبق موته وقد قرئ
العدة عند قول صاحب

واحدة فتمتسك به وفي قوله ان شئت ما لا يقع ولو قال طلقنا انفسا بالطلاق فقلت كل واحدة طلقت
نفسى وصاحبتى بالجمع ما ومتعاقبا بتألف وضم على مهر وسأولم يرنا ولو طلقت احدهما
طلقت بمحضها من الانفصال فامتنان المجلس بطل الامر اه محتمرا (قوله وفي طلقني رجعة
فطلقها ثلاثا ورت) لما قيل ان الراجعي لا يزيل النكاح فلم تكن بسؤالها راضية بطلان حقه
واذا من ذلك رجعية تنفي سؤالها البائن فدخل ما لو قالت طلقني ولم ترد عليه فطلقها ثلاثا وانما اثر
لانه ينصرف الى الرجعي عند الاطلاق كما في الحائض وكذا ينصرف اليه في الوكالة والتفويض
والاشارة فلم تكن بسؤالها راضية بطلان حقه ولما رد الثلاث البائن فدخل ما لو طلقتها واحدة
بأثمة أيضا ولم ارجح ما اذا سألته واحدة فاثمة فطلقها ثلاثا وظاهر المحط انما اثر ثمة قال لو قالت
له طلقني فطلقها ثلاثا ورت احصا ما لا بأس بالتمتع في الواحدة وقد طلقتها ثلاثا انتهى ولم يعلل بالرجعي
وانما على ما لو احدثت ويخفى ان لاميراث لها رضاها بالاشهاد (قوله وان بانها باه ما في مرضه او تصادقا
عليها في العصة ومضى العدة فطهر او اوصى لها فله الاقل منها ومن ارثها) أى لها الاقل من كل واحد
من الفرع والموصى به ومن ارثها منه لان العدة باقية في المسئلة الاولى وهي سبب التهمة والحكم
يدور على دليل التهمة وفي الثانية قال الامام بقاء التهمة باضلال المرأة فتدنا بالطلاق ليتحقق باب
الاقرار او الوصية فيز يدحضها والزوجان قد يتواسعا على الاقرار بالفرقة وانقضاء العدة وهذه
التهمة في الزيادة قد تدنا ما لا التهمة في قدر الميراث فخصما هو ما قال في الثانية تنفي التهمة لكونها
أجنبية لعدم العدة بدليل قول شهادته لها وجوز وضع الزكاة فيها وتزوجها بزوج آخر واجاب
الامام اعظم رحمه الله عنه بأنه لا مواضعة بما دعى حق الزكاة والشهادة والتزوج فلا تهمة هذا
حاصل ما في الهداية وقرره الشارحون من غير تعقب وهو ظاهر في أنه اذا قرب بالطلاق من زمان
وصدقته ان العدة تعتبر من وقت الطلاق بدليل انهم تفقوا انها يجوز دفع الزكاة اليها
وشهادته لها وتزوجها وهو خلاف ما صرحوا به في العدة من ان الفتوى على ان العدة تعتبر من وقت
الاقرار كما في الهداية والحائض وغيرهما فلا يثبت شيء من هذه الاحكام ولا تزوجه باختيار أو بيع
سواها ايضا فثبتت ظهرت التهمة في اقراره ووصيته وان دفع به ما ذكره السروجي في غايته من انه
ينبغي تحكيم الحال فان كان جرى بينهما موصعة وترك حملته في مرضه فذلك يدل على عدم
المواضعة فلا تهمة وا فلا تصح للثمة وقد رد في فتح القدير وجه آخر بان حقيقة الخصومة ليست

وفي طلقني رجعة فطلقها
ثلاثا ورت وان بانها
بامر ما في مرضه او تصادقا
عليها في العصة ومضى
العدة وقر او اوصى لها
فله الاقل منها ومن ارثها

الهداية ومشايخنا يعني
مشايخ بخارى سمعته
يقضون في الطلاق ان
ابتدأها من وقت الاقرار
فبالتهمة والمواضعة
اه يعني فلا يصح اقرار
المريض لها بالدين أو
لتزوج احبها أو اربها

(٧ - بجر رابع) سواها واذا كان محال لفظ هذا الحكم هذه التهمة فينبغي أن يخبر به محال التهمة والناس الذين هم
مظانها ولذا انفصل السعدى حيث قال ما ذكره من ابتداءها من وقت الطلاق محمول على ما اذا كانا متفرقين من الوقت الذي أسند
الطلاق اليه اما اذا كانا مجتمعين حال الكذب في كلامهما فلا يصدقان في الاسناد اه وهذا كما ترى ظاهره في تحكيم الحال واذا ثبت
التهمة وكان ابتداءها من وقت الاقرار على ما عليه الفتوى فينبغي أن لا تقبل الشهادة ولا يجوز دفع الزكاة لها ايضا فقلت والحاصل
ان الذين قالوا ان الفتوى على ان العدة تعتبر من وقت الاقرار انما قالوا ذلك لانهم الزوجين المواضعة اما الذين اعتبر وهما من وقت
الطلاق فانما قالوا ذلك حيث لم تظهر تمة يدل على ذلك ما في تفتح الشيخ فاسم حيث قال في العدة قال في الهداية ومشايخنا بخارى

على الطلاق بأن ابتداء العمان وقت الأقر لربما التهمة الواضحة يعني إن مشايخ حجازي ومجر قدس يفتون بأن من أقر الطلاق سابقا
وصدقته الزوجة وهما من طهارة التهمة لا يصدقان في الاستناد ويكون ابتداء العمد من وقت الأقر ولو لا تفتة ولا سكنى الزوجة
لتصدق بها قال الإمام أبو علي ٥٠ السدي ساذ كرجع من إن ابتداء العمد من وقت الطلاق محمول على ما إذا كانا متفرقين

من الوقت الذي أسندنا
الطلاق إليه أما إذا كانا
مجتبسين فالكذب في
كلامهما ظاهر فلا
يصدقان في الاستناد اه
كلام الشيخ قاسم وبه
ظاهر أنه لا يفتي بأن ابتداء
العمد من وقت الطلاق
أومن وقت الأقرار حتى
يصحك الحال ما رأى الفتى
التهمة ظاهرة انتهى بالثاني
والأخى بالأول وهذا
ومن بارز رجلا أقدم
ليقتل بغوا ويرجم باباتها
وودت أن مات في ذلك
الوجه أو قتل
ما قاله السروجي من
أنه يفتي بتحكيم الحال نعم
ما ذكره السروجي من
شهادة المحصنة بقصد
التسكير ظاهر ولذا
بحث معه الحق ابن
الهام في ذلك ثم لا يخفى
أن الاقتناء يكون العدة
من وقت الأقرار حيث
ظهرت التهمة انما هو
في حق الوصية لكلا
تأخذا كثر من ميراثها
ولا يلزم اعتبارها من
وقت الأقرار في حق سائر

الأحكام وإن لم تحب لها تفتة ولا سكنى وليس ذلك إلا بناء على وجوب العمد من وقت الطلاق فكذا يعتبر انكسرت
وجوبها من وقت الطلاق فيما لا تهمه فيه كالتسكير من النصح مساقا لها عادية في المواضع في هذه
الاشياء (قوله بخلاف غلبة تخوف الهلاك) أي أنها تكون في المأزق قلن هو فوقه أو مثله قلنا كل الأولي أن يقال من بجاني

عليه الهلاك غالباً وكذا أطلق المصنف قوله ومن يارز في حاله ان كان المشركون الهلاك غالباً فقد ذكره انتهى منه بعد ذكره
المؤلف ما خرج من القبح وهذا يقتضي ان الاولى ان لا يقبل البارز بكونه أقوى منه كما ١٥ فعل المصنف خلافاً لما في

في التورم فذكر في التورم
ان بعضهم قد سبه بناء
على اعتبار غلبة الهلاك
(قوله وأشار بقوله ان
مات الخ) قال في التورم
وفي قوله ان مات في ذلك
الوجه أو قتل عليه
دون ان يسول بذلك
الوجه دلالة انه لا فرق
بين أن يموت بهذا السب
أو سب آخر ولذا قال في
الاصل مريض صاحب

ولو محصور أو مسف
القتال ولو علق مطلقاً
بفعل أجني أو بجيء
لوقت والتعلق والشرط
في مرضه أو بفعل نفسه
وهما في مرضه أو الشرط
قطاً أو بقطها ولا بد لها
منه وهما في المرض أو
الشرط وورث وفي غيرها لا

فراش أمان امرأته ثم قتل
ورثته ومافي البحرين
أن تلاطم الأمواج قد سبه
الاستيعاب أن يموت من
ذلك اللوح أما لو سكن ثم
مات لارث بما لا حاجة
إليه لانه في هذه الحالة لم
يمت في ذلك الوجه بخلاف
ما لو قدم للقتل بسبب
من الأسباب المتقدمة

أن كسرت ريق على لوح أو انفرج السبع وبق في غصه كاذ كراه الشاوح وقد فهم ان لا تسكوا شرطاً
لكونه واراً وليس كذلك فقد قال في المبسوط ان تلامعت الأمواج وخف الغرق فهو كالريض
وصكنا في البدائع وقيد الاستيعاب بان يموت من ذلك اللوح أما لو سكن ثم مات لارث انتهى
والحامل لا تسكون غارة الا في حال الطلق وفي الجني واختلاف في تفسير اللان قبيل الإجماع الذي
لا يسكن حتى يموت أو لدوقيل وان سكن لان الإجماع يسكن غارة و هي أخرى ولولا وجه اه
والمسؤول والمطلوع والمقتل ما دام يزاد ما به فهو غالب الهلاك والافكاك صحيح وبه كان يقتضي برهان
الأئمة والصدور الثميد وذكري جامع الفصول في أهوالاً قتل أولاده ان لم يكن قد عافوه
كمريض ولو قد عافا فكسب صحيح وثانيه في البرج برفق بشدا وفكسب صحيح ولا فكسب مريض وثالثه
طال وصار بحال لا يخاف منه الموت فكسب صحيح واحتج في حد الطاول قبل سنجو بعضهم اعتبروا
العرف ما بعد طاولا وقل الطاول ولا فلا وراعيان لم يصاحب فراش صحيح والآخر مريض
وحاصل البرز ادخل يوم فهو مريض ولو ينقص مريض يزاد أخرى فلو مات بسنة فكسب صحيح ولو
مات قبل سنة فكسب مريض اه وأشار بقوله ان مات في ذلك الوجه أو قتل الى انه لو طلق بسدما
قدم للقتل ثم غلى سبيله أو حبس ثم قتل أو مات فهو كالريض ترثه لانه ظهر قراره بذلك الطلاق
ثم ترتب موته فلا مالى به كونه بغيره كالريض لا طلق ثم قتل وفي فتح القدير ومافي حال
فشو الطاعون فهل يكون لكل من الامعاء حكم المريض فقال به النافعة ولم ارجعها اه وفي
جامع الفصولين ثم من له حكم المريض ولو طلقها ومات في السنة ترثه مات بهذه الجملة أو بجهة أخرى
ولذا قال في الاصل مريض صاحب الفراش لو أبانها ثم قتل ترثه ملعن فيه عيسى بن أبان فقال
لارثه ادمريض الموت ما هو سبب الموت ولم يوجد ولكنا نقول قد انفصل الموت بمرضه حين لم يصح
حتى مات وقد يكون الموت سببان فلا يتبين بهذا ان مرضه لم يكن مرض موته وان حقها لم يكن ثابتاً في
ماله اه وفي الصباح برز النبي برزوا من باب قد سبه ظهر وبارز في الحرب مبارزة وبرزوا في مبارز
اه وفيه والليل بالسر مرض معروف وأه والله بالافاء مرضه بذلك فسل هو بالنا للقول
وهو مسؤول عن السواد ولا يكاد صاحبه يراهم في كتب الطب انه من أمراض الشباب لكثرة الدم
فيه وهو قرح تحدث في الرئة اه وفيه والفالج مرض يحدث في أحشى في البدن طولا وقبيل
احساسه وحركته وربما كان في الشقين ويحدث شتة الى آخره (قوله ولو محصور أو مسف
القتال لا) أي لا ترثه لانه لا يتطلب خوف الهلاك وكذا ركب الفينة قبل خوف الغرق والحامل
قبل الطلق والمحصور المنوع سواء كان في حصن أو حصن اقتل من وجه أو قصاص أو غيره وكما من
نزل بسبعة أو بخمسة من عدو وفي الصباح حصره العدو حصراً من باب قتل أو حاطوبه وضعوه من
المضي لآمره (قوله ولو علق مطلقاً بفعل أجني أو بجيء الوقت والتعلق والشرط في مرضه أو
بفعل نفسه وهما في مرضه أو الشرط قطاً أو بقطها ولا بد لها منه وهما في المرض أو الشرط وورث وفي
غيره لا) لان في الوجه الاول والثاني اذا كان التعلق والشرط في مرضه وجه القصد الى القراء

ثم غلى سبيله ثم قتل أو مات فانها مات في ذلك الوجه اه قلت وفيه نظراً لانه لو قتل بجماع على سبيله لم تمت في ذلك الوجه فلو كان الوجه
المشار اليه هو كونه تدم للقتل وهو حالة غلبة الهلاك وجماع على سبيله زالت تلك فصار بمنزلة ما لا تسكن الموج ثم مات ولكن
ما ذكره في التورم والبحر تعافيه فتح القدير ومضا القه ما في البدائع حيث قال ولو أعيد المرح للقتل الى الحبس أو رجيع البارز

عن الميراث في حال تعلق حقها بما له من ماله كان التعلق في الصحة والشرط في المرض لأن التعلق السابق يصير تعلقا عند الشرط حكما لا فعلا ولا ظم الا عن قصد فلا يرد تصرفه للميراث من الطلاق في قوله علق طلاقها البائن لأن حكم الفرار لا يثبت الا به وأطلق في فعل الاجنبي ففعل ما ذ كان له منه يد كنعول الفرار أولا كصلاة الظهر واما الوجه الثالث وهو ما ادعاه بفعل نفسه فلو جرد قصد الابطال اما بالتعلق أو بمباشرة الشرط في المرض وأطلقه ففعل ما ذ كان له بد منه أولا فانه وان لم يصحكن له بد من فعل الشرط فله من التعلق ألف بد قدر تصرفه فمضا للضرر وتبعها وهل ما ذ فرض طلاقها لرجل في صفة فطلقها الاجنبي في المرض وكان يقدر الزوج على عزله لئلا يمكنه عزله في المرض ولم يفعل صاد كانه انما التوكيل في المرض ودخل في الاول ما ذ لم يمكنه عزله ودخل في التعلق بفعله ما ذ قال في صفة لم آت البصرة فانت طالق ثلاثا فم بأنها حتى مات ورتبوا ما مات هي وبقى الزوج ورثها لانها ماتت وهي زوجته فالحاصل ان المسئلة على خمسة أوجه لا لانه ان يعلق بجني ما وقت أو بفعل اجنبي أو بفعله أو بفعله وكل على وجهين اما ان يكون التعلق في الصحة والشرط في المرض أو كفا في المرض وان كان بفعل اجنبي أو بجني ما وقت لا يكون فاما الا اذا كان في المرض وان كان بفعله فانه يكون فاما حث يصحكون الشرط في المرض فقط وان كان بفعله فقط فكذلك ان كان ذلك الفعل لا يمكنه تركه وان كان يمكنه تركه لا يكون واروا وقال لها ان لم اطلقك فانت طالق فلم يطلقها حتى ماتت ورثته ولما ماتت هي وبقى الزوج لم يورثها وكذا قال ان لم تزوج عليك فانت طالق ثلاثا فم بفعل حتى مات ورثته ولما ماتت هي وبقى الزوج لم يورثها كذا في البدائع وفي الخامسة رجل قال لامرأته في صفة ان شئت أنا وفلان فانت طالق ثلاثا ثم مرض فشاء الزوج والاجنبي الطلاق معا أو شاء الزوج ثم ثم الزوج لا يورث وان شاء الاجنبي أو لاثم الزوج ورثت اه وحاصله ان الطلاق معلق على مشيئتهما فاذا شاءا معهما لم يكن الزوج تمام أهله فلا يكون بارا بخلافه اذا أخرت مشيئة الزوج لانه حينئذ تحت العلة واما الوجه الرابع وهو ما اذا علقه بفعله وان كان التعلق والشرط في المرض والفعل بما لها بد منه ككلامه بدلم ترث رضاها وان كان لا بد لها منه لمعها كالا كل أو شرعا كصلاة الظهر فلها الميراث لا يضطر ارضاها واما اذا كان التعلق في الصحة فلا ميراث لها عند محمد مطلقا لقوات الصنع منه في مرضه وعندهما ترث ان كان عمالا بد لها منه ومحمدا قول محمد (قوله ولو اباها في مرضه فصيح فانت أو اباها ان ترثت فاستفادت لم ترث) لما قلنا انه لا بد ان يكون للمرض الذي طلقها فيه مرض الموت فاذا صح تبين انه لم يكن مرض الموت وفي معراج الدابة قيل هذا ان كان به في ربيع فزال ثم صار به في غب اما اذا كان به في ربيع فزال ثم ماتت السب فان الثانية تبطل عين الاولى ويكون لها الميراث وفيه نظر لانها لم تزل لم يبق لها تعلق بما له اه وفي قانون شافعي الطب واما في السوداوية خارج العروق ودخلها فهي في الربع فيجب أن يراعى فيها حفظ القوة ولما جى العيب بكسر الغيب في الصباح هي التي تأتي وما وقتب يوما اه وان في البائن لا بد ان تستمر أهليتها للارث من وقت الطلاق الى وقت الموت أطلق البائن ففعل الثلثا ولو اوجدت أو اشار برادها الى انها لو كانت كائيه أو ملكوه وقت الطلاق ثم استأنت أو اعتلت لترث وقيد البائن لان المطلقة رجعية انما

ذالت لم يبق لها تعلق بما له اه (قوله وان كانت ذالت بالكلية ثم ماتت فهذا ظاهر اما اذا كانت ذالت فبقائها انما جاءت فوبتها يعلم انها لم تزل لكن قد علمت بميران المريض هو الذي يجر من القيام بعامله وفهم منه انه انما صار بقدر علمها زال مرضه فان كان هذا المصوم ما جاز لها فهو مريض والطلاق في شكل ما لا يجوز في يوم ولو اباها في مرضه فصيح فانت أو اباها ما رثت فاستفادت لم ترث

النوبة وقد يفر في غيره والظاهر ان هذا هو مراد ذلك القائل وانه اراد بان الثانية تفصل عين الاولى انما لا يورث علم انها لم تزل ففصل في واحد وتول مراد صاحب المعراج انه يجعل في يوم النوبة مريض وفي غير يومها غير مريض فكل فوبته غير فم ثم قد بد بها زال حكمها اذا جاءت نوبة أخرى عاد مريضاً ففعل حكمه انعت فيها اذا قد زال حكمها وهكذا فمراحمال اذا أخذها الطلق صارت مريضة ان اتصل به الموت فلا سكن ثم جاء طلق آخر فقد زال الحكم بشرط الاول وهكذا الى ان يأخذها طلق يتصل به الموت كما مر فامل (قوله وان في البائن) عطف على قوله انه لا بد ان يكون للمرض

حكمها وهكذا فمراحمال اذا أخذها الطلق صارت مريضة ان اتصل به الموت فلا سكن ثم جاء طلق آخر فقد زال الحكم بشرط الاول وهكذا الى ان يأخذها طلق يتصل به الموت كما مر فامل (قوله وان في البائن) عطف على قوله انه لا بد ان يكون للمرض

هي استدامة القائم في
العدة وتصح في العدة ان
لم يطلق ثلاثا ولم ترض
براجعتك او واجعت
امرائي وبما وجب حرمه
للمصاهرة
(قوله و مراده ان لا يكون
ثالثا) قال الرمي لا حاجة
الى هذا مع قوله استدامة
للقائم لان الساتر ليس
فيه ملك قائم من كل
وجه والكلام في الرجعي
لا في البات فتأمل فقد
غفل اكثرهم في هذا
المحل (قوله والثنتين في
الامة كالثلاث) مبتدا
وخبر (قوله ورددتلك)
قال في التمهيد اشترط في
بعض المواضع ذكر الصلة
بان يقول الى الولى نكاحي
او الى عصمتي قال في
الفقه وهو حرم ان تطلقه
تستعمل في ضد القبول

الرجعة على زوجها وطلاق رجعي بالوجهين ايضا اه وقدمنا ان الطلاق الصريح وما في حكمه
يعقب الرجعة وضبط في البدائع بان يكون الطلاق صريحا بعد الدخول حقيقة غير مقرر
بعض ولا بعد الثلاث نصوصا ولا اشارة ولا موصوف بصفة تنبي عن الشبهة او قبل علم من غير
حرف المطلق ولا مشبه بعد اوصفة تدل على (قوله هي استدامة الملك القائم في العدة) أي الرجعة
ابقاء النكاح على ما كان مادامت في العدة لقوله تعالى فامسكوهن بغير ولف لان امساك
استدامة للملك القائم لا إعادة الزائل وقوله تعالى وبولتهن احق بردهن بدلي على عدم اشتراط
رضاهما وعلى اشتراط العدة ان لا يكون بعدا بعلا والرد يصدق حقيقة بعدا بتدبير وان الملك
وان لم يكن زائلا بعد كما بعد الزوال راشار المؤلف اليه انه ليس في الرجعة تمهرو ولا عوض لانها
استبقاء للملك والمهر بقائه فهو لا بقاء ولو قال واجعتك فالف درهم ان قبلت للمرأة مع ذلك والا
لانها زائدة في المهر وفي الرغباتي والمحاوي قال واجعتك الف درهم قال ابو بكر لا يجب عليه
الف ولا تصير زيادة في المهر كما في الاقالة كذلك في المهر ولو قال لها زدتك في مهر كذا
في الولوية وأثبتها أنه لو طلق امرأته الامم رجعت بتمت زوجه كان له أن يراجع الامة ولو كانت
الرجعة استحداثا لم تكن له مراجعتها لمجرد ادخال الامة على المحرم ولهذا كان الملك باقيا
في حق الارث والايالة والطهار واللعان وعدة الوفاة وبقاؤها فاقوله وجا في طوائف وجوز
الاعتصاص بالجمع ونقض ذلك حتى مع الجمع والطلاق بمال بعد الطلاق الرجعي ومن أحكامه انه
لا يصح اضافتها الى وقت في المستقبل ولا تعليقها بالشرط كما اذا قال اذا جامعته فراجعتك او ان
دخلت الدار فقد راجعت امرائي وضع مع الاكره والهزل واللغو والمحاك كالنكاح كذا في
البدائع وفي الخلاصة في الطلاق يجعل المأول ولو راجعها لا يتأجل وصحة في الظهيرة وفي
الصبرفة لا يكون خلاصتي تنقضي العدة ومبديها العدة لانه لا رجعة بعد انقضائها والقول في
انقضاء العدة بالمحص قول المرأة ولا تصدق في انقضائها في أقل من شهرين كذا في المحاوي
العمدي وفي النزابة واذا سقطت تام المحقق او ناقص المحقق بطل حق الرجعة لانقضاء العدة ولو
قالت ولدت لا تقبل بلائمة فان طلب منها ماله تعالى لقد استعطت بهذه الصفة طلقت اتفاقا له
وفها ولو قال بعدا لمحلوه بها وطلقتك وانكرت فله الرجعة وان انكر الزوج او طلعها رجعت له اه
وأشار بالانستدامة الى انه لو لم ينعها على مال بعد الطلاق الرجعي صح كافي القنبة (قوله ونص
في العدة ان لم يطلق ثلاثا ولم ترض راجعتك او واجعت امرائي وبما وجب حرمه المصاهرة)
بيان لشروطها وكمها فشرطها ان لا يكون الطلاق لانا كاد كره و مراده ان لا يصح كون ثالثا سواء
كان واحدة أو فنتين وقدمنا الرجعي والثاني في الامة كالثلاث في المحرمه شرط ان لا يكون
رقها ثالثا باقرارها ولهذالو كان القبط امرأة تزوجة وقسطها فتن ثم اقربت بالرق فله الرجعة
لانها متممة في ابطال حقه بخلاف ما لو كان طلقها واحدة ثم اقربت بالرق فانه يصير طلقا فتنين لا يملك
الزوج عليها بعد ذلك الاطلاق واحدة وبما في الحامية في باب المقيط وفي القنبة قيل ان النكاح
لزوجته الامة ان دخلت الباروات طالق ثلاثا ثم اعتهها مولاها فطلعت وقع ثنتين وفي جامع الكرخي
طلعت ثنتين وملك الزوج الرجعة انتهى وأطلق في المرأة فتمهل المسلة والكافية والمحرمه والمملوكة
لا طلاق الفلانة كافي المقيط وأما ركنها فقول أو فصل فالاول صريح وكفاية أما الاول فراجعتك
وراجعت امرائي وجع بينهما القديم اذا كانت حاضرة فغاطها أو غائبة وارجعتهك ورجعتك

وردد تلك وأمسكتك ومسكتك فبصر مراجعاً بلا شقونه النكاح والزوج فلوتر وجهها في العدة كان
رجعة في ظاهر الرواية كذا في البدائع وهو المختار كذا في الوالوجسة وعليه الفتوى كذا في النبايع
فقول الشارحين أنه ليس برجعة عند أي خسة خلا للحد على غير ظاهر الرواية كذا يعني فعمل أن
لفظ النكاح يستعمل للرجعة وهل يستعمل لفظ الرجعة للنكاح قال في الخلاصة ولو طلق امرأته ثم
قال إن راجعتك فأت طالق فإذا انقضت عدها فتر وجهها لم تطلق ولو كان الطلاق بائناً تطلق
وطلق له في المصط بها المأم ترك محلاً انصرف إلى النكاح بحجاز انتهى وحاصله أنه إذا لم يكن
انصراف اللفظ إلى حقيقة وقت التعليق وانصرف إليه لا يصير بعده محاز ولا أصار محاز أو أماً
الكتابة فهو أنت عندى كما كنت وأنت امرأتى فتوقف على النية وأما الثاني أعني الفعل ولجاءدان
كل فعل أوجب حرمة المصاهرة فإن الرجعة تصح به وسوى بين القول والفعل في النسخة فلا حترار من
الكراهة فانها مكر وهما بالفعل كما في الجوهره فدخل الوطء والتقبيل بشهوة على أي موضع كان فما
أوجدنا أو نقنا وجهاً أو رأساً أو مس بلا حائل أو بمائل يجداً المحرارة معه بشهوة والنظر إلى داخل
الفرج شهوة فإن كانت حتمتكم الوطء في الدبر على المقتى به لأنه لا يغلو من مس بشهوة ولا فرق بين
كون التقبيل والمس والنظر شهوة عنه أو منها بشرط أن يصدها سواء كان بممكنها وقطنته
اختلا ما أو كان ناعماً ومكرهاً أو معتوها ما إذا دعت وأذكره لا تثبت الرجعة وقدمنا في باب التعانق
أنه لو قال لهن حاصلت كانت طالق فقامه أو مكث بعد ما حاصها فهو رجعة عند محمد وقال أبو يوسف
لا يكون رجعة إلا أن يبقى عنها ولا تقبل التهادى على فعلها لأن الشهوة لا تعرف إلا بقولها وأخرج
ما إذا كانت هذه الأفعال بغير شهوة ونظر إلى غير داخل الفرج شهوة ولو إلى حلقة الدبر فإنه لا يكون
مراجعاً لکنه مكره كما في الروا الجمة وفي الجوهره ولو صدقها الورثة بعد موته أنها لمسته بمهمة كان ذلك
رجعة انتهى وفي المراجع والأمة وقعت بالإن في المحار كان في الفم قد يحصل بفعلها كما
لوزنت وأقلت نفسها وأبو يوسف سوى بين المحار والرجعة في أنها لا يشترط فعلها ومحمد أنت
الرجعة دور الفم وفي البدائع أبو حنيفة سوى بينهما في الثبوت وفي شرح الطحاوى لو قال أطلت
رجعتي أو لا رجعة لي عليك لا تطلق الرجعة انتهى وفي القصة أجاز مراجعة الغضوى صح وبصر مراجعاً
بوقوع بصره على فرجها بشهوة من غير قصد للرجعة انتهى واختلف فيما إذا طلع رجعتاً من ثم
راجعها قبول أو فعل فقبل لا يصح بهما وقبل يصح بهما وقبل يصح بالفعل دون القول كما في القصة
من غير ترجيح واقتصر البرازي على الأخير ولعله الأرجح لما عرف أنه مؤخذ بما قاله دون أقواله وعلمه
في الصبرية بأنه استدأمة النكاح والرضا ليس بشرط ولهذا أكره على الرجعة بالفعل يصح انتهى
وفي المحاوى القديمي وإذا راجعها بقبلة أو لمس فلا يفضل إن راجعها بالأشهاد ثانياً اه وفي المحط قال
أبو يوسف وبكره التقبيل واللمس بغير شهوة وإن المراد الرجعة وبكره إن راجعها بمجرد أنه لا يأمن من
أن يشتمى فبصر به مراجعته يحتاج إلى الطلاق فيؤدي إلى تطويل العدة انتهى (قوله والأشهاد
مندوب عليها) أي على الرجعة وما ظالمك والساقى على الظاهر خروجاً من خلاف عندنا الشافعي
وما لك وإن كان ضعفاً وعمل بقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم بما سمعوا أنه للتدبيل دليل أنه أمر
بالأشهاد بعد الأمر بشين الأساك والمفارقة فقلوا كاللأشهاد واجباً في الرجعة مندوباً في المفارقة
لزم استعمال اللفظ أو أحد في حقيقة معجازه وهو ممنوع عندنا وأحتراراً عن التباحث معن الوقوف
في مواضع التهم وأشار المصنف رحمه الله إلى أن الرجعة على ضربين سنن ويدعى والسني إن راجعها

والأشهاد مندوب عليها

(قوله وهل يستعمل لفظ

الرجعة للنكاح) أقول

قدم المؤلف في النكاح

أنه ينعقد بقوله لماتته

وراجعتك بكنها (قوله

فانها مكر وهما بالفعل)

قال الرمي الظاهر أن

الكراهة هنا تنزيهة

كما يشير إليه كلام هذا

الشارح لا في شرح

قوله والطلاق الرحي

لا يحرم الوطء اه قلت

وبدل عليه قوله في الفم

والمنتهى أن يراجعها

بالقول

بالقول لا يشهد على رجعتها بل يعلم ولو راجعها بالقول ولم يشهد أو أشهد ولم يعلم كان مخالفا لسنة
 كافي شرح الجحاوي (قوله ولو قال بعد العدة راجعتك فيما قصدته تصح واللام) أي وإن لم تصدقه
 لا تصح الرجعة لأنه أخبر عن شيء لا يثبت انشاقق المحال وهي شكره فكان القول لها من غير علم
 عرف في الاشياء السنة وإن صدقته صححت لأن النكاح يثبت بتصادقها فلا رجعة أولى ونظيره لو قيل
 بالبيع إذا قال قبل العزل كنت بمن عن فلان صدق بخلاف ما لو قاله بعد العزل كذا في الكافي وفي
 تلخيص الجامع للعصر من ملك لا نشأ ملك إلا بخبر كالوصي والمولى والمراجع وأو كبل بالبيع ومن
 له الخيار انتهى ولو أقام بينة بعد العدة أنه قال في عتباتها راجعاً أو أنه قال قد راجعاً كان رجعة
 لأن الثابت بالينة كالثابت بالماينة وهذا من أعجب المسائل فإنه ثبت إقرار نفسه بالينة بما لو
 أقربه في المحال لم يكن مقبولا كذا في الوسوط قد بقوله بعد العدة لأنه لو قال في العدة صححت
 راجعتك أمس ثبت وإن كذبت له ملكه لا نشأ في المحال (قوله كراجعتك) فقالت بحسبة مضت
 (عدي) يعني لو قال لها راجعتك فأجابته بقوله مضت عدي لا تصح الرجعة عند أبي حنيفة لأنها
 صادفت حال انقضاء العدة فلا تصح وقال الأصم والقول له لأنها صادفت العدة لبقائها ما أثار الم
 تضر بالانقضاء وقد سبقت الرجعة غيرها بالانقضاء كالزواج طلقك فقالت بحسبة انقضت عدي فإنه
 يقع الطلاق وكما وكل إذا قال لوكيل عزلك فقال الوكيل بحسبه أنه لا يصح كذا في المحيط وله أن
 قوله راجعتك إنشاء وهو ثابت أمر لم يكن فلا يستدعي سبق الرجعة وقوله انقضت عدي أخبار
 وهو أثار أمر قد كان فيقتضي سبق الانقضاء ضرورة ومسئلة الطلاق قبل على الخلاف فلا يقع عنده
 كالزواج أنت طالق مع انقضاء عدتك ولا يصح أنه يقع لاقرار الزوج بالزواج كالزواج بعد انقضاء العدة
 كت ما انتهى في العدة كل مصدق في ذلك بخلاف الرجعة قد سكرها ما نه من غير سكرت لانها لو
 سكرت ساعة تصح الرجعة اتفاقاً وأما يكون الزوج بعد ما في أنها لو بدأت فقالت انقضت عدي
 فقال الزوج بحسبه أها موصولا بكلامها راجعتك لا يصح بالاولى وله من الم يذكر الاستحياء فيها خلافا
 وأذا تصح الرجعة في مسئلة النكاح تختلف عنده والفرق بينهما وبين الاولى أن الأولى أن اليمين قائمتها
 النكول وهو بذل عنه وفي المسئلة الاولى تخلفها على الرجعة وبذلها لا يجوز وفي الثانية تخلفها
 على مضي عتباتها وهو الامتناع عن التزوج ولا احتباس في منزل الزوج وبذله حائز وأما منهما في
 المسئلة الثانية فتدعى أنها حجة الرجعة فلا تصح وان قال تستحل المراءب لاجماع كذا في الشارح
 وقلده في فتح القدير وشرح المجمع وقد اقتصر على أنها تختلف عند أبي حنيفة في البدائع وبما
 البيان والقاطع والحلاصة والرواية هي فكان نقل الاجماع سهواً (قوله ولو قال زوج الامة بعد العدة
 راجعت فيها فصدق سبها وكذبته أو قال مضت عدي أو سكرها القول لها) أي أسكر الزوج
 والمولى وقبل قولها في الاولى قول أبي حنيفة لأن الرجعة تنبني على قيام العدة والقول فيها قولها
 وقال القول للمولى لأن البضع حقه كأثر ارضاعها بالنكاح قيد بتصدق السيدان للمولى لو كذب
 وصدقته الامة فالقول قول المولى على الصحيح لأن ملكه قد ظهر للحال بخلاف الاول لاغترافه ببقاء
 العدة ولا يظهر ملكه معها بالحاصل انه لا فرق في الحكم بين المستثنين وهو علم حجة الرجعة وإن
 اختلاف التصوير وقيد بكونها قالت مضت عدي لأنها لو قالت وابت يعني انقضت عدي بالولادة
 لا يغفل الابن وقد كذا الوطأ أسقطت سخطا مستمين الحلق والزوجان يطلب عينا على أنها أسقطت
 بهذه الصفة بالاتفاق ولا فرق في هذا بين المحررة والامة كذا في فتح القدير وفي شرح النقاية لو قالت

(قوله لم أعرف في الاشياء
 السنة) بل التسعة وهي
 الرجعة والنكاح والنفقة
 والاستدلال والرق والنسب
 والولاء والمحمد والعان
 لكن الفتوى على
 الخطي في السبعة الاولى
 وهو قولهما كما يأتي
 في كتاب الدعوى

ولو قال بعد انقضاء راجعتك
 فيما قصدته تصح واللام
 لا كراجعتك فقالت بحسبة
 مضت عدي ولو قال
 زوج الامة بعد العدة
 راجعت فيها فصدقته
 سبها وكذبته أو قالت
 مضت عدي وأنكرها
 فالقول لها

(قوله والفرق بينهما وبين
 الاولى) المراد بالاولى
 المذكورة في المتن وهي
 ما إذا قال بعد العدة
 راجعتك فيما لم تصدقه
 فإن القول لها من غير
 عين

(قوله ونظاهرة ان القاطع للرجعة لا يتقطع بل في كل التمر ويل كلامه أي المستقر ان هذا من تمامه بالنسبة والصلوات
الكافية في جبره لا يتقطع لحدوث العشرة تتقطع رجعتها لعدم عطاها وبقي ان تكون المبنية والمحتومة كذلك ولما قيل ان
يقول اشتراط الفسل بعد لا يتقطع لتمام العادة قبل العشرة بدليل وهو قوله تعالى ثلاثه قروا وتخلوا عن اشتراطه فان اجيب
بان تنقذ الاغتصاص من غير ان يفسد كذا المحض واحتمال عدم الفسل دفع بان هذا الاغتسال لا يثبته في غير هذا
الاحتمال لاقى الواقع ولا شرطاً لتمام الاغتصاص ثم ما دللهم ولم يجاوز العشرة كان له الرجعة بعد ان قلنا تتقطع الرجعة فكان
الحال موقوفاً على عدم العود بعد الفسل كما هو كذلك قبله ولو راجعها بعد هذا الفسل الذي قلنا ان به تتقطع الرجعة ثم ما دللهم ولم
يجاوز العشرة صحت رجعتها وكذا الكلام في التيمم فليس جواب للسئلة في الحقيقة لا مقدماً ولا بعداً اذا قطع لاق من حشر ولم
يعاودها او طوذا ولم يجاوزها ظهر انقطاع الرجعة من وقت الانقطاع لا قضاء العدة كذلك لو كانت تزوجت قبل الفسل
ظهر صحتها وان عاودها الفسل ولم يجاوزها فلا حكام المذ كونه بالعكس كذلك في فتح ٥٧ القدير قال في البحر وهذا معنى صفة

الرجعة والنكاح فيها
اذا عاودها الفسل في حدود
العشرة كذا في فقه
القدير بحثاً وهو وان
خالقه ظاهر للتون لكن
المعنى يساعده اه وانه
قد علمت بان البحث ليس
وتتقطع الرجعة ان
ظهرت من المحض الاخير
لعشرة وان لم تتقسط
ولا قبل لاقى تتقسط
او بعض وقت صلاة

اد في اشتراط الفسل فقط
ولا سلم الحاشية لظاهر
التون لانه لو عاودها
تس عدم انقطاعه والله
تعالى الموفق اه ولا

انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض كان له الرجعة فلا تخبر بكذبها في حق عليا انتهى (قوله وتتقطع
ان ظهرت من المحض الاخير لعشرة وان لم تنقض ولا قبل لاقى تتقسط او بعض وقت صلاة) أي
وتتقطع الرجعة ان حكم بغير وجهان المحضة الثالثة ان كانت حرة والثانية ان كانت أمة لتتمام عشرة
أيام متلفاً وليس المراد من الظاهر هنا الانقطاع لتمامها بغير العشرة خرجت من المحض وان لم
ينقطع وأشار بعض الوقت الى انه لا بد من حرجه لتبصر الصلاة في ذمتها فان كان الطهر في آخر
الوقت فهو ذلك الزمن السبيل الى تقديره على الاعتسال والتحريرة ما دونه وان كان في أوله لم
ينقض هذا حتى يخرج جعلاً من الصلاة لتبصرنا الا بذلك وعلى هذا لو ظهرت في وقت مهمل كبعد
الشرق لا يتقطع الرجعة الى دخول وقت العصر وأطلق الاعتسال فعمل ما اذا اعتسلت سؤراً للمحار
ولو لم وجود الماء لطلق فانه تتقطع الرجعة لاحتمال طهارته وان كان استلصالاً بغيره لا احتمال
النجاسة ولذا لا يفرق الزوج ولا تزوج باسرها كما في التاراجية وانما شرط في الأقل أحد
الشئين لانه لا احتمال عود الفسل لبقاء العدة فلا بد من ان يتقوى الانقطاع بصيغة الاعتسال
او يلزم شيء من أحكام الطاهرات فخرجت الكايسة لانه لا يتوقع في حقها طهارة وإنما كسفي
بالانقطاع كذا ذكره الشارحون وظاهر ان القاطع للرجعة الانقطاع لكن لما كان غير محقق
اشتراطاً معه ما يحققه فاما دلها واغتسلت ثم ما دللهم ولم يجاوز العشرة كان له الرجعة وتبين ان الرجعة
لم تنقطع بالفسل ولو تزوجت بعد الانقطاع للاق قبل الفسل ومضى الوقت تبين صحة النكاح هكذا

(٨٥ - بحر رابع) يعني عليك ان البحث في اشتراط الفسل يؤدي الى صحة النكاح بعد الانقطاع للاق قبل الفسل وكذا
يؤدي الى صحة الرجعة وعدم صحة النكاح لو اغتسلت ثم عاودها ولم يجاوز بل ذلك موجود في كلام الفقيه خامس الردي
لأنه في النقل ثم ان قول المتن ولا قبل لاقى تتقسط بعد ان لم تنقض لانقطاع الرجعة وان لم يعاودها الفسل وكذا يفيد عدم صحة
تزوجها قبل الفسل وبصحت صاحب الفقه بخلاف هذا كما لا يخفى وقوله قال في البحر وهذا معنى صحة الرجعة والنكاح ان الظاهر
ان فيه سقطاً والاصل وعدم صحة النكاح تأمل في ان ظاهر كلام المتن هنا لا اعتسال فيها وانقطع لاق من العشرة بقطع
الرجعة ولو كان بدون العادة وظاهر صدر عبارة الفقيه السابقة قصصه بالمادة وذكر ان مؤلف في باب المحض مانعه وفي الخلاصة اذا
انقطع للمراة دون عادت المعروفة في حبس أو فاس اغتسلت حتى تنقضي فون الصلاة وصلت واجتنب تزوجها فربانها احتياطاً
حتى تأتي على عادت لكن تصوم رمضان احتياطاً ولو كانت هذه المحضة هي الثالثة من العدة تصاعت الرجعة احتياطاً ولا
تزوج بزوج آخر احتياطاً فان تزوجها رجل ان لم يعاودها الفسل جاز وان عاودها الفسل كان في العشرة ولم يزد على العشرة قد
نكاح الثاني وكذا صاحب الاستبصار لم يجتنبها احتياطاً اه قال في فتح القدير ومفهوم التقيد ان اذا زاد لا يفسد مراده اذا كان
العود بعد قضاء العادة أم قبلها فيفسد وان زاد لان الزيادة توجب الرد الى العادة والقرض انه عاودها فيها فظهر ان النكاح

أو تيمم وتصلى ولو
اعتكفت ونبت أقل
من عضو تقطع ولو عضو
لا يوطئ ذات حمل أو
ولو قال لم أطأها أراجع
قبل اعتكاف المحضة له
مكلام المؤلف هناك
(قوله لأن حمل قريب
الزوج لها غير متوقف
عليها الخ) مخالف للمسلمين
مخصص في الطهارة وعبارته
المؤلف هناك فالعامل
إن التيمم لا يجب حل
هتلها واطئاع الرجة
وحلها للأزواج إلا
بالصلاة على الصحيح من
المذهب وتصل تحضه
عن المبسوطة وأنه عند
الكل ثم قال لكن قال
الاسيماجي وأجروا أنه
يجزها زوجها وإن لم تصل
ولا تزوج زوجها آخر
حالم متصل وفي انقطاع
الرجة الثلاث

أفادني فتح القدير صوابه وهو أن حالف ظاهر المتن ولكن المعنى مساعدوه والقواعد لا تأم (قوله أو
تيمم وتصل) أي لا تقطع الرجة عند فقد الماء حتى تيمم وتصل به فرضا كان أو غيره ولا يكفي
مجرد التيمم عندهما لأنها طهارة ضرورية لم تشرع إلا عند الجوز من الماء فلا بد لها من مؤ كد فلا
بنافسه قولهما في باب الإمامة أنها طهارة مطلقة حتى جواز اقتناء المتوضي بالتيمم لأن مرادهما
بالاطلاق أنه يرفع الحدث إلى طهارة وجود الماء كالتطهارة بالماء فهي مطلقة من هذه الجهة وإن كانت
ضرورية من جهة أخرى ممكنة فلا بنا فيه قول الكل في باب التيمم أيضا أنها مطلقة لما علت ولا
تناقض هنا فيصان قول محمد أنها مطلقة حتى اكتفى بمجرد التيمم لا قطعها وبين قوله في باب
الإمامة أنها ضرورية حتى منع اقتناء المتوضي بالتيمم لما علت أن الاطلاق من جهة والضرورة من
جهة أخرى لكن محمد عمل بالاحتياط فيها وقصر في فتح القدير قولهما في الإمامة وقوله في
الزجوة وقام تحقيقه فيمقد توقف لا انقطاع على المسلم أن حل قربان الزوج لها غير متوقف
عليها بل يجوز قبل الصلاة وأجروا حلها للأزواج متوقف على صلاتها بذلك التيمم كما ذكره
الاسيماجي وأشار بقوله حتى تصل إلى أنها لا تقطع حتى تفرغ من الصلاة على الصحيح لاحتمال وجود
الماء في أنثائها فتقبل وقيد بالصلاة لأنها لو قرأت القرآن سدت التيمم وأومت المصنف أو دخلت
المسجد لا تقطع الرجة لأنها اتباع الصلاة فلا يبطل لها حكمها وقال الكرخي تقطع لأنه من
أحكام الطهارات (قوله ولو اعتكفت ونبت أقل من عضو تقطع ولو عضو لا) لأن مادون العضو
يتراجع إليه المخاف لقلته فلا يفتن بعدم وصول الماء إليه قسدا لا تقطاع لا يجهل لزومها أن
يقربها ولا يصل لها أن تزوج بزواج آخر ما لم تصل تلك اللغة أو يغني عنها الذي وقت صلاته مع
القدرة على الاعتسال كما ذكره الاسيماجي والمراد بالعضو عضو البدن والجل وما دونهما فلو أصاب
والأصبعين وبعض العضو والساعد أو أحد المخربين وترك للمحضة أو الاستنقاء كترك عضو عند
أبي يوسف وهو قول محمد كترك مادون العضو وقيد بالنسيان لأنها لو نعتت أخلا مادون العضو
لا تقطع (قوله ولو طلق ذاهل أو ولو قال لم أطأها أراجع) يعني لو طلق امرأته وهي حامل أو بعد
ما ولدت في عصمته وقال لم أحامها فله الرجعة لأنها مبنية على الدخول وقد ثبت حكم البت والنسب
لأنه ثبت بظهور الحمل لمن ولدت لا قبل من ستة أشهر فلم يلفظ إلى قوله لم أطأها لأنه صار مكذبا
شرعا ومن صار مكذبا شرعا بطل زعمه ما لم يتحقق باقراره حق الغير فلا يرد ما ورد في الكافي بأن
من أقر بعد لا آخر ثم اشتراه ثم استحق من يده ثم وصل إليه فله يقر بالتسليم إلى المقر له وإن صار
مكذبا شرعا لكونه تعلق باقراره حق الغير بخلاف مسألة الرجعة ثم اعلم أن من فروغ الأصل المذكور
ما إذا اختلف البائع والمشتري في ثمن العقار فقال المشتري اشتريته بثلثي ألف وقال البائع بعته بالربعين
وأقام البيعة فإن التفتيح بأخذها بالربعين لأن القاضي كتب المشتري في اقراره ومن فروعه أيضا
أن للمشتري إذا أقر بالثلث الباقي ثم استحق المبيع من يده والبيعة كان له الرجوع عليه بالثلث لكونه
صار مكذبا في اقراره حين قضى النكاح في المسمى وقضى على الكفيل بأن له الرجوع على المدينين
لذا كانت مأمرة عند لكونه صار مكذبا في انكارها حين قضى القاضي بها عليه وقيد في الخلاصة
الأصل المذكور في كل القضاء من الفصل الثالث عشر بأن يكون القضاء بالبيعة أما إذا قضى
القاضي باستصحاب الحال وأنه لا يصير مكذبا كما لو اشتري عبدا وأقران البائع أغتقه قبل البيع

(قوله فأنقذ) اعترض به صدور الشرع (الح) ووجه القدر في شرع جعته قال بعد ما قبل كلام المحدث وهذا الحق في الشرع
 حقيق وقول من رد به أن الحمل يثبت قبل الوضع ويثبت النسب قبله مردوداً ما ٩٩ ما استدلل به في باب خيار العيب في رواية

ضعفة عن محمد بن أبي
 بشادة للرد بالعيب
 وعن أبي يوسف وروايتان
 أخرهما أنه لا يثبت
 قولهما في صحة لا الرد
 وأما ما في باب نسبوت
 النسب من قولهم الحمل
 الظاهر قلنا ثبت
 النسب بالفراش والولادة
 بقول المسرة والمصنف
 هنا مردود أن ما حقيقه
 رحمه الله بقولنا هذا
 الزوج ولادة المعتدة لا
 يثبت الشهادة رجلين
 أو رجل وامرأتين الآن
 وإن خلاها وقال لم
 أجمعها ثم طلقها لا وإن
 راجعها ثم ولدت بعدها
 لأقل من طهرين صحت
 تلك الرجعة أن ولدت
 فانت طالق فولدت ثم
 ولدت من بطن آخر فهي
 رجعة

يكون الحمل ظاهر افتش
 معه من شهادة المرأة وهي
 القاطنة فليس في هذا أن
 الحمل يثبت وإنما ظهوره
 يؤيد شهادة المرأة وأما
 ثبوتها فتوقف على الولادة
 كإص عليه في السوط
 فيها لوقال إن حبلت

وكذا البائع قضى القاضي بالثمن على المشتري لم يطل أنرا المشتري بالعتق حتى حقق عليه
 وكذا المحدثون إذا ادعى الأبقاء أو الإبراء على صاحب الدين وجد الدائن وحلف وقضى القاضي له
 بالدين على الغريم لا يصير الغريم مكنتاً حتى لو وجبت بينة فلا يفاء ولا يبرأ لا يقبل له فكان دلالة
 على الوطء ودلالة الشرع أقوى من صريح المصنف احتمال الكذب من المحدثين الشارع فلم بما
 قررناه أن الحمل يثبت قبل الوضع ويثبت النسب قبله لما صرحوا به في باب خيار العيب أن حمل
 الجارية للبسة يثبت بظهوره قبل الوضع بشهادة امرأة حتى كان للمشتري رد ما يجب الحمل قبل
 الوضع وفي باب ثبوت النسب أنه يثبت بالحمل الظاهر فأنقذ ما اعترض به صدور الشرع على
 المشايخ بأن قولهم له الرجعة تساهل لأن وجود الحمل وقت الطلاق لا يعرف إذا ولدت لأقل من ستة
 أشهر من وقت الطلاق فإذا ولدت انقضت العدة فلا يملك الرجعة فيكون للرداده واجب قبل وضع
 الحمل فولدت لأقل من ستة أشهر يحكم بجمعة الرجعة السا بقوله لا يراد أنه حمل له الرجعة قبل وضع الحمل
 لأنه لما أنكر الوطء والشرع لا يحكم بوجود الحمل وقت الطلاق بل إنما يحكم به إذا ولدت لأقل من ستة
 أشهر من وقت الطلاق فلم يوجد تكذيب الشرع قبل وضع الحمل والصواب أن يقال من طلق حاملاً
 منكر أو طامها فراجعها فالحمل لا يدل من ستة أشهر صحت الرجعة وأما مسألة الولادة فتصورها أنه
 طلق امرأة التي ولدت قبل الطلاق منكر أو طامها فله الرجعة اه وقيد بكون الولادة قبل الطلاق
 لأن المولود بعده تنقض به العدة فتسقط الرجعة (قوله وإن خلاها ثم قال لم أجمعها ثم طلقها
 لا) أي لا يملك الرجعة لأن المالك يتأكد بالوطء وقد رددنا عنه فيصديق في حق نفسه والرجعة حقة
 ولم يصح مكذباً شرعاً لأن كيد المهر المسمى يبقى على تسليم المسئلة لا على القبض والعدة يجب
 احتمالاً لا احتمال الوطء فلم يكن التضامها قضاء ما لدخول قيد ما نكحها المباح لا له قال جامعها
 وأنكرت المرأة فله الرجعة لأن الظاهر شاهد له بأن المحاولة لا تدخل في الحمل بها فلا رجعة له
 عليها لأن الظاهر شاهد لها كذا في الوطء المحبته وفي المبسوطة وأن قيل الظاهر جمعة تدفع الاحتمال
 والزواج إنما يريد استحقاق الرجعة بقوله فلنا ليس كذلك بل الزوج إنما يثبت ملكه بما يقول
 ويدفع استحقاقها نفسها والظاهر يكفي لذلك (قوله وإن راجعها ثم ولدت بعدها لأقل من طهرين
 صحت تلك الرجعة) يعني راجعها والمسئلة بمحالفها والمراد بالعدة ظهور رجعة السابقة لأن
 العدة لما وصحت ثبتت نسب الولد منه وظهور أن العلوق كالسابق على الطلاق قتل وإما قبل
 الطلاق دون ما بعده لأن على الاعتبار الثاني بزمان المالك بنفس الطلاق لعدم الوطء قبله فغير الوطء
 والمسلم لا يفعل النحر وهو وإن كان لا يكتب لكن لما لمزأ أحد اعتبارين من الرنا أو كنيته فجعله
 كذا أحب من جملة على الرنا (قوله إن ولدت فانت طالق فولدت ثم ولدت من بطن آخر فهي رجعة)
 يعني ثم ولدت بعد ستة أشهر وإن كان أكثر من سنتين إذا لم تفر ما تنقصا عدتها لانه وقع الطلاق
 عليها بالولد الأول ووجبت العدة فيكون الولد الثاني من علوق حادثة منه في العدة لا إنهم تفر
 بانقضاء العدة فيصير راجعاً جلالاً لا راعاً على الصلاح كما إذا طلقها راجعاً فبطلت ولداً أكثر من سنتين
 قيد به من بطن آخر لا لو كان بينهما أقل من ستة أشهر لا يكون رجعة لأن الثاني ليس

فطالق فقال لو ومثاهمة فلا فضل أن لا يفرأ ثم قال أن أنت ولدت بعد قوله المذكور لأكثر من سنتين يقع الطلاق وتنقض
 العدة بالولد فلم يشته إلا بالولادة على الوجه المقتصر وظهوره لا يسمى ثبوتاً ولا يترتب عليه ما يتوقف على الثبوت اه

[illegible]

وأيضاً كلاماً للزلف فيه
ويحل عليه ما قيل
قوله والإشهاد مندوب
من قوله وفي البسط قال
أبو يوسف ويكره التثنية
والسبب بغير شهوة أو ألم
برد الرحمة (قوله وقد
يخرج بالاملاق في
الواو الجيم) أقول الذي
أنا فيه فهمنا منه ويكره
أن يقرأها مفعولاً من
كلام أولت وأنت طالق
فأولت ثلاثين بطون
والله الثاني والثالث
درجته والمطقة أربعة
تترين وضبان لا يدخل
عليها حتى يؤذنها ولا
أقربها

وكذا يكره التقيل واليس بغير شهوة له خاصة الهامن التصريح بالاطلاق ليس موجودا كما رأيت
وأما قوله ويكره التقيل واليس بغير شهوة فهو فيه انذارا مرددا راجعا إلى خاصه في البدائع

فصل فيما قبله بالطلاق (قوله وحمل ما لا طلقها أزوج) يوجد قبل هذا ٦١ في بعض النسخ ما نصه في آخر الفصل

الذي أروضة النافعة لو
ومثلها فلا حد عليه وإن
كان طامسا بالتحريم عليه
وجه ضعف لأهـ
التزوير إن كان جاهلا
أو سقدا إحاطة ولا
فيجب ولو وطئها ولم
يراجعها يجب مهر المثل
ولو راجعها فالنص
وجوب مهر المثل وفي
الروضة أيضا قال الشافعي
إنها تزوجته في خمس
مواضع من كتاب الله
في آية المهرن ولا يلاء
والطهار والعان والطلاق
وعدة الوفاة وكذا في عدم

والطلاق الرجعي لا يجرم
الوطء

فصل ونسك
مبانتة في العدة بعدها
لالمبابة بالثلاث لوجه
وبالتنقيس وأما حتى طأها
غيره ولو راجعها شكك
صحح وقضى عدته لا يملك
يبين

اشتراط الولى في الرجعة
وعلم اشتراط لفظة
المسكاح والتزويج
ورضاها عند الطلاق
أهـ ما يوجد ولا محل له
هنا (قوله إلا أن اتعش
وعلم) قال في الثمن بزيادة

ثمن إن المطل للصحة عمل عليه من وقت الطلاق حتى احتسبت لأقرء الماضية من العدة فكانت
للسافرة باجنية ما إذا راجعها في عتباتين أنه لم يعمل على فزالت البرمة (قوله والطلاق الرجعي
لا يجرم الوطء) لما تضمنه من الآيات والمضى أول الباب فلا يلزم به عقرو الشافعي لما حرمه أحد
له العقرو في المراجع مزايا في الروضة الشافعية لوطئها فلا حد عليه وإن كان طامسا بالتحريم وفيه
وجه ضعف لا يجب التزوير إن كان جاهلا أو سقدا ما احتوا فيجب ولو وطئها ولم يراجعها يجب
مهر المثل ولو راجعها فالنص وجوب مهر المثل وفي الروضة أيضا قال الشافعي إنها تزوجته في خمس
مواضع من كتاب الله في آية المهرن ولا يلاء والتطهار والعان والطلاق وعدة الوفاة وكذا في عدم
اشتراط الولى في الرجعة وعلم اشتراط لفظة المسكاح والتزويج ورضاها عند الكل أهـ وأشار إلى
أن الخلو بها لا يجرم لكنها مكروهة كراهة نهيية إن لم يكن من قصد المراجعة أو لا يملكها
القسم لأنه لو ثبت لمسا القسم فخلها بما أدى إلى اللباس شهوة قصير راجعها وهو لا يريد
في طلقها فتناول العدة عليها حتى لو كان من قصد المراجعة كان لمسا القسم كذا في البدائع والله
سبحانه وتعالى أعلم

فصل فيما قبله بالطلاق (قوله ونسك مبانتة في العدة بعدها) أي للمبابة بعد دون الثلاث
لان العدة باقية لأن زوالها معلق بالطلقة الثالثة فيسقط عليها ومنع الضرفي للصحة لا يشاء النسب
ولا اشتباها في الإطلاق له (قوله لا للمبابة بالثلاث) فحرموا التنقيس وأما حتى طأها غيره ولو راجعها
يشكك صحح وقضى عدته لا يملك (يعني) أي لا يشكك بمبانتة بالبينونة الفلطة أطلقه فحمل ما إذا كان
قبل الدخول أو بعده كما صرح به في الأصل وأما ما من المشكلات فيمن طلق امرأته قبل الدخول بها
ثلاثا فإنه لا تزوجها بلا تحصيل وأما قوله تعالى فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره
ففي الدخول بها أهـ فحتمانه طلقها ثلاثا متفرقة فلا يقع إلا بالاولى لا الثلاث تكلموا واحدة كما
ذكره العلامة البخاري شارح الدرر فيختل فلا حاجة إلى ما في فتح القدير من إنها زلة عظيمة إلى أن
قال لا يبعثا كما روي في القصة إن عبد بن المسيب رضى الله عنه رجوع عن مذهبه في أن
الدخول بها ليس بشرط في صيرورتها حلالا لا لاول ولو مضى به فاقض لا ينفذ خصاؤه فإن شرط
الدخول ثبت بالأثر المنسوبة لم يقع بمحافل الطلقات الثلاث وأما حذر شي بذلك وبزوجه
للاول بدون دخول الثاني هل يصح النكاح وما حرم من فعل ذلك قالوا أبسود وجهه وببعض
فقيهه يفتي بمذهب سعيد بن المسيب وبزوجه للاول قال بقت معلقة ثلاث ويعززالقعه أهـ وحمل
ما إذا طلقها أزواج كل زوج ثلاثا قبل الدخول فتزوجت بأحد فحل بها تحمل للكل وأشار بالوطء
إلى أن الشرط الإيلاج بشرط كونه عن قوته ومنه وإن كان معلقا بغير قدا كان محذورا حرارة الحمل
فأولوا الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع لا يقوه بل بمساعدة السلاحيها لا لاول إلا أن اتعش
وعمل بخلاف من في آية فتتور وأوجها فيها حتى التي الحمان ما تمسك به ونوح المحبوب الذي لم
يقوله شي يوجب في محل الحمان فلا تحل بغيره حتى تحبل ودخل المحمي الذي مثله بجماع فجعلها وأراد
بالمراهق الذي مثله بجماع وتفرقه آلتو شتهى الجماع وقدره شمس الاسلام بعشرتين واحترز
به عن الصغير الذي لا يجماع مثله فلا يحلها وأطلق الوطء عمل ما لو وطئها في حيض أو غفاس أو أوجام

والصواب أنه يحلها كذا في شرح الزايدى (قوله وأراد بالمراهق) أن له إرلى وفي شرح السامع أدا جماعها المراهق قبل
البلوغ فلا بد أن يملكها بعد البلوغ لأن الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع ذكره في جامع الفتاوى

وهذا الذي كان في
 طهارة البصيرة أو في امرأة
 الخ قوله ودخل في
 قوله لا يملك عين ثلاث
 صور ذكر في التفران
 دخول الثانية والثالثة
 فيه أو ضمن البعد
 اه لان قول المصنف
 لا المانة حتى يطأ غيره
 معناه لا يتكلم المانة حتى
 يطأ غيره فطأ ما عدا
 النكاح والذى في
 المستثنى عدم الوطء ملك
 العين ثم قال المصنف
 لا يتكلم المانة ولا يطأها
 ملك العين حتى يطأ غيره
 الخ نعم ذلك فسأوى
 قوله تعالى فلا تقل له حتى
 تكلم زوجا غيره حيث
 حصل فاقه لعدم الحمل
 للمشاكل لما اذا كان
 بنكاح أو ملك عين
 قوله لا تقل له بوطئه حتى
 تزوج بغيره لعل
 الصواب لا تقل له بملكه
 قال في البدائع وكذلك
 اشتراها الزوج قبل أن
 تكلم زوجا غيره لم تقل
 ملك العين اه وبعبارة
 الفتح فوطئها فنتن وهي
 أمه ثم ملكها أو لا ثم الحرة
 طارت وتكلمت ثم ظهر
 على الباطن فملكها لا يقل

وان كان زوجها وشمل ما اذا كان الزوج الثاني مسلما ونكحها فحمل النكح فوطئ الذي تزوجها المسلم وسواء
 كان حرا أو عبدا ولهذا قالوا لو اختلفت فلهذا أمرها في التحليل تبين متى به بمن بعد فبشرى لها
 مراعاة فزوجهما منه يشاهد من ثم يبيع العبد لها فيقبل النكاح ثم تبعت العبد بالي بطلت
 ظهر أمرها وهذا معنى على ظاهر النص من أن الكفاية في النكاح ليست بشرط في الاستعداد وما على
 رواية الحسن المتفق بها فلا يلزم لها العبد لنقص الكفاية لكن بشرط أن يكون لها ولي ما اذا لم يكن لها
 ولي فقبلها اتفاقا والاولى أن يكون حوايا الغايب مالها كاشتراط الانزال كافي الزاوية وأشار الوطئ على
 أن المرأة لا بد أن يوطئها ما اذا كانت صغيرة ولا يوطئها مثلها لا قبل الاولي بهذا الوطئ على أنه لا بد من
 التيقن بكونه في الحمل حتى لو كانت المرأة متفصلا قبل الاول بعد دخول الثاني اذا كانت لمعلم أن
 الوطئ كان في قبلها وفي القصة الحل اذا أوجب في مكان البكره فقبل الاول والموت لا تقوم مقام
 الدخول في حق التحليل اه مع أنه نقل في الخط من كتاب الطهارة أنه لو أتى امرأة وهي عذراء
 لا غسل عليه ما لم يغزل لأن العذرة ما تضمنت مواراة الخشفة اه وأراد النكاح الصحيح النافذ لشرح
 النكاح القاسد والموقوف كالزوجه عذراء من سيدهم وطئها قبل الاجازة لا يحلها الا اذا
 وطئها بعد الاجازة وأشار الى أن الانزال ليس بشرط لأنه متبع ودخل في قوله لا يملك عين ثلاث
 صور الاولى أن لا يوطئ طلقها وزوجها فنتن وانقضت عنها فوطئها المولى لا يحل لزوجه الثانية
 واشترها الزوج بعد التيقن لا قبل له وطئها حتى تزوج بغيره الثالث لو كانت تحت حرة فوطئها
 ثلاثا ثم ارتدت وتكلمت بغيره لم يحل حتى تزوج بغيره الخ وفي مناقب الزاوي اذا
 كان المقيد بلاولي بل بغير المرأة أو كان يملك الهبة أو كان محض فاسق لم يملكها فلا ثم اراد أن
 يحل له بلازوج فانه يرفع الامر الى شافعي فينقض به لان النكاح بوزوجه له بعقد جديد ولا يردان
 القضاء بقضاء النكاح يستلزم حرمه الوطئ المتقدم وان الاول لا يمتد له من وطء حرام فاقول القضاء
 يعمل في الغائب ولا في الماضي اه وفي فتاويه وان حافت ان لا يطلقها المحلل تقول له حتى
 يقول ان تزوجتك وجامعتك وانت طالق اه وأطلق فعمل ما اذا كان الزوج الاول معترفا
 بالطلاق الا لا يشكر بعد ان كان الواقع الطلاق الثلاث ولين قالوا لو طلقها فلا وانكر لها
 ان تزوج بأسر وتحلل نفسها امرأته اذا غاب في سفره ما دمج القصة منه قصد يد النكاح لئلا
 خارج عليها الا لا تكرار الزوج النكاح وقد ذكر في القصة خلافا لفرق الاصل بانها ان قدرت على
 الهروب منه لم يبعها ان تستد وتزوج بأسرها في حكم زوجة الاول قبل القضاء الفرقه من
 شمس التمام لا وزجدي وقال قالوا هذا في القضاء ولها في دينه وكذلك ان سمعته طلقها ثلاثا ثم
 يجد وحلف أنه لم يفعل ورد ما القاضي عليه لم يبعها المقام معه ولم يبعها ان تزوج بغيره ايضا قال
 يعني البديع والحاصل أنه على جوب شمس الاسلام بالاوزجندى ونعيم الدين النسي والسيداني
 شجاع وآي حامد والسرخسي جعل لها ان تزوج بزوجه آخر فبها نهاوي الله تعالى وعلى جواب
 الباقر لا يحل انتهى وفي الفتاوى السراجية اذا أخبرها بغيره ان الزوج طلقها وهو غائب وسعها ان
 تستد وتزوج ولم يبقدها بالدينه والله أعلم قال المصنف رحمه الله وقد نقل في القصة قبل ذلك عن
 شرح السرخسي ما صورته طلق امرأته ثلاثا ووطئها فقلت ان تزوج بزوجه آخر بعد العدة دينه

له وطئها ملك العين حتى يزوجه فدخل بها الزوج ثم يطلقها (قوله فانه يرفع الامر الى شافعي الخ) ونقل
 الذي مره ابن جبر في شرح المنهاج أن القاضي لا ينقض بطلان النكاح بالنسبة الى سقوط التحليل لانه حتى الله تعالى وانما يحل

وتقتل آخره لا يجوز في المذهب الصحيح اه قلت لتعارض المذهبين في هذه المسألة وهو
 للوافق لما تقدم عنه والقاتل بأنه المذهب الصحيح العلماء الترخي في وقت بعده لعمر النبي وقال
 حلف بسلامة فظن أنه لم يمت وعلت الحشونة فظن أنها لو أخرته ينكر اليقين فافان عتبا بسبب
 من الأسباب فلها التحلل بمائة انقضاء قال عمر النبي سألت عنها السيدات جميعا فكتب أنه يجوز
 ثم سألت به بعدة فتعلل أنه يجوز والظاهر أنه انما أحرق امرأة لا وثق بها اه كذا في شرح
 المنظومة وفي البرازية ثم سدان زوجها طلقها ثلاثا ان كان فائبا ساع لها ان تزوج ما تنوان كان
 حاضر الا ان الزوج ان أنكر احتج الى القضاء بالفرقة ولا يجوز القضاء بها بمجرد الزوج اه
 وفيها جمعت ثلاثا زوجها ابها ثلاثا ولا تقدر على منعه الا بقتله ان علمت أنه يفر بها قتله بالوعد ولا
 يقتل نفسها ذكرا لا أنثى حتى أنها ترفع الامر الى القاضي فان لم يكن لها بينة تحمله فان حلف فلا تم
 عليه وان قتله فلا تنفي عليها والباقي كالثلاث اه وفي التارخانية وسئل الشيخ ابو القاسم عن
 امرأة جمعت من زوجها أنه طلقها ثلاثا ولا تقدر ان تغدعه نفسها بل يسعها ان تقتله في الوت الذي
 يريد ان يفر بها ولا تقدر على منعه انما القتل فقال لها ان تقتله وهكذا كان فتوى الامام شيخ
 الاسلام عطاء بن حزمة أبي شعاع وكان القاضي الامام الاسدي يبيح يقول ليس لها ان تقتله وفي المنطق
 وعليه الفتوى وفي فتاوى الشيخ الامام محمد بن الوليد العمري فتدعي في منافي في حنفية عن عبد الله
 ابن المبارك عن ابي حنيفة ان لها ان تقتله وفي المحط في حنفية النظم وينبغي لها ان تقتله
 وشهر به منه فان لم تقدر قتله فقتلته اه يفر بها ولكن ينبغي ان تقتله بالوعد وليس لها ان تقتل
 نفسها قلت قال في المتن وان قتله ثلاثا يجب عليها الفصاح اه وفي التمسك شئ من امرأة
 حوت على زوجها ولا تقدر ان تخلص ولو غاب عنها مضرته وردته اليها لم يحل ان تقتلها بالسر وغيره
 ليخلص منها قال لا يحل وبعد عنها بأي وجه قدر والله اعلم اه (قوله ذكره بشرط التحليل
 الاول) أي كره الزوج الثاني بشرط ان يحلها الاول بان قال تزوجتك على ان أحلك أو قالت المرأة
 ذلك ما لو نوا كان ما جهرت بالجمرة النسبة في العاملات غير مستبروقيل الحلال ما جهرت وأول اللعن
 اذا شرط الاجر كذا في البرازية والمراد بالكره كراهة التحريم فينتهض سبيل العقاب لما روى النسائي
 والترمذي وصححه مرفوعا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الحلل والمحلل له لانه لو كان ما سلمنا
 سمها محلا ولو كان غير مكره وملا عنه وهل هذا الشرط لازم قال في البرازية تزوجت المطلقة نفسها
 من الثاني بشرط ان يحلها ويطلقها التحلل الاول قال الامام النكاح والشرط حائرا حتى اذا ان
 الثاني طلقها اجبره القاضي على ذلك وحلت الاول اه ونظرة في غاية البيان عن روضة الزرقوني
 ورد في فتح القدير ان هذا ما لم يعرف في ظاهر الرواية ولا ينبغي ان يقول عليه ولا يحكم به لانه بعد
 كونه ضعيف الثبوت تنبؤ عنه قواعد المذهب لانه لا شك انه شرط في النكاح لا بغضه الا قد
 والعقد في منته على قبحه منها ما يفسد كالبيع ونحوه ومنها ما يبطل فيه وهو المصداق ولا شك ان
 النكاح مما يبطل بالشرط الفاسد بل يبطل الشرط وهو فيجب بطلان هذا وان لا يحل
 على الطلاق نعم يكره الشرط كما تقدم من محل الحديث ويبيح ما وراءه وهو قصد التحليل بالكره
 اه (قوله وهو دم الزوج الثاني مادون الثلاث) حتى لو طلقها واحدة وانقضت عتها وتزوجت
 ما تنوان طلقها وانقضت عتها منه ثم تزوجها الاول عليك عليها ثلاثا ان كانت حرة وثنتين ان كانت
 أمقولا بتحقيق في الامة الا هدم طلقة واحدة وعند محمد ثلاث عليا فثنتين في الجمرة وواحدة في الامة

ذكره بشرط التحليل
 الاول وهو دم الزوج
 الثاني مادون الثلاث

لزوجين ذلك ديانة اذا
 علمهما القاضي بفرق
 بينهما فحلت لهما في
 الزرع اليه (قوله أي
 صكر الزوج الثاني)
 الا صوب ما في حاشية
 مسكن عن المحوى معزيا
 الى الظاهر بان الكراهة
 الاول والثاني جميعا اه
 وهو مقتضى الحديث

ومعه ان يدخل بها ولم يدخل بها لا يهدم اتفاقا كما في القدسة وقد اختلفوا في حقيقته وأبو يوسف فيها
 يقول شيان انهما يرضى الله عنهم كإن عباس وابن عمر وأحمد يقولون لا كبر كعمر وعلى رضي
 الله عنهم ما حصل ما استدلوا به من قوله صلى الله عليه وسلم لمن الله له ل وللعن له بطريق الدلالة
 انهما كان علنا في الطلقة في الحقيقة أولى وبالقياس بجماع كونه زوجا ورده للحق في فتح القدير
 والقير برمان الحمل انما يحصل في حرمها بالزنا فلا حرمه قبلها تظهر ان القول ما قاله محمد وباق
 الأئمة الثلاث (قوله) ولو أخبرت مطلقة الثلاث بغير عدته وعدة الزوج الثاني والمدة فتسمله له ان
 يصدقها ان غلب على غلبه صدقها) يعني لزوج الاول ان يتزوجها لا يعمدها أو مرد بني لعلق الحمل
 به وقول الواحد فيها مقبول وهو غير مستنكر اذا كانت للمدة فتسمله وقد اقتص المصنف في
 اخبارها على ما ذكره في الهدي به بسوطا فقال قالت قدما اقتضت عدتي وتزوجت ودخل في
 الزوج وطلقتي وانقضت عدتي وفي النهاية انما ذكر اخبارها هكذا بسوطا لانها لو قالت حلت لك
 فتزوجها ثم قالت لم يكن الثاني دخل في ان كانت طالة بشرائط الحمل لم تصدق والاصدق وفيما
 ذكره بسوطا تصدق في كل حال دون السرخسي لا يميل له ان يتزوجها حتى يستغفرها لا اختلاف
 بين الناس في حلها بمجرد العقد وفي التفريق لوتزوجها ولم يسألها ثم قالت ماتت زوجت أو ما دخل
 في صدقت ادلا يعلم ذلك الامن جهتها واستشكل بان اقدامها على النكاح دليل على اعترافها
 بغيره فكانت مستأنفة فيغي في ان يقبل منها كما لو قالت بعد التزوج بها كنت محبوسة أو مرتبة
 أو معتدة أو منكوبة الفير أو كان العقد غير مشهود ذكره في الجماع الكبير وغيره بخلاف قولها لم
 تنقض عدتي ولو قال الزوج لها دالك وكذبته تقع الفرقة كما طلقتها ولو ايا يجب عليه نصف المهر
 المسمى أو كاله اه من قاله ثم رأت في الخلاصة ما يوافي لاشكال المذكور وقال في الفتاوى
 في باب الباء لو قالت بعد ما تزوجها الاول ماتت زوجت بائنا وقال الزوج الاول تزوجت بائنا
 ودخل بك لا تصدق المرأة اه ولو قال الزوج الثاني النكاح وقع فاسد الا في جامعتهما ان
 صدقة المرأة لا تحل للزوج الاول وان كذبته تحمل كذا حاب القاضي الامام ولو قالت دخل في
 الثاني رالتاى منكر طالع تبرقوا وكذا على العكس وفي النهاية لم يجرى في قولها الحمل بعد الدخول
 كنت حلفت بطلاقها ان تزوجها هل تحمل للاول قالت بيتي الامر على غالب ظنهما ان كان صادقا
 عندها فلتحل له وان كان كاذبا تحمل وعن الفضلي لو قالت تزوجني فأتى تزوجت غيرك
 وانقضت عدتي فتزوجها ثم قالت ماتت زوجت صدقت الان تكون أفرت بدخول الثاني كأنه
 والله أعلم بحمل قولها تزوجت على العقب وقولها ماتت زوجت على معنى ما دخل في لا على انكسر
 ما عترفت به ولذا قال الان تكون أفرت بدخول الثاني فانه لم يقبل قولها فانه حينئذ تكون
 مناقضت صريحة كذا في فتح القدير وأشار بقبول قولها الى انه لا عرق بقول الزوج الثاني حتى
 لو قال لم ادخل بها وكان النكاح فاسدا وكذبته طالع تبرقوا ولو قال الزوج الاول لها ذلك صبر
 قوله في حق الفرقة كما طلقتها الا في حقها حتى يجب لها نصف المسمى أو كاله ان دخل بها وأشار
 بقوله ان عاب على نكته صدقها الى ان عدتها ليست شرطا ولهذا قال في البدائع وكذا في الحاكم
 وغيرهما بالأس ان يصدقها اذا كانت ثقة عنده أو وقع في قلبه صدقها وبقبول قول المطلقة الى
 ان منكوبة رجل قال لا تخوطني زواجي وانقضت عدتي حازت صدقها اذ وقع في الظن صدقها
 عدلة كانت أم لا ولو قالت نكاحي الاول فاسد ليس له ان يصدقها واس كانت عدلة كذا في

ولو أخبرت مطلقة الثلاث
 بمضي عدته وعدة الزوج
 الثاني والمدة فتسمله له
 أن يصدقها ان غلب على
 غلبه صدقها

على ان الخلف اقسام من كونه باقية تعالى او بضمه واما الثاني فانه لو اراد تصرف المتفق عليه لذكر ما يشق اذا خلافا لثما هو فيما لا يشق كما ساقى له وتامل معنى قوله لذكر ما يشق الخ وفي شرح المقدسي ومن قال ان المصود تصرف المحقق دون المعنوي فقد نصف ما بين حقيقة

البرازية وفيها مع رجل من امرأتها ماطعة السلاط والزوج قول لابل ماطعة للتين لا يبع من مع منها ان يحضر كلاهما وبعهما استطاع اذ كان يتزوج امرأة فتبعه عندا وعند الغاضى ان لها زوجا فترجوا لا يفرق انتهى وفيها قالت طلقني ثلاثا ثم ارادت تزويج نفسها منه ليس لها ذلك أصرت عليه أم كذبت نفسها له وقصد بقره والمدة تحتمل لان للدولم تحتمل فانه لا يصدقها واحتقالها ان يذ كر لكل عدة ما يمكن وهو شهر ان عند أبي خيفة وتسعة وثلاثين يوما عندهما تمامه في الشرع ولكن في القنية رقم شب قالت المعتدة أسقطت سقطا السبان خلقه أو بعض خلقه تصدق وتنقض به العدة وان أصبرت بعد الطلاق بساعة أو يوم ففي بق اذا قالت انقضت عدتي في يوم أو أقل تصدق أيضا وان لم تقل سقطا لا حمله أو خلافه له قولهم الامكان شهرين عند الامام محله ما دلالم نقل أسقطت سقطا استبان بعض خلقه وبزعمهم بحد المدة دليل على ضعف قول من قال بقبول قولها انقضت عدتي بعد يوم أو أقل لاحتمال سقوط سقطا من غير تصرف منها بذلك والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب والرجوع والى باب

باب الأيلاء

لما كان لا يلازم وجب الدينونة في باقي المحال كالطلاق الرجعي أو لاء به وهو لغة العيين وشرا قوله (هو الخلف على ترك قربانها أربعة أشهر أو أكثر) أي الزوجه وهو تصرف لا أحد قسمي الأيلاء المحقق وهو ما اشتل على القيم كقوله ألبت ان لا أقربك وأخلفنا والله أو ما يؤله الله كقوله أنا منك مول فاصدا به الإيجاب أو أنت مثل امرأة فلان وقد كان فلان إلى من امرأته لان معناه أنا منك حالف وكذا الثاني يؤله الله وانحصر إلى القسم وأما ما كان في معنى العيين وهو العيين بتعلق ما يشقه على القربان فستكلم عليه بعد وهذا سقطا اعتراض ابن الهمام بما شارح من انه برده على العيين بتعلق ما لا يشقه كقوله ان وطئت فقه على ان أصلى ركعتين فانه لا يكون موليا مع ان التصرف شامل له مع ان في كونه موليا اختلافا ذكره من عدم كونه موليا هو قول أبي يوسف وقال محمد يكون موليا كافي للبيع بخازان يكون المؤلف قصد تصرف الأيلاء المتفق عليه وان كان المعتمد قول أبي يوسف كإساقى والتصرف شامل لكل من القسمين السالم من الأيلاء قولنا العيين على ترك قربانها أربعة أشهر فاصدا بالقسم أو بتعلق ما يشقه على القربان وعلى هذا فقولهم المولى من لا يتخلو عن أحد المكروهين من الطلاق أو الكفار يعني على أحد قسمي الأيلاء المحقق فلا يضر من عليهم بالمعنوي كافي في فتح القدير والشامل لهما المولى من لا يتخلو عن أحد المكروهين من الطلاق أو لزوم ما يشق عليه ما وردت عليه إيلاء الذي على قول أي خنفة فانه اذا قر بها خلا عنها كإساقى ولكن قال في الكافي انه مخلصا عن خنفة ثم بعد ذلك انه يحلف في الدعوى باقة العليم ولكن منهم من وجوب الكفارة عليه ما مع وهو كونه عابدا وهو ليس من أهلها واما اذا قال لا يرجع نسوة والله لا أقربك من صار موليا منهم وبكته قران ثلاثين غير

باب الأيلاء

هو الخلف على ترك قربانها أربعة أشهر أو أكثر

فقصصه بالقسم ثم الحاق التعلق به بعد دخوله أولا عدول عن سواء الطريق (قوله وما اذا قال لا يرجع نسوة) عطف على إيلاء الذي واجب في التبرع من الاول بمحصل ما نقله المؤلف عن الكافي وكأنه سقط من نسخة حتى أحاب عنه عما هنا وأحاب عن الثاني بقوله واما الثاني فحاجب عنه شرح الهداية بما حاصله

٩ - بحر رابع ان الأيلاء متعلق بمنع المحق في المستوفى وحذف كون موليا منهم وعدم وجوب شيء لعلم المحق لا يفعل المحلوف عليه وذلك بقربان جميعهم والموجود قران بعضهم قال في الفتح وحاصل هذا يخص من اطرد الاصل بما اذا حلف على واحدة ما في تامل

الاول لا غنى لك لا يملك) الاول في جواب القسم فنهما وليست الا نافية كما في نظائرها (قوله حلف لا يقر بها وهي حائض) اي يملك قال والله لا يقر بك ولم يصدق بعد ما قال والله لا يقر بك اربعة اشهر يكون موليا وان كانت حائضا كما ذكر في المحواشي السبعة قال في الترتيب لا يملك ٦٦ باربعة اشهر يكون قرين على اضافة المنع الى الجين وقيد الاول في الشهرين لانهما

بما اذا كان طالبا بصحة شيء يلزم ملامه لا يثبت الا بقران جميعه وركنه الحلف المذكور وشروطه محليته المرأة بان تكون منكوبة وقت تغير الايلا فلا بد من اقرار بان تزوجتك فوالله لا يقر بك فز وحلفاته يصير موليا عندها كما في السوط وأهله الزوج للطلاق عند الكفارة عندهما فيصير ماله الذي عندهما فسه كفارة ونحوها والله لا يقر لك ان كان قريبا لا يقر به كفارة وعائده كونه موليا ان المدقة وضت بالقران بان ثبتت بطلانها ولا يصح عندهما اموال في بياها وقربه كالخ لا يصح اتفاقا او بما لا يلزم كونه قربة كحالفات يصح اتفاقا بما لا يملك على ثلاثة اوجه وعدم النص عن اربعة اشهر في الحرة من الشروط فهي ثلاث وحكمه لزوم الكفارة او الجزاء المعلق بتقدير الحث بالقران ووقوع طقة ثالثة بتقدير البر (قوله كقوله والله لا يقر بك اربعة اشهر او والله لا يقر بك) لقوله تعالى للذين يؤثرون من نساءهم تربص اربعة اشهر واذا بد بالثانية انه لا فرق بين تسعين المدة او الاطلاق لانه كالتأسيو بالطلاق الى ان هذا القضا صريح فيسب لانه لم يشترط فيه البينة ومثله لا جاءه لا ملوك لا باضنك لا اعتل منك من جنابة فلو ادعى انه لم ينس المجامع لا يصدق قضاء وصدق ديانته والكتابة كل لفظ لا يسبق الى الفهم معنى الوطاع ويحصل غيره الملم بشوقه لا يملك ولا آت بك ولا اعتل لا يملك لا غنك لا سونك لا ادخل عليك لا اجمع رأسي وراسلا لا اضاحك لا ادن منك لا ايت معك في فراش لا يمس جلدك لا يقر بفرائك فلا يكون ابلا ملامسة ويدين في القضا وفي غاية البيان معز بالي الشامل لحلف لا يقر بها وهي حائض لا يكون موليا لان الزوج ممنوع عن الوطاع لا يحمض فلا يصير المنع مضاهيا الى الجين اه وبهذا علم ان الصريح وان كان لا يحتاج الى النسبة لا يقع به لوجود صارف وقيد المصنف بالقسم لانه لو قال لا يقر بك ولم يقل والله لا يكون موليا كذا ذكر الاستيعابي وفي البسائر لو اثن امراته ثم قال لامرأته الاخرى اشركتك في ابلاتها يصح فان كان مكان الايلا خلفا رجع والفرق ان الشركة في الايلا لموصفت لتثبت الشركة في المدة قصير كل واحد منهما أقل من اربعة اشهر وهذا نص صحت الايلا ممتنهي والطلاق كالظواهره يغداه لو آلى متماثلة وقصحت خص كل واحدة منهما اربعة اشهر فاكثر فانه يكون موليا من الثانية بالتشريك وكذا الذكر في قول لامرأته انت على حرام ثم قال لامرأته الاخرى قد اشركتك معها كان موليا من كل منهما لان اثبات الشركة لا يصير موجب الجين هنا فانه لو قال اتصاعلى حرام كان موليا من كل واحد منهما على حدة وتزمت الكفارة وطبها مختلفا قوله والله لا يقر بك لان هذا صادرا بلاء لما لم يضمن هتك حرمة الاسم وذلك لا يتحقق الا بقران لهما وامافوله اتصاعلى حرام صادرا بلاء باعتبار معناه واثبات التحريم واثبات التحريم قد وجد في كل واحد منهما فينت الايلا في حق كل واحدة منهما ولو حلف لا يقر بها في زمان او مكان معين لا يكون موليا خلافا لان في اللى لانه يمكنه قربانها في مكان آخر او زمان آخر ولو حلف لا يقر بامرأته واجنبها لا يصير موليا ما لم يعرب الاجنبية لانه يمكنه قربان امرأته من غير شيء يلزمه لان الايلا

بما اذا كان طالبا بصحة وقال بعضهم ينبغي ان يكون الثمن كذلك هذا قدر والقسمي المستثنى في شره على خلاف ما هنا حيث قال يستقل كلام غاية البيان أقول الظاهر ان الجهة اهي وهي حائض حال من مفعول يقر بها لا من فاعل حلف وهي هذا لو حلف لا يقر بها وهي

قوله والله لا يقر بك اربعة اشهر او والله لا يقر بك

حرة او صاعثة فرضا كذلك لان عدم المحض ونحوها لا تقوم اربعة اشهر فلم يوجد شرطه وقول من قال وبهذا علم ان الصريح وان كان لا يحتاج الى نسبه يقع به لوجود صارف ظاهره انه لما كانت حائضا وحلف كان حضا ناعا من الوطاع لا الجين فان اراد ان لا اربعة اشهر التي يمنع نفسه فيها تكون حالية من المحض ونحوه من الموانع في هذا يقل به احد ولم يقيد بذلك في

كلام احد وانما المراد ما هنا اه قلنا لم ثم رأيت في الوطاحية ما يشير الى تأييده حيث قال واحد ولو حلف لا يقر بها وهي حائض لم يكن موليا لانه منع نفسه عن قربانها في عدة المحض وانه أقل من اربعة اشهر اه نعم قوله فان ارادنا نخرج وارادنا الكلام فيما لم يصدق بعد ما قال والله لا يقر بك اربعة اشهر وكذا هو كذلك في تصوير الما لانه قوله عن غاية ابا ن

واحد ولا يصح في حق الاجتمعة في حق الطلاق فكذا في حق امرأته اذا قرب لاجتمعة لا يمكنه
 قربها الا بكفارة ثلاثه وصار كالو حلف لا يقرب امرأته وامتنه ولو حلف لا يقربها ان شاعت
 يتوقف على مشيئتها لانه طلاق مؤجل فيحوز تعلقه بمشيئتها كالطلاق المتعز كذا في البيضا ومن
 المكاتب أنت على مثل امرأة فلان وقد كان فلان آلى من امرأته فان كان قوي الا باله كان موليا
 والا فلا ومنها ما لو قال أنت على كلبته كذا في الظهيرة وصيا في أنت على حلم وأراد قوله والله
 ما يعتقده الميم كقوله والله وعظيمة الله وحلاله وكبريائه فخرج ما لا يعتقده الميم كقوله وعلم
 الله لا أقرب بك وعلى غضبا معه وحظه ان قربت بك وان جعل للايلاف فانه ان كان لا يبرح وجوده في
 مدة الايلاف كان موليا كما اذا قال والله لا أقرب بك حتى أصوم المحرم وهو في رجب أو لا أقرب بك الا
 في مكان كذا وينصرت أربع أشهر فصاعدا ما به يكون موليا وان كان أقل لم يكن موليا وكذا
 اذا قال حتى تطمئني فطلق وبنها من الطعام أربع أشهر فصاعدا ما به يكون موليا وان كان
 أقل لم يكن موليا وان قال لا أقرب بك حتى تطلع الشمس من مفرجها أو حتى تخرج الدابة أو الدجال
 كان القياس ان لا يكون موليا لانه يبرح وجوده في الساعة فصاعدا وفي الاستحسان يكون موليا لان
 هذا اللفظ في العرف والعادة انما يكون للتأييد وكذا اذا قال حتى تقوم الساعة أو قال حتى يطلع الحمل في
 مع الحياط ما به يكون موليا فان كان يبرح وجوده في المدة لا مع تمام النكاح فانه يكون موليا أيضا
 مثل أن يقول والله لا أقرب بك حتى تموتى أو اقتل أو حتى أطلقك ثلاثا ما به يكون موليا لاجتماع كذا اذا
 كانت أمة فقال لا أقرب بك حتى أملكك أو أملك شعصامك يكون موليا وان قال حتى اشتريك
 لا يكون موليا لانه في شترها فبشرها فبشرها ولا يفيد النكاح ولو قال حتى اشتريك لنفسى لا يكون موليا
 أيضا لانه يبرح ما يشر بها فبشرها فبشرها ولو قال اشتريك لنفسى وأفضلك كان موليا وان كان
 يبرح وجوده مع تمام النكاح كان موليا مثل أن يقول ان قربت بك فعدى وكذا في المحورة وقد
 باقر بان لانه لو قال والله لا يميس جلدي جلدك لا يكون موليا لانه يبرح ما يميس جلدي بغير النكاح
 في الفرج ولو قال والله لا يميس فرجى فرجك يكون موليا لانه يبرح ما يبرح في الفرج
 ولو قال لامرأته ان قربت بك أو دعوتك الى فراشي فانت طالق لا يكون موليا لانه يمكنه قربها من غير
 وقوع الطلاق بان يدعوها الى الفراش فحشتم يفر بها بعد ذلك من غير أن يبرح ما لم يبرح
 لامرأته ان اغتسلت من جنبتي ما دم امرأتى فانت طالق ثلاثا وأعاد هذا القول وكانت المرأة حاملا
 ولم يبرح بها بعد الماعة حتى وضعت حملها بعد أربعة أشهر فصاعدا فانها تبين واحدة عند انقضاء
 أربعة أشهر لانه كان موليا وتنفق عنها بوضع الحمل بان تزوجها بهذا لا يكون موليا لو قربها
 لا يبرح لان الميم كانت موفقة الى تمام النكاح وهو ما وقعت تعلقه بالا فلا يقع عليها طلاق
 آخر وان مضت أربعة أشهر أخرى قبل وضع الحمل لان المائة بالا فلا يقع عليها طلاق آخر بحكم
 ذلك الا لا يوان كانت في العدة ما لم تنزع وتعام في الثانية وعلم ان القربان مصدر يقرب
 من باب فعل بكسر العين في الماضي وفصحها في المضارع وله مصدران القربان والقرب بمعنى الدنو
 كذا في ضياء المحام (قوله فان وطئ في المدة كفر) يقتضيه الفاء أي لم ينزه الكفارة اذا كانت
 عنه بالله تعالى وبه قالت الائمة الثلاثة ووعده للفرقة بسبب التي الذي هو مثل التوبة لا ينافي في الزم
 الكفارة لانه حكم نسوي وذلك آخرى فيسبب الوطء لا كفر قبله لا يصح كون كفارة كذا ذكر
 الاستيعابي وأطلق في الوطء قبل ما ادب من بعد الا بلام وطئها انضمت وسقط الا باله كذا في فتح

فان وطئ في المدة كفر
 (قوله لانه لو قال والله
 لا يميس جلدي جلدك
 لا يكون موليا) يعني لا
 يبرح ما

القدير (قوله وسقط الابلاد) باجماع الفقهاء حتى لمضت أربعة أشهر لا يقع طلاق لا تحلل اليمين
 بالحنث وسواء حلف على أربعة أشهر أو أطلق أو على الابد (قوله والا بانث) أي ان لم يطلق المدة
 وهي أربعة أشهر وقت طبعه طلقته بانثله فوقع التحلل من الظلم ولا يصحكون بالرجعي لانه
 يسبيل من ان يرد بها الى عصمته وبعد الابلاد تبين البائن تلك نفسها وتزول مصلحته عنها جزاء
 لظلمه وهو روي عن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وعلى بن مسعود وابن عباس وابن عمر رضي
 الله عنهم وقام في دفع القدير وذكر الاستيعاب ان العدة من وقت البينة وفيه فارق الطلاق
 الرجعي ماه وانما يجب بينة في فاني الحال كالا بلاه لكان العدة قيمة من وقت الطلاق لا البينة
 وفي الميسر وإذا ادعى انه قد جامعها فان ادعى في الاربعة الاشهر فاقول قوله وان ادعى ذلك بعد
 مضي للدة لم يقبل قوله بنا على الاصل المعروف انه متى أقر بجماعك انشاء لا يكون منها فلو أقر
 ينقض ما قلته في الاربعة الاشهر انه قد جامعها فهي امرته لان الثابت باقراره كالثابت بالجماعة
 وهي من أعجب المسائل انما قبل اقراره بعد مضي المدة ويمكن من اثباته بالينة اه (قوله
 وسقط اليمين لو حلف على أربعة أشهر) لانها موقوتة فلا تنقض بعد مضيها (قوله وحيث لو
 على الابد) أي بقيت اليمين لو كان حلف على الابد وسواء صرح به أو أطلق لعلمه ما يظهر من حيث
 أو مضى وقت (قوله فلو تكبها ثانيا والثالثا ومضت المدتان بالحق ما نكرت) يعني لو تزوجها
 بعد ما بانث بالابلاد ثم مضت المدة بعد التزوج الثاني بانث بتبليغ أخرى وكذا لو تزوجها بعد
 ذلك الثالث ومضت المدة بانث ثالثة وتبني المدتين وقت التزوج لان به ثبت حقها في الجماع
 وامتناعها من انما يقضي بأزالة عصمة النكاح وأشار الى انما لا يكره الطلاق قبل التزوج
 لانها لاحق لحاق في الجماع قبله وهو الاصح بخلاف ما لو أباها بتخير الطلاق ثم مضت المدة الابلاد وهي
 في العدة حيث تقع أخرى بالابلاد به بمنزلة التعليق بمضي الزمان والمعلق لا يسقط بتبنيها ما دون
 الثلاث حتى القهر فلو قال والله لا أقر بك أبدا فمضت أربعة أشهر ووقع الطلاق ثم مضت أربعة
 أشهر أخرى وهي في العدة تقع أخرى وكذلك هذا في الكراهة الثالثة ولو تزوجها بعد انقضاء العدة
 تعتبر مدة الابلاد الثاني من وقت التزوج ولو تزوجها في العدة تعتبر المدة من وقت وقوع الطلاق
 الاول اه (قوله فان نكحها بعد زوج آخر لم تطلق) لتقسيم طلاق هذا الملك وقد انتهى
 بالثلاث سوله وقت متفرقة بسبب الابلاد فلو بدأ وتزوج ما بعد الابلاد لم يفسد مضي مدته ثم بانث اليه
 بعد تزوج آخر بطلان الابلاد فلا يعود بالتزوج (قوله فلو وطئها لكفر بقاء اليمين) أي لو وطئها
 بعد ما عادت اليه بعد زوج آخر لم يكفر عن يمينه ببقائها في حقها وان لم يقع في حق الطلاق
 وفي الجامع الكبير لاصد الشهد بالابلاد صرح في المنكحة حلفا بقرب احدهما ومضت المدة
 بانث واحدة ويحرم من مضت مدة أخرى قبله بانث الاخرى للتعين ودلت ان الابلاد يبطل
 بالبينة وانما لا تنقض المانعة في العدة وهو الاصح بخلاف الامة بغيره وعلى هذا تنكر اربعة
 الواحدة بخلاف كل ما مضت أربعة أشهر فانت بانث ينوي الطلاق اه ومن باب اليمين في الابلاد
 الابلاد رجعي طلاقا وتعدد تعدد المدة وكفارة الحنث وتعدد تعدد الاسم قال كلما دخلت
 واحدة من هاتين البائنتين فو الله لا أقر بك ودخلها أو قال كلما دخلت هذه ودخلها من تبعد في
 حق الطلاق دون الكفارة ولو قال فعلى عينا ان قربتك تعدد قال في مجلس مرتين اذا جامع فوالله
 لا أقر بك تعدد الكفارة بالوطئ لتعدد الاسم والطلاق بالبر لا لتمام المدة وعند فز تعدد وولعته

وسقط الابلاد والا بانث
 وسقط اليمين لو حلف على
 أربعة أشهر وقت لو
 على الابد ولو تكبها ثانيا
 والثالثا ومضت المدتان
 بلا فيه بانث باخرين
 فان نكحها بعد زوج آخر
 لم تطلق فلو وطئها كفر
 بقاء اليمين

(قوله وفي القهر يكره
 قال والله لا أقر بك أبدا
 الخ) قال الرمي أشار
 رحمه الله تعالى بقوله
 عنها الى ان في المسئلة
 قولين وما فيها ضعف
 والفتاوى في المتن (قوله
 والطلاق بالبر) أي
 لا يستند وقوله لا اتحاد
 البرعة له

(قوله مصادرة كافي فضع القدير) وقسمه والمعنى القدير ثم هو من المولى من لا يقدر على القيام في اللغات التي لا يعرفها البصير
كذلك فرع كون أقل المداء أربعة أشهر والأقضى لا يقول به إذ قلنا بعدم تقييد ٢٩ للمداهم وأول علمها ما ثابت كون

الأقل أربعة أشهر
مصادرة (قوله وقوله
في العناية) قال بها فان
قبل فتوى ابن عباس
رضي الله تعالى عنهما
مخالف لظاهر النص لأن
الله تعالى قال للذين
يؤتون من نائهم ترض
أربعة أشهر أطلق لا يلا
وقيد الترض بعد ذلك
بعضي أن من ألقى عن
أمراته ولو مدة يسيرة
كيوم أو ساعة يلزمه
ترض أربعة أشهر
فالتقييد بعد يكون
زيادة على النص وهي لا
ولا يلا فيمدون أربعة
أربعة أشهر والله لا
أقر بك شهرين وشهرين
بعد شهرين الشهرين يلا
تخوض فتوى ابن عباس
بالحجوب لن فتوى ابن
عباس وقع في المقدرات
والأرى لا يخله في
المقدرات الشرعية
فكان معروفا ولم يرو
عن أحد خلافه فيعمل
تفسيرا للنص لا يتعداه
أو تقديره والله تعالى
أعلم للذين يؤتون من
نائهم أربعة أشهر

ورقبن تعددا لمعها قال كذا دخلت فانت طالق ثلاثا أن قر بك أو قبلى هذا حر يتعد
الايلا والجزم بعد عدة قال كذا دخلت فان قر بك فبلى بمن أو فدا وجه يتعدو بشرط مع
كل دخلة قر بان الحلف قال كذا دخلت فواقه أقر بك أو قسم القسم يتعدا الطلاق دون الكفارة
ولو قال ان قر بك فانت طالق كذا دخلت لا يكون موليا لأن به يتعدو يمكنه أن لا يدخل آلى مرارا
في مجلس ونوى التكرار بعد الطلاق والكفارة وان عطف يتعدا الكفارة وتطلق ثلاثا يتبع
بعضها قاسا وهو قول محمود زفر وواحد استحسانا وهو قولهما له (قوله ولا يلا فيمدون
أربعة أشهر) يعني في المحرمة بدل انفسد كحكم الامة وبه قال الاجتهاد بعقوبنا لا يهتبه
الايلا فيمدونها لانه لغاخص بالاربع بعد الترض واما الحلف فخلق وما ذكره الشارح وغيره
من المعنى مصادرة كافي فضع القدير ولكن كان من حيثها كفايا فتوى ابن عباس على انه تفسير
للآية وتعامه في العناية والله أعلم (قوله وواقه لا أقر بك شهرين وشهرين بعد شهرين
ايلا) لان الجمع بصرف الجمع كالمجموع بطل قوله بعد شهرين الشهرين فيسدا اتفاقا لانه لو لم يذكر
كان الحكم كذلك فيسدا ولو بدون تكرار النبي والقسم لانه لو كرر النبي بان قال وواقه لا أقر بك
شهرين ولا شهرين أو كرر القسم بان قال والله لا أقر بك شهرين والله لا أقر بك شهرين لا يكون
موليا لانها عينا فتداحل معهما حتى لو قر بها قبل مضي شهرين بحسب عدله كدرا بان ولو قر بها بعد
مضيها لا تجب عليه لا تقاضا عندهما وحكم النبي حكم الايلا في عدم التعدد اذا كانت مالزاة وقضا
والتعدد اذا تكرر حرف النبي أو القسم ولا فرق في تكرار القسم بين تكرار القسم عليه أو لا حتى لو قال
واقه والله لا فصل كذا فهو عينا في ظاهر الرواية كقوله وواقه لا فصل كذا والله لا فصل كذا واعم
انه لا تلازم بين كونه بالادوية فيسدا فذلك بعد يتعدا البر والمخت وقد يتعدا وقد يتعدا البر وقد
المخت وقوله مثال الاول اذا جاء بعد فواقه لا أقر بك اذا جاء بعد فواقه لا أقر بك فتعدا يلا
تعدد المداهم وتعدد الدين تعدد الدكران تركها أربعة أشهر من اليوم الاول بر في الاولى وما تروا
مضي يوم آخر بر في الثانية وطلقت ايضا ولو قر بها بعد الترض كقاربان وان قر بها في المديح
كفارة واحد ومثال الثاني وواقه لا أقر بك أربعة أشهر وكذلك في الكتاب ومثال الثالث كذا دخلت
هذه الدار فواقه لا أقر بك فسلطاني في يوم ثم في يوم آخر فان قر بها توجب كفارة واحدة لا تعدد
المخت وان تركها اربعة أشهر من اليوم الاول بان تطلعت على مضي يوم آخر بان تطلعت أخرى وكذا
اذا مضى يوم آخر بان ثالثة لتعدد البر وفي فضع القدير وفي هذا المثال نظر لان الحلف باق وقع جزاء
لشرط متكرر فلم يكرره ولا يشكل بانه لا حلف عند الشرط الثاني والثالث لانه لم يوجد قيد كر
اسم الله تعالى والآن ان لا حلف عند الشرط الاول ايضا ومع ذلك ثبت الحلف عنده ولعله اشتبه
بواقه كذا دخلت الدار لا أقر بك أو بك كذا دخلت الدار فواقه لا أقر بك اه والجواب لا اشتباه
لان المنقول في الفتاوى كاللواجبة والبرازيه ان الطلاق والعاق والطاهر على شرط متكرر
يتكرروا فيمن لا وان على متكرر حتى لو قال كذا دخلت الدار والله لا كلمز يدا فدخل الدار
مرارا لا يتكرر الجمين لانه انشاء عقد ولا نشاطا يتكرر ولا تنكر صيغته الا ترى انه لا يتعدا وان
ترض أربعة أشهر ترك الاول ببلالة الثاني فكان من باب لا كفا (قوله ومثال الثالث كذا دخلت الخ) في كثير من الفصح
ومثال الثاني وهو قريف

(قوله وقوله والام لا تفسد) **الكتاب الثاني في شرح عقيدة بلع** قال المقدسي في شرح عقيدته بلع في شهر ربيع الثاني من سنة ١٠٠٠ هـ (قوله في نسخة الكتاب تتداخل المدتان) كذا في الفتح والظاهر ان الصواب لا تتداخل

تدخل على ما قبله وما بعده
تأمل (قوله فلوفر بها في
الشهرين الاولين) الخ
قال في التبريد فلوفر بها في
الشهرين الاولين في
مسئلة الكتاب لم يمتد كقوله
واحدة وبقاؤه عليه
شرح الهداية فمن انه
يلزمه بالقران كقارنان
ولم يمتد يوما ثم قال والله
لا اقر بك شهرين بعد
الشهرين الاولين او قال
والله لا اقر بك سنة الا يوما
او قال بالبرهنة والله لا
ادخل مكنه وهي بها
قال في الفتح انه خطأ له
لم يجتمع على شهرين
يمينان بل على كل شهرين
يمين واحدة واذا كان
لكل يمين مدته على حدة
فلا تتداخل بين المديتين
حتى يلزمه الكفار ان
الآن يراد بالقران في
مدتها كذا في المحواشي
السنية وعندى ان هذا
الحمل مما يحب المصير
المعروف فثبت تأمل
قوله في العناية ويكون
كلامه بمنى مستغلين
يلزمه بالقران كقارنان
ولك أن تجعل ال في

مضى التمسد خلان الكفارة لا تقم بلاعتك حرمة اسم الله تعالى اه وقوله والازم ان لا حلف عند
الشر لا الا ممنوع لاه صريح في كذا لا يفتي ومثال الرابع اعنى اتحاد الايام لا يوم تعدد اليمين اذ لم يمتد
فوالله لا اقر بك ثم قال في المجلس اذا جازع قد والله لا اقر بك فموا لا موا حدى حكم البرقى فوضعت
اربعة أشهر من التمسد لتولن قريها فطبه كفارتان اتحاد للمدوة تعدد الاسم (قوله ولم يمتد يوما
ثم قال والله لا اقر بك شهرين بعد الشهرين الاولين او قال والله لا اقر بك سنة الا يوما او قال بالبرهنة
والله لا ادخل مكنه وهي بها) اى لا يكون موليا في هذه المسائل الثلاث اما في الاولى فلان الثاني
لصاحب مبتدأ وقصار عنوما بعد اليمين الاولى شهرين وبعد الثانية اربعة الايام فلم تسكمل مدة
المتن اذ اريد اليوم مطلق الزمان لانه لا فرق بين مكنه يوما او ساعة وتقيده بقوله بعد الشهرين انما
اضاها لولم يمتد كذا لا يكون موليا ايضا لكن بينهما فرق من وجه آخر وهو انه عند كره تعيين مدة
اليمين الثانية وعند عدمه تصير مدتها واحدة وتتأخر الثانية عن الاولى بسوم ولكن في مسئلة
الكتاب تتداخل المدتان فلوفر بها في الشهرين الاولين لزمته كفارة واحدة وكذا في الشهرين
الاخيرين لانه لم يجتمع على شهرين يمينان بل على كل شهرين يمين واحدة وقد ورد شرح الهداية من
النهاية مختصر بها فغاية السان على الخطا عند كلامهم على هذه المسئلة فاحذره كذا في فتح القدير
واقول وقيد بالرفق لا هو اطلق بان قال والله لا اقر بك ثم قال بعد ساعة والله لا اقر بك ثم بعد
ساعة قال والله لا اقر بك فقرر بها بعد اليمين الثالثة لزمته ثلاث كفارات لتداخل المحلوف عليه ولولم
يقرر بها حتى مضت اربعة أشهر بانت وعند تمام الثانية وهو ساعة بعد ما تبين باخرى اذا كانت في
العدة وعند تمام الثالثة تبين ثالثة بلا خلاف وفي المجوهرة ولو كرر والله لا اقر بك ثلاثا في مجلس
واحد وان اراد التكرار فلا يلا واحد واليمين واحدة وان لم يكن له نية فلا يلا واحد واليمين ثلاث
وان اراد التقليل والتشديد فلا يلا واحد واليمين ثلاث في قول اى حقيقة واى يوسف وانما تعدد
المجلس تعدد الايام واليمين وتسامه فيها واما الثانية وهو انما قال والله لا اقر بك سنة الا يوما
وان الملوك من لا يمتكسه القربان في المدة لا يمتكسه بلزمه ومكنه ههنا القربان من غير شئ يلزمه لان
المستثنى يوم مفكر ولو قريها في يوم صار موليا اذا غربت الشمس من ذلك اليوم ولا يكون موليا بمجرد
القربان بخلاف قوله سنة الامر طه اذا قريها صار موليا من ساعته ولا بد فيها من كون الباقي من
السنة اربعة أشهر فا كثر كره الا يمتدحيا في قسدا بالاملا في الاحارة ينصرف الى اليوم الاخير من
السنة لان الصرف الى الاخير لتصحها فانها لا تصح مع التكرار ولا كذلك اليمين في الايام واما اليمين
في غيره فتقالوا ينصرف الى الاخير كقوله والله اكلم فلا تسنة الا يوما فاحتاجوا الى الفرق بين
اليمينين وفرق صاحب النهاية بان المعنى الحامل وهو الغاية المتقدمة لعدم كلامه في الحال
منظورة به مشتركة الا لزام اذ لا يلا ايضا يكون عن الغاية كذا في فتح القدير تعالى شارح
وسد يقال لا يلزم في الايام ان يكون عن مغايظة كذا اذا كان برضاها بخوف غسل على ولها وعدم
مواقفة حراجهما ونحوه فتفتان عليه لقطع مجامع النفس كما صرح به في فتح القدير اول الباب ولم
يقتبه له هنا وتأجيل الذين كالا حارة وقيد باليوم لانه لو قال الاقتصان يوم انصرف الى الاخير لان

التقصان

(قوله وقد يقال لا يلزم في الايام) قال المقدسي في شرحه التقص عليه يكفي في كونه
يكون ولو في بعض اللواقف كسب وهو اكثر ما وما ذكره من خوف غيل ونحوه اقل قليل لا يبنى على مثله حكم

التقصان منها لا يكون الا من آخرها عر فاو التقصيد السنة اتفاق لانه لو اطلق فقال لا اقربك الا يوما لا يكون موليا ايضا لكن اذا قرب بها نصاب موليا مطلقا وكذا الفرق بين الاقتصار على اليوم وبين وصفه بقوله الا يوما اقربك فمضى كونه لا يكون موليا لكن هنا يصير موليا اذ قربها بالاولا بخلاف ما تقدم وقيدا لاستثناءه لانه لو قال لا اقربك سنة كان موليا ووقع عليه طلقان فقط اذ قرب بها السنة كلها ولو تقع الثالثة كذا في الولو الجنية وأما المسئلة الثالثة فهو ما اذا كان في بلد تو امراته في أخرى فخلع لا يدخل البلدة التي هي فيها لانه يمكنه القربان من غير شيء يلزمه بالاخراج من البلد وكيفية أو فأنسبه قبل مضى المدة فان كان لا يمكنه بان كان بينهما ثمانية أشهر صار موليا على ما في جوامع الفقه وأما على ما ذكره قاضيان فالعبرة لاربعه أشهر والذي يظهر ضعه لا مكان خروج كل منهما الى الآخر فليقتنا في أقل من ذلك وقد عينا بعض مسائل الابلاء المنيا جاية عن الجوهرة وفي الجامع للصدر الشهيد الغاية كالشرط قال لا اقربك حتى أقبل أو تقتل أو تقتلني أو اهلك أو تمكيني أو ادمام النكاح ينفاه رمول وحتى أشر بك لاحلا فلا فرق دليله التطبيق ولو قال حتى أعتق عبدي أو اطلق امرأتي صار موليا حلالا في يوسف ولو قال حتى أقبله أو أضربه أو ياذن لي بالمكان الغاية وإن وجدت الغاية سقطت الجين وكذا ان تعدت عندهما خلا فلا في يوسف وهي معرفة ولو قال حتى أقبلت أو فلتا أو قتله طلق وان مات صار موليا بعده ولو قال حتى تموت أو يموت ومات طلق قال في رجس لا اقربك حتى أصوم شعبان فافطر أول يوم منه أو عمل ما لا يستطيع معه الصوم طلق بعينه وعند أبي يوسف يصير موليا من وقت التعذر وعند محمد من وقت الجين وحالف أصله ولو قال حتى أصوم الحرم فهو موليا باتفاق وكذلك حتى تفرج الذابة أو تطعم الشمس من مغربها اه (قوله وان حلف بجمع أو صوم أو عتق أو صدقة أو طلاق أو إلى من المطلقة الرجعة فهو رمول) هذا شروع في القسم الثاني من الابلاء وهو الابلاء المعنوي وهو الذي يتعلق بما يستحقه على العربان كان قرينك ففقه على حج وخروج اليمين بما لا يستحقه كان قرينك ففقه على صلاتك ركعتين أو فقه على صلاة قرينك في بيت المقدس لانه لا يلزمه تعيين المكان شي عندنا فقه صلاتها في غيره كما خرج في اتباع حنيفة أو سجدة تلاوة أو قراءة القرآن أو تسبيحة ودخل ما قال فقه على مائة ركعة تلاه يسق على النفس كافي فتح القدير بحثا واطلاق ان الصلاة بمالا يستحقه كفاعل الخارج بمالا ينبغي هذا ان طلق الصلاة بمالا يستحقه أمانا فاعل بان الصلاة لا يصف بها عادة كافي شرح الصنع للمصنف قال والحق بصلاة الحنيفة وسجدة التلاوة فلا فرق بين الركعتين ومائة ركعة كالا ينبغي ودخل الهدى والاعتكاف واليمين وسجدة الفجر واليمين وذبح الولد لانه يلزمه بالنذر به ذبح شاة عندنا كافي السدائع وأراد بالصوم غير المؤمن كقوله فقه على صوم يوم أو شهر والمؤمن كان سجدة الا يلا أو أكثر كقوله فقه على صوم أربعة أشهر أو لها هذا الشهر مثلا وأما اذا كان ما قبل منها كقوله فقه على صوم هذا الشهر فليس بول لانه يمكنه ترك القران الى ان يمضي ذلك ثم يطأها بان شيء يلزمه وأعلى العتق فشمع عتق العبد المعين كقوله فقه على عتق هذا العبد وغيره كقوله فقه على عتق عبدا سواء كان متجزا أو مطلقا حتى لو قال فكل مملوك اشتريته فهو صار موليا خلا فلا في يوسف كالأمان الطلاق فتشعل طلاقا وطلاق غيرهما حتى لو قال فكل امرأة تزوجها من أهل الاسلام طالق صار موليا وفي التخييص من باب الابلاء يكون في موطنين وفي ان قرينك فانت طالق كما

وان حلف بجمع أو صوم أو صدقة أو عتق أو طلاق أو إلى من المطلقة الرجعة فهو رمول

(قوله وبين وصفه بقوله الا يوما اقربك فله الخ) الا يوما اقربك فله الخ) انما يمكن موليا لانه استثنى يوما منكرا فصديق على كل يوم من أيام تلك السنة حقيقة فحكمه قرينها قبل مضى أربعة أشهر من غير شيء يلزمه (قوله وقد بالاستثناء لانه لو قال الخ) عبارة الولو الجنية رجل قال لامرأته والله لا اقربك سنة فحضي الاربعه الاشهر فبانت ثم تزوجها ومضى أربعة أشهر أخرى بانت أيضا فان تزوجها ثانيا لا يقع لانه بقي من السنة بعد التزوج أقل من أربعة أشهر

من وقت التزواج الى ان يمتد بها التزك او يصح التفسير بخلافه في كل حال
 كان موثقا لمرضه من قبلها حتى في الحيض قالوا ان في ذلك شبهة فيكون
 التزواج صحيحا الا لو قدم بعينه ومول من وقت تفرقه في حاضتها من وقت الحيض
 ولو باع العبد المعلن بسقط الالبلاء له صار بماله عتقه مبرا منها بشرط ان يملكه
 او يرضه عادلا لا يلاسن وقت الملك ان لم يكن ومثلها قبل فسد الملك لم يفسد قبلها
 الا بالاموال من العبد المعلن قبل البيع بسقط الالبلاء لتسوية على الوجهين وعلى هذا التفسير
 موت المرأة المطلق طلاقها اوليا منها ثم تزوجها وفي الجملة الصدوق قال أنت طالق ثلاثا قبل ان اقربك
 شهر او قبل ان اقربك شهر اذا قربت فلا يصبر موليا قبل الشهر وبعد يصبر الا ان اقربك
 والثاني كما قد يختلف والله لا اقربك ان اقربك التعلق قال أنت طالق قبل ان اقربك بقدر وقيل
 لا يصبر موليا له وفي الحاشية قال لمرأته ان اقربك فبفسد هذا حريضة اربعة اشهر وخامسة
 الى القاضي ووفق بينهما ثم أقام العبد البينة انه حر الاصل فان القاضي يرضى بصرته ويطل
 الا بالاموال للمرأة المتزوجة لانه تبين انه لم يكن موليا له وامامه الا لا يلاسن المطلقة رجعا وان لم
 يكن لها حق في الوطء باعتبار وطأها مباح وان كانت تصدق بالاقراء فلا احتمال لرجوعها عنها
 حتى تضي مدة الالباءتين وان كانت بالاشهر فلا احتمال ان يرجعها قبل مضى بان يرجعها حتى
 مضت عدتها قبل مضى بسقط الالباء لقوان محله (قوله ومن المباحة والاحنية لا) أي لا يصح الالباء
 لقوان محله وهو الزوجه ولو مثلها كفر لا نقادها في حق وجوب الكفارة عندنا كحنت لان انعقاد
 الميمن بعد التصور حلالا شرعا لا ترى انها تتعد على ما هو محصية وفي الحاشية رجل آتى من امرأته
 ثم طلقها فطلقة بائنة ان مضت اربعة اشهر من وقت الالباء في العدة طلقت أخرى بالالباء وان
 انقضت عدتها ثم تمت مدة الالباء يقع الطلاق بالالباء رجل آتى من امرأته ثم طلقها ثم تزوجها وان
 تزوجها قبل انقضائها العدة كان الالباء على حاله حتى لو تمسار اربعة اشهر من وقت الالباء وقع عليها
 نطفة أخرى يحكم الالباء وان تزوجها بعد ما طلقها بعد انقضائها العدة كان موليا تعتبر مدة الالباء
 من وقت التزوج له (قوله ومدة الالباء اربعة اشهر) لان الرق منصف طلقة فتشلى ما اذا كان
 الزوج حرا او عبدا ذكره الاستيعابي ولا يرد عليه الا لا يلاسن أمته لان شرطه للخلع وهي بالزوجه كما
 قبله له ولو طلقها تزوجها بعد الالباء رجعا أو بائنا ثم اعتقت في المدة انتقلت المدة الى مدة الالباء
 الحر ائذ ذكره الاستيعابي وفي الجامع الكبير قال صدر الشهد بقتل حرة وأمته حلف لا يقرب احدهما
 ومضى شهران ماتت الأمة لسبق مضتها فلو عتقت قبلها كملت مضتها وكذلك لو بائنا ثم عتقت بخلاف
 العدة قاله ومضى مدة أخرى بائنا المحرمة عن أبي يوسف فلا تعين له الأمة كالحنت فان تزوجها بعد

حاشية فليس بمول لان له مدها بالترك او يصح التفسير بخلافه في كل حال
 كان موثقا لمرضه من قبلها حتى في الحيض قالوا ان في ذلك شبهة فيكون
 التزواج صحيحا الا لو قدم بعينه ومول من وقت تفرقه في حاضتها من وقت الحيض
 ولو باع العبد المعلن بسقط الالبلاء له صار بماله عتقه مبرا منها بشرط ان يملكه
 او يرضه عادلا لا يلاسن وقت الملك ان لم يكن ومثلها قبل فسد الملك لم يفسد قبلها
 الا بالاموال من العبد المعلن قبل البيع بسقط الالبلاء لتسوية على الوجهين وعلى هذا التفسير
 موت المرأة المطلق طلاقها اوليا منها ثم تزوجها وفي الجملة الصدوق قال أنت طالق ثلاثا قبل ان اقربك
 شهر او قبل ان اقربك شهر اذا قربت فلا يصبر موليا قبل الشهر وبعد يصبر الا ان اقربك
 والثاني كما قد يختلف والله لا اقربك ان اقربك التعلق قال أنت طالق قبل ان اقربك بقدر وقيل
 لا يصبر موليا له وفي الحاشية قال لمرأته ان اقربك فبفسد هذا حريضة اربعة اشهر وخامسة
 الى القاضي ووفق بينهما ثم أقام العبد البينة انه حر الاصل فان القاضي يرضى بصرته ويطل
 الا بالاموال للمرأة المتزوجة لانه تبين انه لم يكن موليا له وامامه الا لا يلاسن المطلقة رجعا وان لم
 يكن لها حق في الوطء باعتبار وطأها مباح وان كانت تصدق بالاقراء فلا احتمال لرجوعها عنها
 حتى تضي مدة الالباءتين وان كانت بالاشهر فلا احتمال ان يرجعها قبل مضى بان يرجعها حتى
 مضت عدتها قبل مضى بسقط الالباء لقوان محله (قوله ومن المباحة والاحنية لا) أي لا يصح الالباء
 لقوان محله وهو الزوجه ولو مثلها كفر لا نقادها في حق وجوب الكفارة عندنا كحنت لان انعقاد
 الميمن بعد التصور حلالا شرعا لا ترى انها تتعد على ما هو محصية وفي الحاشية رجل آتى من امرأته
 ثم طلقها فطلقة بائنة ان مضت اربعة اشهر من وقت الالباء في العدة طلقت أخرى بالالباء وان
 انقضت عدتها ثم تمت مدة الالباء يقع الطلاق بالالباء رجل آتى من امرأته ثم طلقها ثم تزوجها وان
 تزوجها قبل انقضائها العدة كان الالباء على حاله حتى لو تمسار اربعة اشهر من وقت الالباء وقع عليها
 نطفة أخرى يحكم الالباء وان تزوجها بعد ما طلقها بعد انقضائها العدة كان موليا تعتبر مدة الالباء
 من وقت التزوج له (قوله ومدة الالباء اربعة اشهر) لان الرق منصف طلقة فتشلى ما اذا كان
 الزوج حرا او عبدا ذكره الاستيعابي ولا يرد عليه الا لا يلاسن أمته لان شرطه للخلع وهي بالزوجه كما
 قبله له ولو طلقها تزوجها بعد الالباء رجعا أو بائنا ثم اعتقت في المدة انتقلت المدة الى مدة الالباء
 الحر ائذ ذكره الاستيعابي وفي الجامع الكبير قال صدر الشهد بقتل حرة وأمته حلف لا يقرب احدهما
 ومضى شهران ماتت الأمة لسبق مضتها فلو عتقت قبلها كملت مضتها وكذلك لو بائنا ثم عتقت بخلاف
 العدة قاله ومضى مدة أخرى بائنا المحرمة عن أبي يوسف فلا تعين له الأمة كالحنت فان تزوجها بعد

من وقت التزواج الى ان يمتد بها التزك او يصح التفسير بخلافه في كل حال
 كان موثقا لمرضه من قبلها حتى في الحيض قالوا ان في ذلك شبهة فيكون
 التزواج صحيحا الا لو قدم بعينه ومول من وقت تفرقه في حاضتها من وقت الحيض
 ولو باع العبد المعلن بسقط الالبلاء له صار بماله عتقه مبرا منها بشرط ان يملكه
 او يرضه عادلا لا يلاسن وقت الملك ان لم يكن ومثلها قبل فسد الملك لم يفسد قبلها
 الا بالاموال من العبد المعلن قبل البيع بسقط الالبلاء لتسوية على الوجهين وعلى هذا التفسير
 موت المرأة المطلق طلاقها اوليا منها ثم تزوجها وفي الجملة الصدوق قال أنت طالق ثلاثا قبل ان اقربك
 شهر او قبل ان اقربك شهر اذا قربت فلا يصبر موليا قبل الشهر وبعد يصبر الا ان اقربك
 والثاني كما قد يختلف والله لا اقربك ان اقربك التعلق قال أنت طالق قبل ان اقربك بقدر وقيل
 لا يصبر موليا له وفي الحاشية قال لمرأته ان اقربك فبفسد هذا حريضة اربعة اشهر وخامسة
 الى القاضي ووفق بينهما ثم أقام العبد البينة انه حر الاصل فان القاضي يرضى بصرته ويطل
 الا بالاموال للمرأة المتزوجة لانه تبين انه لم يكن موليا له وامامه الا لا يلاسن المطلقة رجعا وان لم
 يكن لها حق في الوطء باعتبار وطأها مباح وان كانت تصدق بالاقراء فلا احتمال لرجوعها عنها
 حتى تضي مدة الالباءتين وان كانت بالاشهر فلا احتمال ان يرجعها قبل مضى بان يرجعها حتى
 مضت عدتها قبل مضى بسقط الالباء لقوان محله (قوله ومن المباحة والاحنية لا) أي لا يصح الالباء
 لقوان محله وهو الزوجه ولو مثلها كفر لا نقادها في حق وجوب الكفارة عندنا كحنت لان انعقاد
 الميمن بعد التصور حلالا شرعا لا ترى انها تتعد على ما هو محصية وفي الحاشية رجل آتى من امرأته
 ثم طلقها فطلقة بائنة ان مضت اربعة اشهر من وقت الالباء في العدة طلقت أخرى بالالباء وان
 انقضت عدتها ثم تمت مدة الالباء يقع الطلاق بالالباء رجل آتى من امرأته ثم طلقها ثم تزوجها وان
 تزوجها قبل انقضائها العدة كان الالباء على حاله حتى لو تمسار اربعة اشهر من وقت الالباء وقع عليها
 نطفة أخرى يحكم الالباء وان تزوجها بعد ما طلقها بعد انقضائها العدة كان موليا تعتبر مدة الالباء
 من وقت التزوج له (قوله ومدة الالباء اربعة اشهر) لان الرق منصف طلقة فتشلى ما اذا كان
 الزوج حرا او عبدا ذكره الاستيعابي ولا يرد عليه الا لا يلاسن أمته لان شرطه للخلع وهي بالزوجه كما
 قبله له ولو طلقها تزوجها بعد الالباء رجعا أو بائنا ثم اعتقت في المدة انتقلت المدة الى مدة الالباء
 الحر ائذ ذكره الاستيعابي وفي الجامع الكبير قال صدر الشهد بقتل حرة وأمته حلف لا يقرب احدهما
 ومضى شهران ماتت الأمة لسبق مضتها فلو عتقت قبلها كملت مضتها وكذلك لو بائنا ثم عتقت بخلاف
 العدة قاله ومضى مدة أخرى بائنا المحرمة عن أبي يوسف فلا تعين له الأمة كالحنت فان تزوجها بعد

(قوله قال ان اشترى بتم حارية فهي حرة الخ) كذا في التلخيص ولعلها تحريف والاصل ان تسمى بت (قوله أو محبوسا) هذا على ما في شرح مختصر الكرخي القندوري قال في الفتح ومحمده في البدائع قلت وعبارة البدائع بعد نقل ما في شرح المختصر ذكر القاضي في شرحه مختصر الطحاوي انه لو اشترى امرأة وهي محبوسة أو هو محبوس أو كان بينه ٧٣ وبين امرأته أقل من أربعة أشهر

الان العدو والسلطان
منعه عن ذلك فان فشله
لا يكون الا بالفعل ويمكن
أن يوفق بين القولين في
الحبس بان يحصل ما ذكره
القاضي على أن يقدر
أحدهما على أن يحصل
الى صاحبه في السجن
والوجه في المنع من العدو
أو السلطان تأدرو على
شرف الزوال فكان
وان عجز المولى عن وطئها
بمرضه أو مرضها أو بالرق
أو بالصغر أو بعمسافة
ففيها أن يقول فئت
الها وان قدر في المدة
ففيها الوطء

مطعما بالعلم والله تعالى
أعلم انتهت فقوله اذا لم
يقدر على مجامعتها
توفق البدائع بين
القولين ووفق المقدسي
في شرحه بوجه آخر
أخذا من قوله في الفتح
والحبس بحق لا يعتبر
في التي باللسان وظلم
يعتبر (قوله وتعمل كلامه
ما اذا كان قادرا الخ)
أي في ان فشله الوطء
وقوله وما اذا كان عاجزا

البيئونة عادا بلاؤها وكذاهما الكن ان ترتب بانت الاولى عند تمام مدتها من وقت العقد والثانية
بعدة تامة بخلاف ما لو بانت قبلها قال لامرأته وأمتها والله لا أقرب احدا كما لم يكن موليا وكذا لو
أعتق الأمة ثم تزوجها من وطئها كغيره بعينه تركه كالأجنبية بخلاف واحدته منكم العمومه
وعلى هذا القول لزوجه لا أقرب احدا كما لو واحدة منكم العمومه استحصنا قال ان قربت احدا كما
والآخرى على كلهما أي وبانت احدهما بالايلاء أو بغيره بطل الايلاء الاخرى بخلاف فلاخرى طالق
مادامت في العدة ولو قال واحدا كما أو فواحدة أو فهي لا لتعني قال ان اشترى بتم حارية فهي حرة جمع
فمين في ملكه دون من ملكها خلا لفر (قوله وان عجز المولى عن وطئها بمرضه أو مرضها أو بالرق
أو بالصغر أو بعمسافة ففيها أن يقول فئت البيا) لانه اذا هابذ كر لنفع فيكون ارضاها والوعد
باللسان أراد ببعد المسافة ان يكون بينهما مسافة فلا يخبر على قطعها في مدة الايلاء فان قدر لا يصح
ففيها باللسان كما في البدائع وقيد القول لان المرض لو لم يقبله لاسانه لا يعتبر كذا في النجاشية وليس
مراده خصوص لفظ فئت البيا بل ما يدل عليه كقوله رجعتك أو رجعتك أو رجعتك أو رجعتك أو رجعتك
الايلاء أو رجعت عما قلت وفجره وخل تحت العجز ان تكون مستعنته أو كانت في مكان لا يعرفه
وهي ناشئة أو حال القاضي بينهما انتهاء الطلاق الثلاث للتركية أو كانت محبوسة أو محبوسا اذا
لم يقدر على مجامعتها في السجن فان قدر عليه ففيها الجماع كذا في غاية البيان وقيد بما ذكر من أنواع
العجز الحقيقي اعترازا عن العجز المحكمي مثل ان يكون عمرها وقت الايلاء وينتهي من الحج أربعة
أشهر فعندئذ لا يكون فيها الا بالجماع لانه التسبب باختياره بطريق محظور فيما زنه فلا يستحق تنقيها
واراد يكون التي باللسان معتبرا بطل الايلاء في حق الطلاق أما في حق قضاء العيمين باعتبار ان تحت
فلا حتى لو وطئها بعد التي باللسان في مدة الايلاء زنتها الكفران لتحقيق الخنث وفي البدائع ومن
شرط صحة التي بالقول قيام ملك النكاح وقت التي بالقول وهو ان يكون في حال العاقبة بالها زوجته
غير بائنة منه فان كانت بائنة ففاته قضاء لسانه لم يكن ذلك قيار يبقى الايلاء التي بالقول حال قيام
النكاح انما يرفع الايلاء في حق حكم الطلاق بمحصول ايفاء حقه بالها ولا حق لها حالة البيئونة
بخلاف التي بالجماع فانه يصح بعد ثبوت البيئونة حتى لا يبقى الايلاء بطل لانه خنث بالوطء
فانقضت العيمين وبطلت ولم يوجد الخنث ههنا فلا تنقض العيمين فلا يرتفع الايلاء اه (قوله وان قدر
في المدة ففوء الوطء) لكونه خلفا عنه فاذا قدر على الاصل قبل حصول التصديق بالبدل بطل كالتميم
اذا رأى الماسق صلاحه قيد كونه في المدة لا لو قدر عليه بعدها لا يبطل وتعمل كلامه اذا كان
قادرا وقت الايلاء ثم عجز بشرط ان يعضي زمان يقدر على وطئها بعد الايلاء وما اذا كان عاجزا لوقته ثم
قدر في المدة أو ما لو الى بلا مؤبدا وهو مرض فيان مضى المدة مع تزوجها وهو مرض
ففاته لسانه لم يصح عندهما خلا لا في يوسف ومحمدا وقوله كذا في فتح القدير وفي الجامع الكبير
للصدر للجماع أصل واللسان خلقه الى في مرضه وقاد لسانه بطل الايلاء في حق الطلاق فان صح قبل

(١٠ - بحر رابع) وقتها الخ مطوف على قوله ما اذا كان قادرا في صورتين لا يكون فيهما باللسان
والحاصل ان شروط صحة التي باللسان ثلاثة العجز عذ الوطء ودوامه من وقت الايلاء الى مضى المدة وبه مصرح في الملحق وقيام
النكاح وقت التي باللسان كما تقدم عن البدائع

تسام المدة جلت لقدرته على الاصل كالنجم ولولم يفتي حتى بانت فخصم ثم مرض فترز وحها فقبوه بالجماع
وعن أبي يوسف وزفر لانه حرام كالحلوة ولكنه يتحصره كن احرى بالجماع ثم الى آلى وهو صحيح ثم بانت
ثم مرض فترز وحها فاعتل ان تزوجك فوالله لا اقر بك الى في مرضه ثم اعاده بعد عشرة ايام وصح
في بعض المسئلة فكلمه اه (قوله أنت على حرام بلاء ان نوى التحريم اول بنوشيا) لان الاصل
في تحريم الحمل انما هو اليمن فسدنا على فاسدنا صكره في الايمان ان شاء الله تعالى ولا فرق في
الاحكام كلها بين ان يذ كر كذبة على اولم يذ كر وما ذكره في خزانة الاكمل عن العيون من انه لو قال
أنت حرام أو بائن ولم يقل حتى فهو باطل سهو منه حيث نقله عن العيون وفي العيون ذكر ذلك
من جانب المرأة فقال لو جعل امرأته يسدها فقال للزوج أنت على حرام أو أنت على بائن أو حرام
أو أنا عليك حرام أو بائن وقع ولو قالت أنت بائن أو حرام ولم يقل متى فهو باطل ووقع في بعض نسخ
العيون ولو قال بغيره التأييد فظن صاحب الاكل انها مسألة متقدمة وظن انه لو قال ذلك الرجل
لامرأته فهو باطل قال رضي الله عنه وعند هذا ازداد سهو شيخنا فم الدين البخاري فزاد فيها القطة
لهما فقال لو قال لها أنت حرام أو بائن فهو باطل والمسئلة معناه التأييد مذ كورة في الوقائع
الكبرى للربة وغير الرتبة في مسائل العيون فصرف به وهو ما كذا في القنية قيد بالزوج لان
الزوجة لو قالت تزوجها أنا عليك حرام أو حرمك صار بمنأى لو جامعها طائفة أو مكرهة فتجب
بمختلفها ما لو حلف لا يدخل هذه الدار فلا دخل فيها مكرهالا بحث ومعناه أدخل محولا ولولا ذكره على
الدخول فدخل مكرهات كذا في البرازي وهو حرمك على اولم يقل على أو أنت على حرمه على أو حرام
على اولم يقل على أو أنا عليك حرام أو حرمك نفس عليك بمنزلة أنت على حرام كافي البرازي
وقوله أنت على كالحمار أو التحنيز أو ما كان محرم العين فهو كقوله أنت على حرام كافي البرازي
(قوله ونهارة نواه) أي الظاهر وهذا عندهما وقال محمد ليس بظاهر لا لعدم التبيين بالحرمة
وهو الركن فيه وله سانه اطلاق الحرمة وفي الظاهر نوع حرمة والطلاق يحتمل المبدأ كذا في
الهداية تعالى القدوري وشمس الائمة وليس الخلاف مذ كور في ظاهر الرواية وإنما يذ كر المحاكم
الشهيد في مختصره ولا التماوى (قوله وكذب ان نوى الكذب) لانه نوى حقيقة كلامه اذ
حقيقته وصفها بالحرمة وهي موصوفة بالحمل فكان كذا وأورد لو كان حقيقة كلامه لا تصرف
المة بلانية لكنكم تحولون عند عدم التنية بنصرف الى اليمن والجواب ان هذه حقيقة أولى فلا تنال
الابانة واليمن الحقيقة الثانية بواسطة الاشهاد و قيل لا يصدق قضاء وقال شمس الائمة السرخسي
بل فيما بينه وبين الله تعالى لكونه بمنأى ظاهر لان تحريم الحلال بين بالنص فلا يصدق قضاء في
نفيه خلاف الظاهر وهذا هو الصواب على ما عليه العمل والفتوى كما سئذ كره الاول قول المحلواني
وهو ظاهر الرواية ولكن الفتوى على العرف الحادث كذا في فتح القدر وفه نظران العمل والفتوى
انما هو في انصرافه الى الطلاق من غير تنية لافي كونه بمنأى وفي الصباح الكتب بفتح الكاف وكسر
الذال وبكسر الكاف وسكون الذال هو الاخبار عن الشيء بخلاف ما هو سواه فيه العدم والخطأ ولا
واسطة بين الصديق والكذب على مذهب أهل السنة والائمة يتبع العمدة اه (قوله وبائنة ان
نوى الطلاق) سواء نوى واحدة أو ثنتين (قوله وثلاثان نواه) أي التسلاتل الحرام من
الكلمات وهذا حكمها وقد عمنان التنية شرط في الجملة المعلقة أي الخالصة عن العصب والمذاكرة
وامام أحدهما فليست شرطا للوقوف قضاء وشمل قوله وبائنة ان نوى الطلاق ما اذا طلقتها واحدة

أنت على حرام بلاء ان نوى التحريم اول بنوشيا
ونهاران فامو كذب ان
نوى الكذب وبائنة ان
نوى الطلاق وثلاثان نواه
(قوله وقه فترزح)
لا يخفى ان الطلاق عين
ولذا قالوا بكسر حلقه
بالطلاق فالعين اعم
كون موجبا للكفاة
أو الطلاق والذي عليه
العمل والفتوى نوع
خاص من هذه اليمن
يهو انصرافه الى الطلاق
وايضا فان كونه بينا
هو عرف أصلي وكونه
طلاقا عرف حادث ولا
شك ان كلام كل عاقد
وحالف ونحوه يحتمل على
عرفه كذا ذكره في الاشياء
وحيث كان فيعرف
تكون حقيقة مقترعة
فإرادة الكذب خلاف
الظاهر فلا يصدق بها
قضاء فالصواب جله على
العرف ولكن لما كان
العرف الحادث إرادة
الطلاق هو كان هو الغنى
به دون العرف الأصلي
قال في الفتح وهذا هو
الصواب على ما عليه
العمل والفتوى أي
العرف الحادث احترازا
عن العرف الأصلي
وهو إرادة الايلا ما فهم

(قوله وقوله في فتح القدير لم يقع شيء سبق قل) أحاب في النهر بأن قوله لم يقع شيء أي يشتهر وإن وقع بلفظ أنت على حرام واحدة مائة فلان مائة مائة وسبق قول غيره لم تقع شيء (قوله فبذلك بالعضاء الخ) أقول حيث التحق في العرف بالصرح لم يمتحجج إلى نسبة بل يحتاج إلى عدم نية الطلاق مما يحتمل لفظه كالزوي بأن طلاق من وثاق كما تصح بيانه أول الطلاق (قوله قلت المتعارف به إيقاع الباث) أقول كان هذا متعارفاً زمانهم أما في زماننا فمما تعين بطلان الوهم لا يعززون بين الباث والرجعي فضلاً عن أن يقصدوا به الباث حيث كان بمنزلة الصريح بسبب غلبة الاستعمال في الطلاق وقتنازوه وقوعه بلا نية للعرف بنفي وقوع الرجعي به فليتأمل وقد يقال أنه وإن صار في العرف صريحاً لكن لفظاً لا يحتمل ٧٥ وقوع الرجعي لأن كونها

ثم قال لها أنت على حرام ما ياتسبب منه وإن تم به الثلاث لم يقع بالحرام الا واحدة وقوله في فتح القدير لم يقع شيء سبق قل وعبارة غيره لم تصح نية بخلاف ما إذا زوي الثلاث به فإنه يصح وقوع ثنتان تكمله لثلاث كما في المحاسة وقصدناه وفي الزاوية أنت على حرام ألف مرة يقع واحدة وفي كل موضع تشترط النية بنظر المفتي السؤال السائل إن قال قلت كذا هل يقع يقول نعم أن زويت وإن قال كبريخ يقول واحدة ولا يتعرض لاشغرام الثمالة كم عبارة عن عند الواقع وذلك يقتضي أصل الواقع وهذا حسن له ثم قال فيها قال لها مرتين أنت على حرام وزوي بالاول الطلاق والثاني الميم فعلى ما زوي قال لأمر أنه أنت على حرام وزوي الثلاث في أحدهما ما والواحدة في الأخرى صحت نيته عند الامام وعليه الفتوى ولوقال زوي الثلاث في أحدهما ما واليمين في الأخرى عند الثاني يقع الطلاق عليهما وعندهما كما زوي الثلاث أنت على حرام وزوي الثلاث في الواحدة واليمين في الثانية والكذب في الثالثة خلقت ثلاثاً وقيل هذا على قول الثاني وعلى قوله ما ينبغي أن يكون على ما زوي له (قوله وفي الفتاوى إذا قال لأمر أنه أنت على حرام والحرام عند طلاق ولكن لم يوطأ وقع الطلاق) يعني قضاها ما ظهر من العرف في ذلك حتى لو قال لأمر أنه أن تزوجتك فحلال الله على حرام فتزوجها تطلق ولها هذا ليحلف به إلا الرحان قسداً بالقضاء لأنه لا يقع الطلاق بنية بلانية وذكر الامام ظهر الدين لا تقول لا تستمر النية لكن يجعل نأو باعرفا فان قلت إذا وقع الطلاق بلانية ينبغي أن يكون كالصرح فيكون الواقع رجعا فالتعارف به إيقاع الباث كذا في الزاوية فلو قال المصنف يقع الباث لكن أولي وقوله أنت ممي في الحرام بمنزلة قوله أنت على حرام وكذا قوله حلال للمسلمين على حرام وفي المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام لم تكن له امرأة إن حدثت زمتها الكفارة والنسي على أنه لا تزومون كان له أكثر من زوجة واحدة قال في الفتاوى يقع على كل طليقة واحدة بخلاف الصريح فإنه لا يقع الا واحدة فيما إذا قال امرأته طالق وله أحسن من واحدة وأجاب شيخ الاسلام الأوزجسدي أنه لا يقع الا على واحدة وإلى البيان وهو الا تشبه كذا في الزاوية والملاصة والخبرة وفي فتح القدير وعندى إن لا تشبه ما في الفتاوى لأن قوله حلال لله أو حلال للمسلمين يعم كل زوجة فإذا كان فيه عرف في الطلاق يصحكون بمنزلة قوله من طالق لأن حلال الله يفعلون على سبيل

حراما عليه يقتضي عدم حمل قربانها والرجعي لا يصح الزوطه كما لم يجعل ايلا ماله تحريم مع قيام العقد والعرف إرادة الحرمة بالطلاق ولا ينافي وقوع الباث به مع كونه وفي الفتاوى إذا قال لأمر أنه أنت على حرام والحرام عند طلاق ولكن لم يوطأ وقع الطلاق

صرحاً بالان الصريح قد يقع به الباث كطليقة شديدة كما كان بعض الكتابات يقع به الرجعي كاعتسدي واستبرقي رجلك وأنت واحدة فليتأمل (قوله وفي فتح القدير وعندى إن الاشبه الخ) قال في النهر وأقول هذا لا يعم في قوله أنت على حرام مخاطباً

واحدة كما قال المصنف وقول الشارح ولو كان له أربع نسوة والمسئلة بمحالها يقع على كل واحدة طليقة واحدة ومن وإلى البيان وهو الاظهر والاشبه يجب أن يكون معناه والمسئلة بمحالها يعني في التحريم لا قصد أنت كلاً يعني بل في هذا يجب أن لا يقع الا على مخاطبة اه ومنه في منع الفتاوى من بحث الصريح والشر بنسبالة وفي التزمسة على الدرر والغرر ولعل مراد أن يلحق بكون المسئلة بمحالها هو أن يكون الحرام عند طلاقاً وأما كون المسئلة في تلك الصورة على أن يقال أنت على حرام فليس بداخل في ذلك وأن يقتضيه جهة المساق هو أن تكون العبارة هي أنا رأتى في حرام إذا مساغ لا يقال لأربع نسوة أنت على حرام ولا تأتي جهة القولين المذكورين الا على ما قربنا اه لكن في قوله إن تكون العبارة هي أنا رأتى على حرام

نظر والتظاهر به حلال الله أو حلال المسلمين لما ذكره المؤلف هنا عن الفتاوى من أن قوله امرأتى طالق وله أكثر من واحدة لا يقع الا على واحدة ولم يحكموا في هذا خلافاً بل ظاهر قوله بخلاف الصريح انهما اتفاقاً سنة كذا كرم في منع الغفار رداً على الدرر في ذكر التصحيح في الصريح أيضاً وحديثه فلا فرق فيما يظهر بين امرأتى طالق وبين امرأتى على حرام في كونه لا يشعل غير واحدة فيما كان له أكثر لأن يوجد تغافل بمخلافه فيقع جعل العزيمة محل الخلاف امرأتى على حرام في كونه يقع على الكل أو على واحدة غير ظاهر فالجواب أن ٧٦ المخرج من محل النزاع أنت على حرام كأمرو امرأتى على حرام فتأمل وراجع وانظر في

الاستعراق لا على سيد البذل كما في قوله احداً كن طالق وحيث وقع الطلاق بهذا اللفظ وقع باثنا له وبوجه في بعض النسخ وفي الفتاوى وفي بعضها وفي الفتوى والاولى لا دليل على أنه هو المقصود به مع أن هذا القول هو المقتضى به عند المتأخرين وإنما قال في البرازية ومما احتجنا أنفساً في أنه لو قال أنت على حرام والحلال علمه حرام أو حلال الله عليه حرام أو حلال المسلمين عليه حرام أن الكل بائن بلا شبهة وإذا حلف بهذه اللفاظ على فعل في المستقبل ففعل ولو لم يستل له امرأة عليه الكفارة وإذا كان له امرأة وقت الحلف وماتت قبل الشرط أو بانتهى إلى عدة ثم باشر الشرط الصحيح أنه لا يطلق امرأته المتزوجة وعليه الفتوى لأن حلقه صار حلقاً بالله تعالى وقت وجوده فلا يقبل طلاقاً خالها ثم قال حلال الله على حرام أن شرب إلى سنة وشرب لا يقع لعدم الملك والاضافة إليه ولو قال لها إن تزوجتك فقال الله على حرام فترجها وتطلق قال بعضهم والصحيح خلافه لو وقع على القائمة لا على المتروكة فلو لم تكن في نكاحه وقت وجود الشرط امرأة لا يقع على فلانة أيضاً وقام في البرازية وفي قوله حلال الله عليه حرام وله امرأتان ولم تكن له نسبة طلقاً وانوى احداً مبادىء في القضاء وفتوى الامام الاوزجندى على أنه يقع على واحدة وعليه البيان وقد ذكرناه وفي الظهيرة حلف بهذه اللفاظ أنه لم يفعل كذا وكان فضله وله امرأتان وأكثرين وان لم يستل له امرأة فلا تنقض عليه لانه ان جل على الطلاق فلا يراد به شيء آخر وان جل على اليمين فهو مجوس وفي فوائد شيخ الاسلام قال حلال الله عليه حرام أن يفعل كذا وفعله وحلف بطلاق امرأته أن يفعل كذا وفعله وله امرأتان فأراد أن يصرف هذين الطلاقين في واحدة منهما أشار في الزيارات إلى أنه عليك ذلك وفي الذخيرة أن فعل كذا حلال الله عليه حرام ثم حلف كذلك على فعل آخر حنث في الأول ووقع الطلاق على امرأته ثم حنث في اليمين الثانية وهي في العدة قبل لا يقع والاشبه الوقوع للتحاق البائن بالبائن إذا كان معلقاً قالت أنا عليك حرام فقال لا أدري أحلال أم حرام لا يقع شيء قال بين يدي أصحابه من كانت امرأته تعلمه حراماً ففعل هذا الامر ففعله واحد منهم قال في المحيط هذا اقرار منه بجرمها عليه في الحكم وقبل لا يكون اقراراً بالجرم قال ثلاث مرات حلال الله عليه حرام أن يفعل كذا وحلف بالشرط وقع الثلاث كذا في البرازية والله سبحانه وتعالى أعلم

تعليل الفتح بتقوى عندك ما قلنا (قوله ويرد في بعض النسخ) أقول يؤيد المصنف الثانية سذكره المصنف متناهي الأيمان كل حل عليه حرام فهو على الطعام والشراب والفتوى على أنه تسبى امرأته من غير شبهة قال المؤلف هناك في شرحه لنية الاستعمال كذا في الهداية وان لم تكن له امرأة ذكر في النهاية معزاً إلى النوازل أنه يقب عليه الكفارة اه يعني أن أكل أو شرب لا تصرفه عن عدم الزوجة إلى الطعام والشراب لا كما يفهم من ظاهر العبارة اه كلام المؤلف هناك وبه علم أن قول المصنف هنا أنت على حرام ابداً لنوى التحريم إلى آخر ما ذكره

من التفصيل خاص بما إذا كان يلفظ غير عام أما اللفظ العام مثل كل حل عليه حرام (باب) فهو على الطعام والشراب أو على البتوة فقط (قوله وإذا كان له امرأة وقت الحلف إلى قوله فلا ينقض طلاقاً) أقول هكذا عبارة البرازية كما رأيت في نسخة والظاهر أن في عبارة البرازية سقط ما يدل عليه ما سذكره المؤلف في الأمان عن الظهيرة ونصه وان كانت له امرأة وقت اليمين غابت قبل الشرط أو بانتهى إلى عدة ثم باشر الشرط لا تنزله الكفارة لأن بمنته تصرف إلى الطلاق وقت وجودها وان لم تكن له امرأة وقت اليمين ثم تزوج امرأة ثم باشر الشرط اختلوا فاقبه قال الفقيه أبو جعفرين للزوجة وقال غير لا تبين وبه أحد الفقيه أبو الليث وعليه الفتوى لأن عينه جعل عينا بالله تعالى في وقت وجودها فلا يكون طلاقاً بعد ذلك اه وبمثل في الحاشية

باب الخلع ترك المؤلف من عبارة المتن قوله هو الفصل من النكاح ولعله ساقط من نصته (قوله ويرد عليه أيضا) أي على ما في الفتح قال في الزهر من تأمل قوله في الفتح الطلاق على ما ليس هو الخلع بل في حكمه لا مطلقا ولا الجزري فيه الخلع فانه فسخ وفي سقوط المهر علم ان الباردة ان الفاظ الخلع وأما الخلع بلفظ البيع والشراء ٧٧ فلا يرده بل يرى ما في الخاتمة اه

ونقل في حاشيته سكن عن

شيخه ان هذه العبارة غير

موجودة في خط صاحب

الزهر والوجود فيه وأقول

لا حاجة الى ما زيد اذا

المادة ليست خطا بل

كان الخلع في حكمه على

ما ستعرفه اه (قوله لكن

يحتاج الى الفرق الخ)

باب الخلع

لما اشترك مع الایلاء فان كلا منهما قد يكون معصية و قد يكون مباحا لو زاد الخلع عليه بقيمة المال أو عتبه لانه عترة للربك من الزهر وقد ما على الظاهر والمال لانهما لا ينفك عن المعصية وهو لغة الفرع يقال خلعت النعل وغيره خلعت زنته وخلعت المرأة زوجها وخلعة اذا اقتدت عنه وطلقها على القسدية فخلعها هو خلعا والام الخلع بالضم وهو استعارة من خلع الناس لان كل واحد منهما ليس بالاس الا خرا فاذا فعل ذلك فكان كل واحد خرج لاسه عنه كخذا في المصباح وشرا على ما اخترناه ازالة ملك النكاح المتوقفة على قبولها بلفظ الخلع أو ما في معناه وقول هذا أولى من قول بعض الشارحين اخذ المال بازاء ملك النكاح لغايرته المفهوم القوي من كل وجه والاصل ان يحد حسن المفهومين ويراد في الشرعي قبل لا يخرج القوي ولا نه برد عليه الطلاق على مال وليس مساويا له في جميع أحكامه لاستقلال حكم الخلع باستقاط الحقوق وان اشتر كافي البيوت فهو برد عليه أيضا ما اذا عرى من البدل كما سئد كرموق في أيضا أولى بما اختاره في فتح القدير من انه ازالة ملك النكاح ببدل بلفظ الخلع لانه برد عليه ما اذا قال خالعتك ولم يسم شيئا قبلت فانه خلعت مستط للمعقوك كما في الخلاصة الا ان يقال مهرها الذي سقط به بدل فلم يعر عن البدل فان قلت لو كانت قبضت جميع المهر ما حكمه قلت كرافضين انها ترد عليه ما على النيهان من الصداق كإد كرم الحماكم الشهدى للتصريح وخواهر زاده واخذ به ابن الفضل قال القاضي وهذا يؤيد ما ذكرنا عن أبي يوسف ان الخلع لا يكون الا بهوض اه وسيأتي تمامه آخر الباب وانما قدنا ما فاعله لانه لو قال خلعتك ناو يوقع بانها غير مستط كسأني هو نار ج عن ثم يرضا يقولنا المتوقفة على قبولها لعدم توقفه كافي الخلاصة ويرد عليه أيضا ما اذا كان بلفظ الباردة فانه يقع به البائن وتسقط المحقوق كالخلع بلفظه وما اذا كان بلفظ البيع والشراء فانه خلعت مستط للمعقوك على ما صححه في الصغرى وان صرح فاضحين بخلافه فلذلك زدنا في تعريضا أو ما في معناه واستبعد من قولنا ازالة ملك النكاح انه لو خالعت المطلقة رجعا بمال فاه يصح ويحب المال ولو خالعتها بمال ثم خالها في العدة لم يصح كافي القسمة ولكن يحتاج الى الفرق بين ما اذا خالعتها بعد الخلع حيث لم يصح وبين ما اذا طلقها بمال بعد الخلع حيث يقع ولا يجب المال لو قد ذكرنا في آخر الكتابات ونرج الخلع بعد الطلاق البائن وبعد الرد فانه غير صحيح فهما فلا يسقط المهر و يبقى له بعد الخلع ولاية الحصر على النكاح في الرد كافي البرازية (قوله الواقع به وبالطلاق على مال طلاق بائن) أي بالخلع الشرعي أما الخلع فقولوه عليه الصلاة والسلام الخلع تطلقه بائة ولا نه يتحمل الطلاق حتى صار من السكيات والواقع بالسكيات بائة وفي الخلاصة ولو قضى يكون الخلع فصافيل ينفذ وقيل لا اه والظاهر الاول لانه قضى في فصل مجتهد فيه ومنهنا قول الجمهور ومن العلماء

باب الخلع

هو الفصل من النكاح

الواقع به وبالطلاق

على مال طلاق بائن

أقول الفرق ظاهر وهو

ان الخلع بعد الخلع لم يصح

لان البائن لا يلحق البائن

أما الطلاق بمال بعد

الخلع انما يصح لانها بالخلع

بائن منه والطلاق بمال

لا يفيد البينة لمصوبها

فسله والمال انما يلزم

مقتا به ملكها نفسها فاذا

كانت ماله سكة نفسها

بالخلع لم يلزم المال لعدم

ما يقضى لزومه فيقع

بالطلاق الرجعي فقط

لعدم لزوم المال

والرجعي يلحق البائن

بخلاف ما اذا طلقها بمال

ثم خلعها فانه يلزم المال ولا يصح الخلع لانها بائة منه بالطلاق (قوله قيل يفتون قيل لا) قال في الشريعة ان قضاء هذا الزمان

ليس لهم الا القضاء بالصحيح من المذهب وهو كونه بائنا اه قال في حاشيته سكن وقد ذكر في دباحة الدر المختار ونقل عن الشيخ

قاسم في صحيحه ان الحكم والافتاء القول للرجوع جهل وترك الاجماع وان الخلاف خاص بالقاضي المجتهد وأما القلند فلا ينفذ

قضاؤه بخلاف مذهبه أصلا كافي القسمة ولا سيما في زماننا فان السلطان يصح في مشورته على نفيه عن القضاء بالاقتول الضعيفة

فكيف يختلف منه فكون معز ولا مانسة لغير المعتد من مذهبه فلا ينفذ قضاءه فيه وينقض كما سطر في قضاء الفقه والبحر
والترقي فكان ما في البحر من قوله والظاهر النفاذ خلاف المعتد اه ولا يخفى ما فيه فان مراد المؤلف انه لو قضى به فاض يرى
كونه صحيحا كما تجبيل بقضاءه لكونه في فصل مجتهد فيه ليس مما خالف كابا ولا يستشهور ولا اجماعا واذا رفع تخفى
امضاء اموال كان واحدا مما ذكرناه بنقضه لعدم نفاذ القضاء فيها كما يأتي ما منه ان شاء الله تعالى في محله (قوله ادعى الاستثناء
الخ) هذا كالاتساق من قوله الا اذا ٧٨ ظهر ما ذكرنا في حاصله ان دعواه الاستثناء مقبولة الا ان ذلك في عقد المخلع البذل فان

من قال بعدم مشروعيتها أصلا ومنهم من قبله بما اذا كرهته وخاف ان لا يوقها حقها وان لا توفيه
ومنهم من قال لا يجوز الا باذن السلطان وقالت الخنا بانه لا يقع به طلاق بل هو فسخ بشرط عدم
نية الطلاق فلا ينقص المدة وقال قوم وقع به رجعي فان راجعها رد البذل الذي اخذته وتعامه في
قبح القدر أطلقه فتعمل ما اذا كان بغير عوض أيضا وما اذا وقع بلفظ المخلع أو البيع أو المباداة
وما اذا لم ينو الطلاق به ولكن بشرط ذكر العوض حتى لو قال لم أعن الطلاق مع ذكره يصح
قضاء ويصدق ديانته ان الله تعالى عالم بما في سره لكن لا يسع المرأة ان تقيم معملاتها كالتعاض
لا تعرف منه الا الظاهر كذا في المصنوع وحال معنا كذا الطلاق كالنية كذا في الخيانة وفي الرأية
ادعى الاستثناء أو الشرط في المخلع وكنت فيه فالقول له الى ان قال والتوى على محدة دعوى المغير
والمبطل الا اذا ظهر ما ذكرنا من التزام البذل أو قضه أو ضوه ادعى الاستثناء وقال قضت ما
قضت منك بحق على عديك وقالت بل لبذل المخلع فالقول له لانه انكر وجوب البذل عليها
وأقر ان له عليها مالا واحدا لا مالا بل المرأة مقره ان له عليها مالا آخر فيكون القول له بخلاف ما اذا
لم يدع الاستثناء لانه يدعى عليها بديل المخلع وهي تنسك والقول لها اه وأما اذا لم يذكر العوض فهو
من الكتابات فتوقف على النية أو ما ذكره الطلاق ان كان بلفظ المخلع أو المباداة وان كان بلفظ
البيع كعبت نفسك أو طلقك فلا ينعى خلاف الظاهر وقد أؤدب وقوع البائن حكمه وسبأ في بيان
صفته انه بمن من جانيه معاوضة من جانبها فلا يصح رجوعه عنه ولا يبطل بقبامه عن اللبس
وصح مضافا منه وان عكست الاحكام في حقها لو بدأت كإساقى ولم يذكر شرطه لان شرطه شرطا
الطلاق ولكن لا بد من القبول منها حيث كان على مال أو كان بلفظ حالكك أو اختلى ولذا قال في
المحيط لو قال لها اختلى فقالت اختلعت فعلق ويسقط المهر لان قوله اختلى أمر بالطلاق بلفظ
المخلع والمرأة تملك الطلاق بأمر الزوج فصار بمنزلة ما لو قال لها طلق نفسك طلاقا ثابتا بخلاف قوله
اشتري نفسك حتى فقالت اشتريت لا طلق ما لم يقل الزوج بعث لاه أمر بالمخلع الذي هو معاوضة لان
الشرع معاوضة فلا يصح الا مراا لم يكن البذل مذكورا معلوما وأما اذا ذكر ما لا يجزى ولا بان قال
اخلى نفسك بمال فقالت اختلعت نفسي بالف درهم بل لا يتم المخلع ولا تعلق حتى يقول الزوج خلعت
لانه لم يصح تغويز المخلع اليها لانه اذا ذكر المال كان خلعا حقيقة والمخلع لا يصح الا بقبول البذل
والبذل هنا مجهول فلم يصح وان ذكر ما لا معلوما بان قال اخلى نفسك بالف درهم فقالت اختلعت
بالف درهم ولم يقل الزوج خلعت أو قالت للمرأة خالعتي بالف درهم فقال الزوج خالعت ولم تقل

التصريح بذكر البذل
قرينة على قصد المخلع فلا
يصح في دعوى البطلان
بالاستثناء الا اذا ادعى ان
ما قبضه ليس ببدل المخلع
بل هو حق آخر كدين
أو ودية فتقبل حينئذ
دعواه الاستثناء لان
القرينة لانه اذا كان
القول قوله فيما قبضه
لم يبق المخلع ببدل لكن
فهو ان القرينة على قصد
المخلع هي ذكر البذل في
عقد المخلع لا قبضه بعده
فاذا ذكر البذل ثم قبض
منها ما لا تم ادعى الاستثناء
وادعى ان ما قبضه حق
آخر غير البذل لم تنتف
قرينة قصد المخلع فلا
تصح دعواه الاستثناء
ويبقى عقد المخلع ببدل
فلا تقبل دعواه ان ما
قبضه حق آخر لانه حيث
بقي البذل يكون القول
للمرأة ان مادفته ببدل
المخلع لا غير لان القول

للمخلع وحده لم يبق فرق بين دعوى الاستثناء وعدمها حيث يكون القول للمرأة في صورتين وما ذكره
المؤلف من كونه في جامع الفصولين لكنه قال في آخره وفيه نظر ولم يبين وجهه ولعل ما ذكرناه هو مراد صاحب الفصولين
بالظاهر والله سبحانه أعلم (قوله بخلاف ما اذا لم يدع الاستثناء الخ) ذكر في البرازية عقب قوله بالقول اها ما نصه دفعت ببدل المخلع
وزعم الزوج انه قبضه بجهة أخرى أفنى الامام ظهر الدين ان القول له وقيل لها لانه المملكة (قوله فتوقف على النية أو
منا كذا الطلاق الخ) سيأتي عند قوله ويسقط المخلع والمباداة الخ ان المشايخ لم يشترطوا النية في المخلع لطلبه الاستعمال ولان

الغالب كونه بمنع هذا كره الطلاق الخ فتأمل (قوله كل طلاق وقع بشرط الخ) في التنازعانية عن الحاشية وحصل قال لامرأته
اذا خلت الدار فقد خلتك على ألف فدخلت الدار يقع الطلاق بالغرب يريه اذا قبلت عند الدخول اه (قوله وفي القسمة
في الباب المعقود الى قوله آخرها) أي آخر القسمة وهو مذكورا آخر الأبواب كلها ٧٩ هذا وقد نقل الرمي عنها ياذ على

ما ذكره المؤلف هنا
برز اسنح دبس ان الواقع
فما رجي ويرا الزوج
لا تفاهما على الرجي
ومقابلته بالمال لا يتغيره
الى ان قال ثم اجب عن
مسئلة الزادات فراجحه
اه قلت قد راجحت
النقطة التي هندي فلم ار
فيها زيادة على ما ذكره
المؤلف هنا عنها وكذا
راجحت غير ذلك الباب
من مظان المسئلة فلم اجد
ذلك فاعلم بنقطة فيها تلك
الزيادة والله تعالى اعلم
ثم رأيت ذلك في آخر
الحاوي لصاحب القنية
حيث قال اسنح دبس
والواقع فما رجي ويرا
الزوج لا تفاهما
وتراضيهما على وقوع
الطلاق رجما ومقابلته
بالمال بعد ما كان
موصوفا بالرجي لا يتغيره
وذكر المصدر لثا كسد
كلا وقال أنت طالق طلاقا
واحدا فالواقع به رجي
وان لم يصغه بالرجية ولم
تتعاظما عند تفاهما
ورضاهما بالرجية

المرأة قلت ثم الخلع في رواية ولم يتم في أخرى والكاتب والصلى عن دم العمد على الرواستين وكذا
لو قال اشترى ثلاث تطلقات بكذا فقالت اشترت بخلاف الشكاح وفي النوادر لو قال لها اشترت
منى ثلاث تطلقات بكذا فقالت اشترت لا يتم الخلع بالم يقبل الزوج بعث وهو الصحيح الا اذا أراد
به التحقيق دون المساومة لانه لو وجد الامر بالخلع والخلع معاوضة فلا يتم بركن واحد اه وفي جامع
الفصولين كل طلاق وقع بشرط ليس بمحل فهو رجي وقسنا القبول في المعلق انما يكون بعد
وجود الشرط وفي الكافي القبول في المضاف انما يكون بعد وجود الوقت ولا يصح القبول قبله
لان الاجاب معلق بالشرط والمعلق بالشرط عدم قبل الشرط فلا يصح القبول قبل الاجاب اه
وفي التقييس ما يفيد صحة القبول في المعلق قبل وجود الشرط فانه قال لو قال ان دخلت الدار فقد
خلتك على ألف فتراضعا عليه فخلت صح الخلع وفي الوجيز كافي الكافي وأقول لو قيل بجهة القبول
في المضاف قبل وجود الوقت لا تنقاده سببا لجمال عندنا وعدم صحته في المعلق قبل وجود الشرط
لعدم انقاده سببا لجمال لكان حسنا لغير صحيح على الاصول وفي المحتى باع طلاقها من غيرها فهو
برامقن المهر والطلاق رجي ويشرط في قبولها علمها بمعناه فلو قال لها اختلي نفسك بكذا ثم
لغتها بالريسة حتى قالت اختلت وهي لا تعلم بذلك فالصحيح انه لا يصح الخلع ما تعلم المرأة ذلك
لانه معاوضة كالبيع بخلاف الطلاق والعناق والتسدير لانه اسقاط بمحض والاسقاط يصح مع
المجهل كذا في العلق وقولها فعلت في جواب قوله خلعت نفسك مني بكذا ليس بقبول على الصحيح
الاختار الا اذا اراد به التحقيق ولو قال الزوجها اختلي على ألف درهم فقال الزوج جيبها لها أنت طالق
صار كقوله خلعتك لان هذا يحتمل ان يكون جوابا فيجعل جوابا لها وهو المختار كافي الحاشية ولو قال
بعث منك طلاقا بمهره فقالت طلقت نفسي بانت منه بمهرها بمهره قوله اشترت لانه يصح
جوابا او يصح ابتداء فيجعل جوابا لها وقيل يقع رجعا واول اصح ولو قال لها اختلي نفسك فقالت
قد طلقت ازمنها المال الا ان شوى بغير مال ولو قال بعث منك طلقة فقالت اشترت يقع الطلاق
رجعا بمجانا لانه صريح ولو قال لها بعث نفسك فقالت اشترت يقع الطلاق بانئلا ان هذا كناية
وهي بانئس ولو قال لها بعث منك امرأك بالغ درهم ان اختارت نفسها في المجلس وقع الطلاق ولمرها
المال لانه ملكها الطلاق بالمال فاذا اختارت فقد تملكك ولو قال لامرأته كل امرأة تزوجها فقد
بعث طلاقها منك بغير ثم تزوج امرأتها القبول اليها به التزوج فان قبلت بعد التزوج طلاقها
أو طلقها يقع وان قبلت قبله لا يقع لان هذا الكلام من الزوج خلع بعد التزوج فيسقط القبول
بعده ولو قالت المرأة انت منك مهري ونفقتي فقال اشترت قال طاهر انما لا تطلق لان الزوج
ما باع نفسها ولا طلاقها منها انما اشترى مهرها وهذا لا يكون طلاقا لكن الا حوط ان يجسد
النكاح كذا في المحيط وفي القنية في الباب المعقود للسائل التي لم يوجد فيها رواية ولا جواب شاف

وقوم صبغه بها بالبريق الا ان الواقع فيسرجي ولما كان الواقع به رجعا من ضرورته اذ امر او امام مسئلة الزادات فهي
فيها اذا كانت المرأة بنفسه مطلقتين بائنتين بالغ فتعبر بمقابلة المال معاوضة الزوج من الرجي الى عاظلمته من البائس لانها
لم ترض بلزوم الالف مع بقاء النكاح فليقوما وصفه به بما يثبت ولان الباء تعجب الاعراض والعوض يستلزم المعوض ولو وقع
رجعا لمعنى الباء لغو المعوض وهو غير جائز لان التزام وجود المعوض وهو لزوم الالف وجود المعرض وهو انصرام النكاح

من بينهما فيلحقها وصفه الزوجية بمقابلة المال فتمت ما بشئين اه (قوله فلا يلحقها مقابلة بهما) مخالف للسنة الاولى ثم قربا في قوله أنت طالق الساعة واحدة أم لك الرجعة فانه جعل فيها المال في مقابلة الثانية فقط وهذا هو الموافق للقاعدة الاولى ثم عن الفتح عند قول المتن أنت كذا الف من قوله الاصل انه متى ذكر طالقين وذكر قبضهما لا يكون مقابلا بهما الا اذا وصف الاول بما ينافي وجوب المال فيكون ٨٠ مقابلا بالثاني فقط وقدم تقارب هذه المسئلة في باب اضافة الطلاق وانها على وجوه

عشرة (قوله) وغدا أخرى بالالف أي ان تزوجها قبل مجيء الغد لا تقع غدا أخرى بغير شيء لانه شرط وجوب المال في الثانية لم يوجد وهو زوال الملك عنها بازوال الملك بالاولى لكونها بائنة فخير (قوله) فبنت انصرف البذل الهما قال في النهر وفي الزادات

ولزمها المال

والذخيرة فص في انهما بائنتان (قوله) فالبذل ينصرف الهما فيكون كل تعلقية بمجمعة فليكون بائنتين فتقع في الحال واحدة ينصف الالف وغدا أخرى بجافا الا ان يتزوجها قبل مجيء الغد فتقع الثانية غدا ينصف الالف وانما انصرف البذل الهما لانه لا يضمن الغاء الوصف أو البذل والغاء المنافي اولى لانه ذكر اولاد ذكر البذل آخر والاخر

للتأخير آخرها قالت لزوجها ابرأتك من المهر بشرط الطلاق الرجعي فقال لها أنت طالق ابرأتك من المهر بشرط الرجعة فانه جعل فيها المال كسلة للزواج أنت طالق اليوم رجعا وغدا أخرى بالف فلا الف مقابل بهما وهما بائنتان أم رجعا وهل يبرأ الزوج لوجود الشرط صورة ولا يبرأ اه وفي النسخة أنت طالق الساعة واحدة وغدا أخرى بالف درهم فقبلت واحدة في الحال ينصف الالف وأخرى غدا بغير شيء وان تزوجها قبل مجيء الغد ثم جاء الغد فتبع أخرى بمجمعة اه أنت طالق الساعة واحدة أم لك الرجعة وغدا أخرى بالف فقبلت وقعت واحدة للعالم بغير شيء وفي الغد أخرى بالالف ولو قال أنت طالق اليوم بائنة وغدا أخرى بالف وقع للعالم واحدة بائنة بغير شيء وغدا أخرى بالالف ولو قال أنت طالق واحدة وأنت طالق أخرى بالف فقبلت وقعتا بالف ولو قال أنت طالق الساعة واحدة أم لك الرجعة وغدا أخرى أم لك الرجعة فقبلت انصرف البذل الهما وكذا لو قال أنت طالق الساعة ثلاثا وغدا أخرى بائنة بالف أو أنت طالق الساعة واحدة بغير شيء وغدا أخرى بغير شيء بالالف فالبذل ينصرف الهما اه (قوله) ولزمها المال) أي في اللسنتين لانه ماضى بخروج ضعهما عن ملكه الا به فليزعمها المال بالقبول ولو قال وكان المسمى له لكان أولى ليشمل ما اذا قبله غيرها وسأني آخر الباب بيان خلع القضيوي ان شاء الله وليشمل الا برأه حتى لو قالت له ابرأتك مما لي عليك على طلاق ففعل حازت المرأة وكان الطلاق بائنا وكذا لو طلقها على ان تتركه من الالف التي كفيل بها لأم من فلان صح والطلاق بائن كافي البرائة وقسده احترازا عن التأخير فانه ليس بمال وانما تأخر فيه المطالبة كقولها له خلقتي على ان أؤخر مالي عليك فطلقها فان كان تأخيرا غاية معاومة صح التأخير وان لم يكن له غاية معلومة لا يصح والطلاق رجعي على كل حال كافي البرائة أيضا ولو قال قد خلقتك على ألف قال ثلاث مرات فقبلت طلقت ثلاثا شلثة آلاف لانه لم يقع شيء الا بقبولها لان الطلاق يتعلق بقبولها في الخلع فوقع الثلاث عند قبولها جملة ثلاثة آلاف ولو قال بعت منك تطلقني بالف فقالت اشتريت ثم قاله نأبأ وثالثا كذلك وقال أردن التكرار لا يصديق ويقع الثلاث ولو لم يلزمها الا لالف لانها ملكك فخصها بما لا ولي وقد صرح بالطلاق في المقتبة الثانية والثالثة والعريص بلحق البائن كذا في المحقق ولو اتفقا على الخلع وقالت بغير جعل فالقول لها لان حصمة الخلع لا تستحق البذل فتكون منكورة فتكون القول لها ولو ادعت الحام والزوج ينكره فتمهدا أحدهما بالف والاخر بالف ومجمعة لا يقبل ولا يثبت الخلع لانها تحتاج الى اثبات ان الزوج علق الطلاق بقول المال والطلاق المعلق بقول الالف غير الطلاق المعلق بقول الالفين انهما شرطان مختلفان فكان كل واحد يشهد بغير

ما شهد

يكون ما مخالفا لاول ولو قال أنت طالق الساعة واحدة أم لك الرجعة أو بائنة بغير شيء وغدا أخرى

بالف ينصرف البذل الى الثانية لانه قرن بالا ولي وصفها فافا البذل ولو قال أنت طالق الساعة واحدة وغدا أخرى أم لك الرجعة بالف ينصرف الهما لانه قرن بالثانية وصفها فافا البذل فينصرف البذل الى التلقتين كذا في الذخيرة من الفصل السادس في اضافة الطلاق (قوله) قسده احترازا عن التأخير أي قبلها المال لو كان الانسب كما فعل في النهر ان يذكر عند قول المصنف سابقا والواقع به وبالطلاق على مال بائن (قوله) والطلاق رجعي على كل حال) أي سواء كان للتأخير غاية معلومة أو لم يكن

ثم يشترط ألا يخرج الزوج من المهر ولا يملك الزوج المهر من غير أن يملك المهر من قبله ولا يملك المهر من قبله
 قبل على الألف لان الطلاق يقع بالزوج حتى يدعى الزوج ويدينه بها أو وافق الشاهدان على
 الألف وانفرد أحدهما بزيادة حجة تفضي بها اتفاقا على ما كان يدعى القائل قبل وقد كذب
 أحدهما عليه لم يجر فزوج الطلاق باقراره وانما شرط الشاهدان انه طلقوا قبل الخلع فلا تأثر
 للمال لانها جارية الخلع وان كانت مرقرة بمسدة الخلع فاعرف انما ادعت القيد بسد ذلك مسدود
 متناظرة في الدعوى لان الألف ينشئ على الطلاق قبل من غير دعوى فيثبت انه أخذ المال بعد
 البتة فلازم له رد كذا في المسد أطلق في لزومه المال فخل المسكاته ولكن لا يلزمه المال الا بعد
 العتق ولو باذن المولى لم يجر هاهن التسريح ولو بالاذن كهبوا وخل المتوأم الولد لو كان بشر ما ذن
 للمولى قبل زواجه المال لانفسك كالحجر بان المولى يظهر في حقه كإثباته وفي الجامع لو خلع الامة
 مولاها على رقبته وزوجها حرف الخلع واقع بغير ثبوت ولو كان الزوج مكاتباً أو عبداً أو مملوكاً أو حراً
 وصارت لسيده العبد والمملوك انهما لا يصح عاؤه الزوج بل للمولى فلا يطل النكاح وفي الحر مطلق
 رقبته بعد النكاح لطل ولو بطل بطل الخلع فكان في نفسه ابطاله وأما المكاتبه بنت له
 فيها حق للمالك وحق للمالك لا يمنع هاهن النكاح فلا خلع النكاح كالزناشري زوجة أمه فقتل عبيد
 غلهم مولاها على عبيد في يده ثم استحق العبد الفلوق عليه فلا شيء على المولى لأنه لم يصف العبد
 الفلوق عليه الى نفسه ولا خلع فكان المقدضا في الامة وتباع الامة في قبة السيد المستحق لان
 للمولى على ما يجب بدل الخلع عليها فظهر في حقه عتق رقبته وان كان عليها ذن آخر قبله بدأ به
 وجب باختيار المولى فلم يظهر في حق الزوج كإثبات الصلح فان بقي شيء من الامة بعد العتق فان
 كان المولى يخرجه بدل الخلع أخسبه كذا في المسد وفي الظهيرة امرأة قال الزوجان اختلعت منك
 بكذا وهو ينسج كر يما جعل ينسج وهو متنازع هاهن قال خلعت قالوا ان بطل ذلك فهو حلوب اه
 وفي جامع الفصولين قال خلعت بكذا درهمها فخلعت المرأة بعد الف درهم فلما تم الصد قالت قلت
 ينبغي ان يصح اه وفي كافي الحاكم واذا خلع الرجل امرأته على ألف درهم فان الألف تنقسم عليها
 على قدر ما تزوجها عليه من المهر اه وفي البرازية اختلعا وما عيشان ان كان كلام كل منهما متصلا
 بالآخر صح وان لم يكن متصلا لا يصح ولا يقع الطلاق أيضا ولو اختلعا وزعت غلام الخلع وادعى
 القيام ثم القبول قالوا له لأنه انكارا لم يخل اه ودخل تحت الطلاق على مال ولو طلقها على اقطاع
 المال لما في الخامسة قالوا لامرأته أنت طالق على ان تعطني ألف درهم فقالت طلق لي المال
 وان لم تعط ألفا كذا قالوا لامرأته أنت طالق على دخولك الف درهم فطلقت لي المال وان لم تدخل لان
 كل فعل لتعليق لا يصح بالقبول لا لتعليق بوجود القبول اه ولو قال وزوجها المال ان لم تكن مريضة
 مرض الموت ولا سقيها ولا مكره هل كان أولى لان المحرم بالسفوف قبل الخلع وقع ولا يلزمه المال
 ويكون ما شأن كان بلفظ الخلع وحيدان كان بلفظ الطلاق كافي في شرح المتأخوصة وأما المريضة
 فقال في جامع الفصولين مريضة اختلعت من زوجها مهرها ثم ماتت بنظر الى ثلاثة أشباه في معارضة
 منها الى بدل الخلع والى ثلث المال فيصحب أقلها لان الزيادة كذا في معنى وفي خلع في هذه الصورة ولم
 يدخل بها سقط نصف المهر بطلاقها فصعب لا خصوصية وهو لغير الوارث فصعب من الثلث فلا دخل
 بها وماتت بعد مضي العدة فكل للمهر وصية وتضع من الثلث اذا اختلعت تبرع ولو ماتت في العدة
 هكذا عند أبي يوسف ومحمد اذا تزوج لم يبق ولو تزاداه بالرقوة عند أبي حنيفة بطل الاصل من

(۱۱ - بحر رابع)

هذا ومن البين المضمرة والمحملة على الغير والخاصة بالخاصة من رتبة الفضائل (قوله مستحسنا) (قوله هو بالخاصة من رتبة الفضائل) (قوله غيرهما) أي بالقرابة (قوله وأما قوله ولزمها السائل إلى أنه لا يتصور

ميراثه ومن بدل الخلع ومن التمس اذا تمها في حق سائر الورثة ولم يتمها في الاقل وهو تظهير ما قلنا فيما
 من اطلاقها بسؤالها في مرض الموت وحاصل التفاوت بين مضي الصدوق علم حضيا انه بعد مضيها
 لا ينظر الى قدر حق الزوج في المهر او انما ينظر الى الثلث فيقسم للزوج قدر الثلث من بدل الخلع ولو
 اكثر من ميراثه وقبل مضيها لا ينظر الى الثلث وانما ينظر الى ميراثه فيقسم للزوج قدر اربعة من بدل
 الخلع دون ثلث المال لو ثلثه اكثر كذا ولو كان الزوج ابن عمها فلو لم يرث منها بان كان لها
 صبيات آخر اقرقير بمنه فهو والا بنى سواء ولو برثها بقرابة ماتت بعد مضيها ينظر الى بدل الخلع
 والى ثلثه بقرابة فلو كان البطل قد ورثها او اقل سلم له ذلك ولو اكرهنا زيادة على قدر ثلثه لاسلم له
 الاجازة الورثة هذا لو كانت مدخولة والا فالنصف بعد الويل الى الزوج بطلاق قبل دخوله للاحكام
 الوصية وفي النصف الاخر ينظر لو كان الزوج اجنبيا فهو متبرع فيصع من الثلث ولو كان ابن
 عمها وبرثها فله الاقل من ارمه ومن نصف المهر هذا لو ماتت في ذلك المرض ولو برثت منه سلم للزوج
 كل البطل كميته من غير مهر ولا ورث بينهما بالزوجية في العدة او بعدها التراضية ابطالان
 حقه هذا لو كانت مرضة فواخلت صحته والزوج مرض فخلع جائز بالمعنى قل او اكثر ولا ورث
 بينهما مات في العدة او بعدها ولو خلعها احنى من الزوج بجمال ضمنه للزوج وكان ذلك في مرض موت
 الاجنبى جاز وبغير البطل من ثلث مال الاجنبى فلو كان الزوج مريضا حين تبرع الاجنبى بخلعها
 فلها الارث لو مات الزوج من مرضه ذلك وهي في العدة لانها لم تر في هذا الطلاق فغيب الزوج فارا
 اه ولو كانت مكرهة على القبول لم يلزمها البطل وفي العنة ولو اختلفا في الكره بالخلع والطوع
 والقول لمع اليمين اه وفي التلهية لو قالت طلقتي فلانا بالفرج هم طلقتي فلانا بما تدينار
 فطلقها فلانا طلق بعتا بدينار ولو كان الايجاب من الزوج بالميراث لم يلزمها الميراث اه واشهر
 بقوله ولم يلزمها المال الى ان لا ينص وان يلزمه مال في الخلع ولو اقال في الغنى خلعتك على عيني وقف
 على قولها ولم يجب بشئ فلما اظهر انه منى بقوله وقف على قولها أى وقوع الطلاق ومعرفة هذه
 المسئلة من أهم المهمات في هذا الزمان لان الناس يعتادون اضافة الخلع الى مال الزوج بعد ابرائها
 ما بين المهر فهذا علم انها اذا قبلت وقع الطلاق ولم يجب على الزوج بشئ وفي منية الفقهاء خلعتك
 بمالى عليك من الدين فبطل يبنى ان يقع الطلاق ولا يجب بشئ ويوسل الدين ولو كانت اخلت
 على عديم تيسر له عبد الزوج تصادقها بغيره ان لا يلزمها شئ السلامة للبطل اه وظاهر
 اقتضاه على زوجها المال انه لو خالها ولم يذكر من المال شأنا لا يصح الخلع وهو رواية عن محمد
 لا يملكه الا بالمال ولكن الاصح انه يصح كسفا للعتى وفي الحامية الزيادة في البطل بعد الخلع
 غير صحيحة (قوله وكرهه احنى ان نشر) أى كرهها والفتوى يكون من الزوجين وهو كراهة كل
 واحد منهما صاحبه كفى للفرع وفي المصباح نشر المراءى من زوجها شوزا من باقى فسد وضرب
 عصت زوجها وامتنعت علم ونشر الرجل من امره نوزا ما هو عليه تر كها وحفاها وفي التنزيل
 وان امرأتك من طهارت نوزا او امرأتك او امرأتك او امرأتك يقال نشر من مكلمه نوزا بالوجهين
 اذا ارتفع عنه وفي المسبوق اذا قيل نشر وامتنع والاضم والكسر والنشر بفتح السين المكان للرفع

على عوض ويكون مقابلين الخلع (فوله ولكن الاصح انه يصح) قال في النهر يعني وبسة المهر من
على امر قات وسبأني في كلام المؤلف عند قوله وبسة الخلع والبراءة حق الخ عن المحامد وغيره ما وجد كتمتق المقام

وان تفرق لا وما صلح

مهر اصل بدل الخلع

هناك (قوله وفي امساكها

لا رغبة) الجادة المبرور

غير مقيم وقوله ذلك

مستدام مؤخر والاشارة الى

قوله اخذ المال بغير

حق (قوله وهو يقتضي

حل لا اخذ مطلقا) أي

سواء كان النشوز منه

أو منها قلت لكن قد

علمت بما قدمه من آية

فلا تأخذوا من أموالكم

إذا كان النشوز منه وآية

فلا جناح عليهما فيما

إذا كان منهما فلا تعارض

بينهما حتى تشفع أحدهما

بالأخرى (قوله وصح

الثخني روايا لا يصلح)

قد علمت عدم المناقاة بين

الروايتين بما ذكره من

التوفيق وهو مصرح به

في الفتح فإنه ذكر أولان

المسئلة مختلفة بين الصحابة

ثم ساق النصوص من

الطريقين ثم حقق ثم قال

وهي هذا يظهر كون

رواية الجامع أوجه من

يكون أخذ الزينة خلاف

الأولى والنسخ محمول على

ما هو الأولى وطريق

القريب إلى الله سبحانه

(قوله وذكر في غاية

البيان أنه مطرد متعكس

أنج) قال في النهر لا يخفى

من الأرض والسكون لغة فيه اه وإدراج الكراهة كراهة التصريح للنشوز شيئا للتعاقب والحق ان
لا يخفى هذا الحالة حرام قطعا لقوله تعالى فلا تأخذوا من أموالكم الآية الأخرى فلا جناح
عليهما فيما افتتحت به لان تلك فيما إذا كان النشوز من قبله فقط والأخرى فيما إذا خاف ان لا يقا
حدوده الله فليس من قبله فقط تنوز على انهما ولو تعارضا كانت حرمات لا تأخذ ثابته بالمعومات
القطعية فإن الاجماع على حرمة اخذ مال المسلم بغير حق وفي امساكها لا رغبة بل اضرار او تضيقا
لنقطع ما لها في مقابلته خلاصها من الشدة التي هي معه فهذا ذلك وقال تعالى ولا تمسكوهن ضرارا
لتنقضوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه فهذا دليل قطعي على حرمة اخذ مالها كذلك فيكون حراما لا
انما اخذ حاز في الحكم أي يحكم جهة التملك وان كان بسبب خيبت وقسمه في فسخ القدر وفي السر
للتشوز اخرج ابن ابي جرير عن ابن زبني لا يملك الا ما قال ثم خص بعد فقال فان ختم ان لا يقا حدود
الله فلا جناح عليهما فيما اقتبست به قال فحقت هذه تلك اه والحاصل ان ما في التماسخ بآية
البقرة وهو يقتضي حل الاخذ مطلقا لا رغبة اطلقه فشمع القليل والكثير وبلق به الا براه
عما لها عليه فانه لا يجوز أيضا اذا كان النشوز منه لانه اعتدوا بضرار (قوله وان تفرق لا) أي
لا يكره له الاخذ اذا كانت هي السكاهة اطلقه فشمع القليل والكثير وان كان أكثر مما اعطاها
وهو المذكور في الجامع الصغير وسواء كان منه نشوز لها أيضا أو لان كانت السكاهة من
الجانين فلا باحة ثابته بعبارة قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتبست به وان كانت من جانبها
فقط قبلت لهما ما لا وفي المذكور في الأصل كراهة الزيادة على ما اعطاها ونبقى حله على خلاف
الأولى كما ينبغي حمل الحديث عليه أيضا وهو قوله أما الزيادة فلا ان النص في الجناح مطلقا
فقتضيه بغير الواحد لا يجوز لما عرفت في الأصول ولذا قال في فسخ القدر ان رواية الجامع أوجه
وصحح الثخني رواية لا يصلح لاحاديث ذكرها (قوله وما صلح مهر اصل بدل الخلع) لان ما صلح
عوضا للتقوم أو ان يصلح عوضا لغير المتقوم فان البضع غير متقوم حالة النكاح وج مستقوم حالة
الدخول فسخ الأب من خلع صغيرته على مالها واجازته تزويج ولديها ونفخ لعل لم يفتقن
الثالث واجازته تزويج لغيره من جسد ما له فسخ الخلع على ثوب موصوف أو مكسل أو
موزون كالنهر وكذا على زراعة أرضها أو ركوب دابة أو خدمتها على وجه لا يلزم خلوصها أو
خسمة أجنبي لان هذه تجوز مهر أو بطل البطل فيكونان ثوبا أو دابة كالنهر وجوب علم اد
النهر وأشار إلى ان هذا الأصل لا يتعكس كما فلا يصح ان يقال لا يصلح مهر الا يصلح بدل في الخلع
لانه لو اخلعها على ما في بطن حار بنتها أو غيرها صح وله ما في بطنها ولا يجوز مهر ابل يجب مهر للسل
وكذا على أقل من عشرة وكذا على ما فيها كذا في التيسين وفتح القدر وروى في غاية البيان انه
مطر مدعكس كليا لان الفرض من طرد الكلبي ان يكون ما لا متقوما ليس في جملة المستقيمة وادون
العشرة بهذه المناقاة ومن عكس الكلبي ان لا يكون ما لا متقوما أو ان يكون في جملة المستقيمة وادون
العشرة ما لا متقوما ليس في جملة المناقاة فلا يرد السؤال لاعي الطرد الكلبي ولا على عكسه اه وفي
المطروا اختلفت على ثوبين اثنين جنه أو على دار له وفي العبد براهة الوسط ولو اختلفت على
ما تنكسه العام أو على ما تنكس المال أو على ان تزوجه امرأة وقهرها عنه بالشر ما لم يرد
للنهر ولو اختلفت بجمعه أو بجمعه ما صح وان حكمت بمرض الزوج رجوع بالنهر ولو اخلعها على
ألف إلى المصدات ابجل ولو قالت اني قد صدمت فلان أو موته وجب المال حالا ولو اخلعها على

ظن حالها أو غلبها
بضمير أو غنير أو مية
وقع بائن في الجمع ورجي
في غيره محاتا

أن الصلاحية المطلقة
هي الكلمة وتكون مطلق
الحال المقوم خالها من
الكمية يصح معها
جميع فلا يمنع المقوم
انصافها كلمة (قوله
ولذلك الاتصاف)
كشافي النسخ ولكن
مسعيد العبارة يرى
بطلان ولا يصح ذلك لا
بالتصادق وتقدم قبل
ورقة ونصف بلفظ من
أنه عبد الرزق يتصا دقما
(قوله) والواحد يتولى
الحلج من الجانبين
سأفنى آخر الباب عن
الغزاة أنه لا يصح
وكيلا منها سواء كان
البدل معي أو لا ومن
محمد أنه يصح وفي
التراخية من الكبرى
الواحد يتولى الحلج من
الجانبين إن كان خلعاً
وهو ماضة إذا كان
البدل كوراني رواية
هو الغزاة

دراهم عينة فمهر جدها مستوفى بجمع بالحداد وكذلك الثوب على انه مهر وفي هذا هو روي مرجع
 بمرور وسط ولا يراد بدل الخلع الا ببيع فاحش فان كان حلال الدم او السخاض في هذه رجوع
 عليها بحيث عند أي خنقة وعندهما بيمين فقيسه لان كونه حلال الدم بمنزلة الاستحقاق عنده
 وعندهما بمنزلة النكاح ولو اختلفت على عيدينه مات في ديها واسحق فلعيا فقيسه فان ظهر
 انه كان ميتا وقت الاختلاع فله مهرها ولو خلعها على حيوان ثم ما حتمت على دراهم او وكيل او
 ووزن حاز يدايد ولو اخلعها على عبد مملوك اذ انتم زاده الفاتما اسحق العبد رجوع عليها بالف
 ونصف قيمة العبد لان المرأة بذلت العبد بازا البضع والفردهم بقاسم العبد عليها نصفين
 نصفه بدل الخلع ونصفه بعباد الف والمبيع متى اسحق فمهر رجوع شتمو بدل الخلع متى اسحق
 فحب قيمته في رجوع نصف قيمة العبد ولو خلع امرأته على عديقه فقيمتها على مذهبها في الفضلانه
 قيمة نصف مملو اهل مهر مثلها لان الزادة على المسمى مكر وهنق الخلع والزيادة في بدل الخلع ماطلة
 لانها زادت بعد هلاك المقرود عليه فصار كل واحد زاد في بدل الصلح عن دم العبدانها انصح اه وفي
 التارخا حية اذا قال لامرأته احدا كما قال في ألف درهم ولا ترضى بما ترضى بنا فقبلنا ملقنا بغير شئ
 وروي ابن مسعنه عن محمد اذا قال لامرأته احدا كما قال في ألف قبلنا ومات فعل كل واحد منهما
 خمسمائة ولا ميراث اه وفي القنينة اختلفت فيها بالهر بشرط ان الزوج يعطيهما كذا ما تمن
 الارز لا بضع واخلعها به يبقى ان يصح ولا يشترط بيان مكان الا بقاء عند أي خنقة لان الخلع
 اوسع من البيع ففي بيعها على قوب بشرط ان تسلم اليه الثوب قبلت فذلك الثوب قبل التسليم
 لمن لا به يحصل نفس التسليم شرطا مخ وهبت مهرها لاختيافا حذا فوها منه المهر قبله ثم
 اختلفت نفسها منه بشرط ان تسلم له القنينة عدا قبل ولم تسلم اليه القنينة عدا لا تحرم ولو اختلفت
 بشرط الصلح او قالت بشرط ان يردها فقبلت قبل لا تحرم بشرط كابة الصلح ودلا لينة
 في المجلس خلعتك على عسدي وقص على قبولها او يجب شئ خلعتك بمالي عليك من الدين وقبلت
 بنيت ان يقع الطلاق ولا يجب شئ يبطل الدين ادعت مهرها على زوجها فانكره ثم اختلفت
 نفسها بمهرها وقبلت ثم تبين بالنكاح ودانها كانت امرأته قبل الخلع فليس له شئ ولو اختلفت على عسدي
 ثم تبين له عسديا وزوج ذلك لا بالتصادق ففنيق ان لا يلزمها شئ لان ما هو بدل الخلع يسلم له كما
 لو علم انه عسدي وسئل لو كان الخلع على دراهم او دينار ثم تبين انها الزوج لم يجب شئ اه وفي الحامية
 ويجوز الرهن والكفالة ببدل الخلع وفي الجنتي فومت الخلع الى زوجها او العبد الى المولى فضل
 بغير حضرتهما جز والواحد يتولى الخلع من الجانين وفي عتاق الاصل الواحد يكون وكلا من
 الجانين في عتاق الخلع والصلح عن دم العبدان كان البدل مسمى والا لا يكون في ظاهر الزاوية
 وعن محمد انه يكون له قوله فان حالها او طلقتها بغير أجر او خنزير او ميتة وقع بائن في الخلع رجعي
 في غيره مجانا لان الخلع على المايهل صحيح لانه لا يبطل بالشرط الفاسد ولا يجب له شئ لانها لم تقتر
 والبضع غير شتموم في الاصل حالة المحر وج وانما يقوم بقضية للمال وفي الجنتي وانما يلزم المال
 بالاتزام او باستهلاك المال او بملكه ولم يوجد ولا اجل العوض كان العامل في الخلع لفظه وهو
 يوجب البينونة لا بمن الكايات الموجبة لقطع وصلة النكاح وفي الثاني الصريح وهو رجعي
 فقوله بما عاها ثمالى المسكين وفي المصباح خلعت مجانا أى بغير عوض قال ابن مارس المجان عطية
 الشئ بلان وقال القاراني هذا الشئ كما أى لا بد له اه وأوجب جز فلعيا ردا للمهر كافي

المصط قبلد كونهما تحت عمر المأهولة حيث لا حلالا كماله على هذا المثل إذا هو خير فلها أن ترد
 للمهر لما أخذوا من المهر الزوج يكون خيرا وإن علم به فلا شيء له وفي المصط لو خطبها على عسك فذا هو
 حرج المهر عندهما وعند أبي يوسف بيمينته لو كان عبد الماعرف في النكاح وقد باع المخلع
 والطلاق لأن النكاح على خير أو غير بر طسده على مستأودم بالطلقة فمن أن أداه في الأولى مع
 وجوب قيمة نفسه لأن ملك المولى معتقود ولا يعتق في الثانية وإن كان كالحل صحيح مع وجوبه
 المثل لتقوم البضعة عند الدخول ثم اعلم أن البذل وإن لم يحسب في المخلع والطلاق فلا ضمان إلا بقبولها
 ولذا قال في الزاوية لو قال له حالتي بحال أو على مال ولم تذكر قدره لا يتم في ظاهر الرواية بلا
 قبولها وأما المهر يجب البذل هل يقع الطلاق قبل يقع وبه يفتي وفيل يقع وهو الأشبه بالدليل أنه
 (قوله كماله على مافي يدي ولا شيء في يدها) أي يقع الطلاق البائن من غير شيء عليها العزم تجهة
 شيء تنصير به فادعه وأشار إلى أنه لو قال لها حالتي على مافي يدي ولا شيء في يده أنما لا شيء له أيضا
 الاختلاف بينهما فلو كان في يده جوهره لها قبلت فهي له وإن لم تكن حلت ذلك لأنهما هي التي
 أضرت بنفسها حين قبضت المخلع قبل أن تعلم مافي يده ولو اشترى منها بهذه الصفة كان جائزا ولا خيار
 لها بالمخلع أولى كذا في المسوقة وأشار إلى أنها لو قالت كماله على مافي يدي أو مافي يدي من شيء فلا شيء
 في يدها أنها كسائة الكتاب لأن الشيء يصدق على غير المال كذا في فتح القدير وكذا لو قالت على
 مافي يدي من شيء أو على مافي يدي من شيء أو على مافي يدي من شيء أو على مافي يدي من شيء أو على مافي يدي من شيء
 اختلعت على مافي يدي من شيء أو على مافي يدي من شيء أو على مافي يدي من شيء أو على مافي يدي من شيء أو على مافي يدي من شيء
 حدثت بعدي في طونها فغيره لأن مافي يدي من شيء أو على مافي يدي من شيء أو على مافي يدي من شيء أو على مافي يدي من شيء
 في طونها لم ترد المهر لأنها غيرت حيث أطعته فيما له قيمة لأن المثل مال مستوفى ولكن في وجوده
 احتمال وقوعه ويصح المخلع بعوض موهوم بخلاف مافي البطن لأنه قد يكون مالا وقد لا يكون زوج
 أو ماحويه البطن أنه وفي التارخانية لو طلقها على أن تر بيعن كفاية نفس فلان بالطلاق رجعي
 ولو طلقها على أن تر بيعن من ألف التي كفلها لها عن فلان والطلاق ماثله (قوله وإن زلت من مال
 أو من دراهم ردت مهرها أو لا تقدر لهم) يعني ردت مهرها فيما إذا قالت كماله على مافي يدي من
 مال ولو لم يكن في يدها شيء وردت ثلاث دراهم فيما إذا قالت كماله على مافي يدي من دراهم ولو لم يكن في
 يدها شيء لا شيء في الأولى لما سمحت مالا لم يكن الزوج راضيا بالزوال إلا بالعوض ولا رجوعا إلى إيجاب
 المسمى وقيمة الجاهة ولا إلى قيمة البضعة أعني مهر المثل لأنه غير مقوم حاله المخرج فحينئذ يصح ما قام
 به على الزوج كذا في الهداية وقيد في الخلاصة بعدم العلم فقال لو طلقها على مافي هذا البيت من
 المتاع وعلم أنه لا متاع في هذا البيت وقع الطلاق ولا يلزمها شيء وذكر الديث والبيت والصدوق
 وبن الجار يقولون كالبعد وقوله من مال مثال أيضا والمتاع والمثل البطن كماله طلاقا
 على مافي يدي من شيء أو على مافي يدي من شيء أو على مافي يدي من شيء أو على مافي يدي من شيء أو على مافي يدي من شيء
 تبين أنه لم يبق عليه شيء من المهرز ومهر الدار لم يملكها طبع ما نص عليه فلا يقع محانا فان علم
 الزوج أنه لا مهر لها عليه وإن امتنع في البيت في مسألة على مافي البيت من متاع لا يلزمها شيء لأن
 لم تطعه فلم يصرف مفرورا له وفي الثانية ذكرت الجمع ولا تأييدا لقصاصه وإن كان لا مفرج
 الأدنى كما أقر بدراهم أو أوصى بدراهم وأورد عليه أن من النقص فبني وجوب درهم
 أو درهمين وأجيب بانها البيان لأن الأصل أن كل موضع تم الكلام بنفسه وليكنه اشتغل

كماله على مافي يدي
 ولا شيء في يدها وإن زلت
 من مال أو دراهم ردت
 مهرها أو لا تقدر لهم

فان قال على عبد ابن
 له اهل انهار يشتم
 ضحانه لم تبرا
 قوله وفيه نظر لجهالة
 المتكلمة قال في النهر
 ينسحق ايجاب الوصف
 الكل وبه ينفع ما قال
 له وفيه نظر لان ايجاب
 الوصف معلوم الجنس
 كالفسوس والشوب
 الهوى بخلاف مجهول
 الجنس كالتب والنبوب
 ولذا اوصي مبرا وجب
 مهر للثل (قوله وهذا
 علم ان في كلام المصنف
 مسامحة الخ) قال في النهر
 نفي النية فيما اذا لم
 تم له شيا معناه في
 الوجود وفيها اذا سمعت
 مالا او دراهم معناه في
 وجود ما سمعته وعلى هذا
 فلا مسامحة أصلا الا
 ان مقتضاه انها لو سمعت
 دراهم فلان في يدها دائر
 انه لا يجب له غير الدراهم
 ولما

على ضرب ايهام فهي لبيان ولا قلت بعض وقولها خالفني على ما في يدى صك كلام تام مثبته حتى جاز
 الاقتصاد عليه ولا فرق في الحكم بين ذكر الجمع منكر او معمرا واو ودعيله اذا كان معروفا انه
 ينبغي وجوب واحد فقط لما عرف ان الجمع المحلى كالفرط المحلى كالو حلف لا يشترى الصيدا او
 لا يتزوج النساء واجب بانه انما يصرف الى الجنس اذا عرى عن قرينة العهد كما في المثالين وقد
 رجحت القرينة هنا على العهد وهو قولها على ما في يدى كذا في الكفاي وأوصفه في فتح القدير
 فقال لا نفي قولها على ما في يدى أفاد كون المسمى مقرا وبأيدها وهو ما يصدق على الدراهم وغيرها
 فصار بالدراهم عهد في الجملة من حيث هو مما صدقات لفظ ما هو مسمى ومقتضى بيانها لا وسد دخولها
 هو ليس لمخصوص الظروف والدراهم مثال والمراد انها ليست المهم لجميع كالتابور وينبغي ان يكون
 قولها على ما في هذا البيت من الشاهد والحمل أو الغال أو الجرح كذا في يدها ثلاث من المسمى ثم
 رأيت في المعراج لكن زاد التاب وفيه نظر لجهالة المتكلمة وقيل بقوله ولا شيء في يدها لا نفي
 كان في يدها مال متقوم كان له قليلا كان او كثيرا ولا يلزمها رد للمهر في الأولى وما في الثانية فلا بد ان
 يكون في يدها جميع ما سمعته ولو كان في يدها درهم او درهمان لزمتها تسكيلة الثلاثة كذا في الحاشية
 واللبسوط وهذا علم ان في كلام المصنف مسامحة لان عدم وجود شيء في يدها شرط رد للمهر في الأولى
 وعدم وجود الثلاثة شرط في الثانية وكلامه لا يفيد ما ادخله رد المهر انه مقبوض فبطل على
 انه لم يكن من مضر اى منتهى ولا شيء عليها كذا كره السامدي في فصوله وفي المحوهره ثم اذا وجب
 الرجوع بالمهر له وكانت قد أبرأته منه لم يرجع عليها شيء لان عيبا يستحقه فليس له بالربعة فلو
 رجع عليها برجع لاجل الهبة وهي لا تجب على الزاهب ضحانا له وفي الزاوية والحاصل انه
 اذا سمى ما ليس بمقوم لا يجب شيء وان سمى موجودا معلوما يجب المسمى وان سمى مجهولا جهالة
 مستدركة فكذلك ان غشت الجهالة ويمكن الخطر بان حاله اعلى ما يشر فخطها العام او على ما في
 البيت من المتاع ولم يكن فيه شيء بطلت التهمة وردت ما قبضت اه وقيل بالمال لان المسمى
 اعتق عبده على ما في يده من الدراهم وليس في يده شيء يجب عليه قيمة نفسه لان منافع البضغ غير
 متقومة حالة الخروج فلا يشترط كون المسمى معلوما بخلاف الصد فانه متقوم في نفسه وبخلاف
 النكاح حيث يجب مهور المثل لانه متقوم حالة الدخول كذا في البدائع ودلت المسئلة الأولى على
 انه لو حالها على عبده بعينه مثلا وقد كان مستاقبل المخلع انه يرجع عليها بالمهر الذي اخذته منه
 للفرور بخلاف ما لو ماتت بعد حدث يجب قيمته كمال استحق ونظروا حريته كونه قبل المخلع فبرجع عليها
 بالمهر عند ما وعدها على يوسف بقيمتها لو كان عبدا كالمهر وقوله عنده بسبب كان عندها كاستحقاقه
 فبرجع بقيمتها وكذا لو قطع يده كذا في البسوط وأشار بقوله ردت المهر الى هبة المخلع على المهر وقد قال
 في المحوهره وان وقع المخلع على المهر صح فان لم تقبضه المرأة سقطت وان قبضتها سدرتها اه وفي
 الواو الحجة خلعها بما لها عليه من المهر ثلثا منه ان لها عليه بقية المهر ثم تذكر انه لم يبق عليه شيء من
 للمهر وقع الطلاق بغيرها فيجب عليها ان ترد للمهر لانه مطلقا بطع ما بقي عليه فلا يقع بها ما اذا علم
 ان لا مهر لها عليه فلا شيء له اه وفي القنينة ادعت مهرها على زوجها فأكراهه ثم اختلفت نفسها
 بمهرها وقيل ثم تبين بالشهود انها كانت ابرأته قبل المخلع فليس له شيء ولو اختلفت على عبده ثم تبين
 انه عبد الزوج ولا يعلم ذلك الا بالتصادق ينبغي ان لا يلزمها شيء لان ما هو بدل المخلع مسلم له كالمعلم انه
 عبده (قوله فان حالها على عبد ابن له اهل انهار يشتم ضحانه لم تبرا) لانه عند ما وضعت ففقد

سلامة الموضع واشترط البراءة شرطاً فاسداً فبطل فكأن عليها تسلم حينئذ قد تبت وتسليم فحينئذ ان
 عجزت أشار إلى ان الجمع لا يبطل بالشروط الفاسدة كالنكاح ولذا قال في العبادية لو خالها على ان
 يمسك الولد عنده مع الخلع وبطل الشرط اه وفي الحامية لو اختلفت من زوجها على ان يجت
 صداقها ولدها أو على ان يجعل صداقها للفلان الا جنى قال محمد الخلع جائز للهر الزوج ولا يثنى للولد
 ولا للاجنى اه ومعنى اشترطها البراءة انها ان وجته سلمته والا فلا يثنى عليها وقيد بشرط البراءة
 من ضمانه لانها لو اشترطت البراءة من عب في البذل مع الشرط وانما صحت تسمية لا تبقى في الخلع
 لان مبناه على المسامحة بخلاف البيع لان مبناه على المضايقة فالهز عن التسليم بغض الى المنازعة
 فيه ولا كذلك هنا لان الهز عن التسليم هنا دون الهز عن التسليم فيما اذا اختلفت على عبد الغرار
 على ما في بطن عنهما وذلك حائز فكأنها وقيد بالشرط الفاسد لان الشرط لو كان ملائماً لم يبطل
 ولذا قال في القنية خالها على ثوب بشرط ان تسلم اليه الثوب قبلت فهلك الثوب قبل التسليم لم تبين
 لانه يجعل نفس التسليم شرطاً وهيته مهرها لانها فاختارها عن مهرها فبطلت ثم اختارت نفسها
 منه بشرط ان تسلم اليه القنية عند اقبول ولم تسلم اليه القنية عند المهرم ولو اختلفت بشرط الصك
 أو قالت بشرط ان يرد لها اقسماً قبل ان تصرم بشرط كتبه الصك ورواها في المجلس اه وفي
 الحامية رجل قال لغيره طلق امرأتي على شرط ان لا تخرج من المنزل شيئاً فخطبها المأمور ثم اختلفا فقال
 الزوج انها قد اخرجت من المنزل شيئاً وقالت المرأة لم اخرج ذكرك في النوادر ان القول قول الزوج ولم
 يقع الطلاق قالوا هذا الجواب صحيح ان كان الزوج قال للأمور قل لها أنت طالق ان لم تخرجي من الدار
 شيئاً فقال لها المأمور ذلك ثم ادعى الزوج انها قد اخرجت من المنزل شيئاً فيكون القول قوله لانه منكر
 شرط الطلاق أما اذا كان الزوج قال للأمور قل لامرأتي أنت طالق على ان لا تخرجي من المنزل شيئاً
 فقال لها المأمور ذلك قبلت ثم قال الزوج انها قد اخرجت من المنزل شيئاً لا قبل قوله لان في هذا
 الوجه الطلاق يتعلق بقول المرأة فاذا قبلت يقع الطلاق لعمال اخرجت من المنزل شيئاً لم يفرج بك
 لو قال لامرأته أنت طالق على ان تعطيني ألف درهم فقالت قبلت طلق لعمال وان لم تعطه ألفاً وكذا
 لو قال لامرأته أنت طالق على دخولك الدار قبلت طلق لعمال وان لم تدخل الدار لان كلمة على تتعلق
 بالاجاب بالقبول لا بالتعلق بوجود القبول اه واستغن عن قوله لم تبرا ان العقد يقتضي سلامة
 الموضع فلذا قال في التارخانية لو قال لها أنت طالق غداً على عبدك هذا قبلت وباعت العبد ثم
 جاء القديع بطلاق وعليها قيمة العبد اه (قوله قالت طلقتي ثلاثاً بالف فطلق واحسده ثلث
 ألف وبانت) لان الباء تعصب الاعراض وهو ينقسم على الموضع وبشرط ان يطلقها في المجلس
 حتى لو قام فطلقها لا يجب شيء كذا في فتح القدير بخلاف ما اذا بدا هو فقال طلقتك على ألف فإنه
 معتبر في القول بمجلسه لا بمجلسه حتى لو ذهب من المجلس ثم قبلت في مجلسه ذلك صحيح ولها كذا في
 الجوهرة أشار بطلان الثلاث الى انه لم يطلقها قبله ادلو كان طلقها فثنتين ثم قالت طلقتي ثلاثاً على ان
 لك ألف درهم فطلقها واحسده كل عليها كل الالف لانها التزم المال بايقاع اليقونة الخلقة
 وقد تم ذلك بايقاع الثلاث كذا في المسووم والحامية وينبغي ان لا فرق فيها بين الباع على لان
 للتطور السه حصول المصود لا اللفظ ولذا قال في الخلاصة لو قالت طلقتي أو عاها ألف فطلقها ثلاثاً
 فهي بالالف ولوطلقها واحدة قبلت الالف اه وقيد بكونه مطلقاً واحسده ان يطلق الثلاث كان
 له جميع الالف سواء كان بلفظ واحد ومنفرقة بعد ان تكون في مجلس واحد كذا في فتح القدير

قالت طلقتي ثلاثاً بالف
 فطلق واحسده ثلث
 الالف وبانت

(قوله ولذا قال في القنية)
 تعلقت هذه الصورة
 قوماً قيل قوله فان
 خالها

أقوله رد عليهم ثلثا
الالف كذا في هذه
اللعنة ثلثا بالالف نائب
فصل ردوا الذي غيرها
من التبع ثلث بدون ألف
وهو غير ظاهر (قوله
قد كفي التبرير ما ربح
قولها الخ) نازعه فيه
شارحه للفق ابن
أبي حنيفة بان يحكون
الأصل بها علم مقابلة
العوضية انما هو فيها
وجبت فيه المعاوضة
الشرعية للعدا اما
تصح في أو الشرط لبعض
فيه والطلاق من هذا
فليس كون مدخولها
ملازم للمعنى الاعتراض
فان المال يصح جعله
شرطا محضا (قوله فان
لها غرضاني انه انطلقها
الخ) قال القس في
شرحه كونها لغرضنا
في طلاق ضررتها بعد
وانما يقرب لو بقيت هي
ولان طلب فراقها في
الظاهر يدفعها للمال
لشدة غضبها اليه فلا
تطلب خلاص ضررتها
معها انما يتبع ما غلبت
العداوة ويحتمل ان
ضررتها وكلها في طلب
الفراق تنفذه تعود الى
الضرر فلا يها بالانزاعها

لا يظن كيف وقع الثاني مع ان الباقين لا يطبق الباقي الا ان كان مطلقا لا يقول الله سبحانه ان ما ربحهم
من الباقين ما كان بلفظ الكلمة لا مطلق الباقين حتى صرحوا بوقوع أنت طالق فلا تباعد العنونة
وفي التارخانية ثم في قولها مطلقى ثلاثا بالالف اذا طلقها ثلاثا متفرقة في مجلس واحد ان تبيع
لللعنة واحدة ثلث الالف وتقع الاخرى بغير شيء وفي الاحتقان تقع السلات بالالف ومن
مشتاقتان قال ما ذكر من جواب الاحتقان محمول على ما انفصل التعلقات بعضها ببعض اما اذا
فصل بين كل طليقة كانت لا يجب جميع الالف وان حصل لا يقع في مجلس واحد ومنهم من
يقول اذا كان للمجلس واحد لا يشترط الوصل وهو الصحيح ام قدس قوله ثلاثا لا تهاوا قالت مطلقى
واحدة بالالف فقال أنت طالق ثلاثا فان اقتصر ولم يذكر المال طلق ثلاثا بغير شيء في قول أى
حنيفة وقال صاحبها وتقع واحدة بالالف وثلاث بغير شيء لو قال أنت طالق ثلاثا بالالف يتوقف ذلك
على قبول المرأ أن قبلت تقع الثلاث بالالف وان لم قبل لا يقع شيء ولو قالت مطلقى واحدة بالالف
يقال لها الزوج أنت طالق واحدة وواحدة وتقع الثلاث واحدة بالالف وثلاث بغير شيء عند
الكل كذا في الحامية (قوله وفي على وقع ربحي مجام) أى في قولها مطلقى ثلاثا على ألف أو على انك
على الفاضلتها واحدة وتقع ربحا بغير شيء عليها عند الامام حلالها فها جعلها كالباهو جعلها
لشرط والشرط لا ينوزع على أراء الشرط الا ترى انه قد كفي السبر الكبير لو امن الامام ثلاث سنين
بألف دينار قبل الامام ان يبذلهم مسترد عليهم ثلث الالف ولو امن على ألف دينار رد الكل
كذا في المحيط قد يكون مطلقها واحدة لا يوطئه ثلاثا لا تحقق الالف وان طلقها ثلاثا متفرقات
في مجلس واحد لمزها الالف لان الأولى والثانية تقع عند ربحه ما يقع الثالث في مجلسه
منكوته فيستوجب عليها الالف درهم وان طلقها ثلاثا في ثلاث مجالس عند ربحها يستوجب ثلث
الالف وعند لا يستوجب شأ كذا في المحيط وحاصل ما حقق في فتح القدير ان كل على مشتركة بين
لاستعماله والزم فاذ اتصلت بالاجسام المتسوسة كانت للاستعمال في غيره لازم وهو صادق على
الشرط لبعض نحو أنت طالق على ان تلحق بالدار وعلى المعاوضة كعني هذا على ألف واجله على
دوهم سواء كانت شرطا محضا كما قلنا أو عرفا نحو فصل كذا على ان أنصرك والمحل المتنازع فيه يصح
فيه كل من الشرط والمعاوضة ولا مرجع وكونه مدخولا اما لا يرجع معي للاعتراض فان المال يصح
جعله شرطا محضا كان مطلقى ثلاثا فذلك ألف فلا يجب للمال بالثلث ولا يحتاج في الزوم اذا اصل
فراغ الائمة ومنهم من جعلها للاستعمال حقيقة والزم مجاز لان العاز حرم من الاشتراك ورد بان
المعنى الحقيقي ليس الالتباس ذلك المعنى عند هذا الشأن وهو متبادر كساد الاستعمال كون المصار
حرام ان الاشتراك انما هو عند التردد اما عند دليل الحقيقة وهي التبادر بغير ادخال فلا
وذكر في التبرير ما ربح قولها يمنع قوله في دليله ولا مرجع فدم ربح العوضيه وهو ان الاصل فيما
علمت مقابلته العوضيه ولا بر دعله لو قال مطلقى وضري على ألف فطلعتها وحدها حيث وافقها
انه يلزمها احتسان الالف لا به لارض لها في طلاق ضررتها حتى يجعل حكا الشرط بخلاف اشتراط
الثلاث بتحصيل الينونة القليطة كذا ذكروا ولا يلحون شيء فان لها غرضاني انه اذا طلقها لا يوجب
ضررتها معه بعدها لاوى ان تكون على الاختلاف أيضا كافي نفاة البيان ههنا المختلف ثم رأت
في التارخانية ان الاصح انها على الخلاف وفيها ما لو قالت مطلقى وضري على ألف على مطلق

غير حستها فغير واجب

كون غرضها فسرق
الضرر أيضا (قوله) ولما قل
أن يقول يلزمها حبسها
قال في النهر وعندي أن
الثاني أوجه لأنها إذا
كانت شرطا مع عدم
قولها على فقهه أولى فغيره
(قوله) وهذا التعديل لا مرد
عليه شيء أي خلاف
التعديل السابق فلو على
هناك بهذا المرد عليه ما
(قوله) فظهر الفرق بين
ابتدائه وابتدائها) قال
طلق نفسك ثلاثا بالف
أوصلي ألف فطلقت
واحدة لم يقع شيء أنت
طالق بالف أو على ألف
فقبلت لزوميات
المقتضى في شرحه فـ
بحث لأنها قد يكون لها
غرض في الحرمة المطلقة
حما لمادة الرجوع إليه
لشدة بغضه فتخاف من
جل أحد عليها في المعاودة
بخلاف ما لو طلقها ثلاثا
فلا يقدم عليها في الرد
غالبا (قوله) طلقك لئلا
واحدة) قال في النهر
يعني ثلاث الألف (قوله)
والحاصل أنه لا يخلو (في)
هكذا وجد في بعض
النسخ قبل قول المتن أنت
طالق بالف وفي بعضها
بعده عقب قوله مع أن إن
والفعل بمعنى المصير

أحدها لا وإيه قهها ولما قل إن يقول يلزمها حبسها من الألف ولما قل إن يقول لا يلزمها شيء حتى يطلقها جميعا وفي المحط قالت طلقتي وفلانة وفلانة على ألف فطلق واحد وهو ومن سواه يجب ثلاث الألف لأنها أمر به بقولان طلاق كل واحد على مال خلع على حدة فانقسم الألف عليهن ضر ورتا لأنه لا بد أن يكون لكل عقد بدل على حدة لتصح المعاوضة له وهذا التعديل لا مرد عليه شيء (قوله) طلق نفسك ثلاثا بالف أو على ألف فطلقت نفسها واحدة لم يقع شيء) لأنه لم يرض بالبنونة الإسلامية للألف كلها بخلاف قولها طلقتي ثلاثا بالف لأنها المارضية بالبنونة بالف كانت ببعضها أولى أن ترضى فظهر الفرق بين ابتدائه وابتدائها وفي الخامسة رجل قال لغيره طلق امرأتى ثلاثا السنة بالف فقال لها الوكيل في وقت السنة أنت طالق ثلاثا السنة بالف فقبلت تقع واحدة ثلاث الألف فانطلقها الوكيل في الطهر الثاني فطلقة ثلاث الألف فقبلت تقع أخرى غير شيء وكذلك زوجها الثالثة في الطهر الثالث ووطئها الوكيل أولا فطلقة ثلاث الألف ثم تزوجها ثم طلقها الوكيل فطلقة ثانية ثلاث الألف تقع الثانية ثلاث الألف وكذلك الثالثة على هذا الوجه اه وفي المحط قال لا للخولة طلق نفسك ثلاثا السنة بالف فقلت طلقت نفسي ثلاثا السنة بالف فان كانت طاهر من غير جاع طلقت لئلا واحد ولا تقع الثانية والثالثة إلا بتحديد الإيقاع في مجلس السنة ففعلن بغير شيء هكذا ذكر الزعفراني لأنه فوض إليها الإيقاع كل طليقة في كل طهر فيكون بمنزلة المضاف إلى وقت كل طهر لم يجامعها فيه فلا تخلف إيقاعها حتى يبيح الوقت وقد أمرها بالإيقاع فلا بد من التجديد ونهايتها بما إذا كانت بالاولى فلا تخلف نفسها بالثانية والثالثة لا ترى أنه لو أمرها أن تطلق نفسها ببدل بعد ما أنها ففعلن وقع مجامعا وفي رواية جمل هذا القول أيضا لأنه تعذر إيقاعها بموضع ما بدنا وتعذر إيقاعها بغير عرض لأن الزوج لم يرض بوقوعها بمكان فمقامها والمحاصل أنه لا يخلو ما إن تسأله بالطلاق أو يسأله على مال فإن كان الأول فاما إن يجيبها بالمواقة أولا ما كان الأول فظاهر واستحق المسمى وإن كان الثاني فاما إن تسأله بالبداء أو بعلى فإن كان الباء وقع ما تخط به وانقسم للمال على عدد الطلقات فكان له بجاؤه إن لم يحصل مقصودها فإن حصل فإن كانت الواحدة متكاملة للثلاث استحق الكل وإن كان على فاما إن كانت الخلفة بانقضاء أو بازديان كان ناقص وقع بغير شيء وإن كان الثاني كالسنة واحدة بالف فطلقتها ثلاثا ما ذكر المال في جوابه وقع الثلاث بالمسمى إن قبلت والأصل ما لم يذكر المال وقع الثلاث بغير شيء وهذا كله إن ذكر الثلاث بكلمة واحدة وإن ذكر متفرقة ووقت الأولى بالمال وتنتان بغير شيء (قوله) أنت طالق ألف أو على ألف فقبلت لزوميات) يعني إن قبلت في المجلس لزوم المال وإن المرأة وهوت كرا لانه علم من قوله أول السبب الواقع به وبالطلاق على مال طلاق بائن ولزمها المال إلا أنه إذا قال يقول هنا فقط ولو ذكره عند قوله ولزمها المال لاستغنى عن الطويل وفي التارخانية لو قال لمرأته أنت طالق واحدة بالف فقلت قبلت نصف هذه التولية طلقت واحدة بالف بلا خلاف ولو قالت قبلت نصفها بغيره كانه كان ماطلا ولو قالت تزوجها طلقتي واحدة بالف فقال تزوجت أنت طالق نصف طليقة بالف درهم طلقت طليقة بالف درهم ولو قال أنت طالق نصف طليقة بغيره كانه طلقت واحدة بغيره كانه اه وفي المحط معزالي المتفق أنت طالق أربعا بالف فقبلت طلقت ثلاثا بالف وإن قبلت الثلاث لم تطلق لأنه على الطلاق بقولها الألف بأربعا الأربع اه

(قوله مع انهم اهل بيتي المصطفى) والمراد من قوله انهم اهل بيتي المصطفى انهم اهل بيتي المصطفى
 القول له فحينئذ كلابه وقد مر به اخبر في قوله اهل بيتي المصطفى انهم اهل بيتي المصطفى
 كلامه جازي كلامه انما ذكره في قوله اهل بيتي المصطفى انهم اهل بيتي المصطفى
 وزعمه اللسان ثم اعادة قيل قوله ثالث لفظي فلا تأمل الف وقد رأت ضابطا بعض العلماء تنسلا عن طبعات السبي ما يفتح به
 الفرق ان شاء الله تعالى قوله الفرق بين المصدر الصريح وان الفعل المؤنثين مع اشتراكهما في الالة على المحدث ان موضوع
 سرهم المصدر المحدث فها وهو ٩٠ أمر تصوري وان الفعل يترد على ذلك المحصول اما ضابطا واما حالا واما مستقلا

ولا عرمة تلحقها به فلا يشترط قبولها ولا يتعلق به ما
فوله على دخولك النار فقد استعمل فيه الحول استعمال الاعراض فكان الشرط قبول العوض لا وجوده كالقول على ان
تعطى انما كالحرف باب التعلق عن المحيط قبيل قوله فعيان وجدنا الشرط اسباب الجين وانما استعمل كذلك لانه متعلق على
الدخول كاي المسئلة السابق لموضوع المسئلة الايمان برائنا الدخول في الماضي أو الحال أو الاستعمال والمصدر
الصريح موضوع لنفس الحديث على ان فيه جملة اللعلي عليه باعتبار الزمان فلذا استعمل استعمال الاعراض فتعلق على
القبول هذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم

على حال الاصل ما يعني ذكر طلاقين وذكركم قبهما بالالا يصحكون مقابلهما ان ليس احدهما
 بصرف البذل اليه بائنه من الاخر الا اذا وصف الاول بما ينافي وجوب المال فيكون المال حثيثاً
 مقابل الثاني ووصفه بمالنا في كالتخصيص على ان المال بمقابل الثاني وان شرط وجوب المال
 على المرأه حصول البينونة لانها لما لمزمتها انما كانت نفسها فلو قال لها: أنت طالق الساعة واحدة وغدا
 أخرى بالف أو قال على انك طالق غدا أخرى بالف أو قال اليوم واحدة وغدا أخرى رجعية بالف
 قبلت تقع واحدة بمسماة للمال وغدا أخرى بصرف شيء إلا أن يعود ملكه قبله لانه جمع بين
 تطلقه مبيضة وتطلقه مضافة الى المأخوذ كرمقيها بالالا فانصرف اليها الا ترى انه لو ذكر مكان
 البذل استثنائه بصرف اليها ما وقع اليوم واحدة بمسماة فاذا جاء عند تقعر أخرى لوجود الوقت
 المضاف اليه ولا يجب شي لان شرط وجوب المال بالطلاق الثاني حصول البينونة ولم تحصل
 محصورها بالاولى حتى ولو نجحها قبل يمي الغنم طاعة عند تقعر أخرى بمسماة لوجود شرط وجوب
 المال ولو قال أنت طالق الساعة واحدة رجعية أو بائنه أو بصرف شيء على انك طالق غدا أخرى بالف
 تقع في الحال واحدة عما وغدا أخرى بالف تصغر الصبر اليها بالالا بوصف الاول بما ينافي
 وجوب المال الا ان في قوله بائنه في شرط الزوج وجوب المال بالثاني ولو قال أنت طالق ثلاثاً
 للسنة بالف قبلت يقع في الطهر الاول واحدة بثلاث الاف وفي الطهر الثاني أخرى بمالاتها ما انت
 بالاولى ولا يجب بالثانية المال الا اذا انكحها قبل الطهر الثاني فحينئذ تقع أخرى بثلاث الاف وفي
 الطهر الثالث كذلك كذا في دفع القدر وفي التارخانية وان طلاق امرأه على ان تفعل كذا وقبلت
 لزمنها الطلاق على الفعل ثم ينظر فان كان جعلها فعلى ما ذكر كذا وان كان غير جعل فتنضمي
 الطلاق م عن أي وصف اذا طلق امرأته على ان تنهب عنه فلان ألف درهمها جبرها على هذه
 الاف والزواج هو الزامها وان لم يقل عنه لم يصبر على الهبة وعليها ان ترد المهر والطلاق بائن ولا يثنى
 عليها غير الهبة التي وهبت ولا رجوع في هذه الهبة لاجل حصول عقد في امرأه قال تزيحها طلقني على
 ان اهب مهرى من ممتلك فعل فابت انتبه بالطلاق رجعي ولا يثنى عليها اه (قوله أنت طالق
 عليك ألف أو أنت حر عليك ألف طلق وتعتق مجانا) يعني قبلاً ولا عند الامام وعندهما وقع
 ان قبلاً وزمنهما المال والا على ما بين الواو والمال مجاز التصذر جله على العطف للاتقطاع لان الاولى
 جملة انشائية والثانية خبرية وعنده الواو والعطف هنا على ما لا يخفى ولا قطع لان التحقيق ان الجملة
 الاولى خبرية لا انشائية كذلك في دفع القيد وذكركم في خبره ان الواو لا لا يستثنى عدة أو
 غيره لا العطف للاتقطاع ولا شك انه مجاز لكن ترجع على مجازاتها بالاصل وهو براءة النعمة
 وعدم الزام المال بلا معين واتفقوا على انها المال في ادالي الفا وأنت حر واتزل وأنت آمن لتعذر
 العطف لكمال الاتقطاع بين المملكتين لكن من يلب القلب لان الشرط الادامو التزول واتفقوا على
 انها معنى البناء وهو للمعاوضة في قوله أجل هذا الطعام ولك درهم لان للمعاوضة في الاحارة أصالة
 وانفقوا على تعين الاصل وهو العطف من غير احتمال غيره في خذنه واعمل به في البر لا انشائية فلا
 تنقيد المضاربة به ولو نوى واتفقوا على احتمال الامر بن في أنت طالق وأنت مريضة أو مصلية له
 لا مانع من كل منهما ولا معين فيقتصر الطلاق قضاء ويتعلق بدينان أرادها فاضا لا اعتبار
 بالصلاحيه وعدمها فان تعين معنى الحال تقيدها وان احتمال للمعين النية والا كانت للعطف الجملة

مقابلها ما سواها لم يصح
 شياً منها بالمال أو
 وصفها بما جاعاً أو وصف
 الثاني فقط بوجهه ما في
 التارخانية عن العطف
 ولو قال لها أنت طالق
 الساعة واحدة أمك
 الرجعة وغدا أخرى أمك
 الرجعة بالف درهم أو
 قال أنت طالق الساعة
 واحدة بائنه وغدا أخرى
 بائنه بالف درهم أو قال
 أنت طالق الساعة واحدة
 بصرف شيء وغدا أخرى
 بالف درهم والبذل
 ينصرف اليها ويكون
 كل تطلقه بنصف لالف

أنت طالق عليك ألف
 أو أنت حر عليك ألف
 طلق وتعتق مجانا

فيقع واحدة في الحال
 بنصف لالف وغدا مجانا
 لان تزوجها قبل
 يمي العقد ثم جاعاً
 فحينئذ تقع أخرى
 بنصف لالف اه (قوله
 والاوجه ان الواو
 للاستثناف عدة وأخبره)
 أي الاربع في طلقني
 ولك ألف أن يكون
 للاستثناف لقولها ولك
 ألف عدة منها له
 والموايد لا تلزم وأخبره
 أي غير وعد بان تريد
 ولك ألف في يملك وقوله للاتقطاع بينهما الخ قال شارح في بعض هذا الكلام ما فيه

كذا في الخبر والبديع وعلى هذا الخلاف لو قالت طلقني ولك ألف أو اخطني ولك ألف ففعل
 فمصدق ولم يجب المال وقال يجب المال كذا في الكافي وفي المصطلح لو قالت طلقني ولك ألف فقال
 طلقك على ألف التي مجتبان قلت يقع الطلاق ويجب المال وان لم يقبل لا يقع الطلاق ولم يجب
 عند ملأها التمس طلاقا غير عوض لأن قولها ولك ألف لم يكن تعوضا على الطلاق فقد أخرج
 الزوج عما التمس حيث أوقع طلاقا عوض فإن قلت وقع ولا بطل وعندهما يقع ويجب المال
 اه ثم اعلم أن الوقوع يحتاج مع ذكر المال لا يختص بمسألة الكتاب بل يكون في مسائل أخرى منها لو
 قال أنت طالق على عيني هذا فاذله وجر فقلت طلقك بحائز ما لم يمسح التسمية وأوجب عليها زفر
 قيمته قياسا على نعمة هذا الضر وفرقا بإمكان تلصقه ما حازه ما لم يمسح عليه وفي المقيس
 لا يتصور تسمية ومنها لو قالت طلقني واحدة ألف أو على ألف فطلقك ثلاثا ولم يذكر ألفا طلق
 ثلاثا ما عنده لثلاثة وعندهما طلق ثلاثا وعليها الألف ما زادوا واحدة لأنه يجب الواحدة
 مبتدئا بالباقي وإن ذكر الألف لا يقع شيء عند ما لم يقل المرأة وإذا قبلت الكل وقع الثلاث بالألف
 وعندهما أن لم يقل في طالق واحدة فقط وإن قبلت طلق ثلاثا واحدة بالألف وفتان غير شيء
 كذا في الكافي (قوله ومع خيار الشرط لها لاله) لما قدمنا أنه معاوضة من جهتها وعين من
 جهتها وإذا صح رجوعها قبل القبول ولا تصح إضافتها وتعلقها بالشرط ولا تتوقف على ما رواه القيس
 وانعكست الأحكام من جانبها وهما متعاضدان جانبيا أيضا نظرا إلى جانب الميمن والمحج ما قاله الإمام
 رضي الله تعالى عنه أطلقه ففعل الجمع والطلاق على مال وينتفع على هذا الأصل مسائل منها ما رواه
 أنت طالق على ألف على أني بالخيار ثلاثة أيام فقبلت طل بالخيار ووقع الطلاق ومنها ما رواه أنت
 طالق على ألف على أنك بالخيار ثلاثة أيام فقبلت أن ردت الطلاق في الأيام الثلاثة بطل الطلاق وإن
 انتارت الطلاق في الأيام الثلاثة وقع ووجب الألفه وعندهما الطلاق واقع في الوجهين والمال
 لازم عليهما والخيار باطل في الوجهين كذا في الكافي وغيره وفي فتاوى قاضيان من باب الإكراه
 وقال لأمر أنه أنت طالق على ألف على أنك بالخيار ثلاثة أيام فقبلت يقع الطلاق ولها الخيار في قول
 أبي حنيفة اه وهو مشكل والظاهر أنه سبق فلم كان الطلاق لا يقع قبل إسقاط الخيار أما بالرضا
 أو بمضي المدعلا أنه وقع ثم يرتفع بالفسخ بالخيار وإنما قال في البدائع إن أبو يوسف وعبد بنو لا في
 مسألة الخيار إن الخيار إنما شرع للفسخ والخلع لا ليحمل الفسخ وجواب أبي حنيفة عن هذا أن محل
 الخيار في منع انعقاد العقد في حق الحكم على أصل أصح ما قلنا لم يكن العقد معقدا في حق الحكم للعالم
 بل موقوف إلى وقت سقوط الخيار فينشد يعمل على ما عرف في البيوع اه فان قلت هل يصح
 اشتراط الخيار لها بعد الجماع قلت لم أره صرحا ومقتضى جملة كالمبيع إن يصح لأن شرط الخيار
 اللاحق بعد البيع للمقارن مع ان فيه اشكال لأن الطلاق وقع حيث كان لا بشرط فكيف
 يرتفع بعد وقوعه وأطلق في المدة فتشمل اشتراطه لها أكثر من ثلاثا فعنده والفرق للإمام بينه وبين
 البيع إن اشتراطه في البيع على خلاف القياس لأنه من التملكات فيقتصر على مورد النص وفي
 الجماع على وقته لأنه من الاستقامات والمال وإن كان مقصودا فيه بالنظر إلى العاقد لكنه تابع في
 النكاح في الطلاق الذي هو مقصود العقد كما أن الثمن تابع في البيع والنظر إلى المقصود يلزم أن
 لا يتغير بالثالث كذا في الكشف من آخر بحث الهزل فلهذا إذا قدر أو قتا ومضى طل الخيار
 سواء كان ثلاثة أو أكثر ووقع الطلاق ولزم للمال وإذا طلقا سبق أن يصحكون لها الخيار في مجلسها

ومع خيار الشرط لها
 لاله

(قوله وإذا الملقاني
 أن يكون لها الخيار الخ)
 قال في النهر وعنى فيه
 نظرا لاقضائه أن يقبل
 النقص بعد الجماع
 والظاهر أنه لا يقبله بدليل
 أنه لا يجري التقابل فيه
 بخلاف البيع وهذا كما
 ساقى في البيع من أن
 ثبوته عند الإطلاق
 مقيد بالذات قاله البائع
 ذلك بعد البيع أما عند
 العقد فيفسد البيع عند
 الإمام والفرق بينهما
 ساقى في البيع إن شاء
 الله تعالى

فقط فإن قامت منه بطل استباحها إذا أطلق في البيع لم أن له شبه البيع وذكر الشارح أن
 جانب البطل في الطلاق مثل جانب المرافق الطلاق حتى صح اشتراط التجارة لدين اللولي ثم اعلم أنهم
 تناولوها بما لا يصح تعليقها فخلع لكونه معاوضته وجهها وقد ذكر المحام في الكافي أنها قالت
 إن مطلقتي ثلاثاً على ألف درهم فإن قبل في المجلس فله الألف وإن قبل بعده فلا شيء له وعزاه
 إليه في فتح القدير ولم يتبعه مع أنه تعليق منها به بصرح الشرط وظاهر إطلاقهم أنه لا فرق بين أن
 تعليق القبول أو الألف وفي الزاوية خالفها وقالت أن لم أو البطل إلى أربعة أيام والمطلع بأطل
 خفض المدة ولم تؤد فقهه بمنزلة شرط المحار في الخلع وأنه على الخلاف إذا كان من جانبها أي يعني
 إذا مضت للمدة قبل لإدائه بطل الخلع وإن أدت في المدة وقع كسنة خيار العقد في البيع واستغنمته
 إن المحار لا يتبدل بالثالث كما قد مضى من صوابه ولا في الشرط لأن خيار الرقبة لا يثبت في الخلع ولا
 في كل عقد لا يثبت في الفسخ كما ذكره العسادي في قصوده وأما خيار العيب في بدل الخلع ثابت في
 العيب الفاحش دون العسر والقاحش ما يخرج من الجودة إلى الواسطة من الواسطة إلى الرداءة
 وفي جامع الفصول الأصل أن من له الرجوع عن خطابه قولاً يبطل خطابه بتمامه ومن لا رجوع
 له لا يبطل بتمامه ثم قال والمحصل أن الخلع من جانبه يبطل بتمامه بتمامه ومن جانبها يبطل
 بتمام كل منهما اهـ (قوله طلقك أس بال ألف فلم تقبل) وقالت قبلت صدق بخلاف البيع والفرق
 أن الطلاق على مال لا بد لغيره من عقد له وهو عقد عین فلا يكون إقراره به إقراراً بقول المرأة أما البيع
 فلا قبول المشتري فليس ببيع فكان إقراره به إقراراً بقبول المشتري فغدها به بعده عدم قبوله
 تناقض ويراد من تصديق الزوج قبول قوله مع يمينه كأنص عليه العادي في الفصول ولو قبل المصلحة
 بالمال كافي الهداية لكان أولى ولو لا ما ذكره المصنف في الكافي شرط قوله بخلاف البيع من أن
 صورته ما لو قال لغيره بعت منك هذا العبد بال ألف درهم أس فلم تقبل وقال المشتري قبلت لي آخره
 لشرحت قوله بخلاف البيع بما لو قال بعتك مطلقاً أس فلم تقبل فقالت بل قلت فقد نص في فتح
 القدير أن القول لها بالتاسعة للطلاق وفيه لو قال لعبد اعتك أس على ألف فلم تقبل وبعتك أس
 بعتك منك بال ألف فلم تقبل على قياس قول الزوج لها اهـ وفي التارخية قولاً ما بينة أخذت بيعة
 المرأة اهـ وفي الزاوية بقاها الخلع على مال والمرأة تنكر بيع الطلاق بإقراره واليهوى في المال
 على حالها وعكس ما يقع كفيما كان لا بدت للمهر أو نفقة العدة لأنه مطلقاً وادعى الخلع وليس لها
 بيعة ففي حق المهر القول لها وفي النفقة قوله اهـ وبقي جهل على ما إذا كان مدعيان نفقة العدة من
 جهة بدل الخلع وعلى تقديره الفرق أن للمهر كان ثابته عليه قبله فغدها بغيره غير مقبول وأما نفقة
 العدة فليست واجبة قبله وهي تدعى استحقاقها بالطلاق وهو ينكر فكان القول له وهو مشكل
 فإنها انتفا على سبب استحقاقها لأن الخلع والطلاق وجهان نفقة العدة فكيف تمسك وفي جامع
 الفصولين اختلاف في كية الخلع فقال مرتان وقالت ثلاث فسل القول له وقبل واختلاف بعد الزوج
 فقالت لم يجز الزوج لأنه وقع بعد الخلع الثالث وأنكره وألغى له ولو اختار في العدة وبعد ضمها
 فقال هي عدة الخلع الثاني وقالت هي عدة الخلع الثالث القول لها فلا يجزئ التسكاح اهـ وفي الفقه
 لو قامت بيعة زنوجها الخنون حالها في حصة وأقام وليه وهو بعد الأمانة بيعة أهلهما في جنونه
 فبيعت المرأة أولى اهـ وفي كافي المحاكم قال لها قد طلقك واحدة ألف فقبلت فقالت انما سألتك
 ثلاثاً بال ألف فطلقتي واحدة فقلت ثلثها بالقول للمرأة مع يمينها أن أأما البيعة فالبيعة بيعة الزوج وكذا

طلقك أس بال ألف لم
 تقبل فقالت قبلت
 صدق بخلاف البيع

(قوله ولو قبل المصلحة
 بالمال الخ) قال الزملي
 النسخة التي شرح عليها
 الزملي والعين ومثلاً
 مسكنة مقيدة بالمال فإن
 عازتهم طلقك أس
 بال ألف قلته وكذلك
 عبارة النهر (قوله وهو
 مشكل الخ) أسهل
 الاستشكال لصاحب
 جامع الفصولين

ويستحق الخلع والبراءة
كل حق لكل واحد
على الآخر عما يتعلق
بالكساح حتى لو حالها
أو بدارها بمال معلوم
كان الزوج حاسماً له
ولم يبق لأحدهما قبل
صاحبه دعوى في المهر
مقبوضا كان أو غير
مقبوض قبل الدخول
بها أو بعده

(قوله لأن الألف تنقسم
بها إلى السوية) كذا في
التفصيح والذي في الفتح
لأن الألف بدل وهي
الصواب (قوله وقد
صرح بوقوع الطلاق الخ)
أقول صرح به المحاكم
الشهيد أيضاً وبأنه ما من
حدث قال في الكافي وإذا
اختلعت المرأة من زوجها
فالخلع طليقة بائنة إلا
أن ينوي الزوج ثلاثاً
فتكون ثلاثاً وان نوى
ثنتين كانت واحدة بائنة
وكذلك كل طلاق يجعل
فهي بائن فان قال الزوج
لم أعن بالخلع فلا وقد
أخذ عليه جلالاً يصنع
في الحكم والبراءة بغيره
الخلع في جميع ذلك

واختلاف في مقدار الخلع بعد الاتفاق على الخلع أو قالت اختلعت بغير شيء والقول قولها أو البينة بين
الزوج أما إذا اختلفا بينهما أنه إن بطلها ثلاثاً بالقبول قالت طلقني واحدة وقال هو ثلاثاً لا تقول قوله
إن كانا في المجلس الأخرى أنه لو قال لها أنت طالق أنت طالق أنت طالق في مجلس سؤالها الثلاث
بألف كان له الألف فبأنه إذا كان يكون موقفاً في المجلس فيكون منه وإن كان غير ذلك للجلس
لزمها الثلاث وإن كانت في العدة فيلتحق عليه ولا يكون لزوج الألف وإن قالت سألتك
أن تطلقني ثلاثاً على ألف فطلقتني واحدة فلا شيء لك يعني على قول أبي حنيفة وقال هو بل سألتني
واحدة على ألف فطلقتكها والقول قولها على قول أبي حنيفة وإن قالت سألتك ثلاثاً على ألف فطلقتني في
ذلك للجلس واحدة والباقى في غيره وقال بل الثلاث في القول لها وإن قالت سألتك أن تطلقني أنا
وضرقي على ألف فطلقتني وحسبي وقال بطلتها معك وقد افترقا من ذلك المجلس والقول لها وعليها
حصتها من الألف والآخرى طالق باقراره وكذا إذا قال غم طلقني ولا في ذلك المجلس وفي حصة خلع
الثنتين سؤال واحد تبيعه وهو أنه إذا خلع امرأة على ألف كانت منفعة على قدر ما تزوجها
عليه من المهر حتى لو سألتها مطلقاً على ألف أو بألف فطلق أحدهما بالزم المطلقه حصتها من الألف
على قدر ما تزوجها عليه فان طلق في ذلك المجلس بأكثر من حصتها لأن الألف تنقسم على ما
بالسوية ولو طلقتهما معاً افترقا فلا شيء له وإذا ادعت المرأة الخلع والزواج بنكره فأقامت بغيره
فتشهد أحدهما بالألف والاخر بألف وخمسائة أو اختلفا في جنس المجلع والشهادة باطلة وإن
كأن الزوج هو للملح فخلع والمرأة تنكره فتشهد أحدهما بألف والاخر بألف وخمسائة
والزوج يدعي الفلأو خمسمائة حلت شهدتهما على الألف وإن ادعى ألفاً بغير شهدتهما لم يمه الطلاق
باقراره كذا في فتح القدير وفيه ما احتلف في مقدار العوض والقول لها عندنا وعند الشافعي بها لثان
اه وفي البرازية بدعت بدل الخلع ورسم الزوج أنه قبضه بيمينه أخرى أفتى الامام عليهما الدين أن القول
له وقيل لها لأنها المطلكة (قوله ويستحق الخلع والبراءة كل حق لكل واحد على الآخر عما يتعلق
بالكساح حتى لو حالها أو بدارها بمال معلوم كان الزوج حاسماً له ولم يبق لأحدهما قبل صاحبه
دعوى في المهر مقبوضا كان أو غير مقبوض قبل الدخول بها أو بعده) لأن الخلع كالبرائة يقتضي
البراءة من المحاسن لانه يعني عن الخلع وهو الفصل ولا يتحقق ذلك إلا بالبريق لكل واحد منهما
قبل صاحبه حق والاختصاص المنازعة بعده والبراءة للمزوجة كما خطأ وهي أن يقول الزوج
برئت من نكاحك بكذا كذا في شرح الزاوية ولا يفتي بوقوع الطلاق البائن في هذه الصورة وقد
صورها في فتح القدير بأن يقول براءاً نكحتك على ألف وتقبل ولم يدكر وقوع الطلاق به وقد صرح بوقوع
الطلاق بهذا اللفظ في الخلاصة والبرازية بل كن قال فيها براءة الطلاق في الخلع والبراءة شرط الصحة إلا
إنما شاخ لم يستطع طوي في الخلع لقلية الاستعمال ولأن الغالب كون الخلع صلحاً كذا الطلاق فلو
كانت البراءة أيضاً كذلك فلا حاجة إلى التنية وإن كان من الكليات وإن لم يكن كذلك فبقت
مشرطه في البراءة أو سائر الكليات على الأصل اه وشمل أول حكمه مستعسر وجهاً لأنه
لا يخلو أماناً لا يحمياً أو سبباً لله أو بعضه أو مالا آخر وكل وجه على وجهين إما أن يكون المهر
مقبوضاً أولاً وكل على وجهين إما أن يكون قبل الدخول أو بعده وإن لم يحمياً شيئاً برئ كل منهما كما
حصصه في الخلاصة والبرازية وبعبارة الخلاصة قولها ولو لم يذكر العوض عليها فهو على وجهه الأول
إن يسكت عند ذكره من الأئمة المرخص في نكحته أنه يبرأ كل واحد منهما من دعوى صاحبه

وذلك حيث قال الرجل قال رويته خالصا فقلت يقع الطلاق ويبدأ الزوج من اللهر الذي له
اسمه فان لم يكن لها عظيم مهر كان عليها رياسا في اليامن الصداق كذا ذكر الحاكم الشافعي الاقرار من التقصير والشيخ الامام
مروفي بنواهر زادوه اخذ الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وهذا يؤيد ما ذكرنا عن ان يوسف انما لم يكن مقبوضا قال في
وفي كلامه اشارة الى الخلاف في المبسطة وفيها ثلاث روايات اسداهالايبر ان المهر فتأخذ ان لم يكن مقبوضا قال في
سدائع هذا ظاهر جوابنا ظاهر الرواية الثانية براء كل منهما من المهر لا عرفلا طالب به أحدهما الا نحو وهو الصحيح على
ما في حقيقته قبل الدخول أو بعد مقبوضا وغير مقبوض الثالثة تراعى كل منهما من المهر وعن دين آخر كذا في من محتومة
وهذان لأن الشهنة كذا في الشربل لا يعرف الاز باني فان لم يسميا شيأ برئ كل واحد منهما من حق الآخر نحو الزمنا النكاح
الصحيح سواء كان قبل الدخول أو بعده وكان المهر مقبوضا أو غير مقبوض حتى لا يجب عليهما ما قبضت أو كان قبل الدخول
ويؤيد ما لا يبرأ عنه وروى عنه ما يبرأ عن دين آخر أيضا أنه وقوله أو كان قبل الدخول أي ويعد ما لا يبرأ عنه لأن الطلاق
الدخول موجب له فمهره فلازم بلزما رضى منه فاقبض بعد الدخول الأولي وقال في فتح القدير والثالثة براء كل
واحد من المهر لا عرفلا طالب به أحدهما الا نحو وهو الصحيح على قول آخر في حقيقه ٩٥ سواء كان قبل الدخول أو بعده

والامام خواهر زاده ان هذا حدی الروایة عن ابي حنيفة وهو الصحيح وان لم يكن على الزوج
مهر فقلها بعد اساق اليامن المهر لان المال مذکور عور فابذ كراخلع وديا يعن ابي حنيفة وهو
قولهما ان لا يرا احدهما عن صاحبه اه وهكذا في البراءة بقولنا مهر عبا رهما ولا ان المهر
اذا كان مضبوطا فلا رجوع له عليها وصرح كلاهما ما نال الرجوع وقد صرح خاضعا في فناءه في
هذه الصورة بانها تر اساق اليامن المهر فثبت ليرأ كل منهما عن صاحبه وقد ظهر لي ان عمل
البراءة لكل منهما ما اذا خالعا بعد ادفع لها مهمل للمهر وصدق مؤلفه فانه يرا عن مؤلفه وترا
هي عن مؤلفه ولذا قال في الخط وهو الصحيح انه يسقط من المهر ما قبضت المرأة فهو لها وما كان باقيا
في ذمة الزوج يسقط اه وفي البراءة بقال لها خلعتك فثبت لا يسقط ثم عن المهر ويقع
العلاق الماش قوله ادا نوي ولا دخل لغو لها حتى اذ انوي الزوج العلق ولم تغبل المرأة يقع الماش
واذا ن قال مرد العلق لا يقع ويصدق قضاء وديا بخلاف قوله خالعتك فثبت لا يقع العلق
والبراءة اه وحاصله ان الفرق بين خلعتك وغالعتك من وجهين الاول ان خلعتك لا يتوقف على
القول بخلاف غالعتك الثاني لا يرا في الاول ويراق الثاني فلهذا قال في الكتاب حتى لو حالها حصة

(قوله يجعل كان ذلك القدر المستثنى ٤٤ من نفقة العدة) أي لو كان حالها على نفقة العدة فيقبل ما شرطه على نفسه لها

استثنان من النفقة قسمها
النفقة على هذا القدر
منها اما اذا لم يرض في
المخلع على نفقة العدة
فانها لا تسقط عنه لكن
يجعل ذلك القدر تقديرا
لنفقة العدة كما سبق في
عن الزاوية ايضا في
آخر الصفحة الثالثة
(قوله وصحبه الشارحون
وقاضيان) ذكر في
الشرح عن قاضيان خلاف
هذا فانه قال وذكر القاضي
انه عندهما كالمخلع
والصحيح من الروايتين
عند الامام كقولهما اه
قلت الذي في قاضيان
هو اقل من البصر فانه
قال فان طلقها بمال أو
بمهرها فتنسبها لنكاح
فيه كالجواب في المخلع
عندهما وعن أبي حنيفة
فهر واثنان في رواية
الجواب فيه ما ذكرنا في
المخلع عنده وفي رواية
الجواب فيه ما قلنا في
يوسف ومحمد هو الصحيح
اه ومعناه ان المخلع عند
الامام سقط لكل حق
وعندهما سقط لما
معنى فقط كما مر به في
المتن وغيره وحديث
قال الطلاق بمال حكمه
عندهما حكم المخلع

الجاهلية الثاني ان يصرح بتي العوض فيه كالمال او الخلع فينفصلتني بغير شيء ففعلت وقبل الزوج
صحيح بغير شيء لا يصرح في عدم المال ووقوع البائن كذا في الزاوية يعني فلا يبرأ كل منهما من
حق صاحبه كالا ينفق الثالث ان يقع ببدل على الزوج قال في الزاوية قال الامام في الاسرار يجوز
المخلع ولا يجوز ببدل المال وقال بعضهم يجوز واختار الجواز ولم يفته ان يجعل على الاستثناء من المهر
لان المخلع يوجب برأته من المهر فكأنه قال لا قدر من المهر فانه لا يسقط عنه فان لم يكن عليه مهر
يجعل كان ذلك القدر استثنى عن نفقة العدة ما زاد على نفقة العدة يجعل كاتما زاد على مهرها ذلك
القدر قبل المخلع ثم خالف تعصبا لقطع تقدير الامكان اه وبه علم حكم ما اذا حالها واشترطت عليه
ان يدفع لها من المهر فانه صحيح الرابع ان يقع بشرط ان يصح للمهر لولدها او لاجنبي قال في
الزاوية حالها على ان يجعل صداقها لولدها او لاجنبي جاز والمهر لزوج لغيره اه وان حالها للمهر
فان كان مقبوضا رجع بحجبه ولا يسقط عنه كالمطلق في الاحوال كلها وفي الزاوية تخلع زوجته
على ان ترد عليه جميع ما قبضت منه وكانت وجبته او باعته من انسان ولم ترد ذلك عليه رجع عليها
بنفقة ذلك ان عروضا والمثل في المكدرات والموزونات كانه استحق بدل المخلع فخرج بالفتية اه وفيها
حالها بغير عسر ان لم يلق الزوج خذا ابرأته من مهرها بغير الطلاق والادان ارتفاع الحسرة ان يكون
بسلامة للمهر اه وان سجد بعض المهر كالعشر مثلا فان كان مقبوضا رجع بالمعنى فقط ان كان
بعد الدخول وسلم لها الباقي وبشأنه فقط ان كان قبله وان لم يكن مقبوضا سقط الكل مطلقا المعنى
بحكم الشرط والباقي بحكم لفظ المخلع وان سجد امالا أو غير المهر فله المعنى ويرى كل منهما مطلقا
في الاحوال كلها وبما قررناه من المهر ان قولهم المخلع يسقط كل الحقوق ليس في جميع الصور
ويستثنى منها اذا حالها على مهرها او بعضه وكان مقبوضا فانها ترده ولا تبرأ ومقتضى المخلع
البرائة لان يقال ان مرادهم البرائة عن سائر الحقوق ما عدا بدل المخلع والمهر بدل المخلع فلا تبرأ عنه
كالمال كان مالا آخر وبما قررناه من المهر ان الجوه او بعوه عشرين لانه امان ان يستثنى من البذل
او ينفي او يشترط على الزوج او عليها او مهرها او بعضه وكل على وجهين امان ان يكون مقبوضا او لا
وكل على وجهين امان ان يكون قبل الدخول او بعده وهذا ان كان المعنى معلوما وجودا متقوما
او محمولا جهالة مستدركة كقول هريرى او مرويان ففتت الجاهلية كطلق في وقت أو تمكن الخطر
بان خلعها على ما بشرت فخلها العام او على ما في البيت وليس فيه شيء طلاق التسمية وردت ما قبضت
من المهر كذا في الزاوية وقد نساه ثم اعلم انه بقي هنا صورة وهي ما في الزاوية باختلاف مع
زوجها على مهرها ونفقة عتبتها على ان الزوج يردها عليها عشرين درهمها صحيح وزم الزوج عشرين
دليلا ما ذكر في الاصل خالفت على دار على ان الزوج يردها عليها بالغالا شفعة فيه وفيه دليل على ان
ايجاب بدل المخلع عليه صحيح وفي صلح القنودى ادعت عليه نكاحا وصالحها على ما بذله لها لم يجز وفي
بعض النسخ جاز والرواية الاولى تخالف المتقدم والتوفيق انها اذا خالفت على بدل يجوز ايجاب
البذل على الزوج ايضا ويكون مقابلا لبذل المخلع وكذا اذا لم يذك نفقة العدة في المخلع ويكون تقديرا
لنفقة العدة اما اذا خالفت على نفقة العدة ولم تذك كعوضا آخر ينبغي ان لا يجب بدل المخلع على
الزوج وقد ذكرنا ما فيمن الزوج اه قيد بالمخلع والمبارأة ان الطلاق على ما لا يسقط نسباً
مما يتعلق بالنكاح في ظاهر الرواية وصحبه الشارحون وقاضيان وفي الزاوية والولو الحجة وعليه

عندهما أي انه لا يسقط الا المسمى دون المهر وعنده حكمه حكم المخلع عنده في رواية أي انه سقط لكل حق وفي الفتوى

الفتوى بعد ان حكى ان قبره واثنين من الامام وان حنيفة هما هو كالمعلم وفي موضع منها طلقها على
 الف قبل الدخول ولو لماعله ثلاثة آلاف تسقط الف وخمسة مائة بالطلاق قبل الدخول وبقي عليه
 الف وخمسة مائة وتلقا بالف ولا يرجع عليه بخمسة مائة عند البلغ وترجع عنده غيره وعليه
 الفتوى بتاعلى ان صريح الطلاق يفسد من المال هل يوجب البراءة من المهر عند الامام أم لا
 فالبلغى يوجب غيره له ثم اعل ان الاولى في التمييز يقال ان الطلاق على مال لا يسقط المهر
 فقد صرح في شرح الوفاة والحلاصة والراز في الوفاة بان النفقة المتضمنة لها تسقط بالطلاق
 والحقوه فشمس الطلاق بمال وغيره ويستكلم عليه ان شاء الله تعالى في كتاب النفقات واما المخلع
 بلقاء البيع والشراء فقال فاضحان في فساو امانه لا يوجب البراءة عن المهر الا بذكره اتفاقا وهو
 الصحيح ومع في الفتاوى الصغرى انه يوجب البراءة كالمخلع واختاره العسادي في القصول واطلق
 في الحق فشمس المهر والنفقة المفروضة والمأسنة والكسوة كذلك واما النفقة فقال في الرزاق
 حالها قبل الدخول وكان لم يسم مهر ان سقط للعدة بلا ذكر له واما نفقة العدة فلم تدخل تحت
 العموم لانها لم تكن واجبة قبل المخلع لتسقط به وانما تسقط بالتبصيص قال الرزاق اختلعت
 بمهرها ونفقة عليها صح وان لم يقب النفقة بعد وهي بمجهولة لدخولها تبعا كسبب الشرع تبعا
 للارض وان كان مجهولا وفي شرح الطحاوي خالها على نفقة العدة صح ولا يجب النفقة بخلاف
 ما اوردت لزوجه عن النفقة في المستقبل لا يصح وفي الظهيرية ان ابراهم عن نفقة العدة بعد المخلع
 لا يصح وكذا بعد الطلاق وقيل يصح وهو الاشبه له ما في الرزاق بتوفيها في موضع آخر اختلعت
 بتلقاها بائة على كل حق يجب لتساعلى الرجل قبل المخلع وبعده ولم يذكر الصداق ونفقة العدة
 ثبتت البراءة عنهما لان المهر ثابت قبل المخلع وبعده ثبتت نفقتها له وفي الخامسة من العدة وحل
 طلق امرأته ثم صاحبته من نفقة العدة على شيء ان كانت عدتها بالاشهر حاز الصلح لان زمان العدة
 معلوم وان كانت عدتها بالحيض لا يجوز لان المدة غير معلومة له واما السكنى فلم يصح استقاطها
 بحال لما ان سكانها في غير بيت الطلاق معصية لان ابراهم عن مؤنة السكنى بان كانت ساكنة في
 بيت نفسها او تعطى الاجر من مالها فيصير التزامها ذلك كذا في فتح القدير واما اذا شرط البراءة
 من نفقة الولد وهي مؤنة الرضاع ان وقتا لذلك وقتا كسنة مثلا صح ولم والا يصح في المتن ان كان
 الولد رضاعا وان لم يسم المدة وترضعه حولي له بخلاف الصغير كذا في فتح القدير وتقتصر في
 الرزاق بقوله ما في المتن فان تركه على الزوج وهو بنت فلزوجه ان يأخذ نفقة النفقة منها ولها
 ان تطاله بكسوة المسمى الا اذا اختلت على نفقة وهكسوته فلمس لها ان تطالسه وان كانت
 الكسوة بمجهولة سواء كان الولد رضاعا او طبيعيا ولو لماعله على نفقة ولده شهر او هي مصره فطالبت
 بنفقة يجبر عليها وعليه للاعتقاد على ما اتي به بعضهم من سقوط النفقة كذا في فتح القدير وهو
 الذي كور في القية وان مات الولد قبل تمام الوقت كان للزوج الرجوع عليها بحصة الاجر الى تمام
 المدة او الحيلة في برأتهما ان يقول الزوج خالعتك على ان يري من نفقة الولد الى ستين فان مات الولد
 قبلها فلا رجوع عليك كذا في الخامسة بخلاف الواساخر الطرلا لرضاع حسنة فكان على انه ان
 مات قبلها فلا رجوع لها ولا جارة فاسدة كذا في اطراف الحلاصة ومقتضى مسئلة موت الولد قبل
 المدة ان نفقة العدة وحلت بدلا في المخلع ثم تسكن في منزل الطلاق حتى صارت ناشرة فوطلت
 نفقتها ان يرجع الزوج عليها بالنفقة وانه اذا شرط انها اذا لم تسكن فلا رجوع ان يصح الشرط ولا يفتي

رواية كقولها ما اى انه
 لا يسقط الا للمسمى وهو
 الصحيح (قوله ولو لماعله
 على نفقة ولده الخ) قال
 في الحاوي الزاهدني
 ولو اختلعت نفسها من
 زوجها بمهرها ونفقة
 ولدها عرضت وهي
 مصره لا تدعى نفقة
 ولها على ان تطالب
 الزوج بنفقة الولد لان
 بدل المخلع دين عليها فلا
 تسقط نفقة الولد عنه بدني
 عليها فاذا كان له عليها
 دين آخر وهي لا تقدر
 على قضاؤه لا تسقط نفقة
 الولد عنه قال وعليه
 الاعتماد على ما اوجب به
 سائر المفتين انه تسقط له

فان قلت اذا اختلف المهر في لغة المدينة ثم تزوجها بمهر خمسة ايام مثلا فهل يرجع عليها ببقية المهر
 قلت نعم لما في الفتية اختلفت فيها بالمهر ونفقة العدة ونفقة ولدها سنة ثم مات الولد جنة ايام
 وزوجها برجع بنفقة العدة وبقية نفقة ولدها اه وهو دليل لما ذكرنا في مسألة المتزوج
 ثم اعلم ان موته او عدم وجوده ولفظها كونه في اثناء المدتين كونه اثناء نفقة الرضاع كافي للصحة ولو
 اختلفت على ان عسكه الى وقت البلوغ صح في الاثنى لا الغلام واذا تزوجت فلزواج ان ياخذ الولد
 ولا يتركه عندها وان اختلفا على ذلك لان هذا حق الولد وينظر الى مثل امساك الولد في تلك المدينة
 فيرجع به عليها كذا في فتح القدر ومقتضاها انها لو قصرت في الاتفاق عليه ان يرجع عليها بقيمة
 النفقة وينتفىق هو عليه نظر الله وفي الولو الجيستن كلب الصلح صالحها على ان يطلقها على ان ترضع
 ولده سنتين على ان زادها ثوبوا جينه وقبضته فاستهلكته وأرضعت العسبي سنة ثم مات فلان الزوج
 يرجع عليها اذا كانت قيمة الثوب والمهر سواء نصف قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع ولو زادت
 مع ذلك ثاة قيمتها مثل قيمته الرضاع يرجع عليها بربع الثوب وربع قيمة الرضاع وملت له الشاة
 وتوضيحه فيها وقد اطلق في بيانها فليراجع فيسبقوه بما ينطبق بالنكاح لانها لا يوجدان البراءة
 من دن آخر سوى النكاح على الصحيح لانه وان كان مطلقا فقد قبضه بصحقوق النكاح لدلالة
 الغرض وادعى في المحررة الاجماع عليه وليس بصحيح فقد روى عن الامام البراءة عن سائر الذين
 كافي في القدير فان قلت لو اختلفت على ان لا دعوى لكل على صاحبه هل يشمل ما ليس من
 حقوق النكاح قلت مقتضى الاراء العام ذلك لكن للمقول في البراءة يخالفت على ان لا دعوى
 لكل على صاحبه ثم ادعى ان له عندها كذا من الثمن بصح لان البراءة تنخص بصحقوق النكاح
 اه وانه لما وقع في ضمن المانع تخصص بما هو من حقوق النكاح واداب النكاح ما ارتفع
 بهذا المانع لانه اذا تزوج امرأة على مهر مسمى ثم طلقها بائنة بعد الدخول ثم تزوجها ثانيا بمهر
 آخر ثم اختلفت منه على مهر هارئ الزوج عن المهر الذي يكون في النكاح الثاني دون الاول كذا
 في الحائنة وانما نص على المهر ليعلم سقوط ما في المحقوق بالاولى واطلى النكاح ما نصرف الى
 الصحيح فالمانع في الفاسخ منقطع للمهر للثاني كافي في البراءة وقيد بقوله حالها القيد لانه لا يكون خاطبا
 لانه لو حالها مع اجنبي بمال فانه لا يسقط المهر لانه لا ولاية لاجنبي في اسقاط حها وهو خلع
 القسوى وستكلم عليهم خلع الوكيل والرسول ان شاء الله تعالى (قوله ولو خلع صغيرة بمالها
 لم يجز عليها) أي لا يلزمها المال لانه لا نظر لها فيه لعدم تمام البضع حالة المخروج وانما فسرنا
 عدم المخواري كلامه بعدم لزوم المال لان الصحيح وقوع الطلاق كافي البتة لانه لا يتعلق
 بشرط بقوله فيعتبر بالطلاق سائر الشروط هذا اذا قبل الاب وان قبلت وهي طاهرة تعقل ان
 النكاح جالب والمخلع بالبوقع الطلاق بالاتفاق ولا يلزمها المال وذكر صاحب المنظومة ان خلع
 الصغيرة بمال مع الزوج ان كان بلفظ المخلع مع الباش وان كان بلفظ الطلاق يقع الرجعي وفي جامع
 الفصولين لو طلق الصغيرة بمال بيع رجيا وفي لامة يصبر ما اذا طلق بمال بصح في لامة لكنه
 مؤجل وفي الصغيرة يقع بالامال اه وفي جوامع الققه طلقها بمهرها وهي صغيرة طاهرة قبلت وقعت
 طلاقه ولا يرأوان بل أوها وأجنبي روى هشام عن محمد انه يقع ويرى الهندواني عن محمد انه
 لا يقع فلو بلغ وأجازت حاز كذا في فتح القدير وذكر الشارح لو شرط الزوج البذل عليها توقف
 على قبولها ان كانت أهلا فان قبلت وقع اتفاقا ولا يلزم المال وان قبلت الاب عنها صح في رواية لانه

وان خلع صغير بماله
 لم يجز عليها

(قوله ثم اعلم ان موته
 أو عدم وجوده لا يوجب
 أي فيما اذا اختلفت
 منه بماله علمين المهر
 ويرضاه ولده الذي هي
 حاسل به اذا ولده الى
 سنتين كافي في الفتح

تقع حمض لانها تنقص بالمال ولا يصح في أخرى لان قبولها يعني شرها اليقين وهو لا يمتثل للتبانية
وهذا هو الاصح اه اطلق في حالها فتمل مهرها الذي على الزوج ولد أقل في الزنا به والمخلع على
مهرها وادخل آخره سواء في الصحيح اه وقيد بالصغيرة لتبقيده لو خلع كبريه بلا انكسار له لا يلزمها
المال بالاولى لانه كالا جنبي في حقها وفي الزنا به الكسرة اذا خلعها أو بها أو اجنبي بانها حاز والمال
عليها وان بلا انكسار يجوز وترجع المصداق على الزوج والزواج على الاب ان ضمن الاب وان لم ضمن
ما لمخلع يتوقف على قبولها ان قلت تم المخلع في حق المال وهذا دليل على ان الطلاق واقع وقبل
ذيق الطلاق مهنا لا احازتها اه وقيد بالاب لا مخرجي المخلع من زوج الصغيرة وأما ما كان
أضافت الام البذل الى المال أو ضمنتم المخلع كالا جنبي وان لم تضيف ولم تضمن لارواية قيسه
والصحيح انه لا يقع الطلاق بخلاف الاب وان كان العاقد اجنبيا ولم ضمن البذل ان كانت الصغيرة
تعمل العقد الزوج المصداق انما هو يتوقف على احازتها وقبل لا يتوقف ومنه ما كان الاب
اذا علم ان المخلع خير لها بان كان الزوج لا يضمن عشرتها فالمخلع على مصداقها صحيح فلم يضمن به فاض
نفسه قضاؤه كنفاني الزنا به وفيها واداراد ان يصح خلع الصغيرة على وجه يسقط المهر والمتضمن
زوجها يخالع اجنبي مع زوجها على مال قدر المهر والمتعة فيبذل البذل على الاجنبي الزوج ثم يعمل
الزوج بمعا عليه من المصداق والمتعة له لولاية قبض مصداقها على ذلك الاجنبي فيبذل الزوج عن
المهر ويكون في نفع ذلك الرجل اه وفيها من موضع آخر وحيلة أخرى ان يعمل الزوج بالمصداق
على الاب فيبذل الزوج منه وينتقل الى فمعة الاب والاب يملك قبول المحوالة اذا كان المصداق عليه املا
من البذل والغالب كون الاب املا من الزوج وكذلك لو كان المصداق عليه عمل البذل في الملاءمة ذكره
في الجامع الصغير ذكره اصحق الوالحي اه لا يملك قبولها الوضحة في الملاءمة لو كان المخلع وليا على الاب
جعل له القاضي وصاحبه يملك قبولها وذكر الحاكم حيلة أخرى وهو ان يبرأ الاب بعض مصداقها
ونفقة عيشتها ثم يطلقها الزوج بائنا وهذا خاص بالاب لفحة اقراره بالقبض بخلاف سائر الاولياء ويبرأ
الزوج في الظاهر لا قرار الاب لا في اقرار غيره ويكسب اقرار الاب قبض حقها وطلاق الزوج بائنا اه
وتعقب في جامع الفصولين بان الاب اذا كان كاذبا في اقراره لم يبرأ الزوج عندنا وهو مصرم عليه فلم تكن
هذه الحيلة شرعية ولذا قال في الظاهر اه وفيها ايضا وكنت الصغيرة بالمخلع ففعل الوكيل في رواية
يصح يوم المخلع وله البذل وفي رواية لا الا اذا ضمن الوكيل البذل وان لم ضمن الوكيل البذل لا يقع
الطلاق قال لها وهي صغيرة ان غبت عنك فأمرني بملك فقلتني غبتني حتى شئت بعد ان ترفقني فغبتني
من المهر فوجد الشرط فطلقت نفسها بعد ما أبرأته لا يخط للمهر لعدم جهة ابراه الصغيرة وقع الرجعي
لانه قال القائل لها عند وجود الشرط أنت طالق على كنفنا وحكمه ما ذكرنا اه وقيد بالاب لانه
لو خلع ابنه الصغير لا يصح ولا يتوقف خلع الصغير على احازة الولي اه وحاصله انه في الصغيرة لا يلزم
المال مع وقوع الطلاق وفي الصغير لا وقوع أصلا (قوله ولو بالغ على انه ضامن لم يطلعت والاف
عليه) أي على الاب للملزم لان اشتراط البذل المخلع على الاجنبي صحيح فبذل الاب اولى ولا يسقط مهرها لانه
لم يدخل في حق ولاية الاب فلما بلغت تأخذ نصف المصداق ان كان قبل الدخول وكله ان كان بعده
من الزوج ويرجع هو على الاب الضامن أو ترجع على الاب ولا يرجع هو على الزوج ولو كان المهر عينا
أخذته من الزوج كله ان كان بعد الدخول ونصفه ان كان قبله ويرجع الزوج على الاب الضامن بقيته

٩٩

ولو بالغ على انه ضامن
لم يطلعت والاف عليه

(قوله ثم يعمل الزوج)
يرفع الزوج ما على يعمل
وقوله ان له مفعول يعمل
واللام زائدة (قوله
وحيلة أخرى ان يعمل
الزوج) ينصب الزوج
مفعول يعمل ويؤمله ضمير
مستتر عائد الى الاجنبي
وقوله والاب يملك قبول
المحوالة مرتبط بالمجسدة
لاولى

مهرها و شهنشاهان و ملائکة الاله ۱۰۰ علیه ثم ذکر هذا الحكم النبی صلی الله علیه و آله و سلم انه معجی مطابقا لادعای المهر وهو راجع

الامام الخواري (الخ) عبارة السارحة في هذا الفصل وذكر شمس الائمة الخواري فمروا بين على رواية الشروط على
يقع الطلاق ولا يستطاع ادناها على رواية الجمل لا يقع الطلاق قال شمس الائمة ما ذكر في الشروط مجمل على ما اذا ضمن الاب بدل
المخل فوقيه ما بين رواية الشروط وبين رواية كتاب الجمل

على الاخصى لا يحصل به العبد الم يكن حاصله وهو اثبات الالهية وهو القوة عن ذلك
 الاقطاع خلافا لاسقاط الملك في الجمع لا يحصل عنه لراة الم يكن حاصله فصار الاب والاجني
 ه لهما فاقه لم يحصل له شيء بخلاف العبد فاقه حصل له ما ذكره والاب والابن لا يجب على غير من يحصل
 له العوض فصار كمن يبيع الابن الان يبيع فبذلك الشرط القاسدة والجمع لا يغنيها اه وهذا
 علم الفرق بين ما يصح التزامه وما لا يصح ومن صور لا تنزل ايضا ما في جامع الفصولين لزواج الاب
 بنه الكبيرة فظلموا منه وقت الدخول ان يزوج شأنا من مهرها يدعي ان يزوجها وان
 يزوجها فزوجها فقول ان انكرت هي الاذن بالهبة غير متلغا وحبته وانما من ما وحبته ويصح
 هذا الضمان لا ضاقته الى سبب الوحي لان من زعم الاب والابن انها كدية في الانكار وانما
 اخذته من عليها فزوجها فلا بد من يدين واجب فصح اه والظاهر من آخر كلامه ان الضمان
 مناعني الكفاية لا التزام المال ابتداء بالاجني وأشار بقوله لم يحضر عليها الى ان الاب فضولي في
 خلق الصغيرة فيستأمنه حوازل خلق الفضولي وحاصله كافي للصط ان المتعاقبين من يدخلان تحت
 حكم الاجابيين وان كان المتعاقب في الجمع للراة فليعتبر قولها سواء كان البديل معها أو بمعنا اضاف
 لبديل الى نفسه او لم يصفه لانها هي العاقدة وان كان المتعاقب هو الاجني ان اضاف البديل الى
 نفسه فليعتبر قوله لانه انتم تسلم ذلك من ملكه وان لم يصفه الى نفسه ولا الى أحد فليعتبر قولها
 لانها الاصل فيه فلو قال اجني فزوج اخطع امرأتك على هذه الدار وهذه الالف فاقول الى المرأة
 بوقال على عبيدي هذا والقي هذه ففعل وقع الجمع لانه هو العاقل اضاف المال الى نفسه ولو قال
 ها الزوج خلعتك على درو فلان والقبول بها بوقال لصاحب العبد خلعت امرأتي بعبدك والمرأة
 حاضرة والقبول لصاحب العبد بوقال رجل فزوج اخطع امرأتك الف فلان هذا أو على عبد فلان أو
 على ألف على ان فلا ما من لها ما قبل فلان ولو قالت احطني على ألف على ان فلا ما من له ففعل
 يقع الجمع وان ضمن فلان اخذ الزوج من ايمها شامولا انها فقط اه وفي النزاع بين الجمع اذا جرى بين
 الزوج والمرأة قالها القبول كان البديل مرسلأ أو مطلقا أو مضافا الى المرأة أو الاجني اضافته ملك
 وضمان ومتى جرى بين الاجني والزوجة فحق كان البديل مرسلأ فلقبولها وان اضيف الى
 لاجني اضافته ملك أو ضمان فالى الاجني لالى المرأة اه ولما لو قيل به فقال في الحائنة وكيل
 لراة ان الجمع اذا قبل الجمع يتم الجمع وهل يطالب الوكيل ببديل الجمع فليست على وجهين ان كان
 لو قيل ادخل البديل ارسلانا قال فزوج اخطع امرأتك بألف درهم أو على هذه الالف وأشار الى
 لف المرأة كان البديل على المرأة ولا يطالب به الوكيل وان اضاف الوكيل البديل الى نفسه اضافة
 ملك أو ضمان بان قال اخطع امرأتك على ألفي هذه أو على هذه الالف وأشار الى نفسه أو على ألف على
 في ضمان كان البديل على الوكيل ولا نطالسه المرأة ولو قيل ان يرجع على المرأة فقبل لاداء
 بصدقه وان لم تكن المرأة امرته بالضمان بخلاف الوكيل بالنكاح من قبل الزوج اذا ضمن للمهر
 لراة ولم يكن الضمان باهر الموكل فانه لا يرجع على الموكل اه ولا يتفرد أحد الوكيل به بخلاف
 لطلاق والوكيل بالطلاق لا يملك الجمع والطلاق على مال ان كانت مدخولة على الصحيح لا بخلاف
 لشر بخلاف غير هاته الى غير ذلك زعم رجل انه وكلها بالجمع فخالها معه على ألف ثم انكرت
 لراة التوكيل فان ضمن الفضولي المال للزوج وقع الطلاق وعليه المال والان لم يدع الزوج
 لتوكيل لم يقع وان ادعاه وقع ولا يجب المال كذلك في الهبط ولو وكلها بان خالها بعد شهر فخصت

(قوله وان كان المتعاقب
 هو الاجني) الظاهر ان
 يقال هو الزوج (قوله
 وفي النزاع بين الجمع اذا
 جرى الخ) قال المرسل
 المرسل كقولها اخطع
 على هذا العبد أو على
 هذا الاب أو على هذه
 الدار فان قدرت على
 تسليمه سلمته والا لمثل
 فيما لمثل والقيمة في
 القيمي والمطلق كقولها
 خالني على عبد أو ألف
 أو ثوب والمضاف على
 عبيدي هذا أو عبدك أو
 عبد فلان وما أشبهه تأمل

(قوله الواحدة لا يصلح في الجملة والكتاب في الجملة) فثبت قيل قوله فان بلغها خلافة (باب الطهارة) (قوله المسألة) والكتابية) الاولى المسئلة والكافرة ١٠٢ المسألة من المسئلة أسلم زوج الجوسية فظاهر منها قبل عرض الاسلام عليها

للمسئلة لم يصلحها الوكيل لا يصير الوكيل على الخلع وان طلعت المرأة وبعض المسئلة بنزل الوكيل
 وذ كرا لام محمدان فوكيل الصبي والمعتوم من البالغ العاقل بالخلع صحيح الواحدة لا يصلح في الخلع
 وكيلان المجانبيان وكلت رجل بالخلع فوكله الزوج أيضا سواء كان البسمل مسي أو لا وعن محمد
 انه يصح كذا في البرازية والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

(باب الطهارة)

هو في التمسك بظاهر امراته انما قال لها أنت على كطهر أي كذا في الصباح والمغرب وفي المسباح
 قبل انفاخص فذلك ذكر الطهر لان الظاهر من الآية موضع الركوب والمرأة تركوبه وقت الفتيان
 فركوب الام مستأخر من ركوب الدابة ثم شبه ركوب الزوجة بركوب الام الذي هو مجتمع وهو استارة
 لطيفة فكانه قال ركوبك للنكاح حرام على وكان الطهارة طلاقا في المحاملة فهو من الطلاق بلفظ
 المحاملة وأوجب عليهم الكفارة فلفظ في النهي اه والمذكور في كتب السابعة اه كان خلافا
 في المحاملة بوجوب حمة مؤبد لا رجعة فيه وفي الشريعة ما ذكره بقوله (هو تشبه النكاح بحمة

عليه على التامد) أراد بالتمسك وحتمها صحيح اضافة الطلاق اليمن الزوجة وهو أن يشبهها أو عضوا
 منها يصير به عنها أو زنا شائعا منها المسألة في أراد ما شبهه به عضوا محرما اليه الطهر من عضو محرمة
 عليه على التامد المسألة كره أيضا وأراد الزوج المسلم لا يله طهارة لذي عندنا وأطلقه ففعل
 السكران والمكره والاخر ما شأنه كافي التارخاسية وقيل بالنكاح حمة احتراز عن الاممة
 والاجنبية على ما سيجري به ولم يقيد بها بشي لئلا يسهل للمنعولة وصبرها الكبيرة والصغيرة الرقاه
 وغيرها العاقلة والقنوة المسئلة والكتابية وقد سألنا بطلانها لئلا يشبهها ما حراماته لا يكون مظاهرا
 لان حمة ما موقفة بكون امراته في حمة وكذا الطلقة ثلاثا وأطلق المحرمة ففعل المحرمة نسا
 وصبره وورضا وأراد التامد تأيد المحرمة باعتبار وصف لا يمكن زواله لا باعتبار وصف يمكن
 زواله المحلف المحسنة محرمه على التامد ولو قال كطهر بحسوبة لا يكون طهارة ذكره في جوامع الفقه
 لان التأيد باعتبار دوام الوصف وهو غير لازم مجاوز اسلامها بخلاف الاممة والاخنة وغيرهما كذا
 في فتح القدير والفتحي ان حمة الجوسية ليست بمؤبد بل هي موقفة اسلامها أو بصبرورها
 كائنة فلا حاجة الى ما ذكره كالافتحي ولنا على في الخط بانها ليس بمحرمة على التأيد وضم الى
 الجوسية المرتدة وعلى كلامه التمسك الصريح والفتحي فدخل ما لو طاهر من امراته ثم قال لا أخرى
 أنت على مثل هذه بنوى الطهارة بكون مظاهرها ولو بعد موتها وبعد التكفر باعتبار تضمن
 قوله لها أنت على كطهر أي فالتسوية فيها باعتبار خصوص وجه الشبه المراد لا باعتبار نفس التشبه
 بها وكذا لو كانت امرأة تزوج رجل آخر طاهر زوجها طهارة أنت على مثل فلا يشي ذلك صحيح ولو
 كان بعد موتها وكذا لو طاهر من امراته ثم قال لا أخرى أشركك في طهارتها في اصل حقيقة
 الطهارة الشرعية تشبه الزوجة أو زوجات مع غيرها أو ما يصبر به عن الكل بما لا يصلح البطر السمن
 المحرمه على التأيد كذا قالوا ولو قالوا من محرم دون محرمة صفة لخصص المتساو للذكر والانثى

لكنه من أهل الكفارة
 (قوله والفتحي ان حمة
 الجوسية الخ) قال في
 الشهر وعندي ان الفتحي
 ما في فتح القدير الا ترى
 قولهم ان العان يوجب
 حمة مؤبدة ولو شبهها
 بامرأة الملائمة لا يصير
 مظاهرا كما في المحلوسع
 أيضا لان هذا الوصف
 يمكن زواله بان يكتب
 نفسه كاسياني (قوله)

(باب الطهارة)

هو تشبه النكاح
 بحمة عليه على التامد
 ولو قالوا من محرم الخ
 قال في الشهر قال في البدائع
 من شرائط الطهارة التي
 ترجع على الظاهر ان
 يكون من جنس النساء
 حتى لو قال لها أنت على
 كطهر أي وأبني لا يصح
 الطهارة لانه انما صرف
 بالشرع والشرع انما
 هو ورد بها فيما اذا كان
 المظاهر به امرأة له وبه
 عرف جواب ما في الخط
 فوشبهها بمرجاسه
 وقريبه ينبغي ان يكون
 مظاهرا اذ فرجها في
 المحرمة كفرج أمه

واندفع ما في البحر حيث نقل ما في الخط وحرمه ولم ينقله بمشأوا أنت قد علمت ما هو الواقع نعم رد على
 المصنف ما في الحاشية أنت على كالم والحزير ما في الصحيح اه ادا في طلاقا وظهارا فكافى وان لم ينشأ كان ايلا اه قلت

لا يفتي أنه إن سلم ما حصره في الخامسة أشكل ما في السادسة وكل من عقو لما في المصط والاسم لم يترد على الإبراهيمي المستغنى عنه
التي أدت به في سنة الحاشية التي حدى بها القاصد لما نقله في التهر وفيه ولو قال لأمر أنت على كالتة والدم ومجم الخ ترير اختفت
الروايات فيه والصحيح أنه إن لم يترد شيلا يكون إلا ما دون نوى الطلاق يكون مطلقا ١٠٢ وان نوى الطهار لا يكون نهارا له

بحرقه ومكثا طلق
الشربالية قال في الحاشية
وان نوى طهار لا يكون
نهارا وكذلك في
التراخانة نقل عبارة
الحاشية كما تلتها فطران
النقطة التي نقل عنها في
النهر سقط منها النقطة فلا
فائدة ما ورد لكن رأيت
في الحاشية أيضا ما نصه ولو
شبهها بغير امرأة اتصل
له في الجملة كالجموسة
والمرئدة ومكثا القير
لا يكون نهارا وكذا
التشبه بالرجل أي رجل
كان له وكذلك صرح
في التراخانة عن
التشبه بانفوسها
بالرجل لم يكن مظاهرا
وبه تأيد ما في السداع
ومجالت من النقل
السابق اندفع الاشكال
والله تعالى للوفيق (قوله)
والظاهر أنه سبق فلم
القصير يعود إلى ما في
الدراية قال في التهر وكأنه
لان الشكل يمكن الجواب
عنه وهذا لا يمكن
الجواب عنه وعندي ان
القصير يرجع في شبهها

لكان أولى لأنه لو قال أنت على كثر في أي أوقرتي كان مظاهرا انظر مجها في المحرمة كثر جأه
كذا في المصط وينبغي عدم التمسك بالذبح القير بسلان فرج الرجل الا حتى يحرم على التماسك
أيضا وأشار بقوله بمحرمة إلى ان التشبه بالرجل لا يملو كان المراد بان قالت أنت على كثر رأي أو
أنا عليك كثر رأي أمك والصحيح كافي المصط أنه ليس بشئ فلا حرمة ولا كفارة ومنهم من أوجب
عليها الكفارة ثم اختلفوا هل هي كفارة عين أو طهار ورجح ابن الصنفانها كفارة عين وذكر ابن
وهبان نفي بها على القول بوجوب الكفارة انها يجب بالحنث ان كانت كفارة عين وان كانت
كفارة طهار فان كان طلاقا يجب متى تزوجت به وان كانت في نكاحه يجب الحال ما لم يطلقها
لأنه لا يحصل لها العزم على منعهم من الجماع اه وفي الحاشية ولو شبهها بجزنة الأب والابن قال محمد
لا يكون نهارا وقال أبو يوسف يكون نهارا وهو الصحيح ولو شبهها بأم امرأة أو ابنة امرأة قد نفرت بها
يكون نهارا له ولو قبل أخنية بشهوة ثم شبه زوجته بأمه لم يكن مظاهرا عند أبي خنيفة
ومحمد خلا لا أبي يوسف كذا في الورع الجسمة فلان إذا في النهاية لطفة اتفاقا في التعريف ونسبه
الشارح وغيره وما في الدراية أنه لو شبهها بأم امرأة نفرت بها أو ابنة أو ابنة كان مظاهرا أشكل لان غايته
ان تكون كأم وزوجة أمه أو ابنة وهي حلال كذا في فتح القدير والمظاهره سبق فلم وقد ظهر لي
أنه لا حاجة إلى فسد الاتفاق ما في تشبهها بجزنة الأب والابن قد علمت أنه يكون مظاهرا على
الصحيح أم لا اتفاقا في تحريمها بالخالفه الشافعي وأما في مسئلة تشبهها بإسمل الغلبة بشهوة فلان
حرمه البنت عليه ليست مؤبدة لا ارتفاعها بقضاء الشافعي جعلها كافي المصط مارا بين التمسك
والوطء بان حرمة الوطء منصوص عليها فلم ينفق قضاء الشافعي بحل أصول الزينة وقهر وعما خلا في
التقيل وعلى هذا ولو شبهها بالاختلاف لا يكون مظاهرا لان حرمتها مؤقتة تشكك فيه نفسه ولو شبهها
بالاخت من لبن الفصل لا يكون مظاهرا لان حرمتها مؤقتة بقضاء الشافعي بمثلها فهي كالتسلة
وبهذا التفرير ان شاء الله تعالى استثنى عما في فتح القدير وأطلق في التشبه فتشمل المعلق ولو
بمشتبها كالطلاق والموت كانت على كثر رأي وما أوشهر ان أراد قرا بأنها في ذلك الوقت
فانما يجوز بغير كفارة ويرفع الطهار بمضي الوقت كافي الحاشية ولو قال لها أنت على كثر رأي
كل يوم فهو نهار واحد ولو قال في كل يوم تعد الطهار كل يوم فمضى في يوم بطل نهار ذلك
اليوم وكان مظاهرا انتهى اليوم الآخر وله ان يقر بها السلا ولو قال لها أنت على كثر رأي
اليوم وكلما جاء يوم كان مظاهرا انتهى اليوم وانما مضى بطل هذا الطهار وله ان يقر بها في الليل فذا جاء
عد كان مظاهرا طهارا آخر انما غير مؤقت وكذا كلما جاء يوم صار مظاهرا طهارا آخر مع
بما لا ولولا ذلك أنت على كثر رأي رمضان كل يوم يجب كذا في فتح القدير وجب سقط طهارا وجب
وطهار رمضان استحسانا والطهار واحد وان كثر في شعبان لم يجز أنت على كثر رأي الا يوم الجمعة
ثم كفران كثر في يوم الاستثناء لم يجز والا يجوز أنت على كثر رأي الشهر لا يكون مظاهرا قبله

إلى الزاني المستغنى عن الزنا وعليه فلا أشكل انما خلاف المذكور انما هو وفيما إذا شبهها بالزاني أو كالتة كالتة دعا إلى محض
لاشكال والله تعالى للوفيق (قوله ولو شبهها بالاخت من لبن الفعل) قال في النهر كان وضع على امرأة لها لبن من زوج له بنت من
عمره رضعه فان المرضع بعد بلوغه ولو شبهه بوجه هذه البنت لا يكون مظاهرا قال في الفتح كلهم انفقوا على توصيع الاجتهاد فيها

نفس العمل فلا تكل
 لملكه حبله وسد كره
 للزلف (قوله والفرمان
 من حبلان الخ) قال
 القسسي في شرحه
 والجواب اما المسئلة
 الاولى في الظاهر انها رواية
 ضعيفة لقلة ائمتها المشهورين
 في الكتب واما الثانية
 فالفرق الذي ذكره بين
 المطلق والتام من انه
 يصح قوته بخلاف
 المطلق يدفع الاشكال
 فلا تعدى المحرمه من
 أمس الى اليوم وما صدق
 (قوله) وينبغي أن لا
 يكون مظهرا قال في
 التهرسه نظرا بل ينبغي
 أن يكون مظهرا فتنبره
 حرم الوطه ودواعيه ما تب
 على كظهر أي حتى تكفر
 اه وقال الرمي لا يكون
 ظهرا ما لم ينو الظهار لان
 حذف الطرف عند العلم
 به جائز واذا نواه صح
 تأمل (قوله) فانه تحقق
 خلاف ما زعم أنه
 التحقيق (أجاب في التهر
 بان ليس بشبهة
 خارج بالاجماع وكذا
 الخضر لها اولى نحو
 ظهر ما شبهه (قوله)
 شبهة تشقة قال
 في التهرس تشديد علم
 الشهوة تهرس لان ذلك
 لا يصح المسافر

كذا في المتن خاسر غيرهما وفيها عن أبي يوسف أنت على وجهك كظهر أي إذا استعذر كان بالاول
 قال أنت على كظهر أي أمس كان باطلا له والفرمان مشكلا لان الاول من قبيل إضافة
 الظهار وتطيقه اه وهما معان كالكفارة وقدرهما في البدائع والثاني ينبغي أن يكون
 كالطلاق ان كان نكحها قبل أمس كان مظاهرا لا أن كان نكحها اليوم كان لغوا والحاصل
 ان هنا أربعة أركان للشبه وللشبه هو اذا نكحها بالاول وهو للشبه وهو بكسر الباء
 فهو الزوج البالغ العاقل المسلم وزاد في التارخاية العاقل يعني مافيه واما الثاني وهو المشبه
 بلغ الباء المشكوة أو عضوها صبر بمعناها كالأعضاء واما الثالث وهو المشبه به عضو لا يعمل
 النظر اليه من محرمة عليه تأييدا واما الرابع وهو الدال عليه وهو ركته وهو صريح وكفاية
 فالصريح أنت على كظهر أي متى وعندي يعني كلى ولم أر حكم ما إذا قال أنت كظهر أي بدون
 إضافة فهو ينبغي أن لا يكون مظاهرا لاحتمال انه قصد أنها كظهر أم على غيره وأما ذلك مظاهرا
 وظاهرا متعلقين الصريح وفي التارخاية وعن أبي يوسف قال أنت معنى مظهرة انه يكون باطلا
 وشروطه للراءة كونها زوجة ورامعة فلا يصح من أمته ولا من مباته ولا من أجنبية الا اذا أضافه
 الى الزوج كسبائي وفي الرجل كونه من أهل الكفارة فلا يصح من ذمي وصبي ويحتمل لان
 الكافر ليس من أهل الكفارة وفي التارخاية يلزم الذي كفارة الظهار اذا ظهر وفي محتمل
 أبي يوسف نظر اغماقه المشايخ من الشافعي والحاصل انه تعالى شهد بقوله منكفي الآية الاولى
 وهو قوله تعالى الذين يظهرون منك من نساءهم ما هن أمهاتهم ان أمهاتهم الا للذي ولدتهم وانهم
 يقولون منك من القول ورواوا انه لغو فغروا ما شرح في بيان الكفارة ثم يقيد بقوله منك
 فقال والذين يظهرون من نساءهم ثم يهودون لما قالوا فخير بر رفيق من قبل ان يماسا لكن لم يسل
 يكن أهلا للكفارة ثم يصح ظهارة قال بعضهم واليه من الشافعي انه قبل اربعة الايمان لم يجوز
 ان عمك الكافر المؤمن وصح ظهارة فكان تناقضا ورده بعض الشافعية بانها قبل الكفارة به الاطام
 ولا يلزم من صحة الظهار ان يكون المظاهر أهلا لكل الأنواع يدل ان ظهارة العبد صحيح فطعنوا انه
 ليس أهلا لغير الصوم ووظاهر المسلم ثم ان دعوا العباداته تعالى بقى ظهارة عند أبي حنيفة حتى لو أسلم
 لأبطل القران بالالكفارة وعندهم لا يبقى لان المراد ليس أهلا لحكمه وهو الكفارة قوله ان الحال
 حال بقائه حكمه وهو المحرمه حال الانقضاء والكفر ليس بخلاف الحرمة وحكمه حرمة الوطه ودواعيه
 الى غاية الكفارة (قوله) حره الوطه ودواعيه ما تب على كظهر أي حتى تكفر) اما حرمة الوطه في الكتاب
 والسنة وأما حرمة الدواعي فان دخولها تحت النص المفيد لحرمة الوطه وقوله تعالى من قبل ان
 يماسا لانه لا موجب فيه للعمل على الباز وهو الوطه لا مكانا لا حقيقة ويحرم الجماع لانه من افراد
 التماس فحرم الكل بالنص كذا في فتح القدير وقد يقال ان اللوح العمل على الجماع موجود وهو
 صلح التماس على ليس بشبهة وليس يحرم اتفاقا التحقيق خلاف ما زعم انه التحقيق وهو ان
 الاصل ان الوطه اذا حرم حرم ما كان داعيا اليه لان طريق الحرمة محرم وقد استمر هذا في الاستبراء
 والاحرام ولا عنكاف ونحوه في الصوم والحض عن هذا الاصل لنص صريح وهو انه عليه السلام
 كان يقبل بعض نساءه وهو صائم وكان يقبلها وهي حائض وحكمته لزوم الحرمان لوجوب الدواعي في
 الصوم والحض لكن تفرق قوعها بخلاف غيرها وعن محمد بن ظاهرا تقيها اذا قدم سفره بشر
 شهوة تشقة والدواعي المبصرة والتقبل والناس عن شهوة والنظر الى فرجها بشهوة كافي البسائخ

(قوله وهو يقتضي ان جعله ظاهراً ليس باختياراً بل بالضرورة لا يجوز ان يكون مطلقاً في الجملة والاحكام في الجملة ظاهرة بالضرورة
 نحنا وبه يحصل التوفيق بين كلاهما الهداية وتلخيصها في جملة عبارات التفسير الكبير لا شارة الى الجواب بما قلناه فان ذلك
 التوفيق يؤخذ منها (قوله وعلى القاضي ان يجبره على التكفير) قال في حواشي ممكن لا فائدة للاجبار على التكفير لا
 الوطواط لم يقتض به عليه الاثرة واحدة في العمر كما في القسم ولهذا اوصارنا ١٠٠ بعد ما طهرناه لا يؤجل ولا شرط

الاول لتكميل المصدق
 لاحتمال ان يرفع الى من
 لا يرى التكفير بالخلوة
 جرى عن القاضي قال
 وفرض المسئلة فيها اذا
 لم يطأها قبل الطهارة ابدأ
 بعيد وقد يقال فائدة
 الاجبار على التكفير وضع
 العصية قال الشافعي ولا يجبر
 على شيء من الكفارات
 الا كفارة الظهار ووجه
 عدم الجبر عليها تعابده
 اه قلت وقد رأيت في
 فلو وطئ قبله استغفره
 فقط وعوده عزم على
 وطئها

السدائع ما يقربها
 استبعد هذا لثبوت قال
 في بيان سبب الكفارة
 وقال بعضهم كل واحد
 منهما أي من الظاهر
 والعود شرط وسبب
 الزوج امر ثالث وهو
 كون الكفارة طريفا
 متعينا لا يغاها الواجب
 وكونه قادرا على الاغاة
 لان اغاها حقها في الوطء
 واجب ويحجب عليه في

ولا يدخل فيها النظر اليها بشهوة وفي التناوختية ولا يحرم النظر الى ظهرها ووطئها ولا الى الشعر
 والعصير وفي الهداية ان اللفظ المريم أعني أنت على كنهه أي لا يكون الا ظاهراً ولو توى به
 الطلاق لا يصح له منسوخ فلا يمكن من الاتان به وهو يقتضي ان الظاهر كان مطلقاً في الاسلام
 حتى يوصف بالتمتع منه قال اولاً انه كان مطلقاً في الجملة وهو يقتضي ان جعله ظاهراً ليس باختياراً
 ولم أر أحداً من شراحها تعرض لذلك وذكر الامام غير الدين الرازي في التفسير الكبير البعث الثاني
 ان الظاهر كان من أشد مطلقاً في الجملة لا في التعريم أو كما يمكن فان كان ذلك المحكم مقراً
 في الشرع كانت الآية ماضية ولا يبعد ما تخاف في الشرع الا في طاعة الجملة لكن الذي يرى
 انه عليه السلام قال لها حرمت أو أراك الا قد حرمت عليه كالدلالة على انه كان شرطاً لمما روى
 انه توقف في المحكم فلا يدل على ذلك اه وأشار المصنف الى ان هذا حرمة لا ترتفع الا بالكفارة
 فلا يبطل الظاهر بزوال ملك النكاح ولا يبطلان حل الجملة حتى لو طاهر منها ثم طلقها بانتماء تزويجها
 لا يملك له وطئها حتى يكفر وكذا اذا كانت زوجة مائة ومظاهر منها ثم اشتراها وكذا اذا كانت حرة
 ما تزنت والعيان بالله تعالى عن الاسلام ولحققت بداءا لم يحرم فبقيت ثم اشتراها في الوطء أسلم زوج
 للعبوسة فظاهر منها قبل عرض الاسلام عليها صلح لكونه من أهل الكفارة اه قالوا لراي ان
 تطالبه بالوطء عليها ان قننه من الاستمتاع بها حتى يكفر وعلى القاضي ان يجبره على التكفير دفعاً
 لفسادها بحبس فان أبي ضربه ولا يضرب في الدين ولو قال قد كفرت صدق ما لم يعرف بالكتب
 وفي التناوختية اذا عني عن التكفير عزه بالضرب والمحبس الى ان يكفر أو يطلق ثم اعلم ان
 تعليله بمشئته الله تعالى تبطل ولو قال ان شاء الله فلا مشئته اليه (قوله فلو وطئ قبله استغفره
 فقط) أي لو وطئ قبل التكفير لا يجب عليه كفارة ولا حل الوطء والواجب الكفارة الاولى لما
 رواه الترمذي في المظاهر ووقع قبل ان يكفر قال كفارة واحدة وأما الاستغفار فتقول في الموطأ
 من قول مالك التواضع التوبة من هذه العصية وهي رمة الوطء قبل الكفارة (قوله وعوده
 عزمه على وطئها) أي عود المظاهر للذكور في الآية عزم على وطئ المظاهر منها وهو بيان لسبب
 وجوب الكفارة وقد اختلف فيه أصحابنا على أقوال محكية في السدائع والطامعة ان السبب
 مجموع الظاهر والعود لا به المذكور قبل غلبة السبق وان الكفارة دائرة بين العقوبة والعبادة فلا
 بد أن يكون سببها الزايرين المحذور والاباحة حتى تتعلق العقوبة بالمحذور وهو الظاهر والعبادة
 بالمباح وهو العزم على وطئها لانه نفى التسكر وقيل الظاهر سبب للأضافة والعود شرط وقيل
 عكسه وقيل هما شرطان والسبب امر ثالث وهو كون الكفارة طريفاً متعينا لا يغاها حقها أو كونه

(١٤ - جبر رابع) المحكم ان كانت بكراً أو ثيباً لم يطأها مرقوا كانت ثيباً وقد وطئها مرة لا يجب فيها بئنه وبين الله تعالى
 أيضاً لا يغاها حقها وعند بعض أصحابنا يجب في المحكم أيضاً حتى يجبر عليه ولا يمكنه اغاها الواجب الا يرفع انحره مولا ترتفع الحرمة الا
 بالكفارة فتزمره ضرورة اغاها الواجب اه والظاهر ان قوله لا يجب فيها بئنه وبين الله تعالى صوابه يجب ولا زائدة من قلم
 الناصح لما قالوا من انه يجب عليه ديانة أن يقصد لها موطأ حياًنا (قوله وأما الاستغفار فتقول في الموطأ) قال في الفتح وأما ذكر

ذاتها او جزاها نعمتها او عضوا يسر به عن كلها او ضابطه ما صح اضافة الطلاق اليه كان مظاهرا
 به فخرج البسوا الرجل فلو قال بطلت على كذا أي لا يكون مظاهرا لانتفاء الشر من جهة
 الله وفي الخامسة ما كرس أي لا يكون مظاهرا له لان تفان من جهة التسمية (قوله
 وان نوى بانه على مثل أي برا او نظارا او طلاقا فكنوى والافنا) بيان للكلية فقها أنت على
 مثل أي او كما وان نوى الكرامة قبل منه لا يعتدل فيه فالتقدير أنت عندى في الكرامة
 كما وان نوى الظهار كان ظهرا بكونه كما فيه وأشار الى ان صريحه لا بد منه من ذكر العضو
 فغنى عن الحاجة الى التذرع ولا تصح فيه نسبة الطلاق والابلاطان تصير للشرع وادانوى الطلاق في
 مسألة الكتاب كان ثابتا كقوله الحرام وان لم ينوشا كان باطلا ولم تعرض لنسبة الابلاطان للاختلاف
 فابو يوسف جعله ابلاطانه أدنى من الظهار ومجمله ظهرا انظر الى اداة التثنية وضعه الله ظهرا
 عند الكل لانه تعزيم مؤكدا للتثنية وذكر على ليس بشرط في مسألة الكتاب اذا تم مثل أي
 كذلك كلفى الحائنة وقيد بالتثنية لانه لا خلافه بان قال أ. ب. أي لا يكون مظاهرا لكنه مكروه
 لقر به من التسمية وقياسا على قوله يا أخيه انتهى عنى حديث أي دلوا مصرح بالكرامة ولولا
 التصريح به لا يمكن القول بالظهار فسلم ان لا بدق كونه ظهرا من التصريح باداة التثنية بشرط
 ومثله قوله بانتي يا أخوتي ونحوه (قوله وبانت على حرام كما يظهار او طلاقا فكنوى) لانها
 زاد على المثال الاول لفظة التعزيم لمتع ارادة الكرامة ومقتضى الطلاق ولم يبين ما دالم
 ينوشا الاختلاف فمجمله ظهرا واو بو يوسف ابلاطانه الاول اوجه (قوله وبانت على حرام
 كظهر أي طلاقا وابلاطان ظهرا) لانها زاد على المثال الثاني لفظة الظهار كان صريحا فيه كان
 مظاهرا سواء أو نوى الطلاق أو الابلاطان لم تكن له نية (قوله ولا يظهار الا من زوجته) أي
 ابتداءا ملحقها فخلعت الحرمة والامه والمدره وأم الولد او بنتها او مكاتبه او مستعارة فلا يجمع من
 أمته موطوءه كانت او غير موطوءة قسه او مدبرة أو أم ولد أو بنتها او مكاتبه او مستعارة لان النص
 لم يقتض ولها لان حقيقة اضافة النساء الى الرجل أو رجال انما تتحقق مع الزوجات لا به المتبادر حتى صح
 أن يقال هؤلاء مجاور به لاننا فيهم لم يندخل في نص الابلاطان ايضا ولا في قوله وأمهات نائكم
 حتى لا تحرم عليه أم أمته قبل وطء أمته واستدل الامام الرازي في تفسيره على عدم دخول الامه
 تحت نائكم بقوله تعالى أو نائكم والمراد منه المجررات ولولا ذلك لما صح حلف قوله تعالى أو
 ما ملكت أيمانهم لان التي لا يحلف على نفسه اه قديما بالاستدلاله في العاقل يحتاج الى كونها
 زوجة كما يقتضيانا لولوا من من زوجته الامه ثم ملكها بقى الظهار وكان تحت الامه تحت الامه
 والمباينة حتى لو على الظهار بشرط ثم أبانتهم وحدها بشرط العدة لا يصح مظاهرا بخلاف الابانة
 لاطلاق والفرق في البدائع وحاصله ان وقت وجود الشرط صادق في التسمية فلا ظهار وأما في
 الطلاق فعائد وقوع الملق بعد تسليم الابانة تنقضي العدة ونصح امرأته الى الملك اوجه
 كالطلاق بان قال ان تزوجك فانت على كذا أي ان نكحها كان مظاهرا وفي التارخية لو
 قال اذا تزوجك فانت طالق ثم قال اذا تزوجك فانت على كذا أي فزوجها يكون مظاهرا
 ومطلقا جميعا ولو قال اذا تزوجك فانت طالق وانت على كذا أي فزوجها يقع الطلاق ولا يلزم

المسألة وقد كره الرافعي
 وأقول يفسى ان نوى
 الحرمة المبردة ان يكون
 ابلاطانه أدنى على قول
 أي يوسف وعلى قول
 محمد يكون ظهرا كما يعلم
 من المسئلة لا يتوصل
 ما صح في نية ابلاطانه
 ينبغي أن يكون ظهرا
 عند الكل فتأمل (قوله
 ولم يبين ما دالم ينوشا)
 قال الرافعي لم يبين هو
 أيضا في هذه المسئلة ما

وان نوى بانه على
 مثل أي برا او نظارا أو
 طلاقا فكنوى والافنا
 وبانت على حرام كما
 يظهار او طلاقا فكنوى
 وبانت على حرام كظهر
 أي طلاقا أو ابلاطان ظهرا
 ولا يظهار الا من زوجته

اذا نوى الابلاء ومحمد
 الفهرم ككتاب الكتب
 وقد ذكرها في التارخية
 نقل عن الحائنة والبط
 وأقول اذا نوى التعزيم
 لا عبرة قلنا به نية كما
 في البط يكون ابلاطانه
 أي يوسف وظهرا عند
 محمد وعلى ما صح فيها
 تقدم يكون ظهرا على
 قول الكل لانه مفسر

مؤسك بالتثنية وانما ذكرنا ذلك للكرامة ونوعه في حيزنا (قوله أو نكحاه) كذا في بعض النسخ وفي بعضه أو نكحاه
 وهو غير مظاهرا

[illegible]

مرانا في مجلس أوق
بجلاس فانه يجب لكل
ظهار كفارة لأن ينوي
الظهار الأول فيكون
عليه كفارة واحدة فيما
يشتهون الله تعالى لأن
الظهار الأول ابتاع
والثاني اخبره فاذنوي

فلو نسبح امرأة بغير أمرها
قطا من ميثاقنا حازه بطل
أنت على كل لها أي ظهار
منه وكفر لكل

(فصل في الكفارة)

الأخبار رجل عليه قال في
البناسع اذا قال أدبت
السكر اذا صدق في
الفضله اذا قال ذلك في
مجلس واحد ولا صدق
فيها اذا قال ذلك في مجالس
عشقة بخلاف الخلاق
قانه لا صدق في الوجهين
اه فقد ظهر بما
سمعه من القول ان
الفرع فيما اذا وى
السكر او اما اذا لم يوفقا
فرق بين المجلس والمجالس
لا تراهم فظهر عدم صحة

الظهارى قولاً أى حقيقه وقال صاحبها زاده جميعاً ولو قال لاجنية ان تزوجت بك كانت على كل طهر
أى ما تمرة فله لكل مرة كفارة اه (قوله فلو نكح امرأة نسيها أمرها ظاهر منها باجازه جلال)
لانه صادق في التشبه في ذلك الوقت ولا يتوقف على الاجازة كالنكاح لان الظهار ليس بحق من
حقوقه حتى يتوقف بتوقيفه بخلاف اعتاق المشتري من الغاصب فانه يتوقف لتوقف الملك وبغذ
بغذاه كما اده المصنف في البيع بقوله وصح عتق مشترى من غاصب باجازه يبعه لان الاعتاق حق
من حقوق الملك بمعنى انه اذا ملك العبد ثبت له حق ان يبعه كما في فتح القدير ويرد عليه الطلاق فانه
على هذا التفسير من حقوق النكاح بمعنى انه اذا نكحها ثبت له حق ان يطلقها فيقتضى انه لو طلقها
في النكاح الموقوف توقف بتوقفه وبغذ نكاحه مع ان المصحب به فاسمع الغصولين انه لو طلقها اطلاقاً
في النكاح الموقوف لم يهرم عليه ولا تجب الاجازة وصار ردوا وله ان يهرم كون الاعتاق من
حقوق الملك كونه منتهياً في الغنا يتوقف على البر عليه الطلاق (قوله انس على كظهار أى نهار منهن)
لانه اقسام الظهار البين فكان كاضافة الطلاق البين (قوله وكفر لكل) أى زنه الكفارة لكل
واحدة اذا هزم على وطئها لان الكفارة ترفع المحرمه وهي تعدل بتسدهن وانما قال وكفر لكل
ولم يكتف بقوله كان مظاهر منهن لان مال الكا واحد قال لا يكون مظاهر من الكل ولكن اكتفيا
بكفارة واحدة قبلها الظهار لانه لو آلى منهن كان مولياً منهن وعليه كفارة واحدة لانها في الابد لا يجب
لهن كفارة اسم الله تعالى وهو ليس بمعدود اشار الى انه لو ظاهر من امرأة مراراً في مجلس أو مجالس
فعله لكل ظهار كفارة الا ان ينوي به الاول كما ذكره الاستيعاب وغيره وفي بعض الكتب فرق بين
المجلس والمجالس والمعدد الاول وقسمنا في باب التلقيب عن الزنا زينة ان الظهار كالطلاق والعتاق
حتى طلق بشرط متكرره انه يتكرر وكما قال تلك دخلت الدار فانت على كل طهر أى يتكرر والظهار ينكر
الدخول بخلاف العين والله اعلم

﴿فصل في الكفارة﴾ بمن كفر الله عنه الذنب بما ومنه الكفارة لانها تكفر الذنوب وكفر من يمينه
لذا فصل الكفارة كذا في المصباح وفي القاموس الكفارة ما كفر به من صدقة وصوم وشهوة
اه وفي الحديث انها منته عن السرقة لما خوذت من الكفر وهو النطية والسرقة قال الناصر
ه في ليلة كفر النجوم غلبها ما اى سترها اه والكلام فيها يقع في مواضع في معناها وقد قدمنا
وفي سبها وهو قحمان سبب بشر وعيها وسبب وجوبها لا لاهل ما له وسبب وجوب التوبة وهو
اسلامه وعندهم الله ان لا يعصيه وادعاء ما تاب لها من غام التوبة لانها شرعت للتكفير والثاني
قال في التنقيح سبها ما سبب اليمن اعدائهم المحظور والاباحة يعني بأن يكون ما حرم وجهه
محظورا ومن وجه آخر والحاصل ان السبب يكون على وفق الحكم واقتضاه خطا ما يحاسب باعتبار علم

ما من من الريل وقد وقع في هذا الأيام الباقي في شرحه على الملقى ومشي في من التور على مافي اليناسيع التعمد
 قتال من حتى التكرار مجلس صفق والالاد لشارحه الشيخ علا الدين على المتقدم وقد علم ان الذي اعقده المؤلف تبعاً لفتح
 خلافه ووزم القدسي بما في الفتح ولم يرجح في النظر على التفرقة بين المجلس والمجالس بل أطلق فالتأخر ان الامر اشتبه على شارح
 التوبر الان يكون اعقده مافي التاسع ناعل
 ﴿فصل في الكتاب﴾

التعمد محظور باعتبار عدم الثبوت والافتقار بعد إباحة نظر إلى أنه بلاق فعل نفسه الذي هو محمول
 له ومحظور لكونه جناية على العبادة وإما كفارة الجين فسبها أما الجين المعقودة للأضغطة الجاهلي
 دائرية بين المحذور والباحة أو المحنت وهو دائر أيضا وإما كفارة الظهار ففعل القول بأن المضاف إليه
 سبب وهو الظهار وهو قول الأصوليين فالحق كان دائرا بين المحذور والباحة أو المحنت من القول
 وزور باعتبار أن التشبه بمحمل أن يكون للكرامة فليس شخص كونه جناية وإما على قول من جعل
 السبب مرسكا من الظهار والموذن ظاهر لكون الظاهر محظورا والموذن مباح لكونه مباحا كما
 بالمعروف ونقض القول الزور والذي يظهر أنه لا خفاء في سبب الاتهم انفعوا على أنه لو جعلها
 بعد الظهار قبل العود جاز ولو كرر الظهار تكررت الكفارة وإن لم يتكرر العزم ولو عزم ثم ترك فلا
 وجوب ولو عزم ثم أبانها سقط ولو جعلها قبل الظهار لم يصح وفي الطريقة للسنة لا احتفاء في جعل
 العصية سببا للعبادة التي حكمها أن تكرر العصية وتذهب السنة خصوصا إذا صار معنى الزجر فيها
 مقصودا وإنما الحال أن فعل سببا للعبادة الموصلة إلى الجنة وأمر كنهها للفعل المخصوص من اعتناق
 وصيام وإلصاق على ماسا في وإما شرطها فكل ما هو شرط اعتقاد سبب وجوبها من الجين والظهار
 والافتقار والقتل وإما شرائط وجوبها القدرة عليها وإما شرائط العصية فتكون طائفة وخاصة
 سبها النية وشرطها المقارنة لفعل التكبير وإن تأخرت عنه لم يجز وسياق بيان ما لنا اعتقده رتبة عن
 تكفارتين وسياق بيان شرط عصية كل نوع من أنواعها ومصرفها مصرف الزكاة لا يجوز إطفاء
 التي ولا ملوك ولا الهامشي الذي فإنه مصرف للمهاجرين المحررى وإما مسقطا فهي عقوبة وجوبا
 لكونها شرعت أجزمة لفعلها معنى المحذور صيادته لكونها تتساقط بالصوم والاعتاق
 والصدقة وهي قريب والغالب فيها معنى العبادة ألا كفارة الفطر في رمضان فإن جهمة العقوبة فيها
 فالتبديل أنها تسقط بالثبات كالمحدود ولا تصبغ الخطأ بخلاف كفارة الجين لوجوبها مع الخطأ
 وكذا كفارة القتل الخطأ وإما كفارة الظهار فقالوا إن معنى العبادة فيها غالب وخطأ لهم صدر
 الشرعة في الأصول فجعلها كفارة الفطر معنى العقوبة فيها غالب لكونه منكرا من القول
 وزور وأورد في التلويح بأنه قد استقل وحكما واستعدلا أما الأول فله نصير بهم بخلافه وأما الثاني
 فلأن من حكم ما تكون العقوبة فيه فالتبديل أن تسقط بالشبهة تتداخل كفارة الصوم حتى لو أظفر
 مرارا لم تزد إلا كفارة واحدة ولا تدخل في كفارة الظهار حتى لو ظهر من أمره مرارا لم يملك
 ظهار كفارة وأما الثالث فلأنه لم يتحقق كونه جناية بلاحتمال أن يكون التشبه للكرامة ونعامة
 فيه وإما حكمها فيقوط الواجب عن فتمت حصول الثواب للقتضي لتكثير الخطايا وهي واجبة
 على التراخي على الصحيح لكون الأمر مطلقا حتى لا يأثم بالتأخير عن أول أوقات الامكان يكون مؤديا
 لا فاضلا وينصق في آخر عمره أو يأم بموت قبل الأدل ولا تؤخذ من تركه أن لم يوص ولو تبرع بالزوجة
 حازلا في الاعتاق والصوم كذا في السدائح وإن أوصى كان من الثلث اه وإما أنواعها الخمس
 كفارة الظهار وكفارة القتل وكفارة الفطر وهي رتبة الاعتاق ثم الصوم ثم الإطعام إلا كفارة
 القتل ما له إلهام بعد الصوم وكفارة الجين وهي غير فيها كإسبا في وكفارة جزاء الصيد وقد قسم
 في جنابات الاحرام وزاد في البدائع كفارة الحلق ولكن المذكور في الآية القديمة فتدبر من صيام
 أو صدقة أو نسل (قوله وهو نص برقية) أي التكفير للاستغفار من قوله حتى يتكفر والنصر من حر
 المملوك عتق حرار من باب لبس وحرره صاحب مونه فقهر برقية ونصير يعني حر قاس كذا في العرب

وهو نصير برقية

(قوله والذي يظهر أنه لا
 تكرر مع ما قدمه
 عند قوله وعوده عزمه
 قوله فهي عقوبة
 وجوبا) ونحو ما عجز
 ونحو أدله في قوله عبادة
 أدله وفي بعض النسخ
 فهي عقوبة وجوبا
 وهو نصير

ولم يميز الأعمى ومقطوع
اليدين أو ألباهميا أو
الرجلين والمجنون

(قوله والمسلم والكافر)
بالنصب حفظا على الذم
والأنتى (قوله فمن عهد
إذا قضى بدم الخ) عبارة
التأريخانية وروى ابن
ابراهيم عن محمد إذا أعتق
عبدا لحلال الدم قد قضى
بدمه عن ظهاره ثم عفى
عنه لم يميز قوله عن
ظهاره متعلق باعتق
(قوله البقالي إذا أعتق
الخ) عبارة التأريخانية
وفي البقالي رواية مجهولة
إذا أعتق الخ (قوله وقوله
من كل وجه) أى قول
الهدياء المتقدم أى الشئ
للرقوق للملوك من كل
وجه متعلق بالرقوق لا
بالمملوك قال فى الضاية
لأن الكافى فى الرق شرط
دون الملك ولهذا إذا أعتق
المكاتب الذى لم يؤد بشأ
صح عن الكفار وقوله
أعتق المذنب عنها لم يصح

والحرير يرمى بالإعتاق وهو أولى من قول الهدياء يقتضى رقبته أنه لو ورث من يعتق عليه فتوى به
الكفارة مكان الموت المورث لا يميز به عنها العدم الصنع منه بخلاف ما إذا فوى عند العلة الموضوع
الملك كالشرا والاهبة كسبا فى الرقبية من الحيوان معروفا وهو فى معنى المملوك من تسمية الكل
باسم البعض كذائق الغرب وفى الهداية هي عبارة عن الذات أى الشئ المرقوق المملوك من كل وجه
فقتل الذم كروا لثنى الصغور والكبر ولورضا طوق البدائع فإن قبل الصغر لا منافع لأعضائه فنبقى
أن لا يجوز اعتاقه من الكفارة كالمزمن ولذا لا يجوز إيطاعه من الكفارة فكذلك اعتاقه المحبوب عن
الأول أن أعضائه الصغرى لم يكن لها ضعيفة وهي عرض أن تصير قوية فأشبهه للمريض وأما إيطاعه
من الكفارة فإثر طريق التملك لا إلا باحتمال المالك والكافر ولو عصى أو مرتد أو مرتدا ومستأنا
وفى التأريخانية ولقد يجوز عند بعض المشايخ وعند بعضهم لا يجوز والمرتب يجوز بخلاف أه
وأما اعتاق العبد المحرى فى ذل أو محرب فغير حائز عنها كذا فى فتح القدير وفى التأريخانية إذا أعتق عبدا
حربيا فى دار الحرب ان لم يخل سيده لا يجوز أن يخل سيده فسيده فاختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا يجوز
أه وشعل المصير والمريض واستثنى فى الخامسة مرضا لا يرجي برؤيته فله لا يجوز لأنه ميت حكم أه
وفى التأريخانية وأما اعتاق حلال الدم فمن عهد إذا قضى بدمه عن ظهاره ثم عفى عنه لم يميز البقالي
إذا أعتق عبدا لحلال الدم قد قضى بدمه ثم عفى عنه أو كان أيضا العيشن فزال البياض أو كان مرتدا
فالمزمن فله لا يجوز وفى جامع الجوامع وحاز للدين والمروءون ومباح الدم ويجوز اعتاق الأئمة إذا علم
أبى أه ثم أعلم أنه لا بد أن تكون الرقبية المرأة الظاهر منها السابق الظاهر بقوله التأريخانية أمة
تحت رجل ظاهر منها ثم اشتراها واعتقها عن ظهارها قبل لم يميز قول أبى حنيفة ومحمد خلا ما لا
يوسف أه ولا بد أن يكون المقتنى مباحا له لو كان مرضا أعتق عبده عن كفارة وهو لا يخرج من
ثلث ماله فإن من ذلك المرض لا يجوز عن كفارته وإن أجازت الورثة ولو أنه برئ من مرضه حاز كذا فى
التأريخانية ونخرج بقوله من كل وجه المجنن إذا اعتقه عنها أو ولد له لاق من ستة أشهر ماله لا يجوز
لأنه رقيق من وجهه من أجزاء الأيمن وجه حتى يعتق باعتاق الأم كذا فى المصطوف وقوله من كل وجه
متعلق بالمرقوق لا بالمملوك كذا فى الضاية وفى المصطوف ولو أعتق عبدا فذهب عنه أحد ساكن عن الكفارة
إذا وصل إليه ولو ادعى الغاصبه أنه وهبه منه فقام بمنزلة زوج حكمه الحاكم بالعبد لم يميز عتقه عن
الكفارة لأنه بمعنى الهالك ولو أعتق عبدا من ذناب الكفارة وتأخير الفرماداه تعا على العبد حاز أن
استغراق الدين رقبته واستسماه لا يخل بالرق والمالك فإن الساعية لم توجب الإخراج عن المحرمة
فوقع تخير برهن كل وجه بغير بدل عليه أه وفى البدائع وكذا لو أعتق عبدا وهبته فى العبد فى
الدين فله لا يجوز عن الكفارة ويرجع على المولى لأن الساعية ليست بسيد من الرق (قوله ولم يميز
الأعمى ومقطوع اليدين أو ألباهميا أو الرجلين والمجنون) لأن الأصل أن قوات جنس المنفعة يمنع
الجواز والاختلال واليسبلا يمنع لأن بقوات جنس المنفعة تصير الرقبية قائمة فمن وجه مختلف
تقصاتها فيدخل تحت عدم الجواز ما قلنا لا يخل على الأصح كما فى الأول المجبة ودخل أشل
الدين والرجلين والغلوغ اليأس والشق والمقعد والاصم الذى لا يسمع شيئا على الاختلاف لأنه معتزلة
العنى كما فى الأول المجبة وشمل مقطوع اليد والرجل من جانب واحد لأن منفعة المشي قائمة وكذلك من
كل يده ثلاثة أصابع مقطوعة لقوات منفعة البطش كخطوع الأبهام من جواز العيشن والمخصى
والجبوب خصالا لا تفر ومقطوع الأذنين والمذا كبر والرقام والرقام والعوراء والعما أو البصاء

والذي أدى شيأنا لم يؤد
شأنا أو اشترى قريبه
أو بأيا الشره الكفارة أو
حرف نصف عبده عن
كفارة ثم حرره بقرينة

صح

(قوله وغير الا دى)
مطوف على قوله في
الامتنع عطف عام على
خاص (قوله فدينى أن
لا يجزئ عن الكفارة)
قال في التهرىنى لو أبرأه
أو بأيا ذلك العتق عن
الكفارة فإن لم يرد إلا أراء
أجزاء عن الكفارة ولو
رد لا يجزئ له إلا من جهة
ينته عن الكفارة مع
البراءة يحتاج إلى نقل
وهندى أنها لا تصح لأن
ينته عنها فترت بالشرط
وهو البراءة المتضمن
للاستغفار فلا يستع
الترى أنه لو قال له صد
الفران اشترى منك فانت
حر أو اشترى بنوى به
الكفارة لا يجوز لما قلنا
بمختلف ما نقلنا فانت حر
عن كفارة نهارى
لقرآن السنة ما لمعه وهى
اليمين فان قلت لو قال
لعبده إذا أدبت إلى فانت
حر عن كفارة نهارى
فأبرأه يجزئ عن الكفارة
قلت لم أر المسئلة في
كلامهم والذى ينبغي

والزهد والخمى وذهب الحمايين وشعر السق والراس ومقطع الانب والشتين إذا كان بقدر
على الاكل الاصل الذى يبيع اذا صبح عليه لا يبعثه العور أو إذا لم يمتدح المطلق وكذا المستودع
المغلوب كفى الكفاية لان منفعة الصلح أصلية ولما الذى يمين ويقين فانه يجزئ عنه كذا في
الكفاية وأطلقه ورأه إذا اعتق في حال افاقتة واعلم انهم اعتبروا ما قول جنس المنفعة ولم
يعتروا كمال الزينة واعتبر وفي الديان فالزوايا قطع الا الذين الشاخصى تعلم البية وجوزوا هنا
عتق مقطوعهما إذا كان المصع باقيا ومثله فمين حلفت لمحتسمة فقلت لفساد المنة والفرق بين
البابين ان كان الزينة مقصود في الحر فباعه بقرينة بية بصيرا محررا كالممن وجه وزائد على ما يطلب
من المالك فباعه بقرينة لا يصير المرقوق هال كالممن وجه كذا في فتح القدير وان قلت ان جنس
للمنفعة طلق في الحمى والمصوب لا يملأنى فلا نسل له ما قلت قال في المصط انه لم يفتد بوجع البول
ولان منفعة التسل عائدة الى الصلح لا منفعة للرق في كون عبده غلاب لئلا تدفعه في حق المولى
بالحمى والجب فلم يصر الرقبة هال كالممن وجهه في الولد الحية ان منفعة النسل زائدة على ما يطلب من
للمالك وهما فارع حسن من الحمايين كتاب الو كالف رجل وكل رجلا وقال اشترى حرة بكذا
أعتقها عن نهارى وشترى عبدا ومقطوعه الدين أو الرطين ولم يعلم بذلك ثم لا مروك له ان يرد
ولو علم الوكيل بذلك لا يلزم الا كراه (قوله والسيدروم الولد) أى لا يجوز تهرى برهما عن
الكفارة لاستحقاقهما الحرية فكل الرق فيهما ناقصا والاعتاق عن الكفارة بعقد كان الرق
كالباع فلذا لا يجوز بيعهما والمكاتب بلسا كان الرق فيه كاملا حازا عتقه عن الكفارة حب
لم يؤد شيأولا عتق هنا بكمال الملك ونقصا هنا بما يغالب يستلزم نقصان الملك نقصان الرق لان محل الملك
أعم من محل الرق لان الملك يثبت في الامتعة وغيرها لا دى دون الرق وبالبيع يزول الملك دون الرق
والاعتاق يزولها وانما عتق المذبر وأم الولد بقوله كل مملوك أطلقه فهو حر دون المكاتب لان
هذه اليمين تقتضى ملكا كاملا لا رقا كاملا والمكاتب فيها كامل حتى ملك احكامها واستغداها
ووطه للمذبرة وأم الولد والمكاتب في المكاتب ناقص لانه ملك نفسه بيا ولا املك المولى كسبه ومحرر
عليه وطه مكاتبته والحاصل ان حوز الرق بالبيع والاعتاق عن الكفارة يمتد كمال الرق فجاز بيع
المكاتب برضاء واعتاقه عنها وانكس فيها وحل الوطه يمتد كمال الملك فمزم في المكاتب وانكس
فيها (قوله والمكاتب الذى أدى شيأنا) أى لا يجوز تهرى بر عنها لانه تهرى بر بعض وذكر
في الاختصار ان السيد أبرأه عن بدل الكفاية أو وهب عتق فلو قال لا أقبل مصع عتقه ولم يبرأه
بدل الكفاية فينبى أن لا يجزئ عن الكفارة لانه عتق ببدل كالا ينجى وروى الحسن عن أبى حنيفة
انه اذا عتق المكاتب عنها بعد اداها بعض مصع لان عتقه معلق باءاء كل البذل فلا يثبت شيء
من العتق باءاء البعض كذا في المصط وما في الكتاب ظاهر الرواية وفي التارخانية لو عجز عن اداء بدل
الكفاية ثم عتقه بجزء سواء كان أدى شيأنا أو لم يؤد وهى الحيلة ان ارد ان يعتق مكانه بعد اداء
البعض كافى بالناسخ وفي كافى الحما كروا عتق عنها على جعل لم يجز عنها فان وهب له الجمل
بعد ذلك لا يجزئ أيضا اه (قوله فان لم يؤد شيأنا أو اشترى قريبه أو بأيا الشره الكفارة أو حرف نصف
عبده عن كفارة ثم حرره بقرينة صح) اما الاول فلياقته ثانيا الرق فيه كامل وان كان الملك
فيه ناقصا وحوازا لاعتاق عنها يمتد كمال الرق لا كمال الملك أشار الى ان عتق المرحوم والمستأجر
والوصى بخدمته عنها جائز بالاولى لوجود ملك الرق فيه وان كانت السيد وحل كلامه على ان الكفاية

يوجبوا حلقهما وتكميل العتق بالعتق من شخص آخر لا يجوز أن لا يجوز تكميله بالعتق
 من جنس آخر أولى وعندهما يجوز لأن العتق عندهما لا يتجزئ فصار مطلقا للكل وكان مستحباً
 بالأطعم كذا في المحيط ولو جرد عيدين بينهما وبين غيرهم لم يجوز من الكفارة لأن الواجب حرر رقة
 واحدة وتخليصهما عن الرق وهو ما حرر رقة واحدة ولم يصرف العتق إلى شخص بل حرر نصفهما
 كل رقة كالفرق طعام مسكين على اثنين ولو كان شاتان بين رجلين فتخلى أحدهما عن نفسه
 أحزاباً لأن الاشتراك في النكاح جائز ألا ترى أنه تجزئ البدنة عن سبعة فكان العتق في باب
 النكاح مقدراً للشاة وقد وجد كذا في المحيط أيضاً وخرج بقوله حرر باقية ما إذا لم يحرر باقية
 أصلاً واعتاق النصف لا يكفي عنها عنده وعندهما لما اعتق النصف عتق الكل بلا سعاية فجزأ
 عن الكفارة كذا في الكافي (قوله حرر نصف عبد مستترك وضعن باقية أو حرر نصف عبد
 ثم وطئ التي ظاهره أنها حرر باقية) أي لا يميز به عن الكفارة أما الأولى فلأن نصيب صاحبه قد
 انتقص على ملكه كاعتق باقية لاستدانة الرق فيه ثم يقول الباقية بالضمان ومثله يمنع
 الكفارة كالتيديو والمراد بضمان القيمة واعتاق النصف الآخر بعد الضمان والاقتصر الضمان
 لا يكفي لوضع المسئلة ودل كلامه على أنه لو كان ميسراً وسى العبد بنية قيمته حتى عتق كله لا يميز به
 عنها ما لا أولى وهذا عند الأمام وأما عندهما إن كان العتق موسراً ضمن قيمة نصيب شر بكة أجزاء عنها
 لأنه عتق كله باعتاق البعض وإن كان ميسراً لا يميز به أو بخلافه حتى على تجزأ الاعتاق ودعمه بما
 قررناه علم أن العتق إذا كان ميسراً فجزأ لأنه عتق بعوض وإن لم يكن البذل حاملاً للعتق بل
 لسريته لأن المانع أن يلزم العبد بديل في مقابلة تحرر رقبته وفي الكافي فإن قيل المغنونات قلن
 عند أدها الضمان مستنداً إلى وقت وجود السبب فصار نصيب الساكت ملكاً للعتق زمان الاعتاق
 فكان التقصان في ملكه لا في ملك شر بكة قلنا الملك في المغنونات ثبت بصفة الاستدانة حتى
 الضامن والضمون له لا حتى غيرهما فتمكن التقصان في نصيب الساكت في حق غيرها
 والكفارة غيرهما فلم تجزأ له والحاصل أن التقصان إن كان على ملك العتق أجزاء وإن كان على
 ملك غيره لا يميز به وفي فتح القديران التصيب ضرورة إقامة الأمور بغيره كالنصيب يصنع
 محتاراً حتى أنه لو قفعا بين الشاة محتاراً عند البيع لم يعزله فكان المستترك أولى بالأجزاء من
 العبد المختص لأن مالك النصف لا يقدر على عتقه إلا بطريق عتق نصفه فماله أشبه بذايع النافعة
 مالكه على الكمال وجوابه إن المعنى أنه حصل بسبب إقامة الواجب وهذا القدر كاف في عدم
 مانعته لا يتوقف على كونه بحيث لا يمكن إقامة الواجب إلا كذا فلان الشارع لما أطلق له العتق
 بمرة مرة كان لازمها أنه إذا حصل التقص سبباً مطلقاً لا يمنع وتام فيه وأما الثاني فعدم الأجزاء
 قول الأمام لكونه مخيراً عنه وشرط الاعتاق أن يكون قبل المسيس بالنص واعتاق النصف
 حصل بعده وعندهما اعتاق النصف اعتاق للكل فحصل الكل قبل المسيس وأورد عليه أن هذا
 يقتضي أن لا يجوز اعتاق رقة كاملة بعد المسيس مع أنه جائز وأجيب بأنه قبل المسيس الثاني
 ويطل اعتاق ذلك النصف عنها حكماً في النهاية (قوله فأن لم يجلبا حتى صام شهرين
 متتابعين ليس فيهما رمضان وأيام متبينة) أي أن لم يملك رقة ولا غنماً فاضلاً عن قدر كاف بتمهلات
 قدرها مستحق الصرف فصارت كالعهد من له حاد من حاج إلى خفصته لا يميزه الصوم بخلاف من له
 مسكن لأنه كلباسه ولباس أهله من حرجه في الحزاة وفي المجوهرة قاله عبد الله لخدمة لا يجوز له

وإن حرر نصف عبد
 مشترك وضعن باقية أو حرر
 نصف عبده ثم وطئ التي
 ظاهره أنها حرر باقية لا
 فإن لم يجد ما يعتق صام
 شهرين متتابعين ليس
 فيهما رمضان وأيام متبينة
 (قوله وأجيب بأنه قبل
 المسيس الثاني ويطل الخ)
 كذا في التفسير زيادة الواو
 قبل قوله بطل وعادة
 النهاية لا لكل وأجيب
 بأنه أنما يجوز لأنه اعتاق
 رقة كاملة قبل المسيس
 الثاني فصار اعتاق نصف
 العبد كان لم يكن وكانه
 قبضاً مع قبل الكفارة
 فيجب أن لا يساود حتى
 يكثر

الصوم الآن يكون زمانا قصيرا والضعيف يكون يعود ظاهر الى الموتى وفي التارخانية ومن
 مثلهم قسطنطين العتيق وان كان محتاجا اليها له وظاهره انه يستحقها ولو كان السيدز مناهضة
 يرجع الضعيف في كلام الجوهره للصوم المعنى الا ان يكون العبد يحال لا يجزى عنها ومن التكافؤ
 قدر كفايته للقوت فان كان عترة ما فتوت يومه والذي لا يعمل قوت شهر وفي المحيط مصر له دين على
 الناس أو عبد غائب يجزئه الصوم بريدا بالغائب انه لم يكن مملوكا له فاما اذا كان في ملكه لا يجزئه
 الصوم لانه قادر على اعتاقه فاما الدين اذا لم يقدر على اخذ من مدينه فقد يجزى عن التكفير بالسأل
 فقبحه الصوم أما ان يقدر على اخذ من لم يجزئه الصوم وكذلك امرأة تزوجت على عبد وزوجها
 قادر على أدائه اذا طال به ذلك ووجب عليها كفارة لم يجزها الصوم وان كان له مال ووجب عليه
 دين مثله يجزئه الصوم به ما قضى دينه لانه غير واجد للمال ما قبل قضاء الدين فقبل يجزئه لان
 محمد اعلى وقال ما به تحمل له الصدقة وهذا اشار الى ان ماله ملحق بالعدم حكما لكونه متحقق الصرف
 الى الدين كالعدم المتحقق للعطش وقبل لا يجزئه لان محمد اذا كرم ابدل عليه لانه خص الصوم بمساعده
 قضاء الدين وذلك لان ملكت المدين في ماله كامل بدليل انه علك جميع الصرف فيه اه وفي البدائع
 لو كان في ملكه رقبه صالحه للتكفير يجب عليه تحرير الرقبه للوجوده وجمع وجوب بشرائها بحال على احد
 حقيقته اه وحاصله ان الدين لا يجمع تحرير الرقبه للوجوده وجمع وجوب بشرائها بحال على احد
 القولين وان قلت اذا كان عليه كفارة طهارا لراى ان في ملكه رقبه فقط فصام عن احدهما تم
 أعنى عن طهارا لاخرى هل يجزئه الصوم عن الاولى قلت لم أره مصر يحال ولكن في المحيط في نظيره
 ما ينص على عدم الاجزاء قال عليه كفارتنا عين وعنده طعام يكفي لاحدهما فصام عن احدهما تم أطعم
 عن الاخرى لا يجوز صومه لانه صام وهو قادر على التكفير بالمال فلا يجزئه له وبما نقلناه عن
 المحيط من ان من له عبد غائب في ملكه لا يجزئه الصوم ظهر ان ما ذكره الامام نضر الدين الرازى
 عن أصحاب الشافعى استنباطا من تعبيرة تعالى بعدم الوجود عند الانتقال الى الصوم وبعدم
 الاستطاعة عند الانتقال الى الاطعام من انه لو كان له مال غائب فانه ينتظره ولا يصوم ومن كان
 مريضا عرضا برجى رؤاه يطعم ولا ينتظر الحصة للصوم موافق لما ذهبنا ايضا في الصوم لاقى
 الاطعام لماساى وان كان المال اعم من العبد او اعم من التشرىف لان الصوم بسبب النهى فيها فافص
 فلا يتأذى به الكامل ونهر رمضان في حق الصائم المقيم لا يسع غير فرض الوقت قبلنا بالعلم
 الصحيح ان ما سافر له ان يصوم عن واجب آخر وفي المربى روايتان كاعلم في الاصول في بحث
 الامر وفي اقتصاره على نفي الايام المتبقيه وشهر رمضان دلالة على انه لا يشترط ان لا يكون فيها وقت
 نذر صومه لان المنذور المعنى اذا نوى فيه واجبا آخر ورفع عما نوى بخلافه رمضان كاعلم في الصوم
 وفي كرامه اسارة الى ان هذه الامام لودخلت على الصوم انتفع التتابع صامها او لا لا مكان وجود
 شهرين بصومهما حالين عنها فلذا قطع النفاس والمرض التتابع وكان حضيضها عرفا للصوم
 كما رآه العدم الامكان وبني ان يكون مخصوصا بكفارة قتلها وفطرها في الحضيض لانها لا تحسد
 شهرين حالين عن حضيضها خلاف كفارة الجنتين فانها تحسد ثلاث ايام خالية عنه ثم رآى ان الفرق
 مصر ما به في المحيط وفي البدائع عليها ان تصل ايام الغضاء بعد الحضيض بماتسله حتى لو لم تصل
 وانظر يوما بعد الحضيض اسعيت لتركها التتابع بلا ضرورة بخلاف نفاسها وهذا ما عايناه في

قوله بريدا بالغائب انه
 يمكن مملوكا له الخ هذا
 تأويل بعيد بل الظاهر
 ان المراد انه لا يعلم حياته
 يموت كما قالوا في الآتي
 ثم رآى في الفتاوى
 الهندية عن غايه
 لسروحي ولا يجوز الهرم
 عاجز والغائب المنتفع
 بغير (قواه وينبغي ان
 كون مخصوصا بكفارة
 لها) وتلاها كمارة
 طرها

فان ولى فيها ليل او يوما

ناسيا او افطر استأنف الصوم ولم يميز للعبد الا الصوم

(قوله) كما صرح به في السدائع وعزاه في الشرنبلالية ايضا الى الحققة والاخبار (قوله)

كما في بعض شروح الجمع) هو شرح ابن ملك

وفي القهستاني ما يؤيد ما به قال وكذا السائق

الصوم وان وطئها أي المظاهر منها للامداد الكافي

المسوط والنظير والى نهاية والكافي والقنوري

والفهرات والزهدي والتف وغيرها ويجرد

قول الاسيحي في شرح الجحاوي في الليل عدا

او ناسيا لا يلحق ان يصل العمدى كلام الاربعة

والصنف على انه قد اتفق كإفله صاحب

الكفاية ومن تابعه ومن تأيده عدم التفات

صاحب النهاية لذلك اه قلت وقد قال ابن

مائي الاسيحي صريح في عدم التفات

في عمله وقد قال في الحواشي العقوبية

الظاهر ما في العناية لانه مقتضى دليل أي حنفية

ومحمد رحمه الله تعالى اه (قوله) ولو قال المصنف

ولو جامعها (الخ) قال الرزلي

النفس المحيض فان النفس قاطع للتتابع في صوم كل كفارة لها بخلاف المحيض فانه غير قاطع في كفارة الفطر والقتل وعن محمد في المتن في لوصامت شهر اثم حاضمت ثم آتت استقبلت لانتها قد عرفت على مراعاة التتابع فليزها التتابع وعن أبي يوسف انها انحبلت في الشهر الثاني بنت كذا في الهبط فعلى الاول قولهم حضبا غير قاطع في كفارة الشهرين الا اذا است بعلمه يئس قطع واما صوم المضلة عن الكفارة فقد استوفاه في الهبط من المحيض وقد اول كلامه ان كل صوم شرط فيه انتاسع نصابه كالكفارة اذا افتر فيه يوما طل عاقبه ولزمه الاستقبال كالندور والشروط فيه التتابع مبينا او مطلقا بخلاف المعين الخالي عن اشتراطه فان التتابع فيه وان لم يكن لا يستقبل اذا افطر فيه يوما كرجب مثلا لانه لا يزيد على رمضان وحكمه ما ذكرنا كافي فقع القدر من الايمان واراد بعدم الوجود عدم استمراره في فراغ صوم الشهر حتى لو قدر على الاعتاق في اليوم الاخير قبل غروب الشمس وجب عليه الاعتاق وكان صومه تطوعا والافضل انعامه وان افطر لا قضاء له لانه شرع فيه مطلقا ملتزا بخلافه فلو قدر الصوم بعدم الوجود لانه غير حائز من الغادر على الفطر يرتل الواجب في قوله تعالى فطر برقة لان الغنى فالواجب عليه فطر برقة لا عملا بمفهوم الشرط كالاغنى والعداء والاعارض من وقت التكفير الى الاداء لا وقت الوجوب كذهب أحدولا اعطى الخالي كذهب الشافعي لان القدرة انما يحتاج اليها لاداء فبشرط وجودها وعدمها عند الاداء وفي الهبط لوصام بالا له فاتفق تسعة وخمسين يوما جاز ولو صام بغير الاله تسعة وخمسين يوما بصوم ناسيا لان الاصل اعتبار الشهر بالا له فان ضم الهلال اعتبر كل شهر ثلاثين يوما وبني ان يقال فاتفق ثمانية وخمسين حاز مجواز كون كل منهما تسعة وعشرين يوما وقد افاده في التتارسمية (قوله) فان ولى فيها ليل او يوما ناسيا او افطر استأنف الصوم أي ولى المظاهر منها عدا أي حنفية ومحمد وقال أبو يوسف الشرط عدم قيام الصوم فلو جامعها ليل او نهارا ناسيا يستأنف والصحیح قوله لعل ان المأمور به صيام شهرين متتابعين لا ميسر فبما فاد اجامعها في خلا لهما ما بات بالمأمور به واذا افطر في خلا لهما قطع التتابع امان في الليل فعمل العمد والنسيان كما صرح به في البدائع والتفصيل بالعمد في اكثر الكتب اتفق الا لا حتراز عنه كافي بعض شروح الجمع فاحترز منه ما به علما وقد صرح في غاية البيان والعناية به قيد اتفاق وقيد بالبيان في اليوم لانه لو جامعها نهارا عدا استأنف اتفاقا لوجود الميسر عندهما ولو فاد الصوم عنده ونفسا لم ينع عن النسيان في وطئه لظاهرهما كما عني عنه في الصوم لانه في الصوم على خلاف القياس للعدى فلا يلحق به غيره ولو قال المصنف ولو جامعها فيها مطلقا أو افطر استأنف لكان أولى ومن التطويل أعري قسدا واد المظاهر منها لانه لو ولى غيرها فيها ما نزل صومه كان كان نهارا عدا ما دخل تحت قوله أو افطر فيصانف والا لا وهذا بالاتفاق وقيد بكفارة الظاهر لانه لو ولى وطئا لا يفد الصوم في كفارة القتل يستأنف كافي المحورة وأما في الاطراف فعمل ما اذا كان لعذر سفر أو مرض أو لا كافي العناية (قوله) ولم يميز للعبد الا الصوم أي الا الصوم الشهرين المتتابعين لان العبد لا يملك وان ملك والاعتاق والا طعام شرطه الملك ان أعنى المولى عنه أو أطلع لم يميز وان كان بأمره لانه ليس بأهل للملك فلا يصير مالكا بملكه للعدى لا يملك البشأ ولا يملكه مولا ولا يثبت عتقه متى ضمنه لانه انما يصح ان لو كان تبعاً والاعتاق أصل الامة فلا يثبت اقتضاه كذا في الكافي واداه من الصوم للكفارة وقد ملق بها حق المرأة لم يكن السيدان ينعمن بخلاف صوم بقية الكفارات لانه ان ينعمن عن صومه لعدم نعال

وقال في كتابه العزيم من قوله لا يجوز في النكاح ما لا يجوز في الصوم ويستحب في الصوم ما لا يستحب في النكاح
 انفسه اه (قوله ولا تمن الاطعام) قال الرمي قدم في اول الفصل في بيان انواع الكفارة اتمه الاطعام في كفارة القتل
 لكن يتعين تنسيده بامام القاتل حيا او بمحل قوله ولا تمن الاطعام اى في الظهار ولا نظارا في القتل لانه لا اطعام فيه وهو
 الظاهر ان قوله لا اطعام فيه ١١٩ كانصواعه شامل لقصاص ما لم يوجد حصر مع النقل الفارق بين الحي والميت فيه تامل

اه وانظر ما كتبناه في فصل العوارض من كتاب الصوم عند قول المؤلف تسالني بالضرورة وكذا كفارة الجين والقتل اذا تسرع الزوارب الاطعام والكسوة يجوز (قوله) ومنه دين الوصول مبتدأ خبره قوله فقير وقوله وعليه دين لعبد آخر به دين الحق تعالى فان لم يستطع الصوم اطم سبتين فقيرا كالفطرة او قيمته فلا ينسج (قوله لان مصرفها مصرفها) اى مصرف الكفارة مصرف الفطرة وهما مصرف الفطرة مصرف الزكاة (قوله الا الذي فاه مصرف فيما عدا الزكاة) قال الرمي وفي الحادي وان اطم فقرا اهل النعمة باز وقال ابو يوسف لا يجوز فيه نأخذ اه (قوله واه علك) معطوف على قوله انه لا يجوز وهو مضارع للضعاف مبنى للفاعل اى وادب قوله كالفطرة ان للكفر علك الفقير نصف صاع الخ (قوله) من واختلفوا هل يشتر الكيل او القيمة فهما قال في التارخاسية ووادى الدينق او السونق اجزا واختلف الشافعي في طريق المجواز قال بعضهم يشتر فيه تمام الكيل وذلك نصف صاع في دقيق الخنطة وصاع في دقيق الشعير من شعيرها واليه مال الكرخي والقنوري وقال بعضهم يجوز باعتبار القيمة فلا يشتر فيه تمام الكيل اه وبه علم ان قول المؤلف ودقيق كل كاصله مبنى على قول الكرخي والقنوري ثم بعد ما جزم بذلك بين ان قيمة خلائقه قوله واختلفوا تامل (قوله وادب: حذف القيمة انه لا بائح)

حق عسبها وفي فتح القدير من باب حنابل الاحرام ولا يجوز اطعام للمولى عنه الا في الاحصاء وان المولى يبعث عنه لعل هو ادا عتق فطه بمجويرة اه ولم يعمل لاستثناء هذه المسئلة فان قلت لم يكن الرق منصف الصوم الكفارات مع انه منصف نعمة وعقوبة قلت لما قسم معنى العبادته وهي لم تنصف بالرق كالصلاة وصوم رمضان وان كان الغالب في بعضها معنى العقوبة احتياطاً ثم رأيت تغل مستلهم عدم الاحصاء فقال في البدائع لو احصر العبد بعد ما احرم ما بذن المولى ذكر القنوري في شرح مختصر الكرخي انه لا يلزم المولى ان يفاذه مدي لا يلزمه بل يلزمه حتى العدول لا يجب للعبد على مولاه حق ما اذا عتقه وجب عليه وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي ان على المولى ان يذبح عنه مديا في الحرم ففعل لان هذا الدم وجب لبلية انبث بها السيد بان المولى خصا بميزة النفقة والنفقة على المولى فكذلك عدم الاحصاء اه واما كفارة الميت اذا مات وعليه كفارة او وصى باخراجها من ثلث ماله وان كانت كفارة عين خير الوصى بين الاطعام وبين الكسوة وبين التحرير يوفى كفارة القتل والظهار والاظهار يتعين التحرير ان بلغت قيمته الثلث والاتباع الاطعام ولا دخل للصوم في الكل كذا في البدائع فان قلت هل لنا رخص له كفارة الا بالصوم قلت المحذور عليه بالسغة على قوله لما المفتى به لا يكفر الا بالصوم حتى لو اعتق عنها صاع العتق ولا يميز عنى و يلزمه الصوم كما في شرح المنظومة من التجر (قوله فان لم يستطع الصوم اطم سبتين فقيرا كالفطرة او قيمته) اى ان لم يقدر على الصوم لمرض لا يرضى برؤه او كرأاد بالاطعام الاعطاء على كالاته مستصريح بالاباحة ولذا قال في البدائع اذا اراد التملك اطم كالفطرة وذا اراد الا باحة اطمهم عدا موعته وقسب الفقير لان النبي لا يجوز اطعامه في الكفارات تملكها واباحة ومن له مال وعليه دين لعبد فقير في هذا كافي البدائع وأشار بذكر الفقير الى انه للمراد في الآية تملكه من الفقير سواء فيها وادب قوله كالفطرة اى كصدقة الفطر انه لا يجوز اطعام اصله وفرعه واحدا من زوجين وعملوكه والهاشمي وانه يجوز اطعام الذي لان مصرفها مصرفها وهو مصرف الزكاة الا الذي فاه مصرف فيما عدا الزكاة بمصرف شئ ولو كان مستأنا ولودفع بغيره فان انه ليس بمصرف اجزاء عندهما خلا لا في يوسف كما عرف في الزكاة كافي البدائع وانه علك نصف صاع من بر او صاع من قراوشه عير او دقيق كل كاصله ولذا السونق واختلفوا هل يشتر الكيل او القيمة فيها كما في صدقة الفطر وانه لودفع البعض من الخنطة والبعض من الشعير فاه حائز اذا كان قد اوجب كان يدفع ربع صاع من بر ونصف صاع من شعير وانما جاز التكميل بالاختلاف لتمام المقصود وهو الاطعام ولا يجوز التكميل بالقيمة كالوادى نصف صاع من بر جيد يواى صاعا من الوسط وادب بطف القيمة انه لا بد ان تكون

للضعاف مبنى للفاعل اى وادب قوله كالفطرة ان للكفر علك الفقير نصف صاع الخ (قوله) من واختلفوا هل يشتر الكيل او القيمة فهما قال في التارخاسية ووادى الدينق او السونق اجزا واختلف الشافعي في طريق المجواز قال بعضهم يشتر فيه تمام الكيل وذلك نصف صاع في دقيق الخنطة وصاع في دقيق الشعير من شعيرها واليه مال الكرخي والقنوري وقال بعضهم يجوز باعتبار القيمة فلا يشتر فيه تمام الكيل اه وبه علم ان قول المؤلف ودقيق كل كاصله مبنى على قول الكرخي والقنوري ثم بعد ما جزم بذلك بين ان قيمة خلائقه قوله واختلفوا تامل (قوله وادب: حذف القيمة انه لا بائح)

تطرق في النهر في هذه الاقدان الفجة اعم من قيمة المنصوص عليه وغيره اه قلت وكان حق التعبير ان يقال اعم من كونها من المنصوص عليه وغيره انلا مدخل هنا فيمضي المنصوص لأن قال الاضافة في قوله من قيمة المنصوص بياضها حاصل المتظن ان قوله ا في قيمة المنصوص المفهوم من قوله كالفطرة اعم من كونها من المنصوص او من غير فطرها على المنصوص لا يقتضي ان تكون من غيرها الجواب انه لما قال كالفطرة اكدانه لودفع من ١١٧ المنصوص لا بد ان يكون المقدور

النهرى كما صرح به بقوله واخذ انه علك نصف صاع من براتج قوله بعده اوقيته يجب كون المراد بها من غير المنصوص اذ لو كانت عنده يكون قد دفع المنصوص وهو لا يكون الا بالتقدير المقدر شرعا فاذا دفع ذلك القدر لا يعتبر فلو امره ان يطعم عنه من ظهره ففعل اجزاه

كونه بطريق القيمة فتبين ان يكون المراد بها كونها من غيره ولا سيما والاصل في العطف المقابلة فتدبر (قوله ولو اطعم خمسة وكما خمسة حاز) اى اطعم على وجه التملك كما يظهر من تقييده السابق بقوله على وجه الايالة (قوله وقد فرقت في العناية الخ) قال في النهر ولا يجوز في سائر الكفارات ان يطلى الواحد اقل من نصف صاع وفي الفطرة خلاف وقسمنا ان يجوز به

من غير المنصوص عليه فلو دفع منصوص عليه عن منصوص آخر بطريق القيمة لم يجوز الا ان يبلغ المدفوع الكسوة المقدرة شرعا فلو دفع نصف صاع غير يبلغ قيمة نصف صاع لم يجوز ولو اوجب عليه ان يتم الذين اطعمهم المقدرا المقدرا من ذلك الجنس الذي دفعه لهم فان لم يجدهم باعائهم استأنف في غيرهم ولا يقال لو اطعم خمسة وكما خمسة في كفارة اليمين حيث يجوز الكسوة عن الاطعام مع ان كلا منهما منصوص عليه لا تقولا قال في البدائع لو اطعم خمسة على وجه الايالة وكما خمسة فان كان على وجه المنصوص عليه لم يجوز وان اخرج على وجه القيمة فان كان الطعام ارض من الكسوة اجزاء وان كانت الكسوة ارض من الطعام لم يجزه لان الكسوة تملك فجاز ان تكون بدلا عن الاطعام ثم ان كانت قيمة الكسوة مثل قيمة الطعام فقد اخرج قيمة الطعام وان كانت اغلا فقد اخرج قيمة الطعام وبادقون ان كانت قيمة الكسوة ارض لا يكون الطعام بدلا عنه لان طعام الايالة ليس بملك فلا يقوم مقام التملك وهو الكسوة لان الشيء لا يقوم مقام ما هو فوقه ولو اطعم خمسة وكما خمسة حاز وجعل اغلاهما تبدا لان ارضهما تبدا لهما كان لان كل واحد منهما بملك فجاز ان يكون احدهما بدلا عن الآخر اه وأشار بقوله كالفطرة الى انه لو اطلى مسكنا اقل من نصف صاع لم يجز به كما قسمه الشارح في صدقة الفطر وقيل ان الجواز قول الكرعى خاتمه هنا من الجواز ما غلظة عما تقدمه ولو اعلى قول الكرعى ثم اعلم ان الكفارات كلها لا يجوز اعادتها ففرضا اقل من نصف صاع حتى قضيها الصلاة حتى لو اطلى عن صلاة اقل من المسكين لم يجز كافي الخط وقد فرقت في العناية بسبب الكفارة فصدقة الفطر وقد علمت انه مفرغ على الضعيف وفي الترتيب خاتمة لو اطلى ستين مسكنا كل مسكين مدام من المنطة لم يجز وعليه ان يعيد ما آخى على كل مسكين فان لم يجد الاولين فاطلى ستين آخرين كل مسكين مدام لم يجز اه وفي الخط او اعلى عشرة مساكن كل مسكين مدام اتم استغنى المساكين ثم افقر واوجاد عليهم مدام لا يجوز وكذا لو ادى الى المساكين مدام اتم ردوا الى الرق وموالبهم اغناء ثم كوتوا ثانيا ثم اوجاد عليهم لم يجز لانهم صاروا جاهلا لا يجوز الاداء اليهم قصاروا كجنس آخر اه (قوله فلو امره ان يطعم عنه من ظهره ففعل اجزاه) لانه طلب منه التملك معنى والنظر قاض له اولاه ثم نفسه فيحقق تملكه ثم تملكه كهيئة الدين من غير من عليه الدين اذا سلطه على القبض ولما كان طلب التملك مستوعبا الى هوق فرض والاصل الرأفة لأرجوع على الآخر في ظاهر الرواية وفي السائر خاتمة ان قال الاثر على أن لا رجوع للأموذ ولا رجوع وان قال على أن ترجع على رجع عليه وان سكت الاثر في الدين يرجع اتفاقا وفي الكفارة والاكاد لا يرجع عندنا في حنيفة عندنا في يوسف يرجع اه والحاصل انهم فروا بين الاربعاء

غير واحداته جميع وعليه والفرق ان العدد منصوص عليه في الكفارة بخلاف غيره وقوله في البصر ان هذا الفرق مفرغ على القول الضعيف مجموع اه وقال المتقي في شرحه وقسمنا في باب صدقة الفطر ان الاصح جواز دفع فرد مجمع وجع لفرد وتلقا عن الحامية والميط وغيرهما اه قلت والجهنم المؤلف حيث يقول انه ضعيف وقد خلا في باب صدقة الفطر بعد نقله عن عدة كتب فكان هو للضعف

(قوله وقد أبت الفرق في الشرح الخ) الخالف القوم فقهاء الملا يرجع ولو شرطه ولا يعللونه برجع الله وأما بعض الفضلاء
 بأنهم قبل الشرع فقد التزمه ١١٨ باعتبار (قوله وفي البرزخ من كتاب الوكاة الخ) عبارة أن البرزخ ما ينطق عليه أو بعض

دينه فقبل برجع بلا
 شرط الرجوع ولو قال
 موصوف عن حق وأعله
 عن كفا في أو اذكاة
 مالي أوجب لعل ان عن
 ألفا لا يرجع بلا شرط
 الرجوع ففي كل موضع
 ملك للمدفع إليه المال
 المدفوع مقابل ملك
 للمال فاما ما يرجع بلا
 شرط الرجوع وفي كل
 موضع ملك المدفوع إليه
 غير مقابل ملك المال
 وتصح الاباحة في
 الكفارات والغدية
 دون الصدقات والعشر
 والشرط عدان أو عشان
 متبعان أو غداه وعشاء
 لا يرجع بلا شرط لان
 الدافع ملك للمدفع عن
 الأمر أو في ضمن التملك
 من المدفوع حتى تقضي
 الزكاة والتعويض
 والكفارة فلذا ملكه
 المدفوع اليه مقابل
 بالملك كان الملك تابعا
 للأمر بما قبله لا للملك
 فرجع عليه الأمور ولا
 بذلك الملك يجب على من
 خصه الملك أم لا ملك
 المدفوع اليه المدفوع
 لامعا لا يملك حال أمر

الدين بين الأمر ما دام له كذا والتكفير مع ان الشكل واجب على الأمر وقد أبت الفرق في السراج
 الوهاج من كتاب الوكاة معز إلى الامام الكرخي بانه يرجع بلا شرط رجوع ما كثر مما استقطع عن
 نعمة الأمر لا ترى ان الوجوب كان من أحكامه إلا خذوه من الدنيا ولو ثبت الرجوع بمطلق الأمر
 لرجع بحق مضمون في الدنيا ولا خذوه ولا يجوز أن يرجع ما كثر مما استقطع من نعمة الله وفي
 البرزخ من كتاب الوكاة كذا باطلا استحسانا يرجع بلا شرط وما يرجع بشرط الرجوع فأنظره
 قيد بالاعطام لا محذور أو اجتنب أن يعتق عنه فاعتق لا يجوز عنده ما خلا فلا في يوسف والفرد على
 قوله ما ان التملك غير مبدل هبة ولا حوالة بدون النقص ولم يوجد القبض في الاعاق ووجد
 في الاعطام والكسوة في كفارة الجبن كالا طعام كذلك السدائع وان كان يحصل سماء أجزاء
 اتفاقا وان اعتق عنه بغير أمر لم يجز اتفاقا لوقوعه عن المعنى كذا في الولو الحسية وخرج الصوم أيضا
 فلأمره أن يصوم عنه فصار لا يجزئه كذا في غاية البيان وقيد الاعطام بالأمر لانه لو اعطاه غيره بلا أمره
 لا يجزئه لصلصه ملكه ولعدم التبع وأما تكفير الواز عن الميت في كفارة الجبن بجواز الاعطام أو
 الكسوة وفي كفارة الظهار بالاعطام ولا يجوز الترفع عنه في كفارة القتل لان الترفع بالاعتاق
 عبر جائز كذا في المحط (قوله وتصح الاباحة في الكفارات) أي في اعطام الكفارات (والغدية
 دون الصدقات والعشر) لورود الاعطام في الكفارات والغدية هو حقيقة في التمكن من العلم
 وانما حاز التملك باعتبار أنه متمكن أما لو ارجع في الزكاة لا ينال في صدقة الفطر إلا اذا وهبها
 التملك حقيقة فان قلت هل يجوز الجمع بين الاحاق والتملك لرجل واحد أو لغيره من المساكين دون
 البعض أو أن يعطى نوعا لبعض ونوعا للبعض قلت أما الأول ففي التتار حاشية اداءه وأعطاه مدا
 فقهره وابتان وانصرف في السدائع على المحذور لانه جمع بين شيئين حثرت على الأفراد وان عداهم
 وأعطاهم قيمة المدا أو عساهم وأعطاهم قيمة الفداء ويجوز وأما الثانية كما إذا ملك ثلاثين وأعطاهم
 ثلاثين عدوا متعاقبا وجاز وأما الثالثة فقل في الكافي ويجوز تكميل أحدهما بالآخر فان
 امت همل المباح له الطعام يستهلكه على ملك المبيع أو على ملك نفسه قلت انما صار ما كولا زال
 ملك المبيع عنه ولم يدخل في ملك أحد ذكره في البدائع قيدنا بالاعطام لان الاباحة في الكسوة في
 كفارة الجبن لا تجوز كالواعظ عشرة صاحبين كل مكي ثوبا كذا في المحط وجعل الغدية
 كالكفارة ظاهر الرواية وروى الحسن عن الامام انه لا بد من التملك لانها تنفي عنه كفاية الصد
 الحاق في لا بد فيها من تملك الارش (قوله والشرط عدان أو عشان تشبهان أو غداه وعشاء) أي
 الشرط في طعام الاباحه اكلتان مشعتان لكل مكي واليه واليه كالغداة فلو عداهم يومين أو
 عساهم كذلك أو عداهم وصغرهم أو صغرهم يومين أجزاء ولو عدى سنين مكيين وعش سنين عزم
 ليجزئه لأن يعد على أحد النوعين منهم عدا أو عشا ولو عدى واحدا وعشى آخر لم يجز وقد التبس
 لأنه لو كان فهم من هو شبهه من كل أوصى ليس بمبراهن لا يجزئه واختاب المشايخ فيه وقال
 المحلوف الى عدم المحذور وفي المصباح لا كل معروف ولا كل يقتبس واسكان الثاني لا تخفى
 المأكون ولا كذا في الفقه المروءة ما لم يلقوا الاقصدوا المأكل المدفوع المأكل والمدفوع والمأكل والمدفوع

ملكه أيضا فاما لا يملك فيكون متراجعا لا يرجع بالشرع الفهمان (قوله وأما الثانية) أو ولد كره الغناه
 في كافي الحاكم الشهيد وان أعني كل مكي سمع صاع من ثروته وابن حصة أبر ذلك (ولحق في المصباح إذا كل معروف المأكل)

العشاء الكسرة والعصير ففتح العين ما يؤكل في العصير ما قبل الصبح وبالضم الاكل وقته وأشار
به الى انه لا يعتبر بعد السبع الى مقدار الطعام حتى روي عن أبي حنيفة في كفارة اليمين لو قدم
أربعة أرغفة الى عشرة مما كبر وشبعوا أجزاء وان لم يبلغ ذلك صاعاً أو نصف صاع كذا في
التارخانة والى انه لا بد من الأدام في خبز الشعير والذرة ليتمكن الاستغناء الى السبع بخلاف خبز
البر وقد اختلف المشايخ في جواز اطعام خبز الشعير بالأدام سماعي ان محمد بن علي بن خنيس البرقي
الزبادي قال البصر لا يجوز بخبز الشعير وبعضهم جوز مع الأدام والسمال الكرخي كافي
التارخانة وفي النبايع لو أطمع مائة وعشرين مسكيناً في يوم واحد كل قوافد مسبعة لم يجر الا
عن نصف الطعام فان أعاده على ستين مسكيناً أجزاء اه وفي البدائع أوصى بان يكفر عنه ما طعم
الوصى القضاء للعبد للتصوم عليه ثم ما توافر العشاء يستأنف فيغنى ويغنى غيره له لا يسئل
الى التفريق ولا يضمن الوصي شيئاً له غير متعدد فلا يصح له في الموت اه وينبغي ان الكفر اذا عدى
العدد ثم ما وان ينتظر حضورهم أو بعد القضاء مع الصانع على عددهم وينبغي في الوصي ان
ينتظر رجاء حضورهم (قوله وان أعطى فقراً شهرين ص) لان المقصود سد الحاجة والحاجة
تجدد بتجدد الأيام فتكرر الحاجة حكماً مكان تعدد احكاماً فسد بالتمثل لانه لو
أطمع مسكيناً عداه وعناه ستين يوماً لم يجره في قول أبي يوسف الا حرك في التارخانة فيه يحتاج الى
الفرق بين الإباحة والتمليك في حق الواحد والحق ان لا فرق على المذهب بين البدائع لو أعطى
طعام عشرة مساكين في كفارة اليمين في عشرة أيام لم يسكن واحد وعداه وعناه عشرة أيام أجزاء
عندنا وفي اللصاح الحيلة بالغنى والغنى والحاجة (قوله ولو في يوم الا عن يومه) أي لو أعطى فقيراً
ثلاثين صاعاً في يوم لا يجره الا عن واحد لفقده التعدد حقيقة وحكم لعدم تجديد الحاجة أطلقه فتشمل
ما اذا أعطاه دفعاً واحدة أو متفرقاً على الصبح كافي المحط وفي طعام الإباحة لا يجوز في يوم واحد وان
فرق بلا خلاف في التارخانة والكسوة في كفارة اليمين كالطعام حتى لو أعطى مسكيناً واحداً
عشرة أثواب في عشرة أيام يجوز في كفارة اليمين لتجدد الحاجة حكماً باعتراف تعدد الزمان وفي البدائع
في كفارة اليمين لو غدي رجلاً واحداً عشرين يوماً أو غني واحداً عشرين يوماً أجزاء عندنا وفي المحط
لو أعطى مسكيناً عن فدية صوم يومين عليه فعن أبي يوسف وابتان في رواية يجره عنهما وفي رواية
لا يجره قيل وهذا قول أبي حنيفة كافي كفارة اليمين (قوله ولا يستأجرونها في حلال الطعام)
لان الله تعالى انما شرط في التحرير والصوم ان يكون قدل الناس ولم يشرط في الاطعام ولا يحمل
الطلق على التقيد وان ورد في حادثة واحدة به ان يكرها حكيم كذا في الكافي لانه منع من
الوطع به بمجواز ان يقدر على الصوم والاعتاق فتنتقل الكفارة اليهما فيقضي ان الوطع كان حراماً
(قوله ولو أطمع من ظهار بن ستين فقيراً كل فقير صاعاً ص) عن واحد وعن أقطار وظهار صاعاً عنهما
لانه في الاول زاد في الوطع بقية من الحمل فلا يجوز الا بغير الحمل لان النية في الجنس الواحد
لغو وفي الجنس منغرة وكذلك لو أطمع عشرة مساكين عن يمين لكل مسكين صاعاً فهو على هذا
الخلافاً كذا في البدائع أطلقه فتشمل ما اذا كان الطهارة لأمراً ثانياً أو واحدة والاصل ان
التقصان عن العبد لا يجوز فالواجب في الظهارين الطعام مائة وعشرين فلا يجوز صرف الواجب
الى الأقل كالأطعم ثلاثين مسكيناً لكل واحد صاعاً فانه لا يكفي عن ظهار واحد المراد بالمتفوع
البرافلو كان ثمراً أو شيراً فموضوع المسئلة أعطى لكل فقير صاعين ولا بد من تقيد المسئلة بان يكون

وان أعطى فقيراً شهرين
صح ولو في يوم لا لا عن
يومه ولا يستأجرونها
في خلال الاطعام ولو أطمع
عن ظهار بن ستين فقيراً
كل فقير صاعاً ص) عن
واحد وعن أقطار وظهار
صاعاً عنهما

يوجد في بعض النسخ

٧

(قوله فان أعاده على
ستين مسكيناً جاز) أي
ستين من المائة والعشرين
(قوله وينبغي في الوصي
أن ينتظر) قال في التهر
ينبغي القول بالوجوب في
حقه دون غيره الى أن
يطلب على نفسه عدم
وجودهم فيستأنف
(قوله الا انه منع من
الوطع قبله الخ) قال في
الفتح وفيه نظراً الى القدرة
حال قيام الجهر بالتفريق
والكبر والمرضى الذي
لا يرجى زواله أمره وهم
واعتبار الأمور الموهومة
لأن ثبت الاحكام ابتداء
بل شئت الاستحباب وروى
والاولى الاستدلال بما
ذكرنا أول الفصل من
النص

٧ (ياض بالاصل)

(قوله) وهذا خبر واحد أما لو كان بد فعات حاز اتفاقا كافيا فلا يانه في المرة الثانية كسكن
 الظهارين قلنا ومجلا فثبت بذلك ما علم سكتنا كل مسكن صاعا فان صلح من الظهارين قدر لم يصلح له سكا محلا لا
 محلا صاعا ثم خبرون سكتنا ١٢٠ عند علم التفرق فإذا زاد في الوتيرة نقص عن الحمل وجب أن يتبر قدر الحمل

دفعها دقة واحدة أما لو كان بد فعات حاز اتفاقا كافيا فلا يانه في المرة الثانية كسكن
 آخو ربح في قح القدير قول محمد يانه كما يحتاج إلى نية التعيين عند اختلاف الجنس يحتاج إليها
 لتحيز بعض أشخاص ذلك الجنس وقد اعترى وذلك في العتيق بأنه لو كان عليه كفارة لظاهره لأمرا تن
 فاعتق عبدا أو باع من أحداهما صح تصيته ولم يأن وحله وطو هاجع اتحاد الجنس فليصح في الإطعام
 لثبوت غرضه وهو حلها معا (قوله) ولو حرر عديين عن ظهارين ولم يعن صرعتهما ومثله الصيام
 والإطعام) حتى لو صام عنهما أربعة أشهر وأطعم عنهما مائة وعشرين مسكنا صح عنهما من غير
 تعين لأن الجنس مقدر فلا حاجة إلى نية التعيين قد سبق قوله عن ظهارين بأنه لو كان عليه كفارة عين
 وكفارة مظهر وكفارة قتل فأعتق عبدا عن الكفارات لا يجزئه عن الكفارة ولو أعتق كل رقبة
 نأو ياعن واحدة منها لا يعينه جاز بالاجاع ولا يضر جهالة الكفر عنه كذا في المحيط (قوله) وإن
 حرر عنهما رقبة أو صام شهرين صرع عن واحد وعن ظهار وقتل لا) لأن نية التعيين في الجنس
 الزا حادثة وفي المختلف مفيد فإذا قلنا أنه ليس إيهما شامعا مع تلك المرأة التي عنها وأراد
 بالرقبة المؤمنة أما لو أعتق كافرة عن ظهار وقتل كان عن الظهار وان اختلف الجنس لأن
 الكافر لا تصح له كفارة القتل وجعل له في البدائع قطلا أحسنهما إذا جاع بين المرأة وبنتها
 أو أختها ونكحهما معا كانا بائنا عتيق لم يصح العقد على كل منهما وإن كانت أحدهما متروجة
 صح في العارضة والاصل أن ما اختلف سببه فهو للثقل وما اختلف سببه فهو للمتدفع للصوات كلها من
 قبيل المتكلف حتى الظهري من مومن وصوم أيام رمضان من قبيل المتدفع كان في سنة واحدة وإن
 كان من متدين فهو من قبيل المتكلف ولو نوى ظهرا أو عصر أو صلاة حازة لم يكن شارعا في واحدة
 منها للثاني وعدم الرجح ولو نوى ظهرا أو عصر أو صلاة حازة لم يكن شارعا في واحدة
 يقع عن الغرض لأنه أقوى ولو نوى صوم القضاء أو النفل أو الزكوة أو التطوع أو الحج المنذور والتطوع
 يكون تطوعا عند محمد بل اتهم بالتعارض فانصرف إلى النفل وعن أبي يوسف يقع عن الأقوى
 ترجحه عند التعارض ولو نوى حجة الاسلام والتطوع فهو عن الحج اتفاقا للقوة عند الثاني
 وبطلان الجهة بالتعارض وهي تنادي بالمطلق ثم أعلم أن من عليه كفارة إيمان أعق عن
 أحدهن وأطعم عن أخرى وكاعن أخرى أو أعتق عنهما عبدا ولا ينوي كل واحدة بعينها حاز
 استحسانا خلافا لغير نظرنا إلى إيهما مختلفان ونحن نقول الجنس متحد فهو كالصوم بخلاف صلاة
 الظهر لأن نية التعيين تقتضي اعتبارا الواجب مختلف متعديلا باعتبار أن مراعاة الترتيب
 واجبة عليه ولا يمكن مراعاة الترتيب إلا بنية التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثر القوائت تكفيه
 نية الظهر لا غير كذا في المحيط وهو تفصيل حسن في الصوات ينبغي حفظه والحاصل أنه إذا نوى

احتمالا كما لو أعطى
 ثلاثين مسكنا كل واحد
 صاعا له قال في المحواشي
 السعيدة فيه بحث فانه لم
 لا يكفي التفرق المحكي
 نية التوزيع كما كفي
 اتصفا المحكي فيها
 إذا اطعم مسكنا واحدا
 سعين يوما له وأصل
 ولو حرر عديين عن
 ظهارين ولم يعن عنهما
 ومثله الصيام والإطعام
 ولو حرر عنهما رقبة أو
 صام شهرين صرع عن
 واحد وعن ظهار
 وقتلا

لصحت المصعق إن الهام
 ذكر في الفتح (قوله)
 لأن نية التعيين في الجنس
 لو اختلفت قال في
 لغاية قبل معناه نوى
 لتوزيع في الجنس
 لو اختلفت كانت لفوا إذا
 غت صار كانه أعق رقبة
 عن الظهارين ولم ينو
 عنهما وذلك حازر وله أن
 يصرفها إلى إيهما شاء

فكذلك هنا بخلاف ما إذا كانت الكفارة من جنس مخفي لانه نوى التوزيع في الجنس
 المختلف فكانت معتبرة فلا يكون عن واحد منهما (قوله) وهو تفصيل حسن (الح) قال الزيلعي في مسائل شتى آخو الكف
 بعينه كلام المحيط وهذا من كل وماد كره أصحابنا مثل قاضيان وغيره خلاف ذلك وهو العمد لما ذكرنا من العني أي من أن
 التعيين في الجنس الزا حادثة (الح) قال ولو لم لا الأمر لو كان كفارة في المحيط لجاز مع وجوب الترتيب أيضا لما كان صرعه إلى الأول
 إذا لجب التعيين عند الترتيب ولا يخيد اه

شبهين فان كانا فرضين لم يصح اتفاقا وان كان احدهما فرضا والاخر نفلا فلهما في يوسف يقع من الاقوى سواء كان الاقوى يتبادى بعلتق النية كالصوم والمأجج او كالصلاة وعند محمد في الاول يقع من الفرض لانها حلت التثان لتصارص بقى مطلق النية وفي الثاني لم يصح وفي فتح القدير ومعا يعكر على الاصل للمشهد ما عن أبي يوسف في المتفق لو تصدق عن غير ظهر فله ان يتصدق من أحدهما استحضانا وقدمنا في باب شروط الصلاة مسائل من هذا النوع فليرجع اليه وقولهم هنا لو نوى ظهر او صبر او صلاة جنازة او اوصاف في صلاة الجنازة لانها لو كانت باو لم يصح لغيرهم قالوا لو نوى ظهر او صلاة جنازة كان عن الظهر كما قدمناه ثم اعلم ان قولهم ان نية التعيين في الجنس الواحد لغو بدله سواء كان عليه كعادته لظاهر لا مرأتين فاعتق عبدا عن احدهما مع التعيين وله ان يثا التي كقرعنا دون الاخرى ولم يجب عنه في فتح القدير وهو ناحي ما فهمه من ظاهر الصابة ان المراد ان نية تعيين بعض الافراد في الجنس المتصدق وقدر الراد في النهاية بما يدفع الاراد فقال لا راديه تعيم الجنس بالنية الا ترى انه اذا عين ظهر احداهما تكفير مع وحل له قربانها كذافي القوائد الظهيرية وانه اعلم

باب العان

(قوله وقدر الراد في النهاية) ومثله في الكفاية وحاصله ان المراد بالتعيين القوت ليس جميع افراد الجنس لا فرد خاص وهذا معنى ما قلناه عن العناية

من تفسيره بالتوزيع وهذا التقرير يتدفع ما رجح به في الفتح قول محمد رحمه الله في المسئلة للارة

باب العان

باب العان

مصدر لآعن ملاعنة ولما يقال لآعن امرأته ملاعنة ولما تواترنا والتعنا من بعض مضا ولاعن الحاكم بينهما العان وحكم التعذيب بولعه كبحه لمرده وابعد فهو لمن وماهون والمجم ملاعن والام العان والاعانة واللعن بالضم من لعنهم الناس واللعنة كهمزة الكسر للعن لهم واللعن من لعنهم كل واحد كالمعن والسخطان والمسخ والمثوم والمب وبما تفقد المزراع كهيئة الرجل والمخزى المهلك كذا في القاموس والاصل فيه الايات التي في سورة النور وهو قوله تعالى والذي يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهدة الا أنهم فسدوا ربح شهادات بالله انهن الصادقات والحامسة ان لعنة الله عليهن ان كان من الكاذبين ويدفعنها العذاب ان تشهد اربع شهادات بالله انهن الكاذبين والحامسة ان غضب الله عليهن ان كان من الصادقين ولو لا فضل الله عليكم ورحمته وان الله قواب حكيم ومما اختلف في سب نزولها قرى البضارى عن ابن عباس رضى الله عنهما ان هلال بن امية قلن امرأته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بشريك ابن حصصا فقال النبي صلى الله عليه وسلم البينة والاحد في ظهرك فقال يا رسول الله اذكر اى احدنا على امرأته جلا نطلق للجنس البينة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البينة والاحد في ظهرك فقال هلال والنبي بعثك بالحق اى صادق وليترن الله تعالى ما يرى ظهري من الحد فقل جبريل فاتزل الله والذي يرمون أزواجهم حتى بلغ ان هككان من الصادقين فانصرف النبي صلى الله عليه وسلم فآرسل اليهما هلالا فشهدوا النبي صلى الله عليه وسلم بقوله الله يعلم ان احدا كاذب فهل منك كاذب ثم قامت فشهدت فلما كانت عند الحامسة وعطوا وقال انها موجهة فلكا كانت ونكست حتى قلنا انها ترجع ثم قال لا تضع قومي ساثر اليوم فحقت فقال اليه صلى الله عليه وسلم ابصر ومها فان حانت به ا كمل العين شائع الالبس حردج السابق فهو لشرب اللبن معناه فقامت به كذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لولا ما مضى من كذب الله تعالى لكالى ولها شأن في الصباح خدج اى خضع وأوح الجارى ايضا عن سهل بن سعد قال دعوا عير الى عامر بن عبد

فقال صلى الله عليه وسلم أرايت رجلا بعد مع امرأته رجلا يقتله أيتقبل به أم كيف
 يصنع فقال عامر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فليقم هو يمر
 فقال ما صنعت الما لم تأتى بغير سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال السائل فقال عويمر والله
 لا تبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا سأله فأنه فوجد قد أنزل عليه فليجأها فلا عن بينهما
 فقال عويمر ان انطلقت بها يا رسول الله فقد كنت عليها ففارقها قبل ان يأمره النبي صلى الله عليه وسلم
 فصارت سنة للتلاعين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابصروها فان جات به امهم العينين عظيم
 الا لتبين فلا راء الا قد صدق وان جات به احبر كانه وحره فلا راء الا كاذبا فقامت به مثل النص
 المكر وودكر المقاعى انه لا مجتمع ان يكون الاية الواحدة عدة اسباب معا او متفرقا اه وقام الروايات
 باختلاف طرقها في الخبر المتشور للجلال للاسوي رحمه الله تعالى (قوله هي شهادات مؤكدات
 بالايان محقر ونمبالعن قائم مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقها) وهذا بيان للركن قبل
 على اشتراط اهليتها للشهادة في حق كل منهما كما صرح به لا اهلية للعين كما ذهب اليه الشافعي ودل
 على انهما لو اتعنا عند قاض فلم يفرق بينهما حتى مات وعزل فان الثاني بعد الاعان كالمشهدا عنده
 خات وعزل قبل القضاء كذا في البدائع والمراد بكونه قائم مقام حد القذف في حقه ان يكون
 بالنسبة اليها لا مطلقا اذ لو كان مطلقا لم يقبل شهادته ايداع انهما مقبولان حكماء كره الشارع في حد
 القذف وفي الاختصار لا تقبل شهادته بعد الاعان ايداع ولو قذف بكلمة او بكلمات أربع زوجات
 له بالزنا لا يكفيه لعان واحد لهن بل لا بد من ان يلاعن كل ائمن على حدة بخلاف ما اذا قذفها
 مرارا حيث يجب لعان واحد كالمقذف اجنبية مرارا او اجنبيات بكلمة او كلمات يجب حد واحد
 لمحصل المقصود وهو دفع العار عنهن ولا يحصل ذلك في الاعان الا بالنسبة الى كل واحدة ولو قذفهن
 ولم يكن من اهل الاعان اكتفى بحد واحد لكل للتدخل كذا في البدائع والمراد بكونه قائم مقام
 حد الزنا في حقها ان يكون بالنسبة الى الزوج حتى لا يثبت الله ان بالشهادة على الشهادة ولا تكاب
 القاضي الى القاضي ولا شهادة النساء اذا قذفها انسان بعد الاعان ان رماها زوجها بالزنا ثم قذفها
 هو او غيره حد لان له كحد مؤكد لعنتها وان قذفها بنى الولد ثم قذفها هو او غيره لا يحد وجود
 اماره الزنا وان اكتب نفسه بعد الاعان ثم قذفها هو او غيره حد القاذف سواء كان الاعان بالزنا او بنى
 الولد وسببه فذقه لزوجته قذفها وجب المحقق في الاجنبية واهله اهل الادلة للشهادة وحكمه حرة الزوجه
 بعد النكاح ولو قبل التفرق بينهما وجوب التفرق بينهما ووقوع الباتح بالتفرق ولستع من
 كونه قائم مقام المحسوء كان بالنسبة اليه او اليها لا يثبت للعفو والاراء الصلح على ما حل ولو
 صاحبها على الترك بمال رد المال ولها الطالبة بعد العفو وان لا يحتمل التوكيد لاف اثباته
 على قول الامام كالحمد وكذا في البدائع واعلم انه ليس للردان الاعان قائم مقام المحدين في حالة
 واحدة وانما المراد انه قائم مقام حد القذف في حقه ان كان كاذبا وهي صادقة وقائم مقام حد
 الزنا في حقها ان كانت كاذبة وهو صادق فافهم في البدائع واما شرائط وجوب الاعان فبعضها
 يرجع الى القاذف خاصة وبعضها الى المتقوف خاصة وبعضها اليهما جميعا وبعضها الى المعتوف به
 وبعضها الى المتقوف فيه وبعضها الى نفس القذف اما الاول فواجب هو عدم اقامة البينة على
 صدقه واما الثاني فان كان لها وجود الزنا منها وصفتها عنه واما الثالث فلا زوجية بينهما والحمة
 والعقل والاسلام والبلوغ والنطق وعدم المحنى في قذف فلا لعان في قذف المنكوبة وتاسدا ولا

هي شهادات مؤكدات
 بالايان مقرونة بالعن
 قائم مقام حد القذف في
 حقه ومقام حد الزنا في
 حقها

بقذف المائة ولو واحدة بخلاف قذف المطلقة رجسيا ولو قذف زوجته بركا كان قبل الزوجية وجب
 اللعان ولو لعمى بقذف زوجته المستقو قال الشافعي بلا عن على قهرها وما يرجع الى القذف به
 فهو الزنا وما القذف فيه فساد الاسلام واما تحس القذف ليرى بصر الزنا وساق في الحدود قوله
 ولو قذف زوجته بالزنا وصلها شاهدان وهي عن عمد قاذفها ونفى نسب الويلوطا اليه بموجب القذف
 وجب اللعان أي بصر الزنا للوجوب العبد في الأجنبية فلو قذفها بعد قوم لو فلا لعان عنده
 ومنهما يجب اللعان بناء على الحد كافي البدائع وفي التتارخانية قذف امرأة رجل فقال الزوج
 صدقت هي كقالت كان قاذفا حتى بلا عن ولو قال صدقت حلقا من غير زيادة لم يكن قاذفا اه وضهر
 صلها الزوجين وأطلقها فعمل غير المندوبة والمراد صلحا حيثما لا دأب على المسلم لا التحمل فلا لعان
 بين كافرين وإن قبلت شهادة بعضهم على حص عند ثلاثان اللعان شهادت مؤ كدات بلا عن فلا
 يكتفى بأهلية الشهادة بل لا بد معاهم أهلية الميمن والكافر ليس من أهل الكفارة كذا في
 البدائع ولا بين كافر ومسلم ولا بين ملوك ولا إذا كان أحدهما ملوكا أو صيدا أو عجميا أو عبدا
 في قذف ولا يرده عليه لعان الأعمى والفاسق فإنه يجري من الأعمى والفاسق مع أهلها لا تقبل
 شهادتهما لانهما من أهل الأدلة لا تقبل للفاسق والفاسق ولعلم القمزي في الأعمى حتى لو قذف
 قاض شهادة الفاسق والأعمى صح قضاءه بخلاف ما دأب في شهادة الملوك أو الصبي فإنه لا يصح ولم
 يمتنع الى التمييز لان المشهود عليه الزوجية وهو قادر على ان يفصل بين نفسه وامرأته وروى ابن المبارك
 عن الامام ان الأعمى لا بلا عن وقيد بكونها من بعد قذفها احتراز عما لو كانت وطئت بشكاح
 طامد او كان لها ولد وليس له أب معروف أو زنت في غيرها ولو لم تأو وما شوطا حراما ولو مرة شبهة
 لا يجري اللعان وتفرع على هذا الشرع لو قذفها قزوحته غير طهرى الاول الولد له وحده القذف
 وإن وليت من الثاني لاشئ عليه ان كان قبل الكتاب الاول وإن كان حيدا لا كذاب بلا عن كفاي
 التتارخانية ولما كانت المرأة هي القنوقدونه اخصت باشتراط كونها من بعد قذفها بعد
 اشتراط أهلية الشهادة ولما كان الزوج ليس مقد وفاء وانما هو شاهدان شرط في حقه كالشرط في
 حق أهلية الشهادة ولم تسترط عقته لانه لو كان مائنا بالزنا جرى اللعان بينهما وإن كان لا يبعد
 قاده لمساقتنا من جرأه بينه وبين الفاسقين فهذا وجه تخصيصها بهذا الشرط كما حقه الشارع ربما
 على صاحب النجاسة وأولاد كونها من بعد قذفها أن تكون خفيفة من الزنا فظ لان كونها من أهل
 الشهادة يدل على اشتراط الحر يقول التكليف والاسلام فلم يبق من شرائط الا حسان الا لاغف كما أراه
 في شرح الوقاية وأراد بنى نسب الولد نفي نسب والدها وأطلقه فتمهل ولها منه أو من غيره بان يقول
 هذا الولد من الزنا وهذا الولد ليس مني وما اذا صرح بحسب ما رنا أو لم يصرح على مختار صاحب
 الهدى بقول الشارع خلا والمافى للصط والتبني والحق لا إطلاق لان قطع التبيين كل وجه يستلزم
 الزنا فلا عبرة باحتمال كون الولد من غيره وطه به قولنا قال في البدائع هذا الاحتمال ساقط
 بالاجماع للأجماع على انه انقضاء عن الأب المشهور بان قال له لسن لا يليك يكون قاذفا لانه حتى
 يلزمه حد القذف مع وجود هذا الاحتمال وقنظ ليرى ان قول من قال لا يجب حد وللعان بنى
 الولد عن أبيه اذ لم يصرح بالزنا محمول على حالة الزنا وقول من أوجبه وان لم يصرح به محمول على
 حالة الغضب وبه يستدفع الزام التناقض على صاحب النهاية والبرائة وانما جلنا على ذلك
 لتصرعهم بالتفصيل في باب حد القذف والله لوفيق بخلاف قوله وحديثه معهما رجلا ليلجأ بها فانه

ولو قذف زوجته بالزنا
 وصلها شاهدان وهي عن
 عمد قاذفها أو نفى نسب
 الويلوطا اليه بموجب
 القذف وجب اللعان

قوله وتفرع على هذا
 الشرط أي كونها من
 بعد قذفها وقوله ولو قذفها
 أي بنى الولد كاهو في
 التتارخانية وقوله ولما دعي
 الولد الاول ككذافي
 التتارخانية وفي بعض
 النسخ الاول الولد يتقيم
 الاول وهو اصل ادعي
 وقوله لزمه أي لزم الولد
 الزوج الاول وقوله وإن
 وليت من الثاني أي
 وقذفها بنى الولد وقوله
 لاشئ عليه أي على الثاني
 بذلك ما قذف ان كان قبل
 الكتاب الاول أي قبل
 الكتاب الزوج الاول
 نفسه بدعي الولد ولما
 كان لاشئ على الثاني
 لان لها ولد ليس له أب
 معروف فكان شبهة الزنا
 أم لو كان بعد ما كتب
 نفسه وانما شبهة متينة
 فلا عن الزوج الثاني
 تأمل

ليس يفتعلان الجماع لا يستلزم الزنا وقصد جلبها لا يتم الا ان لم يتطابق طلبه فلا لعان لانه مقها له مع العاص
عنها فبشرط طلبه ولا بد من كونه في مجلس القاضي كذا في البدائع ومرتاده طلبه ان كان القصد
بصرح الزنا ما ينفي الولد والمطلب حقه ايضا لا حياجه الى نفي من ليس ولد عنه وأشار بعدم اشتراط
الفور في الطلب الى ان سكوتها لا يطل حتمها وان طالبت للسدة لان تقادم الزمان لا يوجب بطلان
الحق في القنف والقصاص كما ذكره الاستيعابي وزاد في المجموع حقوق العباد وفي خزانة القسمة
ولو سكنت ولم ترفع الى الحاكم كان افضل وينبغي لها ان تقول لها اتركوا عرضي عن هذا لانه
دعوا على السترة ثم ركت ملة ثم خاصمت فلها ذلك كما في البدائع ولا يخفى ان وجوب العان مقيد
بغيره عن اقامة البينة على زناها وعلمها كذب نفسه بغيره عن تصديقها فان اقام بينة على زناها
فان كانوا اربعة رجال رجعت لو حصنة وجلدت لو غير حصنة وان كانوا رجلين فقط على اقرارها بالزنا
يندرى العان ولا تعدل اذ كذبت كما نرجلا وامرأتين شهدوا على تصديقها فلا حيل عليها ولا لعان
وهذا كلما ذكر بالقتل من انكره واقامت رجلين وجوب العان لا رجلا وامرأتين وان لم يكن لها
بينة لا يستلزم الزنا وذكروه الامام الاستيعابي رحمه الله وقيل شهادة الزوج على زناها مع ثلاثة
ان لم يكن قنفها والا فلا تقبل وتعد الثلاثة قنفه ولا عن الزوج ولو لم يقنفها وشهد مع
ثلاثة غير مدول فلا حيل عليها ولا على الثلاثة قول العان كذا في المحيط وفيه ايضا ولو شهد على ايها انه
قنف ضرورة اهمها لا تقبل لانها شهدتها بما شهدان لها مما يخصها من القرائن لها لان العان سبب
الفرقة حتى لو كان ابوها محدودا في قنفه لان هذا القنف موجب للحدود ان العان قال ولا بد
في وجوب العان من ان لا يقنف امها فلو قال لها يا زانية بنت الزانية وجب الحد لقنف امها والعان
لقنفها فان اجتمع على المطالبة بدأ بمحد ليقط العان بخروجه عن اهلية الشهادة وان لم يطلب
الام ومطالبته المراءى وجب العان ويحد لام بطلبها بسد في ظاهر الرواية وذكر الطحاوي انه لا يحد
بعد العان وهذا غير سديد لعدم المنع من اقامته وان كانت اهماسية فلها المطالبة بها فان
خاصته فيها بدأ بالحد ليقط العان وان بدأ بالمحسومة لنفسها وجب العان ثم لها المطالبة
بقنف امها ففعله وعلى هذا التفصيل لو قنف اجنبية بالزنا ثم نكحها ثم قنفها فلها المطالبة بالعان
والحد كذا في البدائع والحاصل انه اذا اجتمع قنفان وفي تقديم موجب احدهما اسقاط الآخر
بدأ بالمسقط كما اذا قنفها وقنفته فانه يبدأ بحد ليقط العان كما ساقى في باب حد القنف
وفي المحيط وقال لها انت طالق ثلاثا يا زانية وجب الحد للعان ولو قال يا زانية انت طالق ثلاثا
فلا حد للعان له ولو قال فنفقت فقبل ان تزوجك او قذرت قبل ان تزوجك فهو قنف في
الحال فلا عن وما في خزانة الاكل من انه لا عن في قوله زنت ويحد في قوله فنفقت فقبل ان
تزوجك اوجه كذا في فتح القدر (قوله فان ابي حسن حتى يلاعن او يكتب نفسه فيهد) لانه حق
مستحق عليه وهو قادر على ابغائه فيحاسب حتى ياتي بما هو عليه او يكتب نفسه ليرتفع السبب في
اللعان وهو النكاح يمكن ان لا يوافق القنف هو السب فان النكاح شرط قد وجوب
الحد بلا كتاب لعدم وجوبه بغيره لا متناع من العان وهذا هو المذهب كور في ظاهر الرواية كما نص
عليه الحاكم في السكافي وبه علم ان ما ذكره الوالوي من وجوب الحد عليه بغير دامت اعاده هو ليس
منها لاحتياجنا وجه في غاية البيان على انه قول بعض المشايخ بعد لتوقعه على النقل ولا والوالي
ذكر انها لو امتعت بمسلماته محمد بن الزنا ولم يقل به احد من اصحابنا كما سنوضحه (قوله فان لا عن

فان ابي حسن حتى يلاعن
او يكتب نفسه فيهد
فان لا عن

(قوله والمطلب حقه ايضا)
اي حق القاذف لاحق
الولد كما فهمه شارح
التنوير (قوله لا رجلا
وامرأتين) لانه حنولا
تقبل شهادة السابق
المحدود كما في الحاكم
وضمنه فقوله في الزنا او
رجلا وامرأتين سبق فلم

وجوب عليها الاعان) لما قدمناه أفاد ان لعانها مؤخر من لعان لاه في حكم الشاهد عليها بنفسه وهي
مسقطه ثبوتها ما حقق عليها من الزنا فلا يصح ان تنسب المرأة كالأبصار ان يثبت المدعى عليه بما
يسقط الدعوى عن نفسه كذا في شرح الاقطم وفي الاختيار فان التعنت المرأة أو لائم الزوج إذا دلت
لكنون على التريب المشرع وان فرق بينهما قبل الامادة حازلان المقصود فلا بينهما وقد وجد
(قوله فان ابنت جنت حتى تلعن أو تصدقه) لما قدمناه ولم يقل أو تصدقه فقد لزمنا كوقع في
بعض نسخ القندوري لكونه غلطاً لان الحمد لا يجب بالقرار مرة فكيف يجب بالتصديق مرة وهو
لا يجب بالتصديق أربع مرات لان التصديق ليس باقرار تصدق فلا يعتبر في حق وجوب الحمد
ويعتبر في حقه ليندفع به الاعان ولا يجب به الحمد لو صدقته في حق الولد فلا حد ولا لعان وهو وليهما
لانهما لا يمكن ان يطل حقه قصد الوالد انما يثبت بالاعان ولم يوجبه هنا طهر ان ما قاله في شرح
الوقاية وتبعه شارح النقايق من انها اذا صدقته ينفى نسب ولها منه غير صحيح كاتبه عليه في شرح
الدرر والغرر ولم يذكر المؤلف حكم اذا امتنع من الاعان بعدما ارفعا وصرح الاستيعابي في شرح
الطحاوي انها يجب ان اذا امتنع من الاعان بعد الثبوت وينبغي جله على ما ذلتم تصف للمرأة اما اذا
عفت فانها لا يجب عليها كالموعف القنوق ولان قتلنا لا يصح العفو في حد القذف والاعان لانها
لا يقامان الا بطلب كاسنوصه في باب حد القذف فان قلت ظاهر الآية شهد لنا في القاتل بانها
اذا امتنعت من الاعان قد حد بالزنا وهي قوله تعالى ويدرا عنها العذاب ان تشهد أي الحمد لان اللام
للعهد الذي كرى أي العذاب المذ كبر السابق وهو الحمد قلنا الدرر منه المجس كقوله تعالى في آية
الهدى لا عنه ورد في التفسير لا يجب منه والاختلاف مبني على ان الاصل في قذف الزوجات عند
الشافي الحمد لهما بالآية الاولى وهي قوله تعالى والذين يرمون المحصنات لم يأتوا باربعة شهداء
فاجلدوهم الآية وبين آية الاعان ان العاذل اذا كان زوجا له ان يدفع الحمد عنه بالاعان ولذا كان
للقنوق زوجة العاذل لهما ان تدفع حد الزنا عنها لهما فانما امتنع عن الاعان وجوب الاصل وهو
الحمد عندنا آية الاعان ناسخة لا ولي في حق الزوجات لان المحصنات للتأخر عن العام ينفع العام
بقدره فلم يبق الآية الاولى متأولة لازوجات فصارت الواجب بقذف الزوجة الاعان طهما امتنع
عنه محس حتى يأتي به كالدون اذا امتنع عن ايقاع حق علمه ولذا لما قذف هلال زوجته قال له رسول
الله صلى الله عليه وسلم البينة والا حد في ظهره فدل على انه كان في الابداه وجوب الحمد كقذف
الاجنيات ثم انزلت آية الاعان امتنع في حق الزوجات كافي البدائع والغناية (قوله وان لم يصلح
شاهدا حد) لانه لما نظر الاعان لعني من جهته لامن جهتها صارت الى اللوحب الاصل وهو حد القذف
وعدم صلاحته للتمهاده لكونه عبدا أو محدودا في قذف أو كافرا بان اعلنت ثم قذفها قبل عرض
الاسلام عليه قيدنا به لان الزوج لو كان صديقا ومجنونا فلا حد ولا لعان والاصل ان الاعان اذا سقط
لعني من جهته فان كان القذف صحيحا وجب الحمد عليه وان لم يكن القذف صحيحا فلا حد ولا لعان كذا
في البدائع فلو قال لعان لم يصلح شاهدا وكان أهلا للقذف حد لكان أولى وفي البناءين زوجان كافران
أعلنت المرأة ولم يسم الزوج ولم يعرض القاضي الاسلام عليه حتى قذفها بالزنا وجب عليه الحد لان اقيم
بعض المحد ثم أصل قذفها ثانيا قال أبو يوسف أقيم عليه بقية الحد ثم بلاه وقال زفر لعان بينهما
وفي النافع وان كانا فاضين ما سلت للمرأة وقذفها قبل ان يعرض الاسلام عليه فلا لعان ويحد الزوج كذا
في السارحانية (قوله وان صلح وهي من لا يجب قاذفها فلا حد ولا لعان) لانها لم تكن غيبقة فهو

وجوب عليها الاعان فان
أبت جنت حتى تلعن
أو تصدقه فان لم يصلح
شاهدا حد وان صلح
وهي من لا تصدق قاذفها
فلا حد ولا لعان

(قوله انها يجب ان اذا
امتنع الخ) قال في التهر
وعندي في حبسها بعد
امتناعه نوع اشكال
وهذا لانه لا يجب عليها
الا بعد قبضه ليس
امتناعا بحق وجب وكان
هذا هو السر في اغفال
المصنف وغيره لهذا
قبحه اه قال بعض
الفضلاء ويمكن ان يقال
في دفع الاشكال انه بعد
التراجع منهما صار امضاء
الاعان من حق الشارع
وهي لم تعف والقاضي
بطالب كلا فانهما رها
الامتناع صارت غير مسئلة
لحكم الشرعي فقبض
لامتناع بخلافه اذا اني
هو فقط فلا تقبض لان
عدم الامتناع لم ينفع
لامنه

وصفته ما نطق به النص

(قوله فلو قال وإن صلح

وهي ليست أهلا للشهادة

لكان أولى) فبما أنه

وقال كذلك لا يشل

ما إذا كانت غير عفيفة

فإنها من أهل الشهادة

لكنها ممن لا يحسدونها

ومن هذا قال في التهرق

كلام المصنف جلة حالة

مطوية أي وإن صلح

شاهدوا لم تصح اه تأمل

(قوله وفي الغاية نقب

اللامادة) الذي في الفتح

من الغاية لا تجب الامة

وهو الذي يقتضيه سياق

كلام المؤلف (قوله وإنما

أولناه بذلك الخ) فسر

النص في التهر بقوله

أي نص الشارع فم

الكتاب والسنة ثم قال

وبما سئى على الجهر

الظاهر أن أول الخ

صاديق في قوله وإن كانت صغيرة أو مجنونة أو محدودة في قنف قلنا أهلية الشهادة إما في الصغيرة
والمجنونة فظاهر وإما في المحدودة فالعفة فلا قد صم أهلية العان انما وجب العان وإذا امتنع
لعدم أهلية العان امتنع الجدا أيضا وإن كانت ممن يحسدونها فلو قال وإن صلح وهي ليست أهلا للشهادة
لكان أولى لدخول المحدودة في قنف ولم تدخل في عبارته لأنها ممن يحسدونها كما لا يخفى ولم يتعرض
صريح المصنف لمصلحة الامة للشهادة وقد فهم من اشتراط أهلية العان وإما الحد من كاف صغرين
أو مجنونين أو كافرين أو عاقلين فلا يجب إماما إذا كانا محدودين في قنف فإنه يجب الحد عليه لأن
امتناع العان يعني من جهته وكذا إذا كان هو عدا وهي محدودة في قنف يحصلان قنف العفة
ولو كانت محدودة وجب الحد مطلقا في حد بنفي الحد العان لأن التضرر واجب له إذا هاءوا الحق
الذين بها يجب حد هذا الباب كذلك في الاختيار وفي الكافي وإن كانا محدودين في قنف فعليه الحد
لأن قنفه باعتبار حاله غير موجب للعان فيكون موجبا للحد ولا يجوز أن يقال امتناع جريان العان
لأنها محدودة لأن أصل القنف من الرجل ولما ظهر حكم المانع في حقه بعد قيام أهلية في جانبه
فلا يبدون الأهلية في جانبه معتبرا بها اه وتحقيقه كما في المناهضة إن المانع من الشيء انما يعتد
بما ناعا إذا وجد مقتضى لاه عارة عما ينفي به الحكم مع وجود مقتضى وإذا لم يكن الزوج أهلا
لشهادته لم ينقد قنفه مقتضا العان فلا يعتد بالمانع والقنف في نفسه موجب للحد بعد اختلاف ما
إذا وجبت الأهلية من جانبها فإنه ينقد قنفه مقتضاها ما ظهر عدم أهلية بطل مقتضى فلا
يجب الحد لأنه انما انعقد العان وقد أبطله المانع اه ثم الاصلان يعتد عند القنف حتى لو قنفها
وهي أمة أو كافرة ثم أسلمت أو اعتقت لأحد وللعان كذلك الشارح ثم اعلم إن العان بعد
وجوبه يستقطب الطلاق ولا يجب الحد ولا يعود العان تزوجا بعد ملان للساقط لا يعود ويستقطب
بزناها ووشها بنهق بردها وإن أسلمت بعد لا يعود كما أنه نفسه ولا بعد خلاف ما إذا كذب
نفسه بعد العان وموت شاهد القنف وعنه خلاف ما لو عا أو فسقا أو ارتدا كافي فقع القدر ولو
أسند الزنا ما قال زنت وأنت صبية أو مجنونة وهو معها وهو مسمى إذا ن أهل فلا لعان بخلاف وأنت
نصبة أو أمة أو من ذراريه سنة وعمرها أقل ناعا لاقتصاره كافي فقع القدر أيضا (قوله وصفته
ما نطق به النص) أي صفته العان ما دللت عليه آية العان من الانتداء بالزوج ثم بالزوجة بالالفاظ
الخصوصية وظاهره أنه متعين وقدمنا أن المرأة تبدأ ثم الزوج أعادت ولو فرق الغاصي قبل إعادتها
صح وفي الغاية تجب الامة وقد أخطأ السنة ووجه في فقع القدر بأنه الوجه وهو قول مالك لأن
النص أعقب الرعي بشهادة أحدهم وشهادتها الدلالة للحد معها بقوله ويدرأ عنها العذاب ولو أن الغاص
دخلت على شهادته على وزن ما قلنا في سقوط الترتيب في الوضوء من أنه أعقب جلة الأفعال
لقيام إلى الصلاة وإن كان دخول الغاصي على غسل الوجه فأنظره ثم اه والظاهر أنه أراد بالصفة
الركن كقولهم باب صفة الصلاة أي ما هيأه ليكون شاهدا للشهادتين الأربع وإنما أولناه بذلك لأن
صفته على وجه السنة لم ينطق به النص وإنما ورد في السنة والذي نقله للشارح إن الغاصي يقيهما
مقابلين ويقول له اتعن فيقول الزوج أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما رمتها بهم الزنا ويقول
في الخامسة لعن الله عليه إن كان من الكاذبين فيما رماها بهم الزنا بشر النها كل مرة ثم يقول
للزنا أربع مرات أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فيما رماي بهم الزنا وتقول في الخامسة غضب
الله عليا إن كان من الصادقين فيما رماي بهم الزنا وإنما ذكر الغضب في جانبها في الخامسة

(قوله هل يشرع للطالب العلم على الكتاب المباح) أقول لا ينبغي مشروعية العلمان جوارفان قول القائل لعنه الله عليه ان كان من الكاذبين فيه العلمان العلم على نفسه وكونه معاقلاً تقدير الكتب ١٢٧ لا يخرج من كونه معاقلاً (قوله ويبنى أن لا تقبل لأن القذف

لا يثبت يستعمل العلم كثيرا كافي الحديث يكثرون من فكان القذف اورد لها هكذا ذكر المشايخ وذكر الباقي في المناسبات ان القذف المباح من العلم الذي هو الطرد لانه قد يكون بسبب غم القذف وسبب التلظظ عليها كالحث على اعتزافها بالحق لما به ضد الزوج من القرينة من انه لا يتحقق فضيحة أهله المستلزم لفضيحه الا وهو صادق ولا نهامة الفساد وهاتكة الحجاب وخالطة الانساب اه وفي رواية الحسن انه لا يدين بقوله في لن الصادق في قياسه من الزنا وهي تقول انك لمن الكاذبين في قياسه من الزنا ما خطب لان في القصة شبهة واحتمالا وفي ظاهر الرواية لم يستعمل لان كل واحد منهما يترى الى صاحبه ولا شارة بآلح اسباب الترفيق كذا في الكافي هناك اذا كان القذف بالزنا وان كان بنفي الولد كراه وان كان بهما ذكرهما وزاد بعضهم بعد القسم الذي لا اله الا هو والقيام ليس بشرط لانه اما شاهد او ما يمس والقيام ليس بشرط فيما الا انه مندوب اليه لقوله صلى الله عليه وسلم يا عاصم قم فاشهدوا لآه قومي فاشهدى ولان الحمد ومنبأها على الشهرة فكانت هل يشرع الدعاء بالعلم على الكاذب للمسلمين قلت قال في غاية البيان من المدحوس ابن مسعود رضي الله عنه انه قال من شاء ما هلكه ان صورة النساء القصرى نزلت بعد التي في سورة القمراء أي من شاء ما هلكه أي الملاعة بهلته وكانوا يقولون اذا اختلوا في شيء لله الله في الكاذبين قالوا هي مشروعة في زماننا ايضا اه وقد سئلت في درس الصغر عن قسمة حين قرأت باب العلم ان الهداية انها ولو تلاعنا ثم وجد الزوج بينه على صدقه هل تقبل فاجبت بان لم ارفها تقلا ويبنى أن لا تقبل لأن القذف اختموج من العلمان وكانها حلت للزنا فلا تعد تابا الا ان يوجد قذف ابعابه (قوله فان التعانبات بتفريق الحاكم ولا يبين قبيله) أي الحاكم الذي وقع العلم عند محكي ولم يفرق الحاكم حتى عزل او مات فالحاكم الثاني يستقبل العلمان عندهما خلا والحمد كذا في الاختيار واذا انه لو مات أحدهما قبل التفريق ومنه لا يخرجه ولو زالت أهلية العلمان في الحال على البرجيز والله بان اكتب نفسه أو قذف أحدهما انما لا يقدح للقذف أو وثقت وطأرا ما ونس أحدهما لم يفرق بينهما بخلافه اذا نحن قبل التفريق في حيث يفرق بينهما لانه برجي عود الاحصاء وان ظهر من مهاي هذه الحالة أو لم يظهر أو لا يمتنع لبقاء النكاح وأشار الى ان الناضي يفرق بينهما ولو لم يرضيا بالفرقة كما في شرح القاي يفتي بالتراحنة ولو تلاعنا نحن أحدهما يفرق ولو تلاعنا فوكل أحدهما بالتفريق وغاب يفرق ولو زنت لا يفرق لزوال الاحصاء وانما الوقت التي تفتي بالتفريق لا يملكها من الاستمتاع بينهما بالعلمان فان الامساك بالمعروف فوجب عليها التمسك واذ لم يصرح كتاب القاضي منتهى لانه نصيب لدفع الظلم وبطل علمانه عليه الصلاة والسلام عن عويمر وعويمر انما قاله فقال عويمر كذبت عليها ان أمسكتها هي طالق ثلاثا فوقع الثلاث بعد التلاع ولم يشكر عليه صلى الله عليه وسلم وكذا في واقعة هلال قال الراوي فصار غرق الذي صلى الله عليه وسلم بينهما اقبل على قيام النكاح قبل التفريق وهي تطليقة بائنة وهو غائب اذا اكتب نفسه عندهما وعندي يوسف هي حرة

لا يثبت يستعمل العلم كثيرا كافي الحديث يكثرون من فكان القذف اورد لها هكذا ذكر المشايخ وذكر الباقي في المناسبات ان القذف المباح من العلم الذي هو الطرد لانه قد يكون بسبب غم القذف وسبب التلظظ عليها كالحث على اعتزافها بالحق لما به ضد الزوج من القرينة من انه لا يتحقق فضيحة أهله المستلزم لفضيحه الا وهو صادق ولا نهامة الفساد وهاتكة الحجاب وخالطة الانساب اه وفي رواية الحسن انه لا يدين بقوله في لن الصادق في قياسه من الزنا وهي تقول انك لمن الكاذبين في قياسه من الزنا ما خطب لان في القصة شبهة واحتمالا وفي ظاهر الرواية لم يستعمل لان كل واحد منهما يترى الى صاحبه ولا شارة بآلح اسباب الترفيق كذا في الكافي هناك اذا كان القذف بالزنا وان كان بنفي الولد كراه وان كان بهما ذكرهما وزاد بعضهم بعد القسم الذي لا اله الا هو والقيام ليس بشرط لانه اما شاهد او ما يمس والقيام ليس بشرط فيما الا انه مندوب اليه لقوله صلى الله عليه وسلم يا عاصم قم فاشهدوا لآه قومي فاشهدى ولان الحمد ومنبأها على الشهرة فكانت هل يشرع الدعاء بالعلم على الكاذب للمسلمين قلت قال في غاية البيان من المدحوس ابن مسعود رضي الله عنه انه قال من شاء ما هلكه ان صورة النساء القصرى نزلت بعد التي في سورة القمراء أي من شاء ما هلكه أي الملاعة بهلته وكانوا يقولون اذا اختلوا في شيء لله الله في الكاذبين قالوا هي مشروعة في زماننا ايضا اه وقد سئلت في درس الصغر عن قسمة حين قرأت باب العلم ان الهداية انها ولو تلاعنا ثم وجد الزوج بينه على صدقه هل تقبل فاجبت بان لم ارفها تقلا ويبنى أن لا تقبل لأن القذف اختموج من العلمان وكانها حلت للزنا فلا تعد تابا الا ان يوجد قذف ابعابه (قوله فان التعانبات بتفريق الحاكم ولا يبين قبيله) أي الحاكم الذي وقع العلم عند محكي ولم يفرق الحاكم حتى عزل او مات فالحاكم الثاني يستقبل العلمان عندهما خلا والحمد كذا في الاختيار واذا انه لو مات أحدهما قبل التفريق ومنه لا يخرجه ولو زالت أهلية العلمان في الحال على البرجيز والله بان اكتب نفسه أو قذف أحدهما انما لا يقدح للقذف أو وثقت وطأرا ما ونس أحدهما لم يفرق بينهما بخلافه اذا نحن قبل التفريق في حيث يفرق بينهما لانه برجي عود الاحصاء وان ظهر من مهاي هذه الحالة أو لم يظهر أو لا يمتنع لبقاء النكاح وأشار الى ان الناضي يفرق بينهما ولو لم يرضيا بالفرقة كما في شرح القاي يفتي بالتراحنة ولو تلاعنا نحن أحدهما يفرق ولو تلاعنا فوكل أحدهما بالتفريق وغاب يفرق ولو زنت لا يفرق لزوال الاحصاء وانما الوقت التي تفتي بالتفريق لا يملكها من الاستمتاع بينهما بالعلمان فان الامساك بالمعروف فوجب عليها التمسك واذ لم يصرح كتاب القاضي منتهى لانه نصيب لدفع الظلم وبطل علمانه عليه الصلاة والسلام عن عويمر وعويمر انما قاله فقال عويمر كذبت عليها ان أمسكتها هي طالق ثلاثا فوقع الثلاث بعد التلاع ولم يشكر عليه صلى الله عليه وسلم وكذا في واقعة هلال قال الراوي فصار غرق الذي صلى الله عليه وسلم بينهما اقبل على قيام النكاح قبل التفريق وهي تطليقة بائنة وهو غائب اذا اكتب نفسه عندهما وعندي يوسف هي حرة

يقول لم يصح أن يقبل ليرتب عليه حل نكاحها له وقد عطل في الحل عليه حل نكاحها فيما اذا اكتب نفسه فبما لم يحل يبق أهلا العلمان فان نفع تحريمه المنوط به هو التحريم وهذا يتأتى منها فلهذا اذا ثبت انها غرق فمقتضى بيق أهلا العلمان فان نفع حكمه فمقتضيه (قوله وهو خاطب اذا اكتب نفسه عندهما) هذه عبارة الهداية قال في الفقه يعني اذا اكتب نفسه بعد العلمان والتفريق وحده

الزوج وفي الولد لآل و قطع النسب مع أنه محكوم به حيث فرض القاضي فسقته الثانية لو أنكر
الدخول بعد ما وليت تمت النسب ووجب لها كمال المهر فأولاه بلاءه و يقطع النسب مع أنه محكوم
به حين قضى لها كمال المهر الثالثة المطلقة طلاقاً رجساً إذا وليت لأكثر من سنتين تكون رجعة ولو
نكحها لآل و قطع نسب مع أنه محكوم به وقد حكى ابن عيسى بن أبيان كتب إلى محمد بن الحسن حين كان
بالرقية يستفرقه بين المستثنين الأولين وبين الثالث فكاتب محمد رجعه الله ما في حصل القضاء
بالنسب ضرورة القضاء بما عرّض من حقوق النكاح فإنه منع قطع النسب باللعان ونماه في شرح
تفخيص الجامع من باب شهادة الملائنة بالولد ومن المواضع المانعة من قطع النسب أن يقذفها أجنبي
بنتي الولد ويحده القاضي لها ما فيه حكمه بثبوت نسبها فإذا نكحها بعده أبوها لا ينفق كافي فسخ القدر
وسأى عن الذخيرة ثم إذا قطع النسب عن الأب والحق الولد بالأم يبقى النسب في حق سائر الأحكام
من الشهادة والازكاف و علم القضاء على الأب بقتله ونحو ذلك من الأحكام إلا أنه لا يعبرى التوارث
بينهما ولا نفقة على الأب لأن النفي باللعان ثبت شرعاً بخلاف الأصل يناهض على زعمه ولكنه مع كونه
مولوداً له فراشه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش فلا ينأى في حق سائر الأحكام اهـ
وبراد السابغ أن يكون النكاح صحيحاً فلا لعان بالنكاح بنى الولد في النكاح القاسد والوطء شبهة ولا
ينفي النسب وفيد الزوجية لأنه لو نفي نسب ولأم الولد فإنه ينفق بغير دقوله بلاءه و براد الثامن
أن يكون المعلق في حال يجري فيه اللعان حتى لو طعن وهي كافر لا ينفق وفي شهادته الجامع ولدت
توأمين فغابها ومات أحدهما عن أمه وأخيه وأخيهما بالسدس لها والثلث لهما والباقي رد
كلوا لا داعر ولا قطع النسب و فيها اختلاف يعرف موضعه اهـ وفي آفة الفتاوى من الفرائض
ولدا الملائنة وولد الزاني حكم الميراث بمنزلة ولدي شبهة ليس له أب ولا اقرباء فلا يرث هذا الولد
من الأب وقرباته مولوداً يرث الأب ولا اقرباء من هذا الولد لأن نسبهم له في قطع النسب وهو ولد
الأم فيرث منها ومن قرأتها وترث الأم وقرأتها وإما ابن الملائنة فله أب وقوم الأب وهم الأخوة
وليس له جد صحيح ولا قومه وهم الأعمام والعماة لأب وأولاً وثلاث حصة للمصاهرة بين
الزوجين ثم حدث بينهما ولدت من الأب اختلوا في ميراث هذا الولد منه للاختلاف في هذه المحرمة
فلم يكن كولد الزنا كالوجعات بوليد بعد النكاح المعلق طلاقاً الثلاث بهان النسب فيه ثابت
لاختلاف اهـ باختصار وفي تفخيص الجامع لولم الثاني للأم لا يجوز بيعها وفي شرحه وصورته
رجل نفي نسب ولداً له المحرمة ولا عن القاضي بينهما ما قطع نسب الولد ثم أنزلت والعباد ما له تعالى
عن الإسلام ثم سببت ومكها الزوج السابق فإنه لا يجوز له بيعها لأن نسب الولد ثابت حكمها لتمام فراشها
ولا تصح دعوة غير الثاني لهذا الولد وأن صدقة الثاني وقصص دعوة الثاني في مطلعاً ولو كان الثاني كبيراً
جاء النسب من الثاني وفي التارخانية ولا ينفق من أحكام النسب من جهة الزوج سوى التوارث
وأيجاب النفقة وباعدهما من أحكام النسب من جهة الزوج فأنه في الذخيرة وكل نسب ثبت
بإقراره أو بطنين المحكم ينفق بعد ذلك ويأبه فيمارى عن أبي يوسف في رجل جاحل امرأة مولود
نكحها قبل بلاءها حتى قدوه أجنبي بالولد فقد ثبت نسب الولد لا ينفق بعد ذلك ولو نفي ولد زوجته
اللعان وهما مالم لعان بينهما لا ينفق سواء وصحاً لم يجدوا ولا يجب وكذا إذا كانا من أهل اللعان ولم
يتلاعنا فإنه لا ينفق وكذا إذا كان المعلق في حال اللعان بينهما ثم صاروا بحال بتلاعنا فنحو كانت
المرأة أمه وأكينة حاله المعلق واعتدت أو أملت قائمه مالا يتلاعنا ولا ينفق نسب الولد في السنتاني

ولو قال لامرأته يئرا نسة ولها ولد منه ثبت العان ولا يلزم نفي الولدان اكتب نفسه حده القاضي له
 ولذا قيد النفي بقذف الولد احتراز عما اذا قذفها بارزا ولها منه ولد فانه لا يثبت فيه ثم علم ان هذا
 الولد وان قطع القاضي نسيه عن اسمه لم يصح دعوى احد نسيه وان صدقه الولد كاف للتأنيده وهو
 مستفاد من قولهم ان قطع النسب لا يظهر لاف مستلثين وفي قوله نفي نسيه اي القاضي وانحطه بامه
 اشارة الى ان التعريق بينهما لا يكفي لنفي نسب الولد فلذا روي عن أبي يوسف انه لا بد ان يقول قطعت
 نسب هذا الولد عنه بعد ما قال فرقت بينهما كوفي للبسوطه ما هو الصحيح لانه ليس من ضرورة التعريق
 نفي النسب كما سئلوا فخرج بينهما بالعان ولا يثبت نسيه عنه كذا في النهاية وفي الجمع ولما ثبت
 بنته المتغصنة عن ولد فادعاء نفسه غرائب عنه اي عند الامام وقال ثبت قد بدعتها لانها لو كانت
 حية ثبت نسبها بدعوى قولها اتفاقا وقيد بالثبت لان الولد الممتنع لو كان ذكر كراهات وترك ولدا ثبت
 نسيه من الدعي وورث الاب منه اتفاقا لحاجة الولد الثاني الى نفي النسب فقاؤه كفاءه الاول وقد
 بدعوى الولد لانه لا يدعي البنت للمتغصنة حية ثبت نسبها اتفاقا وقامه في شرحه وفي النسخة لا يشرع
 العان بنفي الولد للجبوب والحصى ومن لا يولد له ولد (قوله ما ان اكتب نفسه حد) لا قراره بوجوب
 الحد عليه ما قلته ففعل ما اذا اعترف به وما اذا اقيمت عليه بينة انه اكتب نفسه لان الثالث بالينة
 عليه كالثبات باقراره كافي للولاء المحيوشمل الا كذاب صريحا وضعا ولهذا الومان الولد الممتنع عن
 ما لا يدعي الخلاع لا يثبت نسيه بوجدان كالبنت قد ترك ولدا ثبت نسيه من الاب وورثه الاب
 لا خيلاج المحي الى النسب ولو ترك بنتا ولها ابن فأ كذب للابن نفسه يثبت نسب الولد منه عند
 الامام خلافا لهما كذا في فتح القدير وظاهر ما في الكتاب ان الا كذاب بعد العان ووجوب الحد
 عليه ليس باعتبار قذفه الاول لانه اخبر جريحه وهو العان بل باعتبار القذف الثاني الذي تضمنه
 كتمان العان كشهود الزنا اذ رجوا فانهم يسمون باعتار ما تضمنته نهادتهم من القذف اما اذا
 ا كذب نفسه قبل العان بنظر فان لم يطلقها قبل الا كذاب حديا ايضا وان بانها ثم ا كذب نفسه
 فلا حصولا لعان لان العان ائرها التعريق بينهما وهو لا يثني بعد البينة لمحصله لالابنة وهو
 لا يصح بدون حكمه ولا يجب الحملان قذفه وقع موجب العان فلا يتقبل موجب الحد على هذا
 قال بارادة اب طالقي فلا تلاحد ولا العان ولو قال انت طالق فلا تلاحد اذ انفسد اطلاق في الا كذاب
 ففعل ما اذا انكر الولد بعد ادعاء ولدا قال ا يضاق في القيد العبد لو اقام البينة على الزوج انه ادعاه
 وهو ينكر ثبت التسمية ومحمد اه وفي جامع الصمد الشهيد قذفه باقني الولد لا عن قتر وبحث
 غيره فادعاء صحيح ومحمدان ولدت من الثاني فتقاع لادن وينفي ان على بعدا كذابه وقيله لا يثني
 ان لا يلاعن لاسناده نظير زينة وانت صبية بخلافه وانت خادمة اورقيق او منذر بعين سنة
 ومحمد عاشر وبن سنة وان تردد يقطع استحسانا وبسا لا نظير ما است زوجته او اعطت ثم ولدت فتقاع
 اه ثم اعلم ان ولدا ام الولد اذا دعاه المولى وقتناجهته فان حكمه حكم ولد المتكوجة ان في سائر
 الاحكام فلا تقبل شهادة احدهما الا نحو بعد اعتناق الولد ولا يصح احدهما زكاه فيه ونصر
 التنا كتمه بينهما ولا يرث احدهما صاحبه بالقرابة لكن المولى يرث منه بالولاء اذ يمكن عصبة اقرب
 منه ووجب تفقته على المولى بعد اعتناقه بحكم الملك كذا في شرح الخصص من الشهادات (قوله له)
 ان ينسكها) اي للابن بعد التعريق ان تزوجها اذا ا كذب نفسه ما قلته ففعل ما اذا احد اولم بعد
 قضيته الدارح الحمل باعدا اتفاقا وكذا اذا ا كذب نفسها فصدونه ما حصل اب الفرقه بالعان

وان ا كذب نفسه حد
 وله ان ينسكها
 (قوله وفي النسخة لا
 يشرع العان بنفي الولد
 في الحصى والجبوب الخ)
 لانه لا يلحق بها الولد كذا
 في الفتح عن النسخة ثم
 قال وفيه نظر لان الجبوب
 ينزل بالنسب ويثبت
 نسب ولده على ما هو
 المختار اي انها
 على خلاف المختار او هو
 مبني على ما اذا كان
 لا ينزل ويسد كالمؤلف
 في العدة عن كافي الحاكم
 والحصى كالصبي في الولد
 والعدة وكذا الجبوب
 لذا كان ينزل والام يلزمه
 الولد فكان عبرة الصبي
 في الولد والعدة اه
 وبأق قريبات اول باب
 النسي ما يؤيده

يزول بها ملك النكاح وقبح حرمه الاجتماع والتزوج مادام على حال العان فان كذب أحدهما
نفسه جازا للثاني والجماع عند الامام والثالث وقال الثاني انها توجب حرمته بنية كحرمه
الرضا والصحابة لقوله عليه السلام المتلاعنان لا يمتنعان أبدا لو قضى قوله ان الفرقه
لا تتوقف على القضاء كما أشار إليه في فتح القدير ولهما ان عويمرا أطلق للمعنة ثلاثا فصار سنة
المتلاعنين لانه يجب عليه ان يطلقها فان لم يفعل غاب القاضي منابه كافي الضمن فكانت الفرقه طلاقا
وأما الحديث فلا يمكن العمل بمحققته لان حقيقة المتفاعل المتناغل بالفعل والمافرة فانه زالت
الحقيقة وانصرف المراد الى المحكم وهو ان يكون حكمه باقيا وبعد الاكذاب لم يبق حكمه لبطالته
فلم يبق حقيقة ولا حكما فجاز اجتماعهما ونظيره قوله تعالى في قصة أصحاب الكهف انهم ان ينظروا
عليكم يروجكم أو يعدوكم في ملتهم ولن تقلعوا اذا ابدوا ما داموا في ملتهم الا ترى انهم اذا لم يعملوا
أفعلوا كذا لهذا كذا في البدائع وقد بحث المحقق ابن الهمام في فتح القدير بانه لما تمكن الحقيقة
وصير الى الماز كان له محازان أحدهما ما ذكرتم من ارادتم بينهما تلاعن قائم حكما والثاني من
وجد بينهما تلاعن في الخارج وعلى هذا التقدير لا يمتنعان بعد الاكذاب بينهما اذا ارتفع
حكمه لا يوجب ارتفاع كونه قد تحقق له وجود في الخارج ولكن بقي الظرفي أي الاحتمالي ارجح
وأظن ان الثاني أسرع الى النعم اه (قوله وكذا اذا قذف غيرها غدا وزنت غفلة) يعني لانه
ينكحها ايضا اذا زنا أو أحدهما من أهلية العان فأما قذف فعل ماذا نكحها أو أحدهما أو اربا زنا
الوطأ المحرم وان لم يكن زنا فشرعا كما ذكره الاصبغاني في زوال عفتها ولو قال وكذا ان قذف أحدهما في
لسكان أولى لشعوره المتلاعنين ولو أسقط قوله غدا لكان أولى لان مجرد زنا ما حدث له سواء حدث
بان وقع العان قبل الدخول ثم زنت غفلة أو لم تحدث واللعنة وانما قيد بانه هذه الصورة لانه لو كان
بعد الدخول كان حلها الرجم وهو اهلا فلا يتصور القول بطلان بعده واستثنى ما عن تفسير الآية
بانهما زنت بالتشديد أي نسبت غيرهما لزانها لقتلهما وايضا لانها يتحقق التلون وفي فتح القدير
واستشكل بان زوال أهلية الشهادة بطرق الفسق مثلا لا يوجب بطلان ما حكم به القاضي عنها في حال
قيام العدالة فلا يوجب بطلان ذلك العان السابق الواقع في حال الأهلية ليعطل أثره من المحرمه اه
(قوله ولا لعان بقذف الآخرس) لتقدير كمن منه وهو التلفظ بالشهادت وهذا لو قال أخلصم كان
أنه لا يجوز ولو قال ولا لعان اذا قلنا آخرس أو أحدهما لكان أولى لعله المذكورة
اذا كانت خرسا ولا احتمال تصديقها لو كانت فاطمة أو أشارا الى انه لا يثبت بالكافة كما ثبتت
فاشأن الآخرس الشبهة والى انه لو خرس أحدهما بعد العان وقبل التفرق فلا يفرق ولا حد
كما لو ارتد أو أكنب نفسه (قوله ولا يتي الحمل) لانه لا يتحقق بقبامه عند القذف لاحتمال انه
انتفاخ ولو تخلفا قبامه وقسمه ان ولدت لا قبل من ستة أشهر صار كانه قال ان كنت حاملا فحملك
ليس مني والتلف لا يصح تعليقه بالشرط وهذا قول الامام وعندهما ما يجري العان اذا
جاءه لا قبل من ستة أشهر للتيقن بقبامه جواب ما مر وأما الارث والوصية فينوقفان على
الولادة فيثبتان لولادة الحمل وأما عقبه فكذلك لقبوله التطبيق بالشرط وأما رد الميسرة بسبب
الحمل فلان الحمل ظاهر واحتمال الرجح شبهة والرد بالعيب لا يمتنع بالشبهة وكذا التسبب يثبت مع
الشبهة وأما وجوب اللقطة المعلقة اذا ادعت حلا فقبول قولها في امر عدتها والمخبر ان قول صاحب
الهدياية ان الاحكام لا ترتب عليه قبلها الا ما راد به كل الاحكام وما راد به بعضها كافي العناية

وكذا اذا قذف غيرها غدا
أوزنت غفلة ولا لعان
بقذف الآخرس ولا يتي
الحمل

(قوله فلا تصور القول
بطلان بعده) قال العلامة
الغني ظاهرا من
وجوب رجوعها لا يصح
نكاحها لعدم تصوره
مع انه متصور بان يحد
عليها قبل الموت بالرجم
ويثبت عليه الارث
ونحوه فليمر بالثقل اه
كذا في حواشي مسكين
لا في السعد وفيه نظر
ان قول المصنف أوزنت
غفلة معناه لانه
يتزوجها اذا زنت غفلة
أي بعد الحد ولا يمتنع ان
الحد لو كان الرجم لا يتم
الا بوجوبها كما أماده المؤلف
بقوله وهو اهلا فلا
يتصور القول بطلان بعده

وقد كتبنا في القواعد الفقهية مسائل أخرى ترتب عليه قبلها (قوله) وثلاثا ثبت وهذا
 الحمل منه ولم ينف الحمل (لوجود القذف بصرح الزنا ونفي الحمل غير صحيح لان قطع النسب حكم
 عليه ولا ترتب الاحكام عليه ولا قبل الانفصال (قوله) ولو نفي الولد عند التنشئة وايضا
 آفة الولادة صحيح وبه لا ولا عن قيسا) أي فيما اذا صرح نفسه أو لم يصرح لوجود القذف فيها
 والتنشئة بالهزم من هنا بالولد والتسليم والهزم كذا في المصباح فانقص المذكور من ان تقوم
 دلالة على اقراره بالولد ولا انفصال في صحة النسق وعملنا في اللسان كافي للتون والشرع
 وبه علم ان ما ذكره الزواجي من ان اللعان انما يجري اذا نفي بعد الولادة في مدقة قصيرة اما بعد
 مدقة طويلة فلا يصح سهو وط كلامه على انه لو اقر صرحا بالولد ثم غاملا يصح بالا ولي كذا قدمناه
 ولم يقدم مدقة الولادة بوقت وهو ظاهر الزاوية وقد صدقنا وان اقرار بالولد الذي ليس منه حرام
 كالسكوت لاستحقاق نسب من ليس منه وقد ذكر المصنف تبعا للهداية في قبول التنشئة
 وشره آفة الولادة وزاد في الاختيار ثالثا ان يقل هدية الال في ثلث لا يصح فيه بعد واحدة
 منها والمحقق انها اربع والرابع سكوتة حتى مضى وقت التنشئة وشره الا آفة وهي ثلاثة أيام في
 رواية وسبعة في أخرى كافي الكافي وقبول التنشئة كراييل على القبول مثل احسن الله بارك الله
 برك الله رزقك الله ممثله أو امن على دعا طاهني كذا في فتح القدير ولو كان غاشيا لم يسم بالولادة تعتبر
 للذة بحدودهم (قوله) وان نفي أول التوأمين وأقر بالثاني (حد) لأنه كذب نفسه بدهوى الثاني
 التوأم فوعل والاثني توأمة والاتان توأمان والجمع توأم وتوأم كستان كذا في المصباح (قوله) وان
 عكس لا عن) بان أقر بالاول ونفي الثاني لانه كاذف نفي الثاني ولم يرجع عنه (قوله) وثبت نسبها
 قيسا) أي في المشتكين لانها خلقا من مامو احوال التوأمين ولدان بين ولا تنها ما قل من ستة أشهر
 وفيه اشارة الى انه لو غابا ثم مات أحدهما قبل اللعان زما وقد سنا تفارعه ولو جاءت بثلاث نفي
 بطن واحد نفي الثاني وأقر بالاول والثالث يلاعن وهم بنوه ولو نفي الاول والثالث وأقر بالثاني
 يصدوهم بنوه كذا في شرح النفاة اعلم انه في صورة ما اذا أقر بالاول ونفي الثاني اذا قل بعدهما
 أنى أو وليا باني فلا حفيهما كذا في فتح القدير وفي شهادات الجامع للصدر الشهيدين باب شهادة
 ولدا الملاعة ما ع أحدا التوأمين وقد ولد في ملكه وأعتقه المشتري فشهد بانيه عنه قتل فان ادعى
 الباقي ثبت نسبهما وانتقض البيع والعق والخصام ويرد ما قبض أو مثله ان هلك الاستناد كقول
 القعد وان كان الخصام قصاصا في طرف أو نفس ما ربه عليه دون العاقلة لانه مدعوه ثم اعلم انه
 اذا نفي نسب التوأمين ثم مات أحدهما عن توأمه وامه وأخ لاهم غاربا ثلاث فرضا ورد الام
 السدس وللآخرين الثلث والنصف يرد عليهم وهذا بين ان قطع النسب يجري في التوأمين لانه
 لو لم يقطع نفسه عن أخيهما التوأم لكان عصبة بأخيهما الثلثين وقطع السبع عن الاخ التوأم بالتبعية
 لا يها ولا يقدمنا عن الجامع وتعلمه في شرح النخيص من باب شهادة ولدا الملاعة والله سبحانه
 وتعالى أعلم بالصواب

وثلاثا ثبت وهذا
 الحمل منه ولم ينف الحمل
 ولو نفي الولد عند التنشئة
 وايضا آفة الولادة صحيح
 وبه لا ولا عن قيسا وان
 نفي أول التوأمين وأقر
 بالثاني حسد وان عكس
 لا عن وثبت نسبها قيسا
 باب العنين وغيره

(قوله) وهي ثلاثة أيام في
 رواية الخ) ذكر في الفتح
 انه لم يقدر لها مداري
 ظاهر الرواية وانما هنا
 ضعه السرخسي بان
 نصب المقادير بالأي
 متطهر
 باب العنين وغيره

باب العنين وغيره

يقال رجل عنين لا يفرد على اتيان النساء أو لا يشتري النساء أو امرأة عينية لا تستهي الرجال والفقهاء
 يقولون به عنة وفي كلام المحمدي ما ينسبهم ولم يحد لغيره ولقتله عن عن امراته تعني بالبناء

(قوله لكن قولهم لو رضى به فلا خيار لها ثانياً) قال الرملى هذا غير صحيح فإن ذلك لا يلزم منه رضاها له وقوله يملك فانه وان لم يلزم عقلاً لكنه لا يلزم عادة كالأثر ورجحه عالمه بقاءه والوطء فيها وقصته بتضعها (قوله أحدهما أن الرب المستاجر البدار) قال الرملى يعنى ليس له فسخ إلا بغيره وهذا العيب لا يوجب له فسخاً ولو تألف البائع الخفى ليس له طلب الثمن لأنه هو الذى أبطل حقيقته بتألف المبيع (قوله من كان ذكره صغيراً كالزور) بكسر ۱۳۳ الزاى واحداً لا زوراً (قوله لا يلزم

للقول إذا حكم عليه القاضي بذلك أو منع عنها بالهرم والاسم منه العنفوص من بعضهم بأنه لا يزال
عنه به عنة كما بقول الفقهاء وأنه كلام باسط قال والمشهور في هذا المعنى كما قال ثعلب وغيره رجل
عسبن بين التعين والعنفوق قال في السار عن العتانة بالفتح قال الازهرى ومعنى عسبن لا نذكره من
قبل المرأة عن عسبن وشمال يعترض إذا أراد أن يلاحه كذا في الصباح ووجهه عن وأما عند الفقهاء
فهو من لا يصل إلى الناسج قيام إلا لمرض به وإن كان يصل إلى التبدون البكر أو إلى بعض
الناسج من بعض سواء كانت آتية تقوم أو لا كما في العتانة بولد قال في شرح المنظومة الشكز بقى
المعصية وكاف مشددة وبعدد الانتزاعى هو الذى إذا حبل المرأة أنزل قبل أن يتخللها ثم لا تنتشر
آتية بعد ذلك مجاعها وهو من قبيل التعين لها المطالبة بالتعزى وإن كان يصل إلى التبدون البكر
أو إلى بعض الناسج من بعض لضعف طبعته أو لكبر سنه أو صغر فهو عسبن في حق من لا يصل إليها
لغوات المقصود في حقها مان الهرم عندنا حق وجوده وتصوره ويكون أثره كافي للمحيط ولا يخرج
عن العتانة بإحالة في غيرها خلافا لابن عقيل فإنه يقول الدبر أشد من القبل كذا في المراج وفيه إذا
أولج المحشفة فقط فليس بعسبن وإن كان مقطوعا فلا بد من إيلاج بقية الذر ونبي في أن يقال
يكفى بالإيلاج بقدر المحشفة من مقطوعها ولم أر حرجا ما ذل قطع ذكره وإطلاق المحبوب بعله وهو
في تحرير الشافعية لكن قولهم لو رضى به فلا خيار لها بنافه وله نظيران أحدهما لو رضى
الستاجر بالمرأى والثاني لو أتى البائع المبيع قبل القبض (قوله وجفت زوجها محببو بافرق في
الحال) وهو من استؤمِل ذكره وصنائه يقال حببته حبامن ما بقتل قطعتة وهو محبب بين الحجاب
بالفتح والكسر كذا في الصباح وأما ما روي في لعن الفائد قولما كان الثغر بن لغوات حقها توقف
على طلبها ولم يذكره هنا كذا بعد ما ذكره في العسبن وأشار إلى أنه لوجب بدلول الوصول الباهرة لا خيار
لها كأذا صار عسبنا بعدد الحق بالمحبوب من كان ذكره صغيرا جدا كالزنا من كانت آتية
قصيرة فلا يمكن إدخالها داخل الفرج فانها لاحق لها في المطالبة بالتعزى كذا في المحيط وظاهره
أنه إذا كان لا يمكن إحلالها أصلا فإنه كالمحبوب لتبسه بالداخل وإطلاق الزوج للمحبوب ففعل
الصغير والمرضى بخلاف العسبن حيث ينتظر بلوغها ورتو احتمال الزوال وأراد ما لا آمن لها
حق المطالبة بالجماح لأنها لو كانت صغيرة انتظر بلوغها في المحبوب والعسبن لا احتمال رضاها
بخلاف ما لو كان أحدهما مجتونا فإنه لا يؤخر إلى عطفه في الحب والعنة لتسم الفائدة ويزفرق بينهما
للعالم في الحب وبعد التأجيل في العسبن لأن الحنون لا يهدم الشهوة فتصوم على أن كان والاقتن
نصبه القاضي ولو جاعا إلى سنة في المستثنين على رضاها بعنته أو حبسه أو على عليها بما عهده

لا يؤجل كذا ذكر الكرخي لأن التأجيل لا يفرق عند عدم الدخول وقرقة العنق بطلاق والتمنون لا يملك الطلاق وذكر القاضي في شرح مختصر النجاشي أنه ينتظر حولا ولا ينتظر إلى إتمامه بخلاف الصي لأن الصغير ما ذم من الوصول فبنا في إلحاقه بزرع الصغير ثم يؤجل حسمها بالجنون فلا يمنع الوصول لأن الجنون يجامع فيوجب للعالم واليهيج ما ذكره الكرخي أنه لا يؤجل أصلا لما ذكرناه اهـ ومقتضى هذا أنه لا يؤجل ولا يفرق إذا كان الجنون مجبوا وبلا فرق بين البهيم والجنين في العلة المذكورة قصد الكرخي وكذا الصغير المصوب لكن يتقدم في باب تكليف الكافر ما قد سألنا عن التفرق بين تمين زوجته ما أنه عن

العظيم بفرق ولو طلب عنها على ذلك تختلف بان نسكت لم يفرق وان حلفت بفرق كذا في فتح القدير
 وقال الواجبات امرأة للمبوب ولول بعد التفرق الى ستين بنت نسبه ولا يطل التفرق بخلاف
 العنين حيث يطل التفرق لانه ما ثبت نسبه لم يبق عينا ونظر فيه الشارح بان الطلاق وقع
 بغيره وهو ان فكيف يطل اذ ترى انها لو اقرت بعد التفرق انه كان قد وصل اليها لا يطل
 التفرق وحواله ان ثبوت النسب من المبوب باعتبار الانزال بالحق والتفرق بينهما باعتبار
 الحب وهو موجود بخلاف ثبوته من العنين فانه يظهر به انه ليس بعنين والتفرق باعتباره بخلاف
 ما استشهد به من اقرارها فانها متممة في ابطال القضاء لا محتمل كتبها فتاها وان الحب بعد كافي
 فتح القدير وفي الحاشية من فصل العنين اذا شهد شاهدان بعد تفرق القاضى على اقرار المرأة قبل
 التفرق انه وصل اليها يطل تفرق القاضى ولو اقرت بعد التفرق به انه قد وصل اليها لم تصدق
 على ابطال تفرق القاضى اهـ والحاصل ان تفرق القاضى في العنين يطل بحسب ما يولد واقامة
 الينة على اقرارها بالوصول وفي التارخانية كان الزوج مجبوا ولم تعلم بحاله فثبت ولولدها
 وانت القاضى نسبه ثم علت بحاله وطلبت الفرقة فلها ذلك اهـ واسأل في المرأة ولا بمن تعيدها
 بان لا تكون تقامان الرقعة له او حذنه مجبوا لا خيار لها كافي الحاشية وان تكون حرة لان زوج
 الامة اذا كان مجبوا او عتقا بالخيار الى المولى في قول أبي حنيفة فان رضى المولى لاحق بالامة وان لم
 يرض كانت المحصورة له كافي العزل وقال أبو يوسف الحمار الى الامة كقوله في العزل واختلاف في قول
 محمد فقل مع أبي يوسف كافي العزل وقيل مع الامام هنا كذا في الحاشية ولم يقيد التفرق بالطلب
 للحال لانها لو حذنه مجبوا ما قامت معه زما وهو يضاجعها كانت على خيارها ولم يذكر حكم ما اذا
 احتلفا في كونه مجبوا وحكمه انه اذا كان يعرف حقيقة حاله بالنس من غير نظر من من وره
 الشاب ولا تكسب عورته وان كان لا يعرف الا بالاطراف العاضى امينا لينظر الى عورته فيصير بحاله
 لان النظر الى العورة يباح عند الضرورة كذا في الحاشية ولم يذكر المصنف صفة الفرقة هنا كفتاه
 بما ذكره في العنى وهو طلاق بالث كفرقة العنين كافي الحاشية والحاصل ان المبوب كالعين لاقى
 حصة واحدة وهى ان العنين يؤجل والمبوب لا كذا في التارخانية ويراد مسئلة بطلان التفرق
 بحسب ما يولد كما قد عاتب والثالث لا يطل بطلوعه والرابعة لا تسترط حصته وفي فتح القدير وما نقل عن
 الهذواني انه يؤتى بسات فيه ما ردد فجلس فيه الصن فان تلصص ذكره وانزوى علم به لاعتقابه
 والاعلم انه عنى بطلوعه هذا لان لا يؤجل سنة لان التأجيل ليس بالعرف به عنين على ما قالوا
 ادلا فائدة فيه ان أجل مع ذلك لكن التأجيل لا بد منه لانه حكمه ما هو والحاصل ان طلبا البقير في
 العنى له شرائط مختصة بها فلتخص به أن يكون الزوج مطلقا يصل اليها امرأة فليس لا يؤجل
 الا بعد بطلوعه والمرضى بعد حصته والقتص به ان تكون حرة لانه غير ما قرأه غير ما له قبل
 التكاك وغير راضية به بعده (قوله وأجل سنة لوعينا اوجسبا) وهو من تزوج خصناه وبقي ذكره
 وهو يقع الحاء فعمل بمعنى مفعول مثل جرم وقيل والجمع خصيان والمحصنان بالهاء المستان
 الواحدة خصية وبدون التاء المحصان المحدثان وجمع المحصة خصى كدية ومدى ونصيب العبد
 اخصه من خصاء بالكسر والمسد لخصه وخصيت الفرس قطعت ذكره فهو مخصى وبحوز
 استعمال فعمل ومغنى فيها كذا في المصباح ولا فرق هنا بين ساهما وقطعهما اذا كان ذكره
 لا ينقسمه فانه لان آتسه لو كانت تستمر لا خيار لها كافي المحيط وعلى هذا الحاجة الى عطفه على

وأجل سنة لوعينا أو
 خصيا
 الاسلام لو عاقل أو أواه
 وليه وهذا التفرق
 ملاق

فسيأتي في بابها به
حكمه في غير حلقه
في مثل التأجيل المذكور
وغیره ولوم وجود
القاضي لاطلاقهم تأمل
اه وبما قلناه في الفتح
حيث قال ولا يعتبر
تأجيل غير الحكم
كأنما من كان اه وفي
الولو المحجة ولا يكون الا
عند القاضي لان هذا
مفسد امر لا يكون الا
عند القاضي وهو الفقرة

فان وطئ والا بابت
بالتفريق ان طلبت

فكذلكا مقدمته (قوله)
قال في الخلاصة وعلمه
الفتوى (قال في الفتح
اختاره خمس الاثمة
السرحي وقاضيان
وظهير الدين وهي رواية
الحسن عن أبي حنيفة
(قوله وقيل فربة قال
في الفتح وجهه ان الثابت
عن الهابة كمر رضى
الله تعالى عنه ومن ذكرنا
مع اسم السنة فولاه
الشرع انما ينادون
اشهر والسنة بلا هلة
فاذا اطلقوا السنة انصرف
الى ذلك مالم يصروا
مخلافه (قوله على
الترخي أولا وثانيا) أي

العين لانه ان لم يكن عينا فلا تأجيل والا فهو داخل فيه ولذا لم يصرح بالتحني الذي يقول من مبال
الرجال والصبي الذي بلغ أربع عشرة سنة والشيخ الكبير وحكم الثلاثة التأجيل كالعنن كما في
الحانية لدخول الكل تحت اسم العنن قال في الحانية يؤجل الشيخ الكبير ان كان لا يصل اليها اه
والمراد من المؤجل المحام كولا عسرة تأجيل غيره قال في الحانية أيضا وتأجيل العنن لا يكون الا عند
قاضي مصر او مدنية فلا يعتبر تأجيل المرأة أولا تأجيل غيرها اه وامام رضا اه عند الحاكم فحفظ
تحققا كما في الخلاصة ولوعز القاضى بعدما امله نى المتولى على تأجيل الاول وابتداء السنة من
وقت الخصومة واستغنى عن وضع المسئلة ان نكاح العنن صحيح فان علت بعته وقت النكاح فلا
خير لها كما لو لم يستتر بسبب المبع وان لم تعلم به وقتها وعلت بعده كان لها الخصومة وان طال
الزمان كما في الحانية وفي الصط والامام المتبع في احكام العنن عمر وعلى ابن مسعود وابن عباس
رضي الله عنهم ولم ينقل عن اقرانهم خلافا لعل عمل الاجماع ولان عدم الوصول قد يكون لعله
معتزلة وقد يكون لا فاه اصلية فلا بد من ضرب بعدة لاسبابة العلة من العنة فقبر سنة لاشتمالها
على الفصول الاربع اه وقد كتبنا في القواعد الفقهية في منهب المحفظة ان قاضيا لو قضى
بعلم تأجيل العنن لم ينفذ قضاء ولم يقبل المرأة شئ ولا بد من كونها حرة وغير رقاقة قد نكحت في
زوجة المصوب وعلمه في الاختيار بان الرقاع لاحق لها في الوطء فلا تلك الطلب ولو اختلفا في كونها
ورقاع برهم النساء كما في التتار حانية واطلق الزوج فعمل المتعول في الحانية وللمتو اذ لو وجهه ولبه
امراة في يصل اليها امله القاضي سنة محضرة المصم عنه ولا بد من تقييد الزوج بكونه محصيا كما
سيأتي ن الرمي لا يؤجل حتى يصح ولم يذكره مجموعا خنقا وفي تلك السنة تقبل شمسوهي يزيد
على القمر بة باحد عشر يوما قال في الخلاصة وعليه الفتوى وقيل فربة وهي ثلثا سنة واربعه
وتسعون يوما وصح في الواقعات والروا الحجة وهو ظاهر الرواية كما في الهداية كان هو العتد لاه
الثابت عن صاحب المنهب وفي الحانية اذا تمت عدم الوصول امله لقاضي طلب اولم بـ اب
ويكتب التأجيل ويشهد على التاريج وفي المحني اذا كان التأجيل في اتنا انصر بفسر بالابام
لجسما كاذ كرفي العدة (قوله فان وطئ والا بابت بالتفريق ان طلبت) أي طلبا تابعا فلا ول
للتأجيل والثاني للتفريق وذ كرخام صحت ان قوله ان طلب متعلق بالمجموع وهو حسن
وطلب وكليها بالتفريق عند غيبتها كطلبها على خلاف فيه ولم يذكر محمد وألمه فعمل ما لم يطلب
على التراضي أولا وثانيا ولذا لو اجمعت ثم تركت مدة قبلها طالبه ولو طواعته في المضاجعة ذلك
الابام كما في الحانية قولنا كانت هذه فربة قبل الدخول حقيقة كاذب نائنه ولها كمال المهر وعليها
العدة لو حود المخلوة للصحة وأشار الى انه لو وطئها مرة لاحق لها في المطالبة لقوط حقا ما مرة قضاء
وما زاد عليها فهو مستحق ذابنة لا قضاء كما في جامع قاضيان وفي فتاواه لو كان بأنها فيمجدون الفرج
حتى يرل وتبرل ولا يصل اليها في فرجها وقام معها على ذات زما وهي بكر او ثيب ثم خاضت الى
القاضي امله القاضي سنة ولو وطئها بعد التأجيل سقط حقا ولو خاضت امة او صائمة او محرمة
كذا في العراج والى ان الزوج لو طلب أن يؤجل بعد السنة ولو يوما لا يجبه القاضي الا برضاها
ولها الرجوع واحتيا الفقرة كذا في الاختيار وقلمنان المراد بالزوجة المحرمة اما الامسة والخمار

قبل التأجيل وعنده لكن سياقي في طلب التفريق خلافا في التقيد بالمجلس وفي بعض النسخ على التراضي أولا باو
العاطفون والناقية وهي أظهر

(قوله لا خيار لها وعليه الفتوى) سيأتي في بيان الحائض بجميع حالاتها في ما قبله (قوله لا خيار لها) لا خيار لها (الخ) قال في التمهيد خبر بان الاتفاق بالقاء بسبق قوله وأجل سنة ينعونه وكان النصف استقيد كذا الانتهاء عن الإبداء لا اتحاداً لمحال فيها (قوله أصغر سنة ١٤٦ الدجاجة) في البدائع بسنة الديك وفي بعض الكتب بسنة الحمامة (قوله لم

يؤلاها لاهالها كالاذن في العزل وفي المحيط فرق بينهما ثم تزوجها ثانياً لا خيار لها الرضاها بالتمام مع ولو تزوج أخرى طامعاً لا خيار لها وعليه الفتوى ولو كان له امرأة يصل إليها ولو كانت عنه ولا دائم بأنها ثم تزوجها ولم يصل في النكاح الثاني فهو ضمن لأنها باعتبار كل عقد يقيد لها حق المطالبة اه وفي المراجع ويؤول الصبي هنا الطلاق في مسألة الحائض له محقق عليه كما يؤهل بعقوبة القربى منهم من جهة فرقة غير طلاق ولا أول أصح اه (قوله فلو قال ومثلت وأنكرت وقلن بكر خبرت وإن كانت نياصديق بخلقه) أطلقه فجعل ما داووق الاختلاف في الابتداء ما يدعى الوصول إليها وأنكرت أو في الانتهاء قوله خبر شامل لتصور تأجيله سنة في الابتداء ولا خيار للفرقة به التأجيل وحاصله أنها إن كانت نياصديقاً لقوله في الوطء ابتداء وانتهاء مع عمنه نكاح في الابتداء يؤجل سنة ولا يؤجله إلا إذا ثبت عدم الوصول إليها وإن نكل في الانتهاء تغير للفرقة وإن كانت بكر أنكرت عدم الوصول إليها بقولهن فؤجل في الابتداء ويرقى في الانتهاء ويهنا ما ظهر أن ما ذكره الشارح من أن النصف لم يذكر كسنة ثبوت العنة في الابتداء وكذا في الانتهاء فمفهومه من كلامه ما قررنا أن الخبر شامل لهما والتعديس بقوله وقان المقيد للجماعة نفاقي أولسان الأولى لا كنعاء بقول الواحدة والأختان أحوط وفي البدائع أو في الاستيعاب أفضل وشرط أنهما كالتعديس في الكافي عدالتهما وطريق معرفة أنها بكر أن تبول على جنبها وإن وصل إليه فبكر والأفلا ويرسل في فرجها ما في بيضة وإن دخل تشبب والافكر أو يرسل في فرجها أصغر بيضة للنداء ما دخلت من عبر عن نفقسي نسيبوا لا يفكر في الحائض وإن شهد البعض بالكبر أو البعض بالنسبة يبرها غيرهن اه وفي المراجع لو وجدت شيئا وزعم أن عفرتها زالت بسبب آخر من غير وثقه كإساعه وغيرهما القول بقوله لانه الظاهر والأصل عدم أسباب آخر في المحيط عني أنه القاضي سنة وإمرأته تشبب فوطئها وادعت بعد المحول به لم يطأها وقال حلفوا على أن يحلف ففرق القاضي بينهما لم يسهل أن تزوج باتحوا ولم يسهل أن يتزوج باحتها اه (قوله وإن اختار به بطل حقه) أطلقه فجعل الاختيار حقيقة وحكما كالأداء قامت من مجلسها أو أقامها أعوان القاضي فيقبل أن تختار شيئا أو أقام القاضي قبل أن تختار لا يمكن أن تختار مع القيام وعليه الفتوى كنف في المحيط والواقعات وفي البدائع ظاهر الرواية أنه لا يتوقف على المجلس وقد نفوا بانت التفرع لأن الفرقة لا تقع باختيارها فقبائل لا يمكن تطلق الزوج مائة أو تفرع من القاضي إن امتنع وقبل تقع باختيارها وجه في الخلاصة ظاهر الرواية والأول رواية الحسن وأشار بطلانه باختبارها فإنه لو فرق بينهما ثم تزوجها ثانياً لم يكن لها خيار رضاها بمحاله كالأزواج جتهالة محاله على أفتي به كافي المحيط وفي الحائض فرق بين العنوين وإمرأته ثم تزوج أخرى تعلم بحاله أخلفت الروايات والصحيح أن الثانية حق المحصنة لأن الإنسان

يسعى أن تزوج بأسر وجهه بطلان التفرع لكونه في نفس الامر ومثلها كسنة في سوانى مكسب طارداً له لا بمهادنة لعلها يعلم حصة التفرع في نفس الامر (قوله كالأقوات من مجلسها الخ) أقول لا يقال إن هنا مختلفاً فلو قال ومثلت وأنكرت وقلن بكر خبرت وإن كانت نياصديق بخلقه وإن اختار به بطل حقه لما قصمه من أن يطلب التفرع غير مقيد بمحال حتى لو أقامت زماناً وهو يضايعها فهي على خيارها لا تاقول ذلك فيما إذا لم يخبرها القاضي أما إذا أخبرها فهو على الفور ولد قال في البدائع ما يطل به الحمار فوان نص ودلالة النص هو التصريح باسقاط الحمار أو ما يجرى مجراه سواء كان ذلك بعد تنصير القاضي أو قبله والدلالة

أن تفعل ما يدل على الرضا بالمقام معه فإن خبرها الداضي أقامت مع مطوعة في المضاجعة وعبر ذلك كإدليل الرضا به ولو فعلت ذلك بعد مضي الأجل قبل تنصير القاضي لم يكن ذلك رضاً لانه قد يكون لا اختياره وقد يكون لا اختياره فلا يكون رضاع الاحتمال وهل يطل حصارها بالتمام عن المجلس فقد ذكر الكرخي عن أبي يوسف أنه إذا أخبرها المحاكم أقامت معه أو أقامت عن مجلسها قبل أن تختار أو أقام الحاكم أو أقامها عن مجلسها أو علم بقل شأها فلا خيار لها وذكر القاضي في شرحه مختصر الطحاوي أنه لا يقتصر على المجلس في ظاهر الرواية (قوله والصحيح أن الثانية حق المحصنة) قال الرملي أقول مع كونه

الصحيح لا يقاوم المتيقن به وقد قدم عن السبط انه ليس له التحديد على المتيقن به (قوله) وصح في الحائنة ان الشهر لا يحتسب قال الرملي
 واذا احتسب عليه بعض ذلك عوضه كذا في الحائنة وأطلق التمريض ما دامه لا يشترط ١٢٧ أن يكون من ذلك الفصل

لاستلزامه استئناف
 سنة كاملة ولم أر له لعلنا
 صريحاً والوجه يقتضيه
 فتأمل وفي الحائنة ولو
 هربت المرأة من زوجها
 لا تحتسب تلك الايام على
 الزوج (قوله) أجله بعد
 الاحرام) هكذا يأتي في
 الخلاصة وكذا في الفتح
 ولاولى ابدال الاحرام
 بالاحلال كما فصل في

ولم يخبر أحدهما بعيب

البدائع (قوله) وأحدث
 عنه بجوابين (الخ) قال في
 النهر كل من الجوابين
 عديم مانع في دفع هذا
 الإيراد لمن تأمل والذي
 ينبغي أن يقال ان فوات
 الاستغناء أصلاً بالموت
 يعني قبل التسليم لا يوجب
 فسخ النكاح قبل الموت
 مع ما عهدنا ذلك شرعاً في
 البيع فعند ان اختلاله
 بهذه العيوب أولى أن لا
 يوجبه وهذا لا يقتل
 التسليم هو الذي يغوت
 به الاستغناء أصلاً لا
 بعده وهذا يظهر المراد
 ويندفع الإيراد والله تعالى
 الموافق (قوله) والقرن

قد يعرض عن امرأة ولا يعرض عن غيرها ويحتسب من السنة أيام حضنها ورضان وجهه وغيبته لا يعرض
 أحدهما على المتيقن به مطلقاً كافي الأول المجموع صح في الحائنة ان الشهر لا يحتسب ومادونه يحتسب
 وفي المحيط أصح الروايات عن أبي يوسف ان نصف الشهر ومادونه يحتسب ويزاد على النصف
 لا يحتسب ولا يحسبها وغيبته وحضنها واستعاها من النبي إلى المعين بعده بعد ان يكون فيه
 موضع خلوة ولو على مهرها وفي الخلاصة لو كان محرماً وقت الخصومة أجله بعد الاحرام وفي الحائنة
 لو وجدت زوجها يرضى لا يقدر على الجماع لا يؤجل المهر حتى وان طال للرضاء وفيها وان كان
 الزوج مظاهراً امتناناً كان قادراً على الاعتاق أجله القاضي وان كان عاجزاً عنه أهله القاضي
 شهرين للكفاية ثم يؤجل وان ظاهر بعد التأجيل لا يلتفت اليه ويحتسب ذلك عليه اه وفي
 المحيط الجماع أصله ان كل موضع تجري الوكالة فيه ينتسب الولي فيه خصماً فالفرق
 بسبب المحجوب خيار البلوغ وعدم الكفاية تجري الوكالة فيه ما انتسب الولي فيه خصماً وكل موضع
 لا تجري الوكالة فيه لا ينتسب الولي خصماً فيه كالفرقة بالأمان الأسلام والقان اه (قوله) ولم
 يخبر أحدهما بعيب) أي لا أخباراً لاحد الزوجين بسبب في الاختلاف المحقق بالعقد هو الولد
 والقبيل بغيبته بل يوجب فيه خلافاً لقواته بالموت قبل التسليم لا يوجب الجارحاً حلاله أولى في
 الهداية ان اختلاله بالموت لا يوجب الفسخ فيها العيب أولى واعتراض عليه جمع الشارحين بان النكاح
 مؤقت بحياتها ولم يجيبوا وأجبت عنه بجوابين الأول ان النكاح ينشئ بالموت لانه ينسخ قالوا
 والنسب بآبائهم ينسخ والثاني وهو لاحق ان له على خنث مضاف تقديره لا يوجب خيار
 الفسخ حتى لا يسقط بالموت شيء من مهرها أطلق العيب فشمس الجذام والبرص والجنون والرتق
 والقرن وخالف الشافعي ومالك وأحمد في هذه الخمسة وحالف محمد في الثلاثة الأولى اذا كانت بالزوج
 فخير المرأة بغيرها اذا كانت بها فلا يخير تقديره على دفع الضرر عن نفسه بالطلاق دونها ويرد
 عليه قصير الغلام اذا بلغ عند مجملته قادر بالطلاق ويمكن ان يجاب بان خيار البلوغ قد دفع ضرر
 فعل الغير بخلافه هنا لأن الزوج فعله كمالاً يخفى الجذام من الجنم بفتح الجيم القطع وهو مصدر
 من باب ضرب ومنه يقال جنم بالنساء الفعل اذا أصابه الجذام لانه يقطع العموم يسقط وهو مجذور
 قالوا ولا يقال فيه من هذا للجنم وزن آخر كذا في اللصاح وفي القاموس والجذام كالآرب
 على تصدي من انتشار السوءاء في الجسد كله فيفسد مزاج الأعضاء وهي آسها وبرجما انتهى الى تأكل
 الأعضاء وسقوطها عن تنفج جسمن فهو مجذور ومجنم وأجنم وهم الجوهري في منعه اه
 والبرص حمرة بياض يظهر في ظاهر البدن لفساد مزاج برص كقرح فهو أبرص وأبرصه الله ثم
 قال في موضع آخر وجن بالضم جناه ونحونا واستجن مبني الفعل وجنح وجنان وأخيه الله فهو
 مجنون وأما الرق ضد العتق وهو حره جمع رقة ومصدر قول امرأة رقا بينة الرق لا يستطاع
 جاعها ولا نوق لها الا المال خاصة وفي المصباح رقت المرأة رقاً من باب تعب فهي رقا اذا السند
 مدخل الذكر من فرجها فلا يستطاع جامعها والقرن مثل فاس السفلة وهو محمى بنبت في القرع في

(١٨ - بحر رابع) مثل فلس العفلة قال الرملي قال شيخ الاسلام ذكر في شرح الروض بفتح واؤه ارجح من
 اسكانها قال أهل اللغة القرن بفتح الهمزة العفلة بالسلم المهيمة والغاة الفتوحين قالوا والقرن بفتح لهما مصدر الفتح على ارادة
 لاصدره والاسكان على ارادة اللام ونفس العفلة الان الفتح ارجح لكونه موافقاً لباقي العرب ثانياً كما بامصادر هذا هو الصواب

لمخل الذي كرا لخدمة الخليقة وقد يكون عظيما ويحكم انما اختتم الى القاضي شرح في جاريه بها
 قرن فقال اتفقوا فان اسباب الارض فهو عيب ولا فلا وقال القلي القرن بفتح الراء عترة العفة
 فأوقع المصدر وقع الاسم وهو سائق كذلك للمصباح والرتق بفتح التاء كافي العناية وقد كتبنا في
 القواعد الفقهية في منصف المحنفة ان القاضي لوقي برأ حد الزوجين بسبب نفسه قضا فيوفي
 التفتيش من الكراهية جراح يشتري جارية رتقاء قد شق الرتق وان تأملت اه ولم ارحم شق
 الرتق لمثل الكوخة والواقى تحليل عدم ردها لامكان شقه ولكن ما رأيت هل يتق جبرا أم لا وفي
 للعراج لوراضي الغنن وزوجته على النكاح بعد التفرق في قوله ان تزوجها الاروايه عن أحمد
 حيث قال لا يجتمعان أبدا كقرة العمان وهذا باطل لا أصل له والله أعلم بالصواب

باب العدة

ما تريت في الوجود على الفرقه يجمع أنواعها وأردتها غيب الكل وهي لغة الاحصاء عدت
 الشيء أحصيته احصاء وفي شرح الجمع للمصنف العدة مصدر عدت الشيء بعده وسئل عليه السلام مني
 تكون القيامة قال اذا تكلمت العتات أي عتة أهل الجنة وعدة أهل النار أي عندهم ومعنى
 زمان التريص عتة لانها تعدد ويقال على المعدود في البذر التريص اذا تكلمت عند الله برجوعهم
 اليه وفي المصباح وعدة المرأت قبل أيام اقراها ما أخذ من العدة والحساب وقس لتر بصها المدة
 الواجبة عليها والجمع عدد مثل سدر وسدر وقوله تعالى فظفوفهن لعدتهن قال النجاة الام بمعنى
 في أي عتتهن اه وفي الشرع بعد ما ذكره قوله (هي تريص يلزم المرأة عند زوال النكاح او
 شهته) أي يوم انتظار انقضاء مدة التريص والتثبوت والانتظار قال الله تعالى فتر بصوا حتى حين
 وقال تعالى تريص بكم البواثر وقال تعالى فتر بصوا التامع من بصون كذا في البدائع وانما قدرنا
 الزوم لان التريص فعلها وقد قالوا ان ركبتها حرام أي زومات كحرمه تزوجها على الغير وتقولوا
 عن الشافعي ان ركبتها التريص عند موفر عوا على الاختلاف في داخل العدة تير فعدتها يتداخلان
 خلافا وانقضاء يدون عليها عندنا خلافا له وهذا أولى عما في البدائع من جعلها في الشرع عندنا
 اسم الاجل ضرب لانقضاء ما بقي من آثار النكاح وعند الشافعي اسم الفعل التريص لانه على
 هذا التقدير يكون ركبتها نفس الاجل وقد صرحوا بخلافه لانه لو صح اندفع الاشكال الوارد على
 عدة الصغيرة ان ذلك في العدة وجوب تير يلى مجرد انقضاء الاجل والثابت في هذه المدة علم
 محبة التزوج لا خطاب احديل وضع الشارع عدم العدة لوفعل ورد على ما في الكتاب عدة
 الصغيرة انزالا في روم في حها ولا تريص واجب واجيب بانها ليست هي القاطبة بل التي هو الماطب
 مان لا تريص حها حتى تنقضي مدة العدة ولهذا يطلق أكثر للتأنيق لفظ الوجوب على عدة الصغيرة
 لعدم خطابها وانما يقولون تعدد وقد سبق قوله يلزم المرأة لان ما يلزم الرجل من التريص عن
 التزوج الى معى عدة امرأته في نكاح أختها ونحوها بمعنى عدة اصطلاحا لا اختصاصا تريصها
 وان وجد معنى العدة فيه ويجوز اطلاق العدة عليه شرعا كما أفهمه ما في فتح القدير فعلى هذا ما
 في الكتاب معناه الاصطلاحى وامافى الشريعة فهي تريص يلزم المرأة أو الرجل عند وجود سببه
 وقد ضبط نفسه أبو الليث رحمه الله في خرائق الفقه للواضع التي تمتع الانسان من الوطء ما أختي
 تنقضي مدة في عشرين موضعا: نكاح أخت امرأته ومعتها وحالتها وبنت أختها وبنت أخيها

باب العدة

هي تريص يلزم للمرأة عند
 زوال النكاح أو شبهه
 وأما انكار بعضهم على
 الفقهاء فمضه وتلقينه
 ابهام فليس كذا كراه
 لمخلصا وقوله ان القاضي لو
 قضى بدالخ أي القاضي
 المتقدم للقليل يقول
 بذلك كما لا يخفى قاله
 بعض الفضلاء (قوله)
 ولكن ما رأيت هل يتق
 جبرا أم لا قال في النهر
 ينبغي أن يجبر عليه لان
 التسليم الواجب عليها
 لا يمكن بدونه

باب العدة

(قوله) وانما قدرنا الزوم
 الخ هذا التقدير غير
 محتاج اليه في كلام
 المصنف مع قوله يلزم
 المرأة نعم قال في المحواشي
 المحكية اذا كان ركبتها
 الحرامات أي حرمه التزوج
 والمخرج فيه يكون
 التعريف بالتريص على
 هذا تعريفا بالالزام
 (قوله) ورد على ما في
 الكتاب الخ تكرار مع
 قوله الا انه لو صح اندفع
 الاشكال الخ

قوله والخامسة) أي من كراج المرأة الخامسة من مغاربههم والمراد ما زاد على ١٣٩ الأربع (قوله وكراج الرابعة كذلك) أي

أركانها كذلك في نسبي
الحزنة والذي فيها ولا
نكاح الرابعة الأبد
انقضاه عدله للموطوعة
أه يعني لوطي إحدى
نساءه الأربع لا ينكح
رابعة سواها ما لم تنقض
عدله للموطوعة (قوله
ودخلت تحت شبهة
النكاح) كذا في النسخ
والظاهر أنه مقرر بغير
النسخ الأصل شبهته
بالإضافة إلى الضمير
والنكاح ما لم يدخل
والفاسد صفته ومن
معطوف على الفاعل
(قوله هذا ما رأيت قبل
الاطلاع على الاصطلاح)

عدة الحرة للطلاق أو
الفسخ ثلاثة أقرار

الظاهر أنه مقرر بغير
والاصل الاصطلاح بدون
طاعة أحد الصادق أو إيراد
اصطلاح الوفاة لأن كمال
بأشوا لا يضاح هو شره
له أيضا (قوله وفي بعض
النسخ أو شبهه) أي بكسر
السين وسكون الهمزة
يفتحهما (قوله لأهل
عطف عليه لا تقضي الخ)
فيل النكاح الفاسد لا
تجب فيه العدة لا يزال

والخامسة وادخل الالف على الحرة ونكاح أخت الموطوعة في نكاح خاسدا وفي شبهة تعدد
ونكاح الرابعة كذلك ونكاح المعتدة للأجنبي ونكاح المطلقة ثلاثا وبعدها لا معة مشتركة أو حامل
من الزنا إذا تزوجها والحرة سنة إذا أسست في دار الحرب وهاجرت النسا وكانت حاملا فزوجهما رجل
والسنة لا توطأ حتى تحيض أو يمضي شهران كانت لا تحيض لصغرها وكبر ونكاح المكاتبه ووطؤها
لمولاهما حتى تعتق أو تغرق نفسها ونكاح الوثنية والمرددة للعوسفة لا يجوز حتى تسلم ودخل تحت
شبهة النكاح الفاسد من زفت البعير أمراه فوطئها ولكن خرج عن التعريف عدة أم الولد إذا
مات مولاه أو أعتقها فأنها واجبة عندنا ما لم تكن عند زوال النكاح أو شبهة هذا ما أورده قبل
الاطلاع على الاصطلاح ثم رأيت عرقا فيه بما يدخل عدة أم الولد فقال هي اسم لأجل ضرب
لا تقضا ما بقي من آثار النكاح أو الفرائض وقال في إضاح الاصطلاح لا بد منه لتنظيم عدة أم الولد أه
وفي بعض النسخ أو شبهه بإضافة الشبه إلى ضمير النكاح وعلى النسخة الأولى ما عاقد الشبه إلى فعل
النسخة الثانية تدخل عدة أم الولد لها ثم يصح لمنه عند زوال شبهة النكاح لمان لها فإشرا
كالحره وإن كان أنصف من قرشها وقد زال بالعق ولكن لا يدخل من زفت البعير أمراه وكان
أمرنا لك الأعلى النسخة الأولى ووطئها فبقي إن يقال قوله أو شبهة معطوف على الزوال الأعلى النكاح
لأنه لمعطف عليه لا يقتضي أنها لا تحب إلا عند زوال الشبه وليس كذلك وأما سبب وجوبها فكل
نوع منها سبب فعدة الأقارب وجوبها أسبابا بمنزلة الفرق في النكاح الصحيح سواء كانت بطلاق أو بغير
طلاق بعد دوما وعملوه ومنها عدة النكاح الفاسد منها تقرير القاضي أو المشاركة وشرطها أن
تكون عند الوطء حقيقة ومنها عدة الوطء عن شبهة فسد الوطء ومنها عدة أم الولد وسببها عتق المولى
باعاقها أو موته وإما عدة من لم تحيض لصغرها وكبر سببها الطلاق وشرط وجوبها إما الصغر أو الكبر
أو عدم التحيض رأسا والثاني الدخول حقيقة أو حكا وأما عدة الحمل فسد الفرق أو الوفاة كذا في
البدائع مختصر وهو مخالف لما في فتح القدير من أن سبب وجوبها عدة النكاح المتأ كذا التسليم
أو ما يعبرى بجره من المخاوية الموت ولو فسد أو أوالفرقة فشرطها فلاضافة في قولهم عدة الطلاق إلى
الشرط أه والظاهر ما في فتح القدير لعدم صلاحية الطلاق والموت للسبب لما في المصنف كان
القياس إن لا تجب العدة بالطلاق والموت لأنها مخرجان للنكاح والتي إذا زال بزول جميع آثاره
وإنما وجبت لأنهن على خلاف القياس أه وحكمها عدة نكاحها على عهده ومدة نكاح أختها
وأربع سواها كذا قالوا وينبغي الاقتصاد على الثاني لأن حصة نكاحها على غيرهن من المهرات التي
فقدناتها الركن وعظمتها حصة الزين والتطبيق خصوصاً للمبانة والحرة وجن من المنزل عموما
كما ساق في الحداد وأوصاه حيف وأشهر ووضع جل لتعرف برأقرهم ولتعتبدوا لظواهر من على
زوج وإلى هنا ظهر أن الكلام فيها في عشرة مواضع معناها لغة وشرعا واصطلاحا ووركتها وشرطها
وسببها وحكمها وعظمتها وأنواعها ودليلها (قوله عدة الحرة للطلاق أو الفسخ ثلاثة أقرار) أي
حيض ظاهر في أن العدة اسم لأجل المضر وبكافي البدائع على إرادة عدة ثلاثة أقرار له وقع
ثلاثة حرة المدة على تقدير الرفع فهو مخالف لقدمنا من التحقيق وإما على تقدير نصب ثلاثة
فلراد كون عدتها في مدة ثلاثة أقرار لأن الحرة ماتت تنقض في مدة الأقرار فكان طرف زمان مبرا

الشبهة وهي للتأخر بالقول بعد الدخول وبه أو بالعقل قبله والمراد بتركه الفعل مغارقة الأبدان ولا يعتد به باعتباره مغارقة
الأبدان في المزقوفة لتغير زوجهما ولا يقلتا عمل

(قوله ولا بعد ان يصح على المذهب بالتأنيخ) قال في المهر والمهر بدعي ان يثبت ان المهر صحها من حيث هو وصح من حيث هو
عند علمها اه واعتبره بعض ١٤٠ الفضلاء بان الانتظار الى ظهور الحمل وعدمه هو العدة التي فرت منها وان جوزت

تزوجها بعد ادخال الذي
احققت الى نقل اه
وقبه نظراً لان علم ان
الانتظار المسمى كوروه
العدة فانه بما على ما يحسنه
في النهر لو انتظرت ظهور
الحمل في تلك المدة كانت
تزوجت في اثنتاهما
نظهر علم الحمل صح
الكساح وقول ذلك
القائل وان جوزت
تزوجها الخ يقال عليه هذا
ملاق قبل دخول فلا
عدة له لان الكساح عنه
مصحح وعدم تخصيصه هو
المتاح الى الدليل بان بيان
ان ادخال المني موجب
لعدة والتراجع لتمامه في
ذلك هذا وفي قول المؤلف
ولا بعد ان يحكم بالتأنيخ
مستمران الاول ليس
كذلك وقبه نظراً لان
العدة ان لم تجب باعتبار
الوطء في الدر نجيب
باعتبار الحمل واليسم الا
ان يكون وملكها بمضرة
اجنبى ولا يجزى بعده
(قوله وأصل الكلام
لنوعين) كان الظاهر
الانسان باو بدل الواو
فان على تقدير اللام

واقصا خبرا عن اسم معنى نحو السفر عند الكسح على تقدير الرفع اعتبر فيه الاطلاق المجازي اعني اطلاق
العدة على نفس اللمة اطلاق الطلاق فعمل الباش والرحي ولم يقيد بالدخول بما علم ان الاصل في
النكاح الدخول ولا بد منه حقيقة او حكماً حتى تجب على مطلقه بعد المحلوة ولو ابدت كما بيناهما ولم
أر حكماً ماذا وملكها في ديرها او ادخلت عنده في فرجهما ثم طلقها من غير ابلاج في قلبها وفي تقرير
الشافية وجوبها فيها ولا بعد ان يصح على المذهب بالتأنيخ لان ادخال المني يحتاج الى تعريف البراءة
اكثر من مجرد ابلاج الاصل في هذا النوع قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء
وللراجهن المخلونات الى المني بعض وهو غير معنى الامروا اصل الكلام ليتربصن ولا امر محذوفه
فاستغنى عن ذكره واخراج الامر في صورة التحرر كما سنده والاشاره بانها بما يتلقى بالمساعة الى
امتناله فيقول لهم في الدمار جعل الله اخرج في صورة التحرة لا سيما كان الركن هو حدث فهو
يجز عنها وبنائه على المبدأ يدل على زيادة التأكيده ولو قيل يتربصن بالمطلقات لم يكن بتلك الركاة
لان الجملة الاسمية تدل على الدوام والنيات بخلاف الفعلية وقد ذكرنا انفس تهيج لهن على التربص
وزيادة تعب اذ نفوسهن طوامخ الى الرجال فأمر ان يقسمن أنفسهن ويغلبن على الطموح
ويجبرنها على التربص وانتصبت ثلاثة على الظرف اي مدة ثلاثة قروء وما المعبر على جمع الكثرة
دون القلة التي هي الاقرار بالمجواز استعمال احداً من مكان الاستحرام كما في الجملة ولعل
الفرق ما كثر في جمع القروء من الاقراء فأورثه نزل بلاقليل الاستعمال منزه للمهمل كذا في
العراج والفرع مشترك بين المحض والطهر وأوله احصائياً في الآية بالمحض والشاخي بالطهر
وموضعه الاصول وفائدة الخلاف تطهر فيما اذا طلقها في الطهر فانه تنقضي العدة بروية قطر من
الدم من المحضة الثالثة عنده وعندنا تنقضي العدة ما لم تطهر منها كذا في غاية البيان وفي المبسوط
المحضة الاولى تعرف براءة احوالها الثالثة محرمات النكاح والثالثة لفضيلة الحجر به وملك جميع
اسبابها من الفسخ بخيار البويع والعق وملك احد الزوجين صاحبه وردت احدهما وقدمنا في نكاح
الاولى والمجلة الفرق والابرار على قولهم انه لا يصح الفسخ بعد التمام ثم رايت في ابصار الاصلاح
هنا انه لا فرق بين الطلاق او الفسخ او الرفع ثم قال اعلم ان النكاح بعد التمام لا يصح الفسخ فكل
فرقة بغير طلاق قبل تمام النكاح كالفرقة بخيار البويع والفرقة بخيار العق والفرقة بعدم الكفاية
فسخ وكل فرقة بغير طلاق بعد تمام النكاح كالفرقة بملك احد الزوجين الا نحو الفرقة بتحويل ابن
الزوج ونحوه ورفع وهذا واضح عندهم له خبر في هذا الفن اه وعدم الكفاية من هذا النوع ما
اذا تزوج المكاتب بنت مولا بانه ثم مات المكاتب بهدمون المولى لانه ووافان النكاح بفسد
وتعد ثلاث حصص ان كانت مدخولاً بها وسقط مهرها بقدر ما ملكت منه ولا فلاحه بعدة وان مات عن
وفاء تعد عدة الوفاة دخل بها او لم يدخل ولها الصداق والارث لا فلاحه بعدة بعدة في اخرج من اجزاء
حاشية وقدمنا في فصل التحليل ان العدة لا تظهر في حق المطلق حيث كان دون الثلاث وهكذا في
الفسخ فلو اشترى زوجته بعد الدخول لاعد عليها له وتعد لغيره حتى لا يزوجه من الغير ما تحص

يكون امر مثل بعد تعددك كل نفس حامل (قوله ثم قال اعلم ان النكاح الخ) قال في النهر هذا التسمي
لمن عرج عليه والذي ذكره اهل الدار ان الفضة ثمانية وان الفرقة بالتسليم من الفسخ كما قدمناه اه وفي حاشيتي
السعود على مسكين قال السيد الحموي وايضا مقتضى كونه رقعا ان يكون متصفا بالعدة اذ الطلاق برفع اليد وليس كذلك

حاضن ولهذا لو طلقها السيد في هذه العدة لم يقع طلاقاً لأنها معتدة بالنسبة إلى غيره ولهذا فصل
 له بمكان الحين بخلاف ما إذا اشترت المحرقة زوجها بعد الدخول وقد كان قال لها أنت طالق لئنه وهي
 حاضنة ثم طهرت من حضاها وقع الطلاق لعدم ارتفاع عدة الطلاق بدليل حصة وطئها ولا بدق
 انقضاء عتبتها من الاقرار بالطلاق لا بطلان طبعها وأقام معاً زماناً منكر الطلاق لم تنقض عتبتها
 هكذا اختاره المشايخ كذا في المحيط وسياق زيادة بيان له ولو اشترى المكاتيب وحشيه ثم مات فإن
 ترك وله فهو حر في آخر حياته وفقدناه كماه فان لم يكن دخل بها فلا عدة وتوقع العرق قبل الدخول
 وهي أمة فان كانت ولدت منه تعتد بثلاث حصص حضنتان بالفرقة وثلاث بالوطء لانها تستدأخل
 وتعدي الأولين دون الثالثة كذا في المحيط وأطلق المحرقة فجعل المعلق الكاتبة تحت علم والكاتبة
 تحت المسلم كالحصة حينما كسرتها وأمتها كمتها وإما إذا كانت تحت ذمي فلا عدة عليها إذا كافوا
 لا يدينون ذلك إلا إذا كانت حاملاً عند الامام خلافاً لها وقد مر ذكره في البداية انتهى وفي
 الزوايا الجملة قال الآن تكون حاملاً فتعفى عن الزوج ان كان ذلك في دينهم اهـ فتد الحامل بان
 تكون في دينهم العدة لها وفي الزاوية تشهد ان زوجها طلقها فلا تان كان فائساً غلبها ان
 تزوج بها حراً كان حاضر الان الزوج إذا أنكر احتج إلى القضاء لم يقربها بغير القضاء بها
 الابضرة الزوج وفيها لو شهد عند دار جلان انه طلقها ليس لها ان تمكّن من نفسها وان أخبرها
 واحد ليس لها الاستماع اهـ فتقبل خبر الواحد العدل بوجوه عندها ولم يقبل بطلاقه ذكر في
 الاستقصان لو أخبر الابن رجلاً ان فلا تقبل أباه ليس له أن يقبله حتى يحكم القاضي بشهادتهما
 بخلاف المرأة إذا أخبرها عدلان بالطلاق فانه يحرم عليها التمكن من غير حكم بشهادتهما ولو برهن
 القتال عند ابن المقتول انه قتله للردة أو لقتصاص ان كان الشاهدان بمن لو شهدا عند الحاكم تقبل
 شهادتهما ليس للابن قتله والا فلا اهـ (قوله وثلاثة أشهر ان لم تحض) أي عدة المحرقة ان لم تكن
 من ذوات الحيض أصغر أو أكبر مدة ثلاثة أشهر لقوله تعالى واللاتي يئسن من الحيض من
 نائبات ان اردتم فعديتهن ثلاثة أشهر في حق الآية وقوله تعالى واللاتي لم يحضن في حق الصغيرة
 ومن بلغت بالسن ولم تحض وشمل قوله ان لم تحض أيضاً البالغة إذا لم ترد ما أورأت وانقطع قبل
 التمام ومن بلغت مستحاضة والمستحاضة التي نبت عادتاً وهو مما يلغز به فيقال شامة ترى ما يصلح
 حضائي كل شهر وعديتها بالاشهر لكن في التحقيق لما نبت عادتاً حاز كونها أول كل شهر
 وأخروفاً إذا قدرت بثلاثة أشهر علم انها حاضت ثلاث حصص يمين بخلاف ما لم تنس فانها ترد إلى
 أيام عادتاً حاز كونها أول الشهر فحضر من العدة بمدة أو ستعقن الثالث وفي فتح
 القدير أخذنا من الزبلي في الحيض وأعلم ان طلاقها لا تقضاء بثلاثة أشهر في المستحاضة النائبة
 لعادتها لا يصح إلا في ما إذا طلقها أول الشهر إذا ما أطلقها بعد ما مضى من الشهر قد مر ما يصلح حضنة
 فينبغي أن يعتبر ثلاثة أشهر غير باقي هذا الشهر اهـ اعلم ان ما ذكره في فتح القدير ان تعدير عتبتها
 بثلاثة أشهر قول المرغنياني وذكره في المحض اختلافاً قال والغتوى على قول النجاشي ان ما طهرها
 مقدر شهرين فعلى هذا لا بد من ستة أشهر لا طهار وثلاث حصص شهر احتياطاً والمراد بالصغيرة
 من لم تبلغ سن الحيض والختار الجمع انه تسع وعن الامام الفضلي انها إذا كانت مراقة لا تنقض
 عتبتها بالاشهر بل يوقف حالها حتى يظهر هل جلست من ذلك الوطء أم لا فان ظهر حبلاً اعتدت بالوضع
 وان لم يظهر فالاشهر اهـ وفي فتح القدير وعديتهن من التوقف من عتبتها لانه كان ليظهر حبلاً

وثلاثة أشهر ان لم تحض

(قوله فتقبل خبر

الواحد العدل بوجوه)

أي كما سيأتي من قوله

ولدت أربعة أشهر وعشر

موضعاً (قوله لكن في

التحقق الخ) حاصلة ان

عتبتها في نفس الامر

ليست بالاشهر وانما هي

بالحيض لكن لما لم

يتقن بالحيض الثلاث

الاق ثلاثة أشهر قبل

تتبع تلك للعدة (قوله

ولما زاد بالصغيرة من لم

تبلغ سن الحيض) كان

عليه ان يقول من لم ترالم

ولم تبلغ والسن ليعلم حكم

من زادت على تسع ولم تر

السن ولم تبلغ بالسن الان

يقال ان كلامه مبني على

ما ذكره عن الامام الفضلي

من انها اذا راهقت أي

بان بلغت تسعاً لا تنقض

عتبتها بالاشهر فامل

(قوله وان لم يظهر

فبالاشهر) لم يمس كم

بوقفه في فتاوى العلامة

حامد افندي العمادى

مقتضى ما ذكره في تعليق

عدة الموت اهلها تسع

مضى أربعة أشهر وعشرة

أي لم يمس كم يظهر فيها الحمل

الجنة لكن في البرازية من الجحيم والجنة في الجحيم في رواية لا تأكل من ثمرها ولا يشرب من لبنها ولا يشرب من ماءها
وان أقبل لا في رواية أنه سمع دعوى الجبل بعد شهرين وخمسة أيام وعلمه عمل الناس اه (قوله وفي الصغرى واعتبار التهور
في العدة بالأيام الخ) هذا إذا وقع ١٤٢ الطلاق في أثناء الشهر ما في اه قبل اهلة اتفاقا كافي الفسخ ثم ما في الصغرى مخالفا

في الفسخ من انما إذا وقع
في أثناء الشهر اعتبر كما
بالأيام فلا تنقض الا
بشعين وما عند وعندهما
يكمل الاول ثلاثين من
الشهر الاخير والشهران
للسوطان بالاهلة اه
فيستدكره المؤلف عن
الهيظ (قوله ومن
الغريب ما في البرازية
الخ) عبارتها وضد
مالك مدة الائمة
تسعة أشهر ستة أشهر
لاستبراء الرحم وثلاثة
أشهر للعدة قال العلامة
الختم قال بحدود قنوع
مالك فين طلقها زوجها
ومضى عليها نصف عام
ولم يرد ما يحكم بإسماها حتى
قضى عدتها بعد ثلاثة
أشهر وروى عن ابن عمر
رضي الله عنه مثله فعلى
هذا في جملة الطهر قبل
ملوغها الى الياض فاعتدت
بثلاثة أشهر بعد مضى
نصف سنه وقضى القاضي
حاز لا به عتده فيه ويحفظ
هذا الكثرة وقوعه اه
وبه يظهر ان قوله سابقا
مدة الائمة للردانها

ممتدة الطهر لا من بلغت من الياض والا فهي تعد بالاشهر بالنص (قوله نعم لقضى به مالك
نفذ) الذي يظهر ان هذا هو المراد من عبارة البرازية التي نقلناها عليه بقوله لا به عتده فيه ثم في كثر النسخ بعد هذه العبارة
تقديم وتأخير لا يفهم منه المقصود بعضها على الترتيب فلتصح النسخ

السائل

(قوله أي عشرة أيام) يعني ان عشرين يوما لا أيام لا باليالي لكن يتألف على ما ذكره من ظاهره لانه بعد ان انقضى في الليلة البالي لا الايام ولهذا قال في الفتح في الجواب عن كلام الاوزاعي قلنا الاستعمال في مثله ان يذكر عدة البالي يدخل ما يات في ايامه من الايام على ما عرف في التاريخ حيث يكتب بالبالي فقال لسبح خلون مثلا ويراد كون عدة الايام كذلك اه فهذا كما ترى يعني على تسليم كون المقصود البالي لا الايام وما في النهر من قوله وثاني عشرة باعتبار البالي لعل صوابه وقد ذكر العشر تأمل ثم هذا انما يحتاج اليه بناء على ما هو القياس والا فلا يجب عدم المطابقة حيث كان للمصنف هذا كما ساقى (قوله فظاهره ان من اعتبر البالي الخ) أي ظاهر قول الحامية فعلى قوله تزيد العدة بليلة وجعله اياه ١٤٣ الاحتياط لكن لا يخفى ان هذا التماسا

يظهر فيه صورة المؤلف بما اذا مات قبل طلوع الفجر اما لو فرض ما مونه بعد الغروب وترتبت الالهة الاربع فان عتبتا تنقض بعض الليلة العاشرة من الشهر الخامس يتأهل اعتبار البالي اما على اعتبار الايام فلا بد من مضي ولولت اربعة اشهر وعشر

السائل عن المسائل الثلاث أعني عن الكبرى والصغرى والحامل أي من كعب بن رضى الله عنه وأخرج عن مجاهد في قوله تعالى ان ارتبتم ان لم تعلموا الحيض أم لا فان قلت لم يصح نقض قوله والافلام بعض من عاقلها قلت لا لانه يصدق عليها انها حاضت فلم تدخل تحت قوله والافلام بعض لان المعنى لاحض لهن اصلا ما للصفر او بلغت ولم تحض فلذا افردها (قوله ولولت اربعة اشهر وعشر) أي عدة المتوفى عنها زوجها بعد نكاح صحيح اذا كانت حرة اربعة اشهر وعشر ايام لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا ترين ان يعتد بهن اربعة اشهر وعشر ايام ثم على انه اذا ذكر عدة الايام أو البالي فانه يدخل ما يات منه من الايام فانه يدفع قول الاوزاعي ان العدة اربعة اشهر وعشر ليال ياخذ من تعدد كبر العدد أعني العشر في الكتاب كما جمعت وفي السنة في حديث لا حد الا على زوجها اربعة اشهر وعشر والحاصل ان الاوزاعي يقول تسعة ايام وعشر ليال حتى لو تزوجت في اليوم العاشر حازه كذا فرعه في معراج الدرر على قول الاوزاعي وتبعه في فتح القدير لكن في فتاوى فاضل حكي عن الفضل كقول الاوزاعي وقال وحكي من الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل انه قال تعتد اربعة اشهر وعشر ليال لان الله تعالى ذكر العشر منذ كرا وجع البالي بذكر لفظ التسعة كبر وجع الايام لفظ التائث فعلى قوله تزيد العدة بليلة واحدة وهذا أقرب الى الاحتياط اه فظاهره ان من اعتبر البالي غايضا لانه نقص فاذا تزوجت في اليوم العاشر لم يمتز اتفاقا وانما يظهر الاختلاف فيما اذا مات قبل طلوع الفجر وترتبت الالهة الاربع فان عتبتا لا تنقض بعض اليوم العاشر من الخامس بل لا بد من مضي الليلة التي بعد العاشر على قول الفضل والاوزاعي وعلى قول العامة تنقض بغروب الشمس ولا يخفى ان الاول أحوط وفي المعنى ان العشرة ايام وعشر ليال من الشهر الخامس عندنا وقال ابن عمر عشر ليال وتسعة ايام اه واكثر أهل العرب ان العدة انما يكون عكس المصنوع كبروا نأته شأحت كان المصنوع مذكورا وما اذا كان عسودا فانه يجوز ترك التام في العدد الذي معدود معه ذكر كقوله عليه السلام من صام رمضان وأتبعه ستان شوال كذا في بعض شروح الالفه وذكره الكرماني في شرح حديث بني الاسلام على خمس والنسكة في علم لا تيان والتام اذكره الرازي ان هذه ايام الحزن

اليوم العاشر والتحقيق ان القول باعتبار البالي نادر تزيد العدة بليلة واحدة تنقض يوم وكان مراد الحامية بانه أقرب الى الاحتياط في صورة الزيادة فقط وان الاحتياط في المسهوف وفي غيرهما رأيت في القسطنطينية والاول أحوط لزيادة ليلة كافي النظم وغيره لكن زيادتها محتمل اه

وكان مراده بالتأمل ما قلنا ان الزيادة غير مطردة (قوله فانه يجوز ترك التام في العدد الخ) اقتصر على ترك التام لكون ما نحن فيه كذلك والاف كذا يجوز اثباتها في العدد الذي معدود معه موت قال الشمس محمد الباودي في حواشي ابن عثيل واعلم ان الاستاذ الصفوي يقل في شرح كافية ابن الحاجب عن الامام النووي انه نقل عن العلماء ايضا ان زيادة التام لذكر وترتها للوثة انما يجب اذا كان المميز مذكورا بعد عدم العددا وما اذا حنف واقدم وجعل اسم العدد صفة فيجوز حثنت في اسم العدد الحاق التام وحذفه مع كل من المذكر والمؤنث وقال الصفوي ما حفظها فانما عر فرج عرج عليها الشتر وفي حواشي الأخر ومية قول مؤلفها والمضارع ما كان في أوله احدى الزوائد الاربع والزوائد جمع زائدة فكان القياس أحد الزوائد العلامة التقبي قول الهداية فرائض الصلاة ستة والا فلا محل لقول الاكل القياس ان يقول ستة في الفم أنقض جرد ستة

والمكروه ومثل هذه الأيام تسمى باليالي استعادة كقولهم خرجنا باليالي الفتية ونحاميها فيه وفي المحل
إذا تنق عدة الطلاق والموت في غرة الشهر اعتبرت الشهر وبالاهلة وإن انقضت من العدة حوت
اتفق في وسط الشهر فعند الامام تعتبر بالأيام فتعتمد في الطلاق تسعين يوما وفي الوفاة ثمانمائة وثلاثين
يوما وعندهما يكمل الاول من الاخير وما بينهما بالاهلة ومدة الايلة والحيض ان لا يكمل فلانها أربعة
أشهر والاجارة تسعة في وسط الشهر وسن الرجل متى ولقي اثنا عشر وصوم الكفارة إذا شرع فيه من
وسط الشهر على هذا الاختلاف اهـ وقلمنا عن المجتبى تأجيل العنين إذا كان في أثناء الشهر ما به
يعتبر بالايام اجاءا ويستثنى ايضا من الخلاف لو طلق الحامل في وسط الشهر ما به يفصل بين كل
طلاقين ثلاثين يوما فاذا طلقها الثالثة فقبلها كانت ثلاثين يوما من عتبات الثلاثين يوما وهو قول الكل
وهو الأصح لأن عندهما تصدرا اعتبار الاهلة في جميع العدة لانا لو اعتبرنا الشهر الثاني والثالث
بالهلال في حق انقضاء العدة فرمينا نقصان ما بين يقي اعتبرنا الفاصل بين الطلاقين ثلاثين يوما سبق
بعد الطلاق الثالثة ثمانية وعشرون يوما وذلك أقل من شهر ولا يجوز انقضاء العدة به كذا في المحيط
الصغرى واعتبار العدة بالايام لاجاءا انما الخلاف في الاجارة اهـ وقلمنا عن التارخانية وفي
التارخانية امرأة الغائب إذا أخبرها رجل بعثت زوجها وأخبرها رجلان بجماها فان كان الذي أخبر
بعونه شهدها عين موهة أو حنازته وكان عدلا وبعها ان تعتد وتزوج هذا إذا لم يؤرخا بان أرضا وتاريخ
شهود الحياة متعارف فها قدما أولى وفي الصفقة يسئل عن امرأة لها زوج فأتى أخبرها رجل بعونه
فاعتدت وتزوجت ودخل بها فجاء آخر وأخبرها أنه حي في بلد كذا وأنها قد قبل بهل لها المقام مع
الثاني فقال ان كانت صدقت للغير الاول لا يمكن ان تصدق للغير الثاني ولا يبطل النكاح الثاني
ولهما ان يقر على ذلك النكاح وفي شهادات الزاوية قال رجل لامرأة سمعت ان زوجك مات لها ان
تزوج ان كان الغير عدلا فان تزوجت بائنا وأخبرها جماعة بأنه حي ان صدقت الاول صح النكاح
كذا في فتاوى النسق وفي المتقي شرط عدالة الغير ولا يشترط تصديقها وفي النوازل وعدلا لكن أعي
أو معدود في قد جاز ولو شهد عندها عدل ان زوجها ارتحل لها ان تزوج فيه روايتان في رواية
لا سيرا يصح وفي الاستحسان يجوز وأطلق في عدة الحرة للوت فتمل السنة والكاسية تحت المسلم
صغيرة كانت أو كبيرة أو أيسة سواء كان زوجها حيا أو بعدا قبل الدخول أو بعده ولم يخرج عنها إلا
الحامل فانها تعتد بالوضع في الوفاة ايضا ولذا أروعدة الحامل من التوفي عن زوجها لا تارة إلى أيها
ناقبة على عمومها كما تسمى وفي البسدا ان من سبها الموت وشرط وجوبها النكاح الصحيح فلا تجب في
النكاح الفاسد اهـ وسيأتي ان مبدأها من وقت الوفاة لامن وقت العلم بها ولا بد من بقاء النكاح
صحها إلى الموت فلو صدق قبله لم تجب عدة الوفاة ولهذا قلنا ان المكاتب لو اشترى زوجته ثم مات عن
والم لم تجب عدة الوفاة فان لم يدخل بها فلا عدة أصلا وان دخل بها فولدت عنه صارت أم ولده فعندنا
ثلاث حيض وان لم تكن ولدت منه فعلم ان تعتد بحيض لفساد النكاح قبل الموت وان لم يترك ولده
تعد بشهرين وخمسة أيام عدة الوفاة لانهما عملوا كان للولي كافي الحانسة ولكن ذكر في الخطب انها
إذا ولدت منه وقتنا عدتها ثلاث حيض تحدف في الاول ليس دون الثالثة ولو تزوج المكاتب بنت مولاة
فان مات عن ولده فعندنا عدة الحرة عن وفاة دخل بها أم لا ولا لم تعتد الوفاة فان لم يدخل فلا عدة وان
دخل بها تعتد بثلاث حيض (قوله وللأمة مقرر أن نصف المقدر) أي وعدة الأمة حيضان في
الطلاق بعد الدخول ان كانت ممن تحيض والأمة شهر ونصف في الطلاق وشهران وخمسة أيام في

والامة قرآن ونصف
المقدّر

(قوله لو طلق الحامل في
وسط الشهر) كذا في
التمخض ولعله الحائل
بالهز والمرا دها الأيسة
لأن ذلك الحمل عدتها
وضعه في الطلاق والموت
كما سيأتي تأمل

(قوله الا في العبادات) أي في غير منصف بل هما سواء أو كذا لما يعني ١٤٥ العبادات كالكتابات وفيه لا يلا

والقصاص معطوف على
العبادات والظاهر ان
ذكر لا يلا سبق قوله
استواءهما فيه كذا كره
آتفا الصواب ابداله
باجل العين نامل (قول
المنصف ولما علم وضعه)
قال في التبر فرغ علومات
الجل في بطنها ومكتمة
بما ذات تقضى صلتها
أرسلته وبني أن تبقى
معتدة إلى أن ينزل أو تبلغ
مدة اليا من أه قال
بعض الفضلاء قوله أو
تبلغ مدة اليا من فيه انه
ولما علم وضعه

مناف الآية قتال أه
وفي حاشية الرمي قتلا
عن كسب الشافعية
لا تنقضي مع وجوده
لعموم الآية فالولا
مبالا تنصرفوا بذلك
كأن في شرح المنهج للرمي
وفي حاشية المنهج لابن
قاسم قال شيخنا الطبراني
رحمه الله تعالى أقي جماعة
عصرا بتوقف انتفاء
عندنا على خروجها والنزى
أقوله عدم التوقف
إذا ايس من خروجها
لتصرفها بغيرها من
التزوج أه ولا شيء من
قواعم منها يذفع
ما قوله فاعلم ذلك أه

الوطء أطلقها فتخل الفتنة وأم الولد والمدرية والمكاتب والمعتقة على قول الامام سواء كانت معتقة
البعض أولا كالمعتقة في مرض الموت إذا كانت لا يخرج من الثلث والمدرية يبعثون مولاها في زمن
السعاية فان السعي كالمكاتب عند حوزة مديون عندهما ولا يضمن قبل الدخول في الامة الا في
للتوفى عنها زوجها والحاصل ان الرق منصف ونعمة وعقوبة لكن في الصلاة والصوم والطهارة هما
سواء وفي صوم الكفار هما سواء وفي أجل العتق هما سواء بخلافه يلا ملامتها على النصف
كما قدمناه وفي المحذور على النصف وفي النكاح على النصف وفي الطلاق على النصف واعتباره
بالمرأة وفي القصاص هما سواء بخلاف الاطراف فهو منصف الا في العبادات وما فيه معنى العبادات
ولا يلا والقصاص ودليل التنصيف في عدة الامة الحديث وعندنا حضانة وأورد على في الكافي
انه معارض بصوم القطي وتخصيص العام ابتداء لا يجوز بخلاف الواحد القياس ولهذا قال أبو بكر
الاصم بان عتقها ثلاثة اقرباء واجب عنه بانهم من المشاهير ثقتهم الامة بالقبول لأن الآية انما هي في
الحرة زيد دليل السياق مما آتوا به حتى تنكح فيما اقتد به وفي كافي الحاكم توفي عن امرأة وهي
مملوكة واعتدت شهرين وخمسة أيام وأقرت باقتضاء عتقها ثم ولدت لا كثر من ستة أشهر من يوم
الاقول لم يلزم الزوج وان لم يقر زمانه الولد اثنى عشر وفي الحاشية امرأة قالت في عدة أولاده لست بحامل
ثم قالت من الغد أنا حامل كان القول قولها وان قالت بعد أربعة أشهر وعشرة أيام لست بحامل ثم
قالت أنا حامل لا يقبل قولها وسأني في آخر الباب (قوله ولما علم وضعه) أي وعدة الحامل وضع
الجل لقوله تعالى وأولات الاحمال اهلن ان يضعن جهن أطلقها فتخل الحرة في الامة المطلقة والكتابة
مطلقة أو متاركة في النكاح الفاسد أو بطله وشبهة وللتوفى عنها زوجها طلاق الآية يقولان
مسعود بنى الله عنهم شاعرا هلته ان سورة النساء القصصى نزلت بعد التي في البقرة تريد بالقصصى
بالحق التي اذا طلعت النساء بالطول والذين يتوفون منكم الآية والمبالغة للائحة وفي رواية من
شاعرا هلته وفي رواية بلفظه وكانوا انا خلقوا في أمر يقولون لمنة الله على الكتاب منا قالوا وهي
مشروعة في زماننا كافي غاية البيان وفتح القدير وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لو وضعت وزوجها على
سر بره لا تقضت عتقها ويحل لها ان تزوج وعن علي وابن عباس رضي الله عنهم تعتد الحامل للتوفى
عنها زوجها بعد الاجل يعني لا يضمن وضع الحمل ومضي أربعة أشهر وعشر ههنا معي بعد الاجل
وفي التفسير الكبير للامام الرازي ان الساقى لم يقل ان الآية القصصى محصصة لآية الطول بل هي
لاول ان كل واحدة من هاتين الآيتين أهم من الاخرى من وجه واحد من وجه فان الحامل
قد يتوفى عنها زوجها وقد لا يتوفى والمتوفى عنها زوجها قد تكون حاملا وقد لا تكون ولم تنع ان
تكون احدهما محصصة للاخرى الثاني ان قوله تعالى وأولات الاحمال اهلن ان يضعن جهن انما ورد بعد
ذكر المطلقات فر بما كانت في المطلقة قلن هذا السبيل لم رسول الساقى رحمه الله على الفرق او انما
عول على السنة وهو حديث ضعيف لا سلبية أه وحاصل ما في التلويح انها معتد انما في حق
الحامل والمتوفى عنها زوجها فعلى رأي على من عدم معرفة التاريخ ثبت حكم التعارض فقدر
ما تعارضنا فيه فرجنا الى السنة وعلى رأي ابن مسعود القائل تأخر القصصى كانت القصصى
ناصفة للطول فيما تعارضنا فيه وهي الحامل المتوفى عنها زوجها فقط أه ما في التلويح هنا
وليس معناه كإقائه في زوجة القار وقد سماها صاحب المراجعة فسر أبعد الاحمال المروى عن

[illegible]

على رضى الله عنه بأربعة أشهر وعشر فيها ثلاث حيص ونقله عن فتاوى فاضلهم وانما هذا في عدة امرأة الفار وأما لادخل للحيض في عدة حامل أصلا ولهذا قال في الحيط على عن تعديبا بعد الاجلن وهما الأشهر ووضع الحمل وهكذا في فتح القدر وانما قال بذلك لعدم علمهما بالتاريخ فكان ذلك أحوط وعامة العصابة رضى الله عنهم لما علوا التاريخ قالوا بوضع الحمل لتأخر آيته قال القاضي في تفسيره وهو حكيم المطلق والمتوفى عنهن أزواجهن والمحافظة على عومه أولى من المحافظة على عموم قوله تعالى والذين يتوفون عنكم ويتركون أزواجهن أولات الاجال بالذات وعموم أزواجهن بالعرض والحكم يتناول ههنا بخلافه فم لا نه صرح ان سبعة بنت المحرم وضعت بعد وفاته زوجها باليال فذكر ذلك الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد حملت فتزوجي ولا يمتاخر التزول فتقدمه قصص وقد سبق الاخر بناء العام على الخاص والاول أرجم للوافق عليه اه وفي الدرر المنثور عن ابن مسعود رضى عنه مرفوعا نسخت سورة النساء القصصى كل عدة وأولان الاجال أجل كل حامل مطلقة ومتوفى عنها زوجها ان تضع حملها وأخرج عن ابى سعيد المحمدي رضى الله عنه انها زلت على سبع سنين ونقل عن ابى بن كعب وأبى سعيد المحمدي رضى الله عنه وعمر وابنه وأبى هريرة وطائفة والمؤثر بن عفرمة رضى الله عنهم كقول ابن مسعود ومعنى قول القاضي ان عموم أولان بالذات ان الموصول من صيغ العموم ومعنى قوله ان

فهو يحتاج القصر ركنا في حاشية الحفاجي على اليساوى (فوله ومعنى قول القاضي الخ) قال في النهر قال في المواشي العديدة وكان عموم الاول ذاتا لان الجمع المعروف من صبح العموم والثاني عرضيا لكونه وانها في حيز صلة العام والا بالجمع التكرار لعموم له في المختار وأقول صدر العاضى بان المتبادر المحذوف هو التقدير وأزواج الذين يتوفون منكم ولا خفاء ان الجمع المعروف بالاضافة عام الا أن يدعى ان عموم عرضى أيضا بالاضافة لكن بى أن يقال المحكوم عليهما انما هو ذوات ودهوى لان العموم انما هو من الجمع المعروف بمنوع قبل من اضافة اولات اليه وعليه فتستوى مع أية ارفاقا بالتقدير المتقدم وهذا الاشكال لم أر من عرج عليه وهو قوى يحتاج الى الجواب والمخى ان معنى كلام العاضى هنا على ان الذين مستدوا والمحراما يتربصن أو يحفظون أى فيما بنى عليكم حكم الدين بقدره والحكم مطلق يكون المتعذرات حل فبراهة ارحم من حق الصغير يصح ان يكون مبيحا للزوجيات ثم لا يتفعل ذلك بخلاف الآية الاخرى حيث لا يعقل تأخير كون المرأة متوفى عنها زوجها في تربصها اربعة أشهر وعشرا وانما هو تصدى للعلل فلو على غيره لكن قسنا نحن القاضي ما يفيدناه غير مغفل المعنى أيضا الا أن يدعى انه حكمة لاجل اذا عرف هذا فافى البحر من ان معنى كون عموم اولات اللوات وأزواج بالعرض لان الموصول من صبح العموم وعموم أزواجها ليس هو الشبه من ان اولات ليس موصول بل اسم جمع ملحق بجمع المؤنث السالم

هموم أزواجها العرض انهم ومبدا لا يصلح لتناول جميع الأزواج في حال واحد ومعنى قوله ان
الحكم يتصل هنا ان الحكم هنا محال بوصف الجملة بخلاف ذلك وقوله والاول ارجى القصص
أول من النسخ لاننا آخرنا آية الحمل عن آية الوفاة كانت مخصوصة لآية الوفاة وانما آية
الحمل على آية الوفاة كانت دافعة لما في الخاص من الحكم وهو منع وفي المراجع اهل العلم آية
البقرة على المحامل تخصيصا بآية القصص والتخصيص أولى من دعوى النسخ اه وفي البدائع
ان كان بين نزول الآيتين زمان يصلح للنسخ فيمنع الخاص المتقدم بالعالم المتأخر كاهو مذهب
مناصفنا بالعراق ولا يفي العام على الخاص أو يعمل بالنص العام على عمومه ويتوقف في حق
الاعتقاد كاهو مذهب مشايخ مصر وقد لا يفي العام على الخاص اه وذكر القاعى في المتناسبات
لما كان توجد الحمل لا ينافيه لبس وكان الجمع ربما وهم انها الحمل واحدة منها حتى تضع
جما قال جلوه اه وذكر الفخر الرازي انه قرى اجمالهن ثم قال انما قال ان يصن جلوهن ولم يقل
ان يلدن لانه لو قاله لا تقتضي ولادة أحد الولدين اه يعنى وهو بعض الحمل فلا تنفذي حتى تضع
جميع مافي البطن لان الحمل اسم لجميع مافي البطن ولو انما قال الاصوليون لو قال ان كان جائد كرا
فانت حرة قولت ذكرا وانى لا تقتضي لانه اسم لجميع مافي البطن كقولها ان كان مافي بطنك ذكرا
البدائع وشروط وجوبها ان يكون الحمل من نسكاح مصححا كانا أو فاسدا ولا يقبض على الحمل من
الزنا لان الزنا لا يوجب العدة الا انه اذا تزوج امرأة وهي حامل من الزنا حازا لنسكاح وفي فقه القدير
لو تزوجت بعد الشهر ثم جاءت بوليد لاقل من ستة أشهر من المدة ظهر فساد النسكاح والحجى بالبد
اه فتعدى شقة ومجمل بصور زناه بطل ما مالم تضع كلاب يكون ساقيا ماله مزروع غيره فظهر ان
الحامل من الزنا لا عدة عليها أصلا وما الموطوعة بشبهة فصلتها بالاقراء كسباني الا ان كانت حاملا
فصلتها بوضع الحمل كما في تزوج الحامل التي من الزنا ثم طلقها فولدت انتقض عنها عندها بالوضع
وفي البدائع وقد تنفذي العدة بوضع الحمل من الزنا فان تزوجت الحامل من الزنا ثم طلقها فولدت
انتقض عنها عندها بالوضع ولدت وفي بطنها آخر تنفذي العدة بوضع الآخر لان الحمل
اسم لجميع مافي البطن واذا استقلت سقطا استبان بعض خلقه انتقض به العدة لانه ولو ان لم
يستن بعض خلقه لم تنقض لان الحمل اسم لنطفة مفقودة بدليل ان الابطا اذا كان علقا أو
مضغعا لم تنقض به العدة لانها لم تنفس فلا يعرف كونها متغيرة بين الاستبانة بعض الحمل
كذلك المبط وفي التارخية قال اذا ولدت ولدا طاب طالق فولدت ولدا ثم ولدت لسنة أشهر
ثبت نسب الثاني أيضا وانتقضت به العدة ولا يجب به العدة وفي الكافي للحاكم قال لها كلما
ولدت ولدا طابت طالق فولدت ولدين في بطن واحد طلقت بالاول وانتقض العدة بالآخر ولا يقع
به طلاق ولو ولدت ثلاثة في بطن وقت طلقته انتقضت العدة بالثالث ولو كان بين الولدين ستة
أشهر ولم تقرا بانفصال العدة طلقت ثلاثا وتعد بالاقراء بعد الثالث اه وفي المختار طلقها رجعا
فتروجت في العدة ثم طلقها الثاني فباعت بوليد لا كثر من سنتين من طلاق الاول ولسته أشهر من
طلاق الثاني فان الولد الثاني ولو تزوجت النسي الباز وجمها ثم ولدت ولدا ثم حاد الزوج الاول حاد
كان الامام أو حنفية يقول الاول دلا ولا ثم رجع عنه وقال الثاني وعليه القدرى اه متى قال عده
في نوادر ابن رستم لو خرج من قبل الرأس نصف البدن غير الرأس أو خرج من قبل الرجلي نصف
البدن غير الرجلي انتقضت به العدة وفسر فقال النصف من البدن هو من أقبه الى النكبة

(قوله وفي المراجع اهل العلم آية البقرة
اهل العلم آية البقرة
على المحامل) كذا في
النسخ المحامل بالميم
والصواب المحاول بالهمز
كاهو عبارة المصراع
ونصها جل اهل العلم
آية سورة البقرة على
المحاول وآية النساء
القصص على المحامل
والقصص أولى من
دعوى النسخ

لا يكون خارجا عنها ولا واقعا فيها (قوله قلت ويغير المحض الخ) من كلام النبي وقدما المحض لان الاربعة أشهر عشرة ايام بعدة الوفاة ولا تكون الا بعد الوفاة (قوله قدنا يكونه باثنا اربعة مطلقها وجها) أي ومات وهي في العدة على حسب حالها أي بان مات قبل مضي ثلاثين يوم ان كانت من فوات المحض أو قبل مضي وروضة الفار بعد الاجلين الأشهر ان كانت من لا تحيض أو قبل وضع الحمل ان كانت حاملا قال الشرنبلالي في بعض رسائله فتقر به على مقدري حقه تعالى والذي أخرج المرحي فعمله عنه أحوى اذ لا يصح أن يكون قوله فعدتها عدة الوفاة قرنا لقوله طلقها لان المطلقه عدتها بالمحض أو بما يقوم مقامها بنسب الكتاب والامجاع ولانه لو كان مغرطا على قوله طلقها لم يصح قوله بطريق انتقال عدة الطلاق الى عدة الوفاة لان الانتقال ضمير المتقل اليه اه ثم ان التقييد

ولا يستدل برأس ولا برجلين وقال في الهار ونيات لخرج أكثر الوقت لمفعول الرحمة وحلت للأزواج وقال منا وبننا لاقبل للأزواج أيضا لانه قام مقام الكل في حق انتفاع الرحمة احتياطا ولا يقوم مقامه حق حلها للأزواج احتياطا وفي فواردين معا من زوجات المبانة المسخولة ولا يخرج رأسه لاقبل من سنتين ويخرج الباقي لا كزمن سنتين أو يخرج من قبل الرجلين الا كزمن البدن لاقبل من سنتين ويخرج ما بقي لا كزمن ولو خرج الرأس فقتله أنان وجبت الدية ولا يجب القصاص وكذلك في أذنيه ولو قطع الرجلين قبل الرأس وجبت الدية وفي فواردين هشام قال بخارجته أنت حرة وقد خرج رأس الولد مع نصف البدن لا يتحقق حتى يخرج النصف سوى الرأس اه ما في المبط والمحاصل ان خروج الاكثر كالكل في جميع الاحكام الا في حلها للأزواج على قول المشايخ وخروج الرأس فقط أوسع الاقل لا اعتبار به فلا تنقض به العدة ولا يثبت نسب من المبانة اذا كان لاقبل من سنتين والباقي لاكثر ولا قصاص قطعهما ودليل مسئلة الفتى في المبط مخرقة من الكتاب وحاصلها ان الحمل يتبع الام في الفتى فاذا اعتقت بعد خروج بعضه وان خرج الاكثر أو النصف لا يتبعها وان خرج الأقل يتبعها وفي المبط أيضا تزوج بامرأة فجاء بقط بعد أربعة أشهر الايوام يحز النكاح ان كان قد استبان خلقه لانه لا يقين خلقه الا في مائة وعشرين يوما أو بعين يوما نطفة وأربعين علقه وأربعين مضى ثم يتفح فيه الروح وان سقط لا ربه أشهر ثمانية فموت الزوج والعمل على مائة وعشرين يوما وان تزوجها في عشرين من الشهر فموتة أشهر بالاهلة وعشرين يوما من السادس في لزوم الزوال اه وفي الخامسة المتوفى عنها زوجها اذا ولدت لا كزمن سنتين من وقت الموت بحكم انقضاء عدتها قبل الولادة ستة أشهر وزيادة فيحصل كانتا تزوجت بزواج آخر بعد انقضاء عدتها وحلت من الثاني اه والمحاصل ان السقط الذي استبان بعض خلقه يعتبر فيه أربعة أشهر وقام المحض ستة أشهر كذا في المحض وفي التارخانية المعتدة عن وطء شبهة اذا حبلت في العدة ثم وضعت انقضت عدتها وفي البرزخية لو قالت المعتدة ولدت لا يقبل قولها بلائنة فان طلب عينا بالله لقد استعطت سقطا مستعين بالخلق خلقت اتفاقا اه (قوله وروضة الفار بعد الاجلين) أي وعدة المطلقة باثنا في مرض موته بغير رضاها عدة الوفاة وعدة الطلاق طاردا بعد الاجلين مضي أربعة أشهر وعشرين فيها ثلاثين حتى لو مضت هذه للموت لم تحض ثلاثا كانت في العدة حتى تحيض ثلاثا ولو حاضت ثلاثا قبل تمام هذه المدة لم تنقض حتى تم كما ذكر في الحامية والعناية واعترض في فتح القدر بأنه مقصر لانه لا يصح الا اذا كانت الاربعة الأشهر وعشرين بعد الثلاثين حقيقة المحال ان لا بد ان ترضي للاجلين اه وجوابه انه لا بأس بعد التصريح بالمراد فلا تنصير وفي المحض يعني باعد الاجلين عدة الوفاة ان كانت أطول وعدة الطلاق ان كانت أطول قلت ويغير المحض من وقت الطلاق لا الوفاة اه فعلى هذا قول من فسر بالاربعة الأشهر والعشر فيها ثلاثين محض مشكل لانه يقتضي انه لا بد ان تكون المحض كلها في عدة الوفاة وعلى ما في المحض لو حاضت حاض قبل وفاته ولم تحض بعد وفاته الا واحدة ومضت عدة الوفاة كفي بخلاف ما في الحامية قدنا يكونه باثنا لانه لو طلقها خارجا فعدتها عدة الوفاة سواء طلقها في

المد كور غير لازم كافي الشرنبلالية لان الكلام فيمن يموت زوجها الفارق عنها والمطلقه رجعا ليس زوجها العدة فلما هذا وقد أم الشرنبلالي التذكير على صاحب البرزوخية حيث قال عدة امرأة الفارق الباشن بعد الاجلين والرجعي ما الموت بانه

من حضرها وانما اذا حاضت ثلاث حصة وهو حي ولم يقض اربعة أشهر وعشرين ثمانية ١٤٩ وانما ان تزوجت بغير حي اربعة

الفصل اوفى المرض بطريق انتقال عدة الطلاق الى عدة الوفاة وترتفع عنه وقدنا يكونه في مرض موته
 لانه لو طلقها باثنا في محنته لم تنقل ولا ترتب وما ذكره المصنف قوله ما قولنا أو يوسف عدتها ثلاث
 حبس لان النكاح قد انقطع قبل الموت بالطلاق ولزمها ثلاث حبس وانما نصب عدة الوفاة اذا زال
 النكاح بالوفاة لانه بقي في حق الارث في حق تغيير العدة بخلاف الرجعي لان النكاح باق من كل
 وجه ولو لماته لم يباقي في حق الارث يجعل باقيا في حق العدة احتياطا فيصير بينهما كذا في الهداية
 وأورد على قوله ما لو ارتد زوج الحلة مات أو قتل على ردة ترزوجه الحلة وعدتها بالحض فقد
 بقي في حق الارث ولو بقي في حق العدة فكذلك في رجعة القار والمحرم مع حكم المسئلة بل يلزمها
 عدة الوفاة قل ما أشار اليه الكرخي فهو على الاختلاف وقيل عدتها بالحض اجماعا لان النكاح
 ما اعتبر باقيا الى وقت الموت في حق الارث لان المسئلة لا ترتب الكافر فيقتد استغفاه الى وقت
 الردة وقد استغف عاذا كذا فان وضع المسئلة فيما ذل لم يحض فلا تقبل موته ما اذا حاضت فلا تقبل
 موته فقد انقضت عدتها ولم تدخل تحت المسئلة لانه لم يراث لها الا اذا مات قبل انقضاء العدة وقد
 أشكل ذلك على بعض حنفية العصر لعدم التأمل وفي فسخ القدير وهذا المحكم ثابت في صور احداها
 وهذا الثانية اذا قل الزوجية أو زوجا به احدا كن طالق ما من موث فبيل البان فعلى كل واحدة
 للاعتداد بأحد الاجلين ولو يسر في احداها كان ابتداء العدة من وقت البان والثالثة اذا مات
 زوجها وسبها ولم يدبرها مات أو لم يكن بينهما شهرين ورجعة أيام فصاعدا اه ولا بد من
 تحديد للمسئلة الاولى بان يصح كون قد دخل بها فاولم يدخل بها اعتدنا عدة الوفاة فقط ولودخل
 باحداها دون الاخرى يعني أن تعتد للدخولة بأحد الاجلين وغيرها عدة الوفاة ولا بد من كونها
 من ذوات الاقرار انهما لو كانتا لا تحيض فعدة الوفاة وان كانتا حاضا فخصص والاخرى لا
 فعلى التي خصص أحد الاجلين والاخرى عدة الوفاة وهذا ما فهمتموه من ارض صريحا والمحاصل ان المرأة
 لا تعتد باعد الاجلين الا في ثلاث مسائل وهي ان تزاد اربعة على قول محمد بن أبي سلمة وخمسة اخنان
 أو أكثر من اربع أو أبا هو بنتها ومات بالبيان فان محمد اضربه وهذا بالطلاق الكحل حيث لم يعلم
 الآخر كذا في الجمع ولم أر من يمهله (قوله ومن اعتقت في عدة الرجعي لا بالبائن والموت كالحجر)
 أي وعدة الامانة اعتقته وهي معتدة عن طلاق رجعي كعدة المحرقة في الابتداء فتتغير عدتها الى
 عدة الوفاة فان كانت من ذوات الاقرار لم يصار عدتها ثلاث حبس والافتلافة أشهر خلافا لما اذا كانت
 معتدة عن بائن أو وفاقان عدتها لا تتغير لبقاء النكاح في الرجعي من كل وجه وزوال الحق بالبائن
 والموت فعدة العدة لان الماسة لو آلى عنها ثم اعتقت انتقل عدتها ليلاتها الى عدة المحرقة لان البدونة
 ليست من أحكام الايلاء في الابتداء لانها لا تثبت الا بعد للدخول كانت الزوجية قائمة لتمام طاقبه
 الطلاق الرجعي وفي فسخ القدير وقد صور انتقال الى جميع كبات العدة المسئلة وهي اربعة
 صورتها أمه صغيره من كسوة طلق رجعا فعدتها شهر ونصف فلو حاضت في اثباتها انتقلت الى
 حقيقتين فلو اعتقت قبل مضيتها صارت ثلاث حبس فلو مات زوجها انتقلت الى اربعة أشهر وعشر
 اه وفيه نظر لان هذه الصورة لم تجتمع فيها جميع كيات العدة المتأخر عدتها المسئلة لان عدة الامانة

أشهر ولم يقض فيها بضع
نكاحا وانما لو حافت
ثلاث حض وتزوجت لم
يسع وكل ذلك باطل
فطالت تلك العاوان
الخافضة وانها لم تصدر
عن صاحب النسيب ولا
أعياه والذي صدرت
عنه ابتدأها أو انفسر
ظاهرها وهو انه أراد
لا يتقال عن عدة الطلاق

الرجى لمدة الواحدة مال
حياته لثرب ثوبه فيها ولا
غدا ما اراد من الانتقال
تلك العوارض وقد أدت
بهذا ليعاض سلطانها
لغيب ما فيها وقت في
أجل كسب الله نحننا
حاصل ما ذكره في رسالته
وحاشيته على الفرر
التي يظهر انهم تساعوا
في تسعة المطلق رحمان
مرض موته طارا اعتقادا
على ما قرره في موضع
روما الا اختصارا وحيد
فليس الاملا ان التلمات
وهي في العلة وكون
المراد حشد الانتقال الى
عدة الواحدة طاهر فعوى
لهن في تلك الامارات

من جهة كيان العدة المبسطة ولم يذكرها ولا قال في الثانية وقد يجب على المرأة أربع مدهد ولود كرك
 كذلك لم يحصل مسائل انتقال العدة مسائل الاولى صغيرة اعتدت فحلفت في خلالها تستقبل
 بالحيض مستوتة كانت او رجعية الثانية آسة حاضت في أثناء الشهر وأوجبت تستقبل بالحيض أو
 بالوضع الثالثة اعتدت بحضة أو حيضتين ثم ارتفع حضاها لآخر من العدة لم يناس إذا آيست
 استقبلها بالاشهر الرابعة آيسة اعتدت بالاشهر ثم حاضت وستافى الحامسة اعتدت الامة بعد
 الطلاق أو الموت وقد قسمناها السادسة ماتت زوج الحرة المطلقة في عديتها وقد قسمناها في رجعة
 الغار (قوله ومن عاددها بعد الاشهر المحض) أي وعلمت من اعتدت بالاشهر لا بأسها ثم رأت دما
 المحض فيتقضى ما مضى من عديتها وعليها ان تستأنف العدة بالحض ومعناه إذا رأت الدم على
 العادة لان عوده يبطل بأسها وهو الصحيح فظهر انه لم يكن خلقا وهذا لان شرط الحلقية تحقق
 اليأس وذلك باستدامة العجز الى الممات كالفدية في حق الشيخ الفاني كذلك الهداية وظاهره
 فساد الانكحة للباشرة قبل رتبة الدم وبعده وهو لازم الاستقضاء كافي فمخ القدر واخلعوا في حق
 قوله إذا رأت الدم على العادة قبل معناه إذا كان غائبا كثيرا احتراز عما إذا رأت به بسيرة وقبل
 معناه إذا كان يكون أجرا أو سود فلو كان أصفر أو أخضر أو ترس فلا يكون حضا وقبل معناه أن
 يكون على العادة الجارية حتى لو كان عاتفا قبل الالاس أصفر فرأته كذلك استغنى هكذا حكمي
 الاقوال في فسخ القدر من غير ترجيع وصرح في المراسن الفتوى على القول الاول وشمل اطلاق
 المصنف كالفدية ما إذا رأت قبل الحكم بآيسها أو بعده وهذا الاطلاق يحمله مختار صاحب
 الهداية وهو أحد الأقوال وحاصله: يتقضى مطلقا سواء كان بعد الشهر أو في أثناءها ولا يمكن
 عبارة المصنف فيما إذا كان بعد الاشهر الثاني لا يقتض مطلقا واختاره السبكي الثالث
 يتقضى ان رآته قبل تمام الاشهر وان كان بعدها فلا يوجب في الصدر الشهر وفي الفتوى وهو الصحيح
 المختار الفتوى الرابع نقتض على رواية علم التقدير للباس التي هي ظاهر الرواية فانما ثبت الامر
 على نيتها فلا حاضت تنس خطوها ولا يتقضى على رواية التقدير واختاره في الاضاح واقتصر
 عليه في الحامية وجزم به التدويري والمحاصر ونصرف في البادع الحامش نقتض ان لم يكن حكم
 بآيسها وان حكم به فلا كان يدعى أحدها فساد النكاح فيقضى به حقه وهو قول محمد بن مقاتل
 وصححه في الاختصار السادس نقتض في المستقبل فلا تعد الا بالحض للطلاق بعده لا لماضي فلا
 فساد الانكحة للباشرة بعد الاعتداد بالاشهر وصححه في النوازل فقد قدر ان قهبا ستة أحوال محصنة
 فريب النظر فيما ثبت عن صاحب المذهب الامام الاعظم رضى الله عنه وقد صرح الاطلاع
 وتبعه في غاية البيان بان ظاهر الرواية القول بالاستقضاء مطلقا وهو مختار صاحب الهداية فحين
 المصير اليه ولكنه يمتنع على اشتراط تحقق اليأس في حلقية الاشهر بالنس وان تحقق اليأس
 لا يكون الاستدامة الانقطاع الى الممات وضعفه في فتح القدر بمنع قوله وذلك باستدامة العجز
 الى الممات الى آخره بما علم ان اليأس حقيقة اعتقاد عدم الوجود عند الالاعلم بعدم وجوده وفي
 القاموس اليأس القنوط وهو ضد الرجاء وقطع الامل له ويمكن ان يقال ان في المسئلة ثمانية
 اقوال الخمسة الاخيرة والثلاثة المذكورة في مرقول صاحب الهداية ان رأت الدم على العادة ثم
 اعلم انها تقدر لسن الاياس في ظاهر الرواية وبأسها على هذا ان تبلغ من السن ما لا يحض فيه
 مثاها وذلك يعرف بالاتحاد والمائلة في تركيب البدن والعجز والهزال وفي رواية فيه تقدر قال

ان تدخل في حد الاياس
 فتقضى عديتها بثلاثة
 أشهر (قوله حتى تنقضي
 مدة الحمل) حتى ادنى
 مدة الوضع لماذا ذكره في
 الجفاتي شرح المنظومة
 التسفية في باب الامام
 مالك ونصه وعيننا ما لم
 تبلغ حد الاياس لا تعد
 بالاشهر وحدها
 وخوسنة هو المختار
 لكنه بشرط الحكم
 بالاياس في هذه المدد ان
 ينقطع الدم عنها مائة

ومن عاددها بعد الاشهر
 المحض

طويلة وهي ستة أشهر
 في الاصح ثم هل بشرط
 ان يكون انقطاع ستة
 أشهر بعد مدة الاياس
 الاصح انه ليس بشرط
 حتى لو كان منقطعاً قبل
 مدة الاياس ثم قمت مدة
 الاياس وطلعتها زوجها
 حكم بأسها واعتدت بثلاثة
 أشهر هذا هو المتصوص
 في الشفاء في المحض وهذه
 دقيقة حفظ اه

الصدر الشهيد المختار خمس وخمسون سنة وعلية أكثر المناجح وفي المنافع وعليه الفتوى ككتاب للعراج
ثم قال بعده قال ابن مقاتل حله خمسون سنة وهو مروى عن ما أشترى في الله عنها وعليه الفتوى
وقيل ستون وقيل لا تملك لست لأقر شيئا وقال الصغار سبعون سنة وقدر محمد في الزمات خمس
وخمسين سنة وفي غيرهن ستين وعنه سبعين وفي الخامسة لا فرق بين الزمات وغيرها وهو خمس وخمسون
سنة وعليه الفتوى وفي الاختيار المرأة إذا لم تحض أبدًا حتى بلغت حبلًا لا يحض فيه أمثالها غلبا
حكم بآبائها وكره في الجامع الصغير إذا بلغت ثلاثين سنة ولم تحض حتى حكم بآبائها وفي القيسه مطلق
المندخول بها ومهرها خمس وخمسون سنة ثم مضى عليها أربعة أشهر لا تحض ليس له أن يزوجه بنت
أختها حتى تنقضي مدة الحمل ثم ثلاثة أشهر للاختياط اه (قوله والمنكوحه نكاحا فاسدا
والموطوءة شبهة وأم الولد المحض لوث وغيره) أي عدته هؤلاء ثلاث حضي في الحررة التي تحض
وحضانة في الأمومة وضع الحمل إن كانت حبلًا والأشهر إن كانت آسة وتركه لظهوره وفهمه
مما أقامه ولو صح به لكان أولى وإن كان كذلك لاحتاجت لتعرف برادة الرحم لقتضاء حق
النكاح إذا نكح صحيح والمحض هو المعروف وانما لا يكتف بحضه كالاشتره لأن الفاسد ملحق
بالصحيح وعدة الوطء انما وجبت لانها أرخصت على قوت زوج طاهرها إلى اللوث ولا زوجة وتعمل
قوله وغيره الفرق في النكاح الفاسد وهي ابتداء الزوج العاض أو بالتاركة واستدواها من وقت
الفرقة وفي الموث من وقت الموت ودخل تحت النكاح الفاسد النكاح بغير شهود ونكاح المحارم
مع العلم بعدم الحمل عند الامام خلاها وما وقد مرت المسئلة في كتاب النكاح ومثال الموطوءة شبهة
أن تزويج البكر بغير إمرائه والموجودة لئلا على قرانته إذا ماها فاجابه في كتب السافسة إذا دخلت
منافرها خلفت معني زوج أو سيد وجبت العدته عليها كالموطوءة شبهة ولم أرهما ميثاقا والقواعد
لأنها بالان ورجوعها بالتعرف برادة الرحم كسبائي في المحمد ورجوعها بسبب أن الشبهة تقام مقام
الحقيقة في موضع الاحتياط وإيجاب العدة من باب الاحتياط ولا حداد عليها في هذه العدته
سبائي وللموطوءة شبهة أن نقيم مع زوجها الأول ونفقتها وسكناها على زوجها الأول لأن النكاح
بينهما قائم إنهما لم يوطئوا ليس لها أن تخرج إلا إذا تزوجها الأول وإن أدن لها فها أن تخرج وإن لم
تنقض عدتها ذكره القاضي الأسدي ومراره إذا لم تكن راضية بالوطء ما إذا كانت راضية بما قبله فلا
نفقة لها ولها إذا قال في الخامسة المنكوحه إذا تزوجت رجلا ودخل بها الثاني ثم فرق بينهما ما يجب
على الزوج الأول نفقتها ما لم ينفق في العدة لأنها لما وجبت العدته عليها صارت بمنزلة اه وقيد
الوطء بشبهه لأنه لو تزوج امرأة الغير طارئة لا بد من دخولها في العدة عليها حتى لا يهرم على الزوج
وطؤها وبه يفتي لأنه زنا والمزني بها لا يهرم على زوجها وفي شرح المنظومة إذا زنت المرأة لا يقر بها
زوجها حتى تحضن لاحتمال علوقها من الزنا فلا يبقى ما هو زرع غيره اه ويجب حفظه لقرايته بخلاف
ما إذا لم يعلم كافي الذخيرة والخائنة وفي قه القدر أول الباب فرع تنقضي عدة الطلاق البائن
والثلاث بالوطء المحرم بأن وطئها وهي معتدة على المهر متباخلاف ما ادعى الشبهة أو كان منكرا
مطابقا لها تنقضي العدة اه والباقي قوله بالوطء المحرم بمعنى مع أي مع الوطء المحرم كقولك
أشترى بقر من سرجه هذا للزنا وليس الوطء المحرم مبدلا لقضاء ولا آلهه وقيد بالسكاح
الفاسد لأن المنكوحه نكاحا موقفا كسكاح الفضولي لا تحب فيه العدة قبل الاحتفال لأن النسب
لا يثبت فيه لأنه موقوف فم ينقضي من حكمه فلا يؤثر شبهة الملك والحمل والعدته وجبت عسائه

والمنكوحه نكاحا
فاسدا والموطوءة شبهة
وأم الولد المحض لوث
وغيره

(قوله أو كان منكرا
مطابقا الخ) قال في القمع
بده وإذا كان منكرا حتى
لم تنقض العدة ليس لها
أن تطالبه بنفقة هذه
العدة ولو طلقها في هذه
العدة لا يقع ويحل نكاح
أختها اه أي لاحتادة
وطءا ملاق

لله المحترم عن الخلط واحترازا عن اشتباه الانساب كذا في الاختيار والمهبط وهو مشكل بخالف
للرواية فقد نقل الزيلعي في النكاح القاسم ما نصه وذكر في كتاب الدعوى من الاصل اذا تزوجت
الامة بغير اذن مولاهما ودخل بها الزوج وولدت لسته أشهر منذ تزوجها فادعاء المولى والزوج فهو
ابن الزوج فقد اعتبره من وقت النكاح لامن وقت الدخول ولم يحك خلافا قال المحلوا في هذه المسئلة
دليل على ان الفرائض يتعبد بنفس العقد في النكاح القاسم خلافا لما يقوله البعض انه لا يتعبد
الا بالدخول اه فهو مصرح في ثبوت النسب فسمو يتبعه وجوب العدة فكان ما في المهبط
والاختيار سهوا وفي الحاشية أم ولد تزوجت بغير اذن للمولى فولدت لسته أشهر فصاعد من وقت
النكاح مادعاء المولى والزوج فان الولد يكون للزوج في قولهم جميعا اه وأما عدة أم الولد فلا تنها
وجبت بزوال الفرائض ما شبهه عدة النكاح وفرائش أم الولد ان كان أضعف من فرائش للتكوة
الا انها يشتر كان في أصل الفرائض والمحل محل الاحتياط فالحق القاصر بالكمال احتياطاً وفي
كافي الحاكم لو ائتمت أم ولده لانتفكة لها في عدته واماناً فيه عمر رضى الله عنه فانه قال عدة أم الولد
ثلاث حيض ودخل تحت قوله وغيره عتقها وهو مقيد بان تكون من ذوات الحيض فان كانت من
ذوات الأشهر ومات مولاهما أو اعتقها فعديتها ثلاثة أشهر كما ذكرناه وان كانت حاملاً فوضع الحمل
كافي الحاشية وبان لا تكون منكوبة ولا مضدلة وزوجها ان كانت لاعددة عليها من المولى اجماعاً
لانه لا فرائش لها من المولى وجوب العدة بزواله والتحقق ان يقال الشرط في وجوب عدة المولى ان
لا تحرم عليه بسبب من الاسباب وأسباب الحرمة عليه ثلاثة نكاح الغير وعدته والثالث تقبيل ابن
المولى فلا عدة عليها بموت المولى أو اعتاقه بعد تقبيل ابنه كافي الحاشية قال ولذا لو أتت ولد بعد موتها
لسته أشهر لا يثبت نسبه ما لم يدعه اه فلو طلقها بعد اعداء اعتاق عليها عدة الحرائر وبأنقضاء عدة
النكاح تعود عدة المولى ثلاث حيض ولو مات المولى والزوج ولا يدري الأول فهي على ثلاثة أوجه
الأول ان يعلم ان بين موتها أقل من شهرين وخمسة أيام فعليها ان تعتد بأربعة أشهر وعشرين
المولى ان كان مات أولاً وهي أم لمزما شهران وخمسة أيام ولا يلزمها بموت المولى شيء وتعتد للوفاة عدة الحرمة
وان كان الزوج مات أولاً وهي أم لمزما شهران وخمسة أيام ولا يلزمها بموت المولى شيء لانها معتدة
الزوج ففي حال يلزمها أربعة أشهر وعشرين وفي حال نصفها فلزمها الاكثر احتياطاً ولا تنتقل عدتها
على الاحتمال الثاني لما قدمنا انها لا تنتقل في الموت الثاني ان يعلم ان بين موتها شهرين وخمسة
أيام فعليها ان تعتد بأربعة أشهر وعشرين ففي حال احتياطاً لان المولى ان كان مات أولاً لم
تلزمها عدته لانها منكوبة وبعد موت الزوج يلزمها أربعة أشهر وعشرين لانها حرمة وان مات
الزوج أولاً ولزمها شهران وخمسة أيام وقد انقضت عدتها منه لانها مصورة ان بينهما هذه أو أكثر
فوت المولى بعده وجوب عليها ثلاث حيض فجميع بينهما احتياطاً الثالث ان لا يعلم كم بين موتها
ولا الأول منها فكلا أول عدته وكالثاني عندهما كذا في المعراج وغيره وقيد بام الولد لان
المدة والامة اذا أعنت أو مات سيدها لاعددة عليهما بالاجماع كذا في الاستبجاني وفي فروق
الكراشي المعتدة في عدة الزوج تغسل زوجها ولا تغسل مولاهما في عدته اذا كانت أم ولدها لانها
ليست عدة النكاح بل هي استبراء اه ومما يتعلق بام الولد حكاية لطيفة ذكرها في المعراج لما
أخرج شمس الأئمة من السجى زوج السلطان أمهات الاولاد من عتاده الأحرار فسأل العلماء عن
هذه فتاوا نعم ما فعلت فقال شمس الأئمة له أخطأت لان تحت كل خادم حرمة وهذا الزوج الامعة على

الحرمة فقال السلطان اعتقهن وأحسد العتق فقال العلماء فقالوا انهم ما فعلت فقال شمس الائمة له
 أخطأت لان العدة تحجب عليهن بعد الاعتاق فكان تزويج المعتد من الغير فأنسى الله تعالى العلماء
 الجواب في هاتين المسئلتين ليظهر فضل شمس الائمة اه ولكن حكاهما عبد الدين ابن الشحنة فيما
 كتبه على الهداية على غير هذا الوجه وهو انه لما أخطأ في الثانية أغراه عليه القاضي فحبسه وان هذا
 كان سبب حبسه وان القاضي حينئذ كان نكح الاسلام البردوي وان طلبته وعلماء عصره لا ينقطعون
 عنه ولا يترك كون الاشتغال عليه فتعوانته كتبه فاملى الميسوط من حفظه وقيل كان سبب حبسه ان
 السلطان أراد ان يأخذ من الرعية مظلة كبيرة ثم ترك بعضها فحبسه القاضي فأناكر عليه شمس الائمة
 فقال لا يصح اذا ترك جميعه فكيف يترك بعضه فحبسه وحكى شمس الائمة في الميسوط واقعة مناسبة
 للموطوعة تشبه دالة على افضلية الامام رضى الله تعالى عنه على علماء زمانه هي رجل زوج ابنته بنتين
 وعمل الوليف وجمع العلماء وفهم أبو حنيفة رضى الله عنه لكن لم يكن حينئذ من المشهورين في أثناء
 الليل سمعوا اولوة النساء فسالوا ما خبروا أنهم غلطن فادخلت زوجة كل أخ على أخيه فسالوا العلماء
 فأجابوا بان كل واحد يحجبها حتى تنقضى عدتها فتعود الى زوجها فمر ذلك الجواب فقال الامام
 رضى الله عنه يطلق كل زوجته ويعقد على موطوعة ثم يدخل عليها لانه صاحب العدة بعد
 ما سأل كل واحد من الاخوين عن مراده فقال كل مرادى موطوعة في لا المعقود عليها فرفع العلماء الى
 جوابه ثم رأيت بعد ذلك ان أعود الى شرح المسئلة المحلانية في أم الولد اذا لم تعلم كم بين موتها
 فوضعا للطلاب فقال في شرح المجمع وقال يجمع بين العدتين احتسابا لمجاوزان يكون المولى مات أولا
 فتمت ثم مات الزوج فوجب عليها عدة الوفاة وجوازان يكون الزوج مات أولا وانقضت شهران
 وخمسة أيام ثم مات المولى فيجب ثلاث حمض وهذا لان موت المولى سبب للاعتداد بثلاث حمض وقيام
 حق الزوج مانع وقد وقع الشك في بقاء المانع فوجب حكم السبب احتسابا لها كالزوج بنتين في
 عقدة وثلاث في عقدة وأربع في عقدة ومات بمجهلا فان العدة تحجب على الجميع لوجود السبب ووقوع
 الشك في المانع في حق التفريق وهو تقدم نكاح فريق آخر بخلاف ما اذا وقع الشك في السبب
 فانها لا احتسابا لثبات الحكم لتعذر ثبوت الحكم بدون السبب كما اذا قال ان لم أفعل كذا فانت
 طالق ثم مات ولا يعلم وجد الشرط أم لا فانها لا تعد عدة الطلاق لوقوع الشك في السبب لانه بعد
 عند وجود الشرط ووجوده مشكوك فيه وله ان الواقع ليس الا لاحتمال الا ان أحد الاحتمالين
 ثابت والاحتمال الآخر محتمل بيان هذا ان موت الزوج بعد المولى يوجب الاعتداد بعدة الوفاة
 قطعا وهذا الاحتمال ثابت واحتمال موت الزوج قبل موت المولى ليس بموجب الاعتداد بثلاث
 حمض قطعا لمجاوزان يكون موت المولى بعد الزوج قبل انقضاء شهرين وخمسة أيام فلا يجب
 وجوازان يكون بعد انقضاء هذه المدة فيجب فيها لاحتمال ثابت على أحد التقديرين دون الآخر
 فكان الاحتمال الثالث قطعاً قائماً تام الحقيقة عملاً بالاحتياط ولا يخاف احتمال وجوب العدة
 عن المولى لان شبهة التهمة ساقطة الاعتبار بالاجماع بخلاف وجوب العدة على أولئك النساء
 اثبتت احتمال وجوب العدة عليهن لان نكاح كل فريق اما ان يكون مفقداً ولم يكن وان تقدم
 وجبت العدة قطعاً والاحتمال لا يجب قطعاً فيكون الاحتمال ثالثاً فالحق بالمحقيقة اه وقال في فتح القدر
 بعد الدليلين ولا يخفى انه مشترك الزام وفي الكافي للحاكم الشهيد ان قولهما احتياط وفتح
 التقدير ان الاحتياط انما يكون بعد ظهور السبب لانه العمل باقوى الدليلين ثم قال في الكافي ولا

ميراث لها من زوجها لا في علم انهما كانت مودة مودة له وفيه ولا فرق بين كون طلاقها رجعي
 أو بائن في الوجود كلها وفيه أيضا لو مات عن أم ولد أو أعتقها فحلت ولها ما بينهما من سنتين من زمان
 حلت به لا أكثر من سنتين لم يلزمه إلا أن يصبه فان ادعى طرده أه وفي الحائض أم ولدا أعتقها مولاها
 أو ماتت وزمتها العدة ثم تزوجت في العدة فحلت ولدت لستين من حين مات المولى أو أعتق ولستة أشهر
 منذ تزوجت وادعاهما كان للمولى في قولهم كان العدة التي كانت قوله ووجه الصغر الحمل
 عن مودته وضعه والحمل بعده الشهور أي عنتها وضع الحمل إذا أنت به لا قل من ستة أشهر من
 وقت مودته وعنتها الشهور إذا أنت به لستة أشهر أو كثر أي عدة الوفاة أربعة أشهر وعشر والحمل
 معة زوجة وهو بنت مخصوص بالامات كما نض ولها الم يوث وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وأوجب أبو
 يوسف عدة الوفاة في الحامل لأن الحمل ليس ثابت التسبب عنه فاستوى الموجود عند الموت والحادث
 بعده ولها الطلاق قوله تعالى أو لولدت الأجل أحلن أن يضعن حملهن ولها ما مقدرة بعد وضع الحمل
 في أولات الأجل قصرت للعدة أو طالت لا للتعرف عن فراغ الرحم لشرعها بالاشهر مع وجود الاقراره
 لكن لقضاء حق النكاح وهذا المعنى يتحقق في حق الصبي وإن لم يكن الحمل منه بخلاف الحمل
 الحادث له وجبت العدة بالشهور فلا يتغير بحدوث الحمل الحادث بعده وفيما نحن فيه كما وجبت
 وجبت بمقدرة عدة الحمل فافترا كذا في الهداية واختلاف في الموجود والحادث فالصحيح في تفسيرهما
 ما قلناه من أن الحادث أن تأتي به بعد مودته لستة أشهر من يوم الموت وهو قول عامة المشايخ وقال
 بعضهم إن تضعه لا أكثر من سنتين والأول أصح كذا في العناية معز إلى النهاية وأما تفسير قيامه عند
 الموت أن تله لا قل من ستة أشهر من وقت الموت كذا في الفوائد القاهرية فلم أر صرح بها حكم دخول
 الصبي في النكاح الصحيح والفاسد في وجوب العدة وقد صرح حواشي داخلية ووجوب العدة بالخلوة
 الفاسدة الشاملة لخلوة الصبي وانما الكلام فيما إذا أوجب فيها في مكان ليس بخلوة هل تجب به العدة
 لو باع وطلقهما رأيت في شرح النكاح الفاسد من هذا الكتاب أني تهاث : وجوب العدة عليها إذا
 وطئها الصبي بنكاح فاسد وفي وجوب المهر عليه بالوطء تفصيل فليرجع إليه فعلم به أن دعواه في
 الصحيح وجب للعدة عليها بالأولى وخلوته كدخوله فيها لخلوة الصبي كالماتخ في الصحيح
 والفاسد وفي الوطء شبهة في الوفاة والطلاق والتفرق ووضع الحمل كالأبختي فليحفظ ثم رأيت في
 الفتنة ما نصه تجب العدة بدخول زوجها الصبي المراهق وفي أحاد المخرجاني في قول أبي حنيفة وأبي
 يوسف أن المهر والعدة واجبان بوطء الصبي وفي قول محمد تجب العدة دون المهر ثم قال ولا خلاف
 بينهم لانهما أجازاني مراهق ينصرونه الاعلاق ومحمد جاب فيمن لا يتصور منه الاعلاق لأن ذكر في
 حكم أصبه وفي نظم الزندوستي زنت العاقلة البالغة تصبي أو مجنون لا حد عليها وعليها العدة ولا
 مهر لها له ولهذا صور المسئلة الحاكم الشهيد في الكافي فيما إذا كان رضعا قال في الهداية ولا
 يلزم امرأة الكبر إذا حدث لها الحمل بعد الموت لأن التسبب منه فكان كالقائم عند الموت حكاه
 أه ومراده بقوله إذا حدث ظهوره بعد الموت فهو كالظاهر عنده تعالى الموت التسبب عنه ولذا قدناه
 بأن تله لا قل من سنتين أما إذا ولدته لستين فأكثر من مودته كانت عنتها بالشهور ولستين بحدوثه
 عند الموت حقيقة وحكاه غير ثابت السبب وعند التأمل لا معنى للاراد انجاب عنه بما ذكر أصلا
 كذا في فتح القدير وفي المعنى جلت للطلقه فعنتها بالوضع وكذا لو تزوجت في عدة الوفاة وحلت
 وعنه خلافة بخلاف عدة الطلاق وفي الأيضاح حدثت في عدة الوفاة فعدتها بالشهور وإن حلت

وزوجة الصغير الحامل
 عن مودته وضعه والحامل
 بعده الشهور

معتدة عن ثلاث فثبت ما بوضع اه وفي كافي المحاكم ان مات المذنب عن امراته كل حكمه في العدة
والولد حكم الرجل الصحيح في الحامية قليل المهر زوج أمتهن وضع ثم جاءت بولد لها ما دلوا في ثبت
نسبه لانه اقر بنسب من عليه وليس له نسب معروف ولو كان الزوج مجبوا لم يثبت النسب من
المولى لانه ثابت النسب من الزوج وعلى الزوج كل المهر لكان الدخول حكما اه والمحق ان قول أبي
يوسف موافق لقولهما وانما هي رواية شاذة عنها واقصة الشافعي وهو روى بقين الامام أيضا كما
حققه في فتح القدير وفيه وعلى هذا الخلاف اذا طلق الكبر امراته ماتت بولد غير سقط لا قل من ستة
أشهر من وقت العقد بان تزوجها حاملا من الزنا ولا يعلم الحمل وما غشا وضعت كذلك بعد الطلاق تعتد
بالوضع عندهما خلافا له وانما قلنا ولا يعلم يصح كونه على هذا الخلاف لانه لو علم لا يصح المقتد عند
أبي يوسف فلا يمنع الصغد على الحمل من الزنا بخلاف ما اذا لم يعلم فانه وان لم يصح له السكنى وجب
من الوطء فيه العدة لانه شبهه بقطع الخلاف في انها ما بوضع أو بالاشهر اه وفي البدائع وقال أبو
يوسف ومحمد في زوجة الكبر تاتي بولد بعد موتها كثر من سنتين وقد تزوجت بعد مضي أربعة
أشهر ومضت ان النكاح جائز لان اقدامها على النكاح اقرار منها بالانقضاء لم ير بما يبطل ذلك
(قوله والنسب مستف فيهما) أي في الوجود وقت الموت والحادث بعد ان الصبي لا ماطة فلا تصور
منه العلوق ولا يرد بوث نسب ولما رآه المشرق من القرية لان النكاح انما انقضاء معام العلوق
لتصوره حقيقة وهو غير متصور هنا حقيقة واقفا وظاهر الخلاف فهم دخول المراهق وبقي ان ثبت
النسب احتياطاً الا ان لا يمكن ان ماتت بولد من ستة أشهر من وقت العقد كافي فغ العبد ولهذا
صور المسئلة المحاكم الشيعية في الكافي عا اذا كان زوجها ولد كلامهم في زوجة الصغرى ان الحمل
من الزنا اذا تزوجت ثم مات عنها زوجها فعليه ما بوضع الحمل كما صرح به في للعرا معز بالي قاضيان
وقد سنا ان الحمل من الزنا لعدة عليها عندهما وهذا احصا نكاحها لغير الرقي وان حرما الوطء وانما
الكلام فيما اذا تزوجت على قول أبي حنيفة ومحمد سوى حامل من الزنا ثم طلقها أو مات عنها فانها
تعتد بوضع الحمل وفي كافي المحاكم الشيعية في عدة امرأة الصغرى اذا ماتت وهي حامل فان عدتها بوضع
الحمل قال لانه مات وهي حامل وان كان من فجور والمخصى كالحصبي في الولد والعدة (قوله ولم تعتد بحض طلق
اذا كان ينزل وان لم ينزل لم يلزمه الولد فكان بمنزلة الصبي في الولد والعدة (قوله ولم تعتد بحض طلق
فيه) للزوم النقص عن المقدس شرعا والاعتد بها وهذا الاجماع بخلاف الطهر الذي وقع فيه الطلاق
فانه محسوب عند ماك والشافعي وقد أورد عليه الزوم النقصان عن الثلاثة فالزوم الزيادة
عليها والمخاص كمالا يحتمل النقصان لا يحتمل الزيادة وأجب عنه بانام تغني ذلك الزائد أصلا فلا
زيادة على الخاص والمحصل لا اعتبار بالنقص لا ابتداء ولا انتهاء (قوله وتجب عدة أخرى يوماء
المعدة بسببه وقد اختلفا والمرق منهما وتم الثانية ان تغت الاولى) لان القصد والتعرف عن فراغ
الرحم وقد حصل ما لو احدثت حلا ومعى العادة فيها تابع الا ترى انها تنقض يكون عليها ومن
غير تركها الكف أطلق الوطء شبهة فتعمل المطلق وغيره حتى لو حاضت المطلقة حضت ثم تزوجت
ما شعر ووطئها وفرق بينهما ثم حاضت حضت بعد التفرق بعد انقض عدة الاول وصل لاشافي
أن تزوجها وليس لفسره أن تزوجها حتى تحض ثلاثا من وقت التفرق وان كان طلاق الاول
رجعا كان له أن يراجعها قبل ان تحض حضتين لبقاء عدتها ولا يطؤها حتى تنقض عند الشافعي فان
حاضت ثلاثا من وقت التفرق فقد انقضت العدتان كذلك الحامية والوطء بسببه يقتضي في صور

والنسب معتد فيهما ولم
تعتد بحض طلق فيه
وتجب عدة أخرى يوماء
المعدة بسببه وقد اختلفا
والمرق منهما وتم الثانية
ان تغت الاولى

(قوله والمحق ان قول أبي
يوسف الخ) راجع لمسئلة
المرق

متهام زفت الى غير زوجها ومنها اللوطوة الزوج بعد الثلاث في العدة ينكح قبل زوج آخر وفي
 العدة اذا قال تنتف منها تحمل لى ومنها البانة في الكابة اذا وطئها العدة منها العدة اذا وطئها
 في العدة شهة اوفى عصمة فوطئها آخر شهة ثم طلقها الزوج ففي هذه يجب عدنان فيبذلخلان كذا
 في فتح القدر أخذ من المراج أخذ من الناييب ولكنه نظرق في مثله: المراج هو الموطوة
 الزوج بعد الثلاث اذا ادعى ظن الحمل بأنه من قبل شهة الفعل والنسب لا يثبت فيها بالوطء وان قال
 نكحت منها تحمل لى واذا لم يثبت النسب لم يجب العدة لكن الاخرية لم تدخل تحت كلام المصنف لان
 كلامه في وطئ معتصمة وتلا وطئ مكروه وان اشتركا في وجوب عدة من قوله والمرئى منهما
 بيان لعق التدخل ولكنه قاصر على من تحيض بعدان كان قوله وقد احتشاما لما اذا كانتا من
 جنس واحد كوطئ العدة عن طلاق أو حنين كوطئ العدة عن وفاة وامان من تحيض اذا وجبت
 عليها عدة ان فلا شهر لهما يتأديان عدة واحدة حياة ووطئ كذا المعتدة عن وفاة اذا وطئ بشهة
 تعدد الشهور وتحبس عاترا من الحيض فالمرئى فيها ما يجب ان تعد بعد الاشهر ثلاث حيض كما
 في فتح القدير بى صور تان لو كانت حائلا في عدة الطلاق أو الموت فوطئ شهة فبذل فضاء مرافى
 المراج التدخل فتقتضى بوضع الحمل لان الحمل لا تحيض عندا فينبى أن يكتفى بوضع الحمل وقد
 قلنا في بيان عدة امرأة الصغير معز بالى للفتى فالرجوع اليه وفي كافي الحاكم لو تزوجت المعتدة
 برجل ودخل بها وافرقت بينهما فان كانت حائلا فوطئت انقضت العدة ان منهما جميعا وفسه أيضا
 لو تزوجت في عدها من طلاق بائن ودخل بها فوطئت لاقل من سنتين منذ طلاق الاول ولاقل من ستة
 أشهر منذ دخل الثاني لزم الاول وان كان لاكثر من سنتين منسقة لها الاول ولاقل من ستة أشهر
 منذ دخل الثاني لم يلزم الاول ولا الثاني اه بى المواجهت بلاقل من سنتين من طلاق الاول
 ولسته أشهر من دخول الثاني وينبى المحاقه بالاول وبى المواجهت بلاكثر من سنتين من طلاق
 الاول ولسته أشهر من دخول الثاني ولا تسك بالمحاقه بالثاني فهي رابعة وفي نفعي الكافي
 للحاكم الشهيد سقط وتغير في هذا للعل وفي الجوهره ثم اذا تداختا عندنا وكانت العدة من طلاق
 رجعى فلا نفقة على واحتمنها لها وان كانت من بائن فنقتطع على الاول والزوجة اذا تزوجت باخر
 وافرقت بينهما بعد الدخول ووجبت عليها العدة فلا نفقة لها في هذه العدة على زوجها لانها لم تنقض
 نفسها في العدة اه فعلى هذا طلعت الشرعى أقوى من المنع الحسى لانها لو منعت عن جماعها لها
 النفقة وفي المحتجى كل نكاح اختلف العلماء في جوازه كالنكاح بلا شهود والدخول فيه وجوب
 العدة اما نكاح من كونه الفتر ومعتد به والدخول فيه لا وجوب العدة ان علم انها الفتر لم يعلم بفعل
 أحد به وازه فلم ينعقد اصلا فعلى هذا فرق بين طهده وبالطه في العدة وله ان يجب المحرم العلم
 بالحرمة لكونه نكاحا كافي للقبه وغيره ولو كان الواطئ في العدة والمطلق هو فلا نفقة لها بعد عدة
 الطلاق كذا في المحتجى ثم اعلم ان المرئى انما يكون منهما اذا كان بعد التفريق بينهما وبى الواطئ
 الثاني اما اذا حاضت حصة عدومها الثاني قبل التفريق فانها من عدة الاول خاصة وبى عليها من
 تمام عدة الاول حضتان والثاني ثلاث حيض فاذا حاضت حيضين كانت متهمها جميعا وبقت من
 عدة الثاني حصة كذا في الجوهره فان قيل اذا كان الواطئ الطلاق فهل يشترط ان يكون بعد التفريق
 أيضا فان لم يصر محاقا في الوطئ لم يجز حمل طلق امرأته فلا نفقة لها اعتلت بمحضتها ان كرهها على الجماع
 فان جامعها منكر املاها تستقبل العدة وان كان مقرأ اطلاقها لكان جامعها على وجه الزنا

(قوله وينبى المحاقه
 بالاول) سياتى في اوائل
 سموت القسب عن البدائع
 انه لثاني في هذه الصورة
 وان نكاح الثاني جائز
 لان اقدمها على الزوج
 دليل انقضاء عدها من
 الاول اه لكن راجعت
 كافي الحاكم فربما يذكرك
 ما وافق بحث المؤلف
 وبضارته هكذا وان
 تزوجت المرأة في عدها
 من طلاق بائن ودخل بها
 زوجها فبذل اوله لاقل
 من سنتين من يوم طلقها
 الاول ولسته أشهر أو
 أكثر منذ تزوجها الآخر
 فالولد للاول لان نكاح
 الآخر كان فاسدا وان
 جاءت به لاكثر من سنتين
 منذ طلق الاول ولاقل
 من ستة أشهر منذ تزوجها
 الآخر لم يلزم الاول ولا
 الآخر لان النساء لا
 يلدن لاكثر من سنتين
 ولا يلدن لاقل من ستة
 أشهر وان جاءت به
 لاكثر من سنتين منذ
 طلقها الاول ولسته أشهر
 منذ تزوجها الآخر
 ودخل بها فبذل الآخر

وبعد العدة بعد الطلاق
والأول

(قوله وقسمنا ان ابتداء

العدة في الطلاق للمهر)

أى فيها اذا قال الزوج حشبه

احدا كما طالق وقسمها

تحت قوله ولزوجه القار

(قوله وأما حكم ومثها في

هذه اللد الخ) لينظر

هل يتكرر للمهر شكر

الوطع وقسم في باب المهر

ان الاصل ان الوطع

حصل عقب شبهة الملك

مراد الم يجب الأمر واحد

لان الثاني صادف له

كلو طع في النكاح القاسد

وكما وطئ جارية ابنه أو

جارية بكنهه أو وطئ

منكوحته ثم بان انه

حلف بطلاقها وطئ

حصل الوطع عقب شبهة

الاشياء مراد افاته يجب

بكل وطء مهر على حدة

لان كل وطء صادف ملك

الغير كونه الام جارية

ابنه أو امه أو جارية

امراته مراد وفادعى

الشبهة فعليه لكل وطء

مهر ثم قال وفي الخلاصة

لو طئ المعتدة عن طلاق

ثلاث وادعى النسبة

بزمه مهر واحد بكل

لا تستقبل وكذلك من طلق امرأته ثم أقام معها زمانا فصل التفصيل اه وشغل قوله المعتدة عن وطء
شبهة ولو طئت شبهة ثانيا والمعتدة عن ما دلو ومثت شبهة الاول لكن رد كفى القنسية خلافا في
الثانية (قوله وبعد العدة بعد الطلاق والموت) يعنى ابتداء عدة الطلاق من وقتها وابتداء عدة
الوفاة من وقتها سواء علمت بالطلاق والموت ولم تعلم حتى لم تعلم وضعت مدة العدة فقنست لان
سبب وجوبها الطلاق أو الوفاة فيعتبر ابتداءها من وقت وجود السبب كذا في الهداية وشرح عليه
في العناية ونفاية البيان والمراجعين غير تعقب وهذا صريح فيما غلناه عن الدائع من بيان سببها
مخالف لما في دفع القدر من ان الفرقه شرطها والسكاح سببها وقوله هناك في عبارة الهداية تساهلا
فقد قسموا ان سبب النكاح والطلاق شرط وان الاضافة في قولنا عدة الطلاق الى الشرط فالاولى
ان يقال لان عدة الطلاق والموت يتم السبب فيستعقبها من غير فصل فيكون مبدأ العدة من
غير فصل بالضرورة وقد ذكر الشارح الزيلعي كافي في دفع الصدير فقال وجعل صاحب الهداية السبب
انقضاء الطلاق والوفاة وهو تجوز لكن به معصلا للعلم اه وفي الكافي شرح الوافي وقال صاحب
الهداية بسبب وجوبها الطلاق أو الموت وقد نص في الاسرار ان سبب وجوبها نكاح متأكدا
بالدخول أو ما يقوم مقامه مما يكمل المهر عند ثبوت ما وجب الفرقه فقامها شرط اه وقدمنا
ان ابتداء العدة في الطلاق المبرم من وقت البيان يعنى لكونه انشأ من وجهه وفي الكافي لما كان غاية
البيان اذا تأما خبر موت زوجها وشغل في وقت الموت تضمنت الوقت الذى تستيقن فيه بموته
لان العدة يؤخذ فيها بالا حياء وذلك في العمل يقين اه وظاهر كلام محمد في المبسوط كالتصريح
ان العدة تستمر من وقت الطلاق في اقراره بالطلاق من زمان مضى لان المتأخرين احناء ولو وجوب
العدة من وقت الاقرار حتى لا يسجل له الزوج باحتوائه أو بيع سواها زواجه حيث كتم طلاقها
ولكن لا نفقة لها ولا كسوة ان صدقته في الاستئذان لقوله لم يقبل على نفسها وفي الهداية
ومما يحتج بخون في الطلاق ان ابتداءها من وقت اقرارها قبل التهمة المواضعة اه وهو المختار كما
في الفتاوى الصغرى وفي غاية البيان أراد بالشافعية علماء بخارى ومهر قند لاجماعه النصوص
الذين هم أهل البدعة اه وهو عجيب عنه والحاصل انها ان كذبته في الاستناد أو قالت لا أدري
في وقت الاقرار وان صدقته في حقها من وقت الطلاق وفي حق الله من وقت الاقرار وأما حكم
ومثها في هذه المدة فقال في الاحتيار لها ان تأخيره من مهر ثانيا لانه أمر به وقد صدقته اه وفي
المختار من رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم قال كنت حلفت ان تزوجت نيباط فبقي طالق ثلاثا
ولم أعلم انها تب يقع الطلاق باقراره ثم ان صدقته المرأة كل لها نصف المهر بالطلاق قبل الدخول
بمهر التمس بالدخول وعليها العدة لهذا الوطء ولا نفقة لها لانها صدقته في وقوع الطلاق قبل
الدخول وان كذبت المرأة في اليمين فلها مهر واحد ولا نفقة والسكنى لانها تزعم ان الطلاق وقع
عليها باقراره بعد الدخول اه ثم اعلم ان يوم الموت لا يدخل تحت العضاء يوم القتل بدخل وقد
وقعت حادثة في عدة الوفاة استخرجنا حكمها من هذه النعائذ وأوفعناها في الفتاوى العتقية
وفي القنسية ملقها ثلاثا ثم قال بعده كان قبلها طلبة وانقضت عنها فلم نزع الثلاث وصدقته في
ذلك فقد رد كفى الجامع انها مصداق ما ذكره البردوي انه لا يصدق ان وجهه القتوى وان لم
تصدقته لا يصدق اه وفيها ملقها ثلاثا فيقول كنت طلقها قبل ذلك واحدة وانقضت عنها
فان كان انقضاء العدة معلوما عند الناس لا يقع الثلاث والابق ولو حكم عليه بوجع الثلاث البينة

(قوله ولذا كرمسكين الخ) قال في النهر قدما ما يفتنه أي في باب المهر في النكاح ١٥٩ القامد وقدمنا الكلام على ذلك

(قوله وينبغي تسمية الخ)

هنا خلاف الظاهر

لان وجوب المحدث

انقضاء المحدث حكم النكاح

الصحيح والفساد أولى

فلو كان مرادهم التسمية

على حكم القامد بعد العدة

لم يكن له مائدة على أنهم

ذكروا في الدعي زفران

السبيل موجب للعدة

شبهة النكاح ورفع هذه

الشبهة بالتفريق إلا

تري أنه لو وطئها قبل

التفريق لا يجب المحدث

وبعد يجب فلا يصح

ولو قالت مضت عدتي

وكتبها الزوج والقول

لهامع الحلف

شارعة في العدة ما لم ترتفع

الشبهة بالتفريق كافي

الكافي وغيره فله عن

بعض الفضلاء ثبت

ارتفعت الشبهة بمجرد

التفريق لم يمنع مانع

المحدث وبما أن در المحدث

في حال قيام النكاح

لشبهة العدة وما بعد

رفعها لعدة تكون شبهة

الشبهة وهي غير دارنة

لعدة بخلاف الوطئ عدة

الثلاث من نكاح صحيح

اناطن المحلل فانها شبهة

التعلل لانها محبوسة في

أي مبدأ العدة وقال زفران آخر الوطئ لان الوطئ هو السبيل الموجب لئان كل وطئ وجد
في العقد القامد يصير مجرى الوطئ الواحد لا يستأند الكل إلى حكمه فلو وجد له هذا يكتفي
في الكل بهر واحد فقبل الماتكة أو العزم لا يثبت العدة مع جواز وجود غيره ولان التمكن على
وجه الشبهة أقام مقام حقيقة الوطئ فحاشا ومساس المحاشاة إلى معرفة الحكم في حق غيره وفي الخلاصة
الماتكة في النكاح القامد بعد الدخول لا تكون إلا بالقول كقوله تركك أو ما يقوم مقامه
كتركها أو خلعت سبيلها أو ما عظم للحي فلا لان الفسدة لا تكون ماتكة لا لو طأ بعد تعدد ولو أنكر
نكاحها لا تكون ماتكة اه وقد علمنا في النكاح القامد انها لو اختلفا في الدخول فالقول له في
المهر فلا يجب المهر وان المراهبه العدة عدة الماتكة فلا عدة عليها بوجه إلا المحض بعد الدخول
وانه لا حاد ولا نفقة فيها وان تزوج أخت امرأته فسد انحرم عليه إلى انقضاء عتبتها وان وجوبها
فيما عاها وفي القضاء ما في الدنيا بل علقت انها حاضت بعد آخر وطئ فلا حائل لها التزوج من غير
تفريق ونحوه وان الطلاق في ممتاركة وان انكار النكاح ان كان بحضرتها ماتكة ولا فلا
وان علم غير الماتكة بالماتكة شرط على قول ومهم وقيل لا ومهم ووجه الثاني وان الماتكة
لا تختص بالزوج بل تكون من المرأة أيضا ولذا كرمسكين في شرح من صورها ان تقول له
تركك وقد علمنا كثيرا من أحكامه هناك فارجع البسوة بما فرنا علم ان مجرد العزم لا يكتفي
بل لابد من الاخبار بما يدل عليه ولذا قال في العناية العزم أمر باطن لا يطلع عليه بوجه دليل ظاهر
وهو الاخبار به فالقول كافي للأصلاح والظهار عزمه لكان أولى والمراهبه بالتفريق ان يحكم القاضي
بالتفريق بينهما كافي العناية في المحورة ونفاية البيان لو فرق بينهما ثم وطئها وجب المحدث
عليه اه وينبغي ان يقيد بما اذا وطئها بعد انقضاء العدة والأقوة للعدة لا وجب المحدث
وحصل في التسمية قول زفران في القامد الصغار البني وان الامام أبابكر البني يقول من وقت
الفرقة وفي الزاوية في النكاح القامد لا تعتدي بيت الزوج اه وفي الفتنة تزوجها فاسدا
فأجلها فولدت لا تنقض به العدة ان كان قبل الماتكة وان كان بعدها انقضت اه (قوله ولو طأت
مضت عدتي وكتبها الزوج والقول لهامع الحلف) لانها أمينة في ذلك وقد اتهمت بالكنب
فحلف كاللودع اذا ادعى اردو والهالك وقد ذكرنا في القواعد الفقهية عشر مسائل لا يحلف فيها
الأمين وقد ذكرنا فيها مسألة لا قبل فيها قول الامين في الدفع وترك للمنفقة لا يضمنه وهو كون
المنقة تستعمل الانقضاض على الخلاف الذي قدمناه وهو شهران عنده وتسعون ثلاثون يوما عندهما
لا ما اذا لم تحتله المنقة لا قبل قولها أصلا لان الامين اغيا يصديق فيما لا يخالفه الظاهر اما اذا
خالقه فلا كالوصي اذا قال انقضت على النيم في يوم واحد ألف دينار كذا في البدائع والخلاف
الذكر في المحرمة اما الامنة فأقل منه تصديق فيها أربعون يوما على رواية محمد وثلاثون يوما على رواية
الحسن مع اتفاقهما في المحرمة على الستين عن الامام ومحل الخلاف ان يضاف اذ لم يكن طلاقهما معا
بولادتهما اذا طلقها عقيب الولادة فلا تصديق في المحرمة رواية محمد في أقل من خمسة وعشرين يوما
و بجعل النفاس خمسة وعشرين يوما على رواية الحسن أقلها مائة يوم بزيادة كثر النفاس وقال أبو
يوسف لا تصديق في أقل من خمسة وستين يوما قال محمد لا تصديق في أقل من أربعة وخمسين يوما

بشبهه ونفقه دارنة عليها وهما لا نفقة ولا احتباس (قوله لا تعتدي بيت الزوج) فيه كلام سيذ كره في الفصل الاثني (قوله وثلاثون

يوما على رواية الحسن) كذا في بعض النسخ وفي بعضها خمسة وثلاثون وهي الموافقة لما أتى وما في الساتر

وساعة وان كانت أمه فعلى رواية محمد بن الامام لا تصدق في أقل من خمسة وسين يوما يزاد خمسة
وعشر ين على الاربعين وعلى رواية الحسن لا تصدق في أقل من خمسة وسين يوما يزاد أربعة وسين على
خمس وثلاثين وقال أبو يوسف لا تصدق في أقل من سبعة وأربعين وقال مجمل لا تصدق في أقل من ستة
وثلاثين وساعة وتوجب الروايات المذكورة في البدائع وأطلق في قولها مضت عسلى في شغل ذات
الافراغ المشهور والخلاف المذكور في ذات الافراغ وما المعتد به المشهور فلا بد من مضي المقدر شرطا
وفي الخلاصة المطلقة ثلاثا اذا حلت بعد اربعة أشهر وقالت بطلقي الثاني وانقضت عدتي افتى
النسي انه لا بد من مدة أخرى للنكاح والوطء وافتى الاستيعابي وأبو نصر انها تصدق اه ثم اعلم انه
اذا كذبها الظاهر بالنسبة الى المدة لا قبل قولها عند عدم التفسير لما وفرت بان قالت أسقطت
سقطا مستبين الحلق أو بعضه قبل قولها لان الظاهر لا يكذبها كذا في البدائع فعلم ان انقضائها
لا ينصرف في اخبارها بل يكون به وبالفعل بان تزوجت بزوج آخر بعد ما مضت مدة تنقضي في
مثلها المدة حتى لو قالت بعد علم تنقض لم تصدق في حق الزوج الاول ولا في حق الثاني لان الاقدام
عليه دليل الافراغ كذا في البدائع وفي فسخ القدر وعكس هذه المسئلة اذا قال الزوج أخبرني بان
عدتها قد انقضت فان كانت في مدة لا تنقضي في مثلها لا يقبل قوله ولا قولها الا ان تبين ما هو
محتمل من اسقاط سقطا مستبين الحلق فحينئذ يقبل قولها ولو كان في مدة تنقضه فكذلك لم تسقط
نفقتها وله ان يتزوج بائنا لانه أمر ديني قبل قوله فيه اه فالمحاصل انه يعمل بخبرهما بقدر الامكان
يخبره فيما هو حقه وحق الشرع ويخبرها في حقها من وجوب النفقة والسكنى ولو جاءت بولاء كزمن
سنة أشهر ثبتت نسبته لانه في النسب حقه أصلي كحق الولد لانها تعبر بولده ليس له أب معرف فلم
يقبل قوله ولا ينفذ نكاح اختياره لانه لا يتصور استحقاق النسب الا ببقاء الفراش فصار الزوج
مكذبا في خبره شرطا بخلاف القضاء بالنفقة لانه يتصور استحقاق النفقة لضر العدة فكأنه
وجبت في حقها بسبب العدة وفي حقه بسبب آخر لو تزوج بائنا لمات طلبراث الاخرى هكذا
ذكر محمد في النكاح وقيل ان قال هذا في الصحة ثم مات الميراث الاخرى لا للعدة وان قال في
المرض طلبراث للعدة فلا اقضي بالميراث للعدة فيل يفسد نكاح اختياره ولا يصح انه لا يفسد
لانه يتصور استحقاق للميراث بغيره اذ وجبة فز لم تزل استحقاق النفقة كذا في المحط وفي الحائنة
امراة قالت في عدة الوفاة لم تبسجامل ثم قالت من القدر أنا حامل كان القول قولها وان قالت بعد
اربعة أشهر وعشرة أيام لم تبسجامل ثم قالت أنا حامل لا يقبل قولها الا ان تأتي بولد اقل من
سنة أشهر من موت زوجها فيقبل قولها وبطل اقرارها بانقضاء العدة رجل خلع امراته فأمرت
وقته وقالت أنا حائض غير حامل من زوجي ثم اقرت في الشهرين قبل ان تعرب بانقضاء العدة
وقالت أنا حامل من زوجي فأنكر الزوج الحمل لا تصح دعواها اه وفي القصة اذا قالت المعتدة
انقضت عدتي في يوم أو اقل تصدق أيضا وان لم تقر بقطلا حتماله ثم نقل خلافه عن بعض
الكتب اه صلى الاول معنى قولهم لا تصدق في أقل من سنين يوما فيجادا قالت انقضت
بالحيض لا مطلقا وفيها أيضا ولدت ثم طلقها زوجها ومضى سبعة أشهر وتزوجت بأخر لا تصح
ادالم تحيض فيها ثلاث حيض فيل به فان لم تكن حاضت قبل الولادة قال الجواب كذلك لان ولادتها
كالحيض لان من لا تحيض لا تحبل اه فرع في الخلاصة قال حاتم امرأة الى رجل وقالت طلقني
زوجي وانقضت عدتي ووقع في قلبه انها صادقة وهي عدلة أولا حل له ان يتزوجها وان قالت

(قوله وان لم تقر بسقط
لاحتماله) قال في النهر
الظاهر انه لا بد من بيانها
صريحها كما هو وقال الرمي
قوله وان لم تقرأ تنقض
تنقضه في باب الرجعة
فراجع

(قوله انما وجبت بالطلاق الثاني فظهر حكمه) كذا في المذهب فمؤيد جميع قالوا بان في بعضها انما وجبت بالطلاق الاول والثاني فظهر حكمه قال في الفتح غير ان كمال العدة الاولى وجب بالطلاق الاول لحكمه بظهر حكمه حال التزوج الثاني فلما ارتفع بالطلاق فظهر حكمه (قوله كذا انشأ في اوله) قال في الفتح اي زوجته التي هي اوله اذا كانت امتهانته بنهجه فظهر حكمه بالشراء ولم يظهر العدة حتى حل ولما عاين العين ثم بالعتق فظهر غير ان هناك يجب عليها عدة اخرى لانها ام ولد واعتقت وقد اختلفت العدة فان فحسب عليها الاحتمال ان تدب عدة النكاح وهي حصة من وقت الشراء (قوله الزمة او يسميها) اي الزمة محمد الزوج وقوله وانما اي قال محمد بان منه ثلاث طلقات قال ابن الملك هذا الخلاف ١٦١ مبني على ما تقدم من ان المأنة اذا نكحها الزوج في عتقها

ولم يها قبل النكاح بها فعليا اتمام العدة الاولى لان الدخول في النكاح الاول ليس بدخول في الثاني عنده وعليها عدة مستقبلة عندها لان ولونك عدة طهه وطلقةها قبل الوطء وجب مهر تام وعدة مبندة

وقع نكاح الاول فاسد لم يحل له وان كانت عدته وفي الزمانه قالت لو كانت لم تقبل الا بيعة ولو كانت استقلت سقطا وقم مستين بالحق قبل قولها وله ان يحلفها اه وفي المسئلة الاولى قلر تقتصر حوا في باب ثبوت النسب ان عتقها تقضي باقرارها بوضع الحمل وان توقف الولاية على البيعة فلهما ولا حل ثبوت النكاح (قوله ولونك عدة طهه وطلقةها قبل الوطء وجب مهر تام وعدة مبندة) وهذا عندهما وقال محمد عليه نصف المهر وطهه اتمام لعدة الاولى لانه طلاق قبل السدس فلا وجب كمال المهر ولا استئناف العدة وكذا كمال العدة الاولى انما وجبت بالطلاق الثاني فظهر حكمه كما انشأ في ام ولده ثم أعتقها ولها ما انما يقبوضة في يده حقيقة بالوطء الاولى وبقي اثره وهو العدة فاذا جحد النكاح وهي مقبوضة بطلت ذلك عن القبض المستحق في هذا النكاح كالنكاح بغير المهر الذي في يده يصير قابضا بمجرد العقد فوضع هذا انه طلاق بعد الدخول وقال زفر لا عدة عليها امسالان الاولى قد سقط بالتزوج فلا تعود والثانية لم يجب وجوبها ما قلنا وما قلنا زفر فاسد لانه يستلزم ابطال المقصود من شرعها وهو عدم اشتباها الانسان حكاكنا في فتح القدير ومع ذلك هو مجتهد فيه صرح به في جامع الفصولين لقضيه فاقض فخذ قضاؤه لان الاجتهاد فيه مسافا وهو موافق لمصرخ القرآن ثم طلقوه من قبل ان يسموهن فالحكم عليهن من عدة تعتقنها اه وهذه احدي المسائل المسئلة على هذا الاصل وهو ان الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني اولا وينقر عاينه لو قال قلنا تزوجك فانت طالق فترجوها في يوم ثلاثا ودخل بها في كل مرة الزمة او بضعه مهورا ونصف وابناها بثلاث وحكاك بطلت من مهرين ونصف اوانا الزمة بثلث للهو وهما خمسة ونصف نصف مهر بالطلاق الاول قبل الدخول ومهران بالتعاقبتين لكونهما بعد الدخول حكاك وثلاث مهورا بالدخول ثلاثا وتعلم في شرح المصنف من التعليق ثم اعلم ان الدخول في الاول دخول في الثاني في حق المهر ووجوب العدة وامام في حق الرجعة كان الطلاق رجعا لا يملكها كافي ففتح القدير بانها تزوجها نكاحا فاسدا ودخل بها ففرق بينهما ثم تزوجها مهنها وفي في العدة عن ذلك الفاسد ثم طلقها قبل الدخول يجب عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة عندهما ولو كان على القلب بان تزوجها اولا مهنها ثم طلقها بعد الدخول ثم تزوجها في العدة فاسد لا يجب عليه مهر ولا عليها عدة مستقبلة ويجب

الدخول في الاول دخول في الثاني فحسب بقول بالتزوج الاول طلقت ولها نصف المهر وبالدخول بعده مهر آخر وبالتزوج الثاني طلقت امضاؤها ونصف مهر وبالدخول الثاني مهر امضاؤها وبالدخول الثالث والدخول الثالث لها مهر ونصف فصار اربعة مهور ونصف مهر وهما يقولان بالتزوج الاول والدخول بعده

﴿ ٢١ - بحر رابع ﴾ لهامهر ونصف مهر وبالتزوج الثاني مهر تام لان هذا طلاق بعد الدخول لكون الدخول الاول دخولا في الثاني وبالدخول الثاني صار مراحا ولا يجب شي ولا اعتبار بالتزوج الثالث لان نكاح التكوحة غير صحيح وقوله او باننا يعني لو قال قلنا تزوجها فاشان فترجوها في يوم ثلاثا ودخل بها في كل مرة الزمة بثلث المهوراى قال محمد لها اربعة مهور ونصف اعتبارا بالمسئلة السابقة وهما خمسة ونصف ومانت ثلاثا نفاقا فاسدا لا وجب لها لان نكاح الاول وبالدخول بعده مهر ونصف مهر وبالنكاح الثاني طلقت ثانيا ولها مهر كامل لانه طلاق بعد الدخول على اصلها ومهر آخر بالدخول بعده للشبهة ولم يصر به مراحا لان الطلاق بائن وبالنكاح الثالث طلقت ثالثا ولها مهر وبالدخول بعده مهر آخر فصار خمسة مهور ونصف مهر ثلاثا مهورا وجبت بثلاثا تدخل ونصف مهر بالنكاح الاول ومهران بالنكاحين الآخرين اه

(قوله) وما سمعنا تزويجا مائة زوجة بالثاني ثم تزويجا في العدم يوجد في بعض النسخ ثم سمعنا ما سمعنا فليكن
 فليخارن نفسه الجبل النحول ما سمعنا تزويجا مائة زوجة بالثاني ثم تزويجا في العدم وقد سمعنا ما سمعنا بل وجدتم
 انتم ثم اسلمت الخوا الظاهر ١٢٢ ان ذلك اسقاطا من النسخ لقوله سمعنا ما سمعنا فلا بد لما من سادة لكن هذه السادة

هي المسئلة السابعة عنها
قهي مكررة على انها
لست موجود في عبارة
الفتح بل الموجود فيها
غيرها ونصها وسادسها
تر وجمها صيرة قلم يدخل
بها فقلت فاختارت
نصها ثم تر وجهها في العبارة
ثم طقتها قبل الدخول
ولو طلق ذي خمسة لم تعد

(فصل)

انتهت وفيه انها اذا
اختارت قبل الدخول
من ان تجب عليها العدة
وعل المؤلف لذلك
مذكرها ثم رأت في
التأريخية ما يبين
ما في الفتح فبحث
قال الثالثة تزوج صغيرة
ودخل بها فقلت الخ
فقول الفتح فلم يدخل
بها صوابه ودخل بها
قوله ولا حاجة اليه
التصوير الخ اذا انقصر
على ما ذكره تصريحي
المسئلة الثامنة فتكرر
وحيث قال السادسة
والسابعة والثامنة صورة
واحدة قال الصور ثمانية
كاذرها في الهر ثم ان
الذي في الفتح في آخر

عليها انقضاء العدة الاولى بالاتفاق والفرق لهما انه لا يمكن من الوطء الفاسد فلا يجعل وطئا حكما
لعدم الامكان حقيقة ولهذا لا يجعل واجبا بل محلوف في الفاسد حتى لا تجب العدة بها ولا عليه المهر
وثالثها انه لو دخل بها في العدة وطلقها بانسان ثم تزوجها في المرض في عدتها وطلقها بانسان قبل الدخول
هل يكون قاضا أم لا وبها التوزع وخبر كعب بن جراح عن فضيل بن عازب عن القاضى بينهما طلبه الولي ثم
تزوجها هذا الرجل في العدة بمهر وورق القاضى بينهما قبل أن يدخل بها كان عليه المهر الثاني كاملا
وعدة مستقلة عندهما استخفافا وعند محمد نصف المهر الثاني وعليها انقضاء العدة الاولى ونظامها
تزوجها صغيرة ودخل بها ثم طلقها بانسان ثم تزوجها في العدة ثم ارتدت والعسا ذاب الله تعالى ثم
أسلت فتزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول هكذا ذكر في فتح القدير منكر أو التزوج ثلاثا ولا
حاجة اليه في التصوير ويكفي فيه انه تزوجها مرتين وان الردة حصلت مرة واحدة فقلت أم وبها
تزوجها ودخل بها ثم طلقها بانسان ثم تزوجها في العدة ثم ارتدت ثم أسلت فتزوجها في العدة ثم طلقها
قبل الدخول وناسها تزوجها ودخل بها ثم طلقها بانسان ثم تزوجها في العدة ثم ارتدت قبل الدخول
وناسها تزوج أمه ودخل بها ثم اعتقت واختارت نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول
وعاشرها تزوج أمه ودخل بها ثم طلقها بانسان ثم تزوجها في العدة فاعتقت فاختارت نفسها قبل
الدخول كذا في فتح القدير والمرج (قوله ولو طلق ذي ذميمة لم تعد) عند الامام وقال عليها العدة
والخلاف فيما اذا كانوا لا يعتقدونها اما اذا اعتقدوها فعلى العدة اتفاقا وفيما اذا كانت حائلا اما
الحامل فعلى العدة اتفاقا وقيد الولي الجني وعبر عما اذا كانا في بطنها او مطلقا في البعد ايمتلا
بان في بطنها ولما ثبت النسب وعن الامام بصح العقد عليها ولا يطؤها كالحامل من الزنا والاول اصح
اه وفي المرجع وقع في بعض النسخ التقييد ببعضها من التزوج ولم يذكر الزيادة اه ولا فرق
بين الطلاق والموت فتزوجها مسلم او ذمي في فور طلاقها حاز كافي فتح القدير وقيد بالذمي لان
المسلم اذا طلق النعمة او مات عنها فعلى العدة اتفاقا لانها حقة ومعقده كذا في فتح القدير وعلى هذا
الحلاف المأجور اذا خرجت النيامسة او ذمية او مستأمنة ثم أسلت او صارت ذمية فقتله ان تزوجت
جاز الا ان تكون حاملا وعملها يطؤها وزوج حتى يسقطها بحصة وعملها يتزوجها لا بعد الاستبراء
وقال عليها العدة واما اذا هاراز زوج مسلم او ذميا او مستأمنة صار مسلما او ذميا فامه لا عدة عليها
حتى جازله التزوج باختار أو أربع سواها كادخل داره لعدم تبليغ أحكامها لئلا يهاجر بخاطبة
بالعدة كذا في فتح القدير والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

(فصل) فی الاحداد فيه لغتان احدهما احدادا فهي

وَحَلَّتِ الْمَرْأَةُ عَلَى زَوْجِهَا تَعْتِدُ وَتَحْدُدُ بِالْكُرْفِ فِي حَادِيْئِهَا وَأَسْكِرُ لِأَهْمِي الثَّلَاثِي
وَأَقْتَصِرُ عَلَى الرَّابِعِي كَذَا فِي الْمَسْبُوحِ وَفِي الْقَامُوسِ وَالْحَادِ وَالْحَدَّ نَارَكَ الْإِنْشَاءَ لِلْعِدَّةِ حُدَّتْ تَعْدُ
وَتَحْدُدُ إِذَا وَحَلَّتْ أَمَّا فِي الشَّرِّ بَعْدَ تَرْكِ الْإِنْشَاءِ وَنَحْوِهَا مِنْ مَعْنَى بَطْلَانٍ أَوْ مَوْتٍ (قَوْلُهُ)

السابعة ثم ارتدت قبل الدخول بدل قوله ثم طلقها قبل الرجوع وقد انصرفت في التوارخانية على أربع مسائل وذكرتها تحت
الثامنة المذكورة هنا وذكر بدل السادسة السابعة المذكورة في هنا ما عرّفه بقوله الخامسة تزوج امرأة ودخل بها ثم ارتدت
والصداق له تعالى ولو وقت الفرة في بيتها ثم أسلمت فزوجه في العدة ثم ارتدت قبل أن يدخل بها (فصل في الإحصاء)

قوله قيل أراد بذلك عيارا فعل الثلاث قال في التبر وأقول ويأتي أن يقيد بغيره حل ١٦٣ ما زاد على الثلاث عا إذا لم يرض

نجد معتدة البت والموت ترك الزينة والطيب والكحل والدهن الا بعددوا الحناء وليس المزعفر
والمصفر ان كانت مسلة بالغة أي بقدر المائة والتوفيق هنا زوجها بترك ما ذكرنا خلقه فمثل الطلاق
واحدة أو أكثر والفرقة كما في الحائض وغيره الا خبر عن فعلها لا نطقه ووجب عليها الحديث
لصحيح لا يصلح لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحذف فوق ثلاث الا على زوج أربعه أشهر وعشرا
وتعقب بأنه لا دليل فمضى على الإيجاب لان حاصله استثناء من نفي الحمل فبعد ثبوت الحمل ولا كلام
في عملا ولا الاستئصال بالرواية الاخرى الا على زوجها ما يتحد أربعه أشهر وعشرا ولا ما من فوبا
بصبرها الا قرب عصب ولا تكحل ولا تمس طيبا فصرح بالنهي في تفصيل معنى ترك الاحداد ولا
خلاف في عدم وجوبه على المرأة بسبب غير الزوج من الاقارب وهل يساهي قال محمد في التوادد لا يصلح
لاحداد لمن مات أوها أو ابنها أو أخوها أو أمها وانما هو في الزوج خاصة قيل أراد بذلك فما زاد
على الثلاث لما في الحديث من اباحتها للمسلمات على غير أزواجهن ثلاثة أيام كذا في فتح القدير
وفي التارخانية أسئل أبو الفضل عن المرأة يموت زوجها أو أمها أو غيرها من الاقارب فتصبيغ
نوبها أسود قلبه شهرين أو ثلاثة أو أربعة تأسف على الميت أتدري ذلك فقال لا وشل عنها على بن
جد فقال لا تنصروهي آية لا الزوج في حق زوجها ما تنصروني ثلاثة أيام اه وظاهره منعهما من
لبس السواد تأسف على موت زوجها أكثر من الثلاث وقد البت لان لطفة زوجها لا احدا عليها
يرتفع انها لو أرادت ان تحذف قرابة ثلاثة أيام ولها زوج له أن ينصها الا الزينة حتى كان له أن
يضر بها على تركها اذا امتعت وهو يردها وهذا الاحداد مباح لها لا واجب به بقوت حقه كذا
في فتح القدير وفي التارخانية وسحب لها تركه ولما وجب في الموت تطهرا وتأسف على قوت
نعمة الشكاح فوجب على الميتة ما حالها بالتوفيق عنها زوجها بالاولى لان الموت أقطع من الأمانة
ولهذا انفصله من قبل الأمانة لا بعدها وأطلق في ترك الطيب فلا تحضره ولا تنصفيه وان لم يكن
لها كسب الا فيه ودخل في الزينة الامتناع بمشط أسنانه منسقة لا الواسعة كافي بالمسوط ومثل لبس
الحرير بجميع أنواعه وألوانه ولو اسود جميع أنواع الحلى من ذهب وفضة وجواهر زادت
لتتارخانية التصديق قوله الاجتزاع متعلق بالجميع لا بالدين وحده فلها لبس الحرير بالعكة والقمل
ولها الاتكحال للضرورة ولو أنزل الاستثناء من الجميع لكان أولى بجواز لبس المصفر والمزعفر اذا لم
تجد غيره لوجوب ستر العورة وذكر والدهن بعد الطيب ليقيد بموته وان لم يمكن طيبا كان زيت
الطحال من منه والشرج والسن وفي الهنسي ولو اعتادت الدهن تخاف من جفافا كان أمرا طاهرا
يساهي لها اه ويستثنى من المصفر والمزعفر الحلق الذي لا رائحة له فانه جاز كافي الهداية وقيد
باسلامها مع بلوغها لانه لا احداد على كافرة ولا صغيرة وقد علمنا معنى وجوب العدة عليهما ولم يقيد
بالعلم مع انه لا احداد على مجنونة الا كتابا يضر المصفر لان عدمه عليها ليس الالعدم
تكلفها والمجنونة تغفلها في ذلك ولهذا قال الاسيحي يرحم الله تعالى الاصل ان كل معتدة عاتلة
فأمرت فإرش زوج حلال يجب عليها الاحداد أو فلا اه ولم يقيد بالحرية لوجوبه على الامنة
للمسكوسة لكونها مكلفة بمقوق الشرع مما يفهم بحق العبد ولهذا لا يحرم عليها المحرم الا
اذا كانت في بيت الزوج وقت الطلاق ولم يضرها الولي ويحل ان اخرحها والمديونة والمكاتبية
وللمستعانة كالقنوة ولو أسلت الكافرة في العدة تركها الاحداد فيما بقي من العدة كذا في الجوهرة

قوله له لوجوب ستر العورة ينبغي أن يقيد بقدر ما تحضنت وبأخيره ما يبيعه والاستقلال شتمه أو من ماله ان كان لها
ذلك بقي ان قوله أولا
وينبغي أن يقيد بخفيه
مخالفة لنص الحديث
قائل (قوله) ولو آخر
الاستثناء عن الجميع
لكن أولى) قال في التبر
مدفوع بما اقتضاه من
ان قوله بترك الزينة
شامل الكل والذكور
بعده تفصيل لذلك الاجال
قوله له لوجوب ستر العورة

المغرب والمراد به هناك أن يد كرسيا يدل على شيء مذ كره نحو أن يقول اني أد بدان أن تزوج امرأتك
أمرها كذا أو من أمرها كذا كافر هـ ابن عباس رضي الله عنهما وما قبل ان منسه ان يقول لها لك
جملة وان فيك لراغب وانك لتبيني أوفى لا جوان أجمع أنا وليك وانك لدينه فهو عسرديد ولا يعمل
لا حدان يشافه امرأنا جنية لا يعمل له نكاحها ليعمل هذه الكلمات لان بعضها صريح في المحبة
ومعناها صريح في اظهار الرغبة فلا يجوز شيء من ذلك كذا في البدائع وظاهره ان النضر بن حازم
لكل معتد وليس كذلك بل لا يجوز الا التوفيق عنها زوجها بالاجاز كذا في للعراج وأما المطلقة صير
جائزا فليس من ابراث العداوة بين المطلق والمطالبة بخلاف الميت فان السكاح قد قطع فلا عداوة
من الميت ولا ورثته والاصل في ذلك قوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو
أ كنتم في أنفسكم علم الله انكم ستمد كروهن ولكن لا تواعدوهن سرا الا ان تقولوا قولا معروفا قال
الرازي في تفسيره اراد به المتوفى عنها زوجها بليل ساق الآية والمعنى انتم عليكم فيما ذكرتم لمن من
الانعام الموهبة لارادة نكاحهن أو أضرتم في أنفسكم فلم تسبقوا به تعريضا ولا تعريضا بمعاملة الله انكم
ستمد كروهن فلا كروهن ولكن لا تواعدوهن نكاحا والاستقناهن لا تواعدوهن وهو منقطع لان

القول للعرف ليس داخل في السر والاستمراء معقد ناه وعامة في التفسير الكبير قوله ولا
تخرج معتدة الطلاق

لغوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يفرجن الا ان يبين ما حصة مسنة

أي لا تخرجوا المعتدات من المساكن التي كنتم تكونن فيها قبل الطلاق فان كانت المساكن

طاردة فارتفع من المساكن كان على الزوج ان يسكنها كمن أخرى طريق الشراء أو الكراء

وعلى الزوجات اصابان لا يخرج من حق الله تعالى الا ضرورة ظاهرة فان خرجن لفساد أو نهارا كان

حراما وقال ابن عباس رضي الله عنهما الفاحشة ان لا قامه المحذوبة قال لا يكون وقال ابن

عمر رضي الله عنهما حوجها قبل انقصا العدة وقال منهم العصيان الطاهر وهو السورن للبادرة

وجمع بين النهي عن الاخراج والمخروج لان الاخراج اخراج الزوج لها غصبا وكراهة أو حاجة الى

المسكن وان لا يأذن لها في الخروج إذا طلب والمخروج خروجها بأمرها اذا أردت ذلك فقرئ

مسنة بالسكينة وانقضت وعامة في التفسير الكبير وأخذ أبو حنيفة بتفسير ابن عمر رضي الله عنهما كذا

ذكره الاسفنجي ود كفي الجمهرة ان أصحابنا قالوا الصحيح تفسيرها بالار ما كافر ابن مسعود رضي

الله عنه أطلقه فقبل الرحي والبائن نوعه والمراد منه العرف فسوله كاتب طلاق أو بعيره ولو

كانت بمحض كسبها ان الزوج كافي البدائع وما ادا حر جت يلد المطلق ونسب امره حتى ان

المطلق رجعا وان كاس منكوبة كمالا فخرج من بيت العدة ولو أن الزوج بخلاف ما قبل الطلاق

لان الحرمة بعده للعدة وهي حق الله تعالى فلا يمكن اطلاله بخلاف ما قبله لان الحرمة تمنع الزوج

فذلك اطلاله بالاذن وسباقا انها تخرج حالة الضرورة كما اذا خرجت وانهم ليت فهو مقصد

بمالة الاختيار ولا بد من تغيبها بالحرة والتكليف لان الاموال المدرة وأم الرأسمال المكتسبة والسداد

يجوزها المحرور في عدة الطلاق والوفاة لان حالة العفة مضمونة على حال السكاح ولا يلزمها المعام

منزل زوجها حال النكاح فكذا بعده وان المحرمه من المولى فلا يجوز اخلاله الا اذا برأها مبرا

فحينئذ لا يخرج وله الرجوع ولو رها في السكاح ثم طلق فلزوج منعهان من الخروج حتى يظن المولى

وأما الصغيرة والحنونة فلا يتبلى بهما شيء من أحكام التكليف كإدته في المحامول لكن لا تزوج

ان يمنع الممنوعة قصينا لانه من المحرور ويمنع الصغيرة اذا كاس مطلق رجعا كافي البدائع وفي

ولا تخرج معتدة الطلاق

من بيتها

بافي البدائع قوله وأخذ

أبو حنيفة بتفسير ابن عمر

رضي الله تعالى عنهما

عزاء في العدة الى الضيق

ثم قال وقول ابن مسعود

أي من تفسيرها بالزنا

أظهر من جهف وضع القطع

لان الا ان غاية الشيء

لا يكون غاية لنفسه وما

قاله الضيق ابدع وأعذب

في الكلام كما يعمل في

الخطايات لا تزني الا ان

تكون ماسقا ولا تتسم

أمك الا ان تكون قاطع

رحم ونسوه وهو يبيع

بلسج جدا قوله كافر

ابن مسعود تعلم انه قوله

ابن عباس أيضا قال في

الفسخ أنه أخذ أبو يوسف

لكن قال بعده وقال

في عامة النسخ وفي نسخة زوج المهر يستقره والموافق لما في البدائع (قوله كالأختلة على ان لا سكني لها) لما في المحام انه لا يستطع السكني وان نص عليها لانها حق الشرع من اذ ابرأته عن مؤنة الكسب يصح كافي الفتح ثم راي في الفتح هنا فانه كما لو اختلفت على ان لا سكني لها فانه مؤنة ١٦٦ السكني تبطل عن الزوج ويلزمها ان تكسري بيت الزوج (قوله او قول لوصح

هذا الخ) قال في التفرقة
نظر اذا التوق عنها زوجها
لفسايح لها المحرور
فضرورتها كتاب النفقة
فإذا قدمت عليها فلا
ضرورة تلحقها بخلاف
للطقة بان نفقتها عليه
وبهذا انقض الفرق وقد
رجع رحمه الله تعالى
ومعند الموت يخرج يوماً
وبعض الليل

في آخر كلامه الى هذا
اه قلت وبإشارة الجني
شاهدة بذلك ونصها
والتسوي عنها زوجها
تخرج نهاراً وبعض الليل
لان النفقة لها فقتاج
الى الخروج نهاراً الطلب
المعاش وقد يجهم عليها
الليل ولا كذلك المطلقة
لان النفقة دارة عليها من
مال الزوج اه وهكذا
قال في الهداية وبطل
عليه ايضاً قول المحاكم
لتسديد الكافي والموتوق
عنها زوجها فتخرج
النهار لمحايتها ولا تدب
شهرتها لما دامت في

المهر او شرح النفاية المراهقة كالبالغة في المنع من الخروج وكالكاسية في عدم وجوب الاحداد او ما
الكاسية فلا يحرم عليها الخروج لانها غير محتاجة بمجن من الشرع الا ان منها الزوج حياته ثمائه وكذا
اذا سلم زوج المجنونة ثواب الاسلام كذا في البدائع وفي الظهيرية الكاسية لا تخرج الا بذن الزوج
بخلاف المسكينة لا تخرج الا بذن الزوج ولا يعلم الاذن اه وبين العبارتين فرق للتأمل وقد
بمعددة الطلاق لان معددة الوطأ لا يحرم عليها الخروج كالمعددة عن عتق كالمولدة اذا اعتقتها سبداها
أومات عنها والمعددة عن نكاح باسداً وطأ به شبهة لا لا يفيد المنع عن الخروج قبل التفرق فكذا
في عدته الا ان منها الزوج لنفسه ما فيه ذلك كذا في البدائع وينبغي ان يلحق به أم الولد اذا
اعتقتها سبداها فله منعها لنفسه ما فيه فان اعتقت الامه في العدة أو أسات الكاسية حرم الخروج كافي
البدائع وينبغي ان يكون كذلك في الصغيرة اذا بلغت والمجنونة اذا طأقت وفي الظهيرية وسائر وجوه
الفرق التي قوبل العدة من النكاح الصحيح والفاسد سواء يعني في حق حرمه الخروج من ينهاني
العدة فهذا انحصار على ان المنكوحه نكاحاً باسداً تعتد في بيت الزوج وحكي فتوى من
الاسلام الا وزجنتي انها لا تعتد في منزل الزوج لانها ملك له عليها اه وفي الجنتي لا تمنع العدة
عن نكاح باسداً من المحرور وفي التتار حاشية اذا قالت ابن زوجها فلا نفقة لها ولها السكنى والنصراني
اذا طلق النصرانية فلها النفقة فلا سكنى وشمل ايضاً المنزل المملوك للزوج وغيره حتى لو كان غائباً
وهي في دار باحة وقادرة على دفعها فليس لها ان تخرج بل تدفع وترجع ان كان ما ذن المحاكم وشمل
حرموها الى حين دار فيها منازل لغيره بخلاف ما اذا كانت للمازله وشمل ايضاً الفتلة على نفقة
عنها الصحيح المختار انه لا يباح له الخروج وهو آفي الصدر الشهيد كما لو اختلفت على ان لا سكني
لها ويلزمها ان تكسري بيت الزوج كافي للمهر ولوزارت أهلها والزوج معها أو لافطقتها كان عليها
ان تعود الى منزلها ذلك فتعقد كافي في فتح القدير وفي الجنتي لو طلقت في غير مسكنها تعود الى مسكنها
بغير تأخير (قوله ومعندة الموت تخرج يوماً وبعض الليل) لتكتسب لاجل قيام المعيشة لانه لا نفقة
لها حتى لو كان عندها كذا يتأصارت كالمطلقة فلا يحل لها ان تخرج بزيارة ولا لغيرها بالاولا نهاراً
والحاصل ان مدار الحبل كون خروجها بسبب قيام شغل المعيشة فتقدر بقدره حتى انقضت حاجتها
لا يحل لها بسبب ذلك صرف الزمان خارج بيتها كذا في فتح القدير وأقول لوصح هذا عجم أصحابنا
الحكم فقالوا لا تخرج المعددة عن طلاق أو موت الا لضرورة لان المطلقة تخرج للضرورة بحسبها لا لئلا
كان أونها والعدة عن موت كذلك بان الفرق والطاهر من كلامهم جواز خروج المعددة عن
وإنتهاؤها ولو كانت قادرة على النفقة ولهذا استدل أصحابنا بحديث قرية بنت أبي سعيد الخدري
رحمها الله تعالى ان زوجها لما قتل أتت النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنته في الانتقال الى بني خدرة

فقال
معتاقوه لما احتجوا بوضع الفرق بينهم فان الرادها بحاجة النفقة لانها لا نفقة لها بخلاف
المطلقة أو اما الحاجة لغيره اقل الفرق بينهما فيها كما اذا أخرجت من المنزل أو أتتهن ومما يدل على الفرق بينهما ما في الفتح وغيره
من ان المطلقة لا يجوز التمرين لها بالحطبة لانها لا يجوز لها الخروج من منزلها أصلاً فلا يتمكن من التمرين وفي التمهات في
ان المختصات ان بناء التمرين على الخروج اه (قوله بنت أبي سعيد الخدري) الذي في الفتح والمهر العراج أخته لانه

فقال لها المكشي في ينسك حتى يبلغ الكتاب أجله فدل على حكمين بأحده الخروج بالنهار وحرمة الانتقال حيث لم ينكر خروجها ومنعها من الانتقال وروى عقبة أن نسوة من همدان نهي البن أزواجهن فساأن ابن مسعود رضي الله عنه قتلن لئلا تنوشن فلهن أن يجتمعن بالنهار فإذا كان بالليل فخرج كل امرأة إلى بيتها كذا في البدائع وفي المحيط عز لما الثاني إلى النبي صلى الله عليه وسلم وفي الجوهرية يعني بعض الليل مقدار ما تستكمل به حوائجها وفي الظهيرية والمتوفى عنها زوجها بالأسان أن تنسج عن بيتها أقل من نصف الليل قال خمس الأئمة المحلوفين ومنعها رابة صحبة اه ولكن في الخامسة والمتوفى عنها زوجها بالخروج بالنهار لمحايتها إلى فقها ولا يثبت إلا في بدت زوجها اه قطاها انها لو لم تكن محتاجة إلى النفقة لا يباح لها الخروج نهارا كما فهمه الفقهاء (قوله) وتعتدان في بدت وحيث فله الان فخرج أو يتهنم أي معندة الطلاق والموت يعتدان في المنزل المضاف إليها بالسكنى وقت الطلاق والموت ولا يخرجان منه إلا الضر ورضا الزوجان من الأئمة والبيت المضاف إليها في الأئمة ما تسكنه كقصدناه سواء كان الزوج ساكنا معها أو لم يكن كذا في البدائع ولهذا قد استأنها لو زارت أهلها فطلعت زوجها كان عليها أن تعود إلى منزلها فتقتد فيه واستفيعن كلامه أن أجر المنزل بعد وفاة الزوج من مالها إن كان لها مال وصدا الطلاق على الزوج فإن كان الزوج غائبا فطولت بالكره فعلها أعضاء من مالها حيث كانت قادرة وترجع به عليه إن دفعت باذن القاضي هكذا في البدائع وغيرها كذا أطلقه الشهاب خولها زاده وشمس الأئمة السرخسي وظاهر أنها لا تخرج منها قبل العدة وإن لم تكن مستأجرة ولا زوجها مستأجرا وذكر شمس الأئمة المحلوفين أن المنزل إذا كان باجرة ينظران كانت مشاهرة فلها التحول وإن كانت أجارة إلى عينة طويلة فليس لها التحول كذا في الظهيرية واستفيعد أيضا أن المطلق لو طالب من القاضي أن يسكنها بجوار له يصحبه إلى ذلك وإنما تعتد في سكنه قبل المفارقة كذا في الظهيرية بواطلاق في الأراج فتمهل ما إذا أخرجها المطلق فليساو تعديا ما إذا أخرجها صاحب الدار لعدم قدرتها على الكرام وحيث منزلها ضيق كراما إذا أخرجها الورثة وكان نصيبها من البيت لا يكفي وفي النصي كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها اشترت من الإحباب وأولاده الكبار وكذا في الطلاق البائن اه وظاهره وجوب الشراء عليها إن كانت قادرة ويقال يجب الكراء والشراء إن أمكن وحكم ما انتقلت إليه حكم للسكن الأصلي فلا تخرج منه على ما أسلفناه وتعيين المنزل الثاني للزوج في معندة الطلاق ولها في الوفاة كذا في فسخ العتدبر وكذا إذا كان زوجها غائبا وطلعتها فالتصية لها كذا في المعراج وفي المعراج أيضا عن انتقالها إلى أقرب الموضع عما اتهم في الوفاة وإلى حيث شامت في الطلاق والمراد بالانتهام خوفه كذا في الظهيرية فلها الخروج إذا حافت الانتهاء عليها والمراد إذا خافت على نفسها أو متاعها منصوص فلها التحول للضرورة وليس المراد حصر الاعلانو في ذات كنفها ما في الظهيرية يقولون يمكن معها أحد في البيت وهي تخاف بالليل بالقلب من أمر الميت والموت إن كان الخوف شديدا كان لها التحول وإن لم يكن شديدا فليس لها التحول كذا في الظهيرية وفي القصة خرجت العتدة لأصلاح حالها بدلها كالزراعة وطلب النفقة وإخراج الكرم ولا وكيل لها فلهذا ذلك اه ومنها طلعت بالبدية وهي مع في محفة أو خيم فوالزوج ينتقل من موضع إلى آخر للكلالة والمساكين كان يدخل عليها ضررين في نفسها وماله بتر كهذا في ذلك الموضع فله أن يتحول بها والأفلا كذا في الظهيرية أيضا وليس منها سفرها للجمع أو العسرة فلا

وتعتدان في بدت وحيث
فيه إلا أن تخرج أو يتهنم
(قوله) حيث لم ينكر
خروجها أي خروجها
إلى النبي صلى الله عليه
وسلم لمسألته وفيه أن
هذا سؤال عن أمر ديني
فهو خروج الحاجة ثم
رأيت في العناية قال وفي
هذا الحديث دليل على
حكمين على أنها يجب
عليها أن تعتد في منزل
الزوج وعلى أن الخروج
ببعض النهار لغضاه
حوائجها جائز أنه صلى
الله عليه وسلم لم ينكر
عليها خروجها للاستفتاء
اه (قوله) وكذا
الطلاق البائن قال في
النهر يعني في ما إذا
اختلعت على السكنى

رسوبه و بوجوبه و لا بد من ذلك **قال في المحرم** وعبارته في وصفه في الاما على ما نقله الفقه او البشير في القياس ان
 يجب على الزوج مهر ونصفه فلا بد من ذلك **قال في المحرم** وعبارته في وصفه في الاما على ما نقله الفقه او البشير في القياس ان
 وقال لا يجب الامهر واحدا ولا جملته من الدخول من طريق الحكم كذا في ١٦٩ الصلح وان ثبت وجوبه في المهر

له وهذا المهر المتأمل
 لا ترجح قوله بلزوم مهر
 ونصف بل ظاهر في نفيه
 ذلك لان الاستحسان
 مقدم على القياس فلا
 يسوغ الرواية بغير ذلك
 اه قوله مع انه ظاهر
 والوجه الظاهر هو المعتاد
 قال القاسمي في شرحه

ومن قال ان نكحتها هي
 طالق فقلت لسته أشهر
 من نكحتها لسته نسيه
 ومهرها

اقول ليس هو بالمرن
 تزوج للفرق في المشرقة
 والمحاق نسيها في فعل
 عليه وبغيره من حال
 المسلم على الفاسد هو
 للواقعة والعقد منها
 قوله واعلم انه اذا كان
 الاصح (رد على الزيلعي
 حيث قال وكان ينفق
 ان يجب عليه مهران مهر
 بالوطء ومهر بالنكاح كما
 اذا تزوج امرأتين حال
 ما طوؤها كان عليه
 مهران الخ قوله بلزوم
 يكون ما ذكر مطلقا

لما كان من آثار الحمل كره عقب العدة (قوله ومن قال ان نكحتها هي طالق فقلت لسته
 أشهر من نكحتها لسته نسيه ومهرها) اه التبع فلانها فرأى انه لا نكاح لها بعد العدة لسته أشهر
 من وقت النكاح قد سبقت به لاقول مناهم وقت الطلاق فكان الموقوف فيه في حالة النكاح
 والتصور ثابت بان تزوجها وهو طلقها فوافق لانزال النكاح والنسب مما يصح في انبائه
 والفرج في هذه الحالة اما نكاحها وما عداها من النكاح وانما هو كذا في التزوج مخزوجهما الوكيل
 وهذا في هذه الحالة والثاني احسن كمالا يعني ولنا قل ان يقول ان الحمل على ما اذا تزوجها وهو طلقها
 لها على المسلم على الحر لم وهو لا يجوز لانه حتى المتأخر عن اثبات هذا التصور وقال لاحاطة على
 هذا التكليف بل قيام الفرائض كاف ولا يستلزم كمال الدخول لان النكاح قائم مقامه كما في تزوج
 المشرقة بغيره من نكاحها مسبوقة من نكاحها لسته أشهر من يوم تزوجها لكن في دفع القدر والمحق
 ان التصور شرط ولنا لو حلت امرأه الصبي ولنا ثبتت نسبه والتصوير ثابت في المشرقة لثبوت
 كرامات الاولاد والاحتداد امان فكون صاحب خطوة أو حن في اه ولم يجب عدا كراهه قيد
 بان تله لسته أشهر من غير ذلك ولا تحصان لانه لا ولد له لا قل منها لم ثبتت نسبه لان الموقوف حينئذ
 من زوج قبل النكاح ولو ولد له لا كرهتم الم ثبتا بصلا احتمال حدوثه بعد الطلاق وقسمنا
 به بحث حكمنا بعدم وجوب العدة كونه قبل الدخول والحال ولم يتبين بطلان هذا الحكم وقصد
 في دفع القدر بان نفهم النسب هنا في عدة تصور ان يكون منتهو مستان ينافي الاحتياط في
 اثباته والاحتمال للذ كوفي غاية العجالة العادة المقررة كون الحمل أكثر من ستة أشهر وربما
 يعني دعوى تسع فيها الوالد لسته أشهر فكان الظاهر عدم حدوثه وحدثه احتمال ما ياحتمال
 في اثبات النسب اذ انفساه لاحتمال خفيف يقتضي نفه وكر كذا ظاهر يقتضي ثبوت نكاحه شعري
 أي الاحتمال ابعدا لاحتمال الذي فرضوه لتصوير الموقوف منه لثبوت النسب وهو كونه
 تزوجها وهو يطؤها جميع كلامها الناس وهذا على تلك الحالة ثم وافق لانزال الفساد واحتمال
 كون الحمل اذا ادعى ستة أشهر يوم يكون من غيره اه ولما المهر فلا يملك النسب من مجمل
 واطما كذا كذا كذا المهر به وقال ابو يوسف في الاملا لثباته انه يجب مهر ونصفه بالوطء وهو موقوف
 الطلاق وقوله والمحب اذا اذاعتد ان تزوجها حاله المواقعة لم تكن المواقعة بعد الطلاق فلا
 يلزم له الامهر واحد كره ابن مندوق في شرح الجامع الصغير فيه لانه موقوف لا يلزم من ثبوت النسب
 منه وطوؤها الحمل قد يكون باحلال المهر الفرج بدون جامع مع انه ظاهر والوجه الظاهر هو المعتاد
 وفي دفع القدر واعلم انه اذا كان الاصح في ثبوت هذا النسب لمكان الدخول وتصوره ليس الانما
 ذكر من تزوجها حال وطوؤها لسته أشهر قبل التزوج وقد حكم فيه بمهر واحد في صريح الرواية بلزوم
 كون ما ذكر مطلقا ومنه لو قد عتد في باب المهر من انه لو تزوجها حال ما طوؤها كان عليه مهران

٢٢ - بحر راجح ومعنويا كون ما يقع باصل بلزوم مضاف الى اسمه وهو الموصولة وقوله مطلقا ومنه ما حالان
 من ما والمراد كونه غير معز ولا حد وتارة كرهنا وقوله قد عتدنا الضمير عائد على ما والاول والجملة حاله غير متعين
 اسم الكون وبين خبره وقوله مشكلا وقوله لثباته تعلل لزم ومشكلا لانه كرهنا واحاب بعض الفضلاء من الاشكال
 فقال المصنف في تصور مرسلته ان يقال انه قال لا ملائمة حاشاه لجملة مخالفة ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠

في حبسها المندس غير متقدم عليه في التنازع عن وقوع الطلاق اهـ أي بخلاف ما زاد على الأول أو أضاف إلى ما سبق من الحبس قبل الطلاق فلهذا
 لم يثبت المحرم بالقدوم غير الوطء الأول والمهر الثاني وجب بالعدا لمجرى سال واثمه وليس في ثلثه الا مهر الذي حصل
 بالعدا فلا وجه لكلام الزيلعي ١٧٠ ولا يقاس أحد الفرعين على الآخر (قوله الا ان يلزم اثبات رجعة بالشك الخ) سند ذكر

مهر بالزنا سقوط المحرم بالزوج قبل تمامه ومهر بالنكاح لان هذا أكثر من المأخوذ من كلام
 الخافقه لصرح للذهب أيضا الفعل واحد وقد اتصف بشبهة الحمل فيصير مهر واحد بخلاف ما لو
 قال ان تزوجت فهي طالق ونسي قتر وجها ووطئها حيث صرح مهره ونصغلان الطلاق قبل الوطء
 اما هنا الطلاق مع الوطء المحلل في فعل مقتضاه الفصل كذا شبهة الحمل وقيل وجب المهر فلا يصح
 مهر آخر اهـ وقيل كلام المصنف على مستثنين احدهما ان من طلق امرأته قبل الدخول بها
 فحلت وبلاقل من ستة أشهر من طلقها انه يلزمه لتيقنا بالسوق حال قيام النكاح وان جاءت به
 لسته أشهر أو أكثر لا يلزمه لعدم التيقن بذلك ويستوى في هذا الحكم ذوات الاقر لمؤذون الأشهر
 فانهما ان من تزوج امرأة فزالت لاقل من ستة أشهر من وقت النكاح لا يثبت نسبه ويستأنى
 صريحه وذكر في النهاية ما لا يكون محصنا بالوطء في مثله الكاذب (قوله ويثبت نسبه ولم يعتد
 الرجعي وان ولدته لا أكثر من سنتين ما لم تترجم في العدة وكانت رجعة في الاكثر منها لاقى الاقل
 منهما) أي من المنين لاحتمال العلوق في حالة العدة لمحو زمانها تكون عتدة الطهر فان جاءت
 به لاقى من سنتين بآنت من زوجه لا تقضاء العدة وثبت نسبه لمحو حود العلوق في النكاح أو في العدة
 ولا يصير مراحبا لانه يحتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مراحبا بالشك وان جاءت به
 لاكثر من سنتين كانت رجعة لان العلوق بعد الطلاق والظاهر انه منتهى انقضاء الزمانها فبصر بالوطء
 مراحبا والاصل ان اقل مدة الحمل ستة أشهر وأكثرها ستان في كل موضع يباح الوطء فيه فهي
 مقدرة بالاقل وهو اقرب الاوقات الا ان يلزم اثبات رجعة بالسك أو بإيقاع علق بالشك أو استحقاق
 مال بالشك فيثبت يستند العلوق الى ابعاد الاوقات وهو ما قبل الطلاق لان هذه الاشياء لا تثبت
 بالشك وفي كل موضع لا يباح الوطء فيه مدة الحمل سنتان ويكون العلوق مستندا الى ابعاد الاوقات
 الحاجة الى اثبات النسب وأمره مبني على الاحتياط كذا في غاية البيان أطلق في الاكثر منهما فحمل
 عشر من سنة أو أكثر وقيد بعدم اقرارها لانها لو أقرت بانقضائها والمدة محتملة بان يكون سنتين
 يوما على قول أي خيفة وتسعة وثلاثين يوما على قولهما ثم جاءت ولولا يثبت نسبه اذ احاطت به
 لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار فانه يثبت نسبه لتيقن بقيام الحمل وقت الاقرار فيظهر كذبها
 ولما نفي الاقل بقوله لاقى الاقل منهما مع فهمهم التفسير لا كتر لبيان ان حكم السنتين حكم
 الاكثر ولذا قال في الاختيار واذا حلت به لسنتين أو أكثر كان رجعة اهـ وأطلق في المعتدة فتحمل
 المعتدة بالحض أو بلا شهر لاسيما ولا فرق بينهما كما في البدايع الا اذا أقرت بانقضائها بالأشهر
 لاسيما مضرا بثلاثة أشهر فانه يثبت نسب ولذا احاطت به لاقل من سنتين من وقت الطلاق بانها
 كان أو رجعا لانها لو اعلنت تبين انها لم تكن آسة فتبين ان عدتها لم تكن بالأشهر فلم يصح
 اقرارها بانقضائها عتدا بالأشهر فصارت كأنها لم تقرأ أصلا (قوله والبالت لاقل منهما) أي ويثبت

عن الصحيح موضع هذا
 عند الكلام على شرح
 قول المصنف فلو سلك أمة
 ظلتها (قوله ولا فرق
 بينهما كما في البدائع الا
 اذا أقرت الخ) أقول عبارة
 البدائع هكذا كان كانت
 آسة فحلت وبلاقل
 كانت لم تقرأ بانقضائها العدة
 في حكمها حكم ذوات الاقر
 سواء كان الطلاق رجعا
 ويثبت نسبه ولم يعتد
 الرجعي وان ولدته لا أكثر
 من سنتين ما لم تترجم في
 العدة وحكيات
 رجعة في الاكثر منهما
 لاقى الاقل منهما والبالت
 لاقل منها
 أو بانها واذا جاءت ولدا
 سنتين من وقت الطلاق
 ثبت نسبه من الزوج
 لانها لما ولدت علم انها
 ليست بأسة بل هي
 من ذوات الاقر لمؤان
 بآنت أقرت بانقضائها
 فان كانت أقرت به مغمرا
 بثلاثة أشهر فكذلك
 لانها تبين انها ليست

بأسة تبين ان عدتها لم تكن بالأشهر فلم يصح اقرارها بانقضائها بالأشهر فالتعين اقرارها
 بالعدم وجعل كأنها لم تقرأ أصلا وان كانت أقرت به مطلقا فعدت فصل لثلاثة أقرافان ولدت لاقل من ستة أشهر منذ أقرت ثبت
 النسب والا فلا لعلم باطل اليأس تعدرجل اقرارها على الاقرار بالانقضاء بالأشهر لبطان الاعتدال بالأشهر فيحمل على الاقرار
 بالانقضائها لاقرارها لالكلام العاقلة المتعلقة على المصنف عند الامكان اهـ

(قوله وأما إذا أنت به
لتقام الستين فشكل)
قال في النهر وأما إذا كانت
به لتقام ستين فحسم
قوته منه كغيره وظاهر
كلامه مخالف لما ساقى
من أن أكثر مدة الحمل
ستان ولزوايه لا مضاعف
والاستيعاب لا لا قطع من
أنه ثبت إذا جاءت به
ستين ومن ثم يزعم
الشارح فصل كلامه على
الاول (قوله فثبت يلزم
كون الولد بطن أمه
أكثر من ستين) قال في
النهر منوع بالحمل على
حصول العلق في حال
الطلاق لأنه حثيث قبل
زوال القرش كما قرره
فاضحيان وهو حسن وفي
المجهر أن قول القسوري
يعلم ثبوت النسب فيها
إذا جاءت به ستين سموا
والمدكور في غيره من
الكتب أنه ثبت والحق
حمله على اختلاف
الرايتين لتواريه المتون
على عدم ثبوتها كما قال
القسوري إذ قد جرى
عليه المصنف هنا وفي
الوافي وهو مكنا صمد
لشرعة وصاحب الصبح
وهو بالرواية أدري
(قوله بدليل جواز علم
زوجها) النهر مشغوبة

نسب ولم تعد الطلاق البائن إذا ولدت له لاقل من ستين من وقت الطلاق لأنه محتمل أن يكون الولد
ثامنا وقت الطلاق فلا يتحقق زوال القرش فثبت النسب احتياطا (قوله والا) صادق
بصورتين بما إذا أنت به ستين فقط وبما إذا أنت به لا أكثر منهما وأقصر الشارح على الثاني
وصرح في المجتبى والفتاوى بأن حكم الستين كالأكثر وهو ظاهر المختصر أما إذا أنت به لا أكثر منهما
فظاهر لأن الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون منه محرمة ومثناها في المصنف بخلاف الرجعي وأما إذا
أنت به لتقام الستين فشكل فانهم لا يتفقوا على أن أكثر مدة الحمل ستان وأما قول القسوري
منما حتى إنهم ابتدوا النسب إذا جاءت به لتقام ستين وجوابه بالفرق بأن في مسألة البتونة إذا جاءت
به ستين من وقت الطلاق لو أنت النسب منه لزم أن يكون العلق سابقا على الطلاق حتى يحل
الوطء فثبت يلزم كون الولد بطن أمه أكثر من ستين وفي الحديث لا يحك الولد أكثر من ستين
في بطن أمه بخلاف غير البتونة فالحمل ولو طبع بعد الطلاق ولم يذكر المصنف في مسألة البتونة القيد الذي
ذكره في الرجعية وهو عدم الإقرار بانقضائها مع أنه قد فيها كما صرح به في البتونة وقوله
والا لم يقيد بما إذا لم تلد ولما قبله لاقل من ستين وبينهما أقل من ستة أشهر حتى لو ولدت توأمين
أحدهما لاقل من ستين والاخر لا أكثر من ستين فثبت نسبا منه عند أبي حنيفة وأبي يوسف
كالحمار إذا ولدت ولدين بعد بيعها ثم ادعى البائع الأول ثبت نسبا منه لأنها خلقت
من ما هو واحد وقال محمد لا يثبت نسبا لأن الثاني من علق حادث من ضرورته أن يكون الأول
كذلك بخلاف مسألة الحمار بقله محتمل أن يكون الأول علق به وهو في ملكه لعدم الاستحالة حتى
لو ولدت أحدهما لاقل من ستين والاخر لا أكثر من ستين ان يكون المحكم كذلك أو تقول يمكن أن
يفرق بينهما بأن البائع التزمه تصد بالمدعوى الزوج لم يدع حتى لو أدى الزوج الأول كان مثله ولو
خرج بضعا لاقل من ستين وابقه لا أكثر من ستين لا يلزم حتى يكون المحارح لاقل من ستين نصف
بدنه أو يخرج من قبل الرجل أكثر البدن لاقل والباقي لا أكثر كره محمد ولم يذكر المصنف رحمه
الله أن عنتها انقضت بوضع الحمل أو قبله قالوا فيما إذا ولدت لا أكثر يحكم بانقضائها قبل ولادتها
بسته أشهر عند أبي حنيفة ومحمد فيها أن ترد نفقة ستة أشهر جلا على أنه من غيره نكاح صحيح وأقل
مدته الحمل ستة أشهر فقد أخذت مالا لا تنقضي في هذه الستة أشهر فترده وقال أبو يوسف لا تنقضي الا
بوضع الحمل بدليل جواز علم تزويجها بالغير قبل وضعه فصل على الوطء بنسبه وذكر القاضي
الاستيعاب وكذلك إذا طلق الرجل امرأة في حال المرض طمته مرضه إلى ستين أو مئتين عنتها إلى
ستين ثم ماتت ثم ولدت المرأة بعد الموت شهر وقد كان أعطاها النفقة إلى وقت الوطء فله أن يرثه
ويسترد منها نفقة خمسة أشهر عند أبي حنيفة ومحمد قاله وقال أبو يوسف ترث ولا يسترد منها شأنا له
وأطلق في البت فثقل الواحد والثلاثين كما في البتة مع الحمل والحق أن لا يحكمها
بعد الطلاق فلو تزوج أمه ثم دخل بها ثم طلقها واحدة ثم ملكها يلزم ولها أن جاءت به لاقل من
سنة أشهر من يوم الملك ولا يلزمه إذا جاءت به لسنة أشهر فصاعدا كما ساقى في آخر الباب مفصلا واعلم
أن ثبوت النسب فيما ذكر من ولادة المطلقة الرجعية والباثمة بمسألة ساقى من الشهادة بالولادة أو
اعتراف من الزوج بالحمل أو قبله بظاهره وفي الحائض للنفقة من طلاق بائن إذا تزوجت بزوج آخر
في العدة ولدت بعد ذلك أن ولدت لاقل من ستين من وقت طلاق الاول ولا قل من ستة أشهر من
وقت نكاح الثاني كان الولد الاول وان ولدت لا أكثر من ستين من وقت طلاق الاول لا يلزم الا أن

وحتى ما يدل على عدم خوارزمية
في الفقه ان المبدأ كور
هناك ان المبدأ كور
ولذلك كور هنا محمول على
كونه موطأ بشبهة والاحتمال
يثبت النسب بوطئها
بشبهة فكيف للمعدة
فيجب الجمع مثلان
يقال ينبغي ان يصرح
بدعوى الشبهة للقبولة
فصرح بشبهة الفعل ثم
قال والوجه ان لا يشترط
غير دعواه انه لم يشترط
في الكتاب سواء تم يحصل
على مجرد الشبهة التي هي
مجرد نكاح الحمل (قوله)
كفرائة مائة في المختص
الحج لانه قد مر انه لا يثبت

ينظر ان ولدت لسته أشهر من وقت نكاح الثاني فالاول الثاني والا فلا اه وبه علم ان حاق المختصر
شامل بالاذن تزوجت للبتوة في العدة ولم تزوج ولم يسن في الحاشية فيما اذا أنت به لا قل من وقت
طلاق الاول ولسته أشهر من وقت نكاح الثاني وفي البدائع انه الثاني والنكاح جائز لان اقامتها
على التزوج دليل انقضاء عدها من الاول وكذلك اذا أنت به لا كتر من وقت الطلاق ولا قل من
سته أشهر من وقت النكاح ولم يثبت من الاول ولا من الثاني فان النكاح صحيح عندهما خلا لابي
وصف بناء على تزوج الحامل من الزنا هذا اذا لم يعلم انها كانت معده وقت النكاح فان علم وقوع
الثاني فسد اوان جاءت بولها فان النسب يثبت من الاول ان أمكن اثباته منه بان جاءت به لا قل من
سنتين من طلقها الاول أو مات ولسته أشهر فاكتر من تزوجها الثاني فان جاءت به لا كتر من سنتين
من وقت الطلاق ولسته أشهر من وقت التزوج فهو الثاني كذا في البدائع (قوله الان يدعيه)
استثناه من النفي يعني اذا جاءت به للبتوة لا كزوادها الزوج يثبت نسبه من لاه الترموه ووجه
بانوطئها بشبهة في العدة كذا في الهداية وغيرها وتصدق في التبعين بان للبتوة بالثلاث اذا وطئها
الزوج بشبهة فكانت شبهة في الفعل وفيها لا يثبت النسب وان ادعاء نص عليه في كتاب الحدود
فكيف أثبت به النسب هنا اه وحواله تسليم ان شبهة الفعل لا يثبت النسب فيها وان ادعاء اذا
كانت متممة والا فلا كافي للطلقة ثلاثا وعلى مال فاعلم يثبت النسب فيها بالدعوة لان الشبهة
فيها لم تخصص للفعل بل هي شبهة عقدا ايضا فلا يكون بين الخصم تناقض وهذا الاولى من حل
بعضهم لذلك كور هنا على المباشرة بالكايات فان النسب فيها شبهة الحمل وأما المطلقة ثلاثا وعلى مال
فلا يثبت فيها النسب بالدعوة لان المخصوص عليها هنا أعين للبتوة بالكايات وبالثلثا وعلى
مال وقد صرح ابن الملق في شرح الجمع ان من وطئ امرأة أجنبية تزوجت اليه وقيل له انها امرأة نكحتني
شبهة في الفعل وان النسب يثبت اذا ادعاء فلم انه ليس كل شبهة في الفعل تنع دعوى النسب وأطلق
في المختصر فادانته لا يشترط تصديق المرأة وقبر روايتان كافي البدائع والوجه انه لا يشترط لانه يمكن
منه وقد ادعاء ولا معارض ولذا لم يشترطه المرخص والبيه قد دل على ضعف رواية الاشتراط
وغيراتها كفرائة مائة في المختص ان توقف ثبوت النسب فيها اذا جاءت به لا كتر على الدعوى انما هو
قول أبي يوسف وأما عندها فثبت النسب بالدعوة ولا يحتمل الوطئ بشبهة في العدة اه وفي البدائع
وكل جواب عرفته في المعدة من طلاق فهو المحاوي في المعدة من غير طلاق من أسباب القرعة اه
(قوله والمرأه لا قل من تسعة أشهر والام) أي يثبت نسب بول المطلقة والمرأه اذا أنت به لا قل
من تسعة أشهر وقد كان دخلها ولم تقر بانقضاء عدها ولم تدع عبلا وان جاءت به لتسعة أشهر فاكتر
لا يثبت وهذا عند أبي حنيفة ومحمد سواء كان الطلاق رجعا أو بائنا كما أطلقه المصنف وقال أبو
يوسف يثبت النسب للمستثنى في الطلاق البائن كالكبيرة والى تسعة وعشرين شهرا في الطلاق
الرجعي لا يثبت ويثبت في آخر العدة وهي الثلاثة أشهر ثم تأتي به لا كتر مرة الحمل وهي سنتان
ولهما ان لا تنقض عدة الصغير جهتمت عتبه وهي الاشهر فيجبها بحكم الشرع بالانقضاء وهو في
الثلاثة فوق امر لها لا يمتاحم الخلاف والاقر لو يمتاحم فاذ لو لبت قبل مضي تسعة أشهر من وقت
الطلاق تبين ان الحمل كان قبل انقضاء العدة وان ولدت لتسعة أشهر فاكتر فهو رجل حاد بعد انقضاء

نسبه اذا جاءت به لقام
المستثنى لزوم ان يكون
العاقب ما يعاقب الطلاق
فيلزم ان يكون مكث
الولاء أكثر من سنتين
فكيف يثبت عندهما
بلا دعوى اذا جاءت به
لا كتر قال بعض الفضلاء
أقول الظاهر ان حكمه
بالضراية معنى على انه
فهم من لا كتر أكثر من
السنتين وهو عزمته
بل المراد به أكثر مرة

الحمل وهي السنتان ويحتد يكون اختلاف عباراتهم مبنيا على اختلاف أبي يوسف مع صاحبه ويرتفع
التناقض فتأمل اه ويؤيده ما عمن النهر من ان الحق حله على اختلاف الروايتين
عنها

(قوله) لكن قبله في البدائع بان تكون الخ) قال في المحترق هذا الجاء في البدائع أقول كانه ما قل من نسخة المحترق منه في
النسخة التي عندي أيضا (قوله حكمها في الوفاة ما هو حكمها في الطلاق) ١٧٢ وهو ان اذا كانت آيسة ولم تقربا بغيره
العدة فحكمها حكم

ذوات الاقره اذا جاءت
بولي سنتين من وقت
الطلاق ثبت نسبه وان
كانت صغيرة قطعا لم تقرب
باعتضاء العدة بعد ثلاثة
أشهر أو ثلاثين لم تقرب
فاما أن تسكت أو تقرب
بالحمل وقد تقدم بان
ذلك آفا وهو الذي ذكره
والموت لأقل منهما
والقرعة بمضيها لأقل من
سنة أشهر من وقت
الاقرار والالا

عدتها بالاشهر وقد وقع في البدائع هذا خطأ محضه انه قال اذا لم تقربا بغيره ما كانت من وقت
من ستة أشهر من وقت الطلاق ثبت النسب وان جاءت من ستة أشهر أو أكثر لا ثبت وصوابه
ابدال الستة بالتسعة كافي القصر أو ابدال قوله من وقت الطلاق بقوله من وقت انعقاد العدة
بالاشهر الثلاثة والعبارتان سواء قبل للصف بكونها مطلقة لانها لو كانت منازوجها ولم تقرب بالحمل
ولا بانه انعقاد العدة فتعدى ما ولا ثبت لأقل من عشرة أشهر وعشرة أيام ثبت النسب لانه تبين انه كان
موجودا قبل مضي عدة الوفاة ولا لم يثبت لانه ما حدث بعلمها وعندها في يوسف ثبت في سنتين
كالكبرية وان أقربت بانه انعقاد العدة بعد أربع أشهر وعشرين ولم يثبت لستة أشهر فصاعدا لم يثبت
النسب منه وقيلنا بكونه دخل بها لولم يدخل بها وحاشيها ولدان كان لأقل من ستة أشهر من وقت
الطلاق ثبت نسبه وان جاءت هلا كزمتها لا يثبت حصول العلق وهي أجنبية كقاية البيان
وقيلنا بكونها لم تقربا بغيره لانها لو أقربت به بعد ثلاثة أشهر ولم تدع حبلها لم يثبت ولدان كان
لأقل من ستة أشهر من وقت الاقرار ثبت النسب وان جاءت من ستة أشهر أو أكثر لم يثبت النسب
لان انعقاد العدة وجب بالولادة قبل تمام بعده وقيلنا بكونها لم تدع حبلها لانها لو أقربت بالحمل فهو
اقرار منها بالبلوغ فيقبل قولها فصارت كالكبرية في حق ثبوت نسبه من حيث انها لا تقصر
انعقاد عدتها على أقل من تسعة فان كان الطلاق بانثابت نسب ولها لأقل من سنتين وان كان
رجعا يثبت نسبه اذا أثبت به لأقل من سبعة وعشرين شهرا كقاية البيان لا مطلقا فان الكبرية
يثبت نسب وللعاق الطلاق الرجعي لا أكثر من سنتين وان طال الى سن الايام لم يحول امتداد
ماهرها ووفته بها في آخر الطهر وتسير للمصنف بالمرافعة الأولى من تعبير كثير الصغيرة لان المرافعة
هي التي تلد لامدونها من تعبير الهداية بالصغيرة التي يجامع مثلها كالا يفتي (قوله والموت لأقل
منهما) معطوف على الرجعي أي أو يثبت نسب ولم تعد الموت اذا جاءت من سنتين من
وقت الموت وقال في الزفر اذا جاءت بعد انعقاد عدة الوفاة لستة أشهر لا يثبت النسب لان الشرع حكم
بانعقاد عدتها بالشهور لتعني الجهة فصار كما اذا أقربت بالانعقاد كما يبياني الصغيرة الا اننا نقول لان انعقاد
عدتها جهة أخرى وهو وضع الحمل بخلاف الصغيرة لاننا لا نصل فيها عدم الحمل لانها ليست بحمل له قبل
الواو وفيه شك أطلق في معتدة الموت وهو مقيد بالكبرية وما الصغيرة فعدتها حكمها ما هو متبني
اذا لم تقربا بغيره ما كانت من وقت الطلاق ثبت النسب وان جاءت من ستة أشهر أو أكثر لا ثبت النسب
المذكول بها وغيره ما كافي البدائع ومثل ما اذا كانت من ذوات الاقراء أو من ذوات الاشهر لكن قد
في البدائع بان تكون من ذوات الاقراء أو ما اذا كانت من ذوات الاشهر فان كانت آيسة
أو صغيرة فحكمها في الوفاة ما هو حكمها في الطلاق وقد ذكرناه اه وقد يلا لعل لانها لو كانت بول
لا أكثر من سنتين من وقت الموت لا يثبت نسبه كذا في البدائع ولم أر من صرح بالسنة ويبنى ان
يكون كالا أكثر كما تقدم في نظيره (قوله والمقرعة بمضيها لأقل من ستة أشهر من وقت الاقرار
والالا) أي ويثبت نسب ولها المعتدة المقرعة بمضيها اذا جاءت بالولادة لأقل من ستة أشهر من وقت

منه وان لم تدع حبلها ولم تقربا بغيره ما كانت من وقت الطلاق ثبت النسب وان جاءت من ستة أشهر وعشرة أيام ثبت النسب منه والالا وعند أبي
يوسف يثبت الى سنتين ثم ذكر بعد حكم الآيسة انها اذا كانت معتدة عن وفاة فهي والتي من ذوات الاقراء ما لان عدة الوفاة
تكون بلا شهر في حق كل واحد منهما اذا لم تكن حاملا

الاقرار لا يظهر كتبها يثبت في بطل الاقرار ولو جاءت له لسته أشهر أو أكثر من وقت الاقرار
 لم يثبت لان ما قلنا ان الاقرار لا يحتمل المحذوف بعده وهو المراء بقوله ولا لاؤد كرفي التبيين ان
 هذا اذا جاءت به لاق من سنتين من وقت الفراق بالموت أو بالطلاق وان جاءت به لاكثر منهما
 لا يثبت وان كان لاق من ستة أشهر من وقت الاقرار كادا أقرت بعد ماضي من عهدها ستان
 الأشهر من ثباته بولده ثلاثة أشهر من وقت الاقرار لم يثبت نفسه منه لان شرط ثبوته ان يكون
 لاق من سنتين من وقت الفراق بالموت أو بالطلاق وبهذه لا يثبت وان لم تقرر بالتقصاع
 الاقرار أو لى الا اذا كان الطلاق رجعا فثبت ويكون مرجعا على ما بان من قبل بقي فيه
 اشكال وهو ما اذا أقرت بالتقصاع عهدها ثم جاءت بولده لاق من ستة أشهر من وقت الاقرار ولا قل
 من سنتين من وقت الفراق ينبغي ان لا يثبت نفسه اذا كانت المدة تقتصر على ذلك بان أقرت بعد
 ماضى سنة ملامت جاءت بولده لاق من ستة أشهر من وقت الاقرار لانه يحتمل ان عهدها انقضت
 في شهرين أو ثلاثة أشهر ثم أقرت بعد ذلك زمان طويل ولا يلزم من اقرارها بالتقصاع العدة ان
 تنقضى في ذلك الوقت فلم يظهر كتبها يثبت لان اذا كانت انقضت عند الساعة ثم جاءت بولده لاق
 من ستة أشهر من ذلك الوقت اه وهذا الاشكال ظاهر ويجب ان يكون كلامهم محمولا على ما اذا
 أقرت بالتقصاع الساعة كما يفهم من غاية البيان اطلق المدة فتعمل المدة عن ملاق بزوجه
 وعن وفاة كافي العدة لكن في الخامسة والاربع عشرة تعده بالاشهر فاذا ولدت ثبت نسب ولها في
 الطلاق الى سنتين أقرت باعضاء المدة أو لم تقرر اه وقدمناه عن البيهقي وراجع اليه (قوله)
 والمعدة ان جئت ولادتها شهادة رجلين أو رجل وامرأتين أو رجل ظاهر أو اقرار به أو تصديق
 (الورثة) أى وبث نسب ولد المدة ان جئت ولادتها بأحد أمور أربعة فلا يثبت شهادة امرأة
 واحدة عند أبي حنيفة خلافا لما لان الفرائس قائم بقيام المدة وهو يلزم للنسب والحاجة الى تعيين
 الولد فيه فتعين شهادتها وله ان العدة تنقضى باقرارها بوضع الحمل والمنقضى ليس بحجة فيثبت
 الحاجة الى اثبات النسب انتهاء فيسقط كل التحية وانما كفى بظهور الرجل أو الاعتراف به لان
 النسب ثابت قبل الولادة والتعيين يثبت بشهادتها وانما كفى بتصديق الورثة اذا كانت معتدة عن
 وفاة فصدقها الورثة في الولاد ولم يشهد أحد عليها في قولهم جعل لان الارث حالص حقهم فيقبل
 فيه تصديقهم وأما في النسب فظاهر المختصر انه يثبت في حق غيرهم أيضا ان الثبوت في حق غيرهم
 تبع الثبوت في حقهم ولما كان الاصح انه لا يشرط ان تصديقهم لفظ الشهادة في مجلس الحكم ولما
 عبر في المختصر بلفظ التصديق دون الشهادة لان ما ثبت تبعا لا راعى فيه الشرائط وقيل يشرط
 لتعدي الى غير المصدق وقيد بان يكون المصدق جعاً من الورثة لان المصدق لو كان رجلاً أو امرأة
 لم يشارك جميع الورثة ولو صدقها رجل وامرأتان منهم شارك المصدقين والمكذبين فكان ذلك
 كتهادة غيرهم الا انهم لم ينعزلوا لفظ الشهادة والمخصوصة بين يدي القاضي لانه يشبه الاقرار
 لانه يباركهم باقرارهم فن حثاه به به الشهادة اعتراف العتوم من حيث انه يشبه الاقرار ما
 اعتبرنا المخصوصة واما لفظ الشهادة فوفرا على السببين خطهما كذا في شرح الجامع الصغير لان
 بشار وحاصله اه يشرط أحسن على الشهادة في تصديقهم وهو العدد نظرا الى انه شهادة ولم
 يشترط لفظ الشهادة ونفى ان لا تشرط العدالة أيضا وعلى هذا وقال المصنف وتصديق ورثة
 بالنكاح لكان أولى لان الالف واللام أبطلت معنى الجمعة كما في قوله لا اشترى العبد ولا تزوج

والمعدة ان جئت ولادتها
 شهادة رجلين أو رجل
 وامرأتين أو رجل ظاهر
 أو اقرار به أو تصديق
 الورثة

(قوله) وينبغي ان لا تشرط
 العدالة أيضا قال
 الشيخ علاء الدين في الدرر
 للفتاوى ونقل المصنف عن
 الزبيدي ما يفيد اشتراط
 العدالة ثم قال فتقول
 شيخنا يعني صاحب البحر
 وينبغي ان لا تشرط
 العدالة مما لا ينبغي قلت
 وفيه اه كيف يشترط
 العدالة في المرقع المهم الا
 ان يقال لاجل المراقبة
 فنأمل وراجع اه
 كلام الدرر اى لاجل مراقبة
 ثبوت النسب الى غير
 المقر وهذا الجواب ظاهر
 لا يحتاج الى التأمل
 والمرحمة قاله بعض
 الفضلاء

أقوله فكالمعدة عن طلاق بائن) أي غلبت النسب بالإحصاء لا مودار بعد المدة ولا تكفي شهادة القابلة (أقوله لاحتمال أن يكون هو غير هذا المصنف) قال في المحررة إذا كان هناك حبس ظاهر وأبكر الزوج الولادة فلا بد أن يشهد بولادتها القابلة لجواز أن تكون ولدت ولداً مبكراً وأرادت أن تكون ولد غيره (أقوله وهو يصح توقيعاً للكلام مع النسخ) قال في التهر لحيث فيه حال قدسره اه وقال المقدسي في شرحه وأقول هذا التوقيف يصح من التحقيق لأن الاشتراط لما يكون قريب الاحكام انما هو أما مجرد زوال التهمة فلا قرينة اه أقول والظاهر انهما قولان متباينان والذي قاله ١٧٥ في التبيين والذي يدل عليه كلام

الهداية آخره وكذا كلام الاختيار وصرح به في المحررة وقال المصنف في الكافي عند تقرير دليل الامام بخلاف ما لو أقر الزوج بالحبل أو كان الحبل طاهران النسب ثابت قبل الولادة والحاجة التي تعينه لأن الحمض يقول أمه هلك فخر حسنا أو مات بعد الحرج فلم يكن يد من تعينه والتعريف ثبت شهادة القابلة لا قوله والتعريف ثبت شهادة القابلة صريح في أن ظهوره والاقرار به لا يفيد تعينه بدون شهادة القابلة وعلى هذا معنى الحق ابن كمال والمحقق ابن الهمام وفي كافي المحاكم الشهيدان حدث الورثة أن تكون هي ونفذ لم يعمل على الولادة شهادة امرأة واحدة اذ لم يكن حلاً طاهراً أو لم يكن الزوج أقرب به في قول أبي

النسب لكن ذكر في البديع أن العدداً ما استبره من حملها شهادة كما اشترط لقتلها ومن جعل التصديق اقراً فلم يشترط لقتلها ولم يشترط العدداً أيضاً وعبارة فتاوى قاضيجان امرأة ولدت بعصموت زوجها ما ينهوا بين سنتين أن صدقها الورثة في الولادة ثبت نسب الولد لمن للبت في حق من صدقها وهل ثبت النسب في حق غيره من سكان بيت نصاب الشهادة بينهم ثبت واختلفوا في اشتراط لفظ الشهادة اه وظاهر أن العدداً لا ينعينه لنفسه في حق الكل عند الكل وأطلق في المدة فتعمل المدة عن طلاق رجعي أو بائن وللمعدة عن وفاة كاصريه في غاية البيان معزى بالي بحر اسلام وقيد هاهنا الامام السرخسي بالطلاق البائن والحق التفصيل في المدة عن طلاق رجعي ان أتت بلا قل من سبق فكالمعدة عن طلاق بائن لا تخصه تراشها بالولادة وان أتت به لا كثر من سنتين ثبت نسب ولدها شهادة القابلة من عزز يادقاً كافي المنكوسة لان الفرائض ليس بمنعقضي حقها لأنها تكون رجعة كما قدمنا وصرح في السدائع بأنه لا فرق بين الرجعي والبائن إلا أنه علل بما يخص الأول بقوله لا نهائياً بعد انقضاء العدة أخيراً في الفصائل جيباً وقيد المصنف بقوله أن جددت ولا تنهال به لو أعرف بولادتها أو بكر عين الولد ما به ثبت تعينه بشهادة القابلة اجاباً ولا ثبت نسب الولد انما يشهد بها اجاباً لا احتمال ان يكون هو غير هذا المعنى وظاهر كلام المصنف أنه لا يحتاج إلى الشهادة اعطاه مع ظهوره وحصل أو اعتراف الزوج بالحبل وقد صرح به في البديع فقال وان كان الزوج ندأقر بالحبل أو كان الحبل طاهراً فالقول قولها في الولادة وان لم تشهد لها قائله في قول أبي حنيفة وعندهما لا تثبت الولادة بدون شهادة القابلة وهكذا صرح في القاية وأبكر على صاحب ملحق البصاري اشتراط شهادة القابلة لتعين الولد عند أبي حنيفة ورده في الذي يسهوون بشهادة القابلة لا بد منها لعين الولد اجاباً في جميع هذه الصور وانما الخلاف في ثبوت نفس الولادة وأما نسب الولد فلا بد من اجتماع الاسماء القابلة لا احتمال ان يكون هو غير هذا المعنى وقرره لا خلافاً لا يظهر إلا في حق حكم آخر كالطلاق والصفاق بان عقلمها بولادتها حتى يقع عند أبي حنيفة رد لها ولدت نهائياً منه لا عرافه بالحبل أو ظهوره فيقبل قولها وعندهما لا يحج حتى تشهد قائله اه وذكر ابن إدراة بعد الثوب بقيد مؤقته فكان القول قولها إلا أن القابلة حملت شرط العادة لا نهائياً لا إلا بالقابلة وفي أول ان القابلة شرط زوال التهمة كاليمين في رد الولد بعدة واليمين في دعوى اعصاء العدة وذلك تشهد قائله بغيره فثبت نسبه فلا يقبل قولها فيه اه كلامه وهو يصح توقيعاً للكلام معهم في اشتراط

حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد تعيل شهادة المرأة الواحدة إذا كانت حرة مسلمة وثابت النسب والميراث ولو كان الزوج أقرب بالحبل ثم حانت به لستين بعموته وشهدت على ولادتها امرأة مسلمة حرة ماتت ثم تزوجت بغيره أو كان في حلاله أو قال أبو الفضل يعني قوله ثم حانت به لستين بعموته انما حانت بعموته لستين من وقت انقضاء ميراثه فلا تأملوا طلاقاً انما حانت بولده الطلاق لستين أو أقل وحانت بأمه على الولادة والزوج شكراً لولده والحبل لا يلزمه النسب حتى يتم درجته أو رجل وامرأة ان في قول أبي حنيفة ولم يزمه النسب في قولهما بشهادة المرأة أو نسوة كاتبه له أو غيره أو كان أو غيره هذا الحكم اه

فصاعدا ان سكنت وان
 جدد شهادة امرأته على
 الولادة فان ولدت ثم
 اختفا فقلت تسكتي
 منسوبة أشهر وادعى
 الاقل والقول لها وهوانه
 وفي فتاوى فاضلان وكذا
 المبتوتة والملتقة للولادة
 وجها لادعاء الولادة
 عند أبي حنيفة لا تثبت
 الولادة بشهادة القابلة الا
 اذا كان الحمل مظهرا او
 كان الزوج اقرب بالحمل
 (قوله وادعت ان حملها
 كان ظاهرا) لم يبين ما
 يكون به الحمل ظاهرا
 وفي الشريعة لا يظهور
 الحمل ان تأتى به لاف
 من ستة أشهر كافي السراج
 وقال الشيخ قاسم المراد
 بظهور الحمل ان تكون
 أمارات حملها بالغة
 مبلغا يوجب عليه الفتن
 بكونها حاملا لكل من
 شاهدها (قوله لانه
 لا يلزم من تزوجها حاملا
 اثبات النسب اليه) عبارة
 الفتح لانه لا يلزم منه
 تزوجها حاملا ثابت
 النسب ليكون اقرا
 بالفساد (قوله ود كفي
 الخلاصة في كتاب القضاء
 الخ) قال في النهر بعد
 تله خلاصة في الخلاصة
 قال توجبه الاول سلم

شهادة القابلة انما بانها ليست شرطا حقيقة لثبوت النسب ومن أثبتته اراد بها ان يشرط ان وال النعمة
 عن نفسها وهو كلام حسن يجب قبوله واخذ بقوله شهادة رجل يقول شهادة الرجل على الولادة
 من الاجنبية وانهم لا يفسقون بالنظر الى عورتها اما الكوفة قد يتفق ذلك من عرف قصد نظر ولا
 تصحدا او ضرورة كافي شهود الزنا ولا يفتى انما اذا ولدت وبعد الزوج ولا تها وادعت ان حملها
 كان ظاهرا وانكر ظهور فلا يلزم إقامة البينة عليه لما راجح او رجل وامرأتين فظهر الحمل
 عند الانكار انما يكون باقامة البينة لان الحمل وقت المتنازع لم يكن موجودا حتى يكتفى بظهور
 لانه بعد الولادة ولما من صريح به (قوله ولتسكوحة لستة أشهر فصاعدا ان سكنت وان جدد شهادة
 امرأته على الولادة) أي ثبتت بمسؤولها المتكوفة حقيقة اذا جاءت به لستة أشهر أو أكثر من وقت
 التزوج باحد الشريكين اما بالكون من غير اعتراف ولا في له واما شهادة القابلة ضد انكار
 الولادة لان الفراش قائم والمدة تامة فوجب القول بشوته اعترف به او سكنت وانكر حتى لو فاعلا
 ينسب الى الابالقان وفي التحقيق شهادة القابلة لم يثبت بها النسب لانه ثابت بقيام الفراش وانما
 يثبت بها تعيين الوقت بقدر ستة أشهر لانه لا يولد له لافل منها لم يثبت نسب لانه العلق سابق على
 النكاح فلا يكون منه وفقد النكاح لا يحتمل انه من زوج آخر نكاح صحيح أو شبهة وانما ادانها
 لو حات به لثمان ستة أشهر لا زادت منها كالا كثر قال الاحتمال انه تزوجها وانما لها فوافق
 الانزال النكاح والنسب يحتاج في اثباته وبره عليه ما تقدم في المتروكت في نسب ما أنت
 به لثمان سنين مع خصمه ما به ملقتها حال جباها وما صدق الانزال الطلاق وأجيب عنه بان ثبوت
 النسب هنا يحمل امرأته على اصلاح ادلول يشهدنا لم كونه من زنا أو من زوج فترحت به وفي
 العدة واما عدم الثبوت هناك لثالث فلا يستلزم نسبة فسادها لمحوها كون عدتها قد انقضت
 وتزوجت بزوج آخر فخلعت منه أطلق المصنف في المرأة هنا وقيد ما في الشهادات بالعدالة وقيد ما
 في المسوطة بالحرية يقول الاسلام ولم يشترط العدالة والظاهر الاول وفي الزوجة رجل تزوج بامرأة
 غافاة بعد قد امتنان خافه فاحاط به لاربعة أشهر حاز النكاح وثبت النسب من الزوج
 الثاني وان حاط به لاربعة أشهر الا يوما لم يجر النكاح لان في الوجه الاول الولد للزوج الثاني وفي
 الوجه الثاني من الزوج الاول لان خلقه لا يستلزم الاقرب منه وعشرين يوما فيكون اربع يوما نفقة
 واربع عاقبة واربعه مضعة له (قوله ولولدت ثم اختفا فقلت تسكتي منسوبة أشهر
 وادعى الاقل والقول لها وهوانه) لانا اظاهر شاهد لها بانها تلد ظاهرا من نكاح لا من سفاح ولا
 من زوج تزوجت بهذا الزوج في عدته وهو مقدم على الظاهر الذي يشهد له وهو اضافة الحادث وهو
 النكاح الى اقرب اوقات لانه اذا تعارض ظاهران في ثبوت نسب قدم المثلث له لو جوب الاحتياط
 فيسكن انه يثبت بالامام مع القدوة على النطق بخلاف سائر التصرفات مع ان ظاهرها ما تباد
 بظاهرها وهو علم مباشرة النكاح الفاسدان كان الولد من زوج او حبل من الزنا على الخلاف فيه ولم
 يذكر المصنف حتم عليه بهذا النفي لانه لا يلزم من تزوجها حاملا اثبات النسب فيكون اقرا
 بالفساد كما ادتر وجها لا يشهد لمحوها وهي حامل من زنا فاعلم على الصحيح ولان الشرع كذب
 حيث ثبت السبب الشرع اذا كذب لا امرار يطل كذا في فتح العبد روض كفي الخلاصة في كتاب
 القضاء من بعض النماذج فيكون يحكم من لا يكون لامرارا انما يطل بتكذيب الشرع
 اذا كان التوكيد بالبيعة واما اذا قضى باستصحاب الحال فلا يطل كالواش ترى عبدا وقران البائع

(قوله وبه اندفع ما ورد عليه) فان قيل ما ذكرتم يتوقف على ما قلنا من أحدهما ما لو قال لا امرأته ١٧٧ احد اكملها حتى لا يملك

حتى ولو انت احدهما
لاكثر من ستة أشهر من
وقت الاصاب ولا قبل من
سنتين منه ولا يجب على
إبائهم ولا تتعن ضربها
لطلاق ذكره في الزادات
وفانها ما لو قال لها اذا
جئت فانت طالق فقلت
لاقل من سنتين من وقت
ولو علق طلاقها بولائها
ونهدت امرأة على الولادة
لم تطلق وان كان أقسر
بالحمل طلق بلا شهادة
وأكثر مدة الحمل سنتان
وأظهرت أشهر فلونك
أمة فقطاقها فاسترها
فولت لاقل من ستة
أشهر منه زه والالا

الطلاق لا يقع الطلاق
وكذا لو كان هذا في طلق
العراق بالحمل وثانها
المطاعة الرجعية اذا جاءت
به لاقل من سنتين من
وقت الطلاق لا يصير
مراجعة ولو كانت المحوثة
تضاف الى أقرب الاوقات
لثبتت هذه الاحكام
أعني البان والطلاق
والرجعة فلما المحوثة
انضافت الى أقرب
الاوقات اذا لم تتعفن
باطال ما كان ثابتا بالدليل
أوترك العمل بالمقتضى

أعتقه قبل البيع وكذا البائع فمضى القاضى بالثمن على المشتري لم يطل اقرار المشتري بالعتق
حتى يعتق عليه الى آخر ما فيها ولم يذ كر المصنف عينا لانه لا يطفئ عند الامام لانه راجع الى
الاختلاف في النيب والتكاح وعندهما يستطاف وسأق ان الفتوى على قولهما في الاشياء الستة
(قوله ولو علق طلاقها بولائها ونهدت امرأة على الولادة لم تطلق) يعني لم يقع الا بشهادة رجلين أو رجل
وامرأتين عذلتين - منقفة وقال لا تطلق لان شهادتها حجة في ذلك قال عليه السلام شهادة النساء جائزة فيما
لا يطلع عليه الرجال ولا تملك الما قبلت على الولادة تقبل فيما يثبت عليها وهو الطلاق ولا في حنيفة انها
أدعت الحنث فلا يثبت الا بحجة تامة وهذا لان شهادتهن ضرورية في الولادة فلا تظهر في حق
الطلاق لانه ينفك عنها بشرط في البداية على قولهما ان تكون المرأة عدلة فقيدا للطلاق لان النسب
يثبت شهادتها وكذا ما هو من لوازم من أمومة الولد لو كانت أمومتها ثابتة الماهان فيما اذا نفاه
ووجوب الحد ينسب ان لم يكن أهلا لها وان لم يرد عليه من ادعى خصوص الطلاق بل كل ما لم يكن من لوازم
الولادة والعناق كذلك (قوله وان كان أقسر بالحمل طلق بلا شهادة) أي بلا شهادة أحد صلا عند أي
حنيفة وعندهما تسترط شهادة القابلة لانه لا يضمن حجة ليعواها الحنث وشهادتها حجة فمضى ما ينأوله
ان الأقرب اربا بحمل اقرار بما يغني اليه وهو الولادة ولانه أقرب بكونها مؤمنة فيقبل قولها في رد الامامة
وعلى هذا الخلاف لو كان الحمل ظاهر الما عندهما فظاهر لانها مدعية فلا يضمن إقامة البينة وما
عنده فان الطلاق يتعلق بالمرء كائن لا بحالة فيقبل قولها فمضى والحاصل ان التعليق ان كان بما هو معلوم
الوقوع بعد وعلم من جهتها كما يحضها وولائها بعد الاقرار بحملها أو نهدت رجلا حكاما انقرا
لتصديقها عند اخبارها به واعتراها بانها مؤمنة فمضى وان لم يكن كذلك وهو التعليق بولائها قبل
الاقرار فمضى سابق ولا ظهور وحمل حال التطبيق لم يلزم ذلك فصحت عسدا نكاره الى الحجة ولا
خلاف ان النسب لا يثبت بدون شهادة القابلة كذا في البدائع (قوله وأكثر مدة الحمل سنتان) لقول
عائشة رضي الله عنها الولد لا يبقى في البطن أكثر من سنتين ولو بطل مغزل رواء الدارقطني والبيهقي
وهو لا يعرف الاصحاب وظل المغزل مثل لفته لان نكاحه حالة الدوران أسرع زولا من سائر الاطفال
وهو على حنفى المضاف تقديره ولو بقدر ظل مغزل وبروي بولي غلبة مغزل أي بولي بقدر دوران
فلكة مغزل (قوله وأقلها ستة أشهر) لقوله تعالى وجهه وقصاه ثلاثون شهرا ثم قال وقصاه في
عامين فيبقى للبعد ستة أشهر كذا في الهداية وقد تنقل في فتح القدير انه لا خلاف للعلماء فيه وأورد
على ما في الهداية انه مخالف لما قرر في حقيقته في الرضاع من ان هذه المدة مضروبة بتمامها لكل
من الحمل والفصال غير ان المنص قام في أحدهما وهو الحمل وهو حديث عائشة رضي الله عنها قلنا
قدمنا هناك انه غير صحيح لما يلزم من انه براد بلفظ الثلاثين في طلاق واحد حقيقة ثلاثين وأربعة
وعشرين باعتبار اثنائين فظهر رجوع الى الصحيح (قوله فلونك أمة فقطاقها فاسترها فقلت لاقل من
سبعة أشهر منه) أي من وقت الشره (الزموا الا) أي وان ولدت لتمام ستة أشهر أو لا أكثر منها
لا يلزمه لان في الوجه الاول ولد المستدعي العاقل سابق على الترام في الوجه الثاني ولما لم يملك
لانه يضاف المحادث الى أقرب وقته حيث لم يتعفن اباطال ما كان ثابتا بالدليل أو ترك العمل
بالمقتضى وبه اندفع ما ورد عليه كما علم في فتح القدير فلا يضمن دعواه وقصا السارق على الاكثر

٢٣٥ - بحر - رابع ﴿ اما اذا تضمن فلا حتى عولت على ما قلنا ثم استقرت المسائل وجهت الامر طبع في ثبوت
الطلاق في صورتين الاولين اباطال ما كان ثابتا بيقين فلا يصح في الرجعة كذلك مع العمل بخلاف الدليل

المدخول واحد فثابتة
فذا شرعنا له ولو لها
لاهما مئة منه وعاشا
منه لا تجرمها عليه فاذا
ولدت لا كرم من ستة أشهر
احتمل كونه بعد الشراء
فضاف اليه لا أقرب
والجاءت يضاف الى أقرب
أوقاته فيسكون ولد
مملوكه فلا يثبت بالادعوى
(قوله وفي الثانية
لستين فاقول) مخالف
لما مضى عليه من
ان ولد معتدة البنت
لا يثبت الا اذا أتته
لا قبل من ستين فينبغي
أن يكون هنا كذلك
كما قاله بعض الفضلاء وقد
فدعنا عن التبرأ لمخلاف
في ذلك وأنه محمول على
اختلاف الرواية فيمكن
أن يكون ما هنا محمولا
على الرواية الأخرى نأمل
(قوله وان كان ما تأفلا
بناج) أي بينونة خفيفة
لمقتضاه ان الطليقة لا
يعتبر فيها وقت الشراء
(قوله لما قدمه سابقا)
أي من قوله والسب
لاهل منهما والا فانه
مصرح بأنها لو حانت
للمتونة لا كرم من

في قوله الا لا ينبغي وقد صرح في فتح القدير بما ذكرناه من اطلاق في الامة فتشمل المدخول بها وغيرها
كما اطلق في الطلاق فتشمل الرجعي والمأثور الواحدة والثنتين وكل من الاطلاقين غير صحيح فان كان
بعد المدخول فلا فرق بين الرجعي والمأثور اذا كان واحدة وان كان قبل المدخول فانه لا يلزمه الولد
الا ان قضى بالولد اقل من ستة أشهر من وقت الطلاق اذا تولدت لتمام ستة أشهر أو أكثر من وقت
الزوج وفي غاية البيان ولنا فيه نظر لان الطلاق قبل المدخول بائن والحكم في المأنة ان نسب ولدها
يثبت الى ستين من وقت الطلاق نعم ان محمد اوسع المسئلة في الجامع الصغير في المدخول بها اه
وجوابه ان هذا حكم المأنة اذا كانت معتدة وغير المدخول بها لا يعتد بها واما اذا كان الطلاق ثنتين
فانه عند نسب الولد الى ستين من وقت الطلاق وان لم يدع عن ولدت لا كرم من ذلك لا يثبت الاداء
لأداء محرمتها حرة طليقة فضاف الملقوق الى ابعدا لوقت وهو ما قبل الطلاق جلالا لمرمها على
الصلاح وقد كفي غاية البيان ان في التقسيم الثنتين لهذا الحكم لهما ما لا يرمع بائن فان ان الطلاق
اذا كان واحدا بائنا لا يثبت النسب فيه الى ستين وليس كذلك ان النسب في البائن يثبت الى ستين
من وقت الطلاق وان لم يدع اه وجوابه بالفرق بين البينة الخفيفة وبين الطليقة فان في الخفيفة
يعتبر وقت الشراء أيضا وهو ان تملك اقل من ستة أشهر من وقت الشراء اذا كان لستين من وقت
الطلاق وفي الطليقة لا يعتبر ذلك حتى لو ولدت لا كرم من ستة أشهر من وقت الشراء ولستين من
وقت الطلاق ثبت نفسه بلا دعوى فظهر الفرق والایهام في فهمه لا في كلام الشارح فالحاصل انه
يستثنى من حكم المسئلة للذكور في المختصر لما قبل المدخول والمأنة والثنتين فان فيها الاعتبار
لوقت الشراء وانما يعتبر وقت الطلاق في الاول بشرط ثبوت نسبه ولأدنه لا قبل من ستة أشهر
وفي الثانية لستين وقت وقدمه مما قدمه المصنفان هذه الامة لو كان طلاقا حاصلا به يثبت نسب
ولدها وان حانت به لعشر سنين بعد الطلاق أو أكثر وان كان ما تأفلا لان تأني به لتمام ستين أو
أقل بعد ان يسكون لا قبل من ستة أشهر من وقت الشراء في لستين فلا يرطله ما اذا أتته
للمتونة لا كرم من ستين من وقت الطلاق ولا قبل من ستة أشهر من وقت الشراء وان كان داخلا
في عبارة هنا لما قدمه سابقا والتقييد بالطلاق اتما في لان الحكم فيما ادلى بطلقها واشترها كذلك
أي حكم المطلقة فان ولدت ستة أشهر أو أكثر من وقت الشراء لا يلزمه الا لزمه وتقييده في فتح
القدير بالرجعي لا يبعد لان البائن ما كالرجعي اذا كان عطيلا والراصد من الشراء الملك أهم من أن
يكون شراء أوهية أولاد أو نحو ذلك لان المقصد لكساح المثل لا خصوص سببه وأثار ما قصاره
على الشراء الى انه لا فرق في هذا الحكم بين أن يعتقها بعد الشراء أو لا وعند محمد يثبت النسب الى ستين
بلا دعوى من يوم الشراء لانه بالشراء حصل النكاح ووجبت العدة لكن كنهنا لا تظهر في حق الملك
وبالعق ظهرت وحكم معتدلم بقرات قصاص عدنها كذلك ولو لم يفتقها ولكن ما عفا فولدت لا كرم
ستة أشهر من ذما عفا فعد أي بوجع لا يثبت النسب وان ادعى لا يتصدق المشتري بالمران النكاح
طل وعند محمد يثبت بالتصدقين كما قال في العتق لا تأمل يثبت بلا دعوى لان العدة ظهرت ثم ولم
نظهر هنا وتصدق في فتح القدير حكم المسئلة للذكور في المختصر بما اذا اشتراها قبل أن تغر

سنتين من وقت الطلاق لا يثبت النسب ما قلناه هنا اعتمادا على ما قدمه (قوله وحكم معتدلم بقراتخ)
بإزالة العتق وحكم معتدلم بائن لم نقر ما خصا عدنها ذلك اه أي ثبوت النسب الى ستين بلا دعوى باقتضاء

بانتضاء عدتها ولم يبين مفهومه (قوله) ومن قال لامة ان كذا في بطنك ولده فموتى فشهدت امرأة بالولادة فهي أم ولده) لان الحاجة الى تعيين الولد يثبت ذلك شهادة القابلة بالاجماع وقد ذكر في المختصر المراتدون القابلة وكثيرا ما يذكر كون القابلة ليس بشرط أطلقه

وقيدوه بان تلد لقل من ستة أشهر من وقت الاقتران ولده لسة أشهر أو أكثر لا يلزمه لاحتمال انها حلت بعد مقالة الولد فلم يكن للولي مدعا بهذه الولد بخلاف الاول لتعقبا بما عساه في البطن

وقت القول فتعقبا بالمدعى وبإفادة البيان من ان هذا اذا ولد تلاحل من ستة أشهر من وقت الطلاق سبق فلم اخلا مطلقا هنا لان الكلام في الامة الملوكة له وانما الاعتبار بوقت الاقتران ولده

لو قال ان كان في بطنك ولده فموتى بعد ذلك لسة أشهر لم يمتق وان ولده تلاحل منها عتق ولا فرق بين ان يقول في مسألة المختصر ان كان في بطنك ولدا وان كان بها حبل فموتى وقيد بالتعلق لانه

لو قال هذه حامل منى يلزمه الولدان جاءت به لا كرم من ستة أشهر الى سنتين حتى ينفضه كافي القابلة (قوله) ومن قال لسلام هو ابني ومات فقالت أمه أنا امرأته وهو ابنه يرثاه) والقياس ان لا ميراث لها

لان النسب كما ثبت بالنكاح الصحيح ثبت بالنكاح الفاسد وبالوطع شبهه وبذلك اليمى فلم يكن قوله اقرا بالنكاح وجه الاحتضان ان المشقة فيها اذا كانت معروفة بالحرمة ولو يكونها أم الغلام

والنكاح الصحيح هو للمقتضى لذلك وضاعوا عاده لانه الموضوع لمحصل الاولاد دون غيره فمهما احتمل ان لا يعتبران في مقابلة الظاهر القوي وكذا احتمال كونه طفلها في حصته وانقضت عدتها

لا يملأ ثلث النكاح وجب المحكم قيامه ما لم يتحقق زواله وان قيل ان النكاح ثبت بمقتضى ثبوت النسب وهو لا يعمم له فيقتصر بقدر الحاجة قلنا النكاح غير متزوج على نكاحه وجب للارث

والنسب والى غيره وجب لها ما اذا تبين النكاح الصحيح لم يلزمه وفي غاية البيان انه ليس من الاقتصاد في شيء لان مقتضى وهو النسب يصح بلا ثبوت المقتضى وهو النكاح بان يكون الوطع من شبهة أو تكون أم ولده فلم يقتصر ثبوت النسب الى النكاح لا محالة (قوله) وان جهات حريتها فقال

وارثه أنت أم ولدا في فلا ميراث لها) لان تلهو بالحرمة باعتبار الدارحة في دفع الرق لا في استحقاق الارث وتيسره بقول الوارثا تفاقى لان المحل بمرثتها كاف لعدم ميراثها قال الوارثا أنت أم ولدا

أي أولم يقل كما علمه في غاية البيان معللان للوارثا أن يقول ذلك ولعل فائدة ان للوارثا كان صغيرا لانه لا ميراث لها أيضا وان لم يقل ث أولم يذكر المصنف رحمه الله ان لها مهر عند اقتران الوارث

انها أم ولدا يسه وذكرا القرائن ان لها مهر مثلها لانهم اقروا بالدخول ولم يثبت كونها أم ولده فبغولهم ورد في غاية البيان بان الدخول انما هو بحسب مهر المثل في غير صورة النكاح اذا كان الوطع من شبهة ولم يثبت النكاح هنا ولا اصل عدم الشبهة بأي دليل يجعل ذلك فلا يجب مهر المثل

وأما انما فوجبالارث لان الاستصحاب لا يفيح للاثبات فلو وجب مهر المثل لكان صالحا للاثبات فلا يجوز اه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

باب الحضانة

أرأيت ان كان له من وقت الاقتران لامة من وقت الشراء كما قال هنا

باب الحضانة (قوله) والحاضنة المرأة الخ

قال الرمي ولها شروط أن تكون حرة البالغة عاقله

أمنة قادرة وان قضوا من زوج أجنبي وان كان الحاضنة ذكر اقترطه

أن يكون كذلك ساعدا الاخير وهذا قلته منفردا به اخذنا من كلامهم ولم

ومن قال لامة ان كان في بطنك ولده فموتى فشهدت امرأة بالولادة فهي أم ولده ومن قال

لسلام هو ابني ومات فقالت أمه أنا امرأته وهو ابنه يرثاه وان جهات حريتها فقال وارثه أنت أم ولدا

أي فلا ميراث لها

باب الحضانة

أرأيت ان كان له من وقت الاقتران لامة من وقت الشراء كما قال هنا

باب الحضانة (قوله) والحاضنة المرأة الخ

قال الرمي ولها شروط أن تكون حرة البالغة عاقله

أمنة قادرة وان قضوا من زوج أجنبي وان كان الحاضنة ذكر اقترطه

أن يكون كذلك ساعدا الاخير وهذا قلته منفردا به اخذنا من كلامهم ولم

بان قضاء عدتها لم يبين مفهومه (قوله) ومن قال لامة ان كذا في بطنك ولده فموتى فشهدت امرأة بالولادة فهي أم ولده) لان الحاجة الى تعيين الولد يثبت ذلك شهادة القابلة بالاجماع وقد ذكر في المختصر المراتدون القابلة وكثيرا ما يذكر كون القابلة ليس بشرط أطلقه وقيدوه بان تلد لقل من ستة أشهر من وقت الاقتران ولده لسة أشهر أو أكثر لا يلزمه لاحتمال انها حلت بعد مقالة الولد فلم يكن للولي مدعا بهذه الولد بخلاف الاول لتعقبا بما عساه في البطن وقت القول فتعقبا بالمدعى وبإفادة البيان من ان هذا اذا ولد تلاحل من ستة أشهر من وقت الطلاق سبق فلم اخلا مطلقا هنا لان الكلام في الامة الملوكة له وانما الاعتبار بوقت الاقتران ولده لو قال ان كان في بطنك ولده فموتى بعد ذلك لسة أشهر لم يمتق وان ولده تلاحل منها عتق ولا فرق بين ان يقول في مسألة المختصر ان كان في بطنك ولدا وان كان بها حبل فموتى وقيد بالتعلق لانه لو قال هذه حامل منى يلزمه الولدان جاءت به لا كرم من ستة أشهر الى سنتين حتى ينفضه كافي القابلة (قوله) ومن قال لسلام هو ابني ومات فقالت أمه أنا امرأته وهو ابنه يرثاه) والقياس ان لا ميراث لها لان النسب كما ثبت بالنكاح الصحيح ثبت بالنكاح الفاسد وبالوطع شبهه وبذلك اليمى فلم يكن قوله اقرا بالنكاح وجه الاحتضان ان المشقة فيها اذا كانت معروفة بالحرمة ولو يكونها أم الغلام والنكاح الصحيح هو للمقتضى لذلك وضاعوا عاده لانه الموضوع لمحصل الاولاد دون غيره فمهما احتمل ان لا يعتبران في مقابلة الظاهر القوي وكذا احتمال كونه طفلها في حصته وانقضت عدتها لا يملأ ثلث النكاح وجب المحكم قيامه ما لم يتحقق زواله وان قيل ان النكاح ثبت بمقتضى ثبوت النسب وهو لا يعمم له فيقتصر بقدر الحاجة قلنا النكاح غير متزوج على نكاحه وجب للارث والنسب والى غيره وجب لها ما اذا تبين النكاح الصحيح لم يلزمه وفي غاية البيان انه ليس من الاقتصاد في شيء لان مقتضى وهو النسب يصح بلا ثبوت المقتضى وهو النكاح بان يكون الوطع من شبهة أو تكون أم ولده فلم يقتصر ثبوت النسب الى النكاح لا محالة (قوله) وان جهات حريتها فقال وارثه أنت أم ولدا في فلا ميراث لها) لان تلهو بالحرمة باعتبار الدارحة في دفع الرق لا في استحقاق الارث وتيسره بقول الوارثا تفاقى لان المحل بمرثتها كاف لعدم ميراثها قال الوارثا أنت أم ولدا أي أولم يقل كما علمه في غاية البيان معللان للوارثا أن يقول ذلك ولعل فائدة ان للوارثا كان صغيرا لانه لا ميراث لها أيضا وان لم يقل ث أولم يذكر المصنف رحمه الله ان لها مهر عند اقتران الوارث انها أم ولدا يسه وذكرا القرائن ان لها مهر مثلها لانهم اقروا بالدخول ولم يثبت كونها أم ولده فبغولهم ورد في غاية البيان بان الدخول انما هو بحسب مهر المثل في غير صورة النكاح اذا كان الوطع من شبهة ولم يثبت النكاح هنا ولا اصل عدم الشبهة بأي دليل يجعل ذلك فلا يجب مهر المثل وأما انما فوجبالارث لان الاستصحاب لا يفيح للاثبات فلو وجب مهر المثل لكان صالحا للاثبات فلا يجوز اه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

باب الحضانة

بان لمن يحضن الولد الذي ثبت نسبه وهي بكر الحامو فتحضر بسة الولد والحاضنة المرأة توكل بالصبي فترفعه وتر به وقد حضنت ولدها حاضنة من باب طلب وحضن الطائر بوضه حضنا اذا حتم عليه بكنهه يحضنه كذا في المغرب وفي ضياء الحامو حضنت المرأة ولدها حاضنة وحضنت الحامو مبغض للولد كما يسأى عن القنية تأمل وينبغي أن يرد في الشروط وعدم ردها الآن يقال بغي عنه قوله قادر لانها تجلس وتغريب

(قوله ثم اعلم ان الحضانة هي حق من ثبوتها الحضانة وحق الولد خلا فتقبل الاول على غيره
ان من امتنع ورحم غيره والحق في الوفاة وغيره عليه الفتوى وفي الحلاصة قال مشايخنا لا يصير لام عليها وكذلك الحلاصة
اذا لم يكن زوج لانها بما تفر عن ذلك وقيل بالتأني فغير واختاره ابو الليث وسواهم زاده والهندواني وايدى في الفتح بما في
الحكام واختلف على ان تترك ولدها عند الزوج فالخلف حائز والشرط باطل لانه حق الولد فانخذ ان قول الفقهاء جواب ظاهر
الرواية ثم قال في الفتح فان لم يوجد ١٨٠ غيرها اجبرت بالاخلاف اه وعلى هذا في الظهيرة قالت الام لا حاجة اليه

وقالت المجدة انما آخذ
فدفع اليها لان الحضانة
حقها اذا استقلت حقها
مع الاسقاط منها لكن
اغنيا يكون لها ذلك اذا
كان الولد نورح مخرج
فلهذا اذا لم يكن اجبرت
على الحضانة كيلا يضيع
الولد كذلك اختاره الفقهاء
الثلاثة اه ليس
بظاهر وقد اعترضه في
المرقعات ما قاله الفقهاء
الثلاثة قسدي الظهيرة
بما اذا لم يكن للصغير
رحم فحينئذ يصير الام
كيلا يضيع الولد وان
قد علمت انه اذا لم يكن له
احد فليس من عمل
الاخلاف في شيء اه
(قوله لكن قسدي في
الظهيرة بان لا يكون
المخ اعترضه في النهران
ما في الظهيرة واعترضه
غير ظاهر لما في الفتح
فان لم يوجد غيرها اجبر
بالاخلاف (قوله وذكر

في السراجية) قال في المخ الظاهر انه اراد بها فتاوى سراج الدين قارئ الهادية
وفهنا هل تسحق المطلقة اجرة نسب حضانة ولها خاصة من غير رضاع اه فاجاب نعم تحقق اجرة على الحضانة وكذا اذا
احتاج الى عدم بزمه اه ويحتمل انه اراد بها الفتاوى السراجية المشهورة لكنني لم افعلى ذلك في بابي شخصي والعلم امانة في
فتاوى العلماء اه واقول بل مرده فتاوى قارئ الهادية فانه في النقعات عزاه اليها مصرحاً في الشرع بل لا يفي هذا بحسب على
ان ثلاثة اجرة لرضاع واجر الحضانة ودية الولد اه وقال الرمي ومحمد كره اجرة الحضانة على الاب ام في مال الصغير ان كان له

أجرة

١٨
 مالم يذكي يسمون الاب اذا طبت ارجوه المصاضة من مال الزكاة كانه مال او من ثوب يفتقه عليه لئلا يمكن له مال هل ثوبه
 الى ذلك أم لا ولم اوه في غير هذا الكتاب خبر يصلح ان يكون المفهوم من كلامهم ان الام لا تنفق اجرة المصاضة في مال الصغير عند عدم
 الاب وجوب التربية عليها حتى تجوز اذا امتنع كافا به الغنما ما لا يمتنع خلاف الرضاع حيث لا يحرم وهو القاروق بر المستثني
 حتى جاز ان يفرض اجرة الرضاع في مال الصبي لانه على قول كاساني في النفقات ولما قال في جواهر الفتاوى سئل فاضي النضاة
 غير الذين كان عن المتوكل لهما اجرة المصاضة بعد الفطام قال لا لكن مرجح قارى الهداية في فتاواه باستحقاقها ذلك اذا لم
 تكن منكوبة او مستندة على الاب والظاهر ان على الاول الوجوب عليها بدلية بقوله الثاني انها اذا حضنت فقد حسبت نفسها في
 تربيتها فوجب لها على الاب ما يقوم مقام الاتفاق عليها وهو اجرة المصاضة وان وجدت عليها ديانة فادام يكن له اب في الاحق
 تربيته فلا تطلب اجرة من ماله ولا من هو دونها في ذلك فتأمل وراجع واذا كان الصغير مال لها ان تفتع من حضنته فستأجر له
 حاضنة بماله غير ما وكذا لو كان الاب موجودا والصغير مال فللاب ان يحبل اجرة المصاضة من ماله فيرجع الامر الى ان الصغير اذا
 حضنته أمه في حال النكاح او في عدة الرجعي او الباتن في قول لا تنفق اجرة من مال الصغير ولا على الاب والثاني مصرح به
 والاول تقع ويرى في ديننا وبين الرضاع ما به من باب النفقة وهي على الاب ادا لم يكن للصغير مال والا ففى ماله بخلافها مال المصاضة
 حقها ولا تستوجب على اقامة حقها اجرة وكذلك المحكم لو لم يكن له اب وله مال حضنته وطلبت الاجرة من ماله ولم اراه ايضا كما
 ذكرته أولا والذي يظهر وجوبها في ماله وان اخفنا المصاضة بالرضاع قلنا ١٨١ باستحقاق ذلك ويجوز له في مال الصغير وان كان

اجرة على المصاضة اذا لم تكن منكوبة ولا مستندة لايه وتلك الاجرة غير اجرة الرضاع كما ساقى في
 النفقات (قوله احق بالولد أمه قبل الفقرة وسبعا) أى في التربية والامساك لما قدمناه
 ولما روي ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاها وجرى له حواء وندى له سقاء
 وزعموا بانه يرضعني فقال عليهما السلام أنت احق به ولان الام اشفق والسماء اشار الصديق رضي
 الله عنه بقوله ويقاخره من شهو على غلبتك بغيره قاله حين وقعت الفقرة بينه وبين امراته
 والى ما يفرض الله عنهم حاضرون متوافرون واطلق في الام وقبضه بان تكون اهلا للمصاضة
 فلا حضنة لغيره تسوء لمحض بدار الحرب أولا لانها تحبس وتبصر على الاسلام فان بابت فهي احق به
 ولا الفاسقة كافي في القيد وغيره وفي القية الام احق بالصغيرة وان كانت ثيبثة السريرة معرفة
 بالغير ومالم تغفل ذلك اه وبني ان ابرارنا الفسق في كلامهم هذا الرأى المتقضى لاستئصال الام عن

اه ابوا ما اذا لم يكن له مال
 ولاب فلا كلام في خبرها
 حيث لم يكن له من يرضعه
 احق بالولد أمه قبل
 الفقرة وسبعا
 غيرها هذا وقدرت في
 كتب النافسة مؤنة
 المصاضة في مال المصنوع
 ان كان له مال والا فعل
 من يجب عليه نفقته وعلى

ما احاب به قارى الهداية من استحقاقها الاجرة اذ لم تكن منكوبة ولا مستندة لايه بعد ان يكون مذهبنا كذهب النافسة
 وتكون كالرضاع هذا هو السابى للافهام وتعين القطع به اه لمصضا (قوله ما يفعل ذلك) أى ما يثبت فعله عنها كذا
 في الزهر ولكن الذى في النسخ ما لم تغفل العين والكتاب وقال الرملى قد تصح على صاحب الزهر قوله تعقل بالعين والقافى يفعل
 بالغاء والصين وهو عما يفسد المعنى فتأمل (قوله وبني ان يراد بالفسق في كلامهم هذا الزنا) قال في الزهر في تصرفه على الزنا
 قصو راذلو كانت سارقة او مشقة او نكحة فالمحكم كذلك وعلى هذا لما ردق بضيع الولد اه وهذا بناء على ان قول المؤلف
 ونحوه بالمجرع طاعا في المحرور ويمكن ان يكون مرفوعا عطفا على الزنا فيقول الى ما في الزهر فتأمل ثم رآه في حاشية الرملى قال كيف
 التصور وقد قال ونحوه بعد قوله المتقضى لاستئصال الام عن الولد اه وفي مع الغفار وعلى ان الذى وقع في كلام الحق في الكمال
 في شرح الهداية وغيره قوله ولا الفاسقة فهو ما خلاه ينظم جميع انواع الفسق الصادق بترك الصلاة لكن جعله شيخنا في بصره
 على الفسق بالزنا استئصال الام عن الولد المحرور من المنزل مستطراعه فان البسة احوى ولدها المسلم بالمسح على الاذن والفاسقة
 المسجلة بالاولى اه فتعنه لكن عندي في الاستئصال عليه بمجاد كزنا لان البسة انما تفعل ما تفعل بما وجب الفسق صنعها
 على جهة اعتقادها به نالها فكيف يلحقها بالفاسقة المسجلة بالزنا يظهر احواله كلال الكمال على خلافه كما هو نفسه لثاني رضى
 الله تعالى عنهم ان الفاسقة ولو بترك الصلاة لا حضنتها اه كلام الخ فالحق بعض الفضلاء وبسبب ما علمت ان المناه هو الضايح
 حقت ان بحث صاحب النج لا حاصل له

في قوله لا يخرج من القربى وهو لا يطأه المصداق بترك الصلوات لئلا يأتي أن النعمة أحق بطلبها
 السلم ما لم يقل الاثنان فالعاقبة المسئلة بالاولى ولا لمن تغرب كل وقت وترك الميت جاثقا على الارض
 وأم الولد والمدة ولدا كانت قبل الكفاية ولا لزوجة بغير محرم وكذلك لو كان الأب مصرا
 وأبنت الأم ترقى بالاجرة وقالت العمة أنا أرقى بغير أجرة فلا حضنة للأم وتكون العمة أولى
 في الصحيح كما سيأتي وسند ذكر أن الكفاية أحق بطلبها السلم ما لم يقل الاثنان (قوله ثم أم الأم) يعني
 بعد الأم الا حق ما هو وشامل لما إذا كانت الأم ميتة أو ليست أهلا للحضنة ففي كل منهما يقتل
 الحق إلى أم الأم لأن هذه الولاء يستغاد من قبل الامهات فكانت التي هي من قبلها أولى وإن عات
 فالجسدة من قبل الأم أولى من أم الأب ومن الحالة وصحبه الولو الجي وذكر الحنفية في النفقات فإن
 كان للصغير جدة الأم من قبل أمها وهي أم أبيها فهذه ليست بمنزلة من كانت من قرابة
 الأم من قبل أمها وكذلك كل من كان من قبل أبي الأم فليس بمنزلة قرابة الأم من قبل أمها أنه
 وفي الولو الجسدة الأم من قبل الأب وهي أم أبي الأم لا تكون بمنزلة من كانت من قرابة الأم لأن هذا
 الحق لقرابة الأم له وظاهره تأخير أم أبي الأم عن أم الأب بل عن الحالة أيضا وقصارت حادثة
 للفقهاء في زماننا (قوله ثم أم الأب وإن عات) فهي مقسمة على الاخوات والحالات لانها من
 الامهات ولهذا تقرر من مبرراتهم السادس وانها أوفر شعبة للولد وأما قوله عليه الصلاة
 والسلام في حديث أبي داود انما الحالة أم فبمثل كونه في ثبوت الحضنة أو غيره إلا أن السياق أجاد
 ارادة الاول فيبقى أعينهم كونه في ثبوت أصل الحضنة أو كونها أحق بالولد لمن كل من سواها ولا
 دلالة على الثاني والاول متيقن فيثبت فلا يفيد الحكم بكونها أحق من أحد بخصوصه أصلا من له
 حق في الحضنة فيبقى للمعنى الذي عنده لا معارض من أن الجسدة أم كذلك في حق القدر وفي القصة
 صغيرة عند جدته فتكون حقا لها لعمري أن يأخذها منها اذا ظهرت خباتها (قوله ثم الاخت لاب وأم ثم
 لام ثم لاب) يعني فمن أولى من العمات والحالات لانهن بنات الابوين ولهذا اقدمن في المعارف وتقدم
 الاخت الشقيقة لانها انغصى ثم يلها الاخت من الأم لأن الحق لهن من قبل الأم وأما الاخت لاب
 فذكر المصنف انها لم تسم على الحالة اعتبارا للعرب القرابة وتقدم للمدلى بالأم على المدلى بالاب عند
 اتحاد رتبهما قرابة واحدة ورواه كعب النكاح وفي رواية كعب الطلاق الحالة أولى لانها تدلى بالأم
 وثالث الاب ولم يذكر المصنف اولاد الاخوات لان قسم تفصلا فالاولاد الاخوات لاب وأم وأول أم أحق
 من الحالات والعمات بتفاق الروايات وأما اولاد الاخوات لاب ففي أحد الروايتين أحق من
 الحالات اعتبارا بالاصل والصحيح أن الحالات أولى من اولاد الاخوات لاب والاخت لام أولى من ولد
 الاخت لاب وأم وبنات الاخت أولى من بنات الاخ لان الاخت لها حق في الحضنة دون الاخ فكان
 المدلى بها أولى واذا اجتمع من له حق في الحضنة في درجة واورعهم أولى ثم أبوهم (قوله ثم الحالات
 كذلك) أي فمن أولى من العمات ترجحا لقرابة الأم وبزول كثرات الاحوات قرح الحالات
 لاب وأم ثم لام ثم لأم وهو المراد بقوله كذلك الحالة هي أخت أم الصغير لا مطلق الحالة لان حالة
 الأم مؤثرة عن عمه الصغير وكذلك حالة الأب كما سيذكره واحد كلامه أن الحالة أولى من بنت الاخ
 لانها تدلى بالأم وذلك مالا يخ (قوله ثم العمات كذلك) أي تقسم العمة لاب وأم ثم لام ثم لاب ولم
 يذكر المصنف بعد العمات أحد من النسب والمذكور في غاية البيان وفتح القدر وغيرهما أن
 بعد العمات حالة الأم لاب وأم ثم لام ثم لاب ثم بعدهن حالة الأب لاب وأم ثم لام ثم لاب ثم بعدهن

ثم أم الأم ثم الأب ثم
 الاخت لاب وأم ثم لام ثم
 لاب ثم الحالات كذلك ثم
 العمات كذلك

(قوله كما سيأتي) أي
 في الباب الاثنى عشر
 قول المصنف هو أحق
 بهما ما لم يطلب زيادة

فكان ينبغي أن يقول غير محرمة الرحم طاهر (قوله) كالام اذا تزوجت باجنبي عنه (قال الرمي) وما دخل بها أولم يدخل لان التزويج اسم العقد ولا يتوقف سقوطه على الدعوى (قوله) والذي يظهر الاول بالخ (قال الرمي) ١٨٢ بل الذي يظهر الثاني لقوله

يلعبه نرزا وينظر اليه
شزرا وهذا معقود في
الاجنبى عن المحاسنة
والحديث قدغاه بغاية
وهى التزويج فيستقر الحق
الى وجوده ولم يوجد
تأمل ثم رأيت صاحب
النهر قال بدتله لمافي

عجائب الامهات والا كماه على هذا التفصيل الترتيب ولم يذكر المصنف ايضا نبات الاخ وفي التبيين ان
نبات الاخ أولى من النبات ولم يذكر ايضا اولاد النجاسة والعمه في المحاسنة لانهما لاحق لنبات العمه
والنجاسة في المحاسنة لانهما من غير محرم وكذلك نبات الاعمام والاخوان الاول في كنفائ كثير من الكتب
وفي غاية البيان والعمه احق من ولد النجاسة وهو ناسخ لانهما لاحق ولولا النجاسة أصلا كما يقتضاه (قوله)
ومن تكلمت غير محرم بقطعتها أى غير محرم من الصغير كالام اذا تزوجت باجنبي منه لقوله
عليه الصلوات والسلام أنت احق به عالم تزويجى ولان زوج الام اذا كان اجنبيا يلعبه نرزا وينظر
اليه شزرا فلا تنظر له والفرز الذى القبل والشزى ينظر البض ولذا قال في القيسية الام اذا تزوجت
بزوج آخر وقسمك الصغير معها الام في بيت الرب فلا بان ياخذ منها اه فعلى هذا انقطاع
المحاسنة اما تزويج غير المحرم او سبكاها عند البعض له لكن وقع في تردد ان النجاسة ونحوها اذا
سكنت عند اجنبى من الصغير لم تكن متزوجه لم تنقطع محاسنتها كما سأل الجمل اذا سكنت
في بيت بنتها المتزوجة او هذا خاص ببيت زوج الام باعتبار فضله كاهو العادة والذي يظهر
الاول لانه يضرر بالسكى في بيت اجنبى منه وكذا اختلف في اجرة المسكن الذى يحضن فيه
الصبي فقيل يجب في ماله ان كان له مال والا ففى من يجب عليه نفقته وفي التفريق لا يجب
كذلك في خزنة الفتاوى قيد غير المحرم لان الزوج لو كان ذارح محرم للصغير لم يجدها اذا كان
زوجها المجرد والام اذا كان زوجها مع الصغير او النجاسة اذا كان زوجها مع الصغير لا يستقط حقها لانتفاء
الضرر عن الصغير ودخل تحت غير المحرم الرحم الذى ليس بمحرم كان فهو وكلا اجنبى هنا ولو
ادعى ان الام تزوجت وانكرت رد لقول لها ويبنى ان يكون مع اليمين (قوله) ثم تعود بالفرقة
اى تعود المحاسنة لزوال المنافع فقولهم سقط حقها معناه منع مانع منسلا لامن باب زوال المنافع
لامن عود الساقط كالنارزة لا تنفقه لها ثم تعود بالعدوى بمنزل الزوج وواردا بالفرقة الطلاق البائن
واما الطلاق الرضى فانه لا يعود حقها حتى تنقضى عدتها القيام الزوج بسقوط الظاهر وقوع غيرها
لو اقربت بالتزويج وادعت انه طلقها وطاد حقها فيها فان ابيحت الزوج كان القول قولها وان عنت
لا يقبل قولها في دعوى الطلاق (قوله) ثم العصابات بترتيبهم يعنى ان لم يكن للصغير احتمن
محارمه من النساء وانضم فيه الرجال فاولاهم بقرهم تصبيلا الى الولاية لا اقرب فقدم
الاب ثم الجد اب الاب وان عاتم الاخ الشقيق ثم الاخ الاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ اب
وكذا كل من سفل من اولادهم ثم الم شقيق الاب ثم اب واه اولاد الاعمام فانه يدفع اليهم
الغلام فسد ابان الم لاب وام ثم ابن الم اب ولا تدفع اليهم الصغير لانهم غير محارم وكذا لا تدفع
الى الام التى ليست بامومة ولا بحسبة الفاسق ولا الى مولى العتاة ثم زاعن العتاة فهو معاذ ان
الحلاق المصنف في جعل التقييد لكن ينبغي ان يكون محل عدم الدفع الى ابن الم مادا كانت

ومن تكلمت غير محرم
سقط حقها ثم تعود بالفرقة
ثم العصابات بترتيبهم
البصر اقول الظاهر عدم
مقوفا الفرق بين
زوج الام ولا اجنبى اه
(قوله) يعنى ان لم يكن
للصغير احد الخ قال
الرمي اوكان له احتمن
محارمه من النساء
انه ساقط المحاسنة فانه
كالعدم (قوله) فانه يدفع
اليهم الغلام لان عدم
الحرمة مع اتحاد الجنس
لا يخاف منه الفتنة
ومقتضى هذا ان يدفع
الابن الى بنت الم لعله
المذكورة لكن بخلاف
اطلاقه السابق في ذوات
الارحام فتأمل ببق هنا
فائدة وهى انه لو كان

للغلام ابنا مع احد محارم زوج امه وليس له غيرهم والظاهر انه لا يسقط حق الام وار كان زوجها اجنبيا عن الغلام لان ابن الم
انكر كذلك (قوله) لكن ينبغي ان يكون الخ قال الرمي هذا البحث مردود لتعليمه بان اولاد الاعمام غير محارم للصغير وانه
لاحق لغير المحرم في محاسنتها ولعل الوجه فيه انه لو ثبت له ذلك كانت عنده الى ان تستهى فتع الفتنة فحسم من امسه تأمل
هذا ولا شاهد له بما في غاية البيان لان جواز ضمها لابن الم لا يكون مستحقا له فانه بل لا يصلح له لغناها والا لم يكن الاختلاف

والام والمجدة أحق بالغلام
حتى يستغنى وقدر
ببيع وبها حتى تميع
لقاضي والكلام في
استحقاقها لا في جواز
الدفع له عند عدم
يستحقها وهذا يجب أن
يقدر كلام الصفة بما إذا
لم يكن هناك من قوى
الارحام بلعنى المراد من
يستحق المحضنة أما إذا
كان كالأخ لا يدفع اليه
لا اليه أبان ولو رآه أصلح
حيث لم يكن للأخ لام
فلما وهي حادثة القنوى
ويشترط البلوغ فيمن
يصطن الولد لأن المحضنة
من باب الولاية كما صرح
به ابن ملك في شرح الجمع
 وغيره الصغير ليس من
أهل الولاية كما صرح به
في الأشياء والتأثير له
قلت وفي البدائع وقال
محمد إن كان للبارية
ابن عمو حال وكلاهما
لأبأس به في دمه جعلها
القاضي عند المحال لأنه
محرم فكان أولى والأخ
لابأس من المحال لأنه
محبة وأقرب (قوله
يدفع إلى الأخ لا إلى الخ)
ذكر في العناوين الهندية
إن أب الأم أولى من الأخ
لام والمحال

الصغيرة تستحق وهو غير مأمون أما إذا كانت لا تستحق كانت مستغنى فلا يمنع لأهلها فثبتوا لك
إذا كانت تستحق وكان مأمونا قال في غاية البيان معزى إلى قسفة الفقهاء أن لم يكن للبارية من
عصبانها غير ابن الأم فلا يختار إلى القاضي إن رآه أصلح يضم اليه ولا توضع على يد أمته له ولم
ذكر المصنف الدفع إلى ذوى الارحام قالوا إذا لم يكن للصغير عصب يدفع إلى الأخ لا أم ثم إلى الولد ثم
إلى الأم ثم إلى المحال أب وأم ثم لأب ثم لأب لأن له ولا يولاه عندنا في حقة في النكاح وبهذا علم
إن مرادهم بذوى الارحام هنا وفي باب ولا يملك النكاح قرابة ليست بمسبة لذلك كورق القران أنه
قرى ليس يبنى بهم ولا عصب لأن بعض أقارب القروى داخل في ذوى الارحام هنا كالأخ لا أم
وإذا اجتمع مستحقو المحضنة في درجة كالأخوة والأعمام فأصلحهم أولى لأن تساووا فأورعهم فإن
تساووا فأسنهم وفي البدائع لاحق للرجال من قبل الأم وهو محمول على ما إذا كان من قبل الأب من
هو موجود (قوله والام والمجدة أحق بالغلام حتى يستغنى وقدر ببيع) لأنه إذا استغنى يحتاج إلى
تأديب والتفاني بأداب الرجال وأخلاقهم والأب أقدر على التأديب والتعنيف وما ذكره المصنف من
التقدير ببيع قولها لمخصا باعتبار القاب لأن الطاهر إن الصغير إذا بلغ السبع يبنى بنفسه إلى
الأكل والشرب والنس والاستصباوحده فلا حاجة إلى المحضنة فلا عطفة بين تقدير الاستغناء
بالنس وبين أن يدر على الأشياء الأربعة وحده كالمال كورق الأصل ولم يذكر الاستغناء في
المسوط وذكر في السرا الكبير وزاد في ولد ابن رشيدو بتوا وحده ثم من المشايخ من قال المراد
من الاستغناء مقام الظهارة بأن يظهر وجهه وحده بلا عصب ومنهم من قال بل من النجاسة وإن لم يقدر
على تمام الظهارة وهو القهوه من ظاهر كلام المصنف وفي غاية البيان والتيسر والسككا في أن
الفتوى على قول المصنف من التقدير بالسبع لأن الأب مأثور بأن يأمر بالصلاة إذا بلغها وانما
يكون ذلك إذا كان الولد عند ولوا حلقه فقال ابن سبع وقالت ابن ستلا يحلف القاضي أحدهما
ولكن ينظر إن كان أب كل وحده وليس وحده ويستغنى وحده دفع والأفلا كذا في الظهارة
واستغنى يذكر الال عن الشرب ولذا ذكر الشرب في الخلاصة وجعل بين الأربعة في التدين وأما
ما في فتح القدر والخلاصة من عدم ذكر الاستغناء فهم وأشار المصنف رحمه الله بذكر الأم والمجدة
إلى أن يمرهما أولى فالوقال والمحضنة أحق به حتى يستغنى لكان أصرح (قوله وبها حتى تميع)
أى الأم والمجدة أحق بالصغيرة حتى تميع لأن بعد الاستغناء يحتاج إلى معرفة آداب النساء ولو لم أره
على ذلك أقدر وبعد البلوغ يحتاج إلى التحصين والحفظ والأب فيه أقوى وأهدى ويعلم أنه لو قال
حتى تبلغ لكان أولى وعن محمد أنها تدفع إلى الأب إذا بلغت حد الشهوة لتحقق الحاجة إلى العصانة
قال في النفاة وبالمعتمد لسداد الزاد وفي نفاة المصنف وعن أبي يوسف مثله وفي التدين وبه يقتضى
في زبائل كثره الفساد وفي الخلاصة وتوابع الفتوى والاعتماد على هذه الروايات لسداد الزمان
والحاصل أن الفتوى على خلاف ظاهر الرواية قد صرح في التحنيس بأن ظاهر الرواية أنها أحق بها
حتى تميع واختلف في حد الشهوة وفي الولاية المحبة وليس لها حد مقداره لا يختلف باختلاف حال
المرأة وفي التدين وغيره وبأحدى عشرة سنة مستغنى في قولهم جميعا وقدره أبو القاسم سبع سنين
وعليه القنوى اه وأشار المصنف إلى أنها تزوجت قبل أن تبلغ لا تسقط حضانتها وقال في القنوة
الصغيرة إذا لم تكن مشتهاة ولها زوج لا يسقط حق الأم في حضانتها مادامت لا تصنع للرجال إلا في
رواية عن أبي يوسف أنها كانت يتأسس بها اه وظاهر أنها إذا صلت للرجال قبل البلوغ وقد

زوجها أو ما فاته لا حضانة لأمها اتفاقا فصحا بالطلاق القصر إلى قسدهم على اللقي به فهو ظاهر
 ولم أر حاكم ماذا اختف الأب ولا أم في حضنها فقالت لأم لم تحض وقال الأب حاضنت أوفى البلوغ
 بالنسب وينبغي أن يكون القول قول الأم كقول الأب في تزوجها وأنكرت بجامع أنه يدعي سقوطها
 وهي تنكر (قوله وغيرهما أحق بها حتى تنسحب) أي غير الأم والجدة أحق بالصغيرة حتى تنسحب
 فما أخذ الأب في المحامع الصغيرة حتى تستغنى لانتها لا تقدر على احتضانها ولهذا تؤجرها للخدمة
 فلا يحصل المقصود بخلاف الأم والجدة لقد رتبما عليه شرطا وأطلق في الجدة فتعمل جدته من أمه
 ومن أمه كافي فغنى القدير وفي الظاهر يقولون أن امرأة جلت دألي تطلب النفقة من أمه فقالت هذا
 ابن ابنتي منك وقد ماتت أمه ما عطني نفقته فقال الأب صدقت هذا ابني من ابنتك لها أمه فمقت وهي
 في منزلي وأردت أخذ الصبي منها لم يكن له ذلك حتى يعلم القاضي أمه وتخصرني فتأخذني لها أمه فمقت وهي
 جدته الصبي فتدع أن لها حق الحضانة ثم يدعي قيام من هو أولى منها وإذا عملت فإن أحضر الأب امرأة
 فقال هذا منك وهذا ابني منها وقالت الجدة هذا ابني وقد ماتت ابنتي أم هذا الصبي والقول في
 هذا قول الرجل والمرأة تأتي معه ويدفع الصبي إليه لأن الغرض لها ما يكون الولد لها وصار هذا
 كالزواج إذا كان بينهما وقد قالت للمرأة ابني من زوج آخر وقال الرجل هو ابني من امرأة أخرى
 فأمه يصح بكونه ابنا لها لأن الغرض لها ما يكون الولد لها وكذلك الجدة وحضرت وقالت هذا ابن
 ابنتي من هذا الرجل وقد ماتت أمه فقال الرجل هذا ابني من غير ابنتك من امرأة أخرى والقول قوله
 وبأخذ الصبي منها ولو أحضر الرجل امرأة فقال هذا ابني من هذا من ابنتك وقالت الجدة له هذه
 أمه بل أمه ابنتي وقالت التي أحضرها الرجل صدقت ما أنا بأمه وقد كذب هذا الرجل ولكن امرأة
 فان الأب أوفى به فأخذه وعلل المصنف رحمه الله في الكتاب فقال لأنه لما قال هذا ابني من هذه المرأة
 فقد أكره كونها حادثة فيكون منكرا الحق لها في الحضانة أصلا وهي أقرت له بالحق (قوله ولا
 حق للامه وأم الولد علم يستحق) لغيرهما من الحضانة بالاستئصال بخدمة المولى وإذا اعتقت امرأة حرة
 أو أن ثبوت الحق ودخل تحت الأم المديرة وتزوجوا لرق فيها وكذا المكاتبة داخل تحت الأم بالنسبة
 إلى الولد المولود قبل الكاتبة وأما إذا ولدت بعد الكاتبة فهي أولى بحضانتها من غيرها لا مصادرا خلا
 في كاتبتها أو إذا لم يحن الحق الحضانة فقالوا ولا يفرق بينهم وبين أمه للنهي من ذلك ولم يذكر المصنف
 أن الحق في حضانة ولدا لأمه المولى أو لغيره والحق التفصيل بأن كان الصغير رقيا أو لا أحق به حرا
 كان أبوا أو عبدا وكذا الوقت أمه بعد موته فلا حق لها في حضانتها لغير الحق للمولى سواء كانت
 منكوبة أمه أو طهرها لأنه مملوكه وأما إذا كان حرقا لحضانة لآخر ما له الأحرار كانت أمه أمه
 لا مولاه ولا مولاه الذي اعتقه وإن اعتقت كانت الحضانة لها (قوله والخدمة أحق بولدها المسلم
 ما لم يعقل الأديان) لأن الحضانة تبقى على الشقوق حتى اشتق عليه فيكون يقع اليها انظره فإذا
 عقل الأديان يخرج عنها احتمال الضرر وأطلق الخدمة فتعمل الكاتبة والمجوسه كما في غاية البيان
 وغيره وقسدها الأحرار من الرتبة لأنه لا حق لها فيها لأنها تحبس وتضرب فلا تتبرغ له ولا في
 دفعه إليها نظر فإذا استوتت بسلام الولد إليها وقسم في الهدايا من شئ قال عالم يعقل الأديان
 أو يضمان بأن يألف الكفر فظاهرا أنه إذا خيف أن يألف الكفر تزعمها وإن لم يعقل ذلك، وأوهى
 ولزده على المصنف القصر على الأول في شرح النقاية لو خيف أن يقتله بلع خنزير أو خر لم يترفع
 منها بل يضم إلى ناس من المسلمين والتقيسد بالأم اتفاقا إذا كل حاضنة فتمسك كذلك كما صرح في

وغيرهما أحق بها حتى
 تنسحب ولا حق للامه وأم
 الولد ما لم تعتق والخدمة
 أحق بولدها المسلم ما لم
 يعقل الأديان

(قوله لم يرفع منها بل
 يضم إلى ناس من المسلمين)
 ليس في القبح والنهر
 قوله لم يرفع منها وأيضا
 فظاهر أنه يضم إلى ناس
 من المسلمين أن يرفع منها
 الآن يكون المعنى يضم
 إليهم عندنا تامل

ولا خيار للولد كذا كان
أما في ولا سفر معلقة
ولدها إلى وطنها وقد
شكها

(قوله وان كانت ثيبا
مخوفة لها) عبارة
التوبيخ وشرحه القدر
وان لم يكن لها أب ولا
جد ولكن لها أخ وأعم
فلهذه ان لم يكن مفدا
وان كان مفدا لا يمكن
من ذلك وكذا المحكم في
كل عصية يرحم بحرم
منها فان لم يكن لها أب
ولاحد ولا غيرها من
العصاة أو كان لها عصية
معد ما نظر فيها إلى
الحاكم فان كانت مأمونة
خداها تنفرد بالسكنى
والاوضاع عند امرأة
أمنة قادرة على الحفظ
بلا فرق في ذلك بين بكر
وثيبا لا جعل ناظرا
للمسلمين ذكره الصبي
وغیره انتهت قال بعض
الفضلاء وهو المذكور
في الشارح الزبلي قال
النبي ويبقى الصلابة
لا سيما في هذا الزمن وأما
تعالى الموفق

خزانة لا كل وام الأم بمجلة الام محبة كانت أو كيسة أو محسنة وكذا كل كافر من نساء القرابة
فهي بمجلة الام (قوله ولا خيار للولد عند ذكرا كان أو أنثى) وقال الشافعي لهما الخيار لان
الذي صلى الله عليه وسلم خير ولنا أنه لقصور عقله فمقتدر من عند الله تعالى ارحمة فليقبله بينه وبين
اللعن فلا يتحقق النكاح وقد صرح ان العصابة رضى الله عنهم بغير ولو اما الحديث قلنا قد قلنا عليه
السلام والاسلام اللهم اهده فوق لا اختيار لا نظير بدعا به عليه السلام أو يحصل على ما اذا كان بالثب
ولم اجد بعد بغيره عند ثابته اذا بلغ السن الذي يزوج من الام بأخذ الاب ولا خيار للعصير وفي فتح
التقدير والمعونة لا يختار ويكون عند الام ويبقى أن يكون عند من يقول بغيره ولو اما عندنا
والعقود اذا بلغ السن للمذكور يكون عند الاب ولم يذ كر المصنف حجة الله حكم الولد اذا بلغ هل تنفرد
بالسكنى أو يستقر عند الاب وفي الظاهرية اذا بلغت الحمار بمبلغ التسامع كانت بكرا كان للاب ان
يضعها الى نفسه وان كانت ثيبا فليس له ذلك الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها والاسلام اذا عقل
واجتمع رأوا واستحق عن الاب ليس للاب أن يضعه الى نفسه الا اذا لم يكن مأمونا على نفسه كان له أن
يضعه الى نفسه وليس عليه تفقده الا أن يشرع عمنى كانت الحمار بكرا يضعها الى نفسه وان كان
لا يختار عليها التسامع اذا كانت حديثة السن لما اذا دخلت في السن واجتمع لها رأى وعقلت فليس
للأولاد حق الضم ولها ان تنزل حيث أحببت حيث لا يتوقف عليها وان كانت ثيبا مخوفة عليها وليس
لها أب ولا جد ولكن لها أخ وأعم ليس له ولاية الضم الى نفسه بخلاف الاب والمجد والفرق أن الاب
والمجد كان لهما ولاية الضم في الابتداء فجاز أن يبعدا الى هجرهما اذا لم تكن مأمونة أما غير الاب
والمجد فلم يكن له ولاية الضم في الابتداء فلا يكون له ولاية الاعادة أيضا (هـ) وان لم يكن لها أب ولا
جد ولا عصية أو كان لها عصية مستغفلة فاقضى أن ينظر في حالها فان كانت مأمونة فخلها تنفرد
بالسكنى سواء كانت بكر أو ثيبا ولا اوضاعها عند امرأة أمينة ثقة تقدر على الحفظ لا به جعل ناظرا
للمسلمين كذا في التيسير وكذا الاستصحاب ان للاب أن يؤبد ولده البالغ اذا وقع منه شيء وفي الأصول الجمة
الان اذا بلغ بغيره لا يزوج وان كان فاسقا محسنى علمه شيء فلا أب أو من الام وفي الخلاصة امرأة
خروجت من منزلها وترك صاحبها في المهد فقط المهدومان الصغير لاثني طمها لانها لم تضع فلا
تضمن كالخروجت من منزلها فحاضر أو فطر في البيت فلا ضمان عليها (قوله ولا سفر معلقة ولدها
الا إلى وطنها وقد شكها) لان في السفر به اضرا رايه ماذ ان خرجت الى وطنها وقد كان تزوجها
الزوج فيه فلها ذلك لا به التزم القيام فبغيرها فشرعنا قال عليه السلام من تأهل ببلدة فهو منهم وهذا
بصير المحرم به فيها كذا في الهداية وقد دفعه في الكافي بأن للصرح به أن المحرم في لا يصير تأمله
في دار الاسلام فمما لا مكان أن يطلتها ثم يعود الى دار الحرب وانما ذلك في الحرية اذا تزوجت فلها
تصير حرة ومافي التسنين ابدال المحرم في المحرم بسنة لا يناسب القيام لان الكلام في الرجل وشرط
المصنف لمجاوز سفرها به أمرين وانفقوا له ليس لها السفر به الى مصر لم يتزوجها فيه واشتغلوا فيها
اذا رادت المحرم الى مصر غير وطنها وقد كان التزوج فيه أشار في الكتاب الى انه ليس لها ذلك
وهذا رواية كذب الطلاق وذكر في الجامع الصغير ان لها ذلك لان العقد محسنى وحده في مكان وجب
احكامه فيه كالحجب البيع التسليم في مكانه ومن جملة ذلك حق امساك الاولاد وجبه الاول ان
التزوج في دار الغربة ليس التزاما لك فيه مرة وهذا أصح كذا في الهداية وفي شرح التقاية
وانما قال المصنف لا سفر دون تخرج لانه لو كان بين الموضعين تخارب بحيث يمكن الاب من مطالعة

(قوله والذي يظهر علم الخ) قال في التهر والظاهر أن المراد بالشرف هنا القوي الذي هو قطع المسافة لا الشرف الذي لا يشترط فيه
 بقدر مسيرته ثلاثاً ألبم غير أنها لو فرضت بحيث يتمكن من مطالعة ما هو مبرجع إلى وطنه في يومه قبلها النقل (قوله والصادرة
 القصبة إلى قوله وهي وأردت على المصنف) قال الرمل قوله لا إذا انتقلت الخ مما على إطلاق للتون فالبسطة فيه اضرباً بالاب
 فيخرج عنه ولم يرهذه الغير بل كلامهم مصرح بخلافه اه قلت يجب بان مراد ١٨٧ المؤلف بالقرينة القرية يستقيم للمصر

ولده والروح إلى فيه فهاهنا ما لا أن تثقل اليأسه كان وطناً لها أول يمكن وقع العقد فيه أول
 يقع لأن الانتقال إلى قريب بمنزلة الانتقال من محلة إلى محلة في بلدة واحدة اه والذي يظهر عدم
 صحة التصير بالشرف أو بالخروج على الإطلاق لأن الشرفان كان المراد به الشرف لم يصح ألا يشترط
 في منه ما عن الخروج به أن يكون بين الوطنيين ثلاثاً ألبم وان كان المراد به السفر القوي لم يصح
 أيضاً لأنه إذا كان بين المكانين تقارب لا تمنع مطلقاً فلو كان انتقال من محلة إلى أخرى وكنا التصير
 بمطلق الخروج ولا يصح والصادرة القصبة ليس لها الخروج والولد من بلدة إلى أخرى بينهما ما وتكما
 ذكرناه لا إذا انتقلت من القرية إلى المصران لها ذلك لأن فيه نظر الصغر حيث يقطن بأحلاق
 أهل المصر وليس فيه ضرر بالاب وهي وأردت على المصنف وفي عكسه ضرر بالصغر لثقله بأحلاق
 أهل السواد فليس لها ذلك مطلقاً ويستثنى من جواز نقله إذا وجد الأمران في دار الحرب فليس لها
 أن تنقله إليها إذا كان وطنها ونكحها فيه لما فيه من الأضرار بالولد والولد المسلم أو الذي حتى لو
 كان الولد أو الولد حرم بين لها ذلك بوقيد مطلقاً لأن التسكوة لو لم يكن لها الخروج فمن بلد إلى آخر
 مطلقاً لأن حق السكنى للخروج بعد ما فيها المصلحة خصوصاً بعد ما خرجت مع مولداتها مطلقاً للباة
 بعد ما مضت عدلتان للطلاق جميعاً حكمها حكم التسكوة فمعتدة البائن ليس لها الخروج قبل
 انقضاء العدة مطلقاً وقيد بالام لأن الام لا توصف بالخصانة للعدة فليس لها أن تنتقل إلى
 مصرها بالولد لأنه لم يكن بينهما عقود كذا أم الولد إذا اعتلت لتخرج الزوجة من المصر الذي فيها الغلام
 لا لأنه عديم الأدب أو الولد كذا في التدبير وغير المحمودة كالمحمدة الأولى وأطلق في الوطن فتعمل
 القرية قلها أن تنقله من مصر إلى أخرى بوقيد العقدية وهي قريبتها كافي شرح المحامى وهو
 المنصوص عليم في الكافي لها حكم الشبهة في شرح البقالي من أنه ليس لها ذلك ضعيف وقيد
 بل رأيت أن الأب ليس له أن يخرج الولد من بلد أمه حيث كان لها حق في المحضنة قال في الظاهر بوقيد
 للفتن ابن جماعة عن أبي يوسف رجل تزوج امرأة البصرة فولدت له ولداً ثم إن هذا الرجل
 أخرج البصرة إلى الكوفة وطلقها وحاصمتها فولدت له ولداً ثم إن هذا الرجل
 أخرجها إليها بارها فليس عليه أن يرد معها قال في النهي اليوم خذ به قال وإن كان أتواجه بغير أمرها
 قلبه أن يجيء به إليها ابن جماعة عن أبي يوسف رجل تزوج مع امرأة ولد لها من البصرة إلى
 الكوفة ثم وولدت له البصرة ثم طلقها فاعلم أن رد ولدها فيؤخذ بذلك لها اه وفي المحامى القدسي
 وأدنا زوجها في قرية من رستاق لها قرية قريبة بعضها من بعض فولدت أن تخرج ولدها من قرية
 إلى قرية لها ذلك ما لم تقطع من أبيه إذا أراد أن يصير ولده كل يوم وكذا الأب إذا أراد أن يخرج له إلى منزل
 ذلك وليس له أن يخرج من المصر إلى القرية بغير رضا أمه إذا كان صغيراً اه وفي الجمع ولا يخرج

بقرينة قوله وليس فيه
 ضرر بالاب نعم يسقط
 الاعتراض عليم في تركه
 الآخرين الذين شرطوا
 المصنف في المنع بالعبارة
 القصبة لها الخروج والولد
 من بلدة إلى بلدتي ووطنها
 وقد نكحها فيها ومن
 قرية إلى مصر قرية
 مطلقاً والأفلا كاتوجه
 إلى دار الحرب لا إذا كان
 حريمي (قوله وقيد
 بالمطلق) قال الزبي
 والظاهر أن المتوفى عنها
 زوجها كالمطلقة في ذلك
 فلا تملك ذلك بلاذن
 الأولياء لقيامهم مقام
 الأب وما فيه أضرار بالولد
 طاهر المنع (قوله وكذا
 الأب إذا أراد أن يخرج
 إلى مثل ذلك) أي إذا أراد
 أن يخرج من قرية إلى
 قرية له ذلك ما لم تقطع
 من أمه إذا أراد أن
 يصير كل يوم وولده وليس
 له أن يخرج من المصر
 إلى القرية الخ أي يتضرره

بثقله بأحلاق أهل القرية فهاهنا ما لا أن تثقل اليأسه كان وطناً لها أول يمكن وقع العقد فيه أول
 يقع لأن الانتقال إلى قريب بمنزلة الانتقال من محلة إلى محلة في بلدة واحدة اه والذي يظهر عدم
 صحة التصير بالشرف أو بالخروج على الإطلاق لأن الشرفان كان المراد به الشرف لم يصح ألا يشترط
 في منه ما عن الخروج به أن يكون بين الوطنيين ثلاثاً ألبم وان كان المراد به السفر القوي لم يصح
 أيضاً لأنه إذا كان بين المكانين تقارب لا تمنع مطلقاً فلو كان انتقال من محلة إلى أخرى وكنا التصير
 بمطلق الخروج ولا يصح والصادرة القصبة ليس لها الخروج والولد من بلدة إلى أخرى بينهما ما وتكما
 ذكرناه لا إذا انتقلت من القرية إلى المصران لها ذلك لأن فيه نظر الصغر حيث يقطن بأحلاق
 أهل المصر وليس فيه ضرر بالاب وهي وأردت على المصنف وفي عكسه ضرر بالصغر لثقله بأحلاق
 أهل السواد فليس لها ذلك مطلقاً ويستثنى من جواز نقله إذا وجد الأمران في دار الحرب فليس لها
 أن تنقله إليها إذا كان وطنها ونكحها فيه لما فيه من الأضرار بالولد والولد المسلم أو الذي حتى لو
 كان الولد أو الولد حرم بين لها ذلك بوقيد مطلقاً لأن التسكوة لو لم يكن لها الخروج فمن بلد إلى آخر
 مطلقاً لأن حق السكنى للخروج بعد ما فيها المصلحة خصوصاً بعد ما خرجت مع مولداتها مطلقاً للباة
 بعد ما مضت عدلتان للطلاق جميعاً حكمها حكم التسكوة فمعتدة البائن ليس لها الخروج قبل
 انقضاء العدة مطلقاً وقيد بالام لأن الام لا توصف بالخصانة للعدة فليس لها أن تنتقل إلى
 مصرها بالولد لأنه لم يكن بينهما عقود كذا أم الولد إذا اعتلت لتخرج الزوجة من المصر الذي فيها الغلام
 لا لأنه عديم الأدب أو الولد كذا في التدبير وغير المحمودة كالمحمدة الأولى وأطلق في الوطن فتعمل
 القرية قلها أن تنقله من مصر إلى أخرى بوقيد العقدية وهي قريبتها كافي شرح المحامى وهو
 المنصوص عليم في الكافي لها حكم الشبهة في شرح البقالي من أنه ليس لها ذلك ضعيف وقيد
 بل رأيت أن الأب ليس له أن يخرج الولد من بلد أمه حيث كان لها حق في المحضنة قال في الظاهر بوقيد
 للفتن ابن جماعة عن أبي يوسف رجل تزوج امرأة البصرة فولدت له ولداً ثم إن هذا الرجل
 أخرج البصرة إلى الكوفة وطلقها وحاصمتها فولدت له ولداً ثم إن هذا الرجل
 أخرجها إليها بارها فليس عليه أن يرد معها قال في النهي اليوم خذ به قال وإن كان أتواجه بغير أمرها
 قلبه أن يجيء به إليها ابن جماعة عن أبي يوسف رجل تزوج مع امرأة ولد لها من البصرة إلى
 الكوفة ثم وولدت له البصرة ثم طلقها فاعلم أن رد ولدها فيؤخذ بذلك لها اه وفي المحامى القدسي
 وأدنا زوجها في قرية من رستاق لها قرية قريبة بعضها من بعض فولدت أن تخرج ولدها من قرية
 إلى قرية لها ذلك ما لم تقطع من أبيه إذا أراد أن يصير ولده كل يوم وكذا الأب إذا أراد أن يخرج له إلى منزل
 ذلك وليس له أن يخرج من المصر إلى القرية بغير رضا أمه إذا كان صغيراً اه وفي الجمع ولا يخرج

فيعين منه على ما لا يمكن ان يتصور ان يتصوره كلام المؤلف (قوله وفي الفتاوى السراجية) أي المصوبة إلى الشيخ
 سراج الدين قاري الهداية شيخ السكالك بن الهمام وهذه غير الفتاوى السراجية التي ينقل عنها في التتارغانية
 (باب النفقة) (قوله بالزوجة والقريبة والملك) مما اقتضت في السراجية حيث قال وأما ما يجب وجوب هذه النفقة أي
 نفقة الزوجة والامهات بنسب وجوبها ١٨٨ استحقاق المحبس الكاتب بالنكاح لزوج عليها وقال الشافعي السبب الزوجة وهي

كوتها زوجة له وبنيت
 الاب والجد قبل الاستثناء اه وعلمه في الشرح بانها لما قيمت للاضرار بالام باطل احتها في المحضات
 وهو يدل على ان حضاتها انما سقطت جازها السفر به وفي الفتاوى السراجية سئل اذا خذنا المطلق
 وللمن حاضنته زواجهما هل ان يسافر بها عليه بانه ان يسافر به الى ان يعود حتى امه اه وهو
 صريح فيما قلنا وهي حادثة القنوي في زماننا والله اعلم

(باب النفقة)

هي في اللغة ما ينق الانسان على عاله ونحو ذلك قال تعالى وما منهم ان تقول منهم نفقاتهم ويقال
 أنق الرجل من النفقة قال تعالى لينفق ذو سعة من سعته وأنق القوم اذا نفقت وسوقهم وأنق الرجل
 اذا ذهب ماله ويقال منه قوله تعالى اذن لا مسكن خشيته الاتفاق أي خشيته الفقر وقال نفقت السلعة
 نفقا فقيض كسبت ونفقة الدابة نفقا اذا ماتت كذا في مناسبات المحرم وبه علم ان النفقة للمراة هنا
 ليست مشتملة من النفق بمعنى الهلاك ولا من النفق ولا من النفاق بل هي اسم للشي الذي ينفقه
 الرجل على عاله وأما في الشريعة فتذكر في الخلاصة قال هشام سألت مجاهد عن النفقة قال النفقة هي
 الطعام والكسوة والسكنى اه قالوا نفقة العير تنجب على الغير باسباب ثلاثة بالزوجة والقريبة
 والملك فسد بالاول مناسبة تقدم من النكاح والطلاق والعدة (قوله تنجب النفقة للزوجة على
 زوجها والكسوة بقدر حالهما) أي الطعام والشراب بقدره عطف الكسوة والسكنى عليها والاصل
 في ذلك قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته وقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف
 وقوله عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف وعليها جاع
 الامه والان النفقة جزء الاحتباس فكل من كان محبوسا بحق مقصود لنزوة كانت نفقته عليه أصله
 القاضي والمعامل في الصدقات والمفتي والوالي والمضارب انما سافر بحال للضرورة والمقاتلة اذا قاموا
 لادفع عدو المسلمين واعترض بان الرهن محبوس لحق الرهن وهو الاستغناء ولذا كان أحق بمن
 سائر الغرماء عن نفقته على الرهن وأجيب بانه محبوس بحق الرهن أيضا وهو وليد يدينه عنه عند
 الهلاك مع كونه ملكا له أطلق في الزوجة فتعمل المسكة والكافرة الفسقة والفقر وتطلق في
 الزوج فتعمل التقى والفقر والصغر والكبير بشرط ان يكون الصغير مال ولا فلا تفي على أمه لها كما
 قدمناه في مهرها ولم يذكر المصنف طريقا يصل النفقة اليها وهو نوعان تمكين وتعليق بالتمكين
 متعين فيما اذا كان له طعام كبير وهو صاحب مائة فيمكن للرأه ان تناول مقدار كفايتها فليس
 لها ان تطالبه بفرض النفقة وان لم يكن بهذه الصفة فان رضى ان تأكل معه فيها ونمتوان

كوتها زوجة له وبنيت
 على هذا الاصل انه لا نفقة
 على مسلم في نكاح غيب
 لانعدام سبب الزوج
 وهو حق المحبس الثالث
 للزوج عليها بسبب
 النكاح لان حق المحبس
 لا يثبت في النكاح الفاسد
 وكذا النكاح الفاسد
 ليس بنكاح حقيقة وكذا

(باب النفقة)

تجب النفقة للزوجة
 على زوجها والكسوة
 بخبرهما

في عدة منه وان ثبت
 حق المحبس لانه يثبت
 بسبب النكاح لا تقدم
 حقيقته وانما يثبت
 لتخصيص للممولان حال
 العدة لا يكون أقوى
 من حال النكاح اه
 مختصا وسياق من المؤلف
 الكلام على النكاح
 الفاسد في آخره
 للقول (قوله أطلق في
 الزوجة الخ) قال الرمي
 سيأتي ان الصغيرة التي

لا توطأ لاختلافها فاستحق عن استثنائها تامل (قوله بشرط ان يكون الصغير مال الخ) قال في الشرنبلال قال
 فاصحان وان كانت كبيرة وليس للصغير مال لا تنجب على الاب نفقتها ويستدين الاب عليه ثم يرجع على الابن اذا ايسر أقول
 هذا اذا كان في تزويج الصغير مصلحة ولا مصلحة في تزويج قاصر ومصرع بالفتح والشم وطواقة الوطء هر كثير ولزوم نفقة بقررها
 القاضي تستغرق ما ار كان أو بصردادين كثير ونص المذهب بانه اذا عرف الاب سوء الاختيار رجحة أو فسقا بالعقد باطل
 اتفاقا صريح في البحر وغيره وقدمه المصنف في باب الولي اه

خاصته في فرض النفقة فرض لها بالعرف وهو التملك كذا في غاية البيان وتاخر ما في النخبة
ان المراد بصاحب الطعام الكثير ان شق على من لا يحب عليه نفقة فينتهي معتقته في طلب
الفرض لانه اذا كان يثق على من لا يحب عليه نفقة فلا يتبع من الاتفاق على من عليه نفقة الا اذا
ظهر للقاضي انه يضربها ولا يثق عليها فينتهي بفرض لها النفقة اه وتاخر ما في غاية البيان ان
النفقة للمفروضة تصير ملكا للمراة اذا دفعها اليها فالتصرف فيها من بيع وهبة وصدقة وادخار
وبدل على ذلك ما في الخلاصة وسرة الكسوة او هلكا النفقة لا يفرض لها أخرى بخلاف المحارم
ولو فرض لها درهم بوق مناسي يفرض بخلاف المحارم اه وفي النخبة لو فرض لها القاضي عشرة
درهم نفقة شهر فمضى الشهر وقد بقي من العشرة يفرض لها القاضي عشرة أخرى وقرق بين
النفقة وبين الكسوة كما سنسب في الكسوة وبديل عليها بضا ما فيها انها لو اصبحت لها بدفرض النفقة
على من لا يصلح تقدير النفقة كان معاوضة كالسدق ولا انها ملكة النفقة للمفروضة بل كان
معاوضة وفي الفتا قال لها خذ هذه الناقصة الخنفقة لتفعلك ولم يكن الوقت فهو تملك لا اباحة اه
ففسد انما تلك النفقة بفرض القاضي او بدفع شيء الى الصاكن في الخلاصة والبدعة اذا فرض
القاضي النفقة فزوج هو الذي يلى الاتفاق الا اذا ظهر عند القاضي عليه فينتهي بفرض النفقة
وبأمر له عليها لتتفق على فيها نظر لها ان لم يسطح به ولا يستعاض عنه النفقة اه فهي وان
ملكها ما يفرض لم تصرف فيها بالاتفاق وتفرع على هذا ما لو قرر لها كل يوم مثلا قدر لعميان
النفقة فأمرته بانفاق البعض وأرادت ان تملك الباقي فمضى التملك ان لها ذلك كما تقدم التصريح
بعد ان الخلاصة والنخبة في نفقة الشهر والقرق بر نفقة شهر أو يوم فليس طائفة انه يلى الاتفاق
مع فرض القاضي لا الكسوة قواما عليها لانه ما أحتمل فصل وعلى هذا لو أمرته امرأته بشراء طعام
واشتري لها ما كان وقضيل شيء واستدعت عنه في يومها فليس له أكله والتصرف فيه اليها فهو
مقتضى التملك وبديل عليه ايضا انما لو أسرف في نفقة الشهر فأكثرتا قبل مضيه واجتاحت
لا يفرض لها أخرى كما لو هلكت كما في النخبة وما لحاصل ان للمفروضة والمندفوعة اليها ملك لها فلهما
الاطعام منها والتصدق وفي الحامدة للمرأة اذا فرضت لها النفقة فأكلت من ثمنها أو من مثله
الناس كان لها ان ترجع بالمفروض على زوجها اه وفي البدائع واذا طلت المرأة من القاضي
فرض الغفلة قبل النفقة وهي بحيث لا تمتنع من التسليم لو طالها بالتسليم أو كان امتاعها لمحق فرض
القاضي لها اعانة لها على الوصول الى حقها الواجب وان كان بعد ما حو اليها مسخرة فرعت عدم
الاتفاق أو التصيين فلا ينبغي ان يجعل بالفرض ولكن بأمره بالنفقة والتوسيع الى ان يظهر ظله
فينتهي بفرض عليه النفقة وأمره ان يدفعها اليها لتتفق على نفسها ولو طلت كفيلاها أو طامن
عينته لا يجبره القاضي على اعطاء الكفيل عند أي حنيفة واستحسن أبو يوسف أخذ قبل نفقة
شهر ويشترط لوجوب الفرض على القاضي وجواز من سلطان أحدهما طلب المرأة والثاني حضرة
الزوج حتى لو كان الزوج غائبا فطلب المرأة من القاضي فرض نفقة عليه لم يفرض وان كان عالما
بالزوجة عند أي حنيفة في قوله لا احرل ان الفرض من القاضي قضاء وقد صرح من اصله ان القضاء
على الغائب لا يجوز من غير خصم وقوله عليه السلام: امرأه أي سفيان انما كان على سبيل الفتوى

حاشا لو كان صاحب مال
فالقاضي لا يفرض لها
النفقة وان طلت لها
معتقة في طلب النفقة
لان الرجل اذا كان بهذه
العقبة يتفق على من ليس
عليه نفقة فلا يتبع من
الاتفاق على من عليه
نفقة فلا يفرض لها
القاضي الا اذا ظهر للقاضي
انه يضربها ولا يثق
عليها فينتهي بفرض لها
النفقة وان لم يكن الزوج
صاحب مال فلقاضي
يفرض لها النفقة كل
شهر اه وهو كما ترى
لا يدل على ما دعي والذي
يدل كلامه عليه انه اذا
ظهر للقاضي فقضاها
لمسرق من الطرق
لا يفرض من غير ان يكون
انفاقه على من لا يجب
عليه انفاقه سوط ذلك
لا يتوهمه ذو فهم مع
قوله الا اذا ظهر للقاضي
انه يضربها فاعلم ربي
(قوله فهي وان ملكها
بالفرض لم تصرف اي
ليس لها التصرف فيها
الاتفاق وانما الاتفاق
له (قوله وقوله عليه
السلام لامرأه أي سفيان)
لم يذكر لفظ الحديث هنا
وذكره في البدائع أول

الباب وهو انه عليه الصلاة والسلام قال ايند امرأة أي سفيان خشي من ما أتى به فمات بكونك ولذك طالع وف وفي فتح
الغدير من رآه الى العجيين ان هدت فتسبى قاله الرسول القمان بالسيان رجل ضييع لا يهني من النفقة ما يكتفي ويكتفي بي

لأعلى طريق القضاء يدل على أنه لم يقدر لها ما تأخذ وفرض النفقة من القاضي تقديرها واذالم تتعلم
 تكن فرضا ظم تكن قضا موسى في قامة فيما إذا غاب وله مال عند موته وفي الزوا الحجة الفتوى
 على قول أبي يوسف في أخذ الكفيل بنفقة شهر ولابد كالمصنف تقدير النفقة لساق الأخيرة وغيرها
 من أنه ليس في النفقة عندنا بتقدير لازم لأن المقصود من النفقة الكفاية وذلك مما يختلف فيه طابع
 الناس وأحوالهم يختلف باختلاف الأوقات أيضا ففي التقدير بمقدار ضرر ما يحدثها والذي قال
 في الكتاب أن كان الزوج معسرا فرض القاضي لها النفقة أو بعدد درهم وهذا ليس بتقدير لازم بل
 انما قدره محمد لثنا هدي في زمانه والذي يحق على القاضي في زماننا اعتبار الكفاية بالمعروف وأصله
 حديث هند حيث اعتبر الكفاية فوق البدائع وإذا كان وجوبها على الكفاية فحجب على الزوج
 ما يصح كغيره من الطعام والأدام والدين لأن المختار لا يؤكل مادة لا مأدوما وأما الدين فلا يندم للقاء
 وفي الليرة قالوا العلم ليس من الأدام خصوصا على أصل أبي حنيفة في الدين فيفتقران كانت المرأة
 مفرطة اليسار تأكل الحلو وما أشبه ذلك والزوج كذلك يفرض عليه مثل ذلك وإن كان من أوساط
 الناس فلي ما يندم من مافي دهرهم يفرض على الزوج اه وفي القضية يفرض الأدام أيضا علاه
 اللحم وأداء الزينة وأصله الدين وقيل في التقية لا يفرض الأدام إلا إذا كان خبز شعير وفي فتح
 القدير والمحق الرجوع في ذلك إلى عرفهم اه وفي المجتبى والنفقة هي الخبز والسمود من الرأس
 ودهن السراج وغن للمأولون من الفاكهة وعلى المعسر من الطعام خبز الشعير إذا كان ذلك طعام
 فقرائهم وعشر ما سائر من اللحم وخمسة أساتير من اللحم واللبنة ولواشي لها من الفاكهة اه فصار
 الحاصل أنه ينفي القاضي إذا أراد فرض النفقة أن ينظر في سعر البلد ونظر ما يكفها بحسب عرف
 تلك البلد ويقوم الأصناف بالدرهم ثم يقدر الدرهم حكما في البسط أم اعتبار حاله أو اعتبار
 حالهما واحتار المصنف الثاني وهو قول المحصاف في الهداية وعليه الفتوى وفي الزوا الحجة وهو
 الصحيح وعليه الفتوى وظاهر الرواية اعتبار حاله فقط وهو قول الكرخي بوجه قال جع كثير من
 الشايخ ونص عليه محمد وقال في الخفوة البدائع إنما الصحيح نظر إلى قوله تعالى لينفق ذو سعة من
 سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق بما آتاه الله فلا يكلف الله نفسا إلا ما آتاه واستدل في الهداية
 لا اعتبار حالهما بحديث هند فإنه اعتبر حالهما وأما النص فنقول بوجه أنه مخاطب بقدر وسعته
 والباقي دين في ذمته وحاصله أنه عمل بالآية والمحدث وانفقوا على وجوب نفقة للموسرين إذا كانا
 موسرين وعلى نفقة المعسرين إذا كانا معسرين وإنما الاختلاف فيما إذا كان أحدهما موسرا
 والآخر موسرا فلي ظاهر الرواية الاعتبار بحال الرجل فان كان موسرا وهي موسرة تحجب عليه
 نفقة الموسرين ولا يلجج عليه أن يطعمها ما ياكل لكن قال مشايخنا يستحب له أن يؤاكلها لانه
 مأمور بحسن العشرة وداف أن يؤاكلها لتكون نفقتها ونفقة سواء وإن كان معسرا وهي
 موسرة وجب عليه نفقة المعسرين لأنها الماتر وحت معسرا اقتدر ضمت بنفقة المعسرين وأما على
 المعق به فحجب نفقة الوسط في السلتين وهي فوق نفقة المعسر وتدون نفقة الموسرة فإذا كان الزوج
 مفرط في اليسار يأكل الحلو واللحم المشوي والباحات والمراة فقيرة تأكل في سبها خبز الشعير لا يجب
 عليها أن يطعمها ما ياكل في يستغنى به ولا ما كانت تأكل في سب أهلها ولكن يطعمها الوسط وهو
 خبز الزواحة أو حوتين كذئبي الأخيرة وفي غاية اليسار أنه إذا كان معسرا وهي موسرة أو أجنبنا
 الوسط فقد كلفها باليس في وسعته فلا يجوز وهو غفلة عما في الهداية كالمعناه من أنه مخاطب

إلا ما أخذت من ماله بغير
 علمه فقال عليه السلام
 خفي من ماله ما يكفك
 ويكفي بئك (قوله وإن
 كان معسرا وهي موسرة
 الخ) قال الرمي فلما اختلفا
 فلهي الأصغر وهي

الامسار قال في النسخة في باب النفقة فان قال الرجل انما يسرى على نفقة المهرين كان القول قوله لان تسمية المرأة النفقة
 قوله قالوا يصير في القرض الاصطلاح والايام الخ أقول الذي مضى عليه في الاختيار والتمتع وقبرهما التفسير شهر بلا
 تفصيل وذكر في الذخيرة انه ذكر محمد بن قيس قال وقال شمس الامعة السرخسي في شرحه ما ذكره محمد بن ان النفقة
 تفرض لها شهر اقصر ليس بتقدير لازم وانما ذلك بناء على ما ذهبوا به من تأخير من مذهبنا قالوا يصير في ذلك حال الزوج
 فان كان عتوا الخ لان الاداء على الدماقين لما يتيسر عند ادراك النفقة في كل سنة وعلى التاجر عند انقضاء الخوانيت وغيرها في
 كل شهر وعلى الخريف ما لا كتاب كل يوم اه (قوله) ونهاه كلامهم الخ هذا خلاف ظاهر ما نقلناه من الذخيرة من ان المتبر
 على الدماقين عند ادراك النفقة في كل سنة الخ فانه ظاهر في انه يعمل الى وقت ادراك النفقة في آخر السنة ثم يدفع كل سنة في
 آخرها كما لا يخفى ولو كان للراد انجيل لم يكن فيه تخفيف على الدماقين بل لا يخفى عليه كل شهر او كل اسبوع فاقابل (قوله)
 وصرح به في التفتيش في نفقة النهر الخ أقول للمضى كون الخمار والزوج وما استدل به عليه من كلام التفتيش مفيد ان الخمار
 له الله وكون الخمار لها ينافي كونه لزوج فتأمل لكن كلام التفتيش لا ينافي ما مر لان المراد به انه لو اختار نفقة كل شهر شهره
 لا اكثر من الخمار له حيث كان فيه تخفيف عليه فاذا رضيت به باخذ كل يوم بيومه فلها ١٩١ ذلك لانه اخف عليه من النهر تأمل

(قوله) فان قلت اذا شرط
 عليها الخ قال في النهر
 واعلم انه لو شرط العقد
 ان النفقة تجوز كان
 الشرط غير لازم ولو حكم
 بموجب العقد كما يرى
 ذلك عرف ذلك من مذهب
 كسهم في انه لو حكم المحقق
 بفرضها ادراهم ولو شرط
 ما لا يمنه هل للشافعي
 ان يحكم بالتجوز بعد ذلك
 قال الشيخ فاسم في موجبات
 الاحكام بمساذكر سورة
 سجل النفقة قلت هذا
 دليل لما أقول من انه

قد روي عنه والباقي دين الى الميرة فليس تكلفا بما ليس في وسعه وفي المتي ان شاء فرض لها
 أصنافا وان شاقومها فرض لها بالقيمة ولم يذكر المصنف في أي وقت يدفع لها النفقة لانه يختلف
 باختلاف الناس قالوا يصير في القرض الاصطلاح والايام الخ أقول الذي مضى عليه ان يدفع نفقة
 يوم بيومه لا قبله لا قدر على تحصيل نفقة شهر مثلا دفعه وهذا بناء على ان يطعمها مهنلا ويطعمها كل
 يوم عند المساء من اليوم الذي يلي ذلك المساء لتحتمل من الصرف في ما يحتاج في ذلك اليوم وان كان
 تاجرا يفرض عليه نفقة شهر شهر او من الدماقين نفقة ستة بسنة او من الصناع الذين لا ينقض
 عملهم الا انتضاء الاسبوع كذلك كل في فسخ التقدير وغيره وينبغي ان يكون عمله ما اذا رضى
 الزوج والا وقال التاجر والدماقان والصانع انما يدفع نفقة كل يوم مهنلا لا يجبر على غيره لانه ما
 اعتبر ما ذكره في نفقة طاعله فاذا كان بضرة لا يعمل وظاهر كلامهم ان كل مدة قاست حال الزوج فانه
 يعمل نفقتها كما صرحوا به في اليوم وصرح به في التفتيش في نفقة الشهر انما تفرض عليه وتدفع
 لها ثم قال وفرض لها نفقة كل شهر فليتها كل يوم كان لها ان تطلب عند المساء لان حصة كل يوم
 معلوم فيمكنها المطالبة ولا كذلك ما دون اليوم اه فان قلت اذا شرط عليها وقت الصندان النفقة
 تجوز من غير تقدير والكسوة كسوة الشتاء والصف فقل لها بعد ذلك طلب التقدير فها ما قلت
 لم اره صحا والقواعد تقتضي ان لها ذلك لان هذا الشرط ليس بلازم اذ هو شرط فيما لم يكن واجبا

ليس للشافعي ذلك بناء على ان الزوجية والقرابة تسبب لوجوبها بشرطها وان كان كل يوم سببا لنفقة ايضا وان القضاء يعتمد السبب
 الاول وتبدل الحال والسر ونحو ذلك يعتمد السبب الثاني اه وعلى هذا فلو حكم الشافعي بالتجوز ليس للفقهي ان يحكم بخلافه
 وهذا من الحوادث المهمة فلنحفظها في الضرر من القضاء فان قلت هل تقدير القاضي النفقة حكم منه قلت هو حكم وطلب التقدير
 بشرطه دعوى فتدبر هذا الدعوى والمحادثة ويدل عليه ما في نقات خزانة المفتين واذا اراد القاضي ان يفرض النفقة يقول
 فرضت عليك نفقة امرأتك كذا وكذا او يقول فرضت عليك النفقة كذا يصح ونحب على الزوج حتى لا تنقض بعض المدة
 لان نفقة الزمان المستعمل تصير واجبة قضاء القاضي حتى لو أبرأت بعد القرض صح فان قلت اذا فرض لها كل يوم او كل شهر هل
 يكون قضاءها جميع ما دامت في الصحة قلت نعم ما لم يمنع من ذلك دليل ما في المحرر ان فرض كل شهر عشر قايما ثم من نفقتها يرى من
 نفقة الشهر الاول فانما مضى شهر فابرا ثم من نفقة ما مضى وما يستقبل يرى مما مضى ومن شهر ما مضى وقبل وقامه فيها اه قلت
 سياتي في هذا عند قول المصنف ولا تجب نفقة مضى الا بالانقضاء او الرضا

يعلمون هذا قالوا ان الابرار من النفقة لا يصح الا اذا وجبت بالقضاء او الارضا ومنعت ممة في شذ يصح
 الابرار كنفق البناح وفي البرازية أنت يرى من نفقي ما دمت امرأتك فان لم فرض القاضي النفقة
 فلا برار ما حل وان فرض لها القاضي النفقة كل شهر عشرة دراهم مع الابرار من نفقة الشهر الاول
 دون ما سولها اه وهذا يدل على ان التقدير في مثل هذا يقع على الشهر الاول دون ما عداه وان
 قلت اذا حكم المالك في أصل العقد وفي شرطه وكسب وحكم بحكمه كما يفعل الاثم بعد ذلك
 شكك المرافع وطلبت التعرير عند قاض حتى قول له تقريرها قلت لم اره مصر بجا ايضا وما قلوه
 في كتاب القضاء كما في فصول العماوي والبرازي فمن ان الحكم لا يرفع الخلاف الا اذا كان بعد دعوى
 صحيحة في حادثه من خصم على خصم وما قل الكل من أن شرط صحة الحكم تقسيم الدعوى والمحادثة
 يقتضي ان الغنى ذلك وقد كثر وقوعها في زماننا خصوصا ان النفقة تصدق كل يوم وما يتجدد
 لم يقع فيه حكم وفي القصة قول القاضي استدني عليه كل شهر كذا فرض منه كبس المسمى عليه
 قضاؤه وأشار المصنف بحجب النفقة عليه الى انه لا يسطر الزوج لها نفقة ولا كسوة قطعا ان
 تنفق من طعامه وتقدفوا من كسائه بضارته كما في الذخيرة والقيسة ومن النفقة التي على الزوج
 الحطب والصابون والاشنان والذهن للاستباح وغيره وعن ما لا اعتدال له مؤنة الجراح وفي كتاب
 وزين حمله عليها وفصل في ما لا يطهر من المحض بين أن يكون حصها عشرة أيام فليها أو أقل فليها
 وأجرة القابلة على من استأجرها من الزوجة والزوجة حات بغرا استأجر فلها ان يقول عليه أنه
 مؤنة الجراح ولما قل ان يقول عليها كأجرة الطيب أو ما من ما لا وضو فليها وان كانت غنية تسأجر
 من ينطق ولا تنطق بنفسها وان كانت فقيرة فاما ان ينقل الزوج لها أو يدعها تنقله بنفسها كذا في
 الخلاصة وبه علم أن أجرة التحام عليه لا نه عن ما لا اعتدال لكن له منعها من التحام حيث لم تكن
 نساء كما سبأ في سياته وسوى في الظاهر به من ما لا اعتدال وما لا وضو في الوجوب عليه وهو
 انه اهر وفي الاوقات ما وضوها علمه كانت أو فقيرة ولا تلتا لا يلد له منه فصار كالشرب اه فظهر
 ضعف ما في الخلاصة وفي الذخيرة وطلبت المرافع من القاضي فرض النفقة وكان الزوج عليا دين فقال
 احسبوا لها نفقتها منه كان له ذلك لان الدين من جنس واحد تقع القاصة كما في سائر الديون الا ان
 في سائر الديون تقع للقاصة تقاصا أولا يتقاصوا وهنا يحتاج الى رضا الزوج لوقوع القاصة لان دين
 النفقة اتقص من سائر الديون لسقوطه بالموث بخلاف سائر الديون فكان دين الزوج أقوى فيشرط
 رضاهما للقاصة كالأول كان أحدا الدينين جيدا والا شردنا اه وفي نقات الحصاص لو كفل رجل
 لها بالنفقة كل شهر عشرة دراهم لم يمسهر واحد عند في حنفية وعند أبي يوسف يقع على الايه وهو
 أرفق بالاسر عليه الفتوى واجهوا له لو قال كفلت لك بنتك كل شهر كذا أيدأ وما دمتما
 زوجي ما نه بقسم على الايد ما لدا زوجي وأما الكسوة فقال في الظاهر به قدر عهد الكسوة
 بدرع وخمارين وللمنفقة في كل سنة واختلعت في قصر المحقة قال بعضهم الملام التي تلبس البراءة
 عندا تحرر وبقول بعضهم عطاء الليل تلبسه في الليل وذ كر درعين وخمارين أرادهما صغيا
 وشويا ولم يذكرا السراويل في الصبي ولا بد منه في الشاة وهذا في عرفهم أما في عرفنا فثبت
 السراويل وثياب آخر كالجمبة والفراس التي تنام عليها والخفاف وما تدفع به أذى الحر والبرد وفي الشاة
 ربح خنز وجبة فز وخمارا برسم ولم يذكرا الحف والمكعب في النفقة لان ذلك لا يحتاج اليه
 الخروج وليس للزوج عيشة أسباب الخروج اه وفي الجنب ان ذلك يختلف باختلاف الاماكن

قوله وفي نقات الحصاص
 لو كفل الخ قال الرمي
 بسأقي بحث الكفالة
 بالنفقة في شرح قوله
 ولا ذهب بتقننت الا
 بالقضاء او الارضا قوله
 ولم يذكرا الحف والمكعب
 الخ قال الرمي وعليه خف
 يجاريها أو المكعب كما في
 التارنات من الذخيرة
 وفي جامع الفصولي وهذا
 مسئلة عجيبة وهو انه
 لا يجب على الزوج خفها
 ويجب خف أمتهانها
 منبهة عن الخروج لا أمتهان
 اه ومثله في كثير من
 الكتب وبسمى هذا
 الشارح بما في قوله والمحاد
 اه لمصاود كفي النهر
 ان التعليل المذكور
 يصح كون المراد بالمنفقة
 عطاء الليل

والعادات فيجب على القاضي اعتبار الكفاية بالمر وفى كل وقت ومكان فان شاء القاضي فرضها أصنافاً وان شاء قومها وفى القيمة وفى الخلاصة وتقرض الكسوة كل ستة أشهر الا اذا تزوج ونحوها ولم يبعث اليها الكسوة لها ان تطالبه بالكسوة قبل مضي ستة أشهر والكسوة كالنفقة في انه لا يشترط مضي المدة ولزواج ان يرفعها الى القاضي حتى يأمرها بليس التوبلان الزينة حقها اه وهو يدل على ان المرأة لو أمسكت النفقة أو كالت قليلاً وقربت على نفسها فله ان يرفعها الى القاضي لتأكل بما فرض لها خوفاً عليها من الهزال فانه يضره وفى غاية اليأس معزياً الى المحصاف ويجعل لها ماتماً عليه مثل الفراش ومضربة وورقة فى النساء ومحاماً تنعطى به قال شمس الأمتة فى سرح كتاب النفقات ذكر لها فراشا على حدة ولم يكتب فراش واحد لانهما تعتزل عنه فى أيام الحيض أوفى زمان مرضها اه وفى فتح القدير ذكر فى الأصل الدرع من الكسوة والمحصاف ذكر القمص وهما سواء الا ان القمص يكون مجيماً من قبل الكتف والدرع من قبل الصدر وفى البداة فى الكسوة على الاختلاف كالنفقة من اعتبار ما له فقط أو حالهما على قول المحصاف وفى البخيرة اذا فرض لها القاضي الكسوة فهل ك أو مروب منها أو توقفتا قبل الوقت وليس عليه أن يكسوها حتى يمضي الوقت الذى لا تبقى اليه الكسوة والأصل ان القاضي متى طهر له الخطأ فى التقدير بردها الى المظهر له ذلك لا يرددها ان تخرقت الكسوة بالاستعمال قبل مضي الوقت ينظر ان تخرقت بخرق استعمالها لم يتبين الخطأ فى التقدير فلا يقضى بكسوة أخرى مالم يخرق ذلك الوقت وان تخرقت بالاستعمال المعتاد تبين الخطأ فى التقدير ف يقضى بكسوة أخرى وكذا تجوز اب فى النفقة اذا ضاعت أو مروب أو ك أو أسرفت أو لم تنصرف وكان ذلك قبل مضي الوقت فهو كما قلنا فى الكسوة ولو مضت المدة والكسوة باقية فان لم تستعمل تلك الكسوة أصلاً حتى يمضي الوقت يفرض القاضي لها كسوة أخرى لانه لم يظهر خطأ فى التقدير وان استعملت تلك الكسوة فان استعملت معها كسوة أخرى فى تلك المدة يفرض لها القاضي كسوة أخرى فى تلك المدة وان لم تستعمل معها هذه الكسوة كسوة أخرى لا يفرض لها أخرى لانه لم يظهر خطأ فى التقدير بحيث وقتنا تبقى الكسوة وراحتك الوقت فرق بين هذا وبين ما اذا فرض لها القاضي عشرة دراهم نفقة شهر ففى الشهر وعدي من العشرة حتى حيث يفرض لها القاضي فى النفقة عشرة أخرى والفرق ان فى باب النفقة لم يظهر خطأ فى التقدير يبين لجواز انه اعم باقى من العشرة حتى لتقترب وجدتها فى الاتفاق على بعضها فى التقدير معتبراً بقضى القاضي لها عشرة أخرى اما فى باب الكسوة اذ الست جمع المدة ولم تخرق وقد ظهر خطأ فى التقدير يبين لا يتقاضاه لم يوجد منها التبرير فى اللبس فرق بين نفقة الرجات وكسوتهن وبين نفقة المحارم وكسوتهن فان فى الأقارب ادامضى الوقت وبقي ثمن من الدراهم أو الكسوة بان القاضي لا يقضى بأخرى فى الأحوال كلها لانها باعتبار الحاجة فى حقهم وفى حق المرأة معاوضة عن الاحتاس ولهذا اذا ضاعت النفقة أو الكسوة من أيديهم يفرض لهم أخرى لما ذكرنا اه وقد استغفد من هذه المنعولات أشياء منها ان جميع ما يحتاج اليه المراه من لباس بدناتها وفرش بيتها مما دام عليها موته حتى به ما له لازم على الرجل لما أن يأتى به ولما ان يعرضه القاضي عليه أصلاً أو دراهم كل ستة أشهر ويجهلها لها ويبقى ان يل الرزق سراً لا متعة لها كما قدمنا فى الالباق الا اذا طهر ماله وأوحاشته فى الشراء لها فشدته الى نبي ذلك منه ما أو بوكيلها وصمها انها لو كان لها المتعة من فرش ونحوه لا ينقطع عن الزوج

صاحبه كذا في القريب وفي الشريح كذا قال الامام المصنف الخارج من منزله وبها المأتمنة نفسها
منه ولما اذبحه ورجع كونه في غير منزله بغير اذنه ليشمل ما اذا امتنع عن الجي الى منزله ابتداء بغير
ايماءه بل مهرها وما اذا خرجت من منزله بعد الانتقال اليه واطلق المحر ورجع ففعل المحقق
والجسعي وهو عدم تكييفها له من الدخول فيه منزله الذي يسكن فيه قبل ان تساهل النقة لانها
كالخارجة وعليه في النسخة بانها صارت كاتنا نثبت الى موضع آخر فقل انه خرج من منزله
حكم بخلافه ما اذا منعت بمسئله النقة كما قدمنا وخرج ما اذا خرجت من بيت الغصب او
امتنع من الانتقال اليه فانها لا تكون ناشرة كما قدمنا لانه ليس منزله اصلا بخلاف البيت الذي
فيه شبهة كبيت السلطان ليس لها ان تمتنع وتصر ناشرة كافي الحاشية لعدم اعتبار الشبهة في ذاتها
كافي التخصيص وقيد المحر ورجع لانها لو كانت مقيمة في منزله ولم تكن من اوطع فانها لا تكون
ناشرة لان الظاهر ان الزوج قد روى على حصول التمسك منها بديل ان الكبر لا يوطأ الا كرها وقد علم
ما قدمناه ان للزواج معها نفسها منه المتع بغير حق فلذا قال في الخلاصة لو كان الزوج بغير قصد وكانت
زوجه بنفس فعلت لها احدا لصلها الى محر فقل ان تذهب معه لعدم ايماءه وان لها النقة وشمل
المحر ورجع المحكمي ما اذا طلب ان يسافر بها من بلدها وامتعت طائه لا نفقة لها على ظاهر الرواية
من ان له السفر بها وما على المقتضي بها لانها لا تكون ناشرة كما قدمنا وادار اليه في النسخة وعنا واطلق
في عدم وجوب النقة للناشرة ففعل ما اذا كان النقة مفروضة فان النشوز يقطعها ايضا الا اذا
استدانت من المستدانة لا يقطعها النشوز على اصح الروايتين كملوت لا يقطعها ايضا كافي في الدرر
وهو مما ينبغي حفظه ولم يذكر ما اذا تركت النشوز وهو يعود بها الى منزله فلو روى النقة تمودلانه
من باب نزول المانع وفي الخلاصة الناشرة اذا طاعت الى بيت الزوج بغير حاشية فزوجها اباؤها
نوح من ان تكون ناشرة له وشمل تعريف الناشرة المتكررة لك كخ فاداهي عليها النكاح
فجفت ثم اقام البيعة فلا نفقة لها زاد في قطع القدر وكذا اذا كان الزوج هو المتكريم فالقائل ان
يقول وينبغي ان يجب لانها صارت كمن تضرعها وكذا الزوج والا فلا في ما فيه من الاضرار وهم
باب الفساد خصوصا عند اضطرارها بالنفقة جمعها له ولا يخفى انهم لفيها يقولون وجوب النقة
ما دامت حاشدة ما اذا طاعت الى التصديق وطلبت النقة فان لها النقة وما اذا كان الزوج هو
المتكريم فافها وجوب النقة عنه في عدة المسئلة من الشهود لا مطلقا كما سنبه بعد ذلك على الظهيرة
ونخرج عنه ما اذا جرت نفسها الارضاع صبي وزوجها نضره ولم يخرج من منزله وذكر في القواعد النسخة
قلين فيها الثاني منهما كما ذكرنا واول هو نشوز وان لم يخرج ولا يخفى منعه وفي الخلاصة ان قال
الزوجي ناشرة فلا نفقة لها على ما شهدوا له او طاعها للجهل وهي لم تكن في بيت الزوج سقطت
النقة ولو شهدوا انها ليست في طاعة الزوج للجماع لا قبل لا به محمل انها تكون في بيته ولا تكون
في طاعته وبه لا تسقط النقة لان الزوج يطلب عليها له وبه علم ان الزوج اذا ادعى نشوزها في
مدتها او كرت القول قوله اجمع عندها فان حلفت احب النقة وان كلسطت والسبب عليه
وسيا في ان لها المحر ورجع من منزله بغير اذنه في مواضع وحشيشة لا تكون ناشرة فعلى هذا المراد
بالمحر ورجع زوجها ما عدا حولا بغير اذنه فقط لكن ذكر في المجتبى وادخلت نفسها بالنم اذ دون المسأل
او على عكس ما تستحق النقة لان التسليم ناقص فتبوه اذ عرف جوابا وقصة في رتبة الجاهل اذا
نزوج من المعتزات التي تكون عامة النهار في الكارحاه والليل مع الزوج لا نفقة لها له مانع انه

(قوله الا اذا استدانت
الخ) قال الرمي الكلام
في الوجوب لا في اسقاط
ما وجب ولا شبهة في ان
الناشرة لا تحب نفقتها
مطلقا فكلام المختصر
على اخلاقه وكلام هذا
الشارح فيه نظر ظاهر
تأمل (قوله قلت وهذا
عرف جواب واقض الخ)
هو من كلام المجتبى قال
في النهر وفيه نظر ساقى
ايضا

صغيرة لاوطا ومحبوبة
بدن ومحبوبة ومحبوبة
مع غير الزوج ويرضة
لم ترف

(قوله مع انصباقي ان
القابلة لها الخروج) قال
الرمي فيه في الحائض
بأن الزوج وأما يكون
لأنه فلا تفرق في هذا
الشرح في شرح قوله
ولهم النذور والكلالهما
(قوله وقال الشافعي لها
النفقة) قال الرمي أي
قوله في القديم ما في
المجدد منه كنعنا
طعم ذلك (قوله كذا في
الحائض) قال الرمي أقول
والزنى وكثير من الكتب
اه وانظر ما قلناه أول
الكتاب عن التبرئة
وكذا ما سجد كالمؤلف
عن الخلاصة في شرح
قول المصنف ولا يوبه
وأجاده وجداه (قوله
فتصدق في حق نفسها)
أي تصدق أنها حلي في
حق نفسها جل أمرها
على الأصح وهو كونها
حلي من زوج سابق
فقد نفقتة أشهر ولا
تصدق في حق الزوج
فلا يغفل النكاح

يبقى ان القابلة لها الخروج (قوله وصغيرة لاوطا) أي لا نفقة للصغيرة إذا كانت لا تطبق
النكاح لان امتناع الاحتجاج بعنف فيها والاحتباس الموجب هو الذي يكون وسيلة الى المقصود
للمنفق بالنكاح ولم يوجد خلاف الرضا كإسباقي وقال الشافعي لها النفقة لأنها عوض عن
المالك عند كفاي المسألة بمثل اليسين ولان المهر عوض عن الملك ولا يستمع العوضان عن عوض
واحد فله المهر دون النفقة أطلق في علمه وجوبها لانه عمل ما إذا كانت في بيت الزوج أو في بيت
أبها وقيد النفقة لان مطالبة الزوج بهر الصغيرة التي لاوطا وان كانت صغيرة جدا ومحبيرة
الزوج على دفع المهر السملاته يجب كله بنفس العتق حتى القرض للاب كذا في الحائض وقيد
بالصغيرة لأنها يجب كلها للكسيرة وان كان الزوج صغيرا فدفعه له لان العجز من قبله كالصبي
والعجز من قبله لم يكن له مال لا يجب على الاب نفقة أمرا أو لم يستد ان الاب عليه ثم رجع بذلك على
لان إذا أسركذا في الحائض وفي الخلاصة لا يجب على أسه الا إذا ضمنها كافي المهر اه فلوانق
عليها أو تم ولنت واعتبرت أنها حلت من الزنا فلهما الارتضاء من النفقة لان الحمل من الزنا وان منع
من الوطء لا يمنع من دواصم من الوطء فيما دون الفرج وهذا كالمهر في النفقة بخلاف ما إذا
أقرت أنها حين تزوجت كانت حلي فانها ترد نفقة ستة أشهر لا نفقة في النكاح القاسم لا
لامرأى ان الحمل من زوج آخر سابق فتصدق في حق نفسها في حق الزوج كذا في الصغيرة
والحاصل ان الصغيرة التي لاوطا لا يجب لها نفقة صغيرة كان الزوج أو كبيرا والمطقة له وطء يجب
بفتقاصها كان الزوج أو كبيرا واختلف في حد المطقة والعصم اغبر مقدر بالنسب واذا العرة
للا احتمال والمقدرة على الجماع بان السمينة الخضة تحتل الجماع وان كانت صغيرة السن كذا في
التيسين وذكر العساق أنها بنت تع واختار حناجنا اه وأطلق في التي لا تطبق الجماع فتعمل
ما إذا كانت تصنع للنفقة أو الاستئناس ما لا نفقة لها خلافا لابي يوسف فيما إذا أسكنها في بيته
وان لها النفقة واختاره صاحب الايضاح والنفقة كافي غاية البيان انه لو نذر ما على قول أبي يوسف
وفيد بالصغيرة لان النفقة واجبة للفر ما والفر ما والفر ما والفر ما والفر ما والفر ما والفر ما
لا يمكن وطؤها الكبرها سواء أصابها هذه العوارض بعدما انتقلت الى بيت الزوج أو قبل ذلك مع انه
لا احتباس لموطئين كالصغيرة التي لاوطا فاجبت بان المعتبر في إيجاب النفقة احتباس يتبع به
الزوج انتفاعا مقصدا بالكلح وهو الجماع والدواهي والانتفاع عن حبس الدواهي موجود في هؤلاء
بان جماع فيما دون الفرج بخلاف الصغيرة فانها لا تكون متناه أصلا فالأفضل هذا التعليل
إذا كانت الصغيرة متناهة يمكن جماعها فيما دون الفرج يجب النفقة كذا في الصغيرة والظاهر ان
من كانت بحيث تستوى للجماع فيما دون الفرج فهي مطقة للجماع في الجملة الى آخر ما في فتح
القدر وفي الخلاصة معز بالي الاضحية أو الصغيرة التي لا نفقة لها اذا طلب من القاضي فرض النفقة
لها على الزوج وتلن الزوج ان ذلك عليه ففرض لها النفقة لا يجب شي والفرض ما طل اه ونظيره
ما قلناه عن الظاهر لو فرض لها القاضي النفقة فاختفتها أشهر ثم شهد الشهود انها اخته من
الرضاع وفرق القاضي بينهما رجع الزوج عليها بما اخته من النفقة (قوله ومحبوبة بدن
ومحبوبة ومحبوبة وعبر الزوج ومحبوبة لم ترف) أي لا يجب النفقة لهؤلاء لان قوت الاحتباس
ليس مه لمأى المحبوسة بدن فلان قوت الاحتباس منها ما مله وان لم يكن منها بان كانت
عاجز قدس منه ولذا أطلق المصنف ليشمل ما إذا كانت قادرة على أدائه أو لا وما إذا حبست قبل

الثقة أو بعد ما وهو الذي كوفي الجامع الكبير واستشهد به محمد رحمه الله بنصب العين المستأجرة
من يد المتأجر حيث تسقط الاجرة عنه لقوات الاتعاظ لان جهته وعليه الاعتماد كذا في التبيين
وفي فقه القدير وعليه الفتوى وفي غاية البيان ان بمقدور المصلحة في النفقة الغرض لا يمدونه
لا تصح المصلحة لتعطلها ولو حذفت المصلحة قولهم يدين لكن اولى لان المصلحة طلبها بغير حق
لان نفقة لها لان المصلحة حقوق نفقتها ولان الاحتباس لان جهة الزوج وقد بان الاحتباس هنا
لان جهته وهذا هو الصحيح لانه اذا كان القوات من جهته أمكن القول ببقائه تقديره واما اذا كان
لان جهته فلم يكن الاحتباس باقيا تقديره او بدونه لا يمكن ايجاب النفقة كذا في الخبر وقد
يحبسها لان الزوج لو حبس وهو يقدر على الاداء ولا يقدر او حبس طلبا او هرب او نشر كانت
لها النفقة لان الاحتباس هنا ملغى من جهة الزوج كذا في الخبر ولا فرق بين ان تحبسها
لدين لها عليه أو يحبسها أخرى وفي الخلاصة انها اذا حبست وطلب ان تحبس معها فانها لا تحبس وذكر
في ما سأل الفتاوى انه اذا خيف عليها الفساد تحبس معه للآخرين واما اذا حبسها رجل كرها
وذهب بها خافي المتصحر فظاهر الرواية وعن أبي يوسف ان لها النفقة والقوى على الاول لان
قوت الاحتباس ليس منه ليحل باقيا تقديره كذا في الهدا بقوام اذا حجت مع غير الزوج فلان
قوات الاحتباس منها وعن أبي يوسف ان لها النفقة لان قامة الغرض عن فريكون لها نفقة المحضر
وفي رواية عنه يورث الزوج ما لم يورثه معها وانفق عليها اذا ارادت جهة الاسلام كذا في الخبر
أطلق الخ ففعل الغرض والنقل وما اذا حجت قبل ان تسلم نفسها أو بعده وهذا هو ظاهر الرواية
لان الامتناع من جهتها فوجب حقوقها سواء كانت حاصصة في المخرج أو طائفة بخلاف الصلاة
والصوم لوجوب الاحتباس فلا يمنع اشتغالها بهما من وجوب النفقة كذا في الدجيرة وقد يكون الخ
مع غير الزوج الشامل بمجاورة أو مع محرم للاحتراز عما اذا حجت معها فانها لها النفقة اتفاقا وهي
نفقة المحضر لا الغرض فينظر الى قيمة الطعام في المحضر ولا ينظر الى قيمته في الغرض ولا يلزمه الكرامة مؤنة
الغرض واما المربية التي لم تزف فالحال المربية التي لم تنقل الى بيت الزوج وقد اختلف عبارات
الكتب في هذا المسئلة فظاهر الفتاوى انها اذا مرضت قبل الدخول وهي في غير بيت الزوج فانه
لان نفقة لها ومفهومه انها ان كانت في بيته فلها النفقة وعلى هذا الفرق بينها وبين الصحبة انما هو
من جهة ان الصحبة لذل تمنع نفسها من الاتعاظ مع الزوج فله النفقة طلبها الزوج أو لا بخلاف
المربية فله نفقة لها وهي في بيتها مطلقا وفي الدائع ما بلغناه قال لو كانت المربية مرضت قبل
النفقة مرضا يمنع من الجماع فنقلت وهي مرضت فلها النفقة بعد النفقة رقبها ايضا اذا طلبت النفقة
فلم ينقلها الزوج وهي لا تمنع من النفقة لو طال بها الزوج وان كانت تمنع فلا نفقة لها كالمصلحة كذا
ذكره في ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف انه لا نفقة لها قبل النفقة واذن نفقة وهي مرضت فله ان
يرد هاجه ظاهر الرواية ان التسليم في حق النكاح من الوطء لم يوجد فقد وجد في حق النكاح من
الاستمتاع وهذا يكفي لوجوب النفقة كافي الحائض والغائب الصائمة صوم رمضان واذا امتنعتم لم
يوجد التسليم شرطا اهـ فخاصه ان ظاهر الرواية ان المربية كالمصلحة فلا ينبغي ادخالها في الساء
اللاق لان نفقة لهن وفي التحف المربية قبل الدخول بها اذا مرضت وطلبت النفقة بغير مرض لها النفقة
ان لم يكن يجوز ينسب ويبين أن يضمها اليه لانها امتنعت من تسليم النفس وان امتنعت من ذلك
فلا نفقة عليه اهـ وظاهر ما اذا كان مرضها مانعا من النفقة فلا نفقة لها وان لم تمنع نفسها وعيه

(قوله وذكر في ما سأل
الفتاوى انه اذا خيف
الخ) وفي التارخانية فان
ما طلبها بالنفقة وسألت
القاضي أن يفرض لها
نفقة ففعل ذلك ويكون
ما اجتمع عليه من النفقة
بعد القرص دينامع
الصلوات فيستقيم
الحبس الى أن يوفي الكفل
ما قال الزوج للقاضي
اهـ ما معنى فان في موضوعا
في الحبس حاليا للقاضي
لا يحبسها معه ولكنها
تصرف في منزل الزوج
ويحبس الزوج هكذا
ذكرنا وذكر في الفتاوى
والبيانات في قسم الفتاوى
من أدب القاضي أن
يحبسها لانها اذا حبس
زوجها ولم تحبس تذهب
حيث تريد وقيل للقاضي
أن يقول لها اذا ارادت
حبس الزوج لوجبت
زوجك حبسك معه
والا فلا وعلى التقديرين
جميعا يقع الامن من فعلها
أيضا تريد اهـ وانظر
هل ذلك خاص فيها اذا
حبسته هي أم مثله ما اذا
حبس غيره (قوله وعليه

يمكن جعلها الاستتار له
 أولا وهذا رواية للتناقض
 البق (قوله) اخذها منه
 الخ) قال الرمي يعلم منه
 انها اذا مضى حجب عليه
 اخذها ولم يأمر صريحا
 وان علم من كلامهم ثم
 نقله من كتب الشافعية
 ولو كانت أمه وقال هو
 مقتضى قواعدنا
 اه قلت هذا ظاهر في
 بخلاف ظاهر الرواية
 الا في أمه على ظاهر
 الرواية من اشتراط كون
 والحامد لومورا
 الخادم مملوكا فلا فاته
 اذا لم يكن مملوكا فلا نفقة
 له على الزوج ولو كانت
 متاحة له كما يعلم من قول
 للوفاء أطلق المصنف
 في الحامد الخ تامل (قوله)
 وظاهر الرواية عن
 أصحابنا الثلاثة الخ عبارة
 الأخيرة هكذا قالوا ان لم
 يكن لمرأة حامد لا يفرض
 نفقة الحامد على الزوج في
 ظاهر الرواية عن أصحابنا
 الثلاثة لان استحقاقها
 نفقة الحامد باعتبار ملك
 الخادم فاذا لم يكن لها
 حامد كيف تستوجب
 نفقة الحامد وهو نظير
 القاضي الخ أقول وهذه
 العبارة ليست نصا في

جعل ما في التصريح وحاصله ان المنقول في ظاهر الرواية يوجب النفقة للمرأة سواء كان قبل النكاح
 أو بعدها وسواء كان بمحضه جماعا أولا كان معها زوجها والا حيث لم تنقح نفسها فالحامد يوجب
 البدائع والحلاصة والأخيرة وثابة البيان معز بالي كافي الحامد المصروف والشامل وشرح الطحاوي
 فكان هو للذهب وصحبه في فتح القدير وقال ان الفتوى عليه وذكر ان القائلين بصدقه فرعه على
 اشتراط التسليم حقيقة وهو مروى عن أبي يوسف وليس هو للفتاوى الذي ظهر في انما ذكره المشايخ
 انما هو ظاهر الرواية لأنه مرفوع على رواية أبي يوسف من النفقة وان كانت واجبة للمرأة في ظاهر
 الرواية قبل الانتقال حيث لم تنقح نفسها لكن بشرط ان يمكنها الانتقال فلو كانت بحيث لا يمكنها
 الانتقال لأسلاف نفقة لها لعدم التسليم بتقدير ابدليل قولهم في وجوبه ظاهر الرواية ان التسليم
 حاصل في حق التكليف من الاستمتاع وان لم يمكن انتقالها فالتسليم بالكيفية فهذا هو مراد الفارقين
 بين المرضعة والصحة ظاهرا في نفقة لها ان كانت بحيث لا تنقح على الانتقال معه سوله
 منع نفسها بالقول أولا وقيد كونها لم تنقح لانها لو مرضت في بيت الزوج مرضا لا يستطيع معه الجماع
 لم تبطل نفقتها بلا خلاف لان التسليم المطلق هو التسليم الممكن من الوطء والاستمتاع وقد حصل
 بالانتقال لانها كانت مصحبة كذا في البدائع وبه يظهر ان ما في الحامدين التفصيل لا أصل له
 وعبارتها اذ زفت المرأة الى زوجها هي مصحبة مرضت في بيت الزوج مرضا لا يحتمل الجماع ان كان
 بينها كان لها النفقة لان المرأة لا تسلم عن المرض في غيرها وان كان لم يدخل بها فمرضت
 لا تحتمل الجماع لا نفقة لها وان أغنى عليها انحاء كثيرة فهو بمنزلة الرضاه وفيها أيضا لو مرضت
 في بيت الزوج بعد الدخول فانتقلت الى دار أبيها قالوا ان كانت بحال يمكن النقل الى منزل الزوج
 بمجعة أو نحوها فمقتضى فلا نفقة لها وان كان لا يمكن نقلها فلها النفقة اه وقيد بالنفقة لان المداواة
 لا تصب عليه أصلا كذا في التنبيه من باب صدقة لعسر وقد ذكر المصنف ستان النسا لا نفقة لهن
 وفي خرافة النفقة لا في البيت عشر من النسا لا نفقة لهن ولم يذكر المصنف ذلك كخبره ولا اذالم
 بيوتها مولاها والمتكسوة حنفيا فاسدا والمرتدة والمتوفى عنها زوجها والمرأة اذا قبلت ابن
 زوجها بشهوة وساق في حكم نفقة الامة والمتوفى عنها زوجها والمقبلة والمرتدة فلم يفت المصنف الا
 المتكسوة حنفيا فاسدا ولا حاجة الى بيانه (قوله والحامد لومورا) أي يجب النفقة والكسوة
 لحامد المرأة لان كتابتها واجبة عليه وهذا من تمامه اذ لا بد لها منه فلزمه للحامد أي الكفاية
 لا تبلغ نفقة المرأة وكذا كسوته بارعص ما يكون و يفرض للحامد خفلا لأنها محتاجة الى المحر وج
 بخلاف المرأة كذا في الحاشية وقصر في الهداية نفقة الحامد بما يلزم المعسر من نفقة امرأته وشرط في
 البدائع وشرح الطحاوي في وجوب نفقة حادها ان لا يكون له شغل غير خدمتها بان يكون متفرغا
 لها وأطلق المصنف في الحامد ولم يفرضه اليها الا اختلاف في تفسيره فقيل هو كل من يخدمها حرا كان أو
 عبدا مملوكا أولا ولهما وأقربهما وظاهر الرواية عن أصحابنا الثلاثة كافي الأخيرة انه مملوكا فلو لم
 يكن لها حامد لا يفرض عليه نفقة حامد لانها لا يملكها فاما ان يكن في ملكها لا يلزمه نفقة
 كالقاضي اذ لم يكن له خادم لا يستحق نفقة الخادم في بيت اللال وظاهر كلامهم ان حامدها هو المملوك
 لها سواء كان عبدا أو جارية ولهذا ذكر في غاية البيان ان الحامد واحد الحامد علاما كان أو جارية
 وبه تبين ان نكير الرمي بالحامد باحاراية المملوكه لها في ظاهر الرواية فيه نظر وبقي أن يدخل

اشتراط كون الحامد مملوكا (قوله فيه نظر) قال الرمي لوقال فيه وهو دل كان أولى على انه يجب عنه ما به جرى على الدبر

المدير والمدير فتمت وبهذا علم انه اذا لم يكن لها خادم عاملوك لا يلزم الزوج كرا اعلام بخدمتهما السكن
يلزم ان يشتري لها ما يحتاج اليه من السوق كما صرح به في الفتاوى السراجية وقيد الخادم لانه
لا يلزم نفقة اكثر من خادم واحد عليها وهذا عندهما وقال أبو يوسف فرض لمخادمين لانها اقتتاج
الى أحدهما المصالح الداخل والى الآخر المصالح الخارج ولهما ان الواحد يقوم بالامرين فلا ضرورة
الى اثنين قال الطحاوي وروى صاحب الاملاء عن أبي يوسف ان المرأة اذا كانت ممن يحل مقدرها
عن خدمة خادم واحد اتفق على من لا بد لها منه من الخدم من هو اكثر من الخادم الواحد والواحد
أو اكثر من ذلك قال وبه تأخذ كذا في غابة البيان وفي الظاهر يقولوا الوجهة للمرأة اذا كانت من
بنات الاشراف ولها ان تخدم بجبر الزوج على نفقة خادمين اهـ والحاصل ان المذهب الاقتصار على واحد
مطلقا والمأخوذ به عند المشايخ قول أبي يوسف وفي فتح القدير والخبر تركه له اولادنا بكم خادم
واحد فرض عليه لمخادمين أو أكثر مقدرا بما يكفهم اتفاقا وفي التبيين امرأة لها مال كذا قالت تزوجها
اتفق عليهم من مهرى فاتفق فقال لا أعلمها من المهر لانك استعملتهم فاتفقوا طرعو ففهم
محبوب عليها لانه باعها اهـ وأطلق في وجوب نفقة الخادم فتشمل ما اذا أراد الزوج أن يخدمها أو
يخدمها خادمه ولا ينفق على خادمه ما قال في الحاشية وان قال الزوج انا أخدمك وأخذ منك خادمتين
جوارى الصبيح ان الزوج لا يملك اخراج خادم المرأة من بيته وعقله ولو لم يجز بان المرأة تصلي لاتباعها
الحكمة بخدم الزوج وتناهره انه كذا اخراج ما عدا خادم واحد من بيته لانه زاد على قولهما وأطلق
في المرأة فتشمل الامه والحرة الشريفة والوضعة لكن في الخلاصة معزى الى الفتاوى الصغرى
للكوحيه اذا كانت أمة لا تتحقق نفقة الخادم ونفقة الخادم لسان الاشراف اهـ ولا يتصور ان
يكون للاستخدام على ظاهر الرواية لانه المملوك للمرأة أو المملوك للامة وانما هو على قول من فسر
الخادم بكل خادم مملوك أو لا وقد أخذ بعضهم بما في الخلاصة انها اذا كانت من الارذال
لا تتحقق نفقة الخادم وان كانت حرة لانه قدما بنات الاشراف قال في فتح القدير وبوافقه ما قبله
الفقيه أبو الليث كلام المحقق حيث قال في أدب القاضي لو فرض ما يحتاج اليه من الدقيق والدين
والصغير والادام فقالت لا يحسن ولا أخبز ولا أعالج شأمن ذلك لا تجبر عليه مولى الزوج ان يأنها بن
يكفها على ذلك قال الفقيه أبو الليث هذا اذا كان بها على لا تقدر على الطبخ والخبز أو كانت ممن
لا يتأمر ذلك فان كانت ممن تخدم نفسها وتقدر على ذلك لا يجب عليه ان يأنها بن ففهم وفي بعض
المواضع تجبر على ذلك قال السرخسي لا تجبر ولو كان اذ لم تطبخ لا يعطى الادام وهو الصحيح وقال الزان
هذه الاعمال واجبة علم اديانته وان كان لا يجبرها القاضي اهـ ولذا قال في البدائع لو استأجرها للطبخ
والخبز لم يجز ولا يجوز لها أخذ الاجرة على ذلك لانه لو أخذت لا خدمت على عمل واجب عليها في الفتوى
فكان في معنى الرضوخ فلا جعل لها الاخذ اهـ وهو شامل لسان الاشراف ايضا ولذا استدلل في
البدائع لوجوبه بعبادة بانه عليه السلام قسم الاعمال بين على وطلمة ففعل أعمال الخارج على على
وأعمال الداخل على طلمة اهـ مع انها سيدة نساء العالمين رضي الله تعالى عنهما وها صلى الله عليه
وسلم أفضل المخلوقين وقيد بيسار الزوج لانه لا يجب عليه نفقة الخادم عند عساره وهو رواية
الحسن عن أبي حنيفة وهو الأصح خلافا لما قاله محمد لان الواجب على العسر اذ في الكتابة وهي قد
تكفي بخدمة نفسها كذا في الهداية وتعيه في فتح القدير بانه مخالف لما ذكره اولادنا من زوج
اعتبارها لهما وان عسار عساره دونها ينفق بقدر حاله والباقي دين عليه وفيه ان يجب النفقة

الغالب في اتخاذ النساء
المخادم من جنس الجوارى
لانه قسدا تامل (قوله)
وقال أبو يوسف فرض
لمخادمين الخ قال الرمي
أقول م وعن أبي يوسف
في رواية أخرى يعني غير
رواية المخادم ان المرأة
اذا كانت فائقة بنت فائق
زفت الى بيت زوجها
مع خدم كثيرة استفتت
نفقة الخدم كلها على الزوج
فان قال الزوج لامرأته
لا أفتق على أحد من
خدمك ولكن اعطى
خادمتين خدتي لخدمك
فابت المرأة لم يكن للزوج
ذلك ويجبر على نفقة خادم
واحد من خدام المرأة
من التناحر حاشية أقول
وأشار بقوله بنت فائق
الى ان المتضرع لها في
بيت أسبأ حالها المأزني
عليها في بيت الزوج تامل
اهـ (قوله قال الفقيه أبو
البدائع) في البدائع
وذو الفقيه أبو الليث انها
اذا كانت بها على لا تقدر
على الطبخ والخبز أو
كانت من بنات الاشراف
لا تجبرها اذا كانت تقدر
على ذلك وهي ممن تخدم
نفسها تجبر على ذلك اهـ

الخادم يتابعه اه وقد يقال انما قيل في نفقة ذلك الجميع بين الزوجين لا في واحدة وحديث
 وليس ذلك في الخادم فبقى على الاصل من اعتبار حاله وفي الذخيرة ولا تنفذ نفقة الخادم بالبراهم على
 ما ذكرنا في نفقة المرأة بل يفرض لها ما يكفيها بالمعروف ولكن لا تبلغ نفقة خادمتها نفقة لان الخادم
 تبع للرأفة فتقص نفقة الخادم عن نفقتها ولم يرد بالنقصان النقصان في المنزل ان النفقة بقدر الكتابة
 وعسى ان تستوفى الخادم من الخبز في الاكل اكثر مما تستوفى المرأة وانما اراد به النقصان في الادام
 اه وفيها ايضا والكسوة للخادم على المهر قص كراس في الشتاء وازل وورده كراهي ما يكون
 وفي الصيف قص مثل ذلك وازار وعلى الموسر في الشتاء قص وعلى عاشر خص
 وفي الصيف قص مثل ذلك وازار ثم لم يفرض للخادمة الخمار وفرضها للمرأة لان الخمار لستر الرأس
 ورأس المرأة عورة ورأس الخادم ليس بعورة وفرض لها الازار لان الخادم يحتاج الى الحر وج قال
 مشايخنا ما ذكره محمد في الكتاب من ثياب الخادم فهو يتابع على عادتهم وذلك معتصفا باختلاف الامكنة
 في شدة الحر والبرد باختلاف العادات في كل وقت فعلى القاضي اعتبار الكفاية في نفقة الخادم فيما
 يفرض في كل وقت ومكان اه وما ذكر من كسوة الخادم على المهر اغما هو على قول محمد كما
 لا ينبغي وفي غاية البيان واليسار بقدر نصاب حرمان الصدقة فلا ينصب وجوب الزكاة اه وان
 اختل في اليسار والاعصار فاقول قوله الان تقم المرأة البينة ويشرط العدد والعدالة في هذا الخبر
 ولا يشترط لفظة الشهادتين اقاما البينة فيسقط أولى كذا في الثانية ثم اعلم ان نفقة الخادم انما
 تجب على الزوج باظهار الحاجة وان لم تستمع من الطبخ والخبز واعمال البيت لم تستحق النفقة لانه لم
 يوجد ما تستحق النفقة بمقامها بخلاف نفقة المرأة فانها في مقابلة الاحتياج فاذ لم تستحق نفقة
 النفقة وهذا هو ظاهر الرواية كذا في الذخيرة (قوله ولا يرق بهز عن النفقة وتؤثر بالاستدانة
 عليه) لا يملو فرق بينهما لعل حقه ولو لم يفرق لتأخر حقها والاول اقوى في الضرر لان النفقة تصير
 ديناً يفرض القاضي فيستوفى في الثاني وقوت المال وهو تابع في النكاح فلا يلحق به اهل المقصود
 وهو التوالد فلا يقاس الهز عن الاتحاق على الهز عن الجماع في الجبوب والعينين وأطلق في النفقة
 فشمع الانواع الثلاثة فلا يفرق بهز عن كلها أو بعضها وقيد بالنفقة لعم حكم المهر بالاول وفي
 غاية البيان معزياً الى الفصول اذا ثبت الهز بشهادة الشهود وان كان القاضي شافياً المنصب
 وفرق بينهما بغير ضرورة بالفرق وان كان حقيقياً لا ينبغي له أن يقضي بالفرق بخلاف مذهبه
 الا اذا كان مجتهداً ووقع اجتهاده على ذلك فان قضى مخالفاً لارايه من غير اجتهاد فمن أي حنيفة
 روايتان ولو لم يقض ولكن امر شافياً للمذهب ليقضي بينهما في هذه الحادثة قضى بالفرق نفذ
 اذا لم يرتب الأمر والمأمور بان كان الزوج غائباً فرقت المرأة الامر الى القاضي واقامت المرأة
 البينة ان زوجها الغائب عاجز عن النفقة وطلبت من القاضي أن يفرق بينهما فان كان القاضي
 حقيقاً فقد ذكرنا وان كان شافياً ففرق بينهما قال مشايخ سمرقند ما تفرقه لانه قضى في فصلين
 مختلفين فيما التفرق بسبب الهز عن النفقة والقضاء على الغائب وكل واحد منهما مجتهد فيه
 وقال طاهر الدين المرنغشتي لا يصح هذا التفرق لان القضاء على الغائب انما يصح عند الشافعي
 وينفذ في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة اذا ثبت المشهود به وهناك يثبت المشهود به عند القاضي
 وهو الهزلات المال غادر وانج ومن المخاير ان الغائب صار غيباً ولم يعلم به التاهل لاسيما من
 المسافة فكان الشاهد مجازياً في هذه الشهادة وقال صاحب الذخيرة الصحيح انه لا يصح قضاء ولا الهز

ولا يفرق بهز عن النفقة
 وتؤثر بالاستدانة عليه

(قوله فبقى على الاصل
 من اعتبار حاله) قال
 في التهرية نظر اذا اعتبر
 حاله فيه لوجوب عليه
 نفقة لها اذا كان موسراً
 وهي فقيرة وقد علمنا انها
 لا تجب (قوله فشمع
 الانواع الثلاثة) أي
 المأكول والكسوة
 والسكنى

(قوله من فقره) الفسخ فقد بدله بالانقضاء (قوله الاول انه ليس مذهب الشافعي) قال السيد ابو السعفة
في حاشيته يمكن نقل شيخنا عن الرمي في شرح المنهاج ان والده اعني بصمد الفسخ فيما اذا تقرر فصل الفسخ لغيره وان طالت
واقطع خبره قال فقد صرح في الامام انه لا فسخ ما دام موسر ولو ان اقطع خبره ٢٠١ وتصور استيفاء ما من ماله انما قوله موسرا

ظاهر في الفسخ عند عجزه
وحديثه بجه ماذكره
سراج الهدى في الرد على
الشافعي ثم قال بالحاصل
انهما استفيد من شرح غاية
التقصي ان الاختلاف
في الفسخ اى عند
الناقص وان الاظهر
عدهم بالسبب اذ لم
ينفق عليها حال عنته
والحاصل ان له مبرر على
أداء العقة فان عجز فلا
اختلاف في الفسخ حينئذ
وعلى هذا فلا فرق في
الفسخ بالبعز بين
حضوره وغيبه خلافا
لما فهم في الدرر من
ان الفسخ حال غيبه
موقوف بالعجز بل يترك
الاصل مع القدرة
وايس كذلك اه مافي
حاشية ابي السعود
والحاصل ان التعريق
حال حضرته وحال غيبه
حائر عند الشافعي اذا
ثبت عجزه والاول اعتبره
مشايخنا بجماعنا بعد
الاشارة وبعث الغطاء
لما لا يرد بعد دون الشافعي
(قوله) به مدرص القاضي

لا يعرف حاله النسبة لمحو ازان يكون قادرا فكيون هذا ترك الاتفاق لا العجز عن الاتفاق وان رفع
هذا القضاء الى قاضي آخر واجاز تصدق الفسخ انه لا يتغلان هذا التصديق بمقتضىه لما ذكرنا
ان العجز لم يثبت اه وقتبته في فتح القدير بقوله واعلم ان الفسخ اذا غاب ولم يترك لها عقة يمكن
بغير طعن انما ثبت عجزه بمعنى فقره وهو ان تتبعه والفقهاء قال القاضي ابو الطيب من الشافعية
اذا تعدت الفسخ عليها بغيره ثبت لها الفسخ في الحلية وله وجه فلا يلزم على صاحبها طهر
الدين اه وهذا ارد ما قاله تلميذ الدين لوجين الاول انه ليس مذهب الشافعي والثاني ان كلامه
في التعريب بسبب العجز لا في غيره وفي الدخيرة فرق بين الفقهاء بين سائر الدين في الامر بالاستدانة
فان في سائر الدين من عليه الدين اذ عجز عن قضاء الدين لا يؤمر صاحب الدين بالاستدانة عليه
وهنا بعد ما فرض القاضي لها يؤمر بالاستدانة على الزوج والفرق بينهما ان المراء اولم يؤمر
بالاستدانة على تحون جوعا او يموت الزوج فقطع عقتها فكان الامر بها انما كدحها وهذا
المعنى معدوم في سائر الدين قال صاحبنا ليس فائدة الامر بالاستدانة بعد فرض القاضي الفسخ
اثبات حق المراء على من حو جوعا ثابت بالفرض سواء كل من ماله نفسها او استدانة بامر
القاضي او غيرها ولكن فائدة ان يرجع الغريم على الزوج ويؤدون الامر ليس له الرجوع عليه
وانما يرجع رب الدين على المرأة وهي ترجع للمفروض على الزوج وفي مجرى التدوير ان
فائدة ان تحصل المراء الغريم على الزوج وليس لمفروض الزوج ويؤدونه ليس له ذلك ود كالحاكم
في الضرر ان فائدة الرجوع على الزوج بعد موت أحدهما وبدونه لا رجوع اه مافي الدخيرة
فقد ذكر الامر بالاستدانة ثلاثة فوائد لكن من حصل فائدتها كان الاحالة عليه بدون رضاه
ظاهر انه ليس لرب الدين لا اخن من الزوج بدون المحاولة وعلى الاول له ذلك كالايجي ولما رمن
ذكر الوجه في امرها بالاستدانة دون أمره بذلك مع انه المدينون فكان ينبغي أن يأمر القاضي
بالاستدانة وقد ظهر لي وجهه بانه لو أمر بغيره اى في ذلك فحصل لها الضرر فموت هي بالاستدانة
لدفع الضرر ولو ان الغريم يطمئن بالاستدانة أكثر من استدانة باعتبار انه يصبر له المعالجة على
شخص الزوج والمرأة بحال استدانة الزوج فانه لا يطالب به الزوج فلو أمر القاضي بالاستدانة
لفتحها قبل أن يأمره بغيره بل يمكن بعدا ولم أره مقولا واختلف في معنى الاستدانة فتذكر كالحاشية وتبعه
الشارحون انها الشرط البسيطة تضي الثمن من مال الزوج وفي الغنى معنى مقرر الى ذلك انما
الصاغي انها الاستقراض فاذا استدانتها سهل تصريح بانها دين على ربي أو توى أما اذا
صرحت بظاهر وكذا اذا توى وإدام تصريح ولم يتولا يكون استدانة عليه ولو ادعى انها توى
الاستدانة عليه وأمر الزوج بالقول اه اه وأطلق في الاستدانة تشمل لرب المرأة والاخي
ولكن ذكر في شرح المختار ان المرأة المعسرة اذا كابر وجهها معسر اولها بن من غيره موسرا وخ
موسر ففسختها على زوجها وبؤمره ان والاخ لا اتفاق عليها يرجع به على الزوج اذ لا سرا

(٢٠٢ - بحر رابع في الفقة) هذا القدر يظهر في عسر مسئلة المعسر فاعلم ان العاقل لا مرض القاضي عليه نفقة ما لم
يكن له مال حاضر كالسند كره المصنف (قوله قبل ان يأمره) كذا في الجمع ووصول التعبير بأمره بضمير لايت (قوله) لكن
ذكرى سرح المختار (الح) قال الرمي وكذا اذا كان الزوج غائبا وله عده من فقره وتصدرت الفقة عليها كما هو ظاهره له

(قوله ويحبس الابن الاول) سبأ في قوله والابن الاول لا يورثه واحدا من الغنمة وان ابى الابن ان يورثها النفقة فرض لها عليه النفقة وتورثه غنمته وتدفع ٢٠٢ البهالان الزوج المصير بتزلة لبيت اه فتأمل وسبأ في هنالك جوابه (قوله وعلى

هذا لو كان للمراولاد وصبر الابن الاول اذا امتنع لان هذا من المعروف قال الزبلي فحين هذا ان الادانة لنفقت اذا كان الزوج مصيرا وهي مصر فحبس على من كانت تجب عليه نفقتها ولا الزوج وعلى هذا لو كان للمراولاد وصار ولم يقدر على اتقاقهم فحبس فنفقتهم على من تجب عليه ولا الاب كلام والاخر والتم ترجع به على الاب اذا ايسر بخلاف نفقة اولاده الكارحين لا يرجع عليه بعد اليسار لانها لا تجب مع الاعاصير فكانت ككليت اه واقدر عليه في فتح القدير وينبغي ان يكون عمله اذا لم يجدا حنيا يبيعها بالنسيئة او يقرضها هينئذ يضمن على ولدها وهو موقوف اما اذا لو حدث فلا وفي فتح القدير ولو امتنع من الاتفاق عليها مع اليسار لم يفرق ويبيع الحاكم ما له عليه ومصرفه في نفقتها وان لم يجدها له يجسه حتى ينفي عليها ولا ينفخ اه وفي المحنى والذخيرة قال الزوج في مجلس ابي يوسف ليس عندى نفقة فقال خذنى عمامته واقبها على نفسك فيعتل ان علمه ابو يوسف ان له عمامة اخرى والا يتابع العمامة في النفقة وسائر الديون قال المحصاف ولا يبيع مسكته وخادمه ويبيع ماسوى ذلك وقيل يبيع ماسوى الاقرار وقيل ترك لنفسه من سامن التبايع ويبيع ماسوى ذلك وقيل يستين وبه قال الشيخى ولو كان له ثياب حسنة يكتسبها كفا معاودتها يبيعها ويشترى ذلك يبيعها ويصرف الباقي الى الديون والنفقة اه وسبأ في تمامه في المحبس وفي باب الحجر ان شاء الله تعالى قوله وقم نفقة اليسار بطرقة وان قضى نفقة الاعصار) لان النفقة تختلف بحسب اليسار والاعصار وماضى به تقدير نفقة لم تحب اذا تبديل حاله فلها المطالبة بتمام حقها وزعم الشارح الزبلي ان هذه المسئلة تستقيم على قول الكرخي حيث اعتبر حال الرجل فقط ولم يعتبر حال المرأة أصلا وهو ظاهر الرواية ولا يستقيم على ما ذكره المحصاف من اعتبار حالهما على ما عليه الاعتماد فيكون فيه نوع تناقض من الاشياء لان ما ذكره اول الباب هو قول المحصاف ثم تبي الحكم على قول الكرخي اه واقره عليه في فتح القدير وهو مردود بل هو مستقيم على قول الكل لان الخلاف انما يظهر فيما اذا كان أحدهما مسورا والاخر مصرا او كلاهما مصرا هنا أعم من ذلك فلو كانا مصريين وقضى نفقة الاعصار ثم ايسر اياه يتم نفقة اليسار انما اذا ايسر الرجل وحده فانه يقضى نفقة يساره ونفقة يساره في حال اعصارها عند المحصاف هي الوسط وكذا اذا ايسرت المرأة وحدها يقضى نفقة يسارها وهي الوسط عنده فصار كلامه شاملا للصورتين الثلاث بهذا الاعتبار لانه لم يغيد اليسار الزوج وان قلنا انه المراد كإقوع التصريح به في الهدية فهو محمول على يسارها ايضا ومتى أمكن الحمل فلا تناقض وأشار المصنف الى ان القاضي اذا فرض النفقة للمرأة فعلا لا طعام أو رخس وان القاضي يغير ذلك الحكم كنافي الطهريه وفي الذخيرة واذا فرض القاضي لهما ما لا يكفيهما قلنا انما يرجع عن ذلك لانه لم يخطأ القاضي حيث قضى بما لا يكفيهما فعليه ان يسدرك الخطأ بالانصاف لهما بما يكفيهما وكذلك اذا فرض على الزوج زيادة على ما يكفيهما قلنا ان امتنع عن الزيادة اه وفي الخلاصة لوصا محسنه على أكثر من حقوقها في النفقة والكسوة وان كان قد مرما يتباين الناس في مثله جاز وان كان قد مرما لا يتباين الناس فالزيادة مردودة بلزومه نفقة مثله ولا يبطل القضاء فلان القاضي فرض لها النفقة

هذا لو كان للمراولاد صفرا (الخ) سبأ في ما يقويه ويؤيده عند قول المتن ولا يشترك الاب والولد في نفقة ابوه بولده احد (قوله) وينبغي ان يكون محله أى ما في سرح القضاء قال في الترمذ فوج بالتعطل بالمعروف اذ ليس هنالك نفقة من اجنبي نفقتهم وجود من وقم نفقة اليسار بطرقة وان قضى نفقة الاعصار هو قادر عليها من آثارها (قوله) بل يستقيم على قول الكل (الخ) قال في الترمذ ما ذكره منى على ان نفقة الوسط تنحى نفقة يسار وهو ممنوع وقال المحنى بل هو مستقيم على قول المحصاف ايضا لان المعتد على قوله عند اعصار أحدهما النفقة المتوسطة فيعده يساره ثم نفقة المومنين اه لكن يرد عليه ان العبارة صادقة بما اذا كانا مصريين فابسرت وعكسه فانه لا يتم لها نفقة المومنين على قول المحصاف فيهما ويتم على قول الكرخي فيما

اذا ايسر هو وحده فقال في اليسار يدل من لطف الله الى يسار الزوج كما فهمه السارح والسر ويرى عليه في فتح القدير كما عدت وهذا لان الكلام السابق فيه اعني قوله ولا يفرق بينهما عن النفقة وكذا قوله وان قضى عليه نفقة الاعصار والله تعالى بالوقوف

(قوله) فهذا هو المراد بقوله ما (والرضا) أي على التبرع بما يأتي من الخيرة اختلغا فيما مضى من المدين وقت القضاء أو من وقت الصلح القول الزوج والنية لها قالوا لا يقتضي ما في البعز أن الصلح ينال ما ادعى من خاتمة ذلك التبرع به جميع وكان وجه ما ذهب إليه صلح عالم بحقيق الغمة وأصل ما به يبنى على كونها لا تستدعي باقي النسيئة لا يمتدح أن لا يبرأ منها قبل ذلك غير صحيح لما أنه ابرأ قبل الوجوب (قوله) ثم مضت مدة بعده أي وليس المراد أن الصلح وقع بعد ٢٠٤ مضي المدة (قوله) ولعل المراد أنها لا ترجع

بما استقرضت الخ قال
القاضي أقول لا حسن
أن يوجه بان التوكيل
في القرض غير صحيح
فاستقرضت على نفسها
فلزمها وإن قال على أن
ترجع على كان هذا منه
كاصطلاح على هذا
للقدر ترجع عليه
له قلت وقم فقل عن
كون موضوع المسئلة

ولا يجب حقيقة مضت
لأن القضاء أو الرضا

بعد فرض القاضي وقد
فرضنا ترجع بعده سواء
أكان من مال نفسه أو
استندت فذلك صحيح
الاستنصاف ما لا يعي إلى
عدم الرجوع بالقرض
فلا شك حاله وأجاب
الرجوع عن الاشكال ما
الزوج ما قبل لها
استقرضه وأبق على
نفسك كانت مستقرضة
على حسب لعدم صحة
التوكيل بالاستنصاف
وهو صحتها امتثال كلامه

والعراق في ثم رخص تسقط الزيادة وهذا يدل على أنه لا يبطل القضاء بطل الزيادة اه
لا يبطل أصل التقدير بزيادة السر أو بقائه حتى لو مضت مدة لا تسقط النفقة تأدو بطل أصله
لنقض بعض الزمان وسأني في مسائل الصلح عن النفقة قريبا أن شاملة تعالى (قوله) ولا يجب نفقة
مست إلا بالقضاء أو الرضا لأن النفقة صلة وليس بموصى عنه فإل تسقط الوجوب فيها إلا بالقضاء
كالهبة لا توجب الملك فيها إلا بمو كدوهو القبض والصلح بغيره القضاء لأن ولا تسقط على نفسه أقوى
من ولاية القاضي بخلاف المهر لأنه عوض البضع والمراد به عدم وجوبها عدم كونها دينا عليه فلا
تكون دينيا عليه بطلبه بمو يحبس عليه لا بأحد من هذين الشيئين شيئا نصير دينا عليه فقامت
منه جبر سواء كان قائما أو حاضرا سواء أكلت من مال نفسه أو استندت وأعطى المصنف فتمثل
للمدة القليلة لكن ذكر في النهاية أن نفقة ما دون الشهر لا تسقط وعزاها إلى الخيرة فكذلك جعل القليل
محالا يمكن التبرع عنه ولو سقطت بعض الدسم من المدة لما عكست من لا أخذ أصلا اه والمراد
بأرضا اصطلاحا على مدرعين للنفقة ما أصابا أو ذراهم ولذا عذر المحمدي بالقرض والعذر
فإذا فرض لها الزوج شيئا معينا كل يوم ثم مضت مدة فأنها لا تسقط فهذا هو المراد بقوله ما أو الرضا
وأما قوله بعض خفيه العصر من أن المراد الرضا أنه إذا مضت مدة بعرض فرض ولا رضا ثم رضى
الزوج شيئا به يلزمه فخطا ما هرا لا يفهم منه أنه أدنى تأمل وأما ما سألني في مسائل الصلح فلا
قضاء ولا رضا فالمراد أنها اصطلاحا على شيء ثم مضت مدة بعده كالأهني وظاهر التوكيد والشروح
أن المراد ترجع بالنفقة المعروضة سواء شرط الرجوع لها أو لا وبشكل عليه ما في الحاشية الطهرية
انقاضي إذا فرض للرأفة العقدة فقال الزوج استقرضني كل شهر كذا أو بقي على نفسك فعمل ليس
لها أن ترجع على الزوج إلا أن يقول وترجعين بذلك على اه ولم أر حواشيها ولمصل المراد أنها
لا ترجع بما استقرضت وإنما ترجع بما فرض لها لأن الأمور باستقراضه قد يكون أريدا ومن
خلاف المحسن ولم يقول بذلك فهو عطف محض كالأهني وفي الظاهر إذا قال الرجل لا تسخر
استند على لا مرقى أو نفي عليها كل شهر عشرة دراهم وقال أنفقت وبالمرة صدق لم صدق
على ذلك إلا أن يكون القاضي فرض لها النفقة فحينئذ صدق لأنها أخصت بدار القاضي وكذلك هذا
في الأولاد الصغار اه وأشار المصنف إلى أن لا يبرأ من النفقة قبل القضاء الصلح بانل لما في
الروايات وغيرها المراد البراء الزوج عن النفقة ما قاله السأب يرى من معنى أيما كتب
أمر أنك فإن لم تعرض القاضي لها العقدة فالمرأة مطالعة لها أبرأته قبل الوجوب وإن كان فرض لها
القاضي العقدة كل شهر عشرة دراهم صرح الأبراء عن نفقة الشهر الأول ولم يصح من نفقة ما سوى ذلك

وكلامه موجب الروم الذين عاينوا الأعيان وأمرها بان تنفق ما استندت على نفسها من نفقة عليه من المبرع وغيره لا تنفق أدنى الخالتين
نعميل عليه فذكره أمرها لا يوافق على نفسها من مالها متبرعة ومضت ثمه كالأهني لا تنفق في مدة الاستدعاء والنفقة
بما استندت به بخلاف ما إذا لم يقل لها ذلك لعدم الية المذكورة فيقرب من القاضي وهو موجب الرجوع عليه والحاصل
أدعوه استقرضني وأبقى وأما ما هرا من العرض منها أو عزا على قوله إلا أن يقول وترجعين بذلك على أنه يبنى التبرع
لستعاضد من ذلك وإذا لم يوجد ذلك بقي القرض لعدم ما يستعاضده التبرع منها اه

قوله زاذق الذخيرة الملقق (الح) ٢٠٤ مثال الرمي على في التناوغيه من الذخيرة في النقطان بقوله وفي الذخيرة في كنان

من التهور وكذا لو قال أبرأ منك عن نفقة سنة لم أبرأ الامن نفقة شهر واحدا لان القاضي لما فرض نفقة كل شهر فافترض فرضي فبعد بقصد الشهر فما لم يقصد الشهر لا يقصد الفرض والم يقصد الفرض لا يصير نفقة الشهر الثاني واجباً ولو قالت بعد ما مكنت أشهر أبرأت من نفقة ماضى وما يستقبل برأ من نفقة ماضى وبرأ من نفقة ما يستقبل بقدر نفقة شهر ولا يبرأ زاده على ذلك وهو نظير من أجوعه من رجل كل شهر شهر دراهم ثم أبرأه من أجرة الطعام أبداً يبرأ الامن أجرة شهر له وأشار المصنف الى ان الكفاية بالنفقة قبل الفرض او التراضي على معين لا تصح وبعد احدهما تصح كافي الذخيرة ولو ان المرأة قالت للقاضي ان زوجي يريد ان يرضى ويرأت ان تأخذ منه كعلاً بالنفقة فانه ليس له ان ذلك لان النفقة لم يجب وقال أبو يوسف استحسن ذلك وأخذ منه كعلاً بالنفقة شهر وطه الفتوى لان النفقة ان لم يجب لعل يجب بعده فصرح كانه كحل مما ذاب لها على الزوج فصرح استقصاها رفقاً بالناس كذا في الوقات زاذق الذخيرة فانه لا فرق في هذا الحكم بين ان تكون النفقة مفروضة أولاً وفي الذخيرة أيضاً ولو اختلفا فيما مضى من اللدنة وقت القضاء أو من وقت الصلح فالقول قول الزوج والبنه بينه المرأة لا تأخذ من زيادة دين والزوج ينكر فالقول قوله مع عيने وإذا ادعى الزوج الاتفاق وأنكرت المرأة والقول قولها مع العيने كافي ما تروى له وفي الظهيرية امرأة أقامت على رجل يئس بالنكاح فلا نفقة لها في مدة المسئلة عن الشهود ولو اراد القاضي أن يرضى لها النفقة لما رأى من المصلحة ينبغي أن يقول لها ان كنت امرأة فقد فرضت ذلك علي في كل شهر كذا وكذا أو يشهد على ذلك فاذما مضى شهر وقد استندت وصدت البينة أخته بنفقتها منذ فرض لها اه وهو يدل على ما قلنا من ان الفرض من القاضي يصير هادياً فلا تسقط بالمضى وان فرض القاضي النفقة قضاء لا يقال له ليس بقضاء لعدم الدعوى لا أقول طلبها التقدير دعوى ومسئلة المرأة تدل على ان الفرض في الشهر الاول تجز وفيما بعده مضاف فتجز بدخول الشهر وهكذا فلا يصح الرجوع عنه لما في الناحية من الصلح ولو صاحت المرأة وزوجها عن نفقة كل شهر على دراهم ثم قال الزوج لا أطبق ذلك فهو لازم لا يلتفت اليه الا اذا تغير سعر الطعام وبلغ ان ما دون ذلك يكفيها اه فاذا كان هذا في الصلح ففي فرض القاضي أولى لان له ولا ية عامة فاذا قرر القاضي لها نفقة كل يوم أو كل شهر أو كل سنة لم التمر برادامت في صحتها حتى لم يحدسقط وكان يقدر حالها وفي خزائن المفتين واذا اراد القاضي أن يرضى النفقة يقول فرضت عليك نفقة امرأة كذا وكذا في مدة كذا وكذا أو يقول قضيت عليك بالنفقة لمدة كذا يصح وقص على الزوج حتى لا تسقط بمضي المدة لان نفقة زمان مستقبل تصير واجبة بقضاء القاضي حتى لو أبرأت بعد الفرض صح اه وهو دليل على ما قلنا من ان فرضها قضاء واه اذا فرضها تم مضى مدة لم تسقط وقد نقل في فتح القدير انه لا نفقة لها فيما اذا ادعى الزوج النكاح وهي تجعد أو عكسه واستشكله بل فيه اضراء بها وهو سهو ولا نه اذا كنا منكرنا انما نقوا النفقة في مدة أمثله عن الشهود لا مطلقاً من القاضي اذا فرض لها حاز وما بعد قضاء القاضي بالنكاح بالبينة فلا شك في وجوبها وقد علم من عطف المصنف الرضا في القضاء ان فرض القاضي طريق الحجر وقد علمنا انه اذا فرض عليه أكثر من حله فانه ان يمتنع عن الزيادة وكذا اذا اصطالحها إلى زيد من نفقة لثلاثين في الظهيرية واذا صالح الرجل امرأة عن نفقة كل شهر على مائة درهم والزوج

الأنففة في رجل ضمن لأمرأته النفقة لم يران شيان النفقة باطل الا ان يسعى لكل شهر شيئاً ومعتاد أن الزوج مع المرأة يصلحان على شيء مقدر للنفقة كل شهر ثم يضمنه وجعل يفتد بجوز الضمان ولكن لا يلزمه الضمان أكثر من شهر اه بطريقه ما مع عدم الفرض في مسئلة مريد الفسقة استقصان تأمل وتقدم له لو كفل بالنفقة كل شهر عشرة دراهم لزمه شهر وعند أبي يوسف يقع على الأبوعله الفتوى وكذا في الخلاصة ان الأب لا يطالب بغير زوجة ابنة ونفقتها الا ان يضمن وأطلق قضاهاه جواز الضمان مطلقاً الا أن يجعل على القيد وجعله عليه متعين وتوقيتاً بين كلامهم اه أقول قد يقال يشترط ذلك في مسئلة مريد الفرض أيضاً لان في ذلك قول الذخيرة لا يفرق بين أن تكون النفقة مفروضة أو لا فلا يلزم من عدم اشتراط فرضها من القاضي عدم اشتراط السراخي والاصطلاح على شيء معين بين الزوجين ففي اشتراط التراضي يفتق بين كلامهم أيضاً في تأمل

بحاج لم يلزمه الاتفة مثلهما وإذا اصابهما على دائق كل شهر جازولها ان تنقض ان لم يتكفها اه
وفي الذخيرة وإذا اصابحت المرأة زوجها من نفقتها على ثلاثة دراهم كل شهر فهو جائز وكان ذلك
تقدير النفقة والاصل ان الصلح بينهما متى حصل بشئ يجوز للقاضي ان يفرضه في نفقتها بحال
فالصلح بينهما تقدير للنفقة ولا يعتبر معاوضة سواء كان هذا الصلح قبل فرض القاضي أو التراضي
على شئ أو كان بعد أحدهما وإذا وقع الصلح على شئ لا يجوز للقاضي ان يفرضه على الزوج في نفقتها
بحال كالثوب والعبد ينظر ان كان الصلح بينهما قبل قضاء القاضي لها بالنفقة وقبل تراضيها معاً على
على شئ لكل شهر يصير الصلح بينهما تقدير أو بعد أحدهما بغير معاوضة وبأنه اعتبار التقدير
ان يجوز ان يادة عليه والنقصان عنه وبأنه اعتبار المعاوضة ان لا يجوز ان يادة على ذلك ولا النقصان
فإذا اصابها على دراهم كل شهر ثم قالت لا تكفيني زيت وولوفان الرجل لأطعمه فأنه لا يصدق
في ذلك فإنه التزمه باختياره وذلك لئلا يسأل على كونه قادر على ادائها التزم فلزمه جميع ذلك لان
يتعرف القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فإذا أخروه أنه لا يطبق ذلك نقص عنه وأوجب على
قدر رطاقه وان لم يحض شئ من الشهر حتى صالحهما من هذه الدراهم عن شئ ان كان شيئاً يجوز للقاضي
ان يفرضه كما إذا صالح عن الدراهم على ثلاث غنايم دقيق بعينه أو بغيره فهو تقدير للنفقة وان كان
ثوباً أو غيره فهو معاوضة ولا يشبه هذا الدون كما إذا كان رجل على آخر ثلاثة دراهم فصالحهما من
الدراهم على ثلاثة غنايم دقيق بغيره وان الصلح لا يجوز لان الصلح في معاوضة وجوب الدين
قبل الصلح فكان يسع دين بدين فلا يجوز لان يدفع الدقيق في المجلس وأما هنا قبل مضي الشهر
والنفقة لا تصير ديناً فلم يكن معاوضة وأما هو تقدير للنفقة حتى لو مضى الشهر وصارت الدراهم
ديناً ثم صالحهما على دقيق بغيره لا يجوز أيضاً لما قلنا اه وقيل عليه ان رضاهما وصلحهما
على شئ صالح للنفقة يعرض القاضي النفقة لطل التقدير القاضي حتى لا يلزمه الامتراضا عليه
بعد فرض القاضي فيستغاض منه أنهما لو اتفقا على ان تأكل معتمونا بعد فرض النفقة أو لاقا
على قدر معين وأنه يبطل التقدير السابق لرضاهما بذلك وهي كثيرة الوقوع في زماننا وفي الذخيرة
أيضاً ولو صالحهما من نفقة سنة على ثوب جاز فان استحق الثوب وان وقع الصلح عليه بعد الفرض أو
الرضا فانه رجع بمافرض لها أو تراضا عليه لان أخذها الثوب شر أم وقد انقضت بالاحتقاق فساد
دينها وان كان قبل الفرض والتراضي رجعت بشيعة الثوب ولو صالحها على وصف وسط ولم يجعل له
أجلاً وأجله فان كان قبل الفرض أو التراضي جاز وان كان بعد أحدهما لا يجوز صلح للكتابة
على نفقة جائز كالصلح من مهرها لانه حقها وكذلك العبد المحجور إذا صالح عن نفقة امرأته وقد
تزوج باذن المولى وكذا صلح المكاتب عن نفقة امرأته كل شهر جائز الاولى اه (قوله ويعوت
أحدهما تسقط للمقتضية) أي يعوت أحدهما زوج تسقط النفقة المقضى بها لان النفقة متصلة
والصلات تسقط بالموت كالبه والديه والخمزية وضمان العتق أطلقه فتأمل ما إذا استندت أولاً
فان كانت استندت بغير اذن القاضي فلها تسقط بعوت أحدهما كالأزقة من حال نفسها وان
كانت الاستدانة بامر القاضي جرم في الظاهر بغيره سقطت وصححه في المخيرة ونسبه الى الكافي
لحكم الشهيد لان القاضي ولا ية طامه بمغفرة استدانة الزوج بنفسه ولو استدان الزوج بنفسه
لا يسقط ذلك الدين بعوت أحدهما كذا هذا اه قيد بالموت لان سقوط النفقة المقضى بها بالطلاق
مختلف فيمفترم في النفاية بسقوطها به كالوت محو يانها وكذا في المحور تود صكر في الحامية

ويعوت أحدهما تسقط
المقتضية

(قوله قيد بالموت الخ)
قال الرمي قيد بالسقوط
بالطلاق شيئاً الشيخ محمد
ابن سراج الدين الحانوتي
بما إذا مضى شهر يعني
ما زيد وهو قيد باليمنه
تأمل

والظهيرية وكما سقط المقرضة بموت أحد الزوجين هل تسقط بالطلاق اختلعا وأغلبه فقال بعضهم لا تسقط وقال القاضي الإمام أبو علي النسفي وجعل رواية في السقوط وذكر الباقي أن على قول محمد تسقط ولا رواية عن أبي يوسف وذكر شمس الانعام المحمدي زاد المصنف لسقوط النفقة المقرضة سببا آخر فقال تسقط بموته وموتها وتسقط إذا طلقها أو أمانها له هذه عبارتهما باللفظ وفي المحلصة والبرازية وهل تسقط النفقة المقرضة بالطلاق حكى عن القاضي الإمام أبي علي النسفي أنها تسقط وفي فتاوى الباقي ذكر الاختلاف بين أبي يوسف ومحمد اه وفي النخرة ولو طلقها الزوج في هذا الوجه يسقط ما اجمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي كذا حكى عن القاضي الإمام أبي علي النسفي وكان يقول وجدنا رواية هذه المسئلة في كتاب القاضي وجهه كان بقي المصدر الشهيد والشيخ الإمام ظهير الدين المرغيناني وشبهه بالذي إذا اجمع عليه مخرج رأسه ثم أسقط عنه ما كان اجمع عليه وجهه التسمية به أن الذي إنما كان يؤخذ منه خراج النفس لا صراجه على الدين الباطل وقد زال ذلك المعنى بالإسلام فتسقط المحرمة كذا هي المرأة إنما تتحقق النفقة بالوصلة التي كانت بينهما وتلك الوصلة قد انقطعت بالطلاق فاما إذا كانت النفقة مستدانة بالمر القاضى فانها لا تسقط بالطلاق وهو الصحيح لما ذكرناه كاستدانة الزوج بنفسه اه وفي النخرة وفي الجنتي ولو طلقها الزوج في هذه الوجوه ما به يسقط ما اجمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي اه فقد ظهر من هذا أن الرابع عندهم سقوطها بالطلاق كالنكاح خصوصا قد ثبتي به الشيخان كافي النخرة وظاهر كلامهم أنه لا فرق فيه بين الطلاق الرجعي والباطل لانه في عبارة الخاتمية والظهيرية قد عطف البائن على الطلاق فعلم أن الطلاق رجعي قال العبد الضعيف ينبغي ضعف القول بسقوطها بالطلاق ولو بالنالامور الاول انهم اتفقوا على أنه يجزى في النفقة المقرضة إذا امتنع من دفعها ولو كانت تسقط بالطلاق لا يمكنه أن يطلقها فتسقط ثم راجعها الثاني انهم صرحوا بمحوها إذا أخذ الكفيل بالنفقة المقرضة بقدر المدة التي فرضها القاضي مع أن الكفالة لا تصح إلا بدین صحيح قالوا وهو الذي لا يسقط إلا بالاملاء أو الإبراء فلو كان دين النفقة يسقط بالطلاق لم يكن صحيحا لم يصح الكفالة به ولا يصح ما سقط بموت أحدهما لانه لما رخص أن أصله صلة والصلات تسقط بالموت قبل القبض الثالث وهو أقوا ما ذكره في باب المخلع فإن الكل قد ذكر وأن الطلاق على مال لا يسقط شأن من حقوق النكاح بخلاف المخلع على مال ولا بأس بذلك صرح عباراتهم قال في البدائع ولا خلاف بينهم في الطلاق على مال أنه لا يبرأ به من سائر الحقوق التي وجبت لها بسبب النكاح اه فتدبر ما عدم سقوط النفقة والكسوة المقرضتين بالطلاق على ما لا يبرأ به صرح سائر المحققين وهي ثلاثة للمهر والنفقة والكسوة ولا يمكن جمعه على المهر فقط لانه يطل به قوله سائر المحققين وقال قبله وأما حكم المخلع فإن كان غير بدل بان قال حالته ونوى به الطلاق فحكمه أن يقع الطلاق ولا يسقط شيء من المهر والنفقة والكسوة وإن كان يبذل إلى آخره فهذا صريح في المسئلة أيضا وفي غاية الاله ان أما إذا كان العبد باع الطلاق على مال فهل تقع البراءة عن الحقوق المتفقة بالنكاح ففي ظاهر الرواية لا تقع لأن لغة الطلاق لا يدل على إسقاط الحق الواجب بالنكاح وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة تقع البراءة عنها لانعام المقصود اه وظاهره أن الطلاق إذا لم يكن على مال لا يسقط شيئا من الحقوق الواحدة اتفاقا فهذا كله يدل على ضعف الرواية السابقة خصوصا أن مفهوم الكتب حجة وقد قيدوا بواحدة وظاهرها بواحدة وظاهرها في الخاتمية والظهيرية أن المصنف

(قوله هذه عبارتهما باللفظ أي عبارة الخاتمية والظهيرية بلفظهما من غير تبصير قوله قد أفتى هذا الشيخان أي الصدر الشهيد وظهير الدين المرغيناني

(قوله فإني نعتن المصير إليه الخ) سرخ خلقي هذا عند قول المتن ولعند الطلاق وأيضاً أزهه العلامة المقدسي في شرحه فيبحث فيما ذكره من الأمر الأول بأن ما كل أحد يعلم هذا فيستوقف على أن عليه مقتضاً من وأيضاً يتوقف على أن يحكم به حتى عالم بالمرور فيستدعي عند شافعي ونحوه فيحكم لها بالزوم فيضيع طلاقه وفي الأمر الثاني بأن ما ذكره من أنه يسقط بالموت اتفاقاً بكة يتأثر بتورده فقال له لو كان يسقط بالموت لما صح التكفل به فتقول كان القياس ذلك لكن استثنى عنه التكفل شفقة علم وإمتثالاً لوصية الشارع من فذا عمتنا حرج عن الأصل ضرورة وجعل الموت من العوارض دون الطلاق فيحكم بلاما رب وفي الثالث بأن قوله أنه مصرح في البدائع بأنه يطل سائر المحقوق مردوداً لا سائر محبي بمعنى جميع فتكون القضية جزئية قصدها سلب العموم لا عموم السلب ويكتفي فيه بعلقه بالمرقطة وأيضاً يمكن حل المحقوق التي لا تسقط الطلاق على المهر ونفقة ما دون الشهر ونفقة استدين عليها بالمرقطة فلا يسقط الطلاق في جميع المحقوق عليها ثم قال ثم إن نسبتها المحصاة إلى ما نه زاد الطلاق من عنده إن أراد أنه لا يستتبع من كلام المناجح المتقين وأصولهم المعتقد فهو جرامة ٢٠٧ غطية على هذا الامام الذي قال عنه الامام

المحلاوي أنه كبير في العلم يليق الاقتداء به والذي نعتن المصير إليه أن قال يتأمل عند الفتوى كما يقع وحريته عادة الشايح رحمه الله تعالى في هذا

ولا ترد المراجعة

زاد الطلاق من عنده وليس له أصل في المذهب فإني نعتن المصير السعي على كبره وفاض اعتماد عدم السقوط خصوصاً ما تضمنه القول بالفقهاء من الأضرار بالنساء حتى استنفدت وقت تأليف هذا العمل عن امرأة لها كسوة مفروضة تجددها لعاشر سنين ولم يدفع لها الزوج ثم أثار رغبة إلى قاض وحكم عليه بالدفع ما ضمنها لياوم ثم ذهب إلى قاض رومي وخطبها عنده بغير علمها بحكمه القاضي المحنني سقطت الكسوة الماسنطة لافني ما في ذلك من الضرر بان قلت لم تعتمد على تصحيح الزبيلي بقوله وكذا لا تسقط بالطلاق في الصحيح لاذ كذا قلت لأن كلامه في النفقة المستدانة بأمر القاضي وكلامنا في المفروضة فقط (قوله ولا ترد المراجعة) أي لا ترد النفقة المراجعة بموت أحدهما ونحوه بان عمل لاهنقة شهر بعد فرض القاضي أو التراضي ثم مات أحدهما المراجعة فعمل ما إذا كانت قائمة وأما الكسوة فإن كانت هالكة فلا ترد شيئاً أتة أو أن كسوة قائمة أو مسهلة فكذلك عندهما وقال محمد بن حبيب لاهنقة ماضية وما بقي فهو للزوج وعلى هذا الخلاف الكسوة لأنها استتحت عوضاً مما تتحقق عليه بالاحتباس وقد بطل الاستحقاق بالموت فبطل العوض بقدره كزق القاضي ووزق المقالة ولهما انتهاء وقد اتصل بها القبض ولا رجوع في الصلوات بعد الموت لانتهاء حكمها كما في الهبة وفتح القدير والفتوى على بولها وحله للزوج المحمي وأجاب الفتاوى قول أبي يوسف قالوا والفتوى عليه وشمل ما إذا كان المجهل الزوج أو أمة ما في الولو المحمي وغيره أو الزوج إذا دفع نفقة امرأة ما تم طلقها الزوج ليس للأب أن يسترد ما دفع لأنه لو أعطاه الزوج والمستهة بها لم يكن له ذلك عند أبي يوسف وعليه الفتوى فكذلك إذا أعطاه أو بالزوج اه وشمل

القيام فإن هذه الرواية لم تظهر ضعفها كلف وقد أفتى بها الشيخان الصبر الشهيد والمرغباني وذكر في التلوث كالوقاية والنقاية والأصلاح والضرر ونحوها وظاهر ضعف الوجوه التي قوى بها خلاف تلك الرواية ولهذا

توقف لا يراق الفتوى بالسقوط مع ما ظهر لي من الأبحاث المذكورة وطرفت بتقلص صريح في صحيح عدم السقوط في خزانة المقدس فلتأمل عند الفتوى وفي الجواهر أنه لا ينبغي أن يقتضي سقوطه بالطلاق الرجعي إلا بعينه الناس وسيلة لقطع حق النساء اه كلام المقدسي رحمه الله تعالى فقد رجح إلى ما قاله المؤلف رحمه الله وإن قال أحوه في التهرسه ظرويه بوجهه الرمي ببعض ما مر وقال إن المؤلف قد أفتى في فتاويه بالسقوط اه والذي اعتمد في منج العلة أرفق جواهر الفتاوى من أن الفتوى على عدم السقوط بالرجعي واقتصر عليه القهستاني وقال الشيخ علاء الدين واستحسنه محشي الأقسام وبها سقوط مطلقاً أفتى شيخنا الرمي لكن صحح الشرنبلالي في شرحه للوهابية ما يجهش في البقرة اه وهو صحيح ورد ما ذكره ابن النخبة فتأمل عند الفتوى اه وهو ينسحب عليه إلى ما يجهش المؤلف ودرجعت تصحيحه وعبارته لا يخلو من وجه لا يكره للارتجاع محمده وهذا كما فهمه الشرنبلالي فاستدل بها وليست مصرحة فيما حله عليها المؤلف بل لا يرد ما في قولنا من مراجعتها والحاصل أنه قد اختلف الاقتناء والتصحيح في ذلك المسئلة فتبين لي كما قال بعض الفضلاء أن يتأمل الفتوى عند اقتراب بان ينظر في حال الحل هل فعل ذلك تخالفاً من الذمة أو لسوء خلاف اه لا

وسبع القرن في نفقة زوجته

(قوله وفي نفقة المطلقة الخ) قال الرمي استغنى منه ومعا في الذخيرة من قوله ليحبل الزوج لها نفقة مدة ثم مات أحدهما قبل مضي للتميز برجع عليها ولا في تركها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد رفع عنها بصحة ما مضى ويجب رد الباقي ان كان قائما في قيمة ان كان مستهلكا الخ جواب حادثة الفتوى فليتها باننا ونحل لها نفقة تسعة أشهر فأبطلت سقطا بعد عشرة أيام ما نفقت بذلك عندها هل يرجع عليها عما زاد على حصه العشرة أم لا الجواب لا عندهما لا عند محمد وهو القياس اه ملخصا (قوله فبني في ان يكون هنا كذلك) أتره عليه النفسى وصاحب النهر (قوله لعدم جهة التكاثر) أراد عدم العدة عدم التغا والوالا فهو صحيح يتوقف تغاذه على إذن المولى (قوله وأم الولد) مثله في النهر والصواب وأم الولد

الموت والطلاق ما ذكرناه وكذا في الحماة ولو حبل لها ثم طلقها لم يكن له ان يسترد في فتح القدر والموت والطلاق قبل الدخول ولو لم ينفق المطلقة اذ اعلنت زوجها اختفوا قبل ترد وقيل لا تسترد بالانكاح لان العدة قائمة في موته كذا في الاقضية فعلى هذا لا ينفق ان بقى كلام المصنف بموت أحدهما كما فعله الزيلعي بل يجعل مستقلة وجهه انها صلة تزوجته ولا رجوع فيما يليه من زوجته والعبرة بوقت الهبة لا بوقت الرجوع والوجه من الموانع من الرجوع كاللوث ودفع الأب كمنع ابنه فلا انكاح (قوله ويباع القرن في نفقة زوجته) حتى اذا كان تزوجها باذن المولى لانه دين وجب في دعمه لوجوده سبه وقت ظهور رجوعه في حق المولى فيتعلى برقبته كمين التجارة في العبد التاجر ومراعاة عدم عدم الغدا لمن المولى ان يغديه لان حماها في النفقة لا في عين الرقة فلو مات العبد سقطت وكذا اذا قتل في الصحيح لانه صلة وكذا المهر ولم أرهم صرحوا بها بان المرأة اذا اختارت استعصاها في النفقة دون سبه ان لها ذلك أم لا لكن صرحوا في المأذون له للتجارة اذا تمقدين واختار الفراه استعصاه دون سبه ان لهم ذلك كره الزيلعي في المأذون فبني ان يكون هنا كذلك وبني ان المرأة اذا اختارت استعصاه نفقتها كل يوم ان يكون لها ذلك أيضا فبما باذن المولى لانه تزوج بعمره ان المولى لا يبيع في النفقة لعدم وجوبها لعدم جهة التكاثر ولا لم يقيد المصنف بالاذن لان عدمه لم تكن زوجة لتحب لها النفقة وكذا المهر لا يبيع فيه ولو دخل بها لعدم طهره في حق المولى وانما يطالب به بعد عتقه وقيد بالقرن وهو العبد الذي لا حرة فيه وجهه عند الفقهاء وفي اللغة العبد اذا ملك هو وأواه يستوى فيه لاثنتان والجمع والمذكر والمؤنث كافي شرح القامه لان المكاتب والمدير وأم الولد لا يباعون فيها لعدم جواز البيع وانما عليهم السعاية لا الا ان يهز المكاتب فانه يباع عز والمانع وقيد بنفقة زوجته لان نفقة اولاده لا تجب عليه سواء كانت الزوجة حرة أو أمة اما اذا كانت حرة فلا ن الاولاد احرار تباعوا والمحرم لا يستوجب النفقة على العبد الا الزوجة وان كانت المرأة أمة فنفقة الاولاد على مولى الامة وان كانت نفقة الام على العبد لان الاولاد تسع للام في الملك فتكون نفقة الاولاد على المالك لا على الزوج كذا في الولي المتميز اذ في الكافي فالحاكم ونسبه له السرخصي وشرح الحمصاوي والشامل وكذلك المكاتب لا تجب نفقة ولده سواء كان امرا حرة أو قنصلها هذا المعنى واد كانت امرأة المكاتب مكاتبة وهي المولى واحد فنفقة الولد على الام لان الولد تابع للام في كاتبتها ولهذا كان كتب الولد لها وارث الحماة عليه لها وراه لها فكذا في النفقة تكون عليها اخلافها اذا ولى المكاتب أمته فولدت حيث تنجب نفقة الولد على المكاتب لانه داخل في كاتبتها ولهذا يكون كسبه وكذا أرض الحماة بقطعه ولا نه جز فوفاها تبعه في العتق كانت نفقة عليه كنهه نفقة اه ولم أر من يبيع القرن في النفقة فان العاضى اذ اقرق لها نفقة كل شهر كذا وطالت بالنفقة هل يباع لاجل النفقة البسيرة أو قصر المرأة حتى يجمع لها من النفقة قدر قيمته ان قلنا لا اول فيه اضرار بالمولى ويقضى ان يباع في نفقة يوم اذا طلبتها ولم يغده السيد وان قلنا بالثاني فيه اضرارها خصوص اذا كانت قصيرة ود كرفي الذخيرة مما يدل على المراد ولفظها اذا اجتمع عليهم النفقة ما يجزعن الا اذا ساع فيه الا ان يغديه المولى اه واذا فرض القاضي لها نفقه سهر مثلا لاطال ما يجرع عن دائه باعها القاضي ان لم يغده والله الموفق للصواب واطلق في سبه لها فتمثل سيده للزوج له وسيرته يسع ثوبا واشترى من علم به أو لم يعلم ثم علم فرضي ظهر السبب في حقها ايضا اذا اجتمعت عليه مائة مائة مائة أخرى يباع نائبا وكذا حاله عند المشتري الثالث وهم

(قوله وهذا نظر ان ما ذكره صدر الشريعة الخ) تابعه على كذا في الضرر واجب عنها ٢٠٩ بان جازئها وان احتلت من

الذهب فتمثل الذهب فان قوله يباع مرة أخرى يحتمل أن يكون المراد به نباع فيما تجد دلاقي التمساة الباقية (قوله وانما هي على اللوي) قال في الشربلاسة وينظر ما لو كان مكاتباً للوي ولعلها عليه (قوله يقتضي أن يكون على العبد) آخره عليه المقدسي وصاحب النهر وقال الرمي فتوقع في مثل ما وقع له من السؤال

ونفقة الامة المشكوة اغتاجب بالتبوة

وأجبت بما أجاب به مستدلاً بما استدلى به من التعليل لا ييوسف قبل وقوفه على جوابه والله تعالى الموفق (قوله فلا نفقة لها) أي في مدة استخدامهم اياها قال في التارحاسة وفي النفقة سئل وأدلى عن أمة زوجها ولاها من انسان وهي مشغولة بخدمة السبطول اليوم وتسفل بخدمة الزوج من الليل فقال نفقة اليوم على المولى ونفقة الليل على الزوج (قوله وهو يدل على أنها لو خدمته في بيت المولى)

جواباً لبيع مرة بعد أخرى إلا في دين النفقة لأنها تصدقاً ففسأ على حسب محمد الزمان على وجه يظهر في حق السيد وهو في الحقيقة من حيث عند المشتري وما إذا لم يعلم المشتري بحاله أو لم يعلم الشره ولم يرض فله رده لا يجب اطلاع عليه كذا في فتح القدير وقد فرق الوالوي وغيره أيضاً بين دين النفقة وبين دين المهر بان العبد انما يبيع في جميع المهر وان المهر واجب فذا يبيع في جميع المهر مرة لا يباع مرة أخرى وان بقي شيء من ذلك المهر لما النفقة فالتصايب شيئاً ففسأ فذا يبيع فيها فأنما يبيع فيها اجتمع من النفقة وصارت واجبة وأما فيما لم يجتمع ولم يصر واجباً لا يصر والبيع فيه فاذا وجبت نفقة أخرى فهذا دين حادث ليس بالعبد مرة أخرى بخا يبيعه اه وهما يدل على أنه لو يبيع في النفقة المجتمعة فلم يبق بكها واشتره من هو عالم به فانه لا يباع لبقية النفقة الماضية لأنها حيثئذ كالمهر وانما يباع ما يجتمع من النفقة عند المشتري وهذا نظر ان ما ذكره صدر الشريعة في شرح الوفاية من قوله صورته عذر تروح امرأة باذن المولى ففرض القاضي النفقة عليه واجتمع عليه ألف درهم فبيع بمسماة وهي قيمته ولما ترى ما لم عليه دين النفقة يباع مرة أخرى بخلاف ما إذا كان ألف عليه سبب آخر فبيع بمسماة لا يباع مرة أخرى اه سهو لحسن ظاهر لتصر بهم بان دين النفقة في الحقيقة دين حادث عند المشتري ولا يه يلزم عليه ان يكون دين النفقة أقوى من حائر الديون والامرا بالعكس وأطلق المصنف في الزوجة فتعمل الحرة والامة ويستثنى من الامة أمهت العبد فانه لا نفقة لها على العبد وأما العبدية الأولى وانما هي على المولى لانها جميعاً لك المولى ونفقة المملوك على المالك كذا في ذخيرة وشمل بيت المولى بان لها النفقة على عبدائها لان النفقة في معنى سائر الديون ومن وجهه والنت تحقيق الدين على الاب وكذا ذلك على عبد الاب كذا في ذخيرة أيضاً وقد سئلت عن كذا امرأة العبد وشبهها على القول الملقى به من أنه على الزوج وان تركت ما لا يجب باقي الى الآن لم ارها صراحة لكن تطلبهم لا يوسف بان الكفن كالكسوة حال الحياة يقتضي أن يكون على العبد ومقتضاه ان يباع فيه كبايع في كسوتها (قوله ونفقة الامة المشكوة اغتاجب بالتبوة) لانه لا احتباس الابهان وان بواها المولى معه متر لا فقلية النفقة لتحقيق الاحتباس والا فلا لدمه أطلق في الزوج فتشمل الحر والخن والمدر والمكاتب وأطلق في الامة فتشمل القنف والمدرية وأم الولد وأما المكاتبه فهي كالحرة ولا يحتاج الى التبوة لاستحقاق النفقة لان منافعها على حكم ملكها يسر ورتها حق بنفسها ومنافعها بتبوة الكفاية ولهذا بين المولى ولاية لا باستخدام فكانت كالحرة والتبوة أن يحل المولى بين الامة وزوجها في منزل الزوج ولا يستغفها كذا في كافي الحاكم المشهود هو بقيدانه وجاءت الامة من منزل زوجها بعد التبوة وخدعت المولى في بعض الاوقات من غير أن يستخدمها لم يسقط كاصرح به في ذخيرة وفيها وجبت الى بيت المولى في وقت والمولى ليس في البيت فاستخدمها أهله ومعهم وان الرجوع الى بيته فلا نفقة لها لان استخدام أهل المولى اياها بمنزلة استخدام المولى وفيه تبوت التبوة اه وظاهر قوله ولا يستغفها انه لو استخدمها وهي في منزل الزوج فلا نفقة لها لان التبوة شرط في اذا بعد اخدمته فمقتضى دليله قوله لو استخدمها بعد التبوة استغقت النفقة لكن على في الهداية بقوله لا يول الاحتباس وهو يدل على أنها خدعت في بيت المولى وتعليل الزليحي بقوله زال الموجب أولى وفيه نال الامة لان نفقة

(٢٧ بحر - رابع) الظاهر ان في العبارة طائوه ولا تقط النفقة ليكون جواباً للشرطية أي ان التعليل فوات

الاختباس يدل على ان المهر لا يستعمل في النكاح بل في التزويج وهو لا يستعمل في غير ذلك بل في التزويج فلو كان الاختباس
وعليه جعل قوله لو استخدمها بعد التزويج سبباً للنفقة ودل على ذلك عبارة قال يلى حيث قال ونفقة الامة للنكاح كونهما
تجب التزويج لان الاختباس لا يتحقق الا بها وتزويجها لا يحصل بها ومن زوجها ولا يستخدمها لان العتق في استحقاق النفقة
فقرضا لها في الزوج وذلك يحصل بالتزويج وان استخدمها بعد التزويج استغنت نفقتها زال الوجوب اه قوله زال الوجوب
أي النفقة المشار اليه في قوله فاعجب بالتزويج طارداً لموجب النفقة هو التزويج لا يتحقق الاختباس الا بها فاصارت التزويج
سبباً من الاختباس وهذا معنى ٢١٠ قوله في الهداية لانه مات الاختباس وهذا يدل على ان قول المحاكم الشبهة في الكافي

ولا يتضمنها ليس شرطاً
آخر مضافاً لما قبله بل
هو عين ما قبله طارداً
اعداً للنفقة بها وبين
الزوج بان لا يفرجها من
بيت الزوج ويدل عليه
قول الكافي عقب كلامه
السابق فان استخدمها
بعد ذلك ولم يحل ينسبه
والسكنى في بيت حال
عن أهله وأهلها

وبينها فلا نفقة لها فهذا
يدل على انه لو استخدمها
في بيت الزوج لها النفقة
لان النفقة موجودة ما لم
(قوله ولم يكن وأما قوله
الخ) وهو انه لو كان وأما
قبل الطلاق لها النفقة
وليس على اطلاقه لانه
لو هو وأما آخرهما من بيت
الزوج قبل الطلاق ثم
طلقها لم يكن له ان يعيدها
اليه لانه بالنفقة نص

المهر واجبة مطلقاً ولو كان زوجها عدواً وما في السكك من تعيين زوجة العدد اذا كانت حرة ما التزويج
قال في الذخيرة انه ليس صحيح لان المهر لا يحتاج اليها مطلقاً وقيد بالنكاح لان نفقة المملوك
على سيده مطلقاً وقد تقدم ان التزويج من السيد ليست لازمة تقديراً لمجموع على حق الزوج ولو
بوالامة بعد الطلاق ولم يكن وأما قوله فلا نفقة لها لانها لم تتحقق بهذا الطلاق فلا تتحقق بعده
وان ماتت التزويج بعد الطلاق ثم ماتت تعود النفقة كافي الوالدية ولا يسكن على التلج المهر
اذا كانت ناشئة فخلقتها زوجها فلها ان تعود اليه بيت الزوج وتأخذ النفقة والسكنى كما ذكره
الاصحابي للفرق المذكور في الوالدية فمن ان في الامة النكاح حالة الطلاق لم يكن سبباً للوجوب
النفقة لانهم لم يكن سبباً للوجوب الاختباس لانها لم تكن التزويج وفي المهر النكاح حالة الطلاق سبب
لوجوب النفقة لانها فوجبت بالتزويج اذا عادت وجبت اه وظاهر ان تقدير النفقة من القاضي
قبل التزويج لا يصح بل قبل السبب ولم أره صريحاً وفي الذخيرة والوالدية وان كان الرجل تزويج
بعضه حراً ومملوكتين وبعضهن لم يمتحن فهن في النفقة سواء لان النفقة مشروعة للكفاية وذلك
لاختلاف باختلاف الدين والرق والمهرية لان الامة لا تستحق نفقة المحامد اه وينبغي ان يكون
هذا مفرعاً على ظاهر الرواية من اعتبار حاله وأما في الملقى به فليس في النفقة سواء لان اختلاف حالهن
يساراً وصراً فليست نفقة الموصرة كنفقة المعسرة وليست نفقة المحرة كالامة كالابن في
تبعه (قوله والسكنى في بيت حال عن أهله وأهلها) معطوف على النفقة أي تجب السكنى في
بيت أي الاسكان للزوجة على زوجها لان السكنى من كفايتها فقبولها كالنفقة وقد أوجبها
الله تعالى كما أوجب النفقة بعوله تعالى استكنوهن من حيث سكنن من وجدهم أي من طاعتكم
أي مما يطيقونه ملكاً أو أحراراً أو عارية أجباً وانما وجبت حقها ليس له ان يشرك غيرها فيه
لانها تصرر بعينها لانها تأن على مناعها ويعتقد ذلك من المعاشرة مع زوجها ومن الاستمتاع الا ان
تختار لانهما رتب بانتفاص فحوا ودخل في الاصل والولم يفرغها من استمتاع من قبل الا ان يكون
صبراً لا يفهم الجاح فله اسكانه معها كافي في القدير ونوع عنه أمته وأم ولده فليس للمرأة
الاستمتاع من اسكانها مع ما على المختار كما سيذكره المصنف آخر السكك لانه يحتاج الى الاستعداد
فلا يسعني عنها وانما ذكر اليتيم دون النادرة لانه لو أسكنها في بيت من اندر لم فردا ولد على كفاها

علم في كافي المحاكم الشبهة قال وكذا كل امرأة لا نفقة لها يوم طلق فليس لها نفقة أبداً الا
لما أراد ان يزوجها من زوجها فلها ان ترجع وتأخذ النفقة لانها كانت معانفة نفسها من حوجب عليها اه فعلم ان الشرط
استحقاقها للنفقة وقت الطلاق (قوله وسبب ان يكون هذا مفرعاً على ظاهر الرواية الخ) قال المصنف في شرحه لا معنى لهذا
بعدمه في الذخيرة لان النفقة مشروعة للكفاية وذلك لا يختلف باختلاف الدين والرق والمهرية الخ اه أي لانه صريح في ذلك
(قوله وخرج عنه أمه وأم ولده الخ) قال في الذخيرة انه مشكل على المصنفين جميعاً على الاول فظاهر أي انها لا تأن على مناعها
وا على الثاني فلا نفقة لانه انما يزوجها من بيت يدي أمه الرجل هذا هو قول محمد آخر اه هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف

(قوله فأنه لا يهولو كانا الخلاصة كذا الخ) قال في الشرع لا يلزمها فهمه من الهداية فيه نظر لقوله ان البيت لا يبدان يكون كاملا المرافق وان الاشتراك في الخلاصة ولو مع غير الجانب ضرورة فأنه (قوله وبه قال الامام) عبارة الفقه وبه قال القاضي الامام (قوله والذي في شرح المختار الخ) قال في الخبر اذا كان رجل والهة وأخت أو ولعم من غيرها أو ذو رحم من الزوج فقالت أنا لا أنزل مع أحد منهم فان كان في الدار بيت فاعطاهما بيتا فليقل عليه ويخرج لم يكن له المظالم يعتزل آخر والا فله الوجهين أحدهما انها تخاف على أمتها والثاني انه تكرر للبيعة ومعهما في البيت غيرها وما ذكرنا من انحصار المسئلة في أدب القاضي في باب نفقة المرأة اذا كان له امرأتان فأسكنهما في بيت واحد فطلبت أحدهما بيتا على حدة فله ذلك لان في اجتماعهما في بيت واحد ضرر ليهما والزوج بأمره بإزالة الضرر عن المرأة هكذا حتى عن الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل وهذا التعليق بشرى

ان الدار ان كانت مشتملة على بيوت وسكن كل واحد من الرأتين في بيت على حدة يظن عليهم ما يفتح كان لهما ان تطلب يسكن آخر له (قوله من اجزاء الزوج) كذا في ايشه في نصي الحاشية أيضا ولعل العوالب ابدال الاجزاء بالاقارب أو يقول من اجزاء الزوج وبجوراً بيت في التارخانية معز بالي الحاشية عبر بقوله من جهة الزوج وهو واضح (قوله لا جرح له) أقول هذا خلاف المقتضى به كذا كرمق احداث البدل المتنازع الحاشية (قوله كافي الفتاوى السراجية) الظاهر ان المراد بها فتاوى سراج الدين فاضل

لان المقصود حصل كذا في الهداية وقد اقتصر على التعلق بما اذا هولو كان الخلاصة كذا بعد ان يكون له غلق يخصه وليس لها ان تطلبه بمسكن آخر وبه قال الامام لان الضرر والخوف على المتاع وعدم التحكم من الاجتماع قد زال ولا بد من كون المراد كون الخلاصة كذا بينهم وبين غير الجانب والذي في شرح المختار ولو كان في الدار بيت وأبنتان تسكن مع ضربها أو مع أحد من أهلها ان أحل لها بيتا وجعل له مرافق وغلقا على حدة ليس لها ان تطلب بيتا كذا في فتح القدير وهو بعيد انه لا بد للبيت من بيت الخلاصة من مطبخ بخلاف ما في الهداية وينبغي الافتاء بما في شرح المختار وشرط ما ان لا يكون في الدار أحد من اجزاء الزوج يؤذيها كافي الحاشية قالوا الزوج ان يسكنها حيث أحب ولكن بين حيران صاحبين ولو قالت انه يضربني ويؤذي فخره ان يسكنني بين قوم صاحبين فان علم القاضي ذلك جزمه موثقه عن التعدي في حقها والايصال الجيران عن ضيقه فان صدقوا منه عن التعدي في حقها ولو قالت ان يسكنها في حارة من يوق به أو كذا فيقولون الى الزوج امره بالسكنها بين قوم صاحبين اه ولم يصر جوابا به يضرب واغلقا للزوج ولعله لا نهالم تطلب تفريقه وانما طلعت الاسكان بين قوم صاحبين وقد علم من كلامهم ان البيت الذي ليس له جيران فاقس بمسكن سرعى ثم اعلم ان المسكن أيضا لا بد ان يكون بقدرها لهما كما تقسم في الطعام والكسوة فليس مسكن الاعضاء كسكن الفقراء فلو أقروا بقدرها لهما عن المسكن لكأن أولى ومن ان النفقة اذا طلعت فانها تنصرف الى الطعام والكسوة والسكنى كافي الخلاصة فقوله يعترف النفقة حالها يشمل الثلاثة كالأخت في البرازية من الاحار تفرق بها ونحوها في منزل كانت فيه بأجر ومضى عليه سنة فطالب للزوج المرأة الاخر فقالت له اخبرتنا ان المنزل بالكرامه فليكن الاجر لا يلتفت الى بقائها والاجر عليها الا على الزوج لانها العاقدة اه ومفهومه انها لو سكنت بغير اشارة في وقف أو مال يتيم أو ما كان معد الاستغلال فلا جرة عليه وفي البرازية أبجد دارها من زوجها وهي يسكن فيه لأجر عليه اه ولم يذ كر المصنف المؤنة لانها ليست بواجبة عليه كافي الفتاوى السراجية يعني ليس عليه ان يأتي لها بأمرأة تؤنسها في البيت اذا خرج اذا لم يكن عندها أحد

الهداية لما في النهر ولم يتحقق كلامهم ذكر المؤنة الا انه في فتاوى فاضل ان هذا يقال انها لا تخص بسكنها بين قوم صاحبين بحيث لا تسترحش وهو ظاهر في وجوبها فيما اذا كان البيت خاليا عن الجيران ولا سيما اذا كانت تنحني على عقلها من سعة اه ونظر فيه في الشرع لا يلزم كره المؤلف من قوله قد علم من كلامهم ان البيت الذي ليس له جيران غير مسكن سرعى وقال السيد أبو السعود أقول ما ذكره قاضي الهداية من عدم التزوم بحمل على ما اذا كان المسكن صغيرا كالساكن التي في البروج والمحشاش بشرى ذلك قوله بحيث لا تسترحش انما يلزم من كون المسكن بين حيران عن لزوم الاتيان بالمؤنة اذا استوحشت بان كان المسكن متسعاً كالدور وان كان لها جيران فليس الاتيان بالمؤنة في هذه الحالة لانك انما من المضار ولا سيما اذا خشيت على حقها وما في النهر من قوله وهو ظاهر في وجوبها فيما اذا كان المسكن خاليا عن الجيران بحمل على ما اذا وضعت بالسكنها فيه

ولم تجالده بالمسكن الثرى في قوله لا يسكن إلا بمسكنه على البحر فحمل أن لا يسكن إلا بمسكنه ومعه من البيت
 باختلاف المسكن ولو مع وجود ٢١٢ المبرر أن كان المسكن محال لؤاستقامت بحسب رتبها أذا تهاوسر بمسكنياتهم من القرب
 لا تلتزمها أو تسفلوا لزمته

أه وهو كلام حسن
 ونسفي أن يكون أيضا
 محتملا باختلاف الناس
 فإن بعض النساء تستوحش
 في البتوة في البيت ولو
 مستغرا من جيران إذا
 كان زوجها أنه زوجه
 أخرى أو أكثر فإذا
 كان يفتش على عقلها إذا
 كانت ليله شرتها ينبغي
 أن يؤمر بالمؤسفلوا لاسيما
 إذا كانت صغيرة فإن
 كثير من الرجال لا يمكنه
 أن يبيت وحده فكيف
 ولهم النظر والكلام معها

النساء ولا ضرر في الشرع
 (قوله ولو والده أو ولدا)
 قال الرملى أقول لو كان
 لها ولدين غيره وأرادت
 أن ترضعه وترى به عمل له
 منعها والذي يجب أن
 يقال أن له منعها يدل
 عليه ما في التارخانية عن
 الكفا في أحاديث النظر
 وللزوج أن يمنع امرأته
 عما يجب خلاف حقها
 وما فيها أيضا فقلنا عن
 السعنا في ولاتها في
 الارضاع والهرن تعب
 وذلك ينقص جمالها
 وجالها حق الزوج فكان

له أن يمنعها تأمل أه (قوله وقبل لا يمنعهم من الدخول إلى قوله كافي الحاشية) قال الرملى كيف
 يكون كذلك والدوا ملك من جهة أملا كما هو محل لهم مع مسعاه الدخول بها تأمل (قوله إمامي كل جمعة فبيد) أي القول به بعيد

وينبغي

ينبغي أن يحصل كلامهم مناعلي المرأة التي لم تكن عترة في مسئلة خروجها للضرورة عند القاضى
 لأنه حشنة لا يقبل منها التوكيل وأما إذا كانت عترة فليس لها الخروج بغير إذن الزوج لقول
 التوكيل منها بغير رضا الخصم أما الزوج وغيره لم أر من يذهب على هذا وسأبقي في باب التعزير
 للواضع التي يجوز للزوج أن يضرب امرأته فيها أو الواضحة أن يمنع امرأته من الغزل ولا تنطوي
 للصلاة والصوم بغير إذن الزوج كذا في الظهيرة وينبغي عدم تخصيص الغزل بل أنه انعتها من
 الاعمال كلها المقتضية لكسب لانها مستقتة عنه لو جوب كفايتها عليه وكذلك من العمل ترمها
 لا حتى بالاولى وفي فخر القدير وحيث أجمعها الخروج فلها بيع بشرط عدم الزينة وقصر الهبة
 الى ما لا يكون داعية لنظر الرجال والاستعمال قال الله تعالى ولا تبرجن تبرج الجاهلة الاولى وقول
 الفقيه ونزع من اتجام خالقه فاضحان قال في فصل اتجام في فتاواه حيث قال دخل الحمام مشروع
 للرجال والنساء جميعا خلا طلاقه بعض الناس الى آخره (قوله وفرض لزوجة الغائب وطفله وأبويه
 في مال له عند من يقر به وبالزوجية ويؤخذ منها كميل) بيان لنفقة الزوجة إذا كان زوجها غائبا أو لم
 يصلها فنفقتها واستبغ نفقة الزوج والأصول عند غيبته ولا يتخلوا ما ان يكون له مال حاضر عند غيره
 أولا فصح بالاول وأشار الى الثاني لما الاول فشرط لقرض القاضي شيئا ان يكون من عنده
 المال مقر به وان يكون مقر بالزوجية لانه لا أثر بها فقد أقر ما حق الاخذ بها لان لها ان
 تأخذ من مال الزوج حقها من غير رضاه وأقر صاحب الدمقويل في حق نفسه لاسيما هنا وكذا
 الولد الصغير والابوان لان لهم ان يأخذوا نفقتهم من ماله بغير قضاء ولا رضا وكان النضا في حقهم
 اعادة وقوى من القاضي وحكم الولد الكبير الزمن والألاشي مطلقا كالصغير لاسيما في قيد الطفل
 والابوين للاحتراز عن غيرهم من الأقرباء كالأخ والعم فان نفقتهم انما يجب بالنسبة لانه محتج فيه
 والقضاء على الغائب لا يجوز ولا احتراز عن نفقة ملوكه وأطلق فيمن عند المال فعمل مودعه
 ومضاره قالوا وكذا مودعه قالوا المصنف عنده وأعله لكان أولى لان عنده لامة فلو استعملت
 هنا لامة والدين لكان جميعا بين الحقيقة والماز بلقا واحده ولا يجوز وقوله بالزوجية أكفا، والا
 فكان ينبغي ان يقول وبالزوجية والنسب لانه لا تعرض النفقة لطفله وأبويه حتى يكون مقررا
 بالنسب كما في التيسير قالوا وعم القاضي بهما كقراه بهما وان علم القاضي أحدهما يحتاج الى
 الآخر أو لا آخر على الصحيح وأما في المال وهو في عمل التيسير قالوا هذا إذا كان المال من جنس
 حقه دارهم أو دناسا أو تبرأ وأعله ما أو كود من جنس حقها أما إذا كان من خلاف جنس
 حقها لا تعرض النفقة قسمه لانه يحتاج الى البيع ولا يباع مال الغائب بالاتفاق أما عندنا في
 حنيفة فلا نه لا يباع على المحاضر فكذا على الغائب وأما عندهما فلا نه ان كان بعض على
 المحاضر لانه يعرف امتاعه لا بعض على الغائب لانه لا يعرف امتاعه وقد سبق لرد به لانه
 لو عهد كون المال للغائب أو عهد الشك أو جدهما لم يقبل بينهما على شيء من ذلك أما على
 المال فلا نه هذه البيعة تثبت للمالك للغائب وهي ليست بخصم في اثبات الملك بأدب وأما
 على الزوجة فلا نه هذه البيعة تثبت للكاح على العائش والمودع والمودع ليس بخصم في اثبات
 الشكاح على الغائب ولا يحس لقرأة عليه لانه لا يستخلف الا من كان خصما كذا في الما ينفق

وتنفي ان حصل كلامهم مناعلي المرأة التي لم تكن عترة في مسئلة خروجها للضرورة عند القاضى
 لأنه حشنة لا يقبل منها التوكيل وأما إذا كانت عترة فليس لها الخروج بغير إذن الزوج لقول
 التوكيل منها بغير رضا الخصم أما الزوج وغيره لم أر من يذهب على هذا وسأبقي في باب التعزير
 للواضع التي يجوز للزوج أن يضرب امرأته فيها أو الواضحة أن يمنع امرأته من الغزل ولا تنطوي
 للصلاة والصوم بغير إذن الزوج كذا في الظهيرة وينبغي عدم تخصيص الغزل بل أنه انعتها من
 الاعمال كلها المقتضية لكسب لانها مستقتة عنه لو جوب كفايتها عليه وكذلك من العمل ترمها
 لا حتى بالاولى وفي فخر القدير وحيث أجمعها الخروج فلها بيع بشرط عدم الزينة وقصر الهبة
 الى ما لا يكون داعية لنظر الرجال والاستعمال قال الله تعالى ولا تبرجن تبرج الجاهلة الاولى وقول
 الفقيه ونزع من اتجام خالقه فاضحان قال في فصل اتجام في فتاواه حيث قال دخل الحمام مشروع
 للرجال والنساء جميعا خلا طلاقه بعض الناس الى آخره (قوله وفرض لزوجة الغائب وطفله وأبويه
 في مال له عند من يقر به وبالزوجية ويؤخذ منها كميل) بيان لنفقة الزوجة إذا كان زوجها غائبا أو لم
 يصلها فنفقتها واستبغ نفقة الزوج والأصول عند غيبته ولا يتخلوا ما ان يكون له مال حاضر عند غيره
 أولا فصح بالاول وأشار الى الثاني لما الاول فشرط لقرض القاضي شيئا ان يكون من عنده
 المال مقر به وان يكون مقر بالزوجية لانه لا أثر بها فقد أقر ما حق الاخذ بها لان لها ان
 تأخذ من مال الزوج حقها من غير رضاه وأقر صاحب الدمقويل في حق نفسه لاسيما هنا وكذا
 الولد الصغير والابوان لان لهم ان يأخذوا نفقتهم من ماله بغير قضاء ولا رضا وكان النضا في حقهم
 اعادة وقوى من القاضي وحكم الولد الكبير الزمن والألاشي مطلقا كالصغير لاسيما في قيد الطفل
 والابوين للاحتراز عن غيرهم من الأقرباء كالأخ والعم فان نفقتهم انما يجب بالنسبة لانه محتج فيه
 والقضاء على الغائب لا يجوز ولا احتراز عن نفقة ملوكه وأطلق فيمن عند المال فعمل مودعه
 ومضاره قالوا وكذا مودعه قالوا المصنف عنده وأعله لكان أولى لان عنده لامة فلو استعملت
 هنا لامة والدين لكان جميعا بين الحقيقة والماز بلقا واحده ولا يجوز وقوله بالزوجية أكفا، والا
 فكان ينبغي ان يقول وبالزوجية والنسب لانه لا تعرض النفقة لطفله وأبويه حتى يكون مقررا
 بالنسب كما في التيسير قالوا وعم القاضي بهما كقراه بهما وان علم القاضي أحدهما يحتاج الى
 الآخر أو لا آخر على الصحيح وأما في المال وهو في عمل التيسير قالوا هذا إذا كان المال من جنس
 حقه دارهم أو دناسا أو تبرأ وأعله ما أو كود من جنس حقها أما إذا كان من خلاف جنس
 حقها لا تعرض النفقة قسمه لانه يحتاج الى البيع ولا يباع مال الغائب بالاتفاق أما عندنا في
 حنيفة فلا نه لا يباع على المحاضر فكذا على الغائب وأما عندهما فلا نه ان كان بعض على
 المحاضر لانه يعرف امتاعه لا بعض على الغائب لانه لا يعرف امتاعه وقد سبق لرد به لانه
 لو عهد كون المال للغائب أو عهد الشك أو جدهما لم يقبل بينهما على شيء من ذلك أما على
 المال فلا نه هذه البيعة تثبت للمالك للغائب وهي ليست بخصم في اثبات الملك بأدب وأما
 على الزوجة فلا نه هذه البيعة تثبت للكاح على العائش والمودع والمودع ليس بخصم في اثبات
 الشكاح على الغائب ولا يحس لقرأة عليه لانه لا يستخلف الا من كان خصما كذا في الما ينفق

وفرض لزوجة الغائب
 وطفله وأبويه في مال له
 عند من يقر به وبالزوجية
 ويؤخذ منها كميل

وقد وردت أحاديث عن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم تؤيد قول الفقيه
 بمنعهم من دخوله
 وساقها مال وورد استثناء
 النساء والمرضات وراه
 أبو داود وابن ماجه عن
 ابن عمر رضي الله تعالى
 عنهما (قوله ولا يحس المرأة
 عليه الخ) فلو قال وقتها
 هل لها عليه من الظاهر
 لا لانها ليست خصما
 في ذلك تأمل دعي وفي
 القسسي فلو ادعى طلاقها

ومضى عنها وله بيعة ينبغي أن لا تقبل في حق الطلاق بل في منع ما تمت به وكذا لو قال المودع وعذرة ثمانية ان زوجها دفع لها
 نفقة تكفيها قبل غيبته ينبغي قبولها

كتاب الوديسة وهي بما يستثنى من قولهم كل من أقر بشيء له فلا أنكره بصف عليه ولم يذكر
المصنف استحقاق المرأة فصل الغرض وفي الخبر فإن القاضي يسأل الراهن هل يعمل لها
النفقة فإن قال لا يستحقها فإذا حلفت أمرهما القاضي بإعطاء النفقة من ذلك وفي المحامية أنه
يحلفها إياه ما أعطاهما فتقولوا كانت ناسرة وقد يستغنى عن ذلك لا احتراز عن دين على الغائب فإن
صاحب الدين لو أضرغ رعايا ومودع الغائب لم يأمر القاضي بقضاء الدين وإن كان مقر بالمال
وبدينه لأن القاضي إنما يأمر في حق الغائب بما يكون نظرا له وحفظا للملكة وفي الاتفاق على
زوجته من ماله حفظ ملكه وفي وادينه قضاء عليه بقول الغير وهو لا يجوز كذا في الذخيرة
وأطلق في فرض النفقة فصل ما إذا قال المودع إن الزوج أمرني أن لا أدفع اليها شيئا فإن القاضي
لا يلتفت إليه بأمره بالاتفاق ولا ضمان عليه كذا في الذخيرة والصغير في قول المصنف فرض يهود
إلى ما ذكر أوله والثلثة أي فرض النفقة والكسوة والسكنى كذا في الذخيرة وإنما يأخذ منها
كذلك لحوارائه قد جعل لها النفقة أو كانت ناسرة أو مطلقة قد انقضت عتقها فكان الظاهر في
التكفيل بخلاف أخذ التكفيل عند قسمة التركة بين الورثة فإنه ليس بمن لمعها للمكفول له كما
سأى واختلف في أخذ التكفيل هل هو واجب على القاضي أو حسن ذهب المرحوم إلى الأول
والمصنف إلى الثاني ومعهم الصدوق والشهد الأول لأنه نصب ماطر للعاجز فصب عليه النظر إليه
وهو في أخذ التكفيل وفي كلب الاقضية أن القاضي لو لم يأخذ منها كفيلا لدفع اليها النفقة فهذا
إشارة على أن أخذ التكفيل نوع احتياط لأن يكون لازما كذا في الذخيرة وذكر في المستقى قوله
ويؤخذ منها أي من المرأة وفي بعض التمهيز ويؤخذ منه أي من أخذ النفقة أو من كل واحد من
الاصناف المذكورين اه وهذا يدل على أنه يؤخذ التكفيل من الولدين أيضا وهو الظاهر لأنه
أنظر للعائت وقد يقال إنه إنما يؤخذ منها لما تعمد وأما من الولدين فإنها لا احتياط للتجهيل
وقد منسأل النفقة للمطلقة للقررب ادهلكت أو سرقناه بغضيه ما عوى بخلاف الزوجة فليس
في أخذ التكفيل احتياط للعائت لأنه لو كان يحل ثم ادعى الولد لها كفا قبل منه وقد يكون المال
عند شخص لا لأنه لو كان له مال في يده فطالب من القاضي فرض النفقة فإن علم بالنكاح بينهما
فرض لها في ذلك المال لا به إيفاء الحق المرأة وليس قصاصا على الزوج بالنفقة كما لو أقر بدين ثم غاب
وله مال حاضر من جسر الدين وطلب صاحب الدين من ذلك قضى له به أصله حديث ههنا كما عرف
وينبغي قاضي أن يحلفها إياه لم يعطها النفقة ويأخذ منها كفيلا كما قلناه كذا في الذخيرة ولو لم
يكن له مال أصلا فطالب من القاضي فرض النفقة فخذنا لا سمع البينة لأنه قضاء على الأب وعند
زفر سمع القاضي البينة ولا يرضى بالنكاح ويطلب من القاضي فرض النفقة من مال الزوج وإن لم يكن له مال أمرها
القاضي بالاستدانة على حضر الزوج وأمر بالسكاح أمره بقضاء الدين وإن أنكر ذلك كلفها القاضي
إعادة الستة فإن نصددها أمرها القاضي برد ما أحسن وما يعطيه القضاة فزادنا من قول السنة
من المرأة فرض النفقة على العائت بما عدا لا به بقول علماء السلافة في طاهر الرواية وإنما
ينبغي كونه محتاجا له ما عدا زفر وأمعني يوسف كذا في المحصاف وهو أرفق بالناس ثم على قول
من قول تفرغ النفقة في هذه المسئلة لا تصح المرأة إلى إقامة البينة على أنه لا يختلف فقه كذا في
الذخيرة والمجاء والمجاء أصل القاضي إذا لم يعمل بالنكاح فليس له فرض النفقة فعلى العائت ولو
أقامت المرأة البينة على طاهر الرواية لكن لو سمع البينة وفرضها وأمرها بالاستدانة جاز ونفذ كما

(قوله وفي بعض التمهيز
ويؤخذ منه) يؤيده
النفقة ما في السارخانة
القاضي أن يسطي النفقة
لهؤلاء من مال الغائب
إذا استوفى بمكسب من
أحد فسن (قوله فليس
في أخذ التكفيل احتياط
للقائت الخ) أقول قد
يدعي المقر بعدم الدفع
إليه دون الهلاك تأمل
(قوله ويعطى النفقة
من مال الزوج) قال
للمولى لا يلائم قوله المتقدم
فلو لم يكن له مال أصلا
وحق العارية أن يقول
بذل قوله ويعطى
النفقة بأمرها القاضي
بالاستدانة (قوله وهو
أرفق بالناس) قال الرمي
وفي ملحق لا يجبر وهو
الفتاوى في غيره وفي
ذكره في النهر وفي منح
الفتاوى على القضاء اليوم
على هذا الحاجة فتنبه به
قال في الشرح كافي شرح
الموسع لأن ملك ونص
عبادة والقضاء في ربنا

يعلمون على قوله لا احتياج الناس اليه واستحسنه أكثر للشافعي في به اه وشرطه ان يكون حضوره غير متبر بان كانت غيبته
مستغفرا والا يصح ذلك تأمل وتقدم في الاول انه يشترط لوجوب الفرض على ٢١٠ القاضي وجواز منه مشرطان أحدهما

طلب المرأة والثاني حضرة

هو قول زفر وأبي يوسف وعليه العمل وهي من إحدى المسائل الست التي بقي فيها قول زفر لمحا
الناس وفي فتح القدير ونقل مثل قول زفر عن أبي يوسف فتقوى على القضاء لمحا للناس الى ذلك
وانما كان للمرأة أولا ولا مصداق وغاب الأب ولم يترك لهم نفقة فغير الام على الاطلاق ان كان لها مال ثم
ترجع بذلك على الأب كذلك في الحائنة وهذا علم ان الحل اذا غاب وله زوجة وأولاد مصداق ولم
يترك شيئا من القاضي يسمع البينة متاعا على النكاح ان لم يكن عالما به على ما عليه العمل ثم يفرض
لها ولأولادها نفقة ثم يأمرها بالاستئذنة فإذا جازت جفت عليه ما يفرض لها ولأولادها وأشار
بقوله فرض الى ان المودع والمديون لو أنقضا بغير أمر القاضي فان المودع ضامن ولا ير المديون ولا
رجوع للمنفق على من أنفق عليه كافي بالخبرة وجهه في الحائنة فغير المودع وقضى بالوديعة تدن
المودع بغير أمر القاضي فانه يكون ضامنا اه مع انه في هذه المسئلة لا فرق بين أمر القاضي وعلمه
فانه ليس للقاضي أن يقضي دين الغائبين ودينه كإفئدناه ولم يذكر المصنف الحكم بحضور
الزوج قال في الخبرية فان حضر الزوج وقال كنت أوفيت النفقة وأرسلت اليها النفقة والقاضي
يقول له أقم البينة فان أقامها أمرها القاضي برد ما أخذت لانه ظهر عند القاضي انها أحضت بغير حق
والزوج الحمار ان شاء أعينها بذلك وان شاء أخسده الكفيل فان لم يكن للزوج بينة وحلفت المرأة
على ذلك فلا شيء على الكفيل وان نكحت عن البين ونكل الكفيل لزمه المال وللزوج الحمار
فقد ذكر في هذه المسئلة تكولها أو نكول المرأة أمر لازم وأما نكول الكفيل فليس بلام بل اذا
نكحت المرأة فذلك يكفي لثبوت الحمار للزوج وان لم ينكح الكفيل لان النكول أقرا والأصل
اذا أقر بالمال لزم الكفيل وان جحد الكفيل ولا ضمان على المودع لان أمر القاضي بالدفع اليها قد
صح فصار كإمره بنفسه اه وبخالفه ما في المسود وشرح المحامى من انها أقرت انها تكفلت
نفقتها فالزوج يأخذ من المرأة ولا يأخذ من الكفيل اه وسأقي في باب الكفالة الفرق بين
الكفالة وبين قائم في الحال كقوله كفلت بمالك عليه فلا يلزم الكفيل ما أقر به كافي في الأصل وبس
الكفالة بدون يجب كقوله ما ثبت لك عليه أو ذاب فليس الكفيل ما أقر به كافي في فتح القدير ولا
يجب ان الكفيل لنفسه الدين القائم الحال لانها أخذت ثانيا فظهر بهذا انه من انقم الاول فالحق ما في المسود
الدين قائم في ذمتها الحال وهو ما أخذته ثانيا فظهر بهذا انه من انقم الاول فالحق ما في المسود
كافي في التمس ولم يذكر كراهة ما أخذتها كفيلا بنفسها أو بما أعطاها ودكر في شس فذا حلفت
وأعطاه النفقة أخذتها كفيلا بذلك بط وهو الصحيح اه فقد مرح بان الكفالة إنما هو بما
أخذته قبل الكفالة فهو نظيره كفلت بمالك عليه وفي الحامس وبعد أمر القاضي المودع أو
المديون اذا قال المودع دفعتم المال اليها لاجل النفقة قبل قوله ولا يقبل قول المديون البينة اه ولم
يذكر قولواو ينبغي أن يكون كالبينة لانها مفتر على نفسها وفي الحائنة والوديعة أولى من الدين
في البسادة لا اتفاق منها عليها وفي الخبرة وينفي القاضي عليها من علمه الدار والبيد الذي هو
الغائب لانه من جنس حقا وأطلق المصنف في العائبات فعمل المأغود وغيره كافي في شرح الصحاوي

انه لا تخلف على الكفيل بل يبرأ بحلفها بدون تخلف فهو بهذا دفع ما فهمه العلائي في الدرا المختار حيث قال ولو حلفت طولت فقط
ولم يبرأ لاحد ولعله سبق قلم ومراده ان يقول ولو أقرت طولت فقط فانه موافق لما يأتي عن المسود وشرح المحامى فليست تأمل
(قوله والوديعة أولى من الدين في البسادة) لانها لا تخلف الهلاك بخلاف الدين كذا في الترخاوية

ولمعة الطلاق

(قوله الا في فتاوى
الصيرفة الخ) قال الرعي
وقد صرح به في
التارخية نقل عن
فتاوى آمو والظاهر
انهم اختلفوا في كونه
من التعليل فامل اه
قلت لكن في القسطنطيني
وفرض القاضي نفقة
عرس الغائب عن البلد
سواء كان ينهال مدته سفر
اولا كما في المنة وبنفي ان
تفرض نفقة عرس
للتوار في البلد ويدخل
فيه للفقود اه قلت
وفتاوى آمو هي فتاوى
الصيرفة من الصيرفي
اشتهر ما هو كثرجه
بعضهم (قوله وأشار
المرخي الى انها
لا تسقط كذا في أكثر
النسخ وفي بعضها تسقط
بدون لا وهي الصواب
(قوله فلي هذا لا مد
من اصلاح المتن) قال
في النهر اطلاق المتن
يشهد لاختاره المحلوف

ولم يقيد فيها هندى من الكتيب الفقيه بنى الا في الفتاوى الصيرفية فانه قال اصحاب النفقة في
مال الغائب بشرط ان يكون مدته سقرا اه وهو قد حسن يجب حقه فانه في مدته سهل
احصاء ومراجعة (قوله ولمعة الطلاق) أي قبح النفقة والكسوة والسكنى لمعة الطلاق
هنا هو ظاهر المتصير وذكر الرعي النفقة والسكنى ولم يذكر الكسوة والنقل في الذخيرة والحامية
والغاية والمجنى ان المنة تستحق الكسوة قالوا وانما لم يذكرها في الكتاب لان العدة لا تطول
فيها فاستغنى عنها حتى لو احتاجت اليها فرض لها ذلك اه فظهر بهذا ان كسوة المعتدة على
التفصيل اذا استغنى عنها العسر المدة كما اذا كانت عتيها بالحيض وحاض أو بالاشهر فانه لا كسوة
لها وان احتاجت اليها لطول المدة كما اذا كانت ممتدة الطهر ولم تحض فان القاضي يرض لها وهذا
هو الذي حرره الطرسوسي في أنفع الوسائل وهو تحرير حسن مفهوم من كلامهم اطلق الطلاق
فتخل البائن والرجعي لانها جرد الاحتباس وهي محسوسة فلهما في حق حكم مقصود وهو الولد اذا
العدو واجبة لصيانة الولد فوجب النفقة وفي المجتبى ونفقة العدة كنفقة النكاح وتسقط بعض المدة
الافترض اوضح وان استدانته عليه وهو غائب فان كان بقضاء ترجع عليه وبغير قضاء اختلاني
الروايات والمسايخ اه وفي الذخيرة والنفقة واجبة للمعتدات للعدة أو قصرت ويكون القول
قولها في عدم انقضائها مع عيبتها وان اقام الزوج بينة على اقرارها بانقضائها برئ منها وان ادعت حلا
أنقض عليها ما ينهال ويسنتين من عدم طلقها فان قالت كنت اثنى في حامل ولم احض وأنا ممتدة
الطهر الى هذه الغاية وأظن ان هذا الذي يرجع وما أريد النفقة حتى تنقضي عدتي وقال الزوج
قد ادعت الحمل واكثره ستان والقاضي لا يلتفت الى قوله وتزعمه النفقة مالم تنقض العدة اما
ثلاث حيض أو يدخلها في حد الابس ومضى ثلاثة أشهر بعده فان حاض في هذه الاشهر الثلاثة
استقبلت العدة بالحيض والنفقة واجبة لها في جميع ذلك ما لم يحكم بانقضاء العدة وهكذا في الخلاصة
وقد وقعت حادثة في زماننا هي ادعت الحمل ولم يصدقها فقرر لها نفقة على انها لم تكن حاملا
ردت ما أخذته ولا يجزى انه سرق باطل وفي الخلاصة للمعدة اذا لم تأخذ النفقة حتى انقضت عدتها
سقطت نفقتها هذا اذا لم تكن مفروضة اما اذا كانت مفروضة ذكر المصدر الشهيد في الفتاوى
الصيرفية عن شمس الاعانة المحلوف الى انه قال في الفتاوى عندي انها لا تسقط اه وذكر الخلاف في
الحامية أيضا وفي الذخيرة ان كان القاضي امرها بالاستدانة واستدانته فلها الرجوع على الزوج لانه
كاستدانته بنفسه وان لم ير امرها القاضي بالاستدانة فبغيره خلاف وأشار المرخي الى أنها تسقط
حسب علل فقال بسبب استحقات هذه النفقة العدة والمستحق بهذا السبب في حكم العلة فلا بد من قيام
السبب لاستحقاق المطالبة أو ترى الذي اذا أسلم وعليه خراج وأسلم بطالب بشئ منه فكذا هنا
وهو الصحيح اه فلي هذا لا بد من اصلاح المتن فانهم صرحوا بانها تجب بالقضاء أو الرضا وتصير
دينا وهذا التصير دين بانقضاء العدة لا اذا لم تنقض العدة وهو مرجح ان المقضى بها تسقط بالطلاق لانه
يشترط للمطالبة بها قيام السبب وفي الذخيرة على الزوج حوته سكنى المعتدة فان لم يكن له منزل مملوك
يتكرى منزلا لها لم يكن الكراء عليه فان كان معسرا أو تورط الرأ أن تستدين الكراء ثم ترجع على
الزوج اذا أسير كما هو المحكم في النفقة حال قيام النكاح وان كان الطلاق قائما فان كان المنزل ملكا
للزوج ينبغي ان يخرج الزوج من المنزل ويعزل عنها و يتركها في ذلك المنزل الى انقضائها عدتها
وكذلك ان كان المنزل بالكرام وان استكرى لها منزلا آخر يجوز لكن الافضل ان يتركها في المنزل

الذي كانا يسكنان فيه قبل الطلاق وان كان الطلاق رجساً فقد ذكر المحقق انه يسكنها في المنزل
الذي كانا يسكنان فيه قبل الطلاق لكن الزوج يخرج أو يتنزل عنها في ناحية منه اه وفيها أيضاً
المستعدة اذا خرجت من بيت العدة تسقط نفقتها ما دامت على النشوز فان طالت البيت الزوج كان
لها النفقة والسكنى ثم المخرج عن بيت العدة على سبيل الدول ليس بشرط سقوط نفقتها فانها
اذا خرجت زماناً وصحت زماناً لا تنفق النفقة وفي فتاوى النسق للعدتين طلاق بائن اذا
تزوجت في العدة وجد الدخول وفرق بينهما وجبت العدة منهما لا نفقة على الزوج الثاني لقساد
نكاحه وهي على الاول اذا لم يخرج من بيت العدة فان خرجت فلا ولا توصف بالنشوز عنهما فساهمه
هنا لان الصلاق بائن والمحل زائل اه وفي الذخيرة أيضاً واذا صلح الرجل امرأته من نفقتها
ما دامت في العدة على دراهم مما لا يربطها عليها حتى تنقضي العدة ينظر ان كان عدتها بالمجنس
لا يجوز الصلح للجماعة وان كانت بالاشهر جاز لعدتها واذا نكحها أو ابانها من صلحها مع السكنى على
دراهم لا يجوز له يؤدى الى ابطال حق الله تعالى في السكنى وفي المصطحاح على ان لا نفقة لها ولا
سكنى فلها السكنى دون النفقة لان النفقة حقها فيعبر الا برضاها دون السكنى وفي الروايات المختلفة
بنفقة طهرتها هل تخرج في حوائجها بالنهار تكملها وقته والفتاوى لا تخرج لانها هي التي اطلت
حقها في النفقة فلم يصح الاطال فيما يؤدى الى ابطال حق الشرع اه (قوله لا الموت والمصيبة)
أى لا تجب النفقة لمعتدة الموت ولا لمعتدة وقعت الفرقة بينها وبين زوجها بمصيبة من جهتها كالردة
وتقيل ابن الزوج أما المتوفى عنها زوجها فلان احتباسها ليس بحق الزوج بل بحق الشرع فان
الترخيص عبادتها الا ترى ان معنى التعريف عن برأه الرحم ليس بمرأى فسمي لا يشترط فيه
المجنس فلا تجب نفقتها عليه ولا نفقة تجب شأناً ولا ملك له بعد الموت فلا يمكن اعيانها في ذلك
الورثة اطلقه فجعل ما اذا كانت حامل لكن قال في الظهيرية واذا اتفق الوصي على الحمل للعمل
فضمه ويرجع على المرأة اتفق الا ان يصح كون ذلك بائن القاضي لان علماء سرحها كتابا بران
ذلك للعمل من جميع المال اه وشمل السكنى والنفقة فلا سكنى لها أيضاً كذا في المسبوط وأما
الفرقة بمصيبة من جهتها فلا لها صارت حابة نعمها بغير حق فصار كذا كانت ناشئة بخلاف المهر
بعد الدخول لانه وجد التليم في حق للمهر بالوطء قبل المصيبة أى بمصبتها لان الفرقة من قبلها
بغير مصيبة كخيار العتق وخيار اللوغ والتفريق لعدم الكفاءة لا تسقط نفقتها لانها حاسنة
نفقتها بحق كما اذا حلت نفسها لاستيفاء للمهر والحاصل ان الفرقة امامن قبلها أو من قبلها فان كانت
من قبله فلها النفقة مطلقاً سواء كانت بمصيبة أو بغير مصيبة طلاقاً كانت أو فسخاً كطلاقه
ولعانه وعنته أو تقيله بنت زوجته أو ابلاؤه مع عدم فسخه حتى مضت أو بعد أشهر أو أمانه عن
الاسلام اذا حلت هي أو أريد هرق عن علمه الاسلام فلم يسلم وان كانت من قبلها فان كانت بمصيبة
فلا نفقة لها وأما السكنى فتأبوا وحدها كافي الحائنة وسرح الطحاوى وفي فتح القدر لها السكنى في
جميع الصور لان التفرق في منزل الزوج حق عليها ولا تقطع بمصبتها أما النفقة فتشملها فخرى
سقوطها لمصبتها وما عرفناه علم ان المصنف قال ولعدتة الطلاق أو الفسخ الا اذا وقعت الفرقة
في مصبتها فلا نفقة لها الا السكنى لكان أولى فان كلامه حال عن معتدة الفسخ والمصيبة شاملة
لمصبتها ومصيبة وفي الذخيرة فرق بين النفقة بين المهر فان الفرقة اذا جازت من قبل المرات قبل
الدخول يسط المهر سواء كانت حاصية أو محقة لان المهر عوض من كل وجه ولهذا لا يسقط بموت

لا الموت والمصيبة

(قوله لا يجوز الصلح
للجماعة) فانه ان جملة
المصالح منه لا تضر قائل
(قوله الا ان يكون ذلك
باذن القاضي) قال في
النهر أى قاض يرى ذلك
(قوله وشمل السكنى
والنفقة) قال الرملى اه
وشمل الكموة والسكنى
اذلا كسوة ولا سكنى لها
أو لفظه والنفقة زائدة
نأمل (قوله اذا جازت
من قبل المرات قبل
الدخول) قال الرملى قيد
بما قبل الدخول لانه بعد
الدخول لا تسقط بموت
السلامة العوض بالدخول
كما صرحوا به

٢١٨ لا تجب على أيه منكم بل يؤخرون وينفق عليهم من أجرهم وليس جبراً بقربها

أحدهما إذا مات العوض بمعنى من جهته من له العوض سقطت النفقة فعوض من وجهه مسقط من وجهه وإذا كان بينهما اعتبار عوضا مني جاءت بسبب هو مصيبة أو مصلحة مني جابت بحق (قوله) وردتها بعد البت تسقط نفقتها لا التحكيم (إنه) يعني ولو طلقها ما تأثر أن ثلث مسقط نفقتها ولو لم تكن ابن زوجها بعد البتونة لا تسقط مع أن الفقرة فيها بالطلاق لأن جهته مصيبة لأن المرتدة تجبس حتى توب ولا نفقة للصبي ومصلحة له لا تحبس فلهذا تنفع الفقرة وفي الحقيقة لا فرق بين المستثنى لأن المرتدة منها البتونة ولو لم تجبس فبها النفقة كأي غايه البان والحيط كالمكنة والممكنة إذا لم تنزمت العدة لا نفقة لها فليس الرد أو التحكيم دخل في الاستقام وعنده بل إن وجد الاحتباس في بيت العدة وجبت ولا فلا ولو جبت المعتدة للرد ثم تاب ورجعت فبها النفقة لعدم الاحتباس كالناشئة إذا طاعت زوال المانع بخلاف الماتة إذا أسلمت لا يعود نفقتها السقوط نفقتها أصلا بمصبتها والاحتباس لا يعود ولو لمحت بدار المحرم ثم طاعت وتابت فلا نفقة لها السقوط العدة بالاحتاق حكما لتباين الدارين لأنه بمنزلة الموت فاععدم السبب الموجب قبح الطلاق البائن لأن المعتدة عن رجعي إذا طاعت ابن زوجها أو قبلها بمسوة فلا نفقة لها لأن الفقرة لم تنع بالطلاق وإنما وقعت بسبب جرمها وهو مصبتها أو أطلقه ففعل البائن بالواحدة أو بالثلاث ومافي الهيايق من تشديد بالثلاث تعاقب وفي الحيط الأصل أن كل امرأة لا نفقة لها يوم الطلاق فليس لها النفقة أبد إلا الناشئة كالعتقة عن النكاح فانما سؤلا لامة للزوجة إذا لم يوثقها الولي بدنا اه ثم قال بعده ولو طلقها وهي مسوأة فلها النفقة فان أخرجها الولي طلت فان أعانها عادت النفقة قال وأما بعد الطلاق الرحي وجبت النفقة لهما من كونه بخلاف الماتة (قوله) ولو طلقه الفقير (أي نصب النفقة والسكنى والكسوة وتولده الصغير الفقير لقوله تعالى وعلى المولود من رزقه من وكسوته من بالمرء وفهي عبارة في إيجاب نفقة المنكوحات إشارة إلى أن نفقة الأولاد على الأب وان النسب له وإنما لا يعام بسببه فلا يقتل قصاصا بقتله ولا يحبس عليه جازته وان علم بجرمها وإن أدب بفرد يقتل نفقة الولد ولا يشترك فيها أحد وإن الولد إذا كان غنيا ولأب محتاجا لم يشترك الولد أحد في نفقة الولد ذكره المصنف في شرح للنار في باب الطفل وهو الصبي حين ينطق من البطن إلى أن يحتم ويقال جاز به طفل وطغلة كنفق للزوبه علم أن الطفل يقع على الذكر والأنثى ولذا عرفت بأن البالغ لا تجب نفقة على أمه إلا لاشروط تذكرها وقد الفقير لأن الصغير إذا كان له مال فنقته في حاله ولا بد من التشديد بحرية لما أسلفناه أن الولد للمالك نفقة على ما ذكره لا على أمه أو كان الأب أو عبدا والحاصل أن الأب لا يتخلوا ما أن يكون غنيا أو فقيرا والصغير كذلك فإن كان الأب والصغير غنيين فإن الأب ينفق عليه من مال نفسه أن كان حاضرا وإن كان مال الصغير غنيا وجبت على الأب فإذا أراد الرجوع أخفق عليه ما ذن القاضي فلأوفى بالمرء ليس له الرجوع في الحكم لأن يكون أشهد أنه أنفق ليرجع ولم يشهد لكنه أنفق بنية الرجوع لم يكن له رجوع في الحكم وفيما بينه وبين الله تعالى يحل له الرجوع وإن كان الصغير غفارا وأردية أو نبيا واحتج إلى النفقة كان الأب

القاضي أهمهم بالاتفاق عليهم وليس لهم سوى حصصهم دار سكنوها هل تباع في نقتهم
أولاً والذي يفهم أنها تباع في ذلك وتنفق عليهم من ثمنها والسكنى من الثمنه وإذا خرجت عليهم إلى أقول الظاهر أن مراد
المؤلف بقوله وإن كان له عقار الخ إذا كان الصغير لا يحتاج إلى ذلك أما إذا كان محتاجاً للسكنى عقاره وليس ثابه وأردته لأهله في

بيع ذلك لانه لو ما احتاج الى شراعه ولو اقر ما به ذكره المؤلف عن البدائع في شرح قوله واقر عهر من ان القهر من قبل
له الصدقة وان له لو كان له عصارا حرم بهنق النفقة ونظر ما كتبه هناك ايضا فظهر ان الامر (قوله فلذا كان هذا) اى بلغ
حد الكسب قال في التارحانية ولو اراد الاب ان يؤجرهم اى الذكور في ٢١٩ عمل او اخدمه فله ذلك لان فيه منفعة الصغر

لانه يتسلم الكسب اما
قيل ان يتعلم او بعده
ولكن لا يحسن العمل
فنفقته على الاب اه
قال الرمل وصرح به ايضا
كثير من علما قال
وهو علم ان غير الاب من
الحارم لا يجب نفقة القادر
على الكسب طممن
بابا ولى لها لدفع الحاجة
وقد اندفعت وصار غنيا

ولا تجبر امه لترضع

نكبه فلا حاجة الى ايجابها
على القهر كما هو ظاهر
وهي واقعة الفتوى وقد
اقتبت فيها عدم الوجوب
اه (قوله وليس له في
الانثى ذلك) قال الرمل لو
استنبت بغيره ماطة وفزل
يجب ان تكون نفقتها
في كسبها كما هو ظاهر ولا
نقول يجب على الاب مع
ذلك الا اذا كان لا يكفها
فجب على الاب كما يتا
يدفع القدر المشهور زعمه ولم
اره لاحسانا ولا ينافي ذلك
قولهم اذ ابح حد الكسب
للأب ان يؤجر بخلاف
الانثى لان المنسوع
يجارها ولا يلزم منه علم

ان يبيع ذلك كمو يتفق عليه لانه غير هذه الاشياء وان كانا فقير بن فسد الخصاف ان الاب
يتكفف الناس ويتفق على اولاده الصغار وقبل نفقتهم في بيت المال هذا اذا كان عاجزا عن
الكسب وان كان قادرا على الكسب اكتب واقف وان امتنع عن الكسب حبس بخلاف سائر
الديون ولا يحبس والدوان على قيدن ولده وان غفل الا في النفقة لان الامتناع عن الانفاق اتلاف
النفس واذا لم ينفق عليه بما حقه او لم يكتب له لم يسره انفق عليهم قريب ورجع على الاب
ذا امسروا وان كان الاب غنيا واولاده الصغار فقيرا او النفقة على الاب الى ان يبلغ الذكرك حد الكسب وان
لم يبلغ الحلم فلما كان هذا كان للأب ان يؤجره ويتفق عليه من اجرة وليس له في الانثى ذلك فلو
كان الاب مبدرا يدفع كسب الابن الى امه في كافى سائر املاكه وان كان الاب فقيرا والصغير غنيا
لا يجب نفقته على امه بل نفقة امه عليه كنفق النخيرة وذكر المؤلف ان في كل موضع او جبا نفقة
الولد فانه يدخل فيه اولاده واولاد البنات والبنين وفي النخيرة وان الام اذا صاحبت في نفقة الاولاد
فان القاضي يفرض على الاب نفقة الصغار والعراقه ويدفع النفقة اليها لانها ارفق بالاولاد وان قال
الاب انها لا تتفق وتضيق عليهم لا يقبل قوله لانها امنة ودعوى الحانة على الام لا تنفع من غير
حجة فان قال القاضي سل جيرانها فالتاضي بال جيرانها احياها وانما يال من كان بداخلها فان
أجر جيرانها بما قال الاب زجرها القاضي ومنعها عن ذلك نظر الهموم من مشاغلها فان ادوقت
المنازعة بين الزوجين كذلك ونظر قدر النفقة والقاضي بالمحارن شاعدها الى نفقة بدفعها اليها
صاحبها وساه ولا يدفع اليها جهالة وان شاء امر غيرها ان يتفق على الاولاد اذا صاحبت المرأة زوجها
على نفقة الاولاد الصغار ومورا كان الزوج او مورا حاز واختلف المتأخر في طريق جواز هذا
الصالح فقال بعضهم لان الاب هو العاقد من الجانبين كيتم عمل ولده الصغر من نفسه وشرائه
كذلك وقال بعضهم لان العاقد الاب من جانب نفسه والام من جانب الصغار لان نفقتهم من اسباب
الترية والحضنة وهي اللام ثم ينظر ان كان ما وقع عليه الصلح أكثر من نفقتهم بزيادة يسيرة فهو
غروهي ما تدخل تحت قدر القدر بن وان كان لا تدخل طرحت عنه وان كان المصالح عليه
أقل بان كان لا يكفهم بزيادة مقدار كفايتهم (قوله ولا تجبر امه لترضع) لانه لا نفقة وهي على
الاب وعلى لا تقدر لا تجبر عليه قضاء وتؤجر به دابة لانه من باب الاستعانة وهو واجب عليها دابة
كما قسمناه اطلقه فتعلم ما اذا كان الاب لا يجتمع برضه او كان الولد لا يخدمه عيرها وتقل
الزيلي والاتقاني انه ظاهر الرواية لانه يغني بالهن وعيرهن للامانة فلا يؤدى الى ضياعه
وتقل عدم الاجبار في هذه الحالة في المصني عن البعض ثم قال ولا يصح انها تجبر عند الكل اه وحزم
به في الدابة وفي الحانة وعليه الفتوى وذكر في دفع القدر انه لا يصوب لاهصر الرضخ الذي
لم يأنس الطعام على الدهن والشراب سبب عقره وموته اه وفي الحانة وان لم يكن للأب ولا الولد
الصغير مال تجبر الام على الارضاع عند الكل اه فحل الخلاف عند قدره الأب بالمال وفي غاية

الزلمة بخرقة تعليا اه قلب وهو نفقة حسن ويؤدونه في الحانة قبل عدم دفع الانثى بغير الحرام حيث قال وان كان الولد
فتلا تلك الاب بدفعها الى غير الحرم لان الحامو مع الاحتمية حرام اه فبغداه يؤجرها للحرم وان لم يكن المستاجر يدفع لها
العمل لتعمل في بيتها كالتجارات وضوا لا تنفع فتعالي غيرها العلم المظن ورواه (قوله تجبر الام على الارضاع عند الكل)

هذا القول ليس من الأصول بل هو من الآثار وهو حاصل الأمر في بناءه اهـ لا يثبت في الجمع (قوله في الجمع) ان يرضى عبارة الفتاوى الهندية عن الرجز تغير على اعتقاد اهل الارضاع (قوله وفي الخزانة عن القاري لا يثبت في الخزانة اجرة المكنن) قال القزويني وأما ان يثبت المكنن في الخزانة فمختلف فيه والاعلم ان الرجز في ذلك كافي بعض المعتبرات اهـ أقول وهذا يلزم من قولهم اذا احتاج الصغير الى طعام يلزم للابيه فان احتجاجة الى المكنن مقرر وكذا في حاشية الرولى (قوله وصحيح في الجوهرة المجرى) وفي الفتاوى ٢٢٠ الهندية المستدعة من طلاق بائن أو طلاق ثلاثي رواية ابن زياد تسحق اجر

أن لا يكون للاب مال لولده إلا أن يقال تأويله إذا كان للاب مال تأمل (قوله والمأصل لا
 ان على تأويل صاحب الهداية لا تأخشفيا أخرج) قال في النهر والأوجه عندى عدم الجواز ويدل على ذلك ما قالوه من أنه لو استأجر
 من كسوحته لارضاع ولده من غير ما حاز من عرذ كخلاف لا غير واجب عليهم ان فيه اجتماع آخره لرضاع والتعقق في مال
 واحد ووصل ما مال الحاز هنا فقدره اهـ وحاصله ان التعليل باجتماع واجبين لا مفهوم له لا غير مؤثر في المنع بدليل المسئلة
 المذكورة فلا يقال اذ لم يصح الواجبان يجوز فتيين تعليل صاحب الهداية التبع عدم الجواز في الاستدلال على عدم الجواز

بطلان التعليل الذي يفسر به انهم ما فهم من ان التعليل يوجب كلام التبرع لها وانما التبرع (قوله فانه ان الزوج ما منع)
 مقتضى هذا انه لو وجب عليها الرضا بعد العدة لم يملكه نكاح غيره اه لا يفتق أحرة وهي خلاف اطلاق المصنف من انها
 أحق في حال طبع الزيادة فانه يدل على انها أحق في كل حالة الا في حال طبع الزيادة ويدل عليه ما مر عن غاية البيان من احبار
 القصر على الارضاع فانه ظاهر في ان الاحبار بالاحرة قد عمدنا التصريح بمن الهندية (قوله وفي كل موضع حاز الاستمرار)
 أي كما اذا كان بعد انقضاء العدة أو كان في عدة لاشئ على احدى الراويين وهو وجبت النفقة الظاهر انه مطلق مرادف
 والمراد به نفقة الارض بما لا جرة التي تأخذها بقرينة التعليل أي ان ما تأخذ ٢٢١ من والد الرضيع لتتفع على نفسها بما لا

الارضاع هو جرة لا نفقة
 وانما ما لا تنسقط هذه
 للاحرة بموت ولو كان نفقة
 للسقط كما تنسقط بالموت نفقة
 الزوجية والقهر يسو
 بعد العدة ما لم تكن
 مستدامة بما الرضا
 وهي أحق بعد هاهما
 تطلب زيادة

لا تأخذ شأ في مقابلة الارضاع من الزوج ولا من مال الصغير ولو حو به عليها وعلى اعلل بمقتضى الدخيرة
 من ان المنع انما هو لا اجتماع واجبين في الموقوف المجتبى لو استأجر زوجته من مال الصبي لارضاها حاز
 وفي ماله لا يجوز حتى لا يجتمع عليه فحق النكاح والارضاع اه (قوله وهي أحق بعد هاهما ما تطلب
 زيادة) أي الام أحق بالارضاع ولها من الاحتمية حد انقضاء العدة ما لم تطلب أحرة تزاد على أحرة
 الاجنبية للارضاع فحينئذ لا تكون أحق وانما حازها احدا للاحرة بعد انقضاء عدتها لان النكاح
 قد زال بالكلية وصارت كالاجنبية فان قلت بل وجوب الارضاع عليها هو المانع من أحد الاحرة
 وهو بعينه موقوف بعد انقضاءها فقلت كالاجنبية فان الواجب عليها مقيد بما يجب رزقها على
 الاب بقوله تعالى وعلى المولودة رزقين وكسوتهن في حال الزوجية والعدة هو قائم برزقها وفيما بعد
 العدة لا يقوم بشئ فتقوم الاحرة مقامه كافي فحق القدر وانما كانت أحق لانها أشرف فكان
 نظر الصبي في الدفع الها وان التمس زيادة لم يصير الزوج عليها دفعا للضرر وعنه واليه الاشارة بقوله
 تعالى لا تضار بالدية ولها والمولود ولها أي بالزاه لها أكثر من أجره الاجنبية وفي الدخيرة
 لو صاحت للراثة زوجها عن ارجار الرضاع على شئ ان كان الصلح حال قيام النكاح أو في العدة من
 طلاق رحي لا يجوز وان كان عن ملاق بائن واحدة أو نكاحا على احد الراويين لان الصلح
 على ان يعطيا شأ لترضع ولها استجارها ولو اداها نكح فهو كالاستجارها على عمل آخر من
 الاعمال على درهم وصالحها من ثلث النواهي على شئ بعينه حاز وان صالح عنها على شئ بعينه
 لا يجوز الا ان يدفع ذلك في المجلس حتى لا يكون بيع دين بدين وفي كل موضع حاز لاشئ ر
 ووجبت النفقة لا تسقط بموت الزوج لانها أحرة وليست بنفقة اه وكذا ذكر في الوولو المحملة لانها
 هذه الاحرة بموت بل تكون امومة الغرماء اه والحاصل انه أحرة فلذا توفى على العدة
 وظاهر التلون ان الام لو طلت الاحرة أي أحرة للثلل والاجنبية متبعة بالارضاع طام وفي نكاحهم
 جعلوا الام أحق في سائر الاحوال الا في حالة طبع الزيادة على احرة الاجنبية والمصرح به بخلافه كافي
 التبيين وغيره ان الاجنبية أولى لكن هي أولى في الارضاع اما في الخصعة ففي الوولو المحملة وغيرها
 رجل طلق امرأته ويتهامس بالصبي عمه لوات ان تر به وتكف من غيرها من غير ان تمنع الام
 عنه والام تأتي ذلك وتطالب الاب بالاجر ونفقة الولد والام أحق بالولد وانما يبطل حق الام اذا

(قوله والمصرح به بخلافه)
 كافي التبيين وغيره) أي
 خلاف ما هو ظاهر المتن
 قال في التمس وان
 رضيت الاجنبية ان
 ترضع ضمرا حرا وليدون
 أجر للثلل والام بالاجر
 الثلل فالاجنبية أولى اه
 وقال في البدائع واما اذا
 انقضت عتق والتمس
 أجره الرضا وقال الاب
 أحدهم ترضع من غير
 أجر أو ياتل من ذلك
 فذلك له لقوله تعالى
 وان تعاسرت فترضع

له أخرى ولان في الرام الابا تلتمس ضررا بالاب وقد قال الله تعالى ولا مولود له اب لا يبصار الاب بالام الزيادة على ما تلتمسه
 الاجنبية كذا ذكر في بعض التأويلات ولكن توضع عند الام ولا يفرق بينهما ما يميز من المحاق الضرر بالام اه (قوله وتطالب
 الاب بالاجر ونفقة الولد) اراد بالاجر أحرة الرضا سواء ارضعت بنفسها أو ارضعت غيرها وازاد ما تقدم يكون بعد الغنم
 والظاهر ان وضع المسئلة في مطلقة مضت عدتها وان طلب الاحرة من الاب من جهة ثم الصبي انما هو في هذه الصورة كاسبق
 آتيا وانما قلنا ارادنا لآخرة الرضا ادلا يجب على الاب أحرة على الخصعة الزائدة على هذه الاحرة حتى تطالبه امرأته كما
 صرح به في جواهر الفتاوى فقلنا عن قاضنا ونفتقه ان أحرة الرضا عترة الرضا عن انقضاء كغير حوايه والنفقة

أقوله وقوله فمات له ليس بقوله) الظاهر أن النفقة ليس بنفقة لأنه الذي يقدمه عن الذخيرة في هذه القولة حيث قال لا تسقط
 بوجوب الزوج لئلا أجر فلو لم يست بنفقة (قوله أو بهما فقر فقط) أي بدون زمان فتقول للزائد ذلك أن لا يقتصر على العمل كما يأتي
 في عبارة الخامسة والألف الكلام في المعسر من غامض استثناء ما إذا كان بهما فقر تامل (قوله ولا يجب على الابن التقير بنفقة والده
 التقير الخ) يوافق هذا قوله في فتح القدر وعلى الرجل أي للموسر حيث قسمه بالموسر لا ستر زمن الفقر وكذا قال في من الدرر
 وعلى الموسر سائر العدة لا صوله الفقر أمانه ومثله في من المتقى والتقاية ولولا بهما فقر وعبرهما فكلهم يقبوا باليسار وفي الاختيار
 وكافي الحاكم ولا يجب النفقة على فقير الابن زوجة ولولا الصغر اه ومثله في الهداية ومقتضاء علم وجوبهما على الابن التقير
 لا يهوى في الجوهرة وإن كان الابن فقير لولا بهما فقر أصح البدن لم يحرم الابن على فقته ٢٢٢ إلا أن يكون الابن زمانا لا يسر
 على الكسب فنشارك

مدة الرضاع في حق الأجرة حولان عند الكل حتى لا تنقضي بعد المحولين إجماعا وتحقق في
 المحولين إجماعا وظاهر كلامهم أن وجوب أجرة الرضاع لا يتوقف على عسدا جارية مع الام ل
 تنقضي مدة الرضاع مطلقا في المدة المذكورة وقد قدمنا أنه ليس به مقوف في الظهيرة وإذا أقربت
 المدة منها قبضت نفقة أولادها الصغار خمسة أشهر ثم قالت أنها قبضت عشرين درهما ونفقة
 خمسة أشهر مائة درهم لم تصدق على ذلك وإن قالت ضاعت النفقة فانها ترجع على أبيهم بنفقة
 دون حصتها اه (قوله ولا يوجب وأجداده وجداته لوفقر اه) أي يجب النفقة لولا أمان الأبناء
 فلقوله تعالى وصاحبها من الدنيا معروها أنزلت في الأبوين الكافرين وليس من المعسرين أن
 الابن يعيش في نعم الله تعالى ويتر كسما عونا وجوعا وأجداده وجداته فلا تهمان إلا الأسماء
 والأسماء ولهذا يوم المدة المقام الأب عند عدمه ولا تهم تسموا لأحسابه فاستوجروا عليه الأحياء
 بمنزلة الأبوين وشروط الفقر لا يولو كان ذمالم فاجاب بالنفقة في ماله أولى من إيجابها في مال غيره
 بخلاف نفقة الزوجة حيث تجمع الفتي لاها يجب لأجل الخمس الدائم كزق القاضي ورواها
 الولد على الأب وإنكره الأب فالقول الأب واليسنة للأبوين وفي المتن بالمهمة إذا كان الأب محتاجا
 وأبى الابن أن ينفق عليه وليس بمقتضى برفع الأمر إليه أن يسرق من مال أبيه ويوجد قاض
 ثمة بأثم يسرق ماله وما عطاها لأن ما لا يكتفه يجوز له أن يأخذ من أبيه الكفاية بغير قضاة فاق
 الكفاية يأم وكذا إذا لم يكن محتاجا ولم تكن نفقته عليه لا يجوز له أن يسرق مال أبيه اه
 وأطلق في الابن ولم يفيد به القضاء أنه مقيد به لما في شرح الطحاوي ولا يجبر الابن على نفقة
 أبويه المعسرين إذا كان معسرا إلا إذا كان بهما زمانا أو بهما فقر فقط وإنما يدخلان مع الابن
 وبما كان معسرا ولا يفرض له ما نفقة على حدة اه وفي الخامسة ولا يجب على الابن التقير بنفقة
 والده الفد تير حكاه ابن الوالد بقدر على العمل وإن كان الولد لا يقدر على عمل أو كان زنا والابن
 عيال كان على الابن أن يضم الأب إلى عياله وينفق على الكل والموسر في هذا الباب من عيال

المؤلف هو ظاهر الرواية لما افترقا في كافي الحاكم والمتون وأما اعتبار العدة على الكسب فهو رواية الخفاف وعلمنا متى في
 المدايع (قوله ولا ابن عيال) قبله لأنه لو لم يكن له عيال لا يضم الأب إلى نفسه ادلم يكنهما كسبه قال في الذخيرة وقال بعض
 العلماء يجبر الابن على أن يدخل الأب في قوته إذا كان ما يصيب الابن من ذلك العوب بهم يديه ولا يضرمه اضرا به من الكسب
 وروى من أبي يوسف أيضا أنه لو لم يفعل ضاع الأب إلا أن في ظاهر الرواية عا أصحابنا لا يجبر على ذلك له ولله صلى الله عليه وسلم
 أبدا أنتك شتم ثم تعول هذا الذي ذكرنا إذا كان الابن وحده فوله زوجة وأولاد صغار وباق المسئلة عيالها بالقاضي يجبره على أن
 يدخل الأب في كسبه ويبيعه كاحد عياله ولا يجبره أن يعطى له شأ على حدة والفرق أنه إذا أدخله في طعام عياله بع الضر ولأن طعام
 الأربعة إذا فرق على الخمة لا ينضركل واحسنتهم ضررا فاحسنا ما إذا أدخل الواحد في طعام الواحد فتأخذ الضر ثم قال هذا
 كله إذا كان الأب عاجزا عن الكسب (قوله كان على الابن أن يضم الأب إلى عياله الخ) ظاهره أنه طعمهم مع عياله وكثير ما يمتثل

الابن والابن كروا يجب
 أن يكتب الابن وينفق
 على الأب اه وفي المجتبى
 سرقا في الكسب لنفقة
 الوالد كونه الابن موسرا
 ويملك نصاب الزكاة واعتبر
 المحصن القدرة على
 الاتحاق ولم يمتد اليسار
 ثم حكى في مسألة الفقع
 قولين فعلم أن ما ذكره

منه هو ان لا يلام في هذه المسئلة بل في حق نفسها لانها اذا كانت في حق نفسه لم يكن له ان يقول في حق غيره
الى ذلك ظاهره ولكن هذا اذا كان الاب فقيرا اما المورس فالظاهر انه يلزمه الدفع الى ابيه وامه لان ذلك حقهما فلهما ان يقضيه
وسد كذا في المسئلة بوجه قليل ٢٢٤ قوله وصح بيع عرض ابنة (قوله وقيد بقهرهم فقط) أي ولم يتقيد بكونهم عاجزين

من الكسب (قوله قبل
هو ظاهر الرواية) ايده
في التفتيح على ارجحها
في كل الحامك ولا يجبر
المورس على نفقة احد من
قربته اذا كان رجلا
معبدا وان كان لا قدر
على الكسب الا في الولد
خاصة وفي الجدا ب
الاب اذا مات الولد فاني
احب الولد على نفقة وان
كان مصفا له فاني
الفتح وهذا جواب الرواية
وهو شديد قول شمس
لائحة السرحي بخلاف
الحواشي على ما قدمناه
له (قوله يجبر الابن
على نفقة زوجة ابيه الخ)
أي التي ليست أم الابن
كافي الذخيرة قال الرمي
الذي تحرره من المنع
انه لا فرق بين الاب والابن
في نفقة المحامد وان الاب
أو الابن اذا احتاج الى
خادم وجبت نفقته كما
وجبت نفقة الخدم
لاحتياجه اليه فكان
من جهه نفقة مواد لم يتضح

ما لا مصلح من نفقة عياله وسائر الفاضل مقدار ما يجب فيه الزكاة اه وفي الخلاصة المختار في
الفقير الكسب ان يدخل الابوين في النفقة وقيد بقهرهم فقط لانه لو كان فقرا وله قدر على
الكسب فان الابن يجبر على نفقته وهو قول المرحي وقال الحواشي لا يجبر اذا كان الاب كسوبا
لانه غنى باعتبار الكسب فلا ضرورة في ايجاب النفقة على الغير واذا كان الابن قادر اعلى الكسب
لا يجب نفقة على الاب فلو كان كل منهما كسوبا يجب ان يكسب الابن وينفق على الاب لا يعتبر في
ايجاب نفقة الوالد غير الفقر بل هو ظاهر الرواية لان معنى الان في ايكاله الى الكدو والتعب
أكثر منه في التأنيف بالمحرم وقوله تعالى فلا تقل لمألف ولا تنهرهما كذا في فتح القدير والقائل
بأنه ظاهر الرواية صاحب الذخيرة والضمير في قوله ولا يرهود الى الانسان للفقير فاما بطلان
انه لا فرق بين الذكر والانثى وفي الهداية وهي الى الذكور والاثبات بالسوية في ظاهر الرواية وهو
الصحيح لان المعنى يشملهما اه وفي الخلاصة وهو يفتي في فتح القدير وهو الحق لتعلق الوجوب
بالولاد وهو يشملهما بالسوية بخلاف غير الولاد لان الوجوب على من يملأ اه وفي الحاشية فان
كان للفقير ابنان أحدهما مائة في الفتاوى لا تحرمك نسايا كانت النفقة عليهما على السواء وكذا
لو كان أحدهما مسلما والاخر زمامه على عليهما على السواء اه وفي ذكر الذخيرة فبما اختلافا
وعزما في الحاشية الى مرسوم محمد وفل عن الحواشي انه قال قال صاحبنا هذا اذا تفاوت في النصار
تفاوتا يسيرا أما اذا تفاوتوا فيه تفاوتا حاسبا يجب ان يتفاوتا في قدر النفقة وأشار بقوله ولا يرهود الى ان
جمع أو يجب للمرأة يجب للاب والام على الوهن طعام وسراب وكسوة وسكنى حتى المحامد فاني
الحاشية وكما يجب على الابن المورس نفقة والده الفقير يجب عليه نفقة خادم الاب امرأة كانت المحامد
أوجازة اذا كان الاب محتاجا الى من يخدمه اه وفي الخلاصة يجبر الابن على نفقة زوجة ابيه ولا
يجبر الاب على نفقة زوجة ائنه وفي فتاوى الحواشي قال قهره واثان في رواية كفلناه وفي رواية انما
يجب نفقة زوجة الاب اذا كان الاب مريضا أو بهزما يحتاج الى المساعدة ما اذا كان مريضا فلا قال
في المحيط فعلى هذا لا فرق بين الاب والابن فان الابن اذا كان بهذه المثابة يجبر الاب على نفقة خادمه اه
وظاهر ما في الذخيرة ان المنع بعدم وجوب نفقة امرأة الاب أو حاربه أوام ولده حيث لم يكن
بالاب علة وان القول بالوجوب مطلقا انما هو رواية في يوسف وفي الذخيرة أيضا ثم اذ قضى
القاضي بالنفقة على الولدين للاب فاني أحدهما ان يعطى للاب ما يجب عليه القاضي بأمر الآخر
أن يعطى كل النفقة ثم يرجع على الآخر بحصته اه وورد للنفقة من اصاب نفقة الام على الولد اذا
لم تكن متروجة لانها على الزوج كنفته المراهقة اذ زوجها صار نفقته على زوجها وقدمان
الزوج لو كان معسر امان الابن يؤثر بأن يعرضها ثم يرجع عليه اذا أسروا قد صرح به في الذخيرة

النه فلا يجب عليه ما علم ذلك واعتقده والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله يجبر الاب على نفقة خادمه) قال هنا
الرمي امرأة كانت المحامد أوجازة كما قدمه (قوله وقد صرح به في الذخيرة هنا أيضا الخ) أقول قد عدا عند قول المتن ولا يفرق
بجواز ان تول الذخيرة هنا فرض لها عليه النفقة بخلاف ما ذكره ناك عن سرح المختار من انه يؤثر بالابق عليها ويرجع على
الزوج اذا أسر ثم رجعت الذخيرة قرا يتعد كراويل ما هنا فقال قالوا والمراسن الغرض المسد كوفي هذا هو الاجاز على
الاقراص لا لفرض بطريق الايجاب اه وبه اندفع الخالفة

(قوله انما هو القرب المحزبة) وعليه فلو كان له ابن بنت او بنت بنت وابن ابن ابن فالنفقة على ولد البنت وان كان الميراث للابن الثاني وبه صرح وقوله تجب على من له نفع. جهان أي كآب ابن يوجب بنت قيس على ابن الابن رجاهم وملى أي رجاهه يكونهم والوارث لكن هذا الفرع يحتاج الى نص علم من كلامهم والافهمنا قبلنا في قريمان القروع والدة على علم اعتبار الارث أصلا فان نفقة الاصول على القروع قال في أحكام المصار إذا كان له بنت بنت وابن بنت موسر ان أخ موسر فالنفقة على أولاد أولاده لان في باب النفقة يعتبر الاقرب فلا قريب ولا يعتبر الارث في الاولاد اهـ وقال بعد ما أيضا نفقة على أولاد البنات يستوى فيها الذكرا والاتي ولا عبرة للارث في الاولاد وانما يعتبر القرب حتى لو كان له بنت وابن ابن فالنفقة على البنت اهـ تمل (قوله ولا يعتبر الميراث) بخلافه لما سبق قوله وصح يسع عرض ابنه اهـ أم ومهم موسر ان نفقة عليها انما لام أم وأوان فذلك مع أن الأم اقرب من الجدة وكذا نفقة قوله الا في قريب ولو كان له جد وابن ابن فالنفقة عليها على قدر ميراثهما وكذا ما ذكره قريبا (قوله بقدر الميراث) يرده على الابن والبنت فانه لا رجحان فها مع ٢٢٥ ان النفقة عليها مأمومة (قوله

فان نفقة على ولد البنت الخ) أي لكونه حزا وان استوفى القرب كما في القهستاني وهذا اخذ ان الرجحان في قوله وان استوفى القرب يشمل المحزبة (قوله فالنفقة ولا تجب مع اختلاف الدين الا بالزوجة والولاد عليها الخ) قال في البدائع لانها استوفى القرابة والوراثه ولا ترجع لاحدهما على الاخر من وجه آخر فكانت عليهما على قدر الميراث اهـ ثم قال في البدائع أيضا وكذلك اذا كان له أم

هنا أيضا قال خان أي الابن أن يقرضها النفقة فرض لها على النفقة وتؤخذ منه وتدفع اليه لان الزوج المعسر بمنزلة الميت وأشار المصنف بقوله ولا يوجب له أن لا اعتبار في وجوب نفقة الوالدين والمولودين انما هو القرب والمحزبة ولا يعتبر الميراث قالوا واذا استوفى القرب تجب على من له نفع رجحان واذا لم يكن لاحدهما رجحان فحينئذ تجب النفقة بقدر الميراث فان كان للفقير ولد وابن ابن موسر فالنفقة على الولد لا على أمه واذا كانت له بنت وابن ابن فالنفقة على البنت خاصة وان كان الميراث بينهما لان البنت اقرب واذا كان له بنت وابن بنت وأخ لاب وأم فالنفقة على ولد البنت ذكرنا كان أو أنثى وان كان الميراث للاخ لا للولد البنت ولو كان له والد وموسر ان نفقة على ولده وان استوفى القرب ترجع الولد سوا بل أنت وما لا يملك ولو كان له جد وابن ابن فالنفقة عليها على قدر ميراثهما على الجدة السدس والباقي على ابن الابن والدليل على عدم اعتبار الميراث في هذه النفقة انه لو كان أحدهما نكاحا والنفقة عليها وان كان الميراث لغيرهما ولو كان لغيرهم القهستاني ونصرتي وأخ مسلم فالنفقة على الابن والميراث للاخ ولو كان للفقير بنت ومولى عنها موسر ان نفقة على البنت وان استوفى الميراث كذلك في الذخيرة وأطلق المصنف في الجدة قبل الاب والاب الأم جزمه في الذخيرة وعبره ما نقل الاختلاف في اب الأم وأطلق في الجدة فعلى الجدة من قبل الاب والجدة من قبل الأم وفي الولد الحجة الاب انما أخذ النفقة والكسوة للفرع من ماله فضاء ذلك يفرض له أخرى فلو غشت المدة وهي باقية لا يفرض له أخرى بخلاف الزوجة فمما وقد ذكرنا الفرق فيها في أول باب النفقات (قوله ولا تجب مع اختلاف الدين الا بالزوجة والولاد) اما الزوجة فها

﴿ ٢٩٩ جزم - رابع ﴾ وأخ لاب وأم وأب وابن أخ وأم وأب أو عم لاب وأم وأب كانت النفقة عليها انما كانت على الام والثلاثان على الاخ وان اخ والام اهـ أقول وهذه القروع كلها تشكل على اعتبارهم القرب والمحزبة دون الميراث فها قد اعتبر واهم الميراث دون القرب والمحزبة انما مقتضى أصلهم المذكور وجوها على الام فقط الا أن يكون هذا على الزوجة الاخرى التي تعتبر الارث كما عزاها القهستاني في الامام حيث قال وصير القرب والمحزبة لا يعتبر الارث كما هو رواية عنه اهـ لكن رواية اعتبار القرب والمحزبة عليها المتون كالأولية والفقير ثم ظهر في الجواب عن هذه الاشكال ان تمامها هو حورت المسئلة بخبر لم أسبق المه في رسالته سميتها خبر من النقول في نفقة القروع والاصول يلزم على من فيه طلبها بانها اذا حلت السس وأزال كل حدس (قوله والدليل على عدم اعتبار الميراث الخ) قال في البدائع ولو كان له بنت وأخت فالنفقة على البنت لان الولاد لها وهذا يدل على ان النفقة لا تعتبر بالميراث لان الاخت ترجع البنت ولا نفقة عليها مع البنت اهـ ونقد كره هذا الفرع في الذخيرة أيضا ولكن المؤلف حذفه اختصارا (قوله وأطلق الميراث الخ) قال في الذخيرة ويعتبر في حد الجدة استحقاقه النفقة القروع لا يعرف ما هو ظاهر الرواية كافي حق الاب والمومن قبل الام كالمومن قبل الاب ويعتبر في حد الجدة ما يعتري حتى الاجداد أيضا اهـ

فإن من لا يقيد على الكسب يخلق بالفضل لحواشم الكسب في قرابة الولاد وكان وصف من هذه الأوصاف يجب يقتضيه
 انفسلاف الدين والملاقاة المتدنية كغيره وفي الأخير بالبرهان لا يجوز للمسلم على نفقة الكافر من قرابته ولا الكافر على المسلم
 من قرابته الا الزوجة والوالدين والولد ٢٢٦ اه أطلق في الولد تشمل الصغير من يجب نفقته عليه بوصف من هذه الأوصاف

فأما قوله ولا يشارك
 الأب والولد في نفقة ولده
 وأبوهم أحد قال الرمي
 أطلقه فشم الولد البالغ
 وهو حلوب المسمى وهو
 الظاهر كما سجد كره في
 آخر قوله ما على مادركه
 الخصائص على الأب
 والام في البالغين اعلانا
 اه أقول لو مراد المصنف

ولا يشارك الأب والولد في
 نفقته ولده وأبوهم أحد

بالأب ما شمل الحد والولد
 ما شمل ولد الولد في
 البدائع ولا يشارك الولد
 في نفقة والديه أحدهما كذا
 في نفقة جده وحده عند
 عدم الابوين ولا يشارك
 الاب في نفقة ولده أحد
 وكذا لا يشارك الجد أحد
 في نفقة ولده عند عدم
 ولده لقضاء مقامه عند
 عدمه اه قوله ثم جعل
 الام أولى التحصيل من
 سائر الاقارب الخ قال
 الرمي سياقات في الأب

ذكرنا انها واجبة لها بالمعقلا حسابا بحق مقصوده وهذا يتعلق باتحاد الملة واما غير فلا
 الجزئية ثابتة بوجوه المرفق معنى نفسه فكل لا تمتنع نفقة نفسه بغيره لا تمتنع نفقة جده الا انهم اذا كانوا
 حريصين لا يجب تقسيمهم على المسلم وان كانوا عتقا ويرون لا يفتن عن الرقي حق من يقاتلنا في الدين
 أطلق في الولد تشمل الابوين والاجساد والجسدات والولد والولد في المستصفي صوته ترويه في
 نفقة وحصل لهما ولده ثم أحملت النفقة حكم اسلام الولد لبعالها والنفقة على الاب وهذا قبل عروض
 الاسلام ويحتمل ان يقتل الكفر في صفه وكفره صحيح عندنا في نفقة وجهه اه وقيد بالزوجة
 والولاد لان في بعد ذلك لا يمتنع مع اختلاف الدين فلا يجب على المسلم نفقة أخيه النصراني وعكسه
 لان النفقة متعلقة بالارتباط بالنسب بخلاف الصق عند الملة لا تمتنع بالقرابة لغير مصنفات الحديث
 ولان القرابة موجهة للصلة ومع الاتفاق في الدين آكد ودوام ملك الميم على في العظم من حرمان
 النفقة فاعتبرنا في الأصل أصل العلة وفي الاذن العلة للزواج كنفقة فلان اقترقا قوله ولا يشارك
 الاب والولد في نفقته ولده وأبوهم أحد امانة الولد فقدمناها واما نفقة الوالدين فلان لهما تأويل
 في مال الولد بالنسب ولا تأويل لهما في مال غيره ولانه اقرب الناس اليهما فكان الاولى باستحقاق
 نفقتهما عليه أطلق في الاب فشم المومر والمعسر لكن في الأخيرة ان كان الاب معسرا والام موسرة
 أمرت ان تنفق من مالها على الولد فيكون ديننا ترجع عليه اذا أيسرنا نفقة الصغير على الاب وان
 كان معسرا كنفقة نفسه فكانت الام قاضية حقا واجبا عليه بامر القاضي فترجع عليه اذا أيسر
 ثم جعل الام أولى التحصيل من سائر الاقارب حتى لو كان الاب معسرا والام موسرة وللصغير جد موسر
 تؤمر الام بالاتفاق من مال نفسها ثم ترجع على الاب ولا يؤمر الجد بذلك لانها اقرب الى الصغير ولو
 كان الاب واجدا لكانت نفقة لكن امتنع من النفقة على الصغير ففرض القاضي النفقة على الاب فاستمع من
 الاداء والقاضي يأمره ان تستدين عليه وتتفق على الصغير لترجع بذلك على الاب وكذلك في باب
 الاب بعد فرض نفقة الاولاد وترجع نفقة مستدات بامر القاضي وأخفت عليهم وجبت عليه
 وكذلك هذا الحكم في مؤنة الرضاع اذا كان الاب معسرا والقاضي يأمر الام بالاستدانة فاذا أيسر
 رجعت عليه بالقرن الذي أمرها القاضي بالاستدانة وان لم تستدين بعد الفرض لكن كانوا اياها تكون
 من مسئلة الناس فلا رجوع لها لوقوع الاستقراض كانوا أعطوا مقدار نصف الكفاية سقيا
 نصف النفقة من الاب وتصح الاستدانة في النصف الباقي وعلى هذا القياس وكذلك نفقة الحام
 وسأقي تمامه ولو كان للغير ولا دمصارا ولم يمسر لم تفرض النفقة على الجد ولكن يؤمر الجد
 بالاتفاق صيانة للولد ولو يكون ذلك ديني على والد الصغار وهكذا ذكر القنوري فلم يجعل النفقة

العسر كالميت وأنه اذا لم يكن للوالد اب وله أم وجد أبواب
 كاتب النفقة عليهم ما لم يحصل ان الاب اذا كان معسرا ففي ذلك خلاف ما تون انهما على الاب وتستدين الام وعلى ما يحبه صاحب
 الأخيرة على الحد وهل يستدين على الاب ويرجع فيه خلاف أيضا واما الام فتستدين وترجع فتأمل وفي الصغير امران
 ابن صغير لا مال له ولا الرأفة مستدانة وأخفت على الصغير بامر القاضي فبطل لا ترجع عليه بذلك كذا في التاراجانية والمثلثة
 كثر من الكتب كالزانية وغيرها

على

قوله وقوله كذا أول هذا الفصل قال الرسل هومن كلام صاحب الذخيرة وقوله ان الاب لا يخلو انما من الام المصيرة كذلك
واعلم انه انما يلحق بالمت عند القائل به في حق المحدثي لا يرجع واما في حق الزوج فخلا به فبهم كلامهم في هذا الفصل فقامل
اه يعني انه في حق الزوجة لا يلحق الاب المصير بالمت ادلوا الحق بالمت في حق الزوجة ان لا ترجع لانتهاج حب عليها وعلى المحدثا
على قدر الارتباط صالة لا يمانية عن الاب (قوله اه) أي كلام الذخيرة (قوله والوجوب على غيره) المراد الصبر الجدا ان لم يكن
للمصغرا أم والجدا وغيره اذا كان الاب زماناى وقصيرا فشارك الاب في الاتفاق على ولده عبرة فردد على اطلاق المتون وأوجب
الغنى في شرحه بان كلام المتون عقيد بالار لا اصل فمن يجب عليه النفقة ان يكون موسرا تأمل (قوله وهى هذا فلا بد
من اصلاح المتون والشروح) قال الرسل لا حاجة لاصلاحها لان اولود على الرواية الثانية وقد احتارها اهل المتون والشروح
فانتوها في كتبهم مقصرون عليها له اقول قد علمت ان المتعلقا في المتون من وجهي الاول ما اذا كان القبر اولاد مصغرا
وجسد موسرا والنفقة على الجسد لا رجوع في الصبي على ما في الحيرة والثاني ما اذا كان الاب القبر متافه على الجدا أيضا
بالا اتفاق وعلى ما قاله أبو وصف فصل كل من صبر على نفقة الاب ان كان ولا على محارم الصغير من قراءة الام المستحقين للبراث
بان لم يكن احد من هؤلاء نفه على أبي الصغير لكن يؤمر بقراءة الام بالاتفاق ٢٢٧ ديننا على الاب فصار المحاصل ان نفقة

الصغير اذا كان أبوه مصرا
تجب على الجدا الموسر
ناره وتارة على غيره من
أقارب الاب وتارة على
محارمه من قراءة الام
فهنا كله بخلاف المتون
في قولهم لا يشارك الاب
في نفقة ولده احدى لكن
ذكر في الحيرة من نفقة
كلام أبي يوسف ما يفيد
ان قراءة الاب كالاب أو
ان المراد جهته وذلك
حيث قال بعد قوله

على الجدا سال عمره الاب وقد كذا في أول هذا الفصل ان الاب القبر يلحق بالمت في استحقاق
النفقة على الجدا وهذا هو المذهب وما ذكره القدوري مولنا نحن بن صالح هكذا ذكر
الصدا الشهيد في أدب القاضي للخصاف وان كان الاب زماناى نفقة الصغار على الجدا لم يرجع
على أحد بالاتفاق لان نفقة الاب في هذه الحالة على الجدا كذا نفقة الصغار وعن أبي يوسف في صغير
له والد عتاج وهو زمن فرست نفقة على قريب من قبل أبيه دون أمه وكل من يصير على نفقة الاب
يصير على نفقة الغلام فان لم يكن له قرابة من قبل أبيه قضيت بالنفقة على أبيه وأمرت قرابة الام
بالاتفاق فيكون ديننا على الاب وهذا الجواب انما يستقيم ان لم يكن في قراءة الام من يكون محرما
لصغير ويكون أهلا للارث لا لغيره بطريق النفقة غير قراءة الولد والحرمة وأهلية الارث فاما اذا
كان في قرابة الام من كان محرما للصغير وهو اهل للارث تجب عليه النفقة ويلحق الاب المصير
بالميت لما ذكرناه اه وحاصله ان الوجوب على الاب المصير انما هو اذا اشغقت الام الموسرة
والا فلا اب كالميت والوجوب على غيره لو كان ميتا لا رجوع عليه في الصبي وعلى هذا فلا بد من
اصلاح المتون والشروح كما لا يخفى واطلق في قوله في نفقة ولده فحمل الصغير والكبير الرمن وفي

السابق قضيت بالنفقة على أبيه وأمرت قرابة الام بالاتفاق فيكون ديننا على الاب ما نصه وهذا لا يجوز ان يجب
عليهم نفقة الولد كما عرف ان الاب لا يشارك غيره في نفقة الصغير فان لم يكن لاب قرابة لم يبق هنا وجوب ان يقضى بالنفقة على
قراءة الام ويكون ذلك ديننا على الاب لئلا يشارك الاب غيره في نفقة ولده اذ قرابة الاب بما يلزمهم نفقة الاب فجاز ان يلزمهم
نفقة الغلام ليكون نفقة ولده حاية بحري نفقة هكذا ذكره هذه المسئلة في شرح القدوري وهذا الجواب انما يستقيم الى آخر ما ذكره
لؤلؤ قد علمت ذلك من هذا ان ما وجب على الجدا وعمره من قرابة الاب غير خارج عن قولهم لا يشارك الاب في نفقة ولده
بناء على ما قلنا كما هو الصريح من هذا التعليل نعم بردها أو رده صاحب الذخيرة من وجوبها على محارم من قرابة الام ولكن بناء
على ما عني أبي يوسف فجاز ان يكون ما في المتون حاربا على خلافه بما ظهر لي والا غير ما حابه الرسل من جعل ما في المتون
على الرواية الاخرى يعني ما تقدم عن القدوري من انها لا تفرض على الجدا صالها ان الاب لا يصح كالميت معلقة الا اذا كان زمانا
لما عني انه اذا كان زمانا يجب نفقة على الجدا وكذا نفقة ولده بالاتفاق فعلى هذه الرواية لا فرق بين ام الموسرة وغيرها كالجدا
وضوء في ان الاب لا يجعل كالميت بل تجب النفقة عليه وتؤمر الام أو الجدا وغيرهما اذا انها التكون ديننا على الاب فيكون مشي
أصحاب المتون والشروح على هذه الرواية اختيارا منهم لها على خلاف ما صحه في الحيرة والله اعلم ويؤيدها ما قلناه المؤلف
عن الرسل والقبح قيل قول المصنف وقم نفقة اليسار بطرره

قوله والجار الذي أي جار الذي لا يملكه الأصل من الشيخ قسم قال وقال المديوني ودفن في بيتنا النسي ودفن في
النسمة قوله وهو لا يؤمنه لفظا ٢٢٨ أي لا يقدر مائة أضعف مثل الأثمنة المشر وقد مر عند قول المتن ولعله

عليه ثقة ابنه الصغير
التي تفر إلى أن يبلغ حد
الكسب وأن يبلغ الحلم
فهنا الأول حق ولو كان
كسب يكمل يجب
الآخر على ما مضى من
ما مضى من العمل (أوله والذى
الآخر من عمر فقير
ما جازع الكسب بقدر
الآخر وهو)

منقولاً من (الح) قال
 في الفسوة لو كان الملب
 سكن أوداية فالذهب
 فله فان تقرر الثقة
 على الابن الآن يكون
 في السكن فصل نحو ان
 يملكه ان يسكن ناحية
 منه فهو الملب يسع
 الفضل والاتفاق على
 ماله ثم تقرر ثقته
 على ابنه لو كان له
 اية نية يؤثر ان يدعيها
 بشئ ولو اكره وينق
 ثم تقرر على الابن
 يستوي في هذا والابن
 ولو دون واستلصام
 وهو العجمن للذهب
 لكن قال في البدائع
 ما قبله المؤلف عن

رواية ان نفقة الكبير تجب على الابوين اثلاثا باعتبار الارث بخلاف الصغير واذا هو الاول (قوله)
ولقرى به حرمة فقير عاجز عن الكسب بقدر الارث (وموسرا) أى تجب النفقة للقرى به الى آخره لان
الصلة في القرابة القرى به واجبة دون البعد وهو العاقل ان يكون ذفرهم حرمة وقد قال تعالى
وعلى الوارث مثل ذلك وفي قراءة عبد الله بن مسعود وعلى الوارث ذى الرحم الحر مثل ذلك قيد
بالقرى به لان الحرم الذى ليس به قرى به كالاخ من الرضاع لا تجب نفقة وقد احرم لان الرحم غير
الحرم لا تجب نفقته كائن الم وان كان وارثا ولا بد ان تكون الحرمة بمجة القرابة لا به كون قرى بها
محرولا من جهة ما كان الم اذا كان اخص الرضاع فانه لا نفقة له كنفق شرع الطماوى فلو كان له خال
بابين عم فالنفقة على الخال الحر ميتة على ابن الم وان كان وارثا لان للراحم الوارث في الآية من هو
أهل القرابة لا كونه وارثا حقيقة فلا يتحقق ذلك الا بعد الموت والحال لو رث في الجملة سواء كان وارثا
في هذه الحالة أو لم يكن وعند الاستواء في الحرمة وأهلية الارث برحمته كان وارثا حقيقة في هذه
الحالة حتى اذا كان له عم خال فالنفقة على الم لانها استوى في الحرمة و برحمته على الخال لكونه
وارثا حقيقة وكذلك اذا كان له عمومة وخالة فالنفقة على الم لان ابن الم كان موسرا وان كان محسرا
فالنفقة على العممة والحالة الاثنا على قدر ميراثهما ويجعل الم كسبته وفي القصة يجبر الا بعد اذا غاب
الاقرب وقيد بالقرى بالتي شتمت على نفسه وقيد بالقرى عن الكسب وهو بالاقوى فيتمطقا وبالزمانة
والعمى وغوها في ذلك فنفقة المرأة المحصنة المقررة على محرمها فلا يعتري الاثني الا الغفر وأما
البائع الفقير فلا يمنح عزة زمانة او عى أوفى بالعنن أو ثلث الدين أو مطلق على الرهن أو ممتنع
أو مقلوج زائد التمس ان يكون من اعيان الناس بلحقه العار من الكسب وأطالب علم لا يتفرغ
لذلك وفي القصة البائع اذا كان عاجزا عن الكسب وهو صحيح فنفقة على الاب وهكذا في الوافي طالب
العلم اذا كان لا يهتدى الى الكسب لا تسقط نفقته عن الاب بعزلة الزمن والاثني اه وفي القصة
والطاهر انه لا يخفى على ابي حامد قول السلف وجوب نفقة طالب العلم على الاب لكن اثنى بعدم
وجوبها لقصد احوال اكثر طلبه العلم فان من كان منهم حسن الرتبة مستغنيا بالمعاش والنافعة صغير
الاناء على الاتفاق عليهم وانما يطالبهم ساق المنتفعة الذين شرهم اكثر من خیرهم بحضور الدرس
ساعة بخلافات ركبة ضررها في الدين اكثر من نفعها ثم يتخلون طول النهار بالضرر والقصة
والوقوع في الساس مما يستحقون به لعنة الله ولللائكة والناس اجمعين فيغفر الله العنصر في
هلوب آباءهم ويتزعم عنهم النفقة فلا يطعون منها هم في الملايس والمطاعم فيطالونهم بالنفقة
ويؤذونهم مع حرمه التأنف ولو علوا بسترهم الساب محرموا الاتفاق عليهم ومن كان بخلافهم تادر
في هذا الزمان فلا يفرد بالحكم فضلا مخرج الغنى من المصنف والمصدق لكن ترى طلبه العلم بعد
العتة العامة المستطير بالنفقة والادب الذين هم اعدا الدين وأصول كلام العرب والاشتغال
بالكسب عنهم عن التخصيل ويؤذى الى صباغ العلم والعطيل فكان المختار لان قول السلف
وهفوات البعض لا تمتع وجوب النفقة كالأولاد والاقارب اه واختلافوا في حشد المعسر الذى
يستحق هذه النفقة قليل هو الذى يحل له هذه الصدقة وقيل هو المحتاج والذى له امر لو خادم هل

يُخرجُه الرواية الأولى أن البقعة لا تجب لغیرها اِجتماعه ولا غیر محتاج لانه يمكن الاكتفاء بالدفی بأن يسع المنزل كله . يفتق
أو يوصيه ويكرهه ، فالأول يسع الخادم ووجه الرواية الثانية أن يسع المنزل لا يقع الا نادرا وكذا لا يمكن كل أحد السكنى بالكره

والمثلث المتكامل وهذا هو الصواب اه (قوله عليه السلام في الرواية) اقول والظاهر ان المتاعمة في المثلث والمتاحم في جريان
 الخلاف المذكور في التنازع بينه من كونها امرأة لها منزل ونظام ومتاع ولا فضل في شيء من ذلك ولها اخ موسرا وعم
 موسر وطلبت النكحة فان القاضي يحرم عليها هكذا قال المحقق وقال غيره لا يجبر ٢٢٩ ويغلب لها بيتي دارك وخامسك وقال

يحيى بن آدم لا امرئ عتدا
 انما لا يجبر على نكحته اذا
 كان لها خادم ومتاع اه
 (قوله) واما ما يحتاج اليه
 من النكحة قبل الطعام
 والرضاع كالمه على الام قال
 الرمي للظاهر ان الجواب
 في الحضانة كذلك
 فيجوز فيها ما يجزى في
 الرضاع فيكون ظاهر
 الرواية اجرة الحضانة ايضا
 على الام والاخ اثلاثا
 بحسب الدرر لا يحتاجه
 اليها كالحاجة الى
 النكحة وقد كتبنا في باب
 الحضانة (قوله) واذا كان
 للفقير الزين (الخ) فقد
 بالزمن لان الاب اذا كان
 فقيرا غير زمن لا يجعل
 كالبنت على ما تقدم من
 ان الام الموسرة تنفق
 على الصغار وترجع على
 الاب وكذا الحمدنا معاصر
 عن القنوري والحسن
 ان صالح من ان النكحة
 لا تجب على المصدوق
 يؤمر بها بما على الاب
 وقد علمت مما مر ان
 ايجاب المتون والشرح

يبحث النكحة على قريبه الموسر فيه اختلاف الرواية في رواية لا يستحق حتى لو كانت اختلا بؤمر
 الاخ بالاخاق عليها وكذلك كانت بشا او افاض رواية تستحق وهو الصواب كذا في البدائع واطلق
 المصنف فيمن يجب عليه هذه النفقة فحمل الصغير الغني والصغيرة النفسية فيؤمر لوصي بدفع نفقة
 قريبهما الحرم بشرطه كذا في انفع الوسائل ايضا وقد علمنا ما اذا بقوله بقدر الميراث انما لم تعد من
 يجب عليه النفقة فانها تقسم عليهم بقدر ميراثهم لان الله اوجب النفقة باسم الوارث فوجب التقدير
 به فاذا كان للصغير ام وعم وام واخ لاب وام والنفقة عليهم افي قسر الميراث وكذلك الرضاع عليهم
 اثلاثا لان الرضاع نفقة الولد فيكون عليهم ما كفتته بعد الطعام وروي الحسن عن ابي حنيفة ان في
 النفقة بعد الطعام الجواب هكذا واما ما يحتاج اليه من النفقة قبل الطعام الرضاع كالمه على الاب لاها
 موسر فالابن والم مسرف في ذلك ولكن في ظاهر الرواية بقدره الم عي تفصيل ذلك بما له يجمله
 وسرافيه قل هذا كان بينهما اثلاثا فان كان الم فقيرا والام غنية فالكل على الام وان كان له ام واخ
 لام واب واخ لاب وعم اغنيا فالرضاع على الام والاخ اثلاثا بحسب الدرر لان الم ليس بورث في
 هذه الحالة فترج الاخ على الم واذا كان للفقير الزين ابن صغير مسرف وليس بزمن ولهذا المصنف
 ثلاثة اخوة متفرقين اهل يسار فنفقة الزجل على الاخ من الاب والام والاخ من الام اسداسا لان
 الابن الصغير للمسرف يجعل كالمعروف في حق ايجاب النفقة على الغير وما لم يجعل الابن كالمعروف لا يصير
 الاخوة ورثة فيستند بايجاب النفقة عليهم حال قيام الابن فيجعل الابن كالمعروف ويجعل الميراث بين
 الاخ لاب وام وبين الاخ لام اسداسا ولو كان مكان الابن بسبعة نفقة لاب على الاخ لاب وام خاصة
 لانما يحتاج ان يصطفا كالمعروف لانه مرت مع البنت وقد تعذر ايجاب النفقة على البنت فيجب على
 الاخ لاب وام ونفقة الصغير على الم والام خاصة لان الاب المسرف كالمعروف وبعد الاب ميراث الولد الم
 لاب والام خاصة فكذلك نفقة الولد عليها وان كان مكان الاخوة اخوات متفرقات فان كان الولد
 ذكر فنفقة الاب على الاخوات انما اسداسا لان احداهن الاخوات لا يرث مع الابن فلا بد ان يجعل
 الابن كالمعروف ليكن ايجاب النفقة على الاخوات وبعد الاب ميراث الاب بسبب الاخوات
 انما اسداسا لثلاثة انما اسداسا للاخت لاب وام وخمس للاخت لاب وخمس للاخت لاب وام فصاروا بالنفقة
 عليهم بحسب ذلك ونفقة الولد على الاخت لاب وام خاصة لان الولد المسرف يجعل كالمعروف
 وعند عدم الولد ميراث الولد للمعسرة لاب وام خاصة عندنا فالنفقة تكون عليها ايضا واذا
 كان الولد بنتا فنفقة الاب على الاخت لاب وام خاصة لان ميراث البنت فان الاخوات مع
 البنات عصية فلا تجعل البنت كالمعروف ولكن لو مات الاب كان نصف ميراثه للبنت والباقي
 للاخت لاب وام فكذلك النفقة على الاخت لاب وام ونفقة البنت على المعسرة لاب وام خاصة عندنا لان
 الاب المحتاج جعل كالمعروف وعند انعدام الولد فيرث البنت بكون المعسرة لاب وام خاصة عندنا

اختاروا هذه الرواية على خلاف ما صححه في النخبة (قوله وليس زمن) السيرة انه في آخره ذكر زمن وهو الصواب لان
 الصغير المسرف يجب نفقته على الرحم الحرم بلا قدر زمانة اما الكبيرة فلا بد منها كالميراث والظاهر ان الاول في عبارة الخبر بمعنى
 او (قوله ولولا العسر) أي الذي هو والصغير (قوله على الم والام خاصة) كذا في نسخة نسبية اخيرة والظاهر ان في نسخة
 والاصل على الم لاب والام بقدر سعة ما يصد

الرمي في جوارح الرمي ولا يصير الرجل على نفقة ذوي الرحم المحرم وكان له كفاف وفضل عن قوته حتى يكون له ما يتاد بهم فصاعدا
 لأن نفقة ذوي الرحم المحرم يجب على المورس ونهاية اليسار لا حد لها وبداية اليسار له أحد وهو النصاب فيقدر اليسار بالنصاب
 له كلامه وأقول النصاب في كلامه مطلق يحمل لهذا ولهذا ولا يمتنع لزم كاهنوله وفضل من قوته لا شترط انهاء فيه
 فالنصاب مطلق في كلامه فكيف يصح قوله واختاره الرواوي تأمل اه قلت لكن قوله حتى يكون له ما يتاد بهم فصاعدا
 يعني نصاب الزكاة فلو كان ٢٣٠ المراد نصاب حرمان الصدقة لقال حتى يكون له ما يساوي ما يتاد بهم وغير نام

فكذلك النفقة عليها وعلمه في النخبة وعلم عاذه كراهة ان الولد الكبير داخل تحت القر رب
 المحرم فجب نفقته على الاب بشرط الفقر على رواية المصطوف وعلى ما ذكره المصنف في نفقته فهي
 على الاب والام اثلا فلتأها على الاب والثلث على الام قال في النخبة ولذا طلب الابن الكبير العاجز
 أو الاتني ان يفرض اه القاضي النفقة على الاب آياه القاضي ويدفع ما فرض لهم البهمن ذلك
 حتهم ولهم ولا بالاستغناء اه فعلى هذا قال الاب الولد الكبير اما اعطى ولا دفع اليك شيا
 لا يلتزم اليه كونها المحكم في نفقة كل محرم لكن لا يشترط يسار الاب لنفقة الولد الكبير العاجز لانه
 كالمخرج في البدائع وشرط للمنف السار لان الفقر لا يجب عليه نفقة غير الاصول والفروع
 والزوجة واختلف في حد اليسار على أربعة أقوال مروية الأصح منها قولان أحدهما انه مقدار نصاب
 الزكاة قال في الخلاصة حتى لو انتقص منه درهم لا يجب وبه حتى واختاره الرواوي معلقا بان النفقة
 يجب على المورس ونهاية اليسار لا حد لها وبداية النصاب فيقدر به اه وثانيهما انه نصاب
 حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس نام قال في الهداية وعليه الفتوى وصححه في النخبة لانه
 لم يشترط لوجوب صدقة الفطر عن موجب الزكاة وانما شرط عن محرم للصدقة فكذلك في حق ايجاب
 النفقة لان النفقة بصدقة الفطر انما منها ما الزكاة في صدقة الفطر معنى المؤنة ومعنى الصدقة فاذنا
 لم يشترط لوجوب صدقة الفطر عن موجب الزكاة وهي صدقة من وجه مؤنة من وجه فلان لا يشترط
 لوجوب النفقة موجب الزكاة ولها مؤنة من كل وجه كان أولى اه ورجح الزجالي رواية محمد التي
 قدرت اليسار بما يفضل عن نفقة نفسه وعاله شهر ان كان من أهل الفقة وان كان من أهل المحرف
 فهو مقدرا بما يفضل عن نفقته ونفقة عاله كل يوم لان المعترف في حقوق العباد القدر دون النصاب
 وهو سنة من عباد اذ على ذلك فصهر فله الى آثار به اذ للعسر في حقوق العباد القدر دون النصاب
 وهذا أوجه اه وفي النخبة وقول محمد أرفق وفي غاية البيان ومال شمس الأئمة السرخسي الى قول
 محمد اه ولم أر من أفتى به من مشايخنا فلا اعتماد على القولين الاولين والارجح الثاني كالأصح في
 وقدسنا ان القولين لشكر اليسار والبيئة لدية وفي القنية لهم جدا أو الام نفقته على أي الام وان
 كان للمراثي لم ولو كان له أم وأب لأم موسران فعلى الام وفيه اشكال قوي لانه ذكر في الكتاب
 اذا كان له أم وموسران والنفقة عليهما اثلا فاعلم يحصل الام أقرب من الأم وحصل في المسئلة
 المتقدمة اب الام أقرب من الأم ولزم منه ان تكون النفقة على اب الام مع الام مع هذا أوجبها على

اذ لا شك ان الناشئ من الدرهم نصاب نام
 فهو نصاب الزكاة لا نصاب
 حرمانها (قوله ورجح
 الزجالي رواية محمد التي
 قدرت الخ) وكذا رجحها
 في الفقه حين قال واذا
 كان كسوبا يصبر قول
 محمد وهذا يجب ان
 يقول عليه في الفتوى اه
 وأشار بقوله التي الخ الى
 ان من يجهروا بين قال
 في الفقه وعن محمد
 روايتان أحدهما بما
 يفضل عن نفقة شهر
 والاخرى بما يفضل
 عن كسبه كل يوم حتى
 لو كان كسبه درهمين
 ويكفيه أربعة دنانير
 وجب عليه الدنانير
 القريب ويحمل الروايتين
 على حاجة الانسان ان كان
 مكتسبا لا مال له حاصل
 اعتبر فضل كسبه اليومي
 وان لم يكن بل له مال

اعتبر نفقة شهر فينفق ذلك الشهر وان صار فقيرا ارتفعت نفقته اه فخذ كراهة المؤلف هو مجمل الروايتين
 لا أحدهما كما هو ظاهر كلامه وعما ذكر من الفقه تتم الاصول الاربعة تأمل (قوله وفيه اشكال قوى الخ) قال الرمي يمكن
 ان يقال الامع المجد إلى الامع كونها أدبر بمنهى وارتقة فاجتمع فيها الارث والاقتراب فيتمتع بتلاقيها مع العلم لوجود الارث
 فيها باعتبار الارث تأمل (قوله اذا كان له أم وموسران والنفقة عليهما) قال الرمي فلو كانا معسرين فهي على الام لا على
 العلم لتقدم من قوله العير لا يجب عليه فتقعر اصول وامر وع والام من قسم الاصول لا العلم

(قوله) ويتفرع من هذه الجملة (الم) قال الرمي القبول ولا يتقدم استلزامه استلزامه الأقرب ولو لم يدل به إلا قوله (وهو) النفس الكبرى وعند الاستسواء في العريضة يرجع كان وادنا حقيقة في هذا الجملة حتى لو كان له عم وخال فالنقطة على الم فتكذلو كان له عم وخوالة فالنقطة على الم ولو كان الم مسرطان فنقطة على العم والخوالة فلا تعلق قدرهما بينهما وجعل الم كالمث اه وظهر من فروعه من الأقرى يستلزم تقدمه إذا لم يكونوا وارثين يكملهم ما إذا كانا كذلك فلا كلام والم أو المجد لتوهم بقدر الميراث والذي ينبغي التوصل عليه في الفرع المشكل أن تكون على الأم والم أملا لأن كلامهما وارث وقد سقط أو الم بالافكان كالمث فتأمل يظهر لك الأمر أقول وهذا اعتنا لعلنا قلناه مؤلف من قوله وأشار المصنف بقوله ولا يورثه إلى أن الاختيار في وجوب نفقة الوالدين والمولودين إنما هو القرب والمحز فيه ولا يستبرأ الميراث إلى آخر ما ذكره هناك فراجع ما قبل ثم قال الرمي وقد سئل عن يتيم له أم وخال وأولادهم حاجت بان نفقة على الأم خاصة على الخال ولا على أولادهم أم الخال فأنه لا يورث له مع الأمع كونها أقرى منه فلا وجه لاستثناؤه معها في النفقة بخلاف ما به يرثه معها بدل عليه ما في كتبهم عامة من عدم مشاركة الأب الأمع فكيف الخال مع أن الأب الأم لا يجتمع مع الخال قدم الأم بالأب لا شبهة فيها فقلنا بان الخال لا شيء عليه من النفقة مع الأم بالأب ولا يورثه وما يدل عليه ما في المتأخر المحقق من قوله فان كان ٢٢١ للصغير أم موسرة وموسر ولأب

له نفقة على الأم والمجد على قدر موارثتهما وكذلك الأم مع الأم وكذلك سائر العصبة سواهما معها وإن كان للصغير ابن عم موسر ومصحح يعرض ابنه لاعتراض النفقة وخال موسر فنقطة على خاله اه ففهم ما من غير العصبة معها لا يشاركها والخال لدم عصبة فلا يشاركها ومن توهم ذلك فقد أبعد عن الفهم جدا

الأم ويتفرع من هذه الجملة فرع أشكل الحويل فيه وهو ما إذا كانت له أم وعم وأب لام موسرون فيحصل أن يجب على الأم لا غير لأن الأم لها كان أولى من الم والأم أولى من أبي الأم كانت الأم أولى من الم لكن يترك جواب الكلب ويحصل أن يكون على الأم والم أملا اه وفي الحاشية صغيرات أبوه له أم وجد أب الأب كانت النفقة عليهما أملا لأن الثلث على الأم والثلث على جد الأب اه وبه علم أن المجد ليس كالأب فيها (قوله) ومصحح يعرض ابنه لاعتراض النفقة) والعباس أن لا يجوز له بيع شيء وهو قوله لا يورثه ولا يورثه لا يقطعها بالبيع وهذا لا يملك حال حضرته ولا يملك البيع في دين له سوى النفقة والمذكور في القصر هو الاختصاص وهو قول الإمام رحمه الله لأن للأب ولاية بالحفظ في حال الغائب الأثرى أن الموصى ذلك فلا بد أولى لو فرض شفقة وسبع المنقول من باب الحفظ ولا كذلك العقار لأنها محسنة بنفها قيد بالاب لأن الأم وسائر الأقارب ليس لهم بيع شيء اتفاقا لأنهم لا ولاية لهم أصلا في التصرف حاله الصغر ولا في الحفظ بعد الكبر وانما حاز بيع الأب فاشمن من جنس حق وهو النفقة وله الاستيفاضة كالأب والعقار والمنقول على الصغير حاز أكمال الولاية ثم له أن يأخذ منه نفقته لأنه جنس حق وعمل الخلاف في الابن الكبير اما الصغير فلا بد بيع عرضه للنفقة اجماعا كما في شرح الطحاوي وله بيع عقاره وكذلك المجنون بخلاف غير الأب

وانما ذكر ذلك لما وجدت من اقتابع بعض الفقهين بهذا العصر وتقدم أنه لو اجتمع الم والخال فبى على الم فلا ولي إذا اجتمع مع الأم الخال لا شيء عليه ما تقدم في وجه الأشكال وأما ابن الأم فلا نفقة عليه ولو أنكره له ليس يحرم رافته أعلم (دوله على جد الأب) صوابه على الجدا في الأب لأن الصغير فيه للصغير (دوله وبه علم الخ) قال الم قال في التارخانية يتلاقى عن الخطب عليهما أملا بخلاف الأب في ظاهر الرواية وروى المحسن من أبي حنيفة أن النفقة على المجد كله وهو والد يجب أن يخفف في الميراث فانه يلحق المجد بالأب مطلقا حتى قال الجدا أولى من الأخوة والأخوات اه فلي ما زوى المحسن المجد كالأب فيها اه أقول وعلى في الأخيرة لظاهر الرواية بان أنه لا نفقة له بالمجد كانه له بالزوج واسفة الأب في الأخ والأب النفقة عليهما كارتبهما لذلك الجدا والأم (دوله كالأب فيها) أي في النفقة قال في الحاشية وهو ظاهر الرواية أعني الميراث (دوله) الأم وسائر الأقارب ليس لهم بيع شيء اتفاقا قال في التمهيد لكن في الإفضاء جواز بيع الابن وهكذا العبد في سره فيعمل أن يكون في المسئلة روايتان ويتقدم أن اتفاق قتال ما ذكره في الأب هو لادى يورث البيع كن نفقتهما وصحب البيع الجمالاه بعد بيع الأب يصرف الثمن اليهما وهذا هو الظاهر فان جواز بيع الأم بعد كبر في الرواية هفت ومثله في الأخيرة (قوله) بخلاف غير الأب لا يجوز له بيع العقار مطلقا قال في التمهيد يورث النفقة والقساق في رقوقه دية عسبته أم السر وطالبة

لا يجوز له بيع العقار مطلقا كما في فتح القدير وقيد بالنفقة لانه ليس للاب بيع عرض ابنه لدين
له عليه سوى النفقة اتفاقا واستشكله الزيلعي ما اذا كان البيع من باب الحفظ وله ذلك بما
المائع مثلا جل دين آخر أو باب عنه في غاية البيان بان النفقة لا تشمسائر الدين لانه حينئذ يلزم
القضاء على النائب فلا يجوز بخلاف النفقة فانها واحدة قبل القضاء وانما قضى القاضي اعانة فجاز
بيع الاب لعدم القضاء على النائب له وأشار بقوله للنفقة الى انه لا يجوز بيعه الا بقدر ما يحتاج
اليه من النفقة ولا يجوز له ان يبيع الزيادة على ذلك كما في غاية البيان وأطلق المصنف في بيع
العرض وهو مقيد بغيره لان لو كان حاضر ليس للاب البيع اجابا كما في الذخيرة وانما قال
المصنف للنفقة ولم يقل النفقة للإشارة الى انه يبيع لنفسه ونفقة أم النائب وإن كانت الام لا تملك
البيع قال في الذخيرة الظاهر ان الاب يملك البيع والام لا تملك ولكن بعض ما باع الاب فالتمس
يصرف اليها في نفقتها له واحترر بالاب ايضا عن القاضي لانه ليس له البيع عند الكل لافي
العرض ولا في العقار لافي النفقة ولا في سائر الدون ر بيده اذ لم يكن السبب معلوما للهاكم وان
كل معلوم ولكن حاجة الاب لم تكن معلومة أو ان كانت معلومة الا انه لا يتحمل ان الان اعطاها
النفقة وفي هذا الوجه كله لا يبيع لانه لو باع القاضي وصرف الثمن اليه لا يكون ذلك الثمن
مضمونا عليه لانه قبض بامر القاضي فتضرر به النائب فلذا لا يبيعه القاضي ولكن يقوض الامر الى
الاب ويقول له ان كنت صادقا فيما تدعي والا فلا أكرك شي وهو على هذا الوجه لا يضر النائب
له (قوله ولو أنفق مودعه على ابيه بلا أرضين) أي المودع ما نفقه لانه تصرف في مال الغير بلا
ولاية ولا سببه لانه نائب عنه في الحفظ لا غير والمودع ليس بقسطلان مدون النائب كذلك كما في
الو الوجيه والا وان لم يبدل الاتفاق على الزوجة فلا امر كذلك كما في الخامسة من كتاب الوديعة
وكذا على الاولاد وقيد بكونه بلا أمر لانه لو كان بامر النائب فلا اشكال وكذا اذا كان بامر القاضي
لان امره ملزم لعموم ولا يشترط ان يبيع قضاء على النائب ولا يجوز لانا نقول نفقته هو لا واجبة
قبل القضاء وقضاء اعانة لهم فبب كذا في غاية البيان وعند امر القاضي لافرق بين الابوين
والاولاد الصغار والزوجة كما تقدم في قوله وقرض زوجته النائب الى آخره وأشار المصنف الى ان
المودع لو قضى دين المودع بالوديعة فانه يكون ضامنا ولو ما فيهما كما أبو اسحق واصبح الضمان
كما أشار اليه محمد في كتاب الوديعة كذا في الذخيرة وأطلقه فقهاء هاهنا ولو كان بامر القاضي لان
الامر هنا قضاء الدين قضاء على النائب وهو لا يجوز بخلاف الامر بالاتفاق كما قلنا الفرق وانما
عبر المصنف بالضمان دون الحرمة لانه انما يضمن في القضاء واما فيما بينه وبين الله تعالى
فلا ضمان عليه ولو مات النائب حل له ان يحلف لورثته انهم ليس لهم عليه حق لانه لم يرد بذلك
عبر الاصلاح كذا في فتح القدير وأطلق المصنف في الضمان فعمل ما اذا أمكن استطلاع رأي
القاضي أولا لكن تقولوا عن النوادر به مقيد بما اذا أمكن اما اذا لم يكن فلا ضمان استحسانا قال
في الذخيرة وكذا قال في مناقب في رجل كان في سفر فاعني على أحدهما فانفق الآخر على المنفي
عليه من مال المنفي عليه لم يضمن استحسانا وكذا اذا مات فحضره صاحب من ماله لم يضمن استحسانا
وكذا العبد للمأثور في التجارة اذا مات مولا فأنفق في الطريق لم يضمن وكذا روى عن مشايخ
بلغ اذا كان للمسيح أوقف ولم يكن له امتول فقام واحد من أهل الخلة في جميع الاوقاف وأغن
على المسجد فيما يحتاج اليه من المحصر والمحيط لا يضمن استحسانا فيما يشهرون الله تعالى

ولو أنفق مودعه على
أبيه بلا أرضين

ولو أنفق ما عندهما الاقل
قضى بنفقة الاولاد والغريب
ومضت مدة سقط

(قوله) وكذا الورثة
الكارخ ذكر في نفقات
المصنف الاخ الكبير
مع الاخ الصغير اذا ورثا
مالا وفي البلد فاض اولم
يكن فانفق الاخ من
نصيب الاخ الصغير عليه
يضمن في الحكم لانه لا
ولاية له عليه وكنت في
آخرك امة الجامع الصغير
ما يدل على انه ملك الاتاق
فيعمل ان تاويل ما ذكر
في الجامع الصغير الاتفاق
من جنس النصف من
طعام وغيره وفي هذا
لا يحتاج الى سبع نصيب
الاخ ويعمل ان الاخ في
جهره والمال دراهم ويحتاج
الى شراء ما لا يدينه وهو
النصف والاخ الكبير
على ذلك اذا كان الصغير
في جهره والاخ الصغير
حاصل الجواب انه اذا
كان طعاما ينفق سواء
كان في جهره او لا وان
كان دراهم ان كان في
جهره يثبت شراء الطعام
والنفقة وان كان شرا
يحتاج الى بيعه ملك الا
ان يجعله القاضي وصيا
كذلك في التنازخات

وحكي عن محمد انه مات واحدا من تلامذته فباع محمد كسبه وأنفق في شهره فقبل له انه لم يمس بذلك
الى احد فتملأ بمقدوره تعالى واقفه يسلم للفسدن المبلغ فما كان على قياس هذا الاصل
لا ضمان عليه فيما يدينه من الله تعالى احسانا ما في الحكم فهو ضمان وكذا الورثة قال الكارخ اذا
أنفقوا على الصغار ولم يكن هناك وصي فانهم مطلعون حكاوا ما دأبوا عليهم من وسعهم ان
يقروا بما فضل من نصيب الصغار فقط ولو حقا فلا شيء عليهم وتيسر اذا عرف الوصي الذين على
البيت ففضاه ولم يقر بذلك ولم يقره القاضي ولا الورثة لا يأثم وكذا اذا كان رجل عند رجل ودية
وعلى صاحب الدية ضمانه من المودع يعلم انه مات ولم يقض دينه مع المودع ان يقضى ذلك الدين
بما له ولا يقر به وكذا اذا كان له مودع على زيد بن عمرو مثل ذلك الدين لرجل آخر فان عمرو زيد
يعرف ان عمرو لم يقض دينه سبع زيد ان يقضى دين عمرو وعمل على زيد ولا يصح روثه بذلك
ه والاصل في ذلك ان خالدين الينا اخذ الراية وتأمر من غيرناه بولايل الاصلاح ذكره الكرماني
في شرح البناي من الجائز ولم يذكر المصنف انه هل يرجع بما انفق على من اتفق عليه ضد
ضمانه وقوله لا يرجع له لان المودع ملك المدفوع الضمان فكان متروكا على نفسه وظاهر انه
لا فرق بين ان ينفق عليهم وبين ان يدفع الوديعة اليهم وجوب الضمان وعدم الرجوع عليهم
لو جرد العلة فبما لم يراه اذا أنفق عليهم بلا أثره انا لمساك لتطهر رايه لا ضمان لان الاضارة
ابراه من الضمان وتوليهم ان الاضارة لا حقة كالوكالة السابقة (قوله) ولو اتفقا ما عندهما (أي
لا ضمان عليهما لانهما استوفيا حقهما لان نفقتهما واجبة قبل القضاء على ما مر وقد اخذنا من
الحق وفي الخلاصة ولو أنفق على نفسه من مال الابن ثم حاصه الابن فقال انفقته وانت موسر وقال
الاب انفقته وانت موسر قال انظر الى حال الاب يوم الخصومة ان كان معسرا ما القول قوله استصافا في
نفقته قبله وان كان موسرا ما القول قول الابن ولو اتفقا ما بينة والبينة بينة الابن اه وحكم الزوجة
والولد كالابوين اذا اتفقا ما عندهما الا ضمانا عليها بخلاف غيرهم من الغريب المحرم العاجز او
يضمن بالاتفاق بغير قضاء ولا رضا قال في الخبر ان نفقة الوالدين والمولودين والزوجة واجبة قبل
القضاء حتى اذا ظفر احد من هؤلاء بخصمهم كان له الاخذ بغير قضاء ولا رضا فاما انفق اثر
الاخارب لا تجب الا بالقضاء والا رضا في لوطفر واحد من الاقارب يضمن حقه لم يكن له الاخذ الا
بقضاء او رضا ولذا يفر من القاضي في مال الغائب بنفقة الاولين فقط اه (قوله) ولو قضى بنفقة الاولاد
والغريب ومضت مدة سقط لان نفقة هؤلاء تجب كما هي للمحتاج حتى لا تجب مع اليسار وود
حصلت الكفاية بمعنى المدين بخلاف نفقة الزوجة لانها تجب مع يسار ما فلا تسقط
بمصول الاستقاء فيما مضى ولم أر من صرح بها بياضه وعرض وجوبها اية ياتر ذكرها اذا طلبها
صاحبها وامتنع مع انهم قالوا انها لا تجب الا بالقضاء او ارضا كما علمناه عن الدجوة ولد الدس لمن هي
له ان تأخذها بغير قضاء ولا رضا وصرح المصنف في ادب القاضي بانها لا تجب الا بالقضاء
للاختلاف فيها واستشكله السروحي في النهاية من حيث انهم جعلوا القاضي نفسه هو الذي وجب
هذه النفقة والقاضي ليس بمشرع وما ذاك الا لشيء صلى الله عليه وسلم واعض من عمله فهو مشكل
جدا وتعمل على ذلك الطر سوسي في انفع الوسائل وقال لم لا يسل ان لا وجوب يثبت بقوله تعالى
وعلى الوارث مثل ذلك قضاء القاضي اعانه على نفقة الاولاد كيف وانهم قد استدلوا في صل
المسئلة بهذه الآية على وجوب نفقة الغريب وكلفني للاعجاب ولا صكر على هذا الاختلاف

قول القاضى انما هو اطلاقاً على ما تضمنه الحكم كافي الرجوع الى الهبة وغدا الرجوع وغيرها اهـ وفي التمر او ما جابهاج التمر
 به معنى قوله لا يجب اى لا يجب ادائها فانفس الوجوب ثبات عندنا وعلى هذا قوله يكون ايحيا استند اى لا دال ان
 مقتضاها جواز اعتنى بغير رايه من جنس التفتق وليس كذلك قدر اهـ وقال الراملي يجوز ان يجب بان معنى قوله لا يجب اى
 لا يلزم الا القضاة وان كانت واجبة عليه وقد يلزم الشيء ولا يجب كالدين الا لزوم فمما لم يلزم من وجهه وجوب ادائه
 عليه والفرق بين القروم والوجوب ظاهر وذلك للاختلاف في قواعد القضاة ما تفتق عليه بين القضاة المختلف فيها لاول
 يعمل فيما سبق وفيما نحن كالتضاميان فلا نمن فدية الواقف لانه كاشف والثاني لا يعمل فيما مضى ويعمل فيما يستقبل
 كالتضاميد دخول اولاد البنات في الوقت ٢٣٤ اى اولاد الاولاد بعضهم منى سنين وكذا في كثير من الفروع ولو تساوى المختلف فيه

العمالان المسائل الاختلافية يعمل فيها على الاختلاف ولا يكون الاختلاف مؤثراً في عدم القبول
 فان ذلك كان واجبا قبل القضاء كالتفاوت في نفقة المبتوتة انه يفتى بها باعتبار انها ثابتة قبل القضاء
 والقضاء ما عاقل ان تعين القاضي مثبت لها وكذا بقية المسائل الخلافية فلم يظهر في الوجوب
 لغيرهم من هذا اهـ وفي البدائع ان شرط وجوب نفقة القرب الطلب والمقصود من يدي
 القاضي في نفقة غير الاولاد فلا يجب بدونه لانها لا يجب بدون قضاء القاضي والقضاء لا بد منه
 الطلب والمقصود اهـ وهو صريح في ان الطلب من غير ان يكون بين يدي القاضي لا يكون موجبا
 واطلق المصنف في المدة وهي مقسمة بالكثرة اما القليلة فلا تسقط وهي مادون الشهر كما ذكر في
 الذخيرة وتبعها السارحون لانها لو سقطت بالمدة لم يبرحوا امكنهم استيفاءها وفي قطع القدر وكف
 لا تعير القصير ديناً والقاضي امواراً بالتضام ولو لم تصدر ديناً لم يكن بالامر بالاعتناء ما عدا ذلك وكان كما
 مضى سقط لم يمكن استيفاءه ومثل هذا اقتضاه في غير القروم من نفقات الزوجات اهـ واطلق
 في نفقة الاولاد فجعل الاصل الرجوع الصغار والكبار واستثنى في الذخيرة معز يالى الحامى
 واقره عليه الراملي نفقة الصغار فانها تصير عليه ديناً على الاب بقضاء القاضي بخلاف نفقة سائر الاولاد
 وفي الوقايع واذا فرض نفقة الاب والابن فلم يقبض سنين ثم ايسر ومات بطل لان هذا ملته من
 وجهه فلا يصير ديناً من كل وجه اهـ ولا يخفى ان تطبيق البطان على اليسار والولوت ليس بقيدنا
 ذكرناه (قوله الا ان يأذن القاضي بالاستدانة) معنى فلا تسقط بمضى المدة لان القاضي له ولاية عامة
 فصار ادائه كائناً من القائب فتصير ديناً في ذمته وقد اخل المصنف بقيدنا بدعنه وهو الاستدانة والاتفاق
 مما استدانه به كقيد في البسوط والنهاية وغيرها حتى قال الطرسوسي ولقد غلط بعض الفقهاء هنا في
 مفهوم كلام صاحب الهداية وقال لا اذن القاضي في الاستدانة ولم يستند فانها لا تسقط وهذا غلط
 بل معنى الكلام اذن القاضي في الاستدانة واستدانة اهـ قال في البسوط فلواتفق بعد الاذن

والمفتق عليه لما صرح لهم
 فرق بينهما فالقضاء في
 المختلف يصير على الواقف
 والاية الشريفة محتملة
 لان تكون المراد منها ولورث
 الصبي عن كان ذارحم
 محرم منه او عصاة او واث
 الاب وهو الصبي اى تان

الا ان يأذن القاضي
 بالاستدانة

المرفوعة من ماله الى غير
 ذلك فلم تكن الامة نصاً
 في السعي ولذلك وقع
 الاختلاف ولا يلزم من
 وجوبها عليه حل التناول
 لوقوع الشبهة بالاختلاف
 وهي في باب المحرمية
 فترت منزلة اليقين
 خصوصاً في الاموال
 وبقتضاء القاضي ترتفع

الشبهة وظاهر هذا كغيره في ضمان اهـ وهو بطر جواب المعدي (قوله واستثنى في الذخيرة بالاستدانة
 الخ) اقول ما يذكر المؤلف بعد اسطر عن الذخيرة يخالف هذا الاستدانة تأمل فظاهر كلام المؤلف انه لم ير في هذا الاستدانة تأمل
 (قوله بل معنى الكلام اذن القاضي في الاستدانة واستدانة) هذا غيدان القيد للتروك هو الاستدانة بعد الامر به لا الاتفاق بما
 استدانه وفي التمر وهذا الاطلاق مقيد بما اذا وقعت الاستدانة بالفعل حتى لو اتفق من ماله او من صدقة تصدق بها عليه فلا رجوع
 له لعدم الحاجة كذلك في البسوط وما في الجرم من انه مقيد باصالة اتفاق وعزاه الى النهاية وغيرها ففقه نظر ان لا اثر لانفاه عما
 استدانه حتى لو اتفق بعد الاستدانة من مال آخر وفي مما استدانه لم تسقط ايضا والمذكور في البراية عن الجامع ان نفقة
 انعام تصير ديناً بالتضام ولا تسقط واحتاج اشراج في قبل ما ذكر في الجامع اذ الاستدانة قضى به بالنفقة واتفق فكانت الحاجة
 قائمة لقيام الدين وما ذكره غير هذا ان اتفق من غير الاستدانة بل اكل من الصدقة او بالمسئلة واليه مال السرخصى في كتاب النكاح

(وقيل ما في سائر الكتب اذا عالت الحاجة وما في الجاهل بالشرع) (قوله ولم يشترط الاستئذان ولا الاذن بها الخ) قال الرمي لهذا
 لا يقال اذ وضع المسئلة انه امرها ان تتفق من مالها فكيف يناسبه كذا الاستدانة تامل اه يعني قوله فخير معاذ ان القاضي
 يلزمها بان تتفق من مالها ترجع على زوجها قال للفقهي قلت اذا اجبرت على الافاق عليهم كل ذلك مستغنيا للاذن فترجع به
 وليس في كلهم من المسئلة ما يدل على الرجوع بل على حده (قوله وفي الزنا) قالت الام للقاضي الخ قال الرمي لظاهر مساقته
 انه فهم مخالفته لما في الحائض وليس كذلك انطق بالحائض فيما اذا امرها القاضي ان تتفق من مالها وترجع وفي الزنا به امرها
 بالاستئذان لا لانفاق من مالها وامر القاضي يلزم لمسوم ولا يثبت ما فعلت مع امرها القاضي ترجع وان حالت لا ترجع تامل
 اقول واذا امرها الاب بان تتفق عليه وترجع بما اتفقت عليه جاز اذا اتفقت من مالها او استدانته وانفقت عليه ترجع في تركه
 لان ولايته على نفسه اولى من ولاية القاضي وهذا ظاهر قلته تنقها وسلم من مسئلة الامر بالافاق على اولاده وزوجته وقد
 صرحوا بان الصبي الرجوع وان لم يشترط الرجوع واجمعوا على انه لو شرط الرجوع ترجع تامل ثم ان بعض بعض المحاصرين
 تغلق عن المضمرات قالوا في المضمرات في الذخيرة واذا كان لا يباح حرا من الكسب ولا ماله ولا المصنف كرا الحصاصاته بفرض
 القاضي النفقة على الابوك كذا لو كان واجدا للنفقة فاستمع من النفقة على الاولاد عليه بفرض نفقة الاولاد على الاب ثم بأمر المرأة
 بالاستئذانه حتى يشتهلها حق الرجوع على الاب ولومات الاب قبل ان يؤدي ٢٢٥ البهانه النفقة هل لها ان تأخذ من

بالاستدانة من ماله او من صدقة تصدق بها عليه فلا رجوع له عليه لهدم الحاجة اه وصرح في
 الذخيرة في نفقة الاولاد الصغار انهم اذا اكلوا من مسئلة الناس فلا رجوع لهم على الاب شيء فلو
 أعطوا نصف الكفاية واستدانوا الام لهم التصرف خرجت بالاستدانة وقد قدعناهم واذا انصف
 بهدم سقوطها بعد الاستدانة المأذون فيها لو مان من عليه النفقة بعد ذلك لا تسقط على الصبي بل
 تؤخذ من تركته وان دنها حادثة مانع من وجوب الزكاة لانه من له مطالب من جهة العباد وفي
 الحائض ترجع بالاب وترك الاولاد الصغار نفقة ولهم مال فيير الام على الافاق ثم ترجع بذلك على
 الزوج اه ولم يشترط الاستدانة ولا الاذن بها فيفرق بين ما اذا اتفقت عليهم من مالها وبين ما اذا
 اكلوا من المسئلة وفي الزنا به قالت الام للقاضي اقرض نفقة هذا الصبي على أبيه ورفي حتى استدين
 عليه فقعه القاضي واذا استدانته عليه وابسر رجعت عليه فان لم ترجع عليه حتى مات لا تأخذ من
 تركته في الصبي وان اتفقت عليهم من مالها او من المسئلة من الناس لا ترجع على الابوك كذا في نفقة
 العام اه ثم اعلم ان المستمع من نفقة القريب المحرم بشرطه يضرب ولا يحبس بخلاف المستمع

في الزنا به والحلاصة وقد عارضها صاحب الذخيرة العامي وكذلك عزها في التارخانة العامي وانت على علم ان تصيب الخصاص
 لا يصدم تصيب الاصل مع ما فهم من الاضرار بالتعدي في ان يقول عليه اه أي تصيب الاسل اقوى لانه من كتب ظاهر
 الزاوية فالاعتدال رجوع في تركته وفي شر للفقهي ولو مان من عليه النفقة المستدانته فان لم تسقط في الصبي فتؤخذ من تركته
 وان صح في الحلاصة خلافه اه (قوله ثم اعلم ان المستمع من نفقة القريب الى قوله كذا في البائع) اقول ههنا وهو الظاهر
 ان منشاء سقط بعض الكلام من نسخة البدائع فان الذي فيها لو يحبس في نفقة لا قارب كالحبس في نفقة تزوجات ما غير الاب
 فلا شك فيه واما الاب فحسب في نفقة الولد لا يحبس في سائر ذواته لان ابيها الاب حرام في الاصل وفي الحبس ايداه الا ان في النفقة
 ضرورة وهي دفع الهلاك عن الولد اذ لو لم ينفق عليه لهلك فكان بالامتناع عن الافاق عليه كاتخاذها لاه فمدفع صدق
 بالحبس ويحصل هذا القدر من الايداء لهذه الضرورة وهذا المعنى لم يوجد في سائر الدين ولا في هذا ضرورة اخرى وهي استدراك
 هذا الحق اعني النفقة لانها تسقط بعض الزمان فتقع الحاجة الى الاستدراك بالحبس لانه يحصل على الاداء ولو لم يحبس يغتفر حقهم
 واسا فشرع الحبس في حقه لضرورة استدراك الحق صانته عن القوان وهو نال المعنى لم يوجد في سائر الدين لانها لا تغتفر بعض
 الزمان فلا ضرورة الى استدراك الحبس ولهذا قال أصحابنا ان المستمع من انتم يضرب ولا يحبس بخلاف سائر الحقوقي لانه
 لا يمكن استدراك هذا الحق بالحبس لانه يغتفر بعض الزمان فيستدرك بالضرب بخلاف سائر الحقوقي اه كلام البدائع وسيأتي

ولملاوكة

في باب المحسن عن الخاتبة
انه محسن ايضا (قوله)
كذلك في الدائع) قال
للقسسي قاتل هذا النفع قول
الكثير لا يحسن في دين
وله الا اذا انقضى الاتفاق
عليه لان يقول بان
مضاه لا يجبر ضرب الا
اذا انقضى ضرب (قوله)
وكذلك النفع على الراهن
والمودع (الظاهر ان
المودع كسره الدال وهو
رب الوديعة بقرينة ما
سبق ذكره) واما العبد
الوديعة اذا غاب صاحبه
الخ قال الرمي في النهر
وتقاولا في اخذ الا
لذا طلب من القاضي ذلك
فان رأى الاتفاق أصح
أمروا وخاف ان تأكله
النفقة أمروا بالسعفة ال
ان أمروا بالأجازة أصح
كل مودع فلم يذكره
أقول المحكم فيه كذلك
حيث غفقت الأصلية
لكن لا بأس بخصي
عليه الا ان تأكله الطالب
استاءه أصلها جارته
لغير خلاف المودع فلذا
سكتوا عن ذكره والا

من سائر المحقوق لانه لا يمكن استمراك هذا الحق بالمحسن لانه بقوت بعض الزمان فيستبدل
بالضرب بخلاف سائر المحقوق كذا في البدائع (قوله ولملاوكة) أي تجب النفقة والكسوة
والصكني لملاوكة على سيد الملام في قوله صلى الله عليه وسلم أطعموهم عما تأكلون وآلبسوهم
بما تلبسون وعليه إجماع العللة قال الطحاوي ذهب قوم إلى ان الرجل عليه ان يروي من ملوكه
وبين نفسه في الطعام والكسوة احتياجا بما يروى واحتياجا ما يحتاجون من ملوكه احتياجا بما يحتاجون
بأسانده إلى أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للملوك طعامهم وكسوتهم ولا يكلف من
الأهل ما لا يطيق فدل على ان المولى ان يرضوا أنفسهم على سيدهم ويبدل عليه أيضا حدث البخاري
مرفوعا اذا أتى أحدكم بطناءه بطعام فقل عليه السلام فليأكله لقمته أو لقمتيين أو أكلها أو كلتين فإنه
ولي علاجهم والجواب عن الأول انه ذكره لفظ من وهي التبعيض فاذا أخصهم المولى من بعض
ما يأكلون أو كسوتهم من بعض ما يلبسون يحصل الغرض فلو سكت المراد التسوية في الأكل
والكسوة لقال مثل ما تأكلون ومثل ما تلبسون كذا في غاية البيان وأجاب عنه في دفع القديري ان
المراد من جنس ما تأكلون وتلبسون لانه هذا البسم من الكسوة والتفن وهو ليس منها القاتن
كفي بخلاف الباسه فالحال والله أعلم ولم يتناول من الصحابة انهم كانوا يلبسون مثلهم الا افراد
اه ولم يلبسوا من كانت منافعه ملوكه لخصه سواء كانت رقبته ملوكه أو لا فدخل المدر
وأما الولد ونزع الملكية لانه ما لا يملكنا فهو لأوصى بعبد لرجل ويمنع مثلا أو نفقة على من له
الخدمة فان مرض في يد صاحب الخدمة ان كان مرضا لا يمنع من الخدمة كانت نفقته على صاحب
الخدمة وان كان مرضا منع من الخدمة كانت نفقته على صاحبة الرقبة وان تطاول المرض ورأى
القاضي ان يبيعه فباعه يشترى شبه عبدا يقوم مقام الأول في الخدمة كذا في الخاتمة ووافق المخط
انه ان كان مستتر الربيع الخدمة فنفقة على صاحب الرقبة حتى يبلغ الخدمة ثم على المخدم لانه ذلك
المتأخر بغير عوض فصار كالاستعير وكذا النفقة على الراهن والمودع وأما عبد العارية فعلى المستعير
وأما كسوته فعلى العير كذا في الواقعات ولأوصى بجارية لانه لا تساقط نفقتها على غيرها الا
من لها جارية ومثله لأوصى بدلو لرجل وسكتا هالا أو نفقة على صاحب السكنى لان النفقة له
فان لم يخدم فقال صاحب السكنى أنا أنفها وأسكنها كان لذلك ولا يكون معتبرا لانه مضطر فيه لانه
لا يصل إلى حقه الا به فصار كصاحب المودع صاحب السفل اذا ندم السفل وامتنع صاحبه من
البناء لصاحبه العلوان يشبهه بمنع صاحبه منه حتى يطلى ما غرم فيه ولا يكون متبرعا وأطلق في
المملوك فتشمل ما اذا كان له أب موجود حاضرا ولا وتشمل الامه للزوجة حيث لم يتوها من الزوج
وتشمل الصغير والكبير الذكر والانثى الصحيح والمريض والزمن والاعي وأما العبد الا بقا اذا أخذه
ورجل ليرده على مولاه فبق عليه ان أنفق بغير أمر القاضي كان متطوعا ليرجع وان نزع الأمر إلى
القاضي فسأل من القاضي ان يأمره بالاتفاق عليه نظر القاضي في ذلك فان رأى الاتفاق أصح أمروا
بالاتفاق وان خاف ان تأكله النفقة أمر القاضي بالبيع وامساك الثمن وكذا اذا وجد دابة ضالة في
المصر أو في غير المصر وأما العبد المصوب فان نفقته على الغاصب إلى ان يرده إلى المولى فان طلب من
القاضي ان يأمره بالنفقة أو بالبيع لا يجبه لان المصوب مضمون على الغاصب الا ان يكون الغاصب
مضموه على العبد فيؤدي أخذه القاضي ويبيعه ويملك الثمن وأما العبد الوديعة اذا غاب صاحبه
فجاء المودع إلى القاضي وطلب منه ان يأمره بالنفقة أو بالبيع فان القاضي يأمره بأن يورث العبد

وينفق عليه من أجره وان رأى ان يبيعه قبل وأما العبد إذا كان بمن رحل من ثياب أحد هما ورثه
عند الشريك فرفع الشريك الأمر إلى القاضي وأقام البينة على ذلك كان القاضي بالخيار ان شاء قبل
هذه البينة وان شاء قبل وان قبل بأمره بالنفقة ويكون المحكم ما هو المحكم في الوديعة والكل من
الحاجة وفي الخلاصة الشريك إذا أنفق على العبد في غيبة شريكه بشرائط القاضي وبشرائط صاحبه
وكذا الغنل والزروع وكذا المودع وللمتطاع إذا أنفق على الوديعة والنفقة وكذا في الدار للشركة إذا
اشترى متعاقق أحدهما بشرائط صاحبه وبشرائط أمر القاضي فهو متطوع في النفقة ونفقة المبيع
على البائع مادام في يده هو الصحيح ثم رقم رقم آخراته برفع البائع الأمر إلى الحاكم فيأذن له في بيعه
أو اجازته ثم رقم بان نفقة العبد المبيع بشرائط الخيار على من له انك في العبد وقت الوجوب وقيل
على البائع وقيل يستدان ف يرجع على من يسهله الملك كمنفعة الغنل اه وفي وجوب نفقة البيع
على البائع قبل تسليمه لشكله لا يملك له لارقمته ولا منفعة فينفق ان تكون على المشتري وتكون
تأدية تلك كالرهون كما يمتنع بعضهم كافي القنية أيضا وشمل كلام المصنف أيضا للملك ظاهر ان لو
شهد عليه بجره أمتعه فوضعه القاضي على يده بدل لاجل للثقة على اليهود والنفقة على من في
يده سواء ادعت الأمة الحرة أو وجدت لوجوب نفقة للملك على مولاه وان كان ممنوعا عنه ولا
رجوع للولي بما انفقه سواء كيف اليهود أو لا الا إذا أجبره القاضي على الاتفاق أو أكلت في بيته
بشرائطه ف يرجع بما انفق لانه تبين ان لا ملك له وان كان عده أمره ان يكتب وينفق على نفسه ان
كان قادر عليه ولا نفق للمدعي عليه وبتمامه في النخرة (قوله فان أي في كسبه أو الأمر يبيعه) أي
ان امتنع للولي عن الاتفاق فان نفقته في كسبه ان كان له كسب لانه في نظر المباحي يسقى
المملوك فيمساوي في قيمته للمالك وان لم يكن لهما كسب بان كان عده لهما أحوار ية لا يؤثر
مثلا أجبر المولى على بيعهما لانهما من أهل الاستحقاق وفي البيع ايفاءهما معا وبما حق المولى
بالخلف بخلاف نفقة الزوجة لانها تصدق فكان اسعلا وفي غاية اليأس ان كل ما لا يصلح للاجارة
يصير للمولى على الاتفاق أو يبيع القاضي إذا رأى ذلك للألدبر وأم الولد فانه يصير على الاتفاق لا غير لانه
لا يمكن بيعهما اه فلو قال المصنف كذلك لكان أولى بوعلم عما في الغاية ان الأمر بالبيع معناه
بيع القاضي عليه وفي شرح الاطع ما ذكر من البيع ينبغي ان يكون على قول أي يوسف ومحمد
لانهما يريان البيع على المحر لاجل حق الغير فلما أوجب نفقته لاه يرى حوز البيع على المحر ولكنه
يحسبه حتى يبيعه إذا استحق عليه البيع اه ولذا قال المصنف أمر يبيعه وم قبل بأمر القاضي يسد
بالمسلوك أي الرفيق لان ما عده من أملاكه إذا امتنع من الاتفاق طاله لا يصير عليه ولو كان حيوانا
لانه ليست من أهل الاستحقاق الا انه يبقى فيما بينه وبين الله تعالى الاتفاق على الحيوانات لانه
عليه السلام نهي عن تعذيب الحيوان وفيه ذلك ونهي عن اضاعة المال وفيه اجتهاد عن أي
يوسفانه يصير للاصحاب ولنا كذا في الهداية ورجح الضحاوي رواية أي يوسف قاله وتأخذ قال في
فتح القدير وبه قالت الأئمة الثلاثة وغاية ما فيه ان ينصرفه عن حصة نفعه القاضي على ترك
الواجب ولا بدع به وما ظهر المنه والحق ما طعه الجماعة اه وفي غير الحيوانات كالنور
والعقار لا يبقى به اه الا اذا كان فيه تضييع المال فيكون مكررها اه كذا اذا لم يكن له شريك
فان كانت دابة ليس بشر كمن واشترى أحدهما من الاتفاق في أجبره القاضي انه لو لم يجبره لضرر
الشريك كافي الخطب وذكر المحقق ان القاضي يقول لا في شأن تباع أضيف من الدابة و

فرق بينهما حيث قيلت
الاصطبة حتى في المودع
لو كان للاصلح الاتفاق
عليه أمر به فالجواب ان
الحكم دائر مع الاصطبة
تأمل

فان أي في كسبه والا
أمر يبيعه

﴿ كتاب العتق ﴾

(قوله والعبدان ما نحن من مال سيده فترك كفايته) الظاهر ان هذا قول آخر مخالف للأول يدل عليه انه في العتق ذكره برزنجي بضمزة الأول ن فاعل يعود على الأول ن فاعل

﴿ كتاب العتق ﴾

(قوله لان اهل العتق يقولون الخ) قال في التهر وفي المسوط وعليه جرى كثيراته لغة القوة وانت خير بان ما ادعاه في البصر بعد ان الناقل نقلا بلغت اليه على ان في كلامهم ما يفيد وذلك انهم قالوا الرق في اللغة الضعف ومنه قريب رقيق وصوت رقيق ولا شك ان العتق ازالة الضعف وازالته تستلزم القوة

ينفق عليها رعاية بجانب الشربان وفي الدخيرة أو أوصى بفعل الواحد وشجرة لا خرفا والعتق على صاحب الثمرة وفي التبر والمخلفان في من ثلث ماله ثمن العتقة في ذلك المال أو ان يبقى فالعتق عليها لان المنفعة لهما اه وفي فتح القدير وأقول ينبغي ان يكون على قدر قيمة يحصل لكل منهما والباقي من ضرر صاحب الثليل الا ترى الى قولهم في الجسم اذا أوصى بدينه لواحد وبغيره لا خير ان النفقة على من له الدين لعنه بعد ما وان كان قد باع ويدين ان يحصل كالنقطة والدين في ديوان لان العتق باع لعنف البقر وغيره وكذا أقول في ما روي عن محمد بن شاة ما وصى بطبها لواحد وبجلدها لآخر فالعتق عليها كالنقطة والدين انه يكون على قدر المحاصل لهما ونيل النفع اجرة الفسخ على صاحب العمل لا الجدل اه وفي المعنى العبد اذا أقر عليه مولا في نفقته ليس له ان يأكل من مال مولا لكن يكتب وبأكل الا اذا كان مسخرا أو جارية أو ما جاز عن الكسب فله ان يأكل وان لم يأذن له في الكسب فله ان يأكل من مال مولا والعبدان يأخذ من مال سيده فترك كفايته ولو تنازعا في عبد أو أمة في أيهما يجب ان على نفقته ونفقة العادة المستأجرة على الاخر وادسرها العتق على المستأجر بل يضمن ان لم يعط حتى مات لان بدل المتافع تعود الى مالك الرقبة ومن ركب فرسا حيد في سبيل الله تعالى فنفقته عليه حتى يرد عليه والاصل ان من كانت له النفقة أو بدلها فالنفقة عليه سواء كان مالكا أو لا اه وفي فتح القدير ويجوز وضع الضرر على العبد ولا يجبر على ان يتفقا على ذلك اه وتبدأ النوى لا كسبه بان يكون زنا الى آخره نعم الماشق الهداية للاخرازمي اذا كان بها غير طرف بصناعة فانه لا يكون عاجزا عن الكسب لانه يمكن ان يواجر نفسه في بعض الاعمال كحمل نبي وتقوم بل نبي كعين البناء وادعاءه نقلا عن الكافي في نفقته وى الارحام ثوبه هنا أولى كذا في فتح القدير وفي الخلاصة ولو اعتق عيدا رنا أو مقعدا سقطت نفقته من المولى وينفق عليه من بيت المال اه والله سبحانه ونعالي اعلم

﴿ كتاب العتق ﴾

ذكره عقب الملاق لان كلامهما اسقاط الحق وقدم الطلاق لمناسبة النكاح ثم الاسقاطات أنواع تختلف أحيانا باختلاف أنواعها واسقاط الحق عن الرق عتق واسقاط الحق عن البضع طلاق واسقاط ما في الذميرة واسقاط الحق عن النصاص والمحررات عفو والاعتاق في اللغة الاخراج عن الملك يقال اعتقه فعق والعتق المحر وجع الملك يقال لمن باب فعل بالغ فعل بالكسر عتق العبد عتقا اذا خرج عن الملك وعتقت الفرس اذا سبقت ونجبت وعتق فرسخ الطاعة اذا ما روي قال عتق فلان بعد استعلاجه اذا روت بشرته بعد غطا ومصدره العتق والعناق وليس منه العتاقة بمعنى القيد لان فعله فعل بالغ فعل بالضم وليس منه العتق بمعنى الجمال لانه من هذا الباب ايضا وهو مضموم العين ضا كذا في ضياء المحامد والعتق التقوى حينئذ هو العتق الشرعي وهو المحر وجع المملوك كيدوه هو أولى من دولهم ان العتق في اللغة القوة وفي الشرع القوة السرعة لان اهل اللغة لم يقولوا عتق العبد اذا قوى وإنما قالوا عتق العبد اذا خرج عن المملوكة وانما ذكر والقوة في عن الطير ونحوه وركبه في الاعتاق الاقل في الاثنائي اللفظ الدال عليه وفي البدائع ركه اللفظ الذي جعل دلالة على العتق في الجملة أو ما يفهم مقام اللفظ اه ويعرف ذلك ببيان سببه فالواصف

المثبت له قد يكون دعوى النسب وقد يكون نفس الملك في القرب وقد يكون الاقرار بمره
عبد انسان حتى لو ملكه عتق وقد يكون بالدخول في دار الحرب فان الحرب اذا اشترى هذا مسلما
قد دخل به الى دار الحرب ولم يشعر عتق عند ابي حنيفة كذا قال رحمه الله عن ابن مبره عن مولا
الحري في الدار الاسلام وقد يكون القبط المذكور واما سبيل الباعث ففي الواجب ثريخ فتمت
وفي غير قصد التقرب الى الله تعالى عز وجل وافواه أو يعقوب وسندوب وسباح وخطور
والواجب الاعتناق في كفارة القتل والظهار واليمين ولاظهار الامة في باب القتل والظهار والاختار
واجب على التبعين عند القدرة عليهم في باب اليمين واجب على التبعين والندوب الاعتناق لوجه الله
تعالى من غير ايجاب لان الشرع ندب الى ذلك لم يحدث ايمام مؤمن اعتنق مؤمنات في الدنيا اعتنق
الله بكل عضو منه عضوا منه من النار ولهذا السبب وان يعتنق الرجل الصديق المرأة الامة ليقع
مقابله الاعضاء بالاعضاء لكنه ليس بعبادة حتى يصح من الكافر واما النكاح فهو الاعتناق من غير
نسبة واما المخطور فهو الاعتناق لوجه الشيطان وسأني في تمامه وسأني بيان شرائطه وحكمه وال
الملك أو ثبت العتق على الاختلاف (قوله هو اثبات القوة الشرعية للمملوك) أي الاعتناق سرعا
والقوة الشرعية تعني قدرته على التصرفات الشرعية واهلته للولايات والشهادات ودفع تصرف
غيره عليه وحاصله انه ازالة الضعف المحكمي الذي هو الرق الذي هو أثر الكفر وفي الحديث
ويستحب للمسلم ان يكتب العتق كما قالوا شهد عليه شهودا وثقوا وصاية عن النجاشي والتمار عن نفسه
كافي المداينة بخلاف سائر النصارى لانه مما يذكر وفوعها بالكتابة فيها تؤدي الى الحرب ولا كذا
العتق (قوله ويصح من حر مكلف لم يملكه بانتهجوا بحاصره عن ابن مبره عن ابن مبره عن عتيق وعتيق وعمر
وحررتك واعتنق نواه اول) بيان لشرائطه ومصرحه وحكم المصريح اما شرائطه فذكر المصنف

هو اثبات القوة الشرعية
في المملوك ويصح من حر
مكلف لم يملكه بانتهجوا
بحاصره عن ابن مبره عن ابن
مبره عن عتيق وعتيق وعمر
وحررتك واعتنق نواه
اولا

(قوله ويرد على المصنف
اعتناق عبد الغر الخ) قال
في النهر لا يرد لان الحاجة
اللاحقة كالمالك السابقة
ومعلوم ان المالك فيه
سفير محض

انها لامة الاول منها لا حاجة للمصنف ذكر الملك لان الحرب لا اخترا عن اعتناق عبر الحرب وهو ليس
بمالك كما ينبغي واحترز من المكلف عن عتق المصلي فانه لا يصح وان كان عاقلا كالا يصح ملانه
وعن عتق المصنون وانه لا يصح واما الذي يمينه وبغيت فهو في حالة لو فتمت حاله وفي حالة جنونه
محذون وخرج المصنف اوصاؤه للدهوش والمرس والمسمى عتبه والباقي فله اعتناهم كالا يصح
ملاقهم ولو قال اعتنقوا فاصبى أو انا نائم كان القول ذوله وكذا لو قال اعتنقوا فاصبى أو انا نائم
بشرط ان يعلم جنونه أو قال واما حر في دار الحرب وقد علم نكاحه لما اضافه الى زمان لا يتصور
منه الاعتناق علم انه اراد صيغة الاعتناق لا حقيقة فلم يصح مع ما لا اعتناق كالا قال اعتنقته عمل ان
أخلق ويخلق وخرج باشرط ان يكون مملوكا كاله اعتناق العبد المأذون له في النجاشي والمالك
لانهم ملك الرقيق وكذا لو اشترى العبد المأذون له في النجاشي فعتقه فعتقه فعتقه فعتقه فعتقه
لا يقع عليهم العلم ملكهما ويرد على المصنف اعتناق عتقه فعتقه فعتقه فعتقه فعتقه فعتقه فعتقه فعتقه
سده ان لم يكن وكله نعم هو شرط لتفادوليس الكلام هنا انه في العتق ولو ابد له بقوله للمملوك
لكن اولى لان شرطه كافي المصنف ان يكون المملوك المملوك المملوك المملوك المملوك المملوك المملوك
يكن في يده فصيح اعتناق المولى المالك والعبد المأذون والمترى بل القمض والمهرن والمساير
والعبد الموصى برحمته لسانه وبغضه لا تحرك اعتنقه الموصى به بغيره لا بشرط ان يكون
عالمًا بانه مملوك حتى لو قال العتق للمالك أعني برحمته فعتقه فعتقه فعتقه فعتقه فعتقه فعتقه فعتقه فعتقه
ولا يرجع على العتاقب شيئا وكذا لو قال البائع اشترى عتق عبدى هذا أو اشترى الميرغ وعتقه

قوله بخلاف طلاقك على
 واجب الى قوله وقوعه
 قال الرمي فيه نظر
 أولا بالتم انقرو واجب
 عند عدم الامساك
 بالمعروف وثانيا بالتسليم
 ولكن لا يلزم من وجوبه
 وجوده في الخارج وقد
 قسم صاحب الظهير
 في الفصل الثاني من كتاب
 الطلاق قوله لو قال طلاقك
 على لا يقع ولو قال ان
 فعلت كذا فطلاقك على
 واجب اولاً او ثابت
 او فرض ففعل نكلموا
 فيه منهم من قال يقع
 تطلقه رجعية نوى اولم
 ينو ومنهم من قال لا يقع
 وان نوى ومنهم من قال
 في قول ابي حنيفة يقع
 وفي قوله لا يقع في قوله
 لازم وفي قوله واجباً
 يقع والخيار انه يقع نص
 عليه الصدر الشهيد

المشتري ولم يعلم انه عبده مع اعتاقه ويحصل قبضاً ويزم له الثمن كافي للكشف الكبير في بيع
 القضاء وان خرج باشتراط للمو كية عتق الحمل اذا ولته لستة أشهر فاكثر لصلم التيق بوجوده
 وقسمه بخلاف ما ذلولته لاقبل منها فانه يصح ويشترط وجود الملك للعتق وقت وجود الاعتاق
 ليعتق ان كان مفزراً وان كان مطلقاً بمساوي الملك وبسببه فانه يشترط وجود الملك وقت التعليق
 كالتعليق بدخول المار ونحوه وكذا يشترط وقت نزول الجزء ولا يشترط بقاء الملك فيما بينهما
 وأما اذا كان مطلقاً بالملك كان ملكك فانت حر فلا يشترط له من شيء من ذلك ولم يشترط للمصنف
 ان يكون صاحبا ولا طاعاً المصنف عتق السكران والمكره عندنا كطلاقهما وكذا لم يشترط للعمد
 لعمه عتق لظني ولم يشترط قبول العبد لاعتاق لانه ليس بشرط الا في العتق على مال فان قوله
 شرط كما عند كره في بابه وكذلك يشترط خلوه عن الخيار لعدم صحة الخيار فيه من جانب المولى فيقع
 العتق ويطل الشرط وأما من جانب العبد في العتق على مال فلا بد من خلوه عن خياره حتى لو رد
 العبد العتق في مدة الخيار ينسخ العتق لا يعتق كافي الطلاق على مال وكذا الصلح من دم العبد
 بشرط الخيار ان كان من جانب المولى فهو باطل والصلح صحيح وان كان لقتل ان فهو صحيح فان فسخ
 الصلح في القياس يطل المغووف لا يحسم لا يطل ويلزم القاتل الدية ولم يشترط للمصنف أيضاً
 اسلام المعتق وهو المالك لانه يصح من الكافر ولو مردت او اعتاق المرتبة وغوفاً عند الامام نافذ
 عندهما ولم يشترط أيضاً ان يكون المالك مملوكاً لانه يصح الاعتاق من المرنض مرض الموت وان
 كان معتبراً من الثلث لانه وصيغته شرط في البدائع عدم الثلث في ثبوت الاعتاق وان كان ناشأ
 فيه لا يحكم بجهونه وأما الثاني وهو مصرح به فذكر المصنف هاته النحر بقول العتق باي صيغة
 كانت فضلاً او وصفاً فالعمل نحو اعتقتك وحررتك أو عتقت الله على الاصح وهو المختار كافي
 الظهيرة والوصف نحو انت حر وعتق وعتق بوساقي حكم السيد بها ومنه المولى أيضاً
 كاستينيه ولا بد ان يكون خبر المبتدا فلذلك كالحرف فقط توقف على التنية ولذا قال في النجاة لو قال حر
 فقيل له ان عتبت فقال عتبت عتق عبده وأما المصنف فلم يذكر المصنف التفصيل فيه فان قال
 العتاق عليك أو عتقتك على سكان مصر بحال اذا زاد قوله عتقتك على واجب فانه لا يقع لمجواز
 وجوبه عليه بكفاره او بغير بخلاف طلاقك على واجب لان نفس الطلاق غير واجب وانما يجب
 حكمه وحكمه وقوعه وقضي هذا وقوعه وأما العتق فيجزان ان يكون واجباً كذا في الظهيرة
 وأما اذا قال أنت عتق أو عتاق أو حر بقله لا يعتق الا بالنية كذا في جوامع الفقه قال الكمال فلي
 هذا لا بد من ضابط الصريح فبات ان ما في جوامع الفقه ضعيف لما في الخط لو قال أنت عتق يعتق
 وان لم ينو كقوله لأمرته أنت طلاق اه فلا يحتاج الى اصلاح الضابط وأما اذا كان تلفظ بالعتق
 مبهماً كقوله أنت حر فانه كايه يعتق بالنية كالطلاق كافي الظهيرة بقا أما التلفظ بالعتق العام
 فقال في الظهيرة لو قال كل مالي حر لا يعتق عبداً له مراد به الصغار والمجوعين شركة الغير ولو قال
 عبيداً بلخ حرار ولم ينو عبده أو قال كل عتق في الارض حراراً قال كل عبيداً اهل الدنيا حراراً
 كان مسمى العتق طلاقاً اختلف المتقدمون والمتأخرون في هذا المسئلة اما المتقدمون
 فقال ابو يوسف في نوادره لا يعتق وقال محمد في نوادر ابن سماعة يعتق وأما المتأخرون فقال عصام
 ابن يوسف لا يعتق وقال شداد يعتق قال الصدر الشهيد المختار لفتوى قول عصام ولو قال كل عبيد
 في هذه الدار حرار وعبده فهم عتق بالاتفاق ولو قال ولداً آدم كلهم حرار لا يعتق عبده بالاتفاق

اه وأما التلقظ بأفضل التخصيص ففي الخامسة والتلهم بقولنا أنت اعترفت من هذا في ملكي أو قال
 في السن لا يعتق في القضاء يدين وفي المجتبى قال لعبد أنت اعترفت من فلان أو أقرته أنت اعترفت
 من فلانة وهي مطلقة أن تولى عتقك وطقت وقبل يعتق بدون التثنية ولو قال أنت عتقت فلان يعتق
 بخلاف قوله أعتقت فلان اه وفي الظهيرة لو قال لعبد نسلك أو أوصاك حران علم أنه سي
 لا يعتق وإن لم يعلم أنه سي فهو حر وهذا دليل على أن أهل الحرب أو أربابهم أو أولادهم حران لا يعتق
 لاحتمال أنها اعتقا على ما سألوه ولو قال لعبد تصعب غذا أو كان العتق مضاهيا إلى الفسد ولو قال تقوم
 أو اتقذر أو يعتق فقال صح جميع لعبد أنت حر من ثلثي يعتق من جميع المال ولو قال لعبد
 أفضل عاشت في نعمك فإن اعترفت نفسه قبل أن يقوم من مجلسه عتق ولو قام قبل أن يعتق نفسه لم
 يمكن أن يعتق نفسه وإنه ينبغي بيع نفسه وإن يبيع نفسه وإن تصدق بنفسه على من يئمه ولو قال
 لعبد إنك يا سالم أنت حر ببارك فهو على الأول ولو قال يا سالم أنت حر ببارك على ألف درهم كان
 على الآخر وسئل أبو القاسم عن قال لفلان على ألف درهم أو أقبضت حره أكره المال يكون
 إنك حره للمال أقر أو أبا العتق قال إن قال ليس على شيء لم يكن أقر أو أبا العتق وإن قال لم يكن على شيء
 كان أقر أو أبا العتق اه وأما العتق بالجمع فقال في الخامسة لو قال لعبد سي أو حر وهم عشرة عتق
 عبيدهم أو كانوا مائة وإن كان له خمسة أعبد فقال عشرة من مائة أو واحد أو عتقوا جميعا لأن
 تقديره تسعة من مائة أو واحد ولو قال لمالكي العشرة أحرأ أو واحد عتق أربعمهم فلا ذكر
 العشرة على سبيل التفسير وذلك لظن منه فلما كان لا استثناء منصرفا إلى مائة عتق أربعمه
 وفي التفسير بعن محمد بن قال لمالكي الحمازون أو حر أو خزاز أو وخبازات عتقوا كلهم لأن
 جمع المذكور ينظم الألف بطريق الاستبصار اه وفي الخطر رجل له عبد واحد فقال أعتقت عبدا
 يعتق ولو قال بعتك عبدا لا يصح لأن الجهالة تجمع جهة البيع دون العتق اه وأما الثالث وهو حكم
 الصريح فإنه لا يتوقف على التمسك بما لا يفسر ما عورده ولو قال عتبت به المحر كنب لا يصدق في
 القضاء وله من الظاهر ويصق فيما بينه وبين الله تعالى وفي الحامية لو قال أردت به العقب يعتق
 قضاء مبدئي وفي البدائع لو قال عتبت به أنه كان حرا فإن كان مولودا لا يصدق أصلا به كنب محض
 وإن كان مسددا لا يصدق قضاء يصدق حامية ولو قال أنت حر من عمل كذا أو أنت حر اليوم من هذا
 العمل عتق في القضاء ولودي عبد سالم لم يملك ما جاء به موقوف فقال أنت حر ولا يسه له عتق الذي
 جاء به ولو قال عتبت سالم عتق في القضاء ما فيما بينه وبين الله تعالى فاعلم يعتق أرى عنه خاصة
 ولو قال يا سالم أنت حرنا أو عتدأ حره أو لغيره عتق سالم لأنه لا مخاطبة بها إلا باسم فينصرف إليه
 اه وفي الظهيرة والقائمة أمه فاعلم سيدي ولا هافنا أحرأ رجل أمه أنت أم حره أو أدارد للولي أن
 يقول ماسوا أعتبنا أمه أم حره فخل في القول فقل هي حره أمه عتقت في القضاء اه وفي الحامية لو
 قال لعبد الذي حل له منه بقصاص أعتقت وقال عتبت به عن أفضل متى في القضاء ويصدق عنه
 الدم بأقراره اه وقد ذكر المصنف أن العضو الذي يعبى به الكل كالكل كما إذا قال رقتك سر
 أو رأسك أو وجهك أو يديك أو فرك لأمه كما تقدم يأتي في الطلاق بخلاف العصول إلى ما يعبى به
 عن الكل كاليد أو رجل أو يميني لو قال لعبد فرك عتق عتق أي حصة أو أي يوسف وعن
 محمد بن وإبان وكذا لو قال كبتك حر عتق ولو قال بدينك بعت عتق وكذا أفرج أو أفرج عن أي
 يوسف وأما رأس حره لا يعتق ولو قال له أفرجك عن الجماع عتق قضاء اه وفي الخامسة لو قال

(قوله وفي المنتهى قال
لبيد أنت اعترفى) **م**
كنا في بعض النسخ وهو
كذلك في المتن فيما
أبأسه وفي بعض النسخ
من فلان (قوله ولو قال
أنت عتيق فلان يتيق
الحج) قال في التبرك ونحوه
انه في الاول اعتراف
بالقنة المحاصلة بالعتق
فيه وفي الثاني انما اعتراف
بان فلا حاجة للصيغة
(قوله يكون انكاره
للمال اقرار بالعتق) على
حذف هـ والاستفهام
من يكون أي يكون
وقوله قال ان قال الخ
جوابه وفي شرح المنتهى
وجه ان لم تنفي لماضي
فتعمل وقت كلامه وليس
لنفي الحال وانكار المال
في الحال لا يلزم انكاره
في الماضي مجوزا نه اوفاه
بعد ذلك الوقت (قوله
وكذا القرع والراس)
ذكر في المتن برز آخر
من زامله

وبلا مكن ولا رقي ولا سليل
لي عليك ان نوى
(قوله لم يصدق القضاء
لانه عدول) كذا في النسخ
وهو غير يبرهانه او
الاصل لم يصدق (قوله
لا يحتاج الى نية) ظاهر
ان لازالة النية والصواب
فحتاج الى نية (قوله
وظاهره انه يكون حرا
ظاهر الخ) قال في النهر
اقول على قول الصدا انت
غير مملوك بان نفي الملك
ليس صريحا في العتق
بل بمقتضاه اه وانما ينوه
لا يعتق وبقي اقراوه
لكنه غير مملوك أصلا
فترتب عليه ما ذكر
وعندي ان هذه المسئلة
مغاير لمسئلة الكتاب
وفذلك انه في مسئلة الكتاب
انما اقربانه لملك له
فيه وهذا لا ينافي ملكه
لغيره ومسئلة الخلاصة
موضوعها لقراره بانه غير
مملوك أصلا ما لم يفتقه
او محرمته الاصلية فتنبه
لهذا فيه مهم اه وتنبه
بعض الفضلاء فقال الذي
يظهر ياد في تأمل ان
الحق مع صاحب الجبر
فان الفرق الذي ابداه
في النهر غير مؤثر بانه اذا
نفي ملكه عنه وليس
هناك من يدعيه ساوي

فحيث قال لعلنا ولا مكنة بخلاف الذي ذكر في ظاهر الرواية ولو قال لعلنا انت حرة او قال لاهته
انت حرة حتى في الزوجين كذا روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف اه وفي الخلاصة بخلاف ما اذا قال
لرجل يا زانية يعني فلا يكون قنعا ولم يذكركم لصفاء الجزم الشائع كذا في الطلاق للفرق بين
العتاق والطلاق فان الطلاق لا يقبض اطلاقا فذكر بعضه كذا كملوا ما التصق فقبض عند
الامام فاذا قال نصفك حرا وثلك حرة يصدق ذلك القدر خاصة عند كسائي في نية البيان من
تسوية الطلاق والعتاق في الاضافة الى الجزم الشائع سهو كما ينبغي وفي الثانية لو قال سهمك حرة
عتق السهم ولو قال سهمك حرا وثني سهمك حرة يصدق منه المولى ما شاف في قوله اه ولم يذكركم المصنف
الاقتضا المحاربة يجرى الصريح قال في البدائع واما الذي هو ملحق بالصريح فهو ان يقول وعت
لك نفسك او وعت نفسك منك او وعت نفسك منك وعتق موابقيل أولم يقبل نوى أولم ينولان
الايجاب من الواجب والمجانبة ازالة الملك من الموهوب والمبيع وانما المجانبة كذا في القول من الموهوب
له والمشتري لشون الملك لهما وهما لا يثبت للملك للعتق في نفسه لا يصلح مملوكا لنفسه ففي
الهيبة والمبيع ازالة الملك عن الرقيق لاني اوجه هنا معنى الاعتاق وقد قال ابو حنيفة اذا قال لعتد
وهبت لك نفسك وقال اردت وهبت له عتقه اى لا اعتقه لم يصدق في القضاء لانه عدول عن الظاهر
ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى ما يحتمله كلامه اه وزاد في الثانية تصدقت
بنفسك عليك وفي هذه الاقفاة ثلاثة اقوال فقبيل انها حقيقة بالصريح كذا كراهه وقال انها كناية
لا يحتاج الى النية وكل منهما مبني على ان الصريح يخص الوضعي والحق القول الثالث انها صراخ
حقيقة ككاتبه جماعة لانه لا يخصص الوضع واختاره المحقق ابن الهمام (قوله وبلا مكن ولا رقي
ولا سليل لي عليك ان نوى) بيان للكلمات لان نفي هذه الاشياء يحتمل البيع والكفاة والعتق
وانشاء العيسل يحتمل العتق وبالارضاء حتى لا يكون له سبيل في اليوم والعقوبة فصار محلا
والعمل لا يتبين بعض وجهه الا بالنسبة وبه اندفع ما في نية البيان من انه ينبغي ان يقع العتق بلا
نية اذا لم يكن البيع ونحوه من الاشياء ملزمة بوجوده لان نفي الملكا كان دائرا بين الاعتاق
وغيره وعبر الاعتاق لم يكن وجوده في الواقع تعين الاعتاق لا محالة كما هو المحكى في الرددين الشدين
والا يلزم ان يكون كلام العاقل لغوا فلا يجوز اه وقوله في القصر لي عليك متعلق بالثلاثة قد
يقوله لاسليل لي عليك لانه لو قال لاسليل لي عليك لاسليل الولاء عتق في القضاء ولا يصدق انه
اراد به غير العتق ولو قال لاه ميل لي عليك لاسليل للولاء عتق في القضاء كذا في البدائع وانما يقع
العتق في لا مكن لي او رحت عن ملكي فعمل به ان يدعيه قال في خلاصة الفتاوى لو قال لعتد انت
غير مملوك لا يعتق لكن ليس له ان يدعيه بعد ذلك ولا ان يستخذه فان ما لا يربط بالوافاق قال
المملوك بعد ذلك انما مملوك له فصدقه كان مملوكا له وكذا لو قال له ليس هذا يصدق لا يعتق اه
وظاهره انه يكون حرا ظاهرا لا معتقا فتكون احكامه احكام الارحى باقي من يدعيه وبثبت
فيكون ملكا له ومن الكلمات اضا حلت سبيلك لاحق لي عليك وقوله لا تمتد اطلقت فتعق
بانسبة ومن الكلمات ايضا كافي البدائع امرك بسبك اختاري فتوقف على النية وسياقي تمام
ذلك واختلف في ائت الله في الظاهر فلا يعتق عندنا في خضعة وان نوى وقال محمد ان اراد به العتق
فهو حرا وان اراد به الصدقة فهو صدقة وان اراد به ان كنا لله تعالى لا يلزمه نوى ولو قال لعتد في
مرضه انت لوجه الله فهو باطل وكذا انت عبد الله ولو قال جعلتك لله في محنته او في مرضه وقال لم

أقربه العتق أول قبل شأ حتى مات فانه باع وان قوى العتق فهو حر اه (قوله) وهذا ابني أو أي
 أو أي وهذا مولاي أو أي مولاي أو أي حر أو أي عتيق) معلوف على قوله أنت سرأي بعصم هذا ابني
 وباعطف عليه وانما أحرهما مع أحرهما حتى لا تتوقف على التعلق فها من التفصيل أما الأول وهو
 الالتفات إلى نكت بها النسب فذكر المصنف هنا ثلاثة الأبن والأب والأم فكل منها أمان أن يكون على
 وجه الصفة أو على وجه التنداء أمان كان على طريق الصفة بأن قال لم لو كهذا ابني فهو على وجهين
 أما أن كان يصلح إنشائه بأن كان مثله وليثله أو لا وكل منهما أمان أن يكون مجهول النسب أو معروفه
 فإن كان يصلح إنشائه وهو مجهول النسب: ثبت النسب والعتق بالاجماع وإن كان معروف النسب من
 الغير لا يثبت النسب بلا شك ولكن ثبت العتق عندنا وإن كان لا يصلح إنشائه لا يثبت النسب
 بلا شك وهل يعتق قال أبو حنيفة فترضى الله عنه يعتق سواء كان مجهول النسب أو معروفه وقالوا
 لا يعتق وعلى هذا لو قال لم لو كهذا بنيتي فلا يورث قاله أمانه كلام محال فربما لم يورثه فاعتقك
 قبل أن تأخذ وله أنه محال بصيقته لكنه صحيح لجازم لأنه اخبار عن حريم من حين ملكه وهذا لأن
 البنوة في المملوك سبب محرمة أما إجماع أوصلة للقرابة وإطلاق السبب وإرادته لم يجب مستحاض
 اللغة فهو زاولان الحرمة ملازمة للبنوة في المملوك والمناسبة في وصفه ملازم من طرق الممار على
 ما عرف فيعمل عليه فترزاعن الألفاظ اختلاف المستهدى به لا وجه له في المجاز فعين الألفاظ وهذا
 بخلاف ما إذا قال لندبره قطعت يدي خطا لم أحرهما فحسب من حيث لم يعمل مجازا عن الإقرار
 بأمال والتمارمه وإن كان القطع سببا لوجوب المال لأن القطع خطأ سبب لوجوب مال مخصوص
 وهو الأرض وأنه مخالف لمطلق المال في الوصف حتى وحسب على العاقلة في مستند ولا يمكن إنشائه
 بدون القطع وما يمكن إنشائه فالقطع ليس بسببه أما الحرمة فلا تختلف ذاتا وحكما فامكن جعله
 مجازا عنه والكلام في المسئلة طويل في الأصول في بحث الحقيقة فعمل المأز خلف عنها في التكلم أو
 في الحكم وصرح في فتح القدير بأنه يعتق نوي أم لم يتولد لأترأحم كلابني كلام العاقل ثم إن كان
 هذا دخل في الوجود عتق قضاء مودانة ولا قضاء مولانا تصبرام وقوله اه وكذا صرح في الكشف
 الكبير بأنه يعتق قضاء فيما إذا كان لا يولد عنه مثله والمعتبر الماداة في السن لا المشاكلة حتى لو
 كان للسدي أيضا ناصعا والقول له أسودا وعلى القلب ثبت النسب وقيد المملوك له لو قال
 لزوجه موهي معروفه السبعين الفسره هذه أبقى لم تقع الفرقه اتفاقا كما عرفت في الأصول وأما
 الثاني وهو قوله هذا ابني أمان كان يصلح إنشائه وليس للقاتل أب معروفه ثبت النسب والعتق بلا
 خلاف وإن كان يصلح إنشائه ولكن للقاتل أب معروفه لا يثبت النسب ويعتق عندنا وإن كان
 لا يصلح إنشائه لا يثبت النسب بلا شك ولكن يعتق عند أبي حنيفة وعندنا لا يعتق وأما الثالث
 فهو قوله هذنا أي والكلام فيه كالكلام في الأب ولو قال لعبه هذنا أي أو أباي لا تهتم هذا ابني
 اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يعتق وقال بعضهم لا يعتق وجه الهدى بفتح القدير وفي العتق
 وهو الظاهر ولو قال لم لو كهذا بنيتي فلا يورث قاله أمانه كلام محال فربما لم يورثه فاعتقك
 أي آخر الباب ولو قال له ذابني من الرقاب يعتق ولا يثبت النسب ويشار للمصنف في تعليقه لا يورث
 تصديق العبد المقر له بالنسب وفيه اختلاف فعمل لاجتماع إلى تصديقه لأن قرأوا المشايخ على
 مملوكه بغير تصديقه وقبل ستره تصديقه فيما سوى دعوى البنوة إن يسهل النسب
 على الغير فيكون فيه إزام العبد الحرية فيستره تصديقه ولو قال له غيره ذابني فقبل هو على

وهذا ابني أو أي أو أي
 وهذا مولاي أو أي مولاي
 أو أبا أو يا عتيق

من قبل له أنت غير مملوك
 ويدل لما لنا تنسوية
 صاحب الخلاصة بن
 قوله أنت غير مملوك وبين
 قوله ليس هذا عتق
 فتأمل (قوله ثم إن كان
 هذا دخل في الوجود الخ)
 أي بأن كان أحر له وجودا
 في نفس الأمر وهذا صدق
 عدم النسبة أما إذا نوي هذا
 الكلام العتق وهو
 صالح له فإنه يعتق بقاء
 وديانة كما لا يفتي

الخلق وهو الأصح لأنه وصفه بصفته من يتق عليه ملكه والأمسك أنه إذا وصف العبد بصفته من
يتق عليه إذا ملكه فإنه يتق عليه إلا في قوله هذا أي وهذا أخق وأما الرابع أعني لفظ المولى
فذكر المصنف أنه لا فرق بين الخبر والنسبة أما الأول فلأن اسم المولى وإن كان ينظم الناصر وابن
الم والمولاة في الدين والأعلى والأسفل في العتاقة إلا أنه تعين الأسفل مراداً فصراً كاسم خاص
وهذا لأن المولى لا يستنصر بمملوكه عادة والعبد تسميه معروف فأتى الأول والثاني والثالث نوع
مجاز والكلام بحقيقته والإضافة إلى العبد تنافي كونه معتقاً فعين المولى الأسفل فالحق
بالصريح وكذا إذا قال أمتة هذه مولاة في أي بنا ولو قال عنيت به المولى في الدين أو الكتب صدق
فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاة لعلنا قلناه في الهداية ومصرح في الحقيقة
لفظ المولى صريح لا يحتاج إلى التنية وذكر الأولين اختلافاً في المشايخ فتنهم قال لا يعق بغير النسبة
والأصح أنه صريح من كل وجه اهـ وتعيه في غاية البيان بألا نسلم أن المولى صريح في إتياع
العتق وهذا لأن الصريح مكشوف المراد ولفظ المولى مشترك ومع استعماله في المعاني على سبيل
البديل لا يكون مكشوف المراد فلا يكون صريحاً وقولهم أن المولى لا يستنصر بمملوكه عادة
لأنه لم ذلك بل تحصل له النصرة بماله كونه مملوكاً وخدومه والذي لا يحتاج إلى النصير والظاهر هو الله
تعالى وحده على أن يقول الصريح يفوق الدلالة والمتكلم بصرح وينادي بأعلى صوته في عنيت
الناصر بلفظ المولى وله دلالة على ذلك حقيقة لأنه مشترك وهم يقولون دلالة المحال من كلامك
تدل على أن المراد من المولى هو المعتق الأسفل ولا تعتبر إرادة الناصر ونحوه وهذا في غاية
المكابرة اهـ وأجاب عنه في فتح القدير بأن قوله استعمال في معان فلا يكون مكشوف المراد
إن أراد دلالة منعه أن يجوز أن يكشف للمراد من المشترك في بعض الموارد الاستعمالية
لافتراءه بما ينفي غيره افتراءنا ظاهر أحكامها فيما نحن فيه ومنعه أن المولى لا يستنصر بعده
لا يلائم ما أسند به من قوله تحصل النصرة بهم لأن المراد أنه إذا حزه أمر لا يستدعي النصرة
عنده بل بني عمه وإن كان العبيد والمخدم ينصرونه وأما قوله الصريح يفوق الدلالة فكانه
أراد السكاية قطعي فله فنقول هذا الصريح وهو قوله أردت الناصر بلفظ المولى انما قاله بعد قوله
بما هو ملحق بالصريح في إرادة العتق فأنت حكمت ذلك ظاهره وهذا الصريح بعده رجوع عنه
فلا يقبله القاضي والكلام فيه ونحن نقول فيما بينه وبين الله تعالى لو أراد الناصر لم يعق
فإن ذلك كابر اهـ وأما الثاني أعني في السنداء فلا تسمين الأسفل مراداً التحق بالصريح
وبالنسبة به يعق وإن قال يحرر يعق فكذلك النداء بهذا اللفظ وميل المولى لأنه لا يعق في السند
والمالك الأبائية كقوله يا سيدي أو يا سيدي أو يا ماله لا نه قد يدعى وجهه التعظيم والأكرام
فلا يثبت به العتق بغيره وفي الظهيرة وغيرها لو قال أنت مولى فلان عتق في القضاء كقوله أنت
عتيق فلان بخلاف أعتقك فلان وعن أبي القاسم الصفار أنه سئل عن رجل جاءته جارية بته سراج
فوقف بين يديه فقال لها المولى ما أضع بالسراج وجهك أضواء من السراج لمن أنا عبيدك قال هذه
كلمة لطف لا تعق بها المحاربة وفي التقيج لو قال لعبد أنا عبيدك المختار عدم العتق اهـ وأما الثالث
وهو السنداء بغيره ونحوه كما هو معتق بامتق فلأنه ناداه بما هو صريح في الدلالة على العتق ليكون
اللفظ موضوعاً ولا يعتبر المعنى في الموضوعات فثبت العتق من غير تنية واستثنى في الهداية ما إذا
سماه حراً ثم ناداه يحرر لأن مراده الإعلام باسمه عليه وهو الملقب به ولو ناداه بالفارسية يا زود قد لقبه

بجلا في قوله لا يسلم في طيلان نفيه مطلقا بتقاط الملك لان اللوكي على المكان سبيلا فلهذا احتمل
 العتق اه وفي فتح القدير واعلم ان بعض المشايخ مال اليه يعني بالنسبة في لاسطنان على طيلان
 قالت الائمة الثلاثة وقال بعض المشايخ انه ليس بجيد وعن الكرخي في عمري ولم ينفع في الفرقين
 في السلطان والسبل ومثل هذا الامام لا يقع مثل هذا الا والهل مشكل وهو به جدير اما أولا
 فلان السبل ليس بها السلطان ليس المراد بها الجارحة للصوص بل القوة طذا قيل السلطان اى يد
 يعني الاستيلاء وقد صرح في الكافي بان السلطان براده الاستيلاء واذا كان كذلك كان فيه نفي
 الاستيلاء حقيقة وبماز انهم ان برادته ما برادته في السبل بل اولى بان في تأمل واما ثانيا فلان المانع
 الذي عيسته من ان براده العتق وهو لزوم ان يثبت اللفظ أكثر مما وضع له غير مانع اذ غاية الامر ان
 يكون المعنى المجازي أوسع من التحقيق فلا بدع في ذلك بل هو ثابت في المأذونات العامة فان المعنى
 المحقق فيها يصرف دامن المعنى المجازي كذا فينا يصبر زوال البدن افراد المعنى المجازي اعني العتق
 أوزوال الملك والذي يقتضيه النظر كون في السلطان من الكلمات اه وأما عدم وقوع اللفظ
 الطلاق ولو نوى العتق فهذا من ههنا الرواية عن أبي يوسف انه يقع بقوله لامة طلقك نوايا العتق كما
 في المتن وجه المذهب انه نوى ما لا يحتمل لعله لان الاعتاق لغة اثبات القوة والطلاق رفع القيد وهذا
 لان الصداق المحق بالمجادات وما لا اعتاق محي فيعد ولا كذلك النكاح وحدها فاقدره الا ان قد انكح
 مانع وبالطلاق يرفع المانع فنظهر القوة ولا يخاف ان الاول أقوى ولا ملك اليك فوق ملك النكاح
 فكان اسقاطه أقوى واللفظ يصلح مجازا معهودون حقيقة لانه ما هو فوقه فلهاذا المنع في التنازع
 فيه وانما غي عكسه كذا في الهداية وحاصله انه يستعار اللفظ العتق للطلاق دون عكسه بناء على
 ما في الاصول من جواز استعاره السب للسب بكون عكسه لان مقتضى السب بالسب فكاه اول
 فيصح استعاره كل منهما الا آخر أطلقه فتصل صريح الطلاق وكذا يانه فليأخذ بها العتق أصلا فهو
 قال لا متصرف حلك على حرام أو أنت على حرام فلها لا تعق وان نواه لان اللفظ غير صالح له فهو كالقوله
 لها فوحي وأعدى فلو بالعنى لان اللفظ لما يصلح له فابقى مجرد النية وهي لا يقع هاسي وسباني
 في الاعيان انه ان وطئها زمة كفارة اليمين فليقتله هذا ويستثنى من كليات الطلاق أمرك بسبك أو
 احتارى فانه يقع العتق به بالنسبة لامة لا محتمل العتق وغيره كان كتابة فهو من كليات العتق
 والطلاق ولا بدع فيه كما في البدائع وقد يقال انها من كليات نفوض الطلاق فلا استثناء كما لا يخفى
 وفي المحط لو قال لامة أمرك بسبك وأراد العتق فاعتقت نفسها في المجلس عتقت والا فلا لامة ملكها
 اذ افع العتق والاعتاق اسقاط الملك كالطلاق فقتصر حكمه على المجلس كما في الطلاق ولو قال لها
 اعتني نفسك فقالت اخترت كان ما خلا كافي الطلاق اه وفي البدائع ولو قال لها امرعتك بسبك
 أو جعلت عتقك في يدك أو قال له اختر العتق أو خيرت لك في عتقك أو في العتق لا يحتاج فيه للتنبيه
 صريح لكن لا بد من اختيار العدد العتق ويتوقف على الناس لانه غلب اه وقد يقال الطلاق
 لانه لو قال لامة طلقك أو قال لامة ذلك يقع العتق اذا نوى كافي فتح القدير لانه كقوله خلت
 سبيلك بخلاف طلقك كما قدمناه وكذا اذا قال له انه حبست شئت فوجها انما شئت من بلاد الله
 لا بد لي عليك لا يقع وان نوى كافي المحتج مع ان أطلقك من كليات الطلاق يقع به بالنسبة فكيف وقع
 به العتق والمحجوب انه كتابة فيها والمنوع استعاره ما كان من ألفاظ الطلاق خاصة صرحا وكذا به
 وأما عدم العتق في قوله أنت مثل الحر فلا نه أثبت المماثلة بينهما وهي قد تكون طامة وقد تكون

(قوله ويستثنى من كليات
 الطلاق أمرك بسبك أو
 اختارى الخ) أقول هذا
 مخالف لما في النسخة
 حيث قال الفصل التاسع
 في المتفرقات قال محمد
 الاصل اذا قال الرجل
 لامة أمرك بسبك بنوى
 به العتق يصير العتق
 في يدها حتى لو أعتقت
 نفسها في المجلس جاز ولو
 قال لها اختارى بنوى
 العتق لا يصير العتق في
 يدها فقد فرق بين الامر
 باليد وبين قوله اختارى
 في باب العتق وسوى
 بينهما في الطلاق اه
 ومثله في التناحرانية
 وكذا صرح في فتح القدير
 فانه لو قال لها اختارى
 فاختارت نفسها لا يثبت
 العتق وان نواه وكذا
 صرح بذلك في كافي
 المحاكم فحاق الاصل
 والكافي هو من المذهب
 فيقسم على ما هنا فافهم

خاصة فلا يخفى بلانة للشك كذا في التبيين وهو يفسدانه من الكتابات يقع به العتق بالنسبة وقد
صرح به في غاية البيان معزالي الخفة حيث قال وقد قالوا اذا نوى يعتق فانه ذكر في كتابات الطلاق
اذا قال لا امرأته انت مثل امرأة فلان وفلان قد آلى من امرأته ونوى الا يلا يصديق وصبر مولدا وانما
لم يقع بدون النية لان المثل للتشبيه والتشبيه بين الشيئين لا يقتضي اشتراكهما من جميع الوجوه
فلذلك لم يقع لاقى القضاء ولا فيما يندبويين الله تعالى ومعنى المثل في اللغة النظر كذا في الجهره اه
وفي الخطوط قال ما انت الا مثل الحر لا يعتق ولو قال حره انت حر مثل هذه يعني أمته فامته حره ولو
قال انت حره مثل هذه الامه لم يعتق أمته اه وفي الظاهر ية اخذ فيه صاحبها غلامه وقال هذه
خياطة حر لا يعتق العبد لانه يراد به التشبيه اه فقد علمت ان بعض هذه المسائل يعتق فيها بالنية
وبعضها لا فلا ينبغي ادخالها في صك واحد وفي الخامسة لو قال لعبد انت حر يعني في النفس لم يدين في
القضاء ولو قال انت عتيق وقال عنت به في الملك لا يدين في القضاء ولو قال انت عتيق في السن
لا يعتق ولو قال انت حر النفس يعني في الاخلاق عتيق في القضاء اه وفي الخطوط وغيره لو قال لعبد
بذلك يدين حر واسك راس حر لم يعتق لانه تشبيه وليس بتحقيق لانه لو اراد التحقيق لقال بذلك حر
ولو نوى فقال راسك راس حر او يدينك يدين حر او وجهك وجه حر عتيق لان هذا وصفه بالحرية
وليس بنسبه فصار كانه قال راسك حر (قوله وعتق بما انت الا حر) لان الاستئناس من النفي اثبات
على وجه التاكيد كما في كلمة الشهادة كذا في الهداية وفي فتح القدير هذا هو الحق المفهوم من
تركيب الاستئناس انه وهو بخلاف قول المشايخ في الاصول وقد بيناه في الاصول وانه لا ينافي قوله لم
الاستئناس تكلم بالباقي بعنا لثبنا واما كونه اثباتا ما هو كذا فلوروده بعد النفي بخلاف الاثبات الجرد
اه (قوله وعتق بغير محرم ولو كان المالك صبي او مجنوناً) اه واطاع في قوله اول الباب بان
حر اى يصح العتق بملك قريب محرم للعبد من ملك دار حر محرم عنه فهو حر او عتق عليه والعتق
بمحمومه ينظم كل قرابة مؤبدة بالحرمة ولو ادا غيره ولا به ملك حر به قرابة مؤثرة في الحرمة
فيعتق عليه وهذا هو المؤثر في قرابة الولادود كغير الاسلام الرزوى في بحث العال ان العلة في عتق
القريب بالملك سبب القرابة والملك لكن العتق يضاف الى آخرهما فان تأخر الملك اضعف اليه
العتق كما اذ ملك قريبه وان تأخر القرابة وتقدم الملك اضعف العتق الى القرابة كما اذا كان بين
اثنين عتق احدى اياهما اه ايه غرم لشريكه واضعف العتق الى القرابة اه قديا لغير سبب لانه
لو ملك محرم بالارحم كزوجته اياه وابنه لا يعتق لانه ليس بينهما قرابة موجهة لصلته محرمه للقطعة
فلا يستحق العتق وقس بما محرم احترام ارحم بالحرم كبنى الاعمام والاخوان والحالات ادا
ملكه لم يعتق وخس عن النص للحرمة للقطعة بالا جماع لما انهم كسروا لا يحصون فلو عتقوا رعا
حرجوا للملاك فيه لتصرفهم فتم بالكلية فلو خصت القرابة بالحرمة عن النص ايضا لا دى الى
تعطيله وذلك لا يجوز وكذا لو ملك دار حر محرم من الرضاع فلا بد ان تكون الحرمة من جهة
القرابة وقد والارحم الحر شخصان يدلان الى اصل واحد ليس بينهما واسطة كالاخوين أو أحدهما
بواسطة والآخر غير واسطة كبن الاخ مع العم في النسبة الى الجد كذا في الخطوط واطلق في المالك فحمل
المسلم والكافر لانهما يستويان في الملك وفيما يلزمهم من الصلة وحرمة القطع فبشرط ان يكون في
دار الاسلام لانه لا حكم لنا في دار الحرب فلو ملك قريبه في دار الحرب أو عتق المسلم عبده في دار الحرب
لا يعتق خلافا لابي يوسف وعلى هذا الخلاف اذا عتق المحر في عبده في دار الحرب ودكر الخلاف في

وعتق بما انت الا
وملك قريب محرم ولو
كان المالك صبي أو
مجنوناً

ويعبر في الوحي
والشيطان والصم

(قوله ثم قال المسلم اذا دخل دار الحرب الخ) مقتضاه انه في الاستحسان يعتق عند الكل وقد مر قريبا انه لو اعتق المسلم عبدا في دار الحرب لا يعتق خلافا لابي يوسف وجميع مفسرنا في الفقه فان براد بالمسلم فقه الذي شافى دار الحرب ومناصر على انه داخل هناك بعد ان كان هنا فلما اريد قطع عنه احكام الاسلام (قوله) فاحتاج الى الجواب قال في التمهيد اقول لا يلزم من كون الشيء ملكا كونه مملوكا مطلقا قال في البدائع وهل يدخل تحت اسم المملوك ان كانت امه في ملكه دخل وان كان في ملكه الحمل فقط بان كان موسوما به لا يعتق لانه لا يسمى مملوكا حتى لا يطلق لان في وجوده خطر اول هذا لا يجب على المولى صدقة فطره اه وفي شرح المغني اقول الجواب ان الملك التائب هنا لما هو في ضمن ثبوت العتق المحكوم بشيئونه رعا لضرورة دفع التلذذ القريب قرابة قوية ويقتضي في الضمان مالا

الايضاح وفي الكافي لما عتق المحرري في دار الحرب فريه باطل ولم يرد كره خلافا لما اذا اعتقه وخلافا في التخصيص قال يعتق عند ابي يوسف ولو لا ولده لان عتقه لا يملكه الا لاقتاق ثم قال للمسلم اذا دخل دار الحرب واشترى عبدا حرا فاعاقبه ثم عتقه لقياس انه لا يعتق بدون التخصيص وفي الاستحسان يعتق بدونها ولا ولده عندهما قياسا وله الولد عند ابي يوسف استصحابا وفي القبط وان كان عبده مسلما او ذميا يعتق بالاجماع لانه ليس يجعل للاسترقاق بالاعتداء اه والصبي جعل اهلا لهذا العتق وكذا الجنون حتى عتق القريب عليه ما عند الملك لانه يتعلق بمحق العبد فبانه النفع وفي البدائع ولو اشترى امه وهي حبل من ابيها والامه لغيا ابيه جاز الشر له وعتق ما في بطنها ولا يعتق الامه ولا يجوز بيعها قبل ان تضع ولده ان يبيعها اذ لو وضعت وانما عتق الحمل لانه اخوه وقد ملكه فاعتق عليه اه فاما اذا ان الحمل داخل تحت قولهم وعتق فرب سباه على انه مملوك قبل الوضع مع انهم قالوا الحمل لا يدخل تحت اسم المملوك حتى لو قال كل مملوك لي حر لا يعتق الحمل فاحتاج الى الجواب واطلق المصنف في الملك فحمل ما اذا بشر سبه بنفسه او سباه فدخل ما اذا اشترى العبد المأثورا ذا رحم محرر من مولاه ولادن عليه فانه يعتق بخلاف المدون لا يعتق ما اشتراه عنده خلافا لما يخرج المالك اذا اشترى ابن مولاه فانه لا يعتق في قولهم جميعا كافي الظاهر به وتضمن الكل والبعض فاذا ملك بعض حر يبعث عليه بغيره كإسائي (قوله) وبقر بروجه الله وللشيطان والصم (اي يصح العتق بقر بره عبادا) ومصلحة لان الاعتاق هو الرق كن المؤثر في ازالة الرق وصفة القرية لا تأثر له في ذلك ألا ترى ان العتق والكتابة طلالا ومشروطان وان ربا من صفة القرية فلا ينضم بعدهما أصل العتق ولا يعتق ان الاعتاق للصم انما هو صادر من كافر واما اذا صدر من مسلم فبني ان يكفر به اذا قصد تعظيمه وقد هنا انواع اربعة فرض ومنسوب ومباح ومعصية وفي القبط ان الاعتاق قد يقع مباحا لاقر ببيان اعتقه من عينة او أعتق لوجه فلان وقد يقع معصية بان اعتقه لوجه الشيطان اه ففرق بين الاعتاق لا دوى بين الاعتاق للشيطان وعلى حصة الاعتاق للشيطان بانه قصد تعظيمه وكذا العتق بلا تية مباح كافي التبيين وقد كفي فتح القدير ان من الاعتاق المحرم اذا غلب على قلته امان اعتقه يذهب الى دار الحرب او يرتد او يخاف منه السرقة وقطع الطريق وينفذ عتقه مع تحريره خلافا للظاهر به هذا وفي عتق العبد الذي مال بهف ما ذكرنا ان لم يتمكن من النظر في الايات والاستتال بما يربط الشبهة عنه واما ما عن مالك انه اذا كان اعلى ثمان العبد المسلم يكون عتقه افضل من عتق المسلم له لوجه عليه السلام اتصلها اعلها بالمهلة والمجتمعة فبعد عن الصواب ويحب تقييده بالا على من المسلمين لانه يمكن المسلم من مقاصده وتقريره واما ما يقال في عتق الكافر بما ذكرنا فهو احتمال يقال فيه ظاهر ان الظاهر رسوخ الاعتقادات والتمسك بالراجح عنها وكذا انما هذا الحار بالاصالة منهم لا بزيادة او الارتباط بقاء يدهم فصلا عن عرضهم بانه نعم الوجه الطاهر في استحباب عتقه تحصل الحر بانه منه المسلمين واما تقريره لتأمل فيسلم فهو احتمال والله سبحانه ونصالي اعلم اه واورد ابو جهم الله رضاه مجازا والوجه في التخصيص على معان يقال وجه الانسان وغيره وهو معروف ووجه النهار اوله ووجهه الكلام السبيل التي تقصدها به ووجه القدم ساداتهم وصرفت التي على وجهه أي على سننه والشيطان واحد شياطين الانس والجن بمعنى ردتهم والتون أصله ان كان من شطن أي بعد عن الحر وزائده ان كان من شاط يسط أي هلك واما الصم فهو صورة الانسان من خشب أو ذهب أو

والمكر لصنوعه وان كان من الافعال المحرمه ولا بد من العلم بالشرع والاعتقاد بغيره حتى لا يقع في المحرم
 وهما بقوله العبد ما لا يصح من غير العلم والاعتقاد بالشرع والاعتقاد بغيره حتى لا يقع في المحرم
 أو ملك عتق نفسه أو غيره كان له عتقه مطلقا لا يشترط العلم بالشرع والاعتقاد بغيره حتى لا يقع في المحرم
 والاعتقاد بالشرع والاعتقاد بغيره حتى لا يقع في المحرم
 لا يلزم فيه كمال العلم بالشرع والاعتقاد بغيره حتى لا يقع في المحرم
 (قوله وان اعتاده ملكا أو غيره) أي بان اعتاد العتق إلى ملك ما قال ان ملكك فأنشأ
 أو إلى غيره كقولك لعتقه من دخلت الدار فأنشأ عتقه بغير العلم بالشرع والاعتقاد بغيره حتى لا يقع في المحرم
 إلى الملك عتق خلاف الشافعي وقد بينا في كتاب الطلاق وأما التعلق بالشرط فلا بد من العلم بالشرع
 عتق العتق خلاف التمسك على ما عرفت ولاضافة إلى سبب الملك كلاضافة إلى الملك كان العتق ملكا
 فأنشأ عتقه من غير العلم بالشرع والاعتقاد بغيره حتى لا يقع في المحرم
 كالتعلق بالشرط من حيث ان الحكم لا يورثه فيه الا بعد وجود الشرط والوقت والمحل فليس ذلك
 على حكم ملك الملك في جميع الاحكام الا في التعلق بشرط الوقت المطلق وهو التدبير وكذا الاستعداد
 كالتعلق بالسبب والعتق بالشرط فأنشأ عتقه بالشرط فأنشأ عتقه بالشرط فأنشأ عتقه بالشرط
 لجمال خلاف قوله لكانت ان أنت عتقت فأنشأ عتقه بالشرط فأنشأ عتقه بالشرط فأنشأ عتقه بالشرط
 الاضافة قصورا اه وفيها بطلان جمل قال بعد ذلك ان وهل يقول اني فأنشأ عتقه بالشرط فأنشأ عتقه بالشرط
 والعبد في بدو الواسل لا يعتق قبل او لم يقبل وكذا لو كان العبد في بدو الواسل فأنشأ عتقه بالشرط فأنشأ عتقه بالشرط
 ما له عتق قبل الواسل او لم يقبل وان ابتدأ للوهوب له فقال قبل هذا العبد والعبد في بدو الواسل
 للوهوب له فقال صاحب العبد هو عتق اه ومن مسائل التعلق بالظن في الظاهرية
 وجعل قال لانه انما عتق بالذي فأنشأ عتقه بالشرط فأنشأ عتقه بالشرط فأنشأ عتقه بالشرط
 فأنشأ عتقه بالشرط فأنشأ عتقه بالشرط فأنشأ عتقه بالشرط فأنشأ عتقه بالشرط
 لا يقع طلاق ولا عتق والمسئلة على الاستعصاف المبسوط اه (قوله ولو حرموا جمل عتقا) أي
 الام والمحل تعالها انه متعلق بها فهو كإزائها ولو استقام لا يصح كاستقام عتقها وقال
 أبو يوسف اذا جاز أكر الوالد عتق لأم لا يعتق الولد لانه كالتفصل في حق الاحكام الاخرى لانه
 يتفق في به العدة ولما في هذه الحالة يرت عتق ما اذا مات قبل خروج الاكر هكذا ذكره
 الشارحون وتاخره ان نسبة هذا التفصيل لابي يوسف لكونه نقل عنه وحمل لان الصاحبين
 من خلفائه فانه موافق لقاعدة وفي الحائض حل أعتق جازية انسان فأجاز للمولى اعتاقه بعد ما ولدت
 يعتق الولد اه وأطلق المصنف في عتق الحمل فعمل ما اذا ولدت بعد عتقها ستة أشهر وأقل أو أكثر
 لكن ان ولدت لأم من ستة أشهر بعد عتقها فانه يعتق مقصودا لا بطريق التبعية حتى لا يغير
 ولاؤه إلى مولى الابوان ولدت لستة أشهر فأكثر فانه يعتق بطريق التبعية فينتقل بغير الولا إلى
 مولى الاب كافي شرح الوفاة وعلى هذا فيبقى ان يحمل قوله هنا على ما اذا ولدت لأم من ستة أشهر
 ليصكون عتقه بطريق الاصله لئلا يلزم التكرار ولا نه سيد كرا ان الولد يقع الام في الحرمة
 والتبعية لئلا تكون اذا ولدت لستة أشهر فأكثر فيحمل عليه الهم لان برده بالحرمة المحرمة
 الاصلية فلا اشكال ولا تكرار (قوله وان حرم عتق قطا) أي ان حرم الحمل وحمل عتق

ويكره ويكره وانما اضافة
 إلى ملك أو غيره ما عرفت
 حرم جمل عتقا وان حرم
 عتق قطا
 يقتصر في التمسك
 خلاف قوله كل محرم
 في حقه فله يذبح
 يقتضي صفه الكمال
 فاستأجر إلى الملك المطلق
 ولم يكن فيمطلق الملك
 الا ترى انه لا يدخل فيه
 النص المدلول ويدخل
 في ملك القربى فيستحق
 والله سبحانه وتعالى أعلم

(قوله وينبغي أن يقال
إن ولادته الخ) لأنه قد
يكون الضرب بعد العلق
لاقل من ستة أشهر
ويتأخر القاء الجنين إلى
تخلعه أو أكثر بحيث
يصل أن ذلك لا يقل عن
الضرب تاسل (قوله
وظاهر ما في المصط أنه
شرط الخ) قال في النهر
البحث فيه بحال

هو دون أمه لأنه لا وجه له الاعتقاد بمقتضى عدم الإضافة إليها ولا اليه تضافا إليه من قلب
الموضوع ثم اعتاق الحمل صحيح ولا يصح يسهولا منه لأن التكليم نفسه شرط في الهبة والقدرة عليه
في البيع ولم يوجد إلا في الجنين وبني من ذلك ليس شرطا في الاعتاق فاعتقا وأد بعوله حرة
أنه كان موجودا وقت الضر مروان يتحقق وجوده لأن أولادته لا قل من ستة أشهر وإن ولادته لست
أشهر فأكره أنه لا يعتق ولا يكون قوله ما في بطنك حرا أقرارا بوجوده لعدم التيقن بوجوده وقت
المحو أو حدوثه لأن مستلزم أحدهما ما إذا كانت الأم معتدة عن طلاق أو وفاة قلنا لا قل من
ستين من وقت الفراق وإن كان لا أكثر من ستة أشهر من وقت الاعتاق لم يتد بعقل لأنه كان
موجودا حين اعتقه دليل ثبوت نفيه فانهم إذا كان جلهما أو أمس فجاءت بأولهما لا قل من ستة
أشهر ثم جاءت بالثاني لستة أشهر أو أكثر فإنه يعتق لأنه كان محكوما بوجوده حين اعتقه حتى ثبت
نفيه وشرع على التفصيل السابق مستلزم أحداهما الوفاة للمولى ما في بطنك حرا ثم قال إن جلت
فقال محروفت بعد لستة أشهر فالقول لهما أن أقرنها كانت حلالا ولم يثبت في الولدان أقرنها جل
مستقبل حتى يولد أو لا يتقنا يعتق أحدهما وشك كافي ألا تحل له لا يتقنا أو ما إن يكون العلق والحمل
كان موجودا وقت الاعتاق أو سكان جادا بعد فرج في البطن اليه وإن جاءت به لا أكثر من
ستين يعتق ما لم دون الولد لا يتقنا أنه لم يكن موجودا وقت الاعتاق وإن جاءت به لا قل من ستة
أشهر يعتق الولد دون سائر ما في بطنه لأنه كان موجودا وقت الاعتاق فانهم ما قال ما في بطنك
الحرم ضرب بطنها فالتب جنينا ما إن ضرب بها بعد العلق لا قل من ستة أشهر فبذبه الجنين المحرم
لأنه إن كان له أب وراثة لم يكن يكون له حصص للمولى لأن المولى قال فلان يعتق الميراث وإن ضرب
لستة أشهر لا شيء عليه لأنه لم يعتق كذا في المحط وينبغي أن يقال إن ولادته لا قل من ستة أشهر
بعد العلق أو لستة أشهر ولا يذكّر الضرب إذا دخله وفي البدائع وكذا إذا قال إذا ولدت ما في
بطنك فهو حرا يعتق حتى تلده لا قل من ستة أشهر من يوم حلف التيقن بوجوده قبل الحلف إلا
أن ههنا يعتق من حين حلف وفي إذا ولدت ما في بطنك من يوم تالاسه شرطا له ولادته اه وأطلق
المصنف في علق الحمل ففعل ما إذا اعتقه على حاله بصح ولا يجيب المال إلا وجهه إلى الزام المال
على الجنين لعدم الولاية عليه ولا إلى الزلعه إلا لأنه في حق العلق نفس على حدة واشترط بذل
العتق على غير العلق لا يجوز على ما مر في الجمع كذا في الهداية لكن لو اعتقه على حاله في أمه فانه
لا يضمن قبولها العتق موان لم يلزمها شيء لما في المحط ولو قال أعنت ما في بطنك على ألف عليك فعملت
بفجاعت ولولا لاقل من ستة أشهر يعتق بلا شيء لأن العلق معلق بقبول الأم لا ألف وقد كانت الألف
فتمت ولو لم يوطئ المال اه وفي الظهيرية لو قال لا منه ما في بطنك حرة أي إلى ألفا وإذا أدى
إلى الفاقضعت لا قل من ستة أشهر فهو حرة أي إلى ألف درهم وأطلق في نهر راجل ففعل
ما إذا قال جلت حرا ما في بطنك حرا أو قال العلق أو المضة التي في بطنك حرة يعتق ما في بطنها كذا
في الحاشية ولو قال أكر ولد في بطنك فهو حرة ولدت في بطن فاوله ما حرا جأ أكرهما وهو حرا
كذا في المحط وكذا الوفاة إن جلت ولد فهو حرة وليس منه إن ولدت ولدا فهو حرا لأنه لا يعتق إلا
بعد الولادة حتى لو باع الأم أو مات للمولى قبل الولادة بطلت الميراث كافي البدائع ولم يشترط للمصنف
ولادته حيا بعد عتقه وظاهر ما في المحط أنه شرط قال ولو اعتق أحد عشر بنى الأم ما في بطنها فوولدت
توأم ميتا لا ضمان عليه لأن الألف لم يثبت بقينا لاحتمال أن الجنين لم يكن حيا ولم يتخ فيه

قوله طعنت الورع في بطن الجارية) كذا بدأ يعنى التفسير به على كل ما حكم فالحق الورع لامة فهو جائز ولا هو ولا ما في
 بطنها فهو حرام من لقمه ما في بطنها فهو حرام وكذا يستبرأ من الام في البهائم قال الرمى هذا منقوض بالثاء اذا نزلها على كلب
 فقلت فانه لا يجوز التحميم به عند سامة العلماء كذا ذكر في الزاوية وغيره اهـ ٢٠١ قلت لكن في الوهبية

وان يركب فوق عنز
 فاجامها
 تاج له رأس الكلاب
 فتنظر
 فان أكلت محاف كلب
 جميعها
 وان أكلت تنافذ الرأس
 ينز
 ويؤكل باقيها وان
 أكلت لها
 وذات فخر بها فالصباح
 ينجر
 وان أشكلت فاذبح فان
 كرهت لها
 فعتروا الاغصى كلب
 فيطمر

الروح أصلا فلا يجب الضمان بالك ولو ولدت قوا ما يجب الضمان لان الظاهر ان الحياء كانت موجودة
 فموت الاتحاق ولو اعتق أحد الشر يدين الجنح فضرر ما حجب بطنها وألقت ميتا فكل الضارب
 نصف عشر قيمته ان كان غلاما وعشر قيمتها ان كانت جارية بعنف في حنفية لان معق البعض
 كالكلاب عند الضرب صاده وهو رقيق فيجب فيه ما يجب في جنين الامة وعندهما يجب
 فسماع في جنين الحرمة وبعض المعق نصفه لشر بكة لان الشرع لما أوجب ضمانه على الضارب
 فقد حكم بكونه حيا قبل الضرب فيكون المعق بالاعتاق متلفا نصيب شر بكة فيضمن نصف قيمته
 ويرجع بذلك فيما أدى الضارب لان المعق ملك نصيب صاحبه بالضممان فان الجنح مما قبل
 النفل من ملكات الملك فانه علك بالروضة قصار نصيب صاحبها كماله فهذا ما كتب مات عن واه
 فقضى منه سعايته وياق فرائث لو رثته وأعتقه لانه مات حرا اهـ وأشار المصنف الى ان تدبير
 الحمل وحده صحيح بالاولى قالوا ولا يجوز بيع الام اذا اعتق ما في بطنها ويجوز هبتها والفرق ان
 استئمانا في بطنها عند بيعها لا يجوز قصد اذكاسها بخلاف الهبة لكن لا يحكم بطلان البيع
 الا بعد الولادة فلا قل من ستة أشهر وفي البسوط وبسند مدر ما في البطن لو وهب الام لا يجوز وهو
 الاضيق والفرق ان بالتدبير لا زال ملكه بحاق البطن فاذا وهب الام بعد التدبير ما هو متصل
 بما ليس بموجود فيكون في معنى هبة المتاع فالحمل القصة واما بعد العتق ما في البطن غير
 مملوك اهـ وفي الخط لوقال لا تسامت حره واما في بطنك عتقت اذا لم تكن حاملا لان التفسير لم
 يصح ولو قال لامة الحامل أنت حره واما في بطنك حره فضرر انسان بطنها وألقت جنينا ميتا قد احتان
 خلقه قال بضرب المولى ان أوقع العتق على الام عتق المحسن بعقها وعلى الضارب عتق ولولى وان مات
 المولى قبل البان فضرر انسان بطنها وألقت جنينا ميتا قد احتان خلقه قال في الجنح عتق وروى عتق
 نصف الامة وتسعى في نصف قيمتها ولا سعى على الجنح اهـ وفي الظاهر بقرح لوصى بحاق بطن
 جاريته لانسان فبانت الموصى فاعتق الورع في بطن الحمار بقبض اعتاقهم ويضمنون قيمة الولد
 يوم الولادة (قوله والولد يتبع الام في الملك والحرة والرق والتدبير والاستيلاء والكافة) لا جاع
 الامة لان ما به يكون مستهلكا بما فيها من جانيها ولا يمتنع من به من جهتها ولهنا ثبت نسب
 ولذا قال ولد الملاءعة منها حتى ترثه ويرثها لانه قبل الانفصال هو كضامن اعضائها حاصو حكا
 حتى يتغذى بغذاها ويخل في البيع والعتق وغيره ما من التصرفات تبعها فكان جانبها
 أر ج وكذا يستبرأ من الام في البهائم ايضا حتى اذا قلد من الوحش والاهل أو بين الماء كولد وغير
 الماء كولد يؤكل اذا كانت أمها كولة وتحموز الاخصية اهـ اذا كانت أمه يحموز الاخصية بها وفي
 الظاهر به لوقال القاتل هل يصرر الولد حرام من زوجين دفن من غير اعتاق ولا وصية قبل نم
 وصورته اذا كان للحر ولده هو عبد لا جنين فزوج الاب حار تمتن ولده برضا مولاه فقلت الجارية

والولد يتبع امه في الملك
 والحرة والرق والتدبير
 والاستيلاء والكافة
 قال شارحها الشر بن ابي
 المثلث من الظاهرية
 كلب نزا على عنز فقلت
 ولدا رأسه راس كلب
 وواقه منه العنز قالوا
 يقدم اليه العلف والعم
 فان تناول العلف دون
 اللحم نرى رأسه بعد
 الذبح ويؤكل ما سواها

وان تناولها جميعا يضرب فان نبح لا يؤكل وان نعى نرى رأسه يؤكل غير هاهنا نعى نبح ذميج فان وجد له كرش أكل ما سوى
 الرأس وان وجد له لعل لا يؤكل لانه كلب وعن الجامع الصغير لو نزا جارية على جارية وحشة فقلت تسع أمه فؤكل لان الولد
 حكم أمق الحسل والحرمه وفي جوامع الفقه والرواية لا اعتبار في التولد الا في الاخصية والحمل ومن اعتبر بنفسه فيها حتى
 اذا نزل على شاة اهلية فان ولدت شاة تجوز التحميم بها وان ولدت نسيان تجوز ولو ولدت الرمكة جارية تجز ولم يؤكل في الخلاصة

ولما فهموا أنه ولد له الولد الولد ولغيره المستنف بالمثل أو بالمثل بدل الولد كان الولد لا يباع
 الأم في أوصافها إلا بالمثل وأم الولد بعد الوضوح فلا يبيعها في شيء مما ذكر حتى لو أشتت الأم بعد الولادة
 لا يبيع الولد وقد علمت مما قلناه أن للولد المهر بفنائه الحرة بالصلية وأم الطارئة فقد أجازها
 أولاً بقوله ولو أعتق حاملها عتق في البسائط أو اختلف الولد والمدير في ولدها فقال الولد ولده
 قبل التدبير فهو رقيق وقالت هي ولده بعد فهو مدبر والقول قول الولد مع عينه على علمه
 والبيئة بينة المدبرة ولو كان مكان التدبير عتق فقال الولد للعتقة ولد يسمي قبل العتق وهو رقيق
 وقالت ولده بعد العتق وهو حر يحكم فيه الحال إن كان الولد في يدها والقول قولها وإن كان في يدها
 والقول قوله لأن الظاهر شهد أن هو في يده بخلاف المدبرة فالتأني في يد الولد فكذلك ولدها أه وفي
 الحاشية من الدعوى في مسئلة اعتاقها لو كان الولد في يدها فكذلك يكون القول قولها لانتهاج
 الولادة في أقرب الاوقات وفيه حرة الولد ولو أجازها البيئة فبئسها أولاد بيعة الولد قامت على نفي
 العتق وينتفاهت على انتفاء المهر بتوكيد في الكتابة وأما في التدبير والقول قول الولد لا تنها
 تصادقا على ريق الولد في قول المتن في محمد إن كان الولد يبيع نفسه بوجه البسوة يكون القول
 الولد والامال القول لمن هو في يده منها أه وقد أشار للصنف بطرف الرق على الملك إلى الغائبة بينهما
 وهو كذلك إن الملك هو القسرة على التصرف ابتداءً من الرق والوصى والوكيل وأم الرق فيهرز
 حكى عن أولادها بقاء القسرة والقضاء والكتابة المال كائن من جهة شرطه فحقوق ولا ابتداء
 واختلفوا هل هو حق الله تعالى أو حق العامة فغسل بالاول لأن الكفار لما استكفوا عن عبادته
 جعلهم الله أرقاً له لئلا يفسد فكان سبب رقههم كفرهم أو كفر أصولهم وقيل بالثاني لكونه وسيلة إلى
 نفعهم وإقامة مصالحهم ودفع الشر عنهم قالوا أول ما يؤخذنا ما سوره بوصف بالرق وبوصف الملك إلا
 بعد الإخراج إلى دار الإسلام والملك يوجد في الجهاد والمجربان غير الآدمي دون الرق والبيع بزل
 ملكه دون الرق وبالعق بزل ملكه قصد الإبهام بزل الرق منها ضرورة فترافعه من حقوق
 العباد بغير ملك الفرق بينهما في الفن وأم الولد والمكاتب كان الملك والرق كاملاً في الفن ورق
 أم الولد والمدبر ياقص حتى لا يجوز عتقها عن الكفارة والملك فيها كامل حتى جاز وطه أم الولد والمدبرة
 والمكاتب رقه كامل حتى حاز عتقه عن الكفارة وملكه ناقص حتى خرج من يده للولي ولا يدخل
 تحت قوله كل مملوك أملكه فهو حر فاصله إن حاز البسع يملكها وحل إليه بغير عقد كمال
 الملك فكل حوز العتق عن الكفارة يملك كمال الرق فقط وقسمنا التسعة فمما ذكر لا حراز عن
 النسب فإنه لا لب لأن النسب للعرس بغير حال الرجال مكسوفة دون النسب حتى لو تزوجها بشي أمه
 إنسان فأقرب الولد فهو هاشمي تبعاً لغيره في بيعه كإني فتح القدير لأن الزوج قد رضى برق الولد
 حيث أقدم على تزوجه مع العلم برقه بخلاف المغرور فإن ولده من الأم حوله لم يرض به لعدم علمه
 فاعتلق حر أو وجب الفدية وهو مما يستثنى من كلام المصنف فانه لم يشع أمه في الرق والملك وإنما لم
 يذكره لأنه لا يسمي حرة في ما بدعوه النسب ولا حراز عن الدين فإنه يتبع خير الأبوين ديناً لأنه
 أنظر له (قوله ولد لامتن سدها حر) لأنه انطلق بالأعظم بأن إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يكن قط إلا حر لأنه يباع مملوك يعتق عليه كإظهار الهدى بتوجهها وفي البسوط الولد يباع
 حر من الماهين لأن ما حر وما جاريته مملوك لسيدها فلا يتحقق المعارضة بخلاف ابنه من جارية
 الغير فإن ما مملوك لغيره فيتحقق المعارضة فيستخرج جانباً بأنه مخلوق من أمها فيبقى كافراً

في الانصبة المتوالية بين
 الكلب والنساء قال مامة
 العلماء لا يجوز وقال
 الامام الحراني ان كان
 يشبه الام يجوز اه
 وولد لامتن سدها حر

وسأني أنه لا بد أن يعترف به في آجر جامع القصورين قد يكون الرادح لمن زوجين فبقين بلا حصر
ووصية وصورته أن يكون المراد وهو حق لا جنس فزوج الأب أستمعن وأمه من مملوءة فولدت
الامة وأدقوا ولا ولد له الولي له فعل هذا ولد لا مضمين سيدها وأبى سيدها أو أبى سيدها
وقد قدمناه بأضامن الظهيرية والله أعلم

(باب العبد يعتق بعضه)

لا شك في كونه وقع عتق الكل ونذر عتق البعض وفي أن ما كثر وجوده فالأجالة بيان أحكامه
أمن منها إلى ما يندر وجوده وان دفع الحاجة للماسة تقدم على النادرة فلذا أخر هذا عما قبله (قوله
من أعتق بعض عبده لم يعتق كله وسقى فيما بقي وهو كل كتاب) وهذا عندنا في حنفية وقال يعتق
كله واختلف المشايخ في تحرير محل التراجع فذهب صاحب الهداية بكثير إلى أنه يعني على أن
الاعتاق يتجزأ عند مقتصر على ما عتق وعند هلالا يتجزأ وأقام الدليل من الجائين وفي غاية
البيان ولما راع من تجزئ الاعتاق والملك أن يتجزأ المحل في قبول حكم الاعتاق وهو زوال الملك بأن
يزول في البعض دون البعض وإن يتجزأ المحل في قبول حكم الملك هو أن يكون البعض مملوكا
لواحد والبعض الآخر لا غير وليس معناه أن ذات الاعتاق أدوات الملك تتجزأ لأن معناه
واحد لا يقبل التجزئ اه وفي فتح القدير والذي يقتضيه النظران هذا غلط في تحرير محل التراجع
فأنهم لم يتواردوا على محل واحد في التجزئ وعلمه أن الغائل العتق أو الاعتاق يتجزأ لم يرده
بالمعنى الذي يريد به فأنه لا يتجزأ وهو زوال الرق أو زالت له اختلاف بينهم في عدم تجزئه بل
زوال الملك وتزول له ولا خلاف في تجزئه فلا ينبغي أن يقال باختلاف في تجزئ العتق وعلمه ولا
الاعتاق بل الخلاف في التصديق ليس إلا فيما يوجب الاعتاق أو لا وإن كانت فتنه زوال الملك
وتبطل زوال الرق فلم يجز فهو جبهه عران زوال الرق لا يثبت الاعتاق والملك من الكل شرعا
بحكم المحلل لا يزول الاعتاق غسل كل الأعضاء وعلمه التجزئ وهذا ضرورة أن العتق
قوة شرعية هي قدر على تصرفات شرعية ولا يتصور ثبوت هذه في بعضه شأنا ما قطع بعلم تجزئه
والملك تجزئ قطعا فلم ما قلنا من زوال الملك عن البعض وتوقف زوال الرق على زوال الملك عن
الباقى وحيتئذ ينبغي أن يقام الدليل من الجائين على أن التاب نه أو لا زوال الملك أو الرق لا به
محل التراجع والوجه من تنجز لا في حنفية أما المعنى فلا أن تصرف الإنسان يقتصر على حقه وحقه الملك
وأما الرق بحق الله وأحق العامة وأما السمع فإني العيص مرفوعا من أعتق شر كاه في عبد فكان
له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة على طاعى شر كاه حصصهم وعتق العبد طعه والا فاعتق منه
ما عتق إلى آخره وقد مال رحمه الله إمالة حسنة كما هو دأبه ولنا بعد الدلائل أنه لا يندرج في
البدائع بأن العتق يتجزأ عند سواه كان بمعنى زوال الملك أو زوال الرق وإن الرق يتجزأ أثبتوا
وزوال الأثر إلا ما دام ظاهره على جماعة من الكفرة وضرب الرق على أنصافهم ومن على الأنصاف حاز
و يكون حكمهم وحكم عتق البعض في حالة النفا سواه اه وهو بعد كذا قدره الحق ووفى في
المتجني بن عبارات المشايخ فمن قال أن العتق يتجزأ عند لا يريد به والله أعلم أنه يسقط ملك المتعق من
الشخص الذي أضاف إليه العتق وينبى للملك في الباقي وأن قلت إذا سقط ملكه عن الشخص المتعق
يصير حرا كسائر الأحرار قلت هذا بشكل بالكتاب إذا مات مولا فأنه يسقط الملك ولا يصير حرا

(باب العبد يعتق بعضه)

من أعتق بعض عبده لم يعتق كله وسقى فيما بقي وهو كل كتاب

(قوله وقد قدمناه بأضامن الظهيرية)

أي قدم ما نقله

عن جامع القصورين

وقدم ذلك قبل ورقة

(باب العبد يعتق بعضه)

كسائر الاحرار ومن قال بان العتق لا يتجزأ عندنا اراد ان يخرج من كونه عبداً لثقله والتمسك
 كالبيع والهبة والارث لا يتجزأ وانه عبارة صحيحة لانه من لوازم حقيقة العتق وذو كماله من لوازمه
 اللازم جازم وخروجهم عن حقيقة التملك والملك متعلق عليه بين اصحابنا لكن عندنا من زوال الرق
 أصلاً وعندنا سقوط الملك عن الشخص المعتق وفداً في الباقي هذا ما تضمنه مشروع الاسلاف
 والاختلاف في هذا الباب اهـ والحاصل ان من أعنت بعض عبده عتق منه ذلك العتق اى زال
 ملكه عن ذلك العتق وبقي الرق فيه بقائه واذا لم يصر ما لا يبقى في الرق لم ينسأ العتق باقى
 قيمته احتباس ماله الباقي عنده وما لم يؤد السعاية فهو كالمكاتب حيث توقف عتق كلمه على ادله
 البطل وكونه احق بكاسم ولا بد السيد عليه ولا استخداً لكونه رقيقاً كله الا انه يخالفه في انه لا يتجزأ
 لا يرد على الاستخداً بخلاف المكاتب بسبب ان المستخداً زوال الملك عن بعضه الى مالك صدقة
 عليه هو انما يلزم المال ضرورة الحكم الشرعى وهو تضمنه قهر اختلاف المكاتب فان عتقه في
 مقابلة التزامه بقدر اختياره يقال وطعن بتجزئه نفسه وقد ذكرنا مثله في الجنايات بخلاف عتق
 البعض فيها للمكاتب اى ضاهى ان المكاتب اذا قتل عبداً او ترك واه وله وارث غير المولى يجب
 القصاص على القاتل لانه مات رقيقاً لا تنسخ المكاتبه وبه عايز اختلاف عتق البعض اذا قتل ولم
 يترك وفما بحث لا يجب القصاص لان العتق في البعض لا ينفع بموته عاجزاً وذو كوافي البيع كافى
 المتماثل ان الجمع بين العبد ومعتق البعض في بيعهما صفقة واحدة كالمجموع بين العبد والمحرر في بطل
 فيما لان كاتبة معتق البعض لا تقبل الفسخ بخلاف المكاتب فهي ثلاث مسائل بخلاف فيما عتق
 البعض المكاتب وانما لم يذكر وانما لهما ان لم يقبل الفسخ كالايجزى والمطلق في البعض
 فتمل المدين والمهم ولزمه بقاءه وفي جوامع الفقه الاستعانة بواجبه وبأخذ حقيقة ما بقي من اجاره
 قالوا على هذا الخلاف التدبير والاستيلاء (قوله وان عتق نصيبه فشرى بكه ان يجرى أو يستعنى
 والاولاهم اوى يضمن لوموسرا ويرجع به على العبد والاولاه) وهذا عندنا في حنفية وقالنا لعل
 الاضهان مع اليسار والسعاية مع الاعمار ولا يرجع للعتق على العبد وهذه المسئلة تنطبق على اصحابنا
 أحدهما تجزؤ الاعتاق وطعمه على ما بيناه والثاني ان يسار المعتق لا يمنع استعانة العبد عنده
 وعندهما منع لهما في الثاني قوله عليه السلام في الرجل يعتق نصيبه ان كان غنياً فمن وان كان فقيراً
 سعى في حصة الاخر قسم والقيمة تنافى الشركة وله انه ان احتسب ماله نصيبه عند العبد
 فله ان يضمنه كما اذا هت الرج يثوب انسان والقتل في صمغ غيره حتى ان يصبح به قتل صاحب
 الثوب فحصة صمغ لا حر موسرا كان أو مصر لما قلنا فلذلك لهما الا ان العبد فقير فيستعنه
 وانما ثبت الجواز للشريك الماصكت لقيام ملكه في الباقي اذا اعتاق يتجزأ عنده وقد ذكر
 المصنف ان له الاعتاق والاستعانة والتضمين وزاد عليه في الثقة خيارين آخر من التدبير
 والكاتبه وانما ذكرهما المصنف لان الكاتبه ترجع الى معنى الاستعانة ولو تجزأ استعنى ولو امتنع
 العبد من السعاية يؤاخره جبراً ويدل على ان الكاتبه في معنى الاستعانة انه لو كاتبه على اكثر من
 قيمته ان كان من التدبير لا يجوز الا ان يكون قد راى بتعائن الناس فيه لان الشرع اوجب السعاية
 على قيمته فلا يجوز الا لشركه كذا لو كان صاحباً على عرض اكثر من قيمته جاز وان كاتبه على
 حيوان جازت وأما التدبير في الساعات والمخطا ان اختار التدبير فبدر نصيبه صار نصيبه مدبراً
 عندنا في حنفية لان نصيبه باقى على ملكه فيتمثل التخرج الى العتق والتدبير يتجزأ به الى العتق

وان عتق نصيبه
 فشرى بكه ان يجرى أو
 يستعنى والاولاهم اوى
 يضمن لوموسرا ويرجع
 به على العبد والاولاه

الا انه لا يجوز له ان يتركه على حاله لعني جعل الموت بل تجب عليه السعاية لئلا يفوت حق لان
 تدبيره واختياره منه للسعاية اه فلما كان التدبير والكتابة راجعين الى السعاية لم يذم صكرهما
 المصنف وتاخر كلام السكال انه لا فائدة لهم ما حيث برحان العلم اقاتيل لهم ما فائدة اما في التدبير
 فلان الشر يك المذنب لادامات حق العبد كله بسبب التدبير وسقطت عنه السعاية اذا كان يخرج من
 ثلث ماله ولولا التدبير لسي للورثة كالمكتب واما في الكتابة فلان فائدتها تعين البذل لا مولا
 الكتابة لا احتيج الى تقويمه واصحاب النعمة وقيل يحتاج فيها الى القضاء عند التنازع في المقدار
 ولا يدل عدم جواز الكتابة على أكثر من النجاسة فباعتبار حاشية على انه لا فائدة له لان المحكم كذلك في
 صلح المالك مع الشر يك المعتقد قال في البدائع ولو صالح الذي لم يعتق العبد المعتقد على مال فان
 هذا لا يخلو من الاقسام التي ذكرناها في المكاتبه وان كان الصلح على الدراهم والفتان على نصف قيمه
 فهو باطل وكذا اذا كان على أقل من نصف قيمته وكذا اذا صالح على أكثر من نصف القيمة مما يتعاقب
 الناس في مثله فاما اذا كان على أكثر من قيمته مما لا يتعاقب الناس في مثله فالفضل باطل في قولهم
 جمعا لانه ربا اه فالحق ان المحابرات خمسة كما هو في البدائع وعبرها واطلق المصنف في تحرير
 الشر يك فعمل العتق مفيد او ضار قال في فتح القدير وينبغي اننا أضاف ان لا تقبل منه ضارته الى
 زمان طويل لانه كالتدبير معنى ولودبره وجب عليه السعاية في المحال فيعتق كاصروا به فينبغي ان
 يضاف الى مدة تسا كل مدة الاستعلاء اه وأشار المصنف في هذه المحابرات الى انه ليس له خيار
 الترتك على حاله لانه لا يسئل الى الانتفاع به مع ثبوت الحرقة في زمنه فلا بد من تقريره الى العتق كما
 في البدائع والى انه لو اختار واحدا لم يحد كرهين وان اختار الاستعلاء فليس له التضمين وعكسه نعم
 اذا اختار الاستعلاء فله الاعتاق والى انه ليس لساك ان يختار التضمين في البعض والسعاية في
 البعض كما في المسموما واطلق في تضمين المورس وهو مفيد بان يكون الاعتاق بغير ثمنه فلو اعتق
 أحدهما نصيبه بان صاحبه فلا ضمان عما عدا الاستعلاء في ظاهره وان وقع في يوسف اه
 يضمن لانه عنده ضمان تملك لا تلاف ولذا كان كل الولاءه وضمان التملك لا يقطر فلا ضمانه
 ظاهره وان كان ضمان الاعتاق ضمان تلاف ولذا يختلف باليسار والاعصار وانما ملك نصيب
 صاحبه مع مضي الاعتاق فيصالحه لا قصد لان الاعتاق وضع لا بطل الملك فثبت الملك لهما وضع
 لا بطله يكون تنافضا والمقتضى تبع للمقتضى فكان حكمه حكم المقتضى والمقتضى وهو الاعتاق
 لا يوجب الضمان مع الرضا فلذا تبعه كذلك في المحيط ولو كان الساك جماعة واحتار بعضهم
 السعاية فبعضهم الضمان فلكل منهم ما اختار في قول أبي حنيفة كذلك في البدائع واختلف في
 حد اليسار هنا في الهداية ثم المعتبر يسار التدبير وهو ان يملك من المال قدر نصيب الآخر لا يسار
 الغني لأن به يقبله النظر من المحايين فيحقق ما قصد المقتضى من القرية واصلح بدل حق
 الساك الموجه في فتح القدير مظاهر رواية وقال في رواية الحسن استثنى الكفاف وهو المثل
 والمحدد وثياب البدن والذي يظهر ان استثناء الكفاف لا يذم على مظهره او لا يذم لولا ان قصر عليه
 في المحيط فقال ثم حد اليسار بان يكون المقتضى مال الكفيل في قيمة ما بقي من العبد مسوي ما يوسه ووفت
 بوملا ما يمتري في حرمة الصلقة وصحبه في المجتبى ونسبة العبد في الضمان والسعاية يوم الاعتاق
 لانه سبب الضمان كالنصيب وكذلك يعتبر يسار المقتضى واعصاره يوم الاعتاق حتى لو اعتق وهو
 مورس ثم اعمر لا يبطل حق التضمين ولو اعتق وهو مصر ثم مر لا يثبت لشر بكمه حتى التضمين

(قوله فالحق ان المحابرات
 خمسة) بل ستة بزيادة
 الصلح المذكور عن
 البدائع آفا

لان الضمان متى تدين على المعتبر أو السعاية على العبد شرعا برئ الا من عمن الضمان ولا يعود اليه
أبدا كالتفاسيع مع فاسد الغاصب اذا تيسر الضمان على أحدهما باختار المالك برئ الا من
عنه فكذا هذا ولو اختلفا في قيمة العديم العتق فان كان العبد قائما يقوم العبد لعله لا يمكن
معرفة قيمته لجمال بالبيان ورفع اختلافهما بالبيان وان كان العبد هالكا فالقول قول المعتبر لانه
تعدد معرفة قيمته بالبيان لان اوصافه تغير بالموت فيجب اعتبار قول واحد منهما والساكت يدهي
الزيادة والمعتق ينكر فيكون القول له وان اتفقا على ان الاعتاق سابق على الاختلاف فالقول قول
المعتق كان العبد قائما أو هالكا لانه وقع العجز عن معرفة قيمته لان قيمة الشيء قد ترد ولو قد تنقص
بعض الوقت فيكون القول قول المعتبر لانكار الزيادة وان اختلفا في الوقت والقيمة فقال المعتبر اعتقته
يوم كذا لو قيمته مائة وقال الساكت اعتقته لعله وقيمتها مائتان يحكم بالعتق لعله لان العتق امر
حادث والاصل في المواعيد أن يحكم بمحدوثها حال ظهورها فمن أدعى المحدث حالة الغلظ فهو
متمسك بالاصل فيكون القول له فكان العتق ثبت بتصادقهما لجمال فيقوم العبدان كان قائما
ويكون القول للمعتق في قيمته ان كان هالكا وكذلك على هذا التفصيل لو اختلف الساكت والعبد
في قيمته وان اختلفا في يسار المعتبر وعساره والعتق متقدم على الخصومة ان كانت مدة يختلف فيها
اليسار والاعسار والقول قول المعتبر لانه ينكر اليسار وشغل قيمته بالضمان وان كان لا يختلف
يعتبر لعله فان علم يسار المعتبر لعله فلامعنى للاختلاف وان لم يعلم بالقول للمعتق ولو مات أحدهم قبل
ان يختار الشرط شأ فلا يخول ما ان مات العبد والمعتق أو الساكت فان مات العبد ضمن المعتبر في
ظاهر الرواية لانه ضمان اتلاف شرع لجبر الفأث فلا يسقط بهلاك عمل التالف كما هو ذلك المصوب
وفي رواية لا يضمن للمعتق وان كان للعبد كسر جرح معاض من المعتبر فسه لانه ملك نصيب
الساكت باداء الضمان من وقت العتق فصار ملكا تابا له وهل للساكت أن يأخذ من تركه العبد
قيمة نصيبه اذ لم يضمن المعتبر قبل له ذلك كالمكاتب وقال عاممتا احتملا ليس له ذلك وظاهر
المطابق محمد يدل عليه وأما اذا مات المعتبر والعتق في محته يؤخذ بالضمان من ماله وان كان في مرضه
فخذهما لا يجزئ شي على ورثته في ماله وعند محمد يستوفى من ماله وأما اذا مات الساكت فالورثة ان
يختاروا الاعتاق أو الضمان أو السعاية لانهم قائمون مقام مورثهم فاذا اختار بعضهم العتق
وبعضهم الضمان فلهم ذلك في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة انه ليس لهم ذلك ومحصه
في المبسوط وفي المجتبى ومعنى قوله لو رثه الاعتاق الا برأه لا حقيقة العتق لان المسمى بعمرته
المكاتب عنده ولا تورثه المكاتب بعوت مولاه وانما ورث بدل الكفاية لكن لهم الا برأه من
السعاية كذا هذا اه وأشار للصنف بذكر هذه الخيارات الى أن الساكت لو ملك نصيبه من
المعتق سيع أو هبة فانه لا يجوز استحسانا لانه لم يبق محلا للملك لانه مكاتب عنده ومدين عندهما
يختلف ما اذا ضمن للمعتق نصيبه الساكت فانه عليه بالضمان ضرورة قال فاضنحان في جامعه
واذا ضمن المعتبر وأدى الضمان ملك نصيب الساكت فيخبر في نصيب الساكت ان شاء اعتق وان
شاء استسعى بغيره ماله لو كان الكل له فأعتق بعضه اه ولذا كان الولاء كله وانما جرح المعتبر
على العبد بما ضمن لقيامه مقام الساكت باداء الضمان وقد كان للساكت الاستعانة فكذا ان
قام مقامه بخلاف العبد المسمى لارجوع له بما أدى على المعتبر باجماع أصحابنا لانه أدى
لنكاح رقبته بخلاف الرهون اذا أعتقه الرهن المسمى حيث يرجع على المعتبر اذا اقتدر على دفع

القصة الرهن لانه يسي في فلترة قد غفلت أو بغضى ديناعلى الراهن وفى المحتى لو كان العبد ين
 ثلاثة لاحدهم نصفه والاثنى ثلثه والثالث سدسها فاعتقه صاحب النصف والثلث فبعضان السدس
 نصفين والاولا لاولى النصف وفيما ضمن من نصف السدس والثانى في ثلثه وفيما ضمن من نصف
 السدس وأعلق المصنف فى الشر لئله هو مقسدين يصح منه الاعتاق فلو كان الشر يكسبها
 ينظر بلوغه ان لم يكن له ولي أو وهى وان كان له أحدهما فله الخيار ان شاء ضمن وان شاء استسقى أو
 كاتب لانه ضمان نقل الملك فصار كالبيع واختار السعاية كالسكاية وللولى ولاية بيع مال العبي
 وكافة عبده وللقاضى أن ينصب وصيا المختار أحدهما وليس لهما الاختيار الاعتاق والتدبير
 والمجنون كالصبي كافى البدائع وإن كان للشر ملك عبدا ما ذوقا فان كان مديونا فله اختيار التخصيم
 والاستسعاء وإذا استسقى والاولا لاولاه لانه اقرب الناس اليه وإن لم يكن عليه ذن فانما حاربت المحنة
 فابسة للولى ان كان موسرا والا فلا ربع والمكاتب كلما ذوقوا والسديون (قوله) ولو شهدك بعتى
 نصيب صاحب سقى لهما أى لو شهد كل واحد من الشرى بكن ان سرى بكنه اعتق نصيب نفسه سقى
 العبد لهما فى قيمته لكل واحد منهما نصيبه عندئذ فى خيفة موسرين كانوا وموسرين أو كان
 أحدهما موسرا والاخر موسرا لان كل واحد منهما بزعم ان صاحبه اعتق نصيبه فصار مكاتباً فى
 زعمه عندهم مع طلبة الاسترقاق فيصدق حتى نفسه فيمنع من استرقاقه ويستصملا فانتقنا نحن
 الاستسعاء كادما كان أوصاداً لانه مكاتبه أو مملوكه فلها استسعاها ولا يختلف ذلك باليمين
 والاعمار لان حقه فى الحالين فى أحد الشئ لان سائر المعنى لا يمنع السعاية عنده وقد تضمن
 التخصيم لانكار الشرى بكن فتنع الآخر وهو السعاية والاولا لهما لان كلاهما يقول عتق نصيب
 صاحبه عليه ما عتقه وولاؤه وعتق نصيبى بالسعاية وولاؤه وهو عبدا ما دام سقى لهما بمنزلة
 المكاتب وقالان كانا موسرين فلا سعاية عليه لان كل واحد منهما ينترأ عن سعايته بدهوى
 الضمان على صاحبه لان سائر المعنى يمنع السعاية عندهما الا ان الدعوى لم تثبت لان كل الاخر
 والبرائة قد ثبت لا قراره على نفسه وان كانا موسرين سقى لهما لان كل واحد منهما يدعى السعاية
 عليه صادقا كان أو كذبا على ما بناء اذا المعنى معسر وان كان أحدهما موسرا والاخر معسرا سقى
 للموسر منهما لا يهدى الضمان على صاحبه لا عماره وإنما يدعى عليه السعاية فلا يبرأ عنه
 ولا يسقى العسر لانه يدعى الضمان على صاحبه ليساره فيكون مرقا لغيره عن السعاية والاولاه
 موقوف فى جميع ذلك عندهما لان كل واحد منهما محله على صاحبه وتبرأ عنه فسقى ووفاء
 الى ان يتفقا على اعاق أحدهما كذا فى الهداية فلو مات قبل ان يتفقا وجب ان أحدهما يبت
 المسال كافى فتح القدير ولم يذ كر المصنف تخليف كل منهما هنا ذكره فى المسقى فقال والسعاية
 لهما بعد ان يخلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه لان كل واحد منهما مدع ومشكر وصرح
 فى البدائع والمحيط فانه يخلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه وفى فتح القدير وهو أوجه
 فوجب فى الجواب المذكور وهو لزوم استسعاء كل منهما للعبد انه فيما ادلى بترافى قاض بل
 خاطب كل منهما الاخر انك اعتقت نصيبك فهو يكره ان يهدى ليس حكمها الا الاستسعاء
 ان لو أراد أحدهما التخصيم أو أراد ان ينصبها متفان قترافعا أو رفعها وحسبه فيما لو استرقاه
 بعد قول لهما فان القاضى لو سألهما فاجابا بالانكار فخلا بسترى لان كلا يقول ان صاحبه حلف
 كذا واعتقاده ان العبد يحرم استرقاقه ولكل استسعاؤه ولو اعترفان لهما اعتقاعا أو على
 التعاقي بوجوب ان لا يضمن كل الاخر ان كانا موسرين ولا يستسقى العبد لانه عتق كلمه

وموسرين سقى نصيب
 صاحبه سقى لهما

ولو علق أحدهما وأنكر الآخر فالمتكبر يجب أن يحلف لأن فيه فائدة فانه إن نكل
بفعل فلان غدا وعكس
الآخر ومضى ولم يدرك
عقبت نصفه وسوى في نصف
لها ولو حلف كل واحد
بعقبت عبده لم يعق واحد
(قوله) ومات قبل البيان
أو الذكر الأول راجع
إلى قوله لا يسنه والثاني
إلى قوله أو يسنه ونسبه
(قوله) ويتأني التفرغ
فيه الخ) تأني الفع بعد
قبول الهداية في مسألة
المتن وسوى لهما في
النصف مانصه وهذا عند
أبي حنيفة وأبي يوسف
على تفصيل يقتضيه
منه أبي يوسف فانه
أما يسرى في النصف
لها إذا كانا مصرين
فلو كان أحدهما مرسرا
يسرى في الربع للوسر
ولو كانا مصرين لا يسرى
لأحد واليه أنار المصنف
بعد هذا بقوله ويتأني
التفرغ فيه على أن
البيان يمنع السعاية
لا يمنع على الاختلاف
الذي سبق فلما جاع
بينهم وسر قول أبي حنيفة
في أنه لا يجب إلا النصف
(قوله) ومن هذا النوع
الخ) مفرع على قول
الصاحبين بعدم تجزئ
العقبات

وهما ولو عترف أحدهما وأنكر الآخر فالمتكبر يجب أن يحلف لأن فيه فائدة فانه إن نكل
صار متروكا أو باذلا وصار مترقا فلا يجب على العبد سعاية كقولنا اه وتعيد المصنف ثمادة
كل منهما قد اتفقا لا تؤنهد أحدهما على صاحبه أنه أعنته وأنكره الآخر فالحكم كذلك
قال في البدائع لا تقبل شهادته على صاحبه وإن كانا اثنين لانهما يجريان إلى أنفسهما معضا ولا يعق
نصيب الشاهد ولا يضمن لصاحبه وبقي العبد في قيمته بينهما موسرين كأنهما مصرين في قول
أبي حنيفة وعندهما أن كل المثلث وقطعه موسر أقل سعاية للشاهد على العبد وإن كان معسرا فله
السعاية عليه وهكذا في الخط (قوله) ولو علق أحدهما عقبة ففعل فلان غدا وعكس الآخر ومضى
ولم يدرك عتقت نصفه وسوى في نصف لهما) أي ولو علق أحدا الشرى بكن عتقت العبد بغير سعاية وبقي
غدا كان قال إن دخل زيد الدار غدا فانت حر وعكس الشرى بالآخر بان قال مثلا إن لم يدخل
زيد الدار غدا فانت حر ومضى الظاهر لم يدخله أو عدمه فانه يعق نصف العبد بغير سعاية وبقي
العبد في نصف قيمته للشرى بكن وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يسرى في جميع قيمته
لأن المقتضى عليه سقوط السعاية مجهول ولا يمكن القضاء على الجهول فصار كما إذا قال لفسره لث على
أحدنا أفردهما فله أقصى بشي لهما كذا هذا أولهما فانما يقبض نصف السعاية لأن
أحدهما حائث يعين ومع التيقن سقوط النصف كيف يقضي بحسب الكل والجماله ترتفع
بالشروع والتوزيع كأننا عتق أحدهما به لا بعينه أو بعينه ونسبه ومات قبل البيان أو الذكر
ويتأني التفرغ فيه على أن البيان يمنع السعاية أو لا يمنعها على الاختلاف الذي سبق ولو قال المصنف
بفعل فلان في وقت عكس الآخر في ذلك الوقت لكان أولى أن يفرق بين الضد واليوم والامس
صرح باليوم في الخط وبالامس في البدائع وأطلق المصنف سعاية النصف فتشمل ما إذا كانا
موسرين أو مصرين وفي فتح القدر ولا يخفى أن من صور المسئلة أن يتقاعلى موت الملك لكل
إلى آخر النهار (قوله) ولو حلف كل واحد بعقبت عبده لم يعق واحد) لأن المقتضى عليه بالعق
مجهول وكذا المقتضى له فتباحست الجماله فاستمع القضاء فوق العبد الواحد للمقتضى له والمقتضى به
معلوم فطلب المعلوم المجهول قد يكون كل واحد منهما له عتقا فلا يلهو كل من رجلين عتدان قال
أحدهما لأحد العبدین أنت حر إن لم يدخل فلان هذه الدار اليوم وقال الآخر لو دخل
فلان هذه الدار اليوم فانت حر فمضى اليوم وتصادقا على أنهما لا يعلن دخول أو لم يدخل قال أبو
يوسف يعق من كل واحد منهما ما يعطيه موسى في ثلاثة أرباع قيمته من الولوس نصفين وقال محمد
قياس قول أبي حنيفة أن يسرى كل واحد منهما في جميع قيمته بينهما نصفين ويان كل من القولين
في البدائع قال ومن هذا النوع عماد كره محمد بن سماعة عن أبي يوسف في عبد بين رجلين زعم
أحدهما أن صاحبه أعنته من نسنة وأنه هو أعنته اليوم وقال شرى بكنه لم أعنته وقد أعنته أنت
اليوم فاضن إلى نصف القيمة لاعتقل فلا ضمان على الذي زعم أن صاحبه أعنته من نسنة فلان قوله
أنا أعنته اليوم ليس باعناق بل هو اقرار بالعق وأنه حصل بعد اقراره على شرى بكنه بالمتى فلم
يصح وكذا القول أعنته صاحبي من نسنة وأعنته أنا أمس وإن لم يفر باعناق نفسه لكن قامت عليه
بينة أنه أعنته أمس فهو ضامن لشرى بكنه لظهور الاعتناق منه بالبينه فدعوا على شرى بكنه العتق
المتعمد لا يمنع ظهور الاعتناق منه بالبينه فجمع لظهوره بإقراره اه وقد يكون المعلق متعسدا
لأنه لو قال عبده حر إن لم يكن فلان دخل هذه الدار اليوم ثم قال امرأته طالق إن كان دخل اليوم عتق

من ملك ابنه مع
عق خطه ولم يضمن
ولشر بكة أن يعق
أويسقي

(قوله قال لكل واحد
أعنتك عقاً) لأن قوله
للأول لم أعن هذا أفراد
منه بوقوع العق على
الثاني وقوله للأخ بعد
ذلك لم أعن هذا أفراد
منه بوقوع العق على
الأول عقاً جاعاً وهكذا
في الطلاق كذا في الحاشية
وسد ذكر المؤلف المسئلة
معلقة عن الاختيار عند
قوله والبيع والموت
والنصر الخ (قوله
ويؤثر بالبيان لأن القضي
عليه معلوم) قال المقدسي
في شرحه قلت وقد أشكل
على ذلك فإن العتق نازل
في المصنوع دون التكر
فحيث أن لا يكون البيان
للتبني إذا لاجال ليس
من جهة فنيته أن يمنع
من التصرف فيها إلى
أن يبرهن أحدهما على
عتقه كالواعتق أحد
عليه ثم نسيته ثم وجدت
الاشكال في الصفقة
وأجاب بأن العتق حال
وفوقه لم يدبره فكان
كاعتاق للتكر بخلاف
ما إذا أعنت عبداً نسيه
لأن العتق نزل في المعام

وطلق لأن المصنوع الأول صار مقرباً وحده شرط الطلاق باليمين الثانية صار مقرباً وحده شرط
العتق وقيل لم يعق ولم تطلق لأن أحدهما مطلق بعدم الدخول والآخر بوجوده وكل واحد من
الشرطين دأثر بين الوجود والعدم فلا ينزل الجزاء بالشك كذا في النهاية ويشق أن يعرف بين
التعلق بالشرط والكائن وبغير الكائن فمع في العلق بالكائن لا بغير الكائن لأن الأفراد تبصر
في الكائن دون غيره كذا في التبيين وهو موافق له مرددان والحق الأول لأن صفة أن لم يكن دخل
تستعمل لتحقيق الدخول في الماضي رداعاً على المعاري في الدخول وعدمه فكان معتبراً بالدخول
وهو شرط الطلاق فوقع بخلاف أن لم يدخل ليس فيها تحقيق وصيغة أن كان دخل ظاهرة لتحقيق
عدم الدخول رداعاً من تردد فيه فكان معتبراً بعدم الدخول وهو شرط وقوع العتق فوقع بخلاف
أن دخل وأنه ليس فيها تحقيق أصلاً والمحال أنه قد اشتبه هذا التركيب على القائل بعدم الوقوع
فهم ما تركب أن لم يدخل وأن دخل إلى اشتراك في القدر وفي نفس الجامع باب اليمين التي تتعش
صاحبتها خلف العتق أن لم يكن دخل أمس وبالطلاق أن كان دخل وقعاً به بكل عين زعم المحث
في الأخرى لهذا أعنت أحدهما قال لكل واحد لم أعنتك عقاً ولا يبرهن مالو كانت الأولى والله إذا
القبول لا يدخل تحت الحكم ليكتب به في الأخرى وتعامه فيه وأشار للصف بعدم عتقهما في مسئلة
الكتاب إلى أنه لو اشتراهما انسان صح وأن كان طالبا بحيث أحدهما الكبر لأن كلا منهما يزعم أنه
يبيع عبده وزعم المشتري في العتق ملكه له غير معتبر كالوآخر بغير عتقه مولاه بتركه ثم اشتراه
صح وأما صح اشتراؤه لهما واجتماعاً في ملكه عتق عليه أحدهما لأن زعمه معتبر لأن يؤثر بالبيان
لأن القضي عليه معلوم كذا في قطع القدر وهو يفيد أن أحد المالكين لو اشتري العبد من المالك
الآخر فإنه يبيع ويستحق عليه أحدهما ويؤثر بالبيان لما ذكره كذا لا يفتي في الوحيط هذا إذا علم
المشتري بملكه ما كان لم يبيع ما كان يبيع على البيان ما لم يتم البيعة على ذلك اه (قوله
ومن ملك ابنه مع عق خطه ولم يضمن ولشر بكة أن يعق أو يسقي) لا يملك شقص قريبه
فعتق عليه ولا ضمان عليه ولو كان موسراً لا يرضى بإفاد نصيبه كما إذا أذن له باعناق نصيبه
صريحاً ودلالة ذلك أنه شاركه فيما هو عليه العتق وهو الشرع لا بشرائه القريب اعتناق وثبت
لشر بكة الاعتناق أو الاحتساء لبقائه على ملكه كالكتاب كذا فيمنه وهذا كله عند الامام وقال في
الشرع أو ضوه يضمن الأب نصف قيمته أن كان موسراً ويسق لأن لشر بكة أمه أن كان معسر أطلق
للمصنف في الملك فعمل ماذا كان بالشرع أو الهبة أو الصدقة أو الوصية أو المهر أو الارث وشمل
ماذا كان طالما بأنه ابنه أو له وهو ظاهر الرواية عتق لأن الحكم يدور على السبب كذا قال الفقيه
هذا الطعام وهو مملوك فلا تسر ولا يبيع الآخر بملكه وذكر الابن اتفاقاً لأن الحكم في كل قريب
يعتق عليه كذلك وقيد بكونه ملكه مع آخر لا مالو بدأ الأجنبي واشتري نصه ثم اشتري الأب
نصفه الآخر وهو موسر والأجنبي بالخيار أن شاء من الأب لأمه ماضياً بإفاد نصيبه وإن شاء
استبقى الابن في نصف قيمته لا احتباساً بالتمتع عنه وهذا عند أبي حنيفة لأن سائر المعلق لا يمنع
العناية عنه وقال لا خيار له ويضمن الأب نصف قيمته لأن سائر المعلق يمنع العناية به عندهما وود
بالفرس لا له لملك مستولته بالنكاح مع آخر فإنه يجب عليه ضمان النصف لشر بكة كقما
كان وإن كان ملكها بالارث والفرق أن ضمان أم الولد ضمان مملوك وذلك لا يختلف بين أن يكون
بصنه أو بغير صنعه ولهذا لا يختلف باليسار ولا عاروا وإنما صح سره الابن مع آخر في مسئلة

وان اشترى نصفه
من ملك كله لا يضمن
لما فيه عبد ولو سر بديره
واحد وحرره آخر فمن
السكت للمدبر والمدبر
للمعتق ثلثه مدبر الاما
ضمن

(قوله فلمدبر تضمن
المعتق ثلثه مدبرا) كذا
في النسخ ومثله في النهر
والصواب ابدال الثلث
بالنصف كما هو ظاهر
وقد نسيه على ذلك ايضا
ابو الهودب عيسى مسكين
فقال الصواب ان يقال
للمدبر ان يضمن المعتق
نصفه مدبر او ثلثه قتا
وقوله ولو كان حرره يشهد
ان يشهد بالنصيب

الملك ولو لم يبيع شراء العبد نفسه هو واجبي من مولاه بالنسبة الى حصة الاجنبي لا لجماع المعتق
والبيع في حق واحد في زمان واحد لان بيع نفس العبد منه اعتاق على حال فبطل البيع في حصة
الاجنبي بخلاف مسئلة الملك لان شراء القرى يستقل في الزمان الاول واعتاق في الزمان الثاني واما
المصنف الى انه لو حلف احدهما باعتق عبدان ملك نصفه فله مع آخره الحكم كذلك وهو على
الاختلاف (قوله وان اشترى نصف ابنه من ملك ابنته لا يضمن لباسته) لان البايع شاركه في
العلة وهو البيع لان علة دخول المبيع في ملك المشتري لايجاب القبول وقد شاركه فيه وهذا عند
ابي حنيفة موسرا كان او موسرا وقال ان كان الاب موسرا يوجب عليه الضمان قد يكونه من ملك
ابنته لا لو اشترى نصف ابنه من احد الثريين وهو موسر فانه يلزم المشتري الضمان بالاجماع
لشرائه الذي لم يبيع ولا يضمن البايع شيئا لان الشراء الذي لم يبيع لم يشاركه في العلة فلا يطل
حجه بفعل غيره ولا يفتي ان في مسئلة الملك انما يضمن للمشتري البايع كان له الخيار ان شاء اعتق
نصبيه وان شاء ما تسقى وفي البدائع رجل قال ان اشترى فلانا او نصفه فهو حر فادعى رجل آخر
انه ابنه ثم اشترى باعته طعيما ونصف ولاه له الذي اعتقه وهو ابن الذي ادعاه لان النسب ههنا لم
يسبق اليه فيعتق نصيب كل واحد منهما عليه ولا يؤيد بينهما لانه عتق عليهما والوالا للمعتق اه مع
انهم قالوا ان المعتق آخر العصاة فينبغي ان يكون مبرأته كعلاءه مع وجوده واثباته للمعتق لان
بغيره بين ثبوت النسب قبل العتق وبينه بعده (قوله عبد ولو سر بديره واحد وحرره آخر فمن
السكت للمدبر والمدبر للمعتق ثلثه مدبر الاما ضمن) اى لو كان عديدين ثلاثة بديره احد منهم ثم اعتقه
آخر فلما كات وهو الذي لم يدبر ولم يحرره ان يضمن للمدبر وليس له ان يضمن للمعتق والمدبر ان يضمن
للمعتق ثلث العبد مدبر او ليس له ان يضمنه الثلث الذي ضمنه للمدبر كات وانما يضمن السكت
للمدبر ثلث قيمته قتال ان التدبير يجزى عند الامام لانه شعبه من شعبه فيكون معتبرا بما تقتصر على
نصيبه وقد افسد بالتدبير نصيب الاخرين فكان لكل واحد منهما ان يدبر نصيبه او يعتق او
يكتات او يضمن المدبر او يقتضى العبد او يترك له حاله فلما حرره الاخرين حقه فيه
وسطا اختياره غيره فتوجه لشرائه السكت سيما ضمان تدبير المدبر واعتاق المعتق فله تضمين
للمدبر ليكون الضمان ضمان معاوضة اذ هو الاصل حتى جعل النصب ضمان معاوضة على اصلنا
وامكن ذلك في التدبير لكونه قابلا للنقل من ملك الى ملك وقت التدبير وليس له تضمين للمعتق
لان العبد عند ذلك مكاتب او حر على اختلاف الاصناف ولا يضمن رضا المكاتب بنفسه حتى يقبل
الاتقال ثم ان الشريك الذي اعتق نصيبه افسد على المدبر نصيبه مدبرا والضمان يتقبل بقدر
الملك ولا يضمنه قيمة ما ملكه بالضمان من جهة السكت لان ملكه ثبت مستقدا وهو ثابت من
وجه دون وجه فلا يظهر في حق التضمين وقد استفيد من كلام المصنف انه لو كان بين اثنين بديره
احدهما ثم حرره الاخر فللمدبر تضمين للمعتق ثلثه مدبرا ان كان موسرا ولو كان حرره احدهما
ثم بديره الاخر فللمدبر ان يسقط العتق نصف قيمته مدبرا لانه بالتدبير اختار ترك الضمان
ولو لم يعلم اسم الاول فان للمدبر تضمين للمعتق ربع الفقة واستبقى البصير ربع الفقة ويرجع
المعتق بما ضمن على العبد وكذلك لو صدر الاعتاق والتدبير منهما معا وهذا كاعتد الامام وعندهما
للمعتق اولى في الكل فان كان للمعتق موسرا ضمن للمدبر والاسمي العبد له في نصيبه كذا في
الهيوط وكذا ضمانان في سراج الجامع الصغير ان قولنا لشرائك هذه الخيارات انما يصح منه هذه

التصرفات لما لا يؤذن بالاعتاق والاستسعاء لان فيه افساد نصيب المدير لان المدير كان متكاملاً
استسعاء نصيبه على ملكه الى وقت الموت وبعد الاعتاق والاستسعاء لا يمكن اه وفي
الهداية وقيمة المدير ثلثا قيمته فتاعل ما قالوا فلو كانت قيمته ثمانية عشر دينار ضمن ستة
دينار لان ثلثها وهو قيمة المدير ثمانية عشر وثلثها وهو المضمون ستة والمدير ضمن للساكت
تحتواغنا كان كذلك لان الانتفاع بالوظيفة والسعاية والبدل وانما زال الاخر فقط واليه مال الصدر
الشهد وعليه الفتوى الآن الوجه المذكور يخص المدير دون المدير وقبل يسئل اهل الخبرة
ان العلماء يجوزوا بيع هذه فاقوات المنفعة المذكورة كم يبلغ فخذ كرهوه قيمته وهذا احسن
عندي كذلك فتح القدير وجوابه ان الاستخدام هو المنظور اليه الشامل للعبد والحارية والوطء
من الاستخدام قالوا في المدير شيان الاستخدام والسعاية والغائب البدل وهذا المعنى يشمل
العبد والحارية فلما كان المعنى به ما في الهداية وما قيمة أم الولد والمكاتب فسيأتي ان شاء الله
تعالى وقال العبد للسني دبره أول مرة وضمن ثلثي قيمته لشريكه موسرا كان أو مفسرا بناء على ان
التدبير لا يخفى عندهما ولم يذكر المصنف ان الساكت الاستسعاء لظهوره لان له ان يستسعي
العبد في ثلث قيمته وللدبران يستسعي العبد في ثلث قيمته مدير اذا اختار عدم تضمين المعتق كما في
غاية البيان ولم يذكر الا في الهداية والولاة بين المعتق والمدير اثلاثا ثلثا للمدير وثلثا
للمعتق لان العبد عتق على ملكهما على هذا المقدار اه وحراده هي نصيبه للمدير والمعتق لان
العتق لا يثبت للمدير الا بعد موت مولاه كما في غاية البيان والنهاية وفي فتح القدير وهو غلط لان العتق
المخير يجب ان واجه الى الحرية بتخيير احد الامور من التضمن مع اليسار والسعاية والعتق حتى منع
استخدام المدير اياه من حين وجوده كالو اعنى احد الشرطين ان ابتداءه ودبره الاخر الساكت فانه
لا تتأخر حرية واقفه الى موته كما قلناه اول الباب الى آخره وقيد للمصنف باليسار لان المدير لو كان
مفسرا فلما كانت الاستسعاء دون التضمن وكذا المعتق لو كان مفسرا فله مدير الاستسعاء دون
تضمن المعتق كذلك في غاية البيان وهذا علم ان تقيد المصنف بيسار اثلاثا ليس بقيد لان
الاختبار ليس بالمدير والمعنى وأما الساكت فلا اعتبار بما له من اليسار والاعسار ولم يذكر المصنف
رجوع المدير بما ضمنه للساكت على العبد وقد نص المحاكم النيه في الكافي بانه يرجع
على العبد بثلث قيمته فتنافسنا كما ضمن وقيد المصنف بكون الساكت اختار تضمين المدير بعد تحرير
الاخر لا ينعوا اختار تضمين المدير قبل ان يعتقه الا يخرج من اعمته كان للدبران ضمن المعتق ثلثي قيمته
لان الاعتاق وجد بعد ثلث المدير نصيب الساكت فله ان يضمه ثلث قيمته فتنافس ثلث قيمته مدير
كما هو صفة قال في فتح القدير وأورد بعض الطلبة على هذا انه ينبغي ان يضمه قيمة ثلثيه مدير الا انه
حين ملك ثلث الساكت بالضم ان صار مدير الاقتا ولا في وجه كون ثلثي الولاة لانه صار كانه
دبر ثلثيه ابتداء والمجواب لا يتم الا بجمع كون الثلث الذي ملكه بالضم ان الساكت صار مدير بل هو
قن على ملكه اذ لا موجب للمدير ورثة مدير لان ظهور الملك الا لا يوجب له والتدبير بخير
وذكرهم اياه في وجه كون ثلثي الولاة غير محتاج اليه اذ يكفي فيه انه على ملكه حين اعتقه الاخر
وادي الضمان وانما لم يكن ولا قوله لما ذكرنا من انه ضمان جناية فلا تملك اه وبما قررناه أولا
علم ان الوافي قول المصنف وحرره آخر معني ثم قيده لانه لو اعتقه أحدهم ودبره الاخر وكاتب
الاخر ولا يعلم الاول فالتصرفات كلها جائزة ويسعى العبد للمدير في سدس قيمته وضمن له المعتق أيضا

سدمس قيمته غير ان كان موسرا وبسعى العبد في المكاتبه الثالث فان عجز فهو بالحيث ان شاء
 استبقى العبد في ثلث قيمته والاولا ثلثا وان شاء ضمن المدير المثلث ثلث قيمته نصفين اذا كان
 موسرين والاولا عشرين نصفان لانهم لما جعل النار في حبل كان هذه التصرفات وقعن معاوتها
 متبركة عند أي خيفة فقصت ثم لاثي للعق على أحد وان أعق واحدا وكاتب الاخر ودير الثالث
 معاليس لواحد الرجوع لان تصرف كل واحد حصل في ملك نفسه وان ذبر أحدهما أولا ثم أعق
 الثاني ثم كاتب الاخر ثبت المدير الرجوع على المعتق بقيمة نصيبه ولا رجوع للمكاتب على أحد وان
 ذبر ثم كاتب ثم أعق فحكم المدير والمعتق ما ذكرنا وأما المكاتب اذا عجز العبد يرجع على المعتق
 بقيمة نصيبه لا ما عدا عبده والمعتق ألقه وان كاتبه أولا ثم ذبر ثم أعق فان لم يعجز العبد بقيت عليه
 ولا ضمان له على أحد وان عجز يرجع على المدير بثلث قيمته لا على المعتق وقام قرضه في الخط
 قوله ولو قال لشريكه هي أم ولدك وأنكر تخلفه يوما وتوقف يوما أي تخلفه للتكرير يوما ولا
 تخلف أحدا يوما وهذا عند أي خيفة فلا سعة عليها للتكرير ولا سبل عليها للقر وقال ان شاء ما لتكرير
 استبقى الجارية في نصف قيمتها ثم تكون حرة ولا سبل عليها له سأل بمصدقه صاحبها انتقل اقرار
 المقر عليه كاتمة استولها فصار كالأقر للشري على البايع انه أعق المبيع قبل البيع يجعل كانه
 أعق كذا هذا فتفتح المحمدة ونصيب التكرير على ملكه في المحكم فخرج الى الصفاق بالسعاية كأم
 ولدا النصراني انا أسلمت ولا في خيفة ان المقر لمصدق كانت المحمدة كلها للتكرير ولو كتب كان له
 نصف المحمدة فثبت ما هو المتعين به وهو النصف ولا خدعة للشريك الشاهد ولا استعجال له
 يرأى عن جميع ذلك عند دعوى الاستلاد والضمن والاقرار بأموية الولد يتضمن الاقرار بالنسب وهو
 أرلزم لا يرتد بالرد فلا يمكن ان يجعل المقر كالستول ونص المحاكم في الكافي على ان أبو يوسف رجع
 الى قول أبي خنيفة قالنا لث فيهما محمد فقط وعلى قوله ليس لأحد ان يستخمسها أم المقر فلا نه تراثها
 بالدعوى على شريكه وأما التكرير فلا نه لا أنكر فكذا الاقرار على المقر فصار كاقارده انه استولها ثم
 اذا ثبت نصف قيمتها الى التكرير عتت كلها لان العتق لا يجزى عندهما ولم يذ كر المصنف حكم
 كسها ونفقتها وجنابتها والجنابة عليها وحكمها بعموت أحدهما اما الاول ففي غاية البيان نصف
 كسها للتكرير ونصفه موقوف اعتبارا بجنابتها وأما نفقتها من كسها فان لم يكن لها كسب ففي
 المختلف في باب محمد ان نفقتها على التكرير ولم يذ كر خلا وقال غيره ان النصف على التكرير لان نصف
 الجارية له قال في فتح القدير وهو الاثنى يقول أبي خنيفة وينبغي على قول محمد ان نفقتها عليه
 أصلا فلا خدعة لها ولا احتباس وأما جنابتها والجنابة عليها فهو موقوف عند الامام الى تصديق
 أحدهما صاحبها وعلى قول أبي يوسف وألا وهو قول محمد تسي في جنابتها بمنزلة المكاتب وتأخذ ارض
 الجنابة عليها فستعين به كافي الكافي للعالم وتبعه في غاية البيان وفتح القدير وقد نقل الزبيدي ان
 النصف موقوف والتصرف على الجاحد عند الامام وفي محنته عن الامام نظر لما علمت ان مذهب
 التوقف في الكل وفي الخط وذ كر محمد التوقف على الاطلاق وهو الصحيح لانه تعذر الاجاب ووجب
 الجنابة في نصيب التكرير على التكرير لانه عجز عن دفعها بالجنابة من غير صنع منه فلا تزمه الغيبة كالو
 ابن أومان بعد الجنابة بخلاف الجنابة عليها لانه أمكن دفع نصيب الارض الى التكرير سواء كان نصيبه
 قنأ أو أم ولد فلا معنى للتوقف اه وأما اذا مات التكرير فانها عتق لا قرار للمقر انما كانت كأم ولد له
 ثم تسي في نصف قيمته الورثة للتكرير ولا تسي للقر لانه يدعي الضمان دون السعاية ولم أر حكمها

ولو قال لشريكه هي أم
 ولدك وأنكر تخلفه
 يوما وتوقف يوما

اذا مات الميراث له و كان الميراث كان قبل موته فمقتضى الميراث هو ما وتوقف وما وقد بقوله وانكر
 لانه لو صدق كانت أم ولد له ولزمه نصف قيمتها ونصف غيرها ككلامه المشترك اذا أنت ولد له طاء
 أحدهما كما ساقى (قوله) وما لا أم ولد تقوم أي ليس لها قيمة عند أبي حنيفة ولا لانها تقوم
 لا لتنازعها وطأوا جارية واستقدا ملو هذا ولالة التقوم وامتناع بيعها لا يسقط تقويمها كما في
 المدير لا يرى ان أم ولد النصراني اذا سلمت عليها السعاية وهذا آية التقوم غير ان قيمتها ثلث قيمتها
 قننه على ما قالوا لقوات البيع والسعاية بعد الموت بخلاف المدير لقوات منفعة البيع أما السعاية
 والاستخدام باقيا ن ولا في حنيفة ان التقوم بالأحرار وهي محرزة للنسب لا للتقوم والأحرار للتقوم
 نائب ولهذا لا تنسق لغيرهم ولا لأورث بخلاف المدير وهذا لان النسب فيها متحقق في الحال وهو المحرمية
 الثابتة بواسطة الولد على ما عرفت في حومة المصاهرة الا انه لم يظهر عمله في حق المثلث ضرورة لا لتنازع
 فعل التسبب في اسقاط التقوم وفي المدير ينفع السبب بعد الموت وامتناع البيع فيه ليعقق
 مقصوده فاقره قاضي أم ولد النصراني قضيتا بكتابها عليه مدعى الضرر من الجانبين وبطل الكفاية
 لا يقتصر وجوبه الى التقوم كذا في الهداية بقوله في غاية البيان وهذا تناقض من صاحب الهداية
 في كلامه لا يجعل التدبير هنا سببا بعد الموت وجعله في باب التدبير سببا في الحال ومنه على ثبوت
 ان التدبير سبب في الحال بخلاف سائر التعليلات فلما ليسبب في الحال اه وجوابه ان
 كلامه في سقوط التقوم لا م الولد فاصل كلامه ان سبب سقوط التقوم في أم الولد ثابت في الحال
 وسبب سقوطه في المدير متأخر الى ما بعد الموت لان الاصل ان ينفع السبب فيه بعد الموت كسائر
 التعليلات وانما قلنا بانقضاء سبب الحال على خلاف القياس لضرورة هي ان تأخره الى وجود الشرط
 كبير من التعليلات فوجب بطلانه لان ما بعد الموت زمان زوال أهلية التصرف فلا تأخر سببه
 كلامه فيستقدر بقوله الضرورة فظهر أثره في حومة البيع خاصة لا في سقوط التقوم فتأخر سببه
 لسقوط التقوم الى ما بعد الموت وهذا هو عمل كلام المصنف فلا تناقض كما في فتح القدير (قوله)
 فلا يضمن أحد الشرير يكن باعتاقها) يعني لو كانت أمة بين رجلين ولت فادعاهما جميعا فصارت
 أم ولد لهما ثم اعتقها أحدهما فلا ضمان عليه لشريركم موصرا كان أو ممررا عند الأمام وعندهما
 ان كان المعتق موصرا ضمن نصف قيمتها وان كان ممررا سعت لها كسقي نصف القيمة قالوا وينبغي
 على هذا الاصل ما مثل ما في المتنصر والثانية اذا عصبها غاصب فهل كنت عندنا لا يضمن عنده
 وعندهما يضمن والثالثة اذا مات أحدهما متفق ولا تنسق في شيء لحي عنده وعندهما تنسق في
 نصف قيمتها والرابعة اذا باع جارية بتمام ولد عند المشتري لا قبل من ستة أشهر خانت الجارية
 مدعى البائع ان الولد بانيه ثبت نسبه منه وبأخذ الولد بوردا لثمن كله وعندهما بر حصة الولد ولا
 بر حصة الأم كذا في غاية البيان وزاد في فتح القدير حاشية وهي ما اذا باعها وسلمها قامت في يد
 المشتري لا ضمان عليه عنده ويضمن عندهما وزكي الكافي والثانية ان أم الولد اذا جاءت بولد
 فادعاه أحدهما ثبت نسبه منه وعق ولا يضمن لشريركم قيمة الولد عنده لان ولدا أم الولد كأمه فلا
 يكون مقوما عنده وعندهما يضمن ان كان موصرا وبسبب الولد ان كان ممررا لو تعقبه في النبين
 بان النسب ثبت مستند الى وقت اله لوق فلم يعل شي منه على ملك الشرير بل وهكذا ذر صاحب
 الهداية في باب الاستيلاء في الغنة فضلا عن ان تكون أم ولد قبله حتى قال لا يضمن قيمة وادعاهم وكذا
 ذكره غيره ولم يذكر وأخبرناه فيه فكيف يصور ان يكون سقوط الضمان لاجل انه كأمه عنده

وما لو ادعى تقويم فلان
 يضمن أحد الشرير يكن
 باعتاقها

ومنه ما يضمن وهو الأصل ولو كان مكان الدعوى اعتاق كان منكميها له وما به انهم
 صرحوا ان احد الشر يمكن اذا ادعى ولد الامتضا لا يفرم قيمة الولد من غير خلاصه ثبت نسبته
 مقتدا الى وقت العلوق فلذا كان لاضمان عليه في ولد القنة فكيف يضمن قيمته من ام الولد
 عندهما مع انه هو الأصل ولم ارجوا بانه وهو ومنه الفرق الظاهر بين ولد القنة وولد ام الولد
 لانه في ولد القنة انما لا يضمن قيمته لشر بكم لا يضمن لشر بكم نصف قيمة الامه تبيين ان
 الاستبداد صادق ملكه ان تمام لان النصف انتقل اليه فعلى الولد على ملكه وولد الام مقمن مولاهما
 حر فلا يفرمه وفي ام الولد ينتقل نصيب شر بكم اليه لا يتقبل الانتقال من ملك الى ملك فلم يكن
 الاستبداد في ملكه التام فهو في نصيب شر بكم كالاجنبي وولد ام الولد من الاجنبي كانه فلذا
 لا يضمن عندهما يضمن عندهما والدليل على ذلك انه لا يضمن نصف قيمة ام الولد عندهما في هذه
 الصورة لان مدعي الولد يتلف على شر بكم شيئا لانه ام الولد لها قبل دعوى الشر بكم الولد الثاني
 والدليل على ذلك ايضا ما نقله في البائع ان المديرتين رجلين انا جابت بولد واحداه احدهما بنت
 نسبه وصار نصفه ام الولد له ونصفها مديرة لشر بكم يفرم نصف المقر ونصف قيمة الولد مديرة ولو لا
 يضمن نصف قيمة الام بخلاف القنة الى آخره فقد دلت انها تخاص المديرة وام الولد على القنة
 وسنوضحه في بابها ان شاء الله تعالى والله سبحانه وتعالى اعلم هذا ولو قرب ام الولد الى مسبه فافتقرت
 السبع يضمن لان هذا اضمان جناية لاضمان غصب (قوله له اعيد قل لا تنس احدكم ما فرج
 واحد ودخل آخر وكر رومات بلايان عنق) لا تثار باع الثابت ونصف كل واحد من
 الآخرين) سرور في بيان بعض مسائل العتق المهم وصورة هذه المسئلة رجل له ثلاثة اعبد
 فدخل عليه اثنان فقال احدهما فرج احدهما ودخل آخر فقال احدهما رومات ملو في قس
 ان يبين عنق من الثابت ثلاثة ارباعه وهو الذي اعيد عليه القول وعنق نصف كل واحد من
 الخارج والداخل عندنا في حنفية وابي يوسف وقال محمد كذلك الا في العبد الاخر وانه يعق بربه
 اما الخارج فلان الايجاب الاول دائر بنسبه وبين الثابت ولو حب عنق رقة بينهما لاستواءهما
 فيصيب كلا واحد منهما النصف غير ان الثابت استفاد الايجاب الثاني ربا آخر لان الثاني دائر
 بنسبه وبين الداخل فيقتصف بينهما غير ان الثابت استحق نصف الحرية بالايجاب الاول فتضاعف
 النصف للاخص بالثاني في نصفه فاصاب الاخص بالاول ولغاوماً اصاب الغارغ غني فيكون له
 الربع فتح له ثلاثة الارباع ولا يغوار يدهو الثاني يعق بنصفه ولو ار يده الداخل لا يعق هذا
 النصف في نصف فتعق منه الربع بالثاني والنصف بالاول واما الداخل فمحمدرجه الله تعالى
 يقول لما دوا الايجاب الثاني بينهما وبين الثابت وقد اصاب الثابت عنه الربع فكذا يصيب
 الداخل وهما يقولان انه دائر بينهما وخصيته التصفية وانما نزل الى الربع في حق الثابت
 لاستحقاقه النصف بالايجاب الاول كذا كرنا ولا استحقاق للداخل من قبل فيثبت فيه النصف قيد
 بقوله رومات بلايان لانه ما دام حيا يؤمر بالبيان ولعله سد مخاصته فان بدا بالبيان للايجاب الاول
 وان عني به الخارج عني الخارج جلا يوجب الاول وتبين ان الايجاب الثاني بين الثالث والداخل وقع
 صحيحا ولو عني بعد من يؤمر بالبيان لهذا الايجاب وان عني بالايجاب الاول الثالث عنق الثابت
 بالايجاب الاول وتبين ان الايجاب الثاني وقع لغوا لحصوله بين حو وعندي جواب ظاهر اربعة وان
 بدا بالبيان للايجاب الثاني فان عني به الداخل لا يوجب الثاني في الايجاب الاول بين الخارج

له اعيد قال لا تنس احدكم
 ما فرج واحد ودخل
 آخر وكر رومات بلايان
 عنق ثلاثة ارباع الثابت
 ونصف كل واحد من
 الآخرين
 (قوله فتعق منه الربع
 الثاني) أي عنق من
 العبد الثابت بربه
 بالايجاب الثاني والنصف
 بالايجاب الاول فتعق له
 ثلاثة الارباع على
 الوجهين

والثابت على حاله كما كان فيؤمر بالبيان وإن عني به الثابت عتق الثابت بالإيجاب الثاني وعتق
 الخارج بالإيجاب الأول لتعينه للعتق باعتاق الثابت وقيد بعبارة لا يومات واحده منهم فإن مات
 الخارج عتق الثابت بالإيجاب الأول وبسبب أن الإيجاب الثاني وقع باطلا وإن مات الثابت عتق
 الخارج بالإيجاب الأول والداخل بالإيجاب الثاني لأن الثابت قدما عليه الإيجاب فوقع وجب
 تعيين كل واحد منهما للعتق وإن مات الداخل يؤمر بالبيان بالإيجاب الأول وإن عني به الخارج
 عتق الخارج بالإيجاب الأول وبقي الإيجاب الثاني بين الداخل والثابت فيؤمر بالبيان وإن عني به
 الثابت تبين أن الإيجاب الثاني وقع باطلا (فوله) وفي المرض قسم الثلث على هذا) أي على قدر ما
 يصيبهم من سهام العتق وشرحه أن يجمع بين سهام العتق وهي سبعة على قولهما لا تفعل كل رقبه
 على أربعة محتاجا إلى ثلاثة أرباع فنقول بعتق من الثابت ثلاثة أسهم ومن الآخر من كل
 واحد منهما سهمان فبلغ سهام العتق سبعة والعق في مرض الموت وصفة جعل نفلها الثلث فلا بد
 أن تحصل سهام الورثة نصف ذلك ففعل كل رقبه على سبعة وجميع المال أحد عشر وبن فعتق
 من الثابت ثلاثين يسى في أربعة ومن الباقي من كل واحد سهمان ويسى في خمسة أسهم وإذا
 تأملت وجبت استقام الثلث والثلثان وعند محمد يجعل كل رقبه على ستة ياتى عتق من الداخل
 عدسهم فنقصت سهام العتق سهما فصارت جميع المال ثمانية عشر وباقي القدر يصير مائة وخمسة
 عتق على قوله من الثابت نصفه ويسى في النصف وعلى قولهما عتق نصفه النصف سبع وعتق
 من الخارج ثلثه سهمان ويسى في الثلثين وعلى قولهما عتق ثلثه الثلث سبع ومن الداخل سدسه
 وهو سهم واحد وعلى قولهما عتق سبعة قال في فسخ القدر ولا يخفى أن الماحمول لورثة لا يختلف له
 ولا يخفى أن خمسة الثلث انما هو عند عدم إجازة الورثة ومنسحب المال وعدم الدين أما إذا كانوا
 يخرجون من الثلث أو يخرجون ليعين إجازة الورثة فالجواب كما إذا كان في الصفة عتق من كل
 واحد مائة عتق ويسى في الباقي ولو كان على الميت دين مستغرق يسى كل واحد في قيمته القدر ما إذا
 لا وصية لكان العتق في مرض الموت وصية ولا وصية إلا بصدقها لا دين كان الدين غير مستغرق
 بأن كان الفاقية كل واحد من العبدتين المملكتين يسى كل واحد في نصف قيمته ثم نصف كل واحد
 منهما وصية فإن إجازة الورثة عتق النصف الباقي من كل واحد ولا يعتق من كل واحد ثلث نصف
 الباقي وهو السدس مجانا ويسى في ثلث النصف كذا في السدس أثبت في مسئلة ما إذا عتق عبده في
 المرض ويستفاد منه مسئلة الكلب كإلا يخفى وأشار المصنف إلى أنه لو كان هذا في الطلاق والحكم
 كذلك قال في الهداية ولو كان هذا في الطلاق بغير غير مذكورين ومات الزوج قبل البيان سقط
 من مهر المخرج ربعه ومن مهر الثانية ثلاثة أثمان ومن مهر الدخلة ثمنه قيل هذا قول محمد
 وعندهما يسقط ربعه وقيل هو قولهما أيضا وقد ذكرنا الفرق ونعام تقر بها في الزيادة اه
 وقد أضعف في فسخ القدر ثم اعلم أن جهالة المعتق لا تخلو إمامان تكون أصله وامان تكون طارئة
 فإن كانت أصلية فهي أن تكون المصلحة فمن لا يتداهية إلى أحد المذكورين عن غير
 فصاحبه للزاحم لا يتأول ما إن يكون محتملا لا اعتاق أو لا يكون محتملا والمحمول لا يتأول من أن
 يكون بمن يتفاد عتقه فيه أو بمن لا يتفاد أن كان محتملا لا اعتاق وهو بمن يتفاد عتقه فيه كقوله
 ليس به أحد كما في الكلام فيه في موضعين الأول في كيفية هذا التصرف الثاني في أحكامه أما
 كيفية فقبل أن العتق معلق بالبيان ولا يثبت العتق قبل الاختيار لأنه هنا يدخل الشرط على

ولو في المرض قسم الثلث
 على هذا

(قوله) فإن عني به الخارج

عتق الخارج بالإيجاب

الأول وبقي الإيجاب الثاني

بين الداخل والثابت

فيؤمر بالبيان) كذا في

النسخ وعبارة الفقهان

عني به الخارج عتق

الثابت أيضا بالإيجاب

الثاني اه ويشبه في

للخراج والتأنيخ

وغرر الأفكار والعناية

وهذا ظاهر ثم راجع

السند فوجدتها

ذكره المؤلف هو عبارتها

بحرفها وهو مشكل

فإن السوت بيان فقول

الداخل يقتضي تبين

الثابت بالإيجاب الثاني

ومن العبد ما كنه الرمي

حيث قال قوله فيؤمر

بالبيان وذلك لأن موت

الداخل بيان للإيجاب

الثاني فقط فبق الأول

منه ما على حاله اه فانه

غير ملائم لما كتب عليه

ثم هو ظاهر على ما نقلناه

عن الفقه وغيره وليس

نقصه موافقة لذلك

(قوله وأما الاستحسان)

حال حياة المولى في وقوع يتعلق به بعد وفاته ثم قال أما الأول فتقول للمولى الميراث وكان ينبغي للأول أن يفعل كذلك لأنه ساقط بقول وأما الحكم بعد موت المولى (قوله وهذا يدل على أنه غير واقع) لأنه لا دليل على الاحتدام المحرم من غير رضاه بقوله ويستظهر ما يكون الفسخ والكسب للمولى قال في البدائع وهذا أيضا يدل على ما قلناه (قوله وأما العلم بتعبدية الخ) قال في البدائع وإيجاب الفيتين دون قيمة ودية على قول من يقول إن العتق غير نازل ظاهرا لأن كل واحد منهما قتل عبدا خطأ وأنه واجب الفدية وأما على قول من يقول بنزول العتق فأما لم تعبد الدية لأن من تعبد الدية عليه منها مجهول فلا يعلم من الذي تعبد عليه مع الشك والقيمة مشتقة فوجب مختلفا ماذا كان الثاقل واحدا لأن هنالك من عليه معلوم انما الجمالة

(قوله وأما الاستحسان)

الحكم لا على البينة كالسدس والبيع بمصار الشربة بخلاف التطليق بما اثر التسريح ونسب هذا القول إلى أبي يوسف وقال أنه قول أبي حنيفة أيضا وقال بعضهم هو تغيير العتق في غير المصين الغالب واختار العتق في أحدهما إن ونسب هذا القول لمحمد ولم يكن منصوبا عليهم من أصحابنا لكنه مدلول عليه ومشار إليه بالدلالة فلا نفي للاختلاف بين أبي يوسف ومحمد في الطلاق فين قال لأمراته أحدا كما طلق إن العدة تعتبر من وقت الاختيار في قول أبي يوسف والعدة انما تجب من وقت وقوع الطلاق فدل أن الطلاق لم يكن واقعيا في قول محمد يعتبر من وقت الكلام السابق وهو يدل على أن الطلاق قد وقع من حين وجوده وأما الإشارة فانه روي عن أبي يوسف أنه قال إذا عتق أحد عبده تعلق العتق بذهبه وقال له أعتق وفيه إشارة إلى أنه غير نازل في الحمل ومعنى قوله أعتق اختر العتق لأجابه أنه لا يكلف إنشاء العتق وذو كره في الزادات يقال له بن وفيه إشارة إلى الوقوع في غير المصين ثم القائلون بالبيان اختلفوا في كيفية البيان فذهب من قال أنه اظهار بعض وقيل اظهار من وجه انشاء من وجه وهذا غير مدلل لأن القول الواحد لا يكون اظهارا وإنشاء وأما الأحكام فتقول إن المولى إن استختمها واستغلتها قبل الاختيار وهذا يدل على أنه غير واقع ولو جنى عليه ما قبل الاختيار فلا ضلوم لأن كانت من المولى وأمن الأخي وكل لا يضلوم إلا أن يكون على النفس أو على مادن النفس وإن كانت من المولى على مادن النفس فإن قطع بهما فلا نفي عليه وهو يدل على عدم نزول العتق وسواء قطعها معا أو على التعاقب وإن كان على النفس فإن قتلها فإن كان على التعاقب فلا يلزم عبدا والثاني وقتل ماله الثاني وتكون لورثته ولا يرث المولى منها شيئا وإن قتلها معا بضرية واحدة فعليه نصف دية كل واحد منهما وهذا يؤيد القول بنزول العتق في غير المصين وإن كانت من أخيه فيمادون النفس بأن قطع إنسان يدهما فعليه ارش العبد للمولى وهو نصف قيمة كل واحد منهما قطعها معا أو على التعاقب وهو يدل على عدم نزوله وإن كانت في النفس فلا يضلوم لأن يكون القاتل واحدا أو اثنين فإن كان واحدا فإن قتلها معا ففي القاتل نصف قيمة كل واحد منهما وتكون للمولى وعليه نصف دية كل واحد منهما لورثتهما وهذا يدل على أن العتق نازل في غير المصين وإن قتلها على التعاقب فوجب على القاتل قيمة الأول للمولى ودية الثاني للورثة وإن كان القاتل اثنين فإن كانا معا ففي كل واحد منهما النصفية نصفها للورثة ونصفها للمولى وأما تعبد بقتل من تعبد عليه الدية منها مجهول بخلاف ما إذا كان واحدا وإن كان على التعاقب ففي الأول النصفية للمولى وعلى الثاني الدية للورثة ولو كما آمنين فولدت لكل واحد ولدا أو ابنة أحدهما واختار للمولى عتق أحدهما عتقت هي وعن ولدها سواء كان الأخرى ولدا ولم يكن أماعلى قول الشيخين ظاهر وهكذا على قول التعليل لانعدام السبب فيسرى كالاستعداد ولو ما ناعا قبل الاختيار وقد وابت كل ولد للمولى فيختار عن أي الوالدين شاء كما كان مخيرا فمما ولو قتل الاثنين رجل خير للمولى في الوالدين فأيها اختار عتقها لورثته إن أرش أمه شيئا لأنه أعتق بالاختيار وهو يصفى الموت الأم فلا يرث عنها بل يكون الكل للمولى وهذا نص من ذهب التعليل ولو وطئها بغيره قبل الاختيار جيب عقرهما للمولى كاللار وهو يؤيد قول التعليل ولو ما ناعا بصفقة واحدة فقد البيع على اللذين لانعدام السبب على قول التعليل كالألوجع بين قن ومدر في البيع ولم يكن حصه كل واحد منهما من الثمن ولو قبضهما المشتري وملك أحدهما وأعتقها المشتري

فيمنه وأما انقسام الفيتين لأن المستحق لاحد البدين هو المولى ولا مستحق للبذل الآخر هو الوارث وكل واحد منهما يستحق أمر في حال ولا يستحق فخر حوب أحد الفيتين جهة أحد القولين وانقسامهما جهة القول الآخر (وله على الثاني الدية للورثة) قال في

بالبدائع لان قتل الأول واجب تبين الثاني الغير بقوله لا يلزم (قوله لنسبوع العتق بونه) قال في البدائع فيعتق من كل واحد
منهما نصفه وعتق البعض لا يحتمل التملك من الغير (قوله لنسبوع الحر بغيرهما) قال في البدائع لا يملك ما لم يملكه المولى شاعرت
الحر بعتق من كل واحد منهما نصفه فتعذر التوقف فيه ولو أصر أهل الحرب أحدهما لم يملكوه لان أحدهما حر وبنت له حق
الحرية بخلافها اذا باع أحدهما لان بيعه اياه اختيار منه لك فقد باع ملكه باختياره ٢٦٧ فصح (قوله عتق الآخر) قال

في البدائع لان أخذها به
امدائه الى قديم ملكه
فتعين الآخر (قوله
وله ثلاثة عتق) قال
في البدائع كلوا قال
استاده أحد عيسى حر
وليس له الاصل واحد
لان لفظة أحدا تقتضي
آحادا لا ترى ان الله
تعالى موصوف انه أحد
ولامثله ولا غيرك
(قوله ثم باللفظ الثالث
جمع بين عبد وحرين)
هكذا رأيت في البدائع
(قوله وان لم يكن له مال
غيره الخ) لم يذكر مقابل
قوله والقول في العصة
وفي البدائع هذا كله
اذا كان القول في العصة
فان كان في المرض يعتبر
ذلك من الثالث (قوله
وأما الحكم بعموم
المولى) هذا هو النوع
الثاني من نوعي الاحكام
الذكرين في البدائع
كانها علم سابقا (قوله
والخمس لا يورث) أي
فلا يقوم الوارث فيه

أمر البائع باختيار العتق وأيهما اختاره عتقه عتق الآخر على المشتري فان مات البائع قبل البيان قام
الوارث مقامه فان لم يعتق المشتري حتى مات البائع لم ينقسم العتق بينهما حتى يفسخ القاضي البيع
فإذا فسخه انقسم وعتق من كل نصفه ولو وهبهما قبل الاختار أو تصدق بهما أو تزوج عليهما فغير
فيختار العتق في أيهما ثم يتجزأ الصدقة واليهما أو الماهاري لا يخرج لحرية أحدهما لا يجب
بطلان هذه التصرفات لانه لو جعق الهمية بين حر وعبد طانه صح في العبد وان مات المولى قبل ان
يبين العتق في أحدهما بطلت الهمية والصدقة فيها وبطل امهارة لنسبوع العتق بونه ولو أصرهما
أهل الحرب كان للمولى ان يختار العتق ويكون لا يخرج لاهل الحرب فان لم يعتر حتى مات بطل ملك
أهل الحرب لنسبوع الحر بغيرهما ولو اشتراهما من أهل الحرب تاجر فلم يولى ان يختار عتق أيهما
شاهدا بأخذ الآخر بمحضته من الثمن فان اشترى التاجر أحدهما واختار للمولى عتقه عتق وبطل
الشراء فان أخذه المولى من الذي اشتراه بالثمن عتق الآخر ولو اعتق أحد عيسى في عهده ثم بين
في المرض فانه يعتق من جميع المال وان كانت قيمته أكثر من الثلث وهذا يدل على ان اضافة
العتق الى البهول ايقاع وتخيير اذ لو كان تعليقا لغيره من الثلث كالانشاء في المرض وسياق بيان
ما يكون بيان ما لا يكون بيانا ولو قال أحد عيسى حر ثلاث مرات وله ثلاثة عتقوا جميعا ولو قال
أحدكم حر مرة فلا يعتق الا واحد لان أحدهم عتق باللفظ الاول ثم باللفظ الثاني جمع بين حر
وعبد فن قال أحدكم حر فليس يعتق الثالث جمع بين عبد وحرين فلم يصح ذلك أيضا ولو قال
لعبد أنت حر أو مدبر بؤمر بالبيان فان قال غيبته بالحر بعتق وان قال غيبته بالتدبير صار مدبرا
فان مات قبل البيان والقول في العصة عتق نصفه بالاعتاق البات ونصفه بالتدبير لنسبوع العتق
فيه الا ان نصفه يعتق مجازا من جميع المال ونصفه يعتق من الثلث سواء كان التدبير في المرض أو
في العصة ان خرج من الثلث عتق كل النصف وان لم يكن له مال غيره عتق ثلث النصف وبقي في
ثاني النصف وهو ثلث الكل وأما الحكم بعصه للمولى من غير بيان فانه يعتق من كل واحد
منهما نصفه والمحار لا يورث لنسبوع العتق وبقي في نصفه وهذا كله اذا كان للزاحم له محفلا
للعق وهو بمن يفقد اعتاقه فيه فان كان مملالا يفقد اعتاقه فيه بان جمع بين عبده وعبد غيره وقال
أحدكم حر لا يعتق عبده الا بالنفلا احتملا كلا منهما وان كان الزاحم محالا لا يحتمل الاعتاق كما اذا
جمع بين عبد وجمعة أو حاشا أو غيرهم وقال أحدكم حر توقف على التملك لا الصدقة لا خيار وهو صادق
ولو جمع بين عبده ومدبره وقال أحدكم حر لا يصير عبدا مدبرا الا بالنية وأما الجملة الطارئة فان
أضاف الى أحدهما بعينه ثم نسبه فالكلام فيه في موضعين أحدهما في كيفية هذا التصرف
ثانيهما في أحكامه اما الأول فلا خلاف ان أحدهما حر قبل البيان والبيان فيه اظهره وأما الثاني

مقامه قال في البدائع ثم فرعين هذا الخيار وبين خيار التيسير في باب البيع فان الوارث هناك يقوم مقام الورث في السان ان
هناك ملك المشتري أحد العبدين مجهولا حتى جرى الارث ثبت ولاية اثنين اما ههنا أحدهما حر أو اسحق الحرية وذلك يمنع
جرى ان الارث في أحدهما (قوله لنسبوع العتق) عليه لقوله يعتق (قوله توقف على الذينة) هذا قولهما وصار البدائع فان
عبد يعتق في قول أبي حنيفة نفي أول ينو وقال أبو يوسف ومحمد لا يعتق الا بالنية

(قوله وإن ادعى كل) إلى ادعى كل واحد من الجاهل أنه الحر (قوله فإن حلف المولى بالأول الخ) فبإعادة السبائح بعد الحلف باليمين هكذا لو سأل كذا من رواية ٢٩٨ ابن جعاف عن محمد الطالق يكون ذلك رواية في العتاق وهو أنهما إذا استخففا فحلف

فهي ضريان ضرب بتعلق بحياة المولى ولا آخر يضمنونه لما لا أول منه منع عن وطئهن واستخدمهن
 والمجمل في أن يباح له وطئهن أن يصدقن عقد النكاح فحلف له الحرمتن وبأمر القاضي بالبيان
 فإن امتنع حبسه ليدين وإن ادعى كل ولا ينفق وجداً استخفله القاضي لكل واحد منهما ما عتقه
 فإن نكل لهما عتقا وان حلف لهما أمر بالبيان لأن حرية أحدهما لا تمنع باليمين من حلف المولى
 للأول عتق الذي لم يحلف له وإن لم يحلف له عتق هو وإن حلف لهما وكانا اثنين فيجب عنهما حتى
 يسين والبيان في هذه الجهة أن نوبان نص ودلالة أوضر ورقة وأنصن عنه بقوله وأما الدلالة أو
 الضرورة فهوان يفعل أو يقول ما يدل على البيان كان يتصرف في أحدهما تصرفاً لا يصح إلا للمالك
 من البيع والهبة والعتاق وكذلك إذا كانا اثنين فوطئ أحدهما عتقت الأخرى بخلاف اختلاف
 الجهة أنه الأصلية عند الامام وإن كن عتقوا فوطئ أحدهما نصبت للموطوءة فارق جلا لزمه على
 الصلاح وتعتب الباقيات لتكون للمعتقة فمن عتقن بالبيان نصاباً أولاً فلهما وكذا لو وطئ الثانية
 والثالثة إلى التاسعة فتعتب الباقية وهي العاشرة للعتق ولو ماتت واحدة منهن قبل البيان فلا حسن
 أن لا يطلبا الباقيات قبل البيان فلو فعل جاز لا حقال إن يتذكر أن المعتقة هي الميتة لأن المحي
 هن لا يتعين العتق بخلاف الجهة الأصلية قولوا كانتا اثنتين فماتت واحدة منهما لا يتعين الباقية
 للعتق لأن الميتة لم تتعين للمالك فوقف تعينها للعتق على البيان ولو قال المولى هذا مملوك وأنا رائي
 أحدهما تعين الآخر للعتق دالة أوضر ولو باعها جميعاً صفتها واحدة كان البيع باسداً
 وكذلك كأنا عشرة باعهم صفقة ولو باعهم على الأفراد جاز البيع في التسع وتعين العاشرة للعتق
 وأما الثاني فهو أن المولى إذا لمات قبل البيان يعتق من كل منهما نصفه بما هو بسى كل في نصفه كما
 في الجهة الأصلية كذا في البدائع مع اختصار وحذف الدلائل (قوله والبيع والموت والتحرير
 والتدبير بيان في العتق المهر) لأنه يبين محل للعتق أصلاً بالموت والتحرير وللعتق من جهته
 بالبيع وللعتق من كل وجه بالتدبير تعين الآخر ولا به بالبيع قصد الوصول إلى الثمن والتدبير
 ابتداء الانتماع إلى موته والمعصودان يناقضان العتق المترتب تعين الآخر دالة والاستيلاء والكافة
 كالتدبير والمرد بالتحرير إن يعتق أحدهما أو بالاستئناف العتق عليه أو لسه له لبيان للمهر فلو قال
 لأحدهما أنت حر وأعتقك ولم يقل بذلك اللفظ أو بالعتق السابق فلن أراد به عتقاً مستغنياً
 جميعاً هذا بالاعتاق المستأنف وذلك باللفظ السابق وإن قال عتبت به الذي لم يمت بقولي أحداً
 حر بصدق في القضاء ويحمل قوله أعتقك على اختيار العتق أي اختارت عتقك وأثار بالبيع
 إلى كل تصرف لا يصح إلا للمالك كهيئة أحدهما أو صدقته أو وهبه أو أجاره أو ألباهه أو
 تزوجه فكان أقدمه دليلاً على اختياره العتق المهر في الآخر وهذا على القول بأن العتق غير
 نازل وأما على القول بنزوله فلا حزم عليها يكون اختياراً للمالك في المتصرف فيه فتعين الآخر
 للعتق ضرورة ضرورة في الهداية التسليم في الهبة والصدقة ليكون ملكاً وظاهر البدائع أنه ليس
 بشرط لأن المساومة إذا كانت سابقاً فهذه التصرفات أولى بالقبض وفي الكافي إن ذكر التسليم
 وقع اتفاقاً وأطلق في البيع فمثل الصبي والقاسم مع القبض وبدونه وشمل المطلق وبشرط الخيار

المولى للأول يعتق الذي
 لم يحلف له لهما حلف
 للأول وأنه ما عتقه فقد
 أقر برقيقته فتعين الآخر
 للمهر كما إذا قال ابتداء
 لأحدهما عتقا هذا عبد
 وإن لم يحلف له عتق لانه
 بدله الحرمة (قوله عند
 الامام) قال في البدائع
 لأن العتق عبر نازل في
 أحدهما فكانت كل

والبيع والموت والتحرير
 والتدبير بيان في العتق
 المهر

واحدة منهما حال
 الوط (قوله والاحسن
 أن لا يطلبا الباقيات الخ)
 ذكر في البدائع عند
 قوله منعتن من وطئهن
 واستخدمهن الذي قدمه
 المؤلف أقاماً منه لأن
 واحدة منهن حرة يفتن
 وكل واحدة يفتن أن
 تكون هي الحرمة ووطئ
 الحرمة من غير نكاح حرام
 فينع من ذلك صاته
 من الحرام ولا يجوز أن
 يطلبا واحدة منهن بالتصريح
 تأمل (قوله بخلاف
 الجهة الأصلية) أي إذا
 ماتت واحدة منهن فإن

للميتة لا يتعين للمهر بل إن الحرمة هناك عبر بآلة في أحدهما وإنما تنزل عند وجود الشرط وهو الاختيار لاحد
 مقصودا عليه والمحل ليس بقابل للحرمة وقت الاختيار وفي هذا النوع البيان أنه هار وتبين نزل فيه الحر يقمن الأصل

لا أحد للمقتدين لاطلاق جواب الكتاب والمعنى ما قلنا والعرض على البيع ملحق به في المعنوية
 عن أبي يوسف وأطلق في القصر ففعل الملق والمير فان قال أحدهما إن دخلت النار فانت حر
 عتق الآخر وقيد العتق للمهم لأن الموت في النسب المهم أو أوصية الولد المهمة لا يكون يافا فلو
 قال أحدهما إنني أو أحداهما بن أم ولدي فانت أحدهما لم ينعين الآخر لغيره فلو لا تملاد
 لأنه ليس بأشياء بل اعتبار من شيء سابق والاخبار يصح في المحي والميت فقف على سياته بخلاف
 أحدهما وإننا موالاتنا لا يصح إلا في المحي وأما في الموت ففعل القتل سواء قتله للمولى أو أجنبي
 فان كان القتل من المولى فلا شيء عليه وان كان من الأجنبي فطعم فيه العبد المقتول للمولى فان احتار
 المولى عتق المقتول لا برقع العتق عن المحي ولكن يكون لورثة المقتول لأن المولى قد أقر بصره به
 فلا يستحق شيئا من قيمته وقيد الموت احترازاً عن قطع السيد عنه لا بعتق الآخر سواء كان القطع من
 المولى أو من الأجنبي فان كان من أجنبي وبين المولى العتق في غير الفنى عليه فلا ريب للمولى بلا شك
 وان بينه في الفنى عليه ذكر القسودي أن الأرض للمولى لا للمعنى عليه وذكر الاستيعابي أن الأرض
 للمعنى عليه وهو قياس مذهب النجاشي والاول قياس مذهب الثعلبي وفي فتح القدر وما يقع
 به البيان في العتق للمهم المقتصر به في العتق للمهم للملق كان قال إذا جاز بد واحد كما هو
 مات أحدهما قبل الشرط أو تصرف في نفسه بإزالة الملك ثم جاز بد عتق الباقي وفرق بين البيان
 المحكمي والصرح فان المحكمي قد رأيت أنه يصح قبل الشرط بخلاف الصريح فإنه لو قال قبل
 الشرط اختسرت أن يعتق فلان ثم وجد الشرط لا يعتبر لأنه اختار قبل وقت كذا قال أنت حر ان
 دخلت هذه أو هذه ثم عي أحدهما للعش لا يصح تعيينه ولو باع أحدهما أو وكلهما ثم
 اشتراهما ثم جاز بد عتق حكم العتق للمهم فعتق أحدهما أو يؤمر بالبيان لأن قول الملك
 بعد البيع لا يبطئها له وفي الاختيار لو قال أحدهما حر فعتق إيماني فعتق لم أعن هذا عتق
 الآخر فان قال بعد ذلك لم أعن هذا عتق الاول أيضاً وكذلك مطلق إحدى المرأتين بخلاف
 ما إذا قال لأحدهما بن علي ألف فقتله هو هذا فقال لا لا يجب إلا بشرطي والفرق أن التعيين
 واجب عليه في الطلاق والعتاق فإذا انقضاء عن أحدهما تعين الآخر خاصة للواجب أما الاقرار
 لا يجب عليه البيان فبمجرد الاقرار للجهد لا يلزم حتى لا يجبر عليه فلم يكن في أحدهما تعينا
 للآخر (قوله لا الوطء) أي لا يكون وطء إحدى المتعينين يافا للعتق المهم إذا لم يكن مطلقاً عند
 أبي حنيفة وقالوا هو بيان فعتق الآخر لأن الوطء لا يحصل إلا في اللواط أحدهما حرة فكان
 بالوطء مستقياً للملك في الموطوءة فعتقت الأخرى لزواله بالعتق كما في الطلاق وله أن الملك قائم في
 للموطوءة لأن الاتباع في المنكحة وهي معينة فكان وطؤها حلالاً فلا يحصل بياناً وله داخل وطؤها
 على منعه إلا أنه لا يفتي به ثم قال العتق عبرنازل قبل البيان لتعلقه به أو يقال نازل في المنكح
 فظهر في حق حكم قبله والوطء يصادف المعينة بخلاف الطلاق لأن التصود الأسلي من النكاح
 الولد وتصد الولد الوطء يدل على استبقاء الملك في الموطوءة مسانعة للولد أما الامة فالتقصود من وطئها
 قضاء الشهوة ونحو الولد فلا يدل على الاستبقاء وفي فتح القدر الحق أنه لا يحصل طؤها كما لا يحصل بيعها
 وقد وضعت في الأصول مثله يجوز أن يحرم أحد أشياء كما يجوز إيجاب أحد أشياء كما في خصال الكفارة
 وحكم قهر قهر أحد أشياء يجوز فعلها الا واحد لا له لوعها فعلاً كل ما فعل المحرم خطاً ولا يعلم خلاف
 في ذلك وثبوت الملك فليس يتبع منه الوطء لما روي كلاً من نافع واليهوسية فلا يستلزم قيامه حل الوطء

لا الوطء

فلم تكن المحامضة
 كذلك في البدائع

وقد اطل وجه الله تعالى على حاله حسنة والحاصل ان الراجح قولهما وانما لا يفتى بقوله الامام كافي
 الهداية وغيرهما فمع ترك الاحتياط مع ان الامايرجعه الله تعالى فانظر الى الاحتياط في أكثر
 المسائل فينبغي ان لا يطعن بكونه غير معلق لانها لو علق به عتقت الاخرى بالافتاق وقيد العتق للمهم
 لان الوطء في التسدير المهم لا يكون مائلا بالاجماع لان التسدير لا يربى بل ملك للمنافع بخلاف العتق
 وانما المصنف اتيه لوقعتها اولها او نظر الى فرجها بسهولة لا يكون مائلا بالاولى وهو على الخلاف
 كافي الخط والى انه لو استضم احدهما طوطا او كرها لا يكون مائلا وهو بالاجماع لان الاستخدام
 لا ينافي انشاء العتق ولا يبطله الانساق لا يمتنع بالمثل لا قد تستخدم المحررة فلا يكون مائلا لانه
 كذلك الخط (قوله وهو الموت ببيان في الطلاق للمهم) أي الوطء ببيان الطلاق المهم فتطلق الى
 لم يطأها كما اذا ماتت احدهما تعتقت الاخرى للطلاق وقد قدمنا الفرق بين الطلاق والعتق ولا بد
 ان يكون الطلاق باثبات الماتو كان رجعا لا يكون الوطء مائلا بالطلاق الاخرى تحمل وطء المطلقة الرجعة
 وهل المات ببيان في الطلاق بلغة مائت في الزادات لا يثبت وقال الكرخي بمصلح التمثيل كما حصل
 بالوطء كذا في قمع القدير بقيد الوطء والموت لانه لو طلق احدهما بمبني أن لا يكون مائلا لان المطلقة
 يقع الطلاق عليها مادامت في العدة فلا يدل على ان الاخرى هي المطلقة (قوله ولو قال ان كان اول
 ولد نكته ذكرا فانت حرة فقلت ذكرا وانثى ولم يدرك الاول ريق الذكرو عتقت نصف الام والانثى)
 لان كل واحد منهما يعتق في حال حيون حاله وهو اذا ولدت الغلام أولا عتقت الام بالشرط والمجارية
 لكونها تعال بالان الام حرة حين ولدتها وترق في حال وهو اذا ولدت المجارية أولا لعدم الشرط
 فيعتق نصف كل واحدة وتسمى في النصف اما الغلام فترق في الحال فلهذا يكون عبد او هذا
 الجواب كاتري في الجامع الصغرى غير خلاف فيه والمذكور لم يفتى في الكيسانيات في هذه المسئلة
 انه لا يحكم بعتق واحد منهم لانهم يتقن بعتق واعتبار الاحوال بعد التيقن بالمحررة ولا يجوز ان يقع
 العتق بالسك فمن هذا حكم الطحاوي بان محمدا كان أولا مع أنى حنفية وأبى يوسف ثم رجع وفي
 النهاية عن المنسوبة ان هذا الجواب ليس جواب هذا الفصل بل في هذا الفصل لا يحكم بعتق واحد
 وليسكن نصف المولى بالله ما يعلم لها ولدت المجارية أولا فان نكل فتكوله كافراره وان حلف
 فكلمه أرقاه واما جواب هذا الفصل انما هو فيما اذا قال ان كان اول ولد نكته غلاما فانت حرة
 وان كانت حرة فهي حرة فقلت نعم لا يدري الاول فالغلام رقيق والانثى حرة وبعث نصف
 الام ولانك ان هذا ليس جواب الكتاب لان في هذه الصورة يعتق جميع المجارية على كل حال لانها
 ان ولدت المجارية أولا عتقت بالشرط وان ولدت الغلام أولا عتقت تعال المام واما انتصاف عتق الام
 فلانها تعتق في ولادة الغلام أولا وترق في المجارية وجواب الكتاب عتق نصفهم مع نصف الام
 وصح في النهاية ما في الكيسانيات لان الشرط الذي لم يتيقن بوجوده اذا كان في طرف واحد كان
 الدارام للسك في شرط العتق فكنا وقع السك في شرط العتق وهو ولادة الغلام أولا واما اذا
 كان الشرط مذكورا في طرفي الوحدون لعدم كان احدهما موجودا بالجملة فنحن نحتاج الى
 اعتبار الاحوال فان قلت المفروض في مسئلة الكتاب تصادهم على عدم علم المتقدم والمتأخر فكيف
 يحلف ولا دعوى ولا منازع قلت هو مجهول على دعوى من حارج حصة عتق الامه او بنتها لو روى
 الشرط وقد عرف ان الامه لو أنكرت العتق وشهد به قبل فلي هذا جازا ان يدعي رجل حصة اذا

وهو الموت بان في الطلاق
 المهم ولو قال ان كان اول
 ولد نكته ذكرا فانت حرة
 فقلت ذكرا وانثى ولم
 يدرك الاول ريق الذكرو عتقت
 نصف الام والانثى
 (قوله ينبغي ان لا يكون
 سائلا الخ) قال بعض
 المتصنفين فيه اجمال
 والتفصيل ان يقال ان
 كان الطلاق للمهم رجعا
 لا يكون طلاق المعنة
 مائة رجعا كان او اثنا
 وان كان باثنا فان كان
 طلاق المعنة رجعا
 فكذلك وان كان باثنا
 كان سائلا علم من ان
 الباقي لا يلحق الاثن
 (قوله ما يعلم انها ولدت
 المجارية أولا) كذا في
 طامة الفسخ وهكذا رآته
 في القم وفي بعض النسخ
 مصححا ما بدل المجارية
 بالغلام وهو ظاهر

لم تكن سنة لصاحب لرجاء نكوله هذا ولكن المذكور في المبسوط في تعليقه صرح بأن الام تدعى
 العتق والمولى بنكر والاقول للنكر مع بینه فاعلان ذلك في صورة دعوى الام وهي غير هذه الصورة
 التي في الكتاب واعلم ان ما ذكر في النهاية من ترجيح ما في الكليات حقيقته باطل قول ابي
 حنيفة وافي يوسف مع انهم برهنهم بأية شاهدت ذلك في الجواب واستدلاله بأن الشرط
 الكائن في طرف واحد الى آخره قد ينظر فيما في ذلك في الشرط اذا هو لا يخفى ولذا سجدت
 المبسوط حيث قال اذا قال ان فعلت كذا فانت حر وذلك من الامور الظاهرة كالصوم والصلاة
 ودخول الدار فقال العبد فعلت لا يصدق الاينة بخلاف قوله ان كنت تعين الى آخره فيمكن
 ان تكون الولادة من الامور التي ليست ظاهرة فيوجب الشك فيها اعتبار الاحوال فعنت نصف
 الام كما في الجامع والله اعلم كذا في فسخ القدر وقمة نظر لان حل الولادة من الامور الخفية كحمة
 القلب لا يصح لان المراد بالامور الظاهرة ما يمكن اطلاع الصرع عليها والمراد بالخفية ما لا يمكن اطلاع
 الصرع عليه ولا شك ان الولادة مما يمكن الاطلاع عليها ولذا تفقوا انه لا يقبل قول المراد في الولادة
 ولو كانت كلبية لقبل قولها وانما اختلفوا هل يكتفى بشهادة المرأة او لا بد من شهادة رجلين او رجل
 وامرأتين كما قدمناه فالحق ان المسئلة مشكلة لانها لا توافق لاصول ولا يمكن المحكم باطل
 هذا الجواب كما في النهاية لان جوابها من الجامع الصغير ولو لا ذلك لثبت القول بما في النهاية وقد
 ظهر للعبد الضعف ان متابعنا يعتبرون الاحوال عند تعدد الشرط وعند التعليق بشرط واحد
 له جران كمسئلتنا (قوله فان العتق معلق على شرط له جران) احدهما ولادة الغلام وثانيهما
 كونه اول فني في كل منهما اذا تحقق وجود البعض ووقع التردد في تعيينه فحينئذ تعتبر الاحوال فان
 في مسئلتنا تحقق ولادة الغلام لكن لم يدركه اول خلاف التعليق بدخول الدار ونحوه فان الشرط
 شيء واحد ولم يتحقق وجوده فلا تعتبر الاحوال فالحاصل ان الشرط اذا كان مركبا من جزئين
 فهو كالتعليق بشرطين وهذا التقدير يصح ما في الجامع الصغير وتتوافق الفروع مع
 لاصول كما لا يخفى والمراد به علم الاول تصادفهم على عدم معرفة الاول وقد به لانهم لا تفقوا على
 ان ولادة الغلام اول او انعقوا على ان ولادة الجارية اول فلا يمتنع احد في الثاني ويقتضي كل الام
 والحاربة في الاول فهي ثلاثة والارابعة لو اختلفا فادعت الام ولادة الغلام اول او انكر المولى
 والجارية بقصغيرة والقول للمولى لانه ينكر شرط العتق ويحلف على العمل لانه فعل الصغير فان
 حلف لم يمتنع واحدهما الا ان تقيم البينة بذلك وان نكل عتقت الام والبنت لان دعوى الام
 حرة الصغيرة مشرة لانها تنفع محض ولها عليها ولا ية لاسيما اذا لم يعرف لها اب الحامسة ان تدعى
 الام بأن العلام هو الاول ولم تدع البنت وهي كبيرة فانه يحلف للمولى فان حلف لم يمتنع واحدهم
 وان نكل عتقت الام دون البنت لان النكول بحسب ضرورة فلا تعدى ولا ضرورة في غير
 المدعية هكذا ذكرنا واهنا يشير الى انها لو اقامت البينة تنهى البادسة ان تدعى البنت وهي
 كبيرة ان الغلام هو الاول ولم تدع الام فتعنى البنت اذا نكل دون الام ما ذكرنا وقد يكون الشرط
 واحدا لانه لو كان متعدد افهوعلى وجوه الاول لو قال ان كان اول ولد تلده فانه علاما فان حرة وان
 كان جارية فهي حرة وقوله تسامان علم انه اول عتقت الام والجارية بغير بيان علم ان الجارية بغير
 الاولى عتقت لغير وان لم يعلم الجارية بغيره على كل حال والغلام عتقت على كل حال ويعنى نصف
 الام وتسمى في نصف تيمها وان اختلفا فالقول قول المولى الثاني لو قال ان كان اول ولد تلده فانه علاما

(قوله ولا شك ان الولادة مما يمكن الاطلاع عليها)
 قال في التبر لا يخفى انه ليس المراد بالاولاد سقطها بل التي الكلام فيها وهو كون الغلام اول او لا وهذا مع ولائهما في حل واحد مما يخفى غالبا (قوله) فالحاصل ان الشرط اذا كان مركبا (الخ) يتوقف صحة هذا التعميم على صحة هذا المحكم في قوله لصدقه ان دخلت الدار قبل زيد فانت حرة ووجد الدخول ولم تدرك البينة وان مقتضى ما ذكره اعتبار الاحوال مع ان الرق ثابتة بغير وقوع الشك في زواله لعدم العلم بوقوع الجرح الاستعمال

لهو حر وان كانت حارة ففانت حرة فقلت هما وان علم انه الاول عتق هو لا غير وان علم انها اول عتقت
الام والغلام لا غير وان لم يعلم فالغلام حر على كل حال والمجاري بقرينة على كل حال يعتق نصف الام
الثالث ان تلد غلامين وحر اثنين والمسئلة بها فان علم ان الاول ذكرا عتق هو لا غير وان علم انها سارية
فهى بقرينة ومن سواها حر لو وان لم يعلم الاول يعتق من الغلامين من كل واحد منهما ثلاثة ارباعه
وبسعى في ربع قيمته يعتق من الام نصفها وعتق من البنين من كل واحد ربعها الرابع لو قال
لذا ولت غلاما ثم جارية فانت حرة وان ولت جارية ثم غلاما فالغلام حر فقلت هما وان كان الغلام
اولا عتقت الام والغلام والمجارية رقيقان وان كانت المجارية اول عتق الغلام والام والمجارية
رقيقان وان لم يعلم الاول بانها قسما فالمجارية بقرينة واما الغلام والام فانه يعتق من كل واحد منهما
نصفه وان احتلفا القول قول المولى مع عبده الخامس لو ولت غلامين وحر اثنين والمسئلة بها فان علم
ولت غلامين ثم جارية عتقت الام وعتقت المجارية الثانية يعتقها وبقي الغلام والمجارية الاولى
رقيقان وان ولت غلاما ثم جارية ثم غلاما عتقت الام والمجارية الثالثة والغلام الثاني يعتق الام
وان ولت جارية ثم غلامين عتق الغلام الاول وبقي من سواه رقيقا وكذا اذا ولت جارية ثم
غلامين ثم جارية عتق الغلام الاول لا غير وكذا اذا ولت جارية ثم غلاما ثم جارية ثم غلاما عتق الغلام
الاول وان لم يعلم بانها قسما فعتق من الاولاه من كل واحد بمو يعتق من الام نصفها وان اختلفوا
فالقول قول المولى مع عبده كذا في الردائع بخلاف التعليق (قوله لو شهد انه حر احد عبديه او امته
لعت الا ان تكون في وصية او طلاق مبهم) وهذا عند الامام وقال الشاهد مقبولة ويؤخر بان وقع
العتق على احدهما قياسا على ما اذا شهدا انه طلاق احدي نساءهما جائز ومبهم على ان يطلق
احدهما بالاجماع وهو المراد بقوله او طلاق مبهم وهو واستثناء منقطع لان مصدر الكلام لم يتناول آخوه
وفرق الامام بينهما اما في عتق العبد الفرق ان الشاهد على عتق العبد لم يقبل من غير دعوى العبد
ولم يصدق هنالكان الدعوى من المجهول لا تتحقق فلا تقبل الشاهد وعندهما السالم تكن دعواه شرطاً
فما اما في الطلاق فعند الدعوى لا يوجب خلافا في الشهادة لانها ليست بشرطه واما في عتق الاممة
فانها لا تقبل منه وان كانت الدعوى ليست شرطاً لاعتقها لم تسترط الدعوى بل انه يشترط
تحرير الفرج فشا به الطلاق لكن العتق المهم لا يوجب تحرير الفرج عند علمي ما ذكرنا فصار
كالشاهد على عتق احد العبدين وللمراد بقوله الا ان يكون في وصية انهما شهدا انه اعتق في مرض
موتهم ان القياس ان لا تقبل لحد كذا ولا انحصار قبولها لان العتق في المرض وصية والحكم معلوم
وهو الموصى وله خلف وهو الوصي او الوارث فتتحقق الدعوى من الخلف ولان العتق يشيع بالموت
فهما قصار كل واحد منهما معينا وكذا الرشد اعلى تدبر احدهما سواء كان في صحته او مرضه لانه
وصية ولو في الصحة واطلق المصنف في شهادتهما يعتق احد العبدين فتعمل ما اذا كانت الشهادة بعد
موت المولى وهو قول البعض لان العتق في الصحة ليس بوصية فلا تقبل شهادتهما والاصح قبولها
اعتبار الشروع لعلم عرف ان الحكم اذا علم بعين لا يفتى بانها ما احدهما فكان ينبغي للمصنف ان
يقول في حياته لا يفتى لكن قال في فتح القدر ولعلنا ان يقول شروع العتق الذي هو مني على
صحة كون العبد من مدعيين يتوقف على ثبوت قوله احد كالحرم ولا متبناه الا الشاهد ومعهما
متوفى على الدعوى الصحيح من الحصر فصار ثبت وشيوع العتق متوقفا على ثبوت الشاهد فلو
انتت الشهادة بمحض خصوصتها وهي متوقفة على ثبوت العتق فيها انما عازم الدور واذ لم يتم وجه

لو شهدا انه حر واحد
عبده او امته لعت الا
ان تكون في وصية او
طلاق مبهم

(قوله وهو استثناء منقطع
الشيخ) قال في المهر استثناء
متصل يعني لعت الشهادة
في كل الاحوال الا في
هاتين الحالتين وما في
البصر من انه منقطع
ففيه نظر لا يخفى له قلت
وفيه نظر لا يخفى فانه
وان صح في الاولى لا يصح
في الثانية

ثبوت هذه الشهادة على قوله لم ترجح القول بعدم قبولها وعلى هذا يبطل الوجه الثاني من وجهي الاستحسان في المسئلة التي قبل هذه له أقول ان هذا من الجبب العباب من هذا المتفق لان حصة كونها مدعى لا يتوقف على الثبوت اذ يلزم مثله في كل دعوى بأن يقال حصة كونها مدعى متوقفة على ثبوت قوله وثبوت قوله متوقف على تقدم الدعوى العصبية والمناسحة الدعوى متوقفة على كون المدعي معاصيا مع بقية الشرائط فإذا كان المولى حالي مدعى كل منهما عتق نفسه لجهالة العتق فلم يسمع الشهادة لعدم تقدم الدعوى وإذا مات المولى شايع العتق بغا زال لكل واحد منهما ان يدعي ان تصفه حر فاذا ادعى ذلك سمعت دعواه وقيل برهانه فقد ظهر حصة الوجه الثاني وبطلان قول من زعم بطلانه ولهذا صح القول المذكور فخر الاسلام والمصنف في الكافي وارتضاء الشارحون واقفه هو الموفق للعواب وشمل احلاق المصنف اذا كان العبدان يدعيان العتق أو أحدهما كافي السدائع وأشار المصنف الى انهما لو شهدا له حر رامة عتقها وبماها فقتلها لاعتقل لانهما لم يشهدا بما تصحلاه وهو عتق معلومة بل بمجولة وكذا الشهادة على طلاق احدى زوجتيه وبماها فقتلها او عند زفر قبيل ويجبر على البيان ويجب ان يكون قوله كما تقول زفر في هذا لانها كشهادتهما على عتق احدى أمته وطلاق احدى زوجتيه كذا في فروع القدر والى انه لو شهد انه اعترق عبده سالما له عتق كل واحد اسمع سالما والمولى يصعد بعق واحد منهما فيقول في حقيقته لانه لا يمين الدعوى لقبول هذه الشهادة عنده ولا يتحقق ههنا من الشهادة لانه غير ميم منهما فصار كسئلة الكتاب الحلافية بخلاف ما لو كان له عبد واحد اسمع سالما وتهدا انه اعترق عبده سالما ولا يعرفونه فانه يعتق لانه كان متعينا لما أوجبه وكون المهرود لا يعرفون عين المسمى لا يمنع قبول ما دهم كان القاضي يقضي بالعق بهذه الشهادة وهو لا يعرف العبد بخلاف ما لو شهدوا بيمينه كذا في فروع القدر و زفر وما أخرى ههنا تناب الشهادات أحيانا كرها والماء والفرق بين البيع والعتاق ان البيع لا يثبت في الجهالة أصلا والعتق يثبت بشر بلهنا لا ترى انه لا يجوز بيع احدى العبدين ويجوز عتق أحدهما كذا في البدائع والله أعلم

باب الحلف بالدخول

هكذا في بعض النسخ والاولى باب الحلف بالعق كافي الشهادة وللمراد منه ان يجعل العتق حراه على الحلف بان يطلق العتق بشئ وهو شرط في بيان التعليق بعد ما ذكر مسائل التخيير واتخاذ مسألة التعليق بالولادة في باب عتق البعض لبيان انه يعتق منه البعض عند عدم العلم والحلف بفتح الحاء مع كون اللام وكسر هاء مصدر وقولهم حلف بالله بحلف حقا وحلقا القسم ونكر الحاء مع كون اللام العهد (قوله) ومن قال ان دخلت فكل مملوك في يومئذ حر عتق ما ملكه بعد به) أي بعد هذا القول بالدخول لان التويز في يومئذ عوض عن الجملة المضاف بها اللفظ اذ تقرر اذ دخلت ولفظ يوم ظرف للملك فكان التعذر كل من يكون في ملكي وقت الدخول حر وهذا في الحقيقة اضافة عتق المملوك يوم الدخول الى يوم الدخول والمملوك لا يكون الا بملك فصار كانه قال ان ملكك مملوك او وقت الدخول فهو حر وهو يصدق بملك قبل الدخول يقارن بقائه الدخول فكانه اضافة العتق الى الملك الموجود عند الدخول بخلاف قوله لغيره ان دخلت الدار فعتق

باب الحلف بالعتق
ومن قال ان دخلت فكل مملوك في يومئذ حر عتق ما ملكه بعد به

(قوله) اذ يلزم مثله في كل دعوى الخ قال في الزهر لزوم مثله في كل دعوى ممنوع اذ الكلام في ثبوت حصة الدعوى عليه وهو كون المدعي خصما معلوما كما اعترف به وهو موقوف على الشهادة ولا وجود لهذا المعنى في كل دعوى نعم يمكن ان يقال لانسلم توقف الشروع على ثبوت قوله أحدهما بل على صدوره منه فاذا ادعاه أو أحدهما فقد ادعى كل واحد انه عتق نفسه فاذا برهن على ذلك قبل برهانه لم قلنا أمل

باب الحلف بالدخول

سرها فاشتره فدخل لا يعتق لانه لم يصف العتق الى ملكه لانه لم يصر بمال ولا معنى والمراد باليوم هنا مطلق
الوقت حتى لو دخل للاعتق ما في ملكه لانه لم يصف الى فعل لا يمتد وهو الدخول وان كان في اللفظ
انما انصف الى لفظ اذ المضافة للدخول لكن معنى انصف ملاحظ والا كان المراد يوم وقت الدخول
وهو وان كان يمكن على معنى يوم الوقت الذي فيه الدخول تقسيده اليوم به لكن اذا اراد به مطلق
الوقت بصير المعنى وقت وقت الدخول ونحن نعلم مثله كثيرا في الاستعمال الصحيح كقوله يومئذ
يفرح المؤمنون بنصر الله ولا يلاحظ فيه من ذلك فانه لا يلاحظ في هذه الآية وقت يظنون
يفرح المؤمنون ولا يوم وقت يظنون يفرحون وتظاهره كثير في كتاب الله تعالى وغيره فعرف ان لفظ
اذ لم يذكر الا تكسر العوض عن الجملة المحذوفة أو عمادها أعني التنوين لكونه حرفا واحدا
سا كاتحتمنا لم يلاحظ معناها وشبهه كثير في أقوال أهل العربية في بعض الألفاظ لا يلتقي
على من له نظر فيها كذا في فتح القدير ولو قال المصنف عتق ما هو عموما له وقت الدخول
لكن أظهر لان ما كان في ملكه وقت الحلف واستمر الى وقت الدخول لم يملكه بعد اليمين ملكا
مستحدا وفي البدائع لو قال كل عموك أملكه اليوم فهو حر ولا يملك له وله مملوك فاستفاد في يومه
ذلك مملوكا آخر عتق ما في ملكه وما استفاد ملكه في اليوم وكذا لو قال هذا الشهر أو هذه
السنة لانه ما وقت باليوم أو الشهر أو السنة فلا يدوان يكون التوقيت مفيدا ولو لم يتناول
الاما في ملكه يوم الحلف لم يكن مفيدا ان قال عتبت أحد الصنعة دون الأخر لم يدفن في القضاء
لا به قوى تخصيص العموم وانه خلاف الظاهر فلا يصدق في القضاء يصدق في قيامته وبين
الله تعالى لان الله تعالى مطلع على نيته وفي البدائع أيضا لو قال كل مملوك اشترى به فهو حر ان كلف
فلانا أو ادا كلف فلانا أو ادا له الغد ولا يملك له فهذا يقع على ما يشترى به قبل الكلام فكل مملوك
اشترى قبل الكلام ثم كلم عتق وما اشترى به بعد الكلام لا يعتق ولو قدم الشرط فقال ان
كلف فلانا أو ادا كلف فلانا أو ادا جاء بعد فكل مملوك اشترى به فهو حر فهذا على ما يشترى به بعد
الكلام لا قبله حتى لو كان اشترى ممالك قبل الكلام ثم كلم لا يعتق واحبهم وما اشترى
بعده يعتق ولو قال كل مملوك اشترى به اذ دخلت الدار فهو حر أو قال ان قدم فلان فهذا على ما
يشترى به بعد الفعل الذي حلف عليه ولا يعتق ما اشترى قبل ذلك الا ان بعثهم (قوله ولو لم
يقول يومئذ) أي لا يعتق ما يملكه بعده وانما يعتق من كان في ملكه وقت التكليم لان قوله كل
مملوك لي مختص بالمحال والحزم مرة المملوك في الحال يتعلق في الحال بمملوك أي المملوك في الحال
حر مته هي الجزاء وانما كانت الحال لان المختار في الوصف من اسم الفاعل والمفعول ان معناه قائم
حال التكليم عن نسب السه على وجه قيامه به أو وقوعه عليه واللام للاختصاص فلو لم يكن في
ملكه شيء يوم حلف كان اليمين لغوا ولا فرق بين كون العتق مطلقا كافي الكتاب أو مختصا بوسله
قدم الشرط أو آخره وسواء كان التعلق بان كما في الكتاب أو بغيرها كادخلت أو ادا ما أو متى
أو متى ما وقوله لي ليس بعيد لانه لو قال كل مملوك أملكه فهو حر ولا يملك له فانه لما كان في ملكه
يوم حلف فقط لان صبغة افضل وان كانت تستعمل للحال والاستقبال لكن عند الاملاقي يراد
به الحال عرفا وشرعا وانه أما العرف فانه قال فلان يا كل أو يشرب أو يفعل كذا برأيه
الحال ويقول الرجل ما مملك ألف درهم ويرأيه الحال وأما الشرع فانه قال أتمه بدين
لانه لا الله يكون مؤمنا ولو قال أتمه بدين فلان على فلان كذا كان شاهدا وأما اللغة فان هذه

طول يقل يومئذ لا

الصيغة موضوعة للعال على طريق الاصاله لانه ليس للعال صيغة أخرى ولا استقبال سين وسوف
فكانت الحال أصلا فيها والاستقبال دخیلا فعدنا لخلق ينصرف الى الحال ووقال عنيت به
ما استقبال ملكه عتق ما ملكه للعال وما استقبلت الملك فيه لمذا كذا ان ظاهرها للعال وبنيته
بصرفه عن ظاهره فلا يصدق فيه ويصدق في قوله أرتعت ما حصلت ملكي فيه في المستقبل
فعتق عليه وأقره كذا إذا قل زبني طالق وله امرأة مبرورة فبذ الاسم ثم قال لي امرأة أخرى بمنا
الاسم عنتنا ملقت للمبرورة فظاهر اللفظ والمجهولة باعتبارها كذا هو ما وكذا الوقال كل مملوك
أملكه الساعة فهو حر ان هذا يقع على ما في ملكه وقت المين ولا يعتق ما يستفده بعد ذلك الا ان
يكون نوى ذلك فيلزمه ما نوى لان المراد من الساعة المذ كور في الساعة المعروفة عند الناس
وهي الحال لا الساعة الزمانية الى ذلك كرها المنجبون في تناول هذا الكلام من كان في ملكه وقت
التكلم لا من يستفده من بعد فان قال أرتعت بمن استفدي في هذه الساعة الزمانية يصدق فيه
لان اللفظ يصبغ فيه وفيه تشديد على نفسه ولكن لا يصدق في صرف اللفظ عن يكون في ملكه للعال
وسواء أطلق أو علق بشرط قدم الشرط أو أخره كذا في البدائع (قوله والمملوك لا يتناول المملوك)
لان اللفظ يتناول المملوك المطلق والمنجس مملوك تبعا للام لا مقصودا ولا به محصور وجه واسم
المملوك يتناول الانفس دون الاعضاء ولهذا لا يملك به معتردا ولا يجزئ عتقه عن الكفارة قالوا
قال كل مملوك في حروله جل أوصى به بدون أمه أو قال كل مملوك لي ذك فهو حروله جارية حامل
فولدت ذك الاقل من سنة أشهر أو قال ان اشتريت مملوكا فمساخران واشترى جارية حاملا
فان الحمل في هذه الصور الثلاث لا يعتق لمذا كذا ولا يعتق الام في المسئلة الثانية ايضا لنفسه
بالذ كورة ولا في المسئلة الثالثة كافي البدائع لان شرط المنجس مملوكين والمملوك لا يبعي مملوكا
على الاطلاق وكذا الوقال للعامل كل مملوك لي عيرك حر لم يعتق الحمل كافي الخط وانما قيدنا
بالصور الاربع لانه لو قال كل مملوك لي حروله جارية حامله فان الحمل تدخل فيعتق الحمل تبعا
لها كافي الهداية وهذا بناء على ان لفظة مملوك اما الذات متصفة بالمملوكية وفسد التذ كير لم يجر
الفهم وإذا كان التانيث جزم مفهوم مملوكه فيكون مملوك أعظم مملوكه فالتأنيث فيه عدم الدلالة
على التانيث لا الدلالة على عدم التانيث واما ان الاستمهال استمر فبمعنى على اللاحقة فوجب اعتباره
كذلك كذا في فتح القدير قيد بدم تناول الحمل فقط لانه يتناول العيسو لو مبرورين أو أمأ ذوبين
أو أمأ جورين لا ما لموان كن حوامل وأمهات أولاده وأولاده وأولاده وأولاده ولو نوى الذ كور
فقط لم يصدق في القضاء لانه خلاف الظاهر في عرف الاستمهال ويصدق فياته نعم ان طائفة من
الاصوليين على ان جمع الذ كور يعم النسا حقيقة وضعا وفي الذخيرة قال بمالكي كلهم أحرار
ونوى الرجال دون النساء لم يذ كرو وقالوا لا يصدق فياته بخلاف قوله كل مملوك لي ونوى التخصيص
بصدق ديانة اه فان قلت ما الفرق وفي الوجهين نسبة تخصص العام لمحواب ان كلهم تأ كيد
للعام قبله وهو مالكي لانه جمع مضاف فمع وهو يرفع احتمال المنازعة الباء التخصيص يوجب
الماز فلا يجوز بخلاف قوله كل مملوك لي فان التناهي به أصل العموم نطق قبيل التخصيص وفي
الخط لو قال لم أو للمبرورين فيلزمه ان يدين بفساد ديانة وأصح انه يصدق ديانة لانه لا يمكن تخصيص
العام لا باعتبار الوصفان المخصوص لا بامتياز العام لا باعتبار الوصف فلما لم يصح التخصيص في
حق الوصف ما لم يكن تخصيص تام أبدا اه وأشار بعلم تناوله للعدل الى انه لا يتناول من لم يكن

والمملوك لا يتناول المملوك

(قوله لانه لو قال كل مملوك
لي حروله جارية الخ) قال
في النهر فانت خبير بان
هذا لا يدخل إطلاق
المصنف بعد ان الحمل انما
عتق تبعا لا يتناول اللفظ

ملوك على الاطلاق فلا يتناول المكاتبة ملوك من بعدهم هو حريدا وقسمنا انه لا يدخل
 تحت لفظ العبد ايضا ولا يتناول المشترك الا انية ولا عبيده التاجر وهو قول أبي يوسف وسوله
 كان على العبدین أولا وعلى قول محمد عتقوا نواهم أولا وعلمدين أولا وعلى قول أبي حنيفة ان يكن
 علمدين عتقوا ذانواهم والا فلا وان كان علمدين لم يعتقوا وان نواهم كذا في فتح القدر والنهاية
 وغيرهما وعلى ان عتقوا حتى من انه لا يدخل العبد المروء والمأذون في الفخارة يسبق قبله وذ كفي
 ليطأ انه لا يتناول المشترك الا اذا ملك النصف الاخر بعد ما به يتفق في قوله ان ملكك ملوكا
 فهو حر لا فهو جد الشرط وهو ملوك كامل فلو باع نصيبه ثم اشترى نصيبا من ملكه لم يعتق استقاما
 لا لم يجتمع في ملكه ملوك كامل بخلاف ان ملكك هذا العبد فهو حر فقلت نصفه ثم باعه ثم ملك
 النصف الثاني فانه يعتق النصف الذي في ملكه لان حالة تعيين المملوك برأيه الملك فيه مطلقا
 لا يجعها اه (قوله كل ملوك لى أو أملكه فهو حر بعد عتق أو يعمد في يتناول من ملكه منه
 حلف فقط) لما قدمنا ان قوله كل ملوك لى الحال وكذا كل ملوك أملكه لان المضارع الحال كما
 بيناه من كان في ملكه وقت الجين يصير حرافى المشتين بعد عتق قوله بعد عتق في يصير من كان
 في ملكه وقت الجين مديرا في المشتين فلا يعتق من اشترى بعد عتق الجين في التقيد بقوله بعد عتق في
 قيد يكون الطرف غير الفهر لا يعلو جعله غير فالك كما اذا قال كل ملوك أملكه غدا فهو حر ولا
 نسبة ذكر محمد في الجامع انه يعتق كل من ملكه في غد ومن كان في ملكه قبله وقال أبو يوسف
 لا يعتق الا من استفاد ملكه في غد ولا يعتق من جاءه وهو في ملكه وهو رواية ابن معاذ عن محمد
 وعلى هذا الخلاف اذا قال كل ملوك أملكه رأس شهر كذا فهو حر ورأس الشهر اليه التي يهل
 فيها الهلال ومن التمدد الى الليل للعرف وعن أبي يوسف فين قال كل ملوك أملكه يوم الجمعة فهو
 حر قال ليس هذا على ما في ملكه انما هو على ما يملكه يوم الجمعة وهذا على أصل أبي يوسف صحيح لانه
 أنشأ العتق الى زمان مستقبل فاما اذا قال كل ملوك أملكه اذا جاءه غدا فهو حر فهذا على ما في
 ملكه في قولهم لانه جعل مجيء التمدد ط الشبوت العتق لا عبرة بعتق من في ملكه ولكن عند
 مجيء الغد كذا في البائع (قوله وبعوه عتق من ملكه بعده من ثلثه ايضا) أي بعوت للمولى عتق
 من ملكه بعد قوله كل ملوك لى أو أملكه حر بعد عتق من ثلث ماله كما يعتق من كان في ملكه
 الحال من ثلث المال فالحاصل ان من كان في ملكه وقت الجين مديرا مطلقا ومن ملكه بعد ما
 فليس بمدير مطلق وانما هو مدير مقيد بعتق عتق للمولى عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف
 يعتق من كان في ملكه يوم حلف ولا يعتق ما استفاده بعد عتق لان اللفظ حقيقة الحال على ما بينا
 فلا يعتق به ما سلكه ولهذا صار هو مدير ادون الا شخر ولهما ان هذا ايجاب عتق وابطال عتق
 اعتبر من الثالث وفي الوصايا تعتبر الحالة المنتظرة والحالة الراهنة لا ترى انه يدخل في الوصية
 بالمال ما يستفاد بعد الوصية وفي الوصية ولا دفلا من ولده بعد ما اولا ايجاب انما يصح مضاما
 الى الملك أو الى غيره من حيث انه ايجاب العتق يتناول العبد المملوك اعتبارا بالحالة الراهنة فيصير
 مديرا حتى لا يجوز بيعه من حيث انه ابراء يتناول الذي يشتر به اعتبارا بالحالة المترتبة وهي
 حالة الموت وقبل الموت حالة التملك استقبال محض فلا يدخل تحت اللفظ وعند الموت يصير كما قال
 كل ملوك أملكه فهو حر بخلاف قوله مدد عدلى ما تقدم لانه تصرف واحد وهو ايجاب العتق
 وليس فيه ابراء والحالة محض استقبال فافترقا ولا يقال انكم جستم من الحال والاستقبال لا فانقول نعم

كل ملوك لى أو أملكه فهو
 حر بعد عتق أو يعمد في
 يتناول من ملكه منه
 حلف فقط وبعوه عتق من
 ملك بعده من ثلثه ايضا
 (قوله وبعوه علم ان ما في
 الجني الخ) أقول الذي
 رأيت في الجني ولا
 يدخل العبد المشترك
 والعبد الموهوب والمأذون
 في الفخارة يعتق اه
 قوله والعبد الموهوب
 بالواو والباء آخره من
 الهبة لا للمروء من
 الرهن وهذا لا يخالف
 ما هنا وقوله والمأذون
 في الفخارة يعتق موافق
 لما هنا ايضا الظاهر ان
 نصبة لعتق التي وقف
 عليها المؤلف معرفة

ولكن بشئين مختلفين ايجاب عتق ووصية وانما لا يجوز ذلك لاسباب واحد كذا في الهداية وتعمقه في فتح القدير بان هذا قول للمرتدين غير مرضي في الاصول والا لم يتنع الجمع مطلقا ولم يحقق خلافه لان الجمع قط لا يكون الا باعتبارين وبالنظر الى شئين ولو أمكن أن يقال ان اللفظه اوجب تقدير لفظ اذا كان وصية وهو ما قد روي عنه موته من قوله كل عتق حر فعتق به ما شهدت له ملكه والموجب للتقدير ما ذكرنا من تحقيق مقصود الوصية من الثواب والبر الايجاب وهذا الوجه لا يحتاج الى تقديم تقديره عندهم كالعبد والا كان مدر لمطلقا وانما يحتاج اليه عند موته من قوله فلا تتعلق به عبارته عندهم كالا الصريح فلا تعلق بتناول الاحمال ولا لقدرته لتأخير تقديرها الى ما قبل الموت فلا يكون مدر لمطلقا ولا مقيدا كان واقعا للاشكال اه وحاصله ان عتق مملكته بعده موته ليس من اللفظ للذ كورلسانهم بالجمع بين الحال والاستقبال وانما هو من لفظ آخر مقدر دل عليه تحقيق مقصوده من الثواب فلا جمع لفظ واحد بل لفظين مذ كور ومقدر واذا بقوله من ثلثها انهما ان خرجا من الثلث عتق جميع كل منهما وان ضاق عنهما بضرب كل منهما بقيته فيه وان كان على المولى دين مستغرق فانها السمان له في جميع قيمتهما كما هو حكم الدبر بصلوته مولاه وانما المصنف الى انه لو قال كل عتق مملكته اذا مات فهو حر فالحكم كذلك والله اعلم

باب العتق على جعل

باب العتق على جعل
حره عبده على مال
فقبل عتق

آخره لان الاصل عدمه والجعل في القصة يضم الجعل ما يحصل للعامل على عمله ثم يبيى به ما يعطى الجاعل ليسين به على جهاده واجعلت له اعطيت له والجماع جمع جملة اوجهه بالحر كات بمعنى الجعل كذا في المغرب والمراد منه هنا العتق على مال (قوله حره عبده على مال فقبل عتق) أي قبل العتق وذلك مثل أن يقول أنت حر على ألف درهمه وألف درهمه وأعلى ان تعطني ألفا أو على ان تؤدي الى ألفا أو على ان تحبيني بألف أو على ان لي عليك ألفا أو على ألف تؤديها الى أو قال بعتك نفسك منك على كذا أو وصيت لك نفسك على ان تعوضني كذا ولتساوقف على قوله لانه معاوضة المال بغير المال اذا العبد لا يملك نفسه ومن قضية المعاوضة ثبوت المحكم بقول العوض الحال كما في البيع فاذا قبل صار حرا وما شرط دين عليه مخي تصح الكفالة به بخلاف بدل الكفاية لانه ثبت مع المتاني وهو قيام الرق على ما عرف وكما تصح به الكفاية حازان يستبدل بها شاة يدايد لانه دين لا يحقق قبضه في المجلس فيجوز ان يستبدل به كالاثمان ولا خيرة يستبدل بالدين بالدين حرام ولم يقيد القبول بالمجلس لما عرف انه لا بد لكل قبول من المجلس بان كان حاضرا اعتبر مجلس الايجاب وان كان غائبا اعتبر مجلس عمله فان قبل فيه صح وان رد أو عرض بطل والاعراض عنه انما يكون بالقيام أو بالاشتغال بعمل آخر يعلم انه قطع لما قبله كذا في شرح الطحاوي ولم يقيد المصنف العتق بالادلايه بعتق قبضه لانه ليس معاظا على الاداوه وانما هو ما على القول وقد وجدوا فادبقوله قبل ايه لا بد ان يقبل في الكل فلو قال لبعده أنت حر بألف فقال بعتك في النصف بانه لا يجوز عندنا في حقيقته لان العتق عندهم يجزأ فلو جاز قبوله في النصف وجب عليه نصف البطل وصار الكل حار جازع بده لانه يخرج الباقي الى العتق بالسماة والمولى ما رضى بزوال يده وصيرورته مجبور وان التصرف الابا بألف وضدهما يجوز بعتق كله بجميع الالف لانه لا يجزأ عندهما

باب العتق على جعل

فالقبول في النصف قبول في الكل ولو كان ذلك في الطلاق كان القبول في النصف قبولاً في الكل
 اتفاقاً وكذا كل ما لا يميز كالهم وغيره ولو قال لمولاه اعتقني على ألف فأعتق نصفه يعتق نصفه بغير
 شيء ولو كان بالياء يعتق نصفه بغير شيء عند الإمام كافي الطلاق كذا في المحط وقد يكون العبد
 كله لانه لو كان له نصفه فقال له أنت حر على ألف فقبل فانه يعتق نصفه بغير شيء الا اذا أجاز
 الآخر يجب الألف بينهما عند أبي حنيفة لان العتق يحرز عند اختلاف ما إذا قال أعتقت نصبي
 بألف فقبل العبد لزمه الألف للعتق لا يشارك فيه السالك لأن الألف بمقابلة نصيبه كذا في المحط
 أيضاً وأطلق المصنف في المال فتعمل جميع أنواعه من التقدي والعروض والمحو وأن كان بغير عينه
 لأنه معاوضة للمال بغير المال فتشابه النكاح والطلاق والصلح عن دم العبد وكذا الطعام والمكيل
 والموزون إذا كان معلوم الجنس ولا يضر جهالة الوصف لأنها يسيرة ويلزمه الوسطي تسمية المحو وأن
 والثوب بعد بيان جنسهما من القرس والحمار والعدو والثوب الثوري ولو أتاه بالقيمة أجبر المولى
 على القبول ولو لم يسم الجنس بان قال على ثوب أو حيوان أو دابة فقبل عتق ولزمه قيمة نفسه كالأعتق
 على قيمة رقبته فقبل عتق كافي المحط وأشار المصنف إلى أنه يفتى بالقبول ولو كان المال لمالك للضر
 قلو أعتقه على عبد مثلاً ما استحق لا ينفع العتق بان كان بغير عينه فعلى العبد منه في الثلث والوسط في
 القمبي وإن كان معينا رجع على العبد بقيمة نفسه عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد بقيمة المستحق
 وعلى هذا الخلاف إذا هلك قبل التسليم وكذا على هذا الاختلاف لو رده بسبب ولد لس لولوى الرد
 بالعب السير عند أبي حنيفة وانما يرد بالعب الفاحش كالعب في المهر وقالا بالسير أيضاً
 كذا في البدائع ولو اختلفا في المال جنسه أو مقدار ما اقول للعبد عينه كالأول أنكر أصل المال
 وإن أقام السنة أو السنة للمولى في مختلف ما إذا كان العتق مطلقاً بالاداء وهي المسئلة لا تفتقن القول
 فيما اقول المولى والبينة بينة العبد كذا في البدائع وشمل إطلاق المال المحر في حق الذي فاتها
 مال عندهم فلما عتق الذي عبده على خيرا وخير فانه يعتق بالقبول ويلزمه قيمة المسمى فان أسلم
 أحدهما قبل قبض المحر فندما على العبد قيمته وعند محمد عليه قيمة المحر كذا في المحط وقد يكون
 المخاطب بالعتق معينا لانه لو كان مجهولاً كما إذا قال أحدكم حر على ألف والاخر غير شيء فقبلنا عتقا
 بلا شيء لأن عتقهما متيقن ومن عليه المال مجهول فلا يجب كرجلين فالرجل لك على أحد فالألف
 وتماثل بغير يعاته في المحط وفي الأخيرة أنت حر على أن تضع عني فلم ينج فعليه قيمة حج ووسط سئل أبو
 جعفر عن رجل قال لعبد هم عني يوماً وأنت حر وأصل عني ركعتين وأنت حر قال عتق وإن لم يسم
 وإن لم يصل ولو قال حج عني وأنت حر لا يعتق حتى يجهل لأن الصوم والصلاة مما لا تجرى فيها النيابة
 والحج مما يجرى فيه النيابة ولا نه لا مؤنة في الصوم والصلاة فلا يدل على اشتراط بدل والحج فيه مؤنة
 فدل على أنه شرط ذلك بدلاً ثم اعلم أن الاعتاق على مال من جانب المولى تعلق وهو تعليق
 العتق شرط قبول العوض فإما قيمته من جانبه أحكام الدلق حتى لو ابتدأ المولى لم يصح
 رجوعه عنه قبل قبول العبد ولا الفسخ ولا التهنى عن القبول ولا يبطل بقيامه عن المجلس ولا يشترط
 حضرة العبد ويصح تعليقه بشرط وإضافته إلى ودف ولا يصح شرط الحمار له ومن جانب العبد
 معاوضة فتراعي أحكامها فلو الرجوع لو ابتدأ وبطل بقيامه قبل قبول المولى وبقيام المولى
 ولا يفتى على الغائب عن المجلس ولا يصح تعليقه ولا إضافته كما إذا قال اشتريت قميصاً مني بألف إذا
 جاء عداً وعثر رأس الشهر يختلف ما إذا قال إذا جاء عداً عتقني على كذا جاز لان هذا توكيل منه

ولو علق عقبه بأدائه
صار مأذونا

(قوله ولا يؤدى منه عنه

وبعق) كذا في الفتح

والظاهر انه يقرأ بعق

بالنصب بان مضمره

بعنا لواء في جواب النبي

تأمل (قوله والظاهر انه

لاموقع له الخ) هذان

كلام الفتح قال بعض

الفضلاء يمكن أن يجاب

بانه يكفي في الفرق عني

المكانة اذا قال له وولاه

أمرنا أن نعلم بدل الكفاية

لنعمه الاربعة منه دين

وعدم عني الملقب عنه

على الادلاء ابراه مولا

لعدم صحة الارباه (قوله

السادة لواء الخ) اورد

عليه بعض الفضلاء نظير

ما اورد على الخامسة فان

المكانة لا يتحقق معه

(قوله عندنا في يوسف ثم

قال في الفتح وهو عندنا

لوجه (قوله وفي الحديث لواء

غيره الخ) سيد كرام المؤلف

بعدد فقرته البدائع

ما خالفه مع التوفيق

بينهما (قوله وفي النخبة

اذا قال الخ) ينبغي أن

يقول بعد، وهي الخامسة

عشر ادلو كان مكانها

لارجع المقرض على

للمولى شي لان المكاتب

مالاتفاق حتى عك السدع له قبل وجود الشرط و بعد قبل ان يحق له ولو لم يعزل حتى حقه نفسه
اعتاقه ويجوز شرط التجاره عندنا في حنيفه و لو قال للمولى اعتقتك أمس بالف فلم يقل فقال العبد
قبلت قال قول للمولى مع عنه لانه من حاسبه تعلق وهو منكر لوجود الشرط كذا في البدائع
(قوله ولو علق عقبه بأدائه صار مأذونا) أي بأداء المال كان يقول ان أدبت الى الفاسقات حر
قيصع ويعق عند الاداء من غير ان يصير مكاتباً لانه صريح في تعليق العتق بلا دلو ان كان فيه
معنى المعاوضة في الانتهاج عا صار مأذونا لا مخرج في الا كتاب لطلبه الاداء منه موافقه الفاسقات
دون التكدى فكان ادائه دالة وذكر في فتح القدير انه يخالف للمكانة في احد عشر مسألة
الاولى ما اذا مات العبد قبل الاداء بترك مال فهو للمولى ولا يؤدى منه عنه ويعق بخلاف الكفاية
الثانية لو مات للمولى في يد العبد كس كان رد للمولى ويبيع العبد بخلاف الكفاية الثالثة
لو كانت أمه فولدت ثم أدت فعتق لم يعق ولها اله ليس لها حكم الكفاية وقت الولادة بخلاف
الكفاية الرابعة لو قال العبد للمولى طعني ما تخط عنه المولى وأدى تسعة لا يعق بخلاف
الكفاية اذ في البدائع انه لو أدى مكان الدرهم دينار لا يعق وان قبل لعلم الشرط الخامسة لو أبرأ
المولى العبد عن ألف لم يعق ولو أبرأ المكاتب عتق كذا ذكره والظاهر انه لاموقع له اذا الفرق
بعد تحقق الارباه في الموضعين يكون ولا رابط لا يتصور في هذه المسئلة لانه لا دين على العبد بخلاف
الكفاية السادسة لو باع المولى العبد ثم اشتراه او رد عليه بخيار عيب ففي وجوب قبول ما باقى به
خلاف عندنا في يوسف ثم وعند محمد لا ولكن لو قبضه عتق بخلاف الكفاية في انه لا خلاف في انه
يجب ان يقبله وهذا ايضا السابعة انه يقتصر على المجلس فلا يعق ما لم يؤد في ذلك المجلس فلو
اختلف بان أعرض أو اخفق عمل آخر فادى لا يعق بخلاف الكفاية هذا اذا كان المالك كور من
أدوات الشرط لفظاً فان كان لفظاً اذ اؤتمى فلا يقتصر على المجلس الثامنة غايه يجوز للمولى بيع
العبد بعد قوله ذلك قبل ان يؤدى بخلاف الكفاية التاسعة ان السيدان يأخذ ما يظفر به مما
اكتسبه قبل ان يأتيه بما يؤديه بخلاف للمكانة العاشره انه اذا أدى عتق وفضل عمله مال مما
اكتسبه كان للسيد فباخذه بخلاف للمكانة الحادية عشرة لو اكتسب العبد مالاً قبل تعليق السيد
فاداه بعده الميعق وان كان السيد يرجع بمثله على السيد ذكر بخلاف الكفاية لا يعق ما دانه لانه
ملك للمولى الا ان يكون كاتبه على نفسه وماله فانه حينئذ يصير احر به من سيد ما أدى منه عتق
له وفي البدائع ذكر محمد في الزيات اذا قال ان أدبت الى الفاق كئيس ايضاً فانت حر واداه في
كئيس أسود لا يعق وفي الكفاية يعق له وهي الثانية عشر و لو قال أدبت الفاق في هذا
الشهر فانت حر لم يؤدها في ذلك الشهر واداه في غيره لم يعق وفي الكفاية لا يبطل الا حكم الحاكم
أو بتراضهما كافي البدائع وهي الثالثة عشر وفي المخط لو أقر غيره بالاداء أدى لا يعق لان
الشرط ادائه لم يوجد فلا حاجة الى اداه غيره لانه قادر على ادائه بخلاف الكفاية لانها معاوضة
حنفية فيها معنى التعليق فكان الاصل فيها المعاوضة فكان المقصود هو الابدال له وهي
الرابعة عشر وفي النخبة اذا قال ان أدبت الى الفاق فانت حر فاستعرض العبد من رجل الفاق فدفعها
الى مولا عتق العبد ورجع غريم العبد على للمولى فباخذه لانه لا فاقاً من بين المولى من
قبل انه عبيد اذن له في التجارة وغرماء العبد المأذون احر بما له حتى يستوفوا ديونهم ولو كان
العبد استعرض من رجل التي درهم فبقيته الفادرهم فدفع احد اللعين الى مولا وعق بها أو كل

وعق بالظنية

(قوله سواء كان الجواب بالواو الخ) قال السيد أبو السعود بكل عبارة فاضحة أن أول باب التعلق من كتاب الطلاق لو قال لبيد ادلى ألفا وأنت حر كأنك تعلم أنه لا يجرى المولى على القول ولا يعتق العبد ولو حلف بالظن لا يعتق على أدائه ما أدى بعد الولادة عتق لأزواجه لانه لا يولد له من سته أشهر وقيد بأداء العبد لانه لو علق عتقه بأداءه أجنبي لا يصير مآذونه كالأدلى إذا أدبت إلى القاضى هذا هو حلف الأجنبي بالف ووضه ما بين يديه لا يجبر المولى على القول ولا يعتق العبد ولو حلف المولى أنه لم يقبض من فلان ألفا لا يعتق كذا في الحاشية (قوله وعق بالظنية) لانه يتعلق نظر إلى اللفظ ومعاوضة نظرا إلى المقصود لانه ما علق عتقه بالأداء إلا لئلا يعتق على دفع المال فخال العبد شرف الحرمة والمولى المال عقابا لمتعة الكفاية ولهذا كان عوضا في الطلاق في مثل هذا اللفظ حتى كان باثنا فجعلناه تعلقا في الابتداء جملا باللفظ ودعا الضرر عن المولى حتى لا يمنع عليه به ولا يكون العبد أحق بحكاسبه ولا يجرى إلى الولد المولود قبل الأداء وعلينا معاوضة في الانتهاء عند الأداء فضرر عن العبد حتى يجبر المولى على القول فعلى هذا يدور الفقه ويخرج المسائل تظهر الهبة بشرط العوض والتخلف رفع الموانع بان يقبض بين يديه بحيث لو عديده أخذته فثبت حكم القاضى بأنه قد قبضه وفيه من البيع وبدل الأجر وسائر الدون وهذا معنى قولهم أجبره الحاكم على قبضه أى حكمه لانه يجبره على قبضه بحسب وقبوه ولو حلف للمولى أنه لم يؤد له إلا ألفا حنت كفى الحاشية واتخاذ كذا التخلية ليعقد أنه يعتق بمقتضى العتق بالأولى ويستثنى من إطلاق ما في المختصر مسائل لا حتى فيها بالتخلية الأولى لو كان المال مجهولا بأن قال إذا أدبت إلى دراهم فانت حر لا يجبر على القول لأن مثل هذه الجملة لا تكون في المعاوضة ولا يمكن جعلها على الكفاية فتكون عينا محضوا لا حرفة كفى التبيين وفي المصنف لو قال ان أدبت إلى كذا حنطة فانت حر فما مكر حديد يجبر على القول لأن الكسر للطلق إنما ينصرف إلى الوصل دفع الضرر من الجانبين فإذا أتاه بالجد فقد أحسن في القضاء موسى بهذا الضرر فطل التحسين وتعلق العتق بحنطة مطلقة ولو قال كذا حنطة وسطقاته مكر حديد لا يجبر لانه نص على التعلق بكر موضوعه وفي الشروط اعتبر النقص ما لم يكن كفى مسألة الكفيس الأبيض ولو قال أعنتى عنى عسدا وأنت حر فاعتق عبدا مرتفعاً لا يعتق ولو قال ادلى عسدا وأنت حر وأدى إليه عسدا مرتفعاً يعتق كفى الكسر والفرق أن في الأداء يكون المولى راضيا بالزاد لانه ادخل شي في ملكه فيكون نفعاً محضاً لا ضرر وأما العتق اخراج عن ملكه لأن كسبه مملوك للمولى له الثانية لو كان العتق معلقا على أداء المجر لا يجبر على القول وإن كان يعتق بقبوله لأن المسلم ممنوع عنها الحق الله تعالى والثالث لو كان معلقا على أداء ثوب أو دابة لا يجبر على القول ولو أتى بثوب وسط أو حيد لانه مجهول الخمس فلم يصلح عوضا وإذا توصفه أجبر على قبوله بأن قال ثوبا هرا وبالأربعة لو قال ان أدبت إلى ألفا أدته فحقت بها أو وجب بها لا يعتق بسلام الألف إليه ما لم يقبل لانه علق العتق بشرطين فلا ينزل بوجوب أحدهما

الألف لا أخرى فان القرض انما يأخذ من المولى الألف التي دفعها العبد السمي بعض المولى أيضا للقرض الألف درهم لأن المولى منع العبد بعتقه من أن يبيع بما عليه من الدين وإن شاط القرض أتبع العبد بجميع دينه أيضا له قيد بالتعلق لانه لو لم يأت في الجواب باللفظ لم يتعلق بل يقتصر سواء كان الجواب بالواو كقوله ان أدبت إلى ألفا وأنت حر أو لا كقوله ان أدبت إلى ألفا أنت حر لكونها تبدل لجواب العلم الرابطة وفي الخيرة قال لبيد أنت حر وأدلى ألفا درهم فهو حر ولا شيء عليه ولو قال ادلى ألفا وأنت حر لم يعتق حتى يؤدى ولو قال فانت حر عتق الحال لأن جواب الأمر بالواو لا بألفا فهي للتسلط أى أدلى ألفا لانه كقوله أن شرف قد أتاك الغوث ونعمامه في الأصول من بحث الواو وقد قدمنا في بحث عتق المحل من الظهيرة أنه لو علق عتق المحل بأدائه ألفا فانه يتوقف العتق على أدائه ما أدى بعد الولادة عتق لأزواجه لانه لا يولد له من سته أشهر وقيد بأداء العبد لانه لو علق عتقه بأداءه أجنبي لا يصير مآذونه كالأدلى إذا أدبت إلى القاضى هذا هو حلف الأجنبي بالف ووضه ما بين يديه لا يجبر المولى على القول ولا يعتق العبد ولو حلف المولى أنه لم يقبض من فلان ألفا لا يعتق كذا في الحاشية (قوله وعق بالظنية) لانه يتعلق نظر إلى اللفظ ومعاوضة نظرا إلى المقصود لانه ما علق عتقه بالأداء إلا لئلا يعتق على دفع المال فخال العبد شرف الحرمة والمولى المال عقابا لمتعة الكفاية ولهذا كان عوضا في الطلاق في مثل هذا اللفظ حتى كان باثنا فجعلناه تعلقا في الابتداء جملا باللفظ ودعا الضرر عن المولى حتى لا يمنع عليه به ولا يكون العبد أحق بحكاسبه ولا يجرى إلى الولد المولود قبل الأداء وعلينا معاوضة في الانتهاء عند الأداء فضرر عن العبد حتى يجبر المولى على القول فعلى هذا يدور الفقه ويخرج المسائل تظهر الهبة بشرط العوض والتخلف رفع الموانع بان يقبض بين يديه بحيث لو عديده أخذته فثبت حكم القاضى بأنه قد قبضه وفيه من البيع وبدل الأجر وسائر الدون وهذا معنى قولهم أجبره الحاكم على قبضه أى حكمه لانه يجبره على قبضه بحسب وقبوه ولو حلف للمولى أنه لم يؤد له إلا ألفا حنت كفى الحاشية واتخاذ كذا التخلية ليعقد أنه يعتق بمقتضى العتق بالأولى ويستثنى من إطلاق ما في المختصر مسائل لا حتى فيها بالتخلية الأولى لو كان المال مجهولا بأن قال إذا أدبت إلى دراهم فانت حر لا يجبر على القول لأن مثل هذه الجملة لا تكون في المعاوضة ولا يمكن جعلها على الكفاية فتكون عينا محضوا لا حرفة كفى التبيين وفي المصنف لو قال ان أدبت إلى كذا حنطة فانت حر فما مكر حديد يجبر على القول لأن الكسر للطلق إنما ينصرف إلى الوصل دفع الضرر من الجانبين فإذا أتاه بالجد فقد أحسن في القضاء موسى بهذا الضرر فطل التحسين وتعلق العتق بحنطة مطلقة ولو قال كذا حنطة وسطقاته مكر حديد لا يجبر لانه نص على التعلق بكر موضوعه وفي الشروط اعتبر النقص ما لم يكن كفى مسألة الكفيس الأبيض ولو قال أعنتى عنى عسدا وأنت حر فاعتق عبدا مرتفعاً لا يعتق ولو قال ادلى عسدا وأنت حر وأدى إليه عسدا مرتفعاً يعتق كفى الكسر والفرق أن في الأداء يكون المولى راضيا بالزاد لانه ادخل شي في ملكه فيكون نفعاً محضاً لا ضرر وأما العتق اخراج عن ملكه لأن كسبه مملوك للمولى له الثانية لو كان العتق معلقا على أداء المجر لا يجبر على القول وإن كان يعتق بقبوله لأن المسلم ممنوع عنها الحق الله تعالى والثالث لو كان معلقا على أداء ثوب أو دابة لا يجبر على القول ولو أتى بثوب وسط أو حيد لانه مجهول الخمس فلم يصلح عوضا وإذا توصفه أجبر على قبوله بأن قال ثوبا هرا وبالأربعة لو قال ان أدبت إلى ألفا أدته فحقت بها أو وجب بها لا يعتق بسلام الألف إليه ما لم يقبل لانه علق العتق بشرطين فلا ينزل بوجوب أحدهما

عليها أن ترد فقيتها لان
الخجمة مجهولة ولو قال
على ان تخضعي فلانة
نهر فان ما يوسف قال
ترد فقيتها وقال محمد ترد
فقيتها شهرا وفيه أيضا
بشر عن أبي يوسف رجل
قال لبيده أنت حره على ان
تخضع فلانة فقال القبول
الى فلان فان قبل عتي
وان لم يخضعه والعبد
قيته اه (قوله وينبغي

ولو حرره على خدمته سنة
قبيل عتي وخدمه فلو
مات نجب قيمته

ان يستعمل بالاكسباب
الخ اقره عليه في النهر
وقال في النج ويمكن ان
يقال بوجوه على المولى
في المنة المذكورة
ويجعل كل موصى له
بالخدمة فان النفقة
واجبة عليه وان لم يكن
له ملك الرقة لكونه
محبوسا بخدمته والمحبس
هو الاصل في هذا الباب
أصله القاضي والمفتي
فان مرض فينسب في ان
تفرض نفقته في بيت
المال بخلاف الموصى
بخدمته اذا مرض فان
نفقته على مولاه اه قال

الهي في الحال لان في الفصل الاول على الاتحاق المضاف الى العبد المنة فتمضي المنة في النصف
الفصل الثاني اضاف الاتحاق المعلق بالنسبة الى النصف فتمضي تقسم للمنة على العبد (قوله ولو
حرره على خدمته سنة قبل عتي وخدمه) يعني من ساعته لان الاتحاق على الشيء يترتب فيموجود
القبول في المجلس لا وجود للقبول كاشا العود عليه ان يخضعه للخدمة المنة وهو المولى ادا المستنسة
أوأقل أو أكثر ونص الحاكم الشهيد ان الخجمة هي الخدمة المنة وقد بين الناس قبلا للمنة لا
حرره على خدمته من غير مدة عتي وعليه ان ترد فقيته نفسه لان الخدمة مجهولة وكذا لو قال بجاربه
أنت حره على ان تخضعي فلانة فقلت عتقت وردت فقيتها وقال محمد ترد فقيته الخجمة شهرا كذا في
الخبرة وتقل في الظاهر به عن بعضهم انها ان خدمته عمره أو عمرها لا شيء عليها وان أبت ان تخضعه
عمره أو عمرها شيء فقيتها اه وقيل وقع الاستفاضة اذا حرره على خدمته مدة سنة قبل العبد
عتي وكان له زوجة أو ولد فاحكم نفقته ويقتحم اذا لم يكن له مال فانه لا يتبرع فلا كتاب بسبب
خدمة المولى هذه المنة فلم أره من غلاوي ينبغي ان يستعمل بالاكسباب لاجل الاتحاق على نفسه وعياله
الى ان يستغنى عن الاكتاب فيخدم المولى المنة للمنة فلا اله الا من مصر عن اذا المولى فصار كما اذا
أعتقه على مال ولا قدره عليه فانه يؤخر الى المنة فليس يكون حرره على خدمته كان قال له أعتقتك
على ان تخضعي لاني لو قال ان خدمتي كذا مدة فأنت حرة لا يعتق حتى يخدمه لا يعلق بشرط والاو
معا وضو لم يصح حواهبنا به يكون ما دون ذلك لا يضره ان يخدمه اذا لم يتوقف على الاكتاب
للمال بخلاف ان ادبت الى الفاقات حره كذا مدة في الخبر لو قال اخذني سنة وأنت حره عتي
الساعة ولا شيء عليه في قول أبي خنيفة وقال أبو يوسف لا يعتق الا بالخدمة قبل اولى قبيل وفي
الطبرية لو قال لامة عند وصيته اذا علمت ابني وابنتي حتى يستغنيا ت حران كانا صغيرين
تخدمهما حتى يدركا كان أدرك أحدهما دون الآخر فتخدمهما جميعا وان كانا مدركين يخدم البنت
حتى تتزوج والابن حتى يحصل له ثمن جارية فاذا زوجت البنت بقي الابن يخدمهما جميعا وان مات
أحدهما وهما كبران أو صغيران بطلت الوصية اه وفي شرح النقاية في مسألة ان خدمتي كذا
لو خدمه أقل منها أو أعطاها ما لغيره لا يعتق وكذا لو قال ان خدمتي وأولادي سنة فمات بعض
الاو ولا يعتق اه (قوله فلومان نجب قيمته) أي لو مات المولى أو العبد قبل الخجمة وجبت قيمة
العبد عليه عندهما وقال محمد عليه قيمة الخجمة في المدة وقد قلنا في الخجمة اذا أعتقه على مال ما استحق
ودوا بين موت المولى وموت العبد وقد سلمت هيبي وقال هذا غلط في ما اذا مات المولى بل يتخضع
الزوجة ما بقي منها لان الخجمة دين فحقه وارثه نفسه معلومته كالأعتقه على ألف درهم فاستوفى
بعضها ومات ولحقن في ظاهر الرواية لا فرق بين ماله ان الخدمة عبادة عن المنفعة وهي لا تورث
فلا يمكن إبقاء عين المنفعة بعد موت المولى أو ان الناس يتفاوتون فيها فان خدمة الفقراء أسهل
من غيرهم وخدمة الشيخ ليست كخدمة الشاب وقد تكون الورثة كثيرين وخدمة الواحد
أسهل من خدمة الجماعة وقد جاء به قبل الخجمة لا يلو خدمه بعض المنة كسنة من أربع سنين
ثم مات فعلى قوله ما عليه ثلاثة أرباع قيمته وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته ثلاث سنين كذا في
شرح المحامى وفي المحامى القدسي وبقول محمد أخذ ولم أر حكم ما اذا مرض العبد مرضا لا يمكن

بعض الفضلاء والذي يظهر ما في البصر وقياسه في الخ على الموصى له قياس مع الفارق وان الموصى به يخدم الموصى له في مقابلة
شي فذلك كانت نفقته عليه امانا فانه يخدم في مقابلة رقبته فكان كالسائر من

العتق مدافاة لانه صلى الله عليه وسلم أعتق مسنة ونكحها وحمل عتقها مهرها قلنا كان النبي صلى الله عليه وسلم عضو صابا النكاح فغير مهر فإن أبت أن تزوجه فطها فقيمتا في قولهم جميعا وفي الحامية قام الوليد إذا اعتقها مولاها على أن تزوجه فغيرها منه فقبلت عتقها فإن أن تزوجه نفسها متعلا سعيه عليها والله أعلم

﴿باب التدبير﴾

بيان للعتق الواقع بعد الموت بعد ما بين الواقع في المحاماة قدمه على الاستدلال لشهره الذي ذكره والاتنى وله معنيان لغويان وقهسي فالاول كافي المغرب الاعتناق عن دبر وهو ما بعد الموت وتدبير في الامر نظري في ادبارة اى في عواقبه اه وفي ضياء المحاماة التدبير عتق الصلوات بعد الموت وتدبير الامر النظري فيه الى ما نصير اليه العاقبة اه والثاني ما ذكره الشجر رحمه الله تعالى وركسه القبط الدال على معناه وشرايطه فوعان عام وحاس العالم هو ما قدمنا من شرائط العتق فلا يصح الا من الامل في الجهل متعز أو معلقا أو مضافا سواء كان الى وقت أو الى الملك أو الى سيده والمحاصي تعليقه بموت المولى فلو علقه بموت غيره لا يكون مديرا وان يكون بمطلق موته وإن يكون بموته وحده كإسأى وأما صفته والتعزى عنده خلافا لما فلو دبره أحدهما اقتصر على نصيبه وللا نحو عند يارنمريكه ست عبارات الخمسة المتقدمة والترك على حاله كما عرف في البدائع وسأقي بيان أحكامه ممن علمه جواز إخراجها عن الملك في حالة الحياة ومن عتق من التلث بعد موت المولى الى آخره (قوله هو تعليق العتق بمطلق موته) أى موت المولى فخرج بقيد الإطلاق التدبير القيد كتعليقه بموت موصوف بصفة كإسأى في ذلك التعلق بموته وموت غيره وخرج أيضا أنت حر بعد موتى في يوم أو شهر فهو وصية بالاعتاق فلا يعتق بعد موت المولى إلا بالاعتاق الوارث أو الأوصى كافي للخبر فخرج بموته تعليقه بموت غيره كقوله إن مات فلان جازت حره فلا يصير مديرا أصلا مطلقا ولا مفسدا إذا مات فلان عتق من غيرنى ولا بد رعله تعليقه بموته الى مدة لا يحش مثله البها كان مت الى مائة سنة فانت حر ومثله لا يحش البها فانه سيأق في مدير مطلق على الفتاوى مع انه لم يعلق عتقه بمطلق موت المولى لانه وان كان مفسدا صورة فهو مطلق معنى وأشار بالتعلق الى انه لو دبره سيده ثم ذهب عقله فالتيدير على حاله وان كان في التدبير معنى الوصية فخلافا ما إذا أوصى بربقته لسان ثم جن ثم مات حيث يعطل الوصية والفرق ان التدبير اشتمل على معنى التطبيق والتعلق لا يبطل بالجنون ولهذا لا يبطل بالرجوع ولا كذلك الوصية ولهذا جاز تدبير المكره ولا يجوز وصيته صكنا في الظهيرية (قوله كادامت فانت حر وأنت حر يوم أموت أو عن دبرنى أو دبرتك) بيان لبعض ألفاظه الصريحة فانه إثبات العتق عن دبر واليوم هنا مطلق الوقت فيعتق مات المولى ليس لأزهارا لانه قرن بفعل لا يمتد فان نوي باليوم التها دون الليل تحت يتسلا لانه نوي حقيقة كلامه ثم لا يكون مديرا لانه علق عتقه بما ليس بكائن لا محالة وهو موته بالتهار ورجا بموت ما ليس فلذا لا يكون مديرا كذا في المنسوط أى لا يكون مديرا مطلقا وانما هو مقيد فيقتى بموته تهارا وله به ومثل التعلق بأذنيه وإن والحدث كاللوث فلو قال ان حدثنى حدث فانت حر فهو مديرا لانه تعرف بالحدث والحدث في الموت وكذا الوفاة والهلاك لان الاعتبار لغوي وكذا أنت حر مع مرقى أو في موته فانه تعليق العتق بالموت وفي تستمار بمعنى حرف الشرط كما عرف في الاصول وقول

﴿باب التدبير﴾

هو تعليق العتق بمطلق موته كادامت فانت حر وأنت حر يوم أموت أو عن دبرنى أو دبرتك

﴿باب التدبير﴾

الرباني تبعها في المحيطان حرف الظرف لئلا تدخل على الفعل بصير شرطاً سمح وانما هو بمعناه لانه
لو كان شرطاً لعلقت في قوله لا خفية أنت طالق في نكاحك مع انه الاطلاق وأما بقوله أنت حر يوم
أموت ان كل لفظ وقع به العتق للحال اذا أنصف الى الموت فانه يوجب التدبير كقولك له أعتقتك أو
أنت عتقي أو عتق أو محرر بعد موتى وفي الحاشية والتطهيرية رجل قال لعبد له لا سبيل لاحد عليك بعد
موتى قالوا يصير مدبراً له ولم يقيداه بالنية مع ان لا سبيل لي عليك كناية لا يعتق بها الا بالنية الا ان
يفرق بين قوله لي وبين قوله لاحد كذا بعد موتى قرينة لا تتوقف على النية وفي الحاشية القدسي
لوقال أعتقوه بعد موتى فهو مدبر له وقيد بكون السيد واحداً لانه لو كان بين اثنين فقال اذا ماتنا
فانت حر لم يصير بذلك مدبر اولهما ان يبعدها فاذ مات أحدهما صار مدبر لمن قبيل الثاني وصار
حكمه حكم عبيدين رجلين دبره أحدهما ولو كان كل واحد منهما ما قال اذا مات فانت حر أو دبرك أو
دبرت نصيب منك وخرج القولان منهما جميعاً صار مدبراً بينهما فلا يجوز بيعه وأيهما مات عتق
نصيبه وسعى العبد للآخرة في قيمة نصيبه منه وكان ولاؤه بينهما كذا في الحاشية القدسي ولا فرق في
العتق المضاف الى الموت بين ان يكون مطلقاً بشرط آخر أو لا فلو قال ان كنت فلان فانت حر بعد موتى
فكلمه صار مدبراً لانه بعد الكلام صار التدبير مطلقاً وكذا لوقال أنت حر بعد كلامك فلان أو بعد
موتى فكله فلان كان مدبراً كذا في البدائع وذكر محمد في الاصل اذا قال أنت حر بعد موتى ان
شئت فان نوى بقوله ان شئت الساعة فشاء العبد في ساعة تلك صار مدبراً لانه علق التدبير بشرط
وهو المشيئة وقد وجد كما اذا قال ان دخلت الدار فانت مدبر وان عني به مشيئته بعد الموت فليس للعبد
مشيئة حتى يموت المولى فان مات المولى فشاء بعد موته فهو حر من ثلثه وذكر الحاشية في مختصره ان المراد
منه ان يعتقه الوصي أو الوارث وفي المحيط ولونهاء عن المشيئة قبل موته طائفة ولا فرق في التدبير
بين ان يكون مخبراً أو مضاماً كما اذا قال أنت مدبر غداً أو رأس شهر كذا فاذ جاء الوقت صار مدبراً
وروى هشام عن مجرجه الله تعالى فيمن قال أنت مدبر بعد موتى فهو مدبر الساعة لانه أضاف
التدبير الى ما بعد الموت والتدبير بعد الموت لا يتصور فلو قوله بعد موتى فينتي قوله أنت مدبر
أو يجعل قوله أنت مدبر أي أنت حر فيصير كأنه قال أنت حر بعد موتى وفي الذخيرة معز بالي
الاصل لوقال أنت حر بعد موتى ان دخلت الدار لا يصح هذا التصرف عندنا أصلاً بخلاف ما اذا
قال أنت حر بعد موتى ان شئت والفرق ان في فصل المشيئة هي مختصة بطريق الوصية وتطابق
الوصية بالمشيئة صحيح وتعدر صحيح هذا التصرف بطريق الوصية لان تطابق الوصية بدخول الوصي
له الدار باطل له وفي المحيط لوقال لامة ان ملكتك فانت حرة بعد موتى فقلت فاشترها ما تصير
الام مدبرة دون الولدان التدبير ثبت في الام والولم ينفصل عنها قبل الملك فلا يتصور سرية
حق التدبير الى الولد كما لو قال ان ملكتك فانت حرة فملكها عتقت ولا عتق ولد ولده قبل الملك
فكذا هذا ولو قال المولى ولدت قبل التدبير وقالت بل بهه والقول للمولى مع عينه على غله والبينة
لها اه وفي الظهيرية أنت حر الساعة بعد موتى يعتق بعد الموت اه وأشار المصنف بهذه الالفاظ
الى انه لوقال أوصيت لك برقتك أو عتقتك أو نفسك أو أوصيت لك بثلاث مالى فانه يكون مدبراً
لان التدبير وصية فاذا اتى بصير بجها كان مدبراً بالاولى ولان الايصاء للعبد برقيقته ازالة
ملكه عن رقيقته لانه لا يثبت الملك للعبد في رقيقته الا باعتاقه فهو كبيع نفس العبد منه ولوقال العبد
لا أقبل فهو مدبر وليس رده بشئ كما في الظهيرية وعن أبي يوسف فيمن أوصى بسهم من ماله

فلا يباع ولا يوهب

(قوله فانه يعق بعد موتة) ظاهر انه يعق كله مع انه صريح في الفسخ فيما لو اوصى لبعده ثلث ماله انه يعق ثلثه لعل ما هنا منى على قول أبي يوسف بعدم تقزى التدبير زامل ورايت في وصايا غزاة لا كل اوصى لبعده بدراهم مائة أو ثمن من الاشياء لم يجز ولو اوصى له بعض رقبته حتى ذلك القدر ويسى في الباقي عند أبي حنيفة ولو وهب له رقبته أو تصدق عليه جاعق من ثلثه ولو اوصى له ثلث ماله صح وعق ثلثه وان كان في قيمته فضل على الثلث سعى للورثة اه وقوله وان بقي من الثلث اكل له الخ معناه واه أعلم انه يستحق ثلث المال ومنه ثلث رقبته وطيه ثلث رقبته فان كان ثلثها أقل من ثلث باقي المال اكل له ثمة الثلث وان كان ثلثها أكثر يسى للورثة فيما زاد فشكل له ثلث المال فقط (قوله ولم يصح ح الخ)

لبعده فانه يعق بعد موته ولو اوصى له يجز من ماله يعق لان المهم عبارة عن السدس فكان سدس رقبته داخل في الوصية فلما لم يجز عبارة عن شيء مهم والصدس فيه للورثة فقل تكن الرقبة داخله تحت الوصية كذلك الخط وما عن أبي يوسف هنا جزم به في الاختيار وذكر الولا الجي وقال مريض أعتقوا فلانا بصدوق ان شاء الله تعالى صح الا يصاحم فسرقي من هذا وبين ما اذا قال هو حر بصدوق ان شاء الله تعالى حيث لا يصح والفرق ان في المسئلة الاولى أمر بالاعتاق والاستمتاع في الامور باطل وفي المسئلة الثانية إعجاب والاستمتاع بالإعجاب صحيح اه (قوله فلا يباع ولا يوهب) شروع في بيان أحكامه وقال الشافعي رحمه الله تعالى يجوز لاه تطبق العتق بالشروط فلا يتبع به البيع والهبة كافي سائر التعليقات وكافي للمدبر المقبولان التدبير وصية وهي غير مائة من ذلك ولنا قوله عليه السلام للمدبر لا يوهب ولا يورث ولا يباع وهو حر من الثلث ولا يهب المحرمة لان المحرمة تبث بعد الموت ولا سبب غير ثم جعله سببا في الحال اولى لوجوده في الحال وعلمه بعد الموت لان ما بعد الموت حال بطلان اهلية التصرف فلا يمكن تأخير السببية الى زمان بطلان الاهلية بخلاف سائر التعليقات لان المانع من السببية قائم قبل الشرط لانه محقق والعين مانع والمنع هو المقصود وانه يصادق وقوع الطلاق والعاق فامسكن تأخير السببية الى زمان الشرط لقيام الاهلية عنده فافترا لا به وصية والوصية خلافه في الحال لورثة واغفال السببية لا يجوز في البيع وما يضاهيه ذلك أراد بالبيع الاخراج عن الملك بعوض وبالهبة الاخراج بعرض فكذا قال لا يخرج عن الملك وفي الخبر وغيره كل تصرف لا يقع في المحر فحق البيع والامهارة مانع في المدبر والسببية لان المدبر باق على حكم ملك المولى الا انه اعتقده سببا للمحرمة فكل تصرف يطل هذا السبب يمنع للورثة منه اه قلنا لا يجوز الوصاية به ولا رهنه لان الرهن والارتمان من باب ايقاع الدين واستغفاه عندها فكان من باب تملك العين وتلكها كذا في البدائع ومن هنا يعلم ان شرط الواقفين في كتبهم انها لا تخرج الارهن شرط باطل اذ الوقف امانة في يد مستعيره فلا يتأق ايقاعه والاستغفاه بالرهن سننوه ارساء الله تعالى وفي التلخيص يقفنا بعه وقضى القاضي يجوز بيعه بغير قضاؤوه يكون ذلك فمضا للتدبير حتى لو عاد اليه فوما من الدهر وجهه من الوجه ثم مات لا يعق وهذا مشكل لانه يطل بقاء القاضي ما هو مختلف فيوما هو مختلف فيملزم التدبير لاهية التعليق فينبى أن يطل وصف الزرم لا غير اه وسأبقي في البيع عن بيع المدبر باطل لا يملك القبط فلو باعه المولى فرمته العبد الى قاض حنفى وادعى عليه أو على المشتري فحكم الحنفى ببطلان البيع وزرم التدبير فانه يصير متقاعا عليه فليس للشافعي أن يقضى يجوز بيعه بعد كافي فتاوى الشيخ قاسم وهو موافق للقواعد فينبى أن يكون كالحرف لجمع بينهما من فن يفتي أن يسرى الفساد الى الثمن كما يستنبته ان شاء الله تعالى في محله وفي الولا الجية من التدبير رجل قال هذه أمي ان احببت الى بيعها أبيعها وان بقيت بصدوق فهي حرة فباعها حاز كذا في فتاوى الصدر الشهيد اه ولم يصح بانها مدبرة تدبر امطفا أو مقيد لوفيهما من كتاب الحمل لو أراد أن يدبر عبده على وجه ملك سعه بقول اذ مات وأنت في ملكي فانت حرفها يكون مدبر لمغيد فيملك ببعده فادامات وهو في ملكه عتق اه فكذا في المسئلة الاولى يكون مدبر امقيد الكند ذكر الولا الجي رحمه الله في آخر الوصايا وقال لبعده ان مات وأنت في ملكي فانت حرفه ان سعه لاه مائة لم يسرى في ملكه فم يعنى اه وهو ليس بخالف لقوله في الحيل انه يعق بموته لان دونه في الوصايا لا يعق بمعا

لو كانت بعد بيعه أو أمانة وهو في ملكه فإنه يعنى وأشار المصنف بعدم جواز تملكه إلى المولى كان الميراث
 بين اثنين أعتقه أحدهما وهو مولى وضمن قيمة نصيبه شرى بكمه عن الميراث ولم يفسر الولا من العتق
 ههنا فثبت من جهة المدير في الحقيقة من جهة الذى أعتقه لأن العتق بأداء العتقان لا يملك نصيب
 الشريك ههنا لأن المدير لا يقبل الانتقال من ملك إلى ملك وإنما وجب الضمان لأن ثابت الحيلولة
 بين المدير والمولى أما أن يقال أن العتق بملك نصيب صاحبه من المدير فلا يملك كان هذا طريق
 العتق كان العتق هو المدير فلما كان الولا لها على الشركة كما كان أولا كذلك فى الذخيرة ولا يرد
 علمانه يقبل الانتقال لتمامه بالقضاء ينفع المدير وأما ههنا فالتدبير باق ولكن كان ينبغي
 أنه لو ضم إلى قرضه بصفة واحدة أن يسرى العتق إلى القن كالحجر ويستفيض في عمله أن شاء الله
 تعالى وقد البيع وقوله لا يجوز إعاقته كام الولد لأنه يصل إلى حقيقة الحجر بها جلا وقصور
 كائنها ما فيها من تعسب المحر يوقى الخط ولذا ولدت المدير من السيد فهو أم ولد وقد بطل
 التدبير لأن أمية الولد أقوى في إعادة العتق من التدبير لأنها تعنى من جميع المال بخلاف التدبير
 فانها تعنى من الثلث فيبطل بها التدبير كالبيع إذا ورد على الرهن اه (قوله ويستفهم ويؤجر
 وقوطا وتشكم) أى يستفهم المدير ويؤجر وكذا التدبير وقوطا المدير أى يجوز للمولى ذلك ويؤجر
 أن يزوجهما بطل وكذا المدير كما تقدم في كساح الرقيق وإنما حازت هذه التصرفات لأن الملك
 ثابت فيه وبه تستفاد ولا ينفك هذه التصرفات وضابطها كفى الذخيرة أن كل تصرف يقع في الحرمانه
 لا يقع في المدير والمديره لا يملك ما انتفع به من السبب وأخذ المصنف رحمه الله يجوز ذلك أن
 اكتسب المدير والمديره للمولى وكذا إرسهما وكذا مهرها لقولى لأنها يقابل حكم ملك المولى كذا
 في الذخيرة ومن أحكمه أن دينه لا يتعلق برقبته لأنها لا تهتمل البيع وينطق بكسبه وبسعى في
 دينه ما يقع بالقبض ومنها أن حاشته على المولى وهو الأقرب من قيمته ومن أرى الجناية ولا ضمن
 للمولى أكثر من قيمة واحدة وأن كثرت الجانيات على ما سألنا أن شاء الله تعالى وولد المديره بغيرها
 كالحجرة بعت بموت سدا ما كان التدبير مطلقا وأما المديره تدبير أمفيدا فلا يكون مديرا ووقع
 في بعض نسخ الهداية أن ولدا المدير مديرا التذكير وليس بصحيح لأن التسعة انغمى للام لا للاب
 وتدبير الحمل وحده جائز كصنعه فإن ولده لا يقل من ستة أشهر كان مديرا وألا فلا (قوله وبموت يعنى
 من ثلثه) أى يموت المولى يعنى المدير من ثلث مال المولى لدار وبنا من قوله عليه السلام وهو من
 الثلث ولأن التدبير وصفة لا تترع مضاف إلى وقت الموت والحكم غير ثابت في الحال فينتفع من
 الثلث ولو لم يكن وصية حتى لو قتله المدير فاته بسعى في جمع قيمته لا وصية لا قاتل وأم الولد إذا نكحت
 مولاهما فاتها تعنى ولا شيء عليها أن كان القتل خطأ كذا في شرح المحاوى ود كذا في بيان في كتاب
 المحرر المحجور عليه بصح تدبيره وبموت يعنى بغير التدبير وبسعى في قيمته مديرا فان كانت قيمته
 مديرا عشرة بسعى في عشرة اه مع أنه نقل قبله أن وصية المحجور عليه جائز من ثلث ماله وأطلق في
 الموت فشمع المحكمى بالردية أن يرتد المولى عن الاسلام والعبد الله تعالى ويحج بدار الحرب لأنها
 مع الحاق بقصر محجى الموت وكذا المستأمن إذا اشترى عبدا في دار الاسلام مديره ويحج بدار الحرب
 ما سرق المحجور يعنى مديره كذا في البدائع وأطلق في التدبير فشمع ما إذا كان في الهبة أو في الميراث
 لانه وصية في الحال وبه يترن من ثلث المال يوم مات المولى كفى الوصاي لو في الخط أن المدير يعنى
 في آخر زمن أجاز حياته المولى اه وهو التحقيق وعليه بجملة كلامهم (قوله وبسعى في ثلثه

ويستفهم ويؤجر وقوطا
 وتشكم وبموت يعنى من
 ثلثه وبسعى في ثلثه
 كيف تكون مديرة مطلقا
 مع تهرمه يجوز بيعها
 (قوله وليس بصحيح)
 أحجب بأن المدير يطلق
 على المذكر والمؤنث كلفظ
 المملوك (قوله حتى لو
 قتله المدير) كذا في النسخ
 وهو غير مفيد وصوابه
 حذف الضمير من قتله
 والمدير اسم فاعل (قوله
 مع أنه نقل فيه الخ) قال
 في النهر ولعل الفرق هو
 أن المدير الآن بخلاف
 الوصية فانها بعد الموت
 وله الرجوع قبسه فلا
 اتلاف فيها

(قوله اعلم ان المذنب في زمن سعايته الخ) قال الصلاة الشريفة في رسالته باقا في ذنوبه انما يتلوه من كتب السجدة بعد نقله لكلام المؤلف هنا اقول قد صدرت تلك العبارات وهي مخالفة لنص الامام وان ورد مثلها مسند الامام فاختلاف النقل عنه لم يخرج منه الاصلاح والنظر ان الخلاف بين الامام ومناصبه في تجزئ الاعتاق وحصول العتق وعلمه فيمن اعتق بعضه لا فيمن اعتق كله من غير الوصل على شرطه فوجد في مرض او همة وسعايته بعد سعايته سويديون كالمدبر اذا لم يخرج من الثلث قال في المبرج المستنسي عند ابي حنيفة على ضربين كل من يسي في تخليص رقبة فهو كالكتاب وكل من يسي في بدل رقبة الذي لم يبع العتق اوفى في قيمته لاجل بدل شرط عليه والذين ثبت في رقبة فهو كالحر اه ولا شك ان المدبر قد عتق كله يموت المولى فهو وان سعى يسي وهو حر فلم يكن كالكتاب وما في الجميع قد يقال انه مفرغ على ما قيل ان المستنسي كالكتاب وليس على مجموعها علمت فوجب جنابته على عاقلة مولاه للثمن على حرته بمجردهموت ٢٨٩ سيد وماعزى الى الزاوية لم

أردفها وعبارة انما تقبل شهادة المدبر انتهت ووصفه بالمدبر حقيقة انما هو في حياة سيده اما بعد ما فهو قبول

لوقبر او كله ومدبرونا

الشهادة نعم قال في فصول العمادى وتهديب الخاصى المرض اذا عتق عبدا في مرض موته ولا مال له سواء فعتقه موقوف عند ابي حنيفة حتى اذا شهد لا قبل لانه من التصرفات التي لا تحصل الفسخ بعد النفاذ فتوقف وهو ايضا مأخوذ من التشبيه وبما رخصه ما رعن الامام من تقسيم المستنسي الى

لوقبر او كله ومدبرونا أى يسي للمدبر للورثة في ثلثي قيمته لو كان المولى فقرا ليس له مال الا هو وفي جميع قيمته لو كان المولى مدبرونا يباستغرق ماله لماد كراهه وصية ومحل نفاذها الثلث والذين مقدم عليها اعلم ان المدبر في زمن سعايته كالكتاب عند الامام وعندهما حرمدون فتتفرع الاحكام فلا تقبل شهادته ولا يزوج نفقه عند علماء الجميع من الجنائيات ولو ترك مدبرا فقتل خطأ وهو يسي للوارث فعليه قيمته ولو لم يسهه على عاقلة اه وهكذا في الكافي وعلم بما ذكرنا وكذا الفهرست في مرض الموت اذا لم يخرج من الثلث فانه في زمن سعايته كالكتاب عنده فلا تقبل شهادته كافي في شهادات البرازية وحكم جنابته كجنابته المكاتب كافي في شرح الصبح للشيخ وقوله من ياتي عن المدبر بموت المولى من ثلث المال يدل عليه ما لم يخرج من الثلث لم يبق حتى يسي ويؤديه قسدا يكون الدين مستقرا لان الدين لو كان اقل من قيمته ما يسي في قدر الدين وان ياتى على الدين ثلثا وصية فوسى في ثلثي الزيادة كذا في شرح الطحاوى وذ كرى المفتي ان التقدير اوجز القية ولم يبين انه يسي في قيمته قتلا او مدبرا وذ كرى بل انه يسي في قيمته مدبرا وذ كرى بمحض كتاب الحجر اذ ادبر النسخة ثم مات يسي للثمن في قيمته مدبرا وليس عليه ضمان التدبير كالصالح اذ ادبر ومات وعليه ديون اه وقسمنا ان الفتى يمان قيمة المدبر ثلثا قيمته قنا واختار الصدر الشهيد ثلثها النصف وفي الولو المحفوظ هو النصار لان الانتفاع بالملوك فوجان انتفاع بعينه وانتفاع ببدله وهو الثمن والانتفاع بالعين قائم وبالسبل ثابت اه وفي الظهيرية وعتق المدبر يعتبر من ثلث المال مطلقا كان او مقبدا اه ولم يبينه المصنف لانه اذا علم حكم المطلق فالقيد أولى وفي فتح القدير اذا دبره ثم كاتبه ثم مات المولى وهو يخرج من ثلثه متى بالتدبير وسقط عنه الكفاية فان لم يكن له مال غيره فانه يغير ان شامسى في جميع بدل الكفاية يجه فعتق الكفاية

(٢٧٧ - بحر رابع) فمن وثق صح نقله عن الامام فالوجه النقل الموافق لنص الشارع ولعرف التدبير قال ابن السمام التدبير شرط العتق الموقوع بعد الموت في المملوك معلقا بالموت مطلقا لفظا ومعنى اه والمعلق بغيره هو شرطه كلا وروى ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ان المدبر لا يباع ولا يوهب ولا يورث وهو حر من الثلث وقال الزاوي المدبر تعلق عتقه بنفس الموت أى يموت سيده فلا يشترط فيه اعتاق أحد ثم قال وموت المولى يعنى من ثلث ماله وانما يسي اذا لم يكن له مال غيره لانه وصية ومحلها الثلث لو لم يسهه الا اذا سلم للورثة ضعفه والذين مقدم على الوصية ولا يمكن نفي العتق فيجب تخذه معنى برد قيمته يسي لدين يستغرق او يرد ثلثي قيمته للورثة ان لم يكن دين فهذا اصح مما يجرى بمجردهموت المولى فقوله في الاختيار يعنى منه بتدبيره المراد سقوط السعاية عنه بقدر الثلث لا تجزئ عتقه وكذا افوله في المحيط يعنى ثلثه يسي في ثلثه اه ما في الرسالة ملخصا ثم قال في آخره فان قلص ان المدبر اذا لم يخرج من الثلث يسي وهو حر واحكامه احكام الارواح وكذا العتق في مرض الموت والاعتق على مال او عتقته قال المحموى في حوامى الاشياء وهو تحقيقه بالقبول تحقيق بعض عليه بالنول

وان شاعى في ثلثي قيمته بالتدبير وهذا عند الامام لان العتق يقضى عنه وقد تقدم بها
حرية فبقدر ما يشاء وعند ابي يوسف يسرى في الاقل منهما بشرا وعند محمد يسرى في
الاقل من ثلثي قيمته ومن ثلثي بدل الكفاية ولو كانته ثم دبره فعند ابي حنيفة يقضى من ان يسرى في
ثلثي قيمته او ثلثي بدل الكفاية وعنده ابي سفيان في اقلهما عينا وعامة فيه وقد كثر في الجاهل القديس
لوقال لعبد انت حر او مديرا بالسان فان مات على ما كان فان كان القول منه في المصدة عتق
نصفه من جميع المال ونصفه من الثلث اه (قوله) ويساع لوقال ان مات من سفرى او من مرضى
او الى عشرين سنة او عشرين سنة او انت حر بعلمون فلان ويعتق ان وجد الشرط بيان للبر
للقيد واحكامه وحاصله ان جعل عتقه عبودية على صفة لا يملكه كعتقه عبودية في سفر او مرض
مخصوص او بعتقه بعنان الى مثلها او بزيادة ثمن بعلمون المولى كقوله اذا مات وعسل
او كعتق ودقت فانت حر فعتق اذا مات احسانا من الثلث لانه يسل ويكفن ويدفن عقيب الموت
قبل ان يقرر ملك الوارث او بترده بين الموت والقتل كقوله اذا مات وتيسر عبد برطلق
عند ابي يوسف لانه علة ما حدا الشين والقتل وان كان موثقا لموت ليس يقتل وتطبيقه باحد الارمين
يجمع كونه هرة في احدى ما حاسة فلا يصير مديرا ويجوز بيعه وقال زفر هو مدير يطلق ويرجم
في فتح القدير بانه احسن لان التطبيق في المعنى يطلق موثقا لا ترد في حكم الكائن احد
الارمين من الموت قتلا او غير قتل فهو في المعنى يطلق الموت كعقما كان وبعد بقوله الى عشرين
سنة او عشرين سنة لانه لو قال الى مائة سنة وشبهه لا يعيش اليها في الغالب فهو مدير مطلق لانه
كالكائن الى محالة وهذا رواية الحسن عن ابي حنيفة وفي التبيين انه المختار لكن ذكرنا فيه ان
ان على قول ابي حنيفة مدير مفسد هكذا ذكر في النابيسم وحوام الغف وفي فتح القدير ان
المصنف كلنا قاض فانه في النكاح اعتبره وقتنا واطل به النكاح هو نكاحه تايد ما يجب للتدبير
اه وقد صاب عنه بانه في باب النكاح اعتبره وقتنا لله في النكاح الموقت ولا شك انه موقت
صورة ولا احتياط في منه تقديم الحصر على المبيع لان النظر الى الصورة يجرمه والى المصنف يبيحه
واما هنا فنظر الى التايد المعنوي ولا مانع منه وان الاصل اعتبار المعنى ما لم يمنع مانع فلا تناقض
ولذا كان هو المختار وان كان الواجب جزم بانه ليس بمدير مطلق نسوية بينهما بل النكاح وفي
الظاهر به لوقال انت حر قبل موثي شهر كان مديرا بمضي شهر صار مديرا مطلقا عند بعض
المشايخ لتعلق العتق بمجر دلمون وعند البعض بقى مديرا بمضي شهر تعلق العتق بمجره ومضى شهر
يشعل عبودية اه وفي الثانية ولو مات بعد شهر قبل عتق من الثلث وفيل من جمع المال لان
على قول ابي حنيفة يستند العتق الى اهل الشهر وهو كان صحيحا فعتق من كله وهو الصحيح اه
وعلى قولهما يصير مديرا بمضي الشهر قبل موته اه وفي الجبي لوقال انت حر قبل موثي شهر
فليس بمدير وان كان يضى بعبوديته ويجوز بيعه ثم اذ مضى شهر قبل لا يجوز بيعه لانه صار مديرا
مطلقا واكثر المشايخ على انه يجوز بيعه وهو الاصح اه وليس من التدبير انت حر بعلمون في
سوم او شهر وهو ايضا بالعنى حتى لا يضى بعلمون المولى بمضى اليوم ما لم يستقر الوصى ويجب
اعناه فعتقه الوصى او الورثة كعدا في الجتي ايضا وفي الظهير به وان وصي بعته بعلمونه
فقتل العبد خطا بعبوديته والقيمة للورثة اه وقد ذكر المصنفان من هذا النوع انت حر بعد
موت فلان وطلاه انه مدير مقيد وليس كذلك ولذا قال في البسوط لوقال انت حر بعلمون فلان

ويساع لوقال ان مات من
سفرى او من مرضى او الى
عشرين سنة او عشرين سنة
او انت حر بعلمون فلان
يعتق ان وجد الشرط
(قوله) وقد ذكر المصنف
ان من هذا النوع الخ
قال القديس لم ينص
للمصنف ولا اصله على
كونه مديرا مقيدا انما
نفى ذلك عنه

لم يكن مدبر الان موت فلان ليس بسبب الفسلفة في حق هذا المولى هو وجوب حق العتق باعتبار
معنى الخلافة فلو مات فلان والمولى حتى عتق العبد وكذلك ان قال أنت حر بصدوقي وموت فلان
أوفال بصدوقي فلان وموتى لا يكون مدبر لان مات فلان قبل المولى لم يثبت مدبراً اه وفي
البدائع لوقال ان مات فلان ماتت حر لم يكن مدبر الا انه لم يوجد تعليق عتق عبده بموته فلم يكن هذا
تدبيراً بل كان تعليقاً بشرط مطلق كال تعليق بشار الشرط من دخول الدار وكلام زيد صغير ذلك
اه فان قلت للصنف انما ذكره في التدبير القسداً وأنه لم يحكم من جواز البيع والعتق بالموت
قلت بينهما فرق من جهة أخرى وهو ان المدبر يعميه بعتق من الثلث كما قدمناه والمعلق عتقه
بشرط غير موت المولى بعتق من جميع المال اذا وجد الشرط وبطل التعليق بموت المولى قبل
وجود الشرط كما قال لصبغة ان دخلت الدار فانت حر مات المولى قبل الدخول بطلت الحرية ولا
يعتق اصلاً بخلاف المدبر وفي الظاهر بعد بين رجلين قال أحدهما ان مات أنا وفلان يعني شريكه
ماتت حر لم يكن مدبراً وكذلك لو قال ألا تفرش ذلك فان مات أحدهما صار العبد مدبراً لمن
الآخر اه وانما جاز بيع المدبر المقدس لان سبب الحر به لم ينصف في الحال لتردد في هذا التقيد
لمحوازان لا عوت منه فصار كمثل الطيفات بخلاف المدبر المطلق لانه تعالى عتقه بمطلق الموت وهو
كائن بالجملة وأما بقوله هو حتى ادوا وحده الشرط انه لا بد ان يموت في سفره هذا أو يرشه هذا أو في
الليلة للصيغة فلو أقام أو وضع المدة ثم مات لم يعتق بطلان الحرية قبل الموت وفي فسخ التقدير
من التدبير المتعين يقول ان مات إلى ستة فانت حر وان مات قبل السنة عتق مدبراً وان مات المولى
بعد السنة لا يعتق ومقتضى الإجهاد كونه لو مات في رأس السنة يعتق لان الغاية هنا ولها تناول
الكلام ما بعده لانه يقتضيه عتقه فصار بعد السنة فتكون للاسقاط اه وجوابه ان هذا الوجه
ليس بمطرد لا تنقاضه باليمين في قوله لا كله الى عدل الغاية لا تدخل في ظاهر الرواية فله ان يكلمه
في الضمع انها غاية لاسقاط وكذلك كانت الحكمة الى رأسه لا تدخل الغاية مع انه للاسقاط
وفي الجعبي ان مات من مرضي هذا فهو حر فقتل لا يصح بخلاف ما لو قال في مرضي ولو قال ان مات من
مرضي وبهجي فقتل صداً اعلى عكسه قال محمد ومرض واحد اه ففرق بين وفي وذ كر
الولو المحي رجل قال لصبغة أحد كما حر بعد موتى وأوصيت له بمائة درهم ثم مات عتقا ولهما المائة
بينهما لا فملحات شاع الممتق فيها فتشيع الوصية أيضاً ولو قال لكل واحد منهما مائة درهم
تظل أحدهما السائب لانها وقعت لصبغة اه ويعمل ان من أوصى لصبغة بغير مدبر من ماله
لا يكون مدبراً بخلاف الايصاء بغيره أو بينهم من ماله كما قدمناه والله سبحانه وتعالى أعلم

باب الاستيلاء

وهو طلب الولد في السنة وهو عام أريد به خصوص وهو طلب ولد أمه أي استحقاقه أي باب بيان
أحكام هذا الاستحقاق التابعة في الام وأم الولد تصدق لمة على الروجة وغيرهما عن له ولدت نأت
النسب وغير ثبات النسب وفي عرف الفقهاء أخص من ذلك وهي الامه التي ثبت نسب ولدها من
مالك كلها أو بعضها (قوله ولدت أمتمن السيد لمك) لقوله عليه السلام اعقبوا ولدها آخر
من اعتاقها فثبت بعض مواجبه هو حرمة البيع ولان الحريسة قد حصلت بين الواعى والموطوءة
بواسطة الولد بل المائتين قد اختلجا بحيث لا يمكن المز بينهما على ما عرفت في حرمة المصاهرة الا

باب الاستيلاء

ولدت أمه من السيد
لم تك

(قوله وجوابه ان هذا

الوجه الخ) نازعه المقتضى

في مرضه بان الضام

زمان مستعمل دخلت

عليه الى التي الغاية وحكم

ما بعدها انما القسنة لان

السنة ليست في الحقيقة

غاية فلا بد أن يقتدر الى

معنى مستقواً بضافه

لا كله الى غدت في وقوله

ان مات اثبات

باب الاستيلاء

اقرار بالولد وكذا اقرار
الخ قال في النهر اقول
ينبغي ان يشهد هذا بما
اذ وصحته لا قبل من ستة
اشهر من وقت الاعتراف
فان وصحته لا كثر لا يصير
ام ولد في الشرع لو اعترف
بالحمل فجاءت به لسته
اشهر من وقت الاقرار
لزمه للثبوت بوجوده
وقت الاقرار ولو اقره
ما في الحيط لو اقر ان امته
حبل من من ثم جاءت بولد
لسته اشهر ثبتت نسبته
منه لانها صادقت ولدا
موجودا في البطن وان
جاءت به لا كثر من ستة
اشهر لم يلزمه النسب لانا
لم نثبت بوجوده وقت
الدعوى لاحتمال حدوثه
بعدها فلا تصح الدعوى
بذلك اه وعلى هذا
فصيرورتها ام ولد وموقوف
على ولادتها فلا جرم اطلقوا
الحكم بها اه اى فلا
حاجة الى ابدال ولدت
بجلبت قوله فلا اخلاخل
الخ قال في النهر على انا
لا نسلم كون المدعى على
ثبوت النسب بل على مجرد
الدعوى ثبت النسب
معها اولنا قاله من
انه لو ادعى نسب ولدا امته
التي زوجها من عبده

ان بعد الاتصال تبقى الحزنية حكما لا حقيقة فضعف السب فلو ادعى حكما مؤجلا الى ما يصح الموت
وقام الحزنية حكما باعتبار النسب وهو من جانب الرجال فكذلك الحزنية تثبت في حقهم لا في حقن
حتى اذ ملكت الحزمية وجها وقد ولدت منه لم يثبت حقها وبقيت حق مؤجلا في ثبوت حق الحزمية
في الحمل فينتج جواز البيع واتخاذها الى الحزمية في الحمل ولو وجب عقابها بعد موته اطلق في
الولد فحمل الولد الحزمية والتمس لان ولده دليل انه يتعلق به احكام الولادة حتى تنقضي به العدة
وتصير المرأة نساء ومثل السقط الذي استبان بعض خلقه لم يثبت نسبه لا تكون ام ولد وان ادعى
الدعوى ولو قال المصنف جلبت امتمن السيد مكان ولدت لكان أولى لما في البدائع والحيط والحاشية
لو قال بخارج يتبعها منى صارت ام ولده لان الاقرار بالحمل اقرار بالولد وكذا اقراره حبل منى
او ما في بطنها من ولد فهو منى ولا يقبل منه بعد انهم لم تكن حاملا وانما كان رجعا لو صدقته الامة
لان في الحزمية حق الله تعالى فلا يحتمل السقوط باسقاط العدة بخلاف ما اذا قال ما في بطنها منى ولم
يقبل من حمل اول ولد ثم قال بعده كان رجعا وصدقته لم تصرام ولدا لا يحتمل الولد بل ويرى ولو قال ان
كانت حبل منى فهو منى واستغنته مستين الحق كله او بعضها صارت ام ولد وان ولدت لاقبل من ستة
اشهر صارت ام ولد للثبوت بحملها احتمل ان ولده لا كثر لم تصرام ولد اه واطلق في الولادتين
السيد فحمل ما اذا كان عيما عنه او بغير ما في الحيط عن ابي حنيفة اذا جامع الرجل حاربه فيما
دور الفرج هائل فاخذت الحاربه ما في منى واستغنته فرجها في حد ثان ذلك فطقت الحاربه
ولدت فالولد ولده والحاربه ام ولده اه واخذ بالولد لادن السيد انه لا بد من ثبوت النسب عنه
اولا لتصير ام ولده فانه السيد عندنا وثبت النسب منه موقوف على اقراره كما ساقى في وجه اندفع
ما في قبح الغدير من انهم اخلاخل بقيد ثبوت النسب لان الولادة منه لا تحقق الا بالاقرار في فلا حلال
خصوصا صدق حوايه بعد ما اطلق في السيد فحمل ما اذا كان سيدا وولدت الولادة ولا حتى ولو تزوج
حاربه انسان واستولدها ثم ملكها صارت ام ولده لاسبب الاستيلاء بثبوت النسب بخلاف ما اذا
زنى بحاربه انسان فولدت ثم ملكها لم يثبت النسب وثبت النسب ومثل ما اذا كان مالكا كلها او بعضها
لان الاستيلاء لا يتجزى فانه فرع النسب فيعتبر باصله ومثل السيد المسلم والكافر ذميا او مرتدا
او مستأمن كذا في البدائع واطلق الامة فحمل القنعة والمدرسة واستوائهما في اثبات النسب لان
المدرسة اذا صارت ام ولد بطل التدبير لان امية الولد يقع لها لانها لا تسى كذا في البدائع ويسهل
عليه ما في الحيط من انه يجوز اعترافها وتدبيرها وكاتبها لان في الاعتناق اصال جهاتهما على
التدبير استيعاب سبب الحزمية ووق الكفاة استعمال حقها في النسي حتى أدت البذل قبل موت المولى
فلا تتحقق هذه الضرر ان اطلاق حقها وما كذا قائم فيها فصح اه فانه على ما في البدائع ينبغي
ان لا يصح التدبير ان الاستيلاء أقوى منه ولا فائدة فيه مع موق للذخيرة معنى قوله بطل التدبير انه
لا يظهر حكم التدبير بعد ذلك فكانه بطل لانها تنقض من جميع المال واذا بقوله لم تملك انه
لا يجوز بيعها ولا هبتها ولا انراجها عن الملك بوجه وكذا لا يجوز رهنها وليس المراد انها لم تملك لاحد
لانها باقية على ملك مولاهما دليل ما ساقى من جواز ومثلهما وأشار المصنف الى انه لو قضى قاض
بجواز بيعها لم ينفذ مضاهه قال في الحاشية وهو ظاهره والى بطل وق الظهير به وادافى القاضي بجواز
بيع ام الولد فنقضوا موق قول ابي حنيفة وابي يوسف وقول محمد لا يجوز بناء على المسئلة الاصولية
ان الاجماع المتأخر لم يرفع الاختلاف المتقدم عندهما لا برفع لما فيه من تضليل بعض الصحابة

وعند محمد بن فرح والقنوي على قول محمد بن هذه المسئلة انما لا ينفذ قضاءه اه وفي الذخيرة لقنوي
 قاض بمحو اربعها لا ينفذ قضاءه بل يوقوف على قضاء قاض آخر اما ما باطلا اه وفي القسط رجل
 اعق أم ولده ثم ارثت وسيت وملكتها تصير أم ولده لان سبب صبر ورتها أم ولد قائم وهو
 اثبات النسب عنه وان اعق المديرة ثم ارثت وسيت فملكها لا يصير مديرة لان اعتاق
 المديرة وصل اليه بالاتفاق وبطل التسليم فلا يبقى عتقها مطلقا بل بطل بخلاف الاستدلال فانه
 لا يبطل بالاتفاق والارادة لقيام سببه وهو ثبات نسب الولد اه وفي الخامسة ويبقى لقولي ان
 يشهد على ان الجارية ولدت منه خوفا من ان يسرق ولده عدو فاته وقبعتا في تزوج الاب
 جارية ابنة ابن من اراد ان تلدا منه ولا تكون أم ولدان ملكها الولد الصغير ثم تزوجها كافي
 الخامسة (قوله) وقولاً وتخصم وتزوج (زوج) لان الملك قائم فيها فاشبهت المديرة فكل
 تصرف يبطل هذا الحق فانه لا يجوز فيها وما لا يبطل فهو جائز وأما الولد والاستخدام ان الكسب
 والفلة والعرق والهر لولي لانها بدل المنفعة والمتاع على ملكه وكذلك ملك الصبي قائم وانما
 بالتزويج انه لا يصب عليه الاستبراء قالوا هو متعبد كاستبراء البائع لاحتمال انها جلبت منه
 فكيف يكون النكاح قائداً فكان تصرفنا الفساد ولزوجها فولدت لاقبل من ستة أشهر فهو من المولى
 والنكاح وللد له ثبوت نسبها ولدت ثابت النسب منه فان ولدت لا كثر من ستة أشهر
 فهو ولد الزوج وان ادعاء المولى ولكن يعتق عليه لاقراره بغيره وان ثبت نسبها في الخط
 لو باع خدمتها منها أو كاتعها على خدمتها جاز وتعتق اذا باع خدمتها منها (قوله) فان ولدت بعده
 ثبت نسبه بلا دعوى بخلاف الاول بيان لشرط صبر ورتها ولد فافاد ان الامه اذا ولدت فلها
 لا تصير أم ولد لان ادعى الولد لنفسه لان وعاء الامه يقصده قضاء الشهوة دون الولد لوجود المانع
 عنه فلا بد من الدعوى بخلاف الثاني من غير وطء بخلاف العقد لان الولد يتعين مقصودا منه فلا
 حاجة الى الدعوى فاذا اعترف بالولد الاول وحاشا للثاني فانه ثبت نسبه من غير دعوى من المولى
 لانه بدعي الاول بتعسير الولد مقصودا منها فصارت قرأشا كلعنودة وفي الظاهر به لو قال محاربه
 ان كان في بطنك غلام فهو مني وان كان جارية فليس مني ثبت نسب الولد منه غلاما كان او جارية
 ولو قال ان كان في بطنك ولد فهو مني لثبوت قولك لاقبل من ستة أشهر ثبت النسب منه وان
 ولدت لا كثر من ستة أشهر لا ثبت النسب والتوقيت باطل اه وأطلق في ثبوت نسب الثاني بلا
 دعوى وهو مقيد بان لا تكون حرم عليه موله كانت حرمته موله أو لا وان حرمته عليه لا يثبت نسبه
 الا بدعوى لان الظاهر انه ما وطئها بعد الحرمه فكانت حرمه الموله كالنفي دلالة كالموطئها ان المولى
 أو أبوا ووطئ المولى أمها أو بنتها فاعتبر ولدا كثر من ستة أشهر أو زوجها فاعتبر ولدا كثر من
 وقت التزويج وان ادعى في الحرمه المولود بعد ثبت النسب لان الحرمه لا تزال بالملك وفي المروحة
 يعتق عليه وكذلك اذا حرم عليه بكتابه وان حرم عليه بما لا يقطع نكاح الحرمه ولا يزيل فراشها
 كالحبس والنفاس والاحرام والصوم فانه ثبت النسب بلا دعوى لا بتعسير محارص لا يغير حكم
 الفراش كذا في البدائع وظاهر تقييدها لا كثر من الستة انما الولد بعد دعوى وعن الحرمه لا قبل
 من ستة أشهر فانه ثبت نسبه بلا دعوى للثبوت بان العلوق كان قبل عروضاها وقد ذكر في فتح
 القدر بحثا في الظاهر بامة لرجل ولدت في ملكه ثلاثة أولاد في بطن مختلفه فان ادعى الاصغر
 يثبت نسب الاصغر منه وله ان يبيع الاخيرين بالاثاق وان ادعى نسب الاكبر ثبت نسب الاكبر

وقولاً وتخصم وتزوج
 وتزوج فان ولدت بعده
 ثبت نسبه بلا دعوى
 بخلاف الاول

فان نسبه انما يثبت من
 العبد لامن السيد
 وصارت أم ولده لاقراره
 بثبوت النسب عنه وان
 لم يصدقه الشرع (قوله)
 وكذلك اذا حرم عليه
 بكتابه) نسبه بالحرمه
 عليه تايداً في انه ثبت
 النسب كما يأتي آخر الباب
 من انه يثبت ولا يشترط
 تصديقه

واعترض بان ظاهر هذا الجواب لا يصح لفرق الظاهر بين عرس الاسلام والدعوة اذ في الدعوة تعميل النسب على الصبر وهو لا يجوز هنا وقد تنظم المسئلة في لوهانية فقال ودعته اوجنة ولدت له ولم يدعيه ام ولد نصير

وانني بنفسه وعنت موته من كل ماله ولم تسع لفرجه

قال في الفخ وكاهه يعني المؤلف لم يبلغ عليه اه قلت بل الظاهر انه لمطلع على قول شارحها ابن الشحنة حيث قال سئله البيت ما في القصة رقوميا فيه لنجم الائمة لبحارى ومضى ولدت لبحارى من مولاها صارت ام لده في نفس الامر ولما اشتراط دعوته للقضاء ولهذا يصح استيلاء المعتوه والمجنون مع عدم الدعوى منهما ما وطاة المصنفين لم يستنواها من الصورتين من الناعنة

منه واللاوسط والصغير بمنزلة الام لا يثبت نسبهما وليس له ان يدعيهما لانه يعنى عليه شرطا لاقرار بنسب ولهم ومنه ولما خص الاكبر بالدعوة بعد ما لم يمهنا شرطا كان هذا قيامه لالاخيرين ولداهم الولد ينفى نسبهما لاني وهو نظير ما قبل السكوت لا يكون جهة ولكن السكوت بعزل وم البيان يجعل دليل الذي فهذا له اه وقيد بالدعوة لانه لو قال كنت انا القصد الولد عند جميعها ما ولد فانه لا يثبت النسب لانه لم يعترف بالولد وفي فتح القدير يبقى ان يثبت النسب بالدعوة لان ثبوته بقوله هو ولدي بناء على ان وطاه حيث قد قصد الولد على هذا قال بعض فضلا المدرس ينفى اه اذا افترقه كان لا يعزل عنها وحصل ان يثبت نسبهم عن توقف على دعواهما وان كانوا يجب عليه في هذه الحالة الاعتراف به فلا حاجة ان فوجبه عليه الاعتراف ليعترف فيثبت نسبهم بل يثبت نسبه ابتداء واطمن ان لا يصح ان يحكم على المذهب بذلك اه واقول انه لا يصح ان يحكم على المذهب به لتصرف اهله بخلافه قال في الدائع الامنة العنة او المدبرة لا يثبت نسب ولها وان حصنها للمولى وطلب الولد من وطاه ثابت دون الدعوة عندنا لانها لا تصير فراسا بدون الدعوة اه فان اراد التوثيق عند القاضي ظاهر اقتصد صرحوا اه لا بد من الدعوة مطلقا وان اراد فيما بينه وبين الله تعالى فقد صرح في الهداية وغيره بان ما ذكرنا من اشتراط الدعوة اغما هو في القضاء اما فيما بينه وبين الله تعالى فان كان وطاه او حصنها لم يعزل عنها يلزمه ان يعترف به ويعد عملان الظاهر ان الولد منه وان عزل عنها اولم يخصصها حازه ان بنفسه لان الظاهر بقاها به طاهر آخر والتخصيص منعها من الخروج والبر وزعم طاهر البينة والعزل ان يطاه او لا ينفى في موضع الجماعه وفي المجتهى معز بالي تجريد القصور ويثبت نسب ولدا محاربه من مولاها وان لم يدعيه فهذا نص على ان دعوى المولى ليس بشرط لصروجهما لم يرد في نفس الامر وانما يشترط لظهوره والقضاء عليه اه وفيه ايضا لا يصح اعاق المجنون وقديره وهم استيلاءه مع ان الدعوى لا تصور منه فهذا ان صحت بقى وهو مشكل (قوله وانني بنعيه) اي ياتي نسب الولد الثاني بنى المولى من عرفت وقف على لعان لان مر اشهاضعف حتى عاك نقله بالتزويج بخلاف المسكوكه حيث لا ينفى نسب ولها الا باللعان لتأكد العراش اذ ان في الفى ففعل الصريح والبالاة كاد اولدت ولدين في ظنن مادي نسب الثاني كان نعيلا الاول وكسبوا كواثلاثة مادي نسب الثاني كان نعيلا الاول وكسبوا كواثلاثة مادي نسب الاكبر كان نعيلا لثلاثة كما لم يمتدح وشمل ما اذا تطاول الزمان وهو ساكب بعد ولادته وصرح في المبسوط بانها اذا تطاول الزمان لا عاك نفسه لان التطاول دليل امراره لوجود دليله من قبول التهمة ونحوه فتكون كالتصريح واحتلافهم في التطاول مسبق في اللعان وصرح في المبسوط ايضا بانها عاك نفسه اذ لم يقض به القاضي ولما صد القضاء فقد دلر به القضاء فلا يملك ابطاله اه وينبغي ان يكون المراد به قضاء غير الخفي واما الخفي فليس له الحكم به من غير صريح الدعوى (قوله وعنت موته من كل ماله ولم تسع لفرجه) محدث سمعنا من السيب ان النبي عليه السلام امر بعض امهات

القرية في المذهب اهلا يثبت النسب في ولادة الاول الا لا دعوى اه كلام الشحنة وطاهر كلامه الاولاد كالمؤلف ان المراد جهة استيلاء المجنون والمعتوه فضاء ويحتمل ان يكون المراد جهة ديانة ان يكون قول القصة واهذا الخ تعليلا لقوله صارت ام ولده في نفس الامر فليتاكمل لكن لا ينبغي ان هذا فرع العلم بالوطع وهذا صغير وهل يكتفى لذلك القران الظاهرة

للأولاد وإن لا يبعن في دين وإن لا يبعطن من التملك وإن الحاجة إلى الولد أصلية فتقسم على حق
 الورثة والدين كالتكسب بخلاف التدبير فإنه وصية بما هو من زوالها نحو الحج ولا نهى البتة بحال
 مستقيم حتى لا تضمن بالنصب عند أبي حنيفة فلا يتعلق بها حق الترماء كالتقصص بخلاف المذنب
 لا يعمل مستقيم أطلق في الموت فتشمل المحكمي كدنه ومحقوقه بدار الحرب وكذا المحرمي للمستأنين
 إذا اشترى جارية يد أو الإسلام واستولدها ثم رجع إلى دار الحرب واسترق المحرمي فصفت الجارية
 لما ذكرنا في المذنب كذا في البدائع وشغل كلامه ما إذا أقر بأنها ولدت منه في العصة أو في المرض
 لكن إن كان في العصة طأنتها فتعق من جميع المال سواء كان معها أو لا ولم يكن وإن كان الأقران في
 المرض فإن كان معها ولدت فكذلك الحبوب والأهمل أم ولده وحكمها كالمذنب تعق من ثلث المال
 كذا في شرح الطحاوي وذكر في المصنف أنه لو قال لا تمت في مرضه ولدت متى وإن كان هناك ولدا وحده
 تعق من جميع المال والاخر الثالث أنه عند عدم الشاهد أقر بالعتق وهو وصية وفي الحائنة
 وإذاعة بنت بجونه يكون ما في يدها من المال للولي إلا إذا أوصى لها به له وفي العتيق عن محمد بن
 مولى أم الولد لها متاع وعروض ليس لها من ثلث إلا في أسقفين إن أترك لها العتقة وصا ومقتضى
 فأما المذنب فلا شيء له من الثياب وعده اه ولم يذ كر المصنف هنا حكم ولده أم الولد من غير المولى لأنه
 قدم في كتاب العتق إن الولد أي المحتمل يتبع الأم في الاستتلا فذا زوج للولي أم ولده له رجل فولدت
 فهو في حكم أمه لأن حق المحرمية يسرى إلى الولد كالتدبير لا يرى إن ولده له محرمة أو ولدا لنفسه تفرق
 والنسب يثبت من الزوج لأن الفرائش له وإن كان النكاح واسدا لأن الفاسد ملحق بالصحيح في حق
 الأحكام وإذا ادعى المولى لا يثبت نسب من سواه ثابت النسب من غيره وعتق الولد كذا في الهداية
 فإذا مات المولى عتق ولده أم الولد كاه وفي المصنف لو شهد أحدهما أنه أقر بأنها ولدت هذا الغلام منه
 وشهد الآخر أنها ولدت هذه الجارية منه تشبهتهما حادثة على أمية الولد لا على ثبات النسب
 لاختلافهما في الولدان كان الولدان لا يعلم أيهما أكبر فنصف كل واحد منهما بمخرقة أمه يعق ذلك
 النصف بعتقها وبشيء كل واحد منهما في نصف قيمته بعد موت المولى وإن كان أحدهما أكبر من
 الآخر عتق الآخر الأصغر بعتقها وبإعالة أكبر ولا يثبت نسب واحد منهما موصى لم يعلم أيهما أكبر
 وأحدهما حدث بعد ثبوت أمية الولد للام وهو مجهول فيشيع ذلك الحكم فيهما نصفان له (قوله
 ولو أملت أم ولدا النصراني سعت في قيمتها) لأن النظر من الحائنة في جعلها مكاتبه لأنه يدفع الذل
 عنها يصير ورثا عريضا أو الضرعن الذي لا يباعها على الكسب فلا يشترط المحرمية فحصل الذي إلى
 بدل ملكه أما لو اعتقت وهي مفسدة تنواري في الكسب ومالدة أمية الولد بعتقها الذي بمنقومة
 فبتركها وما يعتقده ولا نهان لم تكن متقومة فهي محترمة وهذا يكفي لوجوب الضمان كإني القصاص
 المشترك إذا عفا أحدا ولما يجب المال للباقيين والمراد بقيمتها ثالث قيمتها لو كانت قته كذا في غاية
 البيان والمراد بالنصراني الكافر وترك المصنف شيئا وهو أن محل وجوب السعاية عليها فإذا إذا
 عرض الإسلام طلع فأني أما إذا أسلم فهي خاضعة على حالها ولم يصرح بأنها في حال السعاية بمكانة فهو مد
 قالوا أنها مكاتبه لكن إذا عجزت لا ترد في الرق وسرما فاضيجان في الحائنة لكونها مكاتبه قضاء القاضي
 قالوا لا فاضى القاضي عليها بالسعاية كان حالها حال المكاتب المثلثة السعاية وقال غير الإسلام
 ومعنى المسئلة أن القاضي يغير قيمتها فيعتبها عليها وأشار بكونها أم ولدها إلى أنه لو مات قبل السعاية
 عتقت بلا سعاية كما هو حكم الولد إلى أن المذنب النصراني إذا أسلم حكمه حكم أم الولد يسرى في قيمته

مثل حكمه أعدما
 للاستفراش أم لا وهذا
 يقع كثيرا فله رد (قوله
 وأما المحن فيليس له الحكم
 به الخ) قال في المنع يمكن
 أن يراد به المحن ويكون
 من باب قضائه بخلاف
 رايه وفيه الخلاف بين
 أبي حنيفة وصاحبيه
 ولو أملت أم ولدا النصراني
 سعت في قيمتها

وهي نصف قيمته لو كان قد أتى الثلثان على ما عرفت بديار الولد لأن القسمة للنصراني إذا أسلمت فإن المولى
يؤثر بالبيع وكذلك قبل أن يبيع أوجب المحقوق لأن الكاتب ربما يهتف فيجاء إلى بيعه فسلطت
الكفاية بمنزلة السيد عن البيع ولا يصار إلى الدليل ما دام الأصل مقدورا عليه كذا في غاية البيان
وقد يمكن الحجر على البيع بمرض الإسلام عليه فبأن في البيع والخط واقضي القاضي عليها
بالقيمة ثم ماتت ولها ولولده في السعاية سي الولد فيما عليها لأن الولد صار مستحقا بما له ولو أنه
المكتومة لانتهاجته للكتابة اه (قوله ولو ماتت بشكاح فلكم أهله أم ولده) لأن السبب هو
الحزب نسبة على ما ذكرنا من قبل والحزبية إنما ثبتت بينهما بنسبة الولد الواحد إلى كل منهما كالأوقد
ثبت النسب فثبتت الحزبية بهذه الوسيلة وقد كان المانع حين الولادة ملك الغير وقد زال قصد
بالتكاح احترازا عما إذا ولدت منه بالزنا ثم ملكها ما هنا لا تصير أم ولده لأنه لا سبب فيه لقوله
إلى الزاني واقعا يعق على الزاني إذا ملكه لأنه جزء حقيقة بلا واسطة نظره من اشتري أحدهم
الزنا لا يعق لأنه ينسب إليه بواسطة نسبه إلى الولد وهو غير بنسبة والولادة بالشبهة كالتكاح كافي
الخط وأطلق في الملك فعمل الكل والبعض ولذا قال في الخط وإذا ولدت الأمه المنكوحه من
الزوج ثم اشتراها هو أو آخر تصير أم ولده الزوج لما قلنا بلزومه قيمة نصيب مريضه لأنه بالشرع صارت
أم ولده وانتقل نصيب الشريك إليه الضمان وإن ورثها أمه أو ولد أو كان الشريك ذارح محرم من
الولد عتق علم ما يجاعوا وإن كان الشريك أجنبيا سعى الولد الشريك في حصته لأنه لما عتق نصيب
الأب قد نصيب مريضه اه وأشار المصنف بكونها أم ولده إلى أن أولادها منه أحول وأملكهم
لأن من ملك ذارح محرم منه عتق عليه الحديث ولو ملك ولدا لهامس غيره لا يعق ولده به عندنا
لأنها إنما صارت أم ولده من حسن الملك لأن حسن الصلوق وأما الولد المحدث في ملكه فحكمه
حكم أمه بالاتفاق إلا أنه إذا كان حاربا لم يستع بها لأنه وطني أمه دواعيه وهي واردة على
المطابق من قال أنه كاهه كذا في فتح القدير ويستثنى منه إيصافي الظهور بفرج رجل اشتري جارية هي
أم ولده الغريم من رجل أجنبي ولا علم له بحالها فوالت منه ولدا ثم استحقها مولاها ومضى بها فعلى أي
الولد وهو المشتري قيمة الولد لمولى أم الولد بسبب الغرور وكان ينبغي أن لا يكون عليه شيء من قيمة الولد
على قول أي حصة لأن ولدا أم الولد لا ماله فيه كاهه إلا أنه ضمن مع هذا قيمته عندنا لأنه إنما لا يكون
فيه ماله بعد ثبوت حكم أمية الولد فيه ولم يثبت في الولد أنه علق بالأصل ولذا كان مضموفا لقيمة
وأما أعلم اه فحاصله أنه ولدا أم الولد من غير المولى كاملا لا في مسئلة فادامك من استنولها
بالتكاح وبنتا من غيرها المحادة قبل الملك والبنات المحادة من رجل بعد الملك واعتنهن ثم اشتراهن
بعد السبي والازدواج عن كما كن في قول أبي يوسف يحرم على مبيع الام والبنات الثانية ولا يحرم
عليه بيع البنات الأولى وقال مجيب يحرم عليه بيع الأم ولا يحرم عليه بيع البنات كذا في الظاهرية
(قوله ولو ادعى ولدا أمه مستركة ثبت نسبه وهي أم ولده وزمه نصف قيمتها ونصف عقرها
لا قيمته) أما ثبوت النسب فلا يثبت في نصفه لمصادفة ملكته ثبت في الباقي ضرورة أنه
لا يجوز لما إن سمه لا يتجزأ وهو الصلوق إذا ولد الواحدة على من مائتين وأما صرور زنا أم ولد
فلأن الاستيلاء لا يتجزأ عنه وعندنا يصير نصيبها أم ولده ثم يملك نصيب صاحبه إنده وقابل
للك وأيضاً نصف الدمة فلا يملك نصيب صاحبه لما سلك الاستيلاء وأما ضمان
نصف العقر فلا به وطني جارية مستركة إذا ملكت ثبت حكم الاستيلاء فحقه الملك نصيب

ولو ولدت بشكاح فلكم أهله
فهو أم ولده ولو ادعى
ولدا أمه مستركة ثبت
نسبه وهي أم ولده وزمه
نصف قيمتها ونصف
عقرها لقيمة

صاحبه مختلف الاب اذا استولد جارية ابنه لان الملك هناك يمتثل ما الاستلاد فيخدمه فصار
واطاعا ملك نفسه وامامهم فعيان قيمة الولد فلان النسب ثبت مستندا الى وقت العاقب فلم يتعلق
شي منه على ملك شريكه اطلق في المدي فتمثل الحر والمكاتب فلذا ادعى المكاتب والامة
المشتركة بالملك كذلك كافي البدائع وفي الظهير به وان كانت بين حرم مكاتب فادعى المكاتب
وحده ثبت بنسبه وضمن نصف قيمتها للشرىك وقال ابو يوسف نصيب الشريك بماله كما كان
يستخدمها كل واحد منهما يوما فلذا يجوز المكاتب ان له ان يبيعها لان حكم الاستلاد في نصيب
المكاتب بنصفه الاستلاد لم يثبت بدليل انها تناع بعد العزاه ومثل المسلم الكافر والعبيد
والمرضى مرض الموت لانه من الموانع الاصلية وأطلق في الامة فتمثل ما اذا كانت حلت على
ملكهما او اشترى باهما حامل لكنه ضمن في الثاني نصف قيمة الولد لانهما دعوة عتاق لا استلاد
وفي الظهير به ولا يشترى اخوان امه حامله فباع ولولداهما احدى ما قطعه نصف قيمة الولد لانه
أعتقه بالدعوة ولا يتعلق على عمه بالقرابة لان الدعوة قد نقصت فيضاف الحكم الى الدعوة دون
القرابة اه وأطلق في وجوب نصف القيمة والعرق فتمثل المولى والمعر له ضمان ذلك بخلاف
ضمان العرق وتعتبر القيمة يوم العلق وكذلك نصف العرق وتمثل ما اذا كان المدي منهما الاب
كما اذا كانت مشتركة بين الاب وابنه ولدهما الاب حصص لزمه نصف القيمة والعرق كلا جنس بمختلف
ما اذا استولدها واما ملك له فيها حيث لا يجب العرق عندنا والفرق بينهما ان الجارية متى لم تكن
ملك كالهست الحاجة الى اثبات الملك له فيها ما يقابل الولد لثلاثي يكون فصله زامى كانت
مشتركة بينهما فقيام الملك في شخص منها يكفي لتراجع فعله من ان يكون زامى فتمس الحاجة الى
اثبات الملك ما يقابل الولد فلذا يجب نصف العرق كذلك في الظهير به (قوله ولولداه معا ثبت نسبه
منهما وهي ام ولد هما وعلى كل واحد نصف العرق وقاصا وورث من كل ابن ابن وورثا منهن ارب
اب) اما ثبت النسب منهما فلكل جمل الى شرح في هذه الحادثة لئلا يفسد عليه ما لو بينا بين
لها ما وابنه ما يربها وبراته وهو الباقي فيسبها وان فيه والنسب وان كان لا يتجزى ولكن يتعلق به
ولا نهما استو باقى سب الاستحقاق فيسبها وان فيه والنسب وان كان لا يتجزى ولكن يتعلق به
احكام مقضته فما قبل الجزية ثبت في حقهما على الجزية وما لا يقبلها ثبت في حق كل واحد
منهما كلا كان ليس معه غيره ولا اعتبار بقول الغائب وسرور التي صلى الله عليه وسلم بقوله في
اسامة انما كان لان الكفار كانوا اطعنون في نسب اسامة فكان قول الغائب مقطعا لظنهم فسر به
واما كونها ام ولد لهما فخصه دعوى كل واحد منهما في نصيبه في الولد ففسر نصيبه فيها ام ولده
تعال ولدها واما لزم نصف العرق على كل واحد منهما فحاشا ومنه واما التقاض فليس فائدة
الاشتغال بالاشتغال واثبتا يجب العرق مع التقاض به ان احدهما او اربا احدهما عن حقه
بقي حق الآخر وايضا لو قدر نصيب احدهما بالدرهم والاخر بالناتير كان له ان يدفع الدرهم
واخذ الناتير في دفع القديروا ان كان نصيب احدهما اكثر من نصيب الآخر باختمه الى رادة
واما ميراثه من كل واحد منهما ميراث ابن كامل فلا نه اقرب له ميراثه كلفه هو حقه فما وارثهما
منه ميراث اب واحد اذا مات وهما حيان فلا سواتهما في النسب كما اذا اقاما البينة وأطلق في
الشرىكين وهو مقيد باسوانهما في الاوصاف فلو ترجح احدهما لم يعارضه المرجح فيقدم الاب
على الابن والمسلم على الذي والحر على العبد والذي على للرتبة والسكاني على الجوسى والعبدة لهذه

ولولداه معا ثبت نسبه
منهما وهي ام ولد هما
وعلى كل واحد نصف
العرق وقاصا وورث
من كل ابن ابن وورثا
منه ارباب

(قوله فلذا يجوز للمكاتب
كان له ان يبيعها) الضمير
في له يعود على الشريك
لان المكاتب بعد عجزه
لا ينفذ تصرفه ويجوز
عوده عليه فكلف تأمل
(قوله والذي على المرتد)
تسعه في التهر والشريكة
والذي وابنه في غاية
البيان والغنى والبيان
ان المرتد يقدم على
الذي تأمل

(قوله أما إذا اشتريها وهي حامل) قال الزايعي عقب قوله ثبت نسبه منهما معاً إذا حلت في ملكهما وكذا إذا اشترى باحلي
لا يختص في حق ثبوت النسب منهما وإنما يختص في حق وجوب العفر والولاء وهما نقيض الولد في لا يجب على كل واحد
منهما العفر لصاحبه لعدم الوطء في ملكه ويجب عليه نصف قيمة الولد إن كان المثلثي واحداً وثلث لكل واحد منهما فيه
الولاية لا يحرر على ماعرف في موضعه له وقوله ويجب عليه نصف قيمة ٢٩٩ الولد أي وقد اشترى باحلي بخلاف ما إذا

حلت في ملكهما فإدعاء
أحدهما فإنه لا يلزمه
نصف قيمة الولد وقوله
على ما عرف في موضعه
يعني من أنه يدعو
عقب فقعت مقتصر على
وقت الدعوى لا دعوى
الاستيلاء بشرطها
المألوف في المثلثي هو
منتف كذا في الشربلية

ولو ادعى ولداً بمكاتبه
وصدقه المكاتب لزمه
النسب والعفر وقيمة
الولد ولم تصرام ولده وإن
كذب لم

(قوله وهي ليست كام
ولداً واحداً) أقول
الظاهر أن الصغير راجع
لأصل المسئلة وهي ما إذا
إدعاء معاً ولا يرجح حتى
ثبت نسبه من كليهما
تبقى مشتركة بينهما فلا
يجل وطؤها لأحدهما
بخلاف ما إذا وجد المخرج
بان حلت على ملك
أحدهما نكاحاً أو رقبة

فه استدل بعينه اه فالجواب أن الانصاف إذا كانت مختلفة فالمحكم في حق الولد لا يختلف فاما
الاستيلاء فيثبت لكل واحد منهما بقدر ملكه كذا في الظهيرية وأطلق المصنف في كونها
أم ولد لهما وهو مقتضى ما إذا كانت حلت في ملكهما بان وثبتت لستة أشهر فأكثر من يوم الشراء
أما إذا اشترى بها وهي حامل بان وثبتت لأقل من ستة أشهر من وقت الشراء فإدعاء أو أكثر لهما
بعد الولادة ثم إدعاء فأنها لا تكون أم ولد لهما لأنهم مدعوون حتى لا يدعووا استيلاء فقعت الولد
مقتصر على وقت الدعوى بخلاف الاستيلاء لأن شرطها كون العلق في الملك وتشد الحرة
الي وقت العلق فيعلق مراد كذا لو كان الحمل على ملك أحدهما بالتزوج ثم اشتراها هو الآخر
قوله لأقل من ستة أشهر من الشراء فإدعاء فهي أم ولد الزوج بان نصيب صرام ولده
والاستيلاء لا يحمل القضي عندهما ولا بقاؤه عنده فيثبت في نصيب سريكة أيضاً وكذا إذا جلت على
ملك أحدهما رقبة قباض نصفهما إن أوفى وثبتت في تمام ستة أشهر من بيع النصف فإدعاء
يكون الأول أولى لكون العلق أولى في ملكه كذا في فتح القدير وهي ليست كام ولدوا أحدهما
لوجاهت بعد ذلك ولابد ثبت نسبه من واحد بالادعوى لأن الوطء مرام فقعت الدعوى كذا في المتن
وأفاد بقوله وورثا منه إرتاب أنه لو مات أحدهما قبل الولد فبيع ميراثه الباقي منهما وإن الولاية
عليه في التصرف مشتركة ولذلك قال في الحاشية من باب الوصي رجلا ادعاء صغير ادعى كل واحد
منهما أنه ابنه من أمة مشتركة بينهما فانه ثبت نسبه من كليهما كان لهما الولد المأمور ومن أخ له
من أمه أو وهب له أخوه لا ينفرد بالتصرف في ذلك المال أحداً لا بغيره عند أبي حنيفة ومحمد وعند
أبي يوسف ينفرد اه وأما ولاية النكاح فلكل واحد منهما الاتقارده قال في التبيين النسب
وإن كان لا يجزى لكن يتعلق به أحكام معتزلة كالزنا والنفقة والمضاربة والتصرف في المال
وأحكام غير معتزلة كالنسب وولاية النكاح فما قبل التميز ثبتت بينهما على التميز وما لا
يقبلها ثبتت في حق كل واحد منهما على الكمال كأنه ليس بمعبر اه وذ في صدقة الفطر
أن صدقة فطر الولد عليها لكن عند أبي يوسف على كل واحد منهما صدقة تامه وعند محمد عليها
صدقة واحدة وأما المام فلا تجب على واحد منهما صدقتها اتفاقاً وذ في الحاشية من فصل الجزية
لو حدث بين النعماني والتخلي ولذ كمن حاربه وأدعاء جماعاً ما حلت الأجواب وكذا الولد لو أخذ
منه الجزية وذ كفي السيرة أن مات التخلي أولاً توخضت من به أهل نجران وإن مات النعماني
أولاً توخضت من به أهل قلب وإن ماتا معاً يؤخذ النصف من هذا والنصف من هذا اه (قوله ولو
ادعى ولداً بمكاتبه وصدقه المكاتب لزم النسب والعفر وقيمة الولد ولم تصرام ولده وإن كذب لم

حتى ثبت من الزوج والمالك الأول وتصرام ولده فلم يبق مشتركاً وبطل ما قلناه في المتن قال في تعليل أصل المسئلة
ولهما استوى طبق بسبب الاستحقاق فيستويان فيه حتى لو وجد المخرج لا يثبت نسبه من كليهما بان كان أحدهما بالآخر أو كان مسلماً
والآخر مملوكاً من الأبوان المسلم ولو وجد المخرج ولما ثبت نسبه من كليهما صارت أمه ولدها ما يقع غرضها قصاصاً ولو جاءت بالآخر
لم يثبت نسبه من واحد أحداً بالادعوى لأن الوطء مرام فقعت الدعوى اه فقوله ولما ثبت نسبه من كليهما صارت أمه ولدها ما يقع غرضها قصاصاً ولو جاءت بالآخر
المسئلة فتبته لئلا ينافي ما عاين على كبرين ولم أر من ينسبه عليه والله سبحانه أعلم

ثبت) وعندنا في يوسف انه ثبت النسب بدون تصديق بقوله اعتبارا بالاب يدعي والجار بقا بنسبه وجه
 الظاهر وهو الفرق ان المولى لا يملك التصرف في اكساب مكاتبه حتى لا يملكه والاب يملك ذلك
 فلا يعتبر تصديق الابن وانما لزمه العقول انه لا يتقدمه المثلان ما لم يكن الحق كافيا لجهة الاستدلال
 لما ذكر وانما لزمه قية الولد انه في معنى للغزو حيث اعتقد دليلا وهو انه كسب كسبه فلم يرض بوجه
 فيكون حرا لقيمة ثابت النسب منه الا ان القيمة هنا تنسب يوم ولد وقية ولد الغزو ويوم الخصومة
 وانما لم تنسب الجار بقاء ولد المولى لانه لا يملكه فيها حقيقة فكافي ولد للغزو وروان كذبه المكاتب تنسب
 النسب لمثبت من المولى لما بينا انه لا يمكن تصديقه فلو ملكه يوما ثبت نسبه منه لقيام الموجب
 وزوال حق المكاتب اذ هو المانع قد دامه للمكاتب لانه لو ملك المكاتبه فقامت بولده فقامت
 نسبه ولا يتقدم تصديقه لان رقبتهما علو كونه بخلاف كسبهما في التبين ولو ولدت منه مائة بنت
 وقال اهلها لمولاها ولد ولدي فصدقه المولى في الاحلال وكذبه في الولم ثبت نسبه وان ملكها
 يوما ثبت نسبه وصارت ام ولد له ولو صدقه في الولد ثبت نسبه ولو استولد جاريا بعد احد ابوها وامرأته
 وقال ظنت انها تحلل لي لم يثبت نسبه منه ولا حططه وان ملكه يوما عتق عليه وان ملك امه
 لا تصير ام ولد له لعلم ثبوت نسبه له واقفه سبحانه وتعالى علم

كتاب الايمان

مناسبتا للعناق من حيث ان كلا منهما لا يؤثر فيه الهزل والاكراه كالطلاق وقدم العناق عليه
 لقرين من الطلاق لا شرا كهما في الاسقاط والايمان جمع بين وهي في اللغة مشتركة بين الجارحة
 والقسم والقوة فالاولا بمعنى القسم يمينان وجهان احدهما ان اليمين هي القوة والمخالف يتقوى
 بالقسم على اهل الملح والثاني انهم كانوا يمتسكون ما يديهم عند القسم فثبت بذلك وهذا يفيد
 ان لفظ اليمين لفظ منقول ومعنوه لغة جملة اولى انشائية صريحة الجزم في يؤكدها جملة
 بعد ما خرج يفيد اولى يجوز بدقا ثم بدقا ثم بدقا فان اولى هي المؤكدة بالانثائية من
 التوكيد اللفظي على عكس اليمين وعلى الجملة القطعية كجملت باق لا فعلن او اختلف ولا شعية سواء
 كانت مقيدة بالخبر كمل عهد الله او مؤخره فهو لمعرك لا فعلن واسما هذه اليمين التوكيدية ستة
 الحلف والقسم والعهد والميثاق والابلا واليمين ونحو يفيد الانثائية نحو طعن الطلاق والعناق
 وان الاولى ليست انشائية فليست التعالين اعيانا حقيقة وامامه فمهمة الاصطلاح لجملة اولى
 انثائية يقيم فيها باسم الله تعالى او صفته يؤكدها مقرون ثمانية في نفس السامع ظاهر او يصل
 للتكلم على تحقيق معناها فدخلت بقصد الظهور والغموس والارتزام مكروه كقرا وزوال ملك على
 بتدبير ليعن عنه او محبوب ليعمل عليه قد دخلت التعاليف مثل ان فعل فهو يوم ويوان دخلت
 فانتما لاني بضم التاء منع نفسه وكبرها لمتها وان بشرتي فانت كذا في فتح القدير وعرفها في
 الكافي فانها عارة عن تحقيق ما قصد من البري المستعمل نقبا وانما ناعرفها في التبين بانها عقد
 قوي بهزم المخالف على الفعل والترك وفي سرح النقاية بانها تغوى الخبر بدكر الله تعالى او
 بالعلق وظاهر ما في البدائع ان التعليق عين في اللغة ايضا قال لان محمدا اطلق عليه مينا وقوله
 حجة في اللغة وكران فائدة الاختلاف تظهر فمن حلف بالمخلف ثم حلف بالطلاق او العناق فقد
 العامة بحث عند اصحاب الظواهر لا بحث وركها اللفظ المستعمل فيها وشرطها العقل والبلوغ

ثبت
 كتاب الايمان
 السبع تقوية حاشي
 النجم بالضم به

كتاب الايمان
 قوله فخرج بقدا ولي
 الخ عبارة الفخر وترك
 لفظ اولى بصيرة غير مانع
 لدخول نحو بدقا ثم بدقا
 قائم وهو على عكسه فان

الاولى هي المؤكدة بالانثائية
 من التوكيد اللفظي قال
 في التبراقول فيه بحث
 اما اول فلان هذا انما
 يتم على ان الجملة الانثائية
 المؤكدة انثائية وهو
 ممنوع واما ثانيا بتقدير
 التسليم فقد تخرج بقوله
 بعد ما قد تدر (قوله او
 التزم مكروه) برفع
 التزم عطفا على جملة

(قوله وذاقوا العذاب) الاول ان يقولوا ان العذاب اذا نظر اليه بالقل والروح بمعنى التكليف فلهذا المعنى قوله
واحد (قوله والذين يغير الله تعالى حكمهم) هذا اسموهم شامل لما فيه حرف القسم وليس فيه كالتطبيق بالطلاق والمثاق
وظاهر ماسا في قريمان قوله وفي التبيين لا تكره عند العامة مثل التوضيح لكن في الفهم ما عند تخصيصه بالتطبيق حيث
قال ثم قبل يكره الخلف بالطلاق والمثاق لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من كان خالفا فاضل الله الحمد لله ولا كره له انه
لا يكره لانه منع نفسه او غيره ومحل الحديث غير التطبيق مما هو بحرف القسم اه وهو موافق لما ساقى عن تنقيح الفتاوى قال
على الرازي اخاف على من قال يصافي وحيث ثلثه يكره ثم راجعت عبارة التبيين فوجدتها تفسد ما قلنا ونصموا والذين يغير الله
تعالى اياهم مشرور وهو تطبيق الجزاء المثلث وهو ليس بيمين وضعا وانما هي يمين عند التقاء الحصول معنى الذين يغير الله تعالى
وهو اجل والمنع واليمين بالله تعالى لا تكره وتقبله اولى من تكثيره واليمين ٢٠١ يغيره مكرهه وعند البعض النهى الورد

والسلام ومن زاد الحمية كالشقي ففسد الان العبد ينقض عهده ويكفر بالصوم كافر حوايه وزاد في الخطا تاتوه وكون كسر المضاف اليه الجين مخفلا للصديق والكذب يقتل انبياء الربوا الهتك فيحقق حكمه وهو جوب البراه وهو صحيح لماسأق ان امكان الرزق لا يتقادمها عندها خلافا لابي يوسف كافي مسئلة الكوز وسبها الثاني تارة ايقاع صدقه في نفس السامع وتارة جل نفعه او غيره على الفعل والترك وحكمها شسبا ان وجوب البر يحقق الصديق في نفس الجين والثاني وجوب الكفارة بالبحث كذا في الخط وهو بيان لبعض احكامها فانه سبأ ان البر يكون واجبا ومنه وجوب احوال الحث يكون واجبا ومنه وجوب الصديق والافضل في الجين بانه تعالى قتلها لان في تكثير الجين المضافه الى الماضي نسبة نفسه الى الكذب وفي تكثير الجين المضافه الى المستقبل تعرض اسم الله تعالى للهتك والجين نضره تعالى مكره وعند البعض للعديد لا تقاها باياكم والبالعواغت من كان حالها فالحلف بانه اوليسد وقال بعضهم اذا انصف الى الماضي بكره وادان انصف الى المستقبل لا بكره وهو الا حسن لمجروى انه عليه الصلاة والسلام لا لعن بين الهالكين ومن ارأته قال الهالكين ان امسكتها فهي طالق ثلاثا ولو ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى آخره وفي التنين لا تكره عند العامة وفي الواو الجيمه من اراد ان يحلف بالله تعالى فقال شخصه لا يريد الحلف بالله تعالى يخشى عليه الكفر اه (قوله فلقه على ماض كذا بعد انخوس) بيان لانواعها وهي ثلاثة كفاي كرا الكسب الاول الغموس وهو ان يحلف على امر او ماض يتعمد الكذب فيه سميت غموسا لانها تقسم صاحبها في الذنب ثم في التاروسيا في حكمها اطاق في الماضي ففعل الفعل والترك كافر به صد الشريعوقال فان قلت اذا قيل والله ان هذا كسر كيف يصح ان قال ان هذا الحلف على الفعل قلت تقدير كلة كان او يكون اذا اراد في الزمن الماضي او المستقبل وقوله كذا بعدا لان من الضمير في حلقه بمعنى كذا بتعمدا وروى ان يكونا صفتين لصدور محذوف أى

من جهة القاء العين المتخذة قوله لعمر الله وحيداً فيلزمه بالحنث الكفار مثل قوله والله فيفيد الوثيقة إلا أن يفرق بين لعمرى
ولعمر الله فليناطل وذكر القسطنطين أن قول المصنف لعمر الله لا حترار عن قولنا لعمر فلان لأنه لا يجوز أن يحلف بغيره
تعالى وإذا حلف ليس له أن يبر بل يجب أن يحنث جان الرفقة كمن عند بعضهم كافي كفاية الشيء اه لكن في القاموس
وجامع الحديث النهي عن قول لعمر الله اه وانظر ما في أوائل حاشية المطول المحسن حلي والمجاصل أن العين بغير الله تعالى
إن كان مما فصل به الوثيقة بكرة عند البعض وعند جماعة العلماء لا بكرة وذلك كالنطق بالطلاق والعقاق والنج وعوذك
اذ ليس فيه تعظيم غير الله تعالى وأما ما اتصل به الوثيقة مثل وأبىك وحيا نك فالظاهر من كلامهم أنه لا خلاف في كراهته
للهي الصريح عن الحلف بالآله ولا به وهم مشاركة القسم بالله تعالى في التعظيم وأما أقسامه سبحانه وتعالى بغيره كالخفي والنجيم
والبل وعوذك فتأول الله مختص به تعالى إذ أنه أن يعظم ما هو ليس لتأذك بعد تنبأ عنه

بقوله لان النسخ في الفعل المنفي من اجل انه في التثنية بقوله والله اني اعلم اني سالتني انما معنى انه بعض في الجمال والصواب قول النسخ كوافة لقوله ٢٠٢ قسم زيد امين (قوله فمكان لها حكم) قال في التثنية فظهر انه قال بعض الضلالة

الجمعي ما في الجبر ولا وجه
لنفسه له واجاب في
النسخ عن الجبر بان
المراد ان الاقسام الثلاثة
فهي تصور وقوله الحث
لا في مطلق الجبر (قوله
نهذا الخطا) النسخ في
الحنان واللفظ في اللسان
فلما علم ان الامر كذا
وحلف عليه ثم ظهر انه
بخطا ففهم الخطا واذا
أراد ان يقول والله انه
قام فسبق لسانه وقال
ليس بقاتم فهو عطل فاعلم
ونقلنا

(قوله وما ذكر محمد الخ)
قال في النسخ بعد ما نقل
قول الساقى المشار وقال
محمد عن القوم ما يجري
بين الناس من قولهم لا
والله وبلى والله وهو
يقرب ما قاله الساقى انه
(قوله وهذا فذاك لغو
الخ) انما نسبه لانه قول
الامام محمد وليس مراده
انه قول اقتساما لمعت
من ان يقول اى حنيفة في
اللفظ هو ما عزم الى افعالنا
والمحاصل ان قول اى
حنيفة الذي قاله افعالنا
ان الجبر في اللغوي ما
يكون على الماضي او

الحال على ان النسخ به كما قال وهو بخلافه وان قول محمد ما يجري بين الناس من قولهم لا والله وبلى والله
كما قال الساقى الا ان الساقى يقول انها تكون على الاستعمال ايضا ومحمد لا يقول بذلك في الاستقبال فصار حاصل الخلاف بيننا وبين

لا يخصصها المحالف في المستقبل عندئذ البتة بل هو فيها الكفارة وعندهم هي لقولها كفارة فيها اه
وهو اعم مما في المختصر باعتبار ان الجين التي لا يخصصها المحالف في الماضي أو الحال جعلها لغوا
وعلى تفسير المصنف لا تكون لغوا لان المحلف على امر بقلبه كمال لا يكون الا عن قصد الا ان يقال
انه يكون لغوا بالاولى فلا محالة فالحاصل ان تفسيرنا للغوا عنهم بتفسير الشافعي وانما يقول بقول
الشافعي الا في المستقبل وذكر الامام السرخسي في اصوله قال علمنا ان الغوا ما يكون خاليا عن فائدة
الجين شرط موضوعا فان فائدة الجين انما هو الصدق من الخبر وان اضيف الى خبر ليس فيه احتمال
الصدق كان خاليا عن فائدة الجين فكان لغوا وان الشافعي ما يجري على اللسان من غير قصد ولا
خلاف في جواز اطلاق اللفظ على كل واحد منهما ولو كان ما قلناه احق واستدل بقوله تعالى وقال
الذين كفروا لا تنفعهم هذا القرآن والقرآن هو النواقص لا يفي بمعلوم ان مراد المشركين التعتي لم يتقدروا
على المغالبة بالحق فاشغولوا بما هو حال من الفائدتين الكلام للحصل مقصودكم بطرق المغالبة
دون الحاجة ولم يكن مقصودهم التكليم بغير قصد قال صاحب التوقيف ولم يرد تكليمهم عن غير
قصد فان الامر به لا يستقيم اه وفي المحط والصحيح قولنا لان الغفوس من الكلام ما ليس بصواب ولا
حسن فان الغفوس من الكلام القبيح الفاحش منه قال الله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما اى
كلاما قبيحا فالغفوس هو الكلام القبيح الفاحش والمحط الذي هو منه المبدليس بقبيح واحسن فلا
يكون لغوا فاما ما ذكرناه فوكلام قبيح فاحش فانه كذب والكذب قبيح لانه محظور واما المحط
فليس محظورا اه وفي الخلاصة والحاجة والتعقلا لا يؤاخذ به صاحبه الا في الطلاق والعتاق والنذر
وفي فتاوى محمد بن الوليد لوقال ان لم يكن هنا فلان فعلى جهولهم يكن وكان لا يشك انه فلان لم يزد ذلك
اه فقد عرفت ان الجين بالطلاق على غالبها لفظان فاذن من خلا فموجب لوقوع الطلاق وقد اشتهر
عن الشافعية خلافه (قوله واثم في الاولى دون الثانية) اى اثم انما ظننا كما في الحامو القنسي في
الجين الاولى وهي من الغفوس دون الجين الثانية وهي من الغفوالا اثم في القلة الذنب وقد سمي
الجر اثم او في الاصطلاح عند اهل السنة استحقاق العقوبة وعند المعتزلة لزوم العقوبة بناء على جواز
الغفوع وعنده كما اشار اليه الاكل في تقريره في بحث الحقيقة في بحث اثم الاعمال بالنيات وانما اثم
في الاولى لمحدث ابن حبان مرفوعا من حلف على عينه فوجها ما جولي يقطع به امال امرئ مسلم رحم الله
عليه المجتهد وادخله النار وفي الصحيحين لقي الله وهو عليه غضبان وفي سنن أبي داود قال قال النبي عليه
السلام من حلف على عينه مصورة كاذبا فليتموا مقتد من النار والمراد بالمصورة المزمعة بالقضاء اى
الغفوس عليها لانها مصورة عليها كذا في فتح القدر والاولى الاستدلال بمحدث البخاري عن عبد الله
ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الكفار لا أشرك بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس والجين
الغفوس فانه اعم من ان يقتطع به امال امرئ مسلم اولا ولا يصرح في غاية البيان وغيره بان الجين
الغفوس كبيرة وهو اعم كاذرنا ونبغي ان تكون كبيرة اذا اقتطع به امال امرئ مسلم او اذاه وتكون
صغيرة اذا لم يترتب عليها مفسدة وانما لم يأت في الثانية لقوله تعالى لا يؤاخذك الله بالغفوق
اعانتكم ولهذا لم يخصص المصنف بعدم الاثم في الغفول لكن الامام محمد بن الحسن لم يميز به وانما علقه
بالر جاء وقال الامامان ثلاثة من مكفرة وهي غير مكفرة وهي ترجوان لا يؤاخذ بها الله تعالى
صاحبها فاعترض عليه بأنه كيف يطلقه بالر جامع انه مقطوع به فاختلف المشايخ في الجواب عنه
ففي البداية الا انه علقه بالر جاء لاختلاف في تفسيره اه وتبعه في فتح القدير بان الاصح ان الغفوا

الشافعي بناء على قول
محمد في عين لا يخصصها
المحالف في المستقبل عند
الشافعي هي لغوا وعندها
اى عند محمد من متعده
ولها الكفارة هذا ما ظهر
لى في تقرير كلام البدائع
على وجه يتفهم منه
التناقض (قوله وهو
اعم مما في المختصر)
كان حق التمييز بقول
وهو مما لا يلقى المختصر
لان ما في المختصر مشروط
فيه القصد وما في البدائع
عدم القصد (قوله موجب
لوقوع الطلاق) ظاهره
الوقوع قضاء وديانة
(قوله وينبغي ان يكون
كبيرة الخ) اعترضه في
النثر بان هذا الفصل
مناف لا مطلق الحديث
المسروى وقول شمس
الاشعة ان اطلاق الجين
عليها مجاز لانها عقيد
مشروع وهذه كبيرة
محصصة صريح فمعلوم
ان اثم الكفار متفاوت
اه وفيه نظر لان المؤلف
معترف باطلاق الحديث
ولذا استدرك به على
الفتح ومراده البحث في
تميزه حيث لم يترتب
مفسدة تستدعي كونها
كبيرة وتكون كلام شمس
الا تميز بها فيما قاله في

أؤثنت كذلك واليمين بالله تعالى والرحيم وحلله وكبرائه وأقسم وأحلف وأشهد وأن لم يقل بالله ولعمر الله وأيم الله وعهد الله وميثاقه وعلى نذروذر اللهفوان فعل كذا فهو كافر

أن في المتقدمة تأمنا وتحققه فيبادر لعارض فلا بد (قوله والناسي بالتفسير المذكور) المراد به التفسير لا أتى في قوله وفي فتح القدير والناسي هو من تلقاها يمين ذاهلا الخ فكان المناسب تقديمه (قوله وهو مردود الخ) قال في النهر فيه نظر أفضل للعلوف عليه ناسيا لا ينافي كونه عينا بدليل أنه يكفر مرتين مرة باعتبار أنه فعل الخلو ف عليه وأخرى باعتبار حثته في اليمين له قال بعض الفضلاء أقول الحق ما في البصر فان فعل الخلو ف عليه ناسيا وان لم ينافي كونه عينا لكن تعلق الإنسان بمن جهة كونه حثا لا من جهة كونه عينا ادهو من هذه الجهة لم يتعلق به الصبيان كالا يحنى على منصف

باليمين جدا والهازل قاصد اليمين غير راض بحكمه فلا يشرعهم رضاه بشرطه بعينه مباشرة السبب محتاروا والناسي بالتفسير المذكور لم يخصص شيئا أصلا ولم يدر ما صنم وكذا الخفي لم يقصد قط التلغظ به بل يعني آخرا فلا يكون الواردة في الهازل واردة في الناسي الذي لم يقصد قط مباشرة السبب فلا ثبت في حقه نصا ولا قياسا وإن كان اللغو بتفسيرهم وهو ان يقصد اليمين مع ظن الرب ليس لها حكم اليمين فالحكم يقصد أصلا بل هو كالتأنيم يجري على لسانه طلاق أو اعتاق لا حكم له أو لى ان لا يكون له حكم اليمين وأيضا ففسر المتقول المذكور في حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو انه كلام الرجل في بيته كلا والله وبلى والله وان لم يكن هو نفس التفسير الذي فسر وانه الناسي فان المتكلم كذلك في بيته لا يقصد التكلم به بل يجري على لسانه بحكم العادة غير مراد لفظه ولا معناه كان أقرب اليه من الهازل لخل الناسي على الاغني بالتفسير المذكور وأولى من حمله على الهازل وهو الذي أدبته وتعلم لنا مثله في الطلاق غافلا اه وفي التبيين والمراد بالناسي المخطئ كاذبا أراد ان يقول استقي الماء فقال والله لا أنسب الماء ذكر في الكافي انه المنقول عن التلغظ به ان قيل له الا أتينا فقال بلى والله غير قاصد اليمين وإنما الجأنا الى هذا التأويل لان حقيقة النسيان في اليمين لا تصور اه وذكر التبيين ان حقيقة تصوره بان حلف ان لا يحلف فسيخلف اه وهو مردود لانه فعل الخلو ف عليه ناسيا لان حلقه كان ناسيا وفي فتح القدير والناسي هو من تلقاها يمين ذاهلا عنه ثم تذكر انه تلقاها به وفي بعض النسخ الخاطي وهو من أراد ان يتكلم بكلام غير الخلف جرى على لسانه الخلف اه وهو الظاهر كالا يحنى وفي الحاشية رجل حلف ان لا يفعل كذا فسي انه كيف حلف بالطلاق أو بالصوم قالوا لا يحنى عليه الا ان يتذكر اه (قوله وأؤثنت كذلك) أي مكرها وناسيا لان الفعل المحقق لا يتعمد بالا كراهة والنسيان وهو الشرط وكذا ادفعه وهو معنى عليه أو يصحون لتحقيق الشرط حقيقة ولو كان المحكمة رفع الدنب والحكم يد ادعى دليله وهو الخنث لا على حقيقة الذنب كذا في الهداية ومروءة من الشرط السبلان الخنث عندنا سبب لزوم الكفارة لشرط كاسيا في كذا في فتح القدير وقد يقال ان فعل الخلو ف عليه شرط في الخنث والخنث سبب للكفارة الا ان قال ان الخنث هو عين فعل الخلو ف عليه فحينئذ يحتاج الى التأويل قد بالخنث لانه لو لم يحنث كالحو ان لا يشرب فاحسب في حلقه الماء مكرها فانه لا اعتبار به وقده قاضيان بان يدخل في جوفه فغير صفة فلو صب في فيه وهو مكره فاسكه ثم شربه بعد ذلك حنث اه (قوله واليمين بالله تعالى والرحيم وحلله وكبرائه وأقسم وأحلف وأشهد وأن لم يقل بالله ولعمر الله وأيم الله وعهد الله وميثاقه وعلى نذروذر اللهفوان فعل كذا فهو كافر) بيان لالفاظ اليمين المتقدمة فقوله بالله والرحيم بيان للخالف باسم من أسماءه تعالى لانه يعتقد تعظيم الله تعالى فخلص ذكره حاملا أو مانعا في الخنثي لوقال والله بغيرها كعادة الشارقيين قلت فعل هذا ما عمله الاثر الله بغيرها فسمى أيضا اه بلفظه وأما بعطف الرحمن على الله ان المراد بالله اللفظ وقصد به احتراز عن اسم الله فانه ليس يسمى الا ان ينويه وفي المتن رواية ابن رستم عن محمد بن عيسى مطلقا قلنا مل عند الفتوى ولو قال وتسم الله يكون عينا كذا في الخلاصة وفي فتح القدير قال بسم الله لا فطن للتأنيده ليس يسمى باسم الله التعارف وعلى هذا الواو الا ان نصارى ديارنا تعارفونية ولو ناسم الله اه والقاهر ان بسم الله عين كإيمانه في البدائع معلل بان الاسم والمسمى واحد عند أهل السنة والجماعة فكان الخلف

في فتح القدير المسمى قال
 المتعدي في شرحه يقول
 في المسمى في الروا الحجة
 الطالب الغالب بغيره
 ويدل على ان ذلك هو
 الصحيح قوله بين ولو كان
 رواه لكان عينين وانما
 الحق اذ انما كانت كون
 القضا للمذكور من
 اسماء تعالى فلم يحدده
 دليلا سوى الآية الدالة
 على كون غالباً صفة
 فيهم مع الطالب جوز
 كونه عينا كما ان الاول
 الذي ليس قبله شيء صار
 بالوصف محتصا به تعالى
 فما عا الخاف به فهذا يدل
 على ان ذكرهم التعارف
 به هو الذي سوغ كونه
 عينا أو ابد فكيف
 ينفع كلام الكمال بما
 فيه احتمال ولا تصرح
 بما صالقه اه قلت
 ويؤيد ما في مختارات
 النوازل حيث قال وقوله
 الطالب الغالب لا أفضل
 كذا فهو عين لتعارف
 أهل بغداد اه فهذا
 لا يحتمل التأويل الذي
 ذكره المؤلف أصلاً وقوله
 ولم يقيد المصنف الخلف
 بالصفات بالعرف قال
 في النشر أول ممنوع
 فقد أشار الى ذلك بعوله
 لاجله الخ

بالاسم خلفاً بالذات كانه قال بالله اه والعرف لا اعتبار به في الاسماء كما قدمناه وذكرنا في
 رجل قال لا تخافه لا تخلفن كذا أو قال والله لتخلفن كذا وقال لا تخرفن ان أراد المتبدي ان
 يخلف وأراد للعب الخلف يكون كل منهما حالاً فالان فوله نعم جواب والجواب يتخلف انما عا فاق
 السؤال قصير كانه قال نعم والله لا تخلفن وان أراد المتبدي الاختلاف وأراد للعب الوعد ليس
 على كل واحد منهما شيء لان كل واحد منهما أقوى ما يحتمله وان أراد المتبدي الاختلاف وأراد
 للعب الخلف فالحلف والمخالف والمتبدي لان كل واحد منهما أقوى ما يحتمله وان لم ينو واحد منهما
 شيئاً في قوله الله الخلف هو الغيب وفي قوله والله الخالف هو المتبدي اه وأما ما أطلقه في
 السمين بالله تعالى انه لا يتوقف على النسبة ولا على العرف بل هو عين تعارفه أولاً وهو الظاهر من
 منزهة أصحابنا وهو الصحيح كما في النسخة وغيره الا اعتبار بالعرف عند قيام دلالة النص كذا في
 الصراط وبه اندفع ما في الروا الحجة من انه لو قال والرحمن لا أفضل كذا ان اذابه السورة لا يكون عينا
 لانه يصير كانه قال والقرآن وان أراد به الله تعالى يكون عينا اه فان هذا التفصيل في الرحمن قول
 بشر المربي كما في الذخيرة والمذهب انه عين من غريبه ومثل الخلف بالله الخلف بالذي لا اله الا هو
 ورب السموات والارض ورب العالمين ومثل يوم الدين والاول الذي ليس به شيء والاخر الذي
 ليس بعد شيء كما في فتح القدير وأما دعاف الرحمن على الرحمن انه لا فرق في اسمائه بربان تكون
 خاصة أو مشتركة كالحكيم والعليم والتقدير والعز رب الصبح انه لا يتوقف على النسبة خلافاً لبعض
 المشايخ فيما كان مشتركاً كما هنا كان مستعلاًه تعالى ولغيره لا تتعين لزاده أحدهما بالانسة
 ووجهه في غاية البيان وهو اختلاف المذهب لان هذه الاسماء من كارب طلق على الحلق ولكن
 تعين الحائلي مراد بـ دلالة القمم اذ العلم بغير الله لا يجوز فكان الظاهر اه أراد به اسم الله جل
 اكلامه على العظمة الا ان ينوي به غير الله فلا يكون عيناً لانه أقوى ما يحتمله كلامه فمصدق في أمر
 به وبالله تعالى كذا في البديع وفي الذخيرة والروا الحجة لو قال والطالب او اعال لا أفضل كذا
 فهو عين وهو متعارف أهل بغداد اه وهذا لا يدل على ان كونه عينا فهو موقوف على التعارف
 وانما بعد ما حكم بكونها عيناً أخيراً ان أهل بغداد عارفاً بالخلف بها بذلك اندفع ما في فتح
 القدير من انه يلزم اما اعتباراً بالعرف فيما لم يسمع من الاجماع من الكتاب والسنة قال الطالب
 يسمع بخصوصه بل العاقل في قوله الى والله طالب على أمره وما كونه بناء على القول المفضل في
 الاسماء اه وأما بقوله وجلاله وكبرياه ان الخلف يكون مصغرة من صفاته تعالى لا من صفات
 الجيس وهو القوة حاصل لانه يعتقد تعظيم الله تعالى وعبادته ولم يقيد المصنف الخلف بالصفات
 بالعرف ولا بد منه قال في المحط وأما الخلف بصفات الله تعالى فقد احتج بعبارة من احتجنا
 في ذلك قال عامه ما نحن من خلف بصفة من صفات الله تعالى صفة ذات أو صفة فعل بخلاف تعارف
 الساس الخاف به يكون عينا والأفلاان صفات الله في الحرمة كذا تعلى فانها ليس باعتبار
 الله بل صفات الله تعالى لا هو ولا غيره لانها لعب بعبادته ذات خلافاً لما تـ له الكرامة هذا هم
 الله ان الله تعالى صفات سادته وذاته محل المحو وحلا لما بقوله المقرآن لعنهم الله اه ليس لله
 صفات وعبد أهل السنة كثرهم الله صفة ذاته كونه سمياً بصراً جاعلياً قد برأوه ويحسم
 صفاته فقدم والقديم لا يجوز ان يكون محل المحو والاشايخ العراقي ان جلب بصفة من صفات
 الذات يكون عينا الا لم يأتين وأما صفات صفات العبد لا يكون عينا وأما اصل بينهما

ان كل صفة بوصف بها وبضدّها كالرجة والرأفة والخطا والغضب فهي من صفات الفعل وكل
صفة بوصف بها ولا بوصف بضدّها كالقدرة والعزة والعظمة فهي من صفات الذات فالحق واصفات
الذات بالاسم ولم يلقوا صفات الفعل بالاسم وعلى هذا تخرج المسائل اه وظاهر ان الكرامة
مؤمنون والمعزلة كافرين لدعائه للاولين بالهداية وعلى المعزلة بالعن وفي فتح القدير المراد بالصفة
اسم المعنى الذي لا يتضمّن ذاتا ولا يصل عليها فهو كالعزة والكبريلو العظمة بخلاف نحو العظيم وفي
التبيين والصحيح عدم الفرق لان صفات الله كلها صفات ذات وكلها تدعى فلا يستقيم الفرق والایمان
مبنية على العرف خاتعارف الناس الجلف به يكون معنا وما لا فضلا اه وفي المسيرة المحقق ابن
الهامم اختلف مشايخ الحنفية والاشاعرة في صفات الافعال والمراد صفات تدل على تأثرها اسماء غير
اسم القدرة بجمعها اسم المتكويّن فان كان ذلك الاثر مخلوقا فالاسم الخالق والصفة الخلق اوردوا
فلاسم الرزق والصفة التزريق اوحياه فهو الهى اوموتاهو والميت فادعى متأخروا والحنفية من
عهد ابي منصور انها صفات قديمة زائدة على الصفات المتقدمة وليس في كلام ابي حنيفة والمتقدمين
تصريح بذلك سوى ما اخذوه من قوله كان تعالى خالق اقل ان يخلق ورازقا اقل ان يرزق وذ كروا لله
اوجهان الاستدلال والاشاعرة يقولون ليست صفة التكوّن على فصولها سوى صفة القدرة
باعتبار تعلقاتها بخلق خاص فالخلق هو القدرة باعتبار تعلقاتها بالخلق والتزريق تعلقاتها بايصال
الرزق الى آخر ما ذكره فيها واما كونه خالفا لقوله اقسام او اخلق او شهدوا لم يقل بالله فلا ن هذه
الالفاظ مستعملة في الحلف وهذه الصفة للخال حقيقة وتعمل للاستقبال بقرينة فعل خالفا لالفاظ
والشهادة بين قال الله تعالى قالوا انهدنا انك لرسول الله ثم قال انهدوا ايمانهم حنة والحلف بالله هو
المعهود للشرع وبغيره محذور قصير السه وأشار الى انه لو قال حلفت أو أقسمت أو شهدت بالله
أولم يقل بالله فانه عين بالاولى وأطلق في كونه معنا بلفظ المضارع فاما انه لا يتوقف على النية كما في
ظاية البيان وذكر في الهداية خلافا فيه وصح في التبيين انه يكون معنا بالاسم وأراد المصنف بهذه
الالفاظ ان كلامها يصلح ان يكون قسمان ذكر القسم عليه انعقدت اليقين فعند اذ انقضت
فحبب عليه الكفارة والا فلا وقد ذكر محمد هذه الالفاظ كلها في الاصل ثم قال بعدها فهذه كلها ايمان
فاذا حلف بشئ منها البغمان كذا وكذا حلفت وجبت عليه الكفارة اه وفي المجتبى اشهد ليس بيمين
مالم يعلقه بالشرط وقوله على نذر يمين وان سكوت وفي المتن في جامع الكرخي ما يشبه خلاف مسألة
النذر كانت فعلم بهذا ان هذه الالفاظ لا تكون معنا مالم يعلق بشئ اه فظهر بهذا ان ما في النهاية
من ان قوله اقسام أو أشهد أو على يمين تتعقد معنا سواء ذكر القسم عليه أولا مستدلا بما ذكر في
النخبة ان قوله على يمين موجب للكفارة فهو يمين وكما في غاية البيان وتوهم وخطب كما في فتح القدير
بل لا بد من ذكر القسم عليه وانما ترك ذكره في بعض المواضع للعلم به وهو مراد صاحب النخبة
وتحقيقه ان الكفارة انما تجب لستر الذنب في نقض اليمين المتعقدة فعلى أي شيء انعقدت اليمين
حتى يتصور نقض اليمين فحبب الكفارة وأيضا قوله على يمين فيه احتمال لانه يصح عليه ان يكون
يمين الغموس أو اليمين المتعقدة والكفارة لا تثبت بالاحتمال لانها اذ اثر بين العبادات والعقوبة
والعقوبات تندرج بالشبهات وذلك انه ليس في الغموس كفارة وكذا في المتعقدة عند قيام البر
فكيف تتصور الكفارة وأيضا لو وجبت الكفارة بمجرد قوله على يمين يلزم تقديم المسبب على
السبب وهو اسد لان سبب الكفارة الحنث ولم يوجد لعدم انعقاد اليمين على شئ الى آخر ما في غاية

الجميع وما اذا لم يسم شيئا قال على نذرا فانه لا يكون عنان المسر اغما تحقق لحصول
 عليه ولكن نذره الكفارة فيكون هذا التزام الكفارة ابتداء بهذه العبارة **ص** كذا في فم القدير
 وهذا كله اذا لم ينو بهذا النذر لطلب شيئا من القرب كجمع او صوم فان كان نوى بقوله على نذرون
 فعلت كذا فربما مقصوده بجمع النذر ما يقتل لزمه تلك القصة بل كره انما كره قوله فان
 حلف بالنذر بان نوى شيئا من حج او عمرة ففعله ما نوى وان لم يكن له نية فعله كفارة البمين اه
 ففعل المحدثين من نذر في الحج ففعله كفارة بين على ما اذا لم تكن له نية وقد بلغ النذر
 اختراعا من صفة النذر كان يقول الله على كذا صلاة ركعتين او صوم يومين مطلقا عن الشرط او معلقا
 به كسأني الكلام عليه قريبا وقد غلط الزيلعي مسئلة لفظ النذر بصفة النذر وبه سافرق
 تطالع عليه ان شاء الله وفي الولوجية وغيره ما لو قال الله على ان لا اكلم فلانا فلان السبت بين الا ان نوى
 لان الصفة للنذر مع احتمال معنى البمين اه واعلم مسئلة الحلف بالتحلف بالكفر فلا يلزم له ما حصل
 الشرط على الكفر فقد اعتقده واجب الاستماع وقد امكن القول بوجوبه له فيه بعبارة عينا كما
 تقول في تحريم الحلال ولا فرق بين ان يهلكه بالكفر او بالتهود او بالنصر او قال هو يرى من الاسلام
 او من القرآن او القبة او صوم رمضان او انابري وحق المصحف او اعبد من دون الله او اعبد
 الصليب كما في الجنتي والمخط او سعد الزنار على نفسه كما يعقد النصراني كافي الظهير وولو قال انابري
 من كل آية في المصحف فو يمين واحدة وورفع كما في مكنوت بسم الله الرحمن الرحيم فقال انابري
 عفا فيه فعلت كذا فهو بين و لو قال ان فعلت كذا فانا نرى من الله الذي جعلت من الصلاة
 التي صليت قلبي بين بخلاف قوله انابري من القرآن الذي تعلته لانه في الاول نذر عن الفعل
 الذي فعل لان آية الشر وعقوف الثاني نذر عن القرآن الذي تعلته والقرآن قرآن وان تعلته
 فيكون النذر عنه كذا و لو قال ان فعلت كذا فانا نرى من شهر رمضان فاذا اراد الراهنة عن قرضه
 فهو بين كذا اذا قال ان فعلت كذا فانا نرى من الامان وان لو اراد الراهنة عن آجرها لا يكون عينا
 لانه شيء غيب وان لم يكن له نية لا يكون عينا في الحكم كذا في المخط وفي الجنتي و لو قال صلاحي
 لهذا الكافر ان فعلت كذا فليس بين وفي الولوجية و لو قال ان فعلت كذا فاشهدوا ع بالنصرانية
 فعله كفارة بين لانه بمنزلة ان فعلت كذا فانا نصراني و لو قال ان فعلت كذا فانا نرى من الكتب
 الا رب فعله كفارة واحدة لانها بين واحدة و لو قال انابري من الزودا ويرى من الانجيل
 ويرى من الزبور ويرى من القرآن فعله اربع كفارات لانها اربعة ايمان و لو قال انابري من
 الله ورسوله فعله كفارة واحدة ان حث لانها بين واحدة و لو قال انابري من الله ويرى من رسوله
 فعله كفارة ان حث لانها ايمان اه ثم قال و لو قال ان فعلت كذا فانا نرى من الله ورسوله
 والله ورسوله برأ منه ففعل فعله اربع كفارات لانها اربعة ايمان اه وينبغي ان يكونا بينين
 الاولى انابري من الله ورسوله كما تقدم الثانية والله ورسوله برأ منه لان لفظ الراهنة قد كثر
 مرتين الا ان يقال انها في الثانية مذكورة مرتين بسبب التثنية فيكون عليه ثلاث كفارات واما
 الاربع فلم يظهر لي وجهها ثم رأيت بعد ذلك المسئلة في الظهير بتمصوفا بتكرار لفظ الراهنة بقوله
 ان فعل كذا فهو يرى من الله ويرى من رسوله والله ورسوله برأ منه فتبين ان يكون ما في
 الولوجية كذلك والمخفف من الكاتب ثم قال في الظهير والاصل في جنس هذه المسئلة انه متى
 تعددت صيغة الراهنة تعددت الكفارة واذنا تعددت تعددت في الجنتي والخزيرة انهما عينا قال

(قوله فتبين ان يكون ما في الولوجية كذا والمخفف من الكاتب) اقول الذي وجدته في نسخة الولوجية التي عندي مثل ما نقله عنها والطاهر ان النسخ هكذا ويكون ذلك مشيا على القول الآخر قال في التارخية وفي فتاوى معرقند اذا قال ان فعلت كذا فلان يرى من الله ورسوله والله ورسوله برأ منه ففعل فعله اربع كفارات لانها اربع ايمان قبل ما ذكر في فتاوى أهل معرقند ليس بجمع وانما الصحيح ما ذكر في فتاوى أبي الليث انه لا بد ان يقول ويرى من رسوله حتى تعددت البمين (قوله وجمع في الجنتي والخزيرة انهما عينا) عبارة للجنتي

ولو قال ان فعلت كذا فانا نرى من الله انصره ففعل امرته كفارة واحدة اه وفي الظاهر يتايد
ولو قال ان فعلت كذا فلاله في السهولة يكون عينا ولو قال ان فعلت كذا فهو يرى من المؤمنين
قالوا يكون عينا لان العروة من المؤمنين تكون لان الكفر لايمان اه وينبغي ان الحالف اذا قصد
في المكان من الله ان لا يكون عينا لانه حلف على ان لا يكفر بل هو الايمان وفي الذخيرة قال هو عين
ولا يكفر وفيها لو قال ان فعلت كذا فانا نرى من الشفاعة الاصح انه ليس بعين وعطف في الظاهرية
بان الشفاعة وان كانت حقا لكن من انكرها ما لم يمتدحها لا كافرا اه وفيها ايضا سئل نعم الدين
عن قال ان قلت فلا فهو نكر بك الكفار فيما قالوا على الله تعالى بما لا يليق به فكلمه ماذا
يجب عليه قال كفارة الجبين اه وأشار للمصنف الى انه اذا فعل الحالف عليه لا يكون كافرا لانه
صار عينا وقيد بكونه عطف على فعل في المستقبل لانه لو قال ذلك لشي قد فعله في الماضي كان قال ان
كنت فعلت كذا فهو كافر وهو عالم انه قد فعل فهو عين القموس لا كفارة فيها لان التوبة
والاستغفار وهل يكفر حتى تكون التوبة الا زمة علمه التوبة من الكفر وتعيد الاسلام قبل
لا يقبل نعم لانه تميز عني لانه لما علقه بأمر كائن فكشاه قال ابتداء هو كافر والعصم انه ان كان
طائفة عن امان عقدة أو غموس لا يكفر بالماضي وان كان جاهلا وعنده انه يكفر بالحلف في
الغموس أو بمباشرة الشرط في المستقبل يكفر فيها لا يفسد القسم عليه وعنده انه يكفر فقدر ضي
بالكفر كذا في كثير من الكتب وفي المجتبى والذخيرة والغتوى على ايمان اعتقده الكفر به يكفر
والاخلاق في المستقبل والماضي جميعا وفي قولهم يعلم الله انه فعل كذا ولم يفعل كذا وهو يعلم خلافه
فيه اختلاف المشايخ وطائفة على انه يكفر ثم ردهم المجتبى ردا آخر لو قال الله يعلم اني افعلت كذا
وهو يعلم انه كاذب فيقول لا يكفر وهو رواية عن أبي يوسف لانه قصد ترويج الكذب دون الكفر
(قوله لاجله وغضبه ومضطه ورجنه) أي لا يكون السبب يعلم الله وعقوله لان الحلف بهذه الالفاظ
غير متعارف والعرف معتبر في الحلف بالصفات ولان العلم به كبراديه بالمعلوم و يقال اللهم اغفر
عني فانا أي معلومك ولان الرجعة يراد بها اثرها وهو المظروا المحنة والنصب والخطير يراد بها
العقوبة وفي السدائم واما الصفة فصفتان الله تعالى مع انها كلها الدائنة على ثلاثة اقسام منها ما لا
يستعمل في عرف الناس وما دلتهم الا في الصفة نفسها الحلف بها يكون عينا ومنها ما يستعمل في
الصفة وفي غيرها استعمالا على السوء والحلف بها يكون عينا ايضا ومنها ما يستعمل في الصفة وفي
غيرها لكن استعمالها في غير الصفة هو الغالب بالحلف بها لا يصحكون عينا ومن مشايخنا من قال
ما تعارفه الناس عينا يكون عينا لا ما ورد الشرع بانتهى عنه وعالم بتعارف قوله لا يكون عينا ويان
هذه الجملة اذا قال وعز الله وعظمته وجلاله وكبريائه يكون حالفوا كذا وقدره الله ما هو القدر
وكذا وقوة وارادته ومشيئته ورضاه وعجته وارادته وكل ما به بخلاف الرجعة والنصب والخطير والعلم
الا اذا اراد به الصفة واما سلطان الله فقال القدر دورى اراد به القدرة كان حالفوا والا فلا ولو قال
وامانة الله كفي الاصل انه يكون عينا خلافا للجماع وانما طاعته ووجه ما في الاصل ان الامانة
للضافة الى الله تعالى عند انتم يراد بها صفته ولو قال ووجه الله فهو عين لان الوجه للضافة الى الله
تعالى يراد به الذات ولو قال لا اله الا الله لا افضل كذا لا يكون عينا الا ان ينوي وكذا قوله سبحانه
والله اكبر لا افضل كذا لعدم العادة بميل كون الله وحده عني لا من صفاته تعالى التي لا تستعمل
الا في الصفة اه ومن الغريب ما في الظهيرية لو قال وقدره الله لا يكون عينا وان كان الله تعالى

فبين وكذا يرى من
الله ورسوله ويرى من
الله ويرى من رسوله
فيمنان ثم رزان فعلت
كذا فانا نرى من الله
ورسوله والله ورسوله
يريدان منه فاربعة
أيمان قيل والاصح هو
الأول اه والمراد بالأول
لاجله وغضبه ومضطه
ورجته

لا يوصف بعدها لان المراد بالقدرة المذ كورة التقدير عرفا على ما عرف في الزمان والله عز وجل قد
يقدر وقد لا يقدر اه وهو مردود لما في الاول اجمحة وغيره او قال وقد مر الله كان عيناد استعمال
القدرة على التقدير به يكثر ككثر استعمال العلم على المعلوم حتى نفي التقدير ولا يكون عيناه اه
وأشار المصنف الى انه لو قال وعذاب الله وقوا به مرضا ولسنة الله واماته اه لا يكون عيناه في الحانية
لو قال بصفة اه لا افضل كذلك لا يكون عيناه لان من صفات ما يد كوفي غيره فلا يكون ذكر الصفة كذكر
الاسم (قوله والنبي والقرآن والكعبة) أي لا يكون حالها بالان الحلف بالنبي والكعبة حلف بغير
الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم من كان حالفا فحلف بالله أو ليدبر والحلف بالقرآن غير متعارف
مع انه براديه المحروف والنقوش وفي فتح القدير ثم لا يخفى ان الحلف بالقرآن لان متعارف فيكون
عيناه كما هو قول الامعة الثلاثة وتبطل عدم كونه عيناه بأنه غيره تعالى لاه مخلوق لاه حروف وغير
المتعارف هو الكلام النحوي منع بان القرآن كلام الله منزل غير مخلوق ولا يخفى ان المتعارف في الحقيقة
ليس الاحروف المنقضة للعدمه وماتت قلعه اسقال عدمه غير انهم وجودا ذلك لان العوام اذا
قبل لهم ان القرآن مخلوق تعدوا الى الكلام مطلقا واما الحلف بكلام الله تعالى فيجب ان يدور مع
العرف واما الحلف بجان مريد ومثله الحلف بجان راسك وحياء راس السلطان فذلك ان اعتقد ان
البرقية واجب يكفروا في تسمية الفتاوى قال على الرازي خاف على من قال بصافي وحيا قال له يكفر
ولو لان العاصم يقولونه ولا يعلمونه لفت انه سر لثوع ابن مسعود لان الحلف بالله كاذبا احب الى
من ان احلف بغيره صادقا اه قد بدا الحلف بهذه الاشياء لان السري منها يمس كقوله هو
بري من النبي ان فعل كذا كاذبا عيناه فخاص به وأشار المصنف الى انه لو قال ودين الله وطاعته أو
حدودا وشريعتة أو الحلف اه لا يكون عيناه بالاولى كافي الحانية (قوله وحق الله) أي لا يكون
عيناه وهو قول أبي حنيفة وهو قول محمد احدى الروايتين عن أبي يوسف وعنه رواية أخرى انه يكون
عيناه ان الحق من صفات الله تعالى وهو حقيقة فصار كانه قال والله الحق والحلف به متعارف
ولهما انه براديه طاعة الله اذا الطاعات حقوقه فيكون حلفا بغير الله تعالى وذكر في الاحتار ان
الاحتار انه يكون عيناه اعتبارا بالعرف اه قد بدا الحلف المضاف لاه لو قال والحق يكون عيناه لو قال
حفا لا يكون عيناه لان المنكر منه براديه تحقيق الوعد فكأنه قال افضل كذا حقيقة لا محالة وهذا
قول البعض والصحيح انه ان اراد به اسم الله تعالى يكون عيناه كذا في الحانية وفي المعنى وحقا
أو حقا اختلاف للشايع والا كثر على انه ليس عينين والحاصل ان الحق اما ان يكون معروفا أو منكرا
أو مضاهيا للحق معروفا أو كان بالواو أو بالباء عين اتفاقا كافي الحانية والظهير به ومنكر اعين على
لاصح ان نفي ومضاهيان مكان بالباء فحين اتفاقا لان الناس يحلفون به وان كان بالواو نفسه
لاختلاف السابق والختارانه عين كاسبق وهذا علم ان الختارانه عين في الالفاظ التلازمة متعلقا
وأشار المصنف الى انه لو قال بحق الرسول أو بحق اليمان أو بحق المساجد أو بحق الصوم أو الصلاة لا
يكون عيناه كذا في الحانية وفي المعنى وحرمة الله تطهر قوله وحق الله وفي فتاوى النبي صمعة شهد الله
وبصره لاله الا الله ليس عينين (قوله وان فعله فعل غضب الله ومخطأ أو أنزل وسارق أو شارب خمر
أو كل ربا) أي لا يكون عيناه في الاول فلا ندعا على نفسه ولا يتعلق ذلك بالشرط لانه غير متعارف

مخالف لما قدمه قريبا
من الاصل من انه يكون
عيناه خلافا للطحاوي (قوله
وذكر في الاختيار الخ)
قال في النهر رد في فتح
القدير بان المتعارف
بعد كون الصفة مشتركة
في الاستعمال بين صفة
الله تعالى وصفة غيره
ولغا حتى لا يتبادر منه
ما هو صفة الله بل ما هو
من حقوقه (قوله وحقا
أو حقا) قال الرمي يعني
بالواو وبلا واو (قوله
ومضاهيا ان كان بالباء

والنسي والقرآن
والكعبة وحق الله وان
فعله فعل غضب الله
ومخطأ أو أنزل أو سارق
أو شارب خمر أو كل ربا

فمن اتفاقا منصفه
في الفتح حدث قال ومن
لا قول الضميمة ما قال
الجناني قوله بحق الله
عين لان الناس يحلفون
به وضعه لما علمت انه
مثل وحق الله بالاضافة
وعت المتعارفة وانه
ليس عيناه كذا بحق الله
(قوله فقه الاختلاف
السابق) أي المذكور
أولا لعبارة المتن

(قوله ولا غير متعارف) قال في النهر ظاهر كلامهم انه لو تعودوا الحلف به كان عيناه وناظر ما في الفتح انه لو تورف الحلف به لا
يكون عيناه حيث قال ان معنى اليمين ان يطلق في آخر ما يأتي

(قوله يقتل القوم والتبديل) أي يقتل القوم ما هو قتلهم وأما المرفة فتعند الاستطراد إلى كل حال الغير وكذا إذا كانت
 الجواب السفسطى الزاوي الزاقي دار المحرم كذا في النهر وأصله من الفتح وقول التبيين لأنه محتمل التبديل محتملا فلا يكون
 كالكفر في أحرمة يندفع عدم التبديل تلك الحالات كما هو ظاهر الهداية (قوله لأن معنى السب أن يعلق ما هو جاسم) أي أن
 يعلق شيئا كالكفر بوجوب ذلك الشيء امتناعا مخالف عن الفعل المخالف عليه كالدخول مثلا وقوله بسبب متعلق بوجوب أي أن
 ذلك الشيء المتعلق بوجوب امتناع المخالف عن الفعل بسبب أن ذلك المعلق يلزم وجوده عند الفعل فإذا قلنا إن دخلت فهو كافر فإن
 بالكفر بوجوب امتناع المخالف ١٢ عن الدخول بسبب لزوم وجود الكفر عند الدخول (قوله ما فادان ما يباح للضرورة

لا يكفر مستحله) قال بعض
 الفضلاء إن أراد بقوله لا
 يكفر مستحله أنه لا يكفر
 عن اعتقده أنه حلال في
 حالة الضرورة فقط فهو
 صحيح لكنه لا حدود
 له لعدم الشك في حله
 حيث شاء وإن أراد أنه لا
 يكفر مستحله مطلقا سواء
 وحروفه الباه والواو والتاء

اعتقده أنه حلال في حالة
 الاضطراب والاختيار
 فهو وهم باطل وأقدمه
 قوله إن قول الوالو الجنية
 لا محالة فبدق النقي وهو
 لا يكون وليس كذلك بل
 قد في المنق وهو يكون
 قال في الصسط ولو قال
 هو با كل الميتة أن فعل
 كذا لا يكون عينا وكان
 يجب أن يكون عينا لأن
 استقلال المحرم كقوله
 عاق العسكر بالشرط
 وتعلق الكفر بالشرط

وأما في قوله هو زان إلى آخره فلا حرمة هذه الأشياء يقتل التحص والتبديل فلم تكن في معنى
 حرمة اسم الله تعالى ولا أنه ليس بمعارف كذا في الهداية والاولى الاقتصار على أنه ليس بمعارف
 لأن كون الحرمة تقتل الارتفاع أو لا تقتل لا أثر لرفع أنه لا حاجة إلى التعليل بعدم المعارف
 أيضا لأن معنى الجين أن يعلق ما هو واجب امتناعا عن الفعل بسبب لزوم وجوده عند الفعل وليس
 بمجرد وجود الفعل يصير زانيا أو سارقا لأنه لا يصير كذلك الفعل مستأنف يدخل في الوجود
 ووجوده هذا الفعل ليس لازما لوجوده ما هو عليه حتى يكون موجبا امتناعا عنه فلا يكون عينا
 بخلاف الكفر بأنه بالزمانه يكره من غير توقف على عمل آخر أو اعتقاد أو رضا يتحقق بمباشرة
 الشرط فوجب عنده الكفر ولو أقول طاعة من العلماء بالكفارة كافي فحق القدر وفي المعنى قول
 هو با كل الميتة أن فعل كذا أو يستحل الخمر أو الخنزير فليس بين أصله أن التعلق بمقتضى
 حرمة بهال ما كليتة الخمر والخمر أو الخنزير لا يكون عينا وما لا يسط كالفط الكفر فيمن ولو قال جيع
 ما فعله الجوس أو اليهودي حتى أن فعلت كذا أو فعلت لشيء عليه اه وهو فقدان استقلال الخمر
 والخنزير ليس بكفر إلا أن يقال إن قوله الشرط هو الاستقلال في المستقبل بخلاف حاله قال إن فعلت
 كذا أو استحل الخمر والخنزير أو في الوالو الجنية وأما الاستقلال فلأن استعمال الدم لا يكون كفرا
 لا محالة وإن حالة الضرورة يصير حلالا وكذلك لحم الخنزير اه ما فادان ما يباح للضرورة لا يكفر
 مستحله وفي الظاهر به قول عصبته الله تعالى إن فعلت كذا أو قال عصبته الله في كل ما اقتض
 على لا يكون عينا (قوله وحروفه الباه والواو والتاء) أي وحروف القسم ولو عاد الضمير على الجين
 لا شأنا مؤنثة سماها كقوله والله وباته وتالله لأن كل ذلك معهود في الإيمان وهذا كور في
 القرآن قال تعالى فوب السماء والأرض أنه محق وقال تعالى تالله لقد أرسلنا وقال تعالى بالله أن
 الشرك لظلم عظيم وفيه احتمال كونه متعلقا بقوله تعالى لا تشرك وقدم الباه قالوا هي الأصل
 لأنها صلة المحض والأصل أحلف وأقسم بالله هي الأصل لأن تصق فعل القسم بالمخوف به ثم حذف
 الفعل لكثرة الاستعمال مع فهم المقصود وأصل التهادن دخل في الظاهر والمضمر نحو بك لا فعلن ثم
 تبي بالواو لأنها بدل منها المناسبة المعنوية وهي ما في الأصل من الجمع الذي هو معنى الوالو ولكونها
 بدلا انحطت عنها بدو قد خات على المظهر لا على المضمر ولا يجوز أن تهازل الفعل معها لا تقول أحلف

بأن كذا قال هو يهودي إن دخل الدار قلنا استقلال هذه الأشياء ليس بكفر لا محالة فإن حالة
 الضرورة تصير هذه الأشياء حلالا ولا يكون كفرا وإذا احتمل أن تكون استقلال هذه كفرا كافي غير حالة الضرورة فتكون
 عينا واحتمل أن لا يكون كفرا كافي حالة الضرورة فلا يكون عينا لا يصير عينا ثالث بخلاف قوله هو يهودي إن فعل كذا لأن
 اليهودي من أنكر رسالة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وإنكار رسالة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم كافر على كل حال فالاحتمال أن
 كل شيء محرّم حرمة مؤبدة بحيث لا تسقط بحال من الأحوال كالكفر وأشباهه مستحله معقبا بالشرط لا يكون عينا وكل شيء
 هو حرّم بحيث تسقط حرمة بحال كليتة الخمر والخمر وأشباهه مستحله معقبا بالشرط لا يكون عينا (قوله لا تقول أحلف

بأنه كما تقول أحلف بالله) كذا في بعض النسخ وهي مقسومة وفي بعضها لا تقول أحلف بالله كما تقول أحلف بالله (قوله لأن
 الضمير يقي أثره الخ) قال في التمهيد لم يزل عن التصديق لأنه كما يكون حالفه فاما الآخر يكون أيضا حالفه فالتصديق هو
 الكثير في الاستعمال وذلك شاذوا التزام ذلك الاصطلاح لفظه فغرضنا من اه قال يعني يمكن أن يقول فيه ظن من وجهين أما أولا
 نحاذر في الرد على البصر من التعليل بأنه يكون حالفه المحلف أيضا يقتضي ان صاحب الجور لا يقول به وليس كذلك وأما ثانيا
 فلما نقله السيد المحمدي عن اللقي من ان حلف الجار وبقاء عمله شاذ في غير القسم أما في القسم فخر دله ولا ينبغي عليك سقوط الوجه
 الاول فان ابد اموجه المدلول عن المحلف الى الاضمار ببقاء أثره يوم مع النصب ٣١٢ لا يكون حالفه الا أن يقال

ان المراد انه في حالة الجور
 يبقى الاثر فيكون كحالة
 بقاء الحرف والنصب
 بالمحلف لا يفيد ذلك لأنه
 يكون منصوبا (توله
 وينبغي ان اذا نصب) أي
 نصب قوله الله لا أفضل
 (قوله وهو اللام والنون)
 قال الرمي أي لا بد منها
 عند البصر بين وقال
 وقد تقرر

بأنه كما تقول أحلف بالله واما التاء قبله عن الاول لانها من حروف الزيادة وقد أبدلت كثيرا منها كما
 في تحاء وقسمه ونراش فاختصت درجتين فلم تدخل على الظاهر الاعلى اسم الله تعالى خاصة وما روى من
 قولهم ترقى وترى الكعبة لا يقاس عليه وكذا خصناك ولا يجوز انما الفعل معها لا تقول أحلف بالله
 ولم يذكر المصنف كغيره أكثر من الثلاثة وذكر في التيسير ان له حروبا أخرى وهي لام القسم وحرف
 التشبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل والميم المكسورة وللضمة وفي القسم ومن كونه الله
 وهاء الله وهمزة الاستفهام ومن الله واللام بمعنى التامير فلهذا معنى النصب ووجه التاء لغز العجب دون
 اللام اه (قوله وقد تقرر) أي حروف القسم فكون حالفها كقوله الله لا أفضل كذا لان حلف
 الحرف متعارف بينهم خاصا وانما اذا حلف الحرف ولم يوضع عندها التشبيه ولا همزة الاستفهام
 ولا قطع ألف الوصل لم يميز المحلف عن الله بل ينصب بالضمير فعل أو يرفع على انصر مبتدأ
 مفعول في اسمين فانه التزم القسم فيما ارفع وهما عين الله ولعمري الله كذا في التيسير وانما قال المصنف
 تقرر ولم يقل تخلف لفرق بينهما لان الاضمار يبقى أثره بخلاف المحلف وعلى هذا ينبغي أن يكون
 في حالة النصب المحرف محذوفاً لأنه لم يظهر أثره وفي حالة الجور مفعولاً لأثره وهو المحرف في الاسم
 وفي الظاهرية بأنه لا أفضل كذا لو سكن الهاء أو نصبها أو رفعها يكون معناها والله لا أفضل كذا
 وسكن الهاء أو نصبها لا يكون معناها إلا برفعها المحرف فيكون معناها وقيل يكون معناها مطلقا وقال به
 بكسر اللام لا أفضل كذا قالوا لا يكون معناها إلا اذا عرّب الهاء بالكسر وقصد الجيم اه وينبغي ان
 ان نصب ان يكون معناها بخلاف لان أهل اللغة يميزون لغوا في جواز كل واحد من الوجهين ولكن
 النصب أكثر كذا كره عبد القاهر في مقتصد كذا في غاية البيان وبه اندفع ما في المسوط من ان
 النصب من ذهب أهل البصرة والمخفف من ذهب أهل الكوفة إلا أن يكون مراده ان الخلاف في
 الارجحية لا في أصل الجواز فمقتضاها الجور وحرف لأنه لا يضر في القسم عليه حرف التأني كدهو
 اللام والنون بل لا بد من ذكرهما في الخط والمخفف والعربية أن تقول في الأثبات والله لا أفضل
 كذا والله لقد فعلت كذا مقرونا بكلمة التوكيد في النفي تقول والله لا أفضل كذا والله ما فعلت
 كذا معنى وقال والله لا أفضل كذا اليوم فلم يفعل لا تترجمه الكفار فهو يكون بمعنى قوله لا أفضل كذا

الكوفون والفارسي
 يجوز الاقتصار على
 أحدهما ذكره لا ساقى
 في الكوكب النري
 (قوله حتى لو قال والله
 أفضل كذا اليوم فلم
 يفعل لا تترجمه الكفار
 الخ) قال الرمي بعده نقله
 نحوه عن الاختيار قال
 شيخنا الشيخ في
 للتيسير في شرح الحز

﴿ ٤٠ - بجر رابع ﴾ المظنوم أقول على هذا أكثر ما يقع من العوام لا يكون معنا العلم اللام والنون فلا كفارة عليهم فيما
 لكن ينبغي أن تترجمه لتعارفهم المحلف بالتوكيد به نقلنا عن الظاهرية أنه لو سكن الهاء أو رفع أو نصب في بالله يكون معنا
 مع ان العرب ما طبقت ضمير الجرح فليتامل وينبغي أن يكون معنا وان خلا من اللام والنون ويدل عليه قوله في الولو الحجة سبحانه الله
 أفضل لاله الله أفضل كذا ليس يبين إلا أن ينويه اه أقول قوله على هذا ما يقع من العوام لا يكون معنا ظاهر كل ما فهم جميعا
 انه عين لكن على النفي لا على الأثبات لانهم قالوا فيكون معنى قوله والله أفضل أي أفضل هذا ولا دلالة فيما نقله من الظاهرية
 والولو الحجة لمعها أما الاول فلا نه تغير اعرابي لا يمنع للنفي الموضوع فلا يضر سكن الهاء ولا رفعها ولا نصبها وقد تقرر ان النفي
 لا يمنع الانعقاد وأما الثاني فلا نه ليس الا أربع عباد انتازع الأثبات والنفي لأنه عين فكلا التعليل لا يدل على المدعى فتأمل

كلمة لا محذور فيه لان المحذور في الامانة عند العرب لا يكون الا بصرف التائب وهو اللام
والنون كقوله والله لا أعلن كذا قال الله تعالى لا الله كبدن اصنامكم واضعها الكافة في الكلام
استعملته العرب كقوله تعالى واصل القرية أي أهلها فاما اختصار بعض الكلمة في البعض ما استعملته
العرب اه (قوله) كذا تهرير رقيقة أو اطعام عشرة مساكن كهما في الظهار أو كسوتهما بماسر
طامة البدن) أي وكفارة العن يعني القسم أو المحضلة قدمنها مؤتمنة والاصل في ذلك قوله تعالى
فكفارتها اطعام عشرة مساكن من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهما بقر رقيقة وكلمة أو للتخيير
فكان الواجب احدا الاشياء الثلاثة والتخيرة لينا في التكليف لان جهة ما كان الامتثال وهو ان
لانه بفصل احدهما يبطل قول من قال ان التخيير يمنع صحة التكليف فأوجب حصول الكفارة مع
ال سقوط البعض كما اشار اليه في التخيير وفي شرح المنار لو أدى الكل لا يقع عن الكفارة الواحدة
وهو ما كان على قيمة وترك الكل ما يقابل واحدتها وهو ما كان أدنى فعمله ان الغرض سقط
بالادنى وهي من الكفر بمعنى السر واصنافها الى العين اضافة الى الشرط بحال لان السبب عندنا
المنتهى كسبائي وعبر بالقرير بمعنى الاعتاق دون العتق اتعا طلالة ويلغيدان الشرط الاعتاق
فلو ورد من يتفق عليه فنوى عن الكفارة لا يجوز وأما بقوله كافي الظهار أي التخيير ورواها
هنا كالتخيير والاطعام في كفارة الظهار لا يجوز الى رتبة معلقة كانت أو كافرة ذكرنا كان أو ان في صفة
كانت أو كبيرة ولا يجوز فانت جنس المنفعة ولا المذهب وأم الولول والمكاتب الذي أدى بعض شيء
ويجوز في الاطعام التملك والا باحة وان ملك أعطى نصف صاع من بر أو صاعا من غر أو صاعا من
شعير لكل مسكين وان أباح عذامهم وعشاهم فان كان بغير البر لا يحتاج الى الادلم وان كان بغير جنس
البر احتاج اليه على التفاصيل المتقدمة في كفارة الظهار وفي الخلاصة لو أعطى عشرة مساكن كل
مسكين الف من من المحطة عن كفارة الايمان لا يجوز الا عن كفارة واحدة عندنا في حنيفة وأبي يوسف
وكذا في كفارة الظهار وفي نكحة الامام السرخي لو اطعم خمسة مساكن وكساخته مساكن
أجزاء ذلك الطعام ان كان الطعام أرخص من الكسوة وعلى القلب لا يجوز وهذا في طعام الاباحة
اما اذا ملك الطعام فيجوز ويقوم مقام الكسوة ولو أدى الى مسكين مدام من حنطة ونصف صاع من
شعير يجوز اه ونحو السراويل بقوله بما ستر طامة البدن وصحبه في الهداية لان لاسه يسمى
عرايا في العرف ولهذا قال في الثانية لو حلف لا يلبس بومن غزل فلا تلبس من عزله سراويل لم
يحتق في عهده لكن لا يجوز من الكسوة يجوز من الطعام باعتبار القيمة فلا بد ان يعطيه قسما
أوجه أو أزارا أو قسما لا يجهت بتوضيحه عندنا في حنيفة وأبي يوسف والافقو كالسراويل ولا
تجزئ العمامة الا ان كان أمكن أن يتخذ منها ثوب يجزئ عما ذكرنا حازر أما الفلسو فلا تجزئ بحال قال
الطحاوي هذا كله اذا دفع الى الحل اذا دفع الى المرأة فلا بد من التحارم والثوب لان صلاحها
لا تصح بدونه قال في فتح القدير وهذا ما رواه عن محمد في دفع السراويل للمرأة لا يكفي وهذا
كلمة خلاف ظاهر الجواب وانما ظاهر الجواب ما ثبت به اسم المكتسب وينتق عنه اسم العريان
وعليه في عدم أجزاء السراويل لاصح الصلاة وعندها فاما بدل حل في الامر بالكسوة اذ ليس بمعناه
الاجل الفقير مكتسبا اه وفي الخلاصة وفي التوب يعتبر حال النابض ان كان يصلح لاقبض يجوز

كلمة لا محذور فيه لان المحذور في الامانة عند العرب لا يكون الا بصرف التائب وهو اللام
والنون كقوله والله لا أعلن كذا قال الله تعالى لا الله كبدن اصنامكم واضعها الكافة في الكلام
استعملته العرب كقوله تعالى واصل القرية أي أهلها فاما اختصار بعض الكلمة في البعض ما استعملته
العرب اه (قوله) كذا تهرير رقيقة أو اطعام عشرة مساكن كهما في الظهار أو كسوتهما بماسر
طامة البدن) أي وكفارة العن يعني القسم أو المحضلة قدمنها مؤتمنة والاصل في ذلك قوله تعالى
فكفارتها اطعام عشرة مساكن من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهما بقر رقيقة وكلمة أو للتخيير
فكان الواجب احدا الاشياء الثلاثة والتخيرة لينا في التكليف لان جهة ما كان الامتثال وهو ان
لانه بفصل احدهما يبطل قول من قال ان التخيير يمنع صحة التكليف فأوجب حصول الكفارة مع
ال سقوط البعض كما اشار اليه في التخيير وفي شرح المنار لو أدى الكل لا يقع عن الكفارة الواحدة
وهو ما كان على قيمة وترك الكل ما يقابل واحدتها وهو ما كان أدنى فعمله ان الغرض سقط
بالادنى وهي من الكفر بمعنى السر واصنافها الى العين اضافة الى الشرط بحال لان السبب عندنا
المنتهى كسبائي وعبر بالقرير بمعنى الاعتاق دون العتق اتعا طلالة ويلغيدان الشرط الاعتاق
فلو ورد من يتفق عليه فنوى عن الكفارة لا يجوز وأما بقوله كافي الظهار أي التخيير ورواها
هنا كالتخيير والاطعام في كفارة الظهار لا يجوز الى رتبة معلقة كانت أو كافرة ذكرنا كان أو ان في صفة
كانت أو كبيرة ولا يجوز فانت جنس المنفعة ولا المذهب وأم الولول والمكاتب الذي أدى بعض شيء
ويجوز في الاطعام التملك والا باحة وان ملك أعطى نصف صاع من بر أو صاعا من غر أو صاعا من
شعير لكل مسكين وان أباح عذامهم وعشاهم فان كان بغير البر لا يحتاج الى الادلم وان كان بغير جنس
البر احتاج اليه على التفاصيل المتقدمة في كفارة الظهار وفي الخلاصة لو أعطى عشرة مساكن كل
مسكين الف من من المحطة عن كفارة الايمان لا يجوز الا عن كفارة واحدة عندنا في حنيفة وأبي يوسف
وكذا في كفارة الظهار وفي نكحة الامام السرخي لو اطعم خمسة مساكن وكساخته مساكن
أجزاء ذلك الطعام ان كان الطعام أرخص من الكسوة وعلى القلب لا يجوز وهذا في طعام الاباحة
اما اذا ملك الطعام فيجوز ويقوم مقام الكسوة ولو أدى الى مسكين مدام من حنطة ونصف صاع من
شعير يجوز اه ونحو السراويل بقوله بما ستر طامة البدن وصحبه في الهداية لان لاسه يسمى
عرايا في العرف ولهذا قال في الثانية لو حلف لا يلبس بومن غزل فلا تلبس من عزله سراويل لم
يحتق في عهده لكن لا يجوز من الكسوة يجوز من الطعام باعتبار القيمة فلا بد ان يعطيه قسما
أوجه أو أزارا أو قسما لا يجهت بتوضيحه عندنا في حنيفة وأبي يوسف والافقو كالسراويل ولا
تجزئ العمامة الا ان كان أمكن أن يتخذ منها ثوب يجزئ عما ذكرنا حازر أما الفلسو فلا تجزئ بحال قال
الطحاوي هذا كله اذا دفع الى الحل اذا دفع الى المرأة فلا بد من التحارم والثوب لان صلاحها
لا تصح بدونه قال في فتح القدير وهذا ما رواه عن محمد في دفع السراويل للمرأة لا يكفي وهذا
كلمة خلاف ظاهر الجواب وانما ظاهر الجواب ما ثبت به اسم المكتسب وينتق عنه اسم العريان
وعليه في عدم أجزاء السراويل لاصح الصلاة وعندها فاما بدل حل في الامر بالكسوة اذ ليس بمعناه
الاجل الفقير مكتسبا اه وفي الخلاصة وفي التوب يعتبر حال النابض ان كان يصلح لاقبض يجوز

القدر (الخ) بوجه ان مراد صاحب الفقه انه لا يشترط للمرأة التحارم مع الثوب وليس كذلك وانما مراده ان التعلل
لذلك كولا يصح على ظاهر الرواية وأنه يلحق في التحل ان يستر الرأس وان لم يصح به الصلاة يدل عليه باقي عبارة الفقه حيث حال

والأكل وقال بعض متابعينا أن كان يصلح لأوساء الناس يجوز قال شمس الأئمة وهذا شبه بالصواب
ولو أعطى ثوبا خديقا من كفارة الجسر أن أمكن الانتفاع بها أكثر من نصف مده الحمد يسنى
أكثر من ثلاثة أشهر جازاه وأعلم أنه لا بد من النسبة لفك التكفير في الأنواع الثلاثة كما مرح به
في فتح القدير وإن مصر فها مصرف الزكاة قال في الحاشية كل من لا يصوم عرف قال كاتبا لهما لا يجوز
صرف الكفارة إليه فلا يصلح إلا به وإن علا ولا ولده وإن سفل وكذا الصدقة المنسوبة ولو أعطى
كفارة يمينه لأمرته وهي أمه لقبره ومولاها فقيرا لا يجوز ذلك لأن الصدقة تتم قبلها لا قبلها المولى
وهي ليست بحصل لأدله سكفارة فلا يجوز كالأعلى إياه وأمه وهما مملوكان لفقر لا يجوز
ذلك اه ويرد على الكلية لذلك كورة الدفع إلى الذي طامع جاز في الكفارة دون الزكاة وفي الحاشية
أيضا لو أعطى في كفارة اليمين عشرة مائة كين كل مكبر مده لتمام استغنوا ثم افترروا ثم أعاد عليهم
مدهم إذا عن أي يوسف لا يجوز ذلك لأنهم استغنوا وأعمال لا يجوز دفع الكفارة إليهم فبطل ما
أدى كالأولى أي مكانه مدهم ردد في الرقيم كوثب ثمانا ثم أعطاهم لا لا يجوز ذلك (قوله) وإن عجز
عن أحدهما صام ثلاثة أيام متتابعة أي أن لم يقدر على الاعتاق والانعاش والكسوة كفر بالصوم
لقوله تعالى من لم يجد فصيام ثلاثة أيام وشرطنا المتابع على قراءة ابن مسعود متابعات وقراءته
كروايته وهي مشهورة جاز الزيادة ثم على القطعي المطلق وأشار الجهر إلى أنه لو كان عنده واحد
من الأصناف الثلاثة لا يجوز له الصوم وإن كان محتاجا إليه في الحاشية ولا يجوز التكفير بالصوم
الإن عجز عما سوى الصوم فلا يجوز أن يكف ما هو موصوف عليه في الكفارة أو عكس بدله فوق
الكفارة والكفارة بمنزلة بكت مؤثوب بيسمى يستوعبه وقوت يومه ومن الناس من قال
قوت شهر وإن كان له عبد وهو محتاج إلى الحمد لا يجوز له التكفير بالصوم لأنه قادر على
الاعتاق ومن ملك مالا وعليه مثل ذلك وجب عليه الكفارة ففرضه بذلك المال حازه
التكفير بالصوم وإن صام قبل قضاء الدين احتلفوا فيه قال بعضهم يجوز له الصوم وقال بعضهم
لا يجوز وفي الكتاب إشارة إلى القولين ولو حكانه مال غائب أو دين على رجل وليس في يده
ما يكفر عن عبثه حازه الصوم قال هذا الذي يمكن للمال الغائب عبدا فإن كان عبدا يجوز في
الكفارة لا يجوز له التكفير بالصوم لأنه قادر على الاعتاق اه وفي الجني طاهر المنصب إذا فضل
عن حاجته قدر ما يكفر به لا يجوز له الصوم اه والاعتاق في الجهر وعنده وقت الإلاد لا ووت
الحنت فلو حنت وهو مسرعة ليس لا يجوز له الصوم وفي عكسه يجوز ويستمر استمرار الجهر إلى
وقت الفراغ من الصوم فلو صام المصروعين ثم ليس لا يجوز له الصوم كذا في الحاشية وقيد
بالتتابع لأنه لو أعاد الثلاثة متفرقة لا يجوز له ولم يشترط العذر في الإحصاء ولو حاضرت المرأة في
الثلاثة استقبلت بخلاف كفارة الفطر وأشار للصنف بالجهر إلى أن العبد إذا احتل لا يكفر إلا بالصوم
لأنه عاجز عن الثلاثة ولو أعتق عنه مولا أو أطم أو كسلا يميزه وكذا المكاتب والمستنق ويصام
العبد فعتق قبل أن يفرغ ولو باعته فأصابه مالا ووجب عليه استثناء الكفارة بالمال كذا في فتح
القدير وفي الجني كفر بالصوم وفي ملكه رقة أو ثياب أو طعام قد سبه قبل يمينه عند أبي حنيفة
ومحمد والجمهور أنه لا يميزه وفي الجامع الأصغر وهب ماله وسه ثم صام ثم رجع بالهبة أجزاء الصوم
والمعتبر في التكفير حال الإذلاع غير اه وهذا يستثنى من قولهم إن الرجوع في الهبة فسخ من
الأصل وفي الجني أيضا بطلان ابن المعسر لا يملكه لا يكفر به لا تثبت القدر به أجماع (قوله) ولا يفر

وإن عجز عن أحدهما
صام ثلاثة أيام متتابعة
ولا يكفر

والمرأة إذا كانت لامة
قصا صابلا وأزوا وأخا
على رأسها وأذنهما دون
عنقها لا شئ في موت اسم
إنها مكنته لأمراته
ومع هذا تصح صلاتها
فألمة شئت ذلك الاسم
صحت الصلاة أولا اه
(قول) المصنف وإن عجز
عن أحدهما الخ قال الرمي
يعني التبرير والإطعام
والكسوة جهدا لأن
بعض أهله إذا كان قادرا
على واحد من الثلاث
لا يصوم قطي هذا يكون
أحد دائرا كما أشار إليه
بقوله الاعتاق والإطعام
والكسوة فبطل اعتراض
من اعترض عليه والله
تعالى أعلم

قبل المحدث. أي لا يجمع التكفير قبل المحدث في الجمين سواء كان المسأله أو المصنف لأن البقارة
 ليست الحامية ولا حامية الجمين ليست بسبب لهما ما تضمن المحدث غير مضمية اليه بخلاف التكفير
 بعد الجرح قبل الموت لا مضمية ثم إذا كفر قبله لا يسترد من الفقير لوقوعه صدقة ولو لم يكن المصنف
 نمثلة تعدد الكفارة لتعددا لم وهي مهمة قال في الظهير بوقول الله والرحم والرحم لا أفضل
 كذا فقل في الروايات الظاهرة يلزمه ثلاث كفارات ويعددا الجمين بتعدد الاسم لكن بشرط
 فقل حرف القسم وروى الحسن عن أبي حنيفة أن عليه كفارة واحدة وبه أخذنا ما خرج من طرق
 وأكثر المشايخ على ظاهر الرواية ووقال الله والرحم لا أفضل كذا فقل يلزمه كفارتان في قولهم
 جميعا والفرق على قول أولئك المشايخ أن الواو إذا تعدد كره محتمل أن تكون واو عطف ويحتمل أن
 تكون واو القسم ولا يثبت القسم بالنك والاحتمال بخلاف ما إذا تعدد كره لأن أحدهما العطف
 والآخر للقسم ووقال الله والله يتصدق الجمين في ظاهر الرواية وروى ابن جماعة عن محمد بن
 الاسم الواحد لا يتصدق الجمين ووقال الله الله أرقال والله الرحمن يتكفون عينا واحدة اه وفي
 الواو الجية إذا أدخل بين اسمين حرف عطف ككافين وان كان بغير حرف العطف كان على سبيل
 الصفة والتأكيده تكون عينا واحدة اه وفي الخلاصة معز بالي الأصل إذا حلف على أمران
 لا يفعله ثم حلف في ذلك المجلس أو في مجلس آخر أن لا يفعله أبدا ثم فعله ان نوى عينا متدا أو التشديد
 أول مرة فعليه كفارة عينية أما إذا نوى بالثاني الأول فعليه كفارة واحدة وفي الخبر يعنى أي
 حنيفة إذا حلف بيمين كفارة والمجلس سواء ووقال عني بالثاني الأول
 لم يستقم ذلك في الجمين بالله تعالى ولو حلف بصحة أو عثرة يستقيم وفي الأصل أيضا ووقال هو يهودي
 هو نصراني ان فعل كذا بين واحدة ووقال هو يهودي ان فعل كذا هو نصراني ان فعل كذا
 فهم عيمان وفي التوازن قال لا سوا الله لا كله يوم والله لا كله شهر والله لا كله سنة ان كله
 بعد ساعة فعليه ثلاثة ايمان وان كله بعد الفد فعليه عيمان وان كله بعد الشهر فعليه عين واحدة
 وان كله بعشرة فلاتي عليه اه وفي فتح القدير وعرف في الطلاق انه لو قال لها ان دخلت الدار
 فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت وقع ثلاث طلقات
 (قوله ومن حلف على مصيبة بقي ان يحنث) بيان لبعض احكام الجمين وحاصلها ان المألوف
 عليه انواع ففصل بمصيبة أو ترك فرض فالحنث واجب وهو المراد بقوله بقي ان يحنث أي يجب
 عليه المحدث الحديث البخاري عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم من نذر ان يطيع الله
 فاطعه ومن نذر ان يعصى الله فلا يعصيه وحديث البخاري أيضا وإذا حلف على غير فرأيت
 غيرها خيرا منها فأتيت الذي هو خير وكفر عن عيذك ثم الجمين في الحديث بمعنى القسم عليه لأن حقيقة
 الجمين جلتان احدهما قسم به والاخرى قسم عليه فذكر الكل وأراد بالبعض وقيل ذ كرام
 الخيال وأراد بالكل لأن المألوف على عمل الجمين ولان فيما قلناه تفويت الم إلى حار وهو الكفارة
 ولا جابر للمصيبة في حقه وأطلق في المصيبة فحمل النفي والاثبات والاول مثل ان لا يصلي أولا
 بكلام آه فيجب الحنث بالصلاة وكلام الابو الثاني فهو يقتل فلانا كما في الهداية ولا بد ان
 تكون المصيبة موقته وقت كاليوم وغدا لانها لو كانت مطالعة لم تصور الحنث باخباره لانه
 لا يحنث الا في آخره من أجل حاجته فوصي بالكفارة حيث ذ اذ هلك الخائف ويكفر عن
 عنه اذا هلك المألوف عليه كذا في غاية البيان الثاني ان يكون المألوف عليه شيئا غيره أولى منه

قبل المحدث ومن حلف
 على مصيبة بقي ان
 يحنث

(قوله ولا بد ان تكون
 الجمين موقته وقت الخ)
 هذا خاص بالثاني أعني
 لا تبطل أما النفي مثل
 لا يصلي فیتصور الحنث
 قبل موقته بان يصلي

كالمخلف على تركه وغزو جنته شهرا أو نحوه فالحنت أفضل لأن الرغف أعين ودليله المحرمات المتضمن
وكذا الحق ليس من عبده وهو مستأهل لذلك وليست تكون مدونه إن لم يوافق ذلك لأن الحق أفضل
وكذا تسمية الطالة الثالث أن يخلف على شيء ومنه منه كالمخلف لا يأكل هذا الخبز ولا يليس هذا
الثوب بالرقى هذا هو الحق الجمين وأولى وقال قائل أنه واجب لقوله تعالى واخفظوا أعينكم على
ما هو الفتاوى تأويلها أنه الرقى يمكن كذا في دفع القدير ولم يذكر القسم الرابع وهو أن يكون
المخلف عليه يجب فعله قبل العين كعقله ليلين الظهر اليوم انظروا أن الرقير ومنه إذا كان
المخلف عليه ترك معصية فإن الرقير واجب فينبغي وجوب الأمر من الفعل والرقير خاصة أن المخلف
عليه إما أفضل أو ترك وكل منهما على خمسة أوجه لأنه إما أن يكون معصية أو واجبا أو هو أولى من
غيره أو غيره أو مستويان وقد علمت أحكام العشرة (قوله ولا كفارة على كافر وإن حنت
مسلما) لما قدمنا أن شرط انتقادها الإسلام لأنه ليس بأهل الجين لأنها تعقد لتعظيم الله تعالى
ومع الكفر لا يكون معظما ولا هو الكفر أهل ولا يسه قوله تعالى أنهم لا إيمان لهم وما أقوله
بعد نكثوا إيمانهم فمعنى صورة الإيمان التي أظهرها والحاصل أنه لا بد من التأويل المانع
لإيمان لهم كإيمان الشافعي المراد لا إيمان لهم بها أو في نكثوا إيمانهم على قول أبي حنيفة المراد
ما هو صورة الإيمان دون حقيقتها الشرعية ويرجح الثاني بالفتوة وهو أن تعلم من كان أهلا للجين يكون
أهلا لكفارة وليس الكافر أهلا لها أطلقه ففعل المرتد أو أشار المصنف إلى أن الكفر يبط
الجين فلو كان مسلما ثم ارتدوا العباد بالله تعالى ثم أسلم ثم حنت لا يلزمه شيء بعد الإسلام ولقوله قالوا
ولو نذر الكافر بما هو قهر بقاء يلزمه شيء وأما تخليفه القاضي وقوله عليه السلام تبرئكم يهود
بخصين عينا والمراد كافنا صورة الإيمان فإن المقصود منها رجاء التكلول لأنه يعتقد نفسه تعظم
اسم الله تعالى وإن كان لا يقبل منه ولا يتأبط عليه وهو لئلا يقول لهم ومع الكفر لا يكون معظما
(قوله ومن حرم ملكه لم يحرم) أي لا يصير حراما عليه لأنه لا يسه قوله تعالى ومن حرم ملكه ولا كفارة
له على ذلك بل الله تعالى هو المتصرف في ذلك بالتبديل وعنده استباحه كفر أي طامه معاملته
المباح بان فصل ما حرم الله فانه يلزمه كفارة الجين لقوله تعالى باليهما النبي لم تحرم ما أحل الله لك
الآيتين فبين الله تعالى أن يسهله السلام حرم شيئا مما هو حلال وأنه فرض له تحلته فغير من ذلك
بقوله فحله إيمانكم فعمل إن حرمتم التحلل عين موجب للكفارة وما في بعض الروايات من أنه يخلف
صريحاً فليس هو في الآية ولا في الحديث الصحيح إلى آخر ما في دفع القدير ولو ذكر المصنف بديل
الملك الشيء بأن قال ومن حرم شيئا ثم فعله كفر لكان أولى ليشمل الأيمان والاتصال وملكه
وملك غيره وما كان حلالا وما كان حراما قبل دخل فيما إذا قال كلامك على حرام أومس أو الكلام
معك حرام كما في المبتغى وكذا إذا قال دخل هذا المنزل على حرام ونحوه كما في المجتبى ولو قال لعزم
كلامك على حرام أمهم كلم حنت وفي مجرى النوازل وكذا كلام فلان وفلان على حرام يحنت بكلام
أحدهما وكذا كلام أهل بغداد وكذا أكل هذا الرغف على حرام يحنت باكل لقمة بخلاف
ما قاله والله لا أكلمه لا يحنت حتى يكلمهم وفي الخلاصة قال هذا الرغف على حرام حنت باكل
لقمة وفي فتاوى فاضليان قال مشايخنا الصحيح أنه لا يكون حانتا لأن قوله هذا الرغف على حرام
بمنزلة قوله والله لا أكل هذا الرغف ولو قال يحسبنا لم يحنت باكل البعض اه مع أن حرمه
العين المراد منها حريم الفعل إذا قال هذا الطعام على حرام فإرادا كله وكذا إذا قال هذا الثوب

ولا كفارة على كافر وإن
حنت مسلما ومن حرم
ملكه لم يحرم وإن
استباحه كفر

في قوله ان كل طعاما باه كاه اه وثانيه في القبح (قوله يقتضي ان الامر موقوف على
 ٢١٨ في قوله ان كل طعاما باه كاه اه وثانيه في القبح (قوله يقتضي ان الامر موقوف على

على حرام فالمراد عليه الا اذا نوى غيره كافي الخلاصة و لو قال ليرامني يده هذه المرار على حرام ان
 اشترى بها خنثوان تصلى بها أو وهما لم يحنث بهما كافي المصط وغيره ولا خصوصية
 لليرام بل لو وهبها جله حراما أو تصلى به لم يحنث لان المراد بالتحريم حرمة الاستمتاع وفي المصط
 لو قال مالي على حرام فأتيت من شأ حنث وكذا مال فلان على حرام ما كل منه أو أتيت حنث ويدخل
 فيه ما اذا قال هذا الطعام على حرام لطعام لا يملكه فيصير به لافا حتى لو كله حلالا أو حراما لم يحنث
 الكفارة الا اذا قصد به الاغبار عنها وهو لا يدخل تحت عبارة المصنف ايضا ويدخل فيه ايضا
 ما اذا قال هذه الخمر على حرام فلا تشر به كعرق في فتاوى فاضلحان من فصل الاكل الصحيح انه
 اذا قال هذه الخمر على حرام فهو لا يحنث برحل حرام كان يباح حتى اذا فصله كعرق في فصل تحريم المحلل
 اذا قال هذه الخمر على حرام فهو لا يحنث برحل حرام كان يباح حتى اذا فصله كعرق في فصل تحريم المحلل
 وان اراد به اليمين لئلا يلمسه الكفارة وعند علم النية لا يلمسه الكفارة اه وعبر المصنف عن المفسدة
 للعموم ليشمل الذكروا الانثى فلما قال في الحنثي والخلصة قالت زوجها أنت على حرام أو قالت
 حرامك على نفسي فيه من حتى لو طأعت في الجماع أو أكرهها لزمها الكفارة بخلاف ما اذا حلف لا يدخل
 هذه الماد داخل فانه لا يحنث اه وقيد بكونه حرمه على نفسه لانه لو جعل حرمته معلقة على فعله فانه
 لا يلمزه الكفارة لما في الخلاصة وقال ان كل هذا الطعام فهو على حرام أو كله لا يحنث عليه وفي
 المصط وفي المستق اذا قال لغيره كل طعاما كلفه في مترك فهو على حرام في القياس لا يحنث اذا كله
 هكتاروي ابن جماعة عن أبي يوسف في الاستحسان يحنث والناس يريدون بهذا ان كل حرام وفي
 الجمل ان أكلت عندك طعاما اذ افوه حراما فأكله لم يحنث اه وفي القنينة دخل عليك فأا حنث
 يعني فقام من دخل عليه صار عينا فاحل لا شأ ولوسر بقاءه يحنث الكفارة اليمين اه (قوله كل حل
 على حرام فهو على الطعام والشراب) والقياس ان يحنث كافر عله باشر فعلا باه وهو التفتس
 ويحرم وهذا قول زفر وجه الاستحسان ان المصود وهو الرابا يحصل مع اعتبار العموم واداسقط
 اعتباره ينصرف الى الطعام والشراب بالعرف طاه يستعمل قيا يتناول عادة فيحنث اذا أكل أو
 شرب ولا يتناول المرأة الا بالنسبة فلا يحنث بجماع زوجته لاسقاط اعتبار العموم وادانواها كان
 الا به لا تصرف اليمين عن اللأكل والشرب وهذا كله جواب ظاهر الرواية كذا في الهداية مع
 ان عبارة الحماكم في الكافي اذا قال للرجل كل حل على حرام سئل عن نية فان نوى عينا فهو يمين
 يكفرها ولا تدخل امرأته في ذلك الا ان ينوي ان نواها دخلت فان أكل أو شرب أو فبر امرأته حنث
 وسقط عنه الا به وان لم يكن له نية فهو يمين يكفرها لا تدخل امرأته فيها ولو نوى به الطلاق والقول
 فيه كالقول في الحرام أي يصح ما نوى وان نوى الكذب فهو كذب اه يقتضي ان الامر موقوف
 على النية وانه لو نوى الكذب لا يلمزه شيء وهو غير مستفاد من عبارة الهداية كما لا يخفى (قوله
 والعتوى على انه تبس امرأته من عيرته) لغلبة الاستعمال كذا في الهداية وان لم تكن له امرأه ذكر
 في النهاية معز بالي النواظر انه يحنث وعلمه الكفارة اه يعني اذا أكل أو شرب لا يصرفه عند

النسبة الخ) الصغير في
 يقتضي وجميع الى عارة
 لما كوفي كونها تقتضي
 ذلك نظر ان قوله وان لم
 شكن له نية فهو يمين
 يكفرها الخ معناه انه يمين
 على الطعام والشراب كما
 أقدمه ما قبله من قوله وان
 نوى عينا الخ فصار حاصله
 كل حل على حرام على
 الطعام والشراب
 والعتوى على انه تبس
 امرأته من عيرته

انه ان نوى اليمين أو لم ينو
 شيأ فهو يمين يكفرها
 ولا تدخل امرأته الا ان
 ينويها فان أكل أو شرب
 حنث وان كان نوى للمرأة
 وقربها سقط الا به لانه
 حنث وهذا كله مستفاد
 من عبارة الهداية اه
 مع في عبارة الحماكم زيادة
 وهي لو نوى به الطلاق
 أو نوى به الكذب فهو
 كافي وليس في الهداية
 ما ينافي ذلك فلا مخالفة
 بين العبارتين الا في زيادة
 حكم لم تصرح به عبارة
 الهداية كما لا يخفى على
 المتأمل (قوله يعني اذا

أكل أو شرب الخ) مخالف لما ساقى عن الظاهر يمين امه لو لم تكن له امرأة ثم تزوج امرأة ثم باشر الشرط القنوي عدم
 على انه لا تسين لان عهته جعل عينا بالله تعالى الخ لولكن ينبغي تهديد هذا بما اذا حلف على امر في المستقبل والا فلا يلمزه شيء كما يأتي
 في عبارة الظهيرية ايضا وفي البراقيه قال وفي المواضع التي يقع الطلاق لفظا الحرام ان لم تكن له امرأة ان حنث لزمته المخالفة

الشرع على أنها قديمة اه ظنوا أنها هرج على كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله لا ينكح ما قبله والحاصل أنه لا خلاف
 قال كل رجل على حرام وسكت أوفال ان كنت فعلت كذا لا تفرقه لا يلزم مني انك لم تكن له امرأتان قال ان فعلت كذا في المستقبل
 لزمه كذا في الحاضر هذا كله ما على غير العرف من انصراف الی الطلاق بعد ما كان العرف قبله في انصرافه إلى الطعا من الشراب
 فانه كذا في المؤلف في تأويل عبارة النهاية يخالف لكلامهم والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وقال الزدوي في مبسوطه الخ) قال
 الرمي في حاشيته على المتخفقون ما يصححهم موافق لكلام المتقدمين ويحمل كلام صاحب الهداية في غيره على ما ذكره في
 الاستعمال مشترك كافي وفي غيره أمّا إذا كان مشتركا بين عوافة المتقدمين ٣١٩ وأقول ان قتره حرام بلا حاشية

لا خصمون قولهم
 أنت محرمة على أو حرام
 على أو حرامك على الأحرمة
 الوطيل للقبول لمحل ولا ذلك
 أ كترهم يضرب مدة
 لغيره ولا يراد بقطعها
 التحريم أجماع على هذه
 المدة ولا شك انهم عين
 موجب للإبلا فاسل
 قتل من حق هذه
 للسنة على وجهها
 وانظر إلى قولهم لا تقول
 لا تنكح ما قبله لأن
 يصح نأوا بعرضه فهو
 صريح في اعتبار العرف
 فان لم يكن العرف كذلك
 بل كان مشتركا بين
 اعتبار السنة وتصدق
 المخالف كما هو مذهب
 المتقدمين (قوله وان
 كن ثلاثا أو أربعين
 على كل واحدة واحدة
 بانه) قال في النهر بعد
 لأن في البداية لو كان

له امرأتان وقسم الطلاق على واحدة واليه اليان في الاظهر كقولهم امرأتان أو كثر اه قال عشي ملين
 ظاهر قوله أو كثر ان وقوع الطلاق على واحدة واليه اليان لا يخص الثنتين بل كذلك كن ثلاثا أو أربعين وقول مقابل
 لما في الاظهر في وجوبه ان وقوع الطلاق على واحدة واليه اليان هو الاظهر مطلقا سواء كان له امرأتان أو كثر فاني
 الظاهرية من وقوعه على الكل خلاف الاظهر وان كان في الجهر لم يحل خلافه ولم يذكر ما قبله في النهر من البداية له فاني لم
 يذكره اعتمادا على ما قسمته أو بل لا يلازمه قسم هناك عن الفتح ان الاشبه ما هنا لان قوله حلال الله أو حلال المسلمين يعم كل
 زوجة على سبيل الاستعراق

بقوله فلهذا قسم الولاية بالبلاء انه ينصرف للزوجة فطلق من غير نية كان عليه خلع بقوله فطلق من غير نية لا بد من سابق القول
 لقوله كل حل حل على حرام على ان المذكور في المتن في البلاء لا يمكن ان تدعى حرام الا بالانفاق في القصر او بالنيوشيا وظهار ان قوله
 وكتب ابن زوي الكذب وباشته ان زوي الطلاق ولا شأن في الفتوى اذ قال لا ربه انت على حرام والحرم عند سخط ولكن لم
 يشوطلا وقع الطلاق اه وحاصله ان قوله انت على حرام خص المرأة ولا يدخل فيه الطعام والشراب بخلاف العام (قوله فلهذا
 اؤلفه باسمي) قال الرمل هذا من محرف تعينه وعدم جواز البذل فلهذا قسمهم بعدم تدين الدرهم ولا شك ان الدار كذلك
 وكذلك الفليس النافقة لعدم التفاوت وسياق قريته بما له بزمه الوفاة لا صل لا بكل وصف تأمل (قوله وفي رواية النوادر وهو
 غير فهم) ظاهر سياق كلام المؤلف ان خبيره ما عاين على التنوير والتحيز والمعلق مطلقا بذلك يظهر قوله ان هذا التفصيل أي
 الذي صحه في الهداية لا أصل له في الرواية ويحتمل ان يعود الضمير على قسمي اللعان أعني المعلق بشرط يريد كونه أو لا يريد كما
 حله عليه في النهر وعلى كل فهو ٢٢٠ مخالف لما في الخبر فانه بعدما ذكر القول الاول والقول الثاني الذي صحه في الهداية قال

وجودها فلا يكون طلاقا بذلك اه وقيد بصيغة العموم لانه لو قال زوجته انت على حرام فقد
 قسم في باب البلاء انه ينصرف للزوجة فطلق من غير نية (قوله ومن نذر نذرا مطلقا أو معقدا بشرط
 ووجد في به) أي وفي المتنور لقوله عليه السلام من نذر وحي فعله الوفاة باسمي وهو باللقاة
 يشعل للخبز والمعلق ولان المعلق بالشرط كالخبز عنده أطلقه فعمل ما ادخله بشرط يريد كونه أو لا
 وعن أي خشيعة انه رجع عنه فقال ان قطت كذا فعلت حجة أو صوم سنوا وصدق ما ملكك أجراء من
 ذلك كفارة يعي وهو قول محمد ويخرج عن العهدة الوفاة باسمي ايضا انا كان شرط لا يريد كونه لان
 فيه معنى اليس وهو المتع وهو ظاهر نذر فقير ويعل أي أي المحتمل شاه بخلاف ما اذا كان شرط
 يريد كونه لقوله ان شقي القصر بضئ لا تغنام معنى اليس فيه قال في الهداية وهذا التفصيل
 هو الصحيح به كان بقى اسمعيل الراهدي في الظهيرة وقال الولوالجي مشايخ بلخ وبناري يقتون
 بهذا وهو اختيار نفس الاثمة لأكثره البلوي في هذا الزمان وظاهر الرواية كأي المختصر الحديث
 المتقدم ووجه الصحيح حديث مسلم كفارة النذر كفارة اليس وهو يقتضي السقوط بالكفارة
 مطلقا فتعارضا فيحصل مقتضى الإبقاء بمنع على المخبز أو المعلق بشرط يريد كونه وحديث مسلم على
 المعلق بشرط لا يريد كونه لانه ادخله بشرط لا يريد بعم منه انه لم يرد كونه المتنور حيث جعله مانعا
 من فعل ذلك الشرط مثل دخول الدار وكلام زبيلان تعلقه حيث سئل عن نفعه عنه بخلاف الشرط
 الذي يريد كونه اذا وجد الشرط فانه في معنى المخبز ابتداء فينجز في حكمه وهو وجوب الإبقاء ثم اهل
 ان هذا التفصيل وان كان قول الحق فليس له أصل في الرواية بل المذكور في ظاهر الرواية كزوم
 الوفاة بمتنور عن غير اختيار كان أو معلقا وفي رواية النوادر وهو غير صحيح ما بين الوفاة بين كفارة

والاول وهو زوم الوفاة به
 بمناهة المذكور في ظاهر
 الرواية والتفسير عن أي
 خشيعة في النوادر وكذا
 ذكر في العناية فانه بعد
 ما ذكر رجوع إلى خشيعة
 إلى التفسير فيما لا يريد
 ومن نذر نذرا مطلقا أو
 مطلقا بشرط ووجد في به
 كونه وانه قول محمد قال
 وهذا من روى عن أي
 خشيعة في النوادر وفي
 النهر بعد سقوطه كلام
 الخلاصة قال في البصر
 فخصص ان الفتوى
 على الخبر مطلقا وقول
 وضع المسئلة في الخلاصة

في التعليق بالشرط الذي لا يرد كونه فلا خلاف ممنوع أعني سواء أريد كونه
 أولا والله تعالى الموقر اه كلام النهر ويظهر ان قوله ان هذا التفصيل ليس له أصل في الرواية غير مسلم وقوله ولذا أعترض
 في العناية على تصحيح الهداية أي حيث قال وفيه نظر لانه ان أراد حصر العهدة فيمن حيث الرواية فليس يصحح لانه غير ظاهر
 الرواية وان أراد من حيث البدوابة لدفع التعارض فالدفع ممكن من حيث حل أصله على المرسل والاخر على المعلق من غير
 تعرفه بغير ما يريد كونه وما لا يريد كونه وأجاب الشربلاني بتصحيح المسألة في الهداية بان حصر العهدة من حيث رجوع الامام اليه
 لانه يرجع اليه قبل موته بسبعة أيام فصار هو الصحيح لان الرجوع عنه لا يقيم الرجوع اليه في العهدة لان الذي استمر أمر المبتد
 ورايه عليه صار هو المذهب للامام فصار المصلحة في ظاهر الرواية كالنسخ عما بعد ولا يكون ما اراده الاكل الا اذا تقابل
 ظاهر الولاية والنوادر وتعارض من غير رجوع عن احدي الروايتين أما ما كان يتناقلا لهذا أفني بمسألة النوادر اسماعيل
 الراهدي وما بين بلخ وبعض مشايخ بخاري واختاره خمس ائمة والهاضي الرزوي وقافي البرازية وعليه الفتوى وبالله في القيص

اليس

والمتقى بهلرو بناء من في حقيقته من وجوه عند اختياره الصلوة في الخلاص أو اختياره السرعي والصلوة التمهيدية
 مفتي وقد جعله متنا في جميع الجهرين وصححه كذا في محال بل في وعام في رسالته المحمدية بصفة التبرير من فيها ان ما رجع
 اليه الامام هو التخصير في صورة التطبيق على البرد كونه وان قول الهداية وهذا اذا كان شرطا لا يرد كونه وكذا قول ابن الهمام
 واختار المصنف والمفتون ان المراد بالشرط الشرط الذي لا يرد كونه ليس معناه ان ما رجع اليه الامام شامل لذلك والشرط الذي
 يرد كونه وان في الهداية اختياره قصصه على البرد كونه لان كلام الامام خاص بالثاني كما اقتضاه التخصيل بقوله ان فعلت كذا
 فعلت جهة او صوم سنة الخ لكن لما كان ظاهر قول حاكم الخ وحصول التذوق بقوله اخبرني الوليد بن امان ان الامام رجع قبل
 موته بسبعة ايام وقال يخبر بين صاحب الهداية ومن وافقه حكم النوع الذي رجع عنه الامام لثلاثتهم احد شمول الرجوع
 فيجزي التخصير عما في كل منذور اه وبه نلهم ان ليس في المسئلة سوى القولين ٣٢١ ناهي الرواية والقول بالتفصيل في

المعلق (قوله لما قدمناه)
 قال الرمي قومه في كتاب
 الصلاة في شرح قوله وازم
 النقل بالشروع (قوله وان
 يكون ذلك الواجب عبادة
 مقصودة) ظاهرة بل صريحه
 ان الشرط كونه عبادة
 مقصودة هو الواجب
 التي من جنس التذوق
 لا التذوق نفسه وهو
 مخالف لما في الفتح حيث
 قال مما هو طاعة مقصودة
 لنفسها ومن جنسها
 واجب اه وهذا هو
 الذي ذكره المؤلف في باب
 التذوق والافضل وقال
 فيجزم عليه الواء بتدور
 معصية ولا يلزم بتدور
 ما يحسن اكل وسرب
 وليس وجاع وطلاق

اليمين قال في الخلاصة وبه مفتي فحصل ان الفتوى على التخصير مطاوعا واذا اصرخ في العناية على
 تفهيم الهداية اه وأرد بقوله وفي انه يلزمه الوفاء بأصل القرية التي التزمها بكل وصف التزمه
 لما قدمناه لو عين درهما او فقيرا او مكانا تصدق أو الصلاة فان التعمين ليس بلازم وقمنا
 تغار بيع التذوق في الصلاة في آخر الصوم وان شرطه اربعة ان لا يكون معصية لانه يخرج
 التذوق بصوم يوم التزمه التذوق به لانه لا يرد بان يصح من جنسه واجبا وان يكون ذلك
 الواجب عبادة مقصودة وان لا يكون واجبا عليه قبل التذوق فلو تفرج علة الاسلام لم يلزمه شيء غيرها
 وبه عرف ان اطلاق المصنف في عمل التصدق في الخلاصة والالتزم بالنزاهة كتر ما جعله كرامه
 ما علة هو التذوق كما اذا قال ان فعلت كذا فادخرهم من مالي صدقة ففعل وهو لا يملك الا مائة
 لا يلزمه الا المائة لانه فيما لم يملك لم يوجد في الملك ولا مضاعفا الى سببه فلم يصح كقوله مالي في
 المائة كين صدقة ولا مال له لا يصح فكذا هذا كذا في الوفاء المحقق في الخلاصة ايضا لو قال الله على ان
 اهدي هذه الشاويهي ملك الفري لا يصح التذوق بخلاف قوله لا هدين ويزوي اليمين كان عينا اه
 فعل هذا ليدان بزمان شرط حاسن وهو ان لا يكون ما التزمه ملكا للغير الا ان يقال ان التذوق به
 معصية لكن ليس معصية لذاته وانما هو محقق في التذوق في الخلاصة لو قال الله على اطعام المساكين ففعل
 على عشرة عند أبي حنيفة لله على اطعام مسكين لزمه نصف صاع من حنطة او صاعا او قال ان
 فعلت كذا فادخرهم من مالي صدقة لكل مسكين درهم واحد ففعل وتصديق بالكل على مسكين
 احد او لو قال الله على ان اعق هذه الرقبة وهو يملكها ففعل ان بقي بذلك ولو لم يبق اتم ولكن
 لا يجبره القاضي وفي مجموع التنازل لو قال وهو مرض ان يرت من مرضي هذا تحت شاة او على
 شاة اذبحها ففعل لا يلزمه شيء ولو قال على شاة اذبحها وان تصدق بجمعها لزمه ولو قال الله على ان اذبح

﴿ ٤١ بحر - رابع ﴾ ولا يشترط ان يسبغ بعبادة مقصودة كغسل الوضوء لكل صلاة ثم قال في البدائع
 ومن شرطه ان يكون قرية مقصودة فلا يصح التذوق بعبادة المريض وتيسير الجنائز والوضوء والاعتساف او دخول المسجد
 ومن المصنف والاذان وبنام الزايات والمساجد وغير ذلك وان كانت قرية لا انها غير مقصودة اه فهذا صريح في ان الشرط
 كون التذوق نفسه عبادة مقصودة لا ما كان من جنسه ويدل عليه انهم صححو التذوق بالوقت لان من جنسه واجبا وهو وقف مسجد
 للمسلمين وقد علمت ان بناء المسجد غير مقصود (قوله بخلاف قوله لا هدين) قال في التذوق واشترق بن النائي كيدوعنه عملا لآثره
 يظهر في صحة التذوق وعنه ثم على الصفة هل تلزمه قيمتها او يتوقف الحال الى ملكها عمل تردد (قوله لا يلزمه شيء) اقول في الزاوية
 ان عوفيت صحت كذا لم يجب ما لم يقل الله على وفي الاحتسان يجب وان لم يكن قطعلا لا يجب فباسا واستحسانا كما اذا قال انا ارجع
 فلزمي عليه ولو قال ان فعلت كذا فانا ارجع ففعل يجب عليه الرجوع ان سلم ولدى اصوم معاء مت فهذا وعداه فمحتمل ان يكون معاهنا
 مبنيا على القياس او على انه وعد علمه التمام الرابطة في قوله على شاة اذبحها تأمل

بسم الله الرحمن الرحيم
 في هذا الكتاب ما وجدته في بعض النسخ من كتب الفقه والشرع
 في مسائل من مسائل الفقه والشرع
 كان من جنسه واجبه لا فرض ويبدل عليه ما في الهندية عن فتاوى فاضل بن رجب

قال ابن برنات من مرضى
 بهذا ذهب شاذ فبرئ
 لا يلزمه شيء إلا أن يقول
 أن برنات فقه على أن أذهب
 شهادة له ولله إذا
 صرح بنذر الدعي لزمه
 وهذا يدل على أن المراد
 بالوجوب حقيقته المصطلح
 عليها عندهم وأما قول
 صاحب الدر المنثور
 إذا كان له أصل في
 الفروض لزم النافذ فيراد
 به ما يجب الواجب بمراد
 بالفرض في كلامه اللازم
 وبه يندفع التناقض الواقع
 ولو وصل بحلقه أن شاء
 الله بر

في عباداتهم له قلت
 ويؤيده ما في آخره
 المراد لقنار حيث قال ما
 فسمه نذر عشر أخصيات
 لزمه فتنان لحي ما لزمها
 خاتمة والأصح وجوب
 الكل لا لخاصة ما لله من
 جنسه واجبه يصرح
 وهذا تمكيد ومغاداة
 النذر عما من جنسه
 واجب اعتقادي أو
 اصطلاحى قاله المصنف
 فليحفظ (قوله أو أن

جزورا وتصديق بحقه فذبح مكانه مبيع شياء حار له وهو يدل على أن مرادهما بالواجب
 الفرض من قولهم وإن يكون من جنسه واجبه بلان الاخصية واجبه وهو الذي لا يتصلق مع
 أنه صرح بما لا يصح النذر بالذبح غير تصريح بالتصدق بحقه وقدمنا في باب الاعتكاف
 ما يجب فيه التسامح من النذور وكذا في أول كتاب الصوم وفي الوصية لولا الله على أن
 أتصدق بما تدرهم فأخذنا من فيه فلم يتم الكلام وهو برهان يقول أن فعلت كذا
 ولا احتساب أن تصدق فرب يس هذا وبين العين بالطلاق بأنة أنا وصل الشرط بعد ما رفع يده
 عن فعل ما يقع الطلاق والفرق أن الطلاق عتق وركب كلف لعمه ما أمكن وقد أمكن يجعل هذا
 الانقطاع غير ماضى كالو حصل الانقطاع بالمطاس ما الصدقة عبادة فلا يكلف لعمه ما لو قال إن
 دخلت الدار ففقه على أن أتصدق مثلا فدخل لا يلزمه شيء لأن النذر بمنزلة التصدق وليس في التشبه
 إيجاب باليمين إلا أن يريده الإيجاب ولو قال إن فعلت كذا ففقه على أن أكنى المذمت أو أن أضي
 لا يكون عينا لأن تكفير الميت ليس قرينة مقصودة وأما النكحة فلان النكحة واجبة عليه ولو قال
 لله على ثلاثون حبة كان عليه بدو غيره له وأشار بقوله وفي به إلى أنه معى معى فلم يكن معى
 كقوله إن فعلت كذا ففعل نذر فأنبى في بعض القرب إلى يصح النذر بها نحو أعلم والعبرة فعليه
 ما نوى لأنه يحمله لفته لعل ما نوى كالملطوق به وإن لم يكن له صدقة فعليه كفارة الأيم وكذا أن قال
 إن كلب أبى فعلى نذر أو أن صلب الظهر ما نوى معين الزم ولا كفور وفي الوصية وإذا حلف بالنذر
 وهو يسوى صا ما ولم يتوعد فعله لوما فعله مباح ثلاثة أيام إذا حث لان إيجاب العيم معنر بإيجاب
 الله تعالى من الصيام وأدى ذلك ثلاثة أيام وفي كفارة الأيم وإن نوى صدقة ولم يسوعد فعله
 ما هم عشرة فسا كب لكل مسكر نصف صاع لماد كرا له وفي القنية نذر أن تصدق بدينار
 على الأعيان بدينى أن لا صح قلت ويدعى أن يصح إذا نوى أبناء السبيل لأنهم محل الركا فلو قال
 إن علم غائى لله على أن أصيب هؤلاء الأقسام وهم أعضاء لا يصح ولو نذر أن يقول دعاء كذا في
 دبر كل صلاة غير أن لم يصح ولو قال لله على أن أصلى على النوى عليه الصلاة والسلام في كل يوم
 كذا يلزمه قسلا يلزمه ولو قال إن ذهبت هذه العلة عني ففقه على كذا فذهبت ثم جادت إلى
 ذلك الموضع لا يلزمه شيء (قوله ولو وصل بحلقه أشاء الله تعالى بر) أقوله عليه الصلاة
 والسلام من حلف على عس وقال إن شاء الله تعالى فغدير في عيسه إلا أنه لا بد من الاتصال لأنه بعد
 الفراغ رجوع ولا رجوع في الأيم إلا إذا كان انقطاعه أنفس أو سعال ونحوه ما لا يضر وظاهر
 كلام المصنف رحمه الله تعالى أن الأيم منغدة لأنه لا حث عليه أصلا لعدم الإطلاع على مشقة
 الله تعالى وهذا قول أبى يوسف رحمه الله تعالى وعند أبى حنيفة ومحمد درجة الله تعالى عليهما أن
 التعليق بالمشقة بطلان ولذا قال في التيس وأراد بقوله بر عزم الاستعداد لأن فيه عدم الحث كالأبر
 ما طلق عليه أه وقدمنا ما نأخذ الاختلاف في أحكام التعليق من كتاب الطلاق وأشار المصنف

أضفى) أقول الداهران للراداد نوى الاخصية الواجبة علمه وكان في أيام النحر لما في أخصه الداهن لو نذر أن
 يضحي شاة وذلك في أيام النحر وهو مفسر فعله أن يضحي شاتين عدا شاة لنذر وشاة فإيجاب الشرع عتبه الإدا عني به الاحبار عن
 الواجب عليه فلا لزمه إلا واحد ولو قيل أيام النحر لزمه شاتان لاختلافان الصفة لا تحصيل الاخبار عن الواجب إذا وجوب

والمعترف بالائتمان الالفاظ دون الاغراض هنا عتاق لمما حقه في الفتح ووفق يدنهما في الشرع لانه قوله ولعله قضاء وما قاله الكمال دابة فلا مخالفة اه وسياقي قريباً توفيق آخر وهو ان جملة على الالفاظ هو القياس وجهه على الاغراض استقصان قوله وغدي برع في لم يختصر الجامع بغيره في قوله وغدي برع في

باب العين في الدخول والخروج والسكنى والائتمان وغير ذلك

مشتري باللم يثبت كذا تسعة وديناراً وثوب وبالعرف يخص ولا يزد حتى خص الرأس بما يلبس ولم يردها في تطبيق مطلق لا احسنه بالدخول انتهت عبارة الجامع وقد اوضح هذا المقام الامام القادسي في شرحه المسمى تحفة الحرص شرح التلخيص قد كرمه لخصه او هو انه لو حلف المشتري لا يشتريه بعشرة فاشتراه بحد عشر

وجه الله تعالى عليه ان النذر كذلك ايضا اذا وصله بالمشقة لم يلزمه شيء ونافه كمال مهم ان كل شيء يتعلق بالقول فالتسوية المتصلة به بمطابقة له عبادة ومعاملة بخلاف المتعلق بالقلب كالتسوية كما قلناه في المصوم والله تعالى اعلم

باب العين في الدخول والخروج والسكنى والائتمان وغير ذلك

تروغ في بيان الاقسام التي يختلف عليها ولا يسئل الى حصرها اكثر من اقلها باختصار القاعل فنذكر القدر الذي كره اصحابنا في كتبهم والمذكور في افعال حسنة واه ووضعية و بدأ بالاهم وهو الدخول وضوءه لان حالة المحل في مكان الزم الجسم من اكله وسر به وقد كره المصنف رحمه الله تعالى في هذا الباب من الافعال خمسة الدخول والخروج والسكنى والائتمان والركوب والاصل ان الايمان منبته على العرف عندنا لا على الحقيقة الغوية كما نقل عن الشافعي ولا على الاستعمال القرافي كما عن مالك ولا على التمسك لهما كما عن أحمد لان التكلم انما يتكلم بالكلام العرفي اعني الالفاظ التي يراد بها معانيها التي وضعت في العرف كإنا العرفي حال كونه من أهل اللغة انما يتكلم بالحقائق الغوية فيوجب صرف الالفاظ للتكلم الى ما عداها لانه لو ادبها من المناسج من جرى على هذا المطلق حكم بالفرع النذير كرم صاحب الذخيرة والمعرفاني وهو ما اذا حلف لا يبيع بيتنا فهدم بيت العنكبوت انه يحنث ما نه خطا ومنهم من قد جعل الكلام على العرف بما اذا لم يمكن العمل بحقيقته ولا يفتي ان هذا يصير للمعترف بالحقيقة الغوية الا ما كان من الالفاظ ليس له وضع لغوي بل أحدثه أهل العرف وانما له وضع لغوي ووضع عرفي يتسبب معناه اللغوي وان تكلم به بمشكك من أهل العرف وهذا يعدم قاعدة حل الايمان على العرف ما لم يصير المعترف الا لافعالاً ما تضمن وهذا اصبداً لاشكال ان التكلم لا يتكلم الا بالعرف الذي به التقاطع سواء كان عرف اللغة ان كان من أهل اللغة او عرفها ان كان من غيرها مما وقع استعماله مستر كإس أهل اللغة وأهل العرف تعتبر اللغة على انها العرف وأما الفرع المذكور فاحظه فيه انه ان كان نواه في عموم بيتنا حشوان لم يحنث له وجب ان لا يحنث لانصرف الكلام الى المتعارف عند اطلاق لفظ بيت وتظهر ان مرادنا انصرف الكلام الى العرف انه اذا لم يكن له بسمة كان موجب الكلام ما هو معنى عرفي له وان كان له ينسقي والفظ يحتمل اعتقاد العين باعتباره كذا في فتح القدر وفي المحاوي المحسورة والمعترف بالائتمان الالفاظ دون الاغراض وفي الظاهرية من الفصل الثالث من الهبة رجل اغتاخ على غيره فقال ان اشتريتك بغلس شيئاً ما ثم اطلق فاشترى له بدينه مائة يحنث في عينه فعل على ان العبرة بمعوم اللفظ اه وذكر الامام الحنفا في مختصره الجامع فروعاً منسبة على ذلك فقال باب العين في المساومة حلف لا يشتريه بعشرة حنت باحدى عشرة ولو حلف البائع لم يحنث به لان مراد المشتري باللفظة هو مراد البائع الفردي وهو العرف ولو اشترى او ما عتق لم يحنث لان المشتري صحتنص والبائع وان كان مستر يبال لكن لا يحنث بلا معنى كمن حلف لا يبيع من الباب أولاً يضربه سوطاً ولا يشتري بغلس أول يفسد منه اليوم بالفسخ من السلح وضرب به صا واشترى بدينار وغدي برع في لم يحنث اه وفي التنوير بالامام السعدي شارحه والحاصل انه اذا كان

حشواً لا يشتريه بعشرة وز يادق والزيادة على شرط الحنث لا تنفع الحنث كالحلف لا يدل هذه الدار فدخلها ودخل داراً أخرى ولو حلف البائع لا يبيع به بعشرة فباعه بحد عشر لم يحنث له ول شرطه لان غرضه الرابدة على العشرة وقد وجد لان

البيع بالعشرة فبأن يبيع بعشرة الفلقة وسبع عشرة مقرر ويقطع يادة في المشتري الفلقة مطلقا لا على العشرة على تصحيح أحد
 للتوحيين فكانت العشرة المطلقة أما البائع فإراد البيع بعشرة مقرر فتدلل على الحال أخرضه الزيادة عليها ولو جحد شرط
 بحثه وهو البيع بعشرة مفردة فلا بحث وهذا والمتعارفين الناس فصل الدين على ما توافروا ولو اشتراه المشتري أو باعه
 البائع بثقة لم يثبت واحد منهما أما المشتري فلأنه مستنقص فكان شرطه الشرط بانقص من عشرة فوجدوا ما البائع فانه
 وإن كان مستترا بذات الثمن على العشرة إلا أنه لا يثبت بقوات الفرض وحده بدون وجود الفعل للمسي وهو البيع بعشرة فلا
 يثبت وهذا لأن المحدثات ثابت بما ناقض الصورة وهو يحصل ما هو شرط المحدث صورة والبالا في الاقدام على الدين
 فروع من هذا وجد الفعل الذي هو شرط المحدث صورة وقوات غرضه فثبت شرط الرمن كل وجه فثبت أما اذا وجد صورة
 الفعل الذي هو شرط في المحدث بدون قوات الفرض أو بالعكس لا يكون حثاما مطلقا فيرتب عليه حكم المحدث فصار كمن حلف
 لا يخرج من الباب فخرج من جانب السطح أو لا يضرب عبده سوطا فضربه بعضا ولا يشتري لثرا ثم اشترى شيئا فاشترى شيئا
 بدنيا أو ليفدين فلا يلزم ٢٢٤ بالف درهم فغداه برغيف مشتري بالف لم يثبت في الكل وإن كان غرضه في الأولى

القرار في الفروق الثانية
 الامتناع عن الالام العدد
 وفي الثالثة ايداه المرأة
 وعدم الانعام عليها وفي
 حلف لا يدخل بيتا
 لا يثبت بدخول البيت
 والمشهد والسعة
 والكنيسة والذهليز
 والظلة والصفة

الرابعة كون ما غرضه به
 كبر القيمة وكذا واشتراه
 المشتري أو باعه البائع
 بثقة ودینار أو تسعة
 وثم لم يثبت أما المشتري
 فلا يلزم بلتزم العشرة بآراء
 البيع وهو وإن كان

في الدين موقوف به بجوز تعيين أحد محله به بالفرض وأما الزيادة على الموقوف فلا يجوز بالفرض
 ففي مثله لا يبيع بعشرة فبما يبيع ثقتا لا يثبت البائع وإن كان غرضه للتع من النقصان لأن
 الناقص من العشرة ليس في لفظه ولا يثبت في لفظه فلا يتقيد به اه وفي الحلاصة من الجنس
 الخامس من الدين في الشره ولو أن البائع هو الذي حلف فقال عبدي حران بعت هذا منك بعشرة
 فباعه بعشرة درهم ودینار أو باحد عشر درهما لم يثبت ولو باعه بثقة فلا يثبت أيضا هنا جواب
 القياس وفي الامتناع على عكس هذا فإن العرف بين الناس أن من حلف لا يبيع بعشرة فإن
 لا يبيع إلا ما كثر من عشرة فإذا باعه بثقة لم يثبت استقصاؤه اه فالمحال أن ينال المحكم على
 الأنقاط هو القياس والاستصحاب بناؤه على الأغراض وسأفقه اه هل يعتري العرف عند القاطب
 أو العمل (قوله حلف لا يدخل بيتا لا يثبت بدخول البيت والمشهد والسعة والكنيسة والذهليز
 والظلة والصفة) لما عدا من الأيمان من دخل على العرف والبيت في العرف ما عدا ما عدا بيتوته وهذه
 البقاع ما يثبت لها وأراد البيت الكسوة ولو بها كان أنهر والسعة بكسر الباء مصدر التصاري
 والكنيسة مصدر اليهود والذهليز بكسر الهمزة والياء من الباب والدار فارسي معرب كافي الصحاح والظلة
 الساطع الذي يكون على باب الدار من سقف له جنوع أغرافها على جدار الباب وأطرافها الأخرى
 على جدار الحمار للقال له وإنما عدا به لأن الظلة إذا كان معناها ما هو داخل البيت مستقفاها
 يثبت بدخوله لأنه يثبت فيه وأطلق المصنف في الدهليز والصفة وهو مفسد بما إذا لم يصلح

مستنقصا الثمن عن العشرة إلا أن ذلك غرض وبالفرض يبر ولا يثبت لما قلنا وأما البائع فليس شرط
 المحدث صورة وهو البيع بعشرة مع تحقق شرطه وهو الزيادة على العشرة أخرضه الزيادة علم أو بالفرض ينفق الردون المحدث
 لما قلنا وقوله والعرف يخص ولا يرد أحواب عن سؤال وهو أن غرض المشتري من الدين عرفا النقصان عن عشرة فإذا اشتراه بثقة
 ودینار أو بثقة وثوب لم يوجد النقصان بل وحدث الزيادة من حيث القصد والمالية فوجب المحدث وكذا البائع يستعفدة
 وجب أن يثبت لأن المتع عن إزالة ملكه بعشرة منع عن إزالته بثقة مفردة عروا أو الجواب عن الأول أن الحكم لا يثبت بمجرد العرض
 وإنما يثبت بالعلم والذى تغطيه المشتري لا يثبت الشره بثقة ودینار أو ثوب إذا درهم لا يثبت الدار ولا الثوب ولا يمكن أن يجعل
 محاز عن الشره بما يبلغ فيه عشرة باعتبار العرض في العرف فلا يلزم الزيادة على ما ليس في لفظه والعرف لما يذكره ولهذا
 لو حلف لا يشربه ب درهم واشتراه بدینار لم يثبت والجواب عن الثاني أن الموقوف هو العشرة وطلب الزيادة عليها ليس في لفظ البائع
 وليس محتمل لفظه العشرة لا يثبت التسعة لثمن غرضه وإن يادفع في اللفظ بالفرض لا يجوز بخلاف الشره تسعة لأن
 الشره في جاعلة المشتري

البيتية أما إذا كان الدار كبيراً بحيث يات فيه فاه بحيث يدخل فيه لأن مثله متاد يتوته
 القصور في بعض القرى وفي المدن يبت فيه بعض الاتباع في بعض الاوقات فحش والخاص
 ان كل موضع اذا أغلق الباب صار دجلاً لا يمكن الخروج من الدار وله سعة تصلح للسكن سقف
 بحيث يدخل فيه وعلى هذا بحث الصفة سواء كان لها أربع حوايط كما هي صفاً جباناً لا يات فيه فاه إلا ان
 على ما يحسنه في الهداية بعد ان يكون سقفها كما هي صفاً جباناً لا يات فيه فاه إلا ان
 واسع وسبب ان السقف ليس شرطاً في معنى البيت فحش وان لم يكن الدار سقفها كذا في فتح
 القدر (قوله) وفي دار يدخلها تو يوق في هذه الدار فحش وان بنت دار أخرى بعد الانهدام
 أي في حلقه لا يدخل دار لا يحش بدخولها موقوفها اذا حلف لا يدخل هذه الدار فاه بحيث
 بدخولها غيره وان بنت داراً أخرى بعد الانهدام لان الدار اسم للعرصة عند العرب والجمع يقال
 دار صخرة ودونها قرية أي خراب وتضمت اشعار العرب بذلك والبناء وصف فيها غير ان الوصف
 في المحاضر ولو والاسم باق بعد الانهدام وفي الغائب تعتبر وراد بالبحر في الدار التي لم يبق فيها
 بناء أصلاً ما انزال بعض حيطانها وبقي البعض فهذا آخره فحش ان يحش في المنكر الا
 ان يكون له نية كذا في فتح القدر والاصل ان الوصف في المصنف لقول ان لم يكن داعياً الى البين
 وحالها عليها وان كان حاملها تقبلت به كن حلفاً لا يأتى كل هذا الصنف كما هو عليه بحيث
 الا اذا كانت الصفة مبهمة شرطاً فحش لا يتسببها وان كانت حاملة كن حلفاً لا يكلم هذا
 المعنى لا يتقدم بهما كسبائي قيد البين لا يخلو وكه بشر اعدا منكرة واشترى داراً خربة فنقد
 على الموكل لتعريفها من وجه باعتبار بيان الثمن والصفة والام تصح الوكالة للجهة المتعاضدة
 وهي في البين منكرة من كل وجه فاقترفا وأشار المصنف الى انه لو حلف لا يدخل هذا المسجد
 فهدم فصار حراماً ثم دخله فانه يحش وهو مروي عن أبي يوسف قال هو مسجد وان لم يكن مبنياً وهذا
 لان المسجد عبارة عن موضع السجود وذلك موجود في الحرب ولهذا قال أبو يوسف ان المسجد
 اذا حرب ولستغنى الناس عنه انه يبق مسجد الى يوم القيامة كذا في البدائع وقول أبي يوسف يبق
 للمشهد بعد حربه ولو لفتي به كما صرح به في المحاوي القديسي من كتاب الوقف (قوله) وان جعلت
 بستاناً أو مسجداً أو جامعاً أو بيتاً لا كهذا البيت فهدم أو بنى آخر (بيان لثلاث مسائل الاولى لو
 حلف لا يدخل هذه الدار فخر بن فحش بستاناً أو مسجداً أو جامعاً أو بيتاً لا يحش بدخوله فله ان يأتها
 لم يبق دار لا اعتراض اسم آخر عليه وكذا اذا حلف عليها المأواه جعلت نهر اودعه قسداً لا شارة مع
 التسمية تله أو شارب لم يسم كما اذا حلف لا يدخل هذه فانه يحش بدخولها على أي صفة كانت داراً
 أو مسجداً أو جامعاً أو بستاناً لان البين عقبت على العين دون الاسم والعين باقية كذا في التذخيرة
 وأشار الى انه لو دخله بعد انهدام المبنى تأسيساً للمكان وابعه فانه لا يحش أيضاً لانه لا يعدو الى اسم
 الدار به بالتقدم الى انه لو بنى داراً بعد انهدام ما بنى ثانياً من المجمع وعبره فانه لا يحش أيضاً
 لانه غير تلك الدار التي منع نفسه من الدخول فيها الثانية لو حلف لا يدخل هذا البيت فدخله بعد
 ما انهدم فانه لا يحش بل والاسم البيت فانه لا يات فيه حتى لو بقيت الحيطان وسقط السقف فحش
 لانه يات فيه وان سقط وصف فيه كافي الهداية لان البيت الصفي ليس له سقف وأشار المصنف
 الى انه لو كان البيت منكرراً فانه لا يحش بالاولى والخاص ان البيت لا يفرق فيه بين ان يكون
 منكراً أو معرراً فاما دخوله وهو صخره لا يحش لوال الاسم نزول البناء وأما الدار فترق فيه بين المنكرة

وفي دار بدخولها خربة
 وفي هذه الدار فحش وان
 بنت داراً أخرى بعد
 الانهدام وان جعلت
 بستاناً أو مسجداً أو جامعاً
 أو بيتاً لا كهذا البيت
 فهدم أو بنى آخر

(قوله) وان كان حاملاً
 عليها تقبلت كذا
 نتقيد اذا كرت على وجه
 الشرط كما يأتي في شرح
 قوله ودولم الركوب
 واللس (قول المصنف
 وان جعلت بستاناً الخ)
 قال الرمي قسدت عما
 اذا حلف لا يدخل هذه
 الدار فحش ووقع في
 قسمة الحالف منها بيت
 فحش له استغرق من
 خبرها هل يحش بدخوله
 حاجت لا يحش لصدم
 دخوله الدار والحالة هذه
 والله تعالى اعلم اه
 قلت لينظر ههنا مع ما
 ساقى قبيل قوله لا يخرج
 فارجح محمولاً ولا حلفاً
 يساكن فلا تافى دلوهي
 داراً بينهما فقتلها
 وضرب كل واحد
 بينهما طاعاً وفتح كل
 واحدهما نفسه باثني
 سكن الحالف في طاعة

والأمانة كإلحاده وفي البدائع لو انهم السقف وحملانه فأنه قد دخله بحث في العين ولا يستلزم
في المنكر لان السقف بمنزلة السفة فيه وهي في المحاضر لمعنى في الغائبة متبراه الثالثة
لو حلف لا يدخل هذا البيت فقدم وبقي آخر قد دخله لا بحث لان الاسم لم يبق بعد الاندحام وهذا
البيت غير البيت الذي منع نفسه من دخوله وأشار المصنف الى جنس هذه المسئلة من حيث المعنى
وهو اما اذا حلف لا يحسن الى هذه الاسطوانة او الى هذا الحائط فهما مبنيا بنقضهما الى البحث لان
الحائط اذا هدم زال الاسم عنه وكذا الاسطوانة قطعت العين وكذلك لو حلف لا يكتب بهذا القسم
فكسره ثم برأه فكسبه لا بحث لان غير البري لا يبغي قتل او اغتيال يبغي ان يوافا اذا كسره فقد
زال الاسم عنه فطلعت العين وكذلك اذا حلف على مقص فكسره ثم جعله مقصا آخر غير ذلك
لان الاسم قد زال بالكسر وكذلك كل مذكر وسيف وقدر كسر ثم صنع مثله ولو تزعم سوار
ايقص ولم يكسره ثم اعاد فيه مجارا آخر حتى لان الاسم لم يزل بزوال السوار وكذلك ان تزعم
نصاب السكين وجعل عليه نصبا آخر لان السكين اسم الحديد ولو حلف على قص لا يلبسه او قبا
عشوا او عطا او حبة مطبوعة او عشوة او قلسوة او خن فنقض ذلك كله ثم اعاد حصن لان الاسم بقي
بعد النقص يقال قص مقنوق وجبة مقنوقة واليمين المنقذة على العين لا تطال بتبراه السفة مع
بقاء لم العين وكذلك لو حلف لا يركب بهذا السرج فنقضه ثم اعادة ولو حلف لا يركب بهذه
السفينة فنقضها ثم استأ بها بذلك الخشب فركبها لا بحث لانها لا تنجى سفينة بعد النقص
وزوال الاسم يطل العين ولو حلف لا ينام على هذا الفراش ففتته وغسله ثم حشاه بجشوشه وخلطه
ونام عليه بحث لان فتيق الفراش لا يزيل الاسم عنه ولو حلف لا يلبس شقة فزول عنها فنقضها
وعزلت وجعلت شقة أخرى لا بحث لانها اذا قطعت صارت خيوطا وزال الاسم المعلق عليه ولو
حلف على قص لا يلبسه فقصه جبة عشوة عليه لا بحث لان الاسم وذل قال العين ولو
حلف لا يقرأ في هذا المصحف فقصه ثم ألف وقعه وعز زفته ثم قرأه بحث لان اسم المصحف
بقي وان قرعه ولو حلف على نعل لا يلبسه فقطع شرا كها وشركها بغيره ثم لبسها بحث لان اسم النعل
يتناولها بعد قطع الشراك ولو حلف امرأة لا تلبس هذه اللحفة فقطعها ثوبا فجعلت درعا وحملت
لها حيا ثم لبستها لم تحت لانها درع وليست بلحفة وان أصليت بلحفة فلبستها حثت لانها طاعت
بلحفة تسمى تأليف ولا زيادة ولا نقصان فهي على ما كانت عليه وقال ابن جماعة عن محمد بن
رجل حلف لا يدخل هذا المسجد فز يد فيه طائفة فدخلها لا بحث لان اليمين وقعت على بقعة معينة
فلا بحث بغيرها ولو قال مسجد بني فلان ثم زبد فيه فدخل ذلك الموضع الذي زبد فيه بحث
وكذلك الدار لانه علق عينه على الاضافه وذلك موجود في الزيادة ولو حلف لا يدخل في هذا السطاط
وهو مضروب في موضع قطع وضرب في موضع آخر فدخل فيه بحث وكذلك القبة من العبدان
وكذلك درج من عبدان وامر لان الاسم في هذه الاشياء لا يزل ينقلها من مكان الى مكان كذا
في البدائع (قوله وفي الواقف على السطح داخل وفي طاق الباب لا) أي ليس بداخل لان السطح
من الدار لا ترى ان للمصنف لا يفسد اعتكافها بخر وج الى سطح المسجد واداخله لا يدخل هذه
الدار ووقف على سطحها من غير دخول من الباب بان توصل اليه من سطح آخر فاه لا بحث وقيل في
عرفنا لا بحث وما في المختصر قول المتقدمين ومقابلة قول الآخرين ووقف بينهما في فتح القدير
بحمل ما في المختصر على ما اذا كان السطح حيز وجل مقابلة على ما اذا لم يكن له حيز أي ما تروا وأشار

ولا تنرى طائفة فحش
ولو لم يحسن الدار عينه
ولكن ذكر دارا على
التشكيك وما في المسئلة
بما لها لا بحث اه
قلنا مل

والواقف على السطح
داخل وفي طاق الباب لا
قوله وفي البدائع لو انهم
السقف الخ قال في التبر
فيه نظري لا فرق بين
المنكر والمعرف حيث
صلح لان بيان فيه فتدبره

للمصنف الى انه لو قصد على شجرة داخلها أو قام على ما تعلق بها فانه داخل فحش ولو كان الحائط
 مشترا كابينه وبين جداره لم يحش كافي الظهير به وعلى قول للتأخرين لا والظاهر قول للتأخرين في
 الكل لانه لا يبغي داخل الدار وما لم يدخل جوفها حتى مع ان يقال لم يدخل الدار ولكن قصد
 سطحها وقصود في التبين والفتاونه لا يحش في الغدران الواقف على السطح لا يبغي داخلها عندهم
 وأشار المصنف الى انه لو قوى في حلقه لا يدخل داره فلان قد دخل حشها فانه لا يصدق قضاء لكن
 يصدق فيما ينبغي من الله تعالى لانهم قد قيدوا الدار ويريدون حشها بقدر ما يحشها كلامه كما
 في البدائع وأما ما حلقه فانه لا فرق في الحلو على بين ان يكون دارا أو بيتا أو مسجدان كان فوق
 للمصنف سكن فحشها لا يحش لانه ليس بمسجد كافي البدائع أيضا وأشار بقوله داخل الى ان الحلو
 عليه دخول الدار فقط لا احتراز عما اذا حلق لا يدخل من باب هذه الدار فانه اذا دخلها من غير
 الباب لم يحش لعدم الشرط وهو الدخول من الباب وان تقبل الدار بما آخر قد دخل يحش لانه عقد
 بحشه على الدخول من باب منصوبه الى الدار وقد وجدوا الباب الحادث كذلك فحش وان عني به
 الباب الاول بدني فيما ينبغي من الله تعالى لان لغظه يحتمله ولا بد في القضاء لانه خلاف الظاهر
 حيث أراد المطلق المقيد وان عين الباب فقال لا أدخل من هذا الباب قد دخل من باب آخر لا يحش
 وهذا مما لا شك فحش لانه لم يوجد الشرط كذا في البدائع وقد لا سطح لانه لو حلق لا يدخل داره فلان
 لم يفرس در باب فحش داره فلان أوثقه قد دخل ذلك الدار أو القاعة لم يحش لانه لم يدخل ولو كان
 للقاعة موضع مكتوف في الدار وان كان كبير استقي منه أهل الدار هذا الموضع ذلك الموضع حش لانه
 من الدار وان أهل الدار يفتشونه انتفاع الدار فيكون من مرافق الدار بمنزلة بئر الماء وان كان
 بئر لا ينتفع به أهل الدار وانما هو لقصود لم يحش لانه ليس من مرافق الدار ولا يعدد حشها داخل
 الدار ولو اتخذ فلان سردابا تحت داره وجعل موطئا وحمل لها أو بابا الى الطريق فحشها الحالف
 حش لانه السرداب تحت الدار من بيوتها كذا في الصبط وأشار المصنف الى انه لو حلق لا يخرج من
 هذه الدار قصد سطحها فانه لا يحش لانه داخل وليس بخارج كذا في غاية البيان وفي الصبط لو حلق
 لا يخرج من هذه الدار وفي الدار شجرة أغصانها خارج الدار فحش تلك الشجرة حتى صار بحال ولو
 سقط سقط في الطريق لا يحش لان الشجرة بمنزلة بناء الدار وانما لا يكون داخل اذا وقف في
 طاق الباب لان الباب لا حراز الدار وما فاقه يكن الخارج من الدار ولو ارتد طاق الباب عتبه التي
 اذا أغلق الباب كانت خارجة عنه وهي المعمورة بالسكة الباب وأما العتبة التي لو أغلق الباب تكون
 داخله فهي من الدار فحش بالدخول فيها ولو كان الحلو عليه المخرج اعكس المحكم كما نص
 عليه المحكم وقد يكون واقفا في طاق الباب أي يعلمه لا ملوقه باحدى وجهيه على العتبة
 وأدخل الأخرى فان استوى الجانبان أو كان الحاسب الخارج أسفل لم يحش وان كان الجانب
 الداخل أسفل حش لان اعتماد جميع منه على وجهه التي هي في الجانب الأسفل كذا في كثير من
 الكتب وفي الظهير يميز بالي السرحى الصحيح انه لا يحش مطلقا اه وهو ظاهر لان الانفصال
 التام لا يكون الا بالقدم وفي الظهير به يفسد ولو أدخل رأسه واحد قدمه حش وأما المصنف
 رحمه الله دلالة ان حقيقة الدخول لا انفصال من الخارج الى الداخل فلهذا لو أدخل رأسه لم يدخل
 قدمه أو تناول منها لم يحش الأخرى ان السارق لو فعل ذلك لم يقطع حكمه في البدائع ولو دخل
 الداهية فانه لم يحش ففرق بينهما اذا كان الحلو على دخوله الدار والبيت ففي الاول لم يحش بدخول

(قوله وانما هو لقصود)
 كذا في بعض النسخ
 بتقديم الضاد على الواو
 وفي بعضها اللضووعو يؤيد
 الاولى قول الخانية
 لقصود القاعة

(قوله يعني وتطلق) هكذا رأيت على الجنبى مقوله في النهر لم يحتج بزيادة سبق فلم (قوله وفي النجاسة لو حلف لا يدخل داراً بانه النجس) صيغتي آخر كتاب الاعيان من ٢٢٨ الوقعات ما يخالفه (قوله لا أعلم القدر لها والمساكين الخ) وقال ان كنت شي آدم أو الرجل

دهلزي وفي الثاني لا وأما من الدار أو البيت ففي الكافي لو حلف لا يدخل بيت فلان ولا نطقه ففعل في من داره لم يحتج حتى يدخل البيت لأن شرط حنثه الدخول في البيت ولم يوجب حتى قال وهذا في عرفهم وأما عرفنا فالدار أو البيت واحد فوجب ان يدخل من الدار أو عليه الفتوى اه وفي الظهيرية ولو قام على كنيث شارع أو غلة شارعان كان مفتح الكنيث والغلة في الدار كان حاثاً وفي المحيط لو دخل حاثاً أو مفتحاً من هذه الدار إلى الطريق وليس له باب في الدار بانه يثبت لأن من جهة الدار ما حاط به الدور وان دخل يستأنف في تلك الدار فإن كان متصلاً بها لم يثبت وإن كان في وسطها ثبت اه وفي القنينة لم يثبت لدخوله فدخل اصطبله لم يثبت وفي الخلاصة معز إلى فتاوى التنقي لو حلف لا يدخل بيت فلان فجلس على دكان على بابها ان كان يتقرب به المحلوف عليه وهو يتبع لبيته يثبت قال رحمه الله وفيه نظر اه وعلى هذا لو دخل حوشاً يجب البيت يثبت والمحاصل انه لو حلف لا يدخل هذه الدار أو دار فلان فانه يثبت بأدق وفيه على قطعها أو حائطها أو شجرة فيها أو عتمة داخل الباب ودهلزيها وصحها أو كنيثها أو غلتها بالشرط المذكور أو بيتها الذي في وسطها ويثبت بدخوله على أي صفة كان المحالف راكباً كان أو ماشياً أو مجهولاً بانه حاثاً أو متسلطاً بشرط ان يكون مختاراً للمساكين الظهيرية ولو حلف على بابها وهو يشتد المشتى أي يحدو ويأثر أو انزل في فوق في الدار اختلوا فيه أو الصبح اه لا يثبت وإن دفعته إلى خارج أو وقعته في النار اختلوا فيه والصحح اخلا يثبت ان كان لا يستطيع الامتناع وإن كان على بابها فوجب وان غلته وأدخلته في الدار وهو لا يستطيع لما كرهه الا يثبت وإن أدخله إنسان مكرهاً فخرج حثاً ثم دخل بعد ذلك مختاراً اختلوا فيه والفتوى على انه يثبت اه ووجهه ان الشرط لم يوجب الدخول بحكمه بل دليل عدم الحث وفتح وجد الدخول ثانياً مختاراً فثبت وصيغتي في بعد ذلك أيضاً حمو وضع القدم كالبحول فيها ذكرناه صريحاً زاعن الدخول وهي مثله المحققة والمجاز في الأصول وهذا كله باعتبار الدار أو ما باعتبار صفتها بالإضافة إلى فلان فانه يثبت ان دخل داره مضافة إلى فلان سواء كان يسكنها بالدار أو بلا حارة أو بالعارية وفي المجتبى لو قال ان دخلت دار زيد ففسدى حروان دخلت دار زيد ففسد حروان طالق فدخل دار زيد ففسد حروان يذمر وبإجارة يذم وتطلق إذا لم ينو فان نوى شيئاً صدق اه وفي المحيط لو حلف لا يدخل دار فلان وله دار يسكنها ودارعة فدخل داراً لفظة لا يثبت ادا لم يدل الدليل على دار الفقه وغيره لا نداه مطلقاً أو يسكنها اه وفي النجاسة لو حلف لا يدخل داراً بانه يثبت تسكن في دار زوجها أو حلف لا يدخل دار أمه أو تسكن في بيت زوجها ففعل المحالف حث اه ويدوق حثاً حتى ان رجلاً حلف بالطلاق ان أو لا تزوجه لا يطالعون إلى بيته فطلع واحدها يثبت فأجاب بانه لا يثبت ولا يجمع الجمع لأنهم ليسوا في الالف واللام قال في الوقعات اذا قال والله لا أكل الفقماء أو المساكين أو الرجال فكلمهم واحداً منهم يثبت لانه اسم جنس بخلاف قوله رجلاً أو ساء اه فتدعيت ان الجمع المعروف بالالف واللام للمفرد وغيره على حقيقته ولا تأمير للاضافة وعندها بدليل ما في الوقعات أيضاً لو قال والله لا أكل أخوة فلان والأخ واحدان

أو النجاسة حثاً بالفسد الآن ينوي الكل المحالف للصحح المصروف بالجنس لقوله تعالى لا يجعل لك السامية لا يقتض بالجمع فذلك لم يثبت بالفسد لأن عرضه بالجنس منع نفسه من الطلوف عليه وليس في صفة اثبات كل الجنس فتصرف إلى ما دونه وذلك مجهول فصرناه إلى اللادى وهو الواحد لتقنه ولهذا لو حلف لا يشرب ماء هذا البحر ينصرف إلى قطرة منه وفي ما هذا الكوز إلى جسمه وفي كل هذا ألقطاع لا يثبت ما لم يكله كله دفعته وان لم يحدد يثبت باكل بعضه وفي رواية ان أمكنه أكله في عمره لا يثبت بالعض والاول أصح ولو كان مكانه الاكل يسمع لا يثبت بالعض لأن البيع برد على جميعه هذا كله ادا لم ينو شيئاً فلو نوى الكل صدق ذهابه وقضاؤه لو قال ان كنت الرجل فكلم رجلاً وقال عنت بالجنس غيره يصدق قضاءه لم يمس جنس بخلاف ان قلت

رجلاً لانه منكر فلا يخصص فيه ولو قال لا أكل النمر أو الثور أو الطعام أو أطعماء أو أشرب الماء أو كان ما كان المعروف والمسكر فيه سواء أكون به اسم جنس ففجع على اللادى وان كان مثلاً وفي الجمع المنكر يثبت بالثلاث لانه أنفى الجمع وله نية الزائد والنمر لا المشتى لأن الجمع المنكر عام والعالم لا يتعرض للثنى لانه لا إشعار له بعدد خاص اه فلهذا من

كان يعلم بحيث اذا كلمه ذلك الواحد لانه كراجمع واراد الواحد وان كان لا يعلم لا يثبت لانه لم يرد
 الواحد بحيث ثبت اليمن على الجمع كمن حلف لا يأت كل ثلاثة ارفعتم هذا الحجب وليس فيه لا ارفع
 واحد وهو لا يعلم لا يثبت اه يقتضيه وهو مخرج فان الجمع المضاف كلفه ذكر لكن قال في
 النفس ان احسنه الى اقراره فان مات طالق فاحت الى الواحدهم بحيث لا يراد الجمع في عرفنا
 اه يحتاج الى الفرق الان يدعي ان في العرف فرقا ولو دخل دارا مملوكة لفلان وفلان لا يسكنها
 بحيث ولو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار مشتركة ينمو من فلان كان فلان يسكنها بحيث
 ولا فلا ولو حلف لا يدخل دار فلان فاجر فلان داره فدخلها المالح هل يثبت فيسهر واثبات
 قالوا لانه لا يثبت ذلك قول ابي حنيفة وابي يوسف لان عندهما كما تبطل الاضافة بالبيع
 تبطل بالاجارة والتكليم ومالك السنبل كذا في الظاهر بقوهي مثله الاصول ايضا (قوله ودوام
 ال كوب واللبس والسكنى كالانشاء دوام الدخول) يعني لو حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبها
 أولا بلبس هذا الثوب وهو لابسها أولا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فانه يثبت بالدوام كالانشاء
 بها بخلاف ما اذا حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها فانه لا يثبت بالاستقرار فيها واللباس ان يثبت
 قياسا على غيره والاشقان الفرق بين الفصلين وهو ان الدوام على الفعل لا يتصور حقيقة لان
 الدوام هو البقاء والفعل المحدث عرض والعرض مستقبل البقاء فيستحيل دوامه وانما يراد بالدوام
 تجدد أمثاله وهذا ابو حنيفة في كوب واللبس والسكنى ولا يوجب في الدخول لانه لم لا يتقال من
 العودة الى المحسن والمكث فلو فستفصيل البقاء فيحققه ان لا يتقال حركة والمكث سكون وهما
 ضدان الا ترى انه يضرب لهامدة يقال ركب وما وليس يوما ولا يقال دخلت يوما قال في التبيين
 والفارق بينهما كل ما يصح اعتداده دوام كالقفود والقيام والنظر ونحوه ولا يمتثل دوام له
 كالدخول والمخرج اه وفي المجتبى والفارق بينهما محققان للدة كاليوم والسنه وفي فتح
 القدير وتبار المسئلة حلف لا يخرج وهو خارج لا يثبت حتى يدخل ثم يخرج وكذا لا يتزوج وهو
 مستزوج ولا يتطهر وهو منظر فاستخدام الطهارة والنكاح لا يثبت له والمراد بالدوام المكث
 ساعة على حاله وقصد لانه لو تزل من ساعته أو نزح الثوب فانه لا يثبت وقال زفر بحيث لو جرد
 الشرط وان قل ولنا ان اليمن تصدق للرفقة حتى منه زمان بتحقيقه وسأ في بانه ان شاماه تعالى
 وأشار للمصنف الى انه لو قال كلما ركبت فانت طالق وهو راكب ومكث ثلاث ساعات طلق ثلاثا
 في كل ساعة خلقة بخلاف ما اذا لم يركبها كافر كسكنها اطلق واحدا ولا تطلق بالاستمرار وفي المجتبى
 وانما يعطى للدوام حكم الابتداء فيما ابتدأنا كانت اليمن حان الدوام اما اذا كان قبله فلا حتى لو
 قال كلما ركبته هذه الدابة فنته على ان اتصدق بغيرهم ثم ركبها ودوام عليها فانه درهم واحد ولو قال
 ذلك حاله ال كوبي لم يمت في كل ساعة يمكنه التزول درهم فان عرفنا لا يثبت لا ابتداء الفعل في
 الفصول كما هو ان لم ينو فمعنى ابي يوسف ما يدل عليه واليه أشار استاذنا رحمه الله اه فأما ان
 ان الساعة التي تكون دوامها ما يمكنه التزول فيها وأشار المصنف الى انه لو حلف ليس دخلها غدا
 وهو فيها فكث حتى مضى الفسخت لانه لم يدخلها فسه اذ لم يخرج ولو نوى بالانزول الاقامة فيه لم
 يثبت والى هنا فرغ المصنف من مسائل الدخول لكنه لم يستوفها ونحن قد كرما فانه منها بكثير
 لفائدة ولكثرة الاحتياج الى مسائل الايمان في الظهيرة ولو حلف لا يدخل في هذه السكة فدخل
 دارا من تلك السكة لا من السكة بل من السطح أو عبره او خلفها فيه وأصحح انه لا يثبت اذا لم يخرج

ودوام ال كوب واللبس
 والسكنى كالانشاء دوام
 الدخول

التخصيص وسرجه للفارس
 (قوله ولو دخل دارا
 مملوكة لفلان وفلان
 لا يسكنها) قال
 الرمي فثبت قربانه
 لا يثبت بدار الفسحة عالم
 يدل الدليل على دار الفسحة
 وغيرها لأن داره مطلقا
 دار يسكنها فيعمل على
 ما اذا لم تكن مسكونة
 لغيره بان كانت خالية
 من ساكن تنسب اليه
 تامل (قول للمصنف
 ودوام ال كوب واللبس
 والسكنى كالانشاء) قال
 الرمي قال في التهر وعليه
 فرع بعض أهل العلم قالوا
 كان الحلف على الاثبات
 نحو والله لا ألبس هذا
 الثوب غدا فاستمر لابس
 حتى مضى الفسحة فانه
 لا يثبت له دوام حكم
 الابتداء اه

الى السكة ولو حلف لا يدخل سكة فلان قد دخل مسجد في تلك السكة ولم يدخل السكة فلا يحنث وجعل
 جالس في البيت من الليل حلف لا يدخل هذا البيت فاليمن على ذلك البيت الذي كان جالسا فيه
 لان ما وادع ذلك البيت يسمى منزلا وادع اذا كانت اليمن بالعريضة فان كانت بالفارسية فاليمن
 على دخول ذلك المنزل وتلك الدار من قال عنيت ذلك البيت التي حلفت جالسا فيه صدق ديانة
 لا قضاء لان في الفارسية ما به اسم لكل هذا اذا لم يشر الى بيت بعينه فان اشار الى بيت بعينه فالعرة
 للشارة امرأ حلفت ان لا يدخل زوجها دارها فباعث دارها فدخل الزوج وهي تسكنها ان كانت
 نون لان لا يدخل دارا تسكنها المرأة لا تبطل اليمن بالبيع وان لم يكن له انية فاليمن على داره ولو ك
 لها وقال بعضهم يقتضي جنس هذه المسائل مسب اليمن ان حلفت اليمن لفظا من صاحب
 الدار تبطل اليمن بالبيع وان كانت لغرض المحرم ان لا تبطل اليمن بالبيع ولو حلف لا يدخل
 محلة كذا فدخل دارها ما بان احد هما مفتوح حق تلك المحلة ولا شئ مفتوح في محلة اخرى حثت
 في عينه لان الدار تنسب الى كل واحدة من المقتضى وعن بعض المشايخ اذا حلف لا يدخل الحمام
 فدخل المصالح لا يحنث لانه لا مراد من دخول الحمام ذلك ولو حلف لا يدخل دارا فلان فان صاحب
 الدار ثم دخل الحمام ان لم يكن على البيت من مستغرق لا يحنث لانها انتقلت الى الورثة بالموت
 وان كان عليه دين مستغرق قال محمد بن سلة يحنث لانها بقيت على حكم ملك الميت وقال الفقيه
 ابو الليث لا يحنث وعليه الفتوى لانها لم تبقى ملكا للبت عن كل وجه ولو حلف لا يدخل دارا يشترها
 فلان واشترى فلان دارا وباعها من الحالف فدخل الحالف لا يحنث ولو اشترى فلان دارا ولو بها
 الحالف ثم دخل الحالف حث ولو حلف لا يدخل قرية كذا فدخل اراضي القرية لا يحنث
 وتكون لليمن على عمرانها وكذا لو حلف لا يشرب الخمر في قرية كذا فشرب في كرومها وضياعها
 لا يحنث الا ان يكون الكروم والضياع في العمران وكذلك لو كان الكلام على البلدة ولو حلف
 لا يدخل كورة كذا او رستاق كذا فدخل الاراضي حث ولو حلف لا يدخل بغداد فن أي
 الحافس دخل حث ولو حلف لا يدخل مدينة السلام لا يحنث مالم يدخل من ناحية الكوفة فلان اسم
 بغداد في قول الحافس ومدينة السلام لا ولو حلف لا يدخل الري ذكر شمس الامنة المرحوم ان الري
 في ظاهر الرواية يتناول المدينة والنواحي وروي عن همام عن محمد انه اسم المدينة حتى لو استأجر
 دابة الى الري ولم يذ كر الى المدينة ولا الى الرستاق بعينه في ظاهر الرواية تفسد الاجارة وفي رواية
 همام لا تفسد ولو حلف لا يدخل بغداد فخر بها في سفينة روى همام انه يحنث وقال ابو يوسف
 لا يحنث مالم يدخل الى المدينة وهذا بخلاف الصلاة فان البغدادى اذا حاضن الموصلي في السفينة
 فدخل بغداد طهر كنه الصلاة وهو في السفينة تزمه صلاة الاقامة لا صلاة الفجر ولو حلف لا يدخل
 في القارة فركب سفينة في الفسرة او كان على القارة جسر فمر على الجسر لا يحنث مالم يدخل الماء
 ولو حلف ان لا يدخل هذه الدار واشترى صاحبها يجنب الدار بيتا وقع باب البيت الى هذه الدار
 وجعل طريقه فيها وسد الباب الذي كان للبيت فبطل ذلك فدخل الحالف هذه البيت من غير ان
 يدخل هذه الدار قال محمد يحنث لان البيت صار من الدار اه مافي الظهيرة والفتوى على قول
 أبي يوسف في مثله للربور بالسفينة فيما اذا حلف لا يدخل بغداد كاي الواقعات وذكرى الدائم لو
 حلف لا يدخل على فلان فدخل عليه بيته فان قصده بالدخول حث وان لم يقصد لا يحنث وكذلك
 ان دخل عليه بيت غيره وان دخل عليه في مسجد أو طالة أو سقيفة أو دهلج دار لم يحنث وان دخل عليه

قوله أو دهلج دار لم
 يحنث هكذا بعض
 النسخ وفي بعضها يحنث
 بدون لم

في قهطها أو ينفذها ويستسر لم يحنث إلا أن يكون المحالف من أهل المدينة لأنهم يسهون ذلك بئس
 والتعويل في هذا الباب على العرف وعن مجمل يدخل على فلان هذه الدار فدخل الدار وقال اني
 بيت من الدار لا يحنث وإن كان في من الدار يحنث وكذا الحلف لا يدخل على فلان هذه
 القرية أنه لا يكون داخل عليه إلا إذا دخل في بيت قال مجمل حلف لا يدخل على فلان فدخل على
 فلان بيته وهو بر يدب حلا غير بزور ولم يحنث لأنه لم يدخل على فلان لم يقصده وان لم تكن
 له نية حنث اه وفي الفخيرة قالوا الصفقة إذا لم تكن دأبة إلى العين انما لا تعبر في الحنث انما ذكر
 على وجه التعريف أما إذا ذكر على وجه الشرط فتعبر وهو الصحيح ألا ترى ان من قال لأمرأته ان
 دخلت هذه الدار أو أكتبه فيسقط فدخلتها ما شئت لا تطلق واعتبرت الصفقة في الحنث كما ذكر
 على سبيل الشرط اه وفي الواقيات رجلان حلف كل واحد منهما ان لا يدخل على صاحبه
 فدخل أحدهما في المنزل معاليجته ان لم يدخل وأحسنتها على صاحبه قال لا حنث لأنه لم يدخل
 يبي كما كنت تدخل فأمرأته طالق فان كان بينهما كلام يدل على الفور فهو على الفور لان
 المحال أوجب التمسك والاكنت العين على اليد ويقع العين على الدخول للفتاوى قبل العين
 حتى لو امتنع الآخر منهما كان للمصادقة لأن العين مطلقة فتصرف إلى اليد اه وفي الخط
 والولو الجسدية وغيرها لو قال ان دخلت فلان يبي فأمرأته طالق فهو على ان يدخل بأمره لا متى
 دخل بأمره فقد أده ولو قال ان تركت فلان يدخل يبي فأمرأته طالق فهو على الدخول بغير المحالف
 حتى لم يمنع فقد ترك ولو قال ان دخل فلان يبي فهو على الدخول أم الحالف به أو لم يعلم به
 أو لم يعلم أن الشرط هو الدخول وقد وجد اه وفي الخط لو قال ان دخل دارى هذه أحد فقيدى
 حواء الدار له وأفسره فدخلها هو لم يحنث لان العرف لا تدخل تحت النكحة كقولنا زوج بنى من
 رجل لا يدخل الأمور تحت هذا الأمر ولو قال ان دخل هذه الدار أحد يحنث إذا دخل هو سواء كانت
 الدار له أو لغيره لان النكحة تدخل تحت النكحة ولو قال ان دخل دارك أحد فالتسبب له خارج من
 العين لأنه صار مع والباضافة وقامه فيه وفي الحامية رجل قال لامرأة فلان من دخول دارى فحنثه
 مرة ثم في حنثه فلان دأمة ثم لم يمتنع لشي عليه رجل حلف بطلاق امرأته لم يدخل هذا اليوم
 ثم قال أو حنث وحلف بطلاق امرأة أخرى أنه قد دخلها اليوم يلزمه طلاق الأولى ولا يلزمه طلاق
 الثانية لأنه يقول العين الأولى كذب والثانية صدق فلا يحنث في الثانية ولو حلف بعينه
 أنه دخل هذه الدار اليوم ثم قال لم أدخله وحلف بعينه أن امرأته لم يدخلها اليوم ثم رجع وقال قد
 دخلتها اليوم وحلف بعينه عسدا ثم عني العيسد الثلاث جميعا لأن الأولى عني بالكلام الثاني
 والوسط عني بالكلام الثالث وعني الثالث بعينه الأول لأن المحالف زعم أنه كذب في الكل
 فلزمه عني الكل ولو قال ان دخلت الكوفة ولم أتزوج فحنثى فدخل قبل التزوج حنث
 ولو قال لم أتزوج فهو على ان يكون التزوج بعد الدخول حين يدخل ولو قال ان دخلت الكوفة
 ثم لم أتزوج فهو على ان يكون التزوج بعد الدخول على اليد اه وفي الفتنة كان في البيت الستوى
 فخاص امرأته فقال ان دخلت هذا البيت إلى العيسد المحلل عليه حرام ثم قال نويت ذلك البيت
 بعينه يصدق حلف لا يدخل على هؤلاء القوم ثم دخل عتة الباب فرأى واحد منهم فرجع لا يحنث
 اه وفي الخلاصة قال لأمرأته ان دخلت دارك فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فدخل دارا بها
 ثم أتت حرامت عليه فزوجه لا تطلق بذلك العين لأنهم معرفة بأضافة العين فلا تدخل تحت

(قوله ألا ترى ان من
 قال لأمرأته ان دخلت
 هذه كيتا لم لا يحنث
 ان الصفقة هي الر كوب
 فان أريد بالمعنى الدار
 المشار إليها فهذه الصفقة
 ليست لها وانما هي للدار
 تأمل والتأمر ان الإشارة
 بهذه للدار لا للدافق
 فاعل دخلت والدار مقولة

لا يسكن هذه الدار أو البيت أو الحلة فخرج وبقي متاعه وأهله
بنيت

قوله فقوله إن المستارة
تضاف السمعتا بالفتح
قال الرمي كأنه منضم به
كلهم وهو غنى هذا
صريح كلامهم في
المستارة التي خرج
المستارة لا تتخذ الولجة
وغناها نامل قوله لأنه
لو كان اليمين على المصر
أو البلد بالفتح علم لقوله
قيد بالثلاثة وقوله
والسكة كالثلاثة اعراض
بين للمسؤول وعلمته وفي
النهر وفي مصرنا بعد
سا كما ترك أهل متاعه
فها ولو خرج وحده فنبقى
أن يثبت أهله قال الرمي
كونه يسكن كما مطلقا
غير مسلم بل انما بعد
سا كما اذا كان قصده
العود أما اذا خرج منها
لا قصد العود لا بعد
سا كما ولعل مقيد بذلك
كما يفهم مما يأتي من
قوله وكذا لو أتت المرأة
أن تنتقل الخ تامل

المكره هذا في مجموع التوازل وفي التوازل قال لا امرأة إن دخلت الدار فبقي طوائق قد حلت
الدار وقع الطلاق عليها وعلى غيرها والاعتماد على هذا من ماذ كوفي مجموع التوازل ولو قال لا امرأة
أن دخلت الدار فانت طالق فغير خسران بشرط قبولها عند دخول الدار ونفسه غير الخسران إن
وهبت المهر ثم دخلت الدار أه وفي العدة قال لا أدع فلاتا يدخل هذه الدار فإن لم تكن الدار
ملكه فانت طالق والقول في الملك بالقول والفعل ولو حلف لا يدخل دار فلان فاستعار فلان داره
واقتضاها ولاية ودخلها المخالف لا يثبت أه فقوله إن الاستعارة تضاف السمعتا اذا سكنها
لا اذا تخلفها ولاية وفي العدة قال والله لا أدخل هذه الدار وأدخل هذه الدار فإذا دخل الأولى يثبت
وان دخل الثانية لا يثبت ولو قال والله لا أدخل هذه الدار وأدخل هذه الدار بنصب الدار فإن
دخل الدار الأولى ولا ثم دخل الثانية يثبت وان دخل الثانية أولا ثم دخل الأولى لا يثبت لأن كلمة
أوبخه حتى أه وفي ما لا ألفه أوي قال لا أدخل دار فلان أو دار فلان لا يفرق بينهما عندنا
يوسف ولو دخل دارا اشتراها بعد اليمين لا يثبت أه ثم نزع المصنف رحمه الله في الكلام على
السكنى لأنها تعقب الدخول قوله لا يسكن هذه الدار والبيت أو الحلة فخرج وبقي متاعه وأهله
حنت لأنه يسكن كإبقاء أهله ومتاعه فيها عار ما إن السوق في عامة نهاره في السوق ويقول
أسكن بيلدة كذا والبيت والحلة بمنزلة الدار والحلة هي المساحة عرقنا ما بالحارة قيد الثلاثة
والسكة كالثلاثة لأنه لو كان اليمين على المصر أو البلدة لا يتوقف العلم على نقل المتاع والأهل كما روي
عن أبي يوسف لأنه لا يعدسا كافي الذي انتقل عنه عرفا بخلاف الأول وهو المراد بقوله بخلاف
المصر والقربة بمنزلة المصر في الصحيح من الجواب كافي الهداية والمطلق الساكن فثبت من يستقل
بساكنه أولا وهو مقيد بالاستقلال لأن المخالف لو كان ساكنا بغيره كان كغيره من مع أسرته وأمرأة
مع زوجها خلف أسكنها لا يسكن هذه فخرج بنصفه وترك أهله وما له وهي زوجها وما لها لا يثبت
وقيد القبة أو البيت أيضا بأن يكون حلقه بالعربة فلو قيد القار سقلا لا يثبت أن يخرج بنفسه
وترك أهله وما له وإن كان مستقلا بساكنه وأشار إلى أنه لو لم يخرج جفاته يثبت بالأولى والكل
مقيد بالامكان وإذا قالوا لبق فيها أيا ما يطلب مغزلا آخر حتى يبعده أو خرج واشتغل بطلب دار أخرى
لنقل الأهل والمتاع أو خرج لطلب خدمة لنقل علم المتاع فلم يجدها ما لم يثبت وكذا لو كانت أمته
كشيرة فاشتغل بتقلها بنفسه وهو يمكنه أن يستكرى دارا فلم يستكرى يثبت وكذا لو أتت المرأة
أن تنتقل وعلمته خرج وهو لم يرد العود إليه أو منع من الخروج أو منع من الخروج أو منع من الخروج
أو وجلب الدار مغزلا فلم يقدري ففهم ولا على الخروج من يثبت وكذا لو قدر على الخروج من يثبت
بعض المخاطف ولم يهدم لا يثبت وليس عليه ذلك إنما تقتصر القدرة على الخروج من الوجه المعهود
عند الناس كافي الظهيرة بخلاف ما إذا قال إن لم يخرج من هذا المنزل اليوم وأمره أن يقد
ومنع عن الخروج أو قال لا امرأة إن لم تجبني المسيلة إلى البيت فانت طالق ففهمته واليه حيث طلق
فبها في الصحيح والفرق أن شرط الحنت في مسئلة الكتاب الفعل وهو السكنى وهو مقرر فيه
ولا كراه تأخر في إعدام الفعل والشرط في تلك المسئلة عدم الفعل ولا أثر لأكره في إبطال العدم
وان كان اليمين في الليل فلم يمكنه الخروج حتى أصبح لم يثبت كذا في النذر وغيره وفي التقييد
رجل قال لا امرأة إن سكنت هذه الدار فانت طالق وكانت اليمين بالأهل فانها معذورة حتى تصبح
لأنها في معنى المكره في هذه السكنى لأنها تخاف الخروج وليلا ولو قال لا امرأة إن لم يكن معذورة إلا أنه

لا يخاف هذا هو القنار اه ولا منافاة بينهما لان ما في التبيين مفروض بانه لا يكتفى بالخروج وما في
 التبيين فيما كان لا يخاف والواو في قوله وبق أهله وصناعه يعني أولان الخت يحصل بقاء
 أحدهما من غير توقف عليهما فلو قال قوت القول ينفى خاصة لم يصدق في التضام يدين كما
 في البدائع وأما داه لا بد من نقل جسم الأهل والمناخ وهو في الأهل لا الجاع وللرأب لاهل
 زوجته وأولاده الذين معه وكل من كان بأبيه محمدته والقيام بامر كافى المنايع وأما في الامتعة
 فبعض اختلاف فقال الامام للمناخ كالأهل حتى لو بقي وقد حثت لان السكنى تثبت بالكل فتبقى
 ببقائه منقوضا وهذا أصلا لا ما من حتى لو بقي صفه السكنى في الصبر يخضع من صبر ورتبه خرا وبقاء
 سلم واحدا في دار أو تد أهلها عن من صبر ورتبه دار حبيب ولا يرد عليه ان الشيء ينفى ما تنفاه جزئه
 كالشجرة تنفي ما تنفاه ولو احسب ان ذلك في الأجزاء ما في الأفراد فلا كالأهل لا ينفى ما تنفاه واحد
 والفرق بين الفرد والجزء انه ان صدق اسم الكل على كل واحد خلاصا فإفراد والافراد ما يعرف
 من بحث العام في الأصول وقال أبو يوسف بغير نقل الا كثر تعدد نقل الكل في بعض الاوقات
 وقال حماد بغير نقل ما تقوم به السكنى لان ما وراءه ليس من السكنى وقد اختلف الترجيع فالقصة
 أبو القاسم في شرح الجامع الصغير رجح قول الامام وأخذ به كافي غاية البيان والمنايع استثنوا منه
 ما لا يتأق به السكنى كقطعة حصير ووند كد في التبيين وغيره ورد في الهداية قول محمد بن
 الحسن وأرفق بالناس ومنهم من صرح بان الفتوى عليه كافي ففتح القدير وصرح كثير لصاحب
 القسط والقوائد القاهريه والكافي بان الفتوى على قول أبي يوسف فقد اختلف الترجيع كما ترى
 والافتاء عند الامام أولى لانه أحوط وإن كان غيره أرفق ويغفر على كون السكنى تبقى بقاء
 البسر من المنايع عنده انما انتقل الموضع وترك الود بغير نقل المنزل المتنقل فعلا يضمن وعندهما
 يضمن بكل حال ذكره البرازي في فتاواه من كتاب الاحكام فصل النجاسة والنساج وفي الصلوات
 اختلف لا يسكن دار فلان هذه فكن منزلا منها حث لان الدار هكذا تسكن حادثة فان عن ان لا يسكنها
 كلها لا يصح حتى يسكنها كلها لان الدار حقيقة اسم للمجمع فقد نوى الحقيقة وظاهر كلام المصنف
 انه لو نقل أهله ومناعه منها فانه يسكنها سواء سكن في منزل آخر أو لا وفيه اختلاف في الهداية وبني
 ان ينتقل الى منزل آخر بلا تأخير حتى يسكنها الى السكنة أو الى المصنف أو لا بدليله في الزيادة
 ان من نوح بعباده من مصره فلم يفتنونا آخر يفي وطنه الاول في حق الصلاة كذا هذا اه وفي
 فتح القدير واطلاق عدم الخت أو جموكون وطنه ما في حق اتمام الصلاة ما لم يستوطن غيره
 لا يستلزم تسميته ما كعرفه ذلك المكان بل يقطع من العرف فيمن نقل أهله وأمنته ونحوه سائر
 انما لا يقال فيه انه ساكن اه وفصل القصة أبو القاسم تفصلا حسنا فقال ان لم يدره للسائر الى
 أهلها حث وان سلمها لا في الظاهر والصحح انه بحث ما لم يفتنمها كأقول بغير المصنف
 وجه الله مسائل الجين على السكنى فمن ذكرها تجميعا للقائمة في البدائع لو حلف لا يسكن هذه
 الدار ولم يكن ساكنا بها أو السكنى فيها ان يسكنها بنفسه وينقل اليها من مناعها ما يات في موضع عمله
 في منزله وإذا فعل ذلك فهو حاث وأما المالك كذا فلا كان رجل ساكنا مع رجل في دار فحلف أحدهما
 ان لا يسكن صاحبها فان أخفق التبعة وهي ممكنة تركه والاحت والتبعة على المخلف المتقدم فان لم
 ينتقل للحال حث لان التبعة على الساكنة كمنه وان يجمعها بمنزل واحد فان وهب مناعه
 للجمع أو عليه أو أودعه أو أعاره ثم نوح في طلب منزل فلم يجده منزلا أيا ما دلت بان الدار التي فيها صاحب

(قوله والمنايع استثنوا
 منه الخ) أقول على هذا
 الاحتواء يتوافق قول
 الامام مع قول محمد وأما
 ما في الخبر من ان هذا
 ليس قول واحد منهم
 فغير ظاهر تأمل (قوله)
 والافتاء بقول الامام
 (أولى) قال في النهر انت
 خبير بانه ليس المدا
 الاصل العرف في انه
 ساكن أولا ولا شك ان
 من نوح على نية ترك
 المكان وعدم العود اليه
 ونقل من امتنعه فيه
 ما يقوم به أمر ساكن وهو
 على نية نقل الباقي يقال
 ليس ساكنا في هذا المكان
 بل انتقل ممنو ساكن في
 المكان الفلاني وهذا
 يتوهم قول محمد وهذا
 الترجيع الوجه المذكور
 مأخوذ من الفتح وفي
 الشرح لآلية عن البرهان
 اقول محمد أصح ما يفتي
 بمن التصحيح

قوله لا أما شهر كذا فيحتسب الحلف بالشهر فيبقى في الحلف ما مضى من الشهر لا سيما كذا في رابطة الحائض والتراخي
 انه يصح فيه في ذلك يومين في كل من مسئلتى التعريض والتكبر والظاهر الاحتمال لكل منهما اذا كان العرف يعني بقى
 منهما اتبع فظهر بمسألة تعالى جمعها بمسألة في التراخي فمما كان الحالف في مسألة المسألة قال عند مسألة فلان
 جميع شهر رمضان على سبيل الدومدين ولا بد من في القضاء كان الفقه أبو بكر الاعشى والبخارى يقول بدين في ان بد من القضاء
 والصحيح الاول هذا اذا عني عنه على المسألة وان عقد عني على السكنى بان قال ٢٢٥ ان سكنت هذه الفار شهر رمضان

ففسد يومه لم يرد كرمه
 هذه المسألة في الجامع
 وقد اختلف فيها المشايخ
 فبعضهم قال لا يحتسب عالم
 يسكن فيها جميع الشهر
 وبعضهم قال يحتسب اذا
 سكن فيها ساعة والى هذا
 مال القاضى العامرى

لا يخرج ما خرج محمولا
 بآخر حث وبرضاه
 لا بمره وأبوكرهالا

اه اقول فقرر ان فيها
 اختلاف الرواية والذي
 يقتضيه النظر الفقهي
 ان لا يحتسب الا بسكنى
 الجميع ما لم يسكن ساعة
 منه وهو مذهب الناقص
 بخلاف لا سكن في هذا
 الشهر اوفى هذه السنة
 فانه يحتسب بسكنى ساعة
 اه ملخصا (قوله وهذا
 بيان كونه ارفق بالناس)
 ذكر الراجح الى انه اخبره
 بعض من شق به عن
 المؤلف انه اثنى بهذا

فما كذا ساعة في ذلك الشهر حث لان المسألة محال لا بد من قول لا اقيم بالرقعة الشهر الا يحتسب عالم يوم
 جميع الشهر ولو حلف لا يسكن الرقعة شهر امكن ساعة حث ولو حلف لا يسكن البيت اللبنة في هذا المنزل
 فخر بنسبه وبات خارج المنزل واهله وصاته في المنزل لا يحتسب وهذه اليمين تكون على نفسه لا على
 المتاع ولو حلف لا يسكن على سطح هذا البيت وعلى السطح عرفة وارض القرية سطح هذا البيت يحتسب
 ان مات عليه ولو حلف لا يسكن على سطح فأتى على هذا لا يحتسب ولو قال والله لا استقيم منزل فلان غدا
 فهو باطل لان نوى اللبنة الجائفة وكذا قال بعض ماضى اكثر اللبنة ولو قال لا اكون غدا في
 منزل فلان فهو على ساعة من الفداء اه وفي الخلاصة لو قال والله لا أسكن هذه الدار الا ثلاثين يوما
 او قال لا أسكن هذه الدار ثلاثين يوما اه ان يفرق ولو حلف لا يسكن هذه القرية فذهب على ما هو
 الشرط ثم حاد وسكن يحتسب هذا في الفتاوى الصغرى ووافق القاضى الامام انه ان نوى الغد لا يحتسب
 لانه اذا وسكن وكذا اذا كان هناك مقبلة الغد وفي المصالح لا يقتضي هذه الدار ولا تسعة
 قالوا ان كان ساكنا فيها فهو على السكنى وان لم يكن ساكنا فهو على الفداء حقيقة ولو قال والله
 لا يجتمعني وياك سفيت فهذا على الجملة فان جالس في بيتا وفسطاطا وسفينة او حجة حث
 وان صلى في مسجد جامعة فصل الى آخره في القوم لم يحتسب وان كانا أحدهما في المسجد ففاه
 الاخر فجلس اليه فقد حث وان جلس بعيدا فهو على السكنى لم يحتسب وكذلك البيت الواحد
 اذا كان مجلس هذان في مكان وهذا في مكان غير مجلس له لا يحتسب اه (قوله لا يخرج ما خرج محمولا
 بآخر حث وبرضاه لا بمره وأبوكرهالا) أى لا يحتسب وهو مشروع في بعض مسائل الحلف على المخرج
 فاذا حلف لا يخرج من المسجد مثلا فخراسانا فحلفه وأخرجه حث لان فعل المأمور مضاف الى الآخر
 فصار كذا ذكر كذا به فخرجت ولو أخرجه حث لم يحتسب لان الفعل لم ينتقل اليه لعدم الامر ولو
 حلف برضاه لا بمره لا يحتسب في الصحيح لان الانتقال بالامر لا يخرج بالرضا واذا لم يحتسب فمما لا تفعل في
 الصحيح لعدم فعله وقال السيد أبو شجاع تفعل وهو ارفق بالناس وظهر أثره في هذا الاختلاف فيما لو
 دخل بعد هذا الاخراج هل يحتسب فن قال اختلفت قال لا يحتسب وهذا بيان كونه ارفق بالناس ومن
 قال لا تفعل قال حث ووجب الكفارة وهو الصحيح كذا في فتح القدير وصوابه ان كان الحلف بانه
 لا يخرج ان يظهر فيما لو دخل بعد هذا الاخراج ثم خرج وان كان الحلف بانه لا يدخل فثم قيد بكونه
 اخرج مكرها أى جازا المكره وأوجه لا به لو خرج بنفسه مكرها وهو الاكره للعرف وهو ان يتوجهه
 حتى يفعل فانه حينئذ يحتسب لما عرف ان الاكره لا يلزم الفعل عند ما وظاهره ما لو حلف لا يأكل

قال اقول فالظاهر انه مال الى ما هو ارفق بالناس مع كونه خلاف الصحيح من اللذهب وقد تفرقت فتاواه التي هي واقعة فلأر
 هذه الفتاوى قبل رأيت ما يكرهها في أثناء كلامه في مثلها فانه قال لا يحتسب واذا لم يحتسب لا تفعل اليمين فهي باقية والله تعالى
 أعلم اه قالت قد رأيت ذلك الذي أثنى به صاحب البحر في فتاواه للرببة ثم نقل مرتبها عبارة البحر ثم قال لعل شيئا أثنى بانحلالها
 لكونه ارفق بالناس (قوله لما عرف ان الاكره لا يلزم الفعل عند ما) اعترضه بعض الفضلاء بانه مضاف لما عرف قبل هذا
 بظهوره من ان الاكره تأثيرا في اعدام الفعل وديجاب بان قوله هذا لا يعلم الفعل أى لا يرقعه بطريق جوده وصوره

من فاعله قوله هذا ان لا يخرج في اقسامه ما في اقسامه من حيث كان حقها الاختيار والمباين ان لا كراهية
 التي اصبحت الاختيار لا ينسب الى فاعله ولا تنسب كافي مسئلتنا فاعله اخرج الاختيار من لا كراهية بل وضادها من مسئلة
 الاختيار فانه لم يوجد اضداد الاختيار وكذلك مسئلة السكنى السابقة وعادة الخاتمة في تعليلها هكذا لان قوله لا سكنى ثم
 انجست السكنى والفعل لا يتحقق بدون الاختيار وقوله ان لم يخرج شرطاً لم تحت عدم الخروج العسم يتحقق بدون الاختيار
 انتهت فتأمل (قوله والخروج من ٢٢٦ الدور المسكونة ان يخرج الحالف بنفسه ومتاعه وما له عزاء في الذخيرة

والتي راجعة الى القدرى
 هذا الطعام فاكره عليه حتى اكلمحت ولو اخرج في حلقه لا تحت كذا في فتح القدير وهذا نظير ان
 هذا محال لا يختص بالحلف على الخروج لانه لو حلف لا يدخل داخل محله لا يخرج حنت ووضاه لا يجره
 أمكره الا في الجسبي ووجب به الرجوع واذا ختم لم تحت وفي الانحلال كلام وفيه زلق فوقع
 فيها وكان راكداً فاقفلت ولم يستطع امساكها ما دخلت من خلاف اه وفي البدائع الخروج
 هو الانفصال من الحصن الى العورة على مضادة الدخول فلا يكون المكث بعد الخروج خروجاً
 كما لا يكون للمكث بعد الدخول دخولاً ثم الخروج كما يكون من البلدان والدور والمنازل والبيوت
 تكون من الاحياء والفساطط والنجيم والسنن لو حود حده والخروج من الدور المسكونة ان يخرج
 الحالف بنفسه ومتاعه وعياله كما اذا حلف لا يسكن والحرج من البلدان والقرى ان يخرج
 الحالف بيده حاشية ولو قال والله لا اخرج وهو في بيت من الدار فخرج الى حصن الدار لم تحت الان
 بنوى ان يرمى الخروج الى مكة او نحوها من البلد يصدق قضاء ولا ينافى ان يخرج للذ كور لا يحمل
 التخصيص ولو قال ان خرجت من هذه الدار فانت طالق فخرجت منها من الباب أي باب كان ومن
 أي موضع كان من فوق حائط او سطح او قب حنت لوجود الشرط وهو المحر وجن الدار ولو قيد
 بباب هذه الدار لم تحت المحر وجن عبر الباب قدما كان الباب لوحداً ولو عين باقى البين عين
 ولا تحت بالمحر وجن غيره اه (قوله كذا يخرج الى جنازة يخرج البهائم اتي حاجة) يعني
 لا تحت لان الموجود خروج مستثنى والمضى بعد ذلك ليس بخروج وفي البدائع لو قال ان خرجت من
 هذه الدار الى المسجد فانت طالق فخرجت تريد لا يجدك بداهة فانت الى عبر المسجد طلق
 لما ذكرنا وأشار المصنف الى انه لو قال ان خرجت من هذه الدار مع فلان فانت طالق فخرجت وحدها
 اوقع فلان آخرتم خروج فلان لم تحت لان كلفهم للقران فيقتضى معاقرة الخروج ولم
 يوجد ان المكث به بالخروج ليس بخروج كافي السدأ فاع أيضاً ولو خرج في مسئلة الكلب لغير
 الجنازة فانه تحت لوجود الشرط والاعتبار قصد عند الخروج قال في الظهيرية لو قال لها ان خرجت
 الى منزل أهلك فانت كذا فهو على الخروج من قصد اه وفي المحط حلفت المرأة ان لا تخرج الى
 أهلها قال ابو يوسف أهلها أو أهلها وليس أحدهما أهلها ان لم يكن لها أبوان فأهلها كل ذي رحم
 محرم منها فان لم يكن لها الام مطلقة فأهلها منزل أمها فان كان لا يمتزحوا والام متزوجة فلا هل
 منزل الابن دون منزل الام اه (قوله لا يخرج ولا يذهب الى مكة فخرج بر يدها ثم رجعت تحت
 وفي لا يذهب الى أي لا تحت والفرق بين الخروج والاناب ان الخروج على قصد مكة فخرج
 فخرج من هذه الدار

والتي راجعة الى القدرى
 وقيد في النهر مسئلة
 لئن بقوله حلف لا يخرج
 من هذا المسجد فلا
 طخرج محمولا لم تحت
 عارة البدائع هذه
 قال وعلى هذا من صور
 كذا يخرج الى جنازة
 فخرج البهائم اتي حاجة
 لا يخرج ولا يذهب الى
 مكة فخرج بر يدها ثم
 رجعت تحت وفي لا يذهب
 الى البيت يحمل
 كذا له على ان الحالف
 كان تبعاً لغيره في السكنى
 كما اه قلت وقد وقع
 تعدد المسئلة أيضاً بالمعنى
 في كلام الامام محمد بن
 الجامع الصغير لكن قال
 في غاية البيان انه ليس
 بقيد اه ويدل عليه
 ما في الحاشية والظهيرية
 رجل قال والله لا اخرج
 من بلد كذا فهو على ان
 يخرج بيده ولو قال لا
 اخرج من هذه الدار

فهو على العلة منها باهلها ان كان ساكناً الا اذا دل الدليل على انه اراه به المحر وجن بيده اه من صور المسئلة وهو
 بالبيت مراده حيث دل الدليل على ان المراد المحر وجن بيده لكن التصور بالمعنى كما فعل الامام محمد أولى لظهور الدليل على ان
 المراد ذاك والله تعالى اعلم (قوله والمحر وجن من البلدان والقرى ان يخرج الحالف به فصاحه) قال في الذخيرة وهذا من المتنى
 افاخرج بيده فغيره اذ سفره اولى برده اه وفي حاشية الزملى فائدة الاشغال والانتقال بامانة المتاع نصبت فقال فلان لم تحمل
 او فلان اتعلل ولارجع الى ما كتبناه على حاشية النازح به وهي كثيرة الوقوع والى الذي كتبته في حاشية التتار خاتمة قوله حتى قال

وهي الشربة اذا خرج هو الا اتصال من الداخل الى الخارج واما الايمان فمما ذكره من الوصول قال
الله تعالى فاستأفروا عن قول الله واختلف في الذهاب فقبل هو كالاتيان وقبل كالمخرج وهو الاصح
لانه بيان من الزوال اطلق في المخرج وهو مقيد بما اذا جاوز حران مصر على قصد ما هو
توجيه فاصل مكة ولم يجاوز حرانه لا بحث كافي الظهيرة وغيرها كانه ضمن لفظ اخرج حتى اسافر
للعلم بان للغي الباسفر لكن على هذا لم يكن بينهما وبينه مستسفر ينبغي ان بحث بغير اتصاله
من الداخل كافي قطع القدر وفي المصط وحلف لا يخرج الى بغداد اليوم فخرج من باب دونه يريد
بغداد ثم بدله فرجع لا بحث ما لم يجاوز حران مصر بهذه النسبة بخلاف اذا حلف لا يخرج الى
بغداد فلا ان المسئلة بها لا بحث والفرق ان المخرج الى بغداد سفر والمراد لا يعلم اسافر ما لم يجاوز
حران مصر ولا كذلك في المخرج الى الجنادة ولو كان في منزل من داره في المسئلة الثانية فخرج
الى حصن الدار ثم رجع لا بحث ما لم يخرج من باب الدار لانه لا يستلزم ان يخرج الى جنادة فلا بدام في
داره كما لا يدع حاربا الى بغداد دام في مصر واستوت السلتان معنى اه وفي البدائع قال عمر بن
اسد سألت محمد بن رجل حلف لغير من من الرقعة المخرج قال اذا حصل السيوف خلف ظهره
لان من حصل في هذه المواضع جازاه القصر اه بالحاصل ان المخرج ان كان من البلد لا يبحث
حتى يجاوز حران مصر سواء كان الى بغداد مستسفر او لا ولم يكن خروج من البلد فلا يستلزم
مجاوزة الحران وأشار المصنف الى انه لو حلف ان لا يخرج الى مكة ما شاف خرج من آيات المصر
ما شاف يديه مكة ثم ركب حنت ولو خرج راكبا ثم زلغشي لا بحث كذا في الظهيرة وقها ايضا
رجل قال واقفه لا يخرج مع فلان العام الى مكة اذا خرج مع فلان حتى جاوز السيوف وصار بحيث
يباح له قصر الصلاة بز فيمنع من بدله ان يرجع رجع من غير ضرر ولو حلف ان لا يخرج من
بغداد فخرج مع جنازة والمقابر خارجة من بغداد بحث ولو قال لا امرأته ان خرجت من ههنا اليوم
فان رجعت الى سنة فانت طالق فلا فخرجت اليوم الى الصلاة واغترها ثم رجعت فان كان سب
اليمين خروج الى سنة فلا تطلق او السرا لا تطلق اه وفي القتب انتقال الزوجان من الرضا الى قرية فلفقه
رب الدون فقال لها اخرجي معي الى حيث كافيه فابست الى الجمعة فقال ان لم تخرجي معي فيسكنان
كان قدنا له لتخرج فهو على القور ولا فلا وان خرجت معي في الحال الى حوب القرية ثم رجعت
بز فيمنع وان اذاد زوجها المخرج أصلا اه وفي المصط ولو حلف لا يخرج من الرى الى الكوفة
فخرج من الرى يري بمكة وجعل يري فقال الى الكوفة ينظر ان كان حنت خرج نوى ان يري الكوفة
حنت وان نوى أن لا يري بالكوفة ثم بدله بسلام حتى يضر الى موضع آخر تعصمه الصلاة
فقد صد عن الكوفة لا بحث اه ثم في المخرج والذهب تشتت التبع عند الانفصال لغت كما
قد علموا في الايمان لا يستلزم بل اذا وصل اليها بحث نوى اول ينزلان المخرج متنوع بمحتمل المخرج
اليها والى غيرها وكذا الذهاب فلا بد من النسبة عند ذلك كالمخرج الى الجنادة بخلاف الايمان لان
الوصول غير متنوع وفي المصط كذا ينه ما فابان له لا بحث وفي الذخيرة اذا حلف الرجل ان لا تأتي
امرأته عرس فلان فذهبت قبل العرس وكانت حقة حتى مضى العرس لا بحث هكذا ذكر في المتنق
وعلمه فقال لا نهاما نسب العرس بل العرس اناها ولو حلف لا يأتي فلا تاقه على ان يأتي منزله او
حاقه لقيه او لم يلقه وان أتى ومعه لم يبحث واه ابراهيم عن محمد بن النقي رجل زمر رجلا وحلف
للمتزمل لا يأتيه غدا ما في الموضوع الى زمره فيلأيه حتى يأتي منزله فان كان له في منزله حلف

فلا قد استقل المخدلين
على ان النقة لا تكون
الا بما سمعنا من قول
والرحلة كذلك قال في
القاموس ان رجل القوم
من المكان لتقولوا به
يعلم الجواب عما يقع
كثيرا ان الرجل يحلف على
الرجل من بلده مستند
ذلك اه

(قوله) لان العباد انما هم في الدنيا في حيز واحد (الوصول) فيه طرأ لان الوصول للنبي في عبادته الخيرة التي استلزمها هو والرسول
 الى الشخص العباد انما هم في الدنيا في حيز واحد (الوصول) الى باب داره فهو شرطه وكذا في الايمان فمقتضى في الذخيرة ايضا لحظا في الايمان
 على ان ما في غيره او حاقه لغيره او لم يقتض ان في معصية لم يثبت قوله ابراهيم عن محمد ربه الله تعالى اه فثبت اشتراك الايمان
 والعبادة وانما يورق في اشتراط الوصول الى ٢٢٨ المثل لدون الوصول الى صاحبه بل زادت العبادة والزبان اشتراط الاستئذان

(قوله) وعلى قياس من قال
 الخ قد يقال هذا قياس
 مع التارق لان الشرط في
 انتم اخرج منسقي وفي
 ليعود فلا ثابت
 والا كره في ثوري للثبوت
 لافي للنسب كما مر تامل
 (قوله) ولو قال الرجل
 لئن شئت فلما أتته حتى مات
 خشي في آخر حياته

لا صحابه ان لم اذهب بكم
 الخ قال الرمي هذا
 يتأني على القول بان
 الذهاب كالانسان لا على
 انه بالخروج وقد تقدم
 انه لا صحابه تامل (قوله)
 فعلى هذا اذا حلف لا
 يروح الى كذا الخ قال
 في الشر نسالة الدليل
 خاص بالذهاب لئلا
 والمضى اعم فينبغي ان
 ينفي على العرف اه
 قات وفي المصباح ما هو
 أوضح مما نقله المؤلف
 حيث قال فيه وقد يتوهم
 بعض الناس ان الرواح
 لا يكون الا في آخر النهار
 وليس كذلك بل الرواح

لما ينبغي هذا فقول الطالب من منزله في الحالف المثل الذي كان فيه الطالب فلم يعبده لا يبرح
 باق للثبوت الذي تحول اليه ولو قال ان لم اتركك في موضع كذا فمضى حرفاته فلم يعبده قد ثبت انما
 هذا على اتيان ذلك للموضع وهذا بخلاف ما اذا قال ان لم اتركك في موضع كذا فاني الحالف ذلك
 الموضع فلم يعبده حيث بحث لان هذا على ان يعبده اه وقيد بالايمان لان العبادة والابواب
 لا يشترط فيهما الوصول ولذا قال في الذخيرة فاذا حلف ليعود فلا تأويل وره في باه فلم يؤذنه
 فرجع ولم يصل اليه لم يحن وان أتى باه لم يستأذن حنث قال في العبط وعلى قياس من قال ان لم
 اخرج من هذا المنزل اليوم فمضى او قيد حنث فيجب ان يحنث هنا في الوحيين وهو التار والاشياء
 اه ولو قال ان لم ارسلك فمضى هذا الشهر فانت طالق فلا يلزم على يد انسان وساعت من
 يد الرسول لا يحنث لانه قد ارسلك وكذا اذا قال ان لم ابغ اليك فمضى هذا الشهر ولو قال ان لم تحبني
 غدا لم يحنث كذا فانت طالق فمضى مع اسان قال ان كان مراده وصوله من المتاع اليه لم يحنث
 وان كان عرضه ان يحنث بنفسها يحنث ولو قال الرجل لا صحابه ان لم اذهب بكم الليلة الى منزلي فأمراته
 طالق فذهب بهم بعض الطريق فاحتمل العس فحسبها طلاق لمراته هكذا حكى عن الفقيه ابي
 جعفر قال الفقيه أبو الليث هذا الجواب وافق قوله ما في مثله الكوزيد عرف اول النوع اختيار
 الصدور الشهيد في حسن هذه المسائل بخلاف هذا اه ما في الذخيرة ولم ارم صرح بلفظ الرواح من
 ائتمناه وهو كثير الوصول في كلام المصري وفي ايمانهم لكن قال الا زهرى لفظة العرب ان الرواح
 الذهاب سواء كان اول الليل أو آخره وفي الليل قال النووي في شرح مسلم كتاب الجمعة بعد تنقله
 وهذا هو الصواب اه فعلى هذا اذا حلف لا يروح الى كذا هو بمعنى لا يذهب وهو بمعنى الخروج
 يحنث بالخروج عن قصده وصل أولا (قوله) لئن شئت فلما أتته حتى مات خشي في آخر حياته لان
 التبر قبل ذلك موجود ولا خصوصية للايمان بل كل فعل حلفاته يقع في المستقبل وأطلقه ولم
 يقيد بوقت لم يحنث حتى يبع الا يأس عن البر مثل ليعبر بن زيد أو ليعطين فلانة أو ليطلقن زوجته
 وتحقق اليأس عن البر يكون نفوت أحدهما فلذا قال في غاية البيان وأصل هذا ان الحالف في
 اليمين المطلقة لا يحنث مادام الحالف والمخوف عليه قائمين لنصير الرواح اذا فات أحدهما فانه يحنث
 اه وبهذا يظهر ان الضمير في قوله حتى مات يعود الى أحدهما أيهما كان سواء كان الحالف أو المخوف
 عليه لانه خاص بالحالف كما هو المتبادر من العبارة وقيد باليمين المطلقة لانه لو كانت مقيدة لكان
 ان لم أدخل هذه الدار اليوم فمضى حرفان لم يحنث معقبا آخر الوقت حتى ادا مات الحالف قبل
 خروج الوقت ولم يدخل الدار لا يحنث وأما ما مضى الوقت قبل دونه وهو حتى عتق العبد كذا
 في غاية البيان ثم اعلم ان اليمين المطلقة لا تكون على العور الا بقرينة في الظاهر بقية الفصل

والغرض عند العرب يستعملان في المسير أي يوت كان من ليل أو نهار قاله
 الأزهري وغيره وعليه قوله عليه الصلاة والسلام من راح الى الجمعة في نهاره فله كذا أي من ذهب ثم قال الأزهري وأما
 راحت الابل فلا يكون الا بالعتي اذا راحها على أهلها يقال سرح الابل بالفسدة الى المرعى وراحت بالعتي على أهلها أي
 وجعت من المرعى اليهم فهي راجعة اه

السابع

السابع وهو حلق النور أي فلا البصر بنسبة ما دخل في القرب وبالعسوس الضرب في شاطئ الأن
 يتي القور وفي فتاوى أبي القاسم دجل أراد ان موافق امرته وكانت امرته على باب الدار فقال لها ان
 لم تدخل معي في الدار فانت عاتق فدخلت معها سكنت شهوة وقع الطلاق عليها وان دخلت قبل
 ذلك لم يطلق وفي الفصل الخامس حلق البصر من غلامه في كل حق وباطل وليس له نية فهو على ان
 يضر به كل ما شكي المصطفى أو باطل ولا يكون عنه على فور الشكاية عالم بنود ذلك له وسأني
 تمام مسائل القور ان شاء الله تعالى قريبا (قوله ليا تنه ان استطاع فهي استطاعة الصحة)
 لانها المراد في العرف وهي سلامة الآلات وصحة الاسباب وفسرها جمهورهم بقوله اذا لم عرض
 ولم ينفعه السلطان ولم يجيء امر لا يقدري على اتبانه فلم ياتمه خت اه فعلى هذا المراد سلامة الآلات
 صحة المجوارح فلا يرض ليس بمستطيع والمراد صحة الاسباب تهيئة لارادة الفعل على وجه الاختيار
 فخرج المتنوع ولذلك كرق الاختيار انها سلامة الآلات وتوقع اللوانع وفي المقصود الاستطاعة
 رفع اللوانع اه فبقية انه اذا نسي الجين لا يثبت لان النسيان مانع وكذا لو حن فلم ياتمه حتى مضى
 الخد لا يثبت ولذلك قال في غاية البيان وحدهما التهور وتقييد الفعل على ارادة القاتل (قوله وان نوى
 القدرة دين) أي صدق فيما ينمو بين الله تعالى لان حقيقة ما فيها غارن الفعل ويطلق الاسم على
 سلامة الآلات وصحة الاسباب في المعارف فخذ الاطلاق ينصرف اليه وتصح نية الاول جئانه لانه
 حقيقة كلامه وظاهر كلامه انه لا يصح قضاء لانه خلاف الظاهر وفيه يصح قضاء ايضا لانه
 نوى حقيقة كلامه واذا صدق لا يتصور حثه ايد لا نهالنا سبق الفعل ورجح في حق القدرة الاول بانه
 أو جله وان كان مشتركا بينهما لكن تعورف استعماله عند الاطلاق عن القدرة نية لا حلا لمعنى
 بخصوصه وهو سلامة الآلات الفعل وصحة اسبابه فصار نظاره فيه بخصوصه فلا يصحده القاضي في
 خلاف الظاهر اه وقد اظهر الزاهد في المعنى اعترافه في هذا المثل كما اظهره في القصة في
 موضعين من لغات التكبر وعبارته في المعنى قلت وفي قوله حقة الاستطاعة فيها غارن الفعل نظر
 قوي لانه بناء على منهج الاعتدالية والسنة ان القدرة تقارن الفعل وانه باطل اذ لو كان كذلك
 لما كان فرعون وهامان وسائر الكفرة الذين ماتوا على الكفر قادرين على الايمان وكان تكليفهم
 بالايان تكليفا بما لا طاق وكان ارسال الرسل والادبام وانزال الكتب والاوامر والنواهي والوعود
 والوعدها ثمة في حقهم اه وهو غلط لان التكليف ليس مشروطا بهذه القدرة حتى يلزم ما ذكره
 وانما هو مشروط بالقدرة الظاهرة وهي سلامة الآلات وصحة الاسباب كما عرفت في الاصول (قوله
 لا تخبرني الا ما في شرط لكل خروج اذن بخلاف الان وحي) أي بخلاف لا تخبرني الا ان اذن لك
 أو حتى ان اذن لك فاذا نهارا انتهت الجين حتى لو خرجت باذنه ثم خرجت به منه فغدا لانه لا يثبت
 والفرق في الاول ان المستثنى خروج مقرون بالاذن لانه مفرغ للطلق فصار المعنى الا نحو ما لصفا
 به بما لم يكن ملصقا بالاذن فهو داخل في الجين اعموم التكرار فيجبت به وفي الثاني الاذن غاية اما في
 حتى فظاهر واما في الاذن فهو زلا لا من التفسير استثناء الاذن من المحر وحواله به فيحق فينته
 المحاور عليه اماروم تكرار الاذن في دخول سوية عليه العلامة مع تلك الصيغة الا ان يؤخذ لانه
 فبدليل خارجي وهو تعليله بالاذن ان ذلكم كان يؤذي الذي يتعبد به في الاصول في بحث البا
 ولا يراد ان الاذن يعني الا باذن لان الفعل في تأويل المصدر ولا يمتنع تقدير الباء والاصار
 للمعنى الاخر وجاذ في فصار كالمسألة الاولى لانه يلزم أحد الامرين اما اذا كمن تقدير الباء محذوفة

ليا تنه ان استطاع فهي
 استطاعة الصحة وان نوى
 القدرة دين لا تخبرني الا
 باذن شرط لكل خروج
 اذن بخلاف الان وحي
 (قوله يلزم أحد الامرين)
 عليه لقوله ولا يرد

أولاً قلنا من جعلها بمعنى حتى بها أي حتى آذن لك وعلى الأول يكون كالأول وعلى الثاني ينبغي
على اذن واحد واذن في الان أحسن لما زعم وجب الرجوع منها وبما زعم المحنف أولى من مجاز
المحنف عندهم لانه تصرف في وصف نفس اللفظ وبما زعم المحنف تصرف في ذاته بالأعدام مع الراجحة
وأشار المحنف بقوله شرط انه لو نوى الاذن مرة واحدة لم يصدق قضاء عليه القنوى كما في الروا الجمة
لكنه يصدق ديانة لانه نوى بحمل كلامه فيستعار بمعنى حتى لكنه خلاف الظاهر فلا يصدق
القاضي بخلاف ما اذا نوى التمديد في المسئلة الثانية حيث يصدق قضاء لانه يحتمل كلامه فيه تشديد
على نفسه ومثل قوله الا باذن بغير اذن فيشترط لكل خروج اذن لان المعنى فهم ما واحد مع وجود
الباء والرضا والامر والعلم كالاذن فيما ذكرنا وكذلك ان خرجت الا بقناع أو بلفظة ولو قال لها
أذنت لك في الخروج كلما أردت فخرجت مرة بعد أخرى لا يحنث فانها من الخروج يصدق ذلك
صح انتهى وهذا قول محمود بن أحمد الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ولو اذن لها في الخروج
ثم قال لها كلما نيتك فقد أذنت لك فتأهالا يصح نية اياها ولو اذن لها بالمرية ولا عهد لها بالمرية
فخرجت حنث كما لو اذن لها وهي نائمة أو فائسة لم تنع فخرجت حنث وقال بعضهم هذا قول أبي
حنيفة ومحمد أما على قول أبي يوسف وزفر فيكون اذنا وقال بعضهم الاذن يصح بدون العلم والسمع
في قولهم وانما الخلاف بينهم في الامر على قول أبي حنيفة ومحمد لا يثبت الامر بدون العلم والسمع
والصحيح ان على قولهما لا يكون الاذن الا بالسمع لان الاذن يقع المحصر في الاذن وذلك لا يكون
الا بالسمع واجمعوا ان اذن العبد في التجارة لا يكون الا بالسمع ولو كتبت البيت هذه المرأة
فخرجت الى باب الدار لكنت الاباب حنث لانها خرجت بغير اذنه ولو اذن لها في الخروج الى بعض
أهلها لم تخرج ثم خرجت في وقت آخر الى بعض أهلها قال الفقيه أو البتة أحاف ان يحنث ولو ان
المرأة سمعت سائلاً يسأل سائلاً بعد ما نعتها زوجها من الخروج الاذنه فقال لها الزوج ادفعي هذه
العمرة اليه فان كان السائل يحنث لا تقدر المرأة على الدفع اليه الا بالمخرج فخرجت لا يحنث
والا فحنث ولو قالت لزوجها تريد ان أخرج حتى أصير مطقة فقال الزوج نعم فخرجت طلق لان
كلام الزوج هذا التهديد لا للاذن ولو قال لها ان اخرجي أما والله لو خرجت لبحر ينك الله تعالى ونحو
ذلك قال محمد لا يكون اذا وكذا الوغضت المرأة وتأهبت للخروج فقال الزوج دعوها فتخرج لم يكن
اذنا الا ان ينوي الاذن وكذا لو قال الزوج في غضبه اخرجي ينوي التهديد بالتوبيخ يعني أخرجني حتى
تطلق لم يكن ذلك اذنا ولو قال لامرأته ان اخرجت من هذه الدار فانت طالق فخرجت قبل ان يقول
الزوج طالق لم يحنث حتى تخرج مرة أخرى الا ان يكون ابتداء اليمين عاتية كانت بينهما في الخروج
حتى كانت كذلك لا يحنث وان خرجت بعد ذلك لان اليمين كانت على الخروج لا على الكل من
الظهير وفي المبتغى بالفسين المهمة وفي قوله لها ان اخرجت من الدار الا باذني وانت طالق لا يحنث
بمخرجها الوقوع عرق أو حرق غالب فها وكذا في القبة اه وفي القننة لو حلف لا يشرب خرا بشر
اذنها فاذنت له ان يشربها في دار كذا فشر بها في غيرها حنث اه وفي باب آخر منها ان دفعت شيئاً بغير
اذني وانت طالق فدفعت من مال نفسها بغير اذنه لم يقع اه وينبغي ان ينظر الى السبب الداعي الى
اليمين كالا يحنث ثم اعلم ان في المسئلة الاولى اذا كانت اليمين بالطلاق ثم خرجت بغير اذن ووقع الطلاق
ثم خرجت مرة ثانية بغير اذن لا يقع سبب لانحلال اليمين بوجود الشرط وليس فيها ما يدل على التكرار كما
في الطهيرية ولو اذن لها ان تخرج في المسئلة الاولى عشرة أيام فخرجت وخرجت مراراً في العشرة

لا يثبت ولا يخرق في المسئلة الاولى بين أن يكون الغائب الزوج أو العبد حتى لو قال المولى لعبد ان
 تخرجت من هذه الدار الا باذني فانت حر فانه يشترط لكل خروج اذن فلو قال له اطع فلانا في جميع
 ما أمرتك به فامر فلان بالخروج فخرج فالمولى حانت له حريته بشرط الحنث وهو الخروج من غير اذن
 المولى لان المولى لم ياذن له بالخروج وانما أمره بطاعة فلان وكذلك لو قال المولى لرجل اذن له في الخروج
 فاذن له الرجل فخرج فانه لم ياذن له بالخروج وانما أمره فلا تأبى الاذن وكذلك لو قال له قل يا فلان مولاي
 قد اذن لك في الخروج فقال له فخرج فان المولى حانت لانه لم ياذن له وانما أمره فلا تأبى ان يذهب ولو قال المولى
 لعبد بعد عينه ما أمرتك به فلان فقد أمرت بك به فامر الرجل بالخروج فخرج فالمولى حانت لانه مقصود
 المولى من هذا ان لا يخرج الا برضاء فاذا قال ما أمرتك به فلان فقد أمرت بك به فهو لا يعلم ان فلانا يأمره
 بالخروج والرضا بالشيء بدون العلم به لا يتصور فلم يعلم كونه هذا الخروج حرصا به فلم يعلم كونه مستثنى
 فبقى تحت الماستثنى منه ولو قال المولى للرجل قد اذنت له في الخروج واخبر الرجل به العبد لم يثبت
 للمولى ولو قال لامرأته ان تخرجت الا باذني ثم قال لها ان بعث خادمك فقد اذنت لك لم يكن منه هذا اذنا
 لانه مخاطرة كذا في السيد اتع وقبيل الزوج والعبد لانه لو قال لا اكلم فلانا الا باذن فلان او حتى باذن
 او الا ان ياذن او الا ان يقدم فلان او حتى يقدم اذ قال لرجل في داو الله فلا تخرج الا باذني فانه لا يتكرر
 الاذن في هذا كله لان قدوم فلان لا يتكرر عادة الاذن في الكلام يتناول كلاما واحدا من الكلام
 بعد الاذن وكذلك اخرجه الرجل مما لا يتكرر عادة بخلاف الاذن للزوج فانه لا يتناول الاذن
 الخروج للأذن فيه لا كل خروج الا ببعض مخرج فيه مثل اذنت لك ان تخرجي كلما أردت الخروج
 وضوء فكان الاختصار في هذا الوجود الصارف عن الشكر ولو الا ان العرف في الكل على التفصيل
 المذكور كذا في فتح القدير وأشار المصنف بالمسئلة الثانية الى انه لو قال لعبد حر ان دخل هذه الدار الا
 ان يرضى فدخلها تاسيا ثم دخل بعد ذلك اذكر الى حيث يختلف ما اذا قال ان دخل هذه الدار الا ان يرضى
 فدخلها تاسيا ثم دخلها اذكر اذكر اذكر فانه لا يثبت لانه استثنى من كل دخوله دخولا بصيغة فبقى ما سواه داخلا
 تحت الجين بخلاف الاول فانه بمعنى حتى فلا دخلها تاسيا انتهت العيون الى انه لو قال لعبد حر ان
 دخلت هذه الدار دخلت الا ان يرضى فلان فامر فلان مرة واحدة فانه لا يثبت وقد سقطت الجين
 بخلاف ما اذا قال الا ان يرضى بها فلان بزيادة بها فامر فلان ثم دخل بعد ذلك بغير أمره فانه يثبت
 ولا يضمن من الامر في كل دخلة كقوله الامير فلان كالمسئلة الاولى كما في البدائع ايضا وفي الظهيرية
 قال لامرأته ان دخلت من هذه الدار الا لامر لا بدعنه حانت طالق ولما أتى على رجل واردت ان
 تدعي ذلك وخرجت لاجله قالوا ان كانت تقدر على ان تقول بذلك حنث المحالف وان لم تقدر على
 ان تقول لا يثبت ولو حلف ان لا تخرج امرأته الا بعله فخرجت وهو برأها حنث المحالف ولو اذن لها
 بالخروج فخرجت بغير علمه لا يثبت وان لم ياذن لها فخرجت وهو برأها لا يثبت ايضا اه ثم انعقاد
 الجين على الاذن في قوله ان خرجت الا باذني فانت طالق او والله لا تخرجين الا باذني مقيد ببقاء النكاح
 لان الاذن انما يصح بمن له المتع فلو أبانها ثم تزوجها فخرجت بلا اذن لم يثبت وان كان زوال الملك
 لا يبطل الجين عندنا لانها لم تتعد الا على مدة بقاء النكاح وكذا في العبد يشترط بقاء ملك المولى
 وسأقي بيانه ايضا في قوله حلف ليعلته بكل داعر دخل البلية تعيد بقاء ولايته وهذا يختلف ما اذا
 حلف لا تخرج امرأته من هذه الدار ولو لا عهد فبانت منه او خرج العبد من ملكه ثم خرج فانه
 يثبت ولا يثبت بحال قيام الزوجية والملك لانعدام دالة التقييد وهي قوله الا بانه فيعمل بجوم

ولم تكلمني فسلمته فتمسك بشي و بعدد فتمسك بيته ولو قال ان وكبت داني فلم اصلك داني فهو على
 القور ولو قال ان انتني فلم آتلك اوان ذرتي فلم اترك فهو على الابد الى آخر ما ذكره ثم قال وقال
 لا يرايه ان لم يمتوى بالمعتم فيجئ الى دارو الذي كانت طائق ثلاثا فاقسمت الساعق ليست الثياب
 وخرجت ثم خرجت وحملت حتى خرج الزوج فخرجت هي ايضا واتت دارو الله بعد ما اتاها الزوج
 لا يمتنى لان زوجهم لم آتوا حلوسها فاممت في غيبوا الخروج لا يكون ترك القور الا ترى انه لم يمتوى
 البول فالت قبل ليس الثياب ثم ايسر الثياب لم يمتنى الا ترى ان الرجل اذا قال لا يرايه ان لم يمتوى
 الى الفراش هذه الساعات طائق وهما في التناجر فقال بينهما كان على القور حتى لو ذهبت الى
 الفراش لا يمتنى فان خافت فوث الصلاة فصلت قال نصر بن يحيى حنت الرجل لان الصلاة على آخر
 فستطع به قور الاول وعلى قياس الحسن بن زباد لا يمتنى وعلمه القنوي ولو اشتغلت بالوضوء والصلاة
 المكتوبة او اشتغلت بالصلاة المكتوبة لا يمتنى له عذر سرفا فصار مستثنى من عينة سرفا وعذر قور
 لثقلت بالتواضع او بالوضوء او بالثياب او بغيره حنت لان هذا ليس بعذر شرعا اه وفي القنية قال
 اها في الخصومة المحل على حرام ان لم تغري وقال ما اردت به الخروج للجمال ثم خرجت بعد ما مات
 يمتنى ان كانت الخصومة في الخروج والا فلا وفي الجامع لو قال لها ان لم اضربك طانت طائق فهي على
 أربعة اقسام فان كان فعله القور بان قصد ضربها فغتم انصرف الى القور وان نوى القور بدون
 اللثة يمتنى ايضا لان فيه تظظا وان نوى الابد ولم تكن له نية انصرف الى الابد وان نوى اليوم
 او الضم قبل بيته ولو قال لها ان اخنت من مالي شيئا ولم تخبرني فكنا فاختفت وتغمر في الحال ولا
 قبله وانما آخرته بعد ايام لا يمتنى ان رأت سارفا فاعرك فهو على القور وان قال ولم اخبرك وان لم
 اخبرك فعلى التراضي ولا يمتنى الشرايين اه مافي القنية قوله ومركب عبده مركبه ان ينو ولا دين
 يعني لو حلف لا يركب دابة فلان مركب دابة عبده فلان فانه يمتنى بشرطين الاول ان ينو بها الثاني ان
 لا يكون عليه دين اي مستغرق فان لم ينو لا يمتنى مطلقا لان الملك وان كان للمولى الا انه يضاف الى
 العبد وما كذا شرعا قال عليه السلام من باع عبدا وله مال المحدث ففضل الاضافة الى المولى فلا بد
 من النية فان لوها ولا دين على العبد او كان دينه غير مستغرق حنت لا يمتنى عليه نفسه بيته وان كان
 الدين مستغرقا فلا حنت وان نوى لا يمتنى للمولى في كسب عبده المدين المستغرق عند اي حنقة
 وقال ابو يوسف يمتنى في الوجوه كلها اذا نوى لان الملك للمولى لكن الاضافة المقيدة احتاجت لذكرها فلا
 يدخل الا بالنية وقال محمد يمتنى في الوجوه كلها نوى او لم ينو اعتبارا بالحققة لان العبد مافي يده ملك
 المولى حقيقة فعبده ونظر هذا الاختلاف ساو قال كل عاقل في رفعته اي يوسف لا يدخل عند
 عبده التاجر الا بالنية سواء كان على العبد دين او لا وعند محمد عتقوا نواهم ولا كان عليه دين او لا
 وعند اي حنقة ان لم يكن عليه دين عتقوا اذا نواهم ولا فلا وان كان على العبد دين لم يمتنى وان
 نواهم وفي القبط ولو ركب دابة مكانه لا يمتنى لان ملكه ليس بمضاف الى المولى لا اذا نواها لا اذا
 ولم يذكر المصنف رجه الله من مسائل الركب غير هذه المسئلة ولا بأس بذكر بعض مسائله
 قال في الواقعة حلف لا يركب بالعين على ما ركب الناس من الفرس والبغل وغير ذلك فالوركب
 طهر اسنان لغيره النهر لا يمتنى لان اوها الناس لا تسبق الى هذا اه وفي الظاهرة حلف ان
 لا يركب دابة ولم ينو سافرك جارا او فرسا او رزوا او نلا حنت فان ركب غيرها نحو العبر
 والفيل لا يمتنى استحسانا لان ينو ولو حلف لا يركب فرسا فركب رزوا لا يمتنى وكذلك لو حلف

وحلوسها مادامت في
 تهيؤا الخروج لا يكون
 ترك القور الا ان يفرق
 بين المسكتين فان اختلف
 هناك على عدم الخروج وهناك
 على الخروج فكأن فرق
 بينهما في المجلس حيث
 قطع القور في هذه ولم
 يقطع في تلك كذلك
 يفرق بينهما في عدم
 اشتراط تفسير الهن هنا
 وفي اشتراطها هناك
 ههنا الخروج هناك
 قلنا مل قوله واشتغلت
 بالصلاة المكتوبة اطلقها
 عن التقيد بخوف القور
 كما في التامية لكن تقدم
 قريبا التقيد به
 ومركب عبده مركبه
 ان ينو ولا دين

باب الجوع في الاكل
والشرب واللبس
والكلام

قوله فركب حنيفة او
عجلا اوداه حنث هذا

بالنسبة الى قوله وان حلف
لا يركب عن الفاسد
آخذه من الواقعات تامل
وفي بعض النسخ الاقتصار

على قوله لا يركب مركبا
وفي المحامسة كاهنا

باب الجوع في الاكل
والشرب واللبس
والكلام

قوله لا حينا وصلها
الى فيه صوابه الى جوفه
وعبارة الذخيرة فهنا ليس
باكل فقد وصل الى جوفه
ملا يتأق فيه المضغ

باب الجوع في الاكل والشرب واللبس والكلام

لا يركب مركبا فركب مركبا لان الفرس اسم للفرس والركوب اسم للركوب والحمل منظم الكل والقطر
كانت العين بالعين وان كانت بالفارسية حنث بكل حال ولو حلف لا يركب دابة شغل على العباد
مذكره لا يحنث وان حلف لا يركب دابة او لا يركب مركبا فركب حنثا او حلف لا يركب دابة حنثا ولو ركب
احدا يحنث ان لا يحنث ولو حلف لا يركب على هذا المصنف فخر بدقه او نقص عنه فركب عليه حنث
اه وفي الخلاصة قال كذا ركبت دابة فقله على ان تصديق به فركب دابة يلزمه التصديق بها اذا
تصدق بها ثم استرها فركب مركبا آخر يلزمه التصديق بها مرة اخرى ثم وثم بخلافه ثلثة التفسير
حيث يبطل التعليق لما قال لا يحنث كذا ركبت وحنث فان طالق فلا تاخر وجها تطلق فلا تاخر
تزوجت بآخر وحادت اليه فتزوجها تطلق فلا تاخر ثم اه والله اعلم

الاكل اصيل ما يحمله المضغ ينقل الى الجوف مضغ اول مضغ كالحبز والجم والفاكهة ونحوها والشرب
ايصال ما لا يحتمل للمضغ من اللغات الى الجوف مثل الماء والنيون والبن والعسل فان وحدك
حنث والا فلا يحنث الا اذا كان يسمى ذلك اكل او شربا في العرف والعادة فحنث فاذا حلف لا يأكل
كذا ولا يشرب ما دخله في فيه ومضغه ثم القاه لم يحنث حتى يدخله في جوفه فلا يحنث بذلك لا يكون
ا كلالا وشربا بل يكون خوفا ولو حلف لا يأكل هذه البضعة او لا يأكل هذه الحوزة وابتمها قال قد
حنث لو وحدك لا كل وهو ما ذكرنا ولو حلف لا يأكل عناء او مائة فحل بحصه وورث ثقله وينتفع
ما علم يحنث في الاكل ولا في الشرب لان ذلك ليس باكل ولا شرب بل هو من ورثه وان عسر ما العسر
فلم يشربه واكل قشره وحصره فانه يحنث لان الذاهب ليس الا الماء وهذا الماء لا يخرج من ان
يكون اكله الا ترى انه اداه مضغه وانتفع الماء به لا يكون اكله لا ينتفع الماء به لا يتلوع المحصر
فقل ان اكل العنب هو اكل القشر والمحصر منه وقد وجد فحنث وقال هشام عن محمد بن رجل
حلف لا يأكل سكر افأخس سكر فحلها في فيه فجعل ينتفع ماها حتى ذابت قال لم يأكل لانه حين
اوصلها الى فيه وصلت وهي لا تحتمل المضغ وكذلك روى عن أبي يوسف فحنث حلف لا يأكل رمانة
فحنث رمانة انما يحنث ولو حلف لا يأكل هذا اللبن فأكله بجز أو تمر أو حلف لا يأكل من هذا السحل
فأكله بجز يحنث لان اللبن هكذا يكون وكذلك الحمل لانه من جله الا دام فيكون اكله بالحنز كاللبن
فان اكل ذلك باخر ادخل يحنث لان ذلك شرب وليس باكل فان حسب على ذلك الماء ثم يشربه لا يحنث
في دونه لا اكل لعدم الاكل ويحنث في قوله لا أسرب لو وجد الشرب وكذلك ان حلف لا يأكل هذا
التمر فحنث ثم دقه وصبه عليه الماء فشر به لا يحنث لان هذا سرب لا اكل فان اكله مبالوا وعسر
مبالوا يحنث لان التمر هكذا يؤكل عاده فو كذلك السوق اذا شرب به ماء فهو شارب وليس باكل
كنا في البناح ولم يذكر المصنف الذوق وهو معرفة الشيء في فيه من غير ادخاله فيه الا ترى ان
الاكل والشرب يحظر لا الذوق كذلك الكافي ولما قال في الطهارة لو حلف لا يذوق في منزل فلان
طعاما ولا سربا فاقا في فيه شيئا أدخله في فيه ولم يصل الى جوفه حنث ويحسبه على الذوق حقيقة الا
ان يكون تعلمه كلام وما من ذلك ان يقول له غيره قال تعدد عدى اليوم فحلف لا يذوق في منزله
طعاما ولا سربا فحنث ناعلى الاكل والشرب وعن محمد بن حلف لا يذوق الماء فحنث فمقتضى الصلاة
لا يحنث لان هذا لا يرد ذكر الذوق اه وفي الحديث حلف لا يأكل ولا يشرب ففاق لا يحنث

ولوجله لا يذوقها كل أو شرب حيث لا يذوق لكل والشرب فوق زيادة اه وسأقي بيان القيس
 والكلام ان شاء الله تعالى (قولها لا يا كل من هذه النخلة حيث شمرها) لانه أضاف اليهم الى
 ما لا يؤكل فيصرف الى ما ينجر منه لانه منسب له فصلى مجازاهه والتمر والثلاثة ما يخرج منها
 فيحتسب الجمار والتمر والربط والتمر والطلع والحبس الخارج من غيرها والجار راس النخلة وهي
 نقيض لين والطلع ما يطلع من النخل وهو الكم قبل ان يذوق ويقال لا يذوقون الكم طلع أيضا
 وهو نقيض أبيض يشبه بلونه الاسنان ويرافقه للتي كذا في المغرب وقيل التمر لانه لا يذوق حيث
 تغير بصفة حادثة فلا يثبت بالنسبة والناطف والحبس الطبخ والحل لا يضاف الى فصل حادث
 فلم يبق مضافا الى التمر ويحتسب بالعصر لانه لم يتغير بصفة جديدة ولو لم يكن للتغير فترة ينصرف
 اليهم الى غيرها فثبت اذا استرى بهما كولا وأكله وأشار بقوله شمرها الى انه لو قطع عصنا منها
 فوصله بشجرة أخرى فالكل من ثمر تلك الشجرة من هذا العنق انه لا يثبت وقال بعضهم يثبت والى
 انه لو تكلفوا كل من عن النخلة لا يثبت قالوا وهو الصحيح كذا في المحيط وأشار بالضم الى كل
 ما لا يؤكل كل عينه فالوحلف لا يا كل من هذا الكرم فهو على عينه وحصر مموز يذوقه وعصره وى
 بعض المواضع وديسه والمراد عصره فانه ما العنب وهو ما يخرج بلا صنع عند انهاء نضج العنب
 وقيل بما لا يؤكل كل عينه لانه لو حلف لا يا كل من هذه الشاة فانه حيث ما القم حاصه ولا يثبت بالعين
 والى بدلانها ما كولة فينصدق اليهم عليها وكذا لو حلف لا يا كل من هذا العنب فانه لا يثبت
 بزبيبه وعصره لان حقيقة ليست مجبورة فيقتلح الحلف بمعنى العنب وأطلق المصنف ولم يقيد
 بالية للإشارة الى انه عند عدمها فالوقى كل عينها يثبت ما كل ما ينجر منها لا يؤى حقيقة
 كلامه كذا في المحيط وينبغي ان لا يصدق قصا لان الجازما رمت عينا طاهر اذا نوى بخلاف الظاهر
 لا يقبل وان كان حقيقة واه شواهد كثيرة (تو له ولو عين البسر والربط واللين لا يثبت برطبه
 وعمره وشرازه بخلاف هذا الصبي وهذا الشاب وهذا الرجل) لان صفة الرطوبة واليسورة تابعة
 الى الهمى وكذا كونه لسان فتقدمه ما حلف لا يا كل هذا المرء فكله بعدما صار طريا أو حام
 لا يا كل هذا الرطب فكله بعدما صار قريبا يعني يابساً وهو بالتمام المنة أو حلف لا يا كل هذا اللبن فكله
 بعدما صار شرازا أى رائبا وهو الجازم اذا استخرج ماؤه طاه لا يثبت في هذه المسائل الثلاث بخلاف
 ما إذا حلف لا يكلم هذا الصبي أو الشاب فكلمه بعدما شاع طاه يثبت لان همى ان المسلم يمنع الكلام
 منه فلم يعتبر الداعي في الشرع ولان صفة الصداقية الى المرجعة الى الهمى ان لا تعتبر
 وتعالى الهمى بالاشارة وكذا لو حلف لا يا كل هذا الرجل فيختص ولد الساتم فكله بعدما صار كذا
 فانه يثبت لان صفة الصغر في هذا ليست داعية الى الهمى فان المستنع عنه أكثر ما استطاع من محم الكس
 والاصل ان الحلف عليه اذا كان بصفا داعية الى الهمى يقتضيه في المعرف والمكران والزال
 الهمى عنه ولا يصح داعية اعتبرى المتكردون للمعرف فيد قوله عين لا يلو نكر فسأقي وميد
 جهد الصبي لا يلو حلف لا يكلم صبياً فكلمها العا لا يثبت لانه ما رمت قصد ما حلف لكونه هو المعرف
 المحصور عليه فثبت بتقدير الهمى به وان كان حراما كذا في الكشف الكبير فالصبي لم يبيع
 وكذا لا يلام ما ذابغ فهو شافى الى ثلاثين سنة أو ثلاث وثلاثين على الاختلاف فهو كهل الى
 خمس سنة فهو شيخ كفى الدخيرة وأشار لاصنع الى انه لو حلف لا يا كل هذا العنب فصار ريبا

لا بأس بكل من هذه
 النخلة حيث شمرها ولو
 عين التمر والربط
 واللين لا يثبت برطبه
 وعمره وشرازه بخلاف
 هذا الصبي وهذا الشاب
 وهذا الرجل

أولاً كل هذا ليس قصار جناً أو حلفاً بل كل من هذه البيضة فكل من فرار بجهاً أو لا يتوق من
هذا الخمر قصار جناً أو حلفاً بل كل من زهره هذه الشجرة فكل من سلسماً صار لوزاً أو مثقالاً
لا يثبت بخلاف ما ذلحلف لا يأكل ثمراً لكل حلفاً به بحسنه لا به قرمشت فان الخمر يصيب أجزائه
فانما إذا تفرقت أجزاؤه لا غير كذا في الحسب وقصر الخمس في البدائع بأنه ليس لقمر يتبع في القين
وبتثريب فيه الذين يقل هو طعام يتختم من قمر ويضم اليه من اللبن أو غيره والقالب هو الخمر
فكان أجزاؤه الخمر بما لها يتبع الاسم اهـ والكلام ليس بقيد في مسئلة القسي لأنه لو حلف
لا يباح هذه الصفة فقام بها بعدما صارت كبيرة بحيث كافي البدائع ولو حلف لا يأكل من هذه
البيضة كلها بعدما صارت طليخاً لا رواية فيه وأختلف الشارع فيه كذا في البدائع أيضاً وفيها
أيضاً إذا نوى في الفصول المتقدمة ما يوجب الحنث لا به شدة على نفسه ثم اعلم أن الأصل
فيما ذلحلف لا يأكل معناه فاصكل بمصه ان كان يأكله الرجل في مجلس أو يشربه في شربة
فالحنث على جميعه ولا يحنث باكل بعضه لأن المقصود من الحنث الاحتناع عن أسله لا عن
في المجلس ولا شربه في شربة يحنث باكل بعضه لأن المقصود من الحنث الاحتناع عن أسله لا عن
جميعه فلو حلف لا يأكل من ثمرة البستان أو من ثمرة التين أو من هذين الرغيفين أو من لبن
هاتين الشائتين أو من هذا الفرم أو لا شرب من ماء هذه الأنهار فكل أو شرب بعضه يحنث لأن كل من
للتبعض فكانت البر من تناول بعضه للذكو وقيل بحدود ذلك لو قبض ديناراً فوجد درهمين
زائعين فحلف لا يأكل منهما شيئاً وأخذ أحدهما حنث ولو قال لا شرب لبن هاتين الشائتين ونحو ذلك
لم يحنث حتى يشرب من لبن كل شاة ولا يتبع شرب الكل لأنه غير مقصود ولو حلف لا يأكل من
هذا الحماية فكل بعضه يحنث ولو كان مكانه لا يأكل معافاً بعضها لا يحنث لأن لا يأكل
على جميعه في مجلس واحد ويتأني البيع ولو حلف لا يأكل هذه البيضة لا يحنث حتى يأكلها كلها
ولو حلف لا يأكل كل هذا الطعام فان كان يقدر على أكل كل دفعة واحدة لا يحنث حتى يأكل كله وان
لم يقدر حنث باكل بعضه وهو الأصح المختار لما نحننا ولو قال لا أكل من ثمراتنا أكلت ما هذين الرغيفين
فعدى حرفاً كالأكل واحد منهما رعا عاقب الصديق كذلك لو أكلت أحدهما الرغيفين الأشياء
وأكلت الباقي الأخرى يحنث كذا في الحسب وفي البدائع معزى إلى الأصل بعد ما ذكره المسائل
قال ولو قال لا يأكل هذه الثمرات فأكلمها الواحدة أو حنث في الاستئذان لأن ذلك القدر لا يستد
به فإنه قال في العرف لمن أكل رماناً وترك منها حبة أو حببتين أنه أكل رماناً وترك نصفها
أو ثلثها أو تركها كثر مما لا يجري في العرف أنه سقط من الرمان لم يحنث لأنه لا يسمى أكل جميعها
له وبه يعلم أن اليسير من الرغيف وغيره كالعدم كالقيمة وفي الواقع اعترف من القدر ثم قال والله
لا أكل من هذا القدر فكل ما في القصعة لا يحنث لأن اللبن على ما بقي في القدر ثم قال في الفصل
التاسع قال إن أكل هذا الرغيف اليوم فأمراً أنه طالق فلا تأول لم آكله اليوم فامره حراً فكل
النصف لم يحنث لأنه لم يحنث في اللبن وهو أكل الكل أو ترك الكل ولو أخذ لفة
فوضعها في فيه فقال له رجل امرأتى طالق إن أكلت هذا قال أكلت طالق إن أخرجت هذا من فيه
فأكل البعض وأخرج البعض لم يحنث أحدهما لأن شراً الحنث أكل الكل أو أخرج الكل ولم
يوجد قال هذا الرغيف على حرام فكل بمصه حيث وهذا بخلافه لا أكل هذا الرغيف إذا كان

(قوله) إن أكلت هذا
الرغيف (الخ) مشكل
جداً كما قال في المحامى
الراعى قال فإنه يجب
أن يحنث في عين القين
لأنه لم يأكل الرغيف إذ
تقول لا وأصله بين القين
ولا نبات وكل واحد منهما
شراً الحنث فحنث في
أحدهما وفي الجامع
الصغير من أي القاسم
الصغار قال إن شرب فلان
هذا الشراب فأمراً
طالق وقال الآخرون
لم يشربه فلان فأمراً
طالق فشربه فلان مع
غيره أو أنصب بعضه في
الأرض حنث الثاني دون
الأول اهـ

مما يؤكل كله في مجلس واحد والغنى على ذلك له وقيل للصنف باليمين لا له ولو أوصى بهذا
 الرطب فصار قرأته لم تبطل الوصية لأن بعض الموصي به قد مات وفوات بعض الموصي به لا يوجب
 بطلانها وفي الجنب تناول بعض الحلو في عليه فلا يثبت بخلاف ما إذا أوصى بعين ثم صار زبائمه
 مات للموصي بطلت الوصية والفرق أن الرطب والتمر صنف واحد لثقل التفاوت بينهما في اختلاف
 العنب والزبيب فإنه يتبدل وهلاك حكاذا في غاية البيان (قوله لا يأكل بسرًا فكل رطبًا
 لا يهتث) لأنه ليس بسرًا ولا حلف لا يأكل عنبًا فكل زبيبًا قدسه لا يهتث حلف لا يأكل جوزًا
 فأكل من سرط أو أيا ساو كذلك الأوز والفسق والبندق والتين وأشياء ذلك لأن الاسم
 يتناول الرطب والبائس جميعًا كذلك السدائع (قوله وفي لا يأكل رطبًا أو بسرًا ولا يأكل رطبًا
 ولا بسرًا حث بالمدن) وهو بكسر النون كافي القرب يقال بسر مذب وقد ذنب إذا دأب
 الأرباب من قبل ذنبه وهو ما سفل من جانب القمع والعلاقة وأما الرطب فهو ما أدرك من ثمر الفحل
 الواحدة رطبًا فالرطب للذنب هو الذي أكثر ثم لم يمتدح قليل منه بسر والبسر المذنب عكسه
 وهذا عند أي حنيفة وقال لا يثبت في الرطب بالبسر للذنب ولا في البسر بالرطب المذنب
 لأن الرطب المذنب يسمى رطبًا والبسر المذنب يسمى بسرًا وصار كما إذا كانت اليمين على الشراء
 وله أن الرطب المذنب ما يكون في ذنبه قليل بسر والبسر المذنب على عكسه فصار أكله أكل
 السر والرطب وكل واحد مقصود ولا يأكل بخلاف الشراء فإنه يصادف الجملة فتبطل قليل فيه
 الكثير وفي أكثر الكتب المعتبرة أن محمدًا مع أي حنيفة وحاصل المسائل أربع وقاقتان
 وخلافتان فالوقاقتان ما إذا حلف لا يأكل رطبًا فكل رطبًا من سرط أو أيا ساو ما إذا حلف لا يأكل بسرًا
 فكل بسرًا من أيا حثت فيهما اتفاقًا والخلافتان ما إذا حلف لا يأكل رطبًا فكل رطبًا من سرط أو أيا ساو
 وما إذا حلف لا يأكل بسرًا فكل رطبًا من أيا حثت عندهما خلا ولا يثبت (قوله ولا يثبت
 بشراء كاسة بسر فيها أو يثقب لا يشتري رطبًا) أي لو حلف لا يشتري رطبًا فاشتري كاسة بسر فيها
 رطب لم يثبت لأن الشراء يصادف جملة والمطلوب تابع ولو كان اليمين على ألا لا يثبت لأن الأكل
 يصادفه شيئًا فساد فكان كل واحد منهما مقصودًا وصار كما إذا حلف لا يشتري شعيرًا أو لا يأكل
 فاشتري حنطة فيها حبات شعير أو أكلها يثبت فلا كل دون الشراء ما قد منعنا قال في الحائنة لو حلف
 لا يشتري ألبنة فاشتري شاة مذبوحة كان حاشا وكذا إذا حلف لا يشتري رأسًا أو الكاسة بكسر
 الكاف عنقود النخل والجمع كائس قال في التمين بخلاف ما إذا عذبته على المس حيث يثبت في
 الوجود كالألوان المس فيها متصور حقيقة واسم الحلو في عليه ما في خلاف ما إذا حلف لا تأمس قطنًا أو
 كتافس نوبًا لتخلفه حيث لا يثبت لزوال اسم القطن والكائن عنه فصار كمن حلف لا يأكل كل منما
 أو زبد أو لا يعمه فأكل لبنًا أو مصه (قوله وبعث في لا يأكل لحمًا) أي لو حلف لا يأكل لحمًا
 لا يثبت ما كل لحم السمك وإن سمى الله تعالى لحمًا في القرآن العرف وقدقه نأان الإيمان بنبوة
 عليه لا الحقيقة وهو أولى بما في الهداية من أن السمكة التي وقعت في القرآن مجازة لاحقيقة
 لأن اللحم منسوخ من الدم ولادم في السمك لكونه في الماء ولذا أحل ملاذ كآفته ينتخب بالآلية
 تتعقمن اللحم ولا يثبت بأكله المكان العرف وهي أنها لا تسمى لحمًا وأما ما عمن أن اسم اللحم باعتبار
 الانقسام من اللحم لا باعتبار الالتصاق الأثرى به لو حلف لا ترك دابة فرك كافرًا أو لا يجلس على
 وقد جلس على جبل أنه لا يثبت مع نهيها في القرآن دابة وأتاد وهذا كله إذا لم ينو أما إذا نواه

لا يأكل بسرًا فكل رطبًا
 لا يثبت وفي لا يأكل
 رطبًا أو بسرًا ولا يأكل
 رطبًا ولا بسرًا حث
 بالمدن ولا يثبت
 بشراء كاسة بسر فيها
 رطب في لا يشتري رطبًا
 وبعث في لا يأكل لحمًا

ونعم المحذور والانس
 والكبد والكروش هم
 ونسبهم الظاهر في شصا
 قوله لتصریح اهل
 الاصول بقولهم الخ
 قال في الظاهر وفي بحث
 القصاص من التعزير
 مسئلة العادة العرف
 العمل مخصص عند
 الحقيقة خلاف الشافعية
 كحرمة الطعام بعد انهم
 اكل البراءة فباله
 وهو الوجه امام العرف
 القولي فاما كالدانة
 للعمار والدراهم على
 التقدير الضال وفي
 المحواشي السعدية ان
 العرف العمل يصلح
 مقيدا عند بعض منايخ
 بل لما ذكر في كتب
 الاصول في مسئلة اذا
 كانت الحقيقة منعلة
 والمازعة اذاله وهذه
 القول تؤيد به لا يثبت
 برصوب الادعي
 لا يركب حيوانا فارد
 الفرس على ما في الفقه
 كما في البحر غير وادلان
 العادة حيث كانت
 مخصصة انصرف عنه
 الى ما يركب عادة تعذر

فاكل سمكهم بألوانا لم يثبت وفي المحيط وفي الامعان يعتبر العرف في كل موضع حتى قالوا لو كان
 المحالف حوازا مضافا كل لحم السمك ثبت لانهم يسمونه لحمًا ولو حلف لا يشترى خبزاً فاشترى سمك
 الارز لا يثبت الا ان يكون بطريقتان اه (قوله ونعم المحذور والانس والكلبوا الكرش لهم)
 لان منشأ هذه الاشياء المقتضات لم يثبت حقيقة فثبت باكلها في حلفه لا باكل لحمها لان كان لحم
 المحذور والادعي حوازالا للبين قد تفتت على انفسهم عن الحرام كما لو حلف لا يترى او لا يكتب تصح
 عنه وكذا يدخل في السموم الا ترى انه لو حلف لا يشرب سيرا ما يدخل فيه المخمر في تزكته الكثرة
 يشربها الكونها سيرا حقيقة وحب الكفار في اليمين ليس لعينها بل لعني في غير ما هو هنك
 حرمناهم الله تعالى ولا يختلف ذلك بين ان تكون عينه على الطاعة او على المعصية وصحح الامام
 العتافي انه لا يثبت باكل لحم المحذور والادعي وقال في الكافي وعليه الفتوى اعتبار العرف وهذا هو
 الحق وما في التبيين من انه عرف على لا يصلح مقيدا لاختلاف العرف الفعلي الا ترى انه لو حلف
 لا يركب دابة لا يثبت بالركوب على الانسان لعرف الفعلي لان اللفظ عرفا لا يتناول الا الكرام وان
 كان في اللغة يتناوله ولو حلف لا يركب حيوانا يثبت بالركوب على الانسان لان اللفظ يتناول جميع
 الحيوانات والعرف العلي وهو انه لا يركب عادة لا يصلح مقيدا اه فقلود في فتح القدير به غير
 صحيح انصرح اهل الاصول بقولهم الحقيقة ترك بدلالة العادة ادلت العادة الاعرافا ولم
 يجب عن الفرق بين الدابة والحيوان وهي واردة عليه ان ساهوا في الخلاصة لو حلف لا باكل لحمها
 فاكل شاة من البطون كالكلب والطعام يثبت فيه راف اهل الكوفة وفي عرفنا لا يثبت وهكذا في
 المحيط والمجتبي ولا يخفى انه لا يبيح محاف عرف اهل مصر ايضا فسلم ان ما في القصاص من عرف
 اهل الكوفة وان ذلك يختلف باختلاف العرف وفي الخلاصة وعبرها لو حلف لا باكل لحمها حث
 ما كل لحم الابل والبقر والغنم والطير مطبوخا كان او مشويا او قديدا كما ذكره في الاصل فهذا من
 مجد اشارة الى انه لا يثبت بالتي وفي فتاوى ابي الليث عن ابي بكر الاسكاف انه لا يثبت وهو الاظهر
 وعند الفقيه ابي الليث يثبت ولو حلف لا باكل من هذا اللحم شاة فاكل من مرثله لم يثبت ان لم
 يكن له نسبة المرفة له وفي الظهيرة لا تشبهه انه يثبت باكل التي وفي المحيط حلف لا باكل لحم
 شاة فاكل لحم عنز يثبت لان الشاة اسم جنس فيتناول الشاة اي الضأن وغيرها وذكر القيسه ابو
 الليث في فوائده انه لا يثبت سواه كان المحالف ترويا او مصريا وعليه الفتوى لانهم يفرقون بينها
 عادة ولو حلف لا باكل لحم مرقرة لم يثبت باكل لحم الجاهل وس لا نه وان كان قراحي بعد في انصاب
 البقر وليس يمس في يمين الشراه اه وفي البدائع حلف لا باكل لحم دجاج فاكل لحم ديك حث
 لان الساج لم يذكر ولا يثني جميعا اما الدجاجة فلم للاتي والدليك اسم للذكر واسم الابل يقع
 على الذكر والانا وكذا اسم الجمل والدمر والمخزور وهذه الاربعة تقع على الضاني والارباب واسم
 البقر يقع على الانثى والدكر كالشاة والغنم والبقعة اسم للاتي والدكش للذكر والفرس لهما
 كالبلد والذئبة والجمار للذكر والجمارة والانا للاتي (قوله ونسبهم الظاهر في شصا) اي لو حلف لا
 باكل شصا فاكل لحم الطير لا يثبت فهو مطبوع على قوله وسبحك وهذا عند الامام وقالا يثبت
 لو حذ حاصية الشحم فيه وهو الدوبه البار وله انه لحم حقيقة الا ترى انه يمين آمن الدم ويستعمل
 استعماله ويجعل به قوته وهذا يثبت باكله في اليمين على اكل اللحم اجاعا كما في المحيط ولا يثبت

يسمع في الدين على شمع النعم قال القاضي الاميني ان اريد بشمع الظهور شمع الكليّة فقولهما
 أظهر وان اريد به شمع النعم فقولهما أظهر اه وفي فتح القدير صحيح واحد قول ابي حنيفة وذكر
 الطحاوي قول محمد بن ابي حنيفة وهو قول مالك والشافعي في الاصح وقيد بشمع الظهور لانه بحث
 بشمع البطن اتفاقا وذكر في الكافي ان الشصوم اربعة شمع البطن وشمع الظهور وشمع عتق بالعلم
 وشمع على ظاهر الامام اتفقوا على انه بحث بشمع البطن والثلاثة على الخلاف اه واليمين على
 سراد النعم كس على كنه كافي التبيين وفي فتح القدير وبافي الكافي لا يخلو من يقرر بل لا ينبغي
 خلاف في عدم البحث بما على الامعاء في العظم قال الامام السرخسي ان احدا لم يقل بان مخ العظام
 شصم اه وكذا لا ينبغي خلاف في البحث بما على الامعاء لانه لا يختلف في تحميمه شيئا اه وفسر
 في النهاية شصم الظهور بانه النعم السمين وأشار المصنف الى ان الامور بشراد النعم اذا اشترى شصم
 الظهور لا يورث الاثر وهو روي عن محمد وهو دليل للامام ايضا كافي المصط (قوله وبالسة في
 شصموا) أي لا يبحث باكل اليه لحلف لا باكل لحماء وحلف لا باكل شصمها لانها نوع ثالث حتى
 لا تستعمل اتصال الصوم والشصم فلا يتناولها القطع معنى ولا حرما (قوله وبالحيز في هذا البر)
 أي لا يبحث باكل الحيز في حلف لا باكل هذا البر فلا يبحث الا بالقصم من عتق عند الامام وقال ان
 اكل من خبرها حث ايضا لانه مفهوم من عتقها ولا يحنفة ان لها حقيقة مستقلة فانها تطلق وتقتل
 وتوكل قضا وهي فاضية على البارز للعارف كما هو الاصل عند مولود قصتها حث عندهما على الصبح
 لصوم البارز كما اذا حلف لا يضح قلمه في دار فلان واليه الاشارة بقوله حث في الحيز ايضا كذا في
 الهداية وصح في الخبر عند المصنف لا يبحث باكل عتاق في فتح القدير والصلح انما يبحث باكل
 عتق عند الامام اذ لم تكن يشقان كانت عقوبة كالبليّة في عتقنا ما اذا قضيتها بنيت لا يبحث لا يغير
 مستعمل اصلا وأشار المصنف الى انه لو اكل من دقيقتها اوسو بقها اياه لا يبحث بالاولى عند الامام واما
 عندهما فتناولوا كل من سوي بقها حث عند محمد فلا يفي يوسف فصنّج ابو يوسف الى العرق
 بين الحيز والسويق والعرق ان الحنطة اذ كانت مقررة لا باكل برادها الحيز دون السويق ومحمد
 اعتبر عموم الحماز وأطلقه المصنف فتشمل ما ذاقوا عتقها ولم تكن له نية كمال البدائع ولا ينبغي انه اذا
 فوى اكل الحيز فانه يصدق لا يشهد على نفسه وقيد بكون الحنطة معينة لانه لو حلف لا ياكل حنطة
 ينبغي ان يكون جوابه كجوابهما ذكره شيخ الاسلام ولا ينبغي انه تصدق والدليل المذكور المتفق على
 ابراهيم في جمع الكتب مع اللعنة والتركوه وان عتقها كقول كذا في فتح القدير ولا فرق في الحكم
 بين ان يقول لا اكل من هذه الحنطة او هذه الحنطة كافي البدائع (قوله وفي هذا الدقيق) بحث
 بخبره لاسفاه) أي في حلفه لا ياكل هذا الدقيق لا يبحث باكل عتقه لانه عتق عتقها كقول من خلاص
 الحنطة فانصرف الى ما يقتضيه فلو استغنى كاهلوم لا يبحث على الصبح لتصلح للامام اكلوا كل عين
 الحنطة كما قدمناه وان عتق اكل الدقيق بعينه لم يبحث باكل خبره لانه نوى الحنطة في الحلف وكذلك
 لو اكل من عتقته لا يبحث لانه قد بول كل كذا لئلا اكل الدقيق هكذا يكون عند العتق
 فينصرف الى ما هو معتاد بينهم اه وفي الظهيرية حلف ان لا ياكل من هذا الدقيق فانحصر
 خصما قال القسمة ابو الليث اعاف ان يحتمه اه ومن الحميم الحماوة فلو قال المصنف حث بما
 يقتضيه لكان أولى (قوله والحيز ما اعتاده لعله فاذا حلف لا ياكل خبرا حث باكل خبر البر
 والشعر) لانه هو المعتاد في غالب البلاد فلو اكل من خبر الطماق لا يبحث لانه لا يسمى خبزا مطلقا

وبالسة في حملوها
 وبالحيز في هذا البر
 هذا الدقيق بحث بخبره
 لاسفاه والحيز ما اعتاده
 ليله فاذا حلف لا ياكل
 خبرا حث باكل خبر البر
 والشعر

(قوله بل لا ينبغي خلاف
 في عدم البحث بما على
 الامعاء في العظم) عبارة
 الفتح بما في العظم فقوله
 على الامعاء لعلمه من
 زادات السامخ (قوله
 وأشار المصنف الى ان
 المأمور بشراد النعم)
 كذا في بعض النسخ وفي
 بعضها النعم بدل النعم
 وهي الظهور

الا اذا افرأ انه يحتمل ولو اكل خبز الارز بالعراق لم يحنث لانه غير متعارف عندهم حتى لو كان
 بستان اوفى بالسماهم ذلك حنث ولا يحنث بخر الشعير ان كان مصر لانهم لا يتناولون الا خبز
 الروم يحنث الجازي والبيسي بخر الذرة لانهم يتناولونه ودخل في الحشر السكاج لانه خبز وزبادة
 لا اختصاص باسم الزبادة لا لتقص ولا يحنث بالثريد لانه لا يسمى خبزاً مطلقاً وفي الخلاصة حنث
 لا باكل من هذا الخبز فكله بعد ما قنت لا يحنث لانه لا يسمى خبزاً ولا يحنث بالعصير والطماطم ولا
 يحنث لودقه فشره وعن ابي حنيفة في حيلة اكله ان يدفه فلقه في عصده فو يطلع حتى يصير الخبز
 هالكا وقد مثل الحق ابن الهمام عن يدوى اعتاد اكل خبز الشعير قد دخل البلدة المعتاد بها اكل خبز
 الحنطة واستمره ولا ياكل الا الشعير حلف لا ياكل خبز اقل فحلف لا يتعد الا على عرف نفسه فحنث
 بالشعر لانهم لا يحنث على عرف الناس لان الخلف يتماطه فهو منهم فحلف فحلف كلامه لذلك وهذا
 منتفقين لم يوافقهم بل وجانب لهم اه وفي الظهير يحنث باكل الزماورد وهو ما قطع من
 الخبز مستدير بعد ان كان محنوا باليسر وغيره ولو اكل الخبز ملوا حنث وفي الحامدة انه يحنث باكل
 الرقاق اه وينبغي ان يخص ذلك بالراقق اليساني بعمر الرقاق الذي يحشى بالسكرو والوزفلا
 يدخل تحت اسم الحشر في عرفنا كما ينبغي وفي الظهير لو حلف لا ياكل خبز بلانة الحامزة والمارة
 هي الى تضرب الخبز في التورودون الى نهمه وتنهض الضرب فان اكل من خزالي ضربته حنث
 والا فلا اه (قوله والشواء والطبخ على اللحم) فاذا حلف لا ياكل الشواء لم يحنث الا ما اكل اللحم
 دون الباذنجان والمخزرد لانه مراد به اللحم المشوي عند الاطلاق الا ان ينوي ما ينوي من بعض
 وغيره فمكن المحقق وكذا اذا حلف لا ياكل الطبخ فهو على ما مضى من اللحم وهذا استقسان
 اعتبار المعروف وهذا ان التسميم من غير قسرف الى خاص هو منعارف وهو اللحم المطبوخ بالماء
 الا اذا نوى عرفه فلا يحنث فيه شديداً وان اكل من رقه يحنث لما فيه من اجزاء اللحم ولا يسمى طبخاً
 وان كان لا يسمى مجام كدمناء وفي السداع حلف لا ياكل من طبخ امراته فحنث له فقدر اقد
 طبخها غيرها انه لا يحنث لان الطبخ فعل من طبخ وهو الفعل الذي سهل به اكل اللحم وذلك وحده
 من الاول لانها اه وفي الخبر يد قبل اسم الطبخ بوضع القدر لا باقاده البار وميل لوان قد عرفها
 فوضعت هي القدر لا يحنث اه وفي عرفنا ليس واضح القدر مطبوخاً قطعاً ومجرد الاقادة كذلك
 ومثله يسمى صبي الطباخ يعني معينه والطباخ هو المركب بوضع التوابل وان لم يوقد كذا في فقع
 القدر ويرد على المصنف شيئاً الاول ان الطبخ ليس هو اللحم حاصه وانما هو ما طبخ بالماء
 من اللحم حتى ان ما يحنث عليه من اللحم لا يسمى طبخاً فلا يحنث به كما صرح به في التسعين وعبره فان
 قبل انه اراده الطبخ بالماء فلا يصح ذلك في الشواء لانه لا يحنث فيه اذا اكل مجامطوما
 بالماء لان اللحم المشوي هو الذي لم يطبخ بالماء وقد حلف ما واحداً الثاني ان الطبخ لا يحنث
 بالطبخ من اللحم في الخلاصة انه يحنث بالارز اذا طبخ بودك وكذا العدس كافي الظهير
 بخلاف ما اذا طبخ برب او سمق قال ابن جماعة الطبخ فقع على النهم ايضا زاعق البدائع انه يقع
 على ما يطبخ باللبنة ايضا قال في فتح القدير ولا يشك ان اللحم بالماء طبخ وانما الكلام في انه
 المتعارف الظاهر انه لا يختص به اه واما للصنف فانه الله الى ان لو اكل مكملط وحالاً يحنث
 لانه لا يسمى طبخاً في ان عرف كالحشر في البائع وفي الحرب الودك من النهم او اللحم ما تخلصه
 وقول الفقهاء ذلك المتيقن ذلك اه وحاصله انه الدهن الحامض وهو من النهم او اللحم قال في

والشواء والطبخ على
 اللحم

نهذيب القلانس وما يطبخ مع الادهان يسمى مزورة له ورماده غبر ومن اللحم والشحم كما قدمناه
 فعلى هذا الحلف لا يأكل طيبا ولا يهنت ما كل المزورة التي تفعل للرئيس قبل المصنوع الطيب
 لانه لو حلف لا يأكل طعاما فاكل خيرا او قاه كاه او غير ذلك مما يؤكل على وجه الطعام كان حاشا وان
 اكل ما لم يهنت لكن لا يؤكل على وجه الطعام كالسقمونيا ونحو ذلك لا يهنت في عينه كذا في الحجابة
 وفي القلانية حلف لا يأكل طعاما فاكل ما او خلا او كعنا او زبنا يهنت في عينه هكذا رواه ابن
 رستم عن محمد وقال كل شيء يؤكل فهو طعام فقد جعل محمد الحلف طعاما وقال ابو يوسف الحلف ليس
 بطعام قال القدوري في كتابه وحقيقة الطعام ما لم يهنت في العرف ببعض الاشياء فان
 السقمونيا وما أشبه ذلك من الادوية الكريهة لا تسعي طعاما اه وفي البدائع لو حلف لا يأكل
 طعاما فاكل شيئا سيرا يهنت لان قليل الطعام بهام وفي الحلف لو حلف لا يأكل من طعام فلان كل
 من يهنت يهنت والنبيذ سيرا يهنت عند ابو يوسف وقال محمد هو طعام ولو حلف لا يشترط طعاما لا يهنت
 الا بشرا الحنفية والبدقي والمحمز اعطوا في الوقايات حلف لا يأكل طعاما فاكل دواء كان من
 الدواء الذي لا يكون له طعم ولا يكون غدا ويؤكل من كرهها لا يهنت لانه لا يسمى طعاما وان كان
 دواءه حلا ومثل الحنطين يهنت لانه طعاما ويؤكل به غدا حلف لا يأكل من طعام فلان فاكل
 من خله بطعام فيه او بزيتا ويهنت لانه كل من طعامه اه وفي البدائع حلف لا يأكل
 طعاما فاضطر الى اكل مستطافا كل منها يهنت (قوله والرأس ما يباع في مصر) فلو حلف لا يأكل
 رأسا انصرفت عنه الى ما يكس في التانير في تلك البلدة وتباع فيها من رؤس الابل والبقرة والغنم
 وهو المراد بقوله ما يباع في مصر أي من الرؤس غنير في موضع في الجامع الصغير رؤس البقر والغنم
 عند الامام وعندهما الغنم خاصة وهو اختلاف عصر وفي زماننا هو خاص بالغنم فوجب على من
 ان يقي بمجاهلته في كل مصر وقع فيه حلف المحالف كما افاده في المختصر وما في التبيين من ان
 الاصل اعتبار الحقيقة القولية ان امكن العمل بها والافا العرف الى آخره مرود لان الاعيان انما هو
 للعرف وتقدم ان القدوي على انه لا يهنت ما كل لحم المحنز بر والا دعي ولما قال في فتح القدير ولو
 كان هذا الاصل المذكور مطورا للملأ فاصرا حدى خلافة في الفروع اه وفي البدائع
 والاعتماد انما هو على العرف ومجاز كراهه اندفع ما ذكره الاستيعابي انه في الاكل يقع على الكل
 اذا اكل ما يسمى رأسا وفي اشراء يقع على رأس البقر والغنم وعندهما على الغنم خاصة ولا يقع
 على رأس الابل بالاجماع لما عرفت انه في الاكل خاص بما يباع في مصر وفي المغرب يكس في التور
 يطعمه التوردا ويدخل قيمته من كبس الرجل رأسه في قصه فاذا دخله (قوله والفا كهة التفاح
 والبطيخ والمشمش لا العنب والمان والرطب والقثاء والخيار) وهذا عند أبي حنيفة وقال يهنت في
 الرمان والعنب والرطب والمان والقثاء والخيار وهذا عند أبي حنيفة وقال يهنت في
 بهزادة على المعتاد والرطب والباقس فيه سواء بعد ان يكون التفكه به معتادا حتى لا يهنت باس
 البطيخ وهذا المعنى موجود في التفاح وأحوالها فيحت بها غير موجود في القثاء والخيار لانها من
 البقول يباعوا كلها فلا يهنت بها واما العنب والرطب والمان فهما يقولان معنى التفكه مره
 فيها فانها عز الفواكه والتمتع بها يفوق التمتع بغيرها او أبو حنيفة يقول ان هذه الاشياء مما يتغنى بها
 ويتداول بها فوجب قصور في معنى التفكه للاستعمال في حالة التناول لانه كان الباقس منها من
 التناول أو من الاوقات وكفى الكشف الكبير ان هذا اختلاف عصر وزمان ولو حنيفة أقي على

والرأس ما يباع في مصره
 والفاكهة التفاح
 والبطيخ والمشمش لا العنب
 والمان والرطب والقثاء
 والخيار

[illegible]

قوله وهذا عند أبي
نوح (ع) انه قال اني
وهذا عند أبي جعفر
وهو الظاهر من قول أبي
نوح

وتقوى فلما قال اطمعني به وذكر الهلاسي في شهاده ان الفتوى على قول محمد للعرف اه وفي
 المحيط وقول محمد اطمعني به أخذ القصة أو البت اه وبكيفية الاستدلال بالعرف الظاهر لان مباحها
 عليه فلا حاجة الى الاستدلال له بالمحدث سيدادكم الجهم والحكاية هي ان ملك الروم كتب الى
 معاوية ان ابعث الى بشر ايام على يد رجل فبعث اليه سمجنا على يد رجل يسكن في بيتا صهاره
 وهم من أهل السمان لان كونه صبيده لا يستلزم ان يكون منه اذ يقال في الخليفة سيد الجهم وليس هو
 منهم واما حكاية معاوية فتوقف الاستدلال بها على معتها وهي بعسدة اذ سعد بن امام طاهر ان
 يشكك في ارسال شخص الى بلاد الروم ملتزم المؤمنه لفرض مهمل لكافر والكن في بيتا الصهر
 فقط لا وجب ان يكون الساكن شر رجل فاما اثار البطلان تلوح على هذه القضية كما في فتح القدير
 قال التبر تاني وهذا الاختلاف بينهم على عكس اختلافهم فيمن حلف لا يأكل ارضا فافا كل معه
 البيض ونحوه لم يثبت عندهما وسنت عند محمد واذ كل الادلم وحدهما كان حلفا لا يأكل ارضا
 حث وان كان حلفا لا يأكل ارضا لم يثبت ما كلفه وحده فلابد ان يأكل معه الحنجر كما اشار اليه
 في الكشف الكبير وفي المحيط قال محمد الحنجر والحوز ليس بادام لانه يفرد لا كل في الغالب فكذا
 العنب والطبق والبق لا يؤكل تعاقب بل يؤكل وحده غالبا وكذلك سائر الفواكه حتى لو
 كان في موضع يؤكل تبع الحنجر غالبا يصح ان ادا ما عنده اعتبار بالعرف اه وفي الظهيرية
 والبقيل ليس بادام بل اخلاف على الاصح وفي البدائع مثل محمد بن حلف لا يأكل خبز لما دوما
 فقال الحنجر لما دوما الذي يرد تداعي في الرق والحمل وما شبهه فليس له فان ترد في ما دوما لم يردك
 ما دوما وعن أبي يوسف ان تحية هذه الاشياء على ما عرف أهل تلك البلاد في كلامهم اه (قوله)
 والغذاء الاكل من الفجر الى الظهر أي التعدي الاكل في هذا الوقت ولما فسرناه به لان الغذاء
 في الحقيقة يقع الفين المهمة والمدايم لما يؤكل في الوقت الخاص لا الاكل وقد ترك المصنف
 قبيح ذكرهما قاضيان في فتاواه فقال التعدي الاكل المترادف الذي يصد به الشيع في وقت
 خاص وهو ما بعد طلوع الفجر الى زوال الشمس مما يتعدى به عادة وعادة كل بلد ما تعارف أهل
 تلك البلدة اه وفي اليس ومقدار ما يثبت به من الاكل ان يكون أكثر من نصف الشيع لان
 للقيمة والقبض لا تنهي عدا عداة وحسن الماكول بشرط أن يكون مباحا كله أهل بلده عادة
 حتى لو سرب القين وشيع لا يثبت ان كان حضر ما وان كان يلو ما يثبت اه وفي المحيط لو حلف
 لا يتعدى فهو على الحنجر ولو تعدى بغير الحنجر من الارز والتمر واللبن لم يثبت ان كان غير يدوي ولو
 حلف على فعل ماض مان قال والله ما تنفد اليوم وقد تعدى ما رز ومن يفني أن يثبت وان تعدى
 المصري بالعب لم يثبت الا ان يكون من أهل الراس تن من عاداتهم التعدي بالسب في وقته اه
 وقد اختلف في أول وقت فذكر الاسلحاني انه طلوع الشمس ومكث في الخلاصة ونفي ان يكون
 هو عند العرف لان الاكل قبل طلوع الشمس لا سهونه عدا ما اشار المصنف رحمه الله الى انه لو
 حلف لما تنبه عداة فانه بعد طلوع الفجر الى نصف النهار قد بده وهو عداة له وفي السعداء كما في
 البدائع واما العداة فمن بعد طلوع الشمس من الساعة التي تحمل فيها الصلاة الى نصف النهار لانه
 وقت صلاة الصبح والحمد ادخل لا صحح والصلح عندي ما يس طلوع الشمس وارتفاع الضي
 الا كره واذا ارتفع الضي الا كره وفي النصف لان الصلح فعمل من الصباح والصلح
 لاكثر في مقتضى زيادة على ما يفيد الاصبح اه (قوله والاسماة الى نصف الليل) أي التعدي

والغذاء الاكل من الفجر
 الى الظهر والصباح
 الى نصف الليل

(قوله وحث عند محمد)
 هوية وله الله قدي يؤكل
 وحده مقصود اه لا يصح
 تبع الحنجر بالشك بخلاف
 ما اذا كلفهم المأثبات
 لانها تسب له فلا يند زيادة
 عليه وهما يقولان هو
 ادا من وجه لانه قد
 لا يؤكل تبعه فلا يصح
 بالشك زبلي

[illegible]

من لم يمت أبا كات أو
مريت وروی معینام
سابقاً

قوله ونحوه عن هذا الأصل المخرج المصوب أن يقال لا يروى هذا الأصل لأن قوله لا يخرج في نفسه متنوع إلى سفر وغيره وكذا لما كتبه ينفذ في هاتين المسئلتين ليس من تخصيص غير المقتضى بل من تخصيص للمقتضى لأن حاصله أن كلام المخرج والمسا كتبه جنس ذواته فالنقيض نية أحد أنواع الجنس لئلا يورث من باب المقتضى قوله ونوى المسا كتبه البتة واحد بهم كذا في بعض النسخ وهو المصوب وفي بعضها لا يصح زيادة وهو غير صحيح كالأجني قوله وفيه بحث مذكور في قطع القدير حيث قال والحق أن الأفعال الخارجية لا يتصور أن تكون الأنواع ٢٠٠ واحد لا فرق في ذلك بين الفعل ونحوه

وبين المخرج ونحوه من الشرع فكأن اقتصاد الفعل بسببه ليس إلا إمرار الماء كذلك المخرج ليس إلا قطع المسافة غير أنه يوصف بالطول والقصير في الزمان فلا يصح منقحاً إلى نوعين إلا باختلاف الأحكام شرعية فإن عند ذلك هنا اعتبار الشرع إليها كذلك كافي المخرج ولو زاد نوباً أو طعماً أو شراباً

فهو باطل اه وتخرج عن هذا الأصل فعل المخرج والمسا كتبه فإذا قال ان خرجت فبسيدي ر ونوى السفر مثلاً يصدق حياته فلا بحث بالمخرج إلى غيره فخصه بالنفس المخرج يختلف ما إذا نوى المخرج إلى مكان خاص كخداً حبلاً يصلح لأن المكان غير مذكور وكذا لو حلف لا يأكل فلا ما ونوى المسا كتبه في بيت واحد يصح قالوا لأن المخرج في نفسه متنوع إلى السفر وغيره حتى اختلفت أحكامها وكذلك كتبه متنوع إلى كامله وهي المسا كتبه في بيت واحد وإلى مطلقه وهي ما تكون في دار وفيه بحث مذكور في قصر القدير قوله ولو زاد نوباً أو طعماً أو شراباً (أي قبل منه نية التخصيص دأماً لا فضاء لانه كسر في الشرط فتم كالسكرة في النفي لكنه خلاف الظاهر فلا يصدق القاضى وفي البدائع قال والله لا أتزوج امرأة على وجه الأرض بنوى امرأة بمنها قال يصدق في يمينه وبين الله تعالى اختلاف إذا قال لا أشتري جارية ونوى متولدة فان نية باطله لانه تخصيص الصفات فيه الكوفة والصبرية اه قيد للسفر رجاء الله بكونه نوى الجنس دون البعض لانه نوى الكل صدق قضاء ودأماً ولا بحث أصلاً في المصطلح لو حلف لا يأكل طعاماً أو لا شرب شراباً وعسى جمع الأطعمة أو جميع مياه العالم يصدق في القضاء وفي البدائع لو قال والله لا أكل الطعام أو لا شرب الماء أو لا أتزوج النساء فيمينه على بعض الجنس وان أراد به الجنس يصدق لانه نوى ما هو حقيقة كلامه وفي الكف الكبير إذا قال والله لا شرب ماء أو الماء أو لا أكل طعاماً أو الطعام انه يقع على الأدنى لانه هو المتقن وهو الكل ولو لا غيره فيكون فيه معنى الجنسية أيضاً ونوى الكل محتمل نية في يمينه وبين الله تعالى حتى لا بحث أصلاً لانه نوى محتمل كلامه لانه قد مر من حيث انه اسم جنس لكنه معد من وجه فلم يتناول الفرد إلا بالنية كذا في شرح الجامع لفقر الاسلام وهذا يسيراً انه لا يصدق قضاء ان كان اليمين طلاقاً أو نحوه لانه خلاف عليه أيضاً وقال شمس الأئمة قالوا واطلاق الجواب دليل على انه يصدق قضاء ودأماً ان كان اليمين بطلاق ونحوه لانه نوى حقيقة كلامه وعن أبي القاسم الصفار انه لا يصدق قضاء لانه نوى حقيقة لأثبت الالبانية فصار كانه نوى الحراز اه ثم اعلم ان الفرق بين البدائع والقضاء انما يظهر في الطلاق والعناق وأما في الحلف بالله تعالى فلا يظهر لان الكفارة حق الله ليس العبد فيها حق حتى يرفع الحالف إلى القاضى وفي الوضوء إذا استعمل الرجل يمينه وهو ظالم باليمين على ما نوى وان كان ظالم باليمين على نية من استعمله وبه أخذ أبو حنيفة ومحمد وفي اليمين بالطلاق اليمين على نية الحالف

القتل الأحكام في السفر غرض والشرع لنفسه وغيره فانه مختلف حكمهما فحكم بتعدد النوع في ذلك ولا يجني ان المسا كتبه والسكنى ليس فهما اختلاف أحكام الشرع لطائفة منهما بالنسبة إلى طائفة أخرى وكل في نفسه نوع لان الكل قرار في المكان قوله ولا بحث أصلاً

قال الرملى أى نوى بعموله ان لست نوباً جميع ثياب الدنيا لا بحث أصلاً بل ثبت نوباً أو ثوبين أو ثلثاً أو أكثر لا علم بلبس ثياب الدنيا وهو المصروف عليه تامرسل (قوله وفي اليمين بالطلاق اليمين على نية الحالف) ظاهره سواء كان ظالمًا أو مظلوماً بدليل ذكره مطلقاً بعد التخصيص في اليمين بالله تعالى فقطو يميناً عنه عبارة عن الواجب فانه جعل محتمل نية من يقول الحالف لا أن يقال المراد انه على نية الحالف في البدائع لا انما هو ادراغ إلى القاضى فلا يصدق فيه ثم الظاهر ان كلام الوتر اليمين خاصة بالطلاق لا يشمل اليمين بالله تعالى بدليل سباق الكلام وسياقه ولا من انما يدخل للقاضي اليمين بالله تعالى لكن يحتاج إلى الفرق

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا إِذْ هَدَانَا لَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا إِذْ هَدَانَا لَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ

وبقوله تعالى فانما هو الحالف
 على ما كان عليه من قبل ان
 كان من المؤمنين وانه لم
 يغير دينه الا ان يظن ان
 الدين قد تغير فليكن من
 الذين اصابوا بالخطا وانه
 لم يغير دينه الا ان يظن ان
 الدين قد تغير فليكن من
 الذين اصابوا بالخطا

من هذا الجب وأنه يمتد شره بالاناء اجامع لانه لا يمكن فيه الكرع فقتل الجمار وان كان يمكن
الكرع فعلى الخلاف ولو تكاف وشرب بالكرع فيما لا يمكن الكرع لا يمتد ذلك الحقيقة والغاز
لا يمتدحان وأشار الصنف الى انه لو شرب من نهر أخذ من دجلة لا يمتد في المسئلة الاولى لعدم
الكرع في دجلة لمحدث القصة الى غيره ويحدث في الثانية لان عينه انما عقت على شرب ما منسوب
اليها وهي لم تقطع بعينه وظاهره بانها لا شرب من ماء هذا الجب فقول الى جيب آخر فثرب
منه يمتد وفي البدائع لو حافل لا يشرب من ماء دجلة فهذا واقوله لا يشرب من دجلة سواء لم يخذ
لشرب من النهر فكان على الاختلاف ولو حلف لا يشرب من نهر يجري ذلك النهر الى دجلة فاخذ
من دجلة من ذلك الماء فشر به لم يمتد لانه قد صار من ماء دجلة لزال الاضافة الى النهر الاول
محصولة في دجلة ولو حلف لا يشرب من ماء اللطريق لم يمتد لانه لا يشرب من ماء اللطريق لم يمتد لانه اذا حصل
في الدجلة انقطع الاضافة الى المطرقان شرب من ماء وادسا لم يمتد لانه لا يشرب من ماء فدل ذلك اوجاه
من ماء مطر مستقيم حدث لانه لم يمتد الى نهر بقيت الاضافة الى المطرق كما كانت اه وفي
الظهير بنو لو حلف لا يشرب من القرات لم يمتد ما لم يكرع عند أبي حنيفة وهي معرفة غيرنا
كذاها للقاعدة وهي أن تفسر الكرع عند أبي حنيفة أن يغوص الانسان في الماء فيقول يا ماء
فغم من موضعه ولا يكون الكرع الا بعد الغوص في الماء فانه من الكراع وهو من الانسان
مادون اثر كبة ومن الجواب ما دون الكعب كذا قال الشيخ الامام نجم الدين النسفي اه وفي
الخط لو حلف لا يشرب من هذا الكو زعمت ان يشرب منه كراحي لو صب على كفه وشرب
لا يمتد ولو نوى بقوله لا يشرب من القرات ماء القرات قبل تصغيره لانه نوى ما يمتد لفظه

فإنه من غير أن يكون له من الحق في الدين حق فكان المتصور هو البرهنة عند الكتاب وخلافه لا يقع حكم الحق
وهو لا يتم بصير بالبرهان كالبطلان من البرهنة ولا يتصور خلافه الكفاية خلفا من الكفاية وحكم الدين وحكم الشرع
التي لا يثبت بعد انتقاده كسائر العقود بخلاف عبادة عبادة السما وهو بل انجر دعيا والطران في الهو لا شر ما جعله لان البر
متصور في الجملة يجوز ان يقدرة الله تعالى على عبادة عبادة على صعود السما وسما وغيره فهو موجود الاخرى انه بعد ان يباد
عليه السلام والملائكة عليهم السلام مع كل وقت وكما اكرم آصف وزر سليمان عليه السلام حيث قال انا آتيت به قبل
ان يرزى الله طرفة عين وانه خلاف العادة فباختار الله وفي الجملة انقضت اليقين وباعتبار القهر الثابت عادة حيث الحال وهذا القهر
غير القهر لقانون اليقين لان هذا القهر عن البر الواجب باليدين وهذا لا يتصور مع قانون اليقين وان كان في الكوز ما هو اقر قبل الليل
بطلت اليقين عندهما وعند أبي يوسف تبقى وتتفقوا المحاصل انها ان كانت مطلقة وفيه ما عفا دام المحال والفساد المحال فاقين
لا يثبتوا ذلك احدهما بحث ٣٥٨ غيره ان هلك المحلوف بحث وقت الهلاك وان هلك المحالف بحث في آخر جزمين

مسئلة الكوز وهي مفرغة على هذا الاصل وذكرنا هنا اربعة اوجه وجهان في القصد وجهان
في المطلقة لما في المقدمة فهي على وجهين امان لا يكون فيه ما اصرأ وكان فيه ما عرفت المحلف
سب قبل مضي الوقت وفي كل منهما لا يثبت لعدم اعتقاد اليقين في الاول ولجلائها عند الصب في
الثاني عندهما ولا فرق في الوقت بين أن يكون اليوم او الشهر او الجمعة وما المطلقة فعل وجهين اما
أن لا يكون فيه ما اصرأ فلا يثبت لعدم اعتقاد اليقين او كان فيه وصفا به يثبت لا ينفادها لا مكان
البر ثم يثبت ما السبلان البر يجب عليه كافر غاذا صيب قد صلت البر فيبحث في ذلك الوقت كالمز
مات المحالف والمساوق وظاهر كالمهم انه لا فرق بين أن يكون قد صبه هو وغيره او مال الكوز
ما صبا فيه من عرف فعل احد واما عند أبي يوسف فيبحث في الوجوه كلها غير انه في الموقت يثبت
في آخر الوقت وفي الطلاق يثبت له لان لم يكن فيه ما عوان كان فيه ما عرفت عند الصب وأطلق
للمصنف في عدم حثه المسائل الثلاثة فثبت ما اذا علم المحالف ان فيه ما اصرأ او لا وما اذا علم ان لا ما فيه
وفيه لا استيعابا بعدم علمه بان لا ما فيه واما اذا علم ان لا ما فيه يثبت بالاتفاق اه لانه اذا علم
وقعت عنه على ما يحل الله تعالى فيه وقد تحقق العلم فبحث وروى عن أبي حنيفة في رواية اخرى
انه قال لا يثبت علم اول يعلم وهو قول زفر اه وفيه في التيسر هذه الرواية في شرح دوله ان لم يثبت
فلانا فكذلك اولد المثل في حثي المنصر وجزم لا إطلاق في بيع القدر وقد نزع على هذا الاصل مسائل
منها ما لو حلف ليقول زيدا اليوم فبات زيد قبل مضي اليوم لا يثبت عندهما كإسائي فيناه ومثاله
حلف لياكلن هذا الرغيف اليوم فاكله غيره بل الليل ومثاله لو حلف ليقصير فلاذنيه غدا فلا
قدما لو علم له اوقات أحدهما قبل مضي القصد وانضاضه قبله أو أبراه فلاذنيه قبله لم يثبت ومثاله لو

أجزاء حياته لان الحث
بغوات التي في جميع عمره
وقد تحقق وقوع البأس
عن الفعل وان كانت
موقته ان كان المحالف
والمحلف عليه قائمين
ومضي الوقت حث في
قولهم لوقوع البأس عن
الفعل في الوقت المشروط
وان هلك المحالف والمحلف
عليه قائم ومضي الوقت
لا يثبت عندهما لانه
انما يثبت في آخر جزء
من أجزاء الوقت لان شرط
الحث ترك الفعل في
جميع أجزاء الوقت فاذا
كان متنافي آخر الوقت
فثبت لا يوصف بالحث

ولو هلك المحلوف عليه والوقت باق والمحالف قائم بطلت اليقين عندهما وعند أبي يوسف يثبت
اه باختصاص (قوله وأطلق للمصنف الخ) قال الرمي مقتضى ما اخبر في مسئلته ان لم اصل فلما من التفصيل بين العلم وعدمه
أن يحصل إطلاقه مناعى عدم العلم جلا له في حق المفسد لكن ما شاع على وتيرة واحدة وان كان في التيسر صحيح رواية الاطلاق
لا احتمال احتباره رواية التفصيل كالاختصاص فيكون في المسئلة اختلاف التصحيح والترجيح كما هو ظاهر لكن الزا في فرق بين
مسئلة الكوز وبين مسئلة القتل فانه اذا كان عالما فقد عذبه على حياته بتدبيره الله تعالى وهو مصور بخلاف مسئلة الكوز
فان ما يحدته الله تعالى فيه غير المحلوف عليه قبل ان ما أطلقه من ارباع على إطلاقه تامل اه أى لان المحلوف عليه هاما ما عرفت
في الكوز وقت الحلف دون الحادث بعده لكن قد يقال انه اذا كان عالما بانه لا ما فيه يكون المراد ما عرفت فاقفه بعد الحلف كما
في لاقنن فلا تمان القتل لزهاق الروح فاذا كان عالما به وراد روحه سمحت (قوله لم يثبت) قال الرمي عدم الانتقاد فيما
اذا كان متناوفا الحلف اما اوقات أحدهما قبل مضي القصد او فضاء أو أبراه قبله بطل بعد الاذنه شرط بقائه الوقت

قال

فإنه لا يثبت في الأصل في المذنبية أحد المقتضى الخلفي الأعمال (قوله أو آخر ج) أو قوي) منطوق على انفسه من دخول الفاء
فإنه لا يثبت الفاء داخله عليه في كلام الخائف يدل عليه قوله لا أقول قال انفسه طلبت لا منقطع (قوله أو أو ذهني) قال الرمي
تأمل فيه وراجع نسخة صحتان صاحب البرازية تسمى فيها بالبحث فيه أقول الذي في النسخ هذا لا يتطابق وهكذا في الفتح
في الكتاباتية وكذلك إذا قال واذني الآن يريد بهذا كلاماً مستأنفاً وفي النسخة ٢٦١ والمتفق أن أراد بقوله واذني طلاقاً

طلقت به وأخبرني باليمين
أخبرني أم (قوله فلم
كل على الآخر لا يثبت)
قال الرمي وفي البرازية
بحث فراسمه وتامل أم
أقول الذي في الظهيرة
انه لا يثبت معه إلا بأن
الباء متاقية القرآن وفي
تلفيظ الجامع ان ابتدأت
بكلام أو تزوج أو كنت
قبل تكليمي فتكلم
أو تزوجاً معاً لم يثبت
أبد الاستحالة السبق مع
القرآن (قوله ولو سلم من
الصلاة الخ) قال في الفتح
ولو سلم من الصلاة كان
كان اما ما قبل ان كان
للمصوف عليه عن يمينه
لا يثبت وان كان عن
يساره يثبت لان الاولى
واقعة في الصلاة فلا يثبت
بها بخلاف الثانية وقبل
لا يثبت بها الا تاقى
الصلاة من وجهه وكذا
عن محمد لا يثبت فيها
وهو الصحيح والاصح ما في
الشافعي انه يثبت الا أن
ينوي غيره وفي شرح

حتى يكلمه بكلام مستأنف بعد اليمين منقطع عنها لا متصل بها فلو قال بوصول ان كنت فانت
طالق فانه يأتى أو قوي أو شقها أو زوجاً مطلقاً لا يثبت لان هذا من علم الكلام الاول فلا
يكون مردداً باليمين الا أن يريد به كلاماً مستأنفاً وفي المتن لو قال واذني أو واذني لا تطلق ولو قال
اذني طلقت لا منقطع عن اليمين وفي ولدان من معاصرين محمد لا تملك يوماً وأعدا حمله كله
اليوم بقوله أو عدا أم وتعمق في تقدير بأنه لا شك في عدم صحته لانه كلام واحد فانه إذا أراد
ان يحلف على أحد الامرين لا يقال الا كذلك وعلى هذا اذا قال لا تملك يوماً ابتداءً بكلام فعدى سر
فالتحالف لم كل على الآخر وما لا يثبت وانحلت عينه لعدم تصور ان يكلمه بعد ذلك ابتداءً ولو قال لها
ان ابتدأت بكلام وقلت له هي كذلك لا يثبت اذا كملها لانه لم يتدبرها ولا يثبت بعد ذلك لعدم
تصور ابتداءها ولو حلف لا يكلمه فلم على قوم هو فقه حث الا أن لا يقصده فيصدق ديانة لا قضاء
أما لو قال السلام عليك الا على واحد صدق قضاء معتدلاً ولو سلم من الصلاة فان كان اماماً قبل ان كان
المصوف عليه عن يمينه لا يثبت وان كان عن يساره حث لان الاولى واقعة في الصلاة فلا يثبت بها
بخلاف الثانية وقيل لا يثبت بها لانها في الصلاة من وجهه وكذا عن محمد انه لا يثبت بها وهو
الصحيح ولو دق عليه الباب فقال من حث ولو ناداه المصوف عليه فقال ليك اولى حثي ولو كلف الخائف
بكلام لم يفهمه المصوف عليه فقهه روايتان ولو اراد ان يبرئ فقال وقد مر المصوف عليه بما حاط اصح
افصل كتبوك فتفهمه المصوف عليه وفهمه لا يثبت لما روى ان عبد الرحمن بن عوف حلف
لا يكلم عثمان فكان اذ امره يقول يا حاط اصنع كذا حثكنا ويحاط كان كذا ولو قال لا امره ان
شكوت مني الى أخيك فانت طالق فهاهنا هو وعنده هاهنا لا يغل فقال المرء ان زوجي فعل
في كذا وكذا ما طبت العشي بذلك حتى سمع اخوها لا تطلق لانها ما شكت اليه لانها لم تقاطعه
ولو قال ان شكوت مني الى أخيك قال في الكتاب هذا الشد يرديه انه يخاف عليه ان يثبت والتظاهر
انه لا يثبت لانه براد في العرف بالشكاية بين يديه الشكاية اليه كذا في الواقيات ولو حلف لا يتكلم
فقال امره شيئاً فقال ما حث ولو جاءه كافر يريد الاسلام فبين صفة الاسلام معهما ولا وجه اليه
لم يثبت وفي المصطوي سمي الخائف المصوف عليه السوء أو وقع عليه القراء وهو مقدم يثبت وخارج
الصلاة لا يثبت ولو كتب اليه كذا أو أرسل اليه رسلاً لا يثبت لانه لا يسمي كلاماً معاً فلا طلاق
وأجدوا استدلالهم بقوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحياً الى قوله أو برسلاً ولا واجب
عنه ما رمى الايمان على العرف واعلم ان الكلام لا يكون الا باللسان فلا يكون الا بالشارة ولا
بالكتابة والاخبار والافراد والشارة تكون بالكتابة لا بالالشارة والالغاء والالغاء والافراد
والالغاء يكون بالالشارة ايضاً فان نوى في ذلك كله أي في الالغاء والافراد والالغاء والالغاء والافراد

٤٦ - بحر رابع القدو ري فيما اذا كان اماماً يثبت ادواته فلي ذلك الفصل وعند محمد وان كان مقتدياً
لا يثبت مطلقاً لان سلام الامام يرضى بالمقتدى عن الصلاة عنده خلافاً لها وبه قال مالان (قوله لا بالالشارة والالغاء) بحلف الالغاء
على الالشارة عطف مرادف أو متباين بان يراد الالشارة بالبدن والالغاء بالراس (قوله أي في الالظهار والافساد والالغاء والالظهار)
الافساد بالالفاء من اقضى السر ذكره الاخبار مع هذه المذكورة ان تخالفها فاقم من انه يكون بالكتابة لا بالالشارة فانه لو أخبر

فالنعمس السبعة مطلقا اذا قال ان ترك الصوم شهرا فانه يتناول شهرا من حين حلف لان تركه
 مطلقا يتناول الا بدفع كرا وقت لاخراج ما ورأه فهو كقوله ان تركت كلامه شهرا وان لم انا كنه
 شهرا وتظهر اذا جهر شهرا وكذا حال الدين واما الاجل في قوله كلفت لك بنفسك الى شهر اختلف
 في انها لبيان استبعاد المدة او لانها ثمانية اى يوسف لانها المبالغة فلا يلزم باحضاره بعد الشهر
 والمخاطبة حال الدين فخلاها لبيان اشتد اهافا يلزم باحضاره قبل الشهر وهو احسن
 لان الاجل في شبه القرية كذا في دفع القدير وفي البدائع ولو حلف لا يكلمه شهرا يقع على
 ثلاثين يوما ولو قال الشهر يقع على بقية الشهر ولو حلف لا يكلمه السنة يقع على بقية السنة
 وأشار المصنف الى انه لو حلف بالليل لا يكلمه يوما فانه يفتى بكلامه من حين حلف الى ان تغيب
 الشمس من الغد يدخل في بقية ليلة الليل حتى لو كلمه فيما بقي من الليل اوفى الظن بفتى لان ذكر
 اليوم للاخراج وكذا لو حلف بالنهار لا يكلمه ليلة حث بكلامه من حين حلف الى طلوع الغدير
 ولو قال في بعض النهار لا كلمه يوما ليس على بقية اليوم والمدة المستقلة الى مثل تلك الساعة التي
 حلف فيها من الضد لانه حلف على يوم منكر فلا بد من استيفائه ولا يمكن استيفاؤه بالتمام من
 اليوم الثاني فيدخل الليل بطريق التبس وكذا اذا حلف لا يكلمه ليلة والعين من تلك الساعة
 الى ان يضيء مثله من المدة المستقلة فيدخل النهار الذي بينهما في ذلك لانه حلف على ليلة منكرة
 فلا بد من الاستيفاء فان قال في بعض اليوم واقهلا كلك اليوم واليمين على ما بقي من اليوم فانما
 عربت النعمس سقطت اليمين وكذلك اذا قال بالليل واقهلا كلك الليلة فخالط الغدير سقطت
 ولو قال واقهلا كلك اليوم ولا غدا فاليمين على بقية اليوم وعلى عدول تدخل الليلة التي بينهما في
 اليمين كذا في البدائع وفي الوقعات حلف لا يكلمه اليوم ولا غدا ولا يصعد فيه ان يكلمه بالليل
 لانها ايمان ثلاثة ولو لم يكره حرف النفي فهي عين واحدة فيدخل الليل بمزلة قوله ثلاثة ايام وفي
 الظهريه ولو قال واقهلا كلك شهر الا يوما وليلة فله ان يختار اى يوم شاءه ولو قال شهر الا نقصان
 يوم فهو على تسعة وعشرين يوما وهو مخالف للاول له (قوله لا يتكلم فقرأ القرآن اوسج لم يفتى)
 لانه لا يسمي متكلما خارجا وسطا اطلقه فعمل ما اذا كان في الصلاة او خارجا وان كان في الصلاة
 فهو متقى عليه وان كان خارجا فاختار القنوري الحنفى واختار حواهر زاده عدمه لما ذكرنا
 وفي دفع القدير انه اختار الفتوى من غير تفصيل بين عقد اليمين بالعريسة او بالعارسة وان كان
 ظاهر المذهب التفصيل الذي ذكره القنوري لان بعضى الايمان على العرف وفي العرف المتأخر
 لا يسمي التسمية والقرآن كلاما حتى انه يقال لمن يسبح طول يومه او يقرأ لم يتكلم اليوم بكلمة اه
 لكن في الوقعات المختار الفتوى ان اليمين اذا كانت بالعريسة لم يفتى بالعراقفة في الصلاة وبجنت
 بالعراقفة خارجا وان كانت بالعارسة لا يفتى مطلقا اه فقد اختلفت الفتوى والاتقاء بظاهر
 المذهب اولى وفي التهذيب للقلانسى الكلام في الحقيقة مفهوم يتناقى الحرس والسكون وهو
 اختار تحقيق اهل السنة لكن في العرف صوت منقطع ومفهوم يخرج من الغم ولا تدخل فيه
 القراءة والتسبيح في الصلاة في عرفهم وفي عرفنا لا تدخل في غير الصلاة ايضا وكذا قراءة الكتب
 طاهرا وباطنا في عرفنا اه فاذا انه لا يفتى اذا قرأ كتابا اى كتاب كان فيه يسبح كونه حلفا انه
 لا يتكلم لانه لو قال كتابا حكمت كلاما حسنا مات طالق ثم قال سبحان الله والمجد لله ولا اله الا
 الله والله اكبر ملقت واحدة ولو قال سبحان الله الحمد لله لا اله الا الله الله اكبر ملقت ثلاثا كذا في

لا يتكلم فقرأ القرآن
 اوسج لم يفتى

لا وفي بعضها لا يصح
 ما شئت افيكون الضمير
 في لا يتكلم راجعا الى
 قول اى يوسف ويؤيد
 الاول ما في النهر حث
 قال ونوقض هذا بما في
 الصغرى لو اذن لصدقه
 وهو لا يعلم صغ الاذن
 ودفع بانه قال حتى اذا علم
 صانه ما ذوقا قبل على انه
 ليس له قبل العلم حكم
 الاذن ولذا قال في الشامل
 الخ (قوله والاتقاء بظاهر
 المذهب اولى) قال في
 الشرنبلالية الاولوية غير
 ظاهرة لما ان منسقى
 الايمان على العرف المتأخر
 ولما علمت من اكثرية
 النصح له

التامه في وفي الواقعة خلف لا يقرأ القرآن اليوم تقرأ في الصلاة أو خارجها بحيث لا يقرأ
 القرآن وإذا قرأ باسم الله الرحمن الرحيم فلا يقرأ في سورة النحل بحيث وإن قرأ في سورة
 النحل أو لا نسبه له بحيث لا يقرأ في سورة النحل أو لا يقرأ في سورة النحل أو لا يقرأ في سورة النحل
 فيها حتى إذا أتى إلى آخرها لا يقرأ في سورة النحل أو لا يقرأ في سورة النحل أو لا يقرأ في سورة النحل
 فلا يقرأ في سورة النحل أو لا يقرأ في سورة النحل أو لا يقرأ في سورة النحل أو لا يقرأ في سورة النحل
 القرآن عن القراءة إذا حكم متعلق به ثم عطفه في قوله لا يقرأ فلا يقرأ في سورة النحل أو لا يقرأ في سورة النحل
 ونصف السطر لأن نصف السطر لا يكون مفهوم المعنى فالأول والقول على قول أبي يوسف اه
 (قوله يوم أكل كرم فلا تاكل الجديدين) فإذا قال يوم أكل كرم فلا تاكل الجديدين فهو على السبيل والنهار فلا
 كرمه لا يقرأ في سورة النحل أو لا يقرأ في سورة النحل أو لا يقرأ في سورة النحل أو لا يقرأ في سورة النحل
 بولهم يومئذ يدرى والكلام لا يندفع وقد تقدم تحقيقه في فصل إضافة الطلاق إلى الزمان قيد قوله
 يوم أكل كرم فلا تاكل الجديدين ولا يندفع في قوله لا يقرأ في سورة النحل أو لا يقرأ في سورة النحل
 التي ينتمى في اليوم لانه لا يقرأ في سورة النحل أو لا يقرأ في سورة النحل أو لا يقرأ في سورة النحل
 الأفراد أصله قوله تعالى فلا تاكل الجديدين ولا يندفع في قوله لا يقرأ في سورة النحل أو لا يقرأ في سورة النحل
 دخلت الليلة التي بين اليوم والغد في عينه لانهما جميع بين الوقتين الثاني وبين الأول بحرف الجمع
 وهي الواو فصار وقتا واحدا فدخلت الليلة المحظية ولو حلف فلا يكلمه ومن تدخل فيه الليلة سواء
 كان قبل طلوع الفجر أو بعده وكذلك الجواب في السبيل ولو قال والله لا أكله يوما ولا يومين فهو
 كقوله ثلاثا لم يقرأ في سورة النحل أو لا يقرأ في سورة النحل أو لا يقرأ في سورة النحل أو لا يقرأ في سورة النحل
 محمد في الجامع أنه على يومين حتى لو كلف في اليوم الأول والثاني بحيث وإن كلف في اليوم الثالث
 لا يقرأ في سورة النحل أو لا يقرأ في سورة النحل أو لا يقرأ في سورة النحل أو لا يقرأ في سورة النحل
 أيضا أطلق في تصديقه فيقول البينة والقضاء وعن أبي يوسف أنه لا يصدق قضاء (قوله وليس له
 أكله على السبيل) لانه حقيقة في سواد السبيل كالتأخير لياض خاصة ولم يصح استعماله في مطلق
 الوقت بخلاف اليوم وما ورد في أشعار بعض العرب من إطلاقها على مطلق الوقت فانه مأخوذ في صفة
 الجمع وكلامنا في المقر وقد علمنا انه لو حلف لا يكلمه ليلة فاليمين من تلك الساعة إلى أن يجيئ مثلها
 من الليلة المستقلة فدخل النهار الذي ينتمى في ذلك وإذا كان بالليل وقال لا أكله ليلة فلا تطلع
 الفجر سقط (قوله أن كانه الآن تقدم زيد أو حتى أو الآن ينادي أو حتى) فكذلك كلف قبل قدمه
 أو أنه حنت وبعدها لا أي وان كلف بعد التقسيم أو لا فلا يقرأ في سورة النحل أو لا يقرأ في سورة النحل
 الغاية ومنتهى بعدها فلا يقرأ في سورة النحل أو لا يقرأ في سورة النحل أو لا يقرأ في سورة النحل
 ملاصق فيها أنها لا تستأنف وتستعار للشرط والغاية إذا تعذر الاستئناس بسبب تنجسها وهو أن حكم
 ما جعل كل واحد من الاستثناء والشرط والغاية يخالف ما بعده فسد الشرط لانه لو قال أنت طالق
 الآن بغيره فلا تاكله ان قدم فلا تاكله لأن لا تطلق وان لم يقدم حتى مات فلا تاكله وهي هنا للشرط كانه
 قال ان لم يقدم فلا تاكله أنت طالق ولا تكون الغاية لأنها انما تكون لكونها في واقعها لا تاكله
 والطلاق مما لا يجتمع معني فتكون فيه للشرط وتسامى في فتح العذر وفي المحيط لو قال والله لا أكله
 في اليوم الذي يقدم فيه فلا تاكله في اليوم الذي يقدم فيه فلا تاكله في اليوم الذي يقدم فيه فلا تاكله
 الحنت كلامه يوم القدر وقد وجدوا كلف بعد التقديم أو لا يقرأ في سورة النحل أو لا يقرأ في سورة النحل

يوم أكل كرم فلا تاكل الجديدين
 الجديدين فان قرأ في النهار
 خاصة صدق بوليته أكله
 على الليل ان كنهه الا ان
 يقدم زيد أو حتى أو الآن
 يافت أو حتى فكذلك
 فكل قبل قدمه أو أنه
 حنت : بعدهما
 (قوله ولو قال والله لا
 أكله يوما ولا يومين الخ)
 قال في تلخيص الجامع
 التامه ولو حلف لا
 يكلمه يوما ولا يومين
 فكلمه في الثالث لم
 يقرأ في سورة النحل أو لا يقرأ في سورة النحل
 مع النبي وفاحل الاستعداد
 أصله لا كل حزب ولا
 تقرأ اليوم الأول بعد
 منهما ما في يومين
 يقرأ في سورة النحل أو لا يقرأ في سورة النحل
 يستقل بما طفق فلا
 تداخل

قال الرمي قبل الاكل في الدار ولم يقيد بوقت تناوي القتل في البلدة في الفلأدم اكله
فقط بل انما عليه انه فيها وان خرج الفلأدم والسوق بمختلفة البلدة فانه ٢٩٥ لا يطلق عليه انه فيها وهو خارج عما اكل له

وقال بعض الفضلاء

سياق في باب العين في

الضرب والقتل عن

الواضحة حلف لا يشرب

النبيذ مادام بخاري

فنفارق بخاري ثم عاد

فسرقنا يحنث الا اذا سقى

بقوله ما دمت بخاري ان

تكون بخاري وفنائه

اه اى فتعمل نكته

لايه شدد على نفسه

والظاهر ان يقال هنا

كذلك (قوله ثم اكل

وان مات زيد سقط الحلف

لا ياكل طعام زيد ولا

يدخل داره ولا يلبس

ثوبه ولا يركب دابته

اولا يكلم عبده ان اشار

وزال ملكه وعمل لم

الباقى لا يحنث) الذى

يظهر تقسيمه بما اذا

كان عبده اكل كله وقد

تقسم ما يدل على ذلك

كذا في حواشي ممكن

لاي السوء قلت لكن

على المسئلة في الحانة

بقوله لان شرط الحنث

الاكل حال جهالة لكل

في حلف فلان ولا يوجد

اه وفائدة عدم الحنث

مطلقا لقصد الشرط (قول

للمصنف اولاً برك

شرط لانهم لم يقر به حرف الشرط ولكنه حلفه معر فالحال هو شرط الحنث وهو الكلام وانما يتصور
القديم معر فالشرط اذا وجد الشرط فيه لما اذا وجد بعد حلفه كونه معر فلا بد من ضرورة
كون الشيء معرا فتلزم ذلك الشيء عليه كالتوالت لانه انما يطلق قبل شهر رمضان وشهر
كان رمضان معرا لا شرطا وكذا قال انما يطلق قبل قدوم فلان شهر اذا قدم فلان قبل قيام
الشهر لا يطلق ويجعل الكفارة قبل القديم لا يصح لانه لا حنث قبل القديم اه (قوله وان مات
زيد سقط الحلف) لما في الذخيرة اذا الاصل ان الحالف اذا جعل لحيته غاية وماتت الغاية سقطت
اليمين عند اى حنثة ويحتمل حتى ان قال لقبره والله لا اكل حتى ياخذنى فلان او قال لقبره والله
لا انازل حتى تغيبنى حتى فانت فلان فيل الا ان اوبرى من المال ليمين ما طاعة قوله ما خلا ما
لاي يوسف وعلى هذا لو حلف ليقين ما له اليوم فأراد الطالب وعلى هذا فخرج حنث هذه المسائل
انما قال ان قطعت كذا ما دمت بخاري فكذا فخرج من بخاري ثم رجع وفصل ذلك لا يحنث فحب
ان يسل من كله ما زال وما دام وما كان غاية تنتهى اليمين بها اذا حلف لا يفعل كذا مادام بخاري
فخرج تنتهى بيمينه بالمرح واذ اقاموا اليمين منتهية ما فعل ذلك الفعل لا يحنث في عبثه كذا
فتاوى القسلى وعلى هذا اذا حلف لا يصطاد مادام فلان في هذه البلدة وفلان امر بهذه البلدة فخرج
لامر الى بلدة اخرى لا مر اصطاد الحالف قبل رجوعه او بعد رجوعه لا يحنث في عبثه لان اليمين
بقتى بمرح الامر وفي فتاوى ابي الليث اذا حلف لا يدخل دار فلان مادام فلان فيها فخرج فلان
باهله ثم ما ودخل الحالف لا يحنث في عبثه وفي العيون اذا حلف لا يكلم فلانا مادام في هذه الدار
فخرج بجماعه وانما هو ثم ما ودخله لا يحنث وانما قال والله لا اكلم فلانا مادام عليه هذا الثوب او ما كان
عليه او ما زال عليه فزعمتم ليسه وكله لا يحنث ولو قال لا اكلمه وعليه هذا الثوب فزعمتم ليسه وكله
حنث لان في هذه الصورة ما جعل اليمين وقتة بوقت بل يقيد بصفة فتبقى اليمين ما بقيت تلك
الصفة وفي فتاوى ابي الليث اذا قال لا يبريه ان تزوجت ما دمت خا حيا فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت
حياتها حنث فلو تزوج امرأة اخرى في حياتها لا يلزمه الحنث ولو كان قال كل امرأة تزوجها
ما دمت خا حيا يلزمه الحنث بكل امرأة تزوجها مادام خا حيا مادامات احدهما سقط اليمين حتى لو تزوج
امرأة بعد ذلك لا يلزمه حنث الحنث لان شرط الحنث التزوج مادام خا حيا ولا يتصور ذلك بعد موت
احدهما فيسقط واذا حلف لا ياكل هذا الطعام مادام في ملك فلان فباع فلان بضمه ثم اكل الحالف
الباقى لا يحنث لان اليمين قد انتهت ببيع البعض ولو قال لقبره والله لا انازل حتى تغيبنى حتى
اليوم ويته ان لا تترك لزوم حتى يعلقه حقه فضى اليوم ولم يخرقه ولم يعلقه حقه لا يحنث فان فارقه
بعد مضي المدة يحنث وكذلك اذا قال لا انازل حتى اقبلك الى السلطان اليوم او حتى يخلصك
السلطان منى فضى اليوم ولم يخرقه ولم يخلصه الى السلطان ولم يخلصه السلطان فهو سواء لا يحنث
الا بتركه ولو قسم اليوم فقال لا انازل حتى تغيبنى حتى فضى اليوم ولم يخرقه ولم يعلقه حقه لم
يحنث وان فارقه بعد مضي اليوم لا يحنث لانه وقت الفرق ذلك اليوم وقسم ما انا فيها (قوله
لا ياكل طعام زيد ولا يدخل داره ولا يلبس ثوبه ولا يركب دابته ان اشار وزال ملكه وفصل لم

دائمه) قال الرمي في النسخ التي لم تنامت واشر وحاصه هذا ولا يكلم عبده والذى يظهر ان النسخة التي شرح عليها ليس فيها
ذلك فلهذا قال فيما ياتي ولم يذكر المصنف العبد فتأمل

يبحث كافي المتحدون
لم يشرا لا بحث بعد الزوال
وحت بلقب صدوق
الصدوق والزوجة حث
في المشار بعد الزوال
وفي غير المشار لا وحت
بالجسد

(قوله والا حث) ظاهرة
يبحث في المقصد أيضا
مع ان الزايفي عند قول
المصنف وحت بالمقصد
أي حث بالمقصد من
العبدين والزوجة في هذه
الصورة وهي ما اذا حث
لا يكلم صدق فلان أو
زوجه ولم يشرا اليه اه
فلا حثان قوله وحت
بالمقصد راجع الى صورة
علم الاشارة انه لو اشار
لا بحث بالمقصد كافي
مسئله ما اذا كان المضاف
لا يقصد بالمعاداة

يبحث كافي المقصد وان لم يشرا لا بحث بعد الزوال وحت بالمقصد في الصدوق والزوجة حث في المشار
بعد الزوال يوق غير المشار لا وحت بالمقصد بيان لمنازل الاصل فيما اذا حث على هجران محل
مضاف الى فلان كل يكلم عبد فلان وزوجه أو صديق أو لا يدخل داره أو لا يلبس ثوبه أو لا يركب
فرسه أو يأكل طعامه أو من طعامه فلا شك ان هذه الاضافة في الكل معرفة لمصنف ماعدا العين على
هجره سواء كانت اضافة تملك كعبد وداره ودانته أو اضافة نسبة أخرى غير تلك كزوجه
وصدقة فلا اضافة مطلقا تعبد النسبة والنسبة أعظم كونها نسبة ملك أو عين فلا يصح جعل
اضافة النسبة تقابل اضافة للملك كافي الهداية وغيره لانه لا تقابل بين الاعم والاخص الا ان يكون
مخصوص عرف اصطلاحى واذا كانت هذه الاضافة مطلقا للترتيب في بعد ذلك اما ان يقرن به لغة
الاشارة لقوله لا اكلم عبد هذا ولا فعلى تقدير عدم الاشارة لظاهر ان الباقي في العين كراهته في
المضاف اليه لا يعرفه باسمه العلم ثم أعقبه بالاضافة ان عرض اشترك مثل لا اكلم راشدا عبد فلان
لنزول الاشتراك العارض في اسم راشدا فلتقتصر على الاضافة ولم يذكر اسمه ولا اشار اليه كان
الظاهر انه لعنى في المضاف اليه وان احتمل ان يعبر بفضا لانه أيضا كالزوجة والصدوق فلا
يصار اليه بالاحتمال وحينئذ ما بين منه مقتضى هجر لضاف حال قيام الاضافة وقت الفعل بان
كان موجودا وقت الفعل ودامت الاضافة الى وقت الفعل وان انقطع ثم وجدت بان ما ع وطلق ثم
استردا ولم يكن وقتا العين ما شترى عبدا فكلمه حث وكذا لو لم تكن له زوجة فاستحل زوجه
والمحصل ان اذا اضاف ولم يشرا لا بحث بعد الزوال في الكل لا يتطاع الاضافة ويبحث في المقصد بعد
اليمين في الكل لوجودها واذا اضاف وأشار به لا بحث بعد الزوال والتجديد ان كان المضاف لا يقصد
بالمعاداة والا حث ولم يذكر المصنف العبد للاختلاف فلهذه انه كالأدلة لا يقصد بالمعاداة
وروى ابن سماعة عن كافي الصدوق وجه الظاهر ان العبد مطلقا لا اعتبار بعينه لا احواله يباع في
الاسواق كالحجارة والطاره ان كان منه أذى انما يقصد هجران سببه بهجرانه وفي بعض الشروح
لا تروج بنت فلان لا بحث ما ثبت التي قوله بعد اليمين ما لا جناح وهو متكل فانها اضافة نسبة فينبغي
ان تتعقد على الموجود حال الزوج فلا حث ان في التفاريق عن أبي يوسف ان تزوجت بنت فلان أو
أمتة على المرحود والمحدث كذا في فتح القدر وأطلق المصنف في زوال الملك في المسئلة الاولى فتشمل
ما اذا زالت الملك من الخوف عليه الى الخائف كذا اذا حث لا كل طعامك هذا لاهل بيته ما كلكم
يبحث في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعندهم يبحث في بقية ما سأل لا يفرق في الزوال
بين ان يكون الى الخائف أولا كذا في الذخيرة ولو حلف لا كل من علة أرضه فقا كل من غن الفلة
حت لانه في العرف يسمى آكل علة أرضه وان نوى آكل نفس ما يجزى منها صدق ديانة وقصا له
نوى الحقيقة كذا في النسخة أيضا ولو حلف لا كل من كسب فلان فالكسب ما صار له فله
كما أخذ المباحات وبقوله في العقود ما الميراث فليس بكسبه لان الملك نسب نفسه فخرضه فلا
يضاف الى كسبه فاذا حلف لا كل من كسب فلان فهو في الخوف عليه شأ وأكل الخائف لا يبحث
ولو اشترى الخائف من الخوف عليه مما كسبه الخائف عليه أو كلفه يبحث لا شرط البحث
أكل مكسوب فلان وهذا كل مكسوب نفسه فلو وهبه له أو تصدق به عليه أو كلفه حث ولو مان
الخائف عليه وترك مالا أكسبه وورثه رجل فأكلم الخائف حث لان الثابت للوارث عن الثابت
للورث وكذلك لو ورثه الخائف أو كلفه حث لانه كسب فلان المست قال في الواميات بخلاف قوله

حال فلان الميت ومختلفا عاونا يتقل الى غيره بغير الميراث بشرا او وصية حيث لا يثبت لاه صاوكسا
 لثاني ولو حلف لا ما كل من ميراث فلان فبات الحلف عليه ثم مات وارثه وورثه غيره فاما كاله الحالف
 لم يثبت لان الميراث الثاني ينتفع حكم الاول ولو حلف لا ما كل من ميراث ابيه شيا فاشترى بما ورت
 طعاما او كله حث ولو اشترى بالميراث شيا واشترى بذلك الطعام طعاما او كله لم يثبت ولو حلف
 لا ما كل من ملك فلان او عاملكه فلان فخرج حثي من ملكه الى ملك غيره او كله الحالف لا يثبت
 وكذلك لو حلف لا ما كل طعام فلان ولو حلف لا ما كل ما يشترى فلان فاشترى نفسه او لغیره او كله
 الحالف يثبت ولو باعه للملوف عليه ثم اكل الحالف لا يثبت لان الشراء الثاني فسخ الاول ولو حلف
 لا ما كل من مال فلان فصبه حنطة فطبخها او دقها فخبزها او كله يثبت هكذا كفي موضع من
 المتقى وكفي موضع آخر منه لا يثبت ولو قال لا اكل من طعام فلان فصبه منه او كله حث ولو
 حلف لا ما كل مما زرع فلان فباع فلان زرعه او كله الحالف يثبت لان الزراعة لا يفسد الشراء
 ولو حلف لا ما كل من طعام فلان وفلان باع الطعام واشترى منه او كل حث الكل من الذخيرة
 والقرع الا غير ولود على قول المصنف وان لم يشتر لا يثبت بعد الزوال فيقيد كلام المصنف بان
 لا يصحكون فلان باع الطعام وعطه في الواقعة بانه يراد به طعامه باسم ما كان مجازا عرف ذلك بحكم
 دلالة الاحمال وكذا هذا في قوله لا البس من ثياب فلان وهو نظير قوله لا اكل من مال ابي بصد
 مومها اه وفي الذخيرة ايضا لو حلف لا ما كل من طعام فلان ما كل من طعام مشترك بينه وبين
 غيره يثبت لخلق الطعام على القليل والكثير بخلاف الدار والثوب ولو حلف لا ما كل من خبز
 فلان ما كل من خبز يمينه غير يمينه يثبت بخلاف ما اذا حلف لا اكل من رغف فلان ما كل من
 رغيف يمينه وبين آخر لا يثبت لان اسم الخبز يطلق على القليل والكثير ولا كذلك اسم الرغيف ولو
 حلف لا ما كل من طعام فلان ما كل من طعام مشترك بين الحالف وبين فلان لا يثبت لان ما كل
 الحالف هو من حسنة ولو حلف لا زرع ارض فلان فزرع ارضا يمينه وبين غيره حث لان كل جزء
 من الارض يسمى ارضا ولا كذلك الثوب والدار فان كل جزء من الدار لا يسمى دارا وكذلك كل
 جزء من الثوب لا يسمى ثوبا اه وفي الواقعة حث لا ما كل مما يشترى به فلان فاشترى حنطة
 وذبحها فاما كاله الحالف لا يثبت لان فلان لما اشتراه بعد ما صار محسوبا ولو حلف لا ما كل من طعام فلان
 فاكل من خله طعام نفسه او وزيته او لحمه يثبت لانه اكل من طعامه ولو حلف لا ما كل من مال باسه
 وكان بينه وبين ابنه حب من نخل ما كل منه يثبت لانه اكل من مال الابن اه ويحتاج بحث الى
 الفرق بين الطعام والمال كالاخص في الواقعة ايضا قال ان اكلت من مال حثي شيا ما رافى
 طالق فتدفع اليه عيّن حثه فعمل في غير آخر وغيره فاما كل لا يثبت لان العيّن قد ذهب وكذا لو
 حلف لا يشرب من شرابه ولا باكل من لحمه فاختصاه ولما للملوف عليه وحطما في عيّن لا يثبت
 اذا اكل من ذلك اللحم لان ذلك قد تلاشي ولو حلف لا ما كل من كسب فلان ما كل كسره مطروحة
 في بيت الملوف عليه فان كانت الكسرة بحال لا يعطى مثلهما الفقير لا يثبت وان كان بحال يعطى
 مثلهما الفقير يثبت اه ثم اعلم ان ما في المختصر انما هو عند عدم النية ولما اذا نوى شيا فهو على
 ما نوى لانه لا يثبت كلامه وفي الذخيرة حث لا ما كل من طين فلان او من خبزه فهذا على الماضي
 والمستقبل وكذلك قوله بما خبز فلان مما اشترى فلان على الماضي والمستقبل اه (قوله لا يكلم
 صاحب هذا الطبيب قباة فكله حث) لان الانسان لا يمتنع عن كلام صاحب الطبيب

لا يكلم صاحب هذا
 الطبيب قباة فكله
 حث

(قوله لان الانسان لا
 يمتنع عن كلام صاحب
 الطبيب لاجل
 الطبيب) فيه انه يجوز
 ان يكون حثا فعبادي
 لذلك كذلك حثية
 أبي الهود عن الجوى
 عن البرجدي

في العرف أيضا لهذا اندهر يستعمل الجمين والزمان يقال ما رأيت منذ ههنا ومنه نحن
 بمعنى واحد وأوجبه فيوقف في تقديره لان اللغات لا تدرك قياسا والعرف لم يصر في استمراره
 لا اختلاف في الاستعمال والتوقف عند عدم المرجح من الكمال وقد توقف أوجبه في أربعة عشر
 مسئلة كما في المراج الوهاب وقد قل لا أدري عن الأئمة الأربعة بل عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وعن جبريل عليه السلام كما في المشرح وهذا علم ان العلم بجميع المسائل الشرعية ليس بشرا
 في الفقه أي المقتد لان الشريعة التبريد كما يبداء أول الكتاب وأما المصنف أي انه لو قال
 لا كلمة الصبر فهو على الأبد واختلاف جواب بشر بن الوليد في المنكر فهو امره قال في الفعل
 صوم حر يقع على يوم واحد مرة قال هو مثل الجمين ستة أشهر لا أن ينوي أقل أو أكثر وفي البدائع
 ان لا يظهر أنه يقع على ستة أشهر (قوله والايام وأيام) كثيرة والشهور والسنوات عشرة ومنكرها
 ثلاثة بيان لآقل الجمع في باب الإيمان وهو على وجهين إيمان يكون مصرفا أو منكر إذا
 كان مصرفا كما إذا حلف لا يكلمه الأيام أو الجمع أو الشهور أو السنين انصرف إلى عشرة من تلك
 للعدودات وكذلك لا يكلمه الاثني عشر إلى خمس سنين لان كل زمان ستة أشهر عند عدم
 النية وهذا كله ضد أي خفيقة وقال في الأيام ينصرف إلى أيام الأسبوع وفي الشهور إلى اثني عشر
 شهرا وفي الجمع والسنين والعمور والازمنة إلى ثلاثين اللام لهذا إذا أمكن وان لم يمكن
 فهي للاستتراق والعهد ثابت في الأيام والشهور وكذا ولا عهد في خصوص ما سواهما
 فكان للاستتراق وهو استتراق في العمر وجمعه أنه جمع معرف بالأم فينصرف إلى
 أقصى ما عهد مستملا به لفظ الجمع على القين وهو عشرة لأنه يقال ثلاثين رجلا وأربعون رجلا
 إلى عشرة رجلا فإذا جاوز العشرة ذهب الجمع فيقال أحد عشر رجلا إلى آخره وإنما اعتبر أقصى
 المهود وان كان عادونه معهودا أيضا لأنها الاستتراق المعهود لان المعهود كل مرتبة من المراتب
 التي أولها ثلاثة وأقصاها عشرة ولا معين فالحاصل انهم اتفقوا على انها العهد لكن اختلفوا في
 المعهود فها قال المعهود الأسبوع والسنين وهو قال العشرة نظر إلى انها أقصى المعهود وقد اطلال
 في فتح القدر في بيانه امانة حسنة وتعرض للرد على ابن المرزولنا بعد ذلك وفي الأخيرة لو
 قال والله لا أكلك أجمع ولا نية له فله ان يكلمه في غير يوم الجمعة لان الجمع جمع جمعة وهو اسم خاص
 لليوم الذي تقام فيه الجمعة معنى به اجتماع الناس فيه لا نية هذا الامر فيه فلا يتناول غيره من الأيام
 كما قال لا أكلك إلا جمعة ولا أحد الاثني عشر وان نوى أيام الجمعة نفس الأسبوع فهو على ما نوى يوزر
 في النوادر ان من قال على صوم جمعة ان نوى يوم الجمعة يلزمه صوم يوم الجمعة لا غير وان نوى أيام الجمعة
 يعني الأسبوع أو لم تكن له نية يلزمه صوم الأيام السبعة بحكم غلبة الاستعمال بقول الرجل لغيره
 لم أرك منذ جمعة فعلى رواية النوادر صرف الجمعة إلى أيامها دون يوم الجمعة خاصة وعلى رواية الجامع
 الصبر صرف الجمعة المطلقة غير مقرونة باليوم إلى يوم الجمعة خاصة لان هذا الاستعمال فيما إذا
 ذكرت الجمعة مطلقة لفظ الواحد أي لا لفظ الجمع حتى قال معاينة إذا قال والله لا أكلك جمعة
 ينصرف إلى يوم الجمعة لا إلى يوم السبعة إلى يوم الجمعة خاصة كما ذكر في النوادر اه فتبين هذا إذا
 حلف لا يكلمه الجمع ترك كلامه عشرة أيام كل يوم هو يوم الجمعة لانه يترك كلامه عشرة أسابيع
 كما قد تنوهم قال في التنبيه ثم الجمع معروض منكره يقع على أيام الجمعة في المتنوع ان يكلمه فيما
 بين الجمع وأما الجمع للمكرر ذكر المصنف انه ان وصفه بالكثرة فهو كالعرف كقوله لا أكله

والايام وأيام كثيرة
 والشهور والسنوات
 عشرة ومنكرها ثلاثة
 الاقائه بقولهما اه

أيا ما كسيرة لأنه لما وصفت بالكثره علم أنهم لم يرد به الأقل وهو الثلاث فنصرف إلى العهد كالعرف
 بالأم فنهذه العشر وتوحدتهما للاسبوع وعلى هذا القول إن خدمتي أيا ما كسيرة كانت وتوحدت
 العشرة ونهذهما للاسبوع وان لم يصغها بالكثره انصرف إلى ثلاثة على ما ذكر في الجامع من غير
 خلاف وهو الصحيح لأنه ذكر لفظ الجمع منكرا فيقع على أدنى الجمع الصحيح وهو ثلاث فتوزر في
 الأصل أنه على عشرة أيام وسوى بين منكر للأيام ومعرفة باختلاف السنين منكرا فإنه على ثلاثة
 اتفاقا كما في البدائع ولم يذكر المصنف الجمع المضاف وقبه تفصيل في الذخيرة لو حلف لاركب
 دواب فلان أولا بلس ثبانه أولا بكم عبيده ففعل ثلاثة مما سمى يحتمل وإن كان لقلان ثواب
 وجوب عيدا أكثر من ثلاثة ففرق بين هذا وبين ما إذا حلف لا بكم زوجات فلان لا بكم أصنافه
 فلان لا بكم أخوة فلان حيث لا يبحث ما لم بكم الكل مما سمى والفرق إن في الفصل الأول للمرفق
 فلان لا للمعنى هذه الأشياء مقتضاها لليمين باعتبار عدو بين إلى فلان وقد ذكر النسبة باسم الجمع وأقل
 الجمع ثلاثة أما في الفصل الثاني للمعنى في هو لا فتعلقت اليمين باعتبارهم وصار تقدير المسئلة
 لا أكلهم هؤلاء فبالكم بكم الكل لا يبحث وإن نوى المحالف في الفصل الأول الدواب كلها أو النملان
 كلها يدين فيما يشعرون بين الله تعالى في القضاء لأنه نوى حقيقة كلامه كذا في الزبادات ونظامه
 أنه لا يبحث بواحدة في الكل وفي نوادر ابن جماعة عن أبي يوسف أنه لا يبحث بالواحد في بني آدم
 ويبحث في غيره فإذا حلف لا بكم عبيد فلان وله ثلاثة فكلهم واحدا منهم لا يبحث ويبحث على الكل
 بخلاف لا أركب دوابه ولا ألس ثبانه في الواقيات قال والله لا أكلهم أخوة فلان وله أخ والأخ واحد
 فإن كان به لا يبحث إذا كلم ذلك الواحد لأنه ذكر الجمع وأراد الواحد كان لا يعلم لا يبحث لأنه
 لم يرد الواحد فقطت اليمين على الجمع كمن حلف لا يأكل ثلاثة أرغفت من هذا الحب وليس له فيه إلا
 ربيع واحد وهو لا يعلم لا يبحث له وفيه المصنف بالأيام ونحوها لأنه لو قال والله لا أكلهم الفقراء
 أو المساكين أو الرجال فكلهم واحدا منهم يبحث لأنه اسم جنس بخلاف قوله رجالا أو نساء كذا في
 الواقيات في المنكر لا تفرق بين الكل وأما في المرفق فإنه ينصرف للعهد وإن أمكن ولا فهو
 الجنس لأن الألف واللام إذا دخلت على الجمع ولا عهد فانه يطل معنى الجمعة كقوله لا اشتري
 الفيللا أتزوج النساء كما عرف في الأصول وفي الذخيرة الأصل إن الحكم إذا كان يجمع منكرا
 كعبد أو رجال ونساء يتعلق بوقوعه بأدنى الجمع الصحيح وهو الثلاثة دون المتى متى علق بجمع
 معرف بالألف واللام يتعلق بأدنى ما ينطق عليه ذلك الاسم عند طامه المسامح إذا لم يكن فقهه عهود
 كالحكم العلق باسم الجنس وعند بعض للسامح ينصرف إلى كل الجنس اه وفي تهذيب القلائد
 وأما الملاحة والنساء والطياب يقع على واحد أو على كل الكل محتمل فنه اه وفي الظهيرية
 لو قال والله لا أكل كل يوم من أيام هذه الجمعة فكلهم في تلك الجمعة ليل أو نهارا مرة واحدة ختم
 به ولو قال والله لا أكل كل يوم من أيام هذه الجمعة لا يبحث حتى يكلمه في كل يوم ولو ترك كلامه
 يوما واحدا لا يبحث وإن كلمه كل يوم لا يبحث إلا مرة واحدة لا إذا لم ولو حلف لا بكم فلان أيامه
 هذه قال أبو يوسف هو على ثلاثة أيام ولو قال لا أكله أيامه فهو على العمر ولو قال لا أكلت يوما بعد
 الأيام عن محمد إن كلمه في سعة أيام لا يبحث وبعد السبعة يبحث والمعنى فيه على أصل محمد ظاهر اه
 والله أعلم

باب اليمين في الطلاق
 والعناق

قوله وذكر في الأصل
 أنه على عشرة أيام قال
 في البرهان وأكثر
 من اثنين على أنه غلط
 والصحيح ما ذكر في الجامع
 كذا في الشربلالية
 باب اليمين في الطلاق
 والعناق

باب اليمين في الطلاق والعناق

(قوله وتسلم في التبيين) أي غلب الفرق بين المستثنين وهو ابتداء الرق آنحو ذكر في التبيين بصدور مطوعة حاصلها ما ذكره في العناية بقوله وقررت بينهما أن واحدا يقتضي نفي للشاركة في الذات ووحده يقتضيه ٢٧١ في الفعل المقرون به دون الذات

ولهذا صدق الرجل في قوله في الدار رجل واحد وإن كان معه فهاضي أو امرأه كذب في ذلك إذا قال وحده وإن كان كذلك قلنا إذا قال واحدا أنه أضاف العتق إلى عبد مطلق لأن قوله واحد لم يفسد أمرأته أعلى ما أتاه لفظ أول فكان حكمه كحكمه وإذا قال

ان ولنت فانت كذا خنت بالمبت خلافا فهو حرة فولدت ولدا ميتا ثم آخر حياته إلى المحي وسد أول عبد أملاكه فهو حرة فقلت عبد اعترى ولولت عبد بن ثم آخر لا يعتق واحده منهم ولو زانو حده عتق الثالث

وحده فقلنا أضاف العتق إلى أول عبد شاركه عهده في النكاح والثالث بهذه الصفة فيعتق اه قال في التمر يصد ذكره لمحصل ما ذكر وهذا التبرير علة أن ما في العهر من أن المحر على أنه صفة للعبد كإضافة أخرى وحده فوقع بل

قال المصنف في الكافي الأصل في هذا الباب أن الولد الميت ولحق غير مالا في حق نفسه وإن الأول اسم لفرد سابق والآخر لفرد لاحق والوسط لفرد بين الصلدين للقاسم وإن الشخص الواحد متى اتصف بواحد من هذه الثلاثة فلا يتصف بالآخر لثبات بينهما ولا كذلك الفعل لأن اتصافه بالاولية لا ينافي اتصافه بالآخر بل لأن الفعل الثاني غير الأول فلو قال آخر تزوج أو تزوج فالتى آخر زوجها فالتى مطلق المتروجة مرتين لأنه جعل الآخر توصفا للفعل وهو العتق فحدهما هو الآخر كما ساقى به (قوله ان ولنت فانت كذا خنت بالمبت خلافا فهو حرة فولدت ولدا ميتا ثم آخر حياته إلى المحي وحده) أي لو قال لا أمراة ان ولنت فانت طالق أو قال لا أمته ان ولنت فانت حرة فولدت ولدا ميتا طلقت المرأة وعقت الحرة بل لأن الموجود مود فكون ولدا حقيقا فهو محي به في العرف ويعتبر ولدا في الشرع حتى تنقضي به الصلة والدم حده نفاس وأمه أوله فيحقق الشرط وهو ولادة الولد بخلاف ما لو قال لا أمته إذا ولدت فولد فهو حرة فولدت ولدا ميتا ثم آخر حياته إلى المحي وحده هذا أي خيفة وقال لا يعتق واحدهما لأن الشرط فيعتق بولادة الميت على ما بينا فقتل العين لا إلى جزاءه لأن الميت ليس بجعل للعرة وهو الجزاء ولا في خيفة ان مطلق الاسم قد يتعدى وصف الحياة لأنه قصد اثبات الحرية جزاء وهي قوة حكمية تظهر في دفع تسلط الغير فلا يثبت في الميت فتعدي وصف الحياة كما إذا قال إذا ولدت فولد أحياء بخلاف جزاء الطلاق وحيه لا لأنه لا يصلح مقيدا وأشار المصنف إلى أنه لو قال أول ولد تلد يشبه فهو حرة لا يتعدى وصف الحماة حده حتى لو ولدت ولدا ميتا ثم آخر حياته إلى المحي وعندهما لا يعتق وأما إذا قصد به الحماة نصافه بعتر المحي اتفاقا وإلى أنه لو قال أول عبد يدخل على فهو حرة لا يعتق عليه عبد ميت ثم آخر حياته إلى المحي وهو بالاجماع على الصحيح والعذر ما أن العبودية بعد الموت لا تنفي لأن الرق يطل بماوت بخلاف الولد أو الولادة وأشار بالنسبة الأولى إلى أنها لو استقلت سقطا مستثنين المحاي فاتها أطلق وتعتق لأنه ولد شرعا ولو لم يستثنى من عتقه لا يعتبر وتسلم حكمه في المحي (قوله أول عبد أملاكه فهو حرة فقلت عبد اعترى ولولت عبد بن ثم آخر لا يعتق واحده منهم) لأن الأول اسم لفرد سابق وقوله حرة في الحديث الأولى وانعلم الفرد في الثانية في الأولى وانعلم السبق في الثالث فأنعمت الأولى (قوله ولولت حرة عتق الثالث) أي لو قال أول عبد أملاكه وحده فهو حرة فقلت عبد بن ثم ملاك آخر عتق العبد الثالث لأنه برأيه الفرد في حال سبب الملك لأن وحده الجمال لغة والثالث سابق في هذا الوصف ولا فرق بين أن يذكر الملك أو الشراء من المصنف من زبده وحده اه زاد وصفا للاول سواء كان وحده أو لا فيشغل ما لو قال أول عبد اشتريه بالدينار فهو حرة واشترى عبدا بالدرهم أم بالعروض ثم اشتري عبدا بالدينار فإنه يعتق وكذا لو قال أول عبد اشتريه أسود فهو حرة واشترى عبدا بيضا ثم أسود فإنه يعتق وقصد بوحده لأنه لو قال أول عبد اشتريه واحدا فهو حرة واشترى عبيدين ثم اشتري عبدا فإنه لا يعتق الثالث لا احتمال أن يكون حالا للعبد أو لغيره فلا يعتق بالملك وتقامه في التبيين وواحد بالنسبة على أنه حال وأما إذا كان مجرورا فهو منه للعبد فهو كوحده كالأخت

هو كالمسب لانه يستدعي المشاركة في الذات اه وفي تلميح الجامع لو قال أول عبد أسألكم حرة عبيدين ثم عبد الميت لتفقد الفرد في المتي والسبق في الفرد كذا أملاكه واحد إلا أنه ما نوب لا يخرج وحده المكسر كافي وخفة والنسب لا يتابع الفاسي دون الحال إلا أن يعينه فيعتق الثالث كافي بوحده اه في الفرد في الحالة والواحد انفراد الذات اه وتقام بيانه في شرحه لقارمي

وقال أول عبد أملكه فهو حرقك عبدا ونصف عبدا حتى العبد الكامل لأن نصف العبد ليس
بعبدا ولم يشارك في اسمه فلا يقطع عنه اسم الأولية والردية كالملك معه نوا وضوءه من سلبا سائبا
قال أول كرا ملكه فهو عدي فذلك صكرا ونصفا حيث لا يار منى لأن النصف من أجم الكل في
المخلات والمزونات تله بالضر بصرياً واحد اختلاف الثابت العبد (قوله فلو قال آخر عبد
أملكه فهو حرقك عبدا ومان لم يبق) لأن الآخر بكسر الحاء فلاحق ولا سابق له فلا يكون
لاحقا ولهذا يدخل في الأول فيستقبل أن يدخل في حده وفي القدر وهذه المسئلة مع التي تعلقت
تحقق أن المشتري تحقق الآخر بوجود سابق بالفعل وفي الأولية عدم تقديم غيره وجود آخر
متأخر عنه والألم يبق المشتري في قوله أول بدأ بشره فهو حرقك بشر بعد غيره اه والضمير
في مان وراح إلى المالك (قوله فلو اشترى عبدا ثم عده مان عتق الآخر) لأنه فلاحق
فانصف بالآخرية ولم يذ كر المصنف وقت عقده لا خلافاً فعن الإمام بسند العتق إلى وقت
الشراعي يعتبر من جميع المال أن كان اشتراقي ممتنع عبداً حنيفه والاعتق من الثلث
وعندهما يعتق مقتصراً على حالة الموت فعن من الثلث على كل حال لأن الآخرية لا تثبت إلا
بعد شراعه بعد ذلك فيحقق بالموت فكان الشراء متققاً عند الموت فيقتصر عليه ولا يخرجه
أن الموت معرف فاما انصافاً بالآخرية فمن وقت الشراء فيثبت مستنداً وعلى هذا الخلاف تعلّق
الطائفتان الثلاث به كما إذا قال آخر امرأة أتزووجها فهي طالق فلا تافق عند الموت عندهما وترث
بمحكم أنه فارولها مهر واحد وعليها العدة بعد الطلاق من عبدة الطلاق والوفاتان كان الطلاق
رجعياً فعليها عدة الوفاة وتصد عنده يقع مذتر وجهاً أن كان دخل بها فله مهر ونصف مهر
بالدخول شبهة ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول وعندها بالحيض بلا حداد ولا ثرت منه ولو قال
آخر امرأة أتزووجها طالق فتزووج امرأة ثم أخرى ثم طلق الأولى ثم تزوجها ثم مات طلق الثاني
تزووجها مرة لان التي أعاد عليها التزوج انصفت بكونها أولى فلا تنصف بالآخرية لقتضاد كن
قال آخر عبد اضربه فهو حرقه بعبداً ثم ضرب آخر ثم أعاد الضرب في الأول ثم مات عتق
للضرب مرة بخلاف الفعل كما قلناه أول الباب فيسقط الموتى لأنه لا يعلم أن الثاني آخر الأجود
الموتى لجواز أن يشتري غيره فكونه الآخر ولم يذ كر المصنف الأوسط قال في السماع ولو قال
أوسط عبداً ضربه فهو حرقه بعبداً حاشيتان متساويتان فيما قبله وبعده فهو أوسط ولا
يكون الأول ولا الآخر وسطاً بل يكون الأوسط الأفي وتر ولا يكون في شفع فإذا اشترى عبداً ثم
عده ثم عده فالثاني هو الأوسط فإذا اشترى رباحاً خرج الثاني من أن يكون أوسط فإذا اشترى حاسماً
صار الثالث هو الأوسط فإذا اشترى سادساً خرج من أن يكون أوسط وعلى هذا نقض اه (قوله
كل عبد بشرى بكذا فهو حرقه ثلاثة متفرقون عن الأول) لأن البشارة اسم مخبر سار صدق ليس
لشربه علم عرفه فلو تحقق ذلك من الأولى دون الثاني وأصله ما روى أنه علمه مسلم مراب
مسعود وهو يقرأ القرآن فقال عليه السلام من أحب أن يقرأ القرآن غصلاً طرباً كما أتزل فليقرأ بقرآنه
ابن أم عبد الله بن السه أبو بكر وعمر رضي الله عنهما قس أبو بكر عرف فكان يقول بشرى أبو بكر
وأخري عمر ولو نسب السه أحدهما كابا البشارة يعتق إذا ادأوى المشافه لان البشارة قد تكون
بالكتابة لان الكتابة من الغائب عنزة الخطاب من المحاضر وكذا أو أرسل السه رسولا فانه يعتق
في السارة والخر بخلاف الحديث لا يعتق إلا بالمشافهة ولو حلف لا يدعو فلا تكتب إليه يدعوه

فلو قال آخو عبداً لك
فهو حلفك عبداً و مات لم
يقتل فلو اشترى عبداً ثم
جداً ثم مات عتق الاخر
كل عبداً بشرى بكذا فهو
موفى بشره ثلاثاً متفرقون
عتق الاول

هذا وفي حاشية الجوى
على الأشباه ما نرى
بأحدهما لا يصدق
لما بينهما من الشيء الجامع
وهو الواحد لكنه ان
عنى قوله واحد واحد
يصدق ديانة وقضاء ما
فيه من التلطف وفي عكسه
يصدق ديانة لا قضاء ما
فيه من التعقيد له
وهو مستفاد من عبارة
التلخيص كما أوضحه
شارح فراهجه

وان بشره ما استحقوا
ومع شرا ابيه فكفارة
لاشراء من حلف بعقده
وام ولده ان تسربت امة
فهي حرة ومع لوف ملكه
والالا

(قوله في النشارة لا فرق
الخ) هذا ما قبل قدمه
قبل هذا الباب في شرح
قول المصنف لا يملكه
فداء وهو نائم وكذا
قوله واما ما اعلام مخالف
المسرح كانه عليه وفي
تلفس الجامع الكبير
قال ان اخبرني ان زيد
قدم فكذلك بالكتاب
كذلك ان كنت الى وان لم
يصل وفي بشرتي او
أعلنت بشرت الصدق
وجعل مخالف لان
الركن في الاولين الدال
على الخبر وجمع الحروف
وفي الاخرين اعادة البشر
والعلم بخلاف ما اذا قال
بقوم لان باء الاصل
تقتضي الوجود وهو
بالصدق ويثبت بالايمان
في اعلنت وبالكتاب
والرسول في الكل (قوله
فسروه بسلام علم)
كنا في التسين والفتح
والتهرو والتلاوه وبشره
بالواو (قوله وينبغي انه
لو وهب له قريسه الخ)

جئت بكفي الذخيرة وقيدناها بالصدق لانه لو بشره كذا لا يملك لانه وان ظهر في بشره الوجه الفرح
والسرور باعتبار الظاهر لكنه قد زال اليقين له بخلافه بخلاف من اخبر في ان فلا تاقدم فكنا
فأخبره واحد كذا فانه يثبت لانه ينطلق على الكتاب والصدق بخلاف ما اذا قال من اخبرني
بقومه فلا يثبت الصدق كانه ثابت في النشارة لا فرق بين ان ياتي بالياء او لا بخلاف الخبر وقدم
الفرق في بحث السامع لا اصول والكتابة كالجهر ولو قال ان كنت ان فلا تاقدم فكذلك بالكتاب كذا
عنى لانها جمع الحروف وقد وجد خلاف ان كنت بقومه فلا يثبت بقومه حقيقة فلو كتب
بقومه مع غيره لم يثبت وقد قدم حقيقة عنى بلح الحرف الى مخالف اول الوجوه الشرط كافي المحيط واما
الاعلام فلا يثبت من الصدق لان الاعلام اثبات العلم والكتاب لا يثبت كذا في البدائع ولا فرق
فيه بين ان ياتي بالياء او لا كفي الذخيرة وخرج الجهر الصادق ليس يشارعوا فان معناه الله بشارة
في قوله تعالى فسرهم سذاب اليه لانه بشارة لفتوا الكلام في العرف وفي المحيط وقال اول من بشرني
بقوم فلان من عيسى فهو حارس بعض عبيده عبد آخر فقال قل للو ان فلا يقول لك
قد قسم فلان فالبعض ذلك العبد قال يثبت للرسل دون الرسول وهو بمنزلة الكتابة ولو قال الرسول
ان فلا تاقدم ولم يقل ارسلي اليك فلان عني كذا عني الرسول دون الرسل (قوله وان بشره معا
عقروا) لعقته من الجميع قال تعالى فسروه بسلام علم (قوله ومع شرا ابيه فكفارة لا شرا من
حلف بعقده وام ولده) لان شرا القريب اعتناق لانه عليه السلام جعل نفس الشراء اعتنا قالانه
لا يشترط غيره فصار نظيره قوله سقاء فلو صادف النية العلة فخر من الكفار وتوا مشرا من حلف
بعقده كما اذا قال ان اشتريت فلا فهو حرة وان شترت به كفارة عن عيشه او غيرها فانه لا يجوز له ان
الشرا قران النية بعله العتق وهي اليمين فلما الشرا فسرطعوا ما ام اوله فقد تقدم في الظاهر انه لو
اعتقها من كفارة لا يجوز وليس هذا خبر ادهنا وام قوله مطوف على من يعني انه لو قال لامة
قد استولدها بالكتاب ان شترت بك فانت حرة عن كفارة عني ثم اشترها ما تاتها عتق لوجود الشرط
ولا تجزئه عن الكفار لان حوتها مستحقة بالاستيلاء فلا تصاف الى اليمين من كل وجه بخلاف
ما اذا قال لعنة ان اشتريت بك فانت حرة عن كفارة عني حيث يجوز عنها ان الشرا لان حرة غير
مستحقة بجهة اخرى فلم تقتل الاضافة الى اليمين وقد قارنته النية والحاصل ان النية اذا قارنت علة
العتق ورق العتق كاصل صبح التكبر والا فلا وقوله ههنا ان اليمين علة العتق من باب الإطلاق
الكل وازادة الجزاء لان العلة هو الجزاء وهو انت راجع الى اليمين من الشرط والجزء وقيد الشره
لان لو ثبت قريسه فواده عن كفارة لا يصح لانه لو ضمن جهة فعل حتى يجعل شريرا كذا في
المط وينبغي انه لو وهب له قريسه او تصدق به عليه او وصى به او جعل مهر الهاقوي ان يكون
عن كفارة عند قوله فانه يجوز لان النية صادقة العلة الاختيارية بخلاف الارث لانه حبري ولم
انه منقول صريحاً وكلامهم يفيد دلالة (قوله ان تسربت امة فهي حرة ومع لوف ملكه والا لا)
أي وان لم يكن في ملكه لم يصح التطبيق لانها ان كانت في ملكه فقد انتقلت اليه في حقها
لمصادقتها الملك وهذا لان الجارية منكورة في هذا الشرط فتتناول لكل حارة على الاخر ادوا ما
اذا اشترى حارة وترها ما تاتها لاعتق خلافاً لفرطاه بقول التسري لاصح الا في الملك فكان
ذكره كالمالك فصار كما اذا قال لاجنسة ان طلقك فصدى حرة بصر التزوج مذ كور لولنا
ان الملك يصير مذ كور ضرورة حرة التسري وهو شرط فيقدر بقدره ولا يظهر في حق حرة الجزاء

وهو الحرمة وفي مسئلة الطلاق انما يظهر في حق الشرط دون الحرز احق في قولنا لما ان طلقك فانك
 طالق ثلاثا فزوجها وطلقها واحدة لا تطلق ثلاثا فهذا وزان مسئلتنا بقوله فهي مكرهه
 لو قال ان تسربت امة فانت طالق او عسدي وفسري من في ملكه او من اشتراه بعد التطبيق
 فانها تطلق ويعتق البصير لو جرد الشرط بلا مانع قال في التبيين لو قال لامة ان تسربت بلك عسدي
 حر او اشتراها ففسري بها عتي عسده الذي كان في ملكه وقت الحلف ولا يعتق من اشتراه بعده
 اه فاحفظ هذا لان بعض اهل العصر فاس مسئلة تطلق الطلاق بالتسري على مسئلة التمسر وهو
 عطل فاحش لان المنكحة يصح تطبيق طلاتها بما يشترط كما ثم اعلم ان التسري هنا تفعل من السرية
 وهو اقتضاها والسرية ان كانت من السرور فلتا تسريه الحالف يسره بها ومن السرور
 والسيادة فمضم منها على الاصل وان كانت من السريحي الجماع او بمعنى ضد الجهر فانها قد نفقت
 على الزوجات المحسرات ففهمان تفسيرات التنب كاهلوا دهرى بالضم في النسبة الى الدهر وفي
 النسبة الى السهل من الارض سهلي بالضم والفعل منه بحسب اعتبار مصدره ومعنى التسري ضد
 اى خيفة ومخافة ان يضمن اتمه ويضمن الجماع اقضى الهيا بانه او عزل عمن وعند اى وصف ان
 لا يعزل احد مع بلك عسدي انه لو وطئ امة لم يفعل ما ذكره من التخصيص والاعذار لا يكون تسريا
 وان لم يعزل عنها وان علق حسبه ولو حلف لا يتسرى باشتري جارية فحسبها ووطئها حثت ذكره
 العدوي في الفجر يدع اى خيفة ومخافة ففهم كذا في فتح القدير (قوله كن مملوكا لى وعق عسده
 الفتن وامهات اولاد ومدير وهلا مكاتبه) لوجود الاضافة للعلقة فجمعا المكاتيب المكاتيب ثابت
 فمهم رتبة ويلا ولا يدخل المكاتب الا بالنسبة لان المكاتب يرث بدافيه وله الاكل كسائه ولا
 يحل له وطء المكاتبه بخلاف المذبر وام الولد احداث اضافة ومعنى البعض كالمكاتيب
 ذكرنا وقد قدمنا الكلام عليه في العن الملقق فراجه (قوله هذه طالق او هذه وهذه طلقت
 الاخرة وحر في الاولين وكذا العتق والامراء) يعنى لو قال لعبيده هذا او هذه او هذا عتق الاخر
 وله الجمار في الاولين وكذا القول لفلان على الف درهم ولفلان ولفلان رمة خمسة اة لاخر وله ان
 يجعل خمسة اة لاه اشاء والاصل هناك ان كلمة اوليات احد المذ كورين ومد ادخلها بين الاولين
 وعطف الثالث على الواقع منها لان العطف للشاركة في الحكم فيخص بجعل الحكم وذكر في المعنى
 في مسئلة الاقرار ان النصف للاول والنصف للاخيرين والصواب الاول وعليه المعنى لان الثالث
 معطوف على من له الحق منهما فيكون شركاه ولو كان معطوفا على ما يليه كما ذكر لك ان المقربة
 للاول وحده او للاخيرين لانه اوجب له احد المذ كورين لانه افتتنى الشركة الادامات قبل البيان
 قيد يكون او حدثت في الاثبات لانها لو دخلت في النفي كما اذا قال والله لا كلم فلانا ولا فلانا فان
 كلم الاول وحده حثت ولا يثبت بكلام احد الاخيرين حتى يكملهما فحصل الثالث في الكلام
 مضمون ما الى الثاني على التعيين وفيما تقدم جعل مضمون ما الى من وقع له الحكم لان اواد دخلت بين
 شيتين تناولت احدهما مكررا لان في الطلاق وضوء الموضع موضع الاثبات فخص فطلق
 احداهما وفي الكلام الموضع موضع النفي فتم عموم الافراد قال الله تعالى ولا تطع منهم آثما ولا تكوبا
 فصار كانه قال لا كلم فلانا ولا فلانا فمضم الثالث الى ما يليه لانه لما كانت اوله وم الافراد صار
 كل واحد منهما كلاما على حدة كان الاول لا يقطع وشعر عن الكلام الثاني والعطف فيه
 لا يصرف الى الاول بخلاف الطلاق وامثاله فان الاتصال به بين الكلامين ثابت فيكون الثالث

كل مملوكا لى وعق عسده
 الفتن وامهات اولاد
 ومدير وهلا مكاتبه
 طالق او هذه وهذه
 طلقت الاخرة وخبر في
 الاولين وكذا العتق
 والاقرار
 عزاء في النهر المائل
 الثلاث الاول الى الفخ
 تبعا لى بلى ثم قال وكانه
 في البحر لم يطالع على هذا
 خبر انه زاد عالم طالع
 عليه ما لم يجعله ميرا ولا
 شك في صحة النية ايضا
 (قوله وعليه للعتق)
 الذي في اى بقى المأخوذة
 منه هذه العبارة وعليه
 الفتوى وفي جمع الانهر
 قالوا وعليه الفتوى اه
 بالظاهر ان ما هنا خريف
 من قلم السامع

نوله وقسمه في التبيين) حيث قال ولا ن قوله طائفة لا يصلح ان يكون خبر التثنية في ضم الثالث الى الثاني جملة التثنية لانه معرو انه قال هذه طائفة او اما ان طائفة فلا يجوز الا ان قال طائفة لان المقدر لا يصلح خبر التثنية بخلافه الكلام لان قوله لا اكلم بكم صلح نفي ولا قل ولا كثر اه واجاب في التبر بهذا معار او دفع الفتح قوله وقد يقال الصلح بالواو يصح على الاحتساب لفهم من انه اؤنه يصح على هذا وجدنا لا يلزم الطلاق في الثالثة لان الترتيب حيث ندين الاولى فقط والثانية والثالثة معا فلهذا البيان لك اه وما ذكر في الفتح ذكره في التلويح بقوله وقيل انه لا يعتد احدتهم في الحال ٢٧٥ ويكون له الخيار بين الاول

والاخيرين لان الثالث عطف على ما قبله والجمع بالواو بمنزلة الجمع بالف التثنية فكأنه قال هذا حرا وهذا ان كاد اختلف لا يكلم هذا او هذا وهذا فانه يبحث ما لاول او

في باب البيع في البيع والشراء والترويع والصوم والصلوات وغيرها ما يبحث بالباشرة بالامر البيع والشراء والاجارة والاستعارة والصلح عن مال والقيمة والمحصنة وضرب الولد

بالاخيرين جميعا بالثاني وحده والثالث وحده اه ثم ذكر الجواب المنار واورده ان المنار قد يغار المذكور لفظا كما في قولك هند حلة وزيد قول الشاعر نحن جاعنا وانا انت عا عندك راض والراى مختلف

صلو على من وجبه له الحكم وقامه في التبيين وقد عدا الميز كرا لثاني والثالث خبر اما ان ذكره مران قال هذه طائفة او هذه وهذه طائفة ان قال هذا حرا وهذا وهذا حرا فانه لا يعتد واحد ولا يطلق بل يضربان اختار الايجاب الاول حتى الاول وحده وطلعت الاولى وحدها وان اختار الايجاب الثاني حتى الاخيران وطلعت الاخيرتان والله اعلم

باب البيع في البيع والشراء والترويع والصوم والصلوات وغيرها

كانت الاعيان على هذه التصرفات اكثر منها على الصلوات والصوم والجموع ما يسد فاهما عليها والحاصل ان كل باب فوقه اقل مما قبله واكثر مما بعد ما علم ان العقود انواع ثلاث فمهما يتعلق حقوقه في وقع العقد بالعاقد كالتكاح ومنها ما يتعلق حقوقه بالعاقد اذا كان العاقد اهلا يتعلق الحقوق به كالبيع والشراء ومن العقود ما لا يتعلق حقوقه الا أصلا كالاجارة والابراء والقضاء والانتضاء كذا في فتاوى فاضلان وهذا أولى مما في التبيين وفيه القدير وصبرهما من تقيهما لى نوعين نوع يتعلق حقوقه بالعاقد ونوع لا يتعلق حقوقه الا كراهة يخرج عنهما ما ليس له حقوق أصلا فاما يتعلق حقوقه بالعاقد فان الخالف لا يبحث مباشرة وكيله لوجود الفعل من الوكيل حقيقة وحكما ما يتعلق حقوقه بالامر ولا حقوق له أصلا فاما يبحث الخالف ان لا يفعله بفعل وكيله كما يبحث مباشرة لان الوكيل فيه صغير وصغير قد جعل في اللصط العارية ونحوها مما يتعلق حقوقها بالامر (قوله ما يبحث بالباشرة لا بالامر البيع والشراء والاجارة والاستعارة والصلح عن مال والقيمة والمحصنة وضرب الولد) لان العقد يخرج من العاقد حتى كانت الحقوق عليه ولهذا لو كان العاقد هو الخالف يبحث في عينه فلم يرجع ما هو الشرط وهو العففين الا شرواها الثابت له حكم العقد الا ان ينوي عز ذلك اطلقه المصنف وهو مقيد بما اذا كان الخالف يتولى العقود بنفسه اما اذا كان الخالف داسطان كالامرو القاضي ونحوها لا يتولى العقد بنفسه فانه يبحث بالامر ايضا لانه منع نفسه عما يعتاده وان كان الاثر مباشر مرفوع بغرض اخرى يعتبر الاغلب كافي للصلط واطلق في الصلح عن مال وهو مقيد بان يكون عن الاقرار لانه حيث يسبح اما الصلح عن انكار فهو قضاء الميسر في حق المدعي عليه فيكون الوكيل من حاسبه فمما يحضف كان من القيم الثاني كما بينته في كتاب الو كانه فعل هذا اذا حلف المدعي ان لا يصالح فلانا عن هذه الدعوى او عن هذا المال فوكل فيه لا يبحث مطلقا واذا حلف المدعي عليه ثم وكل به فان كان عن اقرار حث وان كان عن

قال ولا ينبغي ان لا يجزى في مثل اعتد هذا او هذا ولغاثل ان يقول لا سلم ان التقدير هذا حرا وهذا حرا بل هذا حرا وهذا حرا يكون المرد مثل الملقون وانما يلزم ما ذكره لو كان الثاني والثالث لفظا التثنية وقامه فيه وفيه كلام على بما راجع فحولته محسن جلبي (باب البيع في البيع والشراء والترويع والصوم والصلوات وغيرها) (قوله وهذا أولى مما في التبيين) فرفى في التبر الصلح على وجه دفع به لا لاوليه فراجعه (قوله ونوع لا يتعلق حقوقه بالامر) كذا في اكثر النسخ والصولب ما في بعضها يتعلق بدون لا (قوله فان كان عن اقرار حث وان كان عن انه كرا أو يكون لا يبحث) كذا في عدة من النسخ الى

لا يثبت ولو قال ان يثبت غلامي هذا احدا من الناس فامرائه كذا فباع من رجلين خنت وكذا
 ان قال ان كل هذا الرغيف احمدا كله اثنتان خنت في عينه وفي القبية حلف لا يبيع فهو بشرط
 العوض ينفي ان يثبت باع حاربه ثم قال ان دخلت في بي بي فهي حرة فان ردت عليه بغير قضاء
 تعتق والا فلا حلف ان اشتراها يثبت بالا قالة حلف لا يبيع يثبت ببيع التلثة اه وعلى هذا
 ما لم يشرط العوض داخلة تحت عين لا يجب نظر الى انها مبة ابتداء فثبت ودخلت تحت عين
 لا يبيع نظر الى انها بيع انتهاء فثبت بها ولو قال ان اجرت داري هذه فهي صدقة ثم احتاج الى
 اجارتها والمخرج له عن المين ان يبيعها المحالف من غيره ثم يركل المشتري المحالف بالا جارة فتؤجرها
 بعد القبض ثم يشتريها فخرج عن عينه بالا جارة على المشتري اه وقد يقال لاحاق في هذا
 التوكيل لا يمارى وكل في اجارتها لا يثبت فكذلك لا يلزم التصديق بها الا ان يفرق بين النذر واليمين
 وساقى الفرق بين ضرب الولد وضرب الغلام وفي الذخيرة حلف لا يؤجر وله مستغلات اجرتها امرائه
 وقضت الاجرة فاقتأ أو اعطتاز وجها لا يثبت تركها في ايدي الساكنين لا يكون اجارة نلو
 قال الساكن ان يمسك وفي هذه المنازل فهو اجارة ويثبت وكذا اذا تقاضى منهم اجرة شهر لم يسكنوا
 فيه بخلافه اذا اتته اجرة شهر قد سكنوا فيه فانه ليس باجارة اه (قوله وما يثبت بهما النكاح
 والطلاق والمخلع والعق والسكينة والصلح عن دم العدة والهبة والصدقة والقرض والاستقراض
 وضرب العبد والبيع والتما والتماطق والاداء والاستبداد والامارة والاستعارة وقضاء الدين
 وقضيه والكسوة والمخل) بيان اثلاثة انواع الاول ما تدرج حقوقه الى لا ثم الثاني ما لا حقوق له أصلا
 الثالث ما كان من الافعال الحمية والضمير في قوله بهما عا ثانيا للمباشرة والامروية سماح لاه
 لا يثبت بغير الامر بل لا بد من فعل الوكيل حتى لو حلف لا يتزوج فهو كحل به لا يثبت حتى يزوج
 الوكيل فلو قال وما يثبت بفعله وفعله اموره لكان اولي وفسر الشارح ان يبي الامر بالتوكيل وليس
 مقتصر عليه بل هو أهم من التوكيل والرسالة لا يثبت بالرسالة والدليل على عدم اقتضائه على
 التوكيل ان من هذا النوع الاستعاض والتوكيل به غير صحيح وانما خنت في هذا النوع بفعل
 المأمور به ان غرض المحالف التوقي عن حكم العبد وحقوقه وهذه العقود تنقل اليه بحقوقها فصار
 كما شارته في حق الاحكام وما راو الكيل مقرا ومعه اه ولذا لا يستغنى عن اضافتها الى الاخرى ما كان
 من الافعال حسبا كضرب الغلام والبيع ونحوهما من قول ايضا الى الاخر حتى لا يجب الضمان على
 العاقل فكان منسوب اليه فيثبت وقد فرق المتصف بين ضرب الولد وضرب العبد فلو حلف لا يضرب
 ولده فضر به غيره بامره لا يثبت ولو حلف لا يضرب عبده فضر به غيره بامره خنت بناء على ان منفعة
 ضرب الولد عائدة الى الولد المضروب وهي التأديب والتشفي أي التقوم وترك الاعساج في الدين
 والمروءة والخلق فلم ينسب فصل المأمور الى الاخر وان كان يرجع الى الاب ايضا لكن اصل
 المنافع وحقيقتها انما تدرج الى المتصف به لا بموجب الدقل بخلاف ضرب العبد ان منفعة راجعة
 الى الاخر على الخصوص وهو ما يحصل من أدبه واتزامه وان كان نفعه يرجع الى العبد لكنه غير
 مقصود فالاصل ان العبد من ضرب الولد حاصل له وان حصل للاب ضمنا وللقصود من ضرب
 العبد حاصل للولي وان حصل للعبد ضمنا فاقترا في فسخ التقدير وبني عرفنا وعرفنا متساوية
 يقال ضرب فلان اليوم ولده وان لم يباشر ويعول بالامى ولده عبد الحق علقه ثم يدرك كزوج
 الولدان يضربه ويعد الاب غمه انه قد حقق ابعاده ذلك ولم يكذب فتضاه ان تعدد على معنى

وما يثبت بهما النكاح
 والطلاق والمخلع والعق
 والسكينة والصلح عن دم
 العدة والهبة والصدقة
 والقرض والاستقراض
 وضرب العبد والبيع
 والتما والتماطق والاداء
 والاستبداد والامارة
 والاستعارة وقضاء الدين
 وقضيه والكسوة والمخل

خنت في القضاء عن اي
 يوسف ومحمد اه (قوله
 حلف ان اشتراها يثبت
 بالا قالة) عزاء في النهر
 الى عقد الفرائد وهو
 مخالف لما تسلم عن
 الظهيرية والظاهر انه
 قول آخر (قوله وكذا
 اذا تقاضى منهم اجرة شهر
 لم يسكنوا فيه) قال في
 النهر وانت خبر بان
 تقاضى اجرة شهر لم يسكنوا
 فيه ليس الا لاجارة
 بالتعاطي فينبغي ان
 يجري فيه الخلاف
 السابق (قوله وليس
 مة ضررا عليه الخ) قال
 في النهر لان تقول انما
 خصه لتعلم الرسالة منه

ابا الولي

ونهني في ترجيح
 الثاني قال في النهر ص
 نهني ورجع ابن وهان
 الاول لان النسخ عائد
 اليه بغيره وقيل
 ان حث فتنير العبد
 والاختيار الولد الخ لا يبيع
 الدين ولو فصل هناك
 الولد لكان حسنا كذا
 في القنية (قوله رجل
 حلف ان لا يتزوج من
 اهل هذه الدار الى قوله
 لا يحنث) هي كذا في
 التتارخانية ثم قال بعده
 قال السدق النهديما
 ذكر هنا موافق قول
 محمد اماما وافق قول ابي
 حنيفة وابي يوسف فقد
 ذكر في الجمع الصغيران
 من حلف لا يكلم امرأة
 فلان وليس لفلان امرأة
 ثم تزوج فلان امرأة
 وكلها مخالف حث عبد
 ابي حنيفة وابي يوسف
 خلافا لجملة وفي الحجة
 والقوى على قوله له

لا يقع به ضرب من جحد ويمنع فعل المأثور له وينبغي ان يكون مرادهم الولد والابن الكبير
 لا يملكه حلفه فهو كالحلف لا يضرب حرا اجنبيا ما به لا يحنث الا بالاشارة لا بما ولا يملكه عليه
 فلا يعتبر امره الا ان يكون المخالف سلطانا او حاضرا لانها ما يملك كل ضرب الاحرار حردا وتجزر لثبها
 لا امر به واما الولد المضرب كالمسلم في قتاي فاضنان ولو حلف لا يضرب ولده الصغير فامر مضرب
 فضر به ينبغي ان يحنث المخالف لان الاب يملكه حلفه الصغير فيكف النضر يضامه ويضربه يكون
 بمنزلة القاضي والسلطان اه وانما يحرم به في الفتاوى لان الولد اعلم من الصغير والكبير ولم
 يخصص بالكم في الروايات وفي الذخيرة ولو حلف على امره لا يضربها فامر غير حثي ضربها فتدليل
 انها نظرا بعد قيدتي في عينه وقيل انها نظرا لولد فلا يحنث المخالف في عينه اه ولم يجمع وينبغي
 ترجيح الثاني لان معظم المفسحة تعود لها وان حصلت للزوج غنا ولو في المباشرة بنفسه فقط في
 هذا النوع قالوا ما كان من الحكميات كالتزوج والطلاق ما به يصدق ديانة كذا ما كان
 من المحسات كالضرب والذم ما به يصدق ديانة وقضاء والفرق ان الطلاق ليس الا تكلم بكلام
 من المحسات في الواقع ولا يصح قضا لاه خلاف الظاهر وما كان حسيما به يعرف بآثره في السوس
 في الله وانما يحصل بالفعل فكان فيه حقيقة والسبب الى اثره بالسبب بخلاف ما في الفعل بنفسه
 فتدوى حقيقته كلامه وفيما النكاح لا يملكه لواله لان الزوج فلا يملكه لواله ولا يملكه لواله
 بخلاف التزوج قال محمد بن الوليد ما اتفق من الدين عن الفرق فقال التزوج يملكه لواله حكمه
 والتزوج ما يثبت حكمه له وهو المجل كذا في الغرض معز الى مجموع التوازل وفي البسائر
 حلف لا تزوج بنده الصغيرة فتزوجها رجل بغير امره فاذا حثت لان حقوقه تتعلق باليمين ولو حلف
 لا تزوج ابنته كسيرة فامر رجل لا تزوج - ثم باع الابن فاجازا فزوجه رجل واجاز الابن ورضي الابن
 لم يحنث وسأني عما في قوله حلف لا يتزوج اجاز ما عول حث والمفعول لا في الظاهرية
 رجل قال لامرأة لا تلد لي نكاحا ان تزوجك فبيني فزوجه رجل فزوجه مولا وهو كاره لذل لم يحنث لان لفظ النكاح وسلمن
 ما يتصور عبد حلف ان لا يتزوج فزوجه مولا وهو كاره لذل لم يحنث لان لفظ النكاح وسلمن
 المولى ولو حلف رجل ان لا يتزوج امرأة فاكراه على النكاح فتزوج حث في عينه لا به وحده لفظ
 النكاح منه رجل حلف ان لا يتزوج من اهل هذه الدار وليس لدار اهل ثم سكتها قوم فتزوج منهم
 او قال لا تزوج من بنات فلان وليس لفلان بنت ثم ولدت له بنت فتزوجها المخالف لا يحنث ولو
 حلف ان لا يتزوج من اهل الكوفة فتزوج امرأة من اهل الكوفة لم تكن وليا بل اليمين حث ولو
 حلف ان لا يتزوج بالكوكة ثم اراد ان يتزوج طاهر - له ان يوك الرجل وكلا المرأة كذا ثم
 يحنث الوكيلان وبعد ان عقد النكاح خارج الكوفة فلا يحنث المخالف لان الاعتبار مكان العقد
 ولو حلف لا يتزوج امرأة الا على اربعة دراهم فتزوج امرأة على اربعة دراهم وكل القاضي عشرة اوزاد
 الزوج بعد العمدس لقاءه عس في مهرها لا يحنث ولو حلف لا يتزوج من ساء اهل البصرة فتزوج
 امرأة كانت وليا الصغيرة وساء الكوفة يحنث المخالف في قول ابي حنيفة لان المعترضه في
 هذه الامور دون الملتا ولو حلف لا يتزوج امرأة كان لها زوج قبله فطلق امرأته تطليقة مائة ثم تزوجها
 قال محمد لا يحنث في عينه لان عتته تنصرف الى غيرها ولو طلق امرأته ثم قال ان تزوجت امرأة بائنا
 افسى طالق ثم تزوجها لم يحنث ولو قال ان تزوج امرأة بهذا الاسم فهي طالق فتنصرفها طلق

والفرق ان فيما تقدم صارت معرفة كفاف الخطاب فلا تدخل تحت النكحة وفيما تأخر لم تهر معرفة
فقد دخل تحت النكحة ولو حلف لا يتزوج امرأة على وجه الارض ونوى امرأة تبعتها دين فيما بينه
وبين الله تعالى لاقى القصاص ولو نوى كوفية او بصرية لا يدين أصلاً وكذلك لو نوى امرأة عوراً أو أمة
ولو نوى مربية أو حبة يدين فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى المحرم له وأطلق المصنف في
الطلاق والعتاق وهو مقيد بان يعا بكلام واحد بعد اليمين أما اذا وقع بكلام واحد قبل اليمين فلا
يحتمل حتى لو قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق ثم حلف ان لا يطلق فدخلت لم يحتمل لأن وقوع
الطلاق عليها بحكم كلام كان قبل اليمين ولو حلف ان لا يطلق ثم على الطلاق بالشرط ثم وجد
الشرط حتمت ولو وقع الطلاق عليها بمضى مدة الايلاء كان الايلاء قبل اليمين لا يحتمل والا حتمت
ولو فرق بينهما بالعتق لا يحتمل عند زفر وعن أبي يوسف روايتان وعلى هذا الوصف ان لا يعتق بشرط
العتق ووقع العتق بكلام واحد بعد اليمين ولو أدى المكاتب فعتق وان كانت الكتابة قبل اليمين
لا يحتمل وان كانت بعده يحتمل كذا في التبيين وفي الظهيرية حلف ليطلق فلانة اليوم وفلانته
أجنبية أو مطلقته فلاناً أو معن لا يهل له نكاحها أبداً تنصرف عنه الى صورة الطلاق اه وفي المحيط
انما حلف لا يكتبه ففعله انسان بغير أمره فأجازه حتمت اه وأما الهبة والصدقة ففي الظهيرية حلف
ان لا يهب لفلان فهو هبة صغيرة مقسومة حتمت وكذلك الاعمار والنحل والارسال اليه مع رسوله
وصورة الاعمار ان يقول صاحب الدار لغيره هي لك مادمت حياً فاذميت ردت الي وكذا الوارث غيره
حتى وهب حتمت وكذا الوارث هبة القسوى بعده ولو حلف لا يهب لفلان فهو هبة على عوض حتمت
ولا يحتمل بالصدقة في غير الهبة اه وأما القرض والاستعارة ففي الظهيرية حلف لا يستقرض
ما يستقرض ولم يقرضه حتمت وأما الاجارة والاستعارة ففي الظهيرية ولو حلف لا يعثره فلاناً فعتق
فلان وكذا الى الخالف واستعارة فأجاره الخالف حتمت ولو حلف لا يستعمر من فلان شيئاً فأردفه
فلان على دابته فردفه لا يحتمل اه وفي الذخيرة حلف لا يستعمر من فلان شيئاً ينصرف الى كل
موجود تصح اجارته وكان ذلك عبناً يفتقر به مع بقائه عنه فان دخل دار الخلو ف عليه ليستقي من بشره
فاستعارته الرشا والدلو اختلف المشايخ فمقبل يحتمل وقبل لا لانه لم تثبت يده عليه الا نهما في يد
صاحب الدار فلا يكون مستعراً وهذا الشارة الى ان الاجارة لا تتم الا بالتسليم وهذا هو الطريق فيما
اذا أردفه على دابته فعلى قياس هذا التعليل اذا استعارته الرشا والدلو من بئريس في ملك الخلو ف
عليه يحتمل اه وتقدير افي الحاشية ان من هذا القسم تسليم الشفعة والادن فيحتمل فيما بالارضا
وفي الظهيرية حلف لا يسلم الشفعة فكنت ولم يخاصم حتى اقلت شفعته لا يحتمل في عبته وان وكل
وكلاً بالتسليم حتمت ولو حلف لا يدين لعبد في الفخارة قرأه ببيع وشترى فكنت يصير العبد
مأذوناً في الفخارة ولا يحتمل وكذلك البكر اذا حلفت ان لا تأذن في تزويجها فكنت عند الاستيثار
لا تحتمل اه وزاد الامام الاسيبغاني ان من هذا القسم النفقة واذا حلف لا ينفق فوكل حتمت ولم
يذكر المصنف الشركة وفي الظهيرية ولو حلف لا يبع ل مع فلان في قصاره ففعل مع نريك فلان
حتمت ولو عمل مع عبده المأذون لا يحتمل لان كل واحد من الشريكين يرجع بالعهد على صاحبه
وبصير الخالف عاملاً مع الخلو ف عليه وان كان عقد الشركة نفسه لا يوجب المحقوق لما ابد المأذون
فلا يرجع بالعهد على المولى فلا يصير الخالف نريكاً لولاه ولو حلف لا يشارك فلاناً في هذا البادة
ثم خرج عنها وعقد المأذون لا يبعد الشركة ثم دخلها وعمل فيها ان كان الخالف نريكاً في عبته ان لا يبعد عقد

المشرك في البلدة لا يحنث وإن قوي أن لا يعمل بشركة فلان حنث وإن دفع أحدهما إلى صاحبه
مالم يضر به فهذا وألوه سواء لأن المضارب بشركة في عرفنا ولو حلف لا يشارك فلانا فخرج كل
واحد منهما دواحه واشتركا حنثا لمخالفة خطا ولم يخطأ ولو حلف لا يشارك فلانا فشاركه بمال
ابنه الصغير لا يحنث ولو حلف لا يشارك فلانا ثم إن المخالف دفع إلى رجل مالا بضاعة وأمره أن يعمل فيه
برأيه فشارك المدفوع البه المال الرجل الذي حلف بالمال أن لا يشاركه يحنث لأن المخالف لأنه
صار شريكا للمخوف عليه لأن المستضع لاحقه في الرمي فكان العامل شريكا للمال ولو كان
مكان المستضع مضارب والمسئلة بها لا يحنث لأن المضارب له حق في الرمي فكان المخوف عليه
شريكا للمضارب ولو كان المستضع حلف أن لا يشارك أحدا فدفع المال شريكه باذن المستضع
لا يحنث رجل قال لا خيتمان شاركك في لال الله على حرام ثم بدلهما أن يشرقا قالوا إن كان للمخالف
ابن كبير ينبغي أن يدفع المخالف ماله إلى ابنته مضاربة ويجعل لابنته شيئا يسيرا من الرمي وبأذن لابنه
أن يعمل فيه برأيه ثم إن لابن أن يشاركه فذا فعل الابن ذلك كان لابن ما شرط له الابن من الرمي
والفاضل على ذلك إلى النصف يكون للاب ولا يحنث ولو كان مكان الأب أخى فالحجاب كذلك
اه وأشار المصنف بقضاء الدين إلى أن الدفع كذلك قال في المحيط حلف لا يدفع إلى فلان ماله ما لم
عبره فضنه وقدره بضمه فهو حاث لأنه إذا تقدم رجوعه عليه نصارك أنه دفعه إليه وكذلك لو
أحاله عليه فاعطاه ولو كانت المحوالة والكفالة بغير أمره لا يحنث مادته وكذا إذا تبرع رجل بالاداء
اه ثم قال وفي النوازل ولو قال لأمرته أن لم تكوفي عنت هذه الفسقة فانت طالق فأمر المرأة
خادمها بفعل الفسقة ففعلتها فإن كان من عادة المرأة أنها تفعل بنفسها لا غير بيع الطلاق لوجود
الشرط وإن كان من عادتها أنها تفعل الاضامها وعرف الزوج ذلك لا يقع وإن كان من عادتها أنها
تفعل بنفسها وبخادمها فالطاهر أنه يقع إذا عني الزوج الأمر بالنفل فلا يقع اه وأشار المصنف
بقضاء الدين إلى أن الاعطاء كذلك ولذا قال في المحيط حلف لبطن فلانا حقه ما لم عسره بالاداء أو
أحاله فقبض بر ولو كان بغير أمره حنث اه ولذا حنث بالامرق حلفه لا يقضي دينه بر فالتوكيل في
حلفه لنقض دينه وكذا في قبضه بغيره أو ثباتا فلا حلف لنقض من فلان حقه ما خمنه وكله
أو كفله أو من الخصال عليه بأمر المطلب بر وإن كانت المحوالة والكفالة بغير أمر المطلب لم يبركذا
في المحيط ولم يذكر المصنف المحوالة والكفالة قال في المحيط حلف لا يكفل عنه شيئا فكفل نفسه
لا يحنث لأنه كفل به لاعه لأن كلمة عنه انما تستعمل في الكفالة بالمال لا في الكفالة بالنفس يقال
كفل عنه أي بماله وكفل به أي بنفسه ولو كفل عن كفيه بأمره لا يحنث لأنه ما كفل عنه وإنما
كفل عن عسره ولو حلف لا يكفل فلانا ولا فلان فكفل بنفسه حنث ولو كفل عنه بالمال لا يحنث
حلف لا يكفل عن فلان فاحاله فلان على المخالف لغيره إن كان للمصالح له دين على الفضل يحنث
والا فلا لأن في المحوالة ما في الكفالة وزيادة لأن فيها الترام وضمانا اه وفي الدخيرة حلف لا يوصي
بوصة فوهب في مرض موته شيئا لا يحنث لأن ذلك ليس بوصية لكن أعطى الشرع لها حكم الوصية
فلا يطهر في حق حكم الحنث اه وفي الوقعات حلف لا يأخذ فلانا على شيء إلا ردهما وقال انظر
إلى هذا ولم يفارقه لا يحنث لأنه لم يأخذه ولو دفع إليه دابته وقال اسكها حتى أصلي فوحيات لأنه
اثنتمه عابها ولم يذكر المصنف التولية وقد صارت حادثة الفزوي فثبتت عن قاضي القضاة لو حلف
لا يولي فلانا العشاء فوكل من ولاه ما يجب يحنث لأنه من قسم ما لا حقوق له فيحنث ففعل وصححه

الاول فصار المستوفى عليه ان لا يصح من اجله) نادى النهر سواء كان غلو كالاولاه وهو مصر حبه في المتن (فوله فلما غيدت
لخولف عليه بعملا جل الخ) اقول قد تقدم في النقص الجالس وشرحه القاري رجل قال ان زيد بن بخت النوا غيدت ح
ولا يلقه لا فخرج زيد بنوا الخ رجل وامره ان يذهب الى الخا لم ليعينه فمعه الما موالى الخا لم وقال له بلى اوقا له ولم يقل
زيد ولم يعلم الخا لم انه ثوب زيد فباعها له لانه ثوب زيد لم يفت في عينه لان الام في بخت ذلك دخلت على فسل قال لك
وهو البيع ولها مبيع والاشترار عليه فكانت لا اختصاص الفل بالمخولف عليه ٢٨١ وهو زيد بن حود لا اختصاص

المشتري منه وما اعتد الامام فلان بهذا العتق يتعلق به المطلق كالعتق ولو غير المشتري بالخيار
 العتق ثبت الملك سابقا لمصلحة فكذا هنا قبل خيار الامام لا يتعلق به ان كان له فيه فهو قبايعه
 بيعا معها لا بخيار لا يعتق لانه يخرج من ملكه وسيما في حكم القاسد والباطل ولا يعتق له اذ اعاده
 بشرط الخيار للمشتري انه لا يعتق ايضا لانه باق على ملكه بائنه كالمصرح به في الذخيرة وسواء اجاز البائع هده
 ذلك اولى بجزء ذكر الطحاوي انه اذا اجاز البائع البيع يعتق لان الملك ثبت عند اذ اجازته فثبتت له
 وقت العقد بدليل ان الزيادة المجازة بعد العقد قبل الاحاق تدخل في العقد كذا في البدائع
 وليقدح قوله ان اعتبه لانه لو قال ان ملكه فهو هو واشترائه بشرط الخيار لا يعتق عند الامام لان الشرط
 وهو الملك لم يوجد عند علم الملك منه كالمعرف في بابه وقيد بالتعلق لان المشتري بالخيار لو كان
 خالصا لم يصر من البيع ما له لا يعتق عليه الا بمضى للمعتد الامام لعلم الملك فاضل بوجبه تكملة
 بالاعتاق بعد الشراء بشرط الخيار حتى سقط خياره وانما يعتق على القريب بصحتم للملك ولا ملك
 للمشتري بالخيار والشارع علق عتقه بالملك لا الشراء لانه اذا لم يجاب المطلق صار مقصرا عند
 الشرط وصار قائلًا: ان حرفي فسخ الخيار ضرورة كذا في قطع القيد وفي الذخيرة اذا قال ان اشتريت
 فلان فهو هو واشترائه لغيره هل تعلم لم يذكر محمد هذه المسئلة في شيء من الكتب وحتى عن العقبه
 أبي بصير الحلبي انه قال لقائل ان يقول تعلم عنه ولو قال ان يقول لا تعلم وهو الاشبه لانه اذا
 يراد بجنس هذه اليمين عرف الشراء لنفسه لا الشراء لغيره لان العتق من جهة المالك لا يقع الا
 بالشراء لنفسه وصار تقدير المسئلة كانه قال ان اشتريتك لنفسي فانت حر ولو مصرح بذلك
 واشترائه لغيره لا تعلم عنه فكذا هنا وهذا المحرر يقع الفرق بين ههنا وبين ما اذا قال: امرأته
 ان اشتريت فلان ما كانت طالق واشترائه لغيره ان اليمين تعلم لان هناك لم يوجد ما يدل على ارادته
 الشراء لنفسه فان الطلاق من قبضه يقع على امرأته اشترائه لنفسه او لغيره ما هنا بخلافه اه وفي
 الظاهر به وحمل قال لانه ان يعتق منك شاة فان حردتم باع نصفها من الزوج الذي يولدت منه
 او باع نصفها من امه لا يقع عتق المولى عليها باليمين ولو كان البيع من الاجنبي وقع عتق المولى
 عليها والفرق ان الولاد من الزوج والنسب من الام مقسوم فيقع ما تقدم سبه اولا وهذا المعنى
 لا يمكن اعتباره في حق الاجنبي وكذا لو قال ان اشتريت من هذا الجارية شيئا فهي مديونة ثم اشترىها
 هو وزوجها الذي ولدت منه فهي ام ولدان زوجها ولا يقع عليها تدبير المشتري للمعنى الذي اثره اليه
 اه وقيد بكونه حلف بعق العبد المبيع لانه لو حلف لا يبيع او على طلاق زوجته على البيع
 او عتق عبده على البيع قباع بيعا فيه خيار للبائع او لا لم يثبت في قول أبي يوسف وخشفت في
 قول محمد قال محمد سمعنا ابا يوسف قال فحين قال ان اشتريت هذا العبد فهو واشترائه على ان البائع
 بالمرارة ثلثة ايام فخصت هذه الثلاث ووجب البيع بعق وهو على اصله صحيح لان اسم البيع عند
 لا يتناول البيع الشرط فيه الخيار فلا يصير مشتري بنفس القبول بل عند سقوط الخيار والعبد
 في ملكه عند ذلك فيعتق وذكر القاضي الاسدي في البيع بشرط خيار البائع او المشتري انه
 يعتق ولو لم يذكر الخلاف واصل فيه أصلا وهو ان كل بيع وجوب الملك أو تخلفه الاحاق يعتق به
 وما لا كذا في البدائع (قوله) وكذا بالقاسد والموقوف لا بالباطل أي يعتق اذا اعتقد خاسدا
 أو موقوفا في المشتري وهو محتمل لانه من بيانه ما في المسئلة الاولى وهو ما اذا قال ان يعتقك فانت حر

وكذا بالقاسد والموقوف
 لا بالباطل

سبح هذا الملك العظيم
 لا يشك أن يكون
 جوايا أنما وقيل في قوله
 وأحب أيضا من الذين
 الخ فإنه لم يظهر لسانه
 ظاهره أنه سأل في
 غير ما قبله وفيه أن الذين
 في قولهم لم أبع هذا
 البع بعت على بيع
 القن وبعد الانساج
 ما دقتا كما كان شهادت
 في غاية البيان أو ضاع
 الجواب فقال لأن جواب
 البيع أيضا يكون بعد

عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف في النكاح المسلم كذلك فاما في أم الولد والنكاح فالحقيقة أنه
 وقيل البيع والشراء لا يترجح عليه المراءى على الصحيح دون القاسم حتى لو تزوجها
 نكاحا فاسدا لا يثبت لأن المفسر ومن النكاح المحل ولا يثبت بالتمام فلا يثبت البيع للقصد ومنه
 الثالث أنه يحصل بالناسد كذا وحلف لا يصح ولا يصح فوه على الصبي حتى وصل بضو طهارة
 أو صام بعقوبة لا يثبت ولو كان ذلك كلفه الماضي بأن قال ان كنت تزوجت وأصلبت وأوجبت
 فهو على الصحيح والقاسد لأن الماضي لا يقصد به الحمل والتعريف وإنما يقصد به الانجاب ومن الماضي
 بذلك فلان حتى به الصحيح دين في القضاء لأنه النكاح المعنوي كذا في المبدأ ثم وقسنا أنه لو حلف
 لأوجب فوهيب بعقوبة مقسومة حيث كافي الظهيرة فعمل ان فاسدا له كنهه ولا يثبت ان الاجارة
 كذلك لا تبايع (قوله ان لم أبع فكذلك ما عرفت) يعني لو قال ان لم أبع هذا العبد
 ظمرا له طالق فاعتقه أو دبره فإنه يقع عليه الطلاق لأن الشرط قد تحقق وهو عدم البيع فلو ان
 للميت أو دبره مع وقوع الباس في العنق فمقابل في العبد ما في الامة فجاز ان ترد بعد العنق
 فتسري فليكن هذا المألف فيعتقها وفي التدبير مطلقا يجوز ان يقضي القاضي ببيع للذرايب
 بان من الشايعين من قال لا تطلق لهذا الاحتمال والصحيح انها تطلق لأن ما فرض من الامور والموهومة
 الواقع فلا تعتبر لأن الحلف على بيع هذا المالك لكل ملك واجب أيضا من التدبير ان يبيع مع من
 لا يفسخ التدبير بالقضاء فيعتق ولا فرق بين كون العبد نفسا أو مسلما فيعبر باختلاف الشايع
 فيه والصحيح وأشار بالتدبير الى ان الاستيلاء كذلك كافي في الذخيرة والمراد بالتدبير المطلق منه
 ولا يثبت ما لم يفسد كما أشار اليه في فقه التدبير وينبغي ان يقال ان لم يفسد فانت حرة فدية تدبير مطلقا
 ان يعتق لوجود الشرط كما ذكره وكذا الاستيلاء وما اذا قال ان لم يفسد فانت حرة فاعتقه فإنه
 يبطل التعليق لأن تغير العنق يبطل قطعه كتغير الثلاث يبطل تعليقه وينزع على الحنث لقول
 الخلف فرط في الخامسة الاول لو قال لها ان لم تصي هذا في هذا العنق فانت طالق فكسره وقع
 الطلاق الثاني وعزاه الى الذخيرة وقال لها ان لم تصي فتأ في هذا الحمام فانت طالق فطارد الحمام
 وقع الطلاق له (قوله فانت تزوجت على فقال كل امرأتى طالق طلقت الحلقة) بكسر اللام
 أي المرأة التي دعت الى الحلف وكانت سببا فيه وعن أبي يوسف انها تطلق لأنه أخرجه جوابا فينطبق
 عليه وان غرضه ارشادها وهو يطلق غيرها فيعتقه وجه الظاهر عموم الكلام ويزداد على
 حرف الجواب فيجعل مبتدئا وقد يكون غرضه ايضا آخر اعترضت عليه فيما أحله الشرع ومع
 التردد لا يصلح مقيدا ولو قوى غيرها يصدق حياته لقضاء لأنه تخصيص العام واختار شمس الائمة
 المرخصى وكثير من الشايع رواية أبي يوسف وفي جامع فاضحان وبه اختلفنا احتاؤا في العناية
 معز الى الذخيرة الاولى تحكيم الحال ان كان فخرى بينهما متاجر فوهومة تدل على خصيه يقع
 الطلاق عليها أيضا وان لم يكن كذلك لا يقع اه وفي الولد المحقر جل قبل له الاكراهة هذه المرأة
 فقال كل امرأتى فهي طالق لا تطلق هذه المرأة فرق بين هذا وبين ما اذا قال للمرأة زوجها انك
 تريد ان تزوج على امرأة أخرى فقال ان تزوجت امرأة فهي طالق حيث تطلق هذه المرأة اذا بانها تم
 تزوجها والفرق هو قول الزوج بناء على التولية لا اولها يدخل تحت قوله ما يحتمل الدخول تحت
 القول الاول فتقولها انك تزوج على امرأة لم للمرأة فتناول غيرها لما هنا قوله هذه
 المرأة لا يحتمل هنا المرأة فلا تدخل تحت قوله ثم اعلم ان النكرة تدخل تحت النكرة والمرأة لا تدخل

ان لم أبع فكذلك ما عرفت أو
 دبر حنث قالت تزوجت
 على فقال كل امرأتى
 طالق طلقت الحلقة
 فصح التدبير لا قبله وقبل
 الفسخ هو مدبر لا يجوز
 يسه قبل ما يحتمل البيع
 حيث وجد الشرط فقول
 الجزاء ثم اذا حصل
 الفسخ بعد ذلك لا يرتفع
 الطلاق الواقع اه ثم
 كان الظاهر ابدال قوله
 فعتق بقوله فتطلق الا
 أن يصور بان الذين على
 عتق عبد آخر أو على طلاق
 امراته ثم رأيت فغاية
 البيان أيضا ذكر الجواب
 الاول وحصله جواب
 حيث قال أو تقول ان
 المألف فعتقه ما عرفت قوله
 فطارد الحمام وقع الطلاق

على النبي صلى الله عليه وسلم
والأولاد الصالحين وأما
عليه السلام فإن ركبة أو اقهما
بجلائل الخرج أو الزهاب
إلى بيت الله وإلى
الحرم أو الصفاء والمروة
عنده حوان لم يجمع العام
فشهدا بغيره بالكوفة
لمصدق

أقول وتضمن في فتح القدير الخ قال المقتضى في شرحه أن أقول الشهادة بسلم الدخول أو لبث الجرح الذي هو وجوده
سورة وفي الحقيقة للتصديق الخروج يمكن الإحاطة به بالإدراك بأن شاهد القيد ٣٨٧ خارج الدائر في جميع اليوم فهي تفي

في ضمنه والأثر مما يدخل تحت القضاء بخلافه الخروج أو ما في الميسر من أن الشهادة على النبي
تقبل في الشروط حتى لو قال بعد أن لم يدخل الدائر اليوم فاذت وحققه العلم بدخوله قبلت وتضمن
بعضهم ما ضمن فيه من قبيل الشروط ما يجب عليه بأنها قامت بأمر ثابت معين وهو كونه حاربا
فثبتت النبي ضمناً وتضمن في فتح القدير بأنه يرد عليه أن العبد كما لا حق له في التخصيص إذ لم تكن
هي شرط العتق فلم تصح الشهادة بها فكذلك لا حق له في الخروج لأنه لم يحصل الشرط بل عدم
الدخول كعدم الحج في مسئلتنا فلما كان المشهود به ما هو وجودي متضمن للمدعي به من النبي المفعول
فمرطقات الشهادة عليه وإن كان غير مدعي به فتضمن للمدعي به كذلك يجب قبول شهادة التخصيص
المستعجلة لنبي المدعي به فنقول محمد رحمه الله أوجه اه وإن قلت إن عدم الدخول هو الخروج لأنه
لا واسطة فله حق في الخروج قلت لأنه لم يثبت له الخروج لأنه لا انفصال من الداخل إلى الخارج وإن كان
خارجاً وقت الجرح واستمر صلي عليه أهلم يدخل ولم يخرج لأنه لو حلف لأخرج من هذه الدائر وهو
خارجها لا يثبت حتى يدخل ثم يخرج كما تضمننا فلم يثبت عدم الدخول هو الخروج والحاصل أن الشهادة
على النبي المقصود لا تقبل سواء كان نفياً صورة أو مدعي سؤله أحاط به علم الشاهد ولا وسأني تغاير به
في الشهادات إن شاء الله تعالى (قوله وحقق في الأصم بصوم ساعة بنية في صوما أو يوماً بصوم)
لوجود الشرط في الأولى بما سأك ساعة إذا الصوم هو الامساك عن الغفريات على قصد التقرب وأما
إذا حلف لا يصوم صوماً أو لا يصوم يوماً فإنه لا يثبت بما سأك ساعة لأنه يراد به الصوم التام المتعبر
سراً بذلك ما نهى الله إلى آخر اليوم واليوم صريح في تقدير اللغة ولا يقال المستبرئ كوربذ كز
القول فلا فرق بين حلقه لا يصوم ولا يصوم صوماً فينبغي أن لا يثبت في الأولى إلا الصوم لا يقول
الثابت في ضمن الفعل ضروري لا يظهر أثره في غير تحقيق الفعل بخلاف الصريح لأنه لا اختياري
يترتب عليه حكم المطلق فهو حسب الكمال قديم لا يمتنع له لو حلف ليصوم من هذا اليوم وكان بعد أن
أكل أو بعد الزوال صحت اليقين وطلعت في الحال مع انقضاء يوم كذا اليوم ولا كمال لأن العين
تعتقد التصور والصوم بعد الزوال والاكل متصور كافي صورة الناسي وهو كما قال لأمر أنه إن لم
تصل اليوم فانت طالتي غاضت من ساعتها وبعد ما صارت حركة صحت اليقين وطلعت الحال لأن
دور العلم لا يتبع كافي الاستحاضة بخلاف مسألة الكوز لأن محل الفعل وهو الماء غير قائم أصلاً
فلا يتصور بوجوه واستشكل في فتح القدير على قولنا في حنيفة ومحمد أن التصور شرطاً متفقاً كونه
ممكناً في صورة أخرى وهي صورة النساء والاستحاضة فلا يفسد فانه صحت كان في صورة الحلف
مستحيلة تماماً لا يتصور الفعل المحلوف عليه لأنه لم يلف الأعي الصوم والصلاة الشرعيين أما على قول
أبي يوسف فتأهرا نهياً ينعقدان ثم بحثت وأعلم أن التمر تأخذ كرامة لو حلف لا يصوم فهو على
الجماعة لأنه لم تعط الله تعالى وذلك لا يحصل بالقاسد إلا إذا كانت اليقين في الماضي وظاهره أنه
يشكل على مسئلة الكتاب فانه حثه بعدما قال ثم أظن من ومه لكن مسئلة الكتاب أصح لأنها نص
محمدي الجامع الصغير اه وقد قدمنا في مسئلة الكوز أن الأصح عدم الحث فيما إذا قال لأمر أنه إن
لم تصل صلاة العجم عدا فانت كذلك غاضت بكره وقتلناه عن التثني فهو مؤيد لجعل الحق بن

عصور بخلافه التخصيص
بالكوفة ليست ضابطاً
لجميع على أنه يمكن أن
يكون ذلك كرامته وهي
حائزة كما قالوا في المشرق
والغرب بيقيناً كامل (قوله
والصوم بعد الزوال
والاكل متصور كافي
صورة الناسي) قال في
النهر أنت خسر إن
تصوره فيها إذا حلف
بعد الزوال في الناسي
الأنبياء لم يكل منحوح اه
وحقق في لا يصوم بصوم
ساعة بنية في صوما أو
يوماً بصوم

الدليل مقام المدلول التصور لا الوجود بخلاف مسألة الكوز اه خلاصه وقام الكلام مسطور فيها وبه نلهم أن قول المؤلف كما
في صورة الناسي تخيير لا تقبل به لأنه في ما أورد في التمر لا يفتني ويحصل الجواب بذلك عن إشكال أبي الهمام أيضاً

هذا الخبر الذي ذكره في الخبر السابق من أن الشهر الذي يقع فيه صلاة الجمعة
 لا يصح العمل إلا في ذلك اليوم في الحظ بالبحث فيها وفي الظاهر يتبين من ذلك أن البحث قبل ذلك
 الجواب يستقيم على قولنا في يوسف وأما على قولهما فلا يستقيم أصله مسئلة الكوز وقيل لا يلزم
 هذا الجواب يستقيم على قولنا الكل وذكرا والفضل في المسئلة تفصيله فقال أن كانت الصلاة
 المسئلة بحيث لو لا إظهارها بأما أمكنها إذا ما حانت وإن لم يكن منها ههنا إلا ما لا يثبت
 إلا أن الأصح ما قلناه أنه يثبت على كل حال لأن الجسد لا يتجدد الله لكنها لا يمكن والتصور
 وأنه ثابت ههنا له وفيما يضاف لوقال إن لم أصم شهر فاصبر حتى يصير في الشهر يليه
 يصرف إلى الشهر في غيره بخلاف أن لم أصم أسكنك شهر أو أن لم أصم البصر شهر يصرف إلى
 ما يليه ولا يثبت حتى يترك شهر لمن حين حلفوا والفرق أن الثاني يعتبر بالامتنان لأن الأشياء
 تعرف بأحداثها وفي الامتنان لو قال إن أصمت شهر فاصبر حتى يصير في الشهر يليه ولا يصرف
 إلى ما يليه فكذلك في الثاني تعلق البحث بترك الصوم في شهر ولا يصرف إلى ما يليه فكذا
 الوقت فيه لتقدير الصوم به بخلاف المسألة كونه والضرب والامتنان ونحوه ما ذكر الوقت لتقدير
 الفعل به وانما هو لتقدير الجسد فيتمت بالشهر الذي يليه ولو قال إن تركت الصوم شهرا يصرف
 إلى ما يليه وإن صام يوما قبل مضي الشهر لم يثبت وقولنا أن تركت صوم شهر أو قال إن لم أصم شهرا
 أو قال إن أصمت شهرا انصرف إلى جميع العمر وعظمه فيه وفي جيل الوالدة بحسب طلاق امرأته
 أن لا يصوم شهر رمضان فإنه عليه أن يسافر ولا يصوم (قوله وفي لا يصلي ركعتين صلاة تشفع)
 أي لو حلف لا يصلي حنث إذا صلى ركعة ولو حلف لا يصلي صلاة لا يثبت إلا بصلاة تشفع والقياس
 في الأول أن يثبت بالافتتاح اعتبارا بالشروع في الصوم وجه الاستحسان أن الصلاة عبارة عن
 الأركان المختلفة فالأركان مجتمعة لا تنهي صلاة بخلاف الصوم لأنه ركن واحد وهو الأركان
 وينكر في الجزء الثاني وما في الثانية فالأركان الصلاة المعبر عنها وأفعالها كتمان القنن من
 التبرأ وقد صرح في الهداية في الأولى أنه إذا حنث قطع حنث ويترك كل علمه ما ذكره القرائن
 حلف لا يصلي يقع على الجائزة فلا يثبت القاسدة إذا كان الجنب في الماضي الآن يحسب
 المراد بالقاسدة أن تكون بغير طهارة ويكون ما في الخبره ما قاله وهو قوله حلف لا يصلي فصل
 صلاة طهارة بأن صلى بغير طهارة مثلا لا يثبت استحسانا ولو نوى القاسدة يصدق ديانة وقضاء ومع
 هذا يثبت بالصحة أيضا إلى آخره فظهر أن كلامه أن المراد بالقاسدة هي التي لا يوصف منها شيء
 بوصف الله في وقت بان يكون ابتداء الشروع غير صحيح وأورد من أركان الصلاة القعدة
 وليس في الركعة الواحدة فيجب أن لا يثبت بها فأجيب بأن القعدة موجودة بعد رفع رأسه من
 العبادة وهذا أول ما ينبغي على وقف الحنث على الرقعة منها وفيه خلاف المناجاة والحق أنه يتفرع على
 الخلاف بين أبي يوسف ومحمد في ذلك والأوجه أن لا ينوقف ألجام حصة السجود موضع بعض الوجه
 على الأرض ولو لم تليق تلك القعدة هي الركن والأركان الحقيقية هي النية والقعدة ركن زائد
 على ما تحرر وانما وجب النية فلا تعبر ركعا في حق الحنث كذا في فتح القدير وقد قلنا إن
 الأركان الأصلية ثلاثة العيام والركوع والسجود والقرأة ذكرنا زائد والقرعة شرط ولذا
 فإني في الظاهرية ولو حلف لا يصلي فقام ركع ومحمد لم يقرأ بعد ذلك لا يثبت وقد قيل يثبت وهكذا
 ذكر في المتن وقد علم مما ذكرنا أن النهي عن التبرأ مانع للهبة الركعة لو فات والتبرأ نقص

وقوله لا يصلي ركعتين
 صلاة تشفع
 (قوله وإن صام يوما قبل
 مضي الشهر لم يثبت) لأنه
 بصومه اليوم لم يترك
 الصوم شهرا فلم يوجد
 شرط الحنث وهو ترك
 الصوم شهرا (قوله الآن
 يكون المراد بالقاسدة أن
 تكون بغير طهارة) الخ
 قال تليق في المنع أقول
 لا يحتاج إلى هذا بل
 الجواب ما قلناه في
 الصوم من أن قول
 التبرأ نفي عن العبادة
 ما هو المذكور في الهداية
 (قوله والأوجه أن لا
 يتوقف) أي على رفع
 الرأس من السجدة وقوله
 لتمام الحنث للأوجه

فان قيل لا يجوز ان لا يشهد قبل الصلاة لا يثبت قبل الصلاة) بخلاف ما في الفقه حيث قالوا لا يظهر انه ان كان عليه ان يشهد على غيره
 التمسك به ولو اذ الحلف لا يصح صلاة بحيث قبل الصلاة فاذكره اهـ وهكذا انشده في التمر وهو واقف بما انتم ممن ان
 الشهادة ولكن تأتد وجبت التمسك فلا يتصرف في حق المحتسب وهو المبرور لقوله لا يذكره فكذا انشدها ومنه خلاف ما استظهره
 في الشهادة فمقتضاها قبل ان لا سقطت من عبارة التمر وقد راجعت عبارة الظاهر في قوله انتم واقفتم انتم انتم في التمسك الثانية
 ولو حلف لا يصح الظاهر لم يثبت حتى يشهد بعد الاربع وكذلك اذ الحلف ٣٨٩ لا يصح الفجر لم يثبت حتى يشهد بعد
 الركعتين وكذلك اذ

الحلف لا يصح المغرب لم
 يثبت حتى يشهد بعد
 الثلاثة اهـ (قوله وان
 عطفها على الفرض الخ)
 توقف في حواشي مسكن
 في الفرق بينهما في قوله
 بعده ولو حلف لا يصح
 الظاهر الخ ثم قال ثم ظهر ان
 المراد من قوله وان عطفها
 الخ اى نوى بصفه لا يصح
 صلاة خصوص الفرض
 او صرح به في بيانه بان قال
 لا يصح صلاة مفروضة
 فلهذا بحث ادا صلى من
 دون الاربع ولو قبل
 القعود بخلاف ما لو حلف
 لا يصح الظاهر فوضع
 الفرق اهـ ويحتاج الى
 التأمل في وجهه (قوله
 وان اسند الحالف قبل
 الشرع في الصلاة الخ)
 بالاربع في هذا في غير الجمعة
 اما في الجمعة فباعتبار الشهادتين
 وتعتبر نيته في ذلك انما

الغرض تأنيث الاثر وهو في الاصل مقطوع الذنب ثم صار يقال للناقص واشار الى المنصف بالمسئلة
 الثانية الى فرج حمز كوفي في الخبر قال لعبد بن صليته وعقوبات وفصل ركعة ثم تكلم لا يعنى
 ولو صلى ركعتين حتى يار كذا الاولى لا يفي في الصلاة الاولى ما صلى ركعتين بغيره بخلاف الثانية ثم
 الحالف لا يصح صلاة فهل يتوقف حمله على قعوده قبل التشهد بعد الركعتين المختلف فيهما والظاهر
 والاشبه انه ان عطفه على مجرد الفعل وهو اذ الحلف لا يصح صلاة لا يثبت قبل القعدة وان
 عطفها على الفرض وهي من نواتل الثاني فكذلك لا يثبت حتى يقعد ولو كان من نواتل الاربع
 يثبت ولو حلف لا يصح الظاهر لا يثبت حتى يشهد بعد الاربع كذا في الظاهر وفيها حلف
 لا يصح خلف فلان فامة فلان وقام الحالف من بينه حيث ان لم تكن له نية وان نوى ان يكون
 حلقه لم يدين في القضاء ومن ابي يوسف قال لا يصح حلف من صلى ركعة خلف امام حيث الا نوى ان
 يصلي معه ليس يثبت ما خرج مما لو حلف ان لا يؤم احدا فخرج في الصلاة فوى ان لا يؤم احدا جاء
 قعوده او قعوده لا يثبت لانه مهم وقعوده لا يؤم احدا امر يثبت بين يديه تعالى فاذ نوى ذلك
 لا يثبت دمايته وان اشهد الحالف قبل الشرع في الصلاة انه يصلي صلاة نفسه لا يؤم احدا لا يثبت
 قضاء ما يات وكذا لو صلى هذا الحالف بالناس الجمعة فهو على ما ذكرنا ولو لم يمس في الصلاة
 المجازاة او مجبئة التلاوة لا يثبت لان عطفه اصرقت الى الصلاة المطلقة ولو مهم في السابعة حيث
 وان كانت الامامة في السواقي منها عتبا وذكر الناطقي في المسئلة الاولى انه اذا نوى ان لا يؤم احدا
 فصلى خلفه وحل حازت صلاتهما ولا يثبت لان شرعا لا يثبت ان يقصد الامامة ولم يرد ولو حلف
 لا يصح الظاهر خلف فلان وقال مع فلان فكم مرة ثم احبب ففهمه ووضعت ما عدا ما خرج الامام
 من الصلاة فاتم صلاته لا يثبت ولو انه كرم مع فلان ونظم في الركعة الاولى حتى مرغ الامام من تلك
 الركعة ثم اتبعه فأتى بصلاته لا يثبت ولو حلف لا يثبت الى الجمع مع فلان فاحلف امام
 فقدم الحالف فصلي بهم الجمعة لا يثبت ولو حلف لا يصح الظاهر بصلاة فلان فدخل معص في الظاهر
 فما حدث الامام في اول الصلاة او بعد ما صلى فلا شركات فتقدم الحالف فصل الحالف ما بقى وسلم
 فقد صلى الظاهر بصلاة فلان وهو حائض وكذا لو أدرك معه منار كعقوص ما بقى فقدم صلى بصلاته
 فيكون حاة او لو حلف لصلين هذا اليوم خمس صلوات بالجماعة ويجمع امرأه ولا يقتل مثل
 الامام ابن الفضل عن هذا فقال ينبغي ان يصلي الفجر والظهر والعصر بالجماعة ثم يجمع امرأته ثم

احبب نوى فيها الصلاة لنفسه حازت الجمعة ولو لم يفي للاستحسان وحيث قضاء لا ياتى صرح به البرازي اهـ اى حيث قضاء اشهد
 اول شهده وعادة البرزخية ولو اشهد قبل دخوله في الصلاة في غير الجمعة ان صلى لنفسه لم يثبت دمايته ولا قضاء (قوله ولو لم يمس في
 صلاة المجازاة او مجبئة التلاوة لا يثبت الخ) هذا القل مع التعليل يدفع ما عتق في الفقه حيث قال وينبغي اذا مهم في صلاة المجازاة
 ان يكون كالاول ان اشهد صدق فيها ما وافق في البداية (قوله فقال ينبغي ان يصلي الفجر والظهر والعصر بالجماعة الخ) قال
 بعض الفضلاء دمايته ان كان المراد اليوم بنية النهار الى الغروب فكيف يبر ثلاث صلوات فيه وان كان المراد منه ما يشهد
 اليه بقرينة الخمس صلوات فما الحاجة الى مجامعتها قبل الغروب على ان قوله بالجماعة لا دخل له في الالفاظ ثم قال اهـ قلت ولعل

يقتل كغيره الشَّصَّيْنِ وَبِحَسْبِ الْمَغْرِبِ وَالْأَشْيَاءِ جَمَاعَةً لَا يَحْتَسِبُ وَإِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ فَقَالَ اللَّهُ
مَا أَعْرَضَ صَلَاةً مِنْ وَجْهٍ وَقَدْ كَانَ مِنْ صَلَاةٍ حَرَجَ وَجْهًا فَعَمِلَ مَا تَقَدَّرَ عَلَيْهِ مِنْ صَلَاةٍ قَبْلَ صَلَاةٍ قَبْلَ صَلَاةٍ
وَلَوْ حَلَفَ لَا يَصِلُ بِأَهْلِ هَذَا الْمَجْدِ مَا دَامَ فَلَانُ يَصِلُ فِيهِ فَرَضُ فَلَانُ ثَلَاثَةَ أَلْفٍ وَمِائَةٍ وَصَلَّ أَوْ كَانَ فَلَانُ
مَعَهُمَا فَلَمْ يَصِلْ فِيهِ فَصَلَّى الْحَالِ بِعَدْلِكَ فِيهِ لَا يَحْتَسِبُ وَلَوْ حَلَفَ بِصَلَاةٍ فِي هَذَا الْمَجْدِ قَرِيبَهُ
فَصَلَّى فِي مَوْضِعٍ الزَّيَادَةَ لَا يَحْتَسِبُ وَلَوْ حَلَفَ بِصَلَاةٍ فِي مَسْجِدِ بْنِ فَلَانٍ قَرِيبَهُ فَصَلَّى فِي مَوْضِعٍ الزَّيَادَةَ
يَحْتَسِبُ وَحَسْبُ قَالَ لَأَمْرًا أَنْ تَرَكْتَ الصَّلَاةَ ثَانِيًا طَائِفًا خَرَجْتَ الصَّلَاةَ مِنْ وَجْهٍ قَضَيْتَ مَا هَلْ
يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَيْهِمَا اخْتَلَفَ لَنَا فِيهِ قَالَ بَعْضُهُمْ بِالْبَقْعِ وَبِهِ كَانَ يَقْنِي الشَّيْخُ الْإِمَامُ سَيْفُ الدِّينِ عَبْدِ
الرَّحِيمِ الْحَكِيمِيُّ وَبَعْضُهُمْ بِالْوَبْقِ الطَّلَاقُ وَبِهِ كَانَ يَقْنِي الْقَاضِي الْإِمَامُ ذَكَرَ الْإِسْلَامَ عَلَى
السُّنَنِ وَهُوَ وَالْأَشْيَاءُ وَالْأَنْهَارُ وَحَسْبُ قَالَ لَأَمْرًا أَنْ تَرَكْتَ الصَّلَاةَ ثَانِيًا طَائِفًا خَرَجْتَ الصَّلَاةَ مِنْ وَجْهٍ قَضَيْتَ مَا هَلْ
وَضَرَعْتَ فِي الصَّلَاةِ ثُمَّ طَلَعْتَ الشَّمْسَ أَتَى شَمْسُ الْأَتَمَّةِ الْحَسَاوِي بِعَدَمِ وَفَوْعِ الطَّلَاقُ وَأَتَى بِرُكْنِ
الْإِسْلَامِ الْمُنْفَى رَجَاهُ اللَّهُ هَذَا بِالْوُقُوعِ وَهُوَ وَالْأَنْهَارُ وَالْأَيُّوْنُ وَمَعْنَى رَجُلٍ قَالَ وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُ
الْيَوْمَ حَتَّى يَمِيعَا قَالَ يَصْدُقُ فِيمَا بَيْنَهُمَا وَبِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَذَلِكَ قَالَ وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُ الْيَوْمَ نَهَارًا
يَعْنِي نَهَارًا أَوْ يَصْدُقُ فِيمَا بَيْنَهُمَا وَبِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَذَلِكَ قَالَ وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُ الْيَوْمَ نَهَارًا
مَعْدُومٍ يَصْدُقُ عِنْدِي فِي هَذَا أَوْ صَلَّى الْتَهْرُجَ فِي الْغَرْجِ ثُمَّ قَالَ وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُ نَهَارًا حَتَّى يَنْهَارَ مَقَرَّ يَصْدُقُ
فِيمَا بَيْنَهُمَا بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ فِي الْمَبْطُوءِ قَالَ لَصَدَّانَ صَلَّيْتُ حَاتَتْ حَقَّ صَلَّيْتُ وَأَنْتَ الْمَوْلَى
لَا تَقُولَ مِنْ الْأُمُورِ الْغَائِبَةِ بَعْدَ الْغَيْبِ الْوُقُوعِ عَلَيْهِ بِالْحَرَجِ أَوْ وَلَمْ يَذْكُرْ الْمَنْصِفَ الْجَمْعُ فِي الْحَجِّ
وَالْعُرَّةِ وَالْوَضُوءِ وَالنَّسْلُ وَمَنْ نَذَرَ بَعْضَ مَا تَلَّهَا اتِّمَامًا لِقَائِهِ قَالَ فِي التَّهْنِيبَةِ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَجِيعُ
فَهُوَ عَلَى الصَّحِيحِ دُونَ الْفَاسِدِ كَمَا فِي الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ قَالَ الْإِمَامُ الصَّغَارُ اخْتِلَافُ الْمَشَايِخِ فِي أَنَّهُ هَلْ يَجُوزُ
أَنْ يُقَالَ قَدْ أَلْجَأْتُ أَوْ أَقْرَبْتُ أَمْرًا قَبْلَ الْوُقُوعِ بِعَرَفَةَ قَالَ بَعْضُهُمْ بِالْجُوزِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِالْجُوزِ كَذَا
ذَكَرَهُ فِي مَنَاسِكِ الْجَمَاعَةِ الصَّغِيرِ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَجِيعُ وَلَا يَجِيعُ حَتَّى لَا يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا حَرَجٌ بِالْحَجِّ لَا يَحْتَسِبُ حَتَّى
يُفْرَقَ بِعَرَفَةَ وَهُوَ ابْنُ سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ وَبِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَبِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَبِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَبِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى
الزَّيَادَةَ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَجِيعُ وَلَا يَجِيعُ عَرَفَةَ لَا يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا يَحْتَسِبُ حَتَّى يَجْرِمَ بِالْعُرَّةِ وَيَطُوفُ أَرْبَعَ أَشْوَاطَ
رَوَاهُ بَشَرٌ عَنْ أَبِي يُونُسَ وَإِذَا حَلَفَ لَا يَتَوَضَّأُ مِنَ الرَّطْفِ فَرَعَفَ ثُمَّ بِالْأَوْبَالِ ثُمَّ رَعَفَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَالْوَضُوءُ
مِنْهَا جَمَاعَةٌ فَضَحْتُ وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَقْتُلَ مِنْ أَمْرَةٍ هَذِهِ مِنْ جَنَابَةٍ فَأَصَابَهَا ثُمَّ أَصَابَ أُخْرَى وَأَوْصَابَ
أَمْرَةً أُخْرَى ثُمَّ أَصَابَ الْخُلُوفَ عَلَيْهَا وَاعْتَلَّ فَعَذَا اِعْتَالَ مِنْهَا وَبَحَثَ فِي عَيْنِهِ وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ إِذَا
حَلَقَتْ أَنْ لَا يَقْتُلَ مِنْ جَنَابَةٍ أَوْ مِنْ حِمْفٍ فَأَصَابَهَا زَوْجَهَا وَحَاضَتْ وَاعْتَلَّتْ فَهُوَ اِعْتَالَ مِنْهَا
وَتَمَثَّلَ فِي عَيْنِهَا وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ قِيمٌ قَالَ إِنْ اغْتَسَلْتَ مِنْ زَيْنَبَ فَعَمِي طَائِقٌ وَإِنْ اغْتَسَلْتَ
مِنْ عَمْرَةَ فَعَمِي طَائِقٌ فَجَامِعَ زَيْنَبَ ثُمَّ جَامِعَ عَمْرَةَ وَاعْتَسَلَ فَعَذَا الْاِعْتَسَالُ مِنْهَا وَيَقَعُ الطَّلَاقُ
عَلَيْهَا قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجَمْرُ حَاتِي إِذَا اجْتَنَبْتَ الْمَرْأَةَ ثُمَّ حَاضَتْ ثُمَّ اغْتَسَلْتَ كَانَ الْاِعْتَسَالُ مِنَ الْأَوَّلِ
دُونَ الثَّانِي وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ إِذَا رَعَفَ ثُمَّ بِالْأَوَّلِ وَهُوَ يَكُونُ مِنَ الْأَوَّلِ حَتَّى الثَّانِي عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
الْجَمْرُ حَاتِي فَالْحَاصِلُ أَنَّ عَلَى قَوْلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَمْرُ حَاتِي إِذَا اجْتَمَعَ الْحَدَّانُ فَالْوَضُوءُ بَعْدَهُمَا يَكُونُ
مِنَ الْأَوَّلِ إِنْ اتَّعَدَ الْجَمْسُ أَوْ اخْتَلَفَ وَقَالَ الْقَبِيحُ أَبُو جَعْفَرٍ إِنْ اتَّعَدَ الْجَمْسُ أَوْ اخْتَلَفَ أَوْ رَعَفَ ثُمَّ
رَعَفَ بِالْوَضُوءِ مِنَ الْأَوَّلِ وَإِنْ اخْتَلَفَ الْجَمْسُ فَالْوَضُوءُ يَكُونُ مِنْهُمَا وَقَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الزَّاهِدُ عَبْدُ
الْكَرِيمِ كَانَتْ لَنَا الْوَضُوءُ مِنَ الْمَحْدَثِينَ إِذَا اسْتَوَى الْغَاثُ وَالنَّحْفُ وَوَيْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَعْظَمَ

ووجه ان عنه تظاهرها
مفقودة على بقية النهار
وبذلك انخص صلوات
يقتل انه اورد بها ما يشمل
الليلة فلذا جامع في النهار
واقبل بعد الترويل
يوجد شرط حشنة يقينا
بصلاته فلذا جامع ليل
واقبل ما به قد وجد
شرط الحشنة يقينا هل كلا
لا احتمالي لانه في النهار
لم يجمع وفي الليل اعتقل
وقد حلف انه يجمع ولا
يقتسل ولذا عبر بقوله
ينبغي لانه احوط بهذا
ما ظهر لي فامل وامل
قائمة التمسيد بالجماعة
لقد ان للرداء الصلوات
هو المكتوبات الخمس امل

قوله في قوله من الرواية عن أبي حنيفة (الخ) قال في التارخية في هذه الاختلافات في مسألة الخلف التي ذكرناها في الحلف ان لا يتوضأ من الرقاق غرض ثم بال فتوضأ حنفي فينه ٣٩١ بلا خلاف وان بال اول ثم عرف وتوضأ

فأوضحه من أغلبها وقدر جدنا الرواية عن أبي حنيفة ان الوضوء يكون من سائر جهات الى قوله وذكر القبيصة أبو جعفر في تأسيس التختان ان المرأة اذا اجبت ثم حاضت فاحسبت عند أبي يوسف يكون النفل من الاول وعند محمد يكون منها اه (قوله ان ليست من غزل فهو هدي في ذلك فقلنا فزله فليس فهو هدي أي ان ليست توأمن من غزل وهذا عند أبي حنيفة وقوله ليس عليه ان هدي حتى تغزله من قطن ملكه يوم حلقه ومعنى الهدي التصديق به عكسه لانه اسم لم يهدي اليها لهما ان التذرية اصح في المأثورة ومضاف الى سبب المأثورة هو جدلان اللبس وغزل المرأة ليسا من أسباب المأثورة ان غزل المرأة عادة تكون من قطن الريح وللعناد هو المراد وذلك سبب للثبوت فلهذا حشيت اذا غزلت من قطن بماء له وقت التذرية ان القطن لم يصر مذكورا واذا ذكرا لو كان القطن لم يزل كاله وقت الحلف فزله فليس عليه فانه هدي لا ولي وهو متفق عليه وفي قطع القدير والواجب في دلونا ان يفتي بقوله لهما ان المرأة لا تنزل الا من كان نكحها او قطعها فليس الغزل سببا للملكة للغزل عادة فلا يستقيم جواب أبي حنيفة اه وفي المصنف حلف لا يلبس من غزل فلا يفتي بالغزل بفسنه لا يباحث اذا لم يسلطه فوى حقيقة كلامه وان كان لبس الغزل قبل النكح غير ممكن كالو حلف لا يشرب الماء وفوى شرب جميع اليا لم يباحث حتى لو لم تكن له نكح يحصل على المنوع جبر ولا به مقتضى عيشه على ما لا يتصور وليس هو فيصرف الى ما يصنع منه مجازا عرفا كما لو حلف لا يأكل من هذه الفضة حلف لا يلبس توأمن غزل فلا يفتي فليس توأمن غزلها وغزل اخرى لا يباحث لان بعض اللبس ليس من غزلها وبعض الثوب لا يسمى ثوبا كالو حلف لا يلبس ثوب فلان فليس ثوبا بين فلان ثوبين آخر لم يباحث فكذلك هنا حتى لو حلف لا يلبس من غزل فلا يفتي فليس ثوبا من غزلها وغزل غيرها حشيت وان كان من غزل فلا يفتي واحد لان الغزل ليس باسم لشيء مقصور البعض منه يسمى غزلا وفي الجامع الصغير حلف لا يلبس توأمن غزل فليس توأمن غزل وقطن كان في ملكه وقت الحلف يباحث وكذلك ان لم تكن في ملكه عند أبي حنيفة خلافا لهما وفي المتن حلف لا يلبس من غزل فلا يفتي ولم يقل ثوبا فليس ثوبا زره وعرا من غزلها لا يباحث لان الزر والعرا قبل الشد لا يصر لهما باللبس القبيص وبعد الشد لا يباحث وان صار لاسان هذا يسمى ثوبا لا يسمى لباسا وفي المتن والفقهاء يفتي لا يسمي لاسا لهما عرا باللبس الثوب ولو لبس ثكبة في الثكبة عرا بخلاف ما اذا لبس ثكبة من حريرانه بكرة اتفاقا لان الحرير استعمال الحرير مقصودا سواء صار لاسا او لم يصر وقد وجد وهذا الحرير الجسد القبيص ولم يوجد بكرة الزر والعري من حريرانه لا يعلل لاسا ولا استعمالا وكذا القنب والزق لا يكره من الحرير لانه معتقل له تعالى لا يتصور انفسا كاعلام ولو اخذ الخلف خرقه من غزلها قدر شرب بنو وضعها على عورتها لا يباحث لانه لا يسمى لاسا وقال أبو يوسف اذا رقت في ثوبه شربا حشيت ولو لبس توأمن غزلها فبايع الذيل الى المرد ولم يدخل كبس ورحلاه يباحث الحالف يباحث لانه ليس ولو حلف لا يلبس توأمن نسيج فلان قطعجه

فأوضحه من أغلبها وقدر جدنا الرواية عن أبي حنيفة ان الوضوء يكون من سائر جهات الى قوله وذكر القبيصة أبو جعفر في تأسيس التختان ان المرأة اذا اجبت ثم حاضت فاحسبت عند أبي يوسف يكون النفل من الاول وعند محمد يكون منها اه (قوله ان ليست من غزل فهو هدي في ذلك فقلنا فزله فليس فهو هدي أي ان ليست توأمن من غزل وهذا عند أبي حنيفة وقوله ليس عليه ان هدي حتى تغزله من قطن ملكه يوم حلقه ومعنى الهدي التصديق به عكسه لانه اسم لم يهدي اليها لهما ان التذرية اصح في المأثورة ومضاف الى سبب المأثورة هو جدلان اللبس وغزل المرأة ليسا من أسباب المأثورة ان غزل المرأة عادة تكون من قطن الريح وللعناد هو المراد وذلك سبب للثبوت فلهذا حشيت اذا غزلت من قطن بماء له وقت التذرية ان القطن لم يصر مذكورا واذا ذكرا لو كان القطن لم يزل كاله وقت الحلف فزله فليس عليه فانه هدي لا ولي وهو متفق عليه وفي قطع القدير والواجب في دلونا ان يفتي بقوله لهما ان المرأة لا تنزل الا من كان نكحها او قطعها فليس الغزل سببا للملكة للغزل عادة فلا يستقيم جواب أبي حنيفة اه وفي المصنف حلف لا يلبس من غزل فلا يفتي بالغزل بفسنه لا يباحث اذا لم يسلطه فوى حقيقة كلامه وان كان لبس الغزل قبل النكح غير ممكن كالو حلف لا يشرب الماء وفوى شرب جميع اليا لم يباحث حتى لو لم تكن له نكح يحصل على المنوع جبر ولا به مقتضى عيشه على ما لا يتصور وليس هو فيصرف الى ما يصنع منه مجازا عرفا كما لو حلف لا يأكل من هذه الفضة حلف لا يلبس توأمن غزل فلا يفتي فليس توأمن غزلها وغزل اخرى لا يباحث لان بعض اللبس ليس من غزلها وبعض الثوب لا يسمى ثوبا كالو حلف لا يلبس ثوب فلان فليس ثوبا بين فلان ثوبين آخر لم يباحث فكذلك هنا حتى لو حلف لا يلبس من غزل فلا يفتي فليس ثوبا من غزلها وغزل غيرها حشيت وان كان من غزل فلا يفتي واحد لان الغزل ليس باسم لشيء مقصور البعض منه يسمى غزلا وفي الجامع الصغير حلف لا يلبس توأمن غزل فليس توأمن غزل وقطن كان في ملكه وقت الحلف يباحث وكذلك ان لم تكن في ملكه عند أبي حنيفة خلافا لهما وفي المتن حلف لا يلبس من غزل فلا يفتي ولم يقل ثوبا فليس ثوبا زره وعرا من غزلها لا يباحث لان الزر والعرا قبل الشد لا يصر لهما باللبس القبيص وبعد الشد لا يباحث وان صار لاسان هذا يسمى ثوبا لا يسمى لباسا وفي المتن والفقهاء يفتي لا يسمي لاسا لهما عرا باللبس الثوب ولو لبس ثكبة في الثكبة عرا بخلاف ما اذا لبس ثكبة من حريرانه بكرة اتفاقا لان الحرير استعمال الحرير مقصودا سواء صار لاسا او لم يصر وقد وجد وهذا الحرير الجسد القبيص ولم يوجد بكرة الزر والعري من حريرانه لا يعلل لاسا ولا استعمالا وكذا القنب والزق لا يكره من الحرير لانه معتقل له تعالى لا يتصور انفسا كاعلام ولو اخذ الخلف خرقه من غزلها قدر شرب بنو وضعها على عورتها لا يباحث لانه لا يسمى لاسا وقال أبو يوسف اذا رقت في ثوبه شربا حشيت ولو لبس توأمن غزلها فبايع الذيل الى المرد ولم يدخل كبس ورحلاه يباحث الحالف يباحث لانه ليس ولو حلف لا يلبس توأمن نسيج فلان قطعجه

وان كانت ثكبة الصمامة والكيس الذي يعلق اه وفي شرحه للقدوري لا تكرر الثكبة من الحرير وعن أبي يوسف تكرر واختلف في عصبة الجراحه بحر اه اذا علمت هذا تاهل ان الجواب عما تقدم من الاشكال انما يحتاج اليه على ما يحسنه في الفتنة اما على مقالة فلا اه

عنه فان كان فلان في مجلس يديه في محض وان كان جل جلت لان حلقه السبع ما يقبل
فيمسك على الحلقه ما يمكن ولا يصل على الما زو عوالا ربه ولوحلف لا يلبس ثوبا من غير
فلبس كما من غير له بحث لان هذا ثوب من خزلها وان كان من الصوف ام وفي الظاهر
حلف لا يلبس من خزل فلانة فلبس ثوبا خيط من خزل فلانة لا يحسن ولو لبس ثوبا من
خزل فلانة بحث اه وفي فتح القدير ومعنى الهدى هنا ما يتصدق به بمكة به اسم لما يهدي اليها
فان كان نذر هدى شاة او بدنة فاعلم ان حرجه عن العهد فخصه في الحرم والتصدق به هناك فلا
يجزئه اهداء فحمله وقيل في اهداء قيمة الشاة او بيتان فلو صرف بعد البيع فلبس عليه غيره وان نذر
ثوبا جازا التصديق بمكة بعينه او بقيته ولو نذر اهداء مالم ينقل كما عداه اذ وشعوا فاقه نذر فحمله
اه فالحاصل انه في مسئلة الكتاب لا يخرج عن العهد الا بالتصدق بمكة مع انهم قالوا ان
التصدق على فقر لمكة بمكة الغنا تعينه الدرهم والمكان والتفسير فعلى هذا يفرق بين التزائم
بصفة الهدى وبينه بصفة النذر (قوله لبس حاتم ذهب او عقد لؤلؤ ليس حلى) يعنى لو حلف
لا يلبس حليا ليس حاتم ذهب او عقد لؤلؤ بحث اما الذهب فلانه حلى ولهذا لا يعمل استعماله
للرجال واما عقد اللؤلؤ فاطلقه فحمل المرصع وغيره وهو قولهما وقال الامام لا يحسن بغير المرصع لانه
لا يتحلى به عرفا الا مرصعا وببنى الايمان على العرف لهما ان اللؤلؤ حلى حقيقة حتى معنى به في
القرآن في قوله تعالى وتختبر جون منه حلة تلبسوها وقيل هذا اختلاف عصر وزمان وفي
يقولهما لان التحلى به على الاقرار امتداد كذا في الهداية ولهذا اختاره في المختصر واطلق الحاتم
من الذهب فحمل ماله فص وما اقص له اتفاقا وشمل ما اذا كان الحاتم رجلا او امرأة كافي
الظهورية (قوله لاحاتم فضة) اى ليس بحلى عرفا ولا شرعا بدليل انه ابيع للرجال مع منهم من
التحلى بالذهب والنسبة وانما ابيع لهم لمصد التختم والقصد ان نسبة فلم يكن حليا كمالا في حقهم
وان كانت الزينة لازمة لوجوده لكنهم لم يفسد به اطلقه فحمل ما اذا كان مصوغا على هيئة حاتم
النساء او لا وقد في النهاية بما اذا لم يكن مصوغا لان ما يبيع على هيئة حاتم النساء ان كان ناقص
بحث به وهو الصحيح وأخلفه بعضهم كافي المختصر ورجحه في فتح القدير لان العرف في حاتم القضية
نفي كونه حليا وان كان زينة اه وأشار المصنف الى انه على قياس قول الامام لا بأس للرجال
لباس اللؤلؤ الحاتم كذا في التبيين وذكر القلائد في تهذيبه انه على قياس قوله الذهب والفضة
ليس يحلى قبل الساعة حتى لو علق في عنقه آثار الذهب والفضة لا تحسن وعندهما بحث اه وقيد
بتمام القضية لان التحلل والدعوى والسوار حلى لانه لا يستعمل الا لزينه فكان كاملا في معنى الحلى
كذا في المحيط وأشار المصنف بعقد اللؤلؤ الى أن عقد الزبرجد او الزرد كذلك فأوجب حلقه سطر
الترصيع وهما أطا كما في المحيط والحلى يضم الحاء وتديدا لياء جمع حلى بفتح الحاء وسكون اللام
كثدي يثدي ويعد له لانه لو حلف لا يلبس سلاحا ولا نسبة ففعل نسغا وترى لا يحسن لانه لم يلبس
السلاح ولو لبس درعا من حديد او غيره بحث ولوحلف لا يشتري سلاحا يشتري سكين او حديدا
لا يحسن لان بائنه لا يسمى بائع السلاح كذا في المحيط وفي الظاهر به حلف لا يلبس ثوبا ولا يشتري
قيمته على كل ملبوس بستر العور ويجوز الصلاة فيه حتى لو اشترى معصا أو ساطا أو بنفسه
وليسه لا يحسن واما حلى المجلس وهو الساط المنسوج من شعر المعزى والطنفسة الساط المنسوج
ولو اشترى فروا أو لبس فروا بحث ولو اشترى ثوبا ولو اشترى ثوبا صغيرا

حيث هكذا يحصر في البسوة قالوا أراد بها أن يكون في الأرض أو في جبل بسوة الجبل أو بحجر
 الصلاة فمنه معنى أو اشترى منه ولا يملك به لا يحسن ولو كانت الأرض لا تملك في ذلك حيث يتناع
 لم يحسن إذا لم يملك مقدار الأرض وإن لم يملك حيث ولو لم يملك لا يملك في ذلك حيث يتناع
 قياس مسئلة التجار وفي أن يملك إذا كانت القافة تبلغ مقدار الأرض وإن لم يملك يخاص من
 محبته لا يملك ومن أي يوسف كذلك الآن تكون حكمة قولها كانت إذا أراد أو داهيئته
 يحسن وفي السير الكبير إن اسم التوبة لا ينظم العامة والتقسوة والحظ وقد عرفوا من هذه
 التجارب في حاشي العرب لأنها صغيرة لا يبي منها التوبة الكامل فأما في حاشيها فإجاب بطلان
 في أبيه منها لا في ولو حلف لا يملك فبما ما تروى بقبض أو ارتدى بقبض لا يحسن ولا يحسن في
 حلفه لئلا يمتنع من حلف على ليس أو بلا يمتنع لا يحسن ما لم يوجبه له ليس المتداول
 حلف على ليس أو بيمينه في أي وصف ليس حلف في يمينه ولو حلف لا يملك في يمينه على
 ما تقدم به طه أو منعه على البيع لا يحسن ولو حلف لا يملك في يمينه أو هذا القيد فوضعه على كفه
 ولم يدخل يديه في كفه في الوجه الأول لاختلاف الشايع بعضهم قالوا لا يحسن استئذنا الجهاد
 في التملك أن الحرم إذا فعل هكذا أكرهه عليه وبعضهم قالوا لا يحسن لأن القيد قد يملك هكذا
 وفي الوجه الثاني يحسن بلا خلاف ولو حلف لا يملك في يمينه أو هذا القيد فوضعه على الحاف حالة
 النوم لا يحسن هكذا حتى ظهر الدين للرعي في تنوي عنه نفس الإسلام أو زجنتي له (قوله)
 لا يجلس على الأرض يجلس على بساط أو حصير أو لا ينام على هذا الفراش فجعل فوفه فراش آخر
 فنام عليه أو لا يجلس على سرير فجعل فوقه سرير آخر لا يحسن) بيان ثلاث مسائل الأولى حلف
 لا يجلس على الأرض يجلس على بساط أو حصير المقصود أنه يجلس على حائل يمينه وبين الأرض ليس
 يتابع لها فلا فلا يحسن لأنه لا يبيج بالمال على الأرض بخلاف ما إذا كان الحائل قائما به لأنه لا يبيع له
 فلا يبيع حائل ولو خلع أو به فسطحه وجلس عليه لا يحسن لارتفاع التبعة الثانية حلف لا ينام على
 هذا الفراش فجعل فوقه فراش آخر صام عليه طاه لا يحسن لأنه مشهور الشيء لا يكون تعاملته
 فتقطع النسبة إلى الأسفل فيكون الفراش مشا إلى الله لا يتركه حلف لا ينام على فراش حث
 بوضع الفراش على الفراش لأنه نام على فراش نكروا لئلا تحلف لا يجلس على سرير فجعل
 فوقه سرير آخر لا يحسن هكذا كرام المصنف وهو مشكل لأن هذا الحكم إنما هو فيما إذا كان
 السرير المحلوف عليه معينا كانا حلف لا يجلس على هذا السرير فجعل فوقه سرير آخر فيجلس عليه
 لأنه غير هو ما إذا كان السرير المحلوف عليه نكروا يحسن بالجلوس على السرير بالأعلى لأن اللفظ
 للنكر يتناوله كافي التبيين وقيد السرير لأنه لو حلف لا ينام على ألواح هذا السرير أو ألواح هذه
 البغينة ففرش على تلك فرش لم يحسن لأنه لم يمتنع على الألواح كذلك في الحظ (قوله) ولو جعل على الفراش
 قرام أو على السرير بساط أو حصير حث) لأن القرام تبع للفراش لأنه سائر رقبى يجعل فوقه
 كالتي في عرفنا الملاة أي الملاة المفعولة فوق الطراحة قصار كالمقام على نفس الفراش وذكر
 الشئ أن القرام بكسر القاف ستر فيمرق وتقف وفي الثانية بعد ما على السرير لأن الجلوس
 عليه في العادة هو الجلوس على ما يفرش عليه قال في فتح القدير وهكذا الحكم في هذا الدكان
 وهذا السطح إذا حلف لا يجلس على أحدهما فبسط عليه وحل حث ولو بنى دكانا فوق الدكان أو
 سطحاً على المطح انقطع التبعة عن الأسفل فلا يحسن بالجلوس على الأعلى وإذا كره الصلاة

لا يجلس على الأرض
 يجلس على بساط أو حصير
 ولا ينام على هذا الفراش
 فجعل فوقه فراشاً آخر
 فنام عليه أو لا يجلس على
 سرير فجعل فوقه سريراً
 آخر لا يحسن ولو جعل على
 الفراش قرام أو حصير
 السرير بساط أو حصير
 حث

على سطح الكسيف والاصبيل ولو بني على ذلك سجدوا آخر وصلى عليه لا يكره وفي كل ما حكم به
لا يمشي على الارض حتى عليها تميل أو خف حث وان كان على سائر ما لم يمشوا من على ارجلهم
حث لانها من الارض له وفي الواحات حث لا ينام على هذا القراش طائر جنة المشهور وانما
عليه لا يمشي ظاهر الاله لا يمشي عليه اسم القراش ولو رفع القنطرة وقام على البوصف والمجنود كمر
بعد هذا انه لا يمشي لانه لا يسمى قراشا اه وفي الحفظ لا لراثة ابن عث على فوك فانت طائفي
فانكنا على وسدته او موضع رأسه على رفقة لها واضطجع على فراشها ان وضع جنبه أو أكثر بدنه
على قرب من ثيابها حث لانه بعد ثيابها وانكنا على وسادة أو جلس عليها لم يمشي لانه لا يمشي
ناتقا له والله اعلم

باب الجين في الضرب والقتل وغير ذلك

والاصل هنا اننا اشارك الميت فيه المحي يقع العين فمالة الحماة والموت وما اختص بمالة الحماة
تقديبا (قوله ضرب نكوك وتك وتك وتك وتك وتك تقديبا الحماة بخلاف الفصل والجل والس) لان الضرب اسم لفعل
الاحياء قول العامة وكذلك الكسوة لا يراد بها التخلع عند الاطلاق ومنه الكسوة في الكفارة
وهو من الميت لا يفتق الا ان ينوي به السر وكذلك الكلام والدخول لان المقصود من الكلام
الافاء او الموت بنافه والمراد من الدخول عليه بزيارته وبعد الموت نزاقه لاهو بخلاف ما لو قال
ان غدا ستفان حرقه بعد ما مات يمشي في عينه لان الفصل هو الاسالة ومعناه التعطير ويحقق
ذلك في الميت وكذا الحمل يفتق بعد الموت قال عليه السلام من جل ميتا فلتوضأ والميت للتعظيم أو
لشفقة فيحقق بعد الموت قال في شرح الطحاوي الاصل ان كل فعل يلحق بغيره ويصير يقع على
الحياة دون الممان كالضرب والشم والجماع والكسوة والدخول عليه اه ومثله ان قيل اذا حلف
لا يقبلها فقبلها بعد الموت لا يمشي وتقيد عليه الصلاة والسلام عثمان بن مظعون بعد ما ادرج في
الكفن محمول على ضرب من الشفقة والتعظيم وقيد بالكسوة لانه لو حلف لا يلبسه لم يلبسه ولا تقيد
بالحماة (قوله لا يضرب امرأته فمشعرها او خنفتها او عضها حث) لانها اسم لفعل مؤلم ونفسه
الا بلام أطلقه فحمل حالة المزاح والغضب وقيل انه ان كان في حالة المزاح لا يمشي ولا حث وكذلك
اذا أصاب رأسه اغرقها في الملاعبة ولا يمشي لانه لا يمشي باق الملاعبة كذا في جامع فاضل
ولا يشرط التقيد في الضرب لما في عدة الفتاوى حلف لا يضرب امرأته فضر بها منه واصاب رأس
امرأته يمشي اه وفي الذخيرة حلف لضرب من عبده مائة سوط فجمع مائة سوط وضربه مرة لا يمشي
قالوا هذا اذا ضرب به ضربا ياتى به أما اذا ضرب به ضربا يمشي لا ياتى به لا يبر لانه صورة لا معنى والعبدة
للعن ولو ضرب به بسوط واحد له شعبتان خمس عشرة كل مرة تقع الشعبتان على بدنه في كل مرة واحدة
صارا مائة سوطا وقعت الشعبتان على بدنه في كل مرة وان جمع الاسواط جميعا وضربه بها ضربة
ان ضرب بعرض الاسواط لا يبر لان كل الاسواط لم تقع على بدنه وانما يقع البعض وان ضرب برأس
الاسواط بظفران كان قد سوى رؤس الاسواط قبل الضرب حتى اذا ضرب به ضربا بالصاعه رأس كل
سوط برقي عنه واما اندس من الاسواط شي لا يقع به الرعية عامة المناج وعليه الفتوى وقال
محمد بن الاصل اذا حلف لا يضرب عبده فوجأه أو قرصه أو مشعره أو زاني الجماع الصغير أو

باب الجين في الضرب
والقتل وغير ذلك
ان ضرب نكوك
وتك وتك وتك
وتك وتك وتك

تقيد بالحماة بخلاف
الفصل والجل والس
لا يضرب امرأته فمشعرها
او خنفتها او عضها حث

باب الجين في الضرب
والقتل وغير ذلك

(قوله وان ضربه برأس
الاسواط الخ) في الفصح
من المناجيع شرط فيما
انما جع برؤس الاعواد
وضرب بها كون كل
هو بحال لو ضرب منفردا
لا يجمع للضرب ويضربهم
قالوا بل يمشي على كل
حال والفتوى على قول
عام قتلناج وهو ان لا يد
من الالم

هذه حنت ولو قال ان ضربت ثلث فانت طالق فصرر امته فثابت ما بهاذ كرفي جودج التوازل انه حنت
 لان عدم القصد لا يمنع التعليل به كان حتى الشج نهي المهرن الرضائي وقيل انه لا حنت لانه
 لا يتعارف والزواج لا يتحدد بعينه وهكذا كذا في النكاح في قناتوا وهو الاظهر والاشبه اه وفي
 الظاهر به ولو حلف ان لا يضرب فلا قرأ ما بهجر او نسا به او نحو هذا كرفي التوازل انه لا حنت لان
 ذلك روى وليس يضرب وان دفعه فحقا ولم يجر به لا حنت وان حنه او شقته او مد شرفها كمن حنت
 في عينه قالوا هذا اذا لم يكن في حالة المزاج اما اذا كان في تلك الحال لا حنت وهو الصحيح وان قصد
 ضربها فاصابها لا حنت ولو نكح فوضه فاصاب وجهه فأكه لا حنت ولو قال لا امرأتك ان لم اضربك
 شيئا آخر كالتا حنة ولا حنة قال ابو يوسف هذا على ان يضربها ضربا مبرحا حتى فصل ذلك بر في عينه
 رجل حلف لغيره بحد السياط حتى يموت او حتى يغتله فهو على المبالغة في الضرب ولو قال حتى
 يشني عليه او حتى يستغيث او حتى يكي فهذا على حقيقة هذا الاشياء ولو قال ان لم اضربه بالسيف
 حتى يموت فهو على ان يضربه بالسيف ويموت ولو حلف لغيره فلا تا بالسيف ولم يشن فاضربه
 بغيره بر في عينه ولو ضرب بالسيف في غده كالجرح لغيره فلا تا بالسيف فالتا بالسيف في
 قريب وضربه فانه لا يكون ضربا بالسيف ولو جرحه بالسيف وهو في غده لكن بصله انتق الفصد
 بر في عينه رجل ضرب رجلا بمقبض فأس على رأسه ثم حلف انه لم يضربه بالأس لا حنت ورجل قال
 لا امرأتك ان لم اضربك على الارض حتى ينشق تصفيقات طالق فضر به على الارض ولم ينشق
 واليمين كانت مؤقته يوم خشي اليوم طلقت امرأته ورجل هذله تزل ما لو قال ان لم اضربك حتى
 تبول فانه يكون على الآخرين رجل اراد ان يضرب عبده حلف ان لا يعنه احد عن ضربه فغسه
 انسان بصدما ضربه خشبة او خشبتين وهو يريد ان يضربه اكثر من ذلك قالوا حنت في عينه
 لان مراده ان لا يعنه احد حتى يضربه الى ان يطي به فاما منعه عن ذلك حنت في عينه رجل قال
 لا امرأتك ان وضعت يدي على جاريتي فهي حرة فضر بها قبل ان كانت اليمين لضربه المرأة لا حنت لان
 المراد من وضع اليد على الجارية في هذه الحالة الوضع الذي يضبطها ويسوها ووضع على هذا الوجه
 لا يضبطها ولا يسوها بل يبرها وحلف لغيره فلا تا الف مرة فغسه احد على ان يضربه مرارا كثيرة
 ولو قال ان لم اضربك اليوم فانت طالق فارد ان يضربها فعالت للمرأة ان مس عضوك عضوي
 فصدى حرضه بالرجل يشتمن غير ان يضع يده عليها لم حنت لغصد الشرط وهو من عضوه
 عضوها وكان ينفي ان حنت لان المراد باللس المذ كورهن الضرب عرفا وهو طهره وتطير ما من قوله
 ان وضعت يدي على جاريتي وقالت ان ضربتني فصدى حرة الحيلة ان تبسح المرأة العبد من تنق
 به ثم جبرها بالزوج ضربا يخفي في اليوم فيد الزوج وتصل يدي المرأة الى جرحه رجل قال لا امرأتك
 كما ضربت ثلث فانت طالق فضر بها بكفه فوقعت الاصابع متفرقة طلقت واحدة لان الضرب
 حصل بالكف والاصابع تبسح لها وان ضرب بها يديه طلقت اثنتين ورجل حلف بالله ان يضرب
 اثنتا عشرة مرة ثم سوطا فانه يضربها بعشرين ثمرا حادوا السعف وهو ما صغر من اعضان
 الفضل ولو قال ان لم تاتي حتى اضربك فهو على الايمان ضربه اوله يضربه ولو قال ان رأيت فلانا
 لا يضربك فعلى التراخي الا ان بنوى القور ولو قال ان رأيتك فلم اضربك فقرأه الحالف وهو معرض
 لا يغدر على الضرب حنت ولو قال ان لقيتك فلم اضربك فقرأه من قد رسل لم حنت اه (قوله ان
 لم اقتل فلا تا كذا وهو مبني ان علم به حنت ولا لا) أي وان لم يعلم بموته لا حنت لانه اذا كان عالما

ان لم اقتل فلا تا كذا
 وهو مبني ان علم به حنت
 والا لا

(قوله قرأ ما بهجر او نسا به
 الخ) امشكلا بان اليمين
 ان تطقت بصورة الضرب
 عرفا وجب ان لا حنت
 بالتحقق وضوما ويقضي
 وجب ان حنت بل هي
 باجر او بهما حنت
 بالضرب مع الايام
 عاجزة واجيب بان شرط
 الحنت حصول التلف
 عليه وهو الضرب لفظا
 وعرفا لانه لا يسع بضرة
 قباج تسعة أو باحدى
 عشر لا حنت ان وجد
 شرط الحنت عرفا في
 الاقل لم يوجد لفظا وفي
 الاكثر لم وجد لفظا لكنه
 لم يوجد عرفا قال في الفتح
 وهو غير دافع قليل تأمل
 كذا في النهر (قوله
 فهذا على ان يضربه
 مرارا كثيرة) ذكر في
 الفتح قيل باب اليمين في
 الحج والصوم والصلاة
 حلف ان لم يجامع امرأته
 ألف مرة فهي طالق
 قالوا هذا على المبالغة
 ولا تقدير فيقول السبعون
 كثير اه

فلا يخلو ثوبه على خبلة يدها القبر تعالى فيه وهو يصور في حنقه ثم يمشي في القبر العبداني
في يوم القدر فحينئذ يمشي حتى حيلة كانت فيسه ولا يتصور فيصير قاي من مسئلة المكيرو على الاغنياء
وليس في تلك المسئلة تعصيل العلم هو الصحيح كذلك الهنداية وفي الظهيرية ولو طلب ليقول
الفرقة فهو على شدة القتل رجل حلف أن لا يقتل فلانا بالكره فغضبه بالسوا ومات بالكره
حيث وكذلك لو حلف أن لا يقتل فلانا يوم الجمعة فمعه يوم الخميس ومات يوم الجمعة ويصير فيه مكان
الموت وزمانه لا زمان المحرم ومكانه بشرية أن يكون الضرب والجرح بعد الجين فان كان قبل الجين
فلا حث أصلا لان الجين يقتضي شرط في المستقبل لا في الماضي اه (قوله مادون الشهر فرب
وهو وما فوقه بعيد) لان مادون الشهر يعني العرف فربا والشهر وما زاد عليه بعد بعيد اي قال
عند بعد العهد القريب من شهر فاذا حلف بقسمين ديه الى قرب من فهو مادون الشهر وان قال الى
بعد فهو الشهر وما فوقه وكذلك لو حلف لا يكاه الى قرب او الى بعد ولفظ العاجل والمرجع
كالتقريب والاحمل كالبعد وهذا عند من النية فلما انقضى بقوله الى قرب والى بعد عند من
فهو على ما نوى حتى لو نوى سنة او اكثر في القرب صحت وكذا الى آخره انما لا قرينة بالنسبة
الى الاستحالة كذلك فتح القدير وينبغي أن لا يصدق قضاءه بخلاف العرف الظاهر وفي الواو الحجة
اذا حلف لنفسه دينه فرب ما غاب الموقوف عليه فان الحالف رفع الامر الى القاضي ما دافع السهر
ولا يثبت لان القاضي في هذه الصورة اتصفت باتباعه في هذا الحكم نظر الحالف هو المختار
للقوى اه وفي الظهيرية لو حلف لا يكلمه مليا أو طويلا ان نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا
فهو على شهر يوم اه وفيها من الفصل الخامس حلف لا يحبس من حقه شيئا ولا له به ينبغي له ان
يعطيه ساعة حلف يريده أن يستقل بالاعطاء حتى لو لم يستقل به كافرغ من الجين حث في يمنه
طلب منه أو لم يطلب وان نوى المحبس بعد الطلب أو غيره من المدة كان كالتقريب وان حاسبه وأعطاه
كل شيء كان له لديه وأقر به لذلك الطالب ثم لقيه بعد أيام وقال قد بقي لي عنك كذا وكذا من قبل
كذا وكذا فتذكر المطلب وهد كما جاء نسيان لم يثبت ان اعطاه ساعة تذكر (قوله ليقضي دينه
ايوم وقضاء نهرجة أو زيوفا أو متحققة أو رصاصا أو ستوقه لا) أي لا يبرلان الرياقة والنهرجة
عيب والعيب لا يعدم المحبس ولهذا لو تجوز به صار مستوفيا فيوجد شرط البروقض المستحقه صحيح
ولا يرتفع بذهاب المقتضى وان ارتفع القبيح لان ارتفاع القبيح لتضر رصاص الدين بطلان
حظه لا لا يمكنه استيفاء المجرود وحدها ولا استيعاء المحبس مع بقائه الاستيفاء الاول فتعين القرض
ضرورة وأما الرصاص والستوقه فليس هي من جنس الدراهم حتى لا يجوز التجوز بها في الصرف
والسلم وان يوف الردي من الدراهم برده بيت المال والنهرجة اردان من برده التجار ايضا والستوقه
هي التي غلب عليها النحاس فان غلبت الفضة لا يثبت لار السيرة لا غالب كذلك في الدين والاولى ان
يقال في النهرجة انه بردها من التجار المستقضى منهم ويقبها السهل منهم كافي فتح القدير وذكر مسكن
معز بالرسالة اليوسف النهرجة اذا غلب عليها النحاس لم تؤخذوا اما السوقه فرام أخذها
لانها فلوس اه ولا فرق في هذه المسائل بين لفظ القضاء والدفع وان قلت في المستحقه فتشمل ما اذا
رد ديدلها في ذلك اليوم أولا وأشار المصنف الى ان المكاتب لو دفع الى مولاه واحدا من الثلاثة
الاولى ولا يبطل بغيره بالمولى ولو دفع السوقه والرصاص لا يعني تمام الفسخ كراو الوالجي
في آخر كتاب الشفعة ان الدراهم اليروف بغيره لا يجازي في خمس مسائل اولها رجل اشترى دارا بالحياد

أما حال المطالب الطالب على رجل وأما الطالب المطلوب الأول لا يبحث الخالف في هذا كله ولو علمت
لما بحثت من فلان حقه أو قال ليقبض فأخذت بقبضه أو أخذت بقبضه في عينه وكذا قالوا أخذت من
وكيل المطالب وكذلك أخذت من رجل كفل بالمال من المدينين بأمر المدينين أو من رجل آخر
أخلى المدينين عليه فقبض في عينه كذا ذكره القدوري رحمه الله وذكر في العيون إذا حلف الرجل
لا يأخذ من مال من المطالب اليوم فقبضه من وكيل المطالب بحث فإن قبضه من منطوع لا يبحث
وكذلك لو قبضه من وكيله أو المعتل عليه لم يبحث قال القدوري وكذلك لو حلف المدين ليقبض
فلان حقه ما رز غير ما لاء أو حاله فقبض بر في عينه وإن قبض منه متبرع لم يبر في العيون حلف
لا يقبض ماله على الغريم فأحال الطالب رجلا ليس له على الطالب شيء على غريمه وبحث ذلك الرجل
بحث في عينه وإن كانت الخوالة قبل اليمين لم تبحث وعلى هذا إذا وكل رجلا بقبض الدين من المدينين
ثم حلف أن لا يقبض ماله عليه فقبض الوكيل بعد اليمين لا تبحث وقد قيل ينبغي أن تبحث وهذا
العائل قاس هذه المسئلة على ما إذا وكل رجلا أن يزجها مرأة أو وكله أن يطلعها ثم حلف أن لا يزج
أو لا يطلع ثم فعل الوكيل ذلك بحث ولو حلف لا يقبض دينه من غيره اليوم واشترى الطالب من
الغريم شيئا في يومه وقبض المبيع اليوم بحث وإن قبض المبيع غدا لا تبحث ولو اشترى منه شيئا بعد
اليمين في يومه مرأه فاستأجره فقبضه من كانت قيمته مثل الدين أو أكثر بحث وإن كانت قيمته أقل من
الدين لا تبحث وإن استهلك شيئا من ماله اليوم وإن كان المستهلك من ذوات الأمثال لا تبحث لأن
الواجب بالاستئجار كمثل قيمته وإن كان من ذوات القيم فإن كانت قيمته مثل الدين أو أكثر بحث
لأنه صار قاضيا بطريق المقاصة ولكن بشرط أن يغصب أولا ثم يستهلك وإن استهلكه ولم يغصبه
بأن أحرقه لا تبحث لأن شرطاً لمحت القبض فادغصب أولا وأحد القبض الموجب للضمان فمصرفا أيضا
دينه بذلك أما إذا استهلكه فلم يوجد القبض حقيقة فلا يصح فإضاة كرجلين لهما على رجل
دين مشترك فقبض أحدهما من المدينين ثوبا واستهلكه كان لشريكه أن يرجع عليه بمحصنه من
الدين وإن أحرقه من غير حصول يرجع شريكه به بشئ رجل له على رجل ثمن مبيع فقال إن
أخذت ثمن ذلك الشيء فمأرتة طالق فأخذ من كان ذلك حطه وقع الطلاق لأنه أخذ عوض الثمن
وأخذ العوض بثلث منزلة أحد المعوض ولهذا لو كان له شريك في ذلك كان لشريكه أن يرجع عليه
بمحصنه ولو حلف لا يفارق غيره حتى يسوق ماله عليه ففقد هو وبحث براه ويحفظه فهو وعمره فارق
له وكذلك لو حال بينهما ستر أو أسطوا فتم أساطين المبيد وكذلك لو قد أحدهما داخل المبيد
والاستخراج المبيد والسبب بينهما مفتوح بحيث براه وإن توارى عنه بصائط المبيد والآخر
خارج المبيد فقد أفرقه وكذلك لو كان بينهما معلق الآن يكون القناتح إذا الخالف ما أدخله
بناو خلق عليه ما به وقعد على الباب فهذا الم يفارقه وإن كان المبيوس هو الخالف والتجلى عنه هو
المطوف عليه وهو الذي أطلق عليه الباب وأخذ المفتاح بحث الخالف وفي الجمل إذا دام الطالب أو غفل
عن المطلوب أو شغله إنسان ما لكلام حتى هرب المطلوب لا يبحث في عينه وكذلك لو سمعه إنسان
عن الملازمة حتى هرب المطلوب لا يبحث في عينه وفي مجموع النوازل رجل حلف بطلاق امرأته أنه
يعطيها كل يوم درهما فربما يدفع إليها عند الغروب وربما يدفع إليها عند العشاء قال ادلم بكل
يوم وليس له من دفع درهم بر في عينه وسئل أبو زرعندي عن قال اصحاب الدين إن لم أدض حنك
يوم العيد فكذلك يوم العيد لأن قاضي هذه المائدة لم يجعله عيدا ولم يصل فيه صلاة العيد لدليل

[illegible]

لا يقبل دينه وهو سما
دون درهم فقبض بطنه
لاصبت حتى يقبض كله
متمسقا لا يتسرى يق
وسروى كان لا الا
انه اضراوسوى فكلنا
لم نعت بلحا اوسمها
اقوله وفيها ولو قال لا
ولولاك اليوم حتى تطيبي
حتى اليوم هكذا في
المنبع ذكر اليوم في
الموسمين وهكذا في
القلوب به وقد ذكرنا في
قبيل قول المتن لا باكل
طعام زبد عن فتاوى
أبي الشوكولان لفرغ
واؤه لا أمارك حتى
تقبضني حتى اليوم وبنته
أبلا يترك لرومه حتى
يطمعه حتى اليوم
ولم يفارقه ولم يطمعه
لا بحث وان يفارقه
بعضي المحدثين ولو قسم
اليوم فقال لا أمارك
اليوم حتى تطيبي حتى
تقبضني اليوم ولم يفارقه
ولم يطمعه ولم يبحث
ان يفارقه بل بعض اليوم
يبحث لا يموت للفرق
نك اليوم

بغير بالهبة لا يقول
بمختلف البيع لا يتم
ربها بالهبة بشم ورد
وباشعين
(قوله وبشر بالخلف لا
تقر بمرأته لا فإنه الخ)
تضمنت هذه المسئلة
متنا في باب اليمين في
الدخول والخروج وذكر
للمؤلف في باب التعليق
من كتاب الطلاق لا يقال
ان الطلاق لتعيينه
بمرأته لانها لم تنق امرأته
لا تقول لو كان لاضافتها
المسلم بحث في الخلف
لا يخرج امرأتها من هذه
البار فطلقها وانقضت
عقبتها ونجحت وفيها
لو قال ان قات امرأتي
قلانه فصدى حرقها
بعد العتوة مع انه بحث
فيها كافي المصطلح
بان الاضافة للتعريف
لا لتعيينه لكن ذكر
المؤلف قبل هذا ما نصه
وفي القصة ان كنت في
هذه البلدة فأمرته طالق
وتزوج على الفور وطلعت
امرأته ثم سكتها قبل
انقضاء العدة لا تطلق
لانها لم تنق امرأته وقت
وجود الشرط اه فقد
طلعت اليمين بزوال الملك
هنا فعلى هذا يفرق بين

بشر بالخلف لا يخرج امرأته الا بالهبة فليس بها طلاق ما اذا قال ان
تزوجت امرأتها من هذا المالك او قصده ولم يقصد الا ذلك او خلف لا يقبلها فخرجت بعد ما بانها او
قبلا بصددها بانها حيث بحث لا يتم بوجده فدلالة التقييد في حال قيام الزوجية وعلى هذا
قال لامرأته كل امرأة تزوجها بشيء ذلك مالم يلق طلاق امرأتها فلا قابلية او لا لانهم تزوج بشيء
اذا لم يطل في ذلك فدلالة التقييد بمقتضى النكاح لانها لم تقصد بهي كانت المرأة تستغذ ولا به الا ان
والمنع بصعد النكاح وبشر وان طلقا فخرجت رجلا ان لا يخرج من البلد الا بالهبة ثم خرج
بعد عزله بدون اذنه لا يمتح لان اليمين تقتضي حال قيام السلطة كذا في المصطلح ولم يحكم ما اذا
خلفه واليه بكل طهر ثم عزل من ونقضت مولا بوليقة اخرى اعلى منها كالقيد او دارا خلف
خبر اتم صار واليا وهو المسمى في زماننا بالصواب ونبقى ان لا يطل اليمين لانه صار ممتكنا من
نزاله القضاة كثر من الحالة الاولى (قوله بغير بالهبة لا يقول بمختلف البيع) فاذا خالف اليمين
لا فاقوه به فلم يقبل ما به يروى وخلف اليمين كذا في بعضه فلم يقبل المشتري لا يبر وكذا في طرف
التي والفرق ان الهبة عقد شرعي فتم بالتبرع ولهذا يقال وهبت ولم يقبل ولان المقصوداتها
السماعية ولا يتم به ما بالبيع معاوضة فاقضى الفعل من المجاتين والاصل ان لم يقصد
للمعاوضة كالبيع ولا جاز في العرف والسمو والنكاح والرهن والمخلف بازاء الايجاب والقبول معا
وفي عقود التبرعات بازاء الايجاب فقط كالهبة والصدقة والمأزنية والطيقة والوصية والعمرى
والاقرار والهبة وما زال فزهرى كالبيع وفي البيع وماعنه الاتفاق على انه للمصروع فلذا
وقع الاتفاق على انه لو قال بعكك امس هذا الثوب فلم يقبل فقال بل قبلت او اخرجت هذه الدار فلم
يقبل فقال بل قبلت القول قول المشتري والمساخر لان اقراره بالبيع تضمن اقراره بالايجاب
والقبول وقوله فلم يقبل رجوع عنه وكذا على عدم البحث اذا خلف بالبيع فالوجوب فقط وعلى
البحث لو خلف اليمين اليوم فوجب فيه فقط ووقع الخلاف فيه لو كان بقضاء الهبة وعلى هذا
الخلاف القرض وعن ابي يوسف ان قبول المستقرض لا يضمنه فيسلان القرض في حكم المعاوضة قالوا
قال اقرضني فلان اتقاظ اقبل لا يقبل قوله ونقل عن ابي حنيفة فيمر وايتان والاراء يشبه البيع
من حيث انه يفيد الملك باللفظ دون شخص والهبة لا تملك بلا عوض ولهذا ذكر في الجامع ان في
القرض والاراء تماسا واستسانا وقال المحاملي فيهما كالهبة وقيل الاشبه ان يعلق الاراء بالهبة
لعدم العوض والقرض بالبيع ولا يعلم خلاف ان الاستقراض كالهبة كذا في فتح القدير وفي شرح
المصمك لان الملك وهما دافعة وهي ان خضرة الموهوب به سرط في الحنث حتى لو وهب المحالف
منه وهو غائب لا يمتح اتفاقا اه واما المصنف الى محاملي فيرجل قال ان وهبتي فلان
هذا العبد فهو حر فقال فلان وهبتك فقال المحالف قبلت وقبضته قال ابو يوسف لا يعنى لان
الهبة هي قبض القول (قوله لا يتم رجحاننا لا يمتح بشم ورد وباشعين) لان الرميحان عند الفقهاء
مالسها دافعة طيبة كالموعدة وقبل في عرف اهل العراق اسم لما ساق له من القول بماله دافعة
مستلثة وقيل اسم لما ليس له شجر وعلى كل فليس الرود والياحيم منه وان كان في القفاص لكل
ما طاب ويصنع من النبات وفي فتح القدير والذي يجب ان يعول طيبة في جوارحه اهدار ذلك كله لان
الرعيحان متعارف لنوع وهو رعيحان المحامح واما الرعيحان القرضي منه فيمكن ان لا يكون لانهم
يلتمونه التقييد فقال رعيحان ترعيح وعندنا يطلقون اسم الرعيحان لا يفهم منه الا المحامح فلا يمتح

والورد قيل
حسبنا يزوم
في قوله
حسبنا في الفعل لا
أول الجزاء فانت باق
فبين كونه امرأته طالق
لا تمامه البتة وانه لم
يقطع امرأته قط فها هنا
قائه حسن جدا اه علت
وعلى هذا اعتبار الرصيد
في الاضافة فيما اذا كان
المعلق ملاقها لا غيره
فلا ينافي ما في المصطلح فامل
(قوله لان المصطلح طيه
هو التزوج) على لقوله
وبه اندفع (قوله ولا اجازة
بالفعل بعث المهر او في
منه) قال في القاموس
وقوله ادفع الدرهم اليها
اجازة منه بالفعل وقد
حصلت ولودق اليها وقال
هذا مهر ك قال في المهر الدين
يكون اجازة بالقول ولو
كانت صغيرة يبعث الى
وليها وهل تكون المخلوة
اجازة قال في الفصول
ذكر شمس الاثمة السرخسي
انه يكون اجازة كذا
ذكره في فتاوى طهري الدين
اصح وقال بعضهم نفس
المخلوة لا تكون اجازة

في قوله لا اجازة
بأنكر التبع في الثاني منه
وهي في المنعوق فقد انكرها بعض أهل اللغة وقال هو خطأ وهي علمه نقدتها القراء
وان كانت ليست بقصيدة ثم عين التبع فتعقد على التبع المقصود في جواب لا يشترط فوجده
ربيعه لم يثبت ولو وصلت اللفظة الى دماغه كذا في فتح القدير (قوله البنسخ والورد على
الورد) فلو حلف لا يشترى بغيره او ورواها اشتري بغيره ما يثبت ولو اشتري بغيره ما لا يثبت
لا تمامه يثبت على الورد دون الدهن في عرفنا كسفا في الكافي وفي المبسوط لو اشتري بورد
البنسخ لا يثبت ولو اشتري بدهنه يثبت لان اسم البنسخ اذا أطلق يراد به الدهن ويسمى بالدهن
بائع البنسخ فيصير هو بشرائه مشتري البنسخ ايضا وهو رواية الجامع الصغير وكر الكرخي
انه يثبت بالورد كالدهن وهذا شئ ينبغي على العرف وفي عرف أهل الكوفة بائع الورد
لا يسمى بائع البنسخ وانما يسمى بائع الدهن ففي الجواب في الكتاب على ذلك ثم شاهد الكرخي
عرفنا أهل بغداد انهم يسمون بائع الورد بائع البنسخ ايضا فقال يثبت به وقال هكذا في ديوانه
اعني في المبسوط ولا يقال في احدتهما حقيقة وفي الآخر مجاز بل فيهما حقيقة وثبت فيها
باعتبار عموم المجاز والياسمين قياس الورد لا يتناول الدهن لان دهنه يسمى زينة لا ياسمين وكذا
المجناه يتناول الورد هذا اذا لم تكن له نسبة وقال في الكافي المجازة مع عرفا على المستنوق
(قوله حلف لا يزوم) فوجه فضولي وأجاز بالقول حث وبالعقل لا أي لا يثبت وهذا هو
الفتاوى كافي التبيين وعليه أكثر المسايخ والفتوى عليه كافي المجازة وبه اندفع ما في جامع
الفصولين من ان الاصح انه لا يثبت بالاجازة بانقول ايضا لان اهلوف عليه هو التزوج وهو عبارة
عن العقد وهو مقتضى بالقول والاجازة للاخفة كالو كالة السابقة فيكون في فضولي حكم الوكيل
وللمميز حكم الموكل والاجازة بالفعل بعث المهر او في منتهى المراد الوصول اليها كره المصدر
الشهيد وقيل سوق المهر يعني سواء وصل اليها أم لا لان الجوزة للاجازة بالفعل وهي تختص بالسوق
وبعث الهدية لا تكون اجازة لانه لا يختص بالنكاح ولوقيل لا يشهد به او لا تكون اجازة
بالفعل لكن يكره كراهة تحريم لقرب نفوذها من المهر ولو ادعى في كسح القصوى بالكتابة
هل تكون اجازة بالقول وبالفعل ذكر في ايمان الجامع من انه ادعى اذا حلف لا يكتم فلا نا وقال
والفعل لا قول لفلان شيئا فكتب اليه كمالا يثبت ود كراين مما عتق وادى انه عتق قد يكون
التزوج بعد العرس لا به ولو زوجه قصولي ثم حلف لا يزوم فاجازة منه يثبت بالقول ايضا لانها
تستلزم اني ومن العقد وبما لا يثبت بما شرته فلما اجازة اولي بنساء المفسد فالي انه لو حلف
لا يزوم عبده او امته فاجاز بالقول فانه يثبت كما يثبت بالبيع كل له مصاب الى من وقع على
اخذته لملكه ولا يثبت وكذا المحكم في ابنه وابنته الصغيرين لو لا يثبت عليه اربو كانا كبيرين لا يثبت
الا بالياسرة حسد ولا يثبت عليها بل هو كالأجنبي عنها فانه يثبت حقيقة العبد وهو ما شرته العقد
ولو كان مخالف هو العبد أو الابن فروجه مولا وهو كانه أو ابوه وهو محبوس حيث لا يثنان به
بمخلاف الحكم لو جود ان فعل منه حقيقة دونها ويصحح التسوية فان امرأته تزوجها
أو تزوجها عتق لاجل واحد يعني سائق فلا تالو به يجوز روزه حرقه من بوجه
فضولي بالامر ما غيره هو يثبت بل اجازة المرأ لا يحرره لادم لم يثبت بها اجازة

(قوله فانه يزوجه فقولها ويجوز بالفتنخل) أقول مقتضى ما مر من قوله وهذه الجملة انما يحتاج اليها لانه لا حاجة الى قوله ويجوز بالفعل لان الفرق يظهر بين تدخل في عصمتي وبين تدخل في نكاحي أو تبصر حلالي وقد تقدم عن الخلاصة ان هذين عبارة عن كل امرأة تزوجهام فلا يسري الجواب وهو ان قوله وهذه الجملة انما بالنظر الى قوله أو يزوجهام غير لاجل وناظران تزويج الغير وجسديون لا حاجة لقول أو فعلا انما تقتصر على قوله أو تزوجهام فلا بد من الحاجة فيقال تزوجهام فقولها لا بد لا يوجد تزوجهام وهاهنا قوله تدخل في عصمتي فانه مثل أو تزوجهام لاجل ما به تزويج الفضولي لا يدخل في عصمتها بل هو موقوف على اجازته (قوله وفي القنية ان تزويج طلق الخ) ٤٠٣ هذا محال من الخلاصة من

التسوية بين أو تزوجهام وبين تدخل في نكاحي فتأمل (قوله فلا يخلص له الا اذا كان المعان طلاق المتروحة فرفع الامر الى شافعي) أقول مقتضى ما مر من القصول عدم الحاجة الى الرقع الى الشافعي فان تزوجهام فصولا لا يرد

لا تعمل فيبعدان فيصير زادا لغير ان تعقدت على تزويج واحد وهذه الجملة انما يحتاج اليها اذا قال في حلقه وأجيزه اما الدائم بقل قال النسائي تزويج الفضولي لاجله فطلق ثلاثا اذا شرط تزويج الغير مطلقا ولكنهما لا يفرق عليه لطلاقه فبطل الدخول في ملك الزوج أقول فيه تسامح لان وقوع الطلاق قبل الملك محال اه وفي الخلاصة لقول كل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق فهذا غير لما قال كل امرأة تزوجهام وكذا لو قال كل امرأة تبصر حلالي ولو قال كل عبد يدخل في ملكي فهو حر فاشترى فضولي عبدا فاسأله بال فعل بحث عند الكل لان الملك أسيا با كثيرة اه وعلى في عدة الفتاوى الاول بان الدخول في النكاح ليس له الاسباب واحد هو النكاح فلا فرق بين ان يذكره أولا اه فلي هذا لو قال كل امرأة تدخل في عصمتي فهي طالق فانه تزوجهام فضولي ويجوز بالفعل ولا يبحث كما لا ينبغي وفي القنية ان تزويج عليك وامرأه يسدك فم تزوجهام فضولي باجاز بالفعل لا يصير الامر بينهما بخلاف ما لو قال ان دخلت امرأة في نكاحي فامرأه يسدك فان الامر يصير بينهما اه وههنا تعلق كثيرا لوقوع في مروه وان يقول ان تزويجت امرأة بنفسي أو بوكلي أو بفضولي حانت طالق أو نفسي طالق فبطل له مخلص قلت اذا اجاز عقدا بالفضولي بالفعل فلا يقع عليه طلاق لان قوله أو بفضولي معطوف على قوله بنفسي والعامل فيه لم يتزوجت وقد صرحوا بانه حقيقة في القول فقولها أو بفضولي انما ينصرف الى اجازته بالقول فلهذا قلوا زاد عليه أو دخلت في نكاحي أو في عصمتي والحكم كذلك لما اقتضاه من أن الدخول فيه ليس له الاسباب واحدهم والتزوج وهو لا يكون الا بالقول فلو زاد عليه أو تزويجت نكاح فضولي ولو بالفعل فلا يخلص له الا اذا كان المعان طلاق المتروحة فرفع الامر الى شافعي ليفصح الجمين المضافة كما قدمناه في باب التعليق (قوله وداره بالملك والاعارة) أي لو حلف لا يدخل دار فلان يبحث بدخول ما يملكه بالملك والاعارة لان المراد به المسكن عرا فدخل ما يملكه ما يملكه ما يملكه كان باحارة أو اعارة أو ملك باعتبار عموم النقص ومعناه أن يكون محل الحقيقة فمراد من افراد الاعارة باعتبار الجمع بين الحقيقة والاعارة فبذلك بان تكون مكنة له لم يلزم سا كما هو ما هي ملكه لا يبحث قال في الواقيات حان لا يدخل دار فلان فدخل دارين فلان وغيره فلان سا كنهنا لا يبحث الا ان يدل الدليل على دار العلة أو غيرها أو اطلق في ذلك فدخل الدار للسر كنهنا فلو حلف لا يدخل دار فلان

وداره بالملك والاعارة على قوله أو يزوجهام غير ما لاجل وأجيزه تأمل الا أن يقال بناء على القول الاول في المسئلة المارة وهو انه لا وجه لمجوازه تأمل (قول المصنف وداره بالملك والاعارة) قال الرمي قدم في شرح قوله هو الواقع على السطح داخل عن الجنبى لو قال

ان دخلت دار زيد فبغيتى حر وان دخلت دار عمر وفارماني طالق فدخل دار زيد وهي في يد عمر وداره يعتق وتطلق اذا لم يتوفان نوى شيأ صدق اه وبه علم انه اذا نوى الملك هنا خاصة يصدق وهي واقعة الفتوى (قوله فبذلك بان تكون مكنة) قال الرمي قدم في شرح وا وان عاين استأنا أو جساما نحو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا لم يملكه فلان ولا يملكه لا يبحث فحصل ما ناعلى ماذا كانت مسكونة لغيرا اذا كانت عالية فيبحث انما يتعطل نسبتا عنه واضافتا اليه ما من (قوله لا يبحث الا ان يدل الدليل على دار العلة) كذا في النسخ والصواب حذف لام قوله لا يبحث كما يدل عليه الظاهر والسباق والسباق وقد ذكر المسئلة فيقول قوله ودوام الركوب وانس حيث قال عازي الى الظهيرة ولو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا لم يملكه

3294
4/5